

شرح

لعلامّة أحمد بن محمد البرقي الفايق المعروف بزرّوق

مع شرح

العلامّة قاسم بن عيسى بن ناجي النخعي النروي

عَلَوَاتُ مَنَاقِبِ الرِّسَالَةِ

للإمام أبي محمد عبد الله بن عليّ زيد القميّ

الجزء الأول

دار الكتب

للإسكندرية والنشر والتوزيع

شرح

العلامة أحمد بن محمد البرنسي الفايي المعروف بزروق المتوفي سنة ٨٩٩

مع شرح

العلامة قاسم بن عيسى بن ناجي النخعي الغروي المتوفي سنة ٨٣٧

على متن الرسالة

للإمام أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المتوفي سنة ٣٨٦

جعل شرح زروق بالاعلى مفصلاً بجدول والرسالة على الهامش

الجزء الأول

دار الفكر

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الذي ابتداء الوجود باحسانه * وشمله بفضله وامتنانه * نخلق وضور وحكم ودبر * وقضى وقدر * وأرشد
وبسر * ثم هدى وأضل * ووفق وخذل * وتفضل في ذلك وعدل * لا يسئل عما يفعل * أحمد وأشهد *
وأستعينه وأستغفره * وأسأله العافية والتيسير * والفتح فيما أومله من كتب وتقرير * وأصلي على سيدنا
محمد المختار * وعلى آله وأصحابه الأبرار * وأسلم عليه وعليهم كذلك * والحمد لله على ذلك * أما بعد * فإن العلم
أفضل الأعمال * والمنفعة في الدين أساس كل كمال * وإن رسالة ابن أبي زيد شـهيرة المناقب والفضائل * غزيرة
النفع في الفقه والمسائل * من حيث إنها مدخل جامع للابواب * قريبة المرام في الكتب والحفظ والاكتساب *
وقد اعتنى بها الأوائل والأواخر * وانفع بها أهل الباطن والظاهر * حتى صارت بحيث يهتدى بها الطالب المبتدى
ولا يستغنى عنها الراغب المقتدى * ولم تزل الناس يشرحونها على مر السنين والدهور * والعلماء يتداولونها
ويتأولون ما فيها من مشكل الأمور * نحو أمن خمسمائة سنة * ولم تنقص لها حرمة * ولا طعن فيها عالم معتبر في
الامة * مع ما فيها من عظيم الاشكال * ودواعي الانكار من الحساد والاشكال * وهذه كرامة من الله لا تنال

الحمد لله مالك يوم الدين المعبود * الموصوف بالقدم والجود * الذي خلق الانسان من طين * وجعل نسله من
سلالة من ماء مهين * ثم سواه ونفخ فيه من روحه * وشق سمعه وبصره وأنشأه خلقا آخر فتبارك الله أحسن
الخالقين * اخترعه وابتدعه * ثم وفقه لما ارتضاه وشرعه * فسبحان من رفع في جنته درجة من سبقته
العناية بتفقه في الدين * وبجمعه ما اتقى من آثار الساف الصالح * وشـه لسائر العالمين * أحمد على ما أسبغ من

بالاسباب * ومثله ما يذكرون أن من ألزمها علما وعملا فتحت له الابواب * فكان ذا أربعة أو أحدها أو اثنين أو ثلاثة * أحدها علم حاصل . أو مال واصل . أو صلاح كامل . أو جاه فاضل . حسبما استقرى ذلك في الغالب * وأخذ من كلامه بعض المطالب * وسند كره في محله أن شاء الله تعالى وما ذاك إلا لارادة وجه الله ودوام اللجأ الى الله فقد حكي انه كان يجعلها في محرابه الذي يصلي فيه ليلا ولا يدعو الله أن يجعلها مكان عقبه لأنه لم يكن له عقب فلم تزل تتلى حتى لقد ذكرناها منذ وجدت الى الآن يخرج لها في كل سنة شرح وتبيان * اما من عالم كبير * أو من نحري * أو ممن هو مثلي فقير حقير * فوضعت هذه العجالة بحسب الوسع والتيسير * وقد مر ما انتهى اليه فهمي القاصر وعلمي القصير * معتقدا على رب السموات والارض أن يجعله رحمة لعباده * وبركة شاملة في أرضه وبلاده وأن ينفع به الخاص والعام * بحاجه محمد عليه الصلاة والسلام * وقد اجتنبت فيه الاطناب الممل * وفارقت الاختصار العنيف المخل * واعتقدت النقل دون التعليل * وأخذت عيون المسائل الا في القليل * وآثرت النقل من كتب المتأخرين لما لهم من الجمع والتحرير * واخترت جماعة مشهورة لها بحث وتحقيق * ليرجع اليها فيما فيه من معقول ومنقول * وبحق في كل مفهوم ومعقول * غير أني قصدت لتصحیح المتن وبيان المشكل وتكميل الناقص فلم يتيسر * لما على من كلفة السفر * وعدم العدة في فرعه وأصله * مع ما عتراني من الاعراض والامراض * فلذوي الفضل قبوله بانصاف من غير تمنع ولا اعتراض * فان من صنف استهدف ومن أبرز للوجود عمله * فقد دوى الناس حكمه * وعلى الله المعتقد في بلوغ التكميل * وهو حسبنا ونعم الوكيل * وقد وضعت رموز المشايخ منهم الشيخ الفقيه الصالح العلامة الشهير شرقا وغربا سيدي أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي بفتح الواو المعجمة وتشديد الميم ثم التونسي المتوفى سنة ثلاث وثمانمائة في سن نيف وثمانين سنة وصورة الرمز له ع ومنهم الشيخ الفقيه العالم القاضي العدل واهام أهل عصره في الانصاف والاعتبار أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الهوري قاضي الجماعة بتونس وبه تخرج ابن عرفة وغيره من الكبار ثم توفي رحمه الله في سنة ست وأربعين وسبعمائة وصورة رمزه س في كتابه على ابن الحاجب المشهور كمختصر ابن عرفة ففهمنا النقل وعليهما الاعتماد ثم الشيخ الصالح العلافة فريد وقته علما وديانة أبو المودة غرس الدين خليل بن اسحق بن الجندی المصري القاهري المتوفى سنة تسع وستين وسبعمائة وهو من الديانة والعلم بالمكان العظيم وقد شرح ابن الحاجب بالتوضيح فتبع ابن عبد السلام وأتى بمختصره في الفتاوى حجة في الاسلام وقد رمناله على الكتابين بما صورته خ وهو رمزه لنفسه في توضيحه والشيخ ناج الدين بهرام بن عبد الله الدميري قاضي المالكية في وقته وقد شرح المختصر بكبير وصغير وشرح الارشاد في ستة مجلدات وجمع كل ما حصله في شامله باختصار فانا نقل منه لا من غيره لكونه جامعاً مغنياً بالمشهور وان كان في اختصاره للاخلاقيات قصر في بعض أبواب والمشهور ومحموظ عنده وجعلت رمزه م لعدم خفاءها به لان رمز بعض شيوخنا له ب فانها قد تندرج في الخط فلا تعرف وتوفي رحمه الله سنة خمس وثمانمائة بالقاهرة والله تعالى أعلم وقد أخذت ذلك في أول الكتاب من شرح شيخنا الفقيه الصالح أبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي ثم الجزائري وكانت الديانة أغلب عليه من العلم فكان يتجربى في النقل أتم

آلائه وعلم من (١) عظيم دينه وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله النبي الكريم الرؤف الرحيم * المبعوث بالخفية السمحة ليهب للناس منازل اليهم من تحليل وتحرير * صلى الله عليه وعلى آله أفضل صلاة يتبعه أفضل تسليم * فانه لما كثرا قرائي لرسالة الشيخ الفقيه العالم العامل الورع أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني استخرت الله في وضع تعليق بعين الناظر على ما يتعلق بما تكلم عليه الشيخ من أقوال في المسئلة وتتميم لما انطق به الشيخ من ظاهر كلامه الى غير ذلك من الفوائد فهمها عبرت ببعض

التحرى وان كان لا يستوفيه في بعض المواضع توفي رحمه الله سنة خمس وسبعين وثمانمائة عن ست وتسعين سنة وكتابه على ابن الحاجب وله تأليف غيره واعتدت فيها بعد الثلث الاول الى آخر الكتاب شرح الفقيه الفاضل أبى العباس القلشاني لانه صحيح النقل ووربما ذكرت طريقا من اختصار الشيخ الصالح أبى محمد الشيبى لشرح الشيخ تاج الدين ابن القا كهانى وذلك فى الاوائل فاما العقيدة فاعتدت فيها على شرح الشيخ ناصر الدين المشدالى تلميذ الشيخ عز الدين بن عبد السلام الشافعى وعمدة الشراح فى ذلك ثم شرح شيخنا أبى العباس أحمد بن البرزلىنى المعروف بحلولوا أحد الائمة بتونس وقد شرح جمع الجوامع ومختصر الشيخ خليل ونفع الله بكتبه فى حياته وهو الآن حى كان الله له فى الدارين وما سوى ذلك فهو معزولاهله وبالله سبحانه التوفيق فاما الجزولى وابن عمرو من فى معناهما فليس ما ينسب اليهم بتأليف وانما هو تقييد قيده الطلبة زمن اقرائهم فهو بهدى ولا يعتمد وقد سمعت أن بعض الشيوخ أفتى بان من أفتى من التقايد يؤدب والله أعلم وقد توفي الجزولى الشيخ عبد الرحمن بن عفان رحمه الله فى حدود الاربعين وسبعمائة عن مائة وعشرين سنة وسيدى يوسف بن عمر النافسى رحمه الله تعالى بعده بنحو عشرين سنة بل زائد أعاليها بمدينة فاس وكانت شهرتهما بالصالح كشهرتهما بالعالم أكثر وقد افتتحا الكتاب بالكلام على البسملة فلم يقتدي بهما على وجه الاختصار فقوله (بسم الله) خبره بتد محذوف تقديره ابتدئ أو افتتح بذكر اسم الله تباركاه وقال الترمذى الحكيم فى أول كل سورة من القرآن قسم على ان ما فى هذه السورة حق وفى ذكرها ايناس من هيبة الكلام بذكر الرحمة والله اسم لذات المعبود الحق الغنى عن العلة والقاعل الموصوف بصفات الالهية وان شئت قلت الموصوف بصفات الكمال المنزدة عن النقص والمثال وان شئت قلت هو الظاهر الربوبية بالدلائل المتحجب عن الكيفية والاهام وان شئت قلت الذى قدست عن سمة الحوادث ذاته وشهدت بوجوده مبدعاته ودات على وحدانيته آياته و (الرحمن الرحيم) اسمان مشتقان من الرحمة جاريان على صيغ المبالغة والثانى أبلغ من الاول بل والاول مقتضى للإيجاد والثانى للامداد ولذلك اختص بالمؤمنين فى قوله « وكان بالمؤمنين رحما » فانظر ذلك والله التوفيق (قوله وصلى الله على سيدنا محمد) من الناس من يعطفه بالواو على ان الجملة خبرية والمراد قد صلى الله على محمد فعسى أن تبلغ صلاتنا عليه ومنهم من يراها طلبية لفظها لفظ الخبر ومعناها الدعاء والتقدير يا الله صل والصلاة من الله على نبيه الاقبال عليه بزيادة التشريف والتعظيم ومن الملائكة الدعاء والاستغفار ومن سائر العباد الدعاء بزيادة التشريف والتعظيم والسيد من له السو دد أى الشرف الكامل ثم هل هو سيدنا أو سيدنا كونا كالمؤمنين صحيح لانه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وقد بعث فيهم من أنفسهم بضم القاء وأنفسهم ومحمد مفعول من الحمد منقول من الصفةسمى بذلك ليكون محمودا فى السماء والارض فكان أحمد من حمد بضم الحاء وأحمد من حمد بفتحها لانه الحامد بجميع الحمد مداعى الجميع من الكثرة الى الواحد له مقام الحمود ويده لواء الحمد يوم القيامة وأمتة الحمادون صلى الله عليه وسلم (قوله وعلى آله وصحبه وسلم تسليما) وآله كل من رجع اليه بنسب خاص مع نسب صحيح أى أهل بيته كبنى هاشم وبنى المطلب الذين تحرم عليهم الصدقة وقيل كل من آل اليه أى رجع بنسب أو سبب وهم أمتة واختاره الازهرى وغيره وصحبه أصحابه جمع صاحب وصحابى وهو كل من اجتمع به مؤمنا عند جمهور الحديثين وقيل غير ذلك (فائدة) قال أبو زرعة مات عليه الصلاة والسلام عن مائة ألف وأربعمائة عشر ألفا كلهم رآه أو روى عنه ذكره غير واحد منهم ابن القطان فى مراتب الصحابة وابن الاثير فى جامع الاصول

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم

شيوخنا فقهوا الشيخ الفقيه العالم الصالح التقي الزاهد أبو عبد الله محمد بن الشيخ الصالح الجاور المرحوم أبى عبد الله محمد بن عرفة الورغمى عرفه الله الخير فى الدنيا والآخرة ومهما عبرت به فأكثره من تأليفه المنسوب اليه وبعضه تلقيته من بعض من لقيناه وأقله سمعته منه مشافهة نسأل الله تعالى الا عانة وهو وحسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة

فانظره وقوله وسلم تسليما هو بحسب ما قدر في صلى فان قلنا خبرية فالمراد الاخبار عن ذلك وهو موافق التعظيم وان قلنا طليعية فالقدير وسلم يارب تسليما ﴿ تنبيه ﴾ الترجمة ثابتة في آخر الكتاب باتفاق رواه وشرحه وغيرهم واختلاف فيها هو والمقبول عدم ثبوتها وعلى ثبوتها فقهه (قال) بمعنى يقول أو وقع الماضي موقع المستقبل وقوله (أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني) ذكر كنيته اذ كان يعرف بها لا تعظيما لنفسه ثم ذكر اسمه الذي وقع التكني عليه ثم ذكر والده بكنيته ولم يذكر اسمه وهو عبد الرحمن اكتفاء بها ثم ذكر داره التي يعرف بها وهي دار العلم والدين قديما وحديثا وأصل نسبته الاصلية وهو النفرى بل النفرى لانه من نفرى من بلاد الجريد مولده ٣١٦ وتوفي سنة ٣٨٦ ودفن بداره بدار القيروان فاما فضله ودينه وزهده فاشهر من أن يذكر قالوا وكان ينكر الكرامات ثم اختلفوا هل حقيقة أو حجة للذريعة وهل يرجع أم لا والله أعلم (الحمد لله الذي ابتدأ الإنسان بنعمته) الاف واللام في الحمد تحتمل الاستغراق أى كل المحامد لله والعهد أى الحمد لله الذي حمد نفسه به في أزله اذ علم عجز خلقه عن حمده فحمد نفسه بنفسه والانشاء أى أنشئ الحمد لله وحقيقة الحمد انشاء الجليل بالاول سواء تعلق بالقضائى أم بالقواضل أى بالافعال أو بالصفات وإضافته الى الله تعالى إضافة استحقاق وملك فلا يستحق الحمد الا الله ولا يشئ عليه حق الثناء سواه لان الثناء تابع للمعرفة ولا يعرف الله الا الله وقوله ابتداء أى بدأ وأو خلق وأوجد وأبدي أى فاتح وأوجد الانسان أو الجنس الا دعى الذى سمى انسانا لكونه يؤنس أى يرى عكس الجن لانه يجتنب أى يستتر ولا يهوى يؤنس بعضه ببعض أولانه عهد اليه فنسى بنعمته أى بسبب نعمته التى واجهه بها حتى أوجده ولولا انعامه عليه بآياديه ما وجد اذ لا حاجة له فيه وهو مفتقر الى موجد وقيل مصحوب بنعمته اذ لولا ما تم له وجود فالباء على هذا للمصاحبة وعلى الاول للسببية وكل صحيح قال ابن عطاء الله في الحكم نعمتان ما خرج موجود عنهما ولا بد لكل مكون

قال أبو محمد عبد الله بن
أبي زيد القيرواني
رضي الله عنه
وأرضاه الحمد لله
الذي ابتدأ الانسان
بنعمته

الا بالله العلي العظيم * صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما (قوله الحمد لله الذي ابتدأ الانسان بنعمته) الحمد لله ثمانية أحرف والجنة لها ثمانية أبواب فمن قال الحمد لله فتحت له أبواب الجنة الثمانية قاله ابن الخطيب وابتدأ الشيخ بالحمد لانه مفتتح كتاب الله الكريم فجعله فاتحة كلامه وأول ما جاء به القرآن في نظامه ولانه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتبه ومواعظه وسنة الخلفاء الراشدين من بعده روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم وفي رواية فهو أقطع وفي رواية فهو أبطر وبذلك تعقب الشيخ الفقيه أبو بحر زكى على أسد بن الفرات لما بدر في قراءة عقد فقال هذا ما اشترى الامير الاجل فقال أبو بحر زكى أخطأت يا أسد وبين له خطأ لما سأل عن ذلك بترك الحمد لله حسبا هو مذكور في كتاب أبي بكر المالكى والمدارك لعياض ولولا الاطالة لذكرت القضية بكاملها وليس المراد بعين لفظ الحمد بل المطلوب ايقاع ذكر من الاذكار اذا المراد بحمد الله الثناء على الله سبحانه وبذلك أجيب عن مالك بن أنس رحمه الله لكونه ابتداء كتابه الموطأ بوقوت الصلاة فانه ابتداء بسم الله الرحمن الرحيم وهو الجواب عن الشيخ أنى القاسم الزجاجي وعن الشيخ أبي عمر وابن الحاجب وغيرهما واختلف هل الحمد أعم من الشكر أم لا على ثلاثة أقوال فقيل بذلك لان الشكر انما يكون في مقابلة الانعام وقيل عكسه لان الشكر يكون بالقول والفعل بخلاف الحمد انما يكون بالقول خاصة وقيل ليس بينهما عموم ولا خصوص فيستعمل كل واحد منهما في موضع الآخر والمراد بالانسان الجنس وقول من حمه على عيسى عليه السلام بعيد وأبعد منه قول من حمه على آدم عليه السلام والباء في قوله بنعمته للمصاحبة أو السببية أى ابتداءه بسبب ان نعم عليه والضمير المضاف اليه نعمة يعود على الخالق سبحانه ويجوز عوده على الانسان لما كانت النعمة ملتصقة به ومصاحبة له وظاهر كلام الشيخ ان الله عز وجل على الكافر نعمة وهو كذلك عند أكثر العلماء في الدنيا والآخرة اما في الدنيا فواضح واما في الآخرة فلا لأن ما من نعمة

منهما نعمة ايجاد ونعمة امداد أنعم عليك أولاً بالايجاد وثانياً بتوالي الامداد انتهى (وصوره في الارحام بحكمته) التصوير التخطيط والتشكيل والارحام جمع رحم وهي المشيمة التي يكون فيها الولد الى خروجه سميت بها الارحام المولود بها قبل خروجه للدنيا وقيل جمعها هنا باعتبار افراد الخلق وقيل باعتبار الظلمات الثلاث والله أعلم والحكمة الصفة المقتضية للاتقان فهي اخص من العلم (وأبرزه الى رفقه وما يسره له من رزقه) أبرزه أظهره وأخرجه من عدم الى الوجود ثم من الوجود الغيبي الى الوجود العيني وما أظهره فيهما الا لظهور رفقه وجريان رزقه اذ رفق به في بطن أمه فحفظ وجوده حتى جعل وجهه لظهور أمه لثلايته أذى بحر غذائها ورفق به بعد خروجه بان جعل حجر هامها دماً ونديها سقاءً الى غير ذلك ورزقه في بطنها ما يتغذى به من دم الحيض وغيره وبعد خروجه ما يجري له من لبن فما بعده فما في قوله وما يسر موصول بمعنى الذي أى والذي يسر وهما وأعد بمعنى وفيه ان الرزق معد قبل بروز الوجود وهو صريح في الحديث اذ قال فيكتب رزقه وأجله وشقياً أو سعيداً وهو في بطن أمه والرزق كل منتفع به حلالاً كان أو حراماً لقوله تعالى «وما من دابة في الارض الا على الله رزقها» وقد علم ان ثم من لم يأكل قط حلالاً ولا ياكل أحد رزق أحد وقد قالت المعتزلة الحرام ليس برزق وهو مردود بما بطول ذكره فانظره وضمير رزقه يحتمل عوده للميسر وللميسر له والثاني أظهر والله أعلم (وعلمه ما لم يكن يعلم) أى وعلم الله الانسان ما لم يكن عالماً به قبل لانه ولد جاهلاً لقوله تعالى «والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والابصار والافئدة» وذكر في هذه الآية ان أصل وجودنا الجهل وانه تعالى الذي خلق لنا ما يتوصل به الى العلم وهو السمع والبصر والفؤاد وذكر حكمة ذلك بقوله تعالى لعلمكم تشكرون فتضمن ان ذلك كله نعمة يجب الشكر عليها والله أعلم (وكان فضل الله عليه عظيماً) أى لم يزل

وصوره في الارحام
بحكمته وأبرزه الى رفقه
وما يسره له من رزقه
وعلمه ما لم يكن يعلم
وكان فضل الله عليه
عظيماً

وعذاب الاونم ما هو أشد منهما الا انه لا يقال انهم في نعمة لانهم في محل الانتقام والغضب والعذاب الشديد لا يفرعونهم وهم فيه مبلسون ونقل الشيخ أبو بكر بن العربي عن الشيخ أبي الحسن الاشعري انه قال لا يقال ان الله تعالى على الكافر نعمة لادينية ولا دنيوية وجعل التاديل الخلاف لفظياً بعيد لما قدمت والله أعلم (قوله وصوره في الارحام بحكمته) الضمير يعود على الانسان وهو للجنس فلذلك جمع الارحام باعتبار ما في الجنس من الجمع ومعنى بحكمته أى بعلمه ومشيبته وهى وضع الشئ في محله ألا ترى انه وضع البصر وجعله في أعلى الجسد لتكون منفعة أعم وأتم وجعل عليه أجفاناً كالأغطية تغطيه وتقيه من الآفات وجعلها متحركة تنطبق وتنفتح على مقدار حاجته وجعل في أطرافها أشفاراً تدع الذباب والهوام اذا نزلت عليها وجعلها عليها زينة كالخليفة لما يحلى وجعل عظم الحاجب ناتئاً عليها يقيها ويدفع عنها لما كانت لطيفة في شكلها الى غير ذلك من المصالح والمنافع والآلاء التي لا يحيط بها الا خالقها تعالى هذا بالنظر الى ما في عضو من أعضائه فما ظنك بسائر جسده (قوله وأبرزه الى رفقه وما يسره له من رزقه) أى أبرزه من الصلب الى الرحم وقيل أوجده وأخرجه من الضيق ضيق الاحشاء الى الموضع الواسع وخلق تعالى في قلوب عباده الرفق والشفقة عليه ويسر له رزقاً لنا في ندى أمه متوسطاً بين الملوحة والعدو بة بارداً في الصيف حاراً في الشتاء يخرج من عرقين يتغذى من أحدهما ويشرب من الآخر وتكفل برزقه مدة حياته ودفع عنه ما لا يستطيع دفعه عن نفسه منة منه تعالى عليه ولطفابه واعلم ان مذهب أهل السنة ان الله تعالى يرزق الحلال والحرام فجميع ما يتغذى به الانسان من حلال أو حرام فهو رزقه قال الله عز وجل وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وقد علمت ان جميع المكثفين لا يأكلون الحلال كلهم لانهم قد يسرقون ويعصبون فيتغذون به وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نفساً ان تموت حتى تستكمل رزقها وأجمع المسلمون على القول بان الله تعالى هو الذي يرزق البهائم مائاً كله وابس لها ملك فدل ذلك على ان الغذاء يكون رزقاً لمن أكله وان لم يملكه وهذا الذي ذكرناه معناه لابن فورك (قوله وعلمه ما لم يكن يعلم وكان فضل الله عليه عظيماً)

فضل الله الذي هو احسانه واكماله ولا يزال عليه أى على الانسان عظيم في الماضي والمستقبل والحال اذا مده
 بالنعم وأوجده من العدم وخصمه بالكرم وذكره في القدم والفضل اعطاء الشيء من غير غلة ولا سبب ولا
 استحقاق قال ابن عطاء الله في الحكم عنايته فيك لا لشيء منك وأين كنت حتى واجهتك عنايته وقابلك رعايته لم
 يكن في أزله اخلاص أعمال ولا وجود أحوال بل لم يكن هناك الا محض الافضال وعظيم النوال انتهى وهو عجيب
 في شأنه (ونبهه بآثار صنعه) أى نبه الله الانسان لما يرى يده منه من معرفته بآثار صنعه فيه الدالة على قدرته
 بآثارها وعلى ارادته بتخصيصها وعلى علمه بابقائها وعلى حياته بوجودها كذلك وعلى كماله بقصصها وان تنبه كان
 ذلك حجة وسبيلا اليه وان لم ينتبه كان حجة وبالا عليه ولا يلزم من هذا كون النظر والاستدلال اول الواجبات ولا
 المعرفة بل كونها مطلوبة فقط والتحقيق انها واجبة بالدليل الاجمالي مندوبة بالدليل التفصيلي وقبح حكى ذلك ع
 عن ابن رشد في نوازه ولا خلاف في ان الخروج من التقليد مطلوب وان لم يكن واجبا قال ابن رشد ولا يلزم فيه
 اصطلاح معين والقول بذلك بدعة بل باى وجه أمكن فاذا استدلل على وجود الباري وكماله بوجود المخلوقات وعلى
 صدق الرسل بالمعجزات خرج عن التقليد هذا معنى كلامه وقال بعضهم مجموع ذلك في قوله تعالى «يا أيها الناس
 اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون» الذي جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء الى قوله فانهم
 تفعلوا ولن تفعلوا فتأمل ذلك وفي كلام الشيخ أربعة منبه وهو الله ومنبه وهو الانسان ومنبه به وهو آثار الصنعة
 ومنبه عليه وهو ما تضمنته الآثار من التعريف والله أعلم (واعذر اليه على السنة المرسلين الخيرة من خلقه) أى
 واعذر الله للانسان أى بالغ له في العذر بعد التنبيه لثقة طع حجة بعث الرسل مبشرين بالفلاح لاهل الصلاح
 ومنذرين بالنار لاهل العار كما قال تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل الآية نجاة الرسل عليهم السلام
 بثلاث التنبيه على مدركات العقول كالعلم بوجود الباري واتصافه بالكمالات وانتفاء النقائص عنه وتخصيص أحد

ونبهه بآثار صنعه
 واعذر اليه على السنة
 المرسلين الخيرة من
 خلقه

جعل يعدد نعم الله تعالى على عبادته وتنقلهم من طور الى طور الى أن يصير هذا الانسان يعلم مصالح
 نفسه فيقصد لها ويحتمل مضارها فيباعد عنها قال الله تعالى «والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون
 شيئا وجعل لكم السمع والابصار والافئدة لعلكم تشكرون» قال القرافي وقع في كان حديث للفقهاء
 هل يجوز اطلاقها على وجوده سبحانه وتعالى أم لا فنع قوم كثير لا شعاعا رها بانصرام الشيء وعدمه والصحيح
 جوازه لانها أعم فلا دلالة لها على خصوص الاقطاعات فإز أن تقول كان الله سبحانه ولا شيء معه ولا محذور في
 ذلك (قوله ونبهه بآثار صنعه) أى أيقظه من نوم الغفلة والجهالة بإيجاد آثار صنعه قال الله تعالى «وفي أنفسكم
 أفلا تبصرون» قال الله تعالى «ومن آياته خالق السموات والارض واختلاف ألسنتكم وألوانكم» الى غير
 ذلك من الآتى فمن وفقه الله تعالى ونبهه وأيقظه وتأمل بأدنى فكرة مضمون هذه الهيئات وأدار ذهنه على عجائب
 خالق الارض والسموات وبدائع فطر الحيوان والنبات علم ان هذا الامر العجيب والترتيب المحكم الغريب
 لا يستغنى عن صانع يدبره وفاعل يحكمه ويقدره وفي كلام الشيخ حذف لا بد من تقديره كانه قال ونبهه بآثار
 صنعه على وجوده سبحانه وتعالى ووحدانيته وغير ذلك من صفاته (قوله واعذر اليه على السنة المرسلين الخيرة من
 خلقه) الاعذار المبالغة في طلب المَعذرة ومنه الاعذار في الحكم قالوا أعذر من أنذر أى بالغ في المَعذرة من تقديم اليك
 بالانذار وقدر رد النص بذلك في مواضع منه قوله تعالى «ولو أنا أهلكناهم لبعذاب من قبله لفلان أرسلنا
 اليهم رسولا» * وقوله «لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل» وقوله «أولم نعمركم ما يئذ كرفيه من تذكرة
 وجاءكم التنذير» الى غير ذلك من الآى والالسنه جمع لسان وهو يذكرو يؤث فن ذكره ذهب به مذهب الدليل
 والبرهان ومن اتهم به مذهب اللغة والحجة والمرسلون جمع مرسل وهو المأمور بتبليغ الوحي وهو أخص

الجائزين بالاثبات كالبعث وتوابعه أو بالنفي كفنائه الدنيا وأهلها أو بعض ذلك، وتقريرا وأمر الله ونواهيه ترغيباً وترهيباً وتصويراً وغير ذلك والمرسلين جمع مرسل وهو لغة السفير المصلح قاله الجوهري وشرعاني أمر بتبليغ ما أوحى إليه وقيل إن جاء بشرع جديد أو كتاب جديد فرسول والافني فقط فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولاً والنبي انسان أوحى إليه بشرع فإن أمر بتبليغه فرسول والا فلا وقيل غير ذلك أي ما تقدم فوفقه والخيرة بالكسر وبالفتح المختارين من خلقة ظاهره حتى الملائكة وبه جزم عز الدين بن عبد السلام وإن رسل بني آدم أفضل من رسل الملائكة ورسل الملائكة أفضل من عامة بني آدم وعامة الملائكة أفضل من عامة بني آدم قال ورعاً بفضل مؤمن بزيادة مجاهدة ونحوها وقال غيره من غلب عقله على شهوته فكالملائكة أو أفضل ومن غابت شهوته على عقله فككالهيمية أو أضل قال بعض شيوخنا ولم نقف لهم في الانبياء على كلام قال وقدم منع بعضهم الكلام في هذه المسئلة رأسا ورآه من الفضول (فهدي من وقفه بفضل وأضل من خذله بعدله) لما ذكر منة الله على عبده بوجوده وموجوده وقيام حجته عليه في أوامره ونواهيه ذكر أن التوفيق إليها والهداية لها من فضل الله ورحمته وإن الاضلال عنها والخذلان فيها من قضائه وعدله فماد الأمر إليه كما بدامنه وقد ذكر الشيخ هنا ستة أشياء ثلاثة تقابلها ثلاثة الهداية ويقابلها الضلال والتوفيق ويقابلها الخذلان والفضل ويقابلها العدل والتوفيق من فضله تعالى والخذلان من عدله عز وجل والهداية نتيجة التوفيق كما إن الخذلان نتيجة الضلال والتوفيق توجهه الاغاثة من الله اعبد بهديته أي ارشاده لما يوافق أسره التكليفي بخلق القدرة على ما يريد منه مع ما يريد منه في محل العبد والخذلان صرف الاغاثة من الله تعالى عن العبد باضلاله أي اتلافه عن موافقة أسره التكليفي بخلق القدرة على مخالفة أمره مع مخالفته في حال العبد فرجع التوفيق والخذلان للموافقة والصرف والهداية والضلال للارشاد والتلف وذلك أصلها لغة عند تحقيق الغفار وقد تطلق الهداية على بيان طريق الحق أقوله تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم وأما نمود فهديناهم وليس المراد هنا بل المراد خلق الضلالة والاهتداء لا اختصاصه بالاضافة الى الله تعالى لخلقهما في وجود العبد قال التفاتراني نعم قد تضاف الهداية الى النبي صلى الله عليه وسلم مجازاً بطريق التسبب كما تسند الى القرآن وقد يسند الاضلال الى الشيطان كما يسند الى الاصنام قال ثم المذكور في كلام المشايخ إن الهداية عندنا

فهدي من وقفه
بفضله وأضل من
خذله بعدله

من النبي والمرسلون ثلاثمائة وثلاثة عشر كلهم أعجمي الا خمسة محمد واسماعيل وصالح وشعيب وهود على جميعهم الصلاة والسلام والخيرة بتسكين الياء وفتحها ذكر اللغتين الجوهري وغيره قيل بالفتح المصدر وبالسكون الاسم وقيل بالعكس ذكره ابن جنى قال التادلي ويجوز أن يكونا مصدرين وجاء أحدهما مسكن الياء رغبة في التخفيف وفي هذا تنبيه على أن العقل لا يكتفي به عن بعثة الرسل وأنه لا يحسن ولا يقبح فلا حكم الا ما جاءت به الرسل ولا حسن ولا قبح الا ما حسنه الشرع ووجه ظاهر كلام المصنف يقتضي تفضيل الانبياء على الملائكة على جميعهم الصلاة والسلام وهو المختار عند أهل الحق على ما يأتي إن شاء الله تعالى قال التادلي وهذا الاخذ يتأتى اذا جعلت من في قوله من خلقه لبيان الجنس وإن جعلت للتبعض فلا (قوله فهدي من وقفه بفضل وأضل من خذله بعدله) الهدى هو البيان والارشاد ومنه قوله تعالى «وهديناه النجدين» وهديناه السبيل «أي بينا له طريق الخير والشر وقيل هي المعرفة فمن سبقت له العناية الازلية وهي التوفيق اهتدى وسلك طريق الخير ومن لم تسبق له العناية أضله الله وصرفه عن طريق الخير فهديته المهتدين وسلوكهم طريق الخير انما هو بفضل الله عز وجل اذ ليس ذلك عوضاً من شيء ولا سابقة استحقاق للعبد ولا يجب ذلك على الله تعالى بل هو فضل محض والاضلال والخذلان منه عدل اذ هو تعالى مالك لجميع الاشياء ولا حرج عليه فيها ولذلك نفي الله تعالى الظلم عن نفسه فقال تعالى «ومار بك بظلام للعبيد» قال بعضهم كل وصف صالح وطالح ورد في القرآن مكرراً مرتين أو

خلق الاهتداء ومثل هداة الله فلم يمتدحجاز أعنى الدلالة والدعوة الى الاهتداء وعند المعتزلة بيان طريق الصواب وهو باطل لقوله تعالى انك لا تهدي من أحببت الآية ولقوله عليه السلام اللهم اهد قومي فانهم لا يعلمون مع انه بين الطريق ودعاهم الى الاهتداء انتهى فتأملوه بالله التوفيق وفي كلام الشيخ اشعار بما ذكرنا تقدم من ذكر التنبيه والاعذار المتضمن للبيان والايضاح مع ما بعده والفضل الاعطاء بلا سبب ولا علة والعدل مالمالك ان يفعله من غير منازع وسيأتي هذا المعنى في الباب الاول ان شاء الله تعالى ص (ويسر المؤمنين ليسرى وشرح صدورهم للذكرى فآمنوا بالله بالسنتهم ناطقين وقلوبهم مخلصين وبما أتتهم به رسله وكتبه عاملين وتعلموا واما علمهم ووقفوا عند ما حدهم واستغنوا عما أحل لهم عما حرم عليهم) ش يسرى وأعدوا المؤمن المصدق بالله على ما يليق به وبما جاء عن الله على ما جاء عنه واليسرى الجنة وقيل السهولة والسماحة في الدنيا والآخرة اذ رفع عنهم القتل والذل والاصر وأوجب لهم الأمن من الخلود في النار وجعلهم خالدين في الجنة وهذا داية لنا فهم بما هدوا اليه من الايمان قال تعالى وهدوا الى الطيب من القول وهدوا الى صراط الحميد وقال عز من قائل ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بايمانهم الآية وقال عز وجل ولكن الله يحب اليكم الايمان وزينه في قلوبكم الآية فهو سبحانه الذي تفضل بالايمان ثم تفضل بشواب الايمان ومن بشوته فيسر للمؤمنين كل خيرا أولا وآخرا وباطنا وظاهرا وشرح بمعنى فصح وسع والصدور جمع صدر وهو ما حوالى القلب سمى به القلب هنا مجازا أو تعبيراً عن الشيء بمجمله ولازمه والذكرى التذكير بما ذكرناه من آثار الصنعة وما جاء عن السنة المرسلين من وحيه ودليل تذكيرهم بما ذكرناه به ظهور الايمان عليهم ودليل صحة الايمان ظهور اشهادتين على اللسان حتى قيل ان النطق بهما شرطه والمشهور بشرطه فلا إيمان لمن لم ينطق بالشهادتين وان اعتقد بقلبه الا أن يكون له مانع من اكره أو اختار منية على المشهور وقيل لا يصح بناء على الشريعة وقيل يصح مطلقا بناء على انه فرض مستعمل ولا خلاف في كفر الممتنع كبراً ونحوه وذلك الابى في شرح مسلم وغيره والا خلاص شرط صحة في العقد والنطق وهو إرادة وجه الله وامثال أمره بذلك وهو فرض في كل عمل صالح وقد قال الشيخ في آخر الكتاب وفرض على كل مؤمن ان يريد بكل قول وعمل من البر وجه الله العظيم والعمل بما جاءت به الرسل والكتب بمعنى اثبات حكمه على وجهه حيث لا احتمال من الاعتقادات لان من أحل حراماً قطعياً أو حرم حلالاً قطعياً كافر إجماعاً والعمل به بمعنى الحركة في تحصيله وفعله من كمال الايمان لامن صحته واختلاف في العمل بالقواعد الاربع هل هي شرط صحة في كفر تاركها وان أقر بالوجوب وقاله ابن حبيب وابن الجهم والحكم بن عتيبة أولا وعليه الجمهور الا في الصلاة فان أكثر المحدثين مع أقل الفقهاء يقولون بكفر تارك

أكثر التوفيق فانه لم يرد الامر واحدة في قوله تعالى وما توفيق الا بالله تنبيه على قلة المنتصف به قيل له قد ذكره في مواضع اخرى في قوله تعالى ان أردنا الا احسانا وتوفيقا وقوله ان يريد الاصلاح يوفق الله بينهما قال هذا توفيق دينوى والذي لم يشكر التوفيق الاخرى (قوله ويسر المؤمنين ليسرى وشرح صدورهم للذكرى فآمنوا بالله بالسنتهم ناطقين وقلوبهم مخلصين) يسرى أي هياً ومنه قوله صلى الله عليه وسلم كل ميسر لما خلق له واليسرى قيل المراد بها الجنة أو الخير أو طر يقهم لان طريق الخير عاقبة يسر ويجوز أن يراد بالتيسير تهوين فعل الطاعات بأن يجعلها فيهم محبوبة لهم حتى تكون عليهم أهون الامور وأيسرها ومعنى شرح ففتح ووسع ومنه شرح المسائل اذا بسطها وعبر بالصدور عن القلوب كما يعبر عنها بالافتة وهو من التعبير عن الشيء بمجمله أو بجوارحه والذكرى مصدر ويراد به الموعظة فنور قلوبهم ووسمها حتى قبلوا المواعظ واهتدوا بها وتعلموا مقتضاها فكان ذلك سبباً لايمانهم بوجود الله تعالى ووحدانيته وكتبه ورسله واليوم الآخر فآمنوا بالله نظماً واعتقاداً وعملاً بما أتتهم به الرسل امثالاً وتصديقاً بقول الله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ووقفوا عند

ويسر المؤمنين ليسرى
وشرح صدورهم
للذكرى فآمنوا
بالله بالسنتهم ناطقين
وقلوبهم مخلصين
وبما أتتهم به رسله
وكتبه عاملين وتعلموا
ما علمهم ووقفوا
عند ما حدهم
واستغنوا عما أحل
لهم عما حرم عليهم

الصلاة وأكثروا الفقهاء مع أقل المحدثين يقولون انه عاص مستباح الدم حدا والله أعلم والظاهر ان الشيخ انما قصد وصف المؤمن الكامل الذي تم له التوفيق والهداية فرادى بالعمل إلتحاق الطاعات بدليل قوله وتعلموا ما علمهم يعني ما أوجب عليهم تعلمه أو نذبههم اليه أو أباحه لهم لا مامنع منه كالسحر وغيره والواجب من العلم ما لا يؤمن الهلاك مع جهله والمندوب ما يكون كمالاً أو موصلاً الى كمال والمباح ما لا ضرر فيه كما يأتي في تعلم الانساب ونحوه وفي استغنائهم بالحلال عن الحرام تجنب الشبهات لدخول جزء من المحرم فيها والحد في اللغة المنع وفي الشرع مامنع من الزيادة عليه وتعدبه الى غيره كعدد الركعات في الصلاة والرجعيات في الطلاق والحدود الشرعية موضوعاً للامتناع من العود لما وقعت فيه مع انه لا يزداد عليهم والاستغناء الا اكتفاء والحلال ما انحلت عنه التبعات فلا حق فيه للخلق ولا منع فيه من الحق والحرام ما أوجب الشارع احترامه أي تجنبه واتقاه وما من حلال الا وبقائه حرام وبالعكس كالبيع يقابله الربا والنكاح يقابله الزنى فمن استغنى بالحلال عن الحرام كان مهدياً ومن لم يفعل كان على وجه من الضلال وان لم ينته الى الكفر فيخشى عليه من خاتمة السوء لان المعاصي يريد الكفر وقد تكلم الشيخ على جانب السعادة فكان دليلاً على مقابله للكفار والله ولي التوفيق بمنه وكرمه ص (أما بعد أعاننا الله وإياك على رعاية ودائعه وحفظ ما أودعنا من شرائعه

ما حدثهم) قوله أما بعد أعاننا الله وإياك على رعاية ودائعه وحفظ ما أودعنا من شرائعه أي بعد ما سبق قبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقولها في خطبه قال جماعة عن فضل الخطاب الذي أوتيته داود عليه السلام وقيل هو أول من قالها وقيل أول من قالها قس بن ساعدة وقيل كعب بن لؤي وتسمى كلمة اقبال وفصل وتفصيل وفيها معنى الشرط والتحقيق ان الفصل والشرط انما هو في أما خاصة دون بعد فقول ان أما حرف تفصيل نابت عن حرف الشرط وفعله و بعد بضم الدال وأجاز الفراء أما بعد بالنصب والتنوين وأجازه هشام بفتح الدال ون تنوين وأنكره النحاس وفي علة ضم بعد لنحو بين بضم عشر قولاً وهي كلمة توضع في صدور الرسائل عند ارادة المقصد قال ثعلب معناها خروج عما نحن فيه الى غير وفيها معنى التنبيه وقول الشيخ وإياك خطاب للمؤدب العابد محرز وان كان دخل معه في الضمير في أعاننا ولو كان أراد أن يفرد به بالذكر لانه الذي سأله تأليف الرسالة وهكذا قال غير واحد من التونسيين وغيرهم كابن سلامة وناصر الدين وقال أبو زيد عبد الرحمن بن الدباغ القروى صاحب معالم الايمان الذي سأله تأليفها هو الشيخ الصالح أبو اسحق ابراهيم السبائي وهو ضعيف ولا يقال انهما معا سألاه وأسعفهما جميعاً لان افراد الضمير ياباه وأيضاً فان قوله كما تعلمهم حروف القرآن يدل على أنه المؤدب محرز لاني لأعلم أحدا ممن تعرض لمناقب أبي اسحق ذكرانه كان مؤدباً وقيام الشيخ نفسه في الدعاء تاديباً بآداب الشريعة بالكتاب والسنة * أما بالكتاب فقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات رب اغفر لي ولوالدي ربنا اغفر لنا ولأخواننا الذين سبقونا بالايمان * وأما بالسنة فروى أبو داود في سننه انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دعا بدأ بنفسه وقال صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك ثم بمن تعول فاذا طلب تقديم النفس في الدنيا فطلبه في أمور الآخرة أولى وقال الشيخ ناصر الدين خلاف ذلك قال فان قلت لم قدم نفسه في الدعاء وكان الاولى تقديم غيره فيقول أعانك الله وإياي اذ هو أتم في الايثار فالجواب لا نسلم انه قدم نفسه فقط لجواز أن يكون الضمير في أعاننا أراد به نفسه والسائل فان قلت لا فائدة إذا في قوله وإياك قلت فائدة تحقيق الغير في الدخول والرعاية والحفظ والكمال والمراقبة كالمعنى واحد وهو القيام بالشئ عوالات احتفال به والودائع الامانات وقيل العبادات كالوضوء والصلاة وقيل الجوارح وقيل لا يمنع أن تكون الودائع مجموع ما تقدم لان الانسان راع على جوارحه وعبادته وجميع تصرفاته وقد قال عليه السلام كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته والشرائع جمع شريعة وهي أحكام الله تعالى

﴿ أما بعد ﴾
أعاننا الله وإياك على
رعاية ودائعه وحفظ
ما أودعنا من شرائعه

فانك سألتني ان أكتب لك جملة مختصرة من واجب أمور الديانات مما تنطق به الالسننة وتعتقد القلوب وتعمله الجوارح وما يتصل بالواجب من ذلك من السنن من مؤكدها ورغائبها وشئ من الآداب منها (ش يعني أما بعد ما تقدم من حمد الله والثناء عليه وذكر ما من به على الانسان من المبرة والاكرام فان السؤال ورد على بكذا فهي اذا كلمة فصل تضمنت معنى الشرط وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعملها في خطبه ومكاتبته وجري الساف في ذلك على سنته وقيل انها فصل الخطاب الذي أوتي به داود عليه السلام قال النواوي والتحقيق ان فصل الخطاب الذي أوتي به الفصل بين الحق والباطل في الحكم وفي الكشف هي من فصل الخطاب وفي الترمذي ما يدل لان أول من تكلم بها يعقوب عليه السلام لبيته فقال أما بعد فانا أهل بيت أهل بلاء الحديث وقيل أول من تكلم بها داود عليه السلام وقيل قس بن ساعدة وقيل يعرب بن قحطان فله أعلم بذلك وأعانا قونا المتكلم ومعه غيره فهي نون الجمع ويحتمل نون المعظم نفسه أي من حيث ما احتوت عليه لامن حيث اجلها والله أعلم والمخاطب بابك قيل الشيخ الصالح أبو محفوظ محرز بفتح الراء وهو ابن خلف الصديقي المشهور بتونس وقيل هو الشيخ الصالح الشهير الكبير أبو اسحاق ابراهيم ابن محمد السبائي وعلى الاول اقتصر أصحاب التقايد وعلى الثاني اقتصر المؤرخون ويحتمل اتفاقية الجمع والا فالاول أرجح والرعاية المراقبة والحفاظة والاياداع التوكيل بالحفظ والودائع الاشياء الموكلة بحفظها قال الشيخ والمراد بها هنا الجوارح السبع التي هي الفرج والبطن والعين والاذنان واللسان واليدان والرجلان فانها امانات عند العبد ليحفظها وينتفع بها والحفظ الصون والحفاظة من الاختلال وغيره وما أي وحفظ الذي أودعنا من شرائعه التي جاءت بها الرسل من عبادات وغيرها فحفظ الشرائع بالعمل بها فاعلا وتركها وهي الاستقامة ورعاية الودائع بالتقوى وهي محاربة كل ما يهوى الله عنه وهذا هو المطلوب من كل العباد وقد قال ابن عطاء الله في الحكم خير ما تطلبه منه ما هو دال به منك فالشيخ طالب خير المطالب وبدأ بنفسه لانه المأمور به شرعا ففي الحديث انه عليه السلام أمر بذلك وكان يفعله في نفسه وفيه سر التواضع واطهار الافتقار والاستعداد للإجابة والله أعلم وفي كلام الشيخ جواز سؤال كتب العلم والاجابة له فقد اختلف فيه قدما والصحيح اذ ذلك الجواز لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالكتب لابي شاه وأذن

التي تتلقى من رساله وحفظ الشرائع الاتيان بها من جميع جهاتها من فرض وسنة وفضيلة (قوله فانك سألتني أن أكتب لك جملة مختصرة من واجب أمور الديانات) السؤال والالتماس يكون من المتماثلين والدعاء من الأدنى الى الأعلى والامر عكسه هكذا قال بعض من شرحها وليس كذلك قال في الجمل واللفظ المركب ان دل بالقصد الاول على طالب الفعل كان مع الاستعمال امر او مع الخضوع سؤال او مع التساوي التماسا والجملة من أجملت الشئ اذا لم تفصله ومنه أجملت الحساب اذا جمعت بعضه الى بعض والاختصار التعبير باللفظ القليل عن المعنى الكثير والامور جمع أمر والامر تارة يراد به الفعل والشان ونارة يراد به القول الطالب للفعل على سبيل الاستعمال فالتدني بمعنى القول يجمع على أوامر والذي بمعنى الفعل والشان يجمع على أمور فلذلك أضاف الواجب الى الامور لان الاحكام الشرعية هي المتعلقة بافعال العباد وأفعال العباد لا تخرج من نطق اللسان واعتقاد القلب وعمل الجوارح والالسننة جمع لسان يذكروا ويؤثرون ويقع على العضو المعروف ويقع على اللفظ والكلام فمن ذكر ذهب به مذهب الدليل ومن أنه ذهب به مذهب الحجة والتلوب جمع قلب والجوارح الكواسب وهي أعضاء الانسان التي يكتب بها الخير والشر (قوله وما يتصل بالواجب من ذلك من السنن من مؤكدها ونوافلها ورغائبها وشئ من الآداب منها) اعلم أن كل مطلوب بالشرع ليس بواجب يصح أن يطلق عليه مندوب ومسنون ومرغب فيه وفضيلة ونافلة الا أن الفقهاء لاسيما المالكية خصوصا خصوا كل لفظ بمعنى يخصه فقالوا الفرق بين السنة والفضيلة

فانك سألتني أن
أكتب لك جملة
مختصرة من واجب
أمور الديانات مما
تنطق به الالسننة
وتعتقد القلوب
وتعمله الجوارح
وما يتصل بالواجب
من ذلك من السنن
من مؤكدها ونوافلها
ورغائبها وشئ من
الآداب منها

لعبد الله بن عمرو بن العاصي وأنس بن مالك في كتب ما يسمع منه في الغضب والرضا قائلًا لا نبي لا أقول إلا حقا صلى الله عليه وسلم قال اللخمي ولا يختلف في ذلك اليوم لقصور الهمم وقلة حفظ الناس والله أعلم والجملة الجامعة من الكلام المضاف بعضها إلى بعض والمختصر ما قل لفظه وأكثر معناه فراجع الاختصار إدراج كثير المعنى في قليل اللفظ فتأمل ذلك * والوجوب في اللغة السقوط ومنه قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها أي سقطت ووجبت الشمس سقطت وهو في العرف سقوط الحكم في موضعه العقلي أو الشرعي بوجه لا يمكن انفسكا كما فينتسم إذا إلى عقلي وشرعي والمراد هنا الواجب الشرعي وهو مقتضى خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث أنه مكلف فعله اقتضاء جازما * ويقابله المحرم وهو ما يقتضي الخطاب المذكور على الوجه المذكور تركه كذلك * والمندوب كالواجب إلا أنه بغير جازم * والمكروه كالحرم إلا أنه بغير جازم أيضا وشرط السبكي كونه بنهي مخصوص والافهوخ - آلاف الأولى * والمباح ما استوى طرفاه وهذه هي أحكام الشريعة وأقسامها وأحكام المكلفين وللناس عنها عبارات وهي من فن علم الأصول والأمور جمع أمر وهو الشأن والديانات جمع ديانة وهي المعاملة ومنه قوله كما تدين تدان أي كما تعمل تعامل وكما تفعل تجازي فالمراد ما يدان الله به أي يعامل مجازا والأحكام انما هي ثلاث ما تنطق به السنة مفردا أو مركبا مع فعل أو تعتقد القلوب مفردا أو مركبا مع فعل أو قول أو عمله الجوارح مفردا أو مركبا مع غيره وسيأتي بيان ذلك عند قوله وقد فرض الله سبحانه على القلب إلى آخره فقوله ما تنطق به إلى آخره بيان لمواقع أمور الديانات وما يتصل بالواجب من ذلك أي مما تنطق به السنة وتعتد القلوب وتعمله الجوارح من السنن أي من الطرائق الشرعية فان السنة لغة الطريقة وما رسم ليتبع والمراد بها عرفا طريقة محمد صلى الله عليه وسلم التي لم يدل دليل على وجوبها ثم إن كان قد فعلها وداوم عليها وأظهرها في جماعة كالوتر والعديد والاستسقاء أو فهم منه إدامتها كصلاة خسوف الشمس فسنة مؤكدة أي لا يسع تركها وإن لم يأنم التارك لها وإن اختل أظهارها أو الدوام فنافلة كصلاة الضحى وقيام الليل كما نص عليه الشيخ فيهما بعد لأن صلاة الليل أظهرها ولم يداوم على أظهارها وصلاة الضحى داوم عليها ولم يظهرها حتى قالت عائشة رضي الله عنها من حدثكم أنه كان يصلي الضحى فقد كذب وصح نقلا عنه عليه السلام من غير وجه فتأمل ذلك وإن وقع الترغيب فيها فقط بمجرد قول كقوله ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها فرغية وكذا بمجرد فعل كالركعتين بعد المغرب وأحياء ما بين العشاءين ونحوه وانما اختلف في ركعتي الفجر اعتبارا بمدرك الحكم والله أعلم وإن كانت منوطة بالفوائد كالأكل والشرب واللباس والسفر ونحوه فهي الآداب هذا ما اقتضاه كلام الشيخ وهو قريب من اصطلاح الشافعية والمحدثين فاما أهل المذهب فكل ما وراء الفرض عندهم نافلة لأن أصل النفل الزيادة ثم يفصل إلى سنة مؤكدة ومخففة ورغية ونافلة وهي الفضيلة قال ابن بشير ولا فرق بينهم ما لا كثرة الثواب وقلته وقد اضطرب أهل المذهب في ذلك بما يفهم منه أن ذلك راجع للاصطلاح وهو لا يتقيد بغير قصد واضعه وبالله التوفيق ص (وجمل من أصول الفقه وفنونه على مذهب مالك بن أنس رحمه الله وطر يقته) ش يروي بالكسر عطفًا على

وجمل من أصول الفقه وفنونه على مذهب الامام مالك بن أنس رحمه الله تعالى وطر يقته

والنافلة أن السنة ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وداوم عليه وأظهره في الجماعة ولم يدل دليل على وجوبه كالوتر والفضيلة والمرغب فيه ما كان دون السنة في الرتبة أما لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله في الجماعة كركعتي الفجر أو لم يداوم عليه كصلاة الضحى والنوافل هي اتباع الفرائض ونحو ذلك وقول الشيخ من مؤكدها بدل من السنن والآداب جمع أدب وهو فعل ما يحسن بينه وبين ربه وقصد بذلك ما ذكره في الجامع من آداب الأكل والشرب إلى غير ذلك (قوله وجمل من أصول الفقه إلى آخره) يصح في جمل النصب عطفًا على جملة مختصرة والخفض عطفًا على السنن وأصول الفقه أراد به أمهات المسائل ويدل على أن هذا مراده (قوله وفنونه) أي ما يتفرع منه وما يتفنن والفنون جمع فن وهو الفرع قال بعضهم ويحتمل أن يريد بأصول الفقه أدلته على ما هو

شيء من الآداب وبالرفع للاستئناف وبالفتح عطفًا على قوله جملة مختصرة وهو أولى ولا سيما على ما روى أن الشيخ كتب أولاً باب العقيدة ووجمل من الفرائض فما بعده فراجع فطلب جملاً من أصول الفقه كما ذكر والجمال جمع جملة وهي الجماعة من المسائل وغيرها ومراده بأصول الفقه أمهات مسائله التي ترجع إليها فروعه كمسئلة بيوع الآجال وبيع الدين بالدين وبيع الغائب ونحو ذلك وبقنونه فروعه المتفرعة عن تلك الأصول الراجعة إليها والمأخوذة منها وكلا الأمرين في كل الأبواب الأقاليل فينفرد بالآخر لا بالأول والله أعلم والفقه العلم بالأحكام الشرعية المكتسبة من أدلتها التفصيلية فلا فقيه إلا المجتهد واطلاقه على من دونه مجاز أي على الحافظ له والخائض فيه كما هو الاصطلاح اليوم القرافي ويقال فقه بكسر المقاف إذا فهم وافتحها إذا سبق غيره إلى الفقه وضمها إذا صار الفقه له سجية فهو في اللغة الفهم والله أعلم والمذهب أقوى في النفس حتى يتقلده في نفسه وفي حق غيره لراجحيته عنده ومالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي إمام دار الهجرة فقهًا وحديثًا بهدالتابعين قال النووي وقد اجتمعت طوائف العلماء على إمامة مالك وجلالته وعظم سيادته وتبجيله وتوقيره والاذعان له في الحفظ والتثبت وتعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الشافعي رحمه الله مالك استأذى وعنه أخذت العلم وهو الحجة بيني وبين الله تعالى وما أحد أمن على من مالك وإذا ذكر العلماء فمالك النجم الثاقب وقال عليه الصلاة والسلام يوشك أن يضرب الناس أكباد الأبل فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة قال القاضي عبد الوهاب ولم يشتهر بعالم المدينة من الأئمة الأربعة غيره فهم لا ينازعونه في هذه المزية وحمل غير واحد الحديث عليه كابن عينة وأمثاله ومن جرى له ذلك قبل مالك لم يدم له ولم يشتهر به شهرته ويكفي في راجحيته كونه إمام دار الهجرة في خير القرون ومتبوع أهل المغرب الذين لا يزالون ظاهرين على الحق إلى قيام الساعة كما صح في الحديث وإن اختلفت رواياته وعصم الله مذهبه من أن يكون فيه ذوهوى موسوم بالإمامة وجعله مقدماً عند الكافة حتى إن كل ذي مذهب إنما يختار مذهبه بعد مذهبه وجعل رؤساء مذهبه حجة بعده في الحديث كالفقه قد خرج لهم البخاري ومالاً كتابه الأبهم فهم الحجة الثقات والأئمة الثابت الذين برزوا ولم يثبت ذلك لغيرهم وإن كان صالحاً أميناً ومن طالع مناقب الأئمة الأربعة عرف علو مراتبهم ووجوب تقديمهم على غيرهم ولزوم الاقتداء بهم وترجح عنده أحدهم على ما يتعرف من مراتبهم ويرى مع المصطلح عليه عند بعض المتقدمين وقد ذكر شيئاً من ذلك في باب جمل من الفرائض والسنن واستعمل فيه طريق القياس على المتعارف عند الأصوليين ومن جملة ذلك أن قال الخمر حرام وقال عليه السلام كل ما أسكر كثيره من الشرية فقليله حرام فكل ما خامر العقل فأسكره من كل شراب فهو خمر وهو حرام وهذا استعمال للمقدمات والنتائج والله أعلم فان قيل لم طلب المسائل أن يكون على مذهب مالك وهو ميت مع تمكنه من تقليد إمام حي وهو مؤلفه ابن أبي زيد وقد أجمع أهل الأصول على منع تقليد الميت كما حكاها القرافي في شرح المحصول قال نص ابن أبي المرحمة في شرح الرسالة على أنه لا يجوز تقليد العالم مع وجود العلم وإن كان ميتاً لأن بموته أمن من رجوعه عن قوله بخلاف الحي قال التادلي وبصائر أهل البصائر والأمصائر اليوم على ذلك من غير تنازع ولوسد هذا الباب لقد من لا يستحق التقليد لاسيما وقد فسدت العقول وتبدلت وكثرت البدع وانتشرت فكان الرجوع والفرع إلى سلفنا الصالح المسلمين وأئمة الدين هو الواجب على المقلدين بل على أكثر المجتهدين واختار الشيخ مذهب مالك لأنه إمام دار هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المعنى في قول أكثرهم بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم يوشك أن يضرب الناس أكباد الأبل في طلب العلم فلا يجدون أعلم من عالم المدينة وقيل إنما اختاره لأنه جمع بين الشرفين الحديث والفقه وغيره من أئمة الدين أما فقيهه صرف كالشافعي وأبي حنيفة ليس لهما ذكر في الصحيحين وأما محدث صرف كاحمد وداود وقيل لأن أئمتهم أخذوا عنه بهدأخذ عنهم إلا القليل

ذلك ان ما لكأعلى منهم وأسناهم ألا ترى ان الشافعي تلميذه وأحمد تلميذ الشافعي في رحم الله ابن الأثير حيث قال كفى ما لكاشرفا ان الشافعي رحمه الله تلميذه وكفى الشافعي شرفا ان ما لكاشيخه قلت وكذا ما بين أحمد والشافعي رضي الله عنهم فاما أبو حنيفة فقد حكى غير واحد انه لقي ما لكأوأخذ عنه بعض شئ من الحديث فهو اذا شيخ الكل وامام الأئمة وكلهم على هدى واتي وعلم وورع وزهد وبالله التوفيق وسيماتي تاريخ الجميع وبعض مناقبهم آخر الكتاب ان شاء الله واختلف الشيوخ هل المذهب والطريقة مترادفان أو متغايران وعلى التغاير فتميل المذهب ما أفتى به والطريقة ما أخذ به في نفسه وقيل المذهب ما قاله بنفسه والطريقة ما قاله أصحابه على أصوله وهذا الذي رجحه ابن ناجي وغيره والله أعلم ص (مع ما سهل سبيل ما أشكل من ذلك من تفسير الراسخين وبيان المتفقهين) ش يعني سالتني أن أكتب لك مع الجملة المختصرة والجل من أصول الفقه وفنونه ما سهل أي يسر وقرب للفهم سبيل أي طريق ما أشكل أي اشتبه واختلط من ذلك أي من الجملة وتفصيلها الواجبة والمندوبة والجل وما احتوت عليه

كابن شهاب فقيل انه لم يأخذ عنه وقيل لشدة اتباعه السلف وقد قال ليس لاحد رأي مع السنة وما استمر عليه عمل أئمة الهدى وقد أجمع أهل الفضل على فضل مالك رحمه الله تعالى ولم يزل أئمة الدين المقتدى بهم المعول في التحقيق عليهم يختارون مذهبه ويرجعونه على غيره من المذاهب كلها والحمد لله على تميده * وذكر أبو محمد عبد الله ابن سلامة أن القاضي أبا بكر لسان الأمة وسيد أهل السنة رضي الله عنه كان في مجلس اقراءه وبين يديه جمع وافر وكان يقرى المذاهب الاربعة ويرجحها ثم يأخذ في الترجيح والاحتجاج لمذهب الامام مالك رحمه الله فقال بعض أهل المجلس ما وجهتموه رضي الله عنكم ليس بواضح وهذه حجة ضعيفة قال فاصرف لونه وتغير وجهه وأطرق ملياً ثم قال يا هذا أتقول في امام دار هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة ضعيفة وأين الادب مع العلم وأهله أخرج من مجلسي واحذر ان تقع عيني عليك بعد هذا اليوم فلم يقدر ان يسكن معه العراق وانتقل الى القيروان واستوطنها ودرس فيها مذهب مالك وألف كتابا في مناقب الشيخ أبي بكر وصدره بمسئلاته هذه فجزاه الله خيراً عن تخلقه وتواضعه * والمذهب والطريقة قيل هما بمعنى واحد وانما اللفظان مترادفان وقيل مذهب ما يفتى به وطريقته ما يفعله في خاصة نفسه فقد يحمل على نفسه أشياء لا يفتى بها غيره * وقيل مذهب ما قاله وثبت عليه وطريقته ما قاله ورجع عنه والصواب انه أراد بالمذهب قول مالك والطريقة قول أصحابه اذ طريقة أصحابه طريقته ولذلك نجد الشيخ كثير ما يذكرك قول بعض أهل المذهب ويترك قول مالك والى هذا كان يذهب شيخنا أبو محمد عبد الله بن الشيخ أبي محمد عبد الله الشيباني وكان من عادته التكلم بالوعظ في أول مياعده لكثرة من يحضر عنده من العوام فتارة يعظ في تفسير كتاب الله عز وجل وهو الاعم والاغلب من حاله وتارة يعظ في نفسه يرد لمسلم وتارة فيهما وفي قراءة العقيدة فقرأ عليه هذا الحل سنة فذكر ما قلناه وقال سأعرف بمالك وأصحابه فكان كل يوم يذكرك رجلا ورجلين ويعظ على نحو ما يذكرك من الحكايات المنقولة في الذي يعرف به الى ان وصل الى الشيخ أبي يوسف الدهماني وهو آخر من ذكر الشيخ صاحب معالم الايمان فنعنا الله بجميعهم وكان الشيخ المذكور يقرى العلم من طلوع الشمس أو قرب طلوعها الى أن تحضر صلاة الظهر وكان فصيحاً متواضعاً لا يعنف على من يستشكل أو يسأل فيخرج لينال شيئاً من الطعام ويتوضأ بعد ويصلي الظهر قرىبا من العصر ثم يصلي العصر ويجلس ليجود عليه من حينئذ الى أن تصلي العشاء الآخرة ويرى ما يقرأ عليه بعد ذلك وظهرت له كرامات متعددة والغالب أن من قرأ عليه انتفع من حسن نيته وكثرة بيانه نسأل الله أن ييسر على بتأليف كتاب أذكرفيه أيضاً فضل الشيخ وما كان عليه (قوله مع ما سهل سبيل ما أشكل من ذلك الى آخره) سهل بمعنى يسر وهون والرسوخ لغة الثبوت فيريد الثابتين في العلم والمتفقهون الفقهاء وأراد بذلك أصحاب مالك كابن القاسم وأشهب وابن وهب وغيرهم ويقال فقه بكسر القاف اذا فهم

مع ما سهل سبيل
ما أشكل من ذلك
من تفسير الراسخين
وبيان المتفقهين

من أصول الفقه وفنونه في المذهب المذكور اذ في كلام الامام وتابعيه مشكلات قام ببيانها من بعدهم فأبانت عن مشكلها وفسروا مبهمها والتفسير التبيين والابضاح وقيل التفسير مغاير للتبيين والاول أشرف من الثاني ولذلك أضاف الشيخ التفسير للراسخين والبيان للمتفقهين لان التفسير الكشف عن المراد من اللفظ والتبيين توصيل المعنى المراد بعبارة واضحة فهو تابع والراسخون جمع راسخ والراسخ الثابت في العلم وغيره ثبوتاً لا يترشح ولا ينزل ولا يحيد به عن موقعه في توقيع ولا فهم والمتفقهون جمع متفقه أى بالغ في الفقه مبلغ الرد والقبول والتقلب فالمراد المتخلون للفقه على وجهه فالاولون كابن القاسم وأشهب وابن وهب وعبد الملك ومطرف وابن كنانة ونحوهم والآخرين كسحنون والشيخ وأمثالهم وقد يراد بالتفقه تفعل الفقه على غير تحقق به وليس ذلك بمراد هنا وقد قال تعالى ليتفقهوا في الدين أى يتعلموا ما يتعاق به من الاحكام تفهموا وتحصيلا والله أعلم ص (لما رغبت من تعليم ذلك للولدان كما تعلمهم حروف القرآن) ش لما ذكر مقاصد المطلب وهي خمسة بيان الواجب نظماً وعقداً وعملاً وبيان المندوب كذلك على حسب متعلقه من الجوارح وتعلقه وذو كرجل من أصول الفقه وفنونه وكون ذلك مقيداً بمذهب مالك مع ما يحل مشكله ويفتح مقفله من كلام عالم راسخ أو متفقه ناصح ذكر السبب الموجب لطالب ذلك والباعث عليه وهو رغبته في تعليم ذلك للولدان كما تعلمهم حروف القرآن أى الحروف التي يقرأ بها القرآن وسواء أراد حروف التهجي أو حروف الرواية فهي التي يقرأ بها فتدل عليه والافتقار لا يوصف بالحروف الحسية لثبوت قدمه وهي حادثة وقد اعترض أبو بكر بن الطيب هذا الاطلاق على الشيخ وأجيب بان جوازه ما خوذ من قوله عليه الصلاة والسلام ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف الحديث والشبه في التعليم من جهة انه يحصل أولاً حفظاً وضبطاً ثم تصويراً وفهماً ثم تتبعاً وتدقيقاً ثم افادة وتحقيقاً والله أعلم ثم بين علة رغبته في ذلك وحرصه عليه فقال ص (ليسبق الى قلوبهم من فهم دين الله وشرائعه ما ترجى لهم بركته وتحمدهم عاقبته) ش هذه علة بعد علة لانه طلب لما رغب ورغب فيما طلب ليسبق ودين الله وشرائعه ما ترجى اليه لانه ارتضاه ولم يقبل سواه فقال تعالى ان الدين عند الله الاسلام ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه أفغير دين الله تبغون وله أسلم من في السموات والارض طوعاً وكرهاً واليه ترجعون وفهمه ادراك مقاصده وأصوله التي يتميز بها من غيره وذلك في باب ما تنطق به الالسنه ويعرف بالعائد وأصول الدين وهو علم الاديان ما يتميز به دين الحق من دين الباطل وشرائعه طرائقه فان الشرائع جمع شريعة وهي الطريقة المتبعة فشرائع الله أحكامه التي لا تعرف الا منه ومن ثم كان الحكم خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف فلزم منه أن لا يحكم الا لله ولا يحكم قبل الشرع بل الامر موقوف الى وروده خلافاً للمعتزلة فيهما وتحقيق ذلك من الاقوال والرجاء يأتي قريباً ان شاء الله والبركة الخير المتدارك المتزائد وتحمدهم مدح ويثني عليها بالجميل والعاقبة ما يؤل اليه الامر والمقصود ما يحصل لهم النفع به عاجلاً وآجلاً فهو مرجو في الدنيا والاخرة بذلك والله أعلم ص (فاجبتك الى ذلك لما رجوت لنفسى ولك من ثواب من علم دين الله أو دعا اليه) ش معنى أجبتك اسعفتك بمرادك الذي هو كتب الجملة المختصرة وما

وقته بفتحها اذا سبق غيره للفهم وقته بضمها اذا صار له الفقه سجية ذكره ابن عطية وغيره قال صاحب البيان التفقه في القرآن معرفة أحكامه وحدوده ومفصله ومجمله وعامه وخاصه وناسخه ومنسوخه وذلك أكد من حفظ شواذ حروفه فان لم يتفقه فيه ولا عرف شيئاً من معانيه فهو كمثل الحمار يحمل أسفارا (قوله لما رغبت الى آخره) هذا بيان للسبب الموجب لسؤال السائل تأليف هذه الرسالة وهي الرغبة في تعليمه للولدان أو يكون بيانا لسبب سؤاله ان تكون جملة مختصرة لانها أقرب للحفظ وأسهل للضبط والبركة الخير وزيادته (قوله فاجبتك الى ذلك الى آخره) المراد بهذه الجملة ترجى حصول الثواب لهما هذا بدعائه وهذا تعليمه قيل ويحتمل أن تكون أو بمعنى الواو اذ كل واحد منهما في الحقيقة داع ومعلم فالشيخ أبو محمد داع بتأليفه من جهة المعنى ومعلم به والشيخ أبو محفوظ محرر داع

لما رغبت فيه
من تعليم ذلك
للولدان كما تعلمهم
حروف القرآن
ليسبق الى قلوبهم
من فهم دين الله
وشرائعه ما ترجى
لهم بركته وتحمدهم
لهم عاقبته فاجبتك
الى ذلك لما رجوته
لنفسى ولك من
ثواب من علم دين
الله أو دعا اليه

معها وتحصل ذلك في أربعة آلاف مسألة تضمن أربعمئة حديث تارة نصا وتصرح بآثاره إشارة وتلو يحاويها إذا
تبعته وجدت على ذلك الألف القليل لكن مع ضعف جملة من أحاديثها وبذلك كان البهرى خرج أحاديثها كلها
باسانيد هافى تأليف مفرد ولم أقف عليه وفي قوله أجبتك إخبار عن تقدم الكتب على الخطبة وقدير يدعزمت
على اجابتك عز ما ينزل منزلة الوقوع لتحقيقه ان شاء الله والاول أظهر وفي قوله لما رجوت لنفسى ولك إخبار عن
ان عزمه على الاجابة انما أراد به ثواب الله لنفسه ولمن ندب لذلك فان الدان على الخير كفاعله وفاعله من أهل الجنة
وقد قال صلى الله عليه وسلم لأن يهدي الله بك رجلا خيرا لك مما طلعت عليه الشمس وكل من الشيخ والسائل
منه ممن دعا الى دين الله وعلمه وسيد كرتواب ذلك ان شاء الله ص (واعلم ان خير القلوب أوعاها للخير وأرجى القلوب
للخير ما لم يسبق الشر اليه وأولى ما عني به الناصحون ورغب في أجره الراغبون ايصال الخير الى قلوب أولاد المؤمنين
ليرسخ فيها وتنبيههم على معالم الديانة وحدود الشريرة ليراضوا عليها وما عليهم ان تعتقده من الدين قلوبهم - م وتعمل
به جوارحهم) ش أنى به الجملة تنبيههم على أن قلوب أولاد المؤمنين محل لقبول الخير فيطلب القاءه اليها أكثر من
غيرها وان أهم ما شغل به أهل العلم والدين توصيل ذلك اليهم فاما الاول فلفراغ قلوبهم وانقلب الفارغ يقبل
ما يلقي اليه بلا مشقة ولا تعب ثم اذا دخله لم يخرج منه بل كما قال قائلهم

أنا نى هو اها قبل أن أعرف الهوى * فصادف قلبا خاليا فتمكننا

فمعنى خير القلوب أخيرها أى أفضلها وأحسنها وأوعاها أحفظها وتسمى الوعاء وعاءا لانه يحفظ ما يلقى فيه وتعيها
اذن واعية أى تحفظها والخير فى قوله للخير المراد به ما فيه صلاح ومنفعة وهو هنا العلم والعمل وخير كل قوم على حسب
ما هم فيه فخير الزهاد فى نفي الدنيا عنهم وخير غيرهم فى حصولها لهم الى غير ذلك وأرجى القلوب أى أكثر القلوب
يرجى له حصول الخير الذى هو العلم والعمل ما لم يسبق الشر الذى هو السوء والمكروه اليه وقلوب أولاد المؤمنين
كذلك لكونها لم يسبق الشر اليها مع ايمانهم للخير لا تنفقاء الشواغل والشواغب عنها واذا كان الامر كذلك كان
المطلوب بل الأهم والاولى السعى فى عمارة هذه القلوب بكل أمر محبوب ومطلوب لانه زرع فى أرض طيبة وعمل فى
محل معمل فيتعين على العالم الناصح لله تعالى ولرسوله وللمؤمنين أن يعمل بما علم ويعلمه من لم يعلم اذا كان أهلا للتعليم
أو كان واجبا عليه فقد جاء فى الخبر لا تمنعوا الحكمة أهلها فتظلموهم ولا تؤثروا غير أهلها فتظلموها وفى معنى ذلك
قيل ومن منح الجهال علما أضاعه * ومن منع المستوجبين فقد ظلم

الى التأليف ومعلم به ولم يقطع بحصول الثواب لان القبول مغيب وهو متوقف على العاقبة والله أعلم (قوله واعلم
ان خير القلوب الى آخره) يعنى ان القلوب متفاضلة فأفضلها أكثرها وعيا للخير وأقربها من هذه الحالة قلب لم يسبق
الشر اليه اذ لا مانع فيه وقلوب الصبيان بهذه المثابة (قوله وأولى ما عني الناصحون به الى آخره) الناصحون المرشدون
للخير المحذرون من الشر والرسوخ الثبوت والتنبيه هنا الا يقاظ من سنة الغفلة والجهالة والمعلم المراد بها قواعد
الدين وخرج مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الدين النصيحة قالها ثلاثا قيل لمن يا رسول الله قال لله ولرسوله
ولائمة المسلمين وعامتهم فهذا من النصيحة لعامة المسلمين (قوله وما عليهم ان تعتقده من الدين قلوبهم الى آخره) قيل
يحتمل ان تكون ما استفهامية التقدير أى شئ عليهم فى ذلك أى أى مشقة تلحقهم فيه مع كبير فائده وهو الرسوخ
فى القلب والرياضة والتأنيس وحصول شرف الدنيا وعزالآخرة فتحصل لهم المنفعة بهذه الجملة والسيادة
بعلمها ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يطلب ومنهم من
حمل قوله وما عليهم على النفي للوجوب وضعف لان اللفظ لا يساعده ومعنى قول الشيخ يطفى غضب الله أى
النار التى اعد الله لمن خالف أمره ونهيه والمراد اطفاء الغضب عن آبائهم ومن تسبب فى تعليمهم أو معلمهم أو عنهم فيما

واعلم ان خير القلوب
أوعاها للخير وأرجى
القلوب للخير ما لم
يسبق الشر اليه
وأولى ما عني به
الناصرحون ورغب
فى أجره الراغبون
ايصال الخير الى
قلوب أولاد المؤمنين
ليرسخ فيها وتنبيههم
على معالم الديانة
وحود الشريرة
ليراضوا عليها وما
عليهم أن تعتقده
من الدين قلوبهم
وتعمل به جوارحهم

ثم قال اعلم كلمة تنبيه لخط الفائدة والقلوب جمع قلب عبر به عن العقل بملازمته له والرجاء تعلق القلب بمطموح يحصل في المستأنف مع الأخذ في العمل المحصل له وأولى أحق وأهم ما عنوانه بالفهم صرف العناية اليه وتهمهم به ويرى بالفتح مع ما فيه أى أتعب فيه نفسه وأسرها لاجله والناصحون جمع ناصح وهو العامل في نفع الخلق بما أمكنه وفي حقوق نفسه او حقوق الله وفي مسلم من طريق تميم بن أوس الدارى رضى الله عنه الدين النصيحة قالوا لمن يارسول الله قال الله ورسوله وكتابه وإمامة المسلمين وخاصة بهم وورغب طلب بجد واجتهاد والراغبون جمع راغب وهم المحذون في الطلب والاجر الثواب المترقب من الله على فعل ما يرضاه والايصال والتوصيل التبليغ وكونه الى قلوب أولاد المؤمنين لكونها قابلة بخلاف أولاد الكفار مع عدم امكان ذلك غالبا ولو أمكن لوجب وايصال الخير اليها تارة بالتعليم وتارة بالتذكير وتارة بهما وتارة بغير ذلك قال الله تعالى أدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن الآية ومعنى ليرسخ فيها ليثبت فلا يتزلزل ولا يتزعزع لعدم تراحم الاضداد والعوارض عليهم وقد تقدم ان الرسوخ الثبوت والتنبيه الا يقاظ للامر المغفل ومعالم الديانة أى الطرق الموصلة اليها لانه جمع معلم وهو دليل الطريق عند خفائه والديانة ما يدان الله به أى يعامل ومنه قوله كما تدين تدان أى كما تفعل يفعل بك وهو راجع الى الجزاء وحدود الشريعة ما ينتهى اليه أمرها من اباحة وتحريم وغير ذلك فان الحد في اللغة المنع وحدود الله ما يمنع تعديه والشريعة ما جاء ناعن الله بواسطة رسوله من أمر ونهى وغيرهما ومعنى ايراضوا ليدلوا من الرياضة التى هي تمرين برفق لما يراد دوامه هنا وما قيل موصولة بمعنى الذى فالتقدير والذى عليهم بمعنى عند بلوغهم وتوفير شروط التكليف فيهم وقيل هي نافذة وان كل ما ذكر ليس عليهم ولا كنهم يتعلمونه رياضة وتمرينا والله أعلم والذى تعتقده من الدين قلوبهم هو في الباب الاول والذى تعمل به جوارحهم هو ما وراء ذلك فيتدخل فيه الاحكام لان اعمالها عملها والله أعلم والجوارح جمع جارحة وهو العضو من يد ولسان وبطن وفرج وغيرها والله سبحانه التوفيق ص (فانه روى ان تعلم الصغار الكتاب الله يطفى غضب الله وان تعلم الشئ في الصغر كالنقش في الحجر) وقد مثلت لك من ذلك ما ينتفعون ان شاء الله بحفظه ويشرفون بعلمه ويسعدون باعتقاده والعمل به

فانه روى أن تعلم
الصغار الكتاب
الله يطفى غضب
الله وان تعلم
الشئ في الصغر
كالنقش في الحجر
وقد مثلت لك من
ذلك ما ينتفعون
ان شاء الله بحفظه
ويشرفون بعلمه
ويسعدون باعتقاده
والعمل به

يستقبل من الزمان وقد ورد لولا صبيان رضع وشيوخ ركع وبهائم رتع لصب عليكم العذاب صباً (قوله وقد مثلت لك الى آخره) الانتفاع بالرسالة ظاهر لا ينكر وقيل فيها أربعة آلاف مسألة والنفع يقع بكل مسألة منها فضلا عن الكل وكل مسألة بحديث ففيها أربعة آلاف حديث وأسندها الابهري في كتاب سماه مسالك الجلالة

للاستقراء فانه طريقة وبالله التوفيق ص (وقد جاء أن يؤمر وبالصلاة لسبع سنين و يضربوا عليها العشر و يفرق بينهم في المضاجع فكذلك ينبغي أن يتعلموا ما فرض الله على العباد من قول وعمل قبل بلوغهم ليأتي عليهم البلوغ وقد تمكن ذلك من قلوبهم وسكنت اليه أنفسهم وأنست بما يعملون به من ذلك جوارحهم) ش يعني جاء من حديث سيرة بن معبد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مروا صبيانا نكثا بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر رواه أبو داود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح وهو في المدونة من رواية ابن وهب وقد اختلف في الضرب عليها لعشر فمنعه ابن نافع بناء على أنه ظلم إذ لم يجب عليهم شيء والمشهور الأول ولا يؤمر وبالصوم و فرق بينه وبين الصلابة بتكررها واتساع أحكامها فهو ثمرين وترشيع لما يطالبون به بعد من أحكامها بخلاف الصوم فانه قليل الأحكام غير متكرر مع أنه تعذيب للنفس واجتفاف بها واضرار به لا غير فائدة له في الحال ولا رجائها في المال وإن كان يحصل له بذلك ثواب أولوالديه وأمرهم بالصوم بما يؤل إلى تقيض المقصود من النفرة والاستئصال لذلك واختلف في زمان التفريق في المضاجع فقال ابن القاسم وابن وهب في السبع وقال ابن حبيب في العشر وقياس الشيخ تعلمهم ما عسى أن يجب عليهم من غير الصلاة صحيح واضح الحكمة وهي قوله ليأتي عليهم البلوغ وقد تمكن ذلك من قلوبهم محبة و اعتقاد وسكنت اليه أنفسهم استراحة واستنادا وأنست بما يعملون به من ذلك جوارحهم رياضة واجتهادا فتسهل عليهم العبادات وتحقق عندهم الاعتقادات بلا تعب ولا مشقة والله أعلم ص (وقد فرض الله سبحانه وتعالى على العباد عملا من الاعتقادات وعلى الجوارح الظاهرة عملا من الطاعات) ش يعني أن الذي يجب تعلمه هو ما فرض

وقد جاء أن
يؤمروا بالصلاة
لسبع سنين
ويضربوا عليها العشر
ويفرق بينهم في
المضاجع فكذلك
ينبغي أن يعلموا
ما فرض الله على
العباد من قول وعمل
قبل بلوغهم ليأتي
عليهم البلوغ وقد
تمكن ذلك من
قلوبهم وسكنت
اليهم أنفسهم
وأنست بما يعملون
به من ذلك
جوارحهم وقد
فرض الله سبحانه
على القلب عملا
من الاعتقادات
وعلى الجوارح
الظاهرة عملا من
الطاعات

في اسناد أحاديث الرسالة (قوله وقد جاء إلى آخره) روى هذا الحديث جماعة منهم ابن وهب في المدونة ورواه ابن أبي شيبه في مصنفه ورواه ميسرة بن معبد الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس في حديث ميسرة التفريق في المضاجع والعجب أنهم اختلفوا مع ذلك في الوقت الذي يؤمر فيه الصبي بالصلاة فقال يحيى بن عمر بها إذا عرف يمينه من شماله فقل بظاهرة وقيل إذا ميز الحسنات من السيئات لأن كاتب الحسنات عن يمينه وكاتب السيئات عن شماله وكلا التاويلين نقلهما التادلي وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون يؤمر بها إذا أطاقها وإن لم يحتلم رما روى عن مالك في المجموعة يؤمر بها إذا بلغ الحلم فحمل على أمر المكلفين وروى ابن وهب عن مالك في العتبية يضربون عليها لسبع واختلف في الزمان الذي يفرق بينهم في المضاجع عنده فقال ابن القاسم إذا بلغ سبع سنين وقال ابن وهب إذا بلغ عشر سنين ولا يؤمر المطيق للصوم به على المشهور و فرق بينهما بثلاثة فروق أذكرها إن شاء الله تعالى في الصوم قال ابن رشد للصبي حال لا يفهم فيها ولا يعقل فخالف فيها كالبهيمة فعليه جبار وحال يعقل فيها ينبيه فيها الصبيان على الصلاة والزكاة ثم اختلف في أجر الصبي لمن يكون فقيل للاب وقيل للام وقيل بينهما قال بعضهم ولا يمتنع أن يكون للصبي أجر أيضا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الصبي أهذا حج قال نعم ولك أجر (قوله فكذلك ينبغي إلى آخره) العباد جمع عبد وهو يجمع على عباد وعبيد وأعبد والقول ما يتلفظ به والعمل ما يتعلق بالجوارح والقلوب وهو يتناول القول بخلاف الفعل فانه لا يتناول هكذا أدركت بعض من لقيته يقرره فيكون على هذا عطف الشيخ العمل على القول من باب عطف العام على الخاص والدليل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات فهو يتناول القول بلا شك وحمل بعض الشيوخ كلام المؤلف على أن القول مغاير للعمل لأن الأصل في العطف المغايرة قال ويقوى ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اللهم اني أشتد بك من النار وما قرب اليها من قول وعمل وقد قال بعض الناس في قول النجاة فعل ولم يقولوا عمل لأن الفعل يعم القول والعمل والبلوغ يكون بالاحتلام اتفاقا ويكون بالسن واختلف في مقداره على أربعة أقوال فقيل خمس عشرة سنة قاله ابن وهب وقيل سبع عشرة سنة وقيل ثمانية عشر وكلاهما لابن القاسم والاخر منهما هو

الله الى عباده والذي فرض الله على عباده نوعان عمل جوارحي واعتقاد قلبي فاعمال الجوارح ثلاثة مالى وبذنى وما
تركب منهما والاعتقاد ثلاثة ايمان واخلاص ونية فالإيمان فى الباب الأول والاخلاص فى باب جمل من الفرائض
والنية فى آخر باب الوضوء والكل أحكام تخصه وشروط يرجع اليها فيه فانظر ذلك وبالله التوفيق ص (وسأفصل لك
ما شرطت لك ذكره بابا بابا ليقرّب من فهم متعلميه ان شاء الله وإياه نستخير وبه نستعين ولا حول ولا قوة الا بالله العلى
العظيم) ش معنى أفصل آتى به مفصلا أى قطعاً قطعاً فان الفصل هو القطعة من الكلام والتفصيل البسط والبيان
والذى شرط ذكره هو الايمان بما طلب منه من الجملة المختصرة بما احتوت عليه وما أضيف اليها والشرط قوله
فاجبتك الى ذلك بابا بابا أى بابا بعد باب قيل والمراد ترجمة ترجمة لان من القطع ما لم يترجمه بالباب كما يجب منه الوضوء
على الصحيح والتيمم والمسح على الخفين ونحو ذلك وجملة ثمانية وأربعون ترجمة منها بغير لفظ الباب نحو من
ثمانية وبقية محبوب وعلى ذلك يتاوها بعضهم بقوله بابا بابا الى آخرها لا أكثر وقوله ان شاء الله تفويض ورجوع
لعلم الله وامتنال لقوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله وتحقيق لقوله تعالى وما تشاؤون الا ان
يشاء الله وقوله ليقرّب من فهم متعلميه ان شاء الله فتفصّله واضح لانه لو كان سردا أدى الى الملل وصعب فهمه
لا تساعده وكانت مسائلها لا تعرف مظانها والله أعلم والاستخارة طالب الخيرة وهى مشروعة فى كل أمر لم تتحقق
عاقبته ومنه التأليف والتقييد بخلاف تعليم العلم وافادته فالاستخارة فى الاول وقد تكون باعتبار الوقت والحال
وحديث الاستخارة رواد البخارى وغيره من حديث جابر رضى الله عنه وهو مشهور وقوله وبه نستعين أى نطلب
منه الاعانة على ما نحن بصدد من أمر الكتاب والارشاد والدعوى الى الله وينبغى لكل مؤمن ذلك فى مقصده
لان الاعانة هى التقوية على ما يراد من أمر الدين والدنيا وهى أصل كل أصل فى ذلك ولقد أحسن القائل فى ذلك

إذا لم يعنك الله فيما تريده * فليس لخلق إني سبيل
وان هو لم يرشدك فى كل مسلك * ضللت ولوان السماء دليل

ص (ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم) ش يعنى ولا حركة ولا سكون ولا تحول ولا ثبات الا بتحرىكك وتسكينه
ولا تحول عن أمر ولا ثبات فيه الا بقضائه وقدره ومشيئته واعانته فهذه الكلمة تفويض الى الله سبحانه وهى عنوان
الرضا بالقضاء ومن ثم كانت كنزاً من كنوز الجنة لانها توقع فى راحة الابد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لابي
موسى الاشعرى رضى الله عنه يا عبد الله بن قيس ألا أخبرك بكنز من كنوز الجنة قال بلى يا رسول الله قال لا حول

المشهور قاله المازرى وقيل ستة عشر سنة ذكره ابن رشد مع الثلاثة الاول فى كتاب المأذون له من المقدمات
ولم يعزها وما ذكرناه هو الذى أعرفه فى المذهب وذكر التادلى عن أبى محمد صالح قولاً خامساً تسع عشرة سنة ولا أعرفه
واختلف فى الاثبات فقليل علامة للبلوغ وقيل لا وكلاهما فى المدونة فى كتاب السرقه والاول لمالك والثانى
لابن القاسم قال ابن رشد وهذا فيما يلزمه فى ظاهر الحكم من طلاق وحده فيما بينه وبين الله لا يلزمه وقول
الفاكهانى ثالثها يعتبر فى الجهاد خاصة لا أعرفه وهذه العلامات يشترك فيها الذكور والانثى وتزيد الانثى بالحيض
والحمل وظاهر كلام أهل المذهب أن تغير رائحة الجناحين ليس بعلامة وفى الذخيرة انه معتبر (قوله وسأفصل
لك الى آخره) انتصب بابا على الحال وان لم يكن مشتقاً لكنه بمعنى المشتق اذ هو فى معنى مفصل فهو مشتق من
التفصيل وفعل ذلك لانه أعون على الحفظ وأقرب الى الفهم ونستخير أى نطلب منك الخيرة وكذلك ينبغى
لكل عازم على أمر أن يستخير الله عز وجل فى الاقدام عليه فان فى الاستخارة تسليماً لا مراً لله تعالى ونستعين أى
يطلب منك الاعانة وعن ابن مسعود رضى الله عنه سمعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أقول لا حول ولا قوة

وسأفصل لك ما
شرطت لك ذكره
بابا بابا ليقرّب من فهم
متعلميه ان شاء الله
تعالى وإياه نستخير
وبه نستعين ولا حول
ولا قوة الا بالله
العالى العظيم

ولا قوة الا بالله العلي العظيم متفق عليه زاد النسائي ولا ملجأ من الله الا اليه وانما كانت من كنوز الجنة لان الرضى عن الله مفتاح السعادة وباب الرحمة فقد قال عبد الواحد بن زيد رضى الله عنه الرضى باب الله الاعظم ومستراح العابدين وجنة الدنيا وقد فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الكلمة لعبد الله بن مسعود رضى الله عنه بقوله ان معناها لا حول عن معصية الله الا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله الا باعانة الله والعلو معناه المرتفع في المنزلة والمكانة والعظمة والعظيم الذى يصغر عند ذكروصفه كل شئ سواه بل هو تعالى عظيم في ذاته وصفاته وأسمائه وأفعاله عظيم في علوه على في عظمته ص (وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم) ش هذا اللفظ لفظ خبر ومعناه الدعاء فتقديره يا الله صل والصلاة من الله على نبيه الاقبال بزيادة التشريف والتعظيم وعلى عبادته الاقبال بالعطف والا كرام ومن الملائكة الاقبال بالدعاء والاسـتغفار ومن النبي صلى الله عليه وسلم بالدعاء ونحوه وقد أشار الخفاف الى هذه الجملة وصرح غيره بان معنى الصلاة في اللغة راجع لذلك واستشهد ببيت له من كلام العرب والبيت قول الشاعر * وصلى على دنها وارسم * وسيدنا من له الشرف الكامل علينا وهو عليه السلام كذلك بحيث اننا قلنا سيدنا كذا فالتبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم وان قلنا سيدنا فهو مبعوث من أنفسنا بضم الفاء ومن أنفسنا بفتحها وهو سيد بنى آدم ولا نخر صلى الله عليه وسلم وعلى آله أى أهل بيته وهم بنو هاشم وبنو المطلب الذين تحرم عليهم الصدقة على المشهور وقيل آله أمتة واختاره ابن منصور الازهرى ودليله أدخلوا آل فرعون أى أتباعه وصحبه جمع صاحب ومحابى وهو من اجتمع بمحمد صلى الله عليه وسلم مؤمنابه عند جمهور المحدثين وسلم تسليما أى أطلب السلامة أى وسلمهم يارب من كل آفة ونقص تسليما حسبي الله ونعم الوكيل

وصلى الله على
سيدنا محمد نبيه
وآله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا

الا بالله العلي العظيم فقال أخبرك بنفسى يرها فقلت بلى بابى وأمى يارسول الله فقال لا حول عن معصية الله الا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله الا بتوفيق الله وفي رواية انه قال كذا أخبرنى جـ بريل عن الله عز وجل وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أكثر وامن قول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فانه يدفع تسعة وتسعين داءا داءا للهم قال انما كهانى اللم لفظ مشترك والظاهر الاتق بالحديث ان شاء الله تعالى انه الطرق من الجنون يقال رجل ملوم أى به لم لانه من جملة الادواء وعن مكحول رضى الله عنه من قالها كشف الله عنه سبعين بابا من الشر أدناها الفقر وأجاز النحويون فى لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم نصبها من غير تنوين ورفعها مع التنوين ونصب الاول من غير تنوين ورفع الثانى معه والعكس وقول الشيخ وصلى الله على سيدنا محمد الصلاة من الله عز وجل رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء والاجماع ان الصلاة عليه واجبة على الجملة واختلفت فى الصلاة على غيره صلى الله عليه وسلم فقال عياض فى الشفاء وجدت بخط بعض شيوخ مذهب مالك أنه لا يجوز ان يصلى على أحد من الانبياء سوى محمد صلى الله عليه وسلم وهذا غير معروف من مذهبه وقد قال فى المبسوط ليحيى بن اسحاق أكره الصلاة على غير الانبياء وما ينبغى لنا ان نتعدى غير ما أمرنا به وقال يحيى بن يحيى لست آخذ بقوله ولا بأس بالصلاة على الانبياء كلهم وعلى غيرهم واحتج بحديث ابن عمر وما جاء من تعليم النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة عليه وفيه وعلى أزواجه وعلى آله ووجدت معلقا عن أبى عمران القاسى روى عن ابن عباس كراهة الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم قال وبه نقول قال ولم يكن يستعمل فيما مضى وسمى نبينا بمحمد صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله المحمودة وجمهور العلماء على جواز اضافته آل الى المضر كما فعله الشيخ فى قوله وآله وأنكره الكسائى والنحاس والزبيدى وقالوا لا تصح اضافته الى المضر وانما يضاف الى الظاهر فيقال على آل محمد وفى حقيقة الآل مذاهب فقال الشافعى بنو هاشم وبنو المطلب وقيل عشيرته وأهل بيته وقيل جميع الامة واختاره الازهرى وغيره من المحققين والسلام التحية

﴿ باب ما تنطق به الالسنه وتعتقده الافئدة من واجب أمور الديانات ﴾

قوله باب خبر مبتدا محذوف تقديره هذا باب والباب عبارة عن المدخل والمخرج وعرف بأنه فرجة في سائر يتوصل بها من ظاهر الى باطن ظاهرها الجهل وباطن العلم حقيقة في الاجسام مجاز في المعاني وفي الكلام اضممار تقديره باب ذكر الشئ الذي ينطق به فاموصولة بمعنى الذي ومعنى تنطق تفوه وتنسكلم والالسنه جمع لسان وهو جارحة معروفة وتعتقده تربط عليه ونشد الاعتقاد حتى لا يتفلسف وقال الاصوليون الاعتقاد هو الذكر النفسى الذي لا يحتمل التقيض عند الذاكر ثم هو اعتقاد صحيح ان طابق وفاسد ان لم يطابق والافئدة جمع فؤاد والمراد به هنا القلب عبر عنه بلازمه كما عبر بالقلب عن المعنى القائم به وهو العقل والواجب قسمان شرعى وعقلى فالشرعى مالا يجوز فى الشرع تركه وسيأتى ان شاء الله والعقلى مالا يمكن نفيه ويقابله المستحيل وهو مالا يتصور وجوده والجائز عد يلهما وهو مالا يمنع تصوره من وجوده ومقابله فهذه أحكام العقل وبها الكلام فى الاثبات والنفي وانما ذكرتها هنا لتعلق الاعتقاد بها والله أعلم ومقصود الشيخ فى هذا الباب ذكر ما يجب نطقا واعتقادا على الجمع والتفكيك وقد اختلف فى ادخاله فى أبواب الفقه لتوقفه عليه فى باب الردة وغيرها أولا ولا يدخل فى ذلك وضعمها هنا لان الكتاب موضوع لما هو من أمر الدين جملة والله أعلم ص (من ذلك الايمان بالقلب والنطق باللسان ان الله واحد لا اله غيره

﴿ باب ما تنطق به الالسنه الى آخره ﴾

الباب هو الطريق للشئ الموصل اليه وهو حقيقة فى الاجسام كباب المسجد مجاز فى المعانى كباب ما تنطق به الالسنه وهو خبر مبتدا محذوف تقديره هذا باب بيان ما تنطق به الالسنه وما فى قوله ما تنطق بمعنى الذى ومن من قوله من واجب أمور الديانات للتبعض لان واجب أمور الديانات أعم من أن يكون نطقا أو اعتقادا ويجوز أن تكون لبيان الجنس فيكون مراده ما يجب اعتقادا ونطقا ومتعلقا بهما (قوله من ذلك الايمان الى آخره) الايمان فى اللغة هو التصديق مطلقا سواء كان بالقلب أو باللسان أو بهما وفى الشرع هو التصديق بالقلب بوجود الحق سبحانه وتعالى وصفات كماله وجلاله وصحة الرسالة وما جاءت به الرسل من عنده مع الجزم بذلك كله وهل يشترط الاقرار باللسان به أم لا فقليل يشترط وهو مذهب الجمهور فمن آمن بقلبه ولم ينطق بلسانه ومات فانه كافر وقيل ليس بشرط قاله القاضى أبو بكر الباقلانى وبه قال ابن رشد وهو ظاهر المدونة لو أجمع على الاسلام بقلبه فاغتسل له أجزاءه وان لم ينو الجنابة لانه نوى الطهر ولما كان ظاهرها كما قلنا مخالفا للجمهور ونسبه ابن الحاجب للمدونة فقال وفيه لو أجمع على الاسلام واغتسل له أجزاءه وان لم ينو الجنابة لانه نوى الطهر وأردفها بقوله وهو مشكل وقال بعض شيوخنا لعلة يجمع بين القولين فيحمل الاول على غير العازم على النطق والثانى على العازم أو يحمل الاول على الآتى والثانى على غير الآتى * واختلف هل يكفى ايمان المقلد أم لا فجمهورهم على انه كاف غير انه عاص باهمال النظر المؤدى الى العلم بالله وما يجب له وقيد الغزالي بقيد أن يكون لذلك أهلا وقيل لا يكفى قاله القاضى أبو بكر وغيره ومذهب أهل السنة أنه لا يشترط العمل بالجوارح خلافا للمعتزلة والواحد قال أبو المعالى معناه المتوحد المتعالى عن الانقسام وقيل معناه الذى لا مثل له وقال القشيرى الواحد الذى لا قسم له ولا يستثنى منه قال الشافعى وغيره واسم الجلالة ليس بمشتق وقال غير واحد بل هو مشتق فان قلت من جعل اسم الله مشتقا غير مرتجل يلزمه كون القديم مسبوقا بغيره ضرورة لان المشتق منه سابق على المشتق فالجواب ان المشتق اللفظ لا مدلوله أو نقول ليس المراد هنا الاشتقاق الذى هو انشاء فرع عن أصل بل مجاز وهو تقارب الالفاظ والمعانى صح من تعليق البسيلي رحمه الله وقال صاحب الاسرار والصحيح انه كان مشتقا صار علما جمعا بين القولين واختلف فى اشتقاقه فقليل من لاه اذا علقا يقال لاهت الشمس اذا علت الى غير ذلك من الاقوال وقول الشيخ لا اله

﴿ باب ما تنطق به
الالسنه وتعتقده
الافئدة من واجب
أمور الديانات ﴾
من ذلك الايمان
بالقلب والنطق
باللسان ان الله اله
واحد لا اله غيره

ولا شبيهه ولا نظيره ولا ولده ولا والده ولا صاحبه ولا شريك له) ش من ذلك أى مما يجب نطقا واعتقادا على التلازم الاقرار له تعالى بالوحدانية من جميع جهات الوحدانية وهو معنى قولنا لا اله الا الله فالله اسم لذات المعبود الحق النقي عن العلة والفاعل الموصوف بصفات الألوهية والله أطلقته العرب على كل معبود عبد بحق أو باطل فجاء الشرع بنفى ما عموه وهو قوله لا اله الا الله أى لا معبود بحق الا الله لانه لا مستحق للاتصاف بالكمالات سواء وانما أتى بصيغة النفي والاثبات نفيا للايهام ورفع الللاوهام وقد أشار تعالى لذلك بقوله الكريم والهمكم الله واحدا فثبت الوحدانية ثم رفع الوهم بقوله لا اله الا هو ثم أشار لكمال الصفة بقوله الرحمن الرحيم ثم أشار للدليل بقوله ان في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار الى قوله يعقلون الآية والوحدانية التفرد فيما هو به قال الشيخ أبو بكر بن فورك رحمه الله والوحدانية في وصفه تعالى له ثلاث معان اهظ الواحد حقيقة في جميعها أحدها أن لا قسم لذاته وأنه غير متبعض ولا متجزئ الثاني لا شبيه له تقول العرب فلان واحد عصره أى لا شبيه له فيه الثالث انه لا شريك له في أفعاله ومنه قالوا فلان متوحد بهذا الأمر أى لا شريك له فيه ولا معاندا انتهى قلت والمقصود انه تعالى واحد في ذاته واحد في صفاته واحد في أفعاله ووصفه بان لا اله غيره جامع لهما وقوله ولا شبيهه ولا نظيره الى آخره تفصيل لذلك ولك أن تقول لا شبيه له في ذاته اذ ليس كمثل شئ ولا نظيره في صفاته ولا شريك له في أفعاله ولا ولد له فيكون موروثا ولا والد فيكون كغيره ولا صاحبه له فيكون محتاجا له أو مغلوبا لان صاحبه انما تراد للشهوة وهي غالبية أول دفع الضرورة وهو افتقار أول الاستلذاذ وهو من سمات الحدوث ويتعالى ربنا عن ذلك كله والدليل على وحدانية ذاته انه لو كان جسما لكان مركبا ولو كان جوهر لكان متجزئا ولو كان عرضا لكان مفتقرا والتركيب والتجزئ والافتقار حوادث وما لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها وما لا يسبغها كان حادثا مثلها وموجد الكل لا يصح أن يكون حادثا للزوم التسلسل والدور فيلزم من قدمه نفي كل صفة حادثه عنه وأما وحدانية الصفات فقال الاشعري رحمه الله لو أشبه البارئ تعالى خلقه لم يخل أن يشبههم من كل جهة فيكون حادثا مثلهم أو من بعض الجهات فيكون حادثا من تلك الجهة لان جميع جهات العالم حادثه وهو تعالى قديم باق منزّه عن الحدوث وأما وحدانية الأفعال فلانه لو كان اثنان فاما أن يقدر كل واحد منهما أن يمنع الآخر مما يريد أم لا أو يقدر أحدهما دون الآخر أو يتفقان والكل باطل لان الأول يؤذن بمجزئهما والثاني بمجزأ أحدهما والثالث مشروط بجواز انعدامهما ولو وجد قادران كانت نسبة المقدورات لهما سواء ولا يخالف في التوحيد الا الثنوية القائلون بالنور والظلمة وكذلك الطبائعية والافلاكية والمسبغة منهم فاما النصارى فيقولون بتعدد القدماء في ذاته ويسمونهم جوهر او يقولون هو ثلاثة أقانيم اتحدت في ذات القديم وجود وعلم وحياة فالوجود أب والعلم ابن وهو المسيح عندهم والحياة روح القدس ولطائفة منهم أب هو الله وعيسى ابن ومريم زوجة وقدر الله على الجميع بقوله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وما من اله الا اله واحد الآية وقال عز من قائل ومن يدع مع الله الها آخر لا برهان له به في كل ما ذكرناه مداره على هذه الآية وعلى قوله عز وجل لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا وقوله جل ذكره ليس كمثل شئ وهو السميع البصير وقد سئل بعضهم عن الله تعالى فقال ان سألت عن ذاته فليس كمثل شئ وان سألت عن صفاته فهو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد وان

ولا شبيه له ولا
نظيره ولا ولد له
ولا والده ولا
صاحبه له ولا
شريك له

غيره تا كيد ومبالغة في ثبوت الوحدانية ونفى إله آخر لان صيغة النفي والاثبات أبلغ في نفي الكمية المتصلة والمنفصلة وقد اختلف العلماء هل الأفضل للمكلف عند التلفظ بلا إله الا الله مد الالف من لا النافية أو القصر فمنهم من اختار القصر لثلاث تخترمه المنية قبل التلفظ بذكر الله تعالى ومنهم من اختار المد لما فيه من الاستغراق في نفي الألوهية وفرق الفخر الرازي بين أن يكون أول كلمة فتقصر أو لا فتقد (قوله ولا شبيهه له الى آخره) أى لا شبيهه له في ذاته ولا نظيره له في صفاته هكذا فسر بعض الشيوخ وتردد بعضهم في ذلك هل الأمر كما تقدم أو هما لفظان مترادفان والولد لغة يقع على الذكر

سألت عن أسمائه فهو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الى آخر السورة وان سألت عن أفعاله فكل يوم هو في شأن قيل يغفر ذنبا ويكشف كربا ويبتلى قوما ويعافي آخرين انتهى والنقل في هذا الباب واسع والنظر فيه على بساط التنزيه ونفي التشبيه والتبري من الشبه من أعظم شئ في زيادة الايمان وبالله التوفيق (ليس لاوليته ابتداء ولا لاخرية انقضاء) أي ان ما وقع في القرآن من اسمه الاول والاخر معناه اول بلا بداية آخر بلا نهاية لا أن ثم أولية وآخرية تعالى ربنا عن ذلك علوا كبيرا ومدار كلامه على اثبات القدم والبقاء وانه تعالى قديم باق لانه لو كان حادثا لافترق الى محدث وكذلك القول في محدثه فيلزم التسلسل وما تسلسل لم يتحصل أو ينتهي الى محدث قديم هو الاول وهو الله سبحانه الذي لا محدث للعالم سواه وما ثبت قدمه استحالة عدمه لانه لا يصح منه اعدام نفسه كما لا يصح منه ايجادها ويلزم في غيره ما يلزم من التسلسل في وجوده واختلف في البقاء والقدم هل هما وجوديان أولا يعقل منهما غير نفي العدم والزوال وقال الاشعرى البقاء وجودي بخلاف القدم لان الوجود متحقق دون البقاء بخلاف الاخر فهو وجودي وقال القاضي والامامان وأكثر اصحاب انه نفس الوجود والجمهور على ان القدم ليس أمرا زائدا الا انه لا يعقل منه الا نفي العدم فهي اذا ثلاثة أقوال أصحها انهما ليسا زائدين كالوجود والوحدانية وانه قائم بنفسه مخالف للحوادث وهذه الست هي صفات النفس والصفات التي لا يعقل منها غير وجوب الذات والله أعلم (لا يبلغ كنهه صفته الواصفون) كنهه الشئ غاية وقيل حقيقة فعله الاول يكون المعنى لا كنهه لصفاته حتى يبلغ لان غاية الشئ ما ينتهي له وذلك لا يصح في وصفه تعالى ذاتا ولا تعلقا أما ذاتا فلان التناهي من صفات الكم ولا كم هناك وأما تعلقا فلان التناهي يلزمه النقص والعجز ولا نقص ولا عجز ولا تناهي وأما على الثاني الذي هو ان الكنه بمعنى الحقيقة لان الصفة لها حقيقة لكن لا يبلغ الواصفون الى تلك الحقيقة وهذا هو ظاهر كلام الشيخ وعليه فلا يقال لا كنه له بل له كنه لا تبلغ حقيقة فالعنى العلم بتلك الحقيقة من حيث هي لا من حيث وجودها لان

ليس لاوليته
ابتداء ولا لاخرية
انقضاء لا يبلغ كنه
صفته الواصفون

والانثى والوالد يقع على الاب الادنى والاعلى وهو الجد لكنه حقيقة في الادنى مجاز في الاعلى (قوله ليس لاوليته ابتداء ولا لاخرية انقضاء) قال الفاكهاني يريد أن الله تعالى يجب أن يكون قديما باقيا ويستحيل عدم ذلك عليه سبحانه وتعالى ولا تناقض في كلام المؤلف كما توهمه بعض الناس حيث قال أضاف الاولية والاخرية ثم تهاهما عنه كانه قال له أولية لا أولية له لاخرية لاخرية له وليس كما توهم لما قيل ان الاول هو السابق للاشياء والاخر هو الباقي بعد فناء الخلق وليس معنى الاخر ماله انتهاء قاله الخطابي واعلم ان كل ماله أول له آخر الا الجنة والنار وينبغي أن يزداد على ذلك أهلها والله أعلم (قوله لا يبلغ كنهه صفته الواصفون) قصد الشيخ بقوله ليس لاوليته ابتداء وبقوله هنا لا يبلغ كنهه الخ الى تفسير قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن فمعنى قوله الظاهر بآياته الباطن عن أن تكيفه العقول والاهام فلا يبلغ كنهه أي حقيقة صفته وصف واصف لان كنهه عظمة الله لا ينتهي اليها قال بعض الشيوخ ويفهم من كلام المصنف أن مذهبه نفي العلم بالحقيقة واختاره جماعة من المتقدمين وأطلق الشيخ أبو القاسم الجنيد رضي الله تعالى عنه القول بانه لا يعرف الله الا الله واختاره أكثر المتأخرين وهو مذهب الاستاذ الضرير رحمه الله تعالى وكان من المحققين وأنكر الاستاذ أبو بكر هذا القول ورده وتبعه عليه الامام أبو المعالي مع طائفة وقال الباري تعالى يعلم والعلم يتعلق بالمعلوم على ما هو به فلو تعلق العلم به على خلاف ما هو به لكان العلم جهلا وقد اجتمعت الامة على وجوب معرفة الله تعالى ولو كانت مستحيلة لما اجتمعت عليه الامة وقد قال صلى الله عليه وسلم من عرف نفسه فقد عرف ربه أي من عرف نفسه بالافتقار والذل والصغار ونفى عنها العز والافتقار عرف ربه موصوفا بالكمال منفردا بالعز والجلال منزلها عن حقوق التغير والزوال متعاليا عن الاين والكيف والمثال قال بعضهم وخلاف الائمة عندي في هذه المسئلة خلاف في حال فمن نفي العلم بالحقيقة فانه مقر بان الله تعالى لا يحاط به وبان

وجودها ثابت وقد قال تعالى ولا يحيطون به علما فثبت العلم به ونفى الاحاطة فافهم ص (ولا يحيط بامرهم المتفكرون) ش يعني ان اهل الفكرة والاعتبار لا ينتهون الى الاحاطة بامرهم الجاري في خلقه ولا يصلون الى الاحاطة بما هو من شأنه وان بلغوا الى العلم به فمن جهة الاثبات والتثنية لا من جهة الاحاطة والتكليف والله درالقائل

أين منك الروح في جوهرها * هل تراها أو ترى كيف تجول
أين منك القلب في قلبه * وهو بيت الرب حقا اذ يقول
أين نور العقل والفهم اذا * غلب النوم قفل لي يا جهول
أين نور الشمس لما أن دجا * غيب الليل وفاءت للافول
هذه الانقاس لا تعرفها * لا ولا تدري متى عنك تزول
أنت لا تدري صفات ركبتي * فيك حارت في خفاياها العقول
فاذا كانت خفاياك التي * بين جنبيك بها أنت ضلول
كيف تدري من على العرش استوى * لا تقل كيف استوى كيف النزول
كيف تجلي لم تدري كيف يرى * فلعمرى ليس ذا الا فضول
ان تقل كيف فقد مثله * أو تقل أين فقد رمت الحلول
فهو لا أين ولا كيف له * وهوب الكيف والكيف يحول
وهو فوق الفوق لافوق له * وهو في كل النواحي لا يزول
جل ذاتا وصفات وسما * وتعالى وصفه عما تقول

ولا يحيط بامرهم
المتفكرون يعتبر
المتفكرون بآياته
ولا يتفكرون في
مائة ذاته

لو كلف العبد بالاحاطة بذاته ما أطاقه هذا سمعه وبصره وعقله وروحه ووجوده وتصرفه لا تمكنه الاحاطة بها فكيف بامر بارئه تعالى ربنا وجل ص (يعتبر المتفكرون في آياته ولا يتفكرون في مائة ذاته) ش الاعتبار التامل والنظر والآيات العلامات والدلائل فالمراد ينظر المتفكرون ويتأملون في دليل وجوده وجران فضله وجوده ليصلوا الى اثباته وتعظيمه والعلم بافعاله وصفاته وعظمته ذاته ولا يتفكرون في مائة ذاته لانه لا يعرف بالمائة ولهذا قال فرعون ومارب العالمين قال موسى عليه السلام رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين وجعل ما بعد ذلك من الجواب على وفق ذلك اما لانه تعالى لا يوصف بالماهية ولا يعرف بها على أحد القولين وقد حكى الطرطوشي

جلالته وعظمته وكبريائه لا يلحقها وهم ولا يقدرها فهم وان العقول قاصرة عاجزة عن ادراك ذلك الجلال ومن أثبت العلم بالحقيقة فانه مقر بانه تعالى عرفه العارفون بدلالة الآيات وتحققوا انصافه تعالى بواجب الصفات وتيقنوا تنزيهه عن التشبيه بالمحدثات وتقديسه عن الحدود والكيفيات وعلموا بانه المستبد بآداب الكائنات فهو تعالى الملك المطاع الذي عزه لا يرام وسلطانه لا يضام (قوله ولا يحيط بامرهم المتفكرون) يقال حاط وأحاط بمعنى حاطه كلاه ورعاه وأحاط أي أحاط به علما وهو من الواوي لظهورها في المضارع الثلاثي نحو يحوط وتنتهب في المضارع الرباعي والتفكر التامل (قوله يعتبر المتفكرون بآياته ولا يتفكرون في مائة ذاته) آيات الله تعالى عقلية وشرعية فالعقلية أدلة مخلوقاته وعجائب مصنوعاته

وفي كل شيء له آية * تدل على انه واحد

والشرعية آيات كتابه وأدلة خطابه وجملة أسرارهم ومعانيه والماهية والمائة بمعنى الحقيقة وقد أخذ على الشيخ في اطلاق لفظ المائة على الباري سبحانه وتعالى قال ابن رشد رد على الشيخ في قوله مائة ذاته والصحيح انه لا مائة لذاته فيقع التفكير قال عبد الوهاب والمائة لا تكون الا لذي الجنس والنوع وماله مثال الا أن يريد بالمائة

عن المحاسبي انه قال لا يمكن أن تكون ذاته معلومة لنا واحتج له امام المحرمين بان الكلى لا يمكن أن يكون معلوما للجزئى لتناهى الجزئى وعدم تناهى الكلى وقال المقترح فى المباحث العقلية حقيقة واجب الوجود وما يجب له من صفات الكمال ونعوت الجلال غير ممكنة الحصول لنفوسنا زادالا تمدى لقوله تعالى ولا يحيطون به علما وهذا مذهب الغزالي وجماعة الصوفية لقولهم لا يعرف الله الا الله ونقل ذلك عن الجنيد وعزاه الامام لجمهور المحققين قال علم بها تمتنع فى الدنيا والاخرة وقال قوم يمكن علمها فى الاخرة وقد اختصر السبكي الخلاف فى ذلك فى جمع الجوامع فقال حقيقة ته تعالى غالبه لسائر الحقائق قال المحققون ليست معلومة لنا واختلف هل يمكن علمها فى الاخرة انتهى وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوما على أصحابه فوجد جماعة مجتمعين فقال فيم أنتم فقالوا نتفكر فى ذات الله فقال تفكروا فى مخلوقاته ولا تفكروا فى ذاته قال بعض العلماء لان التفكير فى ذاته ربما أدى الى شك أو وهم والتفكر فى مخلوقاته يؤدى الى علم أو فهم قالوا وفى القرآن آية كماله على النظر والاستدلال امانصا صريحا واما الإشارة وتلويحا والله أعلم ولقد أحسن الشيخ أبو الحجاج الضرير فى أرجوزته حيث يقول

والعلم بالمهمين القهار * بحسب الفكر والاعتبار
والفكر فى بديع مصنوعاته * لافى صفاته ولا فى ذاته
اذ ليس ينتهى لكنه العظمه * جل الله ربنا ما أعظمه
والفكر فى عجائب الخليقه * من أفضل الطاعات فى الحقيقة
لانه به تكون المعرفة * وانما يخافه من عرفه

ولا يحيطون بشئ من
علمه الا بما شاء
وسع كرسية
السموات والارض
ولا يؤده حفظهما
وهو العلى العظيم

وأشار بالشطر الاخير لقوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء فتأمل ذلك وبالله التوفيق ص (ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء وسع كرسية السموات والارض ولا يؤده حفظهما وهو العلى العظيم) ش المراد بالعلم هنا المعلوم والمراد ولا يحيطون بشئ من علمه ما لم يعلّمه الا بما شاء ان يحيطهم به فان علمهم ينتهى اليه بتعليمه اياهم ولولا ذلك لم يعلموه وسع كرسية السموات والارض قيل المراد بالكرسى العلم أى وسع علمه السموات والارض فلا يعزب عنه مثقال ذرة فى السموات ولا فى الارض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر الا فى كتاب مبين وقيل كرسية ملكه لان الكرسى من لوازم الملك كالعرش فعبر به عنه من باب ذكر الشئ بلازمه وقيل مخلوق عظيم دون العرش السموات والارض فيه كحلقة ملقاة فى فلاة قال شيخنا أبو عبد الله القورى رحمه الله يعنى اذا مدت كل واحدة الى

ضربا من الحجاز والاتساع وقوله ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء أى بشئ من معلوماته دل على صحة ذلك الاستثناء والبعضية واطلاق العلم على المعلوم كثير وقد ورد عن الصحابة رضى الله عنهم اللهم اغفر لنا علمك فينا وفى قضية الخضر على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ما نقص علمى وعلمك من علم الله تعالى الخ يريد من معلوم الله تعالى وهذا لا يخفى به قيل المعلومات كلها خمسة أقسام قسم لا يعلمه أحد سواه كعلمه بذاته وصفاته وقسم علمه اللوح والقلم وهو معرفة ما جرى به القلم فى اللوح وقسم علمه الملائكة وقسم علمه الانبياء والخامس علمه الاولياء فسبحان من لا يخفى عليه شئ (قوله وسع كرسية السموات والارض ولا يؤده حفظهما وهو العلى العظيم) الكرسى مخلوق عظيم من مخلوقاته سبحانه وتعالى والعرش أعظم منه والسموات والارض فى جنبه كحلقة ملقاة فى فلاة من الارض وهو بالنسبة الى العرش أيضا كحلقة ملقاة فى فلاة من الارض كما ثبت فى الصحيح وقيل كرسية علمه والكرسى العلم فى اللغة ومعنى وسع انه لم يضق عن السموات والارض لسعته فما ظنك بسعة علم خالقه ومعنى ولا يؤده حفظهما أى لا يشغله وهذه مناسبة ظاهرة لان النفوس أبدا تجرد من التعظيم والهيبة عند سماع الاشياء المحسوسة الدالة على الكبرياء ما لا تجده عند عدم ذلك والمراد بك الكرسى والعرش الذى

جانب الاخرى والسموات والارضون مع الكرسي في العرش كحلقة ملقاة في فلاة والكل في قدرته تعالى كاذني ذرة من الذرات وقيل هو العرش وقيل سر يدينه جعله تعالى لترتيب مملكته ولاظهار عظيمته وقيل غير ذلك وقوله ولا يؤده حفظهم ما معناه ولا يشغل عليه حفظ الكرسي وما فيه من السموات والارض وما في أنفسهما قال الله تعالى ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا واثنان من أمسكهما من أحد من بعده وهو العلي في ذاته وصفاته وأسمائه وأفعاله عن كل نقص وحدوث بل عن كل كمال لا يليق بذاته الكرسي فضلا عن النقائص العظيم في علوه كما انه على في عظيمته اذ يصغر عند ذكر وصفه كل شيء عسوا فافهم والله التوفيق ﴿ تنبيه ﴾ مرجع هذه العقيدة بل وكل عقيدة الى ثلاث * أولها اثبات الذات الكرسي كما يليق بها من كمال التنزيه ونفي التشبيه والرجوع لقوله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير * والثاني العلم بأسمائه تعالى وصفاته وما يرجع اليها من اجلال وتظيم وتنزيه * والثالث العلم بأفعاله تعالى الواقعة والمتوقعة والجائز نقياً واثباتاً وقد تكلم الشيخ على الاول من أول العقيدة الى هنا ثم افتتح الكلام بالصفات والاسماء بقوله العالم الخبير الى قوله والمقدر لحرركاتهم وأجلهم ثم أتى بالثالث من قوله الباعث الرسل اليهم الى آخر الباب فاعرف ذلك وتأمله والله التوفيق ص (العالم الخبير المدير القدير السميع البصير العلي الكبير) ش العالم من قام به العلم قاله الاشعري قال القاضي والعلم معرفة المعلوم على ما هو به والزم الطرد والعطس وان كل علم معرفة وكلها علم قال بعضهم فالزمه يريد منع الاطلاق لعدم التوقيف فلا يقال فيه عارف لعدم وروده شرعاً لان الصحيح مذهب الشيخ الاشعري أن الاسماء توقيفية لا تثبت الا بكتاب أو سنة أو إجماع وفي خبر الآحاد قولان المنع للشيخ لقوله تعالى أتقولون على الله مالا تعلمون والجواز للجمهور لانها عبادة وعمل ونظر غير واحد من الأئمة في تفسير القاضي العلم من حيث ان المعرفة جزئية والخبير فاعلم من الخبر كالعالم من العلم أتى به للمبالغة قيل وهو معنى العلم * وقد قال الشيخ ناصر الدين ان المبالغة في العلم لكثرة المتعلقات لان حقيقة العلم لا تقبل المبالغة قال والخبير بمعنى العليم في بناء المبالغة الا ان الخبير قد يراد به المخبر ويشعر باخباره عن الخفيات وقد يراد به المختبر ومنه قيل للفلاح خبير لا اختباره حال الارض في الحرث ويراد به المطالع على الشيء المشاهده والله تعالى خبير بهذه

العالم الخبير المدير
القدير السميع البصير
العلي الكبير

هو أعظم منه استشعار النفوس عند سماع ذلك من عظمة الله وعزة اقتداره لا أنهم ما يحلان للاستقرار تنزه الخالق عن التحيز والافتقار الى الخلق ولهذا ختم الآية الكرسي بقوله وهو العلي العظيم اسمان من أسمائه تعالى يدلان صريحاً على تنزيه الحق وتقديسه عن المكان والجهة وعلى ثبوت علوه والعظمة (قوله العالم الخبير المدير القدير السميع البصير الى الكبير) قال القشيري رحمه الله تعالى اعلم ان العالم من أسمائه سبحانه وتعالى ورد به نص القرآن وهو عالم وعليم وعلام وأعلم والتوقيف في أسمائه سبحانه وتعالى معتبر والاذن في جواز اطلاقها منكر الا ما ورد به الكتاب والسنة وانعقد عليه إجماع الامة ولهذا لا يسمى عارفاً ولا فطنا ولا دارياً ولا عاقلاً وان كان الجميع بمعنى واحد وعلمه تعالى نعمت من نعمته قال غيره والخبير بمعنى العليم وقد يراد بالخبير المختبر والمدير قال الجوهرى والتدبير في الامر أن ينظر الى ما تؤل اليه عاقبته والتدبير التفكير فيه وقال غيره هو النظر في أدبار الامور وعواقبها ليقوع على الوجه الاصلح والاكمل وهذا من صفات البشر وأما بالنسبة الى الخالق سبحانه وتعالى فعنا انبرام الامر وتنفيذه عبر عنه بذلك تقريرا بالافهام وتصويرا لان الله سبحانه وتعالى عالم بعواقب الامور كلها من غير نظر ولا فكر يعلم ما يكون وما لا يكون أن لو كان كيف يكون * واعلم ان المدير لم يرد في الاسماء الحسنى وورد في القرآن في قوله تعالى يدبر الامر من السماء الى الارض واختلف فيما ورد من أسمائه تعالى بخبر الآحاد فمنعه الشيخ أبو الحسن الاشعري رحمه الله وحجته قوله تعالى أتقولون على الله مالا تعلمون وخبر الواحد لا يحصل علماً وأجاز الجمهور قالوا لانه من باب العمل والعمل يكفي فيه خبر الواحد والقدير بالمبالغة في القدرة لان قدرته تعالى متعلقة بجميع الممكنات دليل على

الاعتبارات فهو مخبر ومختبر ومشاهد لما غاب ولما حضر ومطلع على مظهر واستتر انتهى وعلى هذه الوجوه قيل معناه الذي عنده خبر كل شيء فلا يغيب عن علمه شيء وقيل المخبر عن الأشياء والمظهر لها على وفق علمه وقيل المختبر الأشياء أي مظهرها على وفق علمه كما يأتي بعد هذا من قول الشيخ علم كل شيء قبل كونه فخرى على قدره أي جرى ما قدر على ما علم والمدير بالدال قبل الموحدة هو المبرم الأشياء على علمه بادبارها أي عواقبها وما يؤل إليه أمرها ولم يرد هذا الاسم في كتاب ولا سنة وإنما ورد معناه في الوصف في مواضع من كتاب الله فقال تعالى يدبر الأمر ما من شفيع إلا من بعد إذنه في سورة يونس وقال عز من قائل يدبر الأمر فصل الآيات في سورة الرعد وقال جل وعلا يدبر الأمر من السماء إلى الأرض في سورة السجدة وقد اختلف في اشتقاق الأسماء من الصفات والأفعال على قولين فمنع الشيخ الأشعري وأجاز غيره وكانه مذهب الشيخ هذا وهو ظاهر مذهب عامة المتصوفة إذا طابق المعنى وأفاد ادبا وكان ما اشتق منه ثابتا بقاطع من كتاب أو سنة أو إجماع وقد قال الشيخ أبو العباس بن البنا لا يصح أن تكون أسماء الله مشتقة من شيء لأن المشتق مسبوق بالمشتق منه وأسماءه تعالى قديمة فلا يصح أن تكون مشتقة من شيء قال وإنما الأشياء مشتقة من أقواله في الحديث هي الرحمة وأنا الرحمن شدة لها السمان اسمي ومنه قول حسان رضي الله عنه

وشق له من اسمه ليحمله * فذو العرش محمود وهذا محمد

قال وإنما يقال في مثل اسمه السلام فيه معنى السلام فالاشتقاق لا يدفع ما وقع من أئمة الاشتقاق لأنه بمعنى ما ذكر ومرادهم جرى الاسم بمعنى ملحوظ فيه والله أعلم وقيل المدير المريد أي المخصص للأشياء بما أراد من زمان معين وكيف ونحوه وقد وقع في بعض النسخ بهذا اللفظ وإن كان الصحيح خلافه فالمراد إثباته وبشهادة ذلك اقترانه بالعلم أولا وبالقدر آخر لأن الصفات الثلاث هي التي شهدها وجود المخلوقات فالعلم دليل الإيقان والارادة للتخصيص والقدرة للإبراز فوجود العالم متقن دليل على علم موجدته وكونه مخصصا بزمان ومكان وكيفية دليل على الارادة وإبرازه من العدم إلى الوجود دليل القدرة والكل شاهد بالحياة لأن ذلك لا يكون من ميت ولا موات والتقدير فعيل من القدرة أي بصيغة المبالغة لكثرة المتعلقات وقوة التأثير ثم العلم عام التعلق فيتعلق بالواجب والمستحيل والجائز والارادة تتعلق بالجائز نفيًا وإثباتًا والقدرة إنما تتعلق بالجائز المستحق وقوعه وتعلق القدرة بالأشياء قبل وجودها تعلقًا صلاحيًا وعند إبرازها تعلقًا تنجيزيًا وكذا الارادة في تخصيصها ويتعلق العلم بالواجب من حيث وجوبه ووجوده كالعلم بذاته وصفاته وأسمائه والجائز من حيث جوازه وثبوته أو انتفائه وبالمستحيل من حيث نفيه وعدم قبوله الثبوت وما يجري بتقدير وقوعه كقوله لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا ومذهب أهل الحق أن هذه صفات زائدة على الذات لا عينها ولا متعلقة بغيره وسيأتي الكلام في ذلك إن شاء الله والسميع والبصير صفتان زائدتان كغيرهما ليستبرا جعنتين إلى العلم إذ قد أثبتهما القرآن مع ذكره أي العلم وقال الأستاذ أبو منصورهما راجعتان إليه والصحيح خلافه وانهما واجبتان له تعالى إذ لا يمنع منهما إلا الآفة ولو كان الرب تعالى مؤلفا لكان ناقصا في وصفه قال بعضهم ولو كان كذلك لكان في المخلوق من هوأكل منه ومهما وقع النقص في حق الباري والكمال في حق المخلوق فتلك إذا قسمه ضيزى وقال الامام الغزالي رحمه الله ولو كان تعالى

ظهور الأفعال المتقنة والسميع البصير سواء وهما من أبنية المبالغة من سامع ومبصر والسماع حقيقة في إدراك السموات مجاز فيما عداها كاطلاق معنى العلم والأبصار حقيقة في رؤية الموجودات وقد يستعمل بمعنى العلم مجازا وقد أثبت تعالى لنفسه السمع والبصر في غير ما موضع من القرآن الكريم ولا خلاف في ذلك بين الأئمة إلا عند البلخي ومن تابعه من معتزلة البغداديين والمراد بالعلم الكبير مكانة ورفعة وشرقا لاستحالة الجسمية والمكان عليه

غير سميع ولا بصير لقلب أبو إبراهيم الحجة عليه حيث قال لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر بان يقول والذي تدعو اليه أنت كذلك مع أنه تعالى يقول وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه انتهت وفيه حجة على البلخي ومعتزلة بغداد اذا نكروا السمع والبصر والعلى الكبير هو المتعالى عن اوصاف خلقه الذي لا يدرك كنهه علوه وكبريائه غيره وعلوه وكبريائه المنزلة والمنزلة والمكانة والاوصاف المعنوية لا المكان والاوصاف الحسية فبصره لا بمحذقة وأجناف وسمعه لا باصمحة وآذان وكلامه لا بلهاة وشنة ولسان كما يعلم بغير قلب ويطش بغير جراحة ويخلق بغير آلة ويدبر بغير فكرة وترتيب وأن لا يحجب سمعه بعد ولا يدفع رؤيته ظلام لان هذه كلها من لوازم النقص والحدوث وصفاته تعالى لا نقص ولا حدوث فيها فيجب لصفاته تعالى من التنزيه والتعظيم ما يجب لذاته الكريمة ص (وانه فوق عرشه المجيد بذاته وهو في كل مكان بعلمه) ش يريد فوقية معنوية كما يقال السلطان فوق الوزير والمالك فوق المملوك والشريف فوق الدنيء لا أنها حسية كالسماء فوق الارض وما في معناه لا تنفاء الجهمية في حقه تعالى لما يلزم

سبحانه (قوله واناه فوق عرشه المجيد بذاته) روى المجيد بالرفع على انه خبر مبتدأ وروى بالخفض على النعت للعرش وهذا مما انتقد على الشيخ رحمه الله في قوله بذاته فانها زيادة على النص من محطىء ومن معتذر قال الفاكهاني وسمعت شيخنا أبا علي البجائي يقول ان هذه لفظة دست على المؤلف رضي الله عنه فان صح هذا فلا اعتراض على الشيخ وقال الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن سـ لامة الانصاري من متأخري التونسيين الفقيه اذا فهم ما ذكر فليس بمعتقد أي ما ذكر اعلم أولا ان هذا الكلام وهو الاطلاق ليس من اطلاق الشيخ المؤلف رحمه الله وانما هو من اطلاق السلف الصالح والصدر الاول نص على ذلك الامام أبو عبد الله بن مجاهد في رسالته قال فيها ما نصه ومما أجمعوا على اطلاقه انه تعالى فوق سمواته على عرشه دون أرضه يريد اطلاقا شرعيا ولم يرد في الشرع انه في الارض فلماذا قال دون أرضه وهذا مع ثبوت علمهم باستحالة الجهة عليه تعالى فليس هذا عندهم مشكلا لعلمهم بمصاحبة العرب واتساعهم في العبارة ونقل هذا الكلام بعينه الشيخ أبو محمد في مختصره وغير لفظه هنا قصد التقریب على المبتدئ فاذا تقرر هذا فالناس عالة للصدر الاول واذا ثبت على اطلاقهم هذا فيتعين علينا تفهمه بالتمثيل والبسط اذ غلبت المعجزة على القلوب حتى ظنت ان هذا الاطلاق يلزم منه اثبات الجهة في حق المنزه عنها تعالى وتقدس فاما لفظ الفوقية فمشارك بين الحس والمعنى والقرينة تخصص المراد منهما ويكون من باب الحقيقة والجواز فهو حقيقة في الاجرام مجاز في المعنى وكمن مجاز يرجح على الحقيقة وأما العرش فهو اسم لكل ما علا وارتفع والمراد به هنا مخلوق عظيم وهو سقف الجنة قال الله تعالى لا اله الا هو رب العرش العظيم وأما المجد فهو الشرف والرفعة فاذا تقرر هذا فحمل الفوق على الحس معلوم بالاستحالة بالدليل اليقيني لتقدسه سبحانه عن الجواهر والاجسام ومعلوم ذلك من سياق كلام المؤلف رحمه الله بحيث لا يوهى على ربه انه أراد الحس فهو تعالى فوق العرش فوقية بمعنى وجلال وعظمة ثم الفوقية المعنوية من حيث هي فوقية اما أن تكون واجبة بالذات أو مستفادة من حكم الغير لا ترجع لمعنى في الذات وانما ذلك بحكم الله وتشریفه فهو تعالى وصف العرش بالمجد والعظم وجعله أعظم المخلوقات وعلو الله تعالى ومجده ليس كعلو غيره بل هو مخالف لكل المخلوقات مخالفة مطلقة فمجده تعالى وعظمته وعلياؤه حكم واجب لذاته لا يشارك فيه وسواء على هذا قلنا ان المجيد نعت للعرش أم لا فإراد المصنف رحمه الله تعالى أن يبين ان ذلك العلو والمجد والجلال الذاتى ليس الا لله تعالى رب العالمين فكأنه يقول هو العلى المجيد بذاته ليس مستفادا من غيره * قلت وفي أجوبة عز الدين بن عبد السلام لما سئل عن قول الشيخ وأنه فوق عرشه المجيد بذاته هل يفهم منه القول بالجهة أم لا وهل يكفر معتقدا أم لا * فاجاب بان ظاهر ما ذكره القول بالجهة وان الاصح ان معتقد الجهة لا يكفر (قوله وهو في كل مكان بعلمه) قال القاضي أبو الوليد بن رشد انما يقال علمه محيط بكل شئ ولا كنهه

وانه فوق عرشه المجيد
بذاته وهو في كل
مكان بعلمه

عليها من النقص والحدوث والعرش في اللغة عبارة عما علا وارتفع ومنه جنات معروشات والمراد هنا مخلوق عظيم جامع للكائنات الكبرى والسموات في جنبه كحكمة ملقاة في فلاة هو أجل الموجودات وأعلاها منصبا واشرفها قدر أسوى بنى آدم والملائكة فهو فوق العالم كله في الجلالة والرفعة لكان رفعة وجلاله أنما هي بجعل من الله لا بذاته ولا لذاته ولا من ذاته فهو وإن كان رفيعا جليلا لافرفة الحق تعالى وجلالته فوقه لأنها من ذاته بذاته لذاته والجديد يقال بالخفض على أنه صفة للعرش وبالرفع صفة لله تعالى وهو الأظهر وكل صحيح والتقدير أنه فوق عرشه المجيد الذي هو الرفعة والجلالة وإن كان العرش مجيدا فإن مجده بتمجيده تعالى وهو قوله مجيد بذاته لا يتوقف على تمجيد غيره وقد قال بعض الشيوخ إنما أحوج الشيخ لهذه العبارة الواهمة دفع ما دعاه العبيدون في زمانه في شأن رقاذه ورأى أن اعتقاد الجهة مع التعظيم أسوأ مما كانوا يعتقدونه وقد سئل عز الدين بن عبد السلام عن كلام الشيخ هذا هل ظاهره القول بالجهة أم لا فاجاب ظاهره القول بالجهة والصحيح أن القائل بالجهة لا يكفر وقال ابن أبي حمزة القائل بالجهات لا يكفر إذا لم يتقبل عقله غيرها واسـ تدل له بحديث السوداء وفيه نظر وما ذكره الشيخ هنا نقل ابن مجاهد في إجماعه ما هو أعظم منه فقال وما أجمعوا على إطلاقه أنه تعالى فوق سمواته على عرشه دون أرضه يريد إطلاقا شرعيا لأنه لم يرد في الشرع أنه في الأرض فلماذا قال دون أرضه وهذا مع علمهم بثبوت استحالة الجهة عليه تعالى مع معرفتهم بمصاحبة العرب واتساعهم في الاستعارات ونقل الشيخ في المختصر والنوادر هذا الكلام بعينه وغير صورته هنا أقصد باختصاره وبالجملة فأخراجه عن ظاهره الخال واجب وعذر الشيخ في ذكره واضح ونقله عن السلف قاطع لحجة المعتض وبالله التوفيق وقوله وهو في كل مكان بعلمه يعني وعلمه محيط بكل مكان كما قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم الآية وقد قال بعضهم في هذه نفى لما يتوهم في التي قبلها لأن الواحد بالذات لا يتعدد مكانه بل هو تعالى منزعه عن المكان وكأنه يقول هو فوق العرش وهو خروج وضلال وقالت النجارية هو في كل مكان بذاته وقالت المعتزلة هو في كل مكان بالعلم لا بالذات وظاهر كلام الشيخ ينحو إليه فلذلك قال ابن رشد في ذلك إنما يقال علمه محيط بكل شيء وحكى ابن الفاكهاني عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال كل عام مخصص في كتاب الله إلا في أربع آيات أولها قوله تعالى والله بكل شيء عليم والثانية قوله كل نفس ذائقة الموت والثالثة وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها والرابعة قوله والله على كل شيء قدير فهذا ما تيسر في هذه المسئلة مما لا بد منه وبالله التوفيق ص (خلق الإنسان ويعلم ما توسوس به نفسه وهو أقرب إليه من حبل الوريد) ش خاق أوجد وقيل بمعنى قدر وكلاهما صحيح والاول أظهر والآخر أن الإنسان الجنس الآدمي وقيل المراد به هنا آدم والصحيح الأول وقيل هو لفظ عام والمراد به من سوى الأنبياء

خلق الإنسان ويعلم
ما توسوس به نفسه
وهو أقرب إليه
من حبل الوريد

أراد أن يبين قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم والمقصود أن الله تعالى عالم بكل شيء قال الفاكهاني روى ابن عباس رضي الله عنه ما من عام إلا وهو مخصص إلا أربع آيات الأولى قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت الثانية قوله تعالى وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها الثالثة قوله تعالى وهو بكل شيء عليم الرابعة قوله تعالى وهو على كل شيء قدير وكان يغلط من يقول أن القدرة لا تتعلق بالمستحيلات لأن الشيء الممكن المعدوم لا يطلق عليه شيء عندنا يريد حقيقة فما ظنك بالمستحيل (قوله خلق الإنسان ويعلم ما توسوس به نفسه وهو أقرب إليه من حبل الوريد) خلق يكون بمعنى أوجد ويكون بمعنى التقدير وظاهره هنا الإيجاد والآخر أن المراد به الجنس ويحتمل أن يراد به آدم عليه السلام وضعفه بعضهم وقال هو عام في غير الأنبياء عليهم السلام لاجل ذكر وسوسة النفس لأنهم معصومون من ذلك والوسوسة ما يختلج في النفس واستعمالها في الغالب في غير الخير فلها أضيفت إلى النفس قال الله تعالى إن النفس لا مارة بالسوء إلى غير ذلك قال عز الدين في مختصر الرعاية اختلف في أخذ

عليهم السلام لعصمتهم من الوسواس عن الوسوسة التي هي حركات النفوس الداعية للشر في مقتضى الاستعمال قالوا لهذا أضيف الى النفس التي أخبر الله تعالى عنها انها أماراة بالسوء الا من رحم والا فاصلها في اللغة الحركة الخفية في النفس والاختلاج ومنه سمي صوت الحلي وسواسا * قلت والظاهر انه المراد هنا لان المقصود اثبات العلم بخفيات السرائر وهو اجس الخواطر وحركات الضمائر والكل ما يليق به فلا يحتاج الى تحاش واحتراز الا عند استشعار الاليهام والله أعلم وهو أي الخالق سبحانه أقرب الى الانسان من حبل الوريد الذي هو أقرب الاشياء الى الانسان من وجوده لجرى النفس فيه وبه وانما يدل على أنه تعالى أقرب للعبد من نفسه ومن نفسه لأن جريان النفس انما يكون بعلمه وقدرته واداته فهو سابق الوجود قبل ظهور تصريفه كما قال في الحكم مامن نفس تبدييه الا وله قدر فيك بمضيه والقرب على ثلاثة أوجه قرب مسافة وهو محال عليه سبحانه فليس مراد هنا وقرب كرامة وليس مرادا أيضا لانه عبارة عن غاية الاحسان والا كرام وتوجهه الافضال والا نعمام وقرب احاطة وهو بمعنى شمول العلم والارادة والقدرة في جميع الاحوال وهو المراد هنا وقد قال تعالى ولقد خلقنا الانسان وعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب اليه من حبل الوريد فذكر الشيخ معنى الآية والمراد بالنفس قيل الروح وقيل القلب وقيل وجود الانسان وقيل ذات الشيء وعينه وحقيقته وقيل دمه وكلها تصلح في هذا الموضع الا الدم وحبل الوريد العرق الذي يجري بالنفس في صفحة العنق عبر به لتقريب التعريف لغاية القرب الذي لا يخفى معه شيء من وجود الانسان وازداده الحبل الى الوريد من اضافة الجنس الى نوعه كصلاة الاولى وبقرة الحمائم قال الشيخ ناصر الدين وليس من اضافة الشيء الى نفسه كما زعم بعضهم قيل وهو ما يريدان عن عین وشمال وقيل هو في الانسان عرق واحد يسمى في العنق الوريد وفي القلب الوتر وفي الظهر الابهر وفي الفخذ النساء بالفتح وفي الخصر الاسلام فانظر ذلك وبالجملة فهو تعالى المحيط بكل شيء علما وفوق كل شيء علوا فوقيته لا تزيد قر بالي العرش والسماء بل هو رفيع الدرجات على العرش كما انه رفيع الدرجات عن الثرى وهو مع ذلك قريب من كل موجود وهو أقرب الى العبد من حبل الوريد وهو على كل شيء شهيد اذ لا يماثل قر به قرب الاجسام كما لا تماثل ذاته ذات الاجسام ليس كمثله شيء وهو السميع البصير وما ذكرته في هذا الحل كلام الامام أبي حامد رحمه الله وعقيدته غير ذكر الآية الاخيرة وبالله التوفيق ص (وماتسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين) ش يعني ورقة من أوراق الاشجار أي ورقة كانت من أي شجرة كانت فانه يعلم سقوطها كما

وماتسقط من ورقة
الا يعلمها ولا حبة
في ظلمات الارض
ولا رطب ولا يابس
الا في كتاب مبين

الحذر من الشيطان فقالت طائفة يجوز التحرز منه ليعمل على طاعة الله تعالى ويجعلها بدلا منه وقالت طائفة أخذ الحذر مناف للتوكل اذ لا قدرة على الاغواء الا بمشيئة الله تعالى والفرقتان غالتان ومخالفتان للاجماع ونصوص القرآن على وجوب الحذر من الكفار الذين نراهم فالحذر من عدو يرانا ولا نراه أولى والوريد عرق في العنق وازداده الحبل اليه من اضافة الجنس الى نوعه نحو قولهم لا يجوز حتى الطير بلحمه وقرب الحق تعالى من الانسان قرب احاطة لا قرب مسافة أي انه سبحانه لا يغيب عنه شيء من أمور عبده (قوله و ماتسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين) هذا تنبيه على تعلق علمه تعالى بالحقائق والورقة قيل أي ورقة كانت في جميع أقطار الارض وقيل المراد بها ورقة شجرة تشبه الرمان تحت ساق العرش فيها أوراق على عدد أرواح الخلائق مكتوب في كل ورقة اسم صاحبها وملك الموت ينظر اليها فاذا اصفرت منها ورقة علم قرب أجل صاحبها فيوجهه أعوانه فاذا سقطت قبض روحه وفي بعض طرق هذا الاثر أن سقوطها على ظهرها علامة على حسن العاقبة وسقوطها على بطنها علامة على سوء العاقبة والعياذ بالله والمراد هنا بالحبة أقل قليل عبر عنه بالحبة تقريرا للافهام والرطب واليابس قيل على ظاهرهما وقيل الرطب قلب المؤمن واليابس

يعلم ابتداء وجودها ومسافة محلها ومدة بقائها وحركتها وسكونها وتفصيل أبعاضها وحيزها وكيفيتها ومكان سقوطها وكيف تسقط هل تظهرها أولبطنها أو رطبة أو يابسة وما يسبق ذلك وما ينشأ عنه وما يصحبه من أوصافها وخواصها وأحكامها وأسرارها إلى غير ذلك من شأنها ويتعلق علمه بذلك قبل وجودها وحالة كونها وبعده وجودها ويدخل في ذلك ورق شجرة أعمار بني آدم وهي على ما روى شجرة تحت العرش تشبه الرمانه ورقها على عدد بني آدم مكتوب في كل ورقة عمر صاحبها وملاك الموت ينظر إليها فإذا صفرت ورقة إنسان علم قرب أجله وإذا سقطت فقد استوفى ثم إن سقطت لوجهها فشقي وإن سقطت على ظهرها فسميد والله أعلم وقوله ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين يحتمل أن يراد ولا تسقط من حبة رطبة ولا يابسة أو ما يكون من حبة رطبة ولا يابسة أو لا يكون من رطب ولا يابس حبة أو غيرها إلا كتاب هو اللوح المحفوظ مبين مفصّل عن ذلك وقيل الكتاب المبين علم الله والحبة عبارة عن أقل القليل واختلف في الرطب واليابس فقيل عام في كل شيء مما لان وقسا وقيل الرطب قلب المؤمن واليابس قلب الكافر وقيل الرطب أهل المدائن واليابس أهل البادية وظلمات الأرض ما تحت تخومها وأسفل سافلين والمقصود اثبات علمه تعالى بما دق وجل واتباع القرآن في ذلك إذ قال تعالى وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين بل يعلم ديب النملة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء ويبصر حركة الذر في جواهرها ويطلع على هواجس الضمائر وخفيات السرائر يعلم قديم قائم بذاته لا يعلم متجدد حاصل في ذاته بالحللول والانتقال تعالى ربنا عن ذلك علوا كبيرا (على العرش استوى وعلى الملك احتوى له الاسماء الحسنى والصفات العلى) ش وقع ذكر الاستواء على العرش في ستة مواضع من كتاب الله تعالى فقليل ان ذلك من المتشابه الذي ينزه عن المحال ولا يتعرض لمعناه وهو مذهب السلف وجماعة من الائمة وحمل عليه مذهب مالك إذ سئل عن قوله تعالى الرحمن على العرش استوى فقال الاستواء معلوم والكيف غير معقول والايمان به واجب والسؤال عنه بدعة فقوله معلوم يعني في كلام العرب له مصارف وقوله والكيف غير معقول نفى لما يتوهم فيه من محتملاته الحسية اذ لا تعقل في حقه تعالى وقوله والايمان به واجب لانه ورد نصا في القرآن قوله والسؤال عنه بدعة

على العرش استوى
وعلى الملك احتوى
له الاسماء الحسنى
والصفات العلى

قلب الكافر وقيل الرطب المدائن واليابس البادية والكتاب المبين هو اللوح المحفوظ أخبر تعالى عنه ان فيه علم كل شيء تقريباً للافهام فان الشيء المكتوب لا ينسى فيما يعتاده الخلاق والافعله تعالى متعلق بجميع المعلومات على التفصيل قال تعالى مخبرا عن موسى عليه السلام قال علمها عند ربى في كتاب ثم نفى ما يستحيل من ذلك من توقع نسيان وضلال فقال لا بضل ربى ولا ينسى (قوله على العرش استوى وعلى الملك احتوى) قال ابن عطية قالت فرقة هو بمعنى استولى وقال أبو المعالى وغيره هو بمعنى القهر والغلبة وقال سفيان الثوري فعل فعال في العرش سماه استوى وقال الشعبي وغيره هذا من متشابه القرآن ولا يتعرض لمعناه قال مالك بن أنس لرجل سأله عن هذا الاستواء فقال له مالك الاستواء معلوم وال كيفية مجهولة والسؤال عن هذا بدعة وأظنك رجل سوء أخرجه عنى زاد غيره والايمان به واجب فأدبر الرجل وهو يقول يا أبا عبد الله لقد سألت عنها أهل العراق وأهل الشام فما وافق أحد فيها توفيقك قال القاضي أبو الوليد بن رشد وقول من قال ان الاستواء بمعنى الاستيلاء فقد أخطأ لان الاستيلاء لا يكون الا بعد المغالبة والمقاومة وقال غيره الاستواء هنا بمعنى الارتفاع وأبطل لكونه يشعر بالانتقال من أسفل ومعنى على الملك احتوى أى كل شيء هو مملوك لله تعالى في قهره وقبضته فيلزم من ذلك استغناؤه تعالى عن كل شيء المعنى المطلق اذ هو منتهى الحاجة وكل ما سواه فقد أحاطت به قدرته وتقدت فيه مشيئته (قوله له الاسماء الحسنى والصفات العلى)

لانه من تتبع المشكل الذي وقع النهى عنه وفي بعض رواياته والكيفية مجهولة وقد عدلنا عنها للرواية التي ذكرنا لان غير
المعقول لا يمكن العلم به والمجهول يمكن علمه والمقصود نفي التعقل في ذلك فرواية نفيه أولى وان كان غيرها أكثر رواية ثم
هذا ما تعارضت فيه الادلة العقلية والظواهر النقلية وقد أصل الشيخ ابن فورك رحمة الله تعالى عليه لذلك أصلاً فقال
اذا تعارضت الادلة العقلية مع الظواهر النقلية فان صدقناهما لزم الجمع بين النقيضين وان كذبناهما لزم رفعهما وان
صدقنا الظواهر النقلية وكذبنا الادلة العقلية لزم الطعن في الظواهر النقلية لان الادلة العقلية أصول الظواهر النقلية
وتصدق الفرع مع تكذيب أصله فيضي الى تكذيبهما معاً فلم يبق الا أن نقول بالادلة العقلية ونؤول الظواهر
النقلية أو نقوض أمرهما الى الله ولا هل السنة قولاً نفعلي القول بالتأويل ان وجدنا لها محلاً يسوغه العقل حملناها
عليه والا فوضنا أمرها الى الله قال وهذا القانون في هذا الباب والله الموفق للصواب قال بعضهم ولئن كان
التأويل اعلم فالتفويض أسلم ويسعدنا ما وسع سلفنا من ذلك ولا يضرنا الجهل بتعيين الحمل اذا صح لنا التنزيه ونفي
التشبيه فليس ثم ألحن من صاحب الحجة بحجته وقد نسب الطرطوشي لمالك القول بالتأويل ونسب له غيره القول
بالتفويض وبه قال الشافعي اذ قال آمناً بالله وبما جاء عن الله على مراد الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله
وعليه جرى الامام أبو حامد حيث قال وانه مستو على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده استواء
منزها عن المماسسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال لا يحمله العرش بل العرش وحملته محمولون بمحض
قدرته ومقهورون في قبضته وذكر السهروردي في آداب المرادين له اجماع الصوفية على انه لم يقولوا في كل موهم
ما قاله مالك في الاستواء كاليد واللسان والعين والجنب والقدم ونحوه فتأمل ذلك فانه باب من التفويض وبالله
التوفيق ولا خلاف في نفي وجوب نفي المحال وانما الخلاف في تعيين المحل وفي هذه المسئلة أوجه منها المستوى بمعنى
استولى ومنها المستوى بالهز والغلبة ورده ابن رشد بانه يستدعي مقاهرة ومغالبة فانظره وقيل بمعنى ظهر
ظهور دلالة وتعريف لا ظهور وحلول وتكييف وقيل غير ذلك مما ليس بمحال ولا آيل اليه خلافاً للكرامية
والمشبهة ومن قال بقولهم بانه فوق العرش فهو كافر وخروج عن الدين أعاذنا الله منه وقوله على الملك احتوى يعني
اشتمل فلم يدع لغيره ملكاً الا وهو ملك له والملك التصرف في المخلوقات بالقضايا والتدبيرات من غير منازع بنوع
من القهر والجلال والبطامة وقوله الاسماء الحسنى يعني التسميات الحسنة الجميلة قال الله تعالى ولله الاسماء الحسنى
فادعوه بها وقوله والصفات العلى يعني الصفات العلية الرفيعة الجليلة وقد تكلم علماءنا في الاسم والمسمى والصفة
والموصوف فاما الاسم فقال صاحب الانوار انها أربعة ألقاظ اسم وتسمية ومسم ومسمى ثم قال وأطبق القوم
يعني الاصوليين على ان التسمية غير الاسم وغير المسمى وهي صفة قائمة بالمسمى قال وانما الخلاف في الاسم
والمسمى فقالت المعتزلة والكرامية والجهمية الاسم غير المسمى وقال أكثر المشايخ أهل الحق على ان الاسم حقيقة
في المسمى مجاز في التسمية وعكست المعتزلة وقال الاستاذ أبو منصور الثعالبي من أصحابنا حقيقة فيهما وعند ابن
السبكي الكلام في هذا مما لا ينفع علمه ولا يضر جهله وأنكر جماعة الكلام فيه ورأوه بدعة منهم الشافعي وغيره
فانظر ذلك ص (تعالى ان تكون صفاته مخلوقة وأسماءه محدثة) ش أما الصفات فلا يصح حدوثها ولا قيامها

لم يزل بجميع صفاته
واسمائه تعالى ان
تكون صفاته مخلوقة
وأسماءه محدثة

لم يزل بجميع صفاته وأسمائه تعالى ان تكون صفاته مخلوقة وأسماءه محدثة (الاسماء جمع اسم وهو ما خوذ من
السمود ليله الجمع والتصغير وقالت المعتزلة من السمة وهو باطل والحسنى أى المستحسنة والحسن ما حسنه
الشرع فلا أثر للاشتقاق فلهذا يجوز عالم ولا يجوز عارف فاسمائه تعالى توقيفية فالاسم يطلق ويراد به المسمى
ويطلق ويراد به التسمية واختلف هل هو حقيقة في المسمى مجاز في التسمية أم لا على ثلاثة أقوال فقيل بذلك
قاله الجمهور وقيل بالعكس قاله المعتزلة وقيل هو حقيقة فيهما قاله الاستاذ أبو منصور ومن أئمتنا ومما يدل

ولا يعضها بحادث للزوم حدوث من قامت به الحوادث واستحالة اتصاف الحادث بالقدم لان ما لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها وما لا يسبقها فهو حادث مثلها وقد خالف في ذلك البلخي من المعتزلة ومعتزلة بغداد واضطرب مذهبهم فيه وكله باطل وأما الاسماء فما كان بنص من القرآن فلا إشكال في قدمه لانهم امن كلام الكريم فلا يصح أن تكون محدثة وقد سئل محمد بن موسى الواسطي عن المتصوفة عن قوله تعالى ليس كمثله شيء فقال ليس كذاته ذات ولا كصفاته صفات ولا كاسمه اسم ولا كفعله فعل الا من حيث موافقة اللفظ وجلت الذات القديمة أن تكون لها صفة حادثة كما استحال أن يكون للذات الحادثة صفة قديمة قال الاستاذ أبو القاسم القشيري رحمه الله هذه الحكاية جمعت مسائل التوحيد أو كلاما هذا معناه فانظره وظاهر كلام الشيخ أن الاسماء لا تؤخذ بالاشتقاق وإنما تؤخذ من كلام الله تعالى فذلك يصح قدمها وقد اختلف العلماء في هذا الاصل فذهب الجمهور أن الاسماء توقيفية خلافا للمعتزلة وللنفاضي من أهل السنة مثلهم وتوقف امام الحرمين وفصل حجة الاسلام الغزالي لان الخطر عظيم يعني من خوف الخطأ المؤدى الى الاحاد في أسمائه تعالى والذي ورد به الشرع تسعة وتسعون اسما قال الحافظ شهاب الدين بن حجر والتحقيق ان سردها مدرج من قول الصحابي أو غيره مع احتمال الرفع فمن رآها للتعبد قبل ذلك ومن رأى المسئلة علمية لم يقبل غير ما ثبت بتقاطع ثم من الاسماء والصفات ما يقال هي هو وهي أسماء الذات وصفاتها النفسية وما يقال هي غيره وهي صفات الافعال كالخلق والرزق وما في معنى ذلك وما لا يقال هي هو ولا هي غيره ولا هي فيما بينهما أغيار بمعنى لا يصح ذلك أو يتوقف عنه وهي الصفات المعنوية وصفات المعاني عند أهل السنة قالوا والاسم غير الصفة لانها معنوية وهو قولى والله أعلم ص (كلم موسى بكلامه الذى هو صفة ذاته لا خلق من خلقه وتجلي للجبل فصارد كامن جلاله) ش ذكر في هذه الجملة انه تعالى متكلم بكلام هو صفة له وان موسى عليه السلام سمع ذلك الكلام وانه مرئى الذات كما يليق بجلاله وان القرآن شاهد بذلك ومثبت له وقد أجمع أهل الملل والمذاهب على أنه تعالى متكلم لان الانبياء أجمعوا عليه وقد ثبت صدقهم بالمعجزات من غير توقف على اخبار الله تعالى من صدقهم بطريق التكلم فلا يلزم الدور وإنما الخلاف في المراد بالكلام فذهب أهل الحق أن كلامه تعالى صفة قديمة قائمة بذاته زائدة على ذاته كسائر صفاته المعنوية من العلم والقدرة والارادة والسمع والبصر خلافا للمعتزلة في اثباتهم

كلم موسى بكلامه
الذى هو صفة ذاته
لا خلق من خلقه
وتجلي للجبل فصارد
د كامن جلاله

أن المراد ان الاسم يراد به المسمى قوله تعالى سبوح اسم ربك الاعلى وقوله تعالى ما تعبدون من دونه الا أسماء سميت موهها أتم وأبواؤكم ومما يدل على أن الاسم يراد به التسمية قوله تعالى ولله الاسماء الحسنى وقوله صلى الله عليه وسلم ان لله تسعة وتسعين اسما واستشكل بعض الشيوخ هذا الخلاف لانه لو أخر الانسان تسمية ولده شهرا مثلاً فحسمه قبل التسمية موجوداً وإنما طرأ بعد ذلك قال وينبغي أن يحمل اختلافهم على مثل قوله تعالى سبوح اسم ربك الاعلى وسبوح اسم ربك العظيم هل المراد عظم هذا الاسم فلا ينطق به الا بالتعظيم والتوقير أو عظم هذا المسمى بتزيه الله تعالى عن الاضداد والانداد والشركاء والاولاد والله تعالى أعلم وقال غيره سبب الخلاف بيننا وبينهم انا نقول باثبات الكلام القديم وهم يقولون بنفيه وكذلك سائر الصفات فلم يثبتوا لله تعالى اسما في أزليته ولا صفات وقد شهدت قضايا العقول ودلائل الشرع المنقول بوجوب اتصاف الخالق سبحانه بصفات الكمال باستحالة النقص وكل ما ينافي الجلال ولهذا كد المصنف رحمه الله هذا الفصل بقوله تعالى أن تكون صفاته مخلوقة وأسماؤه محدثة أى ان صفاته تعالى يجب ان تكون قديمة لاستحالة قيام الحوادث به وكذلك أسماؤه لانها ثابتة في الازل بكلامه القديم (قوله كلم موسى بكلامه الذى هو صفة ذاته لا خلق من خلقه وتجلي للجبل فصارد كامن جلاله) قال بعض الشيوخ هذا الكلام يتضمن مسائل الاولى الكلام على الحقيقة كله لله عز وجل واضافته لغيره مجازاً لانه ان كان قديماً فهو صفة وان كان حادثاً فهو فعله الثانية الكلام فى اللغة ينطلق على ما بين حقيقة ومجاز فيستعمل مجازاً فى

ذلك للذات من غير صفتها فكل ما أثبت أهل السنة أثبتوه وانما كانوا كونه معنى زائدا على الذات فرارا من تعدد القديم ولما رأى أهل السنة ان نفي المعنى ينقص وان الصفة والموصوف غير متعددين في الخارج وان تعملت الزيادة لان الصفة لا تعقل بغير ذات كما ان الذات من لوازم الصفة لانها معنى راجع اليها أثبتوها ثم الكلام عند أهل الحق صفة قائمة بنفس المتكلم تدل عليها العبارات وما يصطلح عليه من الاشارات قال الاشعري فهو حقيقة في النفس مجاز في اللسان احيى لذلك بقول الاخطل

ان الكلام في القواد وانما * جعل اللسان على القواد دليلا

وجمهور المتأخرين على انه حقيقة فيهم ما قال امام الحرمين هو مجاز في النفس حقيقة في اللسان وقد قال تعالى ويقولون في أنفسهم فاثبت الكلام للنفس وقال عمر رضي الله عنه زورت في نفسي مقالة أو كلاما أقوله وأجمع العقلاء على أن الأمر بعده بشي لا بد أن يجد من نفسه اقتضاه أو طمأيدل عليه فذلك هو كلامه النفسي ولا صوت ولا حرف فهو دال على ثبوت كلام لا صوت له ولا حرف كما نتوله في كلام ربنا غير انما منع المماثلة والمشابهة جملة وتنصيلا فتأمل ذلك والله التوفيق وقد قال تعالى وكلم الله موسى تكليما قال علماء نفا كد بالمصدر ليرفع المجاز وان تكليمه له حقيقة وقد قال بعضهم اجتمعت الائمة سنيها وبدعيها على ان الله تعالى كلم موسى واختلف في الكيفية فقال أهل الظاهر نؤمن بالكلام ولا تعرض للكيفية لانه من التشابه الذي لا يعلمه الا الله وقال أهل الباطن خلق الله لموسى فمما في قلبه ولم يخلق له سماعا للصوت ولا غيره وقال أهل السنة خلق الله لموسى عليه السلام فهمما في قلبه وسمعاه في أذنيه سمع به كلامه ليس بصوت ولا حرف كما يرونه في الآخرة بغير جهة ولا كيف سمع به بآذنه وفهمه بقلبه وعلم بضروره أن المكلم له ربه قال ابن فورك وعلى هذا اجماع المسلمين * قلت وفي بعض التقايد أنه سمع ذلك بكل جهات فرار من الحصر المؤدى الى الجهة وهو مراده باثبات جهات ومذهب أهل الحق ان كون السامع في جهة لا يلزم منه كون المسموع من جهة وكذلك القول في الرؤية وقد ذكر ذلك الشريف وغيره في شرح الارشاد فانظره وعن الاشعري ان الله تعالى خلق في موسى عليه السلام معنى أدرك به كلامه وعلم ان المكلم له ربه بعلم ضروري خلقه له وفيه بحث من جهة ان كونه لا شبهة له لا ينفي الاشتباه عنه فلا يحتاج الى دليل يدل على انه هو والله أعلم وقول الشيخ لا خلق من خلقه قصد به الرد على المعتزلة القائلين انما سمع عليه السلام صوت شجرة بناء على مذهبهم في انكار الكلام النفسي والمتكلم حقيقة فاعل الكلام وهو باطل لما يلزم عليه من نفي خصوصية

اللفظ المهمل والكتابة والاشارة ودلالة الحال ويستعمل عند الحاجة في الجملة المفيدة فيكون حقيقة عرفية خاصة ويستعمل في اللفظ الموضوع للمعنى وعلى المعنى القائم بالنفس فقول حقيقة في المعنى القائم بالنفس وقيل بالعكس وهو مذهب المعتزلة لانهم يذكرون كلام النفس فالكلام عندهم لا يكون حقيقة الا في اللفظ. الثالثة اتفقوا على ان الله سبحانه متكلم واختلوا في وجه كونه متكلم فاهل الحق يقولون هو متكلم بكلام قائم به ويعبرون عنه بكلام النفس وحده بعضهم بانه قول قائم بالنفس يعبرون عنه بالعبارات والاصطلاح عليه من العلامات والمعتزلة يقولون حقيقة المتكلم فاعل الكلام وانه سبحانه يتكلم بكلام يخلق في جسم واحد الرابعة الله سبحانه كلم موسى عليه السلام ويدل عليه قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه وقوله اني اصطفتك على الناس برسالاتي وبكلامي قال بعضهم اجتمعت الائمة سنيها ومعتزلة على ان الله تعالى كلم موسى في الجملة من غير تفصيل وانما اختلفوا في الكيفية فقال أهل الظاهر نؤمن بالكلام ولا نقول بالكيفية مصير انهم الى ان ذلك من التشابه الذي لا يعلمه الا الله تعالى واختلف الباقيون فمالت الباطنية خلق الله تعالى لموسى فمما في قلبه ولا خلق له سماعا للصوت ولا غيره وقال أهل السنة خلق الله تعالى لموسى فمما في قلبه وسمعاه في أذنيه سمع به كلاما ليس بحرف ولا صوت وقال بعضهم اتفق

موسى عليه السلام بالتكليم وذلك ان الكلام كله ان كان قديما فهو وصفته وان كان حادثا فهو فعله فلو كان موسى انما سمع كلاما مخلوقا في الشجرة أو في غيرها لم تكن له خصوصية في قوله تعالى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي اذ كل من سمع كلاما فقد سمع كلام الله الذي يضاف اليه اضافة ملك وأي مرتبة وخصوصية مع ذلك وقوله وتجلي للجبل يعني ظهر له ظهورا اقتضى له الاندكاش لما شهد من العظمة والجلال والجبل هو الطور والدك هو المستوى بالارض ومنه قولهم ناقة دكاء لا سنام لها فهي مستوية الظهور وفي هذا الكلام دليل ان الله خلق في الجبل ادرا كما حصل له به العلم بجلاله والرؤية التي اوجبت له الاندكاش والحياة التي لا بد منها في تحقيق ذلك وفي هذا دليل لاثبات الرؤية وسياق الكلام عاين في محملها بعد ان شاء الله تعالى ص (وان القرآن كلام الله ليس بمخلوق فيبيد ولا صفة لمخلوق فينفد) ش القرآن في اللغة المجموع من قرأت الماء في الحوض اذا جمعته وقد اشتهر عند المتكلمين اطلاقه على كلام القديم وان كان قد يراد منه ما يؤدي به من حروف وغيرها وكونه ليس بمخلوق وهو مذهب أهل السنة لانه لو كان مخلوقا لبادى في كفافه الجوهر ونهذ كما تنفذ الاعراض وليس بجوهر ولا عرض حتى ينفد أو يبيد وقد قال رجل لبعض المعتزلة أحسن الله عزاءك في الفاتحة فأنكر مقالة فقال أنت تقول مخلوقة وكل مخلوق يموت قال الشيخ ناصر الدين وكل معتقد ان القول بان القرآن مخلوق محرم بخلاف قول القائل قرائتي وانظري بالقرآن مخلوق كما ذهب اليه البخاري وأبو سعيد الكلاعي وأكثر المتأخرين بحديث الحروف والاصوات والكتابة الدالة عليه وامتنع أحمد بن حنبل من هذا الاطلاق فقل له قل انظري بالقرآن مخلوق فقل لا أقول ذلك ولا يسمع مني التلفظ بالخلق مع ذكر القرآن حسما للذريعة حتى لا يحتج به المبتدعة في القول بخلق القرآن وصبر على ما أودى في الله لاجل امتناعه اذ سجن وضرب لاجل ذلك ثم طرأت بعده فرقة ادعوا أن مذهبهم قدم الحروف وغلو في ذلك حتى قالوا ان جلد المصحف وعلاقته قديمان قال المحققون وكفى بهذا شاهدا على جهلهم وكلامهم باطل بالضرورة فان حصول كل حرف مشروط بانقضاء الآخر وقد رأيت تاليفا للشيخ تقي الدين السبكي في الرد عليهم في ذلك وغيره مما نسبوا للإمام وهو برى منه وحرر مقالة في ذلك وبين كونها كذهب السلف دون ما يدعونه وقد حرر ذلك الشيخ أبو الحجاج في أرجوزته أتم تحرير فقال

قراءة الخلق صفات لهم * فواجب حدودها مثلهم
وقوله المقروء من صفاته * فواجب قدمه كذاته

أهل الحق على انه تعالى خلق في موسى ادرا كأدرك به كلامه من غير واسطة وبه اختصاص سماعه له والله تعالى قادر على مثل ذلك في خلقه وأن موسى علم سماعه كلام الله تعالى اما بوحى واما بمجزة نصها له على ذلك وخلق فيه علما ضروريا بذلك وقالت المعتزلة خلق الله لموسى فهما وصونا في الشجرة سمعه موسى باذنه بناء على مذهبهم في انكار كلام النفس وان المتكلم حقيقة فاعل الكلام ومذهبهم في ذلك باطل لانه قد يعلم حقيقة المتكلم من لا يعلم كونه فاعلا ولانه يلزم أن يكون كل أحد يسمع كلام الله لسماعه الكلام المخلوق لله تعالى فلا يكون بين موسى وغيره ولا بين الانبياء وغيرهم فرق ولا خصوصية ولانه لو جاز أن يكون متكلم بكلام قائم بغيره لجاز أن يكون عالما بعلم قائم بغيره وقادرا بقدره وارادة قائمتين بغيره (قوله وأن القرآن كلام الله ليس بمخلوق فيبيد ولا صفة لمخلوق فينفد) قال بعض الشيوخ القرآن لغة الجمع ومنه قولهم قرأت الماء في الحوض اذا جمعته وقيل ليس بمشتق من شيء وانما هو توقيف ويطلق تارة ويراد به الكلام القديم ويطلق تارة ويراد به العبارة عنه التي هي قراءة الخلق ويطلق على المكتوب أيضا ولشهرته في الكلام القديم فلا يفهم عند الاطلاق الا هو فلهذا امتنع اطلاق القول بالقرآن انه مخلوق واختلف العلماء اذا كان مقيدا مثل أن يقول كلامي بالقرآن مخلوق أو نطقي به أو ما أشبه ذلك من الصيغ

وان القرآن كلام الله
ليس بمخلوق فيبيد
ولا صفة لمخلوق فينفد

وهو الذي سمعه الكليم * وهو كلام ربنا القديم
ليس له شبه ولا مثال * ولا له عن ذاته انتقال
وهذه الرسوم والاصوات * دلائل عليه موضوعات
كما يدل الذكر والكتاب * عليه جل الملك الوهاب
ثم القراءة ذوات غايه * وليس للمقروء من نهايه
فنوع القرآن بالكتاب * وليس للمقروء من ايعاب
كما أتى في محكم القرآن * في آخر الكهف وفي لقمان

يعنى قوله تعالى قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي الآية وقوله عز وجل
ولوان ما في الارض من شجرة أقلام الآية ولم يزل السالف يطعنون القرآن ليس بمخلوق ولا لم يتعرضوا للفرق
بين التلاوة والمتلو وان كان الفرق موجودا حتى قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أظنون اني حكمت مخلوقا
لا والله ما حكمت الا القرآن وسمع ابن عباس رجلا يقول يا رب القرآن فنهاه وقال القرآن غير مربوب انما الربوب
المخلوق ولم يحفظ عن مالك وطائفة الا ان القرآن غير مخلوق دون زائد على ذلك وهو مذهب السالف والله أعلم ص
(والايمان بالقدر خيره وشره حلوه ومره وكل ذلك قد قدره الله بنا ومقادير الامور بيده ومصدرها عن قضائه) ش
هذه عطف على أول الباب أعني قوله من ذلك الايمان بالقلب والنطق باللسان ان الله واحد والايمان بالقدر وانه
جار بالخير وهو ما فيه نفع وبالشر وهو ما فيه ضرر بالحوو وهو ما فيه لذة وبالمر وهو ما فيه تألم يؤمن بان كل ذلك قد قدره

والايمان بالقدر
خيره وشره حلوه
ومره وكل ذلك
قد قدره الله ربنا
ومقادير الامور بيده
ومصدرها عن قضائه

التي ينتفي معها الايهام فذهب الامام أبو عبد الله البخاري وعبد الله بن سعيد الكلاعي الى جواز ذلك وهو
مذهب أكثر المتأخرين وذهب الامام أحمد بن حنبل الى منع ذلك مطلقا كان اللفظ مطلقا أو مقيدا وأما الامام
مالك فلم يسمع عنه في ذلك شيء قال بعضهم والصحيح ما ذهب اليه الامام البخاري ومن تابعه في ذلك لان
الحكم اذا علل بعلة فانه ينتفي بانتفائها وأما امتناع الامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه من ذلك حين امتنع على
أن يقول بخلق القرآن فأبى فقبل له فقبل لفظي بالقرآن مخلوق فقال ولا أقول ذلك ولا يسمع مني التلظظ بالخلق
مع ذكر القرآن مع ما في ذكر اللفظ من معنى المج وال طرح فأتى رضي الله عنه أن يوهم المبتدعة على السامعين
القول بخلق القرآن ويتوصلون بذلك الى غرضهم فامتنع من كل اطلاق يؤدي الى ذلك حسا للذريعة
وصبرا على ما أودى في الله عز وجل ثم حدثت فرقة أخرى بعد وفاته رحمه الله وقالوا انما امتنع من ذلك لانه يقول
بقدم الحروف فاعتقدوا ذلك ونسبوه اليه وتسموا بالخنا بلة وحاشاهم والله تعالى حسيبهم وروى عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال القرآن كلام الله عز وجل ليس بمخلوق وقال السيد علي بن أبي طالب رضي الله عنه بمحض
الجمهور من الصحابة رضي الله عنهم اني ما حكمت مخلوقا وانما حكمت القرآن وسمع ابن عباس رضي الله عنه رجلا
وهو يقول يا رب القرآن فنهاه عن ذلك وقال القرآن غير مربوب وانما الربوب المخلوق فمن قال القرآن مخلوق يؤدب
أشد الادب وروى عن مالك ان رجلا سأله عن يقول القرآن مخلوق فامر بقتله وقال هو كافر بالله وقال السائل
وانما حكيمته عن غيري فقال له مالك انما سمعناه منك قيل وهذا من مالك رحمه الله انما هو على وجه الزجر والتغليظ
بدليل انه لم ينفذ قتله (قوله والايمان بالقدر خيره وشره حلوه ومره) وكل ذلك قد قدره الله ربنا ومقادير
الامور بيده ومصدرها عن قضائه قال بعض الأئمة أجمعوا على ان قدر الله هو عين ارادته لقول العرب قدر الله
كذا أي أرادته وما ذكرناه عن بعض الأئمة نقله ابن سلامة ونقل التادلي عن ناصر الدين عن بعضهم ان القدر غير
الارادة واختلفوا في قضائه فمنهم من رده الى الارادة ومنهم من رده الى الفعل والخير المراد به الطاعة والشر المراد به
المعصية والحلول ذلة الطاعة والمرشقة المعصية وقيل الحلو والخير لفظان مترادفان وكذلك الشرع المراد بالايمان

الله بنا قالوا في قوله وكل ذلك للتفسير والمقصود ان كل الحوادث بارادة الله ومشيئته وقضائه وقدره خيرا كانت أو شرطا كانت أو معصية لكن الطاعة بقضائه وقدره ومحبته ورضاه وأمره والمعصية بارادته وقضائه وقدرها وسخطه وكراهته لا بأمره ومحبته ورضاه لان المحبة والرضا ارادة الشيء مع استحسانه وهذا لا يتحقق في المعصية ولا فرق بين الارادة والمشيئة خلافا للكرامية وقالت المعتزلة الكفر والمعاصي ليست بارادته تعالى لان الارادة عندهم مطابقة الامر وعند الحقين مطابقة الفعل فإشياء كان وما لم يشأ لم يكن وقالت المعتزلة المعاصي ليست بقضاء الله وقدره كما قالوا في الارادة لنا قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر وقد قال على كرم الله وجهه لقد رى أتقدر بالله أومع الله أودون الله فان قلت بالاول فانت مؤمن بالله والقدر والاضربت عنقك وقال لا آخر خالقك الله كما شاء أو كما شئت قال كما شاد قال ويصرفك فيما شاء أو فيما شئت قال فيما شاء قال ويصيرك الى ما شاء والى ما شئت قال الى ما شاء قال اذا فليس لك من الامر شيء انتهى ومعنى قوله مقادير الامور بيده أى تقديرها والحكم بها تحت قهره وقدره وأمره فان اليد عند التأويل في حقه تعالى راجعة الى القدرة وقد فرق بعضهم بين القضاء والقدر فقال الحكم الكلي الاجمالي في الازل القضاء والقدر جزئيات ذلك الحكم وتفصيله ذكره صاحب التوشيح في التنبيه على الجامع الصحيح فلا شيء صادرة عن قضاء الله أى حكمه جارية بتقديره ص (علم كل شيء قبل كونه جري على قدره) شيعى ان علمه سابق للمعلومات فما علم انه يكون اراده وما لا فلا خلافا لمن يقول انه لا يعلم الاشياء الا بعد وجودها وهو مذهب قدماء القدرية ومنهم تبرا عبد الله بن عمر المذكور في حديث القدر المذكور أول كتاب مسلم كذا قال عياض وقد قال الشيخ أبو العباس بن البناء في قوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم الرب تعالى أعلم ويعلم انه علم لا نه علم لا نه علم ويعلم انه علم انتهى وهو عجيب والحاصل ان الاشياء انما تصدر عن علمه وارادته وقدرته وقوله لا يكون من عباده قول ولا عمل الا وقد قضاه الله وسبق علمه به يعنى فالكل منه واليه قال الامام الفخر ومما يتسك به في هذا الاصل اجماع السلف قبل ظهور أهل الاهواء على كلمة متلقاة بالقبول غير معدودة في الحملات وهو قوله ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وذكر الآية الواردة في ذلك ثم قال ولنا في العقل مسلكان أحدهما البناء على خالق الافعال وقد بينا ان كل خلق فالله تعالى بارئه وخالقه ثم يجب من ذلك انه يريد لكل حادث أراد ايقاعه واختراعه الثانى أن تقول اتفق مثبتو الخالق على تعالىه وتقديره عن سمات النقص ووصف القصور ثم اتفق أرباب الالباب على ان نفوذ المشيئة أصدق آيات الملك والسلطان وأحق دلالات الكمال وتقيض ذلك تقيض دليل تقيضه قال فاذا زعمت المعتزلة ان معظم ما يجري من العباد فالرب تعالى كاره له وهو واقع على كراهته فقد قضوا بالقصور وهو محال في حقه سبحانه انتهى فتأمل فانه مليح ص (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير) شيعى استشهد بهذه الآية على ان علمه بالاشياء قبل وجودها وحال وجودها وبعد وجودها والتقدير

علم كل شىء قبل كونه
جري على قدره
لا يكون من عباده
قول ولا عمل الا وقد
قضاه وسبق علمه
به ألا يعلم من خلق
وهو اللطيف الخبير

بالقدر واجب لا يصح الايمان بدونه وقد تبرا عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن انكر القدر وقال لا يتقبل الله منهم وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لعنت القدرية على لسان سبعين نبيا آخرهم أنا وقال القدرية مجوس هذه الامة والقدرى هو مدعى القدر لنفسه وقدروى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه أنه قال لقد رى أتقدر بالله أم دون الله فان قلت بالله فانت مؤمن والاضربت عنقك (قوله علم كل شىء قبل كونه جري على قدره لا يكون من عباده قول ولا عمل الا وقد قضاه وسبق علمه به) هذا راجع الى ما تقدم وان الافعال مخلوقة لله عز وجل خلافا للقدريّة الممتنّين مع الله خالقين كثيرين تعالى الله عن قولهم وتقديرهم مع أننا لا نقول بالجبر المحض بل ثبتت للانسان الكسب والتهيؤ الذى أثبت له الشرع وقد نطق به القرآن العزيز في آى كثيرة كقوله تعالى جزاء بما كنتم تعملون وبما كنتم تكسبون ونحو ذلك ولان كل واحد يفرق بين حركة المرتعش وغير المرتعش فان المرتعش لا اختيار له بخلاف غيره والله أعلم (قوله ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير) قيل ألا مركبة من همزة الاستفهام

كيف لا يعلم الخالق خلقه قبل خلقه وحال خلقه وبعد ذلك في استمرار وجوده وهو اللطيف أى الخفى عن الإدراك والموصل لعباده ما يريد بهم من حيث لا يشعرون أن ربى لطيف لما يشاء والخبير المختبر الاشياء أى المظهر لها على وفق علمه والذي عنده خبر كل شئ من جليل وحقير على التفصيل ولا يقال على الجملة قال القاضى فى الهداية تعالى الله عن أن يوصف بأنه يعلم الاشياء جملة لان العلم بالجملة جهل بالتفصيل فتعالى عن ذلك عاوا كبيرا انتهى ونقله ابن خليل فى شرح أرجوزة الضرير وقد رأيت الهداية فى خزانة جامع القرويين من مدينة فاس فى نحو أربعين جزءا كل واحد أكبر من الرسالة والله التوفيق ص (يضل من يشاء فيخذله بعدله ويهذى من يشاء فيوفقه بفضله) ش تقدم معنى هذه الالفاظ وهى ستة الضلال ويقال به الهداية والخذلان ويقال به التوفيق والعدل ويقال به الفضل فالضلال التلغى عن الحق والهداية الارشاد والدلالة عليه والخذلان صرف والاغانة والتوفيق توجه الاغانة والعدل مالمالك أن يفعل من غير منازع والفضل اعطاء الشئ على غير عوض ولا استحقاق وقد نطق القرآن بأنه يضل من يشاء ويهذى من يشاء من غير اسناد الى سبب ولا علة ص (فكل ميسر بتيسيره الى ما سبق من علمه وقدره من شقى أو سعيد) ش يعنى ان كل عبده بما أعد له من شقاوة أو سعادة بتهيئة الله سبحانه وكل بقدرته وارادته تعالى جار على وفق علمه فى جميع الحركات والسكنات والخطرات والارادات طاعة أو معصية نعمة أو بلية لا تخرج عن علمه وقدرته وارادته لفئة ناظر ولا فلية خاطر ولا يجرى الا بما سبق علمه به أسعد من شاء لا بوسيلة سبقت وأبعد من شاء لا بجرىة تقدمت لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون ولا تبدل لشقاوة ولا سعادة أزلية وانما الحووالا ثبات فى جرائد الملائكة قال الله تعالى يحو الله ما يشاء ويثبت يعنى فى المكتوب على عباده وعنده أم الكتاب الذى لا يقبل التبدل بحال لا تبدل الكلمات الله وفى حديث ابن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله وكل بالرحم ملكا يقول يارب نطفة يارب علقة يارب مضغة فاذا أراد أن يقضى خلقه قال ذكر أو أنثى شقى أو سعيد فيكتب فى بطن أمه فان العبد يعمل بعمل أهل الجنة حتى لا يبق بينه وبينها الا شبرا وذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار وان العبد يعمل بعمل أهل النار حتى لا يبق بينه وبينها الا شبرا وذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخل الجنة قالوا يا رسول الله اذا نتكل على كتابنا وندع العمل قال اعملوا فكل ميسر لما خلق له فمن كان من أهل الجنة فييسر له عمل أهل الجنة ومن كان من أهل النار فييسر له عمل أهل النار أخرجه أهل

يضل من يشاء
فيخذله بعدله
ويهذى من يشاء
فيوفقه بفضله فكل
ميسر بتيسيره الى
ما سبق من علمه
وقدره من شقى او
سعيد

ولام النفى والاستفهام اذا دخل على النفى أفاد التحقيق والمعنى ألا يعلم الخالق خلقه أى صدره مخلوق من غير أن يعلمه خالقه فمن فى موضع رفع على التفاعلية والمفعول محذوف ولا يصح أن تكون فى موضع نصب لانه يلزم عليه الاعتزال واللطيف اسم من أسمائه الحسنى وهو ما بمعنى ملطف فيكون من أسماء الافعال أو بمعنى الباطن وهو الذى لا يتصور فى الاوهام ولا يتخيل فى الضمائر والافهام فيكون من أسماء الافعال أو بمعنى التنزيه ويحتمل أن يكون بمعنى العليم أى انه تعالى يعلم الخفيات يعلم السر وأخفى فيكون مبالغة فى تعلق العلم فيكون من أسماء الصفات قاله بعضهم وأما الخبر فتقدم معناه (قوله يضل من يشاء فيخذله بعدله ويهذى من يشاء فيوفقه بفضله فكل ميسر بتيسيره الى ما سبق من علمه وقدره من شقى أو سعيد) الهداية هى خلق القدرة والمقدور موافقا لما شاء الله تعالى والضلالة هى خلق القدرة والمقدور مخالفا لما شاء الله تعالى وضابط هذا كله انه لا خالق الا الله سبحانه فكل مخلوق فعن قدرته حدث وعن ارادته تخصص والهدى والضلال مخلوقان من جنس الكائنات وقد صرح القرآن العزيز بهذا الاطلاق فقال يضل من يشاء وقال ومن يضل فلن نجده وليا مرشدا وقال ومن يهد الله فله من مضل وما ورد من قوله بما كنتم تعملون وبما كنتم تصنعون الى غير ذلك من الآتى التى فيها ضافة الفعل الى العبيد فالمراد بذلك اضافة

الصحيح في المتفق عليه وهو الاصل الذي بنى عليه وبالله التوفيق ص (تعالى ان يكون في ملكه ما لا يريد أو يكون لا احد عنه غنى أو يكون خالق لشيء الا هو) ش بل لا يكون الا ما اراده لانه الفاعل لما يريد ولا غنى لا احد عنه لان امر الدنيا والاخرة بيده ولا خالق لشيء سواه بل هو خالق الذوات والصفات والافعال والحسن والقبح بالنسبة اليها قال الله تعالى خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل له مقادير السموات والارض الآية وكلام الشيخ هنا كله رد على القدرة وقد حكى أنه اجتمع عبد الجبار الهمداني وأبو اسحاق الاسنرياني في موضع فقال عبد الجبار سبحانه من تنزه عن الفحشاء ففهم عنه أبو اسحاق أنه يريد عن خلقها وانها كلمة حق أريد بها باطل فقال سبحانه من لا يكون في ملكه الا ما يشاء فالتفت اليه عبد الجبار وعرف انه فهم عنه فقال أفيريد بنا ان يعصى فقال أبو اسحاق فيعصى ربنا قهرا فقال عبد الجبار أرأيت ان معنى الهدي وسلك بي سبيل الردى أحسن الى أم أسا فقال أبو اسحاق ان منعك مالك فإساءة وان منعك ماله فيفعل في ملكه ما يشاء فانصرف الحاضرون وهم يقولون ليس عن هذا جواب ويحكى ان هذا الجواب بعينه وقع للحسين بن علي رضي الله عنهما مع معتزلي فمر المعتزلي وهو يقول الله أعلم حيث يجعل رسالته « تنبيه » قال علماءنا يقال الله خالق كل شيء من تقع وضرو وحلو ومر وخير وشر ولا يقال خالق القبائح والشرور وأوال الكفر والمعاصي والقاذورات والفردة والخنازير ولا يضاف اسم من أسمائه الى ذلك أدبامعه سبحانه قال الامام أبو حامد وهذا هو المختار من مذهب أهل السنة وقال أبو الفرس الصواب الجواز حيث لا إيهام ومنعه حيث لا إيهام ومن أدلة غناؤه وافتقار الكل اليه قوله يا أيها الناس أتمم الفقراء الى الله والله هو الغني الحميد ان يشا يذهبكم ويأت بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز وقد قال الشيخ أبو مدين رضي الله عنه الحق تعالى مستبد والوجود مستمد والمادة من عين الجود فلوا انقطعت المادة لانهد الوجود انتهى ومعنى مستبد قائم بنفسه لا يحتاج الى غيره والمستمد طالب المادة وهي اتصال ما ينتفع به والجود العطاء الذي لا علة له والله أعلم وقال تعالى يا أيها الناس اذكروا نعمة الله عليكم هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والارض الآية فلا خلق لشيء سواه سبحانه ص (رب العباد ورب أعمالهم والمقدر لحركاتهم وآجالهم) ش الرب هو المالك بمعنى رب العباد مالكم والعباد الخلق ومالك أعمالهم لان موجد المركب موجد أجزائه واحكامه والافليس له وقالت المعتزلة ان العبد يخلق أفعاله القبيحة ولا يصنع الله فيها ولا يصح اضافتها اليه بوجه وكذا جميع الاضافات في غير الاشياء المحموده لا متناع وجود ذلك منه تعالى وهو مذهب فاسد يؤدي الى اثبات اللبس كقول الثنوية القائلين بيزدان واهر من والى ذلك أشار بقوله عليه السلام مجوس هذه الامة القدرية وقالت الجبرية لا فعل للعبد أصلا وما يضاف اليه توسع ومجاز ومذهب أهل الحق ان العبد له قدرة تقتزن بالفعل ولا تؤثر فيه وانه مجبور في عين اختياره حتى قال بعض الشيوخ الفاسيين في ذلك منهبنا ان لنا قدرة حادثة لسانها بقدر خلقنا أبي اطلاقها في قوله من قبل ان تقدر واعلمهم يدلنا على المعتزلة قوله تعالى خالق كل شيء وعلى الجبرية الفرق بين حركة المرتعش والمختار وقوله تعالى وافعلوا الخير وما ورد من الثواب والعقاب وما ورد من تعليق الاحكام بأفعال المكلفين وقد قيل للحسن رحمه الله أجبر الله عباده قال الله أعدل من ذلك قيل أفوض اليهم قال الله أعز من ذلك ثم قال لو جبرهم لما عذبهم ولو فوض اليهم لما كان الامر معنى ولا كنه منزلة بين المنزلتين كبدما بين السماء والارض والله فيه سر لا تعلمونه وقد قال تعالى والله خلقكم وما تعملون وقال تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى فالتقدير ما رميت اختراعا اذ رميت اختيارا ولاكن الله رمى اختراعا قال بعض العلماء وهذه المسئلة لم يزل الخلاف فيها من لدن آدم الى الآن ولا يرتفع الى الابد وسمعت شيخنا أبا يزيد عبد الرحمن الجزولي التونسي وكان قد أخذ

تعالى ان يكون
في ملكه ما لا يريد
أو يكون لا احد
عنه غنى أو يكون
خالق لشيء الا هو
رب العباد ورب
أعمالهم والمقدر
لحركاتهم وآجالهم

مجازية لما لهم من الكسب (قوله تعالى أن يكون في ملكه ما لا يريد أو يكون لا احد عنه غنى أو يكون خالق لشيء الا هو رب العباد ورب أعمالهم والمقدر لحركاتهم وآجالهم

عن الشيخ أبي عبد الله أبي صاحب شرح مسلم وغيره يقول كان شيخنا يعني أبي يقول كل أو جل ضلالة المعتزلة في ثلاثة الكلام في الكلام والكلام في القدرة الاكتسابية والكلام في الرؤية * قلت ولكل منها تحرير وتحقيق مذكور في كتب الأئمة يتعين تحصيله على كل طالب نبيل ويتعين على ضعيف العقل تحريره من الاشتباه وترك الاتساع في الخوض فيه طلبا للسلامة وبالله التوفيق ثم مذهب أهل الحق أن الآجال والأرزاق مة قدرة لا يتبدل ما في علمه منها والكلام في ذلك طويل عريض والله سبحانه أعلم ص (الباعث الرسل إليهم لا قامة الحججة عليهم) ش الباعث هو الموجه والمشخص يقال بعثت الرجل إذا وجهته وأخصمته وأرسلته في أمر والرسول في اللغة السفير قال الجوهرى السفير المصلح وهو في الشرع إنسان أوحى إليه بشرع أمر بتبليغه فان لم يؤمر بالتبليغ فنبى قط وقيل النبى والرسول بمعنى واحد ولا يصح وقيل الرسول من جاء بشرع جديد أو كتاب جديد والنبى من جاء مجددا لشرعة غيره كيشوع بن نون بلا خلاف استدله بقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى ففرق بينهما في الارسال وفرق بينهما في المعنى وقوله عليه السلام علماء أمتى كانبيا بني اسرائيل ومذهب أهل الحق أن بعث الأنبياء من الجائز المتحقق وقوعه وجماعته المعتزلة واجبا والبراهمة محالافا فرط الاولون وفرط الآخر وهدى الله أهل السنة لما اختلفوا فيه من الحق باذنه وروى أن الأنبياء مائة وأربعة وعشرون ألفا والرسل ثلاثمائة وثلاثة عشر فقال المحققون هو خبر آحاد لا يفيد العلم وقد أعل بالوقف فنقر بجملتهم ولا تعرض لعدمهم وامتقدان أولهم آدم وآخرهم محمد صلى الله عليه وسلم واختلاف هل آدم رسول أو نبى فقط قال المحققون وليس فيهم انثى لان النبوة تقتضى الاستشهار والاثوثة تقتضى الاستتار وقد قال تعالى وما أرسلنا من قبلك الا رجالا ونقل عن الأشعرى خلافة الحديث أربع نبيات أم موسى وأم عيسى وسارة امرأة ابراهيم وآسية امرأة فرعون وما نقل ابن حزم من انهن سبع وتأوله الغزالي بان قال ان ثبت فتاويله رفيعات القدر وذكر ابن القطان في مراتب الصحابة عن امام الحرمين الاجماع ان مريم ليست نبيية وهو محجوج بالخلاف المذكور وقال في كتاب الانوار وأكابر العلماء على ان أربعة من الأنبياء أحياء الخضر والياس في الارض وعيسى وادريس في السماء قال والجمهور

الباعث الرسل
إليهم لا قامة الحججة
عليهم

الباعث الرسل إليهم لا قامة الحججة عليهم م ذكر انه اجتمع عبد الجبار الهمداني يوما مع الاستاذ أبي الحسن الأشعرى فقال عبد الجبار سبحان من تنزه عن الفحشاء ففهم عنه الاستاذ انه يريد عن خلقها فهي كلمة حق أريد بها باطل فقال الاستاذ سبحان من لم يقع في ملكه الا ما يشاء فالتفت عبد الجبار وعرف وفهم عنه فقال له أريد ربنا أن يعصى فقال له الاستاذ أيعصى ربنا قهرا فقال له عبد الجبار رأيت ان معنى الهدى وقضى على بالردى أحسن الى أم أساء فقال له الاستاذ ان كان منعك ما هو لك فقد أساء وان كان منعك ما هو له فيختص برحمته من يشاء فانصرف الحاضرون وهم يقولون والله ليس عن هذا جواب واختلف العلماء هل يجوز اطلاق القول بان الله سبحانه أراد الكفر والمعصية أم لا فقال عبد الله بن سعيد القلانسي لا يجوز اطلاق ذلك وان صح في الاعتقاد لان الاطلاق يلزم فيه الادب مع الله تعالى ولان ذلك يوم أن تكون المعصية حسنة مأمورا بها كما نقول الافعال كلها لله تعالى ولا نقول الصاحبة لله تعالى وقال غيره يجوز ذلك وليس مما مثل به مطابقا لان الإيهام في هذا المثال قوى والإيهام في الأول ضعيف وهو من باب لزوم الادب فيمكن أن يمنع قال ابن العربي قال شيخنا والصحيح جواز ذلك كله حيث لا إيهام ومنعه حيث الإيهام والرب هو المصلح للمر بوب القائم بأموره الخالق لمنافعه الرافع عنه مضاره والباعث اسم من أسمائه ومعناه هنا الباعث الرسل بالامر والنهي الى المكلفين من عباده والامر والنهي يرجعان الى كلامه عز وجل فيكون الاسم على هذا من أسماء الصفات والرسول هو المبلغ عن الله عز وجل أمره ونهييه باذن الله تعالى ووحيه وأشار بقوله لا قامة الحججة عليهم الى قوله تعالى لئلا يكون الناس على

على أن لقمان ليس نبيا وكذلك الاسكندري * قلت والخلاف في ذلك مشهور كالخلاف في الخضر فلا يلزم الجزم
 الا بما أثبت الله لهم من الحكمة والتمسكين في الارض والاختصاص بالعلم اللدني ويفوض فيها وراء ذلك بالنبوة
 والرسالة بل والحياة ورسالة الياس ثابتة بنص القرآن فلا يتوهم قصوره عن ذلك وان اختلف في حياته وأفاد
 الشيخ بقوله لا قامه الحجّة عليهم أنهم بعثوا لذلك ودليله قوله تعالى رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على
 الله حجة بعد الرسل وبيان ذلك في قوله تعالى قد جاءكم رسولنا بين لكم على فترة من الرسل أن تقولوا ما جاءنا من بشير
 ولا نذير وانما تقوم الحجّة بعد ثبوت صدقهم وصدقهم انما ظهر بمرئى المعجزة على أيديهم والمعجزة أمر خارق
 للعادة مقررون بالتحدى مع عدم المعارضة قائم مقام قول الله صدق عبدى فاتبعوه ورأيت في الوسيلة للعقباني فيما
 أظن أن ما وقع من الخوارق قبل النبوة للنبي يسمى كرامة وبعدها ولم يتحد به يسمى آية وبعدها وتحدى به فهو
 المعجزة قال في كتاب جمع الجوامع هو الدعوى وفي الشفاء لعياض انه معنى قوله لا يأتى به غيرى وقد ذكر العلماء
 شروط المعجزة وأنها الغزالي في كتاب منهاج العابد الى عشرة فانظر ذلك فانه يطول قالوا ولا يكفي مجرد
 الخارق ولو كملت شروطه بل لابد من ظهور مكارم الاخلاق وظهور الاستقامة وأدلة البشري مع ذلك وبذلك
 يفرق بين السحر والكرامة حتى قال الشيخ أبو العباس بن البناء رحمه الله خرق العادة كرامة للمتبع واستدراج
 للمتبع يفرق بينهما التوفيق في سلوك الطريق انتهى وقد ذكر في كلامه هذا فرق بين الكرامة وغيرها فكيف
 بالنبوة والله أعلم ص (ثم ختم الرسالة والندارة والنبوة بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم) ثم الختم والطبع والتمام والنهاية
 والتغطية على الشئ حتى لا يدخله غيره عند انتهائه والرسالة السفارة بين الله وعباده بوحيه لتقرر أحكامه ونحوها
 وقد تقدمت حقيقة النبي والرسول فاغنى عن الاعداد وفي الفرق بين النبي والرسول على وجه التحرير والدلالة
 كلام بطول والنبي مهموز وقد تبدل همزته ياء قيل وهو من النبأ أى الخبر لانه المخبر عن الله بما تحقق عنده من وحيه
 أو كلامه وهو المخبر عن الله بواسطة الملك كذلك وقيل هو من النبوة التي هي ما ارتفع عن الارض لانه المرتفع
 على أبناء جنسه وكل صحيح في حقه عليه الصلاة والسلام لانه محل الاخبار عن الله كما ذكر والمرتفع على
 خلقه برفعه له سبحانه وقد تقدم أنه انسان أوحى اليه بشرع فخرج بقولهم انسان الملك اذ لا يسمى نبيا وان أوحى اليه
 وقوله بشرع احتراز ممن لم يوح اليه بشرع وان كان قد أوحى اليه الا بشرع وقد ذكر الحليمي والنسفي في
 تفسيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبعث للملائكة وادعيا الاجماع على ذلك ذكر الزركشي اختلافا في
 أفضلية النبوة على الرسالة أو العكس وسيأتى ان شاء الله وانما ذكر الله سبحانه في كتابه خام النبوة فقال ولكن
 رسول الله وخاتم النبيين لانه يلزم من ختم النبوة ختم الرسالة ولا ينعكس لان الرسالة أخص من النبوة ويلزم من
 رفع الاعم رفع الاخص كما يلزم من ثبوت الاخص ثبوت الاعم ولا ينعكس فافهم وتأمل ذلك والندارة الاعلام
 بمخوف وهو عذاب الله عند المخالفة لامرئه ثم الندارة من خواص أهل الحق والظاهرين به بخلاف البشارة فانه قد
 يأتى بها غيرهم وقد قال تعالى يا أيها المدثر قم فأنذر فقأتحه في أول خطابه بالامر بالانذار لانه قائم من بساط الحقيقة فظهر
 بالسطوة والصولة لان ما جاء به حق لا حيلة فيه ولانه لا يبشر الا مطيع ولا مطيع اذ ذاك حتى اذا ظهر الفرقان ظهر
 بالبشارة فكان بشيرا ونذيرا وقد أشار الى ذلك الشيخ بقوله ص (فجعله آخر المرسلين بشيرا ونذيرا وداعيا الى الله

ثم ختم الرسالة
 والندارة والنبوة
 بمحمد نبيه صلى
 الله عليه وسلم فجعله
 آخر المرسلين
 بشيرا ونذيرا وداعيا
 الى الله

الله حجة بعد الرسل والى قوله أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير الآية وقالت المعتزلة انبعث الرسل عليهم السلام حكم
 واجب بالعقل بناء منهم على التحسين والتقيس والصالح والا صلاح وهو باطل وقالت البراهمة انبعث الرسل محال
 ولا فائدة في ذلك والمعتزلة أفرطوا وتحكموا على العزيز وهو تعالى حليم لا يعجل والبراهمة فرطوا فجعلوا أمرهم
 (قوله) ثم ختم الرسالة والندارة والنبوة بمحمد نبيه صلى الله عليه وسلم فجعله آخر المرسلين بشيرا ونذيرا وداعيا الى الله

باذنه وسراجا منيرا) شى يعنى بشيرا لاهل الصلاح بالصلاح أى البقاء فى نعيم الابد وأصل البشارة الخبر الصادق بخير أو شر ثم غلب استعماله فى الخبر علما عليه والدعاء الى الله طالب الانحياس اليه والسراج المصباح مثل به عليه السلام لانه يتناول منه ولا ينقص نوره بخلاف الشمس والقمر وغيرهما من النيرات وكونه منيرا فى اشراقه لعموم دعوته وانتفاع البعيد بضوئه كالقريب وفى الصحيح أن عبد الله بن عمرو بن العاصى رضى الله عنه قال صفة النبي صلى الله عليه وسلم فى التوراة يا أيها النبي انا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وحرزنا فى الاميين أنت عبدى ورسولى سميتك المتوكل ليس بفظ ولا غليظ ولا سخاب فى الاسواق ولا يحزى بالسيئة السيئة ولكن يعفو ويصفح ولن يميتك الله حتى يقيم به الملة العوجاء قال البخارى يعنى ما كانت عليه العرب مما يدعون انه ملة ابراهيم ففتح به أعينا عميا وآذانا صما وقلوبا غلفا أخرجه البخارى وغيره ويكفى فى كرامته أن عيسى عليه السلام من أمته اذ ينزل الى الارض فيكون فيها حكما عدلا مقسطا فيكسر الصليب ويقتل الخنزير واماننا مناهو أحدا كابر الملة وقد قيل انه

باذنه وسراجا منيرا) الختم لغة الطبع وانتغطية على الشىء بحيث لا يدخله شىء والخاتم الطابع وفيه أربع لغات خاتم فتح البناء وكسرها وخاتام وخيتام وأعم لم انه يلزم من ختم النبوة ختم الرسالة ولا ينعكس ولذلك قال الشيخ ثم ختم الرسالة والندارة والنبوة فلو قال النبوة فى صدر كلامه لم يمكنه أن يقول بعدها الرسالة والندارة والنبوة ولهذا قال الله تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين قيل وانما لم يقل والبشارة بعد قوله والندارة لوجهين أحدهما ان الندارة تستلزم البشارة لان من انذرك بالعقوبة على فعل شىء فقد بشرك بالسلامة من ذلك مع الترك الثانى ان يكون مراعاة لقوله صلى الله عليه وسلم ذهبت النبوة وبقيت البشارة يريد الرؤيا والله أعلم قال القرافى الرسالة أفضل من النبوة لان الرسالة عمرتها هداية الامة والنبوة قاصرة على النبي صلى الله عليه وسلم فنسبتها اليه كنسبة العالم الى العابد وكان عز الدين يذهب الى تفضيل النبوة لشرف المتعلق لان المخاطب بها الانبياء والمخاطب بالرسالة الامة وهو ضعيف لان الرسول مندرج فى خطاب التبليغ وورد فى حديث أبى ذر رضى الله عنه ان الانبياء مائة الف وأربعة وعشرون ألفا فالمرسلون منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر قال أبو ذر رضى الله عنه قلت يا رسول الله من كان أولهم قال آدم عليه السلام قلت يا رسول الله أنبى مرسل قال نعم خلقه الله بيده ونفخ فيه من روحه ثم قال يا أبذر أربعة سريانيون آدم وشيث وأخنوخ وهود وريس وهو أول من خط بالقلم ونوح وأربعة من العرب هود وشعيب وصالح ونيك يا أبذر وأول أنبياء بنى اسرائيل موسى وآخرهم عيسى وأول الرسل آدم وآخرهم محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين والحديث طويل جدا أخرجه أبو بكر الأجرى فى أربعمائة واعلم ان البشارة خاصة بالطائعين كما ان الندارة خاصة بالعاصين والدعوة عامة لجميع المكافين والبشارة خاصة للمؤمنين قال انفا كهانى والمعتبر فى البشارة الاول خاصة بخلاف الندارة فانها معتبرة فى الجميع قال الفقهاء فمن قال من بشرنى من عبيدى بكذا فهو حر فبشره واحد بعد واحد لم يعتق غير الاول وفى الندارة يعتق جميعهم قال وانظر اذا بشره جماعة دفعة واحدة هل يعتقون أم لا والظاهر عتقهم والفرق بين البشارة والندارة فى هذا المعنى ان مقصود البشارة حصل بالاول بخلاف الندارة فانه يتزايد الخوف بتزايد المنذرين وأما اذا بشره جماعة معا فبالكل وقعت البشارة قيل وانما وقع الاختصاص بالتسمية بالسراج المنير دون الشمس والقمر لوجهين أحدهما ان الله تعالى شبهه به فيقتصر على ذلك الثانى ان نور الشمس والقمر لا يؤخذ منهما نور واذا غابا غاب نورهما ونور السراج تؤخذ منه الانوار من غير تكلف ومن غير نقص منه واذا ذهب نور الاصل بقى نور فرعه ونوره عليه السلام كذلك تؤخذ منه الانوار من غير تكلف ولا يذهب بذهابها عليه الصلاة والسلام قيل والاشياء المنتفع بها فى الدنيا بالنسبة الى الزيادة والنقصان عند الانتفاع بها ثلاثة أقسام قسم اذا انتفع به زاد وهو العلم تعلما وعملا وقسم اذا انتفع به نقص بل يذهب وهو المال وقسم اذا انتفع

باذنه وسراجا منيرا

خاتم الاولياء والله أعلم وقوله باذنه أى بامرہ یعنی حسب ما أمره وبالله التوفيق ص) وأنزل عليه كتابه الحكيم وشرح به دينه القويم وهدى به الصراط المستقيم ش) يعنى وأنزل الله كتابه الذى هو القرآن العظيم المحتوى على الحكمة التى هى الايمان بكل شىء على وجهه وعلى الاحكام الشرعية وقد أحكت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير فجعله معجزاً جملته وتفصيله لواجتهت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله الآية قال الشيخ أبو اسحاق فالاعجاز وقع بسورة وأخسر سورة فيه سورة الكوثر وهى ثلاث آيات فالاعجاز وقع بثلاث آيات والقرآن ست آلاف آية ونيف فيه فقيه الفهم معجزة وزائد وقد سئل بعض العلماء فقل له لكل كتاب ترجمة فترجمة كتابنا قال هذا بلاغ للناس ولينذروا به وليعلموا انما هو اله واحد وليذكر أولو الالباب وقال عز وعلا وانه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد وقال تعالى وانه لتنزيل رب العالمين نزل به الروح الامين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربى مبين فهمون عند الله أنه أنزله بعلمه والملائكة يشهدون وكفى بالله شهيدا محكم الآيات فى وضعها وتناسها ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا لكن لا اختلاف فيه البتة فهمون عند الله قال المقترح ومعنى كونه منزلاً أنه نزل به الملك وليس المعنى فى نزول الملك انه انتقل بانتقاله لانه محال فان الانتقال محال على المعانى كلها قد يعجزها واحد منها فلا بد من ازالة هذا المحل المحال وان تعين محمل عمل عليه والا وكلنا ذلك الى الله قال وشاهد هذه الاطلاقات المشار اليها وان القرآن كلام الله مكتوب فى المصاحف مقروء باللسنة مسموع بالآذان محفوظ فى الصدور منزل من عند الله ورواى النص بها نحو قوله تعالى بل هو آيات بينات فى صدور الذين أوتوا العلم وقوله حتى يسمع كلام الله وقوله انا أنزلناه وقوله نزل به الروح الامين على قلبك انتهى وذكر الشيخ الصالح الولى أبو مدين رضى الله عنه فى شرحه لعقيدة الامام الغزالي فى كونه نزل على قلبه جملة ثم منع النطق به الى نزوله نجوماً قولين فذكرت ذلك لشيخنا أبى عبد الله السنوسى نزيل تلمسان فقال ليس فى هذا ما ينكر لانه أمر جائز لا يدفعه معارض هذا معنى كلامه غير انه نقل غريب لم أقف عليه لغير هذا الشيخ وقوله وشرح به وهدى يعنى بمحمد صلى الله عليه وسلم ويحتمل بالقرآن لكن الاول أولى لقوله فى الحديث ليقم به الملة العوجاء قال البخارى هى ما كانت عليه العرب من ملة ابراهيم يعنى فيما يزعمون وليس منها وقال مولا ناجلت قدرته وانك تهدى الى صراط مستقيم صراط الله الذى له ما فى السموات وما فى الارض ألا الى الله تصير الامور وورد نحو ذلك فى القرآن مثل قوله تعالى ان هذا القرآن يهدى للتي هى أقوم وقوله وان هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه على ان هذه تحتمل أن تكون مشاراً بها الجملة ما جاء به صلوات الله وسلامه عليه ومعنى شرح أوضح وبين وازافة الدين الى الله اضافة تشريف واختيار ان الدين عند الله الاسلام

به لا يزيد ولا ينقص وهو السراج ونحوه من الاقتباسات ولا يبعد ان يلحق بذلك النظر فى المرأة والاستتلال بالجدران (قوله وأنزل عليه كتابه الحكيم وشرح به دينه القويم وهدى به الصراط المستقيم) الكتاب هو القرآن قال الله تعالى وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً ووصفه بالحكيم امالاً انه أحكت آياته فلا يقع فيها نسخ بعد احكامها أولاً انه أحكت فيه علوم الاولين والآخرين أولاً انه أحكم على وجهه لا يقع فيه اختلاف كما قال الله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً الحكيم على هذا معنى محكم قال الشيخ أبو اسحاق القرآن ستة آلاف آية وستة وستون وستون والمتحدى به منه ثلاث آيات فهو الفهم معجزة ومائتان ونيف وجعله الله تعالى معجزة باقية الى قيام الساعة بخلاف غيره من المعجزات فانها تنقضى بانقضاء وقتها تشرىفاً منه لسيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ودليلاً على مكانته وعلو منزلته ومعنى شرح وسع وأفهم والضمير فى به يعود على النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يعود على الكتاب الحكيم والاول

وأنزل عليه كتابه
الحكيم وشرح به
دينه القويم وهدى
به الصراط المستقيم

والقويم والمستقيم بمعنى أى الذى لا اعوجاج فيه والصراط الطريق ومعنى هدى هنا أرشد وقد قال القاضى أبو بكر الباقلانى وهما صراطان صراط فى الدنيا ومعنوى وصراط فى الآخرة حسى فمن مشى فى الدنيا على المعنوى مشى فى الآخرة على الحسى والله التوفيق ص (وأن الساعة آتية لا ريب فيها) ش الساعة عبارة عن فراغ أيام الدنيا وانقراضها سميت بذلك لقرب أمرها وسرعة قال الله تعالى وما أمر الساعة الا بكمح البصر وهو أقرب ومعنى آتية أى جائية لا ريب فيها لا شك فيها بمعنى لا يمكن الشك لتحقق أمرها اذ قد جاء بالخبر الصادق فلا يصح الشك فيه وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بقر بها وذكرا علاماتها الصغرى والكبرى كطلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة وفتح ردم يأجوج ومأجوج ونزول عيسى عليه السلام وخروج الدجال فهذه خمسة كبرى متفق عليها وعد بعضهم الصغرى سبعين وقد ظهر جلها أو كلها فانظر ذلك ولا تعتمد فيه الا ما صح سنة أو قرآنا قال شيخنا ابو عبد الله القورى رحمه الله حاكيا عن سيدى أبى عبد الله الفللى الصحيح ان لا يعرف حد الدنيا متى ولكن يحزم بالقرب خاصة والله اعلم . وقال الشيخ ناصر الدين يجوز ان يكون المعنى آتية على جميع امور الدنيا قال وقيل الريب الشك والصواب الريب مصدر راينى وحقيقته قلق النفس واضطرابها وفى الحديث دع ما يريبك فان الصدق طمانينة والشك ريبة والله اعلم ص (وان الله يبعث من يمت كما بداهم يعودون) ش يعنى ان حشر الاجساد حق ثابت لاخبار الصادق به مع ثبوت جوازه عقلا وقد قال تعالى وان الله يبعث من فى القبور فعدل الشيخ عن ذكر القبور بيانا للمقصد اذ قالوا ذكر القبور خرج للغالب فلا مفهوم له وان من غرق فى البحار ومن أكلته السباع وغيرهم يبعثون كبعث أهل القبور فالمعاد جسمانى حق وجاحده كافر وعليه المسلمون واليهود والنصارى والمجوس ودليلنا النصوص القاطعة من الكتاب والسنة التى لا تحتمل التأويل حتى صار ذلك معلوما بالضرورة من الدين فحمله على التصوير والتمثيل للمعاد الروحانى كفر ثم اختلفوا ان الحشر ايجاد بعد الفناء أو جمع بعد التفريق وخلافهم مبنى على ان الفناء

وان الساعة آتية
لا ريب فيها وان
الله يبعث من يموت
كما بداهم يعودون

أظهر لا نه لو أراد الكتاب لقال فشرح بالفناء والدين لفظ مشترك والمراد به هنا الاسلام قال الله عز وجل ان الدين عند الله الاسلام والقويم والمستقيم وهدى أى أرشد والضمير فى به مثل الذى قبله والصراط المراد به هنا طريق الجنة قال الله عز وجل وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله قال القاضى أبو بكر بن الطيب رضى الله عنه الصراط صراطان حسى ومعنوى فالمعنوى فى الدنيا والحسى فى القيامة فمن مشى على المعنوى هنا وفق للحسى يوم القيامة (قوله وأن الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من يموت كما بداهم يعودون) مما يجب الايمان به أن الساعة آتية لا ريب فيها بلا امتراء والساعة هى القيامة سميت بذلك اما بالنسبة الى كمال قدرته وجلاله كانها ساعة واما بالنسبة الى تسمية الكل باسم البعض والريب هو الشك ومعنى لا ريب فيها وان كان قد ارتب فيها أى لا ريب فيها فى علم الله تعالى وملائكته ورسله والمؤمنين أو ما حققها ان يرتاب فيها أو انها ليست سبيل للريب فيها ولا مظنة له لوضوح الدلالة عقلا ونقلا على اتيانها الا انه لا يعلم وقت اتيانها على الحقيقة الا الله سبحانه لقوله اليه يرد علم الساعة الى غير ذلك لكن لها علامات وشروط ومن جملة ذلك بعثه صلى الله عليه وسلم وظهور أمته ومنها أشراط مؤكدة للقرب كالذوال والدخان وطلوع الشمس من المغرب وياجوج وماجوج ونزول عيسى ابن مريم صلى الله عليه وسلم الى غير ذلك واختلف فى السابق ف قيل أولها فساد البلاد وقيل خراب مكة ونقل حجرها الى البحر وقيل الدجال وقال ابن وهب وابن حبيب أولها الفتن ثم الدجال ثم نزول عيسى عليه السلام ثم يا جوج وما جوج ثم طلوع الشمس من مغربها ثم كثرة الشر والاشراط ثم الدابة ثم الدخان ثم الريح ثم نار تسوق الناس الى المحشر وفى مسلم أولها طلوع الشمس من المغرب ويغلق عند ذلك باب التوبة على المؤمن والكافر قال الله تعالى يوم يأتى بعض آيات ربك لا ينفع نفسا ايمانا لم تكن آمنت من قبل

اعدام الجواهر أو تفريق الاجسام وعليهما فقوله كما بدأهم يعودون هل يعني انه يوجد هم بعد العدم أو انه يؤلفهم بعد التفريق ومذهب الحققة التوقف في ذلك لعدم الدليل وعلى فتاها في عجب الذنب قولان وقال المزني ينفى وتناول الحديث الذي هو قوله عليه السلام فكل ابن آدم تاكله الارض الا عجب الذنب وأنكر الطبيعة المعاد وتوقف جالينوس قال جمهور الفلاسفة المعاد روحاني فقط وجمهور المسلمين جسماني فقط وكثير من علماء الاسلام جسماني روحاني وهو رأي الغزالي والراغب والحلمبي والدبوسي والكلبي وكثير من الصوفية وغيرهم * قلت وهو مقتضى النصوص من الكتاب والسنة والله سبحانه وتعالى أعلم ص (وأن الله سبحانه ضاعف لعباده المؤمنين الحسنات وصفح لهم بالتوبة عن كبائر السيئات

أو كسبت في إيمانها خيرا ثم تقوم الساعة فينفخ في الصور فيصعق من في السموات ومن في الارض الا من شاء الله ثم اختلف العلماء فن قائل بعدم السموات والارض والعرش والكرسي والجنة والنار ثم يعيدها محتجا بقوله تعالى كل من عليها فان كل شيء هالك الا وجهه وقوله كما بدأنا أول خلق نعيده وعدا علينا ومن قائل العرش والكرسي والجنة والنار لا تهلك وقال ابن عباس مثله وزيادة القلم واللوح والارواح قال بعض الشيوخ وأجمع أهل الحق على القول برد الجواهر باعيانها وانما اختلفوا في الاعراض والجمهور على انها تعاد باعيانها واختلفوا هل كانت الجواهر عدمت ثم أعيدت يوم القيامة أو كانت متفرقة فجمعها الله تعالى قال الامام أبو المعالي رضى الله عنه لم يعم دليل قاطع على تعيين أحدهما من الجائزين والظواهر تقتضي الاعدام بالتفريق فاذا قلنا بالاعدام فترد باعيانها قال الاستاذ أبو الحجاج الضرير رحمه الله تعالى في هذا المعنى

ورده بعد صريح العدم * الى الوجود جائز في الحكم
نخالق الشيء كما ميزه * بالعلم أولا فلن يعجزه
وكون الابتداء والاعادة * بالعلم والقدرة والارادة

وأما اذا قلنا بالتفريق لا بالاعدام فتجتمع الجواهر وتخلق فيها الصفات باعيانها كما كانت أول مرة وكل ما هو في مادة الامكان فالقدرة صالحة لا يقاها (قوله وان الله سبحانه ضاعف لعباده المؤمنين الحسنات وصفح لهم بالتوبة عن كبائر السيئات) أي ضاعف جزاء الحسنات والتضعيف الزيادة والتكثير قال القاضي أبو بكر بن العربي رحمه الله تعالى والتضعيف خمس مراتب أولها الحسنة بعشر أمثالها قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها الثانية بخمس عشرة في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن عمرو بن العاصي صم يومين ولك ما بقي من الشهر فالحسنة بخمس عشرة الثالثة بثلاثين في الحديث نفسه صم يوما ولك ما بقي من الشهر فالحسنة بثلاثين الرابعة بخمسين في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال من قرأ القرآن فاعر به فله بكل حرف خمسون حسنة لا أقول الم حرف ولكن الالف حرف واللام حرف والميم حرف الخامسة بسبع مائة قال الله عز وجل مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة فهذه خمس مراتب التضعيف فهما مقدروا مرتبة سادسة غير مقدرة وهو أجر الصابرين قال الله تعالى انما يوفي الصابرون أجرهم بغير حساب وذكر غيره قولنا انما ان أجره مقدر قال وليس المراد بالحسنة أجر العبادة فان الصلاة مثلا مشتملة على أنواع من العبادات كالقراءة والتسبيح والخشوع وغير ذلك وانما المراد الصلاة بكاملها هي حسنة فمن أتى ببعض صلاة لم يدخل في هذا أيضا اجماعا فان صلاها فاذا افتضا عفا له عشر ابلوعد الا صلى فان صلاها في جماعة فبأثنين وخمسين فان كانت في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فبأثني ألف وخمسين ألفا والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم ويظهر أثر هذا التضعيف مع الموازنة والصفح هو التجاوز والعفو والنظر في التوبة في عشر مسائل الاولى في حقيقتها قال الامام أبو المعالي

وان الله سبحانه
ضاعف لعباده
المؤمنين الحسنات
وصفح لهم بالتوبة
عن كبائر السيئات

وغفر الصغائر باجتناب الكبائر

رضي الله عنه حقيقة الندم على المعصية لرعاية حق الله تعالى وقال بعضهم حقيقة تارة النفس عن المعصية بحيث يحصل منه الندم على المعاصي والعزم على الترك في الاستقبال والاقلاع في الحال فيرد المظالم ويتحلل من الاعراض ويسلم نفسه للقصاص ان أمكن ذلك قال ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم الندم توبة أي معظمها الندم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الحج عرفة الثانية اذا وقعت التوبة بشرائطها مكلة فهل يقطع بها أم لا فذهب الامام أبو بكر الباقلاني الى انه لا يقطع بها وذهب الشيخ أبو الحسن الأشعري الى أنه يقطع بها والاجماع على قبولها قطعاً من الكافر لوجود النص المتواتر قال الله تبارك وتعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف بخلاف الآثار والاحاديث الواردة بالعموم فانها تتناول المغفرة تناولاً ظاهراً وليست بنص في المسلم اذا تاب كقوله تعالى قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعاً انه هو الغفور الرحيم الآية وما ورد من الاحاديث كقوله صلى الله عليه وسلم التوبة تجب ما قبلها فليس بمتواتر ولانه اذا قطع بتوبة الكافر كان ذلك فتحاً لباب الايمان وسوقاً اليه واذا لم يقطع بتوبة المؤمن كان ذلك سداً لباب العصيان ومنعاً منه وهذا الذي قبله ذكره القاضي لما قيل له ان الدلائل مع الشيخ أبي الحسن وقد ذكر الشيخ القاضي ابن عطية ان جمهور أهل السنة على قول القاضي أبي بكر قال والدليل على ذلك دعاء كل واحد من التائبين في قبول التوبة ولو كانت مقطوعة بها لما كان معنى للدعاء في قبولها ذكره في تفسير قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا توبوا الى الله توبة نصوحاً ويرد استدل له بان ذلك منه على طريق الاشفاق منهم الثالثة هل يجب عليه تجديد الندم اذا ذكر الذنب أم لا في ذلك قولان للقاضي وامام الحرمين والخلاف في هذه المسئلة يشبه ما تقدم والله أعلم الرابعة اذا تاب ثم عاود الذنب فذهب القاضي الى انها منقوضة لان من شرطها الندم ولا يتحقق الا بالاستمرار واختاره ابن العربي وذهب امام الحرمين الى انها ماضية وهذه معصية أخرى واختاره المتأخرون ولم يذكر ابن عطية غيره مستدلاً بانها كسائر ما يحصل من العبادات اذ هي عبادة الخامسة هل توبة الكافر نفس ايمانه أولاً بد من الندم على الكفر فواجبه الامام وقال غيره بل يكفيه ايمانه لان كفره محقق بايمانه واقلعه عنه قال الله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف السادسة اذا لم يرد المظالم الى أهلها مع الامكان من ذلك فصحيح الامام توبته وهو مذهب الجمهور وقيل انها لا تصح السابعة زمانها ما لم يغفر قال الله تعالى وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى اذا حضر أحدهم الموت قال اني تبت الآن وما لم تطع الشمس من مغربها قال الله تعالى يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً ايمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في ايمانها خيراً قال العلماء المراد بها طلوع الشمس من مغربها الثامنة مذهب أهل السنة تصح التوبة من بعض الذنوب دون بعض التاسعة قال صاحب الحل وغيره اختلف في توبة القاتل عمداً فقل لا توبة له لقوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً الآية وهذا مذهب مالك لانه قال لا تجوز امامته قال وليكثر من شرب الماء البارد وقيل تقبل لقوله تعالى والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر الآية العاشرة اختلف هل يشترط في توبة القاذف تكذيب نفسه أم لا فقال مالك لا يشترط وقال الباجي وغيره يشترط لانا قضينا بكذبه في الظاهر (قوله وغفر الصغائر باجتناب الكبائر) قال بعضهم في الذنوب كبيرة لا أكبر منها كالشرك وصغيرة لا أصغر منها كحديث النفس وبينهما وسائط كل واحدة منها بالاضافة الى ما فوقها صغيرة وبالاضافة الى ما دونها كبيرة ومعنى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه الآية ان من عرض له أمران فيهما مأثم واضطر الى ارتكاب أحدهما فارتكب أصغرهما وترك الآخر كمن أكره على قتل مسلم أو شرب قدح خمر فارتكب أصغرهما كفر عنه ما ارتكب واعترض الفاكهاني تمثله الاول وهو قوله كالشرك والاولى ان يقول وهي الشرك اذا الشرك كبيرة لا مثل لها فلا يحسن التشبيه

وغفر لهم الصغائر
باجتناب الكبائر

وجعل من لم يتب من الكبائر صائرا الى مشيئته ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (ش
يعني ان تضعيف الحسنات تكثيرها والزيادة فيها وفي الحديث ان الله تعالى يقول اذا هم عبيدي
بحسنة فلم يعملها كتبت لها حسنة فاذا عملها كتبت له عشر الى سبعمائة ضعف الحديث ابن العربي
للتضعيف خمس مراتب الحسنة بعشر لآية وبخمس عشرة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن
عمر بن العاصي صم يومين ولك ما بقي يعني من الشهر وثلاثين في الحديث نفسه صم يوما ولك ما بقي
فالحسنة بثلاثين * قلت وفي الحديث من قال لا اله الا الله كتبت له عشرة ومن قال سبحان الله
كتبت له عشرين ومن قال الحمد لله كتبت له ثلاثين ففي الحديث مرتبة العشرين والثلاثين قال والرابعة
بخمسين الحديث من قرأ القرآن فاعمر به فله بكل حرف خمسون حسنة لا أقول لم حرف ولكن ألف حرف ولام
حرف وميم حرف * قلت ومثله من قتل وزعة بضربة فله مائة حسنة وبضربتين له خمسون حسنة رواه مسلم وفيه
زيادة مرتبة المائة قال والخامسة بسبعمائة لقوله تعالى مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت
سبع سنابل في كل سنبل مائة حبة الآية قال فهذه خمس مراتب للتضعيف في المقدر * قلت بل هي سبع
زيادة العشرين في حديث التسييح في حديث الاذكار الثلاثة والمائة في قتل الوزغ بضربة قال والسادسة غير

وجعل من لم يتب
من الكبائر صائرا
الى مشيئته ان الله
لا يغفر أن يشرك به
ويغفر ما دون ذلك
لمن يشاء

به قال وكذلك تمثله مسألة الا كراه فيه نظرا لانه مع الا كراه غير آثم قال عياض في الاكمال وقد اختلفت الآثار
وأقوال السلف والعلماء في عدد الكبائر فقال ابن عباس كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة وسئل أمي سبع فقال هي
الى السبعين أقرب وروى الى سبعمائة أقرب وقال أيضا الكبائر كل ذنب ختمه الله بنارا أو بغضب أو لعنة أو
عذاب ونحوه عن الحسن وقيل هي ما أوعده الله عليه بنارا أو وحدا في الدنيا وعدوا الاصرار على الصغائر من الكبائر
فروى عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما لا صغيرة مع الاصرار ولا كبيرة مع الاستغفار واختلف في حقيقة الاصرار
فقال بعضهم هو التكرار على الذنب كان يعزم على العودة أم لا وقال بعضهم ان تكريره من غير عزم لا يكون اصرارا
وكلاهما نقله القرافي وقال ابن مسعود رضي الله عنه وجماعة من العلماء الكبيرة جميع ما نهى الله عنه في أول سورة
النساء الى قوله إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه وقال غيره هي في قوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه هي
الكفر والشرك ترك كفر عنكم من سيئاتكم أي ماسواهما وانما عبر الشيخ عن ترك المؤاخذة بالكبائر بالصنف
وعن ترك المؤاخذة بالصغائر بالغفران لما فيه من عظيم الامتنان وسعة الجود والاحسان لان محو الكبيرة أبلغ
في الدلالة على الكرم من سترها ومغفرتها واختلف في مغفرة الصغائر باجتناب الكبائر هل ذلك مقطوع به أو
مظنون وكلاهما نقله الفاكهاني ونقله ابن سلامة معبر عنه بقوله نقله بعض شراح هذه العقيدة واعترضه
بقوله لم يعزه هذا النقل لاحد من أئمة الدين وليس كل ما يوجد منقولا في الاوراق يعتد به حتى يعزى لامام من أئمة
الدين فينشد ينظر فيه اما ما بقاءه على ظاهره واما تأويله والله الهادي الى سواء السبيل « قلت » ويرد بقول
ابن عطية عند نفسه يرقوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه الآية اختلف العلماء في هذه المسئلة لجماعة من
المحدثين والفقهاء يرون ان من اجتنب الكبائر وامتنل الفرائض كفرت صغائره كالنظر وشبهه قطعا بظاهر
الآية وظاهر الحديث وأما الاصوليون فقالوا لا يجب على القطع تكفير الصغائر باجتناب الكبائر وانما يحمل
ذلك على غلبة الظن وقوة الرجاء والمشيئة ثابتة ولو قطعنا بتكفير صغائره لكانت لهم في حكم المباح الذي
لاتباعه فيه وذلك نقض لعزائم الشريعة (قوله وجعل من لم يتب من الكبائر صائرا الى مشيئته ان الله لا يغفر أن
يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) أجمع أهل الحق على جواز المغفرة لعصاة الموحدين وانه جائز واقع أما قبل
دخول النار فالجواز ثابت بالنسبة الى آحاد الاشخاص لا الى جميعهم لان عقاد اجماع أهل السنة على انه لا بد ان تدخل

مقدرة بشئ انما يوفي الصابرون اجرهم بغير حساب وكذلك الصوم لي وانا اجزي به قال وهذا كله مع الا تيان بالعبادة كاملة ولا يحصل على بعضها اذ لم تكمل شئ وذلك كما اذا أتى ببعض صلاة قال ويظهر أثر التضعيف بالموازنة والله أعلم انتهى ولم يذكر تضعيف الصلوات وهو من المقدر فاذا صلى فذا بعشر وفي جماعة بسبع وعشرين صلاة أو بخمس وعشرين تضرب في عشرة فتكون بمائتين وخمسين وبيت المقدس فذا بخمسمائة تضرب في عشرة فتكون بخمسة آلاف ثم ان ضعفت بالجماعة الى خمس وعشرين فكما تقدم وفي المدينة بالف تضعف في الجماعة بخمسة وعشرين وكذلك القول في مسجد مكة لا سيما على قول الشافعي هي بمائة ألف فتأمل ذلك فهذه سبع مراتب زيادة على ما ذكره المجموع سبعة عشر مرتبة والله أعلم وقوله صفح معناه سمح وتجاوز والتوبة الرجوع عما لا يرضى الله الى ما يرضيه وعبر عنها الغزالي بتبرئة القلب عن الذنب وقال في النصوح انها ترك اختيار ذنب سبق مثله عنه تعظيم الله وحذر من سخطه وقال امام الحرمين هي الندم على المعصية لرعاية حق الله وفيه بحث والكبائر جمع كبيرة قال في جمع الجوامع وقد اضطرب في الكبيرة فقل ما توعد الله عليه بخصوصه وقل ما فيه حد وقل ما نص الكتاب على تحريمه أو وجب في جنسه حد وقال الاستاذ والشيخ الامام كل ذنب ونفيا الصغائر قال والمختار وفاقا لامام الحرمين كل جريمة تؤذن بعدا كترات مرتكبها بالدين ورقة الديانة كالقتل والزنا واللواط وشرب الخمر ومطلق السكر والسرقه والغصب والقذف والنميمة وشهادة الزور واليمين الفاجرة وقطع الرحم والعقوق والقرار ومال اليتيم وخيانة الكيل والوزن وتقديم الصلاة وتأخيرها والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وضرب المسلم وسب الصحابة رضي الله عنهم وكتان الشهادة والرشوة والديانة والقيادة والسعاية ومنع الزكاة وأس الرحمة وأمن المكر والظهار ولحم الخنزير والميتة وفطر رمضان والغلول والمحاربة والسحر والربا وادمان الصغيرة انتهى وقد ذكر ابن العربي وغيره الاجماع على أن الكبيرة لا يكفرها الا التوبة وظواهر الاحاديث تقتضي خلاف ذلك ولا سيما حديث ان الله غفر لاهل عرفات وضمن عنهم التبعات وهو حديث صحيح وجملة العلماء على أن المخصوص بهذا الامر الخاص فانظر ذلك وأما غفران الصغائر باجتناب الكبائر فلقوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما وقال سبحانه وتعالى والذين يجتنبون كبائر الانثم والفواحش الا اللهم ان ربك واسع المغفرة والمغفرة الستر على الذنوب وعدم المؤاخذه بها وسيأتي مزيد فيه ان شاء الله وقال علماءنا فاجتناب الكبيرة مكفر للصغيرة وهل قطعاه وهو مذهب الفقهاء والمحدثين أو ظنا وهو مذهب الاصوليين قالوا لقطع بتكفيرها كان اباحة اذ لا تباعه فيه ورد بوقوع المؤاخذه فيه بوجه ما هو اذا لم تجتنب قال بعض العلماء وغالب الصغائر انما هي مقدمات للكبائر فاذا جاهد نفسه وعصمه الله باجتناب الاخر غفر له والا فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله كتب على ابن آدم حظا من الزنا أدرك ذلك لا محالة قاله ابن تزي وزناها النظر والقم يزني وزناه القبلة واليد تزي وزناها اللبس والقلب يتمنى أو يشتهي والفرج يصدق ذلك أو يكذب به أخرجه أهل الصحيح وقد تكون الصغيرة غير مقدمة أو الصغيرة مكررة غير محتنبه فيكفرها وقوع عبادة موعوده فيها كقوله الصلاة الى الصلاة كفارة لما بينهما والجمعة الى الجمعة والعمرة الى العمرة ما اجتنبت الكبائر كما صح وقوله صلى الله عليه وسلم للذي قال أصبت

طائفة من الموحدين النار واما بعد دخول النار وأخذها منهم فالفقو عنهم واقع ويخرجون بالشفاعة وقالت المرجئة هم في الجنة بايمانهم ولا تضرهم سيئاتهم وبنوا هذه المقالة على ان جعلوا آيات الوعيد كلها مختصة بالكفار وآيات الوعد كلها عامة بالمؤمنين تقيهم وعاصيهم وقالت المعتزلة اذا كان المذنب صاحب كبيرة فهو في النار مخلد ولا بد والحوارج اذا كان صاحب صغيرة أو كبيرة فهو في النار مخلد ولا ايمان له لانهم يرون ان الذنوب كلها كبائر وبنوا هذه المقالة على ان جعلوا آيات الوعد كلها مختصة بالمؤمن الحسن الذي لم يعص قط والمؤمن التائب وجعلوا آيات

من امرأة قبلت أصليت معنا قال نعم قال ان الحسنات يذهبن السيئات فتأمل ذلك وانظر كلام العلماء في الآيات
والاحاديث فانك لا تحقق ذلك الا منها فانظره وبالله التوفيق وقوله وجعل من لم يتب من الكبائر صائرا الى
مشيئته يعني في الصغائر والكبائر ان شاء عاقبه بالجميع أو غفر له الجميع أو غفر له الصغيرة فقط أو الكبيرة فقط وقد قال
ابن عطاء الله في الحكم لا صغيرة اذا قابلك عدله ولا كبيرة اذا واجهك فضله ومعنى صائرا أي راجعا الى مشيئته
يفعل به ما يشاء من رحمة أو تعذيب والناس قسمان مؤمن وكافر فالكافر في النار باجماع والمؤمن طائع وعاص فالطائع
في الجنة باجماع والعاصي صاحب كبيرة وصاحب صغيرة فالصغيرة مكفرة باجتنايب الكبيرة والكبيرة مغفورة بالتوبة
اذا استوفت شروطها في علم الله وهل قطعا أو ظنا قولان وان مات صاحبها قبل التوبة والتكفير فذهب أهل الحق
مؤمن عاص متعرض للعفو والعقوبة حسب مشيئة الله فيه لقوله تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر
مادون ذلك لمن يشاء فلذلك أتى به الشيخ هاهنا ثم في هذا رد على أربع طوائف * الاولى الخوارج القائلون
بتكفير العاصي ان لم يتب والقائلون بانه منافق وهذا نوع منهم ومنهم من عمم ذلك في الصغيرة والكبيرة
ومن خصه بالكبيرة * الثانية المرجئة الذين يقولون لا يضر مع الايمان عمل كمالا ينفع مع الكفر طاعة * الثالثة
الوعيدية من المعتزلة القائلون بانه لا بد من انفاذ الوعيد والتخليد بالذنب في النار * الرابعة المعتزلة القائلون بان له منزلة
بين المنزلتين فلا يقال فيه مؤمن ولا كافر وجعلوا الفسق مرتبة بين الكفر والايمان فالخلاف في العاصي على
هذا حقيقة وحكما واسما ومذهب أهل السنة انه مؤمن حقيقة واسما وحكما لم يكن مستحلا أو مستخفيا به
ودليلهم هو الآية وغيرها من الأدلة القاطعة فانظرها وتأملها تجد ما ذكر فيها ظاهرا منها وبالله التوفيق * تنبيه *
جرت عادة أكثر المقيدين والشراح بذكر جملة من أحكام التوبة هنا وليس بمحل لها انما محل الكلام عليها باب
جعل من الفرائض والصواب هنا الكلام على ما يتعلق بالمعتق وقد قالوا ان الاعتقادات كلها مأخوذة من سورة
الانعام فلذلك كان أول الكلام فيها من بدء الخلق والدلالة على الخلق وآخرها الكلام على تضعيف الاعمال
والامامة فتأمل ذلك تجده صحيحا وبالله التوفيق ص (ومن عاقبه بناره أخرجه منها بايمانه فادخله به جنته) ش يعني
ان الاحاديث والآيات دالة على انه لا بد لطائفة من الموحدين بعاقبون على ذنوبهم بدخول النار خلافا للمرجئة
وانهم يخرجون منها بما شاء الله من شفاعة أو كرم بلا واسطة لا يمانهم حتى لا يبقى في جهنم الا الكافرون خلافا
للمعتزلة في التخليد بالذنب وان كل مؤمن من أهل الجنة طائعا كان أو عاصيا وقد صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال يقول الله أخرجوا من النار من في قلبه أدنى أدنى من مثقال حبة من خردل من ايمان فيخرجون منها قد
متحشوا و صاروا حمما فيلقون في نهر الحياة فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل الآتروا انها تخرج صفراء ملتوية
رواه البخاري وغيره والحبة بكسر الحاء تنبت الخلا والله أعلم وقد جاء في الصحيح لن يدخل أحد الجنة بعمله
قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا الا أن يتغمدني الله برحمته فقول الشيخ بايمانه بيان للسبب والرحمة أصل كل
شيء والباء في قوله بناره قال الشيخ ناصر الدين يجوز أن تكون بمعنى الفاء أي في ناره كقوله أقيمت بمكة وقيل هي باء
الفعل كقوله خلق الله العالم بقدرته و اضافته النار الى الاسم الكرم إضافة ملك لملك وقد قال تعالى نار الله الموقدة وانما
أضيفت للتهويل وأضيفت الجنة للتشريف كدين الله وبيت الله ونحو ذلك ص (ومن يعمل مثقال ذرة خيرا
يره) ش أشار بهذا الموضع في الحديث من قوله أخرجوا من النار من في قلبه مثقال ذرة من ايمان على أحد الروايات

ومن عاقبه بناره
أخرجه منها
بايمانه فادخله به
جنته ومن يعمل
مثقال ذرة خيرا يره

الوعيد عامة في العصاة كفارا أو مؤمنين (قوله ومن عاقبه بناره أخرجه منها بايمانه فادخله به جنته ومن يعمل
مثقال ذرة خيرا يره) قيل ان النار بحملتها سبع أطباق فاعلاها جهنم ثم لظى ثم الحطمة ثم السعير ثم سقر ثم
الجحيم وفيها أبوجهل ثم الهاوية وان في كل طبقة منها بابا فالباب على هذا بعضها فوق بعض ذكره ابن عطية

والثقال زنة الشئ والذرة عبارة عن أدنى الشئ قيل هي النملة الحمراء وقيل البيضاء لأنها لا تميل الميزان وقيل الحيوان الذي يظهر في الهباء عند دخول الشمس من بعض الكوى وقيل جزء من مائة وسبعين جزءاً من حبة من شعير وقيل ما لا يراه أحد وقيل غير ذلك وقد أنهى بعضهم الأقوال في ذلك إلى عشر بن قولاً مرجعها إلى أقل شئ في الوجود ما هو والخير ما فيه منفعة دينية وسلامة هنا ويقابل الشر بضده وقد جاء القرآن بهما على المقابلة فاكتمى الشيخ باحدهما عن الآخر لدلالة عليه أولاً أنه قصده لما ذكر في الحديث وهو الظاهر والله أعلم قالوا للتقدير من يعمل مثقال ذرة من خير يره خيراً ومن يعمل مثقال ذرة من شر يره شرّاً فتواب كل عمل من جنسه سيجزيهم وصفهم أنه حكيم عليم ص (ويخرج منها بشفاعة محمد صلى الله عليه وسلم من شفيع له من أهل الكبراء من أمته) ش لا خلاف بين أهل السنة أن الشفاعة ثابتة لمحمد صلى الله عليه وسلم في عصاة أمته من أهل الكبراء والصغار وغيرهم وقالت المعتزلة هي خاصة بالمطيعين في زيادة الثواب لا لأهل المعصية لدرء العقاب ودليلنا قوله تعالى « واستغفر

وانما خصص الشيخ العقاب بالنار وإن كان العقاب يكون غيرها أيضاً لأن العقاب بها هو المعظم كقوله صلى الله عليه وسلم ألم الحج عرفة ولأن النار مشتملة على أنواع العذاب إن كان المراد بالنار الدار نفسها لا نفس النار والهباء في قوله بناره يحتمل أن تكون سببية ويحتمل أن تكون للتمدية ورجحه ألفا كهاني وأبعد الاحتمالات أن تكون للاستماناة اذ هي على الله تعالى محال اذ هو المعين لكل والمستغنى عنهم وقد تقدم قول من قال من دخل النار فلا يخرج منها واختلف في الذرة فقيل النملة الصغيرة الحمراء وقيل البيضاء وقيل ما يرى من الهباء في شعاع الشمس وقيل غير ذلك قال ألفا كهاني ولا أعلم إلا أقوالاً هنا مستنداً ومعه نبي يره أي جزاءه في الآخرة وقال ابن لبابة في خطبه الحمد لله الذي اذا وعد وفا واذا تعد تجاوز وعفا قال عز الدين كلامه يوم الفرق بين وعد الله تعالى ووعيده وهو لا يجوز على الله تعالى فإن الوعد والوعيد خبران فاذا أخبر الله تعالى عن ثواب أحد أو عقابه ولم يعذبه أو يثبه كان كذبا والله متعال عن ذلك وقال عز الدين أيضاً في مختصر الرعاية الخ لا تقي على ثلاثة أقسام قسم ركب فيه العقل دون الشهوات والممل والكرامة وهم الملائكة فلا ثواب لهم لعدم مجاهدتهم أنفسهم وقسم ركب فيه الشهوات فقط دون العقل وهم البهائم فلا يعاقبون ولا يثابون وقسم ركب فيه العقل والشهوة كبنى آدم فكفوا إلا جل عقولهم وأتبعوا إلا جل طاعتهم ومخالفة أهوائهم وعوقبوا على معاصيهم وحسنات الكفار يخفف عنهم بسببها العذاب فقد ورد أن حاتم يخفف عنه لكرمه ومعروفه وورد ذلك في حق غيره كابي طالب هكذا قال بعض من شرحها والحق أن التخفيف عن أبي طالب إنما هو بالشفاعة قال عياض في الكمال وأما الكافر فإنه يكافأ على حسناته في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم تكن له حسنة يجازى بها وذهب بعض الناس إلى أنه يخفف عنه من العذاب بقدرها (قوله ويخرج منها بشفاعة محمد نبيه صلى الله عليه وسلم من شفيع له من أهل الكبراء من أمته) أجمع السلف والخلف من أهل السنة والحق على قبول الشفاعة من نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ومن سائر الرسل والملائكة والمؤمنين مطلقاً وأجلها وأعظمها بشفاعة نبينا صلى الله عليه وسلم لأنها أعظم شفاعات وأتمها وأذكرها بعض المعتزلة قال بعض أئمتنا وحقيق لمن أنكرها أن لا يناله وتمسك بظاهر قوله تعالى فما تنفعهم شفاعة الشافعين وقوله تعالى فما لنا من شافعين ولا صديق حميم قيل لهم هذا المراد به الكافرون ولهذا قال تعالى ولا يشفعون إلا لمن ارتضى فان قالوا الفاسق ليس بمرتضى قلنا لهم هو مرتضى على توحيده وإيمانه وطاعته والشفاعة على ستة أقسام الأولى الشفاعة لأهل الموقف وهي خاصة بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم والثانية شفاعة لقوم يدخلون الجنة بغير حساب وهي خاصة به أيضاً والثالثة الشفاعة في قوم استوجبوا النار فيشفع فيهم النبي صلى الله عليه وسلم ومن شاء الله من خواص عباده والرابعة الشفاعة فيمن دخل النار من المؤمنين فقد جاء في مجموع الأحاديث إخراجهم من النار بشفاعته صلى الله

ويخرج منها بشفاعة
النبي صلى الله عليه وسلم
من شفيع له من أهل
الكبراء من أمته

لذلك ولله المؤمنين والمؤمنات وطلب المغفرة شفاعته وقوله عز وجل للكفرة فما تنفعهم شفاعتنا الشافعين وقوله عليه السلام شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي الحديث قال النووي في الروضة لرسول الله صلى الله عليه وسلم شفاعات خمس * الأولى الشفاعة العظمى في الفصل بين أهل الموقف حين يفزعون إليه بعد الانبياء كما ثبت في الحديث الصحيح * الثانية في جماعة فيدخلون الجنة بغير حساب * الثالثة في جماعة استحقوا النار أن لا يدخلوها * الرابعة في جماعة دخلوا النار أن يخرجوا منها * الخامسة في رفع درجات الناس في الجنة وزاد القاضي أبو بكر شفاعته في التخفيف عن أبي طالب وزاد غيره شفاعته بثقل موازين أقوام عند وزن أعمالهم فهذه سبعة كلها خاصة به صلى الله عليه وسلم وقيل الخاص بعضها فقط وهي الأولى إجماعا وغيرها محتمل لدخول غيره فيها ولعدمه وصحت شفاعته لمن جاء زائرا ولم يموت بالمدينة ولمن صبر على شدتها ولمن أجاب المؤذن ثم سأل له الوسيلة وذكر النووي أن العشرة خاصة به والشفاعة في الخروج من النار تقع من الأنبياء والملائكة والأولياء والشهداء وغيرهم ممن ذكر في الأحاديث ونقل عن النووي والشيخ أبي محمد لا شفاعاة إلا له صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر كلامه هنا والأحاديث تدل على خلافه ص (وان الله تعالى خلق الجنة فأعدها دار خلود لأوليائه وأكرمهم فيها بالنظر إلى وجهه الكريم) ش يعني أن الجنة والنار مخلوقتان الآن لقوله تعالى أعدت للمتقين أعدت للكافرين ولا يكون معدا إلا ما كان حاصلا والأما كان ثابتا فالجمل على ظاهر النصوص واجب هذا مذهب أهل السنة خلافا لجمهور المعتزلة قال في المقاصد لم يرد نص صريح في مكان الجنة والنار والاكثر على أن الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش تشبها بقوله تعالى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقوله عليه السلام سقف الجنة عرش الرحمن والنار تحت الأرضين السبع والحق تفويض ذلك إلى علم العالم الخبير انتهى قيل وسميت جنة لا جنتان أرضها بالأشجار أي سترها بها لكثرتها وتضافرها قلت لو قيل أنه لا جنتان أي استتارها عن الأفهام والأوهام أذ فيها مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر لكان له وجه فتأمل ذلك وقوله فأعدها دار خلود لأوليائه وأكرمهم فيها بالنظر إلى وجهه الكريم يعني هياها محلا للبقاء السرمدى في حق أوليائه وهم المؤمنون لقوله تعالى الله ولي الذين آمنوا والله ولي المؤمنين وقد صح إذا استقر أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار يؤتى بالموت على صورة كبش فيقال يا أهل الجنة ويا أهل النار هل تعرفون هذا فيقولون نعم هذا الموت فيخرج بين الجنة والنار ثم ينادى مناد يا أهل الجنة خلودا لموت ويا أهل النار خلودا لموت والحديث صحيح لكن لم أذكر لفظه لطول العهد به والنظر إلى وجهه تعالى أي إلى ذاته من أكبر الكرامات وقد جاء الوعد به في الآخرة بقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة فبالضاد من النضرة التي هي الحسن والجمال وبالظاء المشالة من النظر الذي هو الألبصار بالبصائر والأبصار فاما البصائر فلم يتعرض لها الشيخ وإنما مراده رؤية الألبصار فيكشف سبحانه الغطاء عن أبصار عباده المؤمنين انكشاف القمر ليلة البدر كما جاء في الحديث الصحيح الذي رواه نيف وعشرون من أكابر الصحابة وقال علماءنا شبه فيه النظر بالنظر

وان الله سبحانه قد
خلق الجنة فأعدها
دار خلود لأوليائه
وأكرمهم فيها بالنظر
إلى وجهه الكريم

عليه وسلم و بشفاعة غيره من النبيين والملائكة والمؤمنين والخامسة الشفاعة في زيادة الدرجات والسادسة شفاعته صلى الله عليه وسلم لعمه أبي طالب قال بعض التونسيين وفي تسمية هذه السادسة شفاعته نظر * قلت لا نظر فيها لأنه نقله من غمرات العذاب إلى ضمها كمال في الحديث قال القائل كما نرى ولا تنافي في قول المصنف أخرجه منها بإيمانه مع كونه يخرج بشفاعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لأن الإيمان سبب للشفاعة لتوقعها عليه وسبب السبب سبب ولأن الشيء يضاف إلى الكل نارة وإلى البعض أخرى فيضاف الإخراج نارة إلى مجموع الإيمان والشفاعة نارة إلى أحدهما (قوله وان الله تعالى قد خلق الجنة فأعدها دار خلود لأوليائه وأكرمهم فيها بالنظر إلى وجهه الكريم

لا المنظور بالمنظور لانه تعالى منزعه عن المكان والجهة والمقابلة والمواجهة وتقلب الحدة واتصال الاشياء بل هي رؤية وجود لانه في مكان محدود بل كما قال بعضهم لما سئل كيف يرى الله في الآخرة يرى نفسه لخلقاته وليس في جهة من نفسه ولا مخلوقاته فرؤيته تعالى جائزة عقلا في الدنيا والآخرة خلافا لجميع الفرق ودليل جوازها عقلا هو أن علة الرؤية الوجود في كل موجود فاذا جازت رؤية وجود جازت رؤية كل موجود وقد أوجبها الشريعة في الآخرة بالوعدها كما تقدم وفتها في الدنيا لحديث أن الدجال أعور وان ربكم ليس بأعور وان أحدكم ان يرى ربه حتى يموت قال علماؤنا والنبي صلى الله عليه وسلم خارج من هذا الخطاب اذ قدر آه ليله الاسراء بقلبه عند الاكثر وبعين رأسه عند المحققين وتوقف عياض وغيره لعدم القاطع بنفي أو اثبات وحكي القشيري عن الاشعري قولين في اثبات وقوع رؤيته تعالى له - يره عليه السلام في الدنيا والكافة على المنع المنفي ويحتمل أن يكون أحد القولين رجوعا الى الكافة فتم كلمة الاجماع والا فهو موضوعة - عيف بل مصادم للنص واستدل بعضهم للنفي بقوله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار واستدل بها آخرون للاثبات لقوله وهو يدرك الابصار ارفا نظرك ذلك وذهب الاشعري الى انه يجوز أن يقال انه مشار اليه بناء على زعمه ان الإشارة تقوم بالمشير لا بالمشار اليه واختاف هل للمؤمن الجن رؤيته تعالى في الآخرة كالمؤمنين من الآدميين وجزم ابن عبد السلام بنفي رؤيته تعالى للملائكة وفيه نظروذ كر غيره الخلاف في ذلك وقد حكي عن كثير من السلف رؤيته تعالى في المنام والتحقيق أن الرائي في النوم هو الروح فتكون الرؤية مكاشفة وقد قال عمر رضي الله عنه رأي قلبي ربي ولما ادعى بعض الصوفية انه رأى ربه في منامه على وصفه قيل له كيف رأيت فقال انعكس بصرى في بصيرتى فصرت كلى بصراف رأيت من ليس كمثل شئ انتهى ومذهب الاشعري ان الوجه صفة له تعالى معلومة من الشرع يجب الايمان بها مع نفي الجارحة المستحيلة وكل ما ينفي الجلال فهو مستحيل ص (وقوله وهي التي أهبط منها آدم نبيه وخليفته الى أرضه بما سبق في سابق علمه) شيعنى والجنة المذكورة بانها أعدت لاوليائه تعالى هي التي كان فيها آدم حين قيل له ولن كان معه أهبطوا بعنى الى الارض والهبوط انما يكون من علو الى سفلى وقالت المعتزلة هي جنة بعدن لان الله تعالى قد قال في الجنة التي أعدت للمتقين وما هم منها بمخرجين ومذهب أهل السنة في توقف الجزاء بها لانه وصف ذاتي هنا وقد ذهب منذر بن سعيد البلوطى لمذهب المعتزلة في هذه المسئلة حكاه عنه ابن عطية فذكر انه لما رحل الى المشرق التقي ببعض المعتزلة فحدث عليه هذه المسئلة وهو مسبق بالاجماع ومحجوج به ثم في قوله نبيه وخليفته تنبيه على مزية

وهي التي أهبط منها
آدم نبيه وخليفته الى
أرضه بما سبق في
سابق علمه

وهي التي أهبط منها آدم نبيه وخليفته الى أرضه بما سبق في سابق علمه) ماذ كره الشيخ من أن الجنة قد خلقت هو مذهب أهل السنة لقوله تعالى أعدت للمتقين ولقوله ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى ولقوله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين عرضت على الجنة فتناولت منها عنقود الحديث وفيهما اذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة واتفق سلف الامة ومن تبعهم من الخلف على اجراء هذه الآى على ظاهرها من غير تأويل لها وأجمعوا على ان تأويلها من غير ضرورة الحادى الدين وقالت المعتزلة بتأويل هذه الآى والا حادىث وزعموا انه لا فائدة في خلقها وجعلوا ذلك موجبا لتأويلها وقال امام الحرمين وهذا انسلاخ عن اجماع المؤمنين وأفعال الله تعالى لا تحمل على الاغراض وهو تعالى يفعل ما يشاء قال بعضهم ويقال لهم لم قلتم انه لا فائدة في خلقها بل له فوائد منها الحث به والخض والترغيب في الطاعات الموصلة اليها ومنها ان ارواح السعداء تنعم بها في البرزخ وأرواح الشهداء ترزق منها الى غير ذلك فان عارضونا بقوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه فلو خلقت لهلك لكنهم لم تخلق فلم تهلك قيل لهم ذلك عموم مخصوص والجنة أحد المستثنيات التي خصها الدليل قال الله وتفتح في الصور فصمق من في السموات ومن في الارض الا من شاء الله قال ابن عباس

آدم وجلالة قدره حتى لا يتوهم شيء من النقص في نزوله لان النبي معصوم من المعاصي والخلافة ثابتة له بقوله تعالى قبل أن يخلقه انى جاعل في الارض خليفة أتراه يقيم خليفة على عبادته ويجعله محل النقص والعصيان ولذلك قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي رضي الله تعالى عنه والله ما أنزل الله آدم الى الارض الا ليكلمه وما أنزله لينقصه ولقد أنزله اليها قبل أن يخلقه اذ قال انى جاعل في الارض خليفة أتراه يستخلفه في الارض ثم لا ينزله اليها وقد أشار الشيخ الى هذا بقوله بما سبق في سابق علمه وقد جاء القرآن بقوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى وهو مما يجب تأويله لبطلان العصيان الموجب للآثم في حقه ولما يجب من اعتقاد توقيره وتعزيزه الواجب لكل نبي فاجيب بان العصيان عبارة عن مخالفة الامر بما هو اعم من قصد المخالفة فيصدق على النسيان وغيره وقد جاء صريح القرآن بذكر النسيان في ذلك فوجب حمل العصيان على وقوع المخالفة بالنسيان وذلك لا يوجب نقصا ولا تأثما ومعنى فغوى أى شقى وتعب في الارض بنزوله اذ كان في الجنة لا يجوع ولا يعرى ولا يظلم ولا يشقى فنزل الى محل يحتاج الى أن يأكل فيه من كد يمينه وعرق جبينه فادركه الكد الى غير ذلك فيما لا نقص فيه ولا آثم ثم اطلاق هذا الموهوم في شأنه لا يضر نافع تأويله ونقول في ذلك للسيد أن يقول لعبده ما شاء وعلينا أن نتأدب مع العبد لا نأمره بغير ما أمر الله تعالى ونعزوه وتوقروه وهذا الذي ذكرنا من أنزله الطرق في التأويل وأوجهها والكلام في هذا طويل عريض فليتنظر في محله من التفاسير وبيان المشكل من الكتاب والسنة وخصوصا آخر الشفاء لعياض ولاكن يحتاج لعلم جم ونظر

الموجودات الحديثة التي لا تنفي سبعة اللوح والقلم والعرش والكرسي والجنة والنار والارواح ومن هذه السبعة ما وافقت على بقائه المعزلة كالعرش والكرسي واللوح والارواح وما ذكره من النظر الى وجهه الله الكريم فقد أجمع عليه السلف ومن تبعهم من الخلف وذهب المعتزلة ومن تبعهم الى استحالة رؤية الله ثم اختلفوا في رؤية نفسه فاحال ذلك بفضهم بناء منهم على ان الرؤية انما تكون بالحاسة وبنية مخصوصة واتصال الاشعة بالمرئي ومنهم من جوز رؤية نفسه ورؤيته تلك بغير حاسة ولا ادراك وقد أجمع السلف ومن تبعهم على ان المؤمنين يرون ربهم ببصارهم في الآخرة في دار السلام وأما رؤيته تعالى في عرصات القيامة ففي السنة ما يقتضى وقوعها للمؤمنين وجوزها لبعض المتأخرين للكافرين في العرصات وذلك باطل لقوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وتمسك بظاهر قوله تعالى ولوترى اذ وقفوا على ربهم وأجيب بان المراد بين يدي ربهم للحساب والتوبيخ وكذلك لا حجة لهم في قوله تعالى فلما رأوه زلزلة سيئت وجوه الذين كفروا والاحتمال عود الضمير على النبي صلى الله عليه وسلم أو على الحشر أو غير ذلك والمراد بالوجه الذات عند الجمهور وذهب أبو الحسن الاشعري الى ان الوجه صفة لله تعالى معلومة من الشرع يجب الايمان بها مع نفي الجارحة المستحيلة وكل ما يتنافى في الجلال فهو مستحيل وما ذكر الشيخ من أنها الجنة التي أهبط منها آدم عليه السلام فهو مذهب أهل السنة خلافا لمن زعم أن التي أهبط منها آدم الجنة في الارض بارض عدن وليست بالجنة التي أعد الله عز وجل لاوليائه وأنبيائه في الآخرة محتجاً على ذلك بانه تعالى وصف الجنة بالخلد والقرار والاقامة والسلام والجزاء ولا حزن فيها ولا نصب ولا لغو ولا تأثيم ولا كذب ولا حسد ومن دخلها لم يخرج منها لقوله تعالى وما هم منها بمخرجين وهذه الصفات منتفية عن جنة آدم عليه السلام لانه أخرجه منها وكذب فيها ابليس لعنه الله وآثم وتكبر وحسد والى هذا القول ذهب منذر بن سعيد البلوطي حكاه ابن عطية وهي نكتة اعترالية قال بعضهم كان رحل الى المشرق وخالط بعض المعتزلة فدرس له ذلك وهو مسبوق بالاجماع ومحجوج به وأيضاً فان صفات الجنة ليست ذاتية لها وانما هي بفعل الله فجاز وصفها بذلك في وقت دون وقت ويكون وصفها بذلك موقوفاً على شرط فلا توصف بها قبل الشرط (قوله

سديد والله علم ص (وخلق النار فاعدها دار خلود لمن كفر به وألحد في آياته وكتبه ورسله وجعلهم محجوبين عن رؤيته) ش ذ كر في هذه الجملة أن النار مخلوقة وانها أعدت للكافرين والملحدين على سبيل التخليد وانهم محجوبون عن رؤيته ظاهره مطلقا وقيل انهم يرونه تعالى في عرصات القيامة لقوله تعالى ولوترى اذ وقفوا على ربهم وهو معارض لقوله تعالى كلا انهم من ربهم يومئذ لمحجوبون فتؤول الاول بانه وقوف معنوي والحجب المنع عن الرؤية وبيان ذلك أن رؤية الملك كرامة فلا تكون الا لاهل ولايته والحجب من لوازم الطرد والابعاد وأجيب بان الرؤية على وجه القهر والعذاب أشد من الحجب وقد تقدم الكلام في أن الجنة والنار مخلوقتان لاهل السعادة والشقاوة معدتان وان الخلود هو البقاء الذي لا آخر له قالوا وانما خلد كل لا اعتقاده انه لو كان باقيا أبدا ماترك ما هو عليه من دينه والكفر في اللغة التغطية ومنه سمي الحرات كافرا لانه يغطي الزرع بالارض وهو المراد بقوله تعالى أعجب الكفار نباته وهو شرعا تغطية الحق بالباطل والاحاد الحيدة عن الحق في الآيات بانكارها وتبديلها واخراجها عن مقصودها وأصله من اللحد وهو الحيدة في الدفن عن سواء القبر الى جانبه والآيات الدلالة الموصلة الى العلم وقد قال تعالى ان الذين يلحدون في آياتنا لا ينفقون علينا أفن يلقى في النار خير أمن يأتي آمنا يوم القيامة اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير هـ ذا تهديد بل نص في ان من ألحد في آياته يلقى في النار وان غير الملحد يأتي آمنا يوم القيامة والتحقيق ان الجنة محل رؤيته تعالى وكرامته للمؤمنين وأن النار محل الاهانة فلا رؤية فيها وعرصات القيامة موقف المطالبة ولا كرامة معهم مع احتمالها المبالغة في العقوبة بظهور القهر وقيام الحجة ولا نص في ذلك من الشارع فالصواب الوقف وما في حديث الساق مشكل جدا وللعلماء فيه كلام فانظروا والله التوفيق ص (وأن الله تبارك وتعالى يجيء يوم القيامة والملك صفا صفا لعرض الامم وحسابها وعقوبتها ونوابها) ش قيل يعني يجيء أمره وسلطانه وقيل المجيء في حقه تعالى صفة يجب اثباتها لنص القرآن ويجب اخراجها عن الظاهر الحال كالنزول والاستواء والساق والقدم والجنب والعين ونحو ذلك الا أن تعرض شبهة فيؤخذ بما يقتضي التنزيه من تأويلها وهذا

وخلق النار فأعدها
دار خلود لمن كفر به
وألحد في آياته وكتبه
ورسله وجعلهم
محجوبين عن رؤيته
وان الله تبارك
وتعالى يجيء يوم
القيامة والملك صفا
صفا لعرض الامم
وحسابها وعقوبتها
ونوابها

وخلق النار فاعدها دار خلود لمن كفر به وألحد في آياته وكتبه ورسله وجعلهم محجوبين عن رؤيته) وخلق النار فاعدها الخ هذا خلاف للمعزلة في خلق النار كقولهم في خلق الجنة وتقدم الكلام على الرؤية ولو أخرها الى هنا لكان أولى (قوله وان الله تبارك وتعالى يجيء يوم القيامة والملك صفا صفا لعرض الامم وحسابها وعقوبتها ونوابها) معنى تبارك تنزه وتزايد خيره وكثر ومعنى تعالى تعظم عن صفات المخلوقين واسناد المجيء الى الله تعالى المراد به التمثيل لظهور آيات قهره وسلطانه وقيل التقدير جاء أمره وسلطانه وهو من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ومنه حديث النزول ينزل ربنا أي أمره ونهيه على ما تقرر عند أهل السنة فن تأول فقال انه تعالى فعل فعلا سماه مجيئا فكانه قال وجاء فعل ربك وهذا كالأول ومعنى صفا صفا ينزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صفا محدقين بالجن والانس ونصب صفا على الحال وقد وعى بعض النحاة حيث جعله من باب التوكيد اللفظي وأشار بعض الشيوخ الى ان الشيخ اشتمل كلامه على الحقيقة والجواز لان مجيء الله سبحانه مغاير لمجيء الملائكة في الحقيقة والبحث فيه كالبحث في قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي والعرض قيل الحساب اليسير وفي الحديث أنظنون أنه حساب انما هو عرض ومن نوقش الحساب عذب والمحاسبة لا هل اليسار وقد قال تعالى فاما من أتى كتابه بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا) وروى ان في يوم القيامة ثلاث عرصات فاما العرصات فاعتذار واحتجاج وتوبيخ وأما الثالثة ففيها نشر الكتب فياخذ الفائز كتابه بيمينه والهاك بشماله قال الفاكهاني انظر هل تعرض الامم كلها مؤمنهم وكافرهم حتى السبعون ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب حسبما جاء في الحديث الصحيح حتى أبولهب وأبوجهل وغيرهما من المشركين والمنافقين أولا يعرض الامم يحاسب هذا لم أر فيه نقلا من وجده فليضفه

مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري وقد تقدم القول في الاستواء وإن مذهب السلف فيه التفويض بعد نفي المحال ومذهب غيرهم التاويل قال بعض المشايخ ولئن كان التاويل أعلم فالتفويض أسلم ويسمنا ما وسع سلفنا إذ كانوا في مثل ذلك يقولون أمرّوها كما جاءت ولا خلاف في وجوب نفي المحال وإنما التفويض في تعيين المحل قال علماء السلف ولا يضرنا الجهل بتعيين ذلك كما لا يضرنا الجهل بالوان الأنبياء وأنسابهم مع القيام بتعظيمهم واحترامهم وليس ثم ألحن من ذى الحجّة بحجته فقوض تسليم والملك الملائكة وهم عباد الله المكرمون بطاعته لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون وجمهور أهل الملل على أنهم أجسام لطيفة نورانية قادرة على التشكل بأشكال مختلفة شأنهم الخير والعلم والقدرة على الأعمال الشاقة لا يوصفون بالانوثة اجماعا ولا بالذكورة على التحقيق ومعنى صفا صفا صفة صفا صفة أى صفة صفة بعد صفوف قال بعضهم يكونون ثمانين صفا محدقين بالخلق بحيث يسمعونهم الداعي وينفذهم البصر فانظر ذلك في الأحاديث وتأمله فإن فيه موعظة واعتبارا وقد اختلف في إطلاق ما ورد في القرآن من المشكل في غيره كالحجى ونحوه فكثر المتكلمين على عدم جواز الإطلاق وأجازه القلائد في جماعة من المحدثين والفقهاء وحكى المقترح فيما جرى اصطلاحا عند قوم لا يتوهمون كالحضرة والوصول ونحوه عند الصوفية قولين وأجمعوا على منع ما لا أصل له في كتاب ولا سنة ولا جرى به اصطلاح إن كان إيهامه يبعد عن الأذهان فانظر ذلك قال الشيخ ناصر الدين في يوم القيامة مراتب لها ألفاظ منها البعث وهو الأخراج من القبور والحشر الذى هو الجمع والعرض ومعناها واحد قال ويظهر أن معنى العرض احضار المعروض وتمييزه عن غيره وهو ما يراد معنى الجمع والحشر ثم السؤال وهو ما عملت ولم عملت قال الله تعالى فلنستأذن الذين أرسل إليهم ولنستأذن المرسلين الآية وانظر بقية كلامه وحاصله أن العرض أولا ثم الحساب ثم الوزن ثم العقاب والثواب وفي البخارى وغيره أن النبى صلى الله عليه وسلم قال من حوسب عذب فقالت عائشة رضى الله عنها أليس يقول الله تعالى فسوف يحاسب حسابا يسيرا فقال إنما ذلك العرض ولكن من نوقش الحساب يهلك الحديث ص (وتوضع الموازين لوزن أعمال العباد فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون) شى يعنى أن أعمال العباد توزن بميزان له كفتان ولسان قال الله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة والموازين جمع ميزان وظاهر هذا أن الميزان متعدد وهل يحسب كل أمة أو يحسب كل شخص شخص أو الميزان متحد والمتعدد الموزونات ثلاثة أقوال الصحيح منها الآخر إذ لم يدل

وتوضع الموازين
لوزن أعمال العباد
فمن ثقلت موازينه
فأولئك هم المفلحون

إلى هذا الموضع راجيا ثواب الله الجزيل وبالله التوفيق (قوله وتوضع الموازين لوزن أعمال العباد فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون) أجمع أهل الحق على وجود ميزان حسى له كفتان ولسان فتوزن فيه صحائف أعمال العباد ليظهر الراجح والخاسر واختلف هل هو ميزان واحد أو لكل أمة ميزان أو لكل أحد ميزان على ثلاثة أقوال والصحيح أنه واحد وحمل قوله تعالى فمن ثقلت موازينه على الموزونات أو على أنه أتى بلفظ الجمع تعظيما لشأنه وتفخيما لامره وتحذيرا من اكتساب السيئات وتحريضا على اكتساب الطاعات ولولم يسمع من القرآن إلا هذه الآية لكان للعاقل فيها كفاية لا شتمها على الوعيد التام لاهل الذنوب والوعيد الجميل لاهل الطاعات وأنكرت المعتزلة الميزان وقالوا المراد به معادلة الأعمال بالحق فهو وزن معنوى لتعدد وزن الأعمال حقيقة قيل لهم توزن صحائف الأعمال فإن قالوا هذا مجاز وليس مجاز كم بأولى من مجازنا قيل لهم هذا أولى لأنه استعمال الحقيقة وضم مجاز إليها وما ذكرتموه ترك للحقيقة فكان قولنا أولى ويؤيد ذلك أنه لما سئل صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال توزن صحائف الأعمال والحمد لله على ما نص عليه السلام أولى من الحمد على غيره وقد أجمع السلف الصالح على ذلك وليست المسئلة عقلية وإنما ماخذها الخبر فالرجوع في ذلك إليه واختلف هل توزن للكافرين أعمال أم لا والاكثر على ذلك لقوله تعالى فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون فهذا الوزن يعم

قاطع على خلافه ولا راجح من الأدلة عليه وأنكرت المعتزلة أن يكون ميزاناً حسياً وقالوا هو شيء يعرف به مقادير الأعمال كما تعرف الاوقات بميزان الشمس ونحوه وقالوا ان الأعمال معان فلا يمكن وزنها وأجيب بان الموزون الصعائف والثقل والخفة بحسب ما فيها من المعاني والنقص والرجحان معنى يرد على معنى وذلك غير مستحيل وظاهر النصوص يقتضيه فلا وجه للعدول عنه وقوله فمن ثقلت موازينه يعني على الوجه المعروف في الثقل والخفة لان الأشياء لا تصرف على ما يعرف ولا تتأول على خلاف ما يعرف اذ كان المعروف ممكناً من غير معارض ولا دافع خلافاً لمن يقول انه مخالف لميزان الدنيا بارتفاع كفة الثقل الى فوق والصواب في هذا كله الوقف بعد اثبات الميزان والله أعلم والفلاح البقاء في النعيم الابدي لان الفلاح لغة البقاء لقول الشاعر

لكل ضيق من الامور سعة * والمساو الصبح لا فلاح معه

أي لا بقاء معه ويقال لمن تخلص من البلاء نجاة فاذا حصل مع ذلك في النعيم فقد فاز فان تم أمره فقد سعد فان دام نعيمه فقد أفلح قال الله تعالى فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز الآية فتأمل ذلك وقد اختصر الشيخ على أحد قسمي أهل الوزن وهم السعداء لانه يدل على الآخر وهو من خفت موازينه واختلف في وزن أعمال الكفار لتعارض الأدلة فيهم اذ قال تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً وقال ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون ولا خلود الا لكافرو ولا تظهر الخفة الا مع الوزن فتؤول بان اقامة الوزن نفعه وقيل رجحانه بمقابلته أو ظهور أثره فيما يوزن وقيل غير ذلك وحكى الغزالي أن كفتي الميزان في العظم كطباق السموات توضع الحسنات في كفة النور على هيئة حسنة وتوضع السيئات في كفة الظلمة على خلاف ذلك قال والصحيح يومئذ مثاقيل الذر والجراد لتحقيقاً لتمام العدل انتهى بالمعنى المحاذي للفظه ص (و يؤتون صحائفهم بأعمالهم) ش يؤتون يعطون وصحائفهم كتبهم المكتوبة فيها أعمالهم قبل الوزن ثم توزن صحائف الحسنات وصحائف السيئات ويحتمل أن تكون بعد الوزن وهل المكتوبة عليهم في الدنيا أو يكتبونها في القبر أو يكتبها العبد في قبره كان كاتباً أو ليس ب كاتب كل ذلك محتمل جائز ولم يرد به قاطع فالصواب الوقف بعد الايمان بايتاء الصحف ص (ومن أوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً ومن أوتي كتابه وراء ظهره فسوف يحاسب حساباً يسيراً) ش يعني كما جاء

و يؤتون صحائفهم
بأعمالهم فمن أوتي
كتابته بيمينه فسوف
يحاسب حساباً
يسيراً ومن أوتي
كتابته وراء ظهره
فأولئك يصلون
سعييراً

أهل الايمان والكفران وقال بعضهم الكافر لا يوزن له لقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً وجوابه لا نقيم لهم وزناً فاعلم ان الآيتين * واعلم انه اذا وقع الوزن فيما بين العباد من المظالم والحقوق ونقدت حسنات الظالم من قبل أن يفرغ ما عليه فانه يؤخذ من سيئات المظلوم وتطرح على الظالم نص على ذلك في مسلم ولا معارضة بين هذا وبين قوله تعالى ولا تزرر وازرة وزراً أخرى فان المراد بالآية شخصان لاحق لواحد منهما عند الآخر وأما هذا فبذنبه أخذ وبكسبه عوقب ومعنى ذلك اذامات وهو قادر على القضاء وأما اذامات وهو عاجز عنه فانه لا يطرح عليه من سيئاته شيء نص على ذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام فان لم يكن للمظلوم سيئة كالا نبياء عليهم السلام ولا للظالم حسنة كال كافر فانه يعطى المظلوم من الثواب بقدر ما يستحقه على الظالم ويزاد في عقوبة الظالم بقدر ما كان يأخذ من المظلوم أن لو كان ثم ما يأخذ واختلف العلماء اذا كان المظلوم ذمياً والظالم مسلماً فقال بعضهم بسقط حقه كالحر بي وقل آخرون صار حقاً للنبي صلى الله عليه وسلم يطلب به لقوله صلى الله عليه وسلم من آذى ذمياً كنت خصيماً يوم القيامة (قوله و يؤتون صحائفهم بأعمالهم) فن أوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً ومن أوتي كتابته وراء ظهره فأولئك يصلون سعييراً) قال الفاكهاني رحمه الله انظر على من يعود الضمير من يؤتون هل هو راجع لكل الامم فلا يدخل الا انسان أحد الدارين حتى يؤتى محيفته أو يكون ذلك في بعض الناس دون بعض لانه قد جاء أن قوماً يقومون من قبورهم الى قصورهم والصحف هي الكتب التي كتبت الملائكة فيها أعمالهم عند الاكثر وفي

القرآن بذلك ومعنى أوتى وأعطى وكتابه مكتوبه الذي فيه أعماله واليمين معلومة وظاهر الأمر أن الكتاب مدفوع اليهم من أيدي الملائكة وقيل تهب ريح من تحت العرش فتلقى لكل إنسان كتابه فيأخذه المومن بيمينه ويأخذه الكافر بشماله ثم يجعل يده خلف ظهره ويكف بان يقرأه في هذه الحالة زيادة في عذابه والعياذ بالله والحساب اليسير هو السهل اللين ولا خلاف أن المؤمن المطيع يؤتى كتابه بيمينه والكافر بشماله وفي العاصي قولان والاكثر أنه كالمطيع قال في رسالة التنبيه لآبي الحجاج الضرير رحمه الله

والمذنب الفاسق ذو الایمان * من آخذى الكتاب بالایمان

وقيل إن حكمه موقوف ولم يرد في أمره توقيف ومعنى يصلون سعيهم أي يحرقون بنار سمعت يحطم بعضها بعضها والسمير اسم لجملة النار وقيل السمير طبقة من نار وليس في المسئلة قاطع يرجع اليه غير ذكر الاسماء التي هي جهنم ولظى والحطمة والسمير والجحيم والهاوية والدرك الاسفل فليل طبقاتها وقيل اسم لجملة اوليس في ذلك توقيف ولا خلاف أن لها سبعة أبواب لكل باب منهم أي من الكافرين جزء مقسوم لانه نص القرآن ويدكر أن أبواب الجنة ثمانية وأنكر ابن العربي قصر أبوابها على هذا العدد وأن تكون الجنات كذلك بل ماصح وهو جنتان آيتهما وما فيهما من ذهب وجنتان آيتهما وما فيهما من فضة الحديث ص (وان الصراط حق يجوزه العباد بقدر أعمالهم فنجون متفاوتون في سرعة النجاة عليه من نار جهنم وقوم أو بقتهم فيها أعمالهم) ش الصراط لغة الطريق وشرعاً في باب الاعتقاد جسر ممدود على متن جهنم أرق من الشعرة وأحد من السيف رواه مسلم وأنكره المعزلة

الخبر عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أكتب كل من تحت العرش فإذا كان في الموقف بعث الله عز وجل ريحاً فتطيرها بالایمان والشمال أول خط فيها اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً وقيل هي صحف يكتبها العبد في قبره كان في الدنيا كاتباً أو لم يكن ذكره الغزالي في كتاب كشف علوم الآخرة له وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله ما أول ما يلقى الميت في قبره فقال يا ابن عباس لقد سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحداً إلا أنت فأول ما ينادى به ملك اسمه رومان يحوس خلال المقابر فيقول له يا عبد الله أكتب عملك فيقول ليس معي قرطاس ولا دواة ولا قلم فيقول له هيات هيات فكفك قرطاسك ومدادك ريقك وقلمك أصبعك فيقطع له قطعة من كفنه ثم يجعل العبد يكتب وان كان غير كاتب في الدنيا ويتذكر حينئذ حسنةاته وسيئاته كيوم واحد ثم يطوى ذلك الملك تلك الرقعة وبعقلها في عنقه ثم تلاصق الله عليه وسلم وكل إنسان الزمانه طائرته في عنقه أي عمله الحديث بطوله واعلم أن المؤمن الطائع يأخذ كتابه بيمينه باجماع وأما العاصي فالأكثر على أنه يأخذه بيمينه ووقف بعضهم في ذلك وقال الله أعلم وقال الاستاذ أبو الحجاج الضرير في هذا المعنى

والمذنب الفاسق ذو الایمان * من آخذى الكتاب بالایمان

وقيل إن حكمه موقوف * ولم يرد في أمره توقيف

وأما الكافر فليل تغل بمناءه إلى عنقه ويجعل شماله خلف ظهره فيأخذها كتابه جزاء على أنه كتاب الله وراء ظهره وقيل تغل يده وراء ظهره وقيل بل يثقب صدره فتدخل شماله منها فيأخذها كتابه من وراء ظهره والعياذ بالله من سخطه (قوله وأن الصراط حق يجوزه العباد بقدر أعمالهم فنجون متفاوتون في سرعة النجاة عليه من نار جهنم وقوم أو بقتهم فيها أعمالهم) الایمان بالصراط واجب عند أهل السنة وهو جسر ممدود على متن جهنم أرق من الشعرة وأحد من السيف يردده الأولون والآخرون كذا فسرته النبي صلى الله عليه وسلم وقال الامام شهاب الدين القرافي في كتاب الانتقاد في الاعتقاد لم يصح في الصراط أنه أرق من الشعرة وأحد من السيف شيء والصحيح أنه عريض وفيه طريقان يعني ويسرى فاهل السعادة يسلك بهم ذات اليمين وأهل الشقاوة يسلك بهم ذات الشمال وفيه طاقات كل

وان الصراط حق
يجوزه العباد بقدر
أعمالهم فنجون
متفاوتون في سرعة
النجاة عليه من نار
جهنم وقوم أو بقتهم
فيها أعمالهم

وقوام معقول الشاهد واستبعاد المأورد نصا من الشارع من جوازه عقلا ولما سئل صلى الله عليه وسلم كيف يمشى الكافر على وجهه يوم القيامة قال الذي أمشاه على رجليه قادراً أن يمشيه على وجهه وقال القرافي لم يصح أنه أحد من السيف وأرق من الشعر قائلًا والصحيح أنه عريض وفيه طريقان يعني ويسرى إلى آخره خ قلت في قوله لا يصح فيه أنه أرق من الشعرة وأحد من السيف نظراً لكونه في صحيح مسلم قلت لكنه أعل بالارسال وقد خرج الحاكم من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه أنما الصراط مثل حد موسى والاحاديث كثيرة في ذلك وقد قال عليه الصلاة والسلام إن دعاء الرسل عليهم السلام عند الصراط رب سلم رب سلم وفي حديث عائشة رضي الله عنها قال عليه السلام ثلاثة مواطن لا يذكرك فيها أحد أحداً إلا نفسه عند الميزان حتى يعلم أيخف ميزانه أم يشقل وعند الصحف حتى يعلم أيأخذ كتابه بيمينه أو بشماله وعند الصراط حتى يجاوزه وفي البخاري يجوز المؤمنون الصراط فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار الحديث فكان شيخنا أبو عبد الله القوري رحمه الله يقول الصراط في البخاري صراطان صراط عام وصراط خاص فتأمل ذلك وقوله يجوزه العباد بقدر أعمالهم ظاهره العموم في الكافر والمؤمن ولا خلاف في المؤمن وإنما الخلاف في الكافر ومعنى فناجون متفاوتون يعني فيهم في النجاة من السقوط في النار متفاوتون في سرعة النجاة عليهم من نار جهنم فمنهم من يجوزه كالبرق ومنهم من يجوزه كالريح المرسلة ومنهم كالخيل السابقة ومنهم من يجري جرياً ومنهم من يمشى مشياً ومنهم من يمشى مرة ويكبوا أخرى فهو لاء أقسام الناجين وقسيمهم الهاك كون ولا تقسيم فيهم وقد يفهم ذلك وانهم على حسب جرمهم وعم المرادون بقوله أو بقتهم فيها أعمالهم أي حصلتهم فيها أعمالهم فلا مخلص لهم منها إلى الأبدان كانوا كافرين وإلى مدة نفوذ

طاقة تنفذ إلى طبقة من طبقات جهنم ورجنهم بين الخلائق وبين الجنة والجسر على متنها منصوب فلا يدخل أحد الجنة حتى يعبر على جهنم وهو معنى قوله عز وجل على أحد الأقوال وإن منكم إلا واردة قلت في قوله لم يصح في الصراط أنه أرق من الشعر وأحد من السيف شيء نظري في مسلم عن أبي سعيد الخدري أنه أرق من الشعر وأحد من السيف ووجه النظر يظهر بما ذكره الإمام الغزالي قال ما نصه وأما الصراط فهو جسر يضرب على ظهراني جهنم يمر عليه جميع الناس وقد وردت به الأحاديث الصحيحة واستفاضت وهو محمول على ظاهره وفي رواية أنه أرق من الشعر وأحد من السيف وقال البيهقي لم أجده في الرواية الصحيحة وإنما يروى عن بعض الصحابة وأشار بذلك إلى ما في مسلم عن أبي سعيد الخدري بلغني أنه أرق من الشعر وأحد من السيف قال بعضهم ولو ثبت ذلك لوجب تأويله لتوافق الحديث الآخر في قيام الملائكة على جنبه وكون الكلايب والحسك فيه وإعطاء المار فيه من النور قدر موضع قدميه وما هو في دقة الشعر لا يحتمل ذلك فيمكن تأويله بأن مراده أرق من الشعر بأن ذلك يضرب مثلاً للخفي الغامض ووجه غموضه أن يسر الجواز عليه وعسره على قدر الطاعة والمعاصي وأما تمثيله بحد السيف فلا سرع الملائكة فيه إلى امتثال أمر الله تعالى في إجازة الناس عليه واختلف المعتزلة في إثبات الصراط ونفيه وأكثرهم على نفيه وأجازه الجبائي مرة ونفاه أخرى ومنهم من قال العقل يجوزه ولا يقطع به ومن نفاه تاول ما ورد من الصراط أن المراد به المعنوي لأنه لا يمكن المشي على صفة ما ذكره هذا من جهلهم أمرهم ووقوفهم على معتادهم وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم كيف يمشى الكافر على وجهه قال إن الذي أمشاه على رجليه قادر على أن يمشيه على وجهه وقال الشيخ أبو الخجاج الضرير رحمه الله في هذا المعنى

والرب لا يعجزه أمشأؤهم * عليه إذ لم يعيه انشأؤهم

تبا لتوم الحدوا في أمره * مقدروا الإله حق قدره

الوعيدان كانوا مؤمنين والله أعلم ص (والايان بحوض رسول الله صلى الله عليه وسلم ترده أمته لا يظما من شرب منه أبدا ويزاد عنه من بدل وغير) ش هذا معطوف على قوله والايان بالقدر كما ان ذلك معطوف على قوله من ذلك الايمان بالقلب والنطق باللسان والايان بالحوض حوض محمد صلى الله عليه وسلم لدلالة الاحاديث عليه وقد ورد في الصحيح أن ماءه أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل من شرب منه شربة لم يظما بعدها أبدا وفي الحديث أيضا عرضه مسيرة شهر عليه كيزان وفي رواية أباريق على عدد نجوم السماء فيه ميزانان يصبان من الجنة وفي رواية من الكوثر قيل وذلك دليل أن الحوض بعد الصراط والخلاف في ذلك شهير لا يحتاج الى تقرر * والحاصل ان ليس في المسئلة قاطع يرجع اليه فالواجب اعتقاد ثبوت الحوض والصراط والله أعلم بالمتقدم كما قال شيخ شيوخنا الشيخ أبو عبد الله محمد المكرمى رحمه الله في عقيدته اذ قال عند ذكر الحوض والصراط مقدما يكون أو يتاخر وجزم الفز الى بتاخر الحوض والله أعلم لم بالامر وقوله لا يظما هو وفتح أوله والهزمة آخره والظاء المشالة لا يعطش من شرب منه بمعنى بعد شربه ولو شربة واحدة كذلك ورد في الخبر ومعنى يزداد بذال معجزة أو لا ثم مهملة بينهما ألف يطرد عنه فلا يشرب منه من بدل وغير بمعنى بالكفر والابتداع لا بالعصيان المجرد لانه ليس بتبديل ولا تغية يروان كان مخالفا للمطلوب وأصل المسئلة قوله صلى الله عليه وسلم ليزادن عن حوضي أقوام كما يزداد البعير وقوله صلى الله عليه وسلم لم يردن على الحوض أقوام فاعرفهم فاقول ألا هلموا ألا هلموا فإيقال انك لا تدري ما أحد ثوابك فاقول فسحقا فسحقا الحديث واختلف هل لكل نبي حوض أو لا حوض الا ل محمد صلى الله عليه وسلم أو لكل نبي الا صالح فانه قد استعمل حوضه آية لقومه ثلاثة أقوال والاخير رواه الترمذى في حديث ضعيف والذي يتعين من ذلك أن حوض محمد صلى الله عليه وسلم ثابت وحوض غيره محتمل فيقطع بالاول وينفوض غيره الى الله سبحانه ص (وان الايمان قول باللسان واخلاص بالقلب وعمل بالجوارح يزيد بزيادة الأعمال وينقص بنقصها فيكون فيها النقص وفيها الزيادة) ش يعني بالقول الذي هو الشهادتان ترجمة في القلب من التصديق

(قوله والايان بحوض رسول الله صلى الله عليه وسلم ترده أمته لا يظما من شرب منه ويزاد عنه من بدل وغير) قد خرج أحاديث الحوض أهل الصحة البخاري ومسلم وغيرهما وأجمع عليه السلف الصالح وأطبقة واعلى الابهال الى الله تعالى أن يسقيهم منه أسأل الله البر الرحيم أن يسقينا منه ويجعلنا من الواردين عليه بفضل ورحمة وذكر الشيخ أبو القاسم السهيلي في الروض الانف عن عائشة رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله سبحانه أعطاني نهرا يقال له الكوثر لا يشاء أحد من أمتي أن يسمع خبره الا سمعه قلت وكيف يا رسول الله قال أدخلني أصبعيك في أذنيك وشدي قالت ففعلت قال هذا الذي تسمعين هو خير من الكوثر وجره واختلف هل لكل نبي حوض أم هو خاص بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم واحتج من قال بالعموم بما أخرجه أبو عيسى الترمذى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل نبي حوض وانهم يتباهون أيهم أكثر واردا واني لا رجوان أن أكون أكثرهم واردا قال أبو عيسى هذا الحديث حسن غريب والله أعلم بصحته واختلف أيضا هل هو قبل الصراط أو بعده واستدل كل واحد من الفريقين بظواهر لا نفيد قطعا وتوقف القاضي أبو الوليد الباجي في ذلك وقال لا أدري وقال غيره لم يرد في ذلك خبر ولا له فائدة في النظر قال الفاكهاني والنقص بذلك مجرد الايمان به على ما وردت به الاخبار ولا اعتبار بترتيبها والله أعلم (قوله وان الايمان قول باللسان واخلاص بالقلب وعمل بالجوارح يزيد بزيادة الأعمال وينقص بنقصها فيكون فيها النقص وفيها الزيادة) قال الامام أبو سفيان أحمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي الفقيه الاديب الشافعي المحقق رحمه الله تعالى في كتابه معالم السنن ما أكثر ما يغلط الناس في هذه المسئلة فاما ابن مزين فقال الاسلام الكلمة والايمان العمل واحتج بالآية أعني قوله تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا

والايان بحوض
رسول الله صلى
الله عليه وسلم
ترده أمته لا يظما
من شرب منه أبدا
ويزاد عنه من بدل
وغير وان الايمان قول
باللسان واخلاص
بالقلب وعمل
بالجوارح يزيد بزيادة
الأعمال وينقص
بنقصها فيكون
فيها النقص وفيها
الزيادة

والاذعان المبرع عنه هنا بالا خلاص لا فراد الوجه فيه الى الله ورسوله والعمل شرط كمال فقط كياسياتي ثم الايمان حقيقة في العقد مجاز في القول والفعل وقد اختلف في القول هل هو شرط فلا ايمان لمن لم يأت به مطلقا أو شرط فيعتبر ما لم يحصل مانع كاخترام المنية بعد العزم عليه أو عذر كالا كراه على تركه مع تحقق الايمان بقلبه وهو هذا هو الصحيح أولا واحد منهما فيكفي مجرد الاعتقاد ما لم يكن المانع كبيرا أو عنادا فلا يختلف في كفره أما النطق وحده فلا يكفي باجماع أهل السنة خلافا للنجارية والكرامية وهو باطل ولو سقط العمل مع ثبوت التصديق والاقرار فذهب أهل الحق انه مؤمن و يسمى فاسقا خلافا للمعتزلة اذ جعلوا الفسق مرتبة بين الكفر والايمان وقد مر الكلام عليه ثم زيادة الايمان ونقصانه مختلف فيه على ثلاثة أقوال نأتهاز يدولا ينقص وكما منقولة عن مالك وفي شامل امام الحرمين كل من أطلق الايمان على فعل الطاعة زاد ونقص وكان مالك يقول يزيد ولا يقول ينقص ثم لما سأل ابن نافع عند موته قال قد أبرمتونا واذا بدرت هذا الامر فاشئ يزيد الا وهو ينقص قال ابن رشد وهو الصحيح * قلت وهو مذهب البخاري وقد انتصر له بطواهر القرآن والسنة كقوله تعالى ويزداد الذين آمنوا ايمانا ويزيد الله الذين اهتدوا هدى والذين اهتدوا زادهم هدى الى غير ذلك وقال بعضهم الايمان مثل السراج له آنية هي القول وزيت هو العمل وفتيلة مع نارها ونورها هو الاعتقاد وما يتبعه من أنواره وآثاره فالقول لا يزيد ولا ينقص والعمل يزيد وينقص والفتيلة يزيد نورها بحسب حسن الزيت وكثرته المناسبة ولا ينقص أصلها الا نه لو نقصت جمرتها طفئت وهذا هو المناسب لكلام الشيخ اذ جعل النقص بالعمل وبه الزيادة لأن غير العمل يلحقه نقص في ذاته قال الامام ابو حامد رحمه الله وماروى عن السلف من ان الايمان يزيد وينقص ليس معناه أن حقيقة تزيده وتنقص ولكن معناه ان ثمرته تزيده وفيض نوره على ماهيته قال الفهرى يمكن أن تكون زيادته بكثرة المتعلقات وقال النووي بكثرة الادلة * قلت لان ذلك يقتضى تمكنه في القلب وانتم ارحمه به حتى يخالط بشاشة القلوب فلا يمكن

أسلمنا الاية وذهب غيره الى أن الايمان والاسلام شئ واحد واحتج بقوله تعالى فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين قال الخطابي وقد تكلم في هذا الباب رجلان من أكابر أهل العلم وصار كل واحد منهما الى قول من هذين القولين ورد الاخر منهما على المتقدم وصنف فيه كتابا يبلغ عدد أوراقه المائتين قال الخطابي رحمه الله والصحيح في ذلك أن يقيّد الكلام في هذا ولا يطلق وذلك أن المسلم قد يكون مؤمنا مسلما في بعض الاحوال فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنا فاذا حملت الامر على هذا استقام لك معنى الاية واعتدل القول فيها ولم يختلف شئ منه وأصل الايمان التصديق وأصل الاسلام الاستسلام والا نقياد فقد يكون المرء مسلما في الظاهر غير منقاد في الباطن وقد يكون المرء صادقا في الباطن غير منقاد في الظاهر وما ذكر الشيخ من أن الايمان يطلق على عمل الجوارح صحيح دليله قوله تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم أجمعوا على المراد أن به صلاتكم وما ذكر أنه يزيد بزيادة الاعمال وينقص بنقص الاعمال هو مذهب السلف رضى الله عنهم والحدثين وجماعة المتكلمين وروى عن مالك وقيل عكسه قال جماعة من المتكلمين لانه متى قبل الزيادة والنقصان كان شكوا وكفرا وقيل يزيد ولا ينقص مراعاة للاطلاق الشرعى في ذلك وهو قوله تعالى فزادتهم ايمانا ولم يرد نقصهم في الشرع وهو قول مالك أيضا وظاهر كلام بعضهم أنه المشهور عنه وأراد الا ولون كما صرحوا به أن المراد بالزيادة والنقصان باعتبار زيادة ثمرات الايمان وهي الاعمال ونقصانها لا نفس التصديق وهذا اذا تأملت تجده في المعنى موافقا لعكسه والله أعلم قال بعضهم ان نفس التصديق يزيد وينقص بكثرة النعم وتظاهر الادلة ولهذا يكون ايمان الصديقين أقوى من ايمان غيرهم بخلاف غيرهم كالمؤلفة قلوبهم ومن قاربهم وهذا مما لم يمكن انكاره ولا يشك أحد في أن نفس تصديق أبي بكر رضى الله عنه لا يساويه تصديق آحاد الناس ولهذا قال البخاري في صحيحه قال ابن أبي مليكة اني أدركت ثلاثين من أصحاب

الرجوع عنه ولا يحتاج الى برهان عليه فتأمل ذلك و بالله التوفيق ص (ولا يكمل قول الايمان الا بالعمل ولا قول ولا عمل الا بنية ولا قول وعمل ونية الا بموافقة السنة) ش قول الايمان هو الشهادتان سواء قلت هو شرط أو شرط لتوقف صحته عليه وقد وقع ما يدل على تغاير الايمان والاسلام وترادفهما فقال المحققون الذي يظهر من جهة الشرع واستعمال اللغة أن الايمان حقيقة في العقد مجاز في العمل والاسلام عكسه وهما في الشرع واحد لتوقف كل واحد منهما في صحته على الآخر والمراد بالعمل اقامة الشرائع والحدود فالعمل شرط كمال للايمان لا شرط صحته باجماع أهل السنة الا ما وقع لهم من الخلاف في تكفير تارك الصلاة وباقي القواعد على ان بعض العلماء قال التكفير بذلك من حيث انه علامة على خبث الباطن لا من حيث ذاته فانظره وقوله ولا قول ولا عمل الا بنية ولا قول ولا عمل ونية الا بموافقة السنة يعني ان النية شرط كمال الاعمال يعني كانت مما تجب فيه أو لا تجب فالنية كسائر الاعمال تغلب أعيانها الى الحسن وتزيدها في الثواب قال الامام أبو حامد رحمه الله وانما الشأن في النية فانها معدن غرور الجاهل ومزلة أقدام الرجال وقد قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه النية عدم غير المنوى عند التلبس به والكلام في ذلك طويل وقد أفردته جماعة بالتأليف وأكمله مدخل ابن الحاج فلينظره من أراد ذلك والسنة المراد بها طريقة محمد صلى الله عليه وسلم التي كان عليها من قول أو فعل أو تقرير وتقاليلها البدعة وهي احداث أمر في الدين مشبه به انه منه وليس به على مذهب من يرى ان العوائد لا تدخل البدع وعلى كل حال فموافق السنة كمال في أي باب كان والخير كله في الاتباع و يرحم الله مالكا حيث كان كثيرا ما ينشد هذا البيت

وخير أمور الدين ما كان سنة * وشرا لأمور المحدثات البدائع

قال الله تعالى وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله وقال الحسن رضي الله عنه عمل قليل في سنة خير من عمل كثير في بدعة انتهى وتحقيق البدعة والسنة والنظر فيهما من أهم المهم لكثرة البدع واتساعها

رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم بخاف النفاق على نفسه ومامنهم أحد يقول انه على ايمان جبريل وميكائيل عليهما السلام واعلم ان قول الشيخ باللسان وبالقلب تأكيد لان القول لا يكون الا باللسان والا خلاص لا يكون الا بالقلب ونظيره قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه الا أم وقوله تعالى يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم وأما قوله وعمل بالجوارح فتأسيس لان العمل قد يكون بالقلب يقال عمل قلبي وعمل بدني وقد يكون بهما معا كالوضوء والصلاة وغير ذلك من العبادات البدنية المفتقرة الى النية وخصص بعض المتأخرين من أهل الخلاف الاعمال بما لا يكون قول ولا وأخرج القول من ذلك وأبعده بعض الشيوخ قال النووي في شرح البخاري اختلف السلف رضي الله عنهم هل يجوز أن يقال أنا مؤمن ان شاء الله تعالى أم لا فذهبت طائفة الى تقييده بالمشيئة وحكى عن أكثر المتكلمين وذهبت طائفة أخرى الى الاطلاق من غير تقييد وذهب الاوزاعي الى التخيير وفيها قول رابع بالفرق بين الحال والمآل فيجوز التقييد في الحال فان المؤمن مشفق من التقصير لا انه شك في الحق وقال عياض في مداركه قد فشا اختلاف بعد الثمئة هل يقال أنا مؤمن عند الله أم لا وجرى بين ابن التبان وابن أبي زيد والمسيبي وأبدي ابن أبي ميسرة وغيرهم في ذلك وجوها ومطالبات والصحيح ما ذهب اليه ابن أبي زيد أنه ان كانت سريره مثل علانيته فهو مؤمن عند الله تعالى وأما ابن التبان وغيره فاطلق القول بان مؤمن قال النووي للشافعية خلاف كبير في الكافر هل يقال هو كافر ان شاء الله أم لا فمنهم من قال بالاطلاق من غير تقييد ومنهم من قال كالمسلم (قوله ولا يكمل قول الايمان الا بالعمل ولا قول ولا عمل الا بنية ولا قول وعمل ونية الا بموافقة السنة) هذا كالتصريح بان التصديق من غير قول لا يكون ايمانا وهو كذلك عند الجمهور خلافا للفاضل أبي بكر بن الطيب وقد تقدم ذلك وقول الشيخ بنية من قوله ولا قول ولا عمل الا بنية أي خالصة لله تعالى والاجماع على أن الاخلاص في العبادات فرض والاخلاص

ولا يكمل قول الايمان
الا بالعمل ولا قول
ولا عمل الا بالنية ولا
قول وعمل ونية الا
بموافقة السنة

وبالله التوفيق ص (وانه لا يكفر أحد بذب من أهل القبلة) ش يعني ممن يصلي اليها وهل بالفعل فيخرج تارك الصلاة أو بالزوم فلا يخرج وهما على القولين في تكفيره بتركها والتكفير لا كثر مذهب المحدثين مع أقل الفقهاء وعدمه لا كثر الفقهاء مع أقل المحدثين ولم يقع لأهل السنة تكفير بعمل سوى ما ذكر وما تقدم انه معتبر بدلالة على التكفير لا بنفسه. والخلاف في باقي القواعد أضعف من الخلاف في الصلاة وفي الحديث ثلاثة من كمال الإيمان فذكر منها الكف عن قال لا اله الا الله أن لا تكفره بذب به ولا يخرج من الاسلام بعمل الحديث ذكره أبو نعيم وغيره فانظره واختلف في أهل الاهواء الذين يؤل قولهم الى كفر كالقدرية والجبرية والمرجئة فقال سحنون بتكفيرهم وحكاة عن أكثر اصحاب وقال مالك حين سئل أ كفارهم من الكفر هر بواو حكى عياض الاتفاق على تكفير القائمين بالقدر وقيل هم كفاردون سائر الفرق وقيل كل الفرق كفار الا الجبرية لقربهم من الحق وقيل من كفرنا كفرناه وهو مذهب الاستاذ وقال الشيخ أبو بكر بن فورك الغلط في ادخال ألف كافر بشبهة اسلام خير من الغلط باخراج مسلم واحد بشبهة كفر وكفر الغزالي الفلاسفة بانكار حشر الاجساد وقدم العالم ونفى

هو افراد المعبود بالعبادة وقيل تصفية العمل وقيل هو سر جملة الله في قلب من أحب من عباده وقيل هو سر بين العبد وبين ربه لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده وقيل الاخلاص هو ما استوى فيه السر والعلانية فهذا هو الاخلاص وهذه الالفاظ يقرب بعضها من بعض وقيل الاخلاص هو أن يكون العمل لله تعالى ويعتقد ذلك في قلبه الى تمامه ويكتمه بعد فراغه منه فيخلص العمل بهذه الثلاثة شروط فاذا ابتدأ العمل لغير الله ففسد باتفاق واذا ابتدأه الله بقلبه وأحب أن يحمده عليه فلا يضره ذلك لقوله تعالى ويحبون ان يحمداوا بما لم يفعلوا فدليل الخطاب اذا أحبوا الحمد بما فعلوا فلا بأس به وان ابتدأ العمل لله وتماذى على ذلك الى أثناء العمل فاطلع عليه فيه فاحب بقلبه أن يحمده على ذلك الفعل ومر عليه ولم يرفعه من قلبه فاما بذلك يبطل باتفاق وما قبل ذلك فقيل يبطل وقيل يصح والمشهور البطلان وأما أن أبي ذلك بقلبه ودفعه فلا يبطل عليه باتفاق واختلف في النية مع الاخلاص هل هما معنى واحد أو هما شيان والنية هي القصد والاخلاص هو افراد المعبود بالعبودية فمن نظر الى ان النية لا تصح الا بالاخلاص قال هما معنى واحد ومن نظر الى ان النية من الكافر والمرأى تصح قال هما شيان فالنية روح العمل والاخلاص روح النية قال الله تعالى وما أمرنا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين وقال صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وقال بعضهم مراده بالنيات الايمان فكانه قال ولا نطق باللسان ولا عمل بالجوارح الا بشرط الايمان بالقلب وضعفه بعض التوابع بان يلمز منه ان يسمى التصديق بالقلب من غير نطق ايماننا لان الشرط يغير المشروط وقد تقدم ان مذهب الجمهور خلافه واعلم ان العبادة المحضة تقتصر الى النية باجماع وذلك كالصلاة وعكس ذلك رد الودائع والمعصوبات وشبهه واختلف فيما فيه شائتان كالطهارة وقول الشيخ ولا قول وعمل ونية لا بموافقة السنة مجمع عليه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وستفترق هذه الامة على ثلاثة وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة قالوا وما الواحدة يا رسول الله قال ما أنا عليه واصحابي وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال اياكم ومحدثات الامور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ وقال الحسن عمل قليل في سنة خير من عمل كثير في بدعة وقال بعضهم أبواب الخير كلها مسدودة الا لمن قصد هان باب محمد صلى الله عليه وسلم (قوله وأنه لا يكفر أحد بذب من أهل القبلة) قال صاحب الحلال أهل القبلة عبارة عن أهل الصلاة وقيل هو اسم لكل مؤمن بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم صلى أولم يصل وما ذكر الشيخ هو قول جماعة أهل السنة سلفا وخلفا وقالت المعتزلة من مات غير نائب فهو مخلد في النار ولا يطلق عليه اسم كافر ولا مؤمن وانما يسمى فاسقا وقالت المرجئة لا يدخل النار من كان في قلبه

وانه لا يكفر أحد
بذب من أهل القبلة

العالم بالجزئيات فانظر ذلك ص (وان الشهداء أحياء عند ربهم يرزقون وأرواح أهل السعادة باقية ناعمة الى يوم يبعثون وأرواح أهل الشقاء معذبة الى يوم الدين) ش الشهداء جمع شهيد وهو من قتل في سبيل الله أى في الجهاد لا علاء كلمة الله قيل سمي بذلك لان الملائكة تشهده عند موته وقيل لان دمه يشهده يوم القيامة اذ أتى وجرحه يشعبدما اللون لون الدم والريح ريح المسك الحديث وما ذكره الشيخ هنا ونص القرآن والتحقيق أنه حياة غير متعقلة وكونهم يرزقون هو على ما يفهم من الاكل والشرب ونحوه غير متعقل كيف وقد أشار القرآن لعدم التعقل بقوله ولكن لا تشعرون وقد قال الحسن أحياء عند الله تعرض أرزاقهم على أرواحهم غدوا وعشيا فيصل اليهم الروح والفرح كما تعرض النار على آل فرعون وقال مجاهد يرزقون من ثمر الجنة ويجدون ربهم وليسوا فيها وجمهور العلماء على أنهم فيها وما ورد أنهم في حواصل طير خضر أو في قيعان تحت العرش ونحو ذلك قيل اختلافه باختلاف مراتبهم وقيل باختلاف أحوالهم وما في الاحاديث من اطلاق اسم الشهيد على المبطلون والمطعون والفرق وصاحب الهدم ونحو ذلك هو من حيث الثواب والكرامة لا أنهم مثل شهيد المعترك والله أعلم وقوله وأرواح أهل السعادة الى آخره يعنى أن الارواح لا تنفى من مسلم ولا من كافر فهي باقية الى الابد هذه منعمة بما تعرض عليها مما أعد الله لها وهذه أيضا كذلك معذبة قال الله تعالى في آل فرعون النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب واقوله عليه السلام ما منكم من أحد الا ويعرض عليه مقعده

وان الشهداء
أحياء عند ربهم
يرزقون وأرواح
أهل السعادة باقية
ناعمة الى يوم يبعثون
وأرواح أهل الشقاء
معذبة الى يوم الدين

الايان وهذا منهم بناء على التحسين والتقييح العقليين وهو باطل من وجوه منها انه لو سلم ذلك فالعقل لا يوجب احباط خدمة العبد لسيدته مائة سنة بركة واحدة في الشاهد فكذلك في الغائب ومنها ان الذنب لو كان الاصرار عليه محبطا للطاعة لوجب أن لا تصح معه طاعة كالخروج عن الملة وذلك خلاف الاجماع لان شارب الخمر مثلا تصح صلاته وصومه وحجه ويترحم عليه ومنها أن الايمان في اللغة التصديق ومحله القلب وفسقه لا يزيل تصديقه ومنها أنه لو كان الذنب موجبا للكفر لما نصبت على المعاصي الزواجر والحدود بل كان الواجب القتل كالردة ولا قائل بذلك وهذا الاخير للفاكهاني وما سبق لغيره (قوله وأن الشهداء أحياء عند ربهم يرزقون) الشهداء جمع شاهد وشهيد والمراد بالشهيد هنا قاتل الكفار واختلف في أسباب تسميته شهيدا فقيل انه مشهود له بالجنة فهو فاعيل بمعنى مفعول وقيل لان الملائكة تشهده وقيل غير ذلك ودليل ما ذكر الشيخ قول الله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون الآية واختلف العلماء رضى الله عنهم في معنى الحياة المسندة اليهم بعد الاجماع على تزويج نسائهم وارثهم وتنفيذ وصاياهم فقيل هي حياة غير مكيفة ولا معقولة للبشر فيجب الايمان بها بظاهر الشرع ويكف عن كيفية اذ لا طريق للعالم بها الا من الخبر فيجوز أن يجمع الله تعالى جملة من أجزاء الشهيد فيحييها فتتجمع بالاكل والشرب أو على ما أراد الله تعالى من ذلك وقيل حياة مجازية بان فضلهم الله تعالى بدوام حالهم التي كانوا عليها من الرزق واجراء الثواب عليهم كالأحياء بخلاف أرواح سائر المؤمنين فلما أشبهوا الأحياء في ذلك وصفوا بالحياة قال بعضهم أجمعوا على أن أرواحهم لا تعود الى أجسادهم على ما كانت عليه في الدنيا الا اذا كان يوم القيامة وأجمعوا أن لهم مزية وزيادة على غيرهم من المؤمنين لانهم خصوصاً بالرزق والفرح وغير ذلك واختلف العلماء هل يتنعمون حالة كونهم في الجنة أم لا فقيل بذلك وهو مذهب الجمهور وقيل الشهداء يأكلون من الجنة وليسوا فيها وانما يدخلون الجنة يوم القيامة وأنكر هذا القول أبو عمر بن عبد البر ورد الشيخ أبو القاسم السهيلي بما خرج ابن أبي شبة في مصنفه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهداء بنهر أو على نهر يقال له بارق عند باب الجنة في قبة خضراء ياتيهم رزقهم فيها بكرة وعشية قيل وقد يمكن الجمع في ذلك بان تكون أحوالهم مختلفة أول للجميع في أوقات مختلفة والله أعلم (قوله وأرواح أهل السعادة باقية ناعمة الى يوم يبعثون وأرواح أهل الشقاء معذبة الى يوم الدين) واختلف في الروح

بالعداء والعشى ان كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة وان كان من أهل النار فمن أهل النار يقال هذا مقعدك حتى يبعثك الله الحديث وقد تكلم الناس في حقيقة الروح فاطالوا وقصروا وبسطوا واختصروا حتى لقد قال ابن رشد في كتابه المرقبة العليا في تفسير الرؤيا أخبرنا شيخنا القرافي عن شيخه ابن دقيق العيم - دانه رأى كتابا للحكماء في حقيقة الروح والنفس وفيه ثمانية أقوال قال وكثرة المقالات تؤذن بكثرة الجهالات واختلاف العلماء في جواز الخوض في ذلك فمنعه المحققون وأجازوه آخرون منهم ولم يقف له أحد على حقيقة والا قرب انه جسم لطيف شفاف نوراني سار في الاجسام سر يان النار في الوعيد والله أعلم وفي جمع الجوامع حقيقة لم يتكلم فيها محمد صلى الله عليه وسلم فنفسك عنها ص (وان المؤمنين يفتنون في قبورهم ويسئلون ويثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة) ش فتنة القبر بالسؤال عن الايمان والتوحيد ونعيمه وعذابه للمستحق ثابت في الاحاديث الصحيحة فلا وجه لا نكاره خلافا لما خرى المعتزلة ويسئل الصبيان كغيرهم وفي الترمذي فتانا القبر منكروا وكبير زادي حلية أبي نعيم ونا كور وحكي الغزالي أن لا هل الطاعة مبشرا وبشيرا ومنكرا ونكيرا للعصاة وقال أبو عمر فتنة القبر للمؤمن

والنفس هل هما لفظان مترادفان أو بمعنىين اختلافا شديدا واختلاف في الروح فقيل انه عرض وهو اسم للحياة القائمة بالجسم واختاره الاستاذ أبو اسحاق واختار أبو المعالي انه جسم لطيف وبه قال ابن فورك وهو ظاهر كلام الشيخ أبي الحسن واحتجوا بحجج يطول ذكرها وهي مبسطة في محلها وأهل السعادة المراد بهم أهل الجنة نسئل الله العظيم رب العرش الكريم ألا يحرمنا اياها وأهل الشقاوة أهل النار نسئل الله أن يسلمنا منها والدليل على ما ذكر الشيخ ما في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال اذا مات أحدكم عرض عليه مقعده بالعداء والعشى ان كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة وان كان من أهل النار فمن أهل النار يقال هذا مقعدك حتى يبعثك الله (قوله) وأن المؤمنين يفتنون في قبورهم ويسئلون ويثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة) الافتتان هو الاختبار والواو في قوله ويسئلون واو الحال فتكون بمعنى اذ لان السؤال هو بعينه الاختبار ولا غرابة في سؤالهما مرة واحدة للجسم الغفير في أقاليم مختلفة فيخيل لكل واحد منهم أن المخاطب هو دون من سواه أو يكون الله يحجب سمعه من مخاطبة الموتى لهما وخالف الملحدة فاذا ذكر وافتنه القبر واحتجاجهم بالعيان مضادة لبسوغ الاخبار في ذلك مبلغ التواتر وظاهر كلام الشيخ أن الصبي يفتن في قبره وهو كذلك قاله القرطبي في تذكرة قائله ويكمل لهم العقل ليعرفوا بذلك منزلتهم وسعادتهم ويلهمون الجواب عما يسئلون عنه وقد جاء ان القبر ينضم عليهم كما ينضم على الكبار قال القائل كما نرى أنظر هل يسئل المجانين والبله وأهل الفترة أم لا وأما الملائكة فالظاهر عدم سؤالهم وظاهر كلام الشيخ أيضا أن الكافر لا يسئل وهو كذلك نص عليه الشيخ أبو عمر بن عبد البر قائله الاخبار دلت على ذلك بخلاف المنافق فانه يسئل لكونه حقن دمه وماله ودخل في حزب المؤمنين فيسئل ليميز وأما الكافر فهو متميز بظاهره عنهم والاخبار تدل على ان الفتنة مرة واحدة وعن بعضهم لأن المؤمن يفتن سبعا والمنافق أربعين صبا حا قال القرطبي جاء في حديث البخاري ومسلم سؤال الملكين وكذلك في حديث الترمذي وجاء في حديث أبي داود سؤال ملك واحد وفي حديثه الآخر سؤال ملكين ولا تعارض في ذلك والحمد لله بل كل ذلك صحيح المعنى بالنسبة الى الاشخاص قرب شخص يأتيانه جميعا ويسالانه جميعا في حالة واحدة ليكون ذلك السؤال عليه أهون والفتنة في حقه أعظم وأشد وذلك بحسب ما اقترف من الآثام وآخر يأتيانه قبل انصراف الناس عنه وآخر يأتيانه كل واحد منهم ما على الافراد فيكون ذلك أخف عليه في السؤال وأقل في المراجعة والعتاب لما عمل له من صالح الاعمال وقد يحتمل في حديث أبي داود وجها آخر وهو ان الملكين يأتيان جميعا ويكون السائل أحدهما وان تشارك في الاتيان ويكون الراوي اقتصر على الملك السائل وترك غيره لانه

وان المؤمنين يفتنون
في قبورهم ويسئلون
ويثبت الله الذين آمنوا
بالقول الثابت في الحياة
والدنيا في الآخرة

وعذابه للكافر والمنافق قال وذات الاحاديث الصحيحة ان الكافر لا يسئل في قبره وفي البخارى وغيره من احاديث أسماء رضى الله عنها وأما المنافق والمرتاب فيقول لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلته وهذا يدل ان المسؤل من وسم بالاسلام وان كان كافرا فكل كلامه اذا انما هو في الكافر المبرز بكفره والله أعلم وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سئل الشهيد فقال كفى ببارقة السيوف شأى شاهد اول كنهه أنى به على الترخيم رواه مسلم قال علماءنا ولا سؤال الا بعد حياة فقال امام الحرمين المرحى عندنا ان السؤال يقع على اجزاء من القلب أو غيره بحبيها لله تعالى وقال الحلبي يحيا بجملة وهو مقتضى ما جاء في حديث البراء بن عازب من إعادة الروح الى الجسد وكل جائز والله أعلم وكل ميت محله قبره فيسئل فيه وقال الفهرى على وقوع السؤال للصبيان لا بد من تكميل قلوبهم وقوله ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا يعنى بالشهادة عند الموت وفي الآخرة عند السؤال من الملكين لان القبر أول منزلة من منازل الآخرة والسؤال من الله عند المواجهة رزقنا الله ذلك في كل موقف بمنه وكرمه ص (وأن على العباد حفظه يكتبون أعمالهم ولا يسقط شئ من ذلك عن علم ربهم) ش يعنى لقوله تعالى وان عليكم لحافظين كراما كاتبين الاية ما يلفظ من قول الالديه رقيب عتيد فيكتبون حسن العمل وسيئته قيل ومباحه ثم يترك وما يؤخذ به من خواطره يعلم ذلك بقبح ربح يخرج من فيه وظاهر النصوص أن الكافر يكتب عليه للزيادة في الحجة وفي الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار قيل كاتبان بالليل وآخران بالنهار وهل يتجددان في كل يوم أم لا وأين يكونان اذا مات الانسان قيل ومحلها الماتقان وقيل عند الشفتين والصواب في هذا كله الوقف لعدم القاطع عند المحققين والله أعلم وقوله ولا يسقط شئ من ذلك عن علم ربهم يعنى ان الكاتب انما هو لا يظهر حكمته واثبات رحمته والا فعلمه محيط بما كان من خلقه لا لتذكره ولا توثق اذا انما يذكر من يجوز عليه الاغفال وانما

وأن على العباد حفظه يكتبون أعمالهم ولا يسقط شئ من ذلك عن علم ربهم

لم يقل في الحديث لا يأتيه الى قبره الا ملك واحد فلو قال هذا صريح بالكان الجواب عنه ما قدمناه من أحوال الناس والله أعلم وقد يكون من الناس من يوقى فتنتهما ولا يأتيه واحد منهما والقول الثابت هو لا إله إلا الله في الحياة الدنيا عند الموت وفي الآخرة عند سؤال الملكين والقبر أول منزل من منازل الآخرة (قوله وان على العباد حفظه يكتبون أعمالهم ولا يسقط شئ من ذلك عن علم ربهم) الحفظه جمع حافظه ككتاب وكتبة وسموا بحفظه لحفظهم ما يصدر من الانسان من قول وعمل وعلمهم به واختلف هل هما اثنان بالليل واثنان بالنهار أو هما اثنان لا يفارقان الشخص والاكثر هو الاول بدليل قوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار الحديث وقال الآخر يحتمل أن يكون المتعاقبون غير الحفظه وعلى الاول فالملائكة الذين يأتون اليوم يأتون غدا وهم جرح مادام حيا واستدل هذا بقول الملكين أراحنا الله منه فبئس القرين ولا يقولان ذلك لمن يكونان معه يوما واحدا أو بعض يوم لان ذلك خلاف لسان العرب وقال ابن السكيت القرين الصاحب وقال الجوهري قرينة الرجل صاحبه واعلم ان لسانك قلم الحفظه ويريق مدادهم كذا جاء في الحديث وظاهر كلام الشيخ ان المباح يكتب ولا يسقط وهو كذلك قاله بعض الشيوخ مستدلا بقوله تعالى ما يلفظ من قول الالديه رقيب عتيد فقوله نكرة جاءت في سياق النفي فعمت وقيل انه لا يكتب وظاهر كلامه أن الحفظه على الكافر كالمؤمن والصحيح خصوصهم بالمؤمن قال عياض في الكمال واختلف فيما يتعلق بالقلب فقيل يكتبونه وان الله تعالى يجعل لهم عليه علامة وقيل لا يكتبونه لانهم لا يطلعون عليه وفي كتب ما عزم عليه مصمما ولم يفعله قولنا للباقلاني والاكثر واعلم ان على الانسان ملائكة غير الحفظه قال الله تعالى له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله فمؤلا غير الكاتبين بلا خلاف وقال الهروي في التفصيل مانصه وروى عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم كم من ملك على الانسان فذكر عشرين ملكا فقال ملك عن يمينه على حسنة وملك على الذى على

ينبه من يمكن منه الاهمال وكل ذلك عليه تعالى محال ص (وان ملك الموت يقبض الارواح باذن ربه) ش ملك الموت هو عزرائيل أحداً كابر الملائكة عليهم السلام وقد تقدم الكلام على حقيقة الملك وانه مخلوق من نور وأعطى التشكل على ما يريد من الصور ليسوا باناث ولا يقال فيهم ذكور ولا لهم آباء ولا أبناء ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ولا يصح منهم الجهل بالله ولا بصفته من صفاته ولا حكم من أحكامه قال ابن العربي وقد أحياهم الله حياة واحدة ويميتهم ميتة واحدة ثم يحييهم بعد هذا فلهم حياتان وموتة واحدة ومن عداهم لهم حياتان وموتتان ولا آدمى أربعة حياه الميثاق وحياة التكليف وحياة القبر وحياة الحشر وقال الاشعري الموت صفة وجودية كالحياة لقوله تعالى الذي خلق الموت والحياة قال ولا يعرى جوهر عنها وقال الاسفرايني الموت بعد الحياة وتناول الخلق بالتقدير وهو خـلاف الظاهر وقوله الارواح يعني جميعها من آدمى وغـيره لقوله تعالى قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم الآية وقد يعارض هذا بقوله تعالى الله يتوفى الانفس حين موتها فيجاب بان هذه اضافة حقيقية لحقيقةها وذلك اضافة فعل الى مكتسب ومعنى باذن ربه بامر وحكمه ص (وان خير القرون القرن الذين رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وآمنوا به ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) ش يعني لقوله عليه السلام خير القرون قرني

وان ملك الموت يقبض
الارواح باذن ربه
وان خير القرون
القرن الذين رأوا
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وآمنوا به
ثم الذين يلونهم ثم
الذين يلونهم

يساره فاذا علمت حسنة كتبت عشر او اذا علمت سيئة قال الذي على الشمال للذي على اليمين اكتب فيقول لا لعله يستغفر الله عز وجل ويتوب فاذا لم يتب قال نعم اكتب اراحنا الله منه فبئس القرين ما أقل مراقبه الله عز وجل وأقل استحياءه لقوله تعالى ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد وملكان من بين يديك ومن خلفك لقول الله عز وجل له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله وملك قائم على ناصيتك فاذا تواضعت لله عز وجل رفعك واذا تجبرت على الله عز وجل قصصك وملكان على شفقتك ليس يحفظان عليك الا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وملك قائم على فيك لا بدع الحية ان تدخله وملكان على عينيك فهو لاء عشرة أملاك على كل آدمى تنزل ملائكة الليل على ملائكة النهار لان ملائكة الليل غير ملائكة النهار فهو لاء عشرة وملكان على كل آدمى وابليس بالنهار وأولاده بالليل (قوله وان ملك الموت يقبض الارواح باذن ربه) ماذكره الشيخ هو قول مجاهد وقتادة وغيرهما وقيل ملك الموت يدعو الارواح فتجيبه ثم يأمر أعوانه يقبضها وعلى الاول فنص قتادة وغيره على ان له أعوانا وأطلق القول بذلك وقال الغزالي في كشف أمور الآخرة ان الميت اذا حان أجله نزل عليه أربعة من الملائكة ملك يجذب نفسه من قدمه اليمنى وملك يجذبها من قدمه اليسرى وملك يجذبها من يده اليمنى وملك يجذبها من يده اليسرى ثم يطعن به ملك الموت بحربة فيقبض نفسه ومن الناس من يقبض وهو قائم يصلي أو نائم أو سائر في بعض أشغاله أو منعكف على هواه وهي ميتة البغثة فيقبض نفسه مرة واحدة ومن الناس من اذا بلغت نفسه الحلقوم كشف له عن أهله السابقين من الموتى وحينئذ يكون له خوار يسمعه كل شيء الا الانس لو سمعه لهلك وصعق وظاهر كلام الشيخ أنه يقبض روح غير الادمي من الحيوانات وهو كذلك وقال بعض المبتدعة أعوانه تتولى قبض أرواح الحيوانات ونص الشيخ أبو الحسن على أن الموت صفة وجودية وهي ضد الحياة قال الشيخ أبو اسحاق الاسفرايني الموت راجع الى عدم الحياة وبينهما احتجاج يطول ذكره وهو مبسوط في كتبه (قوله وان خير القرون القرن الذين رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وآمنوا به ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) اختلف في مقدار القرن على أحد عشر قولا فقيل عشرين وقيل ثلاثون وقيل أربعون وقيل سبعون وقيل ثمانون وقيل مائة وقيل مائة وعشرون وقيل مائة وستون وقيل سبعمائة وقيل ثمانمائة وقيل ثمانمائة وعشرون وقيل ثمانمائة وعشرون وقيل ثمانمائة وعشرون وقيل ثمانمائة وعشرون وقيل ثمانمائة وعشرون وقال الجوهرى القرن من الناس أهل زمان واحد وأنشد

إذا ذهب القرن الذي أنت فيهم * وخلقت في قرن فانت غريب

ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم قيل ثم كذلك الى آخر الدهر لقوله عليه السلام لا ياتي زمان الا والذي بعده شر منه وقيل لا لقوله ثم ياتي قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادة الحديث والقرن لغة الجيل من الناس قاله الجوهري وقيل هو عبارة عن جماعة من الناس مجمعة في صفة واحدة أو مكان واحد أو زمان واحد وهو أخصه واختلف في حده فقيل مائة وعشرون سنة وقيل مائة وهو المتعارف ورجح بطواهر واحديث وقيل ثمانون وسبعمون وستون وأربعون وثلاثون وعشرة وقيل منها الى مائة وعشرين والمقصود أن أفضل القرون قرن الصحابة وهو من اجتمع بمحمد صلى الله عليه وسلم مؤمنابه قال أبو زرعة الرازي مات عليه السلام عن مائة الف وأربعة عشر ألفا كلهم رآه أو روى عنه ذكره ابن الاثير وابن القطان وغيرهما والقرن الثاني هم التابعون أعني الذين رأوهم وتابعوا التابعين بعدهم وسيأتي تمام الكلام في ذلك آخر الكتاب ان شاء الله فانظره ص (وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون الهاديون المهديون أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم أجمعين) ش الرواية هنا وأفضل أصحابه وفي رواية الصحابة الخلفاء وهم القائمون بامر الامة بعد موته عليه السلام وأولهم أبو بكر عبد الله بن عثمان أبو قحافة بوبع له يوم وفاته صلى الله عليه وسلم باجماع الصحابة وان توقف بعضهم للتروي في النظر فقد لحق بهم في وقته فتم الاجماع على تقدمه وكذلك على

والمقصود بهذا اعتبار اعتقاد تفاوت القرن في الفضل وفسر الشيخ القرن بمن رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وآمن به ثم من رأى من رأى من رآهم وبهذا فسرهم أكثر العلماء وقال المغيرة أفضل القرون الصحابة ثم أبناءهم ثم أبناء أبناءهم واختلف فيما بعد ذلك من القرون فقيل انها سواء لا مزية لاحدها على الآخر قاله ابن رشد وقال المغيرة وغيره لا يزال التفاوت كذلك الى قيام الساعة ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم ما من يوم الا والذي بعده شر منه وروى في كل عام تزدلون وانما يسرع بخياركم (قوله) وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون الهاديون المهديون أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم) اختلف في الصحابي من هو فقيه هو اسم لمن رأى النبي صلى الله عليه وسلم واتبعه فيصدق الاسم على من رآه ولو مرة واحدة بشرط الاتباع والى هذا ذهب البخاري وأحمد بن حنبل والقاضي أبو بكر وقال آخرون لا يسمى صحابيا من كان صغيرا في زمانه صلى الله عليه وسلم وقال ابن المسيب ولا من كان كبيرا ورآه مرة أو مرتين أو شهرا وانما ذلك لمن كثرت محبته كالسنة ونحوها وقال أبو عمر ابن عبد البر يصدق الاسم على من ولد في حياته وان لم يره وأبعده بعضهم واختلف في التفضيل بين الصحابة فمنهم من وقف قال مالك أدركت جماعة من أهل بلدنا لا يفضلون من الصحابة أحدا على أحد ويقولون الكل فضلاء وأكثر الناس على القول بالتفضيل وعليه فأفضل الصحابة أهل الحديبية قال الله تعالى لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة قيل نزلت في أهل الحديبية وأهل بدر خرج مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اطع الله على أهل بدر فقال يا أهل بدر اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وأهل بدر أفضلهم العشرة وأفضل العشرة الخلفاء الاربع ثم هم في الفضل على ترتيبهم في الخلافة وقيل بالوقف عن التفضيل فيما بين عثمان وعلي رضي الله عن جميعهم والقولان لمالك ورجع الى تفضيل عثمان واختلف في التفضيل بين عائشة وفاطمة رضي الله عنهما فتوقف الاشعري في ذلك واحتج لتفضيل فاطمة رضي الله عنها بقوله صلى الله عليه وسلم أما نرضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة أو تكوني سيدة نساء هذه الامة واحتج لتفضيل عائشة رضي الله عنها بكونها مع النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة وفاطمة مع علي وشتان ما بين المنزلتين واعترض بان بقية أزواجه يكن معهن في الجنة ولا قائل بتفضيلهن على فاطمة وقال النووي في شرح البخاري أفضل نساء النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وخديجة واختلف في أيتها أفضل وظاهر كلام أبي المعالي رضي الله عنه ان التفضيل بينهما ظني وليس بقطعي ولفظه ولم يقم عندنا دليل قاطع بتفضيل بعض الائمة على بعض اذ العقل لا يشهد على ذلك والاخبار الواردة في فضائلهم متعارضة ولكن الغالب على

وأفضل الصحابة
الخلفاء الراشدون
الهاديون المهديون
أبو بكر ثم عمر ثم
عثمان ثم علي رضي
الله عنهم أجمعين

تقديم عمر بعده رضى الله عنهما قال أبو منصور السمعاني أجمع أهل السنة على أفضلية أبي بكر على كل الصحابة قال ولا يعتد بخلاف الروافض وغيرهم ثم لا خلاف أن ليس بعد أبي بكر إلا عمر في الفضل والتحقيق أن الخلفاء الأربعة في الفضل على مراتبهم في الخلافة قال ابن رشد وهو المعمول به من قول مالك وفي المدونة أنه سئل من خير الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر ثم عمر ثم قال أوفى ذلك شك قيل فعلى وعثمان قال ما أدركت أحدا يعتد به يفضل أحدهما على صاحبه ويرى الكف عن ذلك وعنه أدركت أهل العلم ببلدنا لا يفضلون أحدا من الصحابة على أحد ويقولون الكل فضلاء وعليه رواية المطف بالواو في الجميع هنا فهي إذا ثلاثة أقوال كلها للمالك وقال أبو بكر الباقلاني هم في الفضل سواء لأن فضيلتهم خارج عن الحصر والترجيح لا يكون إلا بالظن والطعن ممنوع قال والمسئلة اجتهدية فمن فضل باجتهاده من غير ظن فلا عتب عليه والخطأ لا يوجب الاتيم لأنه ليس في أمر يلزم العمل به ولا هو من فرائض الدين والواجب انما هو اعتقاد فضل الصحابة على جميع الأمة ثم العشرة أفضلهم ثم الأربعة وأهل بدر غيرهم دونهم فانظر ذلك وربما عبر بعضهم بقوله أفضل الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر واعترض بعيسى فقيل الصواب أن يقال أفضل الناس بعد الأنبياء أبو بكر لأنه أفضل الأمة التي هي أفضل الأمم وعيسى عليه السلام وإن كان نزوله على حكم الأمة فدرجة النبوة في الفضل لا ترتفع عنه والله أعلم ص (وأن لا يذكر أحد من صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم إلا باحسن ذكره والمسالك عما شجر بينهم وإنهم أحق الناس أن يلتبس لهم أحسن الخارج ويظن بهم أحسن المذاهب) ش يعني أنه يجب تعظيم الصحابة وتوقيرهم والكف عن القدح فيهم لأن الله تعالى قد عظمهم فقال عز من قائل محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم الآية وقال تعالى لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة وقال صلى الله عليه وسلم الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا بعدى فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى الله يوشك أن يأخذه الحديث وقال أبو القاسم الحكيم اليهود والنصارى أحسن حالا من المذاهب

وأن لا يذكر أحد من صحابة الرسول إلا بأحسن ذكره والمسالك عما شجر بينهم وإنهم أحق الناس أن يلتبس لهم أحسن الخارج ويظن بهم أحسن المذاهب

الظن أن أبا بكر رضى الله عنه أفضل الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر بعده وتعارضت الظنون بين عثمان وعلى رضى الله عنهما وانعقد اجماع المسلمين على أن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء والمرسلين وأحب الخلق إلى رب العالمين صلى الله عليه وسلم والصحيح المعروف أن الأنبياء أفضل من الملائكة (قوله وأن لا يذكر أحد من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بأحسن ذكره) دليل ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا بعدى فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله تعالى ومن آذى الله يوشك أن يأخذه وقال لا تسبوا أصحابي فلو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه وقال صلى الله عليه وسلم أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وقال صلى الله عليه وسلم من سب أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا وقال أبو أيوب السخيتاني من أحب أبا بكر فقد أقام الدين ومن أحب عمر فقد أوضح السبيل ومن أحب عثمان فقد استضاء بنور الله ومن أحب عليا فقد استمسك بالعروة الوثقى ومن أحسن الثناء على أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فقد برى من النفاق ومن انتقص أحدا منهم فهو مبتدع مخالف للسنة والسلف الصالح وأخاف ألا يصعد له عمل إلى السماء حتى يحجبهم جميعا ويكون قلبه لهم سلبا (قوله والمسالك عما شجر بينهم وإنهم أحق الناس أن يلتبس لهم أحسن الخارج ويظن بهم أحسن المذاهب) الامسالك الكف والسكوت وشجر معناه وقع واختلط ويريد ما وقع بين علي ومعاوية رضى الله عنهما وقال عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه تلك دماء لم يخضب الله فيها أيدينا فلا نخضب بها السنتنا وروى أن أهل البصرة أرسلوا إلى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يسألونه عن أمر علي ومعاوية فقال رضى

الروافض وان كانوا مسلمين لانه لو قيل ليهودي من افضل الناس قال موسى فاذا قيل من افضل الناس بعده قال
نقباؤه ولو قيل للنصراني من افضل الناس قال عيسى فاذا قيل له من بعده في الفضل قال حوار يوه ولو قيل لرافضي من
افضل الناس قال محمد صلى الله عليه وسلم فاذا قيل له من شر الناس بعد موته قال أصحابه فبيع الله رأيهم فيما أتوا من ذلك
فالواجب ذكرهم بكل جميل والامساك عن كل ما يؤدي لخلافه وما وقع بين علي ومعاوية فمن اجتهاد وليس كل أجر
بما وقع منه ومذهب أهل السنة أن الصحابة كلهم عدول وكل ما في ذلك من الخلاف للمعتزلة وقد قال بعضهم ان
الصحابة عيون ودواء العين أن لا تمس ومن حسن اسلام المرء تركه مالا يعنيه وسئل ميمون بن مهران عن أهل صفين
فقال تلك دماء طهر الله منها أيدينا فلا نخضب بها السنتنا وكذا قال عمر بن عبد العزيز في شأن يزيد قال صاحب
الانوار وجهور أهل العلم على انه لا يجوز تكفير يزيد ولا لعنه فانه من جملة المؤمنين وانه في المشيئة حتى قال الامام حجة
الاسلام يعني الغزالي وعلى الواعظ وغيره الكف عن رواية مقتل الحسين وما جرى بين الصحابة من التخاصم فانه
يهيج بغض الصحابة والطعن فيهم وسئل الحسن عن حرب علي ومعاوية فقال شغلني عنه ذكر الهواية وقد
كفر قوم يزيد بمقالات رويت عنه وهو كذلك ان صحت والامر في الحجاج مثله وقد جزم جماعة من العلماء بكفر
الحجاج منهم القاضي أبو بكر بن العربي فسالت شيخنا أبا عبد الله القوري رحمه الله عن ذلك فقال لانه كان يفضل
الملك على النبوة وهذا ان صح لم يختلف في كفره والمقطوع به في شأنه وشأن يزيد انهما ظالمان سخط الله عليهما
أقرب من رحمته لهما ما يعلق كفرهما على صحة ما نقل عنهما من الاقوال والافعال الدالة عليه والله أعلم ومعنى شجر
اشتبه واختلط وظاهر كلام الشيخ التناقض اذ امر بالامساك أولانهم بحسن التاويل آخر او أجيب بان الاول حكم
العوام والثاني حكم الطلبة ومن في معناه والظاهر أن الامساك هو الاصل فان وقع الكلام فالجمل على الوجه
الاحسن هو المطلوب والله أعلم ص (والطاعة لائمة المسلمين من ولاية أمورهم وعلمائهم) ش يعني من واجب أمور
الديانات طاعة الامراء فيما ليس بمعصية ولا يؤدي الى معصية من خروج ولا خلاف فقد قال عمر رضي الله عنه

والطاعة لائمة المسلمين
من ولاية أمورهم
وعلمائهم

الله عنه تلك امة قد خلت الآية وقال بعض العلماء ضابط هذا انهم عدول واعيان اختارهم الله لصحبة النبي صلى
الله عليه وسلم ولنصرة دينه واثني عليهم في كتابه فكل ما وقع بينهم في ذلك فليس عن هوى ولا لتحصيل دنيا وانما
هو عن اجتهاد ورأي وقول الشيخ وانهم أحق الناس أن يلتمس لهم أحسن الخارج لا يعارضه ما تقدم من وجوب
الكف لان هذا خاص بالعلماء الذين يميزون بين الصحيح والسقيم ويفرقون بين الفث والسمين وما تقدم لعوام
الناس (قوله والطاعة لائمة المسلمين من ولاية أمورهم وعلمائهم) الامام هو القائم بأمر المسلمين والوالي هو النائب
والامامة أعم من الخلافة اذ كل امام خليفة ولا ينعكس قال الغزالي وشرائط الامام بعد الاسلام والتكليف خمسة
الذكورية والورع والعلم والكفاية ونسبة قریش وكونه واحدا وغير متغلب واختلف اذا انعقدت الامامة لاثنتين
في وقت واحد في بلدين فقبل انها الذي عقدت له في بلد الامام الميت وقيل يقرع بينهما وقيل ان كان العقد
اكمل واحد منهما دفعها عن نفسه لا آخر وقيل ان كان العقد لهما في وقت واحد فسد كزوجين عقد لهما على
امرأة واحدة وزاد صاحب العروة وأن يكون من افضل القوم في عصره عند الاشعري والقاضي والصحيح
انه لا يشترط وتنعقد الامامة ببيعة أهل الحل والعقد وقيل تنعقد بواحد اذا كان أهلا لما ذكر وقيل لا بد من اثنين
وقيل لا بد من من أربعة وقيل خمسة وقيل لا بد من بيعة جميع العلماء وحضورهم عند البيعة واتفاقهم على واحد
وشرط أصحابنا اشتراط العقد كالنكاح والاصل فيما ذكر الشيخ قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا
الرسول وأولى الامر منكم وعنه صلى الله عليه وسلم من أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصاه فقد عصاني فطاعتهم
واجبة اذ بهم تقام الاحكام وتصلح الاحوال وتحفظ الفروج والاموال واعلم انه لا طاعة لمخلوق في معصية

لسويد بن غفلة يأسو يد بن غفلة لملك لا تلقاني بعد اليوم عليك بالسمع والطاعة وان كان عبدا حبشيا مجدعا ان شتمك فاصبر وان ضربك فاصبر وان أخذ مالك فاصبر وان راودك عن دينك قتل طاعة مني دمي دون ديني ولا تخرج يد من طاعته انتهى وقد قال تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول الآية وقد علم أن العلماء ورثة الانبياء فوجب الرجوع اليهم وامثال أمرهم ان كانوا ممن يصح الاقتداء بهم وهو كونهم من أهل العدالة مع علمهم والله أعلم ص (واتباع السلف الصالح واقتفاء آثارهم والاستغفار لهم) ش السلف الصالح الصحابة ومن تبع طر يقتهم من سلف الامة والصالح من صلحت أقواله وأفعاله وأحواله فلم يمكن وجه الرد عليه ولا معنى للطعن فيه فيجب اتباع طر يقتهم واقتفاءهم يعني موافقتهم في علمهم حتى كأنه يمشي خلف قفاهم من غير حيدة ولا خروج عن هديهم القويم وسبيلهم المستقيم وآثارهم مادل على أمرهم وشأنهم وانما يستغفروهم لما لهم من الحق فيما قاموا به من أمر الشريرة اذا صلوا وحصلوا وفصلوا وجمعوا ووصلوا ونصحوا الامة بما فعلوا فمن الامة واحد الا ولهم عليه منة في دينه بل وفي دنياه بحسب ما وصل اليه من ذلك والله أعلم وسيتاتي في هذا مزيد آخر الكتاب ان شاء الله ص (وترك المراء والجدال في الدين) ش يعني من واجب أمور الديانات ترك المراء والمراء قوة الجدال والجدال المنازعة وقد جاء النهي عنه في أمر الدين لانه لا يزيد الا شرا الا أن تلجى الضرورة اليه مع الاقتدار على النصرة أولئك العلم بحسن الخلق وقد قسم العلماء الجدال الى اقسام الشريرة وحمل القاضي عبد الوهاب كلام الشيخ على ترك الكلام مع أهل الأهواء ومنازعتهم لانه في الغالب ضرر ولا نفع فيه الا للنادر في النادر والنادر لا حكم له وقد جاء في الحديث من ترك المراء وهو محق بنى له بيت في أعلى الجنة فانظر ذلك ص (وترك كل ما أحدثه المحدثون الخ) ش يعني في أمر الدين لقوله عليه السلام من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد قال علماءنا فالبدعة أحداث أمر في الدين يشبه أن يكون منه وليس به وهذا على قول من يرى أن البدع لا تدخل في العادات والافقولة في الدين زيادة والاول أصح وقد قسم عز الدين بن عبد السلام البدع الى اقسام الشريرة

واتباع السلف
الصالح واقتفاء آثارهم
والاستغفار لهم
وترك المراء والجدال
في الدين وترك كل
ما أحدثه المحدثون
وصلى الله على سيدنا
محمد نبيه وعلى آله
وأزواجه وذريته
وسلم تسليما كثيرا

الخالق قيل كان الخليفة يقول أطيعوني ما عدلت فيكم فان خالفت فلا طاعة لي عليكم وعن أبي حازم عن مسلمة بن عبد الملك أنه قال له أستم أمرتم بطاعتي في قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فقالوا له أو ليس يرغب عنكم اذا خالفتم لقوله تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول (قوله واتباع السلف الصالح واقتفاء آثارهم الخ) السلف الصالح وصف لازم يختص عند الاطلاق بالصحابة ولا يشاركهم غيرهم فيه قاله صاحب الحل والاقتفاء والاتباع معناه واحد واعلم أن العبد الصالح يطلق على النبي والولي قال الله تعالى في اسماعيل وادريس وذا الكفل كل من الصالحين وقال تعالى في صفة يحيى ونبيا من الصالحين وقال تعالى أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين والاستغفار طلب المغفرة وأصلها من الغفر وهو الستر فمعنى غفر الله ذنوبك أي سترها (قوله وترك المراء والجدال في الدين وترك كل ما أحدثه المحدثون الخ) اعلم ان المراء والجدال لفظان مترادفان وقال الجوهرى المراء هو الجدال وأراد الشيخ كراهية مناظرة أهل الأهواء والمبتدعة ومجادلتهم والنسب الى ترك مكالمتهم والا فالمنظرة حسنة قال عبد الوهاب في المناظرة خمس فوائد اوضح الحق وابطال الشبهة ورد الخطي الى الصواب والنضال الى الرشاد والزائغ الى صحة الاعتقاد مع الذهاب الى التعليم وطلب التحقيق وللمناظرة أحكام وآداب فمن أحكامها ان يقصدها وجه الله تعالى واطهار قول الحق وان يجتنب فيها الرياء والسمعة والمباهاة واللاجاج وغير ذلك مما ينافي تقوى الله تعالى ومن آدابها ان يكون الكلام مناوذة لا مناهبة وان يعتدل في رفع صوته ويتحرز من التعنت والتعصب والمداهنة والله الهادي الى سواء السبيل قال القرافي رحمه الله الاصحاب رضى الله عنهم فيما علمت متفقون على انكار البدع والحق انها على خمسة اقسام الاول انها بدعة واجبة

اعتبارا بمطلق الاحاديث وقال المحققون انما تدور بين محرم ومكروه لقوله عليه السلام كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة ولا يصح أن يكون المباح ونحوه ضلالة ثم البدع ثلاثة أنواع بدع صريحة وهي التي ترفع ما كان مشروعاً أو تراجحه وبدع اضافية وهي ما أضيف الى ثابت شرعاً بادخال كيفية ليست منه وبدع خلافية وهي التي تتجاذبها الاصول فيتبع كل امام أصله فيها وتفصيل ذلك يطول وقد ألف الناس في ذلك طويلاً وعريضاً فمن ألف الطرطوشي وما أوعب وابن الحاجب في مدخله والشيخ أبو اسحاق الشاطبي في كتاب الحوادث والبدع وابن فرحون وغيره من المتأخرين وقد فتح الله في ذلك بتأليف فيه مائة فصل ودارجله على أمر الصوفية الكثرة البدع من المدعين في طريقهم المبني على الكتاب والسنة أولاً تحريف الظالمين والله بصير بما يعملون وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ﴿خاتمة﴾ قد جمعت هذه العقيدة نحواً من مائة مسألة من مسائل الاعتقاد وأتى بها الشيخ مسلمة من غير برهان اكتفاء بالمعاني على الاصطلاح ولان ايمان المقلد عنده صحيح وهو مذهب جماعة من الائمة وادعى بعضهم الاجماع عليه وبعضهم الاجماع على عكسه وعلى صحة ائمة المذاهب الاربع والثوري والاوزاعي وكافة أهل الظاهر وكثير من المتكلمين خلافاً لاكثرهم والمعتزلة ان لم يكن مع احتمال شك أدوهم والافليس بصحيح لان التقليد أخذ قول الغير بغير حجة فان كان مع الجزم ففيه الخلاف والافباطل واختلف مع الصحة في تأثيره بترك النظر مع القدرة عليه وقال شيخنا أبو عبد الله السنوسي رحمه الله هو كمال وان لم يكن واجبا لجماعاً فلا ينبغي تركه بغير عذر وتقدم التنبيه عليه أول الكتاب وان ماخذ العقائد وجريها على ترتيب سورة الانعام فلذلك كان أولها خلق السموات والارض وآخرها عقد الامامة وفضل الصحابة لقوله تعالى في خاتمها وهو الذي جعلكم خلائف في الارض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليلوكم فيما آتاكم ان ركبكم سريع العقاب وانه لغفور رحيم وهذا جملة الامر ومداره وبالله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

اجماعاً وهو تدوين قواعد الواجب كتدوين القرآن والشرائع اذا خيف عليها الضياع فان تبليغها لمن بعد واجب اجماعاً واهمالها حرام اجماعاً والثاني بدعة محرمة اجماعاً وهي ما تناولته أدلة التحريم وقواعده كالمكوس وتقديم الجهلاء على العلماء وتولية المناصب الشرعية بالتوارث لمن لا يصلح لها وفي مثل هذا القسم الذي ذكرنا أنشد الشيخ أبو حيان رحمه الله تعالى ورضي عنه

بلينا بقوم صدروا في المجالس * لا قراء علم ضل عنهم مرأشده
لقد أخرج التصدير عن مستحقه * وقدم غمر خامد الذهن جامده
وسوف يلاقى من سعى في جلوسهم * من الله عبي ما كنت عقائده
علا عقله فيهم هـ واه وما درى * بان هوى الانسان للنار قائده

* الثالث بدعة مندوب اليها كصلاة التراويح واقامة صون الائمة والقضاة والولاة بالمرأكب والملابس وهو خلاف ما كانت عليه الائمة والصحابة فان التعظيم كان في الصدر الاول بالدين فلما اختل النظام وصار الناس لا يعظمون الا بالتصون صار مندوباً بحفظ النظام الخلق * الرابع بدعة مكروهة وهي ما تناولته قواعد الكراهة كتخصيص الايام الفاضلة بنوع من العبادات ومنه الزيادة على القرب المندوبة كالنسيب ثلاثاً وثلاثين والتحميد والتكبير والتهليل فيفعل أكثر من ذلك ما حده الشرع فهو مكروه لمبا فيه من الاستظهار على ما وقته الشرع وقلة الادب معه فان شأن للعظماء اذا حدوا بحد او وقف عنده بعد الخروج عنه قلة أدب * الخامس بدعة مباحة وهي ما تناولته قواعد الاباحة كاتخاذ المناخل لاصلاح الاقوات واللباس الحسن والمسكن الحسن ونحوه فالحق في البدعة اذا عرضت ان تعرض على قواعد الشرع فأى القواعد اقتضتها ألحقت بها وصى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً

باب ما يجب منه الوضوء والغسل

يقول هـ - ذاباب ذكر ما أي الشيء الذي يجب أي يفترض ويكتسب ويلزم منه أي به اذا حصل أو وقع أو وجد الوضوء الشرعي الذي هو تطهير أعضاء مخصوصة على وجه مخصوص لتنظيف وتحسين ويرتفع عنها حكم الحدث المانع من أداء العبادة وقوله والغسل يعني وذ كر ما يجب به الغسل لان موجب الغسل غير موجب الوضوء فلذلك لزم ادخال التقدير ثابت والمراد الغسل الشرعي الذي هو تعميم ظاهر الجسد بالماء اجماعا ومع ذلك على المشهور فما موصولة بمعنى الذي والوضوء بضم الواو اسم للفعل و بفتحها اسم للماء وقيل بالعكس وأنكر الأصمعي ضم الواو في الوضوء أن يكون مسموعا من العرب قال وانما هو قياس قاسه النحويون وقال ثعلب الوضوء الفعل والوضوء الاسم وقال في الغريب لا خلاف أعلمه أن الغسل بفتح الغين اسم للفعل وبضمها اسم للماء وذكر غيره الخلاف فيه كالوضوء وقال هو بالكسر اسم لما يغتسل به من اثنان وطفل ونحوه والصحيح سقوط الباب من الترجمة هنا وقدم الكلام عليه وعلى حقيقة الباب عند قوله بابا بابا والمقصود هنا ذكر ما يجب الوضوء منه وما يوجب الغسل وما ينقضهما بعد صحتهما وكذلك ترجمه القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن نصر في تلقينه اذا قال باب ما يوجب الوضوء وما ينقضه بعد صحته فاما حكم الوضوء وأقسامه وشروطه وأحكامه وحكمته وصفته واشتقاقه فيأتي بعد ان شاء الله تعالى ص (الوضوء يجب لما يخرج من أحد الخرجين) ش يعني لما شأنه أن يخرج منهما اذا خرج يريد على وجه الصحة والعادة لا على وجه المرض والسلس بدليل ما يذكره بعدم استحبابه لذلك فلو خرج منهما ما ليس من شأنهما كالخصي والدود ونحوهما في البيان في هذه المسئلة ثلاثة أقوال المشهور لا وضوء عليه خرجت الدورة نقية أو غير نقية وهو ظاهر ما هنا لقوله من بول الى آخره فاتي بمن لبيان ما تعلق عليه الحكم حتى لا يتناول غيره وقال ابن عبد الحكم يجب بها الوضوء وان خرجت نقية وثالثها ان خرجت ببله وجب والا فلا وعزاه اللخمي لابن نافع وقوله من أحد الخرجين يعني القبل والدبر وألحق بهما ما يقوم مقامهما من ثقبه تحت المعدة ان انسدت الخرج فان لم ينسد أو كان الخرق فوق المعدة فقولا ن ولواعتاد التقيء بصفة المعتاد في النقض قولان والاظهر النقض ان صار الفم محلا له دون محله لان كان خروجه من محله أكثر ولا يجب ان كان خروجه نادرا بلا خلاف انتهى بمعناه ع وفي كون التقيء المتغير لا أحد أوصاف العذرة مثلها في النقض نقله اللخمي وصوب الاول كصيرورة أحد النجاستين تخرج من جائفة على المعدة قال وتكررها كالسلس انتهى وأفاد قوله يخرج ان الداخل غير موجب فلا وضوء في حقنة ومغيب الحشفة موجب لما هو أعم فلا يعترض به والله أعلم وقوله من بول أو غائط أو ريج يعني اذا خرج كلها على وجه الصحة والعادة لا على وجه المرض

باب ما يجب منه
الوضوء والغسل
الوضوء يجب لما
يخرج من أحد
الخرجين من بول
أو غائط أو ريج

باب ما يجب منه الوضوء والغسل

اعلم أنه يقال الوضوء بفتح الواو وضمها فليل الفتح للماء والضم للفعل وقيل بالعكس وقيل لفظان مترادفان قال ابن دقيق العيد واذا قلنا ان الفتح اسم للماء فهل هو اسم لمطلق الماء أو له بعد كونه معدا للوضوء أو بعد كونه مستعملا في العبادة فيه نظر ثم رجح الثالث لانه الحقيقة وخرج عليه مسئلة فقهية من قول جابر في الحديث فصب عليه من وضوئه ظاهره الماء المستعمل واختار الشيخ عبارة موجبات الوضوء وغيره يربو نواقض الوضوء وجمع القاضي أبو محمد عبد الوهاب بينهما في تلقينه وكذلك يقال الغسل بالفتح والضم فالمعنى على ما تقدم وأما الغسل بالكسر فهو اسم للذي يغسل به الرأس من طفل وغيره (قوله الوضوء يجب لما يخرج من أحد الخرجين من بول أو غائط أو ريج) قال غير واحد ينقض الوضوء باتفاق كل خارج معتاد من الخرج المعتاد على سبيل الصحة والاعتقاد واختلاف اذا خرج ما ليس بمعتاد من الخرج المعتاد كالودود فاوجب منه الوضوء ابن عبد الحكم اعتبارا بالخروج وقيل انه لا أثر له قاله في

والسلس في الجميع فليس الغائط والريح كالبول وهو مثلهما وحكم الجميع في الصحة متحد والمعتبر ريح الدبر لا قبل وسواء خرج بصوت أو بغير صوت وجوز بعض الأندلسيين الصوت بغير ريح وجعله موجبا وأنكر ابن بشير وجوده ولا خلاف في وجوب الوضوء بالثلاثة أو أحدها فقول ابن سحنون الوضوء من البول سنة يعني وجب بها ولا أصل له في القرآن وأخذ من ملازمته للغائط بعيد لعدم اشتراط التلازم وإمكان انفكاكه والغائط لغة المطمئن من الأرض سمي به ما علم من باب تسمية الشيء بلازمه أو محله والله أعلم وقوله أو لما يخرج من الذكر من مذي يعني يجب لما ذكر أو لما يختص بالذكر ولا يخرج من غيره وهو المذي يريد إذا خرج معتادا فاما ان خرج على وجه السلس فان كان لأبررة ونحوها فكسلس البول وان كان لطول عزبة أو تذكر فعند ابن الحاجب وان كثر المذي للعزبة أو للتذكر فالمشهور الوضوء في قابل التداوى قولان خ والظاهر في هذا الحل أن يقال المشهور وجوب الوضوء بطول العزبة أو التذكر كما في المدونة ومقابله لا يجب الا لجموعهما كما في كتاب ابن المواز لطول عزبة إذا تذكر والقولان في القادر على رفع المذي حكاه ابن شاس وابن بشير عن العراقيين انتهى باختصار آخره ع ابن بشير ما قدر على رفعه المشهور كعتاد ونقل ابن الحاجب العفو عنه لا أعرفه انتهى وفي الجلاب لا خلاف إذا تذكر ان عليه الوضوء وفي قوله من الذكر يستروح منه ان المرأة لا مذي لها أولها مذي لا ينقض وفي الذخيرة مذهبها بلة تجدها فيجب بها الوضوء كذا ذكره شيخنا أبو العباس حلوا لو كان الله في شرحه مختصر خ فانظره والمذي يفتح الميم وسكون الذال المعجمة وتخفيف الياء وبكسر المعجمة أيضا وتشديد الياء قال صاحب الغريب قال ثابت هو بالسكون الاسم وبالكسر الفعل ثم قال فعلى هذا التشديد أحسن لان الفعل لا يوصف بالخروج والله أعلم وانما أفرد الشيخ بالذكر عما قبله لاختصاصه بحكم دونه وبينه بقوله مع غسل الذكر كله منه يعني لانه يسرى مع العسيب ويقضى حرارة وعلى هذا فلا نية اذا كان مع المبالا بالتبريد والاحتياط من النجاسة وهذا مذهب الشيخ انه لا تجب فيه النية وقال أبو العباس الا يبانى تجب النية فحمل الامر به على التعبد وهما جاريان على قول المغاربة بوجوب غسله كله خلافا للعراقيين في اختصارهم على محل الاذى فقط ابن الحاجب ففي مغسوله قولان تحتلها أي المدونة جميع الذكر للمغاربة ففي النية قولان وموضع الاذى غيرهم فلا

المدونة وهو المشهور وقيل ان خرجت معه بلة توضحا والافلا قاله ابن نافع وبه كان بعض من اقيته من القرويين يفتى واختلف اذا تذكر خروج البول مثلا والمشهور سقوطه قال المازري روى عن مالك انه يجب منه الوضوء وعبر عنه ابن الحاجب بقوله وقال المازري وان تذكر وشق واعترضه ابن عبد السلام بانه رواه فقط ومراد الشيخ بقوله أو ريح اذا كان من الدبر وأما اذا كان من القبل فكالمعدم على ظاهر المذهب ومذهب بعض الشافعية الى نقض الوضوء به ويتخرج مثله من قول ابن عبد الحكم السابق لانه انما يعتبر المخرج مع زيادة اعتبار الصور النادرة ولا خلاف في المذهب فيما علمت ان الوضوء لا يجب الا بعد دخول الوقت وقال التادلي قديقال ان ظاهر كلام الشيخ يقتضى إيجاب الوضوء إيجابا موسعا عند وجود الخارج لانه عاق الوجوب بالخارج وهو أحد قولى ناصر الدين قلت هذا تكلف لا يحتاج اليه وهذا القول ليس بذهبي قالوا والوضوء مما خص الله به هذه الامة اكرامها واعتذروا عن قوله صلى الله عليه وسلم هذا وضوئى ووضوء الانبياء من قبلى بانه لم يصح وان صح فالخصوصية للانبياء لا للامة ولان فضيلته في الدار الآخرة انما هي لهذه الامة للفرقة والتججيل لهم في الحشر دون سائر الامم (قوله أولا يخرج من الذكر من مذي مع غسل الذكر كله منه وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالانماظ عند الملاعبة أو التذكار) ما ذكر الشيخ انه يغسل كل الذكر هو قول أكثر الأفرقيين وهو ظاهر رواية على في المدونة وقيل يقتصر على محل الاذى خاصة قاله اللخمي مع جميع البغداديين وعلى الاول فقال بعضهم يفتقر الى نية وراه عبادة

أول ما يخرج من الذكر
من مذي مع غسل
الذكر كله منه وهو
ماء أبيض رقيق
يخرج عند اللذة
بالانماظ عند
الملاعبة أو التذكار

نية خ و وجه احتمالها للقولين انه قال فيها والمذى عندنا أشد من الودى لان المذى يجب منه الوضوء مع غسل الفرج
قال فقوله مع غسل الفرج محتمل أن يريد جميع الفرج أو بعضه أى موضع الاذى منه انتهى وعلى القول بوجوب
الكل فرع خ في مختصره حيث قال ففي النية وبطلان صلاة ناركها كترك كلة قولان ع وفي اعادة صلاة من
اقتصصر على محله أبدا وصحتها قولان للابيانى ويحيى بن عمر انتهى وأفاد تعين القائل في الاخيرة فانظره وقوله وهو ماء
أبيض رقيق يعنى في قوام لعاب السفرجل وبياضه وهذا عند اعتدال الطبيعة والا فقد يختلف ويختلف ثم هو
غالبا انما يخرج عند اللذة بالانماظ أى انتباه الذكر وانتعاشه قال الخليل يقال نعظ ذكر الرجل ينعظ
نعطا ونعوظا يعنى انتبه وانما يقع الانماظ غالبا باللذة عند الملاعبة مع الاهل ونحوهم والتذكير بفتح التاء أى سرعان
الفكر فيما يقع بين الرجل وأهله من أمر الجماع وما يرجع اليه وقد يخرج باللذة ولا انماظ وهذا لا يجب به شيء على
المشهور وقد يكون بلذة دون انماظ فيجب به ان لم يكن عن سلس ونحوه وقد يكون انماظ دونه فان كان خفيفا فلا
نقض وان كان كاملا فاختلف فيه ع وفي نقض بين الانماظ نالها ان اختلفت عادته في تعقبه بمذى للباحى عنها
مع نقله عن ابن شعبان زواية ابن نافع واللخمي خ وقل ابن عطاء الله الصحيح ان لا وضوء فيه بمجرد قال
فان انكسر عن مذى توجها للمذى والا فلا وليس الامضاء من الامور الخفية حتى تجعل له مظنة انتهى وخر وجه
بالتذكار أودونه كخر وجهه بالانماظ أودونه الحكم في ذلك سواء فان عرى التذكار عن المذى وصحته اللذة ولو
مع النظر فلا نقض على المشهور خ وذهب ابن بكير والابيانى الى ان اللذة بالنظر ناقضة انتهى وهو المنقول عنه
بالتذكار والله ص (واما الودى) ش يعنى يفتح الواو وسكون الدال المهملة قال صاحب الغريب ومن رواه
بالمعجمة فقد صحف ثم حكى عن صاحب الفاظ المدونة اختياره قال وتبع فيه الابهرى وقال ابن السيد في
الاقتضاب ولا أدري من أين نقله الابهرى ويقال أيضا بكسر الدال وانتشيد وعلى كل حال فهو ماء أبيض خاثر
دون بياض المذى ودون خثارة المنى بل في قوام المخاط ولونه هذا شأنه في اعتدال الطبيعة وغالب الامر وقد يختلف
ويختلف والغالب انه يخرج باثر البول عند حصره أو حدوث برد ونحوه وقد يخرج معه أو قبله أو بعده وكل ذلك
مشاهد وقوله يجب منه ما يجب من البول يعنى خرج مع البول أو قبله أو بعده أو بعده والذي يجب من البول ثلاثة
تنجس محله والوضوء بعتاده والاستبراء منه وهو استفرغ ما في الفرج بالسلس والنترا الخفيفين لان قوة النتريورث
عللا ولا تنقطع المادة ولا يجب التحنج ولا القيام ولا المشى ولا حركة الرجلين الا لمن اعتاد أن لا يخرج منه الا به

وأما الودى فهو ماء
أبيض خاثر يخرج
بأثر البول يجب منه
ما يجب من البول

وقال أبو محمد لا يفتقر اليها واختلف اذا اقتصصر على محل الاذى وصلى فقال الابيانى يعيد أبدا وقال يحيى بن عمر
لا اعادة عليه وقيل يعيد في الوقت قاله أبو محمد بن أبي زيد نقله القفصى في أسئلة عنه وبه قال بعض من لقيته من
القرويين يفتى وظاهر كلام الشيخ ان الانماظ لا أثر له وان كان كاملا وهو كذلك عند مالك وقال ابن شعبان
الانماظ البين ينقض الوضوء واختاره اللخمي ان كانت عادته خروج المذى عقبه أو اختلفت عادته وان كان الامر
على خلاف ذلك فلا وفي كلام الشيخ تقديم التصديق على التصور وقد علمت أنه محتجب وقال ابن هارون لا يلزم
ذكر التصور لا نأخذكم على الملائكة بالوجود ولا نعرف صورهم سلمنا لك لا فرق بين ان يكون قبل الحكم أو بعده
عليه قلت يرد الاول باننا لم نكف ذلك فلذلك لم يضرنا جهلنا بصفة الملائكة ويرد الثاني بان اطباقهم على ان المطلوب
تقديم التصور قبل التصديق يدل على ضعفه والله أعلم نعم الجواب الحقيقي أحد أمرين أحدهما ان المطلوب مطلق
الشعور لا تحصيل كل الماهية وذلك يحصل بالاخبار بالحكم الثاني ان المشتراط عندهم انما هو التصور في نفس
المتكلم على الحكم لا السامع والاول هو الذي عرج عليه غير واحد من أدركتهم والثاني هو اختيار أبى على ناصر
الدين البجائي رحمه الله تعالى (قوله) وأما الودى فهو ماء أبيض خاثر يخرج باثر البول يجب منه ما يجب من البول (ما ذكر

وقد جرب أطوله ان يهزم باصبعه بين السبيلين فانه يدفع الحاصل ويمنع الواصل والله أعلم ص (وأما المنى فهو الماء الدافق) شى معنى الذى يدفع بعضه بعضاً أى يدفعه بقوة ويقال المنى مضعف الياء مكسور والنون ولبعضهم يسكون النون والتخفيف ومعناه المهرق لان أصل الامناء الاراقة قال تعالى من نطفة اذا نى أى تهرق فى الرحم وسميت منى منى لانها تهرق فيها دماء الهدايا والله أعلم ومن صفات المنى خروج به تدفق وانه يخرج عند اللذة الكبرى الواقعة عند انتهاء انضجه واندفاعه حاراً بالجماع غالباً اذ يخرج بلا لذة أو بلذة غير كبرى أو بالجماع بلذة أو دونها أو كل حكم يخصه يأتى بعد ان شاء الله وقوله رائحته كرائحة الطلع يعنى طلع النخل وهو فقا حه ونوره الذى يتكون منه فاول حمل النخلة يقال له الطلع يعنى طلع النخل وعند اشتقاقه يقال له الضحك كذا قال فى الغريب قال وانما تكون له رائحة الطلع مادام رطباً فاذا يبس كان برائحة البيض أشبه وماء المرأة ماء رقيق أصفر كما ان ماء الرجل ماء نخين أبيض قيل وماء الرجل مرزعاق وماء المرأة رقيق أصفر مالح ع و فى حديث صححه ماء المرأة رقيق أصفر وماء الرجل غليظ أبيض قالوا كرائحة الطلع انتهى وهل التشبيه به لانه الموجود بارضهم غالباً أولان أصله مشترك لأصله اذ خلقت النخلة من فضلة طين آدم أو غير ذلك انظره خ وللمنى تدفق كرائحة طلع أو عجين قال غيره ومنى الرجل فى حال اعتداله أبيض نخين له رائحة طلع أو عجين ذو تدفق وخروج بشهوة ويعقبه فتور انتهى وهو جامع حسن وبالله التوفيق وقوله يجب به يعنى بماء المرأة اذ برز الطهر أى الغسل اذا كان على وجه العادة والصحة لا على وجه المرض والسلس كما مروى قال بعض الاندلسيين لا يبرز ولاكن اذا أحست به وجب غسلها وهو خلاف ما ذكره الشيخ بعدم من قوله ويجب الطهر مما ذكرنا من خروج الماء الدافق للذة فى نوم أو يقظة من رجل أو امرأة الا ان يقال الحكم يترتب على الاحساس به لان الغالب عدم خروجه ويكون الخروج فيه أخرى فانظر ذلك وقوله فيجب من هذا طهر جميع الجسد كما يجب من طهر الحيضة يعنى بجميع الجسد ظاهره اذ لا يجب مضمضة ولا استنشاق ولا صماخ وشبهه بطهر الحيضة لانها تعرفه أولاً انه متفق عليه فيكون فيه نوع من التنظير والاحتجاج على من لم يوجب به وهو مجاهد رضى الله عنه ومن قال بقوله وقد صحح الحديث ان أم سليم رضى الله عنها قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت قال نعم اذا رأت الماء الحديث فقوله رأت أعم من ان يكون بالاحساس البروز والله أعلم ﴿تنبيه﴾ استطراد الشيخ تعريف هذه المياه لا فائدة أحكامها على وجه التفرقة والبيان ولييان أعيانها اذ المخاطب من لا يعرفها وهم الولدان مع حاجتهم لذلك فى أقرب الازمنة اليهم وليعمل عليها عند الاشكال فلو وجد فى لحافه بلالا اعتبره باوصافه فعمل على حكمه خ وان شك أمذى أم منى اغتسل وأعاد من آخر نومة كتحقيقه يعنى كما اذا تحقق أنه منى ولم يدر زمنه فانه يعيد من آخر نومة قاله فى الموطا والجموعة وثالثها ان كان ينزعه من آخر نومة والا فمن الاولى ولا بن سابق ان كان طرياً فمن آخر نومة اتفاقاً فاما الشك فى عينه فقال مالك لا أدري ما هو ذا وأجراه ابن سابق واللعنمى وغيرهما على الشك فى الحدث ابن القما كهانى والمشهور الوجوب كما مر الجزم به عند خ وعليه فلا يلزمه وضوء

أنه يخرج باثر البول يريد فى الاعمال اغلب ونبه عليه القاضى أبو محمد عبد الوهاب (قوله وأما المنى فهو الماء الدافق يخرج عند اللذة الكبرى رائحته كرائحة الطلع وماء المرأة رقيق أصفر يجب منه الطهر فيجب من هذا طهر جميع الجسد كما يجب من طهر الحيضة) يريد كونه يخرج عند اللذة الكبرى بالجماع فى الاعمال اغلب والا فقد يخرج بمجرد النظرة والفكرة وما ذكر أن رائحته كرائحة الطلع يعنى به طلع فحل النخل يسقط منه غبار رائحته كرائحة المنى ولا رائحة لطلع انما تشبهه قاله التادلى ويعرف فى حال يبسه بجعل نقطة من ماء عليه فان نشتها بسرعة فهو منى قاله صاحب الحل وانما شبهه الشيخ بطلع النخل لوجهين اما لان النخل خلقت من طين آدم على نبينا وعليه

وأما المنى فهو الماء الدافق الذى يخرج عند اللذة الكبرى بالجماع رائحته كرائحة الطلع وماء المرأة رقيق أصفر يجب منه الطهر فيجب من هذا طهر جميع الجسد كما يجب من طهر الحيضة

مع الغسل وقال على ليس عليه الا الوضوء مع غسل ذكره والله أعلم ص (وأما دم الاستحاضة فيجب منه الوضوء ويستحب لها وسلس البول ان يتوضأ لكل صلاة) ش يعني الدم الجاري على المرأة من علة وفساد في رحمها فيجب منه الوضوء اذا انقطع وقيل اذا كان انقطاعه أكثر من اتيانه ويستحب لها أي المستحاضة وسلس البول أي الذي يخرج منه البول كثيراً بلا حرقرة ان يتوضأ لكل صلاة مادام يجري أو اذا كان اتيانه أكثر من انقطاعه على اختلاف التأويلين في ذلك لان المسئلة مشككة من جملة اطلاق الوجوب والاستحباب في محل واحد اذا لم يصح جمعهم - ما فتؤول ذلك بنحو عشرة أوجه من أحسنها ما ذكرناه ورد الاول بعد وجوده نصاً في المذهب وبتعارضه بما يذكر بعد من قوله أو انقطاع دم الحيض والاستحاضة فيجب بأنها لا بد من تقدير فيقيد رأو بحىء الاستحاضة لميزة أو الحكم بها مطلقاً وبعضه ذاتي - ير العبارة بقوله أودم النفس والله أعلم وعلى الوجه الآخر فله صور أربع ان لازم أكثر الزمان استحباب وان فارق أكثر الزمان وجب وان تساوى فقولان بالوجوب والاستحباب ابن رشد والمشهور لا يجب ابن هر ون الظاهر الوجوب أما ان لم يفارق فلا فائدة فيه وهذه طريقة المغاربة في السلس وعليها العمل خلافاً للرافيين في القول باستحبابه مطلقاً ابن الحاجب والاستحاضة كالسلس يستحب منها الوضوء خ أشار ابن عبد السلام الى ان معناه ان الاستحاضة كالسلس في جميع الصور المذكورة وقال الباجي اذا ثبت ان دم الاستحاضة لا يجب به غسل فهل يجب به الوضوء المشهور من المذهب لا يجب وقال القاضي أبو الحسن ما يكون منه مرة بعد مرة وجب منه الوضوء وما تكرر بالساعات استحباب والمستحاضة في وجوب وضوئها لكل صلاة واستحبابه رواية للخمى انتهى وقد يخرج عليه كلام الشيخ بان يقال يجب على رواية ويستحب على أخرى فانظر في ذلك وتأمله وبالله التوفيق ص (ويجب الوضوء من زوال العقل بنوم مستثقل أو اغماء أو سكر أو تخبط جنون) ش يعني بزوال العقل ذهاب التمييز في الحال ولو لم يزل أصله ليدخل النوم اذ ليس بذهاب العقل وانما هو تغطية له ولم يشترط الاستثقال في غيره فقليل ما سواه وكثيره سواء ويتفصل هو الى أربعة أوجه ذكرها غير واحد عن اللخمى الطويل الثقيل ينقض

وأما دم الاستحاضة
فيجب منه الوضوء
ويستحب لها
والسلس البول أن
يتوضأ لكل صلاة
ويجب الوضوء من
زوال العقل بنوم
مستثقل أو اغماء
أو سكر أو تخبط
جنون

الصلاة والسلام ولذلك قال صلى الله عليه وسلم أكرموا عمتكم النخل وأما لان أطوار الانسان سبعة كاطوار حمل النخل (قوله وأما دم الاستحاضة فيجب منه الوضوء ويستحب لها وسلس البول أن يتوضأ لكل صلاة) أعلم ان دم الاستحاضة وسائر السلس على ثلاثة أقسام تارة تكون ملازمة أكثر من مفارقتها فهذا يستحب منه الوضوء وعكسه المشهور يجب وأسقطه البغداديون وتارة تستوى ملازمة ومفارقتها ففي الوضوء قولان متساويان وتارة يلزم دائماً فهذا لا يجب ولا يستحب اذ لا فائدة فيه والقسمان الاولان هما اللذان أراد الشيخ بقوله يجب ويستحب أي يجب حيث تكون مفارقتها أكثر ويستحب حيث تكون الملازمة أكثر فلا تناقض في كلامه وهذا أحسن ما قيل في الاعتذار عن الشيخ وأجيب باجوبة أخر لم أذكرها الطولها وعدم الحاجة اليها وقال الشيخ بن عبد السلام القياس في دم الاستحاضة سقوط الوضوء منه مطلقاً لان الأصل في الدم ليس هو من نواقض الوضوء فلا مبالاة بقلته ولا بكثرته كبعض ما قيل في المنى الخارج لغير اللذة وحيث يستحب من السلس الوضوء فقال سحنون لا يستحب غسل فرجه لان النجاسة أخف من الحدث وقال صاحب الطراز بل يستحب كفو واختلف هل يلزم صاحبه أن يعد حرقرة عند صلاته أم لا على قولين اللابيانى وسحنون وكلاهما نقله القرافي ومن أكثر عليه المذنب بطول عزيمة أو تذكرة فقال ابن الحاجب المشهور بالوضوء وفي مقابل التداوى قولان وأفتى الشيخ أبو الحسن اللخمى بهم من جرت عادته ان توضأ حدث وان تيمم فلا (قوله ويجب الوضوء من زوال العقل بنوم مستثقل أو اغماء أو سكر أو تخبط جنون أخبر الشيخ ان زوال العقل موجب للوضوء وبين أن

مقابله وهو الخفيف القصير لا ينقض الطويل الخفيف يستحب وحكى غيره فيه قولين والمشهور عدم النقص
والقصير الثقيل قولان والمشهور النقص وعليه دل ما هنا والله أعلم وعلامة الاستثقال سقوط شئ من يده
أو انحلال حبوته أو سيلان لعبه أو بعده عن الاصوات المتصلة به ولا يتفطن لشئ من ذلك وهذا كله على ان النوم
سبب الحدث وهو المشهور ووقع لابن القاسم ما ظاهره انه حدث وعليه فقليله وكثيره سواء والله أعلم والاعفاء
غيبه العقل بما يعترى البدن من حمى ونحوها وألزم اللخمي عبد الوهاب التفصيل فيه ولا يصح بل انقليل والكثير
سواء كالسكر والجنون والمعتوه كالمجنون تخبط أو لم تخبط وفي كلام الشيخ اثبات الجن وتخبطه وهو نص القرآن
ومذهب أهل الحق خلافا للفلاسفة وبعض المعتزلة والنشوان الذي يخطئ ويصيب كالطافح الذي لا يعرف
الأرض من السماء لسكره ﴿فرع﴾ قال مالك فبمن حصل لهم أذهل عقله بتوضاً وعن ابن القاسم لا وضوء عليه
وذكر التادلي الوضوء من غيبة العقل بالوجد والحال ونظره غيره بمن استغرق في حب الدنيا حتى غاب عن احساسه
وفيه نظر اعدم اعتباره والله أعلم ص (ويجب الوضوء من الملاسة للذة والمباشرة بالجسد للذة والقبلة للذة) ش
يعني اذا قصدت ووجدت اتفاقاً في الجميع وكذا ان وجدت ولم تقصد عند ابن رشد وابن شاس وغيرهما خ
ونقص عليه ابن هارون الاتفاق بما نقله ابن يونس عن سحنون في التي كست زوجها أو نقضت خفه لا وضوء عليهما
وان التذا قال وفيه نظر بأنه ليس فيه نص صريح على اللمس ونقصوه أيضاً بقول التلمساني في اللمع واختلف
اذا وجد ولم يقصد أو قصد ولم يجد ابن الحاجب فان قصد ولم يجد فكذلك على المنصوص يعني ينتقض ثم قال
وخرج اللخمي من الرضا لا ينتقض خ وتخرج اللخمي ضعيف لان رفض النية قصد منفرد وهنا قصد وفعل
ولا يلزم من الغاء الاخف الغاء الاشد قال ومقابل المنصوص منصوص لا شهب وروى عيسى في مريض

ويجب الوضوء من
الملاسة للذة
والمباشرة بالجسد
للذة والقبلة للذة

زواله باربعة أشياء كما ذكرنا أن قوله زال العقل فيه مساححة والاولى ان يقول استتار العقل اذا العقل لا يزيله النوم
ولا الاعفاء ولا السكر وانما يستتره خاصة ولهذا سميت الخمر خمر لانها تغطي العقل وكذلك الجنون الذي يصيبه
الجن ثم يعود الى حاله بخلاف المطبق الذي لا يفيق أصلاً فانه قد زال عقله لا محالة ولذلك اتفق على عدم خطابه مطلقاً
قاله الفاكهاني وظاهر كلام الشيخ ان النوم سبب للحدث لكونه اشترط فيه الثقل وهو المشهور وقيل انه حدث
قاله ابن القاسم في كتاب ابن القصار ورواه أبو الفرج عن مالك كذا عزاه ابن بشير وأشار ابن الحاجب الى انه
يؤخذ من المدونة وذلك انه لما ذكر انه سبب وتكلم في أقسامه كما سنقوله بعد ان شاء الله تعالى قال وفيها اذا قمتم يعني
من النوم واعلم ان اللخمي اعتبر النوم قسمه على أربعة أقسام طويل ثقیل ينقض مقابله لا ينقض طويل
خفيف يستحب مقابله قولان وذكر غير ذلك في القسم الثالث قولين قال ابن عبد السلام فيحتمل أن يكونا بالوجوب
والاستحباب ويحتمل أن يكون بالوجوب والسقوط واعتبر الشيخ عبد الحميد الصائغ حالات النائم فقال ما معناه
لا يخلو ذلك من أربعة أوجه تارة يكون على هيئة يتيسر فيها الطول والحدث كالمساجدين ينقض مقابله كالقائم والاحتبي
لا ينقض وتارة يتيسر فيها الطول دون الحدث والعكس كالجالس مستنداً والراكع ففي النقص بذلك قولان وظاهر
كلام الشيخ أن الجنون والاعفاء حدثان لكونه لم يشترط فيهما الثقل كما اشترطه في النوم وهو كذلك قاله
مالك وابن القاسم ونقل اللخمي عن عبد الوهاب انهما سببان وخرج على القولين من جن قائماً أو قاعداً محضرة قوم
ولم يحسوا انه خرج منه شئ واعتراض كلامه من وجهين أحدهما لابن بشير ان عبد الوهاب أطلق عليهما انهما
سببان الا انه أوجب منهما الوضوء دون تفصيل والثاني لانه لا يلزم من عدم احساسهم عدم خروجه
قال ويلزمه في النوم (قوله) ويجب الوضوء من الملاسة للذة والمباشرة بالجسد للذة والقبلة للذة اعلم ان الملاسة
على أربعة أقسام تارة يقصد ويجد فالوضوء باتفاق وعكسه لا وضوء باتفاق وتارة يقصد ولا يجد فروى أشهب لا أثر له

مس ذراع امر أنه ليختبر هل يجد لذة فلم يجدها أنه يتوضأ فحمله ابن رشد على النقص بالقصد وظاهر كلام الشيخ
 أن قصد اللذة شرط حتى في القبلة إلا أن يكون أتى باللام للتعليل فلزم أنه إذا لم يقصد ولم يجد أنه ينقض والمشهور خلافه
 والقول بالنقض به نص عليه الحضرمي ولم يعزه والممول أن التفصيل المذكور إنما هو في الملاسة فقط والقبلة على
 سائر الجسد منها فاما على الفهم فقال ابن الحاجب تنقض للزوم اللذة خ هي رواية أشهب عن مالك وقول
 أصبغ قال في المدونة وهو دليل المدونة ومقابله لا وضوء كالملاسة قول ابن الماجشون عياض وهو قول مالك
 في المجموعة ابن رشد واما ما قصد اللذة بالقبلة ولم يجدها فالوضوء واجب عليه ولا أعلم في ذلك خلافا ولا يبعد
 دخول الخلاف فيها معنى وحكى ابن بركة في القبلة مطلقا ثانيا ان كانت على غير الفهم اعتبرت والا فلا وظاهر
 ما هنا أن اللذة إذا وجدت أو قصدت انتقض ولو في محرم وصغيرة لا تشتهى والمشهور أنه لا أثر لمحرم ولا لصغيرة
 لا تشتهى خ وهو ظاهر الجلاب ونص عبد الوهاب وغيره أنه ان وجدها في محرمه انتقض ع وقبلة ترحم
 للصغيرة ووداع للكبيرة المحرم ولا لذة لنو ابن رشد ولو قصدها في الصغيرة وجدها إلا على النقص بلذة التذكر ثم
 قال قلت يرد بقوة الفعل قال يعني ابن رشد وقصدها لفاسق في المحرم ناقض انتهى وعند اللخمي أنه ان ضمها اليه
 انتقض بلا تفصيل فاعلمه مراد الشيخ بالمباشرة والافن للمس وقال الشيخ ناصر الدين اذا التقى جسمان فذلك
 الالتقاء يسمى مساً ثم قال اذا كان الالتقاء بالفهم على وجه مخصوص سمي قبلة وان كان بالجسد سمي مباشرة وان
 كان باليد سمي لمساً انتهى فروع * أحدها الحائل الكفيف كالعدم وفي غيره قولان ع والحائل سمع ابن القاسم
 لا يمنع وعلى أن كان خفيفاً ابن رشد تفسير اللخمي رواية على أحسن أن كان باليد وان ضمها قال كفيف كالخفيف
 الثاني خ قال في التهذيب والممسوس أن وجد اللذة توضحاً والا فلا قالوا ما لم يقصدها فيكون لا مساً انتهى ولا بن
 نافع الكره والاستغفال في القبلة كالتقصيد الثالث لمس الشعر والظفر كغيره وقيل لا والله أعلم وقوله ومن مس
 الذكر يعني أن مس الذكر موجب للوضوء كما يوجب ما قبله وظاهره مطلقاً كما في الحديث وليس كذلك لا اتفاق
 أهل المذهب على تقييده بالرواية الأخيرة في المدونة أنه بباطن الكف أو بباطن الأصابع ابن الحاجب أشهب

ومن مس الذكر

وروى عيسى عن ابن القاسم ينقض وهو ظاهر المدونة وكلاهما حكاه ابن رشد وجعل اللخمي المنصوص النقص
 وخرج من الرفض عدمه وضعفه ابن عبد السلام بأنه انضم هنا إلى النية فعل وهو للمس فليس أسواء وتارة يجد ولا
 يقصد فالوضوء باتفاق عند ابن الحاجب وقال الرجراجي في النقص قولان قائمان من المدونة وهذا الخلاف اذا كان
 للمس مباشرة وأما ان كان من فوق حائل فروى ابن القاسم كالمباشرة وروى على بن زياد أن كان خفيفاً فحمله ابن
 رشد على التفسير وحمله اللخمي على الخلاف قائلاً رواية على أحسن أن كان باليد وان كان ضمها اليه قال كفيف
 كالخفيف وذكر الشيخ المباشرة بالجسد بعد الملاسة حشو ويريد اذا كان مما يلتذ بلمسها عادة وأما الصغيرة فلمسها
 لا أثر له لأن لمسها لا يوجب لذة وكذلك المحرم لقيام المانع العادي وظاهر كلام الشيخ ولو كان الممسوس ظفراً أو شعراً
 وهو كذلك نص عليه ابن الجلاب وقيل إنهما لا يلحقان بما عداهما من الجسد لأن اللذة ليست بلمسهما وإنما هي
 بالنظر ولا أثر له نقله ابن عبد السلام عن بعض الشيوخ وظاهر كلام الشيخ سواء كانت القبلة على الفهم أم لا لأنه يعتبر
 قصد اللذة وهو كذلك في أحد القولين والمشهور أن القبلة في الفهم تنقض مطلقاً للزوم اللذة غالباً ما لم تكن قرينة صارفة
 عن قصد اللذة كقبلة الوداع (قوله ومن مس الذكر) اختلف في مس الذكر على ثمانية أقوال فقيل ينقض بباطن
 الكف خاصة رواه أشهب وهو ظاهر كلام الشيخ في باب الغسل حيث قال ويحذر أن يمس ذكره في تدلك بباطن
 كفه وقيل مثله مع زيادة باطن الأصابع قاله ابن القاسم في المدونة ونصها قال مالك ولا ينتقض الوضوء من مس
 شيء من البدن إلا من مس الذكر وحده بباطن الكف قال ابن القاسم وبباطن الأصابع مثله فحمله ابن رشد على

بباطن الكف وفي المجموعة العمدة والعراقيون اللذة خ يعني باي عضو حصلت هكذا نص عليه السيوري وغيره انتهى ولا بن نافع اعتبار الحشفة فقط وللو قار مع باطن الكف باطن الذراع وفي الاحوذى فيما بين الاصابع روايتان وفي باب الغسل اعتبار باطن الكف فقيده ما هنا والمشهور أطراف الاصابع ودائرة جنب الكف والله أعلم والانصال شرط ع ومسه مقطوعا لغو المازري كذا ذكر الغير قال قلت بردبان الحياة مظنة اللذة ونقيضها مظنة نقيضها وقال ومسه من آخر ابن العربي لغو المازري الجمهور كذا كره نفسه الاداود لحديث من مس ذكره فليتوضا ورده بعض أصحابنا بحديث من مس الذكر الوضوء قال والملموس ان التذا انتقض والافقولا الابل المصري وابن العربي انتهى من مواضع والله أعلم ﴿فروع﴾ أولها في مسه من فوق حائل ثالثا ان كان خفيفا انتقض خ حكى المازري وصاحب الاحوذى وابن رشد الثلاثة والظاهر عدم النقض مطلقا لما في صحيح ابن حبان عنه عليه الصلاة والسلام من أفضى يده الى فرجه ليس بينهما سترو ولا حجاب فقد وجب عليه الوضوء انتهى * الثاني ان مس ذكره وصلى ولم يتوضا أعاد ابداعا على المشهور وقيل في الوقت وثالثها في العمدة ابدأ وفي السهو في الوقت ورابعها مثله وفي السهو السقوط وخامسها ابدأ في الكبرة وفي العسيب السقوط وسادسها الاعادة وسابعها يعيد فيما قرب كاليومين والثلاثة حكاهما كلها في اختصار شرح ابن القا كها في لابي محمد عبد الله الشيباني القروي فانظره الثالث في سماع عيسى من كتاب الصلاة الرابع من جس امرأة للذة ثم نسي فصلى ولم يتوضا يعيد في الوقت وبعده ابن رشد معناه ان جسها للذة فالتذ فلو جسها للذة ولم يلتذ لم ينبغى أن تجب عليه الاعادة الا في الوقت لان كل من عمل في وضوئه أو صلاته بما اختلف أهل العلم فيه فلا اعادة عليه الا في الوقت انتهى وأتيت به هنا للقاعدة التي في آخره وهي معارضة للمشهور في التي فوقعه ولكن من المسائل فانظر ذلك وقوله واختلف في مس المرأة فرجها في ايجاب الوضوء بذلك يعني على ثلاث روايات لابن زياد والمدونة وابن أبي أويس ثالثها ان الطفت وقال قلت ما الطفت قال ان تدخل يديها بين الشفرين فقبل باتفاقها أي انها رجمة للقول الاخر وعزاه ابن عرفة للابهرى قائل ابن بشير وعبد الحق وقيل بظاهرها ابن رشد رابع الروايات يستحب وردها الابهرى ﴿تحصيل موجبات الوضوء ثلاثة أنواع﴾ أحداث واسباب وخارج عنهما فالحدث ما نقض بنفسه وهو الخارج المعتاد من المخرج المعتاد على وجه الصحة والاعتقاد وقد ذكره الشيخ أول الباب والاسباب ما نقض بما يؤدي اليه وهو المذكور من قوله ويجب الوضوء من زوال العقل الى هنا والخارج عنهما ضربان راجع اليهما كالشك في الحدث

التفسير ومقتضى كلام اللخمي انه خلاف وقيل مثله مع زيادة باطن الذراع قاله أبو بكر الوقار وقيل ان التذتوضا والا فلا قاله العراقيون وقيل ان تعمد توضا وان لم يلتذ وان نسي فلا شيء عليه رواه ابن وهب وقيل ان مس الكبرة توضا والا فلا حكاه الشارقي عن ابن نافع وقيل ان الوضوء منه حسن وليس بسنة وقيل ان الوضوء منه ساقط وكلاهما عن مالك واختلف اذا مسه من فوق حائل على ثلاثة أقوال ثالثها ان كان خفيفا انتقض والا فلا واذا فرغنا على ما في المدونة فهل ينتقض الوضوء بحرف اليد والاصابع في ذلك قولان حكاهما ابن العربي وفي النقض باصبع زائدة قولان (قوله واختلف في مس المرأة فرجها في ايجاب الوضوء) اختلف قول مالك في مس المرأة فرجها على أربع مقالات فقل لا ينتقض رواه ابن القاسم وأشهب وهو مذهب المدونة وقيل ينتقض رواه علي بن زياد وقيل ان الطفت توضأت والا فلا رواه ابن أبي أويس وقيل ان الوضوء منه مستحب حكاه ابن رشد عن مالك فمن الشيوخ من رد القولين الاولين الى الثالث ومنهم من قال انها أقوال متباينة وأما الدبر فالمتنصوص انه لا أثر له وخرجه حمديس على مس فرج المرأة ورد بوجهين * أحدهما عدم صحة القياس فان الدبر لا يسمى فرجا وهذا لابن بشير * الثاني عدم وجود اللذة في مس الدبر قاله عبد الحق ومثله لابن بشير أيضا وفي ابن عبد السلام ما يرد

واختلف في مس
المرأة فرجها في
ايجاب الوضوء
بذلك

ويأتي ان شاء الله وقادح في الاصل أو الحكم كالدرة والرفض وفي الكل اختلاف فانظره وبالله التوفيق ﴿خاتمة﴾
لا وضوء بمس اثنييه أو أليتيه أو عاتيه أو رفعيه أو فرج صبي أو صبية أو بهيمة أو لحم طري ولا بتقطير في مخرجين
أو ادخال شيء فيهما ولا بكل شيء مما مسته النار أو شربه أو لحم الابل ولا بقلس أوقى أو حجمة أو فصد أو ذبح أو قلع
ضرس أو قهقهة في صلاة ولا بكلمة قبيحة أو انشاد شعر أو مس صليب أو وثن أو حمل ميت أو وطئ على نجاسة
رطبة ولا بمس دبر أو أجراه حمديس على فرج المرأة ورده ابن بشير بأنه ليس بقياس وعبد الحق باللذة ونظر فيه غيره
وبالله التوفيق ص (ويجب الطهر مما ذكرنا من خروج الماء الدافق للذة في نوم أو يقظة) ش يعني المعتاد اذا خرج
مقارناتها الجماعا عبد الوهاب فان عرى عن اللذة فلا غسل فيه ابن الحاجب فان أمني بغير لذة أو بلذة غير معتادة كمن
حك لجرب أو لدغته عقرب أو ضرب فامني فقولان خ ابن بشير المشهور السقوط واختار سحنون وأبو اسحاق
القول بالوجوب ابن الحاجب وعلى النفي في الوضوء قولان خ ويقع في بعض النسخ مفسرين بالوجوب
والاستحباب وهو أحسن ابن الحاجب ولو التذم خرج بعد ذهابها جملة فثالثها ان كان عن جماع وقد اغتسل له
فلا يعيد خ هذه المسئلة على وجهين أحدهما أن يجمع ولم ينزل ثم يغتسل ثم يخرج منه مني والثاني ان يلتذ بغير
جماع ولا ينزل ثم ينزل فقليل بالوجوب فيهما وقيل لا فيهما لعدم المقارنة والثالث التفرقة فيجب في الثاني دون الاول
وقد ذكر المازري واللمخي وغيرهما هذه الثلاثة الاقوال هنا وهكذا كان شيخنا يقرر هذا الحل وكذلك قرره
ابن هازون انتهى والمشهور التفرقة فرعان * أحدهما قال ابن الحاجب وعلى وجوبه لو كان صلى في الاعادة
قولان خ الاعادة لا صبيغ ومقابلها لابن المواز واختاره ابن رشد والمازري وغيرهما * الثاني قال وعلى النفي في
الوضوء قولان أي بالاجاب والاستحباب قال البايجي قال القاضي أبو الحسن والظاهر من مذهب مالك ان
الوضوء واجب انتهى وظاهر كلام الشيخ ان خروج الماء باللذة موجب معتادة كانت أو غير معتادة ولم
يتعرض لما وراء ذلك بنفي ولا اثبات لان اثبات الحكم لهذا لا يلزم منه نفيه عن غيره باي وجه والله أعلم وقوله في
نوم أو يقظة من رجل أو امرأة يعني أن الخروج موجب باي وجه حصل لقوله عليه السلام انما الماء من الماء ولا
يلزم من وجود اللذة ادراكها فذلك لا يشترط في النوم وعدم ضبط النائم حمل على اغلب أحواله وهو وجود اللذة
المقارنة ثم أحواله أربعة أن تجد قصة ويجد ماء وعكسه أو يجد ماء ولا ترى قصة وعكسه فيجب فيما وجد فيه لا فيما
لم يوجد مطلقا فيهما والله أعلم وظاهر ما هنا ان ماء المرأة يبرز وقد تقدم ما فيه والظاهر انه يختلف باختلاف النساء وقد

ويجب الطهر مما
ذكرنا من خروج
الماء الدافق للذة في
نوم أو يقظة من
رجل أو امرأة

على ابن بشير وذلك أنه قال لابن عبد البر ميل الى مذهب الشافعي لقوله عليه السلام من أفضى بيده الى فرجه
فليتوضأ والدبر فرج لقوله صلى الله عليه وسلم في مر يد قضاء الحاجة لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بفرجه وكذلك
تفرق عبد الحق ضعفه ابن سابق بان حمديس لم يعمل باللذة بل بمجرد اللمس * قلت وهو الصواب وقول ابن
بشير كلهم يحومون على اللذة بعيد (قوله ويجب الطهر مما ذكرنا من خروج الماء الدافق للذة في نوم أو يقظة
من رجل أو امرأة) قال صاحب الطراز خروج ماء المرأة ليس بشرط في جنابتها لان عادته ينعكس الى الرحم
ليخلق منه الولد فاذا أحست بنزوله وجب عليها الغسل وان لم يبرز وظاهر كلام الشيخ ان وجود المني في مسئلة النوم
موجب للغسل وان لم يتذكر الموطن وهو كذلك عندنا وشذ بعض المتقدمين فرأى اعتبار تذكر الموطن وظاهر كلام
الشيخ سواء كانت معتادة أو غير معتادة وهو كذلك عند سحنون وابن شعبة ان وقيل لا يجب في اللذة غير المعتادة
واختلف اذا أمني بغير لذة كمن ضرب فامني ففي وجوب الغسل قولان لابن شعبة ابن سحنون والاخير منهما
جعل ابن بشير هو المشهور وسبب اختلافهم في هذين الفرعين اختلافهم في الصور النادرة هل تراعى أم لا واذا
فرعنا على عدم وجوب الغسل فهل يجب الوضوء أم لا فيه اختلاف والجاري على أصول المذهب انه لا يجب لانه

يختلف باختلاف الاحوال لكن خروجه موجب على كل حال وفي دخول ماء الرجل فرجها دون جماع اختلاف
ع وفيها ان دخل فرجها ماء واطشها دونه فلا غسل ما لم تلتذ ابن القاسم أي نزل ابن شعبان لا غسل ما لم تنزل وقيل
وان لم تنزل وهو المختار احتياطا قال قلت ظاهره وان لم تلتذ وقال ابن شاس وان لم تلتذ فلا غسل والا فتولان ولا ي
ابراهيم عن رواية ابن وهب تغتسل لا بشرط لذة انتهى فتامله والله التوفيق وقوله أو انقطاع دم الحيض أو
الاستحاضة أو دم النفاس يعني أن انقطاع هذه الثلاثة موجب لخروج الماء الدافق وقدير بد أو محي الاستحاضة
للمميزة أو الحكم بها الغيرها لانها ما وجبان دون انقطاع بل هما خلف منه اذ لهما حكمه وقدير اذ بان به من جهة المعنى
واسكن لا يؤديه الاطلاق كالتصریح فذلك بينه وقدير لهذا قوله في حمل من الفرائض والغسل من الجنابة ودم
الحيض والنفاس فريضة فلم يذكرا الاستحاضة الا ان يقال اكتفى بهما لانها فرعها وفيه بعد وما يؤدي هذا
الوجه تكرير لفظة دم التي وقع عليها ذكر الانقطاع في الحيض في النفاس لافي الاستحاضة مع انها مستثنى عنها فيه
فتأمل ذلك وعلى التقرير الاول وهو الاقطاع استشكل الرسالة غير واحد من طريق النقل ولما ذكر ع موجبات
الغسل قال وانقطاع دم الحيض والنفاس لا الاستحاضة وفيها تم قال تنظروا أحب الي واختاره ابن القاسم والبايجي
واللخمي والمازري قال مالك مرة تغتسل ومرة لا غسل عليا وابن القاسم واسع فقول ابن عبد السلام استنشكوا
ظاهر الرسالة بوجوبه ان كان لمخالفة ظاهر المدونة فالمشهور قد لا يتقيد بها وان كان لعدم وجوده فمقصود انتهى ولا
اشكال في استحباب الغسل لها وقدم ما في وجوب الوضوء فانظره والاستحاضة الدم الجاري على المرأة من علة
الخليل والمستحاضة التي لا يرقأ دمها أي لا ينقطع والحيض دم خرج بنفسه من قبل من تحمل عادة والنفاس الدم
الخارج للولادة كذا قال خ في مختصره وسيأتي ما غيره ان شاء الله (فرع) ابن الحاجب وان حاضت الجنب أو
أنفست أخرت خ هذا هو المشهور ع ابن وهب اذا أرادت القراءة اغتسلت لان الجنب لا يقرأ انتهى وفيه
نظر من جهة ان الحيض مانع رفع الجنابة بل الحدث مطلقا فانظر ذلك وقوله أو بمغيب الحشفة في الفرج يعني من حي
أوميت آدمي أو بهيمة قبل أو دبر على من غابت فيه أو منه من اني اذكر بشرط البلوغ فيهما أو يعتبر لمقطوعها قدرها
ع موجب الغسل خروج المنى بلذة ومغيب حشفة غير خنثي أو مثلها من مقطوعها في دبر أو قبل غير خنثي ولو من
بهيمة ماتت على من حي منه أو غابت فيه ولو مكرها أو ذابا علة انتهى فوطء الكبير الكبيرة موجب عليهما باتفاق
والصغيران دون مراعاة لغو باتفاق ابن الحاجب ولو وطئ الصغير كبيرة فلم تنزل فلا غسل عليها على المشهور خ
الخلافا انما هو في المراهق ونحوه على ما قال عبد الوهاب وأما مادون المراهق فلا غسل عليها اتفاقا قال وتؤمر
الصغيرة على الاصح خ أي اذا وطئها الكبير والاصح قول أشهب وابن سحنون ومقابلة في مختصر الوفاق
انتهى فان تركت أعادت عند أشهب أبدا وقيل في الوقت وقال سحنون فيما قرب كاليومين والثلاثة والله أعلم
والحشفة حامة الذكروهي الكبرة بفتح الكاف والميم ومن العرب من يسميها الفيشة والفيشلة انظر الغريب وقوله
وان لم ينزل يعني وأما ان أنزل فاحرى وهو مجمع عليه ولم يخالف في مغيب الحشفة غير داود والبخاري فقال في آخر

ليس بمعتاد في نواقض الوضوء فاشبه الحصى (قوله وانقطاع دم الحيضة أو الاستحاضة أو النفاس) أما انقطاع
دم الحيض والنفاس فالاجماع على وجوب الغسل كما قال الشيخ وأما دم الاستحاضة فاختلف فيه على ثلاثة
أقوال فقيل لا أثر له وقيل تنظروا استجابا وكلاهما قاله مالك ورجع الى الأخير والقولان في المدونة وقيل انها
تغتسل وجوبا على ظاهره بل البايجي قال مالك مرة تغتسل ومرة ليس ذلك عليها وقال ابن القاسم ذلك واسع فاذا
عرفت هذا فاعلم انه لا اعتراض على الشيخ في قوله ان الغسل واجب قال ابن عبد السلام ظاهر كلام الشيخ أبي
محمد الوجوب واستشكله غير واحد * قلت ورده بعض شيوخنا بأنه ان كانت مخالفة المدونة فالمشهور لا يتقيد

أو انقطاع دم الحيضة
أو الاستحاضة أو
النفاس

كلامه والغسل أحوط وهذا إلا آخر انما بيناه لاختلافهم وأما داود فلم يعتدوا بخلافه في كثير من الاشياء بل قال ابن العربي هو عامي لا حديث عليه والتحقيق انه امام هدى كما ذكره ابن السبكي وغيره فلا يطمع فيه ولا يتبع مذهبه - لضعفه وانقراض جملته ومحققة والله أعلم - بتحصيل موجبات الغسل ستة - أربعة متفق عليها واثنان مختلف فيهما ويعم الرجال والنساء شرطهما ويختص الاخر بالنساء فالعامة الانزال ومغيب الحشفة واسلام الكافر على الخلاف فيه والخاصة الحيض والنفاس وخروج الولد جافا وسيأتي ما فيه من الخلاف ان شاء الله ص (ومغيب الحشفة يوجب الغسل ويوجب الحد ويوجب الصداق ويحصن الزوجين ويحل المطلقة ثلاثا للذي طلقها ويفسد الحج ويفسد الصوم) ش. يعني ان غابت كلها لا بعضها وفي كونها بحائل ثلاثة كما تقدم في اللمس ومس الذكر وفي النوادر عن ابن شعبان ان ادخلت امرأة العنين فرجه وجب الغسل فظاهره لا يشترط الانتشار فانظر ذلك ويوجب الحد على الزاني واللائط بشرط الانتشار كما هو مذكور في بابه ويوجب الصداق كاملا على المزوج اذا وقع له ذلك مع زوجته التي لم يدخل بها وظاهر هذا ان الصداق انما يجب بالدخول ونصفه بالطلاق

أو بمغيب الحشفة
في الفرج وان لم
يسنزل ومغيب
الحشفة في الفرج
يوجب الغسل
ويوجب الحد
ويوجب الصداق
ويحصن الزوجين
ويحل المطلقة ثلاثا
للذي طلقها ويفسد
الحج ويفسد الصوم

بها وان كان لعدم وجوده فقصور لما سبق وظاهر كلام الشيخ انها اذا ولدت ولدا جافا أنه لا يجب الغسل عليها وهو أحد القولين في نقل ابن بشير وحكماهما ابن الحاجب روايتين وفي العتبية من سماع أشهب من ولدت بغير دم اغتسلت ثانيا ولم يجزها الاول قال اللخمي هذا استحسان لان الغسل للدم لا للولادة ولو اغتسلت لخروج الولد دون الدم اغتسلت ثانيا ولم يجزها الاول وقال ابن رشد معنى سماع أشهب دون دم كثير اذ خروج الولد بلا دم معه ولا بعده محال عادة قلت وكان بعض من أدركناه يحكي عن يثيق بقوله انه شاهد خروج الولد من زوجته بلا دم البتة ولم يعقبه بعده دم (قوله أو بمغيب الحشفة في الفرج وان لم ينزل) قال أبو محمد صالح يعني في محل الافتضاض وأما في محل البول فلا أثر له وأبعده التادلي قائلا لان غاية أمره ان يكون كالدير وهو يوجب الغسل قلت يريد في مشهور المذهب وحكي ابن رشد رواية عن مالك لا يغسل من الوطء في الدبر وخارجها على القول بمنع الوطء فيه ورده بعض شيوخنا بان اتفاق الاكثر على المنع من الوطء وعلى وجوب الغسل بريد تخريج به والبهيمة كالآدمي نص عليه غير واحد كابن العربي عن المذهب وقال الشيخ أبو القاسم بن محرز ثلاث موجبات مغيب الحشفة في قبل أو دبر من آدمي قال بعض شيوخنا ظاهره ان وطء البهيمة دون انزال لا أثر له الا ان يريد لمن عليه الوجوب لاسببه وظاهر كلام الشيخ ان الحشفة اذا غابت موجبة للغسل وان دخلت مائتة وهو كذلك ومعناه اذا كان اللف رقيقة وأما الكفيف فلا ونص عليه ابن العربي وكان بعض من لقيناه يخرج فيه قولا بوجوب الغسل مطلقا من أحد القولين في لمس النساء من فوق حائل كفيف قلت ولا يخرج فيه قول بنفي الغسل مطلقا من أحد الاقوال في مس الذكر لان الوطء أخص في استدعاء اللذة وقال التادلي اختلف في المسئلة على ثلاثة أقوال ثالثها ان كان الحائل رقيقة وجب والا فلا وهو الاشبه بمذهبنا وما ذكره لا أعرفه وأراد بقوله وهو الاشبه بمذهبنا أي الجاري على أصول المذهب المشهور قياسا على مس الذكر والله أعلم وظاهر كلام الشيخ ان بعض الحشفة لغو وهو كذلك على ظاهر المدونة ونص على هذا اللخمي ونقل صاحب الحلل عن غير اللخمي اذا غاب الثلثان منها وجب والا فلا قلت وما ذكره لا أعرفه (قوله ومغيب الحشفة في الفرج يوجب الغسل ويوجب الحد ويوجب الصداق ويحصن الزوجين ويحل المطلقة ثلاثا للذي طلقها ويفسد الحج ويفسد الصوم) انما كركون مغيب الحشفة يوجب الغسل ليركب عليه ما بعده والا فقد ذكر ذلك ومعنى يوجب الصداق أي كماله والا فالنصف حاصل بالعقد واختلف اذا وطئها في دبرها هل لها جميع الصداق كالوطء في القبل أم النصف فقط كلاهما حكاه اللخمي قلت وأخذ بعض شيوخنا الاول من قول رجم المدونة وطؤها في دبرها جماع لا شك فيه واختلف اذا افتضها باصبعه على ثلاثة أقوال قيل

ولا يجب بالعقد شيء ونائها نصفه بالعقد وكلاهما بالدخول وسيأتي ان شاء الله ويحصن الزوجين الحرين البالغين ان كانا على نكاح صحيح بوجه صحيح كما قال بعد والاحصان أن يتزوج الرجل المرأة نكاحاً صحيحاً ويطأها وطأ صحيحاً ويحل المطلقة ثلاثاً ان وقع من زوج ثان نكاح صحيح سالم من الدلسة للذي طلقها أولاً اذا لا تحل الا بعد زوج ذاق عسيلتها وذوقت عسيلته كما في حديث امرأة رفاعة مع عبد الرحمن بن الزبير بفتح الزاي وكسر الموحدة بعد هاء مثناة وراءه ويفسد الحج ان وقع قبل الوقوف بعرفة فيجب آتاه وقضاؤه والهدى والعمره وسواء العمدة والنسيان والتطوع والفرض لان نفل الحج كفره نية وكفارة وغيرهما والله أعلم ويفسد الصوم فيوجب القضاء عمده للفرض والنفل مع الكفارة في الفرض وفي إيجابها في النسيان اختلاف قال بعض الشيوخ وهذا اذا غابت في المنكح لا في المبال وقال ابن العربي أرانا فلان من شيوخه فرج المرأة بان عقد حمسا وثلاثين وأشار بان المعتبر الوسط لا الدائرة فانظر ذلك ^(تنبيه) ذكر الشيخ هنا من موجبات مغيب الحشفة سبعة أشياء وأنها باعضهم لزائد على المائة قال بعضهم والمختص منها بذلك أربعة الاحصان والا حلال والحد في محله وسقوط الخيار في العنة والاعتراض والله أعلم ^(افتتاح) لما انتهى كلام الشيخ في موجبات الغسل أراد الكلام على الحيض والنفاس لانهما من متعلقاته فاردنا تقديم حقيقة الحيض وتقسيم الحيض ليسهل التقرير ومن الله التيسير أما حقيقةه فقال ع الحيض دم تلقيه رحم معتاد حملها دون ولادة خمسة عشر يوماً في غير حمل وفي حمل ثلاثة أشهر خمسة عشر ونحوها وبعد هاستة وعشرين ونحوها فاقبل في الجميع فيخرج دم بنت سبع ونحوها والايسة انتهى والنساء خمسة صغيرة لا تشبهه أن تحيض وكبيرة مثلها كبنة سبع وابنة سبعين فلا يعتبر دمهما اتفاقاً في العدة وفي العبادة على المشهور في الآخرة ع والايسة في كون دمها حيضاً في العبادات نقلاً الصقلي عن أشهب مع الشيخ عن رواية محمد ونقل ابن حبيب معها وعاليه في وجوب الغسل لا نقطاعه قولاً ابن حبيب وابن القاسم انتهى ثم صغيرة يشبهه أن تحيض وكبيرة مثلها فيعتبر اتفاقاً كبنة تسع وابنة أربعين وفيما تردد بينهما اختلاف وبالف في سن من تحيض لا اشكال فيها والدماء الخارجة من النساء ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة وقد تقدم تعريفها ودرجات الحيض في قوامه ولونه ونحوهما ستة أوله اسود غليظ منتن ثم يصير احمر ثم صفرة كماء العصفور ثم كدرة كغسالة اللحم ثم تریة وهي أفتح منها ثم قصة وكلها علامة الحيض فيجب فيها ما يجب فيه الاخير فانه علامة الطهر كما قال الشيخ هنا ص (واذا رأت المرأة القصة البيضاء تطهرت الخ) ش يعني لانه علامة انقضاء دمها من حيض أو نفاس باجماع وان اختلف في تقديمها على الجفوف وفي الغريب قال أبو عبيد القصة التراب الأبيض فاذا رأت المرأة بياضاً عارحها استدل بذلك على براءة رحمها ابن الحاجب

واذا رأت المرأة
القصة البيضاء تطهرت
وكذلك اذا رأت
الجفوف تطهرت
مكانها وأنه بعد
يوم أو يومين أو ساعة

لها كل المهر قاله ابن القاسم وقيل لها النصف وما شأنها قاله في سماع أصبغ وقيل ان لم يرج لها انها لا تزوج بعد ذلك الا بمهر ثيب فلها جميعه قاله اللخمي وما ذكر ان المطلقة ثلاثاً تحل بالوطء بمغيب الحشفة هو كذلك عندنا خلافاً للحسن في قوله لا تحل الا بالانزال وقيل ان العقد كاف في الاحلال قاله سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب قال أبو عمران وإلى هذا القول ذهب ابن اللباد الفرضي في النكاح * قلت وأخذته المغربي من قول أشهب في النكاح الثالث من المدونة ونصها قال أشهب في كتاب الاستبراء عقد النكاح تحریم للامة كان يطؤها أم لا ذكر قول أشهب هذا فيما اذا وطئ أمة بملك ثم تزوج أختها والمشهور أنه يشترط في التحليل الا انتشار قال بعض من لقيناه وانظر هل يتخرج هذا الخلاف في وجوب الغسل أم لا ولم أرفيه نصاً وهو قصور لنقل أبي محمد عن ابن شعبان اذا دخلت زوجة العنين ذكره في فرجها الزمها الغسل قال أبو محمد دلأعرف فيه خلافاً (قوله واذا رأت المرأة القصة البيضاء تطهرت وكذلك اذا رأت الجفوف تطهرت مكانها أنه بعد يوم أو يومين أو ساعة) قال ابن الحاجب الحيض الدم الخارج

وهو ماء أبيض كالقصة وهو الجير قال غيره وروى كابلون وقيل كماء العجين وقيل كالخيط الأبيض وروى كالمني وقوله وكذلك ان رأت الجفوف يعني جفوف الحبل مما كان فيه من الحيض وما في معناه بان تخرج لها الخرقة جافة فللطهر اذا علمت ان القصة والجفوف خ والطهر بجفوف أو قصة وهي أبلغ لمعتادتها فتتظرها لا آخر المختار وفي المبتدأة تردد انتهى وما ذكره من أن القصة أبلغ لمعتادتها وقول ابن القاسم وقال ابن عبد الحكم الجفوف أبلغ لها وقال ابن حبيب وعبد الوهاب والداودي هماسواء وفائدة الخلاف انتظار الاقوى لا آخر المختار على المشهور وقيل لا آخر الضرورى خ وجعل ابن رشد الخلاف في الا انتظار الاختيارى أو الضرورى مبنى على أن الاقوى هو من باب الاولى أو من باب الاوجب س والاظهر الاختيار قال والا انتظارا لما هو على القولين وأما الثالث فإى الملامتين سبقت عنده اغتسلت انتهى وهو ظاهر قوله هنا تطهرت مكانها يعني فلا تنتظر شيئا والمعتادة كالمبتدأة في هذا القول بخلاف الاولين ففي المبتدأة خلاف يخصها ابن الحاجب أما المبتدأة فقال ابن القاسم ومطرف وابن الماجشون تنتظر الجفوف وغيرهم هماسواء قال الباجي نزع ابن القاسم الى قول ابن عبد الحكم خ وكذلك صرح به ابن شاس انها اذا رأت القصة تنتظر الجفوف وفي المتن نحوها اذ قال لا تطهر الا بالجفوف ونحوه في النوادر عن ابن حبيب عن ابن القاسم وقال المازرى وافق ابن القاسم ابن عبد الحكم على ان المبتدأة اذا رأت الجفوف تطهرت ولم يقل اذا رأت القصة تنتظر الجفوف ونقل عبد الوهاب عن ابن القاسم مثل ما قاله المازرى قال في المقدمات ونقله أصح في المعنى انتهى باختصار لفظه فانظره وقدير يد قوله مكانها الحث على المبادرة للعبادة عند ما كانها والاول أبين وأفيد والله أعلم وقوله ثم ان عاودها دم أو رأت صفرة أو كدرة تركت الصلاة يعني لان الصفرة والكدرة حيض وحده أى في أيام حيضتها وقال عبد الملك لا يكون حيضاً اذا انفرد ولا حد لاقله في العبادات بل الدفعة حيض في العبادات اتفاقاً وفي العدة والاستبراء على المشهور وفي النوادر عن ابن حبيب لو رأت في اليوم قطرة دم كان يوم دم وفيه عن ابن القاسم في التي لا ترى الدم الا مرة في اليوم فان رآته وقته وترك الصلاة ثم رأت الطهر قبل العصر فلا تحسبه يوم دم وانما تتطهر وتصلى الظهر انتهى ولعله مراد الشيخ هنا بما تقدم مع قوله اذا انقطع عنها اغتسلت وصلت يعني أن انقطاعه موجب للطهر واتيانه موجب للمنع فلا تنتظره بل يأتيها دم آخر أم لا لان المحقق لا يؤخر للمشكوك انتهى وكلام الشيخ اشارة لحال الملققة

ثم ان عاودها دم أو رأت
صفرة أو كدرة
تركت الصلاة

بنفسه من فرج الممكن حملها عادة غير زائد على خمسة عشر يوماً من غير ولادة واعترض باربعة أوجه أحدها استعمال لفظ بنفسه في غير موضعه لانه انما يستعمل اذا أريدت كيد الذات كقولك جاء يد نفسه الثانى أنه غير مانع لدخول نوع من دم الاستحاضة فيه وهو ما زاد على العادة أو العادة والاستظهار اذا كان أقل من خمسة عشر يوماً الثالث ان في حده الحشو وهو قوله من غير ولادة فان قوله بنفسه يعني عنه وهذه الثلاثة حكاه ابن عبد السلام ويحاج عن الثانى بان قول المالك فلا يعترض بها هو مختلف اختلافاً قوياً اذ هو في المدونة الرابع ذكره ابن هارون بانه يخرج عن كلامه دم الحامل فان فيه تفصيلاً بين اول الحمل وآخره ففي أوله خمسة عشر يوماً ونحوها وبعد ستة عشر العشرين ونحوها * قلت ويحاج بان أشهب روى عن مالك انها كغيرها فكلامه جار على قول مالك أيضاً وظاهر كلام الشيخ أن القصة والجفوف سياتن واليه ذهب الداودي وعبد الوهاب قال ابن القاسم القصة أبلغ وقال ابن عبد الحكم الجفوف أبلغ وهذا في حق المعتادة وأما المبتدأة فقال ابن القاسم تنتظر الجفوف قال الباجي هذا نزوع منه الى قول ابن عبد الحكم ورده المازرى بان المبتدأة لم تتقرر في حقها عادة أحدهما فاذا رأت الجفوف أولاً فهي علامة والاصل عدم القصة في حقها فلا معنى للتأخير لا مرشكوك فيه واذا رأت المرأة القصة أولاً أخرت لانه لا بد أن يعقبها الجفوف فكان التأخير لا مر محقق وليس كذلك المعتادة (قوله ثم ان عاودها دم أو رأت صفرة أو كدرة تركت الصلاة

وهي التي تقطع طهرها فصارت تحيض قبل تمام الطهر القاصـل فتغتسل كلما انقطع وتصوم وتوطأ خ لانها لا تدري هل يعاود الدم أم لا وقوله ولكن ذلك كله كدم واحد في العدة والاستبراء يعني انها تلقى أيام الدم بعضها لبعض حتى تنتهي لما هو حكمها من عادة أو غيرها ثم تكون مستحاضة في بقية عمرها وقال ابن مسleme وابن الماجشون ان كان الدم أكثر والاجمعت أيام الطهر طهر وأيام الحيض حيضا حقيقة خ فتكون طاهرا حائضا على قولهما ولو بقيت كذلك طول عمرها انتهى بمعناه والمعتبر وقوع الدم في الايام لا استغراق اليوم به لما تقدم من أن أقل الحيض الدفعة الواحدة وظاهر كلام الشيخ أنها تكون حائضا طاهرا في العادة أبدأ بخلاف العدة والاستبراء فلا تكون طاهرا حتى يبعد ما بين الدمين بعدا ينابح حيث لا يشك فيه مثل ثمانية أيام على قول سحنون أو عشرة على قول عبد الملك ابن حبيب فـ هذا أقل الطهر عندها والمشهور خلافه ع وأقله روى ابن القاسم العادة وابن الماجشون خمسة أيام ابن حبيب عشرة سحنون ثمانية وابن مسleme خمسة عشر واعتمده القاضي وجعله ابن شاس المشهور انتهى وعزى الأخير في الجلاب مع ابن مسleme للمتأخرين من أصحاب مالك وفي التلقين هو الظاهر من المذهب ورجحه ابن عطاء الله وابن عبد السلام وغيرهم وقال ابن عبد السلام أكثر النصوص في الكتب المشهورة لمالك عليه والله أعلم وقوله فيكون حيضا مؤتفقا يعني اذا بعد ما بين الدمين فالثاني حيض ولا حـدلا أكثر الطهر اجماعا ومعنى مؤتفقا مبتدأ يعتد به وحده في العدة والاستبراء (فرع) يجب تفقد المرأة طهرها عند النوم ليلا ع وفي وجوبه قبل الفجر لا دراك المغرب والعشاء قولاً الباجي عن الداودي وسامع ابن القاسم اذ ليس من عمل الناس ابن رشد يجب في وقت كل صلاة موسعا ويتعين آخره بحيث تؤديها انتهى ص (ومن تـمادى بها الدم بلغت خمسة عشر يوما ثم هي مستحاضة الخ) ش يعني ان أكثر الحيض خمسة عشر يوما وهذا هو المشهور في الجملة والا فالمشهور التفرقة بين المبتدأة والمعتادة والحامل ابن الحاجب والنساء مبتدأة ومعتادة وحامل فالمبتدأة ان تـمادى بها الدم فالمشهور خمسة عشر وروى ابن زياد طهر لعادة لداتها وروى ابن وهب وثلاثة

ثم اذا انقطع عنها
اغتسلت وصلت
ولكن ذلك كله
كدم واحد في العدة
والاستبراء حتى
يبعد ما بين الدمين
مثل ثمانية أيام أو
عشرة فيكون حيضا
مؤتفقا ومن تـمادى
بها الدم بلغت خمسة
عشر يوما ثم هي
مستحاضة تنطهر
وتصوم وتصلي
ويأتيها زوجها

ثم اذا انقطع عنها اغتسلت وصلت ولكن ذلك كله كدم واحد في العدة والاستبراء حتى يبعد ما بين الدمين) أما الدم فلا خلاف فيه ان الامر كما ذكر وكذلك الصفرة والكدر في مشهور المذهب مطلقاً وقيل هما كالدم ما لم يكونا بعد اغتسال قبل تمام طهرها فانه لا أثر لخروجها قاله ابن الماجشون قائل لا يجب منهما الوضوء فقط قال اللخمي وهو خلاف نص المدونة وجعله الباجي والمازري المذهب (قوله مثل ثمانية أيام أو عشرة فيكون حيضا مؤتفقا) اختلف في أقل الطهر على خمسة أقوال فقل خمسة أيام قاله ابن الماجشون وقيل ثمانية أيام قاله سحنون وقيل عشرة أيام قاله ابن حبيب وقيل خمسة عشر يوما قاله ابن مسleme وجعله ابن شاس وابن الحاجب المشهور وقيل ما يراه النساء قاله مالك من رواية ابن القاسم وأما أكثر الطهر فلا حـدله اتفاقا واعلم ان الشيخ أراد بقوله مثل ثمانية أيام أو عشرة الاخبار بان المسئلة اختلف فيها على قولين فكانه يقول مثل ثمانية أيام في قول أو عشرة في قول وكثيرا ما يفعل ذلك ومنه وترفع يدك حذو منكبيك ودون ذلك وقوله واذا نوى المسافر اقامة أربعة أيام بموضع او ما يصلي فيه عشرين صلاة أتم الصلاة ولا يقال ان كلامه غير مطرد في ذلك ألا ترى الى قوله نجعلها حذو أذنيك او دون ذلك لان قرينه قولك وذلك واسع يفهم منه ارادة التخيير فقط (قوله ومن تـمادى بها الدم بلغت خمسة عشر يوما ثم هي مستحاضة تنطهر وتصوم وتصلي ويأتيها زوجها) ظاهر كلامه سواء كانت معتادة أو مبتدأة أو حاملا وهو كذلك في أحد الاقوال عموما فاما المبتدأة ففي المدونة نكت خمسة عشر يوما وروى علي بن زياد طهر لعادة لداتها وروى ابن وهب وثلاثة أيام استظهارا وقال عبد الوهاب مثله ما لم تزد على خمسة عشر يوما وقال اللخمي لو قيل تنطهر لعادة أمثالها من قرابتها لكان حسنا ومثله هذا اللفظ لا بعد قولنا حسبنا نص عليه صاحب اللمع فيما اذا قال المجتهد لو قال بهذا قائل

أيام استظهارها س والاستظهار في رواية ابن وهب بشروطه المعروفة أن لا تجاوز خمسة عشر يوما قال ابن الحاجب والمعتادة أن تآدى خمسة أقوال فيها روايتان خمسة عشر ورجع إلى عاداتها مع الاستظهار بثلاثة أيام ما لم تجاوز خمسة عشر يوما قال والثالث عاداتها خاصة والرابع خمسة عشر واستظهار يوم أو يومين والخامس قال ابن نافع واستظهار ثلاثة أيام وأنكره سحنون انتهى بإسقاط بعض كلام من خلاله للاختصار ع وقول ابن عبد السلام تردد بعضهم في صحته عن ابن نافع قصور رواية ابن حارث واللعنم عنه وترجيحه إياه على رواية محمد يعني التي هي استظهارها بيومين وعليها فأكثر الحيض سبعة عشر وعلى قول ابن نافع ثمانية عشر والله أعلم والمشهور أن الحامل تحيض وقيل ليس دمها يحيض وعلى المشهور فإن تآدى ففيها قال ابن القاسم تجلس بعد ثلاثة أشهر ونحوها نصف شهر وبعد ستة فأكثر عشرين ونحوها وهل حكم ما قبل الثلاثة كما بعدها أو كالمعتادة قولان وهل الستة كالثلاثة أو كالأكثر قولان وعن مالك فيها مكث قدر ما يجتمد لها بلاحد وليس أوله كآخره وروى أشهب كالحامل وروى مطرف أوله المعتادة والاستظهار والثاني مثل المعتادة وفي الثالث ثلاثة أمثاله وكذلك إلى ستين فلا يزيد وقال ابن وهب ضعف عاداتها خاصة ولابن القاسم وغيره أقوال أخر فانظر ذلك (فرع) المشهور في غير المبتدأة والحامل أن الاستظهار على عاداتها شرط فان اختلفت عاداتها فقل تقتصر على أقلها والمشهور على أكثرها خ والقول بالا كثر مذهب المدونة والقول بالقل لابن حبيب ابن الحاجب وأماد الاستظهار عند قائله فيض وما بينه وبين خمسة عشر قيل ظاهر خ وهو نص قول ابن القاسم في الموازية وظاهر المدونة في الحج وقيل تحتاط فتصوم وتقضي وتمنع الزوج ثم تغتسل ثانيا وعزاه ع لرواية ابن وهب وذكر خ عن اللعنم وغيره أنها رواية في المدونة والمشهور الأول والله أعلم وقوله تتطهر وتصوم وتصلى ويأتيها زوجها يعني أن لها حكم الطاهر ما لم تميز بعد طهر تام فتعمل على تمييزها ع وما ميزته مستحاضة بعد طهر تام حيض في العبادة ابن حارث اتفاقا وفي العدة قولان لها ولسحنون مع محمد وأشهب وابن الماجشون وفيها لابن القاسم والنساء يزعم أن دم الحيض مبين الاستحاضة برأيه ولونه وصح حديث النساء أن دم الحيض أسود يعرف بان رجالة رجال مسلم انتهى وما ذكر من التلقيق يجري في كل النساء ويعتبر فيه ما قيل في الطهر والحيض على تفصيله والله سبحانه أعلم وفي قوله تتطهر إلى آخره إشارة لموانع الحيض وهي نوعان متفق عليها ومختلف فيها فمنع الحيض وجوب الصلاة وصحة فعلها وفعل الصوم ومس المصحف والطلاق وابتداء العدة والوطء في الفرج ورفع الحدث ودخول المسجد والطواف والاعتكاف باتفاق وعلى المشهور الوطء بطهر التيمم وبين الطهر والغسل وفيما دون الأزار وجوب الصوم ورفع حدث الجنابة بخلاف

لـ كان مذهبا فإنه لا يعد قولاً وأما المعتادة ففي المدونة خمسة عشر يوما ورجع إلى عاداتها مع الاستظهار بثلاثة أيام ما لم تزد على خمسة عشر يوما وقيل عاداتها فقط قاله ابن عبد الحكم وقيل خمسة عشر يوما واستظهار يوم أو يومين وقيل بل تستظهر بثلاثة أيام قاله ابن نافع فهذه خمسة أقوال واختلف على القول باعتبار العادة مع الاستظهار فقل العادة الأكثرية وهو المشهور وقيل الأقلية قاله ابن حبيب وابن لبابة وكذلك اختلف فيما بين العادة والمعتادة مع الاستظهار إلى خمسة عشر يوما هل هي طاهرة حقيقة أو تحتاط على قولين وأما الحامل فلا كثر على أنها تحيض ووقع لابن القاسم ما يقتضي أنها لا تحيض كقول ابن لبابة وذلك أنه قال فمن اعتدت بالحيض ثم ظهر حملها لوعلمته حيضا مستقيما رجمتها فاخذ منه غير واحد ما قلناه قال ابن بشير في شرحه على ابن الجلاب أنها إشارة للتشكيك كقول الداودي لو أخذ فيه بالاحوط لكان حسنا وعلى الأول فقال مالك يجتهد لها وليس في ذلك حد وليس أول الحمل كآخره وقال ابن القاسم مكث بعد ثلاثة أشهر ونحوها خمسة عشر يوما ونحوها وبعد ستة أشهر العشرين ونحوها واختلف أصحابنا من التونسين هل هو خلاف لقول مالك السابق أو هو تفسيره وروى أشهب أن الحامل

القراءة والتطهر بفضل ماؤها على المشهور فانظر ذلك ص (واذا انقطع دم النفساء وان كان قرب الولادة اغتسلت وصليت الخ) ش يعني وكذلك ان خرج الولد جافا بلا دم على المشهور وهو الراجح من روايتين ع وسمع أشهب من ولدت دون دم اغتسلت اللخمى هذا استحسان لانه للدم لا للولد ولو اغتسلت لخروجه دون الدم لم يجزها ابن رشد معنى سماع أشهب دون دم كثيرا دخروجه بلا دم ولا بعده محال عادة قال ونقل ابن الحاجب نفيه رواية وابن بشير قول لا أعرفه انتهى والدفة نفاس كالحيض خ وتقطعه ومنعه كالحيض ابن الحاجب وما يجيء بعد طهر تام حيض والا ضم ومنع فيه كالحيض فاذا كمل فاستحاضة قال ولا تقرأ خ هذا مما انفرد به وقد صرح في المقدمات بتساوي حكم الحائض والنفساء في القراءة ع وعلل ابن عبد السلام قول ابن الحاجب ولا تقرأ بعدم تكرره كالحيض وهو ظاهر نقلهم رواية الجواز في الحيض فقط وفي التلقين دم الحيض والنفاس يمنع احد عشر شيئا وفي قراءة القرآن روايتان فظاهرها انها سواء انتهى فانظره وقوله وان تمادى بها الدم جلست ستين ليلة يعني من يوم ولادتها وذلك شهران تامان وهذا هو القول المرجوح عنه وهو المشهور وفيها ان دام جلست شهرين ثم قال قدر ما يراه النساء ابن الماجشون والستون أحب الى من السبعين والقول بالاربعة لا عمل عليه ابن حارث عن عبد الملك المعتبر الستون ولا يسئل نساء الوقت لجهلن مطرف به رأيت ما لك يا فتى خ ابن الماجشون لا يلتفت الى قول النساء لقصر أعمارهن وقلة معرفتهن وقد سئلن قديما فقلن من الستين الى السبعين حكاه ابن رشد وحكى الباجي عنه أن أقصاه ستون وسبعون انتهى وقوله ثم اغتسلت يعني بعد الستين بالاستظهار وقيل به الى السبعين وقيل غير ذلك ومعنى قوله وكانت مستحاضة يعني أنه يجري فيها ما يجري في المستحاضة ما لم ينقطع بطهر فاصل أو تميز فتعمل على ذلك كما تقدم فان ولدت بعد الستين ليلة ولدا آخر فله حكم نفسه بنفاس آخر وان ولدت قبل تمامها في كونه حيضا أو نفاسا قولان وهما في المدونة أحدهما كالحامل في الاول والمشهور نفساء وعلى الآخر فهل الثاني نفاس مستقل أو باضافته لما قبله قولان للشيخ مع أبي سعيد وغيرهما تبني على الاول وقال أبو اسحاق تستأنف واستظهره غير واحد والله أعلم ﴿فرعان﴾ الاول ﴿الدم الخارج للولادة قبلها﴾ حكى عياض فيه قولين للشيخ أحدهما انه حيض والاخر نفاس ﴿الثاني الماء الابيض المعروف بالهادى الذى يخرج من الحامل قرب ولادتها في العتبية عن ابن القاسم يجب منه الوضوء وقال مالك ليس بشئ وأرى أن تصلى به قال ابن رشد وهو الاحسن لكونه ليس بمعتاد خ في مختصره ووجوب وضوء بهاد والاظهر نفيه وقوله تصوم وتصلى وتوطأ يعني كاستحاضة الحيض ما لم تميز كما تقدم والمقصود تفعل جميع ما منعت منه وبالله التوفيق

كغيرها والخلاف في الحامل أكثر من المعتادة ولولا الاطلاقة لذكرناه (قوله واذا انقطع دم النفساء وان كان قرب الولادة اغتسلت وصليت) قال ابن الحاجب النفاس الدم الخارج للولادة قال ابن عبد السلام وكان يلزم على طريقه في حد الحيض أن يقول غير زائد على ستين الا أن يعتذر عنه بان الخمسة عشر هناك على الاكثر على المشهور والذي رجع اليه في النفاس ان يسئل عنه النساء فيمكن ذكر الزمان هناك ولم يمكن هنا وفيه نظر ﴿قلت وجه النظر الذى أشار اليه والله أعلم هو ان القول المرجوع اليه هناك أيضا العادة مع الاستظهار ما لم تبلغ خمسة عشر يوما فلو كان المعتبر انما هو القول المرجوع اليه لما قال في الحيض غير زائد على خمسة عشر يوما قال الجوهري ويقال تهست بضم النون وفتحها في الولادة وبالفتح في الحيض فقط وحكى الاصمعي وأبو حاتم الوجهين مما ولا خلاف أعلمه بين أهل العلم انه اذا انقطع دم النفساء انها تغتسل وجملته نساء عوام افر يقية يعتقدن انها تمكث أربعين يوما ولو انقطع عنها الدم وهو جهل منهن فليعلمن (قوله وان تمادى بها الدم جلست ستين ليلة ثم اغتسلت وكانت مستحاضة تصلى وتصوم وتوطأ) ما ذكر انها تجلس ستين يوما هو قول مالك قال مطرف بذلك رأيت يفتى وقيل ما يراه النساء واليه رجع

واذا انقطع دم
النفساء وان كان
قرب الولادة
اغتسلت وصليت
وان تمادى بها الدم
جلست ستين ليلة
ثم اغتسلت وكانت
مستحاضة تصلى
وتصوم وتوطأ

﴿ باب طهارة الماء والثوب والبقة وما يحزى من اللباس في الصلاة ﴾

يقول هذا باب يذكر فيه طهارة المياه ونجاستها وما يتعلق بذلك وطهارة الثوب والبقة وهو المكان المصلي عليه ولم يذكر
البدن اكتفاء بما يذكره في الاستنجاء وتنبيهها على انه واجب لذاته لا للصلاة فقط اذ لا يجوز لا حد أن ينجس
عضوا من أعضائه لغير ضرورة حتى لقد عده بعضهم من الصفات وذكروا حكم اللباس لانه من باب الاستعداد
كالطهارة ولان حكمه مساو حكم طهارة الثوب والبقة ثم كرره في باب الجامع ليشعر بان له اعتبارا في الصلاة
وسأني الكلام عليه ان شاء الله وقد عدا ابن رشد وغيره في فرائض الوضوء الماء الطاهر وردبانه ليس من فعل
المكلف وأجيب بان المراد اعداده وردبانه وسيلة والله أعلم وقد تبرع الشيخ في هذا الباب بقوله وقلة الماء مع
احكام الغسل سنة الى آخره وقال ابن بشير وغيره الطهارة ازالة النجس أو ما في معناه بالماء أو ما في معناه وردده ع
بانه تعريف للتطهير لا للطهارة فانظره والله التوفيق ص (والمصلي يناجي ربه الخ) ش يعني يسارر ربه بالتلاوة والذكر
والدعاء والاستغفار فيسارره ربه بما يفتح على قلبه من لطائف حكمته ومواد لطفه وعطفه اذ المناجاة في اللغة
المساررة ومنه قوله عليه السلام لا يتناجي اثنان دون واحد الحديث وما ذكره الشيخ هو لفظ حديث صحيح في
روايات مختلفة والمقصود به انه ما را المصلي عظمة المقام الذي يتوجه له حتى لا تبقى فيه بقية لغيره فيتدل بتدل عبد
حقير فقير بين يدي ملك على عظيم كبير لذلك قال ابن بطال رحمه الله منا جاة المصلي عبارة عن احضار القلب والخشوع
قال بعض الصوفية وهو ذبول القلب بين يدي الرب سبحانه وقد اختلف في حضور القلب في الصلاة فقال ابن رشد
وغيره واجب لا تبطل الصلاة بتركه وقيل مندوب يكره تركه ولا بن العربي يجب نفي الخاطر على كل حال ثم ان كان
مما تقدم الكلام فيه قريبا بطلت والا فلا وله بعض من اختصر الاحياء الا جماع على أن حضور القلب في الصلاة
واجب والاجماع على أنه لا يجب في كلها بل في جزء منها وينبغي أن يكون عند تكبيرة الاحرام اه وقد أفادني هذا
الكتاب شيخنا أبو عبد الله القوري رحمه الله وسأله عن مؤلفه فقال ما ليكي وانه يعتمد عليه والله أعلم وقد راد بالمناجاة

مالك والقولان معا في المدونة وقال ابن الماجشون السبعون أحب الى من الستين * قلت وسمعت بعض من
لقيته ممن يظن به حفظ المذهب ينقل غير ما مره ان بعض أهل المذهب حكى قولاً في المذهب باعتبار أن بعين ليلة قال
وغاب عنى ناقله وأكثر أهل المذهب انما يعزونه لابي حنيفة

﴿ باب طهارة الماء والثوب والبقة وما يحزى من اللباس في الصلاة ﴾

(والمصلي يناجي ربه فعليه ان يتأهب لذلك بالوضوء أو بالطهران وجب عليه الطهر ويكون ذلك بماء طاهر غير
مشوب بنجاسة ولا بماء قد تغير لونه لشيء خالطه من شيء نجس أو طاهر أنظر لامي شيء ذكر الشيخ في هذه الترجمة
ما يحزى من اللباس في الصلاة وذكر ذلك في الصلاة أمس ولذلك كرر الشيخ ذلك في جامع الصلاة والطهارة في
اللغة النظافة والزاهة وفي الاصطلاح قال المازري ازالة النجس أو ما في معناه بالماء أو ما في معناه واعتضه
بعض شيوخنا بان كلامه انما يتناول التطهير والطهارة غير التطهير لثبوتها دونه فيما لم يتنجس وفي المطهر بعد ازالة
وأما الطهارة فهي صفة حكيمية توجب لموصوفها جواز استباحة الصلاة به أو فيه أوله فالاولان من خبث والاخير
من حدث والطهورية توجب له كونه الموصوف بحيث يصير المزال به نجاسته طاهرا قال فهي ثلاث حقائق (قوله)
الا ما غيرت لونه الارض التي هو بها من سبخة أو حمأة ونحوهما) انما جاز الوضوء بماء السبخة والحمأة ونحوهما لان
ذلك ملازم للماء فالحق بالمثل لعدم الاتفكك فلا بد من معرفة المطلق قال ابن الحاجب المطلق طهور وهو الباقي
على أصل خلقة واعتضه بعض شيوخنا بانه ينتقض بماء الوارد وشبهه ولا يجب باطلاق المطلق لانه المعروف

﴿ باب طهارة الماء والثوب والبقة وما يحزى من اللباس في الصلاة ﴾

والمصلي يناجي ربه
فعليه أن يتأهب
لذلك بالوضوء أو
بالطهران وجب
عليه الطهر ويكون
ذلك بماء طاهر غير
مشوب بنجاسة
ولا بماء قد تغير لونه
لشيء خالطه من
شيء نجس أو طاهر
الا ما غيرت لونه
الارض التي هو بها
من سبخة أو حمأة
أو نحوهما

ما في حديث أبي هريرة يقول الله تعالى فسدت الصلاة بيني وبين عبدى نصفين الحديث وقوله فعليه أن يتأهب لذلك
يعنى أن يستعد فان التأهب الاستعداد ومنه قولهم تأهب الفارس للحرب والعروس للخروج اذا استعد لذلك
والاشارة بذلك للصلاة وما احتوت عليه من المناجاة لانها أفضل الاعمال فلا يقدم عليها الا باحسن الهيئات
ظاهر او باطنا قال ابن عطاء الله في الحكم الصلاة طهرة للقلب واستفتاح لباب الغيوب الصلاة محل المناجاة ومعدن
المصافاة تتسع فيها ميا دين الاسرار وتشرق فيها شوارق الانوار علم وجود الضمير فقلل أعدادها وعلم
احتياجك الى فضله فكثيرا مدادها انتهى ثم الاستعداد المذكور يكون ظاهرا بالوضوء وبالطهر حيث يطلب كل
واحد منهما وجوبا أو ندبا سنة أو استحبابا فتتلف الاغضاء بالماء ظاهر او بالتوبة والمغفرة باطنا فقد قال عليه السلام
اذا توضأ العبد المؤمن فغسل وجهه خرجت الخطايا حتى تخرج من أشفار عينيه فذكر كل عضو بتكفيره بالغسل
وقال في آخره حتى يخرج نقيما من الذنوب وتكون صلاته وخروجه للمسجد نافلة الحديث ولما تكلم عليه ابن
العربي وغيره قال هذا في الصغائر وأما الكبائر فلا يكفرها الا التوبة واستدل لذلك بوجوه فانظر العارضة وغيرها
وقوله ان وجب عليه الطهر يعني الغسل باحد موجباته المتقدمة بعد توفير شروطه ومن شرط الوضوء أيضا البلوغ
والعقل والاسلام وبلوغ الدعوة وثبوت حكم الحدث وارتفاع مانع الحيض والنفاس وعوارض الاكراه والغفلة
والسهو والنوم والقدرة على استعمال الماء بلا مشقة فادحة بعد دخول الوقت اذا لم يجب قبله وانما شرط في
الاستعداد بالغسل وجوبه دون الوضوء لان الاستعداد به يكون دون وجوبه اذ يستحب تجديد كل صلاة
فرض بعد صلاة به وقيل كونها فرضا بخلاف الغسل فانه لا يستحب لكل صلاة بل ربما كان بدعة وان قال به
بعض العباد والله أعلم ص (ويكون ذلك بماء طاهر غير مشوب بنجاسة) ش معنى قليلة كانت أو كثيرة قليلا كان
أو كثيرا على ما يأتى ذكره ان شاء الله والاشارة بذلك للوضوء والطهر والاستعداد بهما والماء شرط فلا يتطهر
بغيره نبينا كان أو غيره خلافا لابي حنيفة في بعض أقواله والطاهر الخالي عن النجاسة المغيرة اتفاقا وغير المغيرة ان
كان قليلا على خلاف فيها والمشوب الممزوج المخلوط اذا الشوب الخلط والمزج فيما لم يمازج ولم يخالط لا يضر
أما وجدان رائحة جيفة بقرب الماء فيه ولم تحصل اليه أجزاءها ولا يمكن ذلك لنزول محلها عن محله او بعدها فباتفاق
والدهن الملاصق مثل ذلك قاله ابن عطاء الله ثم الماء عند حلول النجاسة على قسمين متغير وغير متغير فالمتغير
لا يتطهر به قل أو أكثر وغير المتغير قسمان كثير وقليل فالكثير قسمان متفق على كثرتة ومختلف فيها قال كثير
باتفاق ظهور باتفاق والقليل مختلف فيه حدا وحكما وسيأتى ان شاء الله نصا وظاهر ما هنا أن سلامة الماء من
دخول النجاسة عليه شرط في صحة الطهارة به وان لم يتغير وذلك من حيث الكمال صحيح لا من حيث الجواز وقد
تقدم التفصيل فوقه فتامله ومدار ما ذكر على انه لا يتطهر بما حلت النجاسة وان لم يتغير ولا بغيره ان تغير لونه لقوله
ولا بماء قد تغير لونه أو طعمه أو ريحه لدلالة كل من هذه على مخالطته وعدم استهلاكه ان كان تغيره لشيء خالطه
بحلوله فيه من شيء نجس أو طاهر لان الداخل عليه جزء المستعمل فيكون الوضوء بماء وغيره ولا يصح الوضوء
بغير الماء الصريف فاذا تحقق التغير بالمخالطة منع وان تحقق كونه بالمجاورة لم يمنع وان شك في ذلك من حيث
الحكم فاختلف ومنه الخلاف في المبخر بالمصطكي وجزم اللخمي بعدم ظهور ريته وقال ع جزمه صواب
لتجسدها على وجه الماء عند الكثرة ولم يعتبر ابن الماجشون الريح لضعفه في الدلالة وظاهر كلامه ان ما لم يتغير
واختلف المذهب فيما تغير لونه ورق حشيش او شجر غالبا على ثلاثة أقوال فقليل انه لا يضر قاله العراقيون وقيل بعكسه
قاله الايباني وقيل بغيره أخذ من قول السليمانية تعاد الصلاة بوضوئه في الوقت مراعاة للخلاف قلت في هذا الاخذ
نظرا لان المكروه لا تعاد منه الصلاة في الوقت وانما يحمل هذا القول على انه لا يجوز ابتداء ولكن تعاد الصلاة في

بالتأثير لا يضره قل أو أكثر وهو المشهور بخلافه لابن القابسي في قليل الماء يحمله قليل المائعات ولم يغيره* والحاصل أن التغيير مانع من الاستعمال مطلقا إن كان بما ينفع عنه غالباً بما يلزمه غالباً حسبما نبه عليه بقوله إلا ما غيرت لونه الأرض التي هو بها حال اتصالها به وملازمته لها من سبخة بفتح الميم - ملة والموحدة ثم المعجمة وهي أرض ذات ملح ورشح ملازم قال في مختصر العين يقال سبخت الأرض وأسبخت وحماة بفتح الميم - ملة وسكون الميم بعدها ألف مهموزة وهي طين اسودمت قاله الخليل ونحوها كالملاح والكبريت والمغرة والنورة والزرنيخ والشب وغير ذلك مما يكون قراراً له حالة كونه قراراً لا يضره بل كل ما لا يفارقه لتولده منه كالطحلب والزغلان ونحوه وما يكون عن طول مكثه كاصفراره وغلظ قوامه ودهنية تعلوه من ذاته إلى غير ذلك فلو طرأ عليه شيء مما هو قرار له فغيره كاللقاء الریح ونحوه لم يضره اتفاقاً ولو مطر وحالاً بقصـد في الملاح ثالثاً الفرق بين المعدني والمصنوع كذا حكاه المازري وابن بشير وعز الثالث الباجي خ وفي ذلك نظر لأن الباجي لم يجزم به وإنما ذكره على سبيل الاحتمال قال ونقل ابن بشير خلافاً له القول الثالث تفسيراً وخلاف القول بعدم التأثير لابن القصار مع الشيخ وبالتأثير لابن القابسي وفي غير الملاح ثالثاً يغتفر التراب لعدم انتقاله بالنقل بخلاف غيره خ وقد ذكر مجهول الجلاب إن المشهور في التراب وغيره واحد وهو عدم سلب الطهورية لكن ذكر ابن يونس أن الصواب في الملاح سلب الطهورية خ في مختصره والارجح السلب بالملاح وفي الاتفاق على السلب به أن صنع تردد وقال الطرطوشي في الطحلب إن كان تغيره لطبخه في الماء ضرراً لا مكاناً فكذا بخلاف غير المطبوخ وقيل يكره مع وجود غيره مطلقاً وألحق بعضهم بقراره تغيره بالقرب من طول زمانها وتغيرها برائحة القطران في السفر للضرورة والخلاف في الرائحة سند ولا يستغنى عنه عند العرب وأصحاب البوادي وذكر أبو محمد الشيباني في ماء القربة واللبن يتغير بما يصلحه من الدباغ والطرفاء ونحوها أنه طهور وغيره أحسن قال وظاهر كلام ابن رشد غير طهور وكذلك حبل السانية والآناء الجديد قال ابن رشد لا يضر إلا أن يكون تغيراً بيناً وأفتى ابن الحاج بخلافه وفيما تغير بورق الشجر قولان خ الجواز للعراقيين والمنع للبياني حكاهما الباجي قال خ في مختصره ويضر بين تغير بحبل سانية كغدير بروت ماشية أو بئر بورق شجر أو تبين والظاهر في بئر البادية بهما الجواز انتهى وقد بحث فيه من جهة تحرير النقل فانظر ذلك (فرع) الشك في المغير لا يضر كذا جزم به خ في مختصره ونقل في التوضيح عن المازري أن الأصل في المياه الطهارة والتطهير حتى يتحقق الناقل ويقبل خبر الواحد في ذلك إن بين وجهها أو اتفاقاً مذهباً والافعال المازري يستحسن تركه والله أعلم ص (وماء السماء وماء الآبار وماء العيون وماء البحر طيب طاهر مطهر للنجاسات) ش يعني وما في معناها من الأحداث بل هو شرط في رفع الحدث باجماع وفي زوال النجاسة على المنصوص فقط وهذا كله إذا كان باقياً على أصل خلقته وهو المعبر عنه بالماء المطابق أي الذي يصدق عليه اسم ماء بلا قيد قال خ في مختصره قال شيخنا أبو العباس حلوه كان الله وأصله في المقدمات وهو قريب من تعريف الأصلين الماهية ومراده بماء السماء المطر والندى والثلج والبرد والجليد سواء ذاب بنفسه أو ذوب لقوله تعالى وأنزلنا من السماء ماء طهوراً الآية وكل ما ذاب بعد جموده يلحق بالثلج ونحوه ولو ملحاً في غير محله وثالثها إن كان بغير علاج والافعال طعام حكاهما في المقدمات وذكر ابن العربي في الأحكام عند قوله تعالى ولقد كذب أصحاب الحجر المرسلين منع الوضوء ببئر عمود لأنها بئر غضب وأنه عليه السلام أمر بطرح ما عجن منها وبالجميم وترك الوقت مراعاة للخلاف وكذلك اختلف في الماء المغير بحبل السانية على ثلاثة أقوال فقل إنه طهور قاله ابن زرقون وعكسه قاله ابن الحاج وقيل بالاول إن كان تغيره غير فاحش قاله ابن رشد وفي التغيير بالملاح ثلاثة أقوال فقل إنه لا أثر له قاله ابن القصار وعكسه قاله القابسي وقيل الفرق بين المعدني فالاول والمصنوع فالثاني قاله الباجي وزعم البلنسي

وماء السماء وماء
العيون وماء الآبار
وماء البحر طيب
طاهر مطهر
للعجاسات

استعمالها فهي مستثناة من الآبار وهو خلاف ما هنا من العموم ونحوه قال ابن شعبان لا يتطهر بماء زمزم لانه طعام لقوله عليه السلام هو طعام طعم وشفاء سقم والمعول عليه خلافه الا في زوال النجاسة فيجل عن استعماله فيها وان استعمل طهر والله أعلم والمراد بالبحر المالح لانه محل التغير اذ طعمه مالح ويرى منه منتن لكن قال عليه السلام هو الطهور مأواه الحل ميتته وذكر ابن العربي في العارضة ان الدارقطني روى انه طهور والملائكة اذا عرجوا واذا نزلوا قال وفيه ان البحر كله رحمة وبركة مأواه طهور وميتته حلال وظهره مجاز وقعره لا آل وقال غيره خلافه ولعل ذلك يختلف وقوله طيب يعني في ذاته لكل ما يستعمل فيه طاهر في حكمه مادام غير مختلط بنجس وان خالطه طاهر مطهر مادام على أصل خلقته لم يغيره طاهر ولا نجس وقوله للنجاسات يعني وما في معناها لا لها فقط ونص المختلف فيه دون المتفق عليه للاحتياج لتعريف الحكم في محل الخلاف والله أعلم ص (وما غير لونه بشيء طاهر حل فيه فذلك الماء طاهر غير مطهر في وضوء أو طهر أو زوال نجاسة) ش يعني انه يستعمل في العادات دون العبادات ويزيل العين دون الحكم واذا أزيلت به النجاسة لم يتنجس ملاقي محلها على المشهور وان كان لا يصلي به فالمياه اذا ثلاثة طهور وطاهر فقط ونجس والمشكوك راجع لذلك فانظره والله أعلم ص (وما غيرته النجاسة فليس بطاهر ولا مطهر) ش يعني فليس بطاهر في نفسه ولا مطهر لغيره لكن بشرط حلولها فيه لا بمجاورتها له وسواء كان قليلا أو كثيرا كانت له مادة أو لم تكن فان زال تغيره بمكثرة المادة فيه أو بادخال ماء آخر عليه طهر وان زال بنفسه ففي الارشاد الظاهر عوده الى أصله وقيل ان زال بالنقص المجرد فقولا أيضا (فرع) وان مات حيوان برى ذونفس سائلة به وهو راكد فان تغير وجب نزحه الى زوال التغير وان لم يتغير وجب الترح بقدر الماء والدابة وقيل يجب بخلاف ما لو وقع ميتا ص (وقليل الماء ينجسه قليل النجاسة وان لم تغيره) ش يعني فيلزم انه المشهور والكلام في هذا الفصل متسع جدا ومحله المدونة وابن الحاجب (قوله وما غير لونه بشيء طاهر حل فيه فذلك الماء طاهر غير مطهر في وضوء أو طهر أو زوال نجاسة) ما ذكره في الوضوء والطهر متفق عليه وفي النجاسة هو كذلك عند الاكثر وقيل انها تزال بكل مائع قال ابن الحاجب وقيل كنحو الخلل يريد كماء الورد وشبهه لانها تزال بالخل لانه ادام قال ابن عبد السلام وهذا القول هو القياس بالاتفاق على عدم اشتراط النية قلت ما ذكره من الاتفاق نقله ابن القصار بلفظ الاجماع وحكى القرافي عن التلخيص أنها تقتصر الى نية قال ابن العربي ولو جففت الشمس موضع بول لم يطهر على المشهور (قوله وما غيرته النجاسة فليس بطاهر ولا مطهر) ظاهر كلام الشيخ سواء كان التغير في اللون أو في الطعم أو في الريح فاما الطعم واللون فالأكثر على أن من توضأ به يعيد أبدا ونقل ابن زرقون عن ابن شعبان عن ابن القاسم ان من توضأ بماء تغير بموت دابة برية سائلة النفس فانه يعيد في الوقت كذا نقله عنه بعض شيوخنا وظاهر نقله وسياقه ولو تغير باللون أو الطعم وليس كذلك بل انما نقله ابن زرقون في تغير الريح فقط واختلف في تغير الريح على ثلاثة أقوال فقليل انه يؤثر وقال ابن الماجشون لا أثر له وقيل بالاول ان تغير شديدا أخذنا من قول سحنون ان من توضأ بماء تغير بما حل فيه تغيرا شديدا يعيد أبدا وهذه الأقوال حكاه ابن رشد وقال عياض أجمعوا على نجاسة ما غير ريحه نجس وضعف نقله بما سبق وقال ابن بشير في قول ابن الماجشون ولعله قصد التغير بالمجاورة ورده غير واحد من شيوخنا وغيرهم بنقل الباجي عن ابن الماجشون ان وقعت فيه ميتة لم يضره ان تغير ريحه فقط (قوله وقليل الماء ينجسه قليل النجاسة وان لم تغيره) ما ذكره من انه نجس هو قول ابن القاسم وهو ظاهر المدونة عند بعضهم في قولها يتيمم ويتركه فان توضأ به وصلى أعاد في الوقت فقول المدونة يتيمم يقتضي انه نجس وانما قال يعيد في الوقت مراعاة للخلاف وقيل انه مكروه قال ابن رشد وهو المشهور وتأول على المدونة أيضا قولها يعيد في الوقت وقيل مشكوك فيه فيجمع بينه وبين التيمم وهذا القول تأوله القاضي

ما غير لونه بشيء طاهر
حل فيه فذلك الماء
طاهر غير مطهر في
وضوء أو طهر أو
زوال نجاسة وما
غيرته النجاسة فليس
بطاهر ولا مطهر
وقليل الماء ينجسه
قليل النجاسة وان
لم تغيره

تجنبه بل قال ابن القاسم يتيمم من لم يجد سواه فان توضأ وصلى به أعاد في الوقت خ فحمله عبد الحق والسيوري على أن الماء عنده نجس وجعل الاعادة في الوقت مراعاة للخلاف * قلت وهو ظاهر كلام الشيخ في باب جامع الصلاة اذ قال وكذلك من توضأ بماء نجس مختلف في نجاسته قال وحمله ابن رشد على أن الماء عنده مكر وله كونه أمره بالاعادة في الوقت * قلت فردده لمشهور المذهب وهو أولى وان كان فيه بعد قال ومن الاشياخ من عدة تناقضا وحمله عبد الوهاب على انه يجمع بين الماء والتيمم وضعفه عياض لبعده عن اللفظ وفي أول مسألة من البيان رواية المصريين ان الماء اليسير يفسده يسير النجاسة وان لم تغير وصفه من أوصافه وفي رسم القسمة من سماع عيسى قول ابن وهب هو الصحيح على أصل مذهب مالك ورأية المدنين عليه ان الماء قل أو كثيرا ينجسه شيء حل فيه من النجاسات الا أن يغيره لحديث بئر بضاعة ابن الحارث وقيل ان كان مشكوكا فيه فيجمع بينه وبين التيمم لصلاة واحدة مع تقديم الوضوء قاله عبد الملك فان أحدث بعد فعلهما لصلاة واحدة على قولين اختلف في مقدار القليل من الماء أعني الذي هو محل الخلاف فوقع الامام انه آنية الوضوء وآنية الغسل وفي كلام القاضي عبد الوهاب انه الحب والجرة انتهى ونبه بعض شيوخنا الا فر يقيين على انه نسبي والقطرة في آنية المتوضى كالقطرتين في آنية المغتسل وذكر أدلة من كلام الامام وغيره ص (وقلة الماء مع احكام الغسل سنة) ش يعني يستحب العمل بها فهو مندوب الى التقليل من صب الماء في الطهارة لا احد على المشهور واحكام الغسل اتقانه وهو واجب ابن الحارث الواجب الاسباغ وانكر مالك تحديده بان يسيل أو يقطر وقال بعض من مضى يتوضأ بثلاث المد يعني مدهشام خ والمشهور ان مدهشام مدهشام مد وثلاثان بعده عليه السلام والبيان أمثال مد النبي صلى الله عليه وسلم فيسير جدا لا يمكن احكام الوضوء به وقال فضيل بن مسلمة انما أنكر مالك التحديد لا الهيلان اذ لو لم يسيل كان مسحاً ونحوه لابن محرز قال عياض بعض من مضى هو عباس بن عبد الله بن سعيد بن العباس بن عبد المطلب بباء موحدة كاسم جده قال والشيوخ يقولون عياض وهو خطأ انتهى وفيه تقديم وتأخير فانظره وفي كلام الشيخ ان المطلوب احكام المغسول لا الممسوح وهو الصحيح لان المسح مبني على التخفيف فلا تطلب المبالغة فيه وهل تطلب ازالة الوسخ ان لم يكن متنجسا أولا متجللا أنظره والسرف منه غلو وبدعة يعني السرف من الماء أي الاكثر من صبه في الوضوء اذ السرف لغة الاكثر في غير حق والغلو زيادة في الدين قال الله تعالى يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم الاية حواصله من قولهم غلا السهم اذا بعد والغلو احداث أمر في الدين يشبه أن يكون منه وليس به ورجعه لا اعتقاد ما ليس بقربة قربى على وجه الحكم بذلك وهذا منه لمن يراه كمالا فأما من يعتريه ذلك من وسوسة يعتقد

وقلة الماء مع احكام
الغسل سنة والسرف
منه غلو وبدعة

عبد الوهاب على المدونة أيضا وضعف لبعده من اللفظ وبه قال ابن الماجشون وسحنون وضعفه ابن رشد لان الشك في الحكم ليس بمذهب وانما هو وقف غيره وانما المشكوك ماشك في حلول النجاسة فيه قال ابن هارون وفيه نظر لان الشك في الحكم قد يكون لتعارض الأدلة عند المجتهد فيرى في المسئلة بالاحتياط وقيل انه طاهر من غير كراهة نقله اللخمي عن أبي مصعب واعترضه ابن بشير بعدم وجوده وانما الموجود الطهورية مع الكراهة لان البغداديين قالوا بالكراهة ومعولهم رواية عن أبي مصعب قال ابن هارون وهو ضعيف لانه شهادة على النفي وأيضا فان أبا مصعب حكى عن مالك انه قال الماء كله طاهر ما لم يتغير احد أوصافه معينا كان أو غير معين وظاهره نفي الكراهة وقال المازري ذهب بعض من قال ان الماء طهور الى الكراهة وهذا يدل على أن بعضهم لم يقل بالكراهة ونقل هذا القول الامام نجر الدين عن الحسن البصري والنخعي ومالك وداود قال واليه مال الغزالي في الاحياء واختلف على القول بانه مشكوك فقيل يتوضأ ويتيمم لصلاة واحدة قاله ابن الماجشون ورواه ابن مسلمة وقيل يتيمم ثم يتوضأ للصلاة قاله ابن سحنون (قوله وقلة الماء مع احكام الغسل سنة والسرف منه غلو وبدعة

نقصها وان ما فعله من ذلك مخالف لاصل السنة فلا يصح كونه بدعة أصلاً جهل بالسنة وخبال في العقل * ثم البدعة تارة تكون مندوبة وتارة تكون مكروهة ولا يمكن أن يبلغ بها حد التحريم لانها لم تعارض واجبا ولا رفعت حكماً أصلياً وقد نص في النوادر على الكراهة ثم آفة ذلك من جهات هي انه ربما اتكل عليه وفرط في ذلك وأبطأ به الحال عن جماعة أو غيرها أو ضرر بغيره في الماء لطهارة أو نحوها أو يفقد الماء فلا يمكنه احكام الطهارة لانه الكثير أو يبقى مشوش القلب من استعمال القليل قالوا أو يورث الوسواس ولا يمكن معه زوال الشك وقد جربنا ذلك كله فصيح * فائدة * قال مشايخ الصوفية لا تعترى الوسوسة الا صادقا لانها تحدث من التحفظ في الدين ولا تدوم الا على جاهل أو مهووس لان التمسك بها من اتباع الشياطين هذا معنى كلامهم وهو واضح صحيح وبالله التوفيق ص (وقد توضح رسول الله صلى الله عليه وسلم بمد وهو وزن رطل وثلاث ش) يعني بمقدار مد من ماء أى ما يسهه من الطعام لان قدر المد من الماء يسير جدا ومن الطعام أضعا فقه قاله في العارضة والرطل اثنا عشر أوقية والاوقية عشرة دراهم وثلاث والدرهم خمسون حبة وخمسة احبة من الشعير الوسط وسياتي ذلك في الزكاة ان شاء الله ص (وتظهر بصاع) ش أى بقدر صاع على معنى ما يسهه من الطعام كما تقدم في المد وهو أربعة أمداد بمد صلى الله عليه وسلم وقدره خمسة أرطال وثلاث بالرطل المذكور فوجه قال بعض الشيوخ وذلك بعد ازالة الاذى وقدره وى أنه كان يغتسل هو وعائشة رضى الله عنهما من اناء يقال له الفرق وهو يسع ثلاثة أصوع وفي حديث عبد الله بن زيد انه قال أتى عليه السلام بثلاثي مد فجعل يدلك به ذراعيه رواه أحمد وصححه ابن خزيمة فهو حجة لمن رد على ابن شعبان في قوله لا يجوز الاقتصار على دون المد والصاع وقال بعض شيوخ الشافعية في التثليث بالمد والصاع نظر * قلت تنظيره صحيح في الغسل لا في الوضوء فتأمله وبالله التوفيق ص (وطهارة البقعة للصلاة واجب) ش يعني واجبة وكذلك هو في بعض النسخ وكل صحيح فالتذكير بتقدير أمر ومعنى واجب أى لازم ومستحق وأصل الوجوب في اللغة السقوط ومنه فاذا وجبت جنوبها وقولهم وجبت الشمس والمقصود انه ساقط على المكلف سقوطاً لا يمكنه التخلف عنه ولا الاثبات كك منه والبقعة المكان الذي يراق يقاع الصلاة فيه فيشترط كونه طاهراً اذا قصد

وقد توضح رسول
الله صلى الله عليه
وسلم بمد وهو
وزن رطل وثلاث
وتظهر بصاع وهو
أربعة أمداد بمد
عليه الصلاة والسلام
وطهارة البقعة
للصلاة واجبة

وقد توضح رسول الله صلى الله عليه وسلم بمد وهو وزن رطل وثلاث وتظهر بصاع وهو أربعة أمداد بمد صلى الله عليه وسلم) قال ابن هارون ظاهر كلام الشيخ في قوله والسرف منه غلو وبدعة ان طرح الماء ممنوع وهو خلاف المشهور من المذهب في الدجاج والاواز والخلاة ان الماء يراق بخلاف الطعام لا استجازه طرح الماء فظاهره جواز طرحه بغير سبب قال وقد يحمل جواز طرحه على ما حصل فيه شبهة كالذى يشر به ما عادت استعمال النجاسة والمنع على ما كان من غير سبب * قلت لا معارضة بين قول الشيخ وغيره وانما كان السرف منه بدعة فيما ذكر الشيخ لانه اسراف في عبادة وقد جاء في الشرع التقليل من ذلك وأما اراقة الماء في استعمال العبادة فذلك جائز اختياراً والله أعلم وقوله وقد توضح رسول الله صلى الله عليه وسلم بمد الى آخره المشهور من المذهب ان الواجب الاسباغ فهما حصل الاسباغ ولو باقل من المد فانه يحزى وكذلك في الغسل باقل من الصاع وقال ابن شعبان لا يحزى أقل من المد والصاع لانه لا أحد أرطب من أعضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وطهارة البقعة للصلاة واجبة) وكذلك طهارة الثوب فقيل ان ذلك فيهما واجب وجوب الفرائض وقيل وجوب السنن المؤكدة اختلف المذهب في ازالة النجاسة على خمسة أقوال فقيل ان ذلك واجب وليس بشرط وهذا قولان هما اللذان أراد الشيخ بقوله فقيل ان ذلك فيهما الخ كذا فهمه غير واحد كابن الحاجب والاقرب ان الشيخ انما أراد بذنك الوجوب والسنة المؤكدة كذا فهمه وعليه حمله ابن هارون فمذهبه ثلاثة أقوال والرابع انها واجبة مع الذكر والقدرة ساقطة مع العجز والنسيان وهو ظاهر المدونة وقيل فضيلة حكماء ابن رشد في المقدمات وزعم الشيخ عبد الحق في

الصلاة فيه فلا تجب طهارته قبل ذلك حتى انه لو تذكره قبل حضور الصلاة ثم نسيه فكأنه لم يرب ابن الحاجب على المشهور خ أي ويعيد في الوقت س والشاذ ليس بثابت في المذهب والله أعلم وإنما اعتمد فيه على نقل ابن شاس وابن شاس ذكره عن ابن العربي ولم يسمع قائله وشانه في كتبه ادخال مسائل وأقوال من غير المذهب استحسناتها واستغرابا أو تضعيفا ومن أكثر النظر في كتبه علم ذلك والله أعلم انتهى وقوله وكذلك طهارة الثوب يعني واجبة كوجوب طهارة البدن ولم يذكره هنا ككتفاء بقوله بعد وهو من باب إيجاب إزالة النجاسة به أو بالاستجمار أن لا يصلي بها في جسده ع ومن علم نجاسة ثوبه في صلاته ففيها يقطع وروى أبو الفرج واسماعيل أن أمكنه نزعها والقطع اللخمي عن ابن الماجشون والتمادي وأعاد انتهى خ والقطع مشروط بسعة الوقت وأما مع ضيقه فقال ابن هارون لم يختلفوا في التمادي إذا خشي فوات الوقت لأن المحافظة على الوقت أولى من النجاسة قال في مختصره وسقوطها في صلاة مبطل كذا كرها فيها لاقبلها أو كانت أسفل نعل فخلعها انتهى وهو على المشهور إذ في الكل خلاف والله أعلم وقوله فقل ان ذلك فيهما يعني في البقعة والثوب يريد والبدن لما تقدم ويأتي وقوله واجب وجوب الفرائض وهو ثلاثة أوجه فرض شرط فيعيد التارك ولوسهوا أبدا وهذه رواية ابن وهب وفرض ليس بشرط وهو مقتضى قول أشهب لا إعادة عليه إلا في الوقت استحبابا عامدا كان أو ناسيا عند بعضهم وحمله إلا كثر على السنة وهو فيه نظر وفرض بشرط الذكر والقدرة ونسبه اللخمي للمدونة لقوله فيها يعيد العامد أبدا والناسي والعاجز في الوقت الباجي وهو الذي ينظر عليه أصحابنا وطريقة اللخمي تدل عليه لأنه المشهور خ وقد صرح بذلك غير واحد قال وذكري في البيان أن المشهور في المذهب قول ابن القاسم عن مالك أن رفع النجاسة من الثياب والابدان سنة لا فريضة فمن صلى بثوب نجس على مذهبه ناسيا أو جاهلا مضطرا إلى الصلاة فيه أعاد في الوقت انتهى ولهذا القول ولمن قال به قصد الشيخ بقوله وقيل وجوب السنن المؤكدة يعني التي فعلها أحسنه وتركها إلى غيرها خطيئة فطريقة الرسالة أن المذهب على قولين الوجوب والسنة ونسب لها ابن الحاجب الوجوب مطلقا خ وما نسب إليها ليس كذلك لأن فيها قولين الوجوب والسنة وحكي غيره طريقة قائلا ذكرها المازري فانظره ع وإزالة نجاسة لباس المصلي ومحل وجسده ابن القصار والرسالة والتلقين واجبة والخلاف في إعادته للشرطية الجلاب وشرح الرسالة والبيان والاجوبة سنة والخلاف لترك السنن انتهى فانظر بقيته وبالله التوفيق ص (ينهي عن الصلاة في معادن الابل ومحجة الطريق وظهر بيت الله عز وجل

وكذلك طهارة
الثوب فقل ان
ذلك فيهما واجب
وجوب الفرائض
وقيل وجوب السنن
المؤكدة وينهى
عن الصلاة في
معادن الابل ومحجة
الطريق وظهر بيت
الله الحرام

تهذيب الطالب أن المشهور من المذهب القول بالسنية وهو كذلك قال الشيخ أبو الحجاج الصنهاجي أحد شيوخ القاهكاهاني رحمهم الله وهذا في النجاسة الظاهرة واختلف في النجاسة الباطنة كمن شرب خمر أو لم يسكر في كتاب ابن المواز اعتبار ذلك لأنه أدخله في جوفه اختيارا وقال التونسي لغو قال القاهكاهاني وانظر لم جعل المؤلف البقعة أصلا وحمل طهارة الثوب عليه ولم يشرك بينهما بواو العطف فيقول وطهارة البقعة والثوب وربما كان طلب الطهارة في الثوب أكد منه في البقعة بدليل أنه يصلي على حصير يطرفه إلا آخر نجاسة لا تماس ولا يصلي بثوب فيه شيء من النجاسة وإن لم تماس وانظر أيضا لم يذكر طهارة البدن وهو أيضا مشروط في صحة الصلاة * قلت لأن كلامه دل عليه من باب أخرى فلذلك لم يذكره والله أعلم (قوله وينهى عن الصلاة في معادن الابل ومحجة الطريق وظهر بيت الله الحرام) قال المازري خص ابن الكاتب النهي بالمعطن المعتاد وأما ما كان لمبيت ليلة واحدة فلا صلاة النبي صلى الله عليه وسلم لبعيره في السفر * قلت وزده بعض شيوخنا باحتمال كونه في غير معطن وظاهر كلام الشيخ أن مرايض البقر والغنم الصلاة فيها جائزة وهو كذلك على المنصوص وخرج بعضهم البقر على الابل للتعليل بالنفور ورده عبد الوهاب لشدة في الابل وخرجها بعضهم على الابل على قول ابن القاسم الشاذان بول

والحمام حيث لا يوقن منه بطهارة والمزبلة والحجرة ومقبرة المشركين وكنائسهم) شيعني وان اختلف الحكم فيها ولم تتفق في علة النهي خ والتعليل في هذا الاماكن مختلف أما المزبلة والحجرة وقارعة الطريق فلنجاستها غالباً ثم ان تيقن النجاسة والطهارة فواضح وان لم يتيقن شيئاً فالمشهور يعيد في الوقت بناء على الاصل وقال ابن حبيب أبداً بناء على الغالب وهذا اذا صلى في الطريق اختياراً وأما الضيق المسجد فيجوز قال ونقل المازري عن ابن شاس وابن الكاتب ان صلى بقارعة الطريق لا يعيد الا أن تكون النجاسة فيها عين قائمة انتهى وما نقله عن ابن حبيب انما هو في العمدة والجهل لا في النسيان كذا نقله ع وغيره وهو أصل مذهب في الباب والماعطن جمع معطن ابن الحاجب وهو مجمع صدرها من المنهل خ أي موضع اجتماعها عند صدرها من الماء والماعطن هو الصدر يقال فلان واسع العطن أي الصدر فماعطن الابل مباركها عند الماء قاله المازري ع زاد الجوهري لتشرب عللاً بعد نهل والعلل الشرب الثاني انتهى واختلف في علة النهي عنها بوجوه كلها منقوضة والا قرب المظنة مع زفارتها فان انهم في الاعادة قلن

ما يؤكل لحمه ورثته نجس وهي رواية موسى بن معاوية الصمادحي حكاه ابن رشد وقوله ومحنة الطريق قال ابن رشد قال ابن حبيب ويعيد العامد والجاهل أبداً والساهي في الوقت وأما المضطر للطريق فتجوز صلاته بها وفي المدونة أكره الصلاة بها لما يقع فيها من أرواث الدواب وأبوالها وصلاة من صلى بها تامة ولو كان بها وقوله وظهر بيت الله الحرام ظاهر كلام الشيخ ان الصلاة في الجوف جائزة وهو كذلك فسواء كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً قاله اللخمي وقيل أما النافلة فجائزة وأما الفريضة فلا وهو المشهور فيحصل من هذا أن النفل لا خلاف في جوازه وأما الفرض ففيه قولان وإلى هذا أشار ابن الحاجب بقوله والمشهور جواز النفل في الكعبة لا الفرض يريد والشاذ جواز الفرض كالنفل وقال ابن عبد السلام الشاذ منع النفل كالفرض واعترضه بعض شيوخنا بان نفسه يرد بالنقل والفهم أما النقل فإنه لم يقل بمنع النفل إلا داود وأما الفهم فلان ابن الحاجب انما أراد جواز الفرض كالنفل فان صلى الفريضة في الكعبة فقال في المدونة يعيد في الوقت وحمل على الناسي وقال ابن حبيب يعيد أبداً وقال أشهب لا اعادة عليه وان صلى فوق الكعبة فقيـل يعيد أبداً وقيل لا اعادة عليه وقيل ان أقام ساتراً فكما الصلاة في الجوف تعاد في الوقت والافأبداً وقيل ان ترك بين يديه قطعة من سطحها فكما الصلاة في الجوف نقله ابن شاس عن المازري عن أشهب وتبعه ابن الحاجب وابن عبد السلام ووجههم بعض شيوخنا بان المازري انما اعزاه لابي حنيفة فقط (قوله والحمام حيث لا يوقن منه بطهارة والمزبلة والحجرة) ظاهر كلام الشيخ ان أيقن بطهارته أن الصلاة فيه جائزة وهو كذلك على مشهور المذهب وقيل ان الصلاة فيه مكروهة نقله اللخمي عن القاضي عبد الوهاب المتقدم وسمعت بعض من اقيته من القرويين ممن تولى قضاء الجماعة بتونس يحكي ان الشيخ أبا القاسم بن زيتون لما قدم من المشرق الى تونس سأله المنتصر أميرها عن الصلاة بالحمام فقال جائزة بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً وأجمعت الامة على ذلك واعترضته بقول القاضي عبد الوهاب المتقدم فلا اجماع مع وجوده فلم يجبي الالباب لا يصلح ان يكون جواباً ويمكن أن يقال ان المكروه من قبيل الجائز بالنسبة الى صحة الصلاة على ان الذي ذكره في الحديث يمكن ان يكون مخصوصاً وفي الترمذي ونهى عن الصلاة في سبعة فذكر منها الحمام والمسلخ محمول على الطهارة حتى تظهر النجاسة نص عليه القاضي ابن رشد (قوله ومقبرة المشركين) ظاهره ان مقابر المسلمين الصلاة فيها جائزة وهو قول ابن حبيب قائلان مقبرة المشركين حفرة من حفر النار وألحق بمقابر المشركين مقابر المسلمين اذا نبشت لاجل النجاسة وقيل تكراه الصلاة بالمقبرة مطلقاً وقيل تجوز مطلقاً وقال عبد الوهاب تكراه في الجديدة ولا تجوز في القديمة ان نبشت الا ببساط ظاهر عليها (قوله وكنائسهم) انما نهى عن الصلاة في الكنائس للنجاسة

والحمام حيث لا يوقن
منه بطهارة والمزبلة
والحجرة ومقبرة
المشركين وكنائسهم

صلى بها في الوقت قولان فاما ظهر بيت الله الحرام وهو الكعبة فالصلاة فيه ممنوعة وهو أشد من الصلاة في جوفه لان المشهور أن على من صلى على ظهره الاعادة أبدا وعلى من صلى في جوفه الاعادة في الوقت وحكى ابن محرز عن أشهب ان ظهرها مثل جوفها وحكى عنه اللخمي الاعادة وقال عبد الوهاب ان أقام ما يقصده كجوفها وذكر ابن الحاجب عن أشهب ان كان بين يديه قطعة من السطح كالجوف ع فنقل ابن شاس عن المازري عن أشهب ان كان بين يديه قطعة من سطحه فـ كجوفه واتبعه ابن الحاجب وشارحه وهم انما نقلوه عن أبي حنيفة انتهى وأما الحمام فقليل النهي لما ورد من أنه بيت الشيطان والمشهور للنجاسة فإذا اتضح أمرها فلا إشكال وان أنكره ولا اعادة على المشهور وفي قوله حيث لا يوقن منه بطهارة انه يختلف بالامكنة أو يختلف أمكنته وفي الاجوبة ان موضع جلوس خارج طاهر وهو معروف عندنا بالمسلخ والشيوخ يذكرون في القطرة من سقفه قولين مبناهما انقلاب الاعيان والغالب على بيته الاول النجاسة والداخل الطهارة والوسط المشكوك وهذا كله ببلاد المغرب لان بالشرق ترتيبا آخر له حكمه والله أعلم وأما المزبلة والمجزرة فتقدم الكلام عليهما وفي بعض النسخ اثبات المجزرة وهو الصحيح وفي بعضها اسقاطها ولا خلاف في طهارة الدارسة العافية من آثار أهلها مزبلة كانت أو مجزرة أو كنيسة وانما الكلام في غيرها وأما مقبرة المشركين فانها حفرة من حفر النار وقد اختلف في الصلاة في المقبرة مطلقا وفي كراهتها بالمقبرة ثالثها ان نبشت أو كانت لمشرك ورابعها ان كانت لمشرك انتهى ابن الحاجب وكرهها في المقبرة مأمونة من أجزاء الموتى والحمام من النجاسة لم يكره على المشهور خ هو كذلك في المازري لحديث جعلت لي الارض مسجدا وظهر ابن عبد البر وناسخ لما عارضه وقد ثبت أنه عليه السلام بنى المسجد في مقابر المشركين قال واما الحمام فقد أجاز الصلاة فيه في المدونة اذا كان موضعه طاهرا وأما الكنائس فهو موضع تعبد الكفار بصلاتهم وقد كره مالك الصلاة فيها للنجاسة والصور ع وتكره بالكنيسة العامة اختيارا فان تحقق نجاستها فواضح والاف في اعاتنها في الوقت مطلقا ولم يضطر فلا يعيد ثالثها الجاهل أبدا وغيره في الوقت ولو اضطر انتهى واستحب اعادة من صلى بها ابن حبيب لا بأس بالدارسة العافية من آثار أهلها قال ومن صلى بيت كافر أو مسلم لا يزه بيته أعاد أبدا والله أعلم ﴿تنبيه﴾ الوارد فيما ذكر ما خرج الترمذي وغيره بعضهم من حديث ابن عمرو بعضهم من حديث أبي سعيد رضي الله عنهما وهما ضعيفان وقع بعض افراده في الصحيح فاعتبر حكمه بخلاف ما وقع عليه اعتبارا باصل حكمه والله أعلم ﴿فروع﴾ أولها ﴿تجوز الصلاة في مزابض الغنم والبقرة من غير كراهة لعدم النهي والحديث صلو في مزابض الغنم فانها خلقت من الجنة ولان مواضعها لا تقصد لقضاء الحاجة وفضلاتها طاهرة والله أعلم﴾ الثاني ﴿المشهور جواز النفل في الكعبة لا الفرض ولا الوتر ولا ركعتي الفجر خ مقابل المشهور لا شهب بالجواز فيهما واذا صلى فحيث شاء وندب لغير الباب﴾ الثالث ﴿ان صلى الفرض فيها أعاد في الوقت قاله في المدونة فعمله ابن يونس وجماعة على النأى وحمله عبد الوهاب واللخمي وابن عات على ظاهره وان العامد كالنأسي ع ورواية ابن القاسم في الوقت كمن صلى لغير القبلة فيريد نأسي﴾ الرابع ﴿الحجر كبيت اللخمي لا نص في الصلاة اليه عن مالك خ وذكر في البيان قولين في التوجه اليه﴾ الخامس ﴿

والصور فان وقعت الصلاة في الكنيسة العامة فان تحققت نجاستها فواضح وان لم تتحقق فاختلف في اعادة الصلاة على ثلاثة أقوال فقل تعاد وقتا قاله سحنون وقيل مثله مالم يضطر فلا يعيد وهو سماع أشهب وعزاه ابن رشد للمدونة أيضا وقيل يعيد العامد والجاهل أبدا والمضطر والنأسي في الوقت قاله ابن حبيب والصلاة في الكنيسة الدائرة من آثار أهلها جائزة باتفاق ان اضطر الى النزول فيها والا كره وهو ظاهر قول ابن عمرو ونقل المازري عن ابن حبيب أن من صلى بيت كافر أو مسلم لا يتزهره من نجاسة يعيد أبدا وسمع ابن القاسم لا بأس بالصلاة في مساجد

قال ع. ورد النهي عنها بالوادى ونقل ابن الحاجب عن المذهب لا أعرفه خ قيل انه انفرد به الباجي عن ابن مسلمة
لوتذكر صلاة في بطن واد صلاها لعدم عرفانها بوجود الشيطان فيه قال الداودي الا أن يعلم ان ذلك الوادي
بعمينه فلا تجوز الصلاة فيه قال فهذا قولهم في الفائنة فيحتمل أن يكون لوجوب المبادرة بخلاف الحاضرة لسعة الوقت
والله أعلم ص (وأقل ما يصلى فيه الرجل من اللباس ثوب ساتر) ش. يعني ساتر اللعورة وجميع الجسد على الخلاف في
ذلك اذ قد اختلف في عورة الرجل على نحو خمسة أقوال المشهور ما بين السرة والركبة شهره صاحب الارشاد في
العمدة وقال الباجي عليه جمهور أصحابنا ابن الحاجب وقيل السرة حتى الركبة ع. عن أصبغ السوءتان خاصة خ
حكاه اللخمي وابن شاس ولم يعزه ولم أره معزوا وقال صاحب اللباب هو ظاهر قول أصبغ ابن الحاجب فانظره
وعزاه غير واحد لابي الفرج ورواه منه شيء فان فعل لم يعد فتأمل ذلك وقوله من درع أو رداء يعني ان الثوب المذكور
لا ينحصر في نوع من الثياب وان المطالب لثوب الساتر كان درعا وهو ما يسلك في العنق أو رداء وهو ما يلتحف به غير
انه يطلب كونه سابغا لا يصف ولا يشف ابن الحاجب والساتر المشف كالعدم وما يصف لرقته أو تحديده فمكروه
كالسراويل بخلاف المنزوع وقول ابن بشير ونابعه ما شف كالعدم وما يصف لرقته يكره وهم لرواية الباجي
تسوية إعادة الصلاة باحدهما وسمع موسى من صلت برقيق يصف أعادت الاصفهاري ابن رشد وقيل للغروب
خ قال في النوادر ومن الواضحة ويكره أن يصلى بثوب رقيق يصف أو خفيف يشف فان فعل لم يعد قاله مالك
والاصفيق الرقيق لا يصف الا عند الحرج فلا لباس به انتهى وفي قوله أقل ما يصلى فيه الرجل الى آخره تنبيه
على وجوب ستر العورة للصلاة وقد عده ابن الحاجب وغيره من الشروط الملازمة ابتداء ودواما س. وفي عده
من الشروط نظر خ قال صاحب القبس المشهور ليس بشرط التواضع المشهور فرض ليس بشرط وعلى هذا فلا
يحسن عده من الشروط نعم يحسن على ما قاله ابن عطاء الله فانه قال والمعروف أن ستر العورة الملاحظة من واجبات
الصلاة وشروط فيها مع العلم والقدرة ابن الحاجب وفي وجوب ستر العورة في الخلوة قولان وعلى النفي ففي وجوبه
للصلاة قولان أي واذا فرغنا على انه لا يجب في غير الصلاة هل يجب للصلاة أولا قولان وهذه طريقة اللخمي
ورده ابن بشير بانه لا خلاف في وجوبه للصلاة وانما الخلاف هل هو شرط في صحتها أم لا ع. وفي كونه فرضا أو سنة
مدة الصلاة قولان الباجي عن اسماعيل بن بكير والابهرى وابن محرز عن الاكثر قال فرد ابن بشير قول اللخمي في
كونه فرضا أو سنة خلاف بان لا خلاف في فرضه وانما في شرطية تعسف انتهى ونحوه عند خ عن ابن شاس
وابن عطاء الله من ضعيف قول ابن بشير بما ذكره والله أعلم وقوله والدرع القميص يعني ما يسلك في العنق كذا

وأقل ما يصلى فيه
الرجل من اللباس
ثوب ساتر من درع
أو رداء والدرع
القميص

الافنية يدخلها الدجاج والكلاب قال ابن رشد يد ما لم يكثر دخولها (قوله وأقل ما يصلى فيه الرجل من اللباس في
الصلاة ثوب ساتر من درع أو رداء والدرع القميص) اعلم ان ستر العورة عن أعين الناظرين لا خلاف في وجوبه
لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الناظر والمنظور اليه وأما سترها في الخلوة فالمعروف ان ذلك مستحب ولم يحك
المازري غيره وقيل ان ذلك واجب حكاه ابن شاس واختاره ابن عبد السلام لقوله صلى الله عليه وسلم اياكم
والتعري فان معكم من لا يفارقكم فاستحيوا منهم وأكرمهم واذ فرغنا على القول الاول فقيل انها تجب في الصلاة
وقيل لا وقال ابن بشير لا خلاف أن ذلك واجب وانما الخلاف في الشرطية وعدمها وانتقد على اللخمي حكاية
الخلاف بالوجوب والسنية قال ابن هارون وهو منه تعسف لان من حفظ مقدم على من لم يحفظ وقد حكى ما ذكره
اللخمي أبو القاسم بن محرز وابن رشد والباجي وغيرهم واختلف في عورة الرجل على ستة أقوال فقبل سواناه
خاصة قاله أصبغ وقيل سواناه ونحوه قاله ابن الجلاب وقيل من السرة الى الركبة قاله جمهور أصحابنا نقله الباجي
وقيل من السرة حتى الركبة قاله بعض أصحاب مالك وقيل السوانتان مثقلها الى سرته وركبتيه مخففها قاله الباجي

سمعناه عن شيوخنا وفي الغريب درع المرأة يذكو ودرع الرجل يؤنث والله أعلم ص (ويكره أن يصلي بثوب ليس على أكتافه منه شيء) ش يعني اختيارا اذا استترت عورته وفي هذا ان مراده بما تقدم أقل ما يصلي فيه على وجه الكمال وهو جار على المشهور وانما يكره على الخلاف وعدم التجمل فقد قال ابن عمر رضي الله عنه لنافع اليس قد كسوتك ثوبين قال نعم قال أريد ان تخرج للسوق دونهما قال لا قال فإله أحق أن يتجمل له وقوله فان فعل ذلك لم يعد يعني على المشهور والاف في المسئلة اختلاف ع وفي إعادة مصطلح بسر او يل فقط اختيارا قولان لا شبه ولها ابن الحارث والازار كذلك انتهى والتبان أولى في الكراهة والمنع وان كان سلمان رضي الله عنه قال نعم الثوب التبان فلوجه آخر والله أعلم ص (وأقل ما يجزى المرأة الخ) ش يعني الحرة البالغة من اللباس في الصلاة ومع غير محرمة من الرجال الدرع أى القميص الحصيف بالحاء المهملة أى الحكم النسج اذا شدته السابغ أى السكامل التام ومنه اسبغ الوضوء وسابغات وأسبغ عليكم نعمه أى أكملها ص (الذى يستتر ظهور قدميها) ش بل جميع بدنهن لانها كلها عورة ولو شعرة الا الوجه والكفين وخمار تتقنع به أى تستتر به رأسها وشعرها والخمار ما يستر الرأس والصدغين ابن الحاجب وتؤمر الصغيرة بستر الكبيرة خ وأعادت ان راهقت الاصفرا ركبة كبيرة ان تركت القناع ابن الحاجب والامة كالرجل بتاكد ومن ثم جاء (الرابع) المشهور ان صلياً بادي التخذ تعيد الامة خاصة في الوقت خ لم أر ما ذكره من الاقوال انما رأيت ما ذكره المشهور ونقله التونسي واللعنمى وابن يونس عن أصبغ ونقل ابن رشد لا خلاف ان فخذ الامة عورة وانما الخلاف في فخذ الرجل ع وفي الامة ثلاثة فماعد الوجه والكفين ومحل الخمار وروى اسماعيل سوى الصدر أصبغ من السرة الى الركبة قائل لا تعيد لكشف فخذها أى في الوقت ابن الحاجب ورأس الحرة وصدرها وأطرافها كالفخذ للامة خ أى تعيد في الوقت ع وكل ذات رق فكلام الامة الأم الولد ففيها كالحرة انتهى وفي الجلاب والمكاتب والمشهور خلافه والمرأة مع مثلها كالرجل مع مثله وان كتابية على المشهور ومع محرم غير الوجه والأطراف وترى من الاجنبي ما يراه من محرمه وسيأتى هذا المعنى في آخر الكتاب ان شاء الله وقوله وتباشر بكفيها الارض في السجود يعنى استحبابا وكذا بوجهها ابن الحاجب والمنتبة لا تعيد خ لانها فعلت ما أمرت به وزيادة الا أنها فعلت مكرها اذ هو من الغلو وقوله مثل الرجل يعنى انها كالرجل في ذلك ع ابن حبيب يستحب مباشرة الارض بوجهه ويديه ولا بأس بحائل

ويكره أن يصلي
بثوب ليس على
أكتافه منه شيء
فان فعل لم يعد
وأقل ما يجزى المرأة
من اللباس في الصلاة
الدرع الحصيف
السابغ الذى يستر
ظهور قدميها وخمار
تتقنع به وتباشر
بكفيها الارض في
السجود مثل الرجل

وقيل الفخذ عورة وليس كالعورة نفسها قاله أبو محمد في باب الفطرة وأخذ الابهري من المدونة من كتاب الايمان والندور أن ستر جميع الجسد في الصلاة واجب (قوله ويكره ان يصلي الرجل بثوب ليس على أكتافه منه شيء) فان فعل لم يعد (لا معنى لقوله فان فعل لم يعد مع قوله ويكره ويكفى على بعد أن يكون انما ذكره لئلا يفهم منه ان تكون الكراهة للتحريم واختلف الشيوخ في تأويل الكراهة فقليل لانه يصف وقيل لانه من زى الاعاجم وضعف بانه صلى الله عليه وسلم لم صلى في جبة شامية ضيقة الاكام وهى من زى الاعاجم وما ذكره الشيخ من انه لا يعيد هو المشهور مطلقا وقال أشهب من صلى بسر او يل فانه يعيد قال ابن حارث والازار مثله قلت ان كان نصابا وسلم والا فشكل لان السر او يل يصف العورة (قوله وأقل ما يجزى المرأة من اللباس في الصلاة الدرع الحصيف السابغ الذى يستتر ظهور قدميها وخمار تتقنع به وتباشر بكفيها الارض في السجود مثل الرجل) اعلم أن المرأة كلها عورة حتى دلالها وقصتها قاله الباجى ماعد الوجه والكفين وقيل وقدميها حكاه ابن عبد البر فان صلت عريانة الصدر والشعر أو القدمين أعادت في الوقت وقيل انها لا تعيد مطلقا وقيل تعيد أبدأ الى هذه الاقوال الثلاثة أشار ابن الحاجب بقوله ورأس الحرة وصدرها وأطرافها كالفخذ للامة على تفسير ابن عبد السلام وأما ان صلت عريانة اختيارا فالمنصوص تعيد أبدأ وخرج اللعنمى من قول أشهب في الرجل يعيد في الوقت ان تكون هى في ذلك مثله ورده

لحر أو برد ويستحب القيام عليها ويجوز على حائل من نبات لا يستنبت كحصير أو خمر ابن الحاجب بخلاف ثياب الصوف والسكران والقطن والأولى أن يضع يديه على ما يضع به جبهته خ ابن بشير إذا كان لأجل الرفاهية فكل ما كانت فيه كرهه والأفلاخ وهذا إنما يكره في حق الوجه والكفين وأما غيرهما فلا انتهى وهذه من مسائل البقعة واللباس والأفحلم السجود وكذلك كل ما ذكر غير المياه فحله الصلاة لكن يجتمع ذلك كله في الاستعداد وما يرجع إليه والله أعلم

باب صفة الوضوء ومسنونه ومفروضه وذكر الاستنجاء والاستجمار

يقول هذا باب ذكر كيفية الوضوء الشرعي وترتيبه وقدم السنن لتقدمها في الفعل والألفرض كدواولى بالتقديم وإنما قدم فعلا لا اختبار الماء فلا يأتي الفرض إلا بعد تحقق أمره واللون بالعين والقوام باليد والطمع بالمضمضة والريح بالاستنشاق والاستنجاء إزالة الأذى بالماء وقد اختلف في اشتقاقه فقيل مشتق من النجوة الذي هو البراز لأنه يزال به عن محله وقيل من النجوة أي ما ارتفع من الأرض لأنه يقصد الاستنجاء به عند ذلك وقيل لأنه يتخلص به من ذلك والنجاء الخلوص ومنه خلاصوا نجيا وقيل غير ذلك والاستجمار استعمل الجمار وهي الحجارة في إزالة ذلك وقاله في حديث من استجمر فليوتر وارتنضاه ابن عيينة والله أعلم ص (وليس الاستنجاء مما يجب أن يوصل به الوضوء) ش يعني لا في الفعل ولا في الصفة ولا في الحكم ولا في الأداء ولا في غيرها فلا مدخل له لا في سنن الوضوء ولا في فرائضه ولا في آدابه ولا في فضائله وهذا خلاف ما تعتقده العامة من أنه منه ويشترط اقترانه به وللقيام من النوم دون غيره وعلى معتقدهم نبه بهذا الكلام ثم بين حكمه بقوله وهو من باب إيجاب زوال النجاسة به وبالأستجمار يعني عن البدن وإن كان الاستنجاء أفضل عند الأفراد وجمعهما أحسن ثم لا يلزم تقديمهما بل يجوز تأخيرهما مع الإمكان إذا لم يخل بالوضوء لمس ذكره ونحوه وإيجاب زوال النجاسة إنما هو لأجل أن لا يصلي بها في جسده كما هو في الثوب والبقعة الحكم واحد وقد تقدم ويأتي حكم من صلى بثوب نجس

بعض شيو خنا بان تعريها أشنع * قلت ويجاب بان الشناعة إنما هي بالنسبة إلى أعين الناظرين وأما في الصلاة فلا فرق بينها وبين الرجل والله أعلم ونقل ابن هارون عن أشهب أنها تصلى في الوقت ولا أعرف له نصاً بل بالتخريج كما تقدم وفي المدونة ومن تؤمر بالصلاة كالبالغة في الستر وروى اللخمي بنت إحدى عشرة سنة كالبالغة و بنت ثمان أخف أن صلت بغير قناع أعادت في الوقت وكذلك الصبي يصلي عريانا فان صلياً بغير وضوء أعاد أبداً قاله أشهب وقال سحنون يعيدان فيما قرب كالأيومين والثلاثة * قلت وقول أشهب يعيد لأنه قلب النفس فرضاً للاتفاق على أن من لم يبلغ إنما يؤمر بالصلاة ثم ينافي كيف يعيدها بعد بلوغه على ظاهر قوله يعيد أبداً رأيت أن كان لا يصلي أيقول يعيد أبداً فتأمل

باب صفة الوضوء ومسنونه ومفروضه وذكر الاستنجاء والاستجمار

الاستنجاء غسل موضع الخبث بالماء والاستجمار إزالة ما على الخرجين من الأذى بكل جامد طاهر منق ليس بطعوم ولا بذى حرمة ولا بذى سرف ولا يتعلق به حق لذى حق وسمى ذلك استجماراً من الجمار وهي الحجارة الصغار وقيل من الاستجمار بالبخور والحجر يطيب المحل مثل ما يطيب البخور وقد يطلق الاستنجاء على الاستجمار أيضاً (قوله وليس الاستنجاء مما يجب أن يوصل به الوضوء) ولا في فرائضه وهو من باب إيجاب زوال النجاسة به أو بالاستجمار لئلا يصلي بها في جسده ويجزى فعله بغير نية وكذلك غسل الثوب (النجس) الضمير الجور بحر الجر وهو قوله به عائد على الماء لأنجر أرذ كره في الباب السابق ولو لم يجز له ذكر فلا علم به

باب صفة الوضوء
ومسنونه ومفروضه
وذكر الاستنجاء
والاستجمار
وليس الاستنجاء
مما يجب أن يوصل
به الوضوء لا في
سنن الوضوء ولا
في فرائضه وهو
من باب إيجاب زوال
النجاسة به أو
بالاستجمار لئلا
يصلي بها في جسده
ويجزى فعله بغير
نية وكذلك غسل
الثوب النجس

أعلى مكان نجس وفي هذه المسئلة بخصوصها اختلاف ابن الحاجب ولوترها ناسيا فصلى في أعادته في الوقت
روايتان لابن القاسم وأشهب فقال ابن أبي زيد الناسي يعيد وخرج اللخمي على وجوب إزالة النجاسة يعيد
أبدا س أما رواية الإعادة ففي الوقت جارية على المشهور وأما الرواية بعدم الإعادة مطلقا فشككة إذ لا قائل
بسقوط الإعادة مطلقا في إزالة النجاسة إلا أن يثبت بالاستحباب معنى التفضيلة فتكون هذه الرواية منه وله هذا
احتاج ابن أبي زيد للتأويل **فرع** ابن الحاجب وعرق الحبل بصيب الثوب معفو عنه على الأصح ع وفي
العفو عن عرق حبل الاستجمار يصيب ونجاسته قولان الباجي وابن القصار انتهى ونظر بعضهم في قوله ونجاسته
فانظره وقوله ويجزى فعله بغير نية يعني فعل إزالة النجاسة عن البدن وكذلك غسل الثوب النجس والمكان
النجس لا يفتقر واحد منهما إلى نية حتى لو غسل للظافة بماء مطلق لصح وهذا هو المنصوص لاهل المذهب في
إزالة النجاسة عينا وحكما حتى بالنضح في محل الشك وإن كان التعبد فيه ظاهر أفا الماء المطلق شرط في إزالة حكم
النجاسة دون النية وهما شرط رفع الحدث بخلاف إزالة العين فإنه لا يشترط واحد منهما والماء بشترط الطاهر فقط
وإذا أزيلت به وهو غير مطلق لم ينجس ملاقي محلها على المشهور وينوب المسح في إزالة النجس في مواضع منها
ما ذكر من الاستجمار والسيوف الصقيل لافساده وأثر الحجام إلى أمد البرء وسيأتي من الخف والنعل والرجل
المجردة في باب مسح الخمين إن شاء الله تعالى ص (وصفة الاستنجاء الخ) ش يعني الكاملة هي الجمع بين الماء
والحجارة وما يقوم مقامها لفقد أو غيره هي أن يبدأ بعد غسل يديه مع الماء من قام من النوم أو شك فيهما أو اليسرى فقط
وعليهما رواية التثنية والافراد هو أولى والمراد بلها لئلا يعلق بها شيء من الرائحة عند ملاقة الأذى وكذلك
قال خ في مختصره وبلها قبل لقي الأذى وقوله في غسل مخرج البول يعني إن ذلك بلا مهلة وفي هذا تقديمه
على الدبر وهو مستحب لا ينتظر بول فإنه يقدم دبره ثم يعيد ذلك كره فياخذ في غسله بعد إزالة ما به بالمسح ثم مسح مافي
المخرج الذي هو الدبر من الأذى ليسهل أوليائي بسنة الاستجمار قبل الاستنجاء على اختلاف الشيوخ في قصد
الشيخ بذلك وقوله بدر وغيره أو بيده يعني بالمدر الطوب وقال الخليل المدر الطين اليابس وغيره يريد مما في
معناه وهو كل جامد ظاهر منق غير مؤذ ولا محترم فلا يجوز بمبتل ولا نجس ولا زجاج ولا أملس ولا محرق ولا
ذي حرمة من مطعم أو مكتوب أو ذهب أو فضة وجدار وعظم وروث على الأصح ويجوز بعود وخزف وخم
وشبهه خلافا لصبيغ وهذا كله إذا قصد الاستجمار الشرعي والالتقي ماله حرمة وإذابة ونحوهما فقط وفي
ذكر اليد جواز الاستجمار بها وإن قلنا أن مقصوده الاستجمار خ وذكر في الأكل عن بعض شيوخه أنه يزداد
في الشروط أن يكون منفصلا احترازا من يد نفسه لكن قال في الرسالة أو بيده انتهى وإنما يتم لذلك لوز كره في
الاستجمار المجرد وقال ابن الحاجب في المدخل أن عدم الحجارة في أصبعه الوسطى بعد غسلها وقوله ثم يحكم بالارض
ويغسلها مع الحك خ في مختصره وغسلها بكتراب بعد أي بعد الاستنجاء يعني يندب لإزالة الرائحة فيكون

وصفة الاستنجاء
أن يبدأ بعد غسل
يديه فيغسل مخرج
البول ثم مسح مافي
المخرج من الأذى
بدر أو غيره أو بيده
ثم يحكم بالارض
ويغسلها

ويقوم من كلام الشيخ أن من حلف ليتوضأ فغسل أعضاء الوضوء ولم يستنج أنه لا يحنث وهو واضح بناء على
اعتبار الالفاظ وأما على اعتبار المقاصد فكثر العوام أو كلهم يعتقدون أن الاستنجاء من الوضوء فيجب أن يستلوا
عن قصد هم وقوله ويجزى فعله بغير نية وكذلك غسل الثوب النجس قال ابن القصار لا جماع على أن النجاسة
لا تفتقر إلى نية * قلت وحكي القرافي عن التلخيص أنها تفتقر إلى النية ورأى ابن عبد السلام أن قولهم تفتقر إلى نية
يدل على أنها معقولة المعنى وقولهم لا تزال إلا بالماء المطلق عند أكثر العلماء يدل على أنها عبادة فهو تناقض وما ذكر
صحيح لا شك فيه وأوردته في كثير من دروس أشياخي فلم يقع عليه جواب إلا بما لا يصلح (قوله وصفه الاستنجاء أن
يبدأ بعد غسل يديه فيغسل مخرج البول ثم مسح مافي المخرج من الأذى بدر أو غيره أو بيده ثم يحكم بالارض ويغسلها

ها هنا أكد تلويث المحل بالنجاسة فيطلب غسلها ثلاثاً بزبد المحل ولو يثا عند مماسة الماء وتضاعف الرائحة بإضافة الثاني للاول قبل زواله وتحالته وقوله ثم يستنجى بالماء يعني اثر ازالة ذلك بغسل الماء لازالة ما بقي من غير اثر وتحصل فضيلة الجمع بين الماء والحجارة أو ما في معناها لانه مستحب خ في مختصره وندب جمع ماء وحجر ثم ماء وتعين في منى وحيض ونفاس وبول امرأة ومنشعر عن مخرج كثير أو مدى يغسل ذكره كله انتهى وسيأتي منه ان شاء الله ويواصل صبه أى صب الماء لانه أعون على الازالة وأقرب لها وأنظف لليد والمحل وأبعد من الوسواس وأعجل في التخلص لان كل ما تحرك دفعه الماء ومع الفترة ثبت في المحل واتسع فلا يكفي فيه القليل من الماء ولا نزول أعراضه الا بمسقة ص (ويسترخي قليلاً الخ) ش ليندفع ما في التكاميش التي في حلقة الدبر ويتهيأ الاستنجاء دون مشقة ولا شك في زوال ما هناك لان التكاميش تؤدي ما فيها وتمانع ما حوالها ما لم يفتح وفي ذلك أيضاً فائدة استكمال استفرغ ما في القبل باندفاعه عند ذلك فيعمل بموجبه والله أعلم ويحيد عرك ذلك بيده بحيث يحكه بقوة تقلعه عن المحل وليست يده بشرط بل ما يستنجى به من يداً أو غيرها ^١ فرع وقد اختلف فيمن لا تصل يده لمحلّه وتمكنه الاستنابة بمن يجوز له الاطلاع على عورته كزوجته وأمته فالشهور الجواز فان لم يجد توضاً وصلّى كذلك وقيل يتيمم واستشكه ابن الطلاع وقوله حتى يتنظف يعني حتى يزول ما في المحل من التلويث قال في النوادر حتى تذهب الملوسة وتعقبها الخشونة وقيل حتى يغلب على ظنه طيب المحل وقيل حتى لا يجد بحاسة اللمس شيئاً مما هنالك من الاذى ص (وليس عليه غسل ما بطن من المخرجين) ش يعني ولا له ذلك لانه يضربه ويشبه اللواط في الدبر والسحق في حق المرأة وهو من فعل المبتدعة وقد قال في السليمانية في صفة استنجاء المرأة انما تغسل قبلها كغسل اللوح ولا تدخل يدها بين شفرها كما تفعل من لادين لها من النساء ^٢ فرع من آداب الاستنجاء كونه باليسرى وفي غير محل قضاء الحاجة الا في الحواضر وحيث الماء غالب على المحل ولعله مراد الشيخ اذ ظاهر كلامه جواز ذلك ولا يمس ذكره بيمينه ابن حبيب ولا يمتخطبها انتهى وقد أطل الناس في آداب الاحداث حتى لقد أنماها ابن الحاج في مدخله لزائد على السبعين فانظرها ان شئت وسيأتي منها آخر الكتاب وبالله التوفيق ص (ولا يستنجى من ريح) ش يعني لانه من فعل اليهود وقد قال عليه السلام من استنجى من ريح فليس منا أى ليس على سنتنا قالوا ولو وجب الاستنجاء من الريح لوجب غسل ملاقيه من الثياب ولا يصح تخريج الاستنجاء منه

ثم يستنجى بالماء ويواصل صبه (ما ذكر الشيخ من أنه يغسل يديه جميعاً هو خلاف قول ابن الحاجب ويغسل اليسرى ثم يحل البول ثم الآخر قال ابن عبد السلام وهو أولى من قول الشيخ أبي محمد اذ لا موجب لغسل اليمنى لان حكم الغسل انما هو لتقليل الرائحة وذلك يحصل ببلها دون غسلها وما ذكر الشيخ انه يستنجى عند قضاء الحاجة صحيح ان كان يعلم فاعل ذلك ان مزاجه يقطع البول وان لم يعلم فاعل ذلك ان مزاجه لا يقطع البول فلا بد من التريص حتى يتحقق قطعه ومهما علقته رائحته بيده وعسر زوالها فذلك معفو عنه (قوله ويسترخي قليلاً) انما ذكر الشيخ ذلك ليكون أقرب لزوال النجاسة التي في غضون المحل وذلك أن المحل ذو غضون تنقبض عند مس الماء على ما تعلق به من الاذى فاذا استرخى تمكن من الانقاء وقيل ليتمكن بذلك من تقطير البول وغيره والوجهان حكاهما أبو عمران الخوراني قلت ولم أزل اسمع من غير واحد ان الشيخ لم يسبقه احد الى التنبيه على الاسترخاء (قوله وليس عليه غسل ما بطن من المخرجين) يريد ولا له ذلك لوجهين اثنين وهما التعمق في الدين وخشية الضرر في جسده قال التادلي والصواب افراد المخرجين اذ مخرج البول من الرجل لا يمكن غسل داخله (قوله ولا يستنجى من ريح) ظاهر كلامه النهي عن ذلك وهو كذلك وخرج بعض من لقيناه قولاً بأنه يستحب الاستنجاء منه من قول مالك يستحب غسل يديه من نتف ابطنه وكنت أرد عليه بوجهين أحدهما ان هذا التخريج فاسد الوضع لقوله صلى الله

ثم يستنجى بالماء
ويواصل صبه
ويسترخي قليلاً
ويحيد عرك ذلك
بيده حتى يتنظف
وليس عليه غسل
ما بطن من المخرجين
ولا يستنجى من ريح

على غسل اليدين من رائحة الابطلة يمكن هذه من اليد وتدور هاجل الرياح والله أعلم ص (ومن استعجم بثلاثة
أحجار يخرج آخرهن نقيا أجزاءه) ش معنى مع عدم الماء اجماعا ومع وجوده عند الكافة خلافا لابن حبيب خ وقال
ابن حبيب لا تباع الاحجار الا لمن عدم الماء وتأوله الباجي على الاستحباب قال والا فهو خلاف اجماع انتهى
ومعنى استعجم استعمل الجمار وهي الحجارة في ازالة ما على المحل ابن الحاجب والجامد كالحجر على المشهور خ وقاس
في المشهور كل جامد كالحجر لان المقصود الاقاء ورأى في الشاذ أن هذه رخصة ولا يقاس عليها والصحيح الاول
لان الرخصة في نفس الفعل لا في المفعول به وعليه ما في مختصره فقال وجاز بيا بس طاهر منق غير مؤذ ولا محرم
ولا مبتل ونجس وأملس ومحدد ومحترم من مطعوم ومكتوب وذهب وفضة وجدار وروث وعظم ثم قال فان أنقت
أجزاء كاليد ودون الثلاث انتهى قال في التوضيح في معنى المكتوب الورق غير المكتوب لما فيه من النشا
وعلى في الاكمال الجدارات بان اناس قد يضطرون بالانضمام اليهم الا سيما عند نزول المطر وبل الثياب خ وهو
كلام ظاهر وقال في البيان وأجمعوا على انه لا يجوز الاستجمار بماله حرمة من الاطعمة وكل ما فيه رطوبة من
التجاسات انتهى وفي الجلاب الاستجمار بالنجاسة وهي الجلاء المهمة نشارة الخراط من العود وهو أولى وأظهر وجاء
النهى عن الروث والطعم والحممة وقال ابن التلمساني ظاهر المذهب في الحممة الجواز ابن الحاجب فلو استعجم
بنجس أو ما بعينه معنى من الروث ونحوه في اعادته في الوقت قولان خ والاعادة في الوقت لا صبيغ وبعدهما
لابن حبيب قاله صاحب البيان ونقل ابن عبد الحكم انه ان استعجم بما نهى عنه أو بحجر واحد فصلاته باطلة
وهو الظاهر عندى وفيه نظر خ فأنظره وقد ذكر الشيخ الاقاء والعدد وهي الثالث ولا خلاف ان الاقاء
واجب واختلف في العدد خ والمشهور ان الواجب الاقاء دون العدد ع تستحب ثلاثة أحجار وفي اجزاء
ما أتى دونها نقلا المارزى عن المذهب وابن شعبان مع أبي الفرج انتهى ابن الحاجب وفي تعيين ثلاثة لكل مخرج
قولان وعلى تعيينها في حجر ذي ثلاث شعب قولان وفي امرارها على جميع الموضع أو لكل جهة واحدة والثالث
الوسط قولان انتهى وفيه فروع ثلاثة وقيل الاخير خ فقال وهذا انما هو في الدبر أو ما قبله فلا بد من تعميم
المحل انتهى وهل يجرى المسح مرارا أو يديره على المحل وهو أنظف قولان وقال بعضهم يسح ناحية ثم
مقابلتها ثم يمسح الثالث عرضا وهذا أقرب للازالة وأبلغ للتنظيف والله أعلم ع ابن شعبان لا يجزى ذو ثلاث شعب
عنها أى عن الثلاثة ونقل ابن بشير يجزىء لهما لا أعرفه وقول الجلاب لا بأس بالاقتصار على حجر واحد نقيا
كان ذا شعب أو شعب لا يشته الباجي وعليه يجب لكل مخرج ثلاثة ونقل ابن بشير يجزىء لهما لا أعرفه انتهى وما
ذكر من ذلك يجزىء في الاستحباب على حكمه فتأمله وفي قوله يخرج آخرهن نقيا أجزاءه انه ان لم يخرج نقيا لم يجز
فيزيد عليها الى الاقاء ويستحب الا تيان الى السبع ثم بسقط استحبابه ويجب الماء لا تنشأه على المخرج كثيرا
فلا تجزى الاحجار ع وما بمد بالماء وفي كون ما خرج حدا كالمخرج أو بالماء قول الجلاب مع رواية ابن رشد
وابن حارث والشيخ والجلاب مع ابن عبد الحكم مع ابن رشد مع ابن حبيب وابن أبي حازم انتهى وفي قوله نقية

ومن استعجم بثلاثة
أحجار يخرج
آخرهن نقيا أجزاءه

عليه وسلم ليس منا من استنجى من ريق قيل معناه ليس بمتهذب ديناً ولا متبع لسنة الثاني ان الجاعل يده تحت ابطينه
لا يضطر الى ذلك الا عند زوال ما هنالك من الشعر ولا يتكر ذلك وخروج الريح أمر يتكرر فلم يكن له جواب
عن الاول ولان هذا الحديث لم ينقله أهل الصحيح (قوله) ومن استعجم بثلاثة أحجار يخرج آخرهن نقيا
اجزاء) ظاهر كلامه ان من استعجم بدون الثلاثة وأتى انه لا يجزئ به وقال ابن شعبان والمشهور الاجزاء وعلى
الاول ففي كون حجر ذي ثلاث شعب قولان وفي امرار كل حجر من الثلاثة على جميع المحل أو لكل جهة واحد
والثالث للوسط قولان وظاهر كلام الشيخ ان غير الحجر كالدبر لا يجزى وهو قول موجود في المذهب وتمسك قائله

بالماء بحث لفظي فانظره ان شئت وقوله والماء أطهر وأطيب وأحب الى العلماء يعني الاستنجاء به أطهر للمحل
اذ لا يبقى عينا ولا أثرا وأطيب للنفس اذ يذهب بالشك والتلويث وينظف المحل بلاربية وأحب الى العلماء كافة
الا ما يروى عن ابن المسيب من قوله الاستنجاء بالماء من فعل النساء وحمل على انه واجبهن وقد تقدم انه يتعين في
بول المرأة وفي الذخيرة الحاق الخصى بها والمضى مثله وشاذ قول ابن بشير على المشهور لا أعرفه وقول
المازري قال بعض أصحابنا يجزى معه الاستجمار كالبول مقابل بقول أبي عمر لا يختلف ان صاحب المذى
عليه الغسل انما اختلفوا في غسل محله أو كل الذكرا انتهى (تنبيه) ربما يقول هذا من اجماعات ابن عبد البر قد حذر
الشيوخ منها كاتفاقات ابن رشد وخلافات الباغي لانه يحكي الخلاف فيما قال فيه اللخمي يختلف فانظر ذلك فانه
مهم ص (ومن لم يخرج منه بول ولا غائط وتوضأ لحديث أو نوم أو غير ذلك مما يوجب الوضوء فلا بد من غسل يديه
قبل دخولهما في الاناء) ش يعني ان غسل اليدين قبل ادخلهما في الاناء لا يتوقف على الاستنجاء ولا على وجبه
لانه مطلوب المطلق الوضوء ودون نظري موجب أو غيره ومعنى لا بد هو لازم يريد على وجه التنبه لا على

بقول النبي صلى الله عليه وسلم أولا يجزى احدكم ثلاثة أحجار فرأى ان هذه رخصة لا يقاس عليها غيرها والمشهور انه
كالحجر وظاهر كلامه ان الاحجار تجزى وان كان الماء موجودا وهو كذلك خلافا لابن حبيب القائل انها
لا تجزى الا عند عدم الماء ولا شك ان الاستجمار يكفي في المعتاد كالبول وكذلك رأى أبو عمر بن عبد البر حكم
غير المعتاد من السيلين وقال صاحب الطراز جوز القاضى عبد الوهاب الاستجمار من القيح والدم وشبهه
ويحتمل المنع ونص القرافي على انه لا يجزى المرأة الاستجمار من البول لتعدية محله لجهة المقعدة وكذلك الخصى
واختلف في المذى هل يكفي فيه الاستجمار أم لا والمشهور لا يكفي (قوله والماء أطهر وأطيب وأحب الى العلماء)
يعني ان الاقتصار على الماء أحسن في الاجزاء من الاقتصار على الاحجار لان الماء يزيل الاثر والعين وليس
مراده التسليم على ان الجمع بين الماء والاحجار أولى من الاقتصار على أحدهما لانه سبق له ذلك قبل في قوله وصفة
الاستنجاء أن يبدأ الى آخره ومن لم يخرج منه بول ولا غائط وتوضأ لحديث أو نوم أو غير ذلك مما يوجب الوضوء
فلا بد من غسل يديه قبل دخولهما في الاناء اختلف العلماء في غسل اليدين قبل ادخلهما في الاناء على ثلاثة
أقوال فقيل سنة وهو المشهور وهو الذي أراد الشيخ بقوله فلا بد وقيل ان ذلك مستحب حكاه ابن رشد وحكى
ابن حارث عن ابن غافق التومسي ان من أدخل يديه في ماء قبل غسلهما وهما طاهرتان فقد أفسد الماء وهو يدل
على الوجوب وقال ابن عبد السلام اتفق المذهب فيما علمت ان غسل اليدين سنة ولذلك تأول ما ذكره الشيخ ابن
الجلاب من الاستحباب بانه عبارة العراقيين الذين يطلقون على السنة الاستحباب قلت ويرد نقله بما تقدم من
الخلاف وما ذكره من التأويل خلاف ما ذكره أبو الطاهر بن بشير في شرحه على ابن الجلاب قال حكى عن مالك
الاستحباب وذكر القاضى عبد الوهاب ان ذلك سنة واختلف هل غسلهما عبادة أو للظافة على قولين لابن القاسم
وأشهب قال المازري وأجرى عليهما الاحتباب اذا أحدث قرب غسلهما قلت وهو قصور لا اختلاف قول
مالك في ذلك وأخذ ابن القاسم بالغسل وأشهب بعدمه نص على ذلك أبو الوليد الباغي ونبه عليه بعض شيوخنا
وقل ابن زرقون عن مالك انه يغسلهما مفترقتين وعن ابن القاسم مجتمعتين قلت الجارى على أصل ابن القاسم ان
غسلهما عبادة ان يغسلهما مفترقتين فهو تناقض منه وشاع في المذاكرات ان أشهب يقول يقول مالك يغسلهما
مفترقتين وأنه ناقض أصله ولم يقف المازري على النص السابق بل أجرى ذلك على ما سبق هل غسلهما للعبادة أو
للظافة (قوله ومن سنة الوضوء غسل اليدين قبل دخولهما في الاناء والمضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين
وباقية فريضة) لما قال فلا بد من غسل يديه خاف ان يتوهم عنه انه أراد الفريضة فنبه بما قال وما ذكر ان المضمضة

والماء أطهر وأطيب
وأحب الى العلماء
ومن لم يخرج منه بول
ولا غائط وتوضأ
لحديث أو نوم أو
غير ذلك مما يوجب
الوضوء فلا بد من
غسل يديه قبل
دخولهما في الاناء

الوجوب لقوله بعد ومن سنة الوضوء ومراذه هنا بالحدث الريح وكذا فسر أبو هريرة رضي الله عنه حيث روى حديث لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ فقال رجل من حضر موت يا أبا هريرة قال فساء أو ضراط وجعل النوم قسما للحدث فهو عنده ليس بحدث وقد جرى في ذلك على المشهور كما تقدم له في باب ما يجب منه الوضوء ابن الحاجب وفيها عن زيد بن أسلم إذا اتممت معنى من النوم س نفسيرا لآية هذا في المدونة عن زيد بن أسلم وهو تفسير يقتضي أن النوم حدث فينقض الطهارة في سائر أقسامه **﴿فائدة﴾** قال والظاهر أن سحنون إنما يسوق من فتاوى الصحابة ومن بعدهم في المدونة ما يكون موافقا للمذهب أما نصا وأما اجزاء وما كان ظاهره على غير هذا فيه عليه واعتذر فيحصل في المسئلة قولان في المذهب قول بان النوم حدث ولم يجعل المؤلف هذا القول منقولاً وقد نقله غير واحد عن ابن القاسم لكن أكثرهم يقولون وقع لابن القاسم ما ظاهره أن النوم حدث أو ما أشبه هذا من الالفاظ والله أعلم وقوله أوله يرد ذلك مما يوجب الوضوء يعني كالمدى والودى والاستحاضة حيث يجب بها أو معها وقد يؤخذ من كلامه أن موجب الوضوء حدث وسبب وخارج عنهما كالشك في الحدث والردة والرفض ونحوهما وتكون الإشارة له بغير ذلك والله أعلم وقال بعض الشيوخ المقصود غسل اليدين أول الوضوء بعدم ادخالهما في الاناء قبل غسلهما لا يشترط وظاهر كلامهم خلافه بل حديث إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يدخل يده في انائه حتى يغسلهما ثلاثا صريح في ذلك إلا أن يخصص به وقد قال ابن العربي إنما قلنا أن غسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء سنة لأنه عليه السلام لم يتوضأ قط إلا فعله ص (ومن سنة الوضوء غسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء الخ) ش يعني إذا تيقنت طهارتهما أو غلبت على الظن لا أن كانتا نجستين أو مشكوكتين فإنه يجب والمراد إلى الكوعين والمشهور ما ذكره من السنة وظاهر الجلاب الاستحباب وتأوله س بالسنة لأنها عبارة العراقيين عن السنة وادعى الاتفاق عليها ع ابن رشد في كونه سنة أو مستحبا قولان انتهى واستظهر س الوجوب بخارج المذهب خ ومذهب ابن القاسم أنه للعبادة ومذهب أشهب للنظافة فعلى التعبد بغسلهما مفترقتين بنية ويعيدان أحدث في خلاله أو بعده وينوي أن قرب لا على التنظف وحكى الباجي عن ابن القاسم مجتمعتين وعن أشهب مفترقتين وهو خلاف أصليهما فانظر ذلك وانظر فيه **﴿فرع﴾** لو مس الماء قبل غسل يديه ولم يعلم بهما نجاسة لم يضره ذلك وقيل إن كان جنبا لا يدرى ما أصاب يده من ذلك أفسده وقيل إن كان مس فرجه قاله ابن حبيب ولا بن حارث عن ابن غافق التونسي يفسده إن كان قائما من نوم ولو كان طاهرا من رشدان تيقن نجاستهما فواضح وإن تيقن طهارتهما فظاهر وإن شك فكذلك وقيل إن كان مس فرجه ولو انتبه أهل بيت أو خدام فاغترفوا من جرة أو نحوها بأيديهم لم يفسده وكذلك لو جعل أصبعيه في الماء ليختبر حره من برده وذكر في الموطأ فانظره وهل ذكر الاناء مقصود فلا يدخل الحوض أولا أما الجاري فلا إشكال فيه وأما غيره فانظره فإني لم أقف فيه على شيء وقوله والمضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين يعني من سنة الوضوء فهي معطوفة على غسل اليدين مساوية له في الحكم أما المضمضة والاستنشاق فمساوية في الخلاف إذ قيل سنتان وهو المشهور وقيل فضيلتان وأما مسح الاذنين فالمشهور ما ذكر من السنة وفي التلقين واختلف في الاذنين هل هما منه حقيقة أو حكما فن أوجب عداهما منه ومن لم يوجب عداهما زائدتين انتهى وأشار به للخلاف في قول مالك الاذنان من الرأس ويستأنف لهما الماء والمشهور أن

ومن سنة الوضوء
غسل اليدين قبل
دخولهما في الاناء
والمضمضة
والاستنشاق
والاستنثار ومسح
الاذنين سنة وباقيه
فريضة

والاستنشاق سنتان هو المعروف من المذهب وذكر الشيخ أبو الطاهر بن بشير في شرحه على ابن الجلاب قولاً بانهما فضيلتان ثم وقفت على مثله وفي عد الاستنثار سنة مستقلة خلاف قال التادلي ومعنى قوله وباقيه فريضة أي باقى أفعال الهيئة قال ولا يعترض برد اليدين لأنه زائد على الإيعاب الواجب قلت أراد بقوله أفعال الهيئة أي ما يفعل من الأعضاء على طريق الاستقلال فالرد تبع لأن المسح قد حصل وكذلك تجديد الماء الاذنين

مسح الاذنين ظاهر او باطن سنة وذهب الابهرى وابن مسleme الى أن مسحهما فرض انتهى وقال باطنهما سنة وفي وجوب ظاهرهما قولان ابن الحاجب وظاهرهما ما يلي الرأس وقيل ما يواجهه خ وكلامه يحتمل ان التجديد مع المسح سنة واحدة واليه ذهب أكثر الشيوخ وجعل ابن رشد التجديد سنة مستقلة انتهى والذي في البيان الاذنان عند مالك من الرأس وإنما السنة في تجديد الماء لهما ورده عياض قائلا انما معناه من الرأس في أصل المسح لا في الوجوب وقال ابن حبيب من لم يجد الماء لم يكن بمسحهما وفي المختصر التجديد مستحب وفي التلقين المضغضة ابصال الماء الى الفم وخضخضة وجهه فجعل الخضخضة والمجشطين فيها وهو من جهة الكمال صحيح ومن جهة الاجزاء مختلف فيه فانظره والاستنشاق وهو جذب الماء بريح الانف الى داخل الخيشوم ليخلل ما هنالك من الرطوبة ولم يذكر الشيخ الاستنشاق اما لانه نابع في الحكم او في الفعل بحيث انه مع الاستنشاق سنة واحدة وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وابن عرفة اذ قالوا هذا جذب الماء باثقه ونثره بنفسه وعد ابن رشد وعياض وغيرهما الاستنشاق سنة مستقلة وعدها اللخمي وجماعة من الاستنشاق فانظر ذلك ثم هو دفع الماء بريح الانف الى خارجة ليزيل ما هنالك من الرطوبة والله أعلم وسيأتي حكم من تركها في جميع الصلاة ان شاء الله ووصفهما قريبا والله التوفيق وقوله وباقيه فريضة يعني وباقي أعضائه لا باقى أفعاله لان أفعاله قد بقيت منها سنن وفضائل بخلاف أعضائه فانها ثمانية أربعة سنة وأربعة فرض اختصارها أن يقول المفتوح سنة والمغلق فرض ممسوحا كان أو مفسولا وإنما لم يذكر باقي السنن لانها نوابغ فهي معتبرة بالأعضاء الجارية فيها لا بالوضوء من حيث حقيقة اذ يقال مثلا السنة في مسح الرأس رد اليدين فيه والبداءة بمقدمه وفي مسح الاذنين تجديد الماء لهما وفي أفعال الوضوء ترتيبها الى غير ذلك فتأمل في تنبيهه ذكر الشيخ هنا غسل اليدين أولا من سنة الوضوء وسكت عنه في باب جمل من الفرائض ما تنبيهها على الخلاف في حكمه أو في كونه تعبدًا أو لعله أولًا منه مقدمة لا صلب وقد استشكل مع المشهور الذي هو كون النية أنما تجب عند غسل الوجه فانظر ذلك وقد اكتفى الشيخ هنا بالفرائض المجمع عليها منها الاختصاص بها بالوضوء وكذلك فعل في النوادر فلعله قصد به دون ما يشاركه في حكمه اذ النية فرض كل فرض يفتقر الى التميز عن غيره والماء الطاهر شرط كل طهارة مائية والموااة شرط كل عبادة يتوقف أولها على آخرها فتأمل ذلك ص (من قام الى وضوء من نوم أو غيره فقد قال بعض العلماء يبدأ فيسمى الله) ش يعني بقوله من قام ان القيام المذكور في قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة المراد به القصد لها لا القيام من نوم على ذلك نبه بقوله من نوم أو غيره ونبه صاحب الارشاد في كتاب المستند شرح المعتقد على ان في الآية دليلًا لوجوب النية في الوضوء من قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة اذ جعل الوجوب مقرونًا بقصد القيام للصلاة فتأمل وقد حكى في المقدمات الاتفاق على وجوبها وقال ابن الحاجب فرائض الوضوء ست النية على الاصح ومقابل الاصح رواية عن مالك تقدم الوجوب حكمها المازرى نصاعته في الوضوء قال ويتخرج الغسل عليه وفي التخريج نظر لان التعبد في

من قام الى وضوء من نوم أو غيره فقد قال بعض العلماء يبدأ فيسمى الله ولم يره بعضهم من الامر المعروف

والترتيب فليس بامضوين فكأنه يقول وباقي الأعضاء فريضة واختلف في الترتيب على أربعة أقوال فقيس سنة وهو المشهور رقيق فضيلة وقيل واجب وقيل فرض مع الذكر والقدرة ساقط مع العجز والنسيان وكل هذا فيما بين الفرائض أتمسها وأما فيما بين السنن والفرائض فان ذلك مستحب وقيل سنة وأما تقديم الميامن قبل المياسر فلا خلاف ان ذلك فضيلة (قوله من قام الى وضوء من نوم أو غيره فقد قال بعض العلماء يبدأ فيسمى الله ولم يره بعضهم من الامر المعروف) اختلف في حكم التسمية على ثلاثة أقوال فقيس فضيلة وهو المشهور وبه قال ابن حبيب وقيل منكر وهو الذي أراد الشيخ بقوله ولم يره بعضهم من الامر المعروف يعني بل ذلك من الامر المنكر وقيل إن ذلك مباح وكل هذه الأقوال عن مالك وبظهر من كلام الشيخ انه لم يقف على القولين اللذين

الغسل أقوى ع فرائض الوضوء النية ابن رشد وابن حارث اتفاقا المازري على المشهور انتهى ابن الحاجب
وهي القصد اليه اما بتخصيصه ببعض أحكامه كرفع الحدث أو استباحة شيء مما لا يستباح الا به واما بفرضيته خ
وان مع تبرأ أو أخرج بعض المستباح أي على المشهور وثالثها يستباح المنوى به فقط كان نوى حدثا ناسيا غيره
لان أخرجه فانه لا يصح خ والمشهور انها عند غسل الوجه قال والظاهر هو القول الثاني بمعنى عند أوله لا اذا
قلنا ينوى عند غسل الوجه يلزم أن يعرى غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق عن النية فان قلنا ينوى له نية
مفروضة يلزم أن يكون للوضوء نيتان ولا قائل بذلك وقاله ابن رشد انتهى فروع ثلاثة * أولها * تقدم النية بكثير
لا يصح معه الوضوء خ وفي تقدمها يسير خلاف س الا شهر عدم التأثير ومقتضى الدليل خلافه خ وقال
المازري الاصح في النظر عدم الاجزاء ابن بزرة وهو المشهور عن ابن القاسم فيمن مر الى حمام أو نهر بنية غسل
فنسيها عند غسله الاجزاء وفعله كمن أمر أهله فوضعه والى ما يغسل به وقال سحنون يجزى في النهر فقط وقيل لا يجزى
فيهما انتهى وآخره نص الشامل * الثاني يلزم استصحابه النية حكما لا ذكرا فعروها معتقدا اتفاقا * الثالث قال ع
في ابطال رفضها الوضوء روايتان ابن القصار خ وذكر انقرا في عن العبدى انه قال المشهور في الحج والوضوء عدم
الارتناض انتهى و بقيت فروع كثيرة فانظرها وقوله فقد قال بعض العلماء يعني ابن حبيب وقد يكون معه غيره
كلا بهري اذ روى نحوه قوله الابهرى عن مالك انه يبدأ فيسمى الله أي يقول بسم الله أول وضوئه عند شروعه وفي
شرح ابن الفاكهاني يقول بسم الله الرحمن الرحيم ونحوه للنووي من الشافعية ولم يذكروا الشيخ حكم هذا القول عند
قائله لكن المعزول ابن حبيب الاستحباب وروى عن مالك الاباحة أي التخيير خ واستشكل بعضهم
الاباحة في الانكار كونها راجحة الفعل وأجيب بان مراد من أباح انما هو اقتران هذا الذكر الخاص بأول هذه
العبادة الخاصة لا حصول الذكر من حيث هو ذكر وروى عن مالك الانكار وقال أهو يذبح واليه اشار
الشيخ بقوله ولم يره بعضهم يعني مالك من الامر المعروف عند السلف وقال ابن زياد يكره س وظاهر الحديث
الوجوب انتهى وهو مذهب أحمد واسحاق واصل انكار مالك بدليل ذكر الذبح اكن لم أقف على من تناوله عليه
فانظره خ وتشرع يعني التسمية في غسل وتيمم وأكل وشرب وذكاة وركوب دابة وسفينة ودخول
وضوئه ولانزل ومسجد ولبس وغلق باب واطفاء مصباح ووطء وصعود خطيب منبرا وتغميض ميت
ولحده انتهى ص (وكون الاناء على يمينه أمكن له في تناوله) ش يعني فهو مستحب للتيمم لانه لا لذاته فاذا كان غيره
أمكن فلا استحباب وقال الشيباني في اختصار الشرح لابن الفاكهاني الا شهر الاستحباب ومقاله التخيير
وفضائله موضع طاهر وقلة ماء بلا حد كالغسل وتيمم أعضاء وانا ان فتحت انتهى فشرط في استحبابه انفتاحه
لان غير المنفتح يصعب مع تيممه تناول منه والله أعلم ص (ويبدأ فيغسل يديه قبل أن يدخلهما في الاناء ثلاثا) ش

وكون الاناء على يمينه
أمكن له في تناوله ويبدأ
فيغسل يديه قبل أن
يدخلهما في الاناء
ثلاثا فان كان قد بال
أو تعوط غسل ذلك
منه ثم توضأ

ذكر عن مالك لكونه عزاء كل قول من قوليه لبعض وذلك يدل على التبري والله أعلم وهذا الحل هو أحد الامكنة
التي التسمية فيها مطلوبة وكذلك الغسل والتيمم وذبح النسك وقراءة القرآن والاكل والشرب والجماع قال
القرافي بعد ذكر ما قلنا وتارة تكره التسمية كعند الاذان والحج والعمرة والاذكار والدعاء وتارة تحرم التسمية
وذلك عند فعل المحرمات (قوله وكون الاناء على يمينه أمكن له في تناوله) صرح ابن رشد ان كون الاناء على اليمين
فضيلة والمراد اذا كان واسعا وأما الضيق فكونه على اليسار أمكن له قاله عياض عن اختيار أهل العلم * قلت
وكان بعض من لقيناه بحمد على الشيخ انه لم يرد الفضيلة وانما جعله من باب الامكان ومن الفضائل ان يبدأ
بمقدم رأسه وأن يبدأ باليمين والسواك وتكرار الغسل وثلاثا في قول الشيخ عبد السلام ابن غالب المسراتي في
وجيزه وأن لا يتكلم حالة الوضوء (قوله ويبدأ فيغسل يديه قبل أن يدخلهما في الاناء ثلاثا) فان كان قد بال أو تعوط
غسل ذلك منه ثم توضأ لم يزل أشيا خنا باجمهم من ينهون على أن يغسل اليدين الذي هو سنة انما هو بعد الاستنجاء

يعني بنية ومطلقه تترتين على المشهور وقال ابن رشد اجتماعهما أشبه بالاتباع والثالث قول ابن القاسم وروى
 أشهب مرتين وقيل بلاحد وقد تقدم حكمهما إلا أن الثانية للقاء من النوم كدلتص الحديث وفي قوله يبدأ أن
 هذا افتتاح وضوءه وقد يستروح منه أنه محل النية إذ جعله أول العبادة وقد مر ما في ذلك وقوله فإن كان قد بال أو
 تغوط غسل ذلك منه ثم يتوضأ يعني أنه لا يشرع في الوضوء الذي بداءته غسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء إلا بعد
 إزالة الأذى إن تعلق به وإن كان ليس من الوضوء ليعكون وقوعه على جسد طاهر ولا خلاف في مطلوبه ذلك
 وإنما الخلاف في وجوبه والمشهور عدم الوجوب لكن يعارضه هنا مسال فرج إذا أخر فلو احتمل عليه
 استقام القول به والله أعلم وما ذكره هو قول أبي محمد صالح أراد الوضوء للغوى الذي هو غسل اليدين وقواه بقوله ثم
 يدخل يده في الاناء بعده فتأمل ص (ثم يدخل يده في الاناء فيأخذ الماء) ش يعني أن أمكنه ادخال يده والإفراغ
 فيه قدر حاجته للمضمضة من غير اسراف فيمضمض فاه بحيث يجعله فيه ثم يخضضه ويحجه بقوة فان فتح فاه فنزل
 الماء دون دفع في مجمل الجلاب قولان ولولم يحجه رأسا وان ابتلعه فقولا أيضا وفي شرح العمدة لابن القما كهاى
 قال النووي الجمهور على أن إدارة الماء في الفم لا يلزم (فائدة) سمعت بعض شيوخنا يقول إذا قال أهل الخلاف
 الكبير الجمهور فأنما يعنون ما لكوا الشافعي وأبا حنيفة فاعمل هذا منه فانظر ذلك وقوله ثلاثا يعني استحبابا لما يذكر
 أن شاء الله وقوله من غرفة واحدة أن شاء أو ثلاث غرفات يعني أنه مخير في ذلك وإن كان الأولى الثلاث لقوله
 والنهاية أحسن فاصل الحكم التخيير قالوا والغرفة بالضم اسم للفعل وبالفتح اسم للشئ الذي يعترف به والمراد به هنا
 الحفنة أى مأبؤخذ بالكف الواحدة وأطلقها في الغسل على مأبؤخذ بالدين فانظر موافق اللغة والله التوفيق وقوله
 وإن استاك بأصبعه فحسن يعني مع المضمضة برفق ليعكون ذلك كالدلك وقد روى بأصبعه بالافراد يعني السبابة
 وبالتنية مع الإبهام وكل صحيح ثم هو بالمعنى وقيل باليسرى ولينق في ذلك بقوة لأنه يزيل البلم وبضيف الماء بما
 ينقلع منها ويربما جرى دماء وأثر رائحة كريهة وفي سماع أشهب استحباب غسلهما مما عسى أن يكون بها
 خلافا لابن عبد الحكم (فرع) فإن أدخلهما قبل غسلهما فقال مالك لا بأس به واستخفه ليسارة ما يكون عليها كذا

ثم يدخل يده في الاناء
 فيأخذ الماء
 فيمضمض فاه ثلاثا
 من غرفة واحدة إن
 شاء أو من ثلاث
 غرفات وإن استاك
 بأصبعه فحسن

لا قبله نص عليه المتينى وهو واضح لأن الاستنجاء ليس من الوضوء بوجه كما تقدم فاذا عرفت هذا فقول الشيخ
 فإن كان قد بال أو تغوط غسل ذلك منه جملة اعتراضية والله أعلم (قوله) ثم يدخل يده في الاناء فيمضمض فاه
 ثلاثا من غرفة واحدة إن شاء أو من ثلاث غرفات حقيقة المضمضة غسل باطن الفم بنية وما ذكرناه بالخيار بين أن
 يعضض ثلاثا من غرفة واحدة أو يفعل ذلك من ثلاث غرفات وذكرنا ذلك أن له جمع المضمضة والاستنشاق
 في غرفة واحدة وهو كذلك واختلف أيهما أولى فقل يفعل المضمضة والاستنشاق بغرفة ثم يفعلهما من غرفة
 ثانية ثم يفعلهما من غرفة ثالثة وقيل الأولى لكل واحدة ثلاثا وكلا القولين حكاه الباجي عن الأصحاب فيما فهم
 من قول مالك في الموطأ وقال ابن الحاجب الاستنشاق بغرفة ثلاثا كالمضمضة أو كلاهما بغرفة قال ابن عبد
 السلام في حجة اختيار الصورة الثانية نظر والمعروف جوازها وأما اختيارها فليس بصحيح وإنما صرحوا
 باختيار النهاية والله أعلم (قوله) وإن استاك بأصبعه فحسن (حكم السواك مندوب إليه بمعنى الفضيلة واختار
 بعض شيوخنا أنه سنة لدلالة الأحاديث على مبارته صلى الله عليه وسلم والإمربه وإظهاره وقال أحمد بن حنبل
 وغيره أنه فرض وقال الفخر في معالمة الاجتماع على أنه مندوب إليه واعترضه ابن هارون بما سبق لأحمد بن
 حنبل مع غيره وروى ابن العربي يكون بقضيب الشجر وأفضله الأراك وكرهه بعضهم بذي صبيغ
 لأجل التشبه بالنساء وضعفه ابن العربي بجواز الاكتحال وفيه التشبيه بهن ورده بعض شيوخنا لكرهه مالك
 الاكتحال لذلك أيضا وفي أجزاء المضمضة بفاسول قولان لابن العربي وغيره وفي سماع ابن القاسم من لم يجد سواكا

ذكره الشبلي وغيره فانظره ص (ثم يستنشق بانفه الماء) ش يعني يجذبه برأيه لداخل الخيشوم كما تقدم ويستنثره
أي يدفعه بريح أنفه لخارجة ليزيل ما هناك وقد ذكرهنا الاستنثار ولم يذكر حكمه وقوله يجعل يده على أنفه كما متخاطه
يعني هـ ذ ص ف هـ فلا يتخط دون جعل يده على أنفه لنهييه عليه السلام عن امتخاط كامتخاط الحمار ع والاستنشاق
وهو جذب الماء بانفه ونثره بنفسه ويده على أنفه ثلاثا وكرهه مالك دونهما أي دون الثلاث وجعل اليد على الأنف
والله أعلم قالوا وإنما يسكنه من أعلاه ثم يمره لا آخره لأنه الذي ينظف ويشد أصابعه بالأخراج وكون ذلك باليسار
هو أولى وقد اختلف فيه وقوله ثلاثا يعني لتحصيل الفضيلة وهو هنا كدلل الحديث وتقدمت كراهة مالك
لمادونها لاسيما عند القيام من النوم ففي الصحيح إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستنثر ثلاثا فان الشيطان يبيت
على خيشومه متفق عليه وفي رواية مع ذكر الوضوء ص (ويجزئ أقل من ثلاث في المضمضة والاستنشاق) ش
يعني مع بحيث يفعل لكل واحدة واحدة أو لو واحدة أكثر من الأخرى أو اثنتين اثنتين وسواء الفعلات وهي
المقصود هنا أو الفرات وهو الذي يدل عليه كلامه بعد اذ قال وله جمع ذلك في غرفة واحدة يعني بحيث يفعلها منهما
أما ستا أو ثلاثا أو غير ذلك ويحتمل جمع المضمضة والاستنشاق سواء فعل ستا أو غيرهما الست بحيث يستنثر من
الكف الذي يتمضمض منه حتى يفعل ستا من ثلاث وهذا ظاهر الأحاديث وحملت عليه الرواية عن مالك
وشهره غير واحد وقل ابن رشد هو أشبهه بالاتباع بل جاء صريحاً في حديث علي كرم الله وجهه ورواه أبو داود
والنسائي والنهاية أحسن التي هي ست من ست لانه تفرع النقص بالاحتياط والاخذ باكمل الاحتمالين في
الحديث خ وبالغ مطرف وفعلها ما بست أفضل وجازا أو احدهما بغرفة انتهى وسيأتي * الثالث أكثر ما يفعل في
المفسولات وأنه يجزئ أقل منها فلا أدري ما وجه تخصيصه فانظر ذلك ص (ثم يأخذ الماء ان شاء بيديه جميعا
وان شاء بيده اليمنى فيجعله في يديه جميعا) ش يعني هو مخير في ذلك وظاهره من غير ترجيح لاحد الفعلان وقاله ابن

ثم يستنشق بانفه
الماء ويستنثره
ثلاثا يجعل يده على
أنفه كما متخاطه
ويجزئه أقل من
ثلاث في المضمضة
والاستنشاق وله
جمع ذلك في غرفة
واحدة والنهاية
أحسن ثم يأخذ
الماء ان شاء بيديه
جميعا وان شاء بيده
اليمنى فيجعله في يديه
جميعا ثم ينفثه الى
وجهه

فأصبعه يكفي قال ابن عبد السلام وظاهر كلام الشيخ أبي محمد أن الأصبع كغيره ولو قيل انه عنده الاصل ما بعد
قلت قيد كلامه التادلي بانه أراد مع فقد غيره وكلام الشيخ قابل للتقييد فحمله على ما قال التادلي أولى من حمله على
العموم وفي الأصبع عشر أفاع تحريك الباء ثلاث حركات مع فتح الهمزة وبالثلثة مع ضمها وبالثلثة مع كسرهما
والعاشرة أصبوع والعوام عندنا بقرينة يقولون صبيع وهو لم ينقل عن أهل اللغة (قوله ثم يستنشق بانفه الماء
ويستنثره ثلاثا يجعل يده على أنفه كما متخاطه ويجزئه أقل من ثلاث في المضمضة والاستنشاق وله جمع ذلك في
غرفة واحدة والنهاية أحسن) قال عياض في الكمال والحكمة في تقديم المضمضة والاستنشاق على الوجه اختبار
رائحة الماء وطعمه لكونه مشاهدا بالعين فجعل هذا أول الوضوء لثلاثي تدعى بما لا يجوز وقال ابن الحاجب
الاستنشاق أن يجذب الماء بانفه ويستنثره بنفسه وأصبعه واعترضه ابن عبد السلام بان حقيقة انما هي في جذبه
خاصة ولذلك ما عد غير واحد الاستنثار سنة أخرى قلت كلامه عندي معترض من وجهين أحدهما ان قوله
ولذلك ما عد غير واحد الاستنثار سنة أخرى يناقض ما ذكره في حقيقة انما أن تحمل ما من قوله ما عد زائدة الثاني ان
حكم الاستنثار يختلف فيه وقد علمت أن مثل هذا لا يعترض به وإنما يعترض بمسألة متفق عليها واختلاف اذا
ترك المضمضة والاستنشاق وصلى على أربعة أقوال فقيل يعيد في الوقت ساهيا كان أو عامدا وهو اختيار اللخمي
وقيل لا إعادة مطلقا حكاه غير واحد وقيل يعيد العامد في الوقت والناسي لا يعيد قاله ابن القاسم في سماع يحيى وقيل
يعيد العامد في الوقت أبدا خرج ابن رشد على من ترك سنة عامدا وزعم الاتفاق على أن الناسي لا يعيد مطلقا قلت
ويرد تخريجهم بان سنة الصلاة أقوى لأنها المقصود والوضوء وسيلة (قوله ثم يأخذ الماء ان شاء بيديه جميعا الى
آخره) ظاهر كلام الشيخ ان نقل الماء باليد شرط وهو ظاهر كلام ابن حبيب وعزاه ابن رشد لابن الماجشون

حبيب وعبد الوهاب وعن مالك بهما أولى وقد بسـ تروح من تقديمه هنا وقال ابن القاسم بواحدة أولى لانه عون على التقليل وأقرب للتحصيل وأيسر في التوصيل فيضيفها الى الآخر ثم ينقله الى وجهه لانه ينقل وجهه اليه ولا ينفذ يديه قبل وصوله الى وجهه ولا ينصب لمطر ولا ميزاب ولا غيره لانها كلها خارجة عن المأمور به اما نقض يديه فانه يبرق وجهه ويمسحه فقط فلا يصح وضوؤه باتفاق وأما عدم نقل الماء فسيأتي ان شاء الله قريبا وقوله فيفرغه عليه يعني لا يرشه رشاً ولا يلطمه لطمه ولا يكب وجهه في يديه كبالان ذلك كله جهل بل يفرغه تفرغاً حالة كونه في ذلك غاسلاً له يديه يعني انه يدلك بهما مع الماء أو أترد متصلاً به دلكاً وسطاً اذ لا يلزم إزالة الوسخ الخفي بل ما ظهر وحال بين مباشرة الماء للعضو وسيأتي حكم ذلك في الغسل وان المشهور وجوبه والله أعلم وقوله من أعلى جبهته وحده منابت شعر رأسه يعني وذلك من أعلاه والجهة معلومة وهي ما ارتفع عن الحاجبين الى مبدأ الرأس المعتاد ابن العربي ويجب أن يأخذ منه بغسله جزألاً لانه لا يتوصل الى استيفاء الوجه الا به وما لا يتوصل الى الواجب الا به فهو واجب وآخر اللحية لمن له لحيمة معتادة اتفاقاً وكذا لو طالت على المشهور خ والذقن مجتمع اللحيين ابن الحاجب والواجب من منبت الشعر المعتاد الى منتهى الذقن فيدخل موضع الغمغم ولا يدخل موضع الصلغ انتهى ولا خلاف في عدم دخول ماتحت الذقن في الخطاب لانه ليس بوجه وقد رأيت شيخ المالكية نور الدين السهوري وهو من العلماء العامة يغسله فلا أدري لورع أو غيره وقوله ودور وجهه كله يعني عينا وشمالاً من أعلاه وأسفله وذلك يقتضي أنه من الاذن الى الاذن وروى ابن وهب في المجموعة من العذار الى العذار وحكى عبد الوهاب عن بعض المتأخرين في حق تقي الخلد كلاً ول وفي المتنحي كالثاني وانفرد عبد الوهاب بان ما بينهما سنة خ واستضعف قول القاضي لانه اذا كان من الوجه وجب والاسقط ولا يثبت كونه سنة الا بدليل ولم يثبت انتهى وقوله من جد عظمي لحية الحد الذي تحت الاذنين من نواحيها والصدغين ثنية صدغ قال في الغريب هو ما يلي مؤخر العين ويقال بضم الدال قال وقال ثابت هما ما انحدر من الرأس الى مركب اللحيين وبين الصدغ والجهة الجبينان فهما يكتنفان الجهة كذا قال في الغريب والله أعلم ص (و يمر يده على ما غار من ظاهر أجفانه وأسار بوجهته) ش يعني التكاسير التي تكون فيها وما تحت مارنه من ظاهر أنفه وهي الوتره فاصل ثقبى الا نف قال في الغريب قال ثابت في

وسحنون وقيل انه لا يشترط بل انما المطلوب ايقاع الماء على سطح الوجه كيفاً أهـ كن ولو بميزاب وهذا القول هو المشهور وأخذ من قول ابن القاسم من مسألة خائض النهر ولم يحفظ ابن عبد السلام غير الثاني واختلف اذا ألقى رأسه الى رش ماء ومسحه بيده فقال ابن عبد السلام المنصوص انه لا يكفي غاط فيه بعض المتأخرين قلت واعترضه بعض شيوخنا بقول ابن رشد يجزى عند ابن القاسم وأجمعوا على اجزاء انعماس الجنب في الماء وذلك فيه وناقل الاجماع المذكو رابن رشد وانظر هل هو مما يرجح المشهور أم لا وظاهر كلام المصنف أن التدلك وهو المشهور وقيل لا يجب وقيل يجب لا يصال الماء الى العضو لانه قال ابن عبد السلام وأضرب ابن الحاجب عن الثالث ورأى انه يرجع الى الثاني وعده غيره ثالثاً وظاهر كلام الشيخ أنه لا يأخذ شيئاً من شعر الرأس وهو كذلك لانه أراد منابت الشعر المعتاد وهو أحد ثقبى شيوخنا وهما جار يان على اختلاف الاصوليين فيما لا يتم الواجب الا به هل هو واجب أم لا ومنه اختلاف أهل المذهب هل يجب امساك جزء من الليل أم لا بالنسبة الى الصوم واختلف المذهب في ما بين العذار والاذن هل يجب غسله أم لا على أربعة أقوال والمشهور وجوبه وقيل لا يجب وقيل يجب فيمن لا شعر له وقيل سنة قاله عبد الوهاب واعترضه ابن هارون بأنه صلى الله عليه وسلم كان يغسله وهو عندى ضعيف لان فعله أعم من كونه واجباً أو سنة وقد علمت ان الوجه ما خوذ من المواجهة وما بين العذار الى الاذن لا يواجهه (قوله ويمر يديه الى آخره) ما ذكره انه يمر يديه على ما غار من ظاهر أجفانه صحيح وكذلك يجب عليه

يفرغه عليه
غاسلاً له بيديه من
أعلى جبهته وحده
منابت شعر رأسه
الى طرف ذقنه
ودور وجهه كله
من جد عظمي لحية
الى صدغيه ويمر
يديه على ما غار من
ظاهر أجفانه وأسار ب
وجهته وما تحت مارنه
من ظاهر أنفه يغسل
وجهه هكذا ثلاثاً

خلق الانسان المارن هو الذي اذا عظفته تنفى وفي الارنية وهو طرف الانف ع ويجب غسل ماتحت مارنه وظاهر شفتيه وأسار برجهته وغائر جفنيه لا ما غار جدامن جرع أو خلة انتهى وذكر بعضهم ان ذلك محدود برؤية قمره عند المواجهة وعدمها وذكر في التلقين العنفة وهو الشعر المجتمع تحت وسط الشفة السفلى متصلا بها فيخلله ان خف كما سيأتى في حكم تحليل اللحية (تنبيه) للعامة في الوضوء أمور منها صب الماء دون الجبهة وهو بطل ونقض اليد قبل اقبال الماء اليه وهو كذلك ولطم الوجه بالماء لطما وهو جهل لا يضروا التكبير عند ذلك وأنكره النووي وقال لم يقل به الا بعض أصحابنا ورد عليه قال والاذكار المربعة عند الاعضاء لا أصل لها وأنكر ابن العربي أن يكون في الوضوء ذكر خاص غير التسمية أوله والتشهد آخره نعم ورد في الصحيح عن أبي موسى رضي الله عنه انه عليه السلام قال على وضوئه اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي داري وبارك لي في رزقي فسأله عن ذلك فقال وهل تذكر من خيرنا فترجم النسائي لذلك باب ما يقول بعد الوضوء وابن السني ما يقال بين ظهري وضوئه وذكرهما النووي في حلية الارافانظره وبالله التوفيق وقوله يغسل وجهه هكذا ثلاثا يعني على الصفة المذكورة من الابتداء والانتهاء وتتبع المغابن والدلك وتفرغ الماء من أعلاه وغير ذلك يفعل ذلك ثلاثا استحبوا ولو اقتصر على مادونه أجزأه كما سيأتى الا أن أمره في هذا كدافعية هذا العضو على العيان مع كثرة مغابنه ولهذا لم يخبر فيه الشيخ كما قال في اليدين وقوله ينقل الماء اليه يعني على الوجه المتقدم من أنه يأخذ ماء بيده أو بيديه جميعا ثم يفرغه عليه واختلف في النقل فقال أصبغ واجب وقال ابن القاسم مستحب فقط ابن الحاجب الثانية يعني من الفرائض غسل جميع الوجه ينقل الماء اليه مع الدلك على المشهور وقوله على المشهور عائد على الدلك فقط ومقابله لابن عبد الحكم أو على الدلك والنقل وفي الآخر نظر لان النقل غير مشروط خلافا لأصبغ وغيره س وقوله ينقل الماء اليه لا يعني ما يعطيه ظاهر اللفظ من رفع الماء بيده أو بدمن يستنبيه اليه بل حصوله على سطح الوجه كيفما اتفق حتى لولا في وجهه الى ميزاب أو مطر وابل واتبعه الدلك كلفاه قال وكذلك المنقول في هذه الصورة ع وفي شرط نقل الغاسل لمفسوله قولان لابن حبيب مع ابن رشد على دليل قول سحنون وابن الماجشون وابن القاسم معها اقوله في خائض النهر ثم قال بعد كلام يقول ابن عبد السلام معنى النقل وصول الماء للعضو من ميزاب لا نقله بفعل الغاسل أو نائبه كما ظنه بعضهم فغلط وقصورا انتهى والمنصوص في النسخ انه لا بدمن نقله فلا يصح بنصبه لميزاب ونحوه ذكره ابن عبد السلام وان الغلط انما وقع لبعض المتأخرين في اشتراط النقل منه فانظر ذلك وقال بعض المتأخرين نقل الماء للمنعس غير واجب ولمن أخذه ونقضه من يده ثم مربها على العضو واجب وفي غيرهما خلاف فتأمل ذلك وبالله التوفيق وقوله ويحرك لحيته في غسله وجهه بكفيه يعني سواء كانت خفيفة أو كثيفة قلنا بوجوب تحليلها أو لم نقل به وما ذلك الا ليدخلها الماء بتحريكها فيصل الماء الى وجوه الشعر وأصوله بالتحريك وانما احتاج للتحريك لدفع الشعر لما يلاقيه من الماء بجساسة وملوسة وقوله وليس عليه تحليلها في الوضوء في قول مالك يعني وله ذلك لانه

ينقل الماء اليه
ويحرك لحيته في
غسل وجهه بكفيه
ليدخلها الماء لدفع
الشعر لما يلاقيه
من الماء وليس عليه
تحليلها في الوضوء
في قول مالك

ان يمد يديه على ظاهر شفتيه ونص عليه اللحى (قوله وليس عليه تحليلها في الوضوء في قول مالك) قال المغربي ظاهر كلام الشيخ انه يستحب له التحليل لانه انما انفي الوجوب وهو خلاف ظاهر المدونة قال فيها ويمر يديه عليها من غير تحليل فظاهرها كراهة التحليل قلت الا قرب ان الشيخ انما أراد كراهة ذلك لان الاستحباب لم يقل به مالك فيما قد علمت وانما هو قول ابن حبيب حسبا يأتى ان شاء الله واختلف في تحليلها في الوضوء على ثلاثة أقوال فقيل ان ذلك مكروه وهو ظاهر المدونة والعتبية وبه قال ربيعة وقيل مستحب قاله ابن حبيب في واضحته وقيل تحليلها واجب قاله مالك في روايتي ابن وهب وابن نافع وبه قال ابن عبد الحكم وكل هذا الخلاف في اللحية الكثيفة وأما الخفيفة التي لا تستر البشرة فانه يجب اقبال الماء اليها واذا قلنا بوجوب التحليل فقيل الى داخل الشعر فقط

مكروه عنده في إحدى الروايتين واجب في الأخرى ع وفي كراهة تخليل اللحية واستحبابه ووجوبه ثلاثة أقوال
 لسمع ابن القاسم معها وابن حبيب وابن عبد الحكم مع روايتي ابن نافع وابن وهب الباقي ان لم يستر البشرة وجب
 ايصال الماء لها والا فلا التلقين خفيف شعر الوجه يجب ايصال الماء لبشرته بخلاف كثيفه ابن بشير وقيل يجب
 س هو الاظهر عندي بالقياس على المشهور في الغسل خ وهذا القول قاله محمد بن عبد الحكم قال في البيان وهو
 قول مالك في رواية ابن وهب وابن نافع وحكي في التلقين أن الخفيف ما تظهر البشرة تحته والكثيف ما لا تظهر
 وحكي عن البيان أن قول ابن حبيب بالاستحباب هو اظهر الاقوال انتهى ملفقا مختصرا لا خير وحكي بعض
 المتأخرين في تخليل العنفة قولين ثم أحال على نظر القرافي وذ كر ابن الحاجب الهدب وفيه مشقة فانظر فيه
 (فرع) ذكر البرزلي في نوازل عن السيوري ان ما تعلق باشفار العين من القذى يزال ما لم يشق البرزلي فان صلى
 به وكان يسيرا كخيط العجين والمروءة قولان المشهور الاعادة قال واحفظ لابن دينار يغتفر انتهى باختصار
 وتخصيص الشيخ عدم التخليل في الوضوء دليل على ان حكم الغسل خلافه وس- ياتي ان شاء الله وقوله ويجري
 عليها يديه الى آخرها يعني ولو طالت حتى خرجت عن المعتاد ابن الحاجب ويجب غسل ما طال من اللحية على
 الاظهر كمسح الرأس خ أي الاظهر الوجوب قال في البيان وهو الاشهر المعلوم خ التشبيه في هذه المسئلة
 مركب لانه في الوجوب في المسئلتين وفي الخلاف وفي الظهور ع وفي وجوب ما طال منها عن الذقن قول ابن
 رشد عن معلوم المذهب وسمع موسى ورواية ابن القاسم وقاله الابهرى انتهى وقد أجرى الخلاف فيها على
 شجرة أصلها في الحرم أو في الحل وفروعها في مقابلة هل يحل صيدها أم لا فانظر ذلك والحاصل ان ظاهر اللحية
 واجب وان طالت على المشهور ص (ثم يغسل يديه اليمنى) ش يعني يديها بالاستحباب البداءة بالميامن قبل المياسر
 لانه من باب الترتيب اذ لا ترتيب بين ممتثلين قاله ابن العربي وغيره خرج أصحاب السنن من حديث أبي هريرة
 رضي الله عنه قال عليه السلام اذا توضأتم فابدؤا بميامنكم وصححه ابن خزيمة وقوله ثلاثا وأثنيتين استحبنا فقد
 صح انه عليه السلام غسل وجهه ثلاثا ويديه مرتين وانما كان ذلك لان اليد شكل مسطح ظاهر للعيان قليل المغاير
 فيمكن فيه ما لا يمكن في الوجه وسيأتي حكم الثلاث والاثنيتين والواحدة ان شاء الله وقوله يفيض عليها الماء يعني
 على جهة التدب لا على جهة الوجوب للخلاف المتقدم في النقل والنقل أولى بكل حال لانه آتم وأبعد من الخلاف
 ويعرکہا يسهل اليسرى لان ذلك لا يمكن الا بها بخلاف الافاضة فانها تمكن بها والعرك هو الدلك ومنه قولهم

ويجري عليها يديه
 الى آخرها ثم يغسل
 يده اليمنى ثلاثا أو
 اثنتين يفيض عليها
 الماء ويعرکہا يديه
 اليسرى

رواه ابن وهب وبه قال بعض شيوخ المازري وقيل لا بد من وصوله الى البشرة نقله المازري عن الحذاق وقول
 الشيخ في قول مالك اشارة لعدم ارتضاائه لذلك كقول ابن الحاجب والمذهب وظاهر كلام الشيخ انه يخلل في
 الغسل وبه الفتوى عندنا لعدم المشقة بخلاف الوضوء لتكرره (قوله ويجري عليها يديه الى آخره) ظاهر كلام الشيخ
 ولو طالت وهو كذلك وعزاه ابن رشد لمعلوم المذهب وقيل لا يجب فيما طال منها قاله مالك في رواية ابن القاسم وبه
 قال الابهرى واختلاف هل يجب غسل محل اللحية اذا سقطت أم لا على قولين ومن هذا المعنى اذا حلق رأسه أو
 قلم أظفاره فقال في المدونة هو لغو وقال عبد العزيز وابن الماجشون بعيد المسح واختار اللخمي أن وضوءه ينتقض
 حكاها عياض وابن يونس عن عبد العزيز أيضا وأسقط البرادعي من المدونة تقليم الأظفار ونقله ابن يونس عنها
 وكذلك سلم ابن عبد السلام وغيره قول ابن الحاجب وفيها لو حلق رأسه وقلم أظفاره لم يعد ونص اللخمي على أن
 من قطعت بضعة من لحمه فانه يغسلها أو يمسه ان عجز ورأى بعض الشيوخ ان قول المدونة في حلق الرأس
 خلافه (قوله ثم يغسل يديه اليمنى الى آخره) أنظر لا شيء خير في غسل يديه مرتين أو ثلاثا ولم يخير في الوجه
 والرجلين والبداءة بالميامن قبل المياسر لا خلاف انها مستحبة لانهما كالعضوا الواحد ولذلك لما استدلل مالك

لا عركه عرك الاديهم أي لادلكم كنه ذلك الجسد كذا قال في الغريب وقد يفهم ان العرك ذلك بقوة فانظره
وينبغي أن يكون ذلك متصلا بالافاضة في كل مغسول لانه أبرأ من الخلاف وان كان المشهور جواز التعقيب مع
الاتصال وسياق في الغسل ان شاء الله وقال في الرجلين قليلا قليلا ولم يقل ذلك هنا مع أن المطلوب في الكل
التقليل لان الرجلين مظنة الاسراف بخلاف غيرهما والله أعلم ويخلل أصابع يديه بعضها ببعض بحيث يدخل
أصابع اليسرى في خلال اليمنى من ظاهرها لامن باطنها واليمنى في خلال اليسرى كذلك عند غسل كل واحدة ولا
يدخلها من باطنها لانه تشبيك والتشبيك منهى عنه ولا يتوصل به لمقصود ذلك ما بين الاصابع مسـتوفيا ويحتمل
أمر الشيخ بالتخليل الوجوب والندب وهما قولان ع وتخليل أصابعهما أوجه ابن حبيب واستحبه ابن
شعبان انتهى خ والمشهور الوجوب قال وقال في الذخيرة ظاهر المذهب عدم الوجوب في فروع ينزع ماء عدا
الخاتم من خيط وكشتوان وغيره واختلف في الخاتم فقال ابن عبد الحكم ينزعه س وقول ابن عبد الحكم
ينزعه خلاف قول مالك وأصحابه ابن بشير قول ابن عبد الحكم يحتمل الوجوب انتهى ابن الحاجب وفي اجالة
الخاتم ثالثها يجب في الضيق س والقول باجالة لابن شعبان وبعدمها مالك والثالث لابن حبيب انتهى
والمشهور عدم النزاع وعدم الاجالة وفي مختصره لا اجالة خاتمه ونقص غيره انتهى ويروى آخره بالضاد المعجمة
والمهملة فانظره ص (ثم يغسل اليسرى كذلك) ش يعني سواء بسواء في التخليل والدلك والافاضة وحكم
الخاتم وغيره وقد ذكر بعضهم التحفظ على البراجم والرواجب وهي عقود الا نامل من محل اشتراطها ورؤس
الاصابع قائلا يجمعهم ما يحكمها بكفه و باطن الكف وما يكون تحت رؤس الاظفار من الوسخ المانع اذا طالت
وما عسى أن يكون على اليدين من عجين أو شمع أو زفت أو شمر دابغ أو غيره فيزيل ما يمكن ازالته ويبالغ في الدلك
ونحوه لغيره حتى يباشر الماء جلده بقدر امكانه والله أعلم وقوله يبلغ فيهما بالغسل الى المرفقين يعني لانه نص القرآن
وفي ذلك البداءة باعليها وهي السنة في غسل ماله أول وآخر من الاغضاء ابن شعبان السنة في غسل الاغضاء أن يبدأ
من أولها فان بدأ من أسفلها أجزأه وبئس ما صنع ويغسل بقية المعصم ان قطع كف بمنكب ولا يغسل محل القطع ان
قطع من مفصله دون بقية قاله في التلقين وقوله يدخلهما في غسله يعني يدخل المرفقين في غسل ذراعيه وجوبا على

ويخلل أصابع
يديه بعضـها
ببعض ثم يغسل
اليسرى كذلك
ويبلغ فيهما بالغسل
الى المرفقين يدخلهما
في غسله وقد قيل
اليهما حد الغسل
فليس بواجب
ادخالهما فيه
وادخالهما فيه أحوط
لزوال تكلف
التحديد

على من قال بوجوب الترتيب بقوله وقد قال على وابن مسعود ما نبأني بدأنا بأيماننا أو بايسارنا ولم يرتضه كل من لقيناه
لانه لم يمس المحل إذ لم يقل أحد بوجوب ذلك إذ هما كالعضو الواحد (قوله ويخلل أصابع يديه الى آخره)
واختلف في تخليل أصابع اليدين على ثلاثة أقوال فقيل ان ذلك واجب قاله مالك وابن حبيب وقيل مستحب
قاله ابن شعبان وقيل ان ذلك منكر قاله مالك أيضا قال ابن حارث عن ابن وهب رجعت مالك عن انكاره الى
وجوبه لما أخبرته بحديث ابن لهيعة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلل أصابعه في الوضوء قلت رجوع
مالك الى الوجوب لتخليله صلى الله عليه وسلم فيه نظر إذ تخليله أعم من الوجوب والندب ورجوع مالك الى
ما قال ابن وهب اشارة الى مكانته في الحديث وهو كذلك وقد قرأ رضي الله عنه على أربعمائة عالم ومع ذلك كان
يقول لولا مالك والليث لضللت واختلف في اجالة الخاتم على ثلاثة أقوال فقيل بحال وقيل لا بحال وقيل بالاول في
الضيق وقال ابن عبد الحكم ينزع فقيل انه خلاف قول مالك وأصحابه وقال ابن بشير يحتمل الوجوب والاستحباب
قلت وكان بعض من لقيناه يقول كل هذا الخلاف انما هو اذا لم يقصد بلباسه المعصية واما لو قصد ذلك فلا تفاق
على النزاع وما ذكره لا أعرفه وأصول المذهب تدل على الخلاف عموما ألا ترى أن المسافر العاصي اختلف فيه
هل يجوز له ان يقصر أم لا وهل يمسح على خفيه أم لا وهل يباح له أكل الميتة أم لا (قوله ويبلغ فيهما بالغسل الى
المرفقين يدخلهما في غسله وقد قيل اليهما حد الغسل فليس بواجب ادخالهما فيه وادخالهما فيه أحوط لزوال
تكلف التحديد) القول الاول بدخول المرفقين وجوبا هو المشهور والقول بعدم ادخالهما رواه ابن نافع عن

المشهور لان الغاية داخلية في المعيا والى معنى مع وهذا قول ابن القاسم وقيل انما يدخلهما لان الواجب لا يسـتوفى
الابدالكه وقد قيل اليهما احد الغسل الواجب وان الغاية لا يدخل في المعيا فليس بواجب ادخلهما فيه لا بالاصالة
ولا بالاستيفاء اذ يمكن دونهما وهو بعيد وادخلهما أحوط حكما وأوفى فعلا وأقرب في التحصيل وأشبه به يسر
الدين لزوال تكلف التحديد ومشـفته ثم وادخلهما الى آخره يحتمل أن يكون من تمام القول بالسـقوط وهو
الظاهر ويحتمل أن يكون قولاً رابعا ثم مع ذلك فيمكن أن يكون متقدما لـيرالشيخ ومن اختياره والمنقول ثلاثة
وجوبه لذاته ولغيره وثالثها التحديد قالوا ولا يدخل هذه الرواية لمالك عبد الوهاب ما علل به أبو محمد من الاحتياط
وزوال التكلف علل به بعض أصحابنا وعليه آخرون فانظر ذلك ص (ثم يأخذ الماء بيده اليمنى فيفرغه على باطن
يده اليسرى) ش يعني ويرميه حتى لا يبقى فيهما الا البلل وان شاء غمسهما في الماء ثم يرفعهما الى كـن اختيار ابن القاسم
الاول واختار مالك الاخير استحبنا بهما والمنصوص انه لا يكفي أن يلاقى رأسه لمطر ثم يمسح به بيده لان
الممسوح اليد والتقدير وامسحوا برؤوسكم أيديكم ولا يكفي ما تعلق بيديه من بلل غسلهما بل لابد من ماء جديد
ع وفيها مالك ان مسح رأسه ببلل لحية لم يحزه العتيبي عن ابن القاسم ويعيد أبدأ قال ومقتضى قول المازري
الاتفاق على مسحه ببلل لحية ابتداء وانما الخلاف بعد الوقوع يرد بنقل الشيخ عن ابن الماجشون مانصه ان
بعد عن الماء فلم يمسح به انتهى وفي البيان لا يجزىء ببلل لحية لانه لا يكفي ليقول ابن القاسم وليس هذا بمسح وقد
اختلفت اذا عظمت وكان فيما تعلق بهما من الماء كفاية للمسح فاجازه ابن الماجشون ومنع مالك من ذلك في
المدونة وقوله ثم يمسح بهما رأسه يعني كله مباشرة ابن الحاجب ومبدؤه مبدأ الوجه وآخره ما تحوزه الجمجمة خ
والاحسن لو قال آخره منتهى الجمجمة لان مقتضى قوله ما تحوزه الجمجمة جوزة الرأس وليس كذلك بل هي من
الرأس ع الشيخ في نوادره وعظم النصـدغين منه الباجي هو ما فوق العظم حلقة الحرم وما دونه من العذار
للخمي يياض ما فوق الاذن منه انتهى ابن الحاجب وقيل آخره منبت شعر القفا المعتاد قلت وهو الذي في التلقين
فروع ثلاثة * أولها غسل رأسه بدلا من مسحه فثالثها يكره ع واجزاء غسله لابن شعبان ابن سابق
أباه غيره وكرهه آخرون خ قال ابن عطاء الله أشهر الثلاثة الاجزاء لان الغسل مسح وزيادة ابن الحاجب ويجزى

مالك وهو قول أبي الفرج أيضا وقول الشيخ وادخلهما فيه أحوط أراد به قولنا بالاسـتتجباب ومثله
للقاضي عبد الوهاب وغيره ولو نبت ذراع في ذراع لوجب غسلهما ولو نبت في العضو ولم يمتد الى الذراع
الاصلية لم يجب وان امتد اليه وجب غسلهما نقله عبد الحميد الصائغ عن بعض الأئمة قال عبد الحميد وفيه نظروا ذكر
في السليمانية أن من خلقت كفه بمنكبها بلا عضد ولا ساعدانه يغسل ذلك الكف وان من خلق بلا يدين ولا رجلين
ولا ذكر ولا دبر ويتغوط ويبول من سرتة انه يغسل مكان الاذى ويفعل من فرائض الوضوء وسننه ما يتعلق
بوجهه ورأسه خاصة وقيل فيها في امرأة خلقت من سرتها الى أسفل خاتمة امرأة الى فوق خاتمة امرأتين تغسل
محل الاذى وتغسل الوجهين فرضا وسنة وتمسح الرأسين وتغسل الايدي الاربع والرجلين قيل أفتوطاهـذه
المرأة قال نعم وتعقبه عياض أنهما أختان قلت ومنع بعض شـيوخنا قوله انهما أختان لوحدة منفعة الوطء
لاتحاد محلـه (قوله ثم يأخذ الماء بيده اليمنى الى آخره) ما ذكره الشيخ من الصفة هو المشهور في المذهب وقيل
يبدأ من ناصيته ذاهبا الى مقدم رأسه ثم الى قفاه ثم الى ناصيته حكاه الباجي عن احمد بن داود من أصحابنا قلت
وحكاه أبو عمران القاسمي من رواية علي قال مانصه رأيت بخط ابن التبان ان علي بن زياد روى عن مالك ما تأول
بعض الناس في أن معنى بدأ من مقدم رأسه انه بدأ من الناصية قال وما رأيته لغيره ولو كانت الرواية صحيحة لنقلها ابن
عبدوس ولقد أرانا الشيخ أبو علي حسان صفتين ذكر ان أبا محمد بن الحجاج وصفهما الى أحدهما ما في رواية علي

ثم يأخذ الماء بيده
اليمنى فيفرغه على باطن
يده اليسرى ثم يمسح
بهما رأسه يبدأ من
مقدمه من اول منابت
شعر رأسه وقد قرن
أطراف أصابع
يديه بعضهما ببعض
على رأسه وجعل
ابهاميه على صدغيه
ثم يذهب بيديه
ماسحا الى طرف
شعر رأسه مما يلي
قفاه ثم يردهما الى
حيث بدأ وياخذ
بأبهاميه خلف أذنيه
الى صدغيه

الغسل اتفاقا ع ان أراد باعتبار رفع حدث الجنابة فحق اذ هو المعنى وان أراد باعتبار حصول أفضل تقديم فلا لرواية على وابن القاسم منع تأخير غسل الرجلين انتهى فتأمل في الثاني لو اقتصر على بعض رأسه في المسح فالمخصوص لما لك عدم الاجزاء ابن مسleme يحزى الثلثان أبو الفرج الثلث وقال أشهب الناصية وروى أيضا عن أشهب الاطلاق وقال ان لم يعم رأسه أجزأه ولم يقدر ما لا يضره تركه الخ اللخمي لا خلاف انه مأمور بالجميع ابتداء وانما الخلاف اذا اقتصر على بعضه وقاله س وقال كان بعض أشبه ياحي يحكي عن بعض أشباه الاندلسيين أن الخلاف ابتداء في المذهب ولم أره وأثبتته ع من ظاهر قول المازري وابن رشد وابن حارث فانظره في الثالث في المسح من فوق حائل يذكر به ان شاء الله تعالى وقد اختلف فيمن حلق رأسه بعد مسحه ع وله حلقة ففي إعادة مسحه ثالثا يبتدىء الوضوء اللخمي مع نقله عن عبد العزيز والمذهب فيه وفي تقليم الاظفار وعياض عن عبد العزيز مع نقل الصقلي انتقض وضوؤه كترك الخف خ في مختصره ولا يعيد من قلم ظفره أو حلق رأسه وفي لحيته قولان انتهى وعن ع القولان لابن القصار وابن الطلاع فانظره وقوله يبدأ من مقدمه يعني استحبابا على المشهور وحكي ابن رشد في ذلك قولين بالسنية وقيل يبدأ من مؤخره وقيل من وسطه ذاهبا الى وجهه ثم الى قفاه وقوله من أوله ثابت شعر رأسه يعني المعتادو ياخذ طرفا من وجهه لانه لا يتوصل للواجب الا به قاله ابن العربي فلا يعتبر شعر أغم ولا أصلع ولا غيرها كما تقدم في الوجه فاذا ابتداء من هنالك أقبل على المسح وقد قرن أطراف أصابع يديه ببعضها ببعض على رأسه وجعل ابهاميه في صدغيه يمر بهما مسحاً يتبع راحته ابهاميه ويكون رأسه كله قد صار تحت كفيه والا صابع على وسطه ويمرهما على عين ذلك وشماله ولا يزال كذلك مسحاً حتى يصل الى شعر طرف رأسه مما يلي قفاه سواء قلنا ان الوجه ينتهي لذلك أولا لانه أحوط والمطلوب هنا ذكر صفة الكمالية ثم يردهما الى حيث بدأ من غير تجديد ماء على الوجه الذي تقدم وياخذ ابهاميه خلف أذنيه كما فعل في ذهابه حتى ينتهي الى صدغيه اللذين هما المبتدأ من جانبيه فيرد من مؤخره الى مقدمه ولو بدأ من مؤخره ردهما اليه كذلك نقله اللخمي وصاحب تهذيب الطالب عن ابن القصار وان السنة في الرد الرجوع الى مبدأ المسح أي موضع كان فلذلك قال ع ورد اليه من منتهى المسح لمبدئه انتهى وقد يستشعر من قول الشيخ الى المكان الذي بدأ منه والله أعلم ص (وكيفما مسح أجزأه اذا أوعب رأسه) ش يعني اذا استوفاه لان الواجب الا بعباب والكيفية مستحبة وقد قيد بعضهم كلام الشيخ بها فقال وكيفما مسح أجزأه اذا وافق صفة مروية وهو بعيد وقدم الكلام فيمن اقتصر على بعض رأسه في المسح وقال المازري لا خلاف ان الكمال في الاكمال وانما الخلاف في الاجزاء في فرعان أحدهما في

وكيفما مسح أجزأه
اذا أوعب رأسه
والاول احسن

والاخرى ان يبدأ بمقدم رأسه قلت وصفة ابن الجلاب ثالثة وخارج المذهب قول بانه يبدأ من المؤخر مقبلا الى المقدم ثم يرجع الى المؤخر قال ابن عبد السلام المشهور انه يبدأ من المقدم وقيل من وسط رأسه وقيل من مؤخره قلت ظاهره انه في المذهب ولا أعرفه والبداءة من مقدم الرأس فضيلة وقيل سنة حكاه ابن رشد وظاهر كلام الشيخ انه لا ياخذ شيئاً من الوجه والكلام فيه مثل ما تقدم في الوجه ومنتهى الرأس الجمجمة وقال ابن شعبة ان آخر شعر القفا المعتاد وقال اللخمي ليس بحسن (قوله وكيفما مسح أجزأه الى آخره) ظاهر كلام الشيخ انه ان ترك بعضه وان قل فلا يحزئه وهو كذلك عند مالك وقال محمد بن مسleme يحزى ثلثاه وقال أبو الفرج الثلث وقال أشهب ان مسح الناصية أجزأه وعنه ان لم يعم رأسه أجزأه قال ابن عبد السلام وانظر هل أراد بقوله هذا مثل قول الشافعي في ثلاث شعرات في قول أو بعض شعره في قول لكن قوله ان لم يعم رأسه ظاهر في انه لا بد من جزء معتبر قلت وكان بعض من لقيته يحكي عن ابن عطية ان هذا الخلاف انما هو اذا وقع المسح من مقدم الرأس وأما اذا وقع من غير ذلك فلا يحزئه اتفاقاً ويرضيه أن الاتفاق على البداءة بمقدم الرأس وليس بفرض واذا كان كذلك

إذا ذهب الماء من يده قبل استيفاء المسح قال اللخمي اختلف في الاجزاء على قولين وعز الاجزاء للقاضي اسماعيل والله أعلم **الثاني** قال ابن القاسم لا بأس أن يمسح باصبع واحدة قال بعض الشيوخ واختلف هل يستأنف يعني كلما يبست أم لا وقوله والاول أحسن يعني كيفية المذكورة وهذا على المشهور وقال ابن الحاجب الاختيار أن يبدأ من المقدم فيلصق به أصابعه ويرفع راحتيه عن فؤديه ثم يمرهما إلى قفاه كذلك ثم يرفع أصابعه ويلصق راحتيه بفؤديه ثم يردهما إلى مقدمه وهذا ما اتفق عليه وقال اخترتها لثلاثة كثر المسح ع ورده ابن القصار بان التكرار المكره بماء جديد انتهى ونظر فيه بعضهم ويحكي أن ابن الجلاب رجوع عن الصفة المذكورة والله أعلم بالواقع من ذلك ولو أدخل يديه في الاناء ثم رفعهما مبلولتين ومسح بهما رأسه أجزأه دون كراهة وفاته المستحب عند ابن القاسم لا عند مالك ومثله في الاجزاء لو نصب كفيه للمطر ثم مسح بهما الا ان نصب رأسه فانه لا يجزيه كما تقدم **ص** (ثم يفرغ الماء على سبائتيه) ش يعني من اليمنى واليسرى وكيفية ذلك أن يجمع الابهام للسبابة ثم يصب اليسرى على اليمنى ويفعل مثل ذلك لليسرى ويصب عليه ما اجتمع في كفه اليمنى ولا يقال ان ذلك مستعمل اذ لم تؤدبه عبادة وانما سميت سبابة لانها التي يشار بها عند السب ويقال لها السباحة لانها تسبح في الاشياء والسبحه أيضا هي التي بين الابهام والوسطى ويأمن الجانب الاخر البصر ثم الخنصر والله أعلم وقوله وان شاء غمس ذلك في الماء أي غمس السبابة والابهام ولا يكون ذلك استعمالا وقد يؤخذ من كلامه ان الصب أولى من الغمس لتقديمه عليه والله أعلم ثم مسح اذنيه ظاهرهما وباطنهما بان يدخل السبابة في الصماخ ويجعل الابهام من خارج ثم يديرهما كذلك روى عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل ظاهرهما مما يلي الرأس أو ما يواجهه قولان **خ** حكاه ابن سابق عن المتأخرين **فرع** قال ابن حبيب يكره تتبع غصونهما لان مقصد الشارح بالمسح التخفيف والتبعية ينافيه والاقتصار على إحدى الجهتين من الظاهر والباطن يجري على الخلاف المتقدم فيهما وقوله ومسح المرأة كما ذكرنا يعني في الرأس والاذنين حكما أو صفة أو مقدار اذا هبا وراجعا لان النساء شقائق الرجال في الاحكام الا ما يخص من احكامهن والله أعلم ومسح على دلائلها أي على ما استرخى من شعرها وكذلك الرجل ان كان له شعر وقد تقدم الخلاف فيما طال منه مع ما طال من اللحية ولا تمسح على الوقاية ولا ما في معناها من عمامة وخمار وحناء ونحوها لان الكل حائل وفي مجهول الجلاب يمسح الملبس في الحج ولا شيء عليه بعض الشيوخ واختلف اذا انقضت الحناء ولم تغسل **فائدة** ذكر الشيخ أبو العباس بن عمران البيهقي

ولو أدخل يديه في الاناء
ثم رفعهما مبلولتين
ومسح بهما رأسه
اجزأه ثم يفرغ الماء
على سبائتيه وابهاميه
وان شاء غمس
ذلك في الماء ثم
يمسح اذنيه ظاهرهما
وباطنهما وتمسح
المرأة كما ذكرنا
وتمسح على دلائلها

فلا فرق في الحقيقة بين البداءة بمقدم الرأس وغيره ويرد بان قول ابن عطية كل هذا الخلاف الى آخره يقتضي انه وقف لهم على النص بذلك فتكون البداءة بدم الرأس التي ليست بفرض اتفاقا إنما هي حيث التمكنة اما حيث الاقتصار على البعض فلا قال ابن عبد السلام كل هذا الخلاف إنما هو بعد الوقوع وكان بعض أشيخنا يحكي عن بعض الاندلسيين ان الخلاف فيه ابتداء ولم أقف عليه **(قوله ولو أدخل يديه في الاناء الى آخره)** يريد وكذلك لو نصبهما على الماء ومسح لاجزأه واختلف اذا جف بلل اليدين قبل استيعابه فقيل بحدروا ابن حبيب في المرأة وسامعه أشهب فيها وفي الرجل وقيل انه لا يجدد قاله اسماعيل القاضي وهو ظاهر قول ابن القاسم ان مسحها باصبع واحدة أجزأه وقيد عبد الحق قول ابن القاسم هذا فقال يريد ويستأنف وأطلقه اللخمي كما قلنا واختلف في غسل رأسه في الوضوء فقال ابن شعبان يحزئه قال ابن سابق وأباه غيره وكرهه آخرون فتقول ابن شعبان يحزئه إنما هو بعد الوقوع والنزول وليس في المذهب نص بجوازه ابتداء وقال ابن الحاجب وغسلنا ثألتها يكره قال ابن عبد السلام فظاهر هذا النقل ان فيه قولاً بالجواز ابتداء وفي وجوده في المذهب عندى نظر فهو قد أشار الى أن المنقول في المذهب كما صرحنا به والله أعلم **(قوله ثم يفرغ الماء على سبائتيه وابهاميه الى آخره)** قال ابن الحاجب ظاهرهما بابهاميه وباطنهما

عند قول ابن الحاجب ولا تمسح على حناء ولا غيره نظائر قال اثرها فهذا يدل على ان اضافة الماء بعد بلوغه للعضو لا تضر ثم قال وما زال السلف يدهنون ويتندلون باقدامهم - م ومعه - لوم ان الماء ينضاف بملاقاته للمضوء وبما عليه انتهى وكان شيخنا أبو عبد الله القوري رحمه الله يقول اني لافتي للناس بالتمسح على الحناء لا اذا منعناهم منه تركوا الصلاة رأسا واذا دار الامر بين ترك الصلاة وبين فعلها على الخلاف فارتكاب الخلاف أولى فانظر ذلك وقوله وتدخل يديهما من تحت عقاص شعر رأسها في رجوع يديها في التمسح يعني تمسح ما غاب عنها وما ولى ذلك من دلائلها وكذلك الرجل ان كان له الشعر خ في مختصره ولا ينقص ضفره رجل أو امرأة ويدخلان يديهما تحتها في رد التمسح وحكي في التوضيح أن البلنسي ذكر الخلاف في ضفر الرجل قال بعض شيوخنا وعلى المنع فلا بد من نقضه وسيأتي في الغسل ان شاء الله وهل ادخل اليد من تحت العقاص منوياً بالوجه لتتمام التمسح أم بالرد لم أقف على شيء بعد ذلك وهو مشكل فانظره ص (ثم يغسل رجله - الخ) ش يعني ياخذ في غسلهما وفي كلامه انه يترتب على الوجه المذكور في ذلك تفصيل فاما ترتيب المفروض مع مثله فالاشهر سنة واقتصر عليه ابن يونس وابن الحاجب وقال يعني ما لك ما أدري ما وجوبه وروى علي بن زياد وجوبه وقال ابن حبيب واجب مع الذكر والقدرة ساقط مع العجز والنسيان س وفيه قول بالاستحباب وأنا أميل فيه الى الوجوب لحجج مذكورة في المطولات انتهى وأما

ولا تمسح على الوقاية
وتدخل يديها من
تحت عقاص شعرها
في رجوع يديها في
التمسح ثم يغسل
رجليه بصب الماء
بيده اليمنى على رجله
اليمنى ويعركها
بيده اليسرى قليلا
قليلا يوعبها بذلك
ثلاثا

باصبعيه قال ابن عبد السلام لو قال بسبب بتيه بدلا من قوله باصبعيه لكان أحسن كما أشار اليه ابن أبي زيد لان التمسح بالسبابتين أمكن منه بغيرهما قالت انما أراد ابن الحاجب بالا صبعين السبابتين نعم لو صرح به لكان أولى واختلف المذهب في تجديد الماء الاذنين على ثلاثة أقوال فقيل مستحب قاله مالك وقيل سنة على ظاهر قول ابن الحاجب فتركه كتركهما وقال محمد بن مسلمة ان شاء جدد وان شاء لم يجدد وقال ابن عبد السلام تجديد الماء لهما فيه قولان منصوبان قلت لأعرف من نص على انه لا يجدد وأما مسح الاذنين ففيه طريقتان منهم من يعمم الخلاف ويذكر على المشهور ان مسحهما نفل وعن ابن مسلمة والابهرى ان ذلك فرض قال عبد الوهاب داخلها سنة وفي فرض الظاهر قولان وفي كون الظاهر مائلي الرأس أو ما يواجهه قولان ذهب الى الاول ابن سابق وغيره وذهب الى الثاني بعضهم والطريق الاخرى سلكها ابن الحاجب وفي وجوب ظاهرها قولان وظاهرهما مائلي الرأس وقيل ما يواجهه واذا تأملت كلامه تجد فيه التناقض لان أول كلامه يقتضي ان الباطن لا خلاف انه سنة وتفسيره الظاهر بانه مائلي الوجه يقتضي ان فيه قولاً بالوجوب والله أعلم وفي المدونة والاذنان من الرأس فحملها اللخمي على ظاهرها من الوجوب وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وقال ابن يونس يريد في الصفة لا في الحكم (قوله ولا تمسح على الوقاية الخ) يريد وكذلك الرجل لا تمسح على العمامة وهذا مع الاختيار وأما مع الاضطرار فحائز قال ابن حنبل يجوز ذلك اختيارا وفاقه على ذلك جماعة من أصحابه بالاطلاق وفرق بعض أصحابه بين ان يكون لها حناء أم لا فان كان لعذر فحائز كالحف واحجج أحمد بن حنبل بانه صلى الله عليه وسلم مسح على العمامة وحمله بعض أصحابنا على احتمال ان يكون لعذر وقول أحمد بن حنبل رضي الله عنه أقرب وهو الذي يعيل اليه بعض أصحابنا لان الاصل عدم الا عذر وكونه صلى الله عليه وسلم داوم على غيره لا يدل على قول أهل المذهب لان مداومته تدل على أن فعله لذلك مرة واحدة يؤذن بالاباحة (قوله ثم يغسل رجله الخ) ما ذكر الشيخ ان الرجلين يغسلان هو مذهبنا ومذهب العلماء المفسرين وما ذكر من غسلهما ثلاثا مثله في الجلاب وهو ظاهر قول ابن الحاجب في الفضائل وأن يكون المغسول ثلاثا أفضل فظاهره دخول الرجائين في ذلك والمنصوص لغير من ذكرنا لا تحديد في ذلك وحمل غير واحد ما ذكرناه على الخلاف والصواب عندي انهما يرجعان الى قول واحد وان معنى قول الشيخ ومن ذكر معه اذا كانتا نقيتين ومعنى قول غيرهما اذا كانتا وسختين لقول الامام المازري في شرح الجوزقي اذا كانتا نقيتين

ترتيب المسنون مع مثله أو مع المفروض فالشهور مستحب ع ابن رشد ونزيب المسنون مع المفروض مستحب
قوله في الموطأ من غسل وجهه قبل مضهضته لم يعد غسله ابن حبيب سنة أخف من مفروض مع مفروض
قال مرة من نكس عمدا يعيد وضوءه ومرة لا يعيدان فارق وضوءه وسهوا لا شيء عليه فصل يريدان فارق والا
أعاد المقدم وما به أصله في ذكر سنة منه بحضرته ابن رشد يحتمل كونه خلاف أصله كالموطأ انتهى فاما
الموالة ومنهم من يعبر عنها بالقور فاختلف فيها أئمتنا وشهر في المقدمات القول بالسنية وغيره فرض مع الذكر
والقدر ساقطة مع المعجز والنسيان وعليه تجرى فروعه وسيأتي الكلام عليهما مسـ توفي في جامع الصلاة أن
شاء الله وقوله يصب الماء بيده اليمنى على رجله اليمنى يعني أنه يتناول بيده اليمنى ويفتح بغسل رجله اليمنى قبل
اليسرى لأن البداءة باليمنى مستحبة ويعبر كها بيده اليسرى مع الصب ولو استعان بيده اليمنى في العرك لم يضره
ذلك ويكرر العرك والصب قليلا قليلا أن كانت الرجل سليمة من الجساسة والشقوق والأعركها بقوة كما سيأتي
ورد بعضهم قليلا قليلا أصب الماء لا للعرك لقوله فليبالغ بالعرك والله أعلم وقوله يوعبـ بذلك ثلاثا يعني استحبابا
وظاهره أنه لا يزيد على ذلك كسائر الأعضاء وحكى ابن رشد عن بعض المشايخ أن المشهور في الرجلين عدم
التحديد خ وكذا قال سند وقال في مختصره وهن الرجلان كذلك والمطلوب الاتقاء وهل تكره الرابعة أو تمنع
خلاف يعني قولان مشهوران وكذلك صرح بهما غيره الشيخ ناصر الدين وقال أشبه الفرض غسلهما مرتين
لا بد منهما والصحيح وجوب المرة الواحدة يعني من غير زائد عليها كسائر الأعضاء والله أعلم وقوله وان شاء خلل
أصابعه في ذلك يعني أن شاء خلل أصابع رجله بأن يدخل أصابع يديه في خلل أصابعهما مع الماء قالوا والمستحب
في ذلك أن يخللها من أسفلهما وكذلك ورد في حديث رواه الترمذي ويعبر عنه بالنحر وتخليل اليدين بالذبح ويبدأ
من خنصر اليمنى ويختم بخنصر اليسرى فيبدأ باليسرى بابهامها ويختم اليمنى به والله أعلم وقوله وان ترك فلا حرج
يعني وان ترك التخليل فلا نهي ولا ضيق لأنه ليس بواجب على المشهور وروى الوجوب والندب والانكار ع
وظاهر اجزائها ذلك خائض النهر برجليه أحدهما بالاخرى سقوطه الاغم من الانكار والاباحة انتهى وهو ظاهر
التخيير الذي ذكره الشيخ هنا والله أعلم وقوله والتخليل أطيب للنفس يعني لأنه أبرأ من الخلاف وأبلغ من العمل
وأنهم في التحصيل وكأنه رجح الندب وهو المشهور خ والقول في الندب لابن شعبان وبالا نكار رواه أشهب
عن مالك ورجح اللخمي وابن بركة وابن عبد السلام الوجوب للحديث انتهى وذكره ع عن مالك فقال ابن
حارث عن ابن وهب رجح مالك عن انكاره إلى وجوبه لما أخبرته بحديث ابن لهيعة كان النبي صلى الله عليه وسلم
يخللها في وضوءه انتهى ص (ويعرك عقبه) يعني مؤخر القدمين مما يلي الساق قال في الغريب قال ثابت العقب
ما يفصل من مؤخر القدم عن الساق وعرقوبه يعني العصبين اللتين وصلتا بين الساقين والعقبين من ظاهرهما وما

وان شاء خلل
أصابعه في ذلك.
وان ترك فلا حرج
والتخليل أطيب
لنفس ويعرك
عقبه وعرقوبه
وما يكاد يداخله
الماء بسرعة من
جساسة أو شقوق
فليبالغ بالعرك مع
صب الماء بيديه

فكسائر الأعضاء بطلب فيهما التكرار والافلا تحديد اجماعا (قوله وان شاء الخ) اختلف في تخليل أصابع
الرجلين على خمسة أقوال الوجوب والندب والانكار والرابع الاباحة وهو الذي ذكره الشيخ ولم أره لغيره
والخامس تخليل ما بين الابهام والذي يليه خاصة وبه كان شيخنا أبو محمد عبد الله الشيباني يفتي إلى أن مات ووجهه
أنه لا حرج فيه لا تفراج به بخلاف بقية الأصابع لأن تخليلها من باب الحرج المسقوط عن هذه الامة وبقول شيخنا
هذا أقول والقول بالندب ذهب إليه ابن حبيب فهو قائل بالوجوب في اليدين والفرق بينهما من ثلاثة أوجه أحدها
ما أشرنا إليه من انفراج أصابع اليدين بخلاف الرجلين الثاني أن اليدين لم يختلف في أن فرضهما الغسل فيجب
استيعابهما بخلاف الرجلين فانه قد اختلف العلماء هل فرضهما المسح أو الغسل أو التخيير الثالث أن الرجلين
يسقط فرض غسلهما بالمسح على الخفين ويسقطان في التيمم واليدين بخلاف ذلك لأنهما لا بد من غسلهما في

لا يكاد يدخله الماء بسرعة لصلابته واختلاف في اجزائه من جساوة أى غلظ جلد وتشيج نشا عن قشف أو شقوق
 أى التفافم التى تكون من البلغم وغيره وكذلك التكاميش التى تكون من امس ترخاء الجلد فى أهل الاجساد الغليظة وما
 يكون فى الكعبين من كثرة الجلوس وهذا كد مع الامكان بلا مشقة فادحة اذ لا حرج فى الدين فليبلغ العرك
 لرجليه وخصوصا فى المواضع المذكورة ويكون ذلك مع صب الماء أى مقر ونابه لانه أيسر وأتق وأقرب للبر
 والتقوى فانه جاء الاثر أى الحديث المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو حدث متفق عليه من حديث أبى
 هريرة وعبد الله بن عمر وعائشة رضى الله عنهم وانه عليه السلام قال ويل للعقاب من النار وفى رواية لغير
 الصحيحين ويل للعراقيب من النار ثم اختلف العلماء فى محله ف قيل الوعيد واقع على العقاب لأنها لان التعذيب
 انما يكون للمعضو الذى وقع به المصيان وقيل هو على حذف مضاف فالتقدير ويل لأصحاب العقاب لقوله تعالى
 واسئل القرية التى كنافها فانظره والويل كلمة تقال لمن وقع فى الهلكة أو لمن استحق العذاب كالويل للترحم والويل
 للخيفة وقيل غير ذلك وفى تسمية الحديث أثرا نظرا لكونه مخالفا لاصطلاح الحديثين وقوله وعقب الشئ طرفه
 وآخره يبنى وهو آخره فالطرف والآخر بمعنى واحد ومنه عقب الانسان لولده ثم يفعل باليسرى مثل ذلك من
 الصب والعرك والتقليل والمبالغة فى التوصيل وغيره ولم يذكر الشيخ ان منتهى الغسل الى الكعبين كما فى نص القرآن
 ولا تسكروا على دخولهما وخروجهما كما فعل فى المرفقين اكتفاء بذلك لان ما هنا هو الذى هناك تحديدا واحتياطا وغير
 ذلك تتبع قال اللخمي الكتفان كالمرفقين وفى التلقين على أقطعهما غسل ما بقى له منهما بخلاف المرفقين ع وفى
 كونهما الناشزتين فى الساقين والكائنين عند معقد الشراك قولان لها ولما ياض عن رواية ابن ناصر مع اللخمي من
 رواية ابن القاسم خ والمعروف عند الفقهاء وأهل اللغة الاول وأنكر الاصمعى الثانى تنبيه ظاهر كلام
 الذين يحكون الخلاف فى الكعبين كابن بشير وابن شاس وابن الجلاب ان الخلاف فى ذلك خلاف فى منتهى
 الغسل وان فى المذهب من يقول ان الغسل ينتهى الى الكعب الذى فى وجه الرجل عند معقد الشراك قال ابن فرحون
 وهذا الم يقل به أحد فى المذهب ولا خارجه ونقل ابن الفرس ان الكعبين اللذين اليهما أحد الوضوء النائين فى الساقين
 بالاجماع قال والزناى أيضا نقل اتفاق العلماء على انهما اللذان فى جانبي الساقين قال ابن فرحون فعلى هذا لا فائدة
 فى ذكر القول الثانى لانه على تقدير ثبوته خلاف راجع الى لغة وكذا قاله الزناى انتهى فتأمل فانه حسن والله أعلم
 (وليس تحديد غسل أعضائه ثلاثا بامر لا يجزىء دونه ولكنه أكثر ما يفعل) ش بمعنى بحيث ان الزيادة مكروهة أو
 ممنوعة والنقص منه بخس فضيلة فقط لان الثانية والثالثة فضيلة وقيل كلاهما سنة وقيل الثانية سنة والثالثة فضيلة
 وعن أشهب الثانية فرضة ابن الحاجب وتكره الزيادة يعنى على الثلاث خ ونحوه فى المقدمات وقال عبد الوهاب
 واللخمي والمازرى بل تمنع ونقل سنده عن المنع اتفاق المذهب ع والرابعة ممنوعة ابن بشير اجماعا فرع وهذا
 الخلاف مع التحقق فى العدد وأما مع الشك فيه فهل يبنى على أقل العدد كالمشك فى الركعات أو على أكثره خوفا من

فانه جاء الاثر ويل
 للعقاب من النار
 وعقب الشئ طرفه
 وآخره ثم يفعل
 باليسرى مثل ذلك
 وليس تحديد غسل
 أعضائه ثلاثا
 بامر لا يجزىء دونه
 ولكنه أكثر
 ما يفعل

الوضوء ومسحهما فى التيمم (قوله فانه جاء الاثر الخ) قال ابن الصلاح الفقهاء يطلقون الاثر على ما جاء عن الصحابة
 والخبر على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فقول الشيخ معترض على هذا ونبه عليه بعض من شرح كلام الشيخ
 وهو عندى بمنجاة منه لان هذا الاطلاق انما هو عرف المتأخرين وأما المتقدمون فلا فرق عندهم فى ذلك
 بين الاثر وبين الخبر ألا ترى الى قوله فى المدونة وقد اختلفت الآثار فى التوقيت فقد أطلق على ما جاء عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وأيضا فان الحديثين يطلقون الاثر عليهما فاعل الشيخ سلك طريقهم فى ذلك والامر خفيف
 قال عياض والويل كلمة تقال لمن وقع فى الهلاك وقيل لمن يستحق الهلاك وقيل لنفسه وقيل مشقة العذاب
 وقيل الحزن وقيل وادى جهنم (قوله وليس عليه تحديد غسل أعضائه ثلاثا بامر لا يجزىء دونه الخ)

الوقوف في المحذور قولان نقلهما المازري عن الاشياخ خ في مختصره وان شك في ثالثة ففي كراهتها قولان قال
كشكة في يوم عرفة هل هو العيد انتهى وفي قوله غسل اخراج للمسح لان تكراره مكروه ص (ومن كان يوعب باقل
من ذلك اجزأه) ش يعني وسواء اثنتين أو واحدة وسواء الرجلان أو غيرهما وهذا هو المشهور الشيخ ناصر الدين
اجمع الامة أن الواحدة المسبغة فرض قال بعد ذكر الخلاف في الزيادة عليها في الرجلين والصحيح وجوب
المرّة الواحدة قال اللخمي وأجاز مالك في المدونة ان يتوضأ مرة اذا أسبغ وقال أيضا لا أحب مرة الا من العالم
وقال في سماع أشهب الوضوء مرتين مرتين وثلاثا ثلاثا قيل له فالواحدة قال لا وقال في المختصر لا أحب ان ينقص
من اثنتين اذا عمما وقال ابن رشد الاقتصار على الواحدة مكروه قال واختلف في أوجه الكراهة فقليل لترك
الفضيلة وقيل مخافة ان لا يعم بها قال وهو دليل على ما روى عن مالك لا حب الواحدة الا للعالم بالوضوء انتهى وعليه
يحوم كلام الشيخ حيث قال اذا أحكم ذلك فجعل الاقتصار دون الثلاث مشروطا بالاحكام وليس الناس في
احكام ذلك سواء بل هم مختلفون فمنهم من لم يحكم الا بالثلاث فتتعمين عليه فينوي بها الفرض أو ما أسبغ منها ومنهم
من لا يحكم الا باثنتين ومنهم من يحكم بالواحدة وهو الذي يصح له تجديد النية في فرع في ابن الحاجب ولو ترك لمعة
فانفسات بنية الفضيلة فقولان خ القولان هنا في مسألة يشبهان القولين في مسألة المجدد بتبيين حدته ع الباجي
في صحة وضوء مجددان حدته قولاً أشهب وسجنون مع ابن عبد الحـ كم انتهى وجزم خ في مختصره بعدم الاجزاء
وذكروا لها سبع نظائر فانظرها وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ فاحسن الوضوء ثم رفع طرفه الى
السماء فقال أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فتحت له أبواب الجنة الثمانية
يدخل من أيها شاء يعني يوم القيامة وقيل في الحال ويدخل من أيها شاء في المآل وقيل المراد أبواب الخير الموصلة الى

اعلم انه لا خلاف ان العرفة الاولى اذا أسبغ بها فرض واختلف في الثانية والثالثة على خمسة أقوال فقليل فضيلتان
وقيل سنتان وقيل الاولى سنة والثانية فضيلة وهذه الاقوال الثلاثة حكاهما عياض عن شيوخه وقيل عكس
الثالث نقله شيخنا أبو محمد عبد الله الشيباني وغيره من متأخري القرويين وبه قال بعض متأخري التونسيين أيضاً
وكان بعض من لقيناه بوجهه بان فيه الحرص على تحصيل الفضيلة لكون السنة متأخرة فالغالب عدم تركها بخلاف
القول الذي قبله فاذا حصلت السنة بالعرفة الثانية فقد يتهاون بالفضيلة وحكى الاسفرايني عن مالك وجوب
العرفة الثانية ولا يقتصر على العرفة الواحدة قال المازري للحض على الفضيلة والعامّة لا تكاد تستوعبه بالواحدة
ولذلك روى ابن زياد الا من العالم قال وهذه هي التي غرت الاسفرايني في نقله عن مالك وجوب العرفة الثانية وأما
الرابعة فقال ابن بشير لا تجوز باجماع قال ابن الحاجب تكره الزيادة وقال ابن عبد السلام وروى عنهم من ابحاثهم
التحريم قلت وظاهر كلامه انه حمل الكراهة على بابها والصواب حملها على ما قال ابن بشير المراد بذلك التحريم
وقال ابن الجلاب والفرض في تطهير الاعضاء مرة مرة والفضل في تكرير مغسولها ثلاثا ثلاثا وفي كلامه رحمه الله
مناقشة لفظية وهي أن كلامه يوم أن الرابعة فضيلة لقوله والفضل الخ فهو أمر زائد على الفرض ولم يرد ذلك واختلف
اذا شك هل هي ثالثة أو رابعة فقليل انه يفعلها كركات الصلاة وقيل لا لترجيح السلامة ممنوع على تحصيل
الفضيلة قلت وهذا هو الحق عندي وبه أدركت كل من لقيته يفتي وخرج المازري على هذين القولين صوم عرفة
لمن شك في كونه عاشرا قال ابن بشير في شرحه على ابن الجلاب قيل له ما تختار من القولين حفظك الله قال الصوم
قيل له بناء على استصحاب الحال قال نعم (قوله وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ الخ) المراد بقوله
فاحسن الوضوء تحصيله بفرائضه وسننه وفضائله ورفع الطرف وهو النظر الى السماء لانها قبله الدعاء ولانها أعظم
المخلوقات المرئية لنا في الدنيا فيشغل بصره بها ويعرض بقلبه عن كون الدنيا فيكون ذلك أدعى لحضور قلبه لا لغير

ومن كان يوعب بأقل
من ذلك اجزأه اذا
أحكم ذلك وليس
كل الناس في
احكام ذلك سواء
وقد قال رسول الله
صلى الله عليه
وسلم من توضأ
فأحسن الوضوء م
رفع طرفه الى السماء
فقال أشهد أن لا اله
الا الله وحده
لا شريك له وأشهد
أن محمدا عبده
ورسوله فتحت له
أبواب الجنة الثمانية
يدخل من أيها شاء

الجنة من الصلاة وتوابعها والله أعلم وهذا حديث خرجه مسلم ولم يقل فاحسن الوضوء وهذه الزيادة عند الترمذي ولم يقل ثم رفع طرفه الى السماء وهذا عند الامام أحمد بلفظ ثم رفع طرفه وهو المراد بالطرف هنا والذي رواه عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وزاد الترمذي في روايته اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ويحتمل كون هذا الثواب أن يكون لمن قاله مرة واحدة وهو ظاهر الحديث ولما واظب عليه وهو الذي يقتضيه الترغيب هذا مع أن التكرير مطلوب أبدا لعدم القطع بالقبول واحتمال دخول العلل النفسانية في بعض الاوقات على القصد أو الفعل والله أعلم ﴿ تنبيه ﴾ أفعال الوضوء ثمانية وفصول هذا الذكر ثمانية وأبواب الجنة ثمانية وقد أنكر ابن العربي حصر أبواب الجنة بالثمانية وقال في العارضة الذين يدعون من أبواب الجنة الثمانية أربعة الاول من أنفق زوجين في سبيل الله وهو متفق عليه اثنان من قال هذا الذكر وهو في صحيح مسلم اثنان من قال أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وان عيسى عبد الله وكلمته القاها الى مريم وروح منه وان الجنة حق وان النار حق خرجه البخاري الرابع من مات يؤمن بالله واليوم الآخر وذكر حديثه عن عقبة بن عامر عن عمر رضي الله عنهما ثم قال نكتة الوضوء عبادة لم يشرع في أولها ذكر وفي آئنها وانما يلزم فيها القصد بها لوجه الله العظيم وهي النية وقدر ويت اذ كان تقال في آئنها ولم تصح ولا شيء في الباب بعول عليه الا حديث عمر المتقدم قال وقدر روى أبو جعفر الابهري عن مالك انه استحب ذلك من تسمية الله تعالى عند الوضوء وروى الواقدي أنه مخير قال والذي أراه تركها انتهى بنصه وحرر وفه فانظره في فائدة ذكر النووى في حلية الاربار تثلث هذا الذكر وذكر من رواية النسائي أن من قال اثر وضوئه سبحانه اللهم وبمحمدك أشهد أن لا إله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك طبع عليه بطابع تحت العرش لا يفك الى يوم القيامة وذكر حديث أبي موسى على الوجه الذي قدمناه عند غسل الوجه فانظر ذلك ثم قال أشهد معناه أقر واعترف ومعنى لا إله الا الله لا مستحق للكمال ولا متصف به غيره تعالى وقوله وحده تا كيد بعدا كيد في نفي التعدد واثبات التوحيد وقيل أراد وحدانية الذات ونفى الشريك في الافعال والصفات وذكر محمد صلى الله عليه وسلم بالعبودية لانها أشرف النسبة وأبرأ من دعوى النصارى واليهود في نبيهم وكذلك الرسالة والله أعلم ص (وقد استحب بعض العلماء أن يقول باثر الوضوء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) ش يعني يقول ذلك بعد الذكر المتقدم لانه كذا روى الا أن رواية هذه الزيادة ضعيفة كما ذكره الترمذي وان كان قد ضعف أصل الحديث فلا يصح تضعيفه لرواية مسلم قاله ابن العربي وغيره والتوابين جمع تواب وهو الكثير التوبة كالتطهر لكثير التطهير وقد اختلف الناس في المراد به وذلك راجع لدخول كل توبة وتطهر فيهما حسيا كان أو معنويا والله أعلم ص (ويجب عليه أن يعمل عمل الوضوء احتسابا لله لما أمر به) ش يعني يجب عليه ذلك فلا بد من قصد التقرب الى الله تعالى به دون شائبة لقوله تعالى وما أسروا

وقد استحب بعض العلماء أن يقول باثر الوضوء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ويجب عليه أن يعمل عمل الوضوء احتسابا لله تعالى لما أمره به بوجوبه وتوابعه وتطهيره من الذنوب به ويشعر نفسه ان ذلك تأهب وتنظف لما جآه به والوقوف بين يديه لاداء فرائضه والخضوع له بالركوع والسجود فيعمل على يقين بذلك وتحفظ فيه فان تمام كل عمل بحسن النية فيه

ذلك والمراد بتفسيح أبواب الجنة الحقيقة وقيل المراد به الطاعات قلت وهو عندى تقرىبى والاصل الحقيقة ولا مانع يمنع من ذلك والقولان حكاهما غير واحد كالتادلى وظاهر الحديث ان هذا الشرف العظيم يحصل بفعل مرة واحدة وهو اللائق بفضل مولانا سبحانه وتعالى ولا معارضة بين هذا الحديث وبين قوله صلى الله عليه وسلم ان في الجنة بابا يقال له باب الريان لا يدخل منه الا الصائمون فاذا دخل آخرهم أغلق لان التخيير لا يستلزم الدخول منه قال التادلى بعد أن ذكر الحديث انه معارض وفرق آخر وهو ان المتوضىء المحسن بوفق حتى يكون من أهل الصوم قلت والا قرب هو الاول وقد رأيت كثيرا ممن يحسن الوضوء جدا لا يصوم غير الفرض الى مماته وكذلك العكس ويعرف الانسان هذا من نفسه (قوله وقد استحب بعض العلماء الى آخره) سمعت من بعض من اقيته يذكر ان الشيخ أراد بقوله بعض العلماء ابن حبيب وكذلك مهماد كره وما ذكره نص عليه التادلى في باب ما يفعله بالاحتضر وفي نفسى منه شيء فتأمل (قوله ويجب عليه أن يعمل الى آخره) لا شك

إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والاخلاص تقر بالعبودية بالعبادة وسيأتي في باب جمل من الفرائض ان شاء الله
والاحتساب بالشئ الاعتداد به عند الله وهو المراد بقوله يرجو قبله وثوابه وتطهيره من الذنوب به يعني انه يعمل له
خالصا لوجهه تعالى راجيا منه قبوله بفضلله واثابته عليه حسب وعده الصادق على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم
وتطهيره من الذنوب به من ثوابه اذ قد ورد في صحيح الاخبار انه يكفر السيئات قال علماءنا يعني الصغائر قال ابن
العربي وأما الكبائر فلا يكفرها الا التوبة وان أضاف الى غسل كل عضو التوبة من الذنوب الواقع به غفرت كبائره
بتوبته وصغائره بوضوئه وفي قوله لما أمره به انه يجب ان يكون مقصود الامتثال وهو معنى النية فكان قصده هنا
لذكرها وقيل بل ذكرها في باب الغسل حيث قال وينويه وقيل بل أشار لها بقوله ويجزى فعله بغير نية وقد تقدم
الكلام على بعض أحكامها ويأتي بعضها في الغسل ان شاء الله وقوله ويشعر نفسه أن ذلك تأهب وتنظيف للمناجاة
ربه والوقوف بين يديه لاداء فرائضه والخضوع له بالركوع والسجود يعني انه مع اعتقاد الاخلاص والتحقيق بالرجاء
والخوف يشعر نفسه بجلال مولاه وعظمته وكبريائه وانه يقف بما يفعله بين يديه فيزداد تعظيما واجلالا وحضورا
فيما هو به أو يتوجه له من الطهارة والصلاة وذلك لان الحضور في الصلاة بقدر الحضور في الوضوء والحضور على
قدر التعظيم وعلى قدر المعرفة والله أعلم والاشعار الاعلام الخفي والتأهب الاستعداد والتنظيف والتنقي من
الادناس والمناجاة المساررة وقدر معناها في أول باب طهارة الماء وانها على وجه يليق به تعالى من التنزيه وعدم
التشبيه والوقوف بين يديه القيام على بساط العبودية مشاهدا التعظيم والاحلال على ظاهر البدن كما هو في حقنا
تعالى ربنا وتقدس وأداء الفرائض العمل بها كما يجب والمراد هنا الصلوات والخضوع والتذلل والخشوع
والركوع والسجود معلومان لكن السجود أشرف أفعال الصلاة اذ قال عليه السلام أقرب ما يكون العبد من
ربه في السجود وقال تعالى واسجدوا اقترب وفي الصحيحين اذا سجد ابن آدم اعتزل الشيطان يبكي حتى قال
بعض الصوفية لا يوجد خاطر شيطاني لهذا الحديث انما يوجد نفساني أو ما في معناه ومن عرف الخواطر أدرك ذلك
وبالله التوفيق وقوله يعمل على يقين بذلك وتحفظ فيه يعني انه اذا أشعر نفسه بما ذكر تمكن من قلبه الاجلال
والتعظيم فينتج له العمل على مقتضاه من اليقين بما وعد وأمر ويكون ذلك سبب تحفظه فيما هو به من طهارة وما
يتبعها والله أعلم وقد أشار في هذا الفصل لما بداخل هذه العبادة من مقام الاحسان الذي هو ان تعبد الله كأنك
تراه فان لم تكن تراه فانه يراك كما بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يجري في الاعمال مجرى الارواح في
الاجسام وعليه تدور مقاصد الصوفية وهو المبدأ والمنتهى فان تمام كل عمل من أعمال البر ظاهرا كان أو باطنا بحسن
النية فيه لان النية أساس الاعمال واكسرها وكما لها ومن كان له في كل شئ نية حصل له من كل شئ أمنية قال
الامام أبو حامد رحمه الله وانما الشأن في النية فانها معدن غرور الجهال ومزلة أقدام الرجال وقد ألف في أحكام
النيات ووجوهها وما يتعلق بها الشيخ أبو عبد الله بن الحاج كتابا سماه المدخل الى علم النيات وبناه على حديث
الاعمال بالنيات فذكر فيه كثيرا مما أغفله الناس من مهمات الدين ونبه على عوائد رديئة وبدع كثيرة فوجب على

أن الشيخ جرى على الترتيب الوجودي في هذا الباب وهو حسن في التأليف وما عدا هذا المحل فان محله اما عند
غسل اليدين واما عند غسل الوجه على الخلاف المعلوم في محل النية لان كلامه راجع اليها وما ذكر الشيخ من ان
النية في الوضوء فرض هو المشهور وحكى المازري قولانه لا يفتقر اليها وخرجه في الغسل قال ابن هارون
ويحتمل أن يفرق بأن الوضوء قد يتلحق فيه معنى النظافة لا اختصاصه بالاعضاء التي لا تخلو من وسخ ودون ذلك
يناسب عدم الافتقار الى النية بخلاف أعضاء الغسل وأما التيمم فاتفق المذهب على النية فيه وقال الاوزاعي
لا يفتقر اليها وقال ابن الحاجب والاجماع على وجوب النية في محض العبادة قال ابن عبد السلام كالصلاة

كل متدين مطالعته ان أمكنه وبالله سبحانه التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل ﴿ خاتمة ﴾ لم يذكر الشيخ في هذا الباب حكم الوضوء ولا اشتقاقه وذكره في باب جمل من الفرائض وكذلك ذكر حكم من ترك شيئاً من وضوئه في باب جامع الصلاة وهو أنسب والله أعلم

﴿ باب في الغسل ﴾

يقول هذا باب يذكر فيه صفة الغسل وبعض أحكامه وفي رواية أبي محمد صالح اسقاط وفي رواية غيره زيادة من الجنابة قال بعض الشيوخ والاطلاق أولى لعدم الاختصاص نصاً وحكماً وقدم الكلام في ضبطه وحقيقته في باب ما يجب منه الوضوء والغسل فليُنظر هناك ص (أما الطهر فهو من الجنابة ومن الحيضة والنفاس سواء) يعني في الصفة والحكم لأن الكل واجب باجماع وصفة الغسل فيه كما ذكر معه دون نقص ولا زيادة وقدم ان الغسل والطهر بمعنى واحد وهو تعميم الجسد بالماء اتفاقاً ومع ذلك على المشهور والجنابة عبارة عن الانزال ومغيب الحشفة وما خذها من التجنب فانظره وقد مر الكلام في موجبات الغسل وأسبابه ولم يذكر الشيخ فرائضه ولا سننه ولا فضائله هنا ومحلها جمل من الفرائض ان شاء الله ص (فان اقتصر المتطهر على الغسل دون الوضوء أجزاءه) ش يعني اذا أتى بالغسل دون صورة الوضوء أولاً ولا آخر افلا شيء عليه وأن له أن يصلي بذلك الغسل وان لم يتوضأ لقول عائشة رضي الله عنها ان الوضوء أعم من الغسل ابن الحاجب ويجزى الغسل عن الوضوء خ وان تبين عدم جنابة وغسل الوضوء عن غسل محله ولوناسيا لجنابته كلمة منها وان عن جبرية انتهى من مختصره لانه أوجب من كلام ابن الحاجب وانما قال غسل الوضوء لان المسح لا يجزى عن الغسل والله أعلم وقوله وأفضل له ان يتوضأ أى يأتي والتيمم ويعترض تمثيله بما تقدم اذا عاده ابن الحاجب اذا قال باجماع أراد به سائر أهل العلم بخلاف الاتفاق واختلف اذا تقدمت النية على الوضوء بالزمان اليسير على قولين قال البلنسي والصحيح البطلان

﴿ باب في الغسل ﴾

قد تقدم أنه يقال بفتح الغين وضمها وفرائضه النية على المنصوص واستيعاب جميع البدن بالغسل اجماعاً وبالذلك على المشهور والمواالة كالوضوء وسننه أربع غسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء والمضمضة والاستنشاق ومسح الصماخين وفي تحليل اللحية روايتان فليل فرض وقيل لا وفضائله خمسة التسمية والسواك والبداءة باليمين قبل الشمال وبالأعلى قبل الأسفل وتقديم الوضوء قبله (قوله أما الطهر فهو من الجنابة ومن الحيضة والنفاس سواء) قال عياض عن الازهرى معنى الجنابة البعد فان من أجنب فقد قصى عن مواضع القرب وقال الشافعى معناه المخالطة من قولهم أجنب الرجل اذا خالط امرأته وهو ضد الاول لانه القرب يريد الشيخ بقوله سواء في الصفة ويلحق بذلك سائر الاغتسالات الشرعية ولم يرد بذلك التكلم على الحكم لان ذلك سبق له بزيادة دم الاستحاضة (قوله فان اقتصر الى آخره) قال ابن عبد السلام لا خلاف فيما قد علمت في المذهب انه لا فضل في الوضوء بعد الغسل وانما اختلف في سقوط الوضوء تقديراً أو يقدر الا أتى بالغسل آتياً بالوضوء معه حكماً قلت ما زعم من الاتفاق يرد بنقل الباجي عن مالك إن أخر غسل رجله من وضوء أعاد وضوءه بعد غسله وبقول التهذيب ويؤمر الجنب بالوضوء قبل غسله فان أخره بعده أجزاءه ونبه على هذا بعض شيوخنا وما ذكره من الخلاف لا أعرف صورته فتدبره لا يقال ان صورته اذا لم يأت بالوضوء فهل يثاب عليه أم لا للاتفاق على ان تقديمه مطلوب فلو كان يثاب عليه بتقديمه لا ندرأجه في الغسل لما كان لقولهم المطلوب تقديمه فائدة ويحتمل أن يكون أراد بالخلاف في التسمية فقط (قوله وأفضل له أن يتوضأ بعد أن يبدأ بغسل ما بفرجه أو جسده من الاذى ثم يتوضأ وضوء الصلاة الى آخره) ما ذكر

﴿ باب في الغسل ﴾
أما الطهر فهو من
الجنابة ومن الحيضة
والنفاس سواء فان
اقتصر المتطهر على
الغسل دون الوضوء
أجزأه وأفضل له
أن يتوضأ بعد أن
يبدأ بغسل ما بفرجه
أو جسده من الاذى
ثم يتوضأ وضوء
الصلاة فان شاء
غسل رجله وان
شاء أخرهما الى
آخر غسله ثم يغمس
يديه في الاناء
ويرفعهما غير قابض
بهما شيئاً

بصورة الوضوء في غسله أولا وينوي به رفع الجنابة عن أعضائه وإنما قدمت لشرفها فلونوى الفضيلة أعاد غسلها ولونوى الوضوء للصلاة لا جزاء وقيل لأنه غير ما وجب عليه ولو شرك النية جرى فيه النظر كذلك فانظره وظاهر قوله وضوء الصلاة أنه يمسح رأسه وأذنيه ويقدم رجليه ويثلاث مغمسوله ويضمض ويستنشق فاما المضمضة والاستنشاق فسنة كالوضوء ومثلها باطن الاذنين يعني الصماخ وكذا غسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء وأما تكرار المغسول فقول خليل عياض عن بعض شيوخه ولا فضيلة في تكراره لأنه من الغسل انتهى أما مسح الرأس فان قدم غسل رجليه فعله ابن الحاجب وعلى تأخيرهما ففي ترك المسح روايتان خ ووجه التارك أنه لا فائدة للمسح لأنه يغسله حيثئذ ووجه مقابله ان الافضل تقديم أعضاء الوضوء وخرجت الرجلان بدليل فيبقى ما عداهما على الاصل انتهى ولم أقف على شيء في مسح الاذنين الا أنهم اتبعوا الرأس والله أعلم وقوله بعد أن يبدأ بغسل ما بفرجه من الاذى يعني فيبدأ بغسل يديه قبل ادخالهما في الاناء ثم يزيل ما تعلق به من الاذى في أي محل كان لتكون طهارته على بدن طاهر ابن الحاجب ثم يغسل ذكره خ مقتضى كلامه أنه لو غسل غسلة واحدة ينوي به رفع الحدث وازالت مع ذلك النجاسة أجزأه ونحوه للخمى وابن عبد السلام وغيرهما خلاف ما يعطيه كلام ابن الحاجب حتى لا ينكر مخالفته اذ لا بد من انفصال الماء عن العضو مطلقا انتهى ونظر فيه بعض المتأخرين ومراده بالاذى النجاسة ففي كلامه اشارة لنجاسة المنى ابن الحاجب والمذهب ان المنى نجس فقييل لاصله وقيل لجراه وعليهما منى المباح وقال صاحب الارشاد في الآدمي المشهور بنجاسة منيه وتكلم عليه ابن فرحون في شرح ابن الحاجب بما يقتضاه فانظره وقوله ثم يتوضأ وضوء الصلاة يعني يفتح بعد ازالة الوضوء المذكور فوجه وهذا كما قال في الوضوء فان كان قد بال أو تغوط غسل ذلك منه ثم يتوضأ وينوي الطهارة عند أول واجبه كالوضوء الا انها في الوضوء مختلف فيها انصاوهنا المنصوص وجوبها ومقابلهما خرج وقد تقدم (فرع) وفي صحة نية الجنابة ان كانت قولاً عيسى وسماعه عن ابن القاسم وقوله فان شاء غسل رجليه وان شاء أخرهما الى آخر غسله يعني هو مخير في ذلك لتعارض الحديثين حديث عائشة اذ فيه تقديمهما وحديث ميمونة اذ فيه تأخيرهما ابن الحاجب وفي تأخير غسل الرجلين ثالثا يؤخران كان موضعه وسخا انتهى والتخير الذي هنا رابع والله أعلم خ ابن الفكاكي شرح العمدة والمشهور التقديم وأما القول الثالث فمنهم من يعده ثالثا كما قال المؤلف ومنهم من يقوله جمعا بين الحديثين ثم يغمس يديه في الاناء اثر وضوئه وما قدم من أعضائه ويفرغ عليهما الماء ويرفعهما من الاناء أو

أن تقديم الوضوء فضيلة هو كذلك أشرفها ومعنى قوله بعد أن يبدأ بغسل ما بفرجه أو جسده من الاذى يعني به على طريق الاستحباب ويريد ثم يغسل ذكره ثم يتوضأ فلو غسله بنية الجنابة ولم يغسل محل الاذى فانه يحز به وقال ابن الجلاب غسل النجاسة سنة الا أن تكون في أعضاء الوضوء فيجب ازالها لارتفاع الحدث لالذاتها وروى بعض من لقيناه ان قوله في أعضاء الوضوء وصف طردى بل وكذلك أعضاء الغسل للعللة التي ذكرها ولو غسل المحل بنية الجنابة والنجاسة فانه يحز به قال بعض الشيوخ قال المازري وهو متعقب متى اعتقد المتطهر عدم فرض زوال النجاسة قلت انما هو متعقب على أحد القولين فيمن جمع بين الجمعة والجنابة في غسل واحد هل التنافي في النية حاصل لأنه لا يمكن اجتماع نية وفرض في نية واحدة أو لا تنافي لان النفل جزء الفرض على ان تسليمه اذا اعتقد فرضيتها فيه نظر لان غسل النجاسة لا يفتقر الى نية والجنابة تفتقر فكان التنافي حاصل وقد حكى عن أحد قولي المذهب اذا نوى رفع الحدث والتبريد انه لا يحز به وظاهر كلام الشيخ انه يغسل أعضاء وضوئه ثلاثا ثلاثا وهو ظاهر كلام غيره أيضا وقال عياض لم يأت في تكراره شيء وقال بعض الشيوخ لا فضيلة فيه واختلف هل المطلوب تقديم غسل الرجلين أم لا فقييل بذلك وقيل المطلوب تأخيرهما وقيل ان كان الموضع نقيًا

غيره كما غمسهما فيه غير قابض بهما شيئا من الماء أى غير مغترف له بحيث لا يكون فيهما الا ما علق بهما فيخلل بها أصول شعر رأسه لئلا ينس ببرد الماء فلا يتضرر ويقف الشعر فيدخل الماء عند الغسل لا صوله وسواء كان عليه وفر منه أم لا وظاهر كلامه انه يخلل جميع الشعر الا على رواية شعر رأسه وحمل هذا عليه قال الشيخ أبو عمران الجوراني ويبدأ في ذلك من مؤخر الجمجمة لانه يمنع الزكام والنزلة وهو صحيح مجرب ثم يعرف على رأسه ثلاث غرفات اثر تخليله والتثليث مستحب ابن حبيب لا أحب أن ينقص عن الثلاث ولو عم بواحدة زاد الثانية والثالثة اذ كذلك فعل عليه السلام ولو اجتزأ بالواحدة أجزأته وان لم تكف الثلاث زاد الى الكفاية والله أعلم عياض يفرق الثلاث على الرأس لكل جانب واحدة والثالثة للوسط وقيل لكل لكل وكل جائز وقوله غاسلا بهن يعنى أن الثلاث يكون فيها غاسلا لرأسه بيديه بحيث يتبع الماء بهما دلكا ويبلغ لقوله عليه السلام ان تحت كل شعرة جنبانة فبلوا الشعر وأنقوا البشرة وتعمل ذلك المرأة فتزيل الاذى ثم تتوضأ ثم تخلل ثم تعرف على رأسها ثلاثا قاله أبو عمران الجوراني قال عبد الوهاب الاشارة بذلك للغرفات والاول واضح وأعم * وتضعف رأسها أى تجمع شعرها وتحكم حتى يختلط ويدخله الماء وأصل الضغف الخلط والجمع عياض واصله من الضغف وهو الاخلط من الحشيش * وليس عليها حل عقاصه أى عقاص الشعر وفي رواية عقاصها أى عقاص المرأة والكل واحد الخليل العقص هو أن يلوى الخصلة من الشعر ثم يعقدها حتى لا يبقى فيها الا التواء والجمع العقاص والعقائص والربط كالضفر في ذلك (فرع) ينتضض ضفره اذا كثرت خيوطه حتى تمنع من وصول الماء اليه ونظر بعضهم في غسل رأس العروس لتعارض واجب الغسل باضاعة المال وقد يكون فيها وجه لتضييع الصلابة أو فعلها على غير وجه صحيح فانظر ذلك وقد تقدم ما في عقاص الرجل في الوضوء والله أعلم * ثم يفيض الماء على شقه الايمن ثم على شقه الايسر لاستحباب تقديم الميامن على المياسر ويقدم أعاليها ويختم بصدره وبطنه قاله الامام أبو حامد الغزالي ونقله عنه

فيخلل بهما المصول
شعر رأسه ثم يعرف
بهما على رأسه
ثلاث غرفات
غاسلا بهن وتعمل
ذلك المرأة وتضعف
شعر رأسها وليس
عليها حل عقاصها
ثم يفيض الماء على
شقه الايمن ثم على
شقه الايسر

قدمهما وان كان وسخا آخرهما وقيل مخيروهما والذي ذكر الشيخ رحمه الله (قوله فيخلل بهما أصول شعر رأسه الى آخره) اعلم أن للتخليل فائدتين فقهية وطبية وهما سرعة اقبال الماء الى البشرة وتأين رأسه بالماء فلا يتأذى لا نقباضه على المسام اذ امس بالماء وما ذكرناه يخلل رأسه هو المنصوص وخرج القاضي عبد الوهاب قولاً بعدم التخليل من الاختلاف في تحليل اللحية ورده الباجي بان بشرة الرأس ممسوحة في الوضوء مغمولة في الغسل فاختلف بذلك حكم شعرها وبشرة الوجه مغمولة فيهما فاتحد حكم شعرها وقال ابن الحاجب الا شهر وجوب تحليل اللحية والرأس وغيرهما وسأله ابن عبد السلام وقال ابن هارون اعتمد في ذلك على نقل أبي الطاهر بن بشير والذي يحكيه غيرهما ان الخلاف في الرأس انما هو بالتخريج كما تقدم وقول الشيخ غاسلا بهن يحتمل أن يعنى بكل غرفة غرفة وهو ظاهر كلام أهل المذهب وبه الفتوى وقال الباجي يحتمل أن يكون لما ورد في الطهارة من التكرار أولان الغرفة الواحدة لا تكفى في الرأس وقال غيره الثلاث غرفات مستحبة والتكرار غير مشروع في الغسل فيحتمل أن تكون اثنتين لشق الرأس والثالثة لآله ويدل على هذا قوله في الحديث أخذ بكفه فبدأ بشق رأسه الايمن ثم الايسر ثم أخذ بكفيه فافرغ على رأسه وكلاهما نقله ابن هارون قلت والصواب الجزم بهذا الاحتمال جريا على الاستجمار في أحد القولين (قوله وليس عليها حل عقاصها الى آخره) يريد اذا كان رخوا بحيث يدخل الماء وسطه والا كان غسلا باطلا وهذا يكفي عن قيد المسئلة بما اذا كانت خيوط عليه بسيرة وأما اذا كانت كثيرة فلا قال عبد الوهاب ومن له شعر مرقص من الرجال فليس عليه حله قال صاحب الحلل يريد من له عادة في العقص كالأعراب وأهل الرفق والرقص في الأعراس فانهم يعقصون شعورهم بالعقاص كالنساء وأما من لم تكن له عادة بذلك وعرض له العقص له لمة ما فلا رخصة له في ترك نقضه قال التادلي جعل

ابن ناجي وغيره وهذا كله استجبابا وقوله ويتدللك بيديه باثر صب الماء يعني على المشهور ابن الحاجب ولو تدلك
عقب الانعماس أو الصب أجزاء على الاصح خ الصحيح كما قال المصنف لان في اشتراط المعين حرجا وقد
نفاه الله سبحانه وهو قول أبي محمد ومقابلته لابن القاسمي انتهى وقد اختلف في ذلك والمشهور وجوبه لذاته
وقال أبو الفرج لتوصيل الماء وقال ابن عبد الحكم لا يجب وحكمه في الوضوء والغسل واحد وقوله حتى يعم
جميع جسده يعني بالماء والدلك على وجهه يتحقق ذلك اذا لا تبرأ ذمته الا بيقين ويدخل في ذلك اشراف اذنيه
لاصماخيه لان الاشراف من الظاهر والباطن لا يمكنه سنة ابن الحاجب ولا تجب المضمضة ولا الاستنشاق
ولا باطن الاذنين كالوضوء ويجب ظاهرهما والباطن هنا الصماخ خ يعني ان مسح سنة انتهى وليحذر أن
يصب الماء في اذنيه لان ذلك يورث الصمم بل يجعله في كفه ثم يكفي اذنه على كفه ويتبع ذلك بيده دلالة
وما شك أن يكون الماء أخذه من جسده أو لم يأخذه لغيبته أو عسره ونحو ذلك عاوده بالماء وذلك حتى يتحقق
عمومه بالماء والدلك لكن كلامه يقتضي باوله أن الشك في ذلك لا يوجب ذلك وآخره يقتضي ان الدلك واجب
لا لذاته بل لا يصلح الماء وهما خلاف المشهور اذ المشهور أن الماء لا يكفي وحده في شئ من المغسول حيث
الامكان والقرب فان بعد استأنف الطهارة وان صلى أعاد أبدأ وان كان مملا يصل لذلك بوجهه سقط وليكثر من
صب الماء في محله كذا نص عليه غير واحد وقال ابن بشير لا خلاف في ذلك وقوله بيديه يعني أو ما يقوم مقامها في
محل التعذر وفي الاستنابة ونحوها خلاف ع وما عجز عنه ساقط في وجوب ما أمكنه أو خرقة ثائها ان كثر
للناجي عن سحنون وابن حبيب وابن القصار انتهى وليحذر في ذلك من أمور أحدها التدلك بالحيطان لان ذلك
يضر باهلها وربما كانت بها نجاسة أو بعض المؤذيات الا ما يكون معدا لذلك وحائط الحمام خصوصا قالوا يورث
البرص وتمكين الدلك مما تحت الازار وتمكين من لا رضى حاله من ذلك بدنه لاسيما ان كان ناعما ويتقى الوسوسة
جهده ويستعين عليهم بالنظر لا ختلاف العلماء ان كان مبتلي بها كذلك كان يقول لنا شيخنا أبو عبد الله القوري
مرارا رحمه الله عليه وقوله حتى يوعب جميع جسده يعني بحيث يتحقق ذلك فلا يكفي غلبة الظن لان الذمة
عامرة فلا تبرأ الا بيقين وهذا ما لم يكن مستنكح فيه ما غلب على ظنه والله أعلم ص (ويتابع عمق سرته) ش
يعني داخلها وما غار منها ويقال بالمهمة وقد يقال بالمعجمة وفرق بعضهم فقال الاهمال لما قارب الاستواء والعجما لما

عقص الفساق رخصة مسقطه حل عقاصهم بخلاف من عرضت له علة لا رخصة له في ذلك وحاشا أن يحمل
كلام عبد الوهاب على هذا الترخص المضحك وقد نص البليسي في شرح الرسالة على انه لا يجوز للرجال أن
يضعفوا رؤسهم قلت كلام التادلي يحتمل وجهين اما أن يحمل كلام القاضي عبد الوهاب على عكس ما فسر
به صاحب الحل واما أن يحمل على العموم وهو الاقرب عندي على الشرط الذي ذكرناه أولا وهو اذا كان الضفر
رخوا واما ان صح ما قال البليسي فلا يضر في صحة الصلاة (قوله ويتدللك بيديه باثر صب الماء حتى يعم جسده) المشهور
من المذهب ان التدلك فرض وقيل لا يجب رواه مروان الظاهري وقيل واجب لغيره قاله أبو الفرج وقد
تقدم أن ابن الحاجب لم ينقل الثالث وكأنه رأى انه راجع الى الثاني والمعنى يقتضيه لانه اذا لم يتحقق ابعصال الماء الى
العضو الا به فلا بد منه واذا حقق سقط عند من يقول بانه ساقط وما عجز عنه من التدلك ساقط اتفاقا وأفاض عليه
الماء وفي وجوب ما أمكنه بناية أو خرقة ثائها ان كثر لسحنون وابن حبيب وابن القصار وظاهر كلام الشيخ انه
لا يشترط المقارنة وهو كذلك عنده خلافا لابن الحسن القاسمي (قوله وما شك أن يكون الماء أخذه من جسده
عاوده بالماء وذلك بيده حتى يوعب جميع جسده فيتابع عمق سرته) قال التادلي ظاهره ان الظن يبني عليه وفي
الصحيح لم يخلل بيديه أصول شعره حتى اذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليها الماء وقال ابن اللبينة في أحكامه

ويتدللك بيديه
باثر صب الماء
حتى يعم جسده وما
شك أن يكون الماء
أخذه من جسده
عاوده بالماء وذلك
بيده حتى يوعب
جميع جسده ويتابع
عمق سرته

كان غائرا وانما يتابع ذلك بالماء والدلك لانه محكوم له بحكم الظاهر مع غوره واجتماع الفضلات فيه وببوالماء عنه
لا سيما ان كثرت تكاميشه وارتفعت دائرته لسمن ونحوه ثم ان شق جدا ولم يوصل اليه بوجه سقط وتحت حلقة
أى ما بستره الذقن والاحناك واتصل بالعنق الى الصدر يتبعه لانه غائب عن العين لانه غائر فامر به أخف من
ستره الا أن يكون عليه شعر فيتعين تخليله أو فيه مغايب فيجب اتصال الماء اليها ويخلل شعر لحيته وجوبا على المشهور
وقيل لا ع وسمع ابن القاسم سقوط تخليل اللحية وأشهب وجوبه انتهى ابن الحاجب والاشبهه وجوب
تخليل اللحية والرأس وغيرهما ابن فرحون مراده بغيرهما شعر الحاجبين والهدب والشارب والابطال والعانة ان
كان فيهما شعر خ وما ذكره من الاشهر في اللحية والرأس تبع فيه ابن بشير والذي في العتبية ونقله الباجي
وغيره من الخلاف انما هو في اللحية وأما الرأس فلم ينص أصحابنا فيه الا على الوجه وقد حكى القاضي عياض انه جمع
عليه انتهى ابن هارون نعم خرج عبد الوهاب الخلاف في الرأس من اللحية خ ومقابل الاشهر نفى الوجوب وهو
أعم من الذب والسقوط والذي حكى الباجي السقوط وحكى ابن شاس وعياض الذب قال وانظر كيف جعل
الاشهر رواية أشهب الا أن يكون الاشهر ما قوى دليله انتهى وقد اکتفى الشيخ عن الرأس بما تقدم له في أول الباب
وقوله وتحت جناحيه أى ابطيه لانه كالسرة في الخفاء واجتماع الفضلات وقد يجب تخليله ان كان ثم شعر وهو بعيد
وان كان واجبا وبين أليتيه مجتمع الوركين تحت عجب الذنب أو محله وفي الغريب الالية هي المجتمعة فوق العاجزة
ورفعه بضم الراء بعدها فاء تلها مجمة ثنية رفع وهو أصل الفخذين من داخله قاله الأصمعي وهو المراق أيضا
وقيل كل مغايب الجسد رفع وقيل الرفع ما بين السبيلين وتتبع كل ذلك لازم لخفائه واجتماع الاوساخ فيه وتحت
ركبتيه أى محل طيهما من أسفل يتبعه لانه غائب عنه وأسافل رجليه أى مسطح القدمين من أسفلهما وهو مباشر
الارض منهما ويخلل أصابع يديه في وضوئه ان قدمه والافى أثناء غسله وجوبا على المشهور وقيل ندبا كفاي
الوضوء ويغسل رجليه آخر ذلك كما يفعل في الوضوء فيعرك عقبه وعرقوبه وما لا يكاد يدخله الماء بسرعة من
جسادة أو شقوق وفي تخليل أصابعهما ما في الوضوء وقد تقدم أن المشهور الذب وقوله يجمع ذلك فيهما لتام غسله
ولتمام وضوئه ان كان آخر غسلهما يعنى انه لا يغسلهما آخر الا ان كان آخر غسلهما وقد يستروح من هنا اختيار
الشيخ وهو بعيد لتام غسله الواجب ولتمام وضوئه المندوب تقدم في غسله نيه بذلك على أن هذا الفصل لا يخل
بالموا لا في الوضوء المندوب لانه مأذون فيه شرعا والعبادة لا تقطع العبادة لاسيما وأمد الغسل قريب جدا ان عمل
على مقتضى السنة بل هما عبادة واحدة اندرج مندوبها في واجبهما حكما كما وجب ادراجه نية نعم قال بعض
الشيوخ لا يؤخر رجليه في غسل الجمعة لان الوضوء واجب والغسل تابع مندوب فيكون فاصلا وفيه بحث فتأمل
وبالله التوفيق ص (ويحذر أن يمس ذكره في تدلكه بباطن كفيه) ش يعنى لئلا ينقض وضوءه بمسه فيحتاج

وتحت حلقة ويخلل
شعر لحيته وتحت
جناحيه وبين
أليتيه ورفعيه
وتحت ركبتيه
أسافل رجليه
ويخلل أصابع يديه
ويغسل رجليه آخر
ذلك يجمع ذلك فيهما
لتمام غسله ولتمام
وضوئه ان كان آخر
غسلهما ويحذر أن
يمس ذكره في تدلكه
بباطن كفيه فان
فعل ذلك وقد أوجب
طهره أعاد الوضوء
وان مسه في ابتداء
غسله وبعد أن غسل
مواضع الوضوء منه
فليمر بعد ذلك
بيديه على مواضع
الوضوء بالماء على
ما ينبغي من ذلك
وينويه

فيه دليل على الاكتفاء بغلبة الظن وقال تقي الدين لا دليل فيه لانه أفاض على رأسه الماء بعد ذلك ثلاثا وفيما
قاله نظر واذا ثبت العمل بالظن ثبت في سائر الجسد اذا لا قائل بالفرق (قوله وتحت حلقة ويخلل شعر لحيته الى
آخره) الصواب أن يقول وتحت ذقنه والاليتان بفتح الهمزة وسكون اللام المقعدتان والرفغان باطنا للفخذين
وقيل ما بين القبل والدبر (قوله ويحذر أن يمس ذكره الى آخره) قال التادلي ظاهر كلامه كقول أشهب ان مس
الذكر بباطن الكف خاصة هو الناقض للوضوء لا بزيادة باطن الاصابع وما ذكر الشيخ انه اذا مس ذكره بعد
تسكلة غسله انه يعيد الوضوء هو كذلك باتفاق ويريد بنية وهو المشهور من المذهب على الاطلاق وحكى
المازري قولاً بانه اذا كان بالقرب لا ينتقل الى نية وهو بعيد وما ذكر الشيخ انه يفتقر الى نية في أثناء الوضوء اذا
مسه في أثناء غسله خالفه فيه صاحبه أبو الحسن القاسمي ورأى انه لا يفتقر الى نية وفي المدونة من مس ذكره في

لتجديده متى أراد الصلاة بنفسه له والباطن شرط وهل مراده به الراحة فقط فيجربى على قول أشهب لا تقض الا
بمسح بالراحة و يقيد به ما تقدم من الاطلاق أولا يقيد و يكون في الرسالة قولان أو مراده به مجموع الكف
والاصابع وما يلي ذلك من الدائرة وما بين الاصابع فيجربى على المشهور بحتم الوجهين ويؤيد الأخير بقوله
وتبشير بكفها الارض فيما تقدم ويكفيك فيما ياتي انه أطلق الكف هنا على جملة الراحة والاصابع والله الموفق وقوله
وفي ذكر اتقاء المرأة الفرج اعتبار بان المشهور عدم النقض بمسحها أو اكتفاء بما تقدم في شأنه الدلالة الذكر عليه وفي
قوله يحذر انه لا يعذر بالنسيان في مسه لا نه لو كان معفو الما احتاج الى الحذر وفي اطلاقه اعتبار كله فلا فرق بين كمره
وغيرها وفيه أيضا ان اللذة ليست بشرط في النقض به وقد مر ما في ذلك من الخلاف كله وقوله فان فعل ذلك
وقد أوجب طهره أعاد الوضوء يعني ان أراد الصلاة بنفسه ذلك والا فلا يلزم اعادته حتى يريد الصلاة كسائر
الاحداث ولا فرق في ذلك بين ما كان مع الغسل أو مجرد اوان مسه في ابتداء غسله و بعد أن غسل مواضع الوضوء
منه فليمر بعد ذلك على مواضع الوضوء بالماء على ما ينبغى أى يصح من ذلك من أجزاء الماء واتباعه بذلك و يراعى
جميع الواجبات من التخليل والمواالة وغيرهما وينويه أى ينوى الوضوء بفعله هذا ليصح وضوؤه فان لم ينوهم
يجزه عند الشيخ خلافا لابي الحسن القاسى وقد اختلف في معنى الخلاف بينهما فليل مبناه على طهارة كل عضو
بانقراده أولا يطهر الا بالجميع فان قلنا يطهر كل بانقراده لم تجديدها لان طهارته قد ذهبت بالحدث فوجب
تجديد النية لها عند تجديد الغسل فان قلنا لم يطهر الا بالكمال لم يلزم تجديدها لبقائها ضمننا في نية الطهارة الكبرى وقيل
مبنى الخلاف على ان الدوام كالا ابتداء أولا واختاره ابن الحاجب اذ قال وأما خلاف القاسى وابن أبي زيد فيمن
أحدث قبل تمام غسله ثم غسل ما من أعضاء وضوئه ولم يجز دنية فاختار بناءه على ان الدوام كالا ابتداء أولا
وظاهرها للقاسى خ يعني ظاهر المدونة لانه انما ذكر فيه امر اراد على مواضع الوضوء من غير تعرض للنية فلو
كان من شرط صحة الوضوء تجديد النية لذكره فانظر ذلك فانه ضعفه وضعف في البيان قول الشيخ والله أعلم
بتحصيل قال المغربي رحمه الله ان مسه بعد الفراغ لزمه نية الوضوء بلا خلاف وان مسه قبل فعل شئ من أعضاء
الوضوء فلا تلزمه النية بلا خلاف وانما الخلاف اذا مسه بعد الفراغ من الوضوء أو من بعض أعضاء الوضوء وقبل
تمام الغسل فقال أبو محمد ينويه وقال القاسى لا ينويه وبحسبه فالصواب اربعة اختلف في اثنين واتفق على اثنين
والله أعلم فروع ثلاثة أحدها للجنب أن يجمع ويأكل ويشرب ويتصرف واستحبوا له غسل فرجه قبل
اعادة الجماع وفي الحديث فانه انشط للعود الثاني جاء في الحديث الامر بوضوئه اذا اراد أن ينام ووضوء الجنب
لنومه مستحب وسمع ابن القاسم ولونها راوا وجبه ابن حبيب ورواه اللخمي الثالث قال وفي كونه ليبيت بطهر أو
لينشط لغسله قولان ابن الجهم مع ابن حبيب يتيمن ان فقد الماء ورواية خ الباجي ولا يبطل هذا الوضوء بول
ولا غيره غير الجماع وقال المشهور في الحائض عدم الامر ببناء على التعليل بالنشاط فانظر ذلك والله التوفيق

باب فيمن لم يجد الماء وصفة التيمم

باب في ذكركم من لم يجد الماء للوضوء وللغسل ماذا يصنع و مراده بالوجود التمكن منه اذ لا يجب مع عدم التمكن
غسله من جنابته أعاد وضوؤه اذا فرغ من غسله الا أن يمر يديه على مواضع الوضوء في غسله فيجزيه قال ابن
الحاجب وظاهرها للقاسى يعني لكونه لم يذكر النية ولو كانت شرطاً لذكرها ولا بن عبد السلام اعتراض عليه لم
أذكره لطوله وضعفه ومعنى قوله على ما ينبغى من ذلك يعني من الترتيب والمواالة وعدد المرات قاله التادلى

باب فيمن لم يجد الماء وصفة التيمم

التيمم في اللغة هو القصص قال الله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا أى اقصدوا وقال تعالى ولا آمين البيت الحرام أى

باب فيمن لم يجد
الماء وصفة التيمم

للصوص أو سباع أو غيرهما والمقدور على استعماله إذا لم يجوز غسل البعض والتيمم يجب مع عدم القدرة والماء المعتبر شركا وهو الكافي لكل الطهارة لا لبعضها ان لا يجوز غسل البعض والتيمم لغيره والسلام الا وصاف لان المتغير معدوم شرعا وان لم يكن معدوما حسا والله أعلم وقوله وصفة التيمم يعني في ذكر كيفية التيمم ولم يترجم لحكم التيمم اكتفاء بحكم من لم يجد الماء واصل التيمم لغة من أم يؤم اذا قصد يقال يمت فلانا وأمته وتيممته اذا قصدته وحقيقته الشرعية طهارة ترابية تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله نيابة عن الوضوء أو الغسل وقد ذكر الشيخ حكمه وشرطه ووقته وما يفعل به وكيفية فعله وأشار لموانعه ثم أحال على جامع الصلوات ببعض مسائله فتأمل ذلك وله ثلاثة أسماء تيمم طهر وضوء والله أعلم ص (التيمم يجب لعدم الماء في السفر) ش يعني ان حكم العادم للماء في السفر وجوب التيمم ومراده الماء الجائز الاستعمال في الطهارة اذا المعدوم شرعا كالمعدوم حسا ويريد ايضا الماء الكافي لطهارته كانت غسلا او وضوا اذا لم يجز له استعمال الماء في البعض والتيمم في البعض ولا أن ينتقل للطهارة الصغرى اذا لم يجد ما يكفيه للكبرى خلافا لابن محمد صالح من أهل المذهب في جماعة من المحدثين وغيرهم ولا خلاف في تيمم المسافر عند عدم الماء يأسا منه اذا كان سفر قصر مباحا واختلف في كونه شرطافلا يباح للحاضر الصحيح (تنبيهات) أولها ظاهر كلامه ان السفر كيف كان مبيح وحكى فيه ابن الحاجب قولين فقال في تجديد سفره كالقصر قولان خ الاول نقله ابن حبيب والثاني في الاشراف * الثاني شرط القاضي اباحة السفر ع وقول ابن الحاجب على الاصح لا اعرفه نصا انتهى وظاهر ما هنا عدم الاشتراط * الثالث الفرع ان المذكور ان مرتبان على القول بعدم اباحته لغير المسافر والذي ذكره لا يقتضي نفي ذلك ولا اثباته والمشهور جوازه للحاضر الصحيح يخشى فوات الوقت ابن الحاجب ولا يعيد وقال ابن حبيب رجع عنه الى وجوب الاعداد ع وفي الحاضر القادر يخاف فوات الوقت ان ذهب اليه روايتها وابن مسleme مع سماع ابن القاسم الباجي وعلى التيمم المشهور لا يعيد ابن حبيب وابن عبد الحكم ابا ابن زرقون ورواه المختصر وروى اللخمي في الوقت (فرع) وعليه لو كانت جمعة قول بعض البغداديين مع المازري عن ابن القصار واشهب وعزى لابن القصار الصقلي المنع انتهى والقول بمنع الحاضر الصحيح عزاه ابن رشد للمالك في الموازية وقوله اذا يئس ان يجده في الوقت يعني المختار فلا يؤخر عنه عند يأسه ابن الحاجب وفيه التاخير بعد الغروب ان طمع في ادراك الماء قبل مغيب

التيمم يجب لعدم
الماء في السفر اذا
يئس أن يجده في
الوقت

قاصدين وفي الاصطلاح طهارة ترابية تستعمل عند عدم الماء أو عند عدم القدرة على استعماله وحكمه الوجوب من حيث الجملة باجماع وأما حكمته فقال بعض الشيوخ لما علم الله تعالى من النفس الكسل والميل الى ترك الطاعة وترك العمل الذي فيه صلاحها شرع لها التيمم عند عدم الماء حتى لا تصعب عليها الصلاة عند وجوده وقيل تكون طهارته دائرة بين الماء والتراب الذي منها أصل خلقته وقوام بنيته وقيل لما كان أصل حياته الماء ومصيره بعد موته الى التراب شرع له التيمم ليستشعر بعدم الماء موته وبالتراب اقباره فيذهب عنه الكسل قلت ليس المراد انها أقوال متباينة فان من علل بالاول مثلا نفي ما بعده بل كل من ظهرت له حكمة تكلم بها والمراد الجميع وغير ذلك مما لم يظهر لنا والله أعلم (قوله التيمم يجب لعدم الماء في السفر اذا يئس ان يجده في الوقت) ما ذكر الشيخ انه واجب على المسافر العادم للماء هو كذلك باتفاق الا انه اختلف هل المراد به كل مسافر سواء كان سفره تقصير فيه الصلاة أم لا واليه ذهب القاضي عبد الوهاب أو انما المراد به اذا كان سفره تقصير فيه الصلاة وأما اذا كان دون مسافة القصر فيختلف فيه كالحضر وفي ذلك قولان وظاهر كلام الشيخ سواء كان سفره معصية كالحارب والعاق لوالديه وهو كذلك في أحد القولين قال ابن الحاجب ولا يترخص بالعصيان على الاصح والقول بعدم الترخص هو قول القاضي عبد الوهاب واختار ابن عبد السلام انه يترخص له قائل كل رخصة بظهور أثرها في السفر والحضر كالتيمم والمسح على الخفين فلا

الشفق خ انما ذكر هذه المسئلة لان ظاهرها كالتفض لما تقدم من حيث ان التأخير فيما تقدم انما يكون الى آخر الوقت ولا حظ للضرورة في ذلك ووقت المغرب مقدر بالفراغ منها بعد تحصيل شرطها وما بعد ذلك ضروري فتأخير الصلاة اليه لاجل ادراك الماء بوجوب أن تؤخر الظهر والمغرب مثلها الى الضرورى قال وهذه المسئلة انما ذكرها في الكتاب بناء والله أعلم على القول الثاني بامتداد وقت المغرب انتهى فانظر ذلك في تنبيهات * أولها في قوله اذا ينس ان حكم الراجح والمتردد والمتيقن ونحوهم بخلاف ذلك وسياتي * الثاني ان الياس يكون بعد الطلب حيث يرجى أو يتوهم أو يشك فيه ع وطلب الماء ان تحقق فقد ساقط وقال ابن راشد كلام ابن الحاجب يريد بالتحقق الظن وأما القطع بعدم فلا يتصور وروده خ قائلا الاولى أن يبقى التحقق على بابه فانظره * الثالث قوله في الوقت يؤذن بان هذا حكم ان فرض لا النفل من غير أن يذكر في ذلك من النفل والمشهور للعموم للمسافر دون الحاضر الصحيح ابن الحاجب ولا يتم الحاضر للسنن على المشهور خ مقابل المشهور لسحنون ع ويتم المسافر ولو نفى الا أو مس مصحف ومنعه ابن مسleme لغير الفرض والمأزرى واللخمي والمرضى مثله (فروع) قال ع وفيها لابن القاسم يتم المرض والمسافر للخسوفين ولما لا يتم محدث في صلاة عيد والجنائز غير متعينة كالعيد والمتعينة قال القاضي كفرض وتردد ابن القصار لرواية الصلاة على قبر من فاتته انتهى وأنكر خ وس وابن فرحون تفرقة ابن الحاجب وقالوا تبع فيها ابن بشير قالوا لم يفرق في المدونة وفيها ولا يصلى على جنازة يتم الامسافر عدم الماء فانظر ذلك ص (وقد يجب مع وجوده) ش يعنى وقد يجب التيمم مع وجود الماء لتعذر استعماله وأمره ينزل منزلة عدمه وذلك اذا لم يقدر على مسه في سفر أو حضر لمرض مانع من استعماله بخوف تلف أو زيادة مرض أو تأخر براء أو تجديد مرض باتفاق في الاول وعلى المشهور فيما بعده وعبر عنه ابن الحاجب بالاصح وقوله أو مريض يقدر على مسه ولا يجبد من يناوله اياه يعنى فانه يتم في الجميع لان عدم القدرة على استعماله كعدمه وكذلك عدم من يناوله وآلة توصل اليه فان ذلك كله ينزل منزلة عدمه فيكون جائز للمريض والمسافر باتفاق ابن الحاجب * الثاني ما ينزل منزلة عدمه كعدم الآلة فان وجدها ولكن يذهب الوقت لها أولا استعماله يتم على المشهور خ هذا هو مقتضى المذهب وهو مذهب ابن القصار وعبد الوهاب وغيرهم من العراقيين وهو اختيار التونسي وابن يونس قال ع ولا أعلم من شهره ابن فرحون ما ذكره لا يختلف في استعمال الماء لمن هو بين يديه قال وهذا ليس بصحيح ثم ذكر مذهب العراقيين من نقل تقي الدين ثم قال بعضهم وهو الصواب والله أعلم (فروع) اذا عمت الشجاج والجراح جسده وهو جنب أو أعضاء وضوئه وهو محدث يتم وكذلك اذا لم يبق

وقد يجب مع وجوده اذا لم يقدر على مسه في سفر أو حضر لمرض مانع أو مريض يقدر على مسه ولا يجبد من يناوله اياه

يمنع العصيان منها بخلاف الرخصة التي يظهر أثرها في السفر خاصة كالتقصير والفطر ومعنى هذا ان ابن رشد قال التادلي وظاهر كلام الشيخ ان حكم التيمم للمسافر عزية واجبة وفي مختصر ابن جماعة انه رخصة والحق عندي انه عزية في حق العادم الماء رخصة في حق الواجد له العاجز عن استعماله والقول بالرخصة مطلقا لا يستقيم في حق العاجز فان الرخصة تقتضى امكان الفعل المرخص فيه وتركه كالفطر في السفر بخلاف عادم الماء لا سبيل له الى تركه التيمم قال وقول من قال ان الرخصة قد تنتهى الى الوجوب غير مسلم فانها اذا انتهت اليه صارت عزية وزال عنها حكم الرخصة (قوله وقد يجب مع وجوده اذا لم يقدر على مسه الخ) عدم القدرة على استعماله ان كان يخاف منه الموت فلا تنافى على التيمم وان كان يخشى زيادة مرض أو تأخير براء أو تجديد مرض فالمشهور كذلك وقيل لا يتم ويستعمل الماء قاله مالك قلت والا قرب هو الاول لقول الله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولا يكف الله نفسا الا اوسعها واندأحسن أشهب رضى الله عنه في قوله لما سئل عن مريض لو تكلف الصوم والصلاة قائما لقد ركن بمشقة وتعبد فاجاب بان قال فليفطر ويصل جالسا ودين الله يسر والمشهور ان

الأيدي وأرجل ابن الحاجب فلو غسل ما مسح على الجبائر لم يجزه كصحيح وجد ماء لا يكفيه فغسل ومسح
 الباقي انتهى والتنبيه الذي ذكره لابي بكر بن عبد الرحمن ع ورد لابن محرز بان مسح الجرج مشروع قال
 وفتوى ابن رشد يقيم من خشى على نفسه من غسل رأسه بعيد والاظهر مسحه وقوله وكذلك مسافر يقرب
 منه الماء ويمنع منه خوف لصوص أو سباع يعني انه يقيم وسواء خاف على نفسه أو على ماله على المشهور ابن
 الحاجب وكالخوف على نفسه الخوف على ماله على الاصح خ لا يصح راجع الى المال فقط لعدم الخلاف في النفس
 وقال ابن عبد السلام وابن هارون وابن بشير والقول بانه لا يقيم اذا خاف على ماله بعيد وأحسن ما يحمل عليه اذا لم
 يتيقن ولا غلب على ظنه انتهى ومقابل الاصح لابن عبد الحكم **تنبيه** قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد
 هنا بحث ينبغي أن يتأمل وهو ان المؤلف على الحكم بالخوف فهل يجري على ظاهره من اعتبار مجرد الخوف أولا يعتبر
 الا خوف ينشأ عن سبب أما اذا كان عن جبن وخور لا عن سبب يخاف من مثله فلا اعتبار انتهى **تنبيه** ليس
 هذا الحكم مقصورا على خوف اللصوص والسباع بل هو عام في كل خوف يؤدي لما ذكر من برد وعطش أو غيره
 ع وخوفه على نفسه بطلبه واستعماله أو خوف عطش آدمي كعدمه المازري الظن كالمعلم انتهى فانظر ص (واذا
 أيقن المسافر بوجود الماء في الوقت آخر الى آخره) ش يعني ولا يصح التيمم في أوله ولا في وسطه والمراد وقت
 الاختيار ثم السفر ليس بشرط بل كل ما يباح التيمم لفقد الماء أو لفقد مئاؤه عدم القدرة على استعماله اذا أيقن
 بوجود الماء آخر لا آخر المختار وانما ذكر الشيخ المسافر جريا على ما سبق له من ذكر المسافر في التيمم لعدم الماء
 وهل ذلك لان المسافر هو المتفق عليه دون غيره أولا لانه الغالب في الاحتياج الى التيمم وفقد الماء أو بناء على أن

وكذلك مسافر
 يقرب منه
 الماء ويمنع منه
 خوف لصوص أو
 سباع واذا أيقن
 المسافر بوجود الماء
 في الوقت آخر الى
 آخره وان يئس منه
 تيمم في أوله وان
 لم يكن عنده
 منه علم تيمم في
 وسطه وكذلك
 ان خاف أن لا يدرك
 الماء في الوقت
 ورجا أن يدركه فيه

الجنب كغيره فهما تعذر غسله تيمم وقال عياض في الاكمال قال أحمد بن إبراهيم المصري عرف بابن الطبري من
 أصحاب ابن وهب من خاف على نفسه المشقة من الغسل أجزاءه الوضوء لحديث ابن عمرو بن العاصي رضي الله عنهما
 واختلف في الحضري اذا خاف خروج الوقت ان هو استعمال الماء والمشهور التيمم وعليه ان خاف فوات الجمعة
 على ثلاثة أقوال فقليل تيمم لها ونقله ابن القصار وأبو بكر الأبهري عن بعض أصحابنا واختار ابن القصار انه
 لا يقيم لها ونقله ابن هارون عن أشهب فمقط قائلا عنه ولو أحدث فيها وخشى فوات وقت الصلاة لذهابه
 للوضوء ونقل القرافي عن بعضهم انه يقيم ويصلي ثم يتوضأ ويعيد وحكاه غير واحد بلهظ لوقيل تيمم ويدرك
 الجمعة ثم يتوضأ ويعيد احتياطا ما بعد وبهذا القول كان شيخنا أبو محمد عبد الله الشيباني يفتي الى أن مات قلت
 وأشهب رحمه الله ناقض أصله وذلك انه قال فيمن ذكر صلاة منسية وهو في الجمعة ان خاف فواتها تنادي وان لم
 يخف قطع وقضى فجعل وقتها لا يمتد فتأمل (قوله وكذلك مسافر يقرب منه الماء ويمنع منه خوف لصوص
 أو سباع) اذا خاف من سباع فلا خلاف انه يقيم لانه يخاف على نفسه وكذلك اللصوص اذا كان يخاف منهم
 على ماله خاصة فقليل تيمم وقيل لا واستبعد ابن بشير قلت الجارى على أصل المذهب انه ان كان يحتاج اليه فانه
 يقيم مطلقا وان كان لا يحتاج اليه فان كان بحيث يجب عليه بذله في الشراء لقلته فانه لا يقيم والاتيهم فالقولان
 ينبغي أن يكونا خلافا في حال والله أعلم وقال ابن عبد السلام ينبغي ان يفصل في المال بين القليل والكثير وهو
 الذي أراد المؤلف فظاهره ان القولين اللذين ذكرهما ابن الحاجب في قوله أو على ماله على الاصح انما هو في
 اليسير دون الكثير والحق ما قلناه والله أعلم واختلف في المقدار الذي يبذل في شراء الماء ان كان لا يضطر اليه فقليل
 يرجع فيه الى العرف وهو الذي يرجع اليه مالك ذكره اللخمي قال أما الرخيص فيشتره وان زيد في ثمنه مثله
 وروى أشهب لا يلزم شراؤه الا بالثمن المعروف وهو بعيد وقال ابن الجلاب لا حد لمقدار ثمن الماء في الغلاء
 فيحتمل ان يحد بالثلث (قوله واذا أيقن المسافر بوجود الماء الخ) في كلامه رحمه الله مخالفة للمذهب وذلك ان

الحاضر الصحيح لا يتيمم وهو خلاف المشهور احتمالات ثلاث وليس اليقين بشرط بل غلبة الظن كذلك
تنزل منزلة اليقين في كثير من الاحكام والله أعلم وان يئس منه تيمم في أوله وكذلك ان غلب على ظنه عدم
وجوده وذلك بعد طلبه حيث يتوهمه أو يشك فيه أو يغلب على ظنه وجوده أو القدرة عليه والطلب ثلاثة أنواع
طلب استكشاف وطلب استيهاب وطلب شراء فاما طلب الاستكشاف فيتمين عليه منه ما لم يشق بمثله قال
مالك ومن الناس من يشق عليه نصف الميل في البيان وأما الميلان فكثير ليس عليه في سفر ولا حضر أن يعدل عن
طريقه ميلين أو ثلاثة للمشقة وقاله سحنون في نوازلهم وأما الاستيهاب فيتمين عليه في الرفقة القليلة وقوله من الكثيرة
ابن الحاجب وفي طلبه من يلبه من الرفقة ثالثها ان كانوا نحو الثلاث طلب والا أعاد أبدا قال الشيخ تقي الدين
مراده بالطلب طلب الاستيهاب لا طلب الاستكشاف هل معهم شيء أولا وهذا الذي وقعت به النصوص س
والظاهر وجوب الطلب اذا رجاه عندهم أو رجا اعطاءهم اياه وسقوطه اذا لم يرج القسمين أو أحدهما وقد يستحب
انتهى وظاهره ان الطلب أعظم مما قاله تقي الدين والله أعلم وقد بحث ابن فرحون وغيره في حكاية الخلاف فيمن يلبه
من الرفقة بان الخلاف الذي ساقه انما هو مذكور في نفس الرفقة أو بانه لا يطلب الجميع واستبعد وجود القول
بطلب الجميع واستشكك كل شيوخ كلهم كلام ابن الحاجب هنا فانظره خ في مختصره وطلبه طلبا لا يشق بمثله
كرفقة قليلة أو ممن حوله من كثرة ان جهل بخلافه انتهى وأما البيع فيلزمه شراؤه الا أن يباع بثمن محجف أو يكون
محتاجا لثمنه في نفقة سفره فلا يلزمه **(فرع)** ابن الحاجب فان وهب له لزمه قبوله على المشهور خ ع خلافا لابن
العربي ثم قال بخلاف ثمنه خ لضعف المنفعة فيه بخلاف الثمن والله أعلم وقوله وان لم يكن عنده منه علم تيمم في وسطه
يعني أنه ان كان جاهلا بوجود الماء وعنده آخر الصلاة الى وسط الوقت ثم تيمم وصلى وكذلك ان خاف أن
لا يدرك الماء في الوقت ورجا أن يدركه فيه فيتيمم في وسط الوقت لانه متردد في لحوقه كتردد الذي قبله في وجوده
خ ولا فرق في التردد بين ادراك الماء ووجوده ع والشاك في وسطه ابن رشد وهو آخر أوله انتهى وما ذكره

ظاهر كلامه في الراجح لا يؤخر بل يتيمم وسط الوقت وليس كذلك بل حكمه كالموقن ولقد قال ابن هارون لا أعلم
من قال في الراجح انه يتيمم وسط الوقت غير ابن الحاجب ويمكن ان يريد بقوله وكذلك ان خاف هو راجع الى
القسم الاول لا الى ما يليه وما ذكر من التفصيل هو المشهور وروى عن مالك آخره في الجميع وروى ابن عبد الحكم
المسافر مطلقا يتيمم أوله وفي المجموعة الراجح آخره وغيره وسطه وقيل الجميع آخره الا اليأس أوله والمراد بالوقت
الذي ذكره الشيخ هو الاختيارى نقله أبو محمد في مختصره عن ابن عبدوس وظاهر لي انه يتخرج قول باعتبار
الضرورة من قول ابن رشد من تيمم به العاف فانه يعتبر الضروري وكان من لقيته ممن تولى قضاء الجماعة
بتونس لا يرتضى مني هذا التخرج حين ذكره في درسه ويقول النجاسة أشد بدليل أن من صلى بنجاسة مضطرا
فانه يعيدها في الوقت ومن تيمم وصلى ثم وجد الماء فلا إعادة عليه جملة فان قدم ذواتا خيرا ثم وجد الماء أعاد في
الوقت وقيل أبدا قاله ابن عبدوس وغيره وقيل ان ظن ادراكه في الوقت وان أيقن فأبدا قاله ابن حبيب وان قدم
ذواتا توسط في أعادته في الوقت المختار خلاف ولا يعيد بعده اتفاقا (قوله ومن تيمم من هؤلاء ثم أصاب الماء في
الوقت الخ) ما ذكره الشيخ انه يعيده وكذلك الا ان كلامه يحتمل أبدا وفي الوقت والا قرب من كلامه الاعادة في
الوقت بقريته قوله ثم أصاب الماء في الوقت وقال ابن الحاجب يعيد في الوقت ويحتمل أبدا قلت والا قرب أنه لا
اعادة مطلقا بالنسبة الى المريض لانه اذا لم يجد من ينال به اياه انما ترك الاستعداد للماء قبل دخول الوقت وهو مندوب
اليه على ظاهر المذهب وذلك لا يضرب فلا إعادة مطلقا وأما الخائف وما بعده فالأقرب فيه الاعادة في الوقت كمن
صلى بالنجاسة أو عريانا الا أن يقال ان النجاسة آكد كما تقدم ومثل ما ذكر الشيخ المطلق على الماء بقربه والاعادة

ومن تيمم من
هؤلاء ثم أصاب
الماء في الوقت بعد
أن صلى فأما المريض
الذي لم يجد من ينال به
ايه فليعد وكذلك
الخائف من سباع
ونحوها وكذلك
المسافر الذي يخاف
أن لا يدرك الماء
في الوقت ويرجو
أن يدركه فيه

هو المشهور في الجميع قال ابن الحاجب وروى آخره في الجميع وقيل وسطه لا الراجي فيؤخر وقيل آخره لا
 الايس فيقدم ﴿فرعان﴾ أحدهما ﴿﴾ قال ابن الحاجب فان قدم ذوالاخير فوجد الماء في الوقت أعاد أبدا
 وقيل في الوقت وتحملها وقيل وان لم يجد الماء في الوقت فكذلك خ ذوالاخير هو الراجي ويدخل في كلامه
 المتيقن للماء لانه ذوالاخير وحكي ابن شاس فيهما ثلاثة الوقت لابن القاسم وأبدا لغيره وثالثها لابن حبيب الراجي
 في الوقت والمتيقن أبدا وقال ابن عطاء الله منشا الخلاف هل التأخير من باب الواجب واستظهر س انه من باب
 الاولى قال المسئلة مقيدة بما اذا وجد الماء المرجو وأما اذا وجد غيره فلا إعادة والله أعلم انتهى ملحقا من مواضع
 ﴿الثاني﴾ ان قدم ذوالاوسط لم يعد بعد الوقت باتفاق وكذلك قال ابن الحاجب واعتضه خ من جهة النقل
 ورده ابن فرحون بان النقل كما ذكر في مختصر الواضحة وان المتردد في وجود الماء أو لحوقه واحد ان جهلا فتيما في
 أول الوقت وصليا ثم وجد الماء في الوقت فليعيدا فان جهلا ان يعيد في الوقت فلا شيء عليهما وعزى نقله لتقي الدين
 خ وما حكاه المصنف من الاتفاق خ حكاه المازري والله أعلم ص (ولا يعيد غيره هؤلاء) ش يعني ممن ذكر
 من التيمم على المشهور وبقي حكم من طرأ عليه الماء وهو في الصلاة وأقبل الشروع والوقت متسع ترك التيمم
 واستعمله اتفاقا وان ضاق الوقت عن استعمال الصلاة فقال القاضي لا يبطل تيممه وخرجه اللخمي على من
 وجد الماء وخاف باستعماله خروج الوقت فعلى المشهور أنه يتيمم فهذا أحرى لحصول التيمم بوجبه قاله المازري
 وعلى الآخر استعماله وان خرج الوقت والله أعلم وان طرأ عليه بعد الشروع فالمشهور يتمادى على صلاته وفي
 الطراز عن بعض اصحاب يبطل تيممه ويقع ونقله أبو عمر في كافيه معللا بالقياس على المعتدة بالشهور وترى الدم
 أثناء عدتها قال ومال اليه سحنون وهو صحيح نظرا واحتياطاً ورده ع فانظره وكذا رد قياسها اللخمي بالعريان
 يجد ثوبا ومن ذكر صلاة ومن شرع بنية القصر فعرضت له الاقامة وبقوم وال على وال في الجمعة فانظر ذلك ص (ولا
 يصلي صلاتين بتيمم واحد من هؤلاء الا مريض لا يقدر على مس الماء لضرر بجسمه مقيم) ش يعني بحيث
 لا يرجو انتقالا في الحال وهو قول ابن شعبان والمشهور خلافه وهو قوله وقد قيل يتيمم لكل صلاة يعني فان صلاهما
 كذلك أعاد الثانية أبدا عند ابن القاسم في سماع أبي زيد ومثله لمطرف ابن الماجشون وعنه من رواية يحيى انما يعيد
 في الوقت وثالثها ان كانتا مشتركتين أعاد الثانية في الوقت والا أبدا وقيل غير ذلك ص (وقد روى عن مالك فيمن
 ذكر صلوات أن يصليها بتيمم واحد) ش رواه أبو الفرج البغدادي

ولا يعيد غيره هؤلاء
 ولا يصلي صلاتين
 يتيمم واحد من
 هؤلاء الا مريض
 لا يقدر على مس
 الماء لضرر بجسمه
 مقيم وقد قيل يتيمم
 لكل صلاة وقد
 روى عن مالك
 فيمن ذكر صلوات
 أن يصليها بتيمم واحد

في هذا واضحة لان معه ضرر بأمن التفريط ولو وجد الماء بعد التيمم وقبل الدخول في الصلاة فان التيمم يبطل ان
 اتسع الوقت وان ضاق فقال عبد الوهاب لا يبطل وخرجه اللخمي على التيمم حينئذ وقال المازري هذا أكد
 لحصوله بوجبه وأما ان وجدته في الصلاة فالمنصوص لا يبطل وخرج اللخمي قولاً بالقطع من العريان يجد ثوبا وهو
 في الصلاة ومن ذكر صلاة في صلاة ومن نوى الاتمام ومن اذا قدم وال في الجمعة ورده بعض شيوخنا بان مسألة
 التعدي لا بدل لها ومسئلة اذا كر صلاة في صلاة سبقت العلم بالصلاة المنسية فكان معه ضرب من التفريط وفي
 مسألة ناوى الاتمام هو قد تسبب في ذلك ومسئلة قدوم الوالى بان العزل يتقرر بالنزول قال ابن عبد السلام
 خرج القطع من ذا كر الصلاة في الصلاة ورده بما تقدم قلت كلامه يوهم انه لم يخرج الا منها فقط وليس كذلك
 (قوله) ولا يصلي صلاتين بتيمم واحد من هؤلاء الا مريض لا يقدر على مس الماء لضرر بجسمه مقيم وقد قيل
 يتيمم لكل صلاة وقد روى عن مالك فيمن ذكر صلاة ان يصليها بتيمم واحد (القول الاول من الثلاثة التي ذكر
 الشيخ عزاه في النوادر لبعض اصحابنا وهو اختيار التونسي قال ابن الحاجب أبو اسحق يجوز للمريض قال ابن عبد
 السلام هو ابن شعبان قلت انما افسره به ولم يفسره بالتونسي لنص ابن شاس بذلك وتعقبه بعض شيوخنا بان

ص (والتيمم بالصعيد الطاهر وهو ما ظهر على وجه الارض منها من تراب أو رمل أو حجارة أو سبخة) ش يعني هذا ما يتيمم به على مذهب مالك والمشهور من مذهبه ع وفيها أيتيمم على الجبل والحصباء وخفيف الطين فاقد التراب قال نعم ولا بن الحاجب وفيها قال يحيى بن سعيد ما حال بينك وبين التراب فهو منها خ يريد من جنسها من حجر أو رمل أو ملح أو نبات فقوله قال يحيى استشهد الله مشهور قلت وهو معنى قول الشيخ من تراب أو رمل أو حجارة أو سبخة يعني أو غير ذلك من سائر أنواع الارض كشب ونورة وزرنيخ وجص وغيره ما لم يطبخ وكذلك المعدن غير القديم والجواهر النفيسة ابن الحاجب وفي الملح والثلج روايتان لابن القاسم وأشهب ع وفي الملح وثالثها المعدني وفي الثلج ثالثها ان عدم الصعيد ورابعها يعيد في الوقت بالصعيد وخرج اللخمي الماء الجامد والجليد على الثلج وأبي غيره ذلك في الماء والله أعلم وقوله يضرب بيديه الارض يعني يضمهما عليها وهو ابتداء الصفة وذلك بعدنية استباحة الصلاة لرفع الحدث وذ كر ابن خويزمنداد في رفع الحدث روايتان حكاه المازري وفي المسئلة اختلاف وكلام بطول فانظره وقوله وان تعلق به ما شئء تنفضهما تنفضا خفيفا ومفهوما وان لم يتعلق به ما شئء فلا تنفض وكذلك قاله بعض الشيوخ والتعلق شرط في التنفض وقوله تنفضا خفيفا شرط أيضا فلا ينفضهما تنفضا قويا وقال ابن حبيب ينفخ فيهما وهو نص الحديث * فرع * ابن الحاجب فلو مسح بيديه على شئء فلم يتأخر بن قولان بخلاف التنفض الخفيف فانه مشروع والقولان ذكرهما صاحب تهذيب الطالب ورجح س الاجزاء ونظرفيه خ فانظره وقوله ثم مسح بهما وجهه كله مسحاً يعني مسحاً شرعياً بحيث لا يخل بشئء منه ولا يتركه قل أو أكثر ولا خلاف في وجود ذلك ابتداء فان وقع

والتيمم بالصعيد
الطاهر وهو ما ظهر
على وجه الارض
منها من تراب أو
رمل أو حجارة أو
سبخة

الزاهي انما فيه من جمع بين صلاتين يتيمم قلت حكاه ابن يونس عن أبي محمد بن أبي زيد قائلًا أخبرته عن ابن شعبان لعدم وجوب الطالب عليه والقول الثاني من أقوال الشيخ هو المشهور ومرضه الشيخ بوجهين وهما مقدمة الشيخ القول عليه وقوله وقد قيل ولم يقل وقيل والقول الثالث رواه أبو الفرج عن مالك وعزاه ابن يونس لقوله أيضا وعزاه ابن الحاجب لقوله فلا يمتزض عليه اذ هو قوله بلا شك ونصه أبو الفرج في الفوائد وأخذ بعض من لقيناه من رواية أبي الفرج ان من عايه صلوات كثيرة ان يتم لها اقامة واحدة وأجبت به يسر الاقامة لانها قولية وعسر التيمم لانه فعلى فاذا قلنا بالمشهور وجمع بين صلاتين يتيمم واحد فاما الاولى فصحيحة باتفاق واختلف في الثانية على أربعة أقوال فقليل يعيدها وقتا وقليل أبدأ وقليل ان كنا مشتركتين أعادها وقتا والا أعادها أبدا وقليل يعيدها ما لم يطل كالليومين والثلاثة قاله سخنون ذكر جميع الاربعة ابن يونس قال ابن عبد السلام وانظر في الفائتين اذا كانتا غير مشتركتي الوقت هل تكونان كالمشتركتين أم لا والمذهب جواز النفل يتيمم اقر بضمة بعدهما متصلا أو ما هو في حكم المتصل وقال التونسي ما لم يطل تنفله جدا وقال الشافعي يتنفل الى دخول وقت اقر بضمة الثانية وارتضاه ابن عبد السلام للتبعية وعدمها (قوله والتيمم بالصعيد الطاهر وهو ما ظهر على وجه الارض منها من تراب أو رمل أو حجارة أو سبخة) لم يرد الشيخ بقوله من تراب الخ الحصر بل يتيمم على غير ذلك كالشب والنورة والزرنيخ وشبهه ذلك كالسحل والكبريت والزاج اللخمي يمنع بالجير والاجر والحصب بعد حرقه والياقوت والزرجرد والرخام والذهب والفضة فان قدسوى مامنع وضاق الوقت يتيمم به نص على ذلك جميع البغداديين وقيل لا يتيمم على الشب ولا على ما بعده نقله أبو بكر الوقار وقيل بالاول وان لم يجد غيره وضاق الوقت وكذلك يتيمم على الثلج عند مالك من رواية ابن القاسم وروى أشهب انه لا يتيمم عليه وقيل ان عدم الصعيد فالاول والا فالثاني ورابعها يعيد في الوقت بالصعيد (قوله واختلف في الملح على أربعة أقوال) ثالثها الفرق بين المعدني والمصنوع ورابعها للسلمانية ان لم يجد غيره وضاق الوقت يتيمم والا فلا نقله ابن يونس واختلف في التيمم على الزرع والخشب على

شيء من ذلك فقال ابن مسleme اليسير عفو ولا خلاف في الكثير ع وبعم الوجه مسح ابن شعبان ولا يتبع
غضونه ص (ثم يضرب بيديه الأرض) ش يعني ثانية على المشهور وقال ابن الجهم ليس عليه ذلك فان لم
يكررها فالمشهور لا إعادة عليه وسيأتي ان شاء الله قوله في مسح يمناه يسراه يعني عملا بسنة التيا من اذ ذاك مستحب
كغيره والله اعلم (فرع) ابن الحاجب في مراعاة صفة اليدين قولان خ أي في الاستحباب اذ لا خلاف
أعلمه في عدم الوجوب والمشهور المراعاة ومقابلته لابن عبد الحكم ابن الحاجب وعلى المراعاة ففي الصفة قولان
ثم ذكر ما في المدونة وما تحتمله فانظره فانه خلاف ما ذكر الشيخ وان حمل على بعض وجوهه والصفة التي ذكره
قوله يجعل أصابع يده اليسرى على طرف أصابع يده اليمنى يعني بالعرض بأعلاها ثم أصابعه التي جعل من فوق وهي
اليسرى على ظاهر يده وذراعه الايمن ماسحاً به بذلك وقد حنى عليه أصابعه بحيث عكف أصابعه وضمها اليه ولا
يزال كذلك صائر بالمسح حتى يبلغ المرفق كما يدخله في غسله وقيل لا اذ الخلاف فيه كالوضوء ولا خلاف في وجوبه
الى الكوع ع وفي وجوبه الى المرفقين او الكوعين او هما مستحب ثالثها الجنب للكوعين وغيره للباطنين
ورابعها للمتكئين مطلقا انتهى ثم يجعل كفه على باطن ذراعه من طي مرفقه فيمسح باطن ذراعه بباطن كفه دون
أصابعه ويمر في ذلك حالة كونه قابضا عليه بباطن الكف لياخذ حافته بانجماع كفيه كما اخذ به بوسطهما ولا يزال
كذلك قابضا عليه في مروره حتى يبلغ الكوع من يده اليمنى فاذا بلغه فقد تم مسح ظاهر يده وكذا ذراعه والكوع
رأس الزند مما يلي الابهام والكوسوع بقا به وهو الذي يلي الخنصر والمقصود هنا مجموعهما الكنا كتنفي باحدهما
عن الآخر ثم يجري بباطن يده على ظاهر يده اليمنى لمسح احد الابهامين بالاخر ظاهره اذا لم يمسح ذلك اولا
فيتيم له مسح يده من ظاهرها ع ينزع خاتمه ابن شعبان ويخلل أصابعه الشيخ ولم اره لغيره وبحسب هذا فقول
ابن الحاجب قالوا مراده لابن شعبان وان اوهم الجمع فانظر ذلك وقوله ثم يمسح اليسرى باليمنى هكذا يعني على هذه
الصفة ويؤخر كف اليمنى الى انتهاء مسحها وهذا الذي اختاره مطرف وعبد الملك في الصفة واختار الشيخان
وعبد الحميد تكميل الاولى ثم الثانية ورجح بانه المحصل للترتيب فانظره وعلى التأخير فاذا بلغ الكوع ومسح الابهام
على الوجه المذكور مسح كفه اليمنى بكفه اليسرى الى آخر أطرافه ويتحفظ في ذلك على رؤس الأصابع وترتيبه
وموالاته كالوضوء فانظر ذلك ص (ولو مسح اليمنى باليسرى او اليسرى باليمنى كيف شاء وتيسر عليه واوعب المسح

يضرب بيديه
الأرض فان تعلق
بهما شيء نقضهما
نقضا خفيفا ثم يمسح
بهما وجهه كله مسحاً
ثم يضرب بيديه
الأرض فيمسح
يمناه يسراه يجعل
أصابع يده اليسرى
على أطراف أصابع
يده اليمنى ثم يمر
أصابعه على ظاهر
يده وذراعه وقد
حنى عليه أصابعه
حتى يبلغ المرفقين
ثم يجعل كفه على
باطن ذراعه من طي
مرفقه قابضا عليه
حتى يبلغ الكوع
من يده اليمنى ثم
يجري بباطن يده
على ظاهر يده
اليمنى ثم يمسح
اليسرى باليمنى هكذا
فاذا بلغ الكوع مسح
كفه اليمنى بكفه
اليسرى الى آخر
أطرافه ولو مسح
اليمنى باليسرى
واليسرى باليمنى
كيف شاء وتيسر
عليه وأوعب المسح

قولين وأخذ الجواز من قول يحيى بن سعيد في المدونة ما حال بينك وبين الأرض فهو منها وظاهر كلام الشيخ انه يقيم
على غير التراب وان كان التراب موجودا وهو المشهور وقال ابن شعبان لا يقيم الا على التراب خاصة سواء كان
منبتا أم لا وقال ابن حبيب يقيم على غير التراب مع فقدته وأخذ ابن الحاجب من قول المدونة ويقيم على الجبل
والخصباء من لم يجد ترابا وأنكر هذا الاخذ ببعض المشاركة قائلا انما وقع هذا الشرط في المدونة من كلام
السائل لا من كلام ابن القاسم فيحتمل ان يكون مقصودا ويحتمل ان الجواز عموما وقبله ابن عبد السلام وظاهر
كلام الشيخ انه يقيم على التراب المنقول وهو كذلك خلافا لابن بكير قال ابن عبد السلام وظاهر كلام الشيخ
انه يقيم وهذا اذا عمل في وعاء وأما لو جعلت على وجه الأرض فاسم الصمد باق عليه (قوله يضرب بيديه
الأرض وان تعلق بهما شيء نقضهما نقضا خفيفا ثم يمسح بهما وجهه كله مسحاً ثم يضرب بيديه الأرض فيمسح
يمناه يسراه يجعل أصابع يده اليسرى على أطراف أصابع يده اليمنى ثم يمر أصابعه على ظاهر يده وذراعه وقد حنى
عليه أصابعه حتى يبلغ المرفقين ثم يجعل كفه على باطن ذراعه من طي مرفقه قابضا عليه حتى يبلغ الكوع من يده
اليمنى ثم يجري بباطن يده على ظاهر يده اليمنى ثم يمسح اليسرى باليمنى هكذا فاذا بلغ الكوع مسح كفه اليمنى
بكفه اليسرى الى آخر أطرافه ولو مسح اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى كيف شاء وتيسر عليه وأوعب المسح

(لا جزأه) ش يعني ان البداءة بالميا من واعتبار الصفة مستحب والاياب واجب ابتداء وانتهاء والله اعلم (فرع) فلو اقتصر على الكوعين أو على ضربة للوجه واليدين فثالثها يعيد في الوقت ورابعها المشهور يعيد في الاولى خاصة فانظر ذلك واذا لم يجد الجنب أو الحائض الماء للطهر تيمما وصليا فاذا وجد الماء تطهر او لم يعيدا ماصليا يعني وكذلك النفساء ويعتبران في الوقت والطلب وغير ما تقدم وكذلك اذا لم يقدر على استعمال الماء وقوله ولم يعيدا ماصليا ظاهره ولو وجداه في الوقت وقد تقدم ما في ذلك من التفصيل فالمراد بعد الوقت مطلقا وفيه على التفصيل

(لا جزأه) * اعلم ان المشهور استحباب صفته وقال ابن عبد الحكم لا تستحب وما ذكر الشيخ من الصفة هو تأويله على المدونة وقيل تأويله عليها انه لا ينتقل الى يده اليسرى حتى يكمل أو صوب اذا لا تنقل الى الثانية قبل كمال الاولى مفوت فضيلة الترتيب الذي بين الميا من والميا سر فان قلت انما اغتفر هذا عند القائل بالصفة الاولى وهو الشيخ أبو محمد حفظا على النقل وهو أشد في الطلب قلت النقل لم يشترطه الشيخ ألا ترى الى قوله يتيمم على الحجر وما ذكر الشيخ من امرار الابهام مثله لابن الطلاع وظاهر الروايات مسح ظاهر الابهام اليمنى مع ظاهر أصابعها ونبه على هذا بعض شيوخنا قال ابن عبد الحكم وينزع الخاتم وقال ابن شعبان يخلل أصابعه قال اللخمي على قول ابن مسleme ترك القليل من العضو عنو يصح دون نزع أو تحليل وقال أبو محمد في قول ابن شعبان لا أعرفه لغيره * قلت وعادة الشيخ اذا قال مثل هذا أراد ان المذهب على خلافه كمن قال يافلان فعل الله بك كذا فقال ابن شعبان تبطل صلاته قال الشيخ لا أعرفه وقول ابن بكير من التذبالفكرة في القلب انتقض وضوؤه وقال أيضا لا أعرفه ففهم عنه أهل المذهب ما قلناه فادعرت هذا فقول ابن الحاجب قالوا ويخلل أصابعه متعقب لا نفراد ابن شعبان به وأشار اليه ابن راشد وصرح به خليل رحمه الله تعالى وما ذكر الشيخ انه ينتهي الى المرفقين هو المعروف عند مالك وعنه الى الكوعين وعنه كذلك الا انه يستحب الى المرفقين حكاه عنه أبو الجهم وأبو الفرج وقيل الى المنكبين ينتهي مطلقا قاله ابن مسleme وقيل الجنب الى المنكبين والحدث الا صغر الى الكوعين حكاه ابن رشد عن ابن لبابة فتحصل في ذلك خمسة أقوال واختلاف اذا اقتصر على ضرب واحدة أو الى الكوعين على أربعة أقوال فقل يعيد في الوقت وقيل أبدا وقيل لا إعادة عليه وقيل لا يعيد في الاولى ويعيد في الثانية في الوقت وهو المشهور (قوله واذا لم يجد الجنب أو الحائض الماء للطهر تيمما وصليا فاذا وجد الماء تطهر او لم يعيدا ماصليا) أما ذكر الشيخ ان الجنب والحائض اذا لم يجد الماء تيمما هو المشهور بل هو مذهبنا وعن ابن مسعود الجنب ليس من أهل التيمم فلا يصلي ويعزى لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وما ذكر انهما يغتسلان اذا وجد الماء هو المنصوص وخرج القاضي عبد الوهاب عدم الغسل على القول بانه يرفع الحدث ورد المازري بان من قال يرفع الحدث انما أراد أنه يصلي به ماشاء الى وجود الماء اما انه لا يغتسل فلا وقال ابن الحاجب وصفته ان ينوي استحابة الصلاة محدثا أو جنبا لا رفع الحدث فانه لا يرفعه على المشهور وعليهما وجوب الغسل لما يستقبل قال ابن عبد السلام هو مشكل لانه لا يعلم خلاف بين فقهاء الامصار في وجوب الغسل اذا وجد الماء من قال منهم بانه يرفع الحدث ومن لم يقل الا ما حكى عن بعض التابعين فجعله هذا الفرع ثمرة للخلاف لا يصح واعتذرنا بان ضمير التثنية عائد على الحدث والجنب من قوله وعليهما في المعنى والغسل عليهما قال وهو يعيد من حيث ان الغسل اذا اطلق في الاصطلاح انما المراد به الطهارة الكبرى لا الصغرى * قلت هذا تكلف لا يحتاج اليه اذا سلكه ابن الحاجب هي طريقة القاضي عبد الوهاب فليس عليه في ذلك درك والله أعلم وما ذكر انهما لا يعيدان ماصليا هو كذلك في المدونة وقيدت بما اذا لم تكن في بدنه نجاسة وقال أبو بكر بن اللباد وكذلك اذا كانت الجنابة من وطء لان فرجه تنجس من بلة فرج

لا جزأه واذا لم يجد
الجنب أو الحائض
الماء للطهر تيمما
وصليا فاذا وجد
الماء تطهر او لم يعيدا
ماصليا

المتقدم ص (ولا يبطأ الرجل امرأته التي انقطع عنها دم حيض أو نفاس بالتطهر بالتييمم) ش يعني على المشهور وقال
اصبغ بكفى ولا بن بكير ودون تييمم وروى عنه كراهيته قبل اغتساله وعلى المشهور فلا يجوز ذلك حتى يجرد من الماء
ما يتطهر به وتستعمله ثم ما يتطهران به جميعا اذ يمنع من ادخال الحدث عليه وهو لا يقدر على استعماله وقيل اذا لم يطل
جدا والمتوضىء كذلك منع من التقبيل والله اعلم وقد روى قوله بحجـد بالثنية وبالأفراد على الاول طلب الماء
واشترؤه عليهما وعلى الثاني على الرجل وحده وهما قولان وظاهر ما هنا أن الذميمة تحبى على الغسل لزوجها المسلم ع
وصح غسل الذميمة من حيضها لحق زوجها المسلم دون نية ابن رشد لانها تعبد في غير المتعبد كغسل الميت وانا
الكب وفي جبرها عليه للحيض والجنابة نائها للحيض فقط لرواية ابن رشد وسما عيسى ولها وأول جبرها للجنابة
على ان بجسمها أذى منها انتهى ملفقا ص (وفي باب جامع الصلاة شئ من مسائل التيمم) ش يعني وهي مسألة
المريض لم يجرد منا ولا في تيمم بالحائط الى جانبه والله أعلم ﴿تنبيه﴾ ما ذكره من هذه الحالة يدل انه يبيضا أولاً ثم
هذه أو أن ذلك في ذهنه وهو بعيد

﴿باب في المسح على الخفين﴾

هذه الترجمة بغير باب في صحيح النسخ والمقصود ذكر أحكام المسح وصفته وأخر الكلام فيه مع انه من توابع الوضوء
تقديم الالاهم والاصل على فرعه وفي جمل من الفرائض انه رخصة فيستكم عليه هناك ان شاء الله ص (وله أن
مسح على الخفين) ش يعني بشرطه وهو أن يكون من جلد طاهر خرزوستر محل الفرض وأمكن تتابع المشى به بلا
رفه ولا عريان بلبسه أو سفره بعد طهارة بالماء كاملة وفي قوله له تنبيه على انه ليس بواجب ولا سنة ولا مندوب
وهو المشهور وقوله في الحضر والسفر يعني انه لا تختص اباحته بحل ولا حل وهو الذي يرجع اليه مالك بعد أن يرجع

المرأة (قوله ولا يبطأ الرجل امرأته التي انقطع عنها دم حيض أو نفاس بالتطهر بالتييمم حتى يجرد من الماء ما يتطهر
به المرأة ثم ما يتطهران به جميعا وفي باب جامع الصلاة شئ من مسائل التيمم) ما ذكر الشيخ انه لا يطؤها بالتييمم
هو المشهور وقال ابن شعبان ذلك جائز قال ابن بكير يكره له ان يبطأها قبل الاغتسال واختلاف هل يجب على الزوج
شراء الماء لزوجته على قولين الاول حكاه عبد الحق في النكح قياسا على النفقة قلت الا قرب ان كانت جنتها منه
وجب عليه والا فلا ويغلب على ظني اني وجدته منصوصا قول الشيخ حتى يجدا كالنص في انه يجب عليه اذا أراد
وطأها ولا يجب عليه اذا لم يردده والله أعلم

﴿باب في المسح على الخفين﴾

مثل هذا الترتيب أعني تأخير هذا الباب عن باب التيمم سلك ابن الحاجب فأورد ابن هارون سؤالاً وهو ان قلت
لاي شئ آخر هذا الباب عن باب التيمم مع ان كل واحد منهما يدل عن طهارة الماء وأجاب بان التيمم ثبت
بالقرآن ومسح الخفين ثبت بالسنة والقرآن مقدم قلت وما ذكره صحيح ولذلك اختير في البقر الذبح لكونه بالقرآن
لقوله تعالى أن تذبحوا بقرة ونحرها انما جاء بالسنة من فعله صلى الله عليه وسلم ولم يرجع اسم العشاء على
اسم العتمة لقول الله عز وجل ومن بعد صلاة العشاء (قوله وله أن يمسه على الخفين في الحضر والسفر مالم
ينزعها) ظاهر كلام الشيخ أن مسح الخفين رخصة وهو كذلك في قول وقيل سنة وقيل فرض وكلها حكاها ابن
الطلاع قائلًا والا حسن أن نفس المسح فرض والا انتقال اليه رخصة قلت كلامه يوهم ان ما اختاره رابع في
المسئلة وليس كذلك بل من قال بالسنة والرخصة انما أراد ذلك والله أعلم وكذلك من قال بالفرضية انما
يريد اذا أراد ان يمسه أن ينوى الفرضية لان ذلك فرض بالاطلاق ولله أعلم وما ذكره ان يمسه المسافر

ولا يبطأ الرجل
امرأته التي انقطع
عنها دم حيض أو
نفاس بالتطهر بالتييمم
حتى يجرد من الماء
ما يتطهر به المرأة ثم
ما يتطهران به جميعا
وفي باب جامع الصلاة
شئ من مسائل
التيمم
﴿باب في المسح على
الخفين﴾
وله أن يمسه على
الخفين في الحضر
والسفر مالم ينزعها

عنه الى انه لا يمسح المقيم وهو المشهور ونقله ابن نافع وابن وهب والبا جى وقوله ما لم ينزعهما أشار لعدم التحديد في مدة المسح وهو المشهور وروى أشهب للمسافر ثلاثة أيام واقتصر وروى ابن نافع للمقيم من الجمعة لثلاثين ليلة اسبوعاً با لغسل الجمعة وهو وفاق وقيل وجو بافلا وفي كتاب السر يوم وليلة للمقيم ﴿تنبيه﴾ خ وكتاب السر في الى هارون الرشيد أنكره الابهرى وابن القاسم وغيرهما أبو بكر نظرت فيه فوجدته ينقض بعضه بعضا الوسمع مالك من تكلم بما فيه لا وجهه ضرر باوقد سئل ابن القاسم عنه فقال لا يعرف مالك كتاب سرائري ﴿فرع﴾ ابن الجاجيب ولو نزع الخفين فاخر الغسل ابتداء على المشهور فلونزع أحدهما وجب غسل الآخر فان عسر ونخشي فوات الوقت (٢) وانظره ص (وذلك اذا أدخل فيهما رجله بعد أن غسلهما في وضوء تحل به الصلاة) ش يعني وذلك الحكم الذي هو جواز المسح اذا أدخل رجله فيهما أى في الخفين معاً لا أحدهما فلو أدخل أحدهما لم يمسح حتى ينزع الاخيرة ويعيد بعد كمال الطهارة قاله سحنون وهو المشهور والوضوء مقصود للطهارة المائية فليس شرطاً بعينه ويخرج به التيمم وقال أصبغ يمسح على طهارة التيمم خ ومحل الخلاف على ما قاله غير واحد اذا لبسه قبل الصلاة أو لولبسه بعدها فلا يخالف في ذلك أصبغ لا نقضاء الطهارة المشترطة في ذلك حسا وحكما ع ابن رشد ابن لبابة شرطه لبسه على طهارة من حدث وخبث وعزى المشهور للمدونة مع ابن حبيب والآخرين واحترز بقوله تحل به الصلاة من الوضوء المندوب والذي لم يكمل قصداً أو غيره وقوله فهذا الذي اذا أحدث وتوضأ مسح عليهما يعني في وضوئه بدلا من غسل رجله وينوى الوجوب لانه الاصل وفي كلامه اشارة لان المغتسل لا يمسح وهو صحيح قاله بعض الشيوخ وقوله والا فلا يعني وان لم يكن الشرط المذكور فلا يمسح على الخفين وليس ذلك الشرط وحده بكاف بل

وذلك اذا أدخل
فيهما رجله بعد أن
غسلهما في وضوء
تحل به الصلاة فهذا
الذي اذا أحدث
وتوضأ مسح عليهما
والا فلا

والمقيم هو احدى الروايات عن مالك وروى المسافر خاصة وكلاهما في المدونة وروى عنه لا يمسح مطلقا قال وفي المجموعة أقول اليوم مقالة ما قلتهما قط في ملا من الناس أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة عشر سنين وأبو بكر وعمر وعثمان في خلافتهم فذلك خمس وثلاثون سنة فلم يرمهم أحد يمسحون وإنما هي الاحاديث وكتاب الله أحق أن يتبع ويعمل به قال ابن وهب فرأيت يكره المسح في الحضر والسفر وقال ابن العربي في القبس لا ينكره الا الرافضة والاجماع على جوازه قال التادلي وقد قال بعض من نبذ مذهبهم

أشكوا الى الله ما لقيت * من شؤم قوم بهم بليت

لا أبغض الصالحين دهرى * ولا تشيعت ماحييت

أمسح خفي ببطن كفى * ولو على جيفة وطيت

قال الفاكهاني وإنما قدم المصنف رحمه الله تعالى الحضرة اهما بما به لما صح عنده انه الذي رجع اليه مالك فكانه اقتدى بقوله تعالى يوصي بها أودين فقدم تعالى الوصية على الدين وهو كد لما ذكرنا من الاهتمام بامرها اذ كانت الوصية شرعية أعني انها لم تكن معهودة في الجاهلية بخلاف الدين فان أمره معلوم عند كل واحد وظاهر كلام الشيخ انه يمسح عليهما وان طال جدا وهو كذلك على المشهور وقال ابن نافع حده للمقيم من الجمعة الى الجمعة فاطلعه الاكثر وحمله ابن يونس على النذب كغسل الجمعة وفي كتاب السر للمسافر ثلاثة أيام وللمقيم يوم وليلة واختاره ابن عبد السلام لموافقة حديث علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وان كانت تلك الرسالة منكورة عند شيوخ المذهب وروى أشهب للمسافر ثلاثة أيام وسكت عن المقيم فيحتمل أن يقول بما في كتاب السر ويحتمل أن يقول بعدم المسح للمقيم قاله ابن عبد السلام (قوله وذلك اذا أدخل فيهما رجله بعد أن غسلهما في وضوء تحل به الصلاة فهذا الذي اذا أحدث وتوضأ مسح عليهما والا فلا) ظاهر كلام الشيخ انه اذا غسل رجله اليمنى وأدخلها في الخف ثم غسل الرجل اليسرى وأدخلها في الخف انه لا يمسح وهو كذلك خلافا لمطرف وسبب الخلاف على أحد الطرفين

واحد الشروط في الاستقاط كالجميع والله أعلم ص (وصفة المسح أن يجعل يده اليمنى من فوق الخف من طرف الأصابع ويده اليسرى من تحت ذلك ثم يذهب بهما إلى حد الكعبين) ش يعني هذه الصفة المستحبة وهي التي علمهم مالك كما قال في المدونة وقوله وكذلك يفعل باليسرى يعني يبتدئها من طرف الأصابع وقد جعل إحدى يديه من فوقها والآخرى من أسفلها ثم يذهب بهما إلى الكعبين لأنه ينقل اليد العليا للأسفل وبالعكس وهذا قوله ويجعل يده اليسرى من فوقها واليمنى من أسفلها هذا اختيار الشيخ ورواية الآخر بن وذران مال كما أراه المسح هكذا وان ابن شهاب وصف لهما كذلك وقال ابن شبلون اليسرى كاليمنى إذا لو كانت مخالفة لنبه عليها ص (ولا يمسخ على طين في أسفل خفه أو روث دابة حتى يزيله بمسح أو غسل) ش يعني أن المسح لا يصح بحائل وذران أسفل خروج

هل كل عضو يطهر بانفراده أم لا وظاهر كلام الشيخ أنه يمسخ عليهما إذا لبسهما عقب الغسل من الجنابة لانه إذا كان يمسخ عقب الوضوء فأحرى عقب الغسل لانه وضوء وزيادة وهو المشهور وحكى صاحب الطراز عن بعض المتأخرين أنه لا يمسخ وهو قول غريب بعيد وظاهر كلام الشيخ أنه لا يمسخ إذا لبسهما عقب طهارة التيمم وهو كذلك خلافاً لا يصح ويشتد في الخف أن يكون ساتراً لمحل الوضوء صحيحاً فإن كان غير ساتراً فلا يمسخ وروى الوليد بن مسلم عن مالك أنه يمسخ ويغسل مظهر وضعفه الباجي بأن هذا القول معروف للأوزاعي لا لمالك وهو كثير الرواية عنه فاشار إلى احتمال وهمه ومثله قال المازري ورده ابن عبد السلام بأنه أحد الرجال الثابت الذي لم ينسبه أحد إلى الوهم وأجابه بعض شيوخنا بأن الذهبي والمزى ذكرافيه عن بعضهم أنه مدلس ولم يفضلاه ومقتضى كلام الثلاثة الباجي والمازري وابن عبد السلام انفراده بالرواية ونص ابن رشد ومفهومه عدم انفراده بالرواية والاقتصار على مسحه دون غسل مابق قال وروى على وأبو مصعب والوليد أنه يمسخ وزاد الأوزاعي غسل مابق قال وروى الأوزاعي على الخف المخرق إذا كان خرقة كثيراً وذلك أن يظهر جل القدم وقال العراقيون ما يتعذر مداومة المشي فيه (قوله وصفة المسح أن يجعل يده اليمنى من فوق الخف من طرف الأصابع ويده اليسرى من تحت ذلك ثم يذهب بيده إلى حد الكعبين وكذلك يفعل باليسرى ويجعل يده اليسرى من فوقها واليمنى من أسفلها) ما ذكره الشيخ من الصفة خالفه فيها صاحبها الشيخ أبو القاسم بن شبلون وقال اليسرى كاليمنى على ظاهر المدونة وحكى عنه ابن بشير تاولا على المدونة أيضاً أنه يمسخ الرجلين مرة واحدة ويده اليمنى من فوقها واليسرى من أسفلها ولا يعترض عليه بترك بعض المسح لأن المسح مبني على التخفيف وقيل يبدآن الكعبين حكاه الشيخ بعده وقال ابن عبد الحكم يده اليمنى على ظاهر أطراف الأصابع اليمنى واليسرى على مؤخر خفه من عقبه يمر بها إلى آخر أصابعه واليمنى إلى عقبه فلو مسح أعلاه بها أو أسفلها فقال أشهب يحجزه وقال نافع لا يحجزه ووصوب وقال في المدونة لا يحجزه مسح أعلاه دون أسفلها أو لا أسفلها دون أعلاه إلا أنه ان اقتصر على الأعلى أعاد في الوقت لأن عروة كان لا يمسخ أسفلها قلت في قول المدونة مناقشة وفائدة أما المناقشة فإن في كلامه التناقض لأن قوله لا يحجزه ظاهر في التكميل بعد الوقوع فيعيد أبداً وقوله بعد بعيد في الوقت في الاقتصار على الأعلى ينافيه فهو أراد ولا يجوز زففي كلامه التسامح والفائدة أن مالكاً يعلم من هذا أن مذهبه أنه يراعى القائل الواحد إذا قوى دليله لما علم أن المسح مبني على التخفيف يدل عليه قول أشهب السابق وقد علمت أن اشتهاً للخلاف هل يراعى كل خلاف أولاً يراعى الخلاف القوي وهل القوي ما كثر قائله أو ما قوى دليله ومن غسل خفه فالمنصوص يحجز مع الكراهة قال ابن عبد السلام ولا يبعد نحر يجمع الخلاف في غسل يراعى أصله فيحجز لأن مسحه بدل من الغسل ولا كذلك الرأس لأن المسح فيه أصلي والله أعلم والمذهب أنه لا يتتبع الغضون (قوله ولا يمسخ على طين في أسفل خفه أو روث دابة حتى يزيله بمسح أو غسل

وصفة المسح أن
يجعل يده اليمنى من
فوق الخف من طرف
الأصابع ويده
اليسرى من تحت
ذلك ثم يذهب بيده
إلى حد الكعبين
وكذلك يفعل
باليسرى ويجعل يده
اليسرى من فوقها
واليمنى من أسفلها
ولا يمسخ على طين
في أسفل خفه أو
روث دابة حتى
يزيله بمسح أو غسل

للعالب والمسح والغسل عائدان لازالة الطين والروت معا عن البدن لانه يكفي في الخف والنعل من روث الدواب
الدلك على المشهور بخلاف العذرة ونحوها والا كتفاء بالدلك فهما هو الذي رجع اليه مالك للعمل وثالثها لابن
حبيب العفوع عن الخف خاصة وفي الرجل بحرة ثالثها ان كان لعذر فكالخف فاما العذرة والدم ونحوهما فلا بد من
غسله ويخلعه بالمسح لاماء معه ويتميم وقال بعضهم في كلام الشيخ هذا المسح راجع للطين والغسل راجع
للروت وفيه نظر بص (وقيل يبدأ في مسح أسفله من الكعبين الى أطراف الاصابع لئلا يصل الى عقب خفه شئ
من رطوبة مامسح من خفيه من القشب) ش يعني يابس الاروات لا العذرة اذ يجب غسله او هذه صفة ثانية خ
وانظر هل يأتي الخلاف المتقدم في كون اليمنى على الرجلين أو اليمنى على اليسرى واليسرى على اليسرى أى فتكون
الصفات اثنتين ومنتهاها لاربع أنظر ذلك والصفة الثالثة لابن عبدالحكم يده اليمنى على أطراف أصابعه
اليمنى واليسرى من مؤخر خفه من عقبه ثم يمرهما تحتها الى آخر أصابعه واليمنى الى عقبه فهذه ثلاثة أقوال تتضمن خمس
صفات وقد أخذها بعضهم من الرسالة فانظره فان الاخيرة بعيدة والله أعلم قوله وان كان في أسفله طين فلا يمسح
حتى يزيله يعني لان مسح أسفله واجب كاعلاه س ويفترق ما في أعلى الخف مما في أسفله بالوجوب والندب
ابن الحاجب ولو خص أعلاه بالمسح أجزأه وبعيد في الوقت وأسفله لم يجزه أشهب يجزئه فيهما أبو نافع لا يجزئه فيهما
قال والغسل والتكرار مكرهه وقال ولا يتبع الغضون خ لانه مبني على التخفيف خلافا لابن شعبان في
غضون الخفين والجهة في التيميم ومسح الماهزان لم تكن بهما نجاسة والا غسلهما فانظر ذلك ﴿ تنبيه ﴾ لم يذكر
الشيخ مسح الجبائر وهو أهم بل تركه انظر ذلك متأملا وبالله التوفيق ﴿ خاتمة ﴾ اثبات المسح لا يوجب كون
انكاره بدعة واذا كان بدعة فلا يقال انها بدعة منكورة لوجود الخلاف فيه أصلا وفرعا فلا يبدع القائل به اذ لو قيل
بذلك لادى لتبديع الامة بعدم القول به ورؤية تركه لا بعد صاحبه مبتدعا بل هو كسائر البدع الخلافية التي يرجع فيها
لاصولها وبالله التوفيق * وهذا آخر الثمن من الرسالة وبانقضائه فرغ كتاب الطهارة فلا يليه الا كتاب الصلاة
وأوله باب في أوقات الصلاة وأسمائها وحكم هذا الترتيب ووجهه مذكور في المطولات والله الموفق للصواب
بمنه وكرمه

وقيل يبدأ في مسح
أسفله من الكعبين
الى أطراف الاصابع
لئلا يصل الى عقب
خفه شئ من رطوبة
مامسح من خفيه
من القشب وان كان
في أسفله طين فلا
يمسح عليه حتى يزيله
﴿ باب في أوقات
الصلاة وأسمائها ﴾

﴿ باب في أوقات الصلاة وأسمائها ﴾

الاوقات جمع وقت وهو الزمان المقدر للعبادة شرعا والصلاة الشرعية عبادة ذات احرام وسلام أو سجود فقط

وقيل يبدأ في مسح أسفله من الكعبين الى أطراف الاصابع لئلا يصل الى عقب خفه شئ من رطوبة مامسح
من خفيه من القشب (حمل القاضي عبد الوهاب قوله بمسح أو غسل على التخيير وحمله صاحب الحلل على
ضرب من اللف والاقرب هو الاول اذا كان كل منهما كافيا وان لم يكف المسح تعين الغسل على طريق الوجوب
ابتداء حسب ما قدمناه عن المدونة وعليه حمله القاضي عبد الوهاب وحمله الفاكهاني على الاستحباب لقول
المدونة بعيد في الوقت وهو بعيد بل انما قاله للخلاف على ان الشيخ يحتمل أن يكون انما أشار بكلامه الى قول
مالك في الخف اذا أصابه روث الدواب هل يكفي فيه المسح أم لا والله أعلم (قوله وان كان في أسفله طين
فلا يمسح عليه حتى يزيله) هذا عندى تكرار لا شك فيه ولا ريب والله أعلم

﴿ باب أوقات الصلاة وأسمائها ﴾

قال المازري الوقت حركة الافلاك ورده بعض شيوخنا بانه صالح لغة لا عرفا قال وهو كون الشمس أو نظيرها
بدائرة أفق معين أو بدرجة علم قدر بعدها منه والصلاة أداء وقضاء قال ابن الحاجب فوق الوقت الاداء ما قيد الفعل

قال ابن عرفة ودخل فيه صلاة الجنائز لأنها ذات احرام وسلام وسجود التلاوة وفي كونه صلاة اختلاف والمراد ذكر أوائل أوقات الصلاة الواجبة وآخره الاختيار اذ لم يذ كر سوى وقت الفريضة ولم يذ كر من أوقاتها الاختيار بطرفيه لأنها ما وقت اختيار وتوسعة أو وقت اختيار وفضيلة فوقت الفضيلة ما قيد الفعل به أولا ووقت التوسعة مالا لوم على المؤخر إليه بحال * وقائدة ذكر أسماء الصلوات العلم بأعدادها وهو معلوم من الدين ضرورة ولكن ثمرته تميزها بالنية عند ارادة التلبس بها والتأدب بأداب الشرع في الاطلاق عليها والله أعلم وقد ذ كر عياض في اشتقاق الصلاة عشرة أقوال والخلاف فيها لغة مشهور وسند كرمه ان شاء الله ص (أما صلاة الصبح فهي الصلاة الوسطى عند أهل المدينة) ش الصبح مشتق من الصباح وهو البياض المشوب بالحمرة قال كراع وهو لون يقرب من الصموبة سمي بذلك لدخول بياضه في حمرة وحمرة في بياضه والوسطى المختارة لقوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا أي عدولا خيارا وقوله عز وجل قال أو سطهم ألم أقل لكم لولا تسبحون فالوسط من كل شيء خياره وقد يراد ما بين الطرفين وصلاة الصبح كذلك بين طرفي الليل والنهار وما ذ كر من أن الصبح هو الوسطى هو المشهور وأضافه لأهل المدينة لنوع من الاجتماع بعمل أهل المدينة في مقابلة ما في المتفق عليه من قوله صلى الله عليه وسلم شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر وعلى هذا الحديث أكثر العلماء وقال به ابن حبيب واختار ابن أبي جرة ان كلامه ما وسطى لقوله عليه السلام من صلى البردين وجبت له الجنة وقوله عليه السلام سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر فان استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها فافعلوا واه البخاري وغيره وقيل صلاة العصر والعشاء وقيل الجمعة وقيل التور وقيل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأنه خارج المذهب وقال القاضي أبو بكر بن العربي أخفاها الله سبحانه كما أخفى ليلة القدر وساعة الجمعة ووليه في خلقه والحسنة الموجهة والسيئة الموجهة ليتحفظ الناس على ذلك وقد قيل لبعضهم بم تتوصل للصلاة الوسطى فقال بالمواظبة على جميع الصلوات وهو كلام صحيح وبالله التوفيق وقوله وهي صلاة الفجر يعني وسمى أيضا بصلاة الفجر فلها اذ ثلاثة أسماء صلاة الصبح وصلاة الفجر وصلاة الوسطى وفي اطلاق الاخير اسمنا نظر نعم بقى على الشيخ اسمان وهما صلاة العداة وصلاة الاولى وكلاهما من الحديث فهي اذا خمسة أسماء وبالله التوفيق ص (فاول وقتها انصداع الفجر المعترض بالضياء في أقصى المشرق ذاهبا من القبلة الى دبر القبلة حتى يرتفع فيعم الافق)

أما صلاة الصبح
فهي الصلاة الوسطى
عند أهل المدينة
وهي صلاة الفجر
فأول وقتها انصداع
الفجر المعترض
بالضياء في أقصى
المشرق ذاهبا من
القبلة الى دبر القبلة
حتى يرتفع فيعم
الافق

به أولا والقضاء ما بعده وأراد بقوله أولا الخطاب الاول على رأى الاصوليين ان القضاء بامر جديد هكذا كان يفهمه بعضهم وانظر بقية كلام ابن عبد السلام فيه وقال بعض شيوخنا وقت الاداء ابتداء تعلق وجوبها باعتبار المكلف والقضاء انقضاءه والاداء اختياري وهو المذ كور غير المنهي عن تاخير فعلها عنه واليه وضروري وهو المذ كور المنهي عنه واليه فلا تنافي بين الاداء والعصيان قال وعلى تفسير المازرى بانه وقت مطابقة امتثال الامر يتنافيان ويكون وقت الضرورة لغير ذى عذر قضاء وهو قدرضى قول ابن القصار انه وقت اداء وتافيهما عزاه التواني للمخالف ونفيه لنا والا اختيارى فضيلة ان ترجح فعلها فيه على اختيارى آخر والافتوسعة والوجوب يتعلق بكل الوقت وقيل بما يسمع الفعل منه مجهولا بعينه الواقع خرج الباجى على المذهب في خصال الكفارة وهل يشترط في جواز التاخير العزم على الاداء قاله القاضي عبد الوهاب وغيره أولا يشترط قاله الباجى وغيره في ذلك قولان (قوله أما صلاة الصبح فهي الصلاة الوسطى عند أهل المدينة وهي صلاة الفجر فاول وقتها انصداع الفجر المعترض بالضياء في أقصى المشرق ذاهبا من القبلة الى دبر القبلة حتى يرتفع فيعم الافق) ما ذ كر الشيخ ان لها ثلاثة أسماء الصبح والفجر والوسطى صحيح أما الصبح فلوجوبها حينئذ والصبح اول النهار وقيل مأخوذ من الحمرة التي فيه كصباحة الوجه مأخوذة من الحمرة التي فيه وأما الفجر فلوجوبها عند ظهوره والوسطى لان الظاهر

انشقاق والصدع الشق والمعترض بالضياء المواجهة للناظر به والممتد بمرضا بفتح العين أو عرضا بالضم وهو الطول والفجر ظاهر بالوجهين في أقصى المشرق أى غاية ما ينتهي إليه بصر الناظر لناحية المشرق ذاهبا من القبلة الى دبر القبلة يعنى من وجه المستقبل الى ما خلفه بحسب الازمنة فيكون في زمان الشتاء في قبلة المصلي ثم لا يزال ينتقل في كل يوم حتى يطلع في الصيف في دبر المصلي أى خلفه من ناحية المشرق في كل ذلك وقيل ذاهبا من ناحية القبلة حتى ترتفع فيها فتكون زيادة من الطرفين حتى يرتفع فيعم الافق قال الشيخ أبو محمد صالح وبهذا يخرج الفجر الكاذب من كلامه وقال أبو عمران الجوراني خرج الكاذب به بجميع القيود لان الكاذب لا يعترض بالضياء اذ ليس ضياءؤه بواضح وانما هو كذب السرحان قال القنازعي في شرح الموطأ وهو الاسد وقال غيره هو الذئب وهو المعروف وقد ذكرنا في تأويل قوله ذاهبا من القبلة الى دبر القبلة عشرة تأويلات قال بعضهم ولم يصب أحد حقيقة المعنى في ذلك وانما هي تأويلات فانظر ذلك ص (وآخر الوقت الاسفار البين الذي اذا سلم منها بدا حاجب الشمس) ش يعنى أن الفجر اذا تحقق دخل وقت صلاة الصبح وتعمدى الوقت الى الاسفار البين الاسفار في اللغة البياض والايضاح قال الله تعالى والصبح اذا أسفر وأولى ما فسر به كلام الشيخ قوله في النوادر عن ابن حبيب آخره الاسفار الذي اذا تمت الصلاة بدا حاجب الشمس وسقط الوقت وقد اعترض به من كلام ابن الحاجب في ذلك فانظره عياض في اكماله وكافة العلماء وأئمة الفتوى على أن آخر وقتها طلوع الشمس وهو مشهور قول مالك وروى ابن القاسم وابن عبد الحكم عنه آخر وقتها عند الاسفار وتأويله انه الوقت الاختياري وما بعده الى طلوع الشمس ابن العربي الاصح غرة الاكثر وأبو عمر في كونه الاسفار الا على وطلوع الشمس روايتان ابن القاسم وابن وهب مع قول الاكثر وفيها وآخره اذا أسفر وفي كون الاسفار ما اذا قضيت الصلاة بدا حاجب الشمس أو ما تبين به الاشياء نفسيرا عبد الحق مع أبي محمد وابن العربي مع عبد الحق عن بعض المتأخرين انتهى فتأمله وبالله التوفيق ص (وما بين هذين وقت واسع

وآخر الوقت الاسفار
البين الذي اذا سلم
منها بدا حاجب
الشمس وما بين
هذين وقت واسع

والعصر مشتركتان والمغرب والعشاء كذلك والصبح مستعمل بنفسه فكانت وسطى بهذا الاعتبار ولان المغرب والعشاء صلاتا لليل والظهر والعصر صلاتا للنهار وهي وقتها مستعمل لامن الليل ولا من النهار وبقى عليه أنها تسمى صلاة الغداة لانها تجب غدوة أول النهار وما ذكر الشيخ من أنها تسمى الوسطى فهو إشارة الى معنى قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وهذا هو المشهور من المذهب وقال ابن حبيب هي العصر واختاره ابن عبد السلام وابن العربي وبه قال أبو حنيفة والشافعي واضطرب العلماء في الصلاة الوسطى على أربعة عشر قولاً وقول الشيخ عند أهل المدينة يحتمل أن يكون مرتضى بذلك وهو الاقرب ويحتمل أن يكون متبرئاً من ذلك لخصوصية نسبة هذه المسئلة لهم دون غيرهم لا يقال انما اذكر هذه المسئلة للاختلاف فيها فهو انما ذكر ذلك ارتضاء واحتجاجاً على المخالف فيها لا نه لم يطرده الا ترى الى قوله والصناع ضامنون لما غابوا عليه ولم يقل عند أهل المدينة أو ما أشبه ذلك ليحتج به على من نفى الضمان مطلقاً وهو الشافعي أو بقيد أن يعمل به غير أجر وهو أبو حنيفة كقول القاضي عبد الوهاب أجمع على ضمانهم الصحابة وكقول مالك في المدونة قضى الخلفاء بتضمينهم (قوله وآخر الوقت الاسفار البين الذي اذا سلم منها بدا حاجب الشمس وما بين هذين وقت واسع) واختلف في آخر وقت الصبح فقيل طلوع الشمس رواه ابن وهب وبه قال الاكثر وأخذ به الباغي من قول مالك من وجب وجود الماء قبل طلوع الشمس فلا يتم وقيل الاسفار الا على رواه ابن القاسم وبه قال الاكثر وأخذ به الباغي من رواية ابن نافع صلاتها أول الوقت فذا أحب الى منها جماعة في الاسفار قال ابن الحاجب في تفسيره ابن أبي زيد الاسفار يرجع بهما الى وفاق قلت وقيل ان الخلاف حقيقة وان الاسفار المراد به ما تبين به

وأفضل ذلك أوله) ش يعني وما بين الوقتين وقت واسع لا يقع الصلاة متى أوقعها فيه لم يكن مفراطا والمذهب أن أول المختار وآخره سواء في نفي الحرج لأن الصلاة تجب بأول الوقت وجوباً موسعاً والمصلي يعين على المختار ولا يجب العزم على الأداء خلافاً لقوم خ وان مات وسط الوقت بلا أداء لم يعص إلا أن يظن الموت انتهى وتحقق الوقت شرط فلو شك في دخول الوقت لم تجز ولو وقعت فيه وعلى ذلك حمل العلماء قوله عليه السلام اسفروا بالفجر فانه أعظم لاجوركم وقالوا أفضل وقتها أوله وقال أبو حنيفة آخره لهذا الحديث وقال ابن حبيب يستحب تأخيرها في الصيف إلى الأسفار وقال مرة إلى نصف الوقت وهذا للجماعة فاما الفذ فالأفضل له الأول باتفاق المذهب وروى ابن نافع صلاتها أول الوقت فذا أحب إلى منها في جماعة الأسفار وروى زياد نحوه وأخذ منه البا جى أن الأسفار ضرورى وردده المازرى وحكى غير واحد الخلاف في ذلك مطلقاً ورد ابن العربي ذلك بان الجماعة آكد من أول الوقت اذ يقاتل عليها ولا يقاتل على أول الوقت وذ كره في أول القبس فانظره خ والأفضل للفذ تقديمهما مطلقاً وعلى جماعة آخره وبالله التوفيق ص (ووقت الظهر اذا زالت الشمس عن كبد السماء وأخذ الظل في الزيادة) ش الظهر مأخوذ من الظهور سميت بذلك لأنها أول صلاة ظهرت في الإسلام اذ لم يصل قبلها غيرها وقيل لأنها توقع في وقت الظهر مرة أى ظهور الشمس وارتفاعها عن كل شئ وتسمى الأولى وصلاة الهجيرة وصلاة الظهيرة فلها اذا أربعة أسماء لم يذكر الشيخ منها غير الأول وكذا الوسطى على القول بأنها هي اذ ما من صلاة الا وقيل بأنها وسطى ومعنى زالت الشمس مالت عن كبد السماء أى وسطها استعير من كبد الحيوان لان كبده في وسطه وأخذ الظل في الزيادة بمعنى غاية تقصيره وتحوله لناحية المشرق عبد الوهاب وتعلم ذلك بان تنصب عوداً مستقيماً في أرض معتدلة فيكون الظل أول النهار ممتمداً فلا يزال ينقص بارتفاع الشمس حتى يقف وذلك اذا توسطت الشمس قبة السماء فاذا بدأ يزيد بعد تقصانه فذلك زوال الشمس قال الغزالي ولا بأس بالميزان وكرهه ابن العربي لانه ليس من فعل السلف وقال انما كانوا يعرفون ذلك بظل الجدار وظل الانسان وغيره وقال المازرى يكره الاسـطـرلاب واختلف في علة الكراهة فانظر ذلك ص (ويستحب أن تؤخر في الصيف إلى أن يزيد ظل كل شئ ربعه بعد الظل الذي زالت عليه الشمس

وأفضل ذلك أوله
ووقت الظهر اذا
زالت الشمس عن
كبد السماء وأخذ
الظل في الزيادة
ويستحب أن تؤخر
في الصيف إلى أن
يزيد ظل كل شئ
ربعه بعد الظل الذي
زالت عليه الشمس

الاشياء قاله ابن العربي ونقله عبد الحق عن بعض المتأخرين (قوله وأفضل ذلك أوله) ظاهره للفذ والجماعة صيفا وشتاء وهو كذلك وقال ابن حبيب يؤخرها الاثمة في الصيف إلى الأسفار لقصر الليل وغلبة النوم نقله عنه أبو محمد ونقل اللخمي عنه تؤخر إلى نصف الوقت قال ابن رشد في أجوبة المذهب ان أول الوقت أفضل الا في مساجد الجماعة فتأخيرها عنه شيئاً قليلاً أفضل (قوله ووقت الظهر اذا زالت الشمس عن كبد السماء وأخذ الظل في الزيادة) سميت الظهر من ظهور زوال الشمس بعد وقوفها ومن الارتفاع لبلوغها غاية ارتفاعها والظهور الارتفاع وقيل سميت بذلك لان وقتها أظهر الاوقات وتسمى أيضاً الهجيرة وقد جاء في الحديث اسمها بذلك مأخوذة من الهاجرة وهي شدة الحر وتسمى الأولى لأنها أول صلاة صلاها جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم ولذلك ابتدأ غير واحد بها ولا خلاف أن أول وقتها زوال الشمس كما قال الشيخ رحمه الله قال في المدونة وما دام الظل في نقصان فهو غداة وأقام المغربي منها ما في سماع عيسى من كتاب الايمان بالطلاق فيمن حلف لغريمه لا قضيتك حقت غدوة ان له ان يقضيه حقه ما بينه وبين الزوال ولا حنث عليه ورده بعض من لقيناه بافتراق المأخذين وذلك ان ما ههنا نظريه إلى اللغة وما في العتبية نظريه إلى العرف ولو كان العرف على خلاف ذلك عمل عليه (قوله ويستحب أن تؤخر في الصيف إلى أن يزيد ظل كل شئ ربعه بعد الظل الذي زالت عليه الشمس) لا مفهوم لقوله في الصيف بل وكذلك في الشتاء قال في التهذيب قال مالك أحب إلى أن تصلي الظهر في

وقيل انما يستحب ذلك في المساجد ليدرك الناس الصلاة وأما الرجل في خاصة نفسه فأول الوقت أفضل له وقيل
 اما في شدة الحر فأفضل له ان يرد بها وان كان وحده لقول النبي صلى الله عليه وسلم ابرءوا بالصلاة فان شدة الحر من
 فيح جهنم) ش القول الاول لابن حبيب فلذا قال لا تؤخر الا في الصيف وأما الشتاء فتوقع في أول الوقت وروى
 أبو الفرج عن مالك مثله وقال عبد الوهاب عزاه بعضهم لابن عبد الحكم وفي التهذيب قال مالك أحب الى ان تصلي
 الظهر في الشتاء والصيف والفي عذراع قال عمر ومادام الظل في نقصان فهو غدوة فاذا مر ذاهبا فقم في عذراع كل
 انسان ربيع قامته وهذا القول لم يذكره الشيخ وقد رآهم بعضهم رد كلامه اليه لتتفق الرسالة مع المدونة فقال بعد قوله
 في الصيف يريد الشتاء وهو بعيد وقد تحصل في الحاق القذا بالجماعة في التاخير مطلقا خلاف وفي الصيف على رأى
 ابن حبيب فقال ابن القاسم في رواية أبي محمد كقول القاضي بالحاقه وقال ابن حبيب وابن عبد الحكم والبغداديون
 بعدم الحاق رابعها في شدة الحر يرد أى يؤخر للحديث وأصل الخلاف في زيادة الذراع هل هو مطلوب
 لتحقيق الوقت أولا انتظار الجماعة أو غير ذلك وحديث البراء متفق عليه وعمه أبو حنيفة في الشتاء والصيف
 والكلام في تعليله بطول فانظره ص (وأخذه ان يصير ظل كل شيء مثله بعد ظل نصف النهار) ش يعني وآخر وقت
 الظهر الاختيارى الذى لا حرج على من أخر اليه من غير ضرورة أن يصير ظل كل شيء مثله بعد وقوف الظل عن
 الزيادة وهو نصف النهار وذلك يختلف باختلاف البلدان والزمان ولكن يضبطه زيادة الظل بعد غاية نصفه فمن
 ثم تعتبر القامة وغيرها وقال الاصيلي أول الوقت وآخره سواء في الفضل حتى الضرورى وهو شذوذ من القول وفي
 متعلق الوجوب من الوقت اختلاف الشافعى وأوله والحنفى آخره ومشهور مذهبنا ان كل الوقت ظرف للاداء
 والمصلى يعين وهل المؤخر لا آخر المختار كما لازم على الاداء وهو قول القاضي الباقلانى من أصحابنا ولا يجب وهو
 قول الباجى ومختار ابن العربى قولان ص (وأول وقت العصر آخر وقت الظهر) ش يعني أن آخر هذا بعينه هو
 أول هذا بعينه خ واشتركتا بقدر احدهما وهل في آخر القامة الاولى أو في أول الثانية خلاف وقال ابن حبيب
 وعبد الملك وابن المواز فيما نقله اللخمي لا اشتراك والقبس تالله ما بينهما اشتراك وفي التوضيح عن ابن رشد المشهور

الصيف والشتاء والفي عذراع كما قال عمر وظاهر كلام الشيخ في هذا القول أن حكم القدم مساو لحكم الجماعة يدل
 عليه ما يقوله بعد وكذلك هو ظاهر التهذيب وبه قال عبد الوهاب وغيره (قوله وقيل انما يستحب ذلك في
 المساجد ليدرك الناس الصلاة وأما الرجل في خاصة نفسه فأول الوقت أفضل له) هذا القول لابن حبيب حكاه أبو
 عمر بن عبد البر عن ابن عبد الحكم وبه قال البغداديون واختاره اللخمي قائلًا وكذلك حكم الجماعة اذا لم ينتظروا
 غيرهم (قوله وقيل اما في شدة الحر فأفضل له أن يرد بها وان كان وحده لقول النبي صلى الله عليه وسلم ابرءوا
 بالصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم وآخر الوقت ان يصير ظل كل شيء مثله بعد ظل نصف النهار) ظاهر كلام
 الشيخ انه أراد بهذا القول ان في شدة الحر يرد بها وفي غير ذلك تصلى والفي عذراع وبقي في المسئلة قول رابع وهو
 انه لا مزية لأول الوقت على آخره حكاه غير واحد وأما الجمعة فنقل ابن حبيب عن مالك أن من سنة الجمعة تقديمها
 عند الزوال وبعد ذلك يسير وفي الموطأ أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يصلى بهم الجمعة ثم ينصرفون
 فيقبلون قائلًا الضحى يريد يستدركون ذلك والحكم ما تقدم سواء قلنا انها أصل أو بدل عن الظهر للسنة كما تقدم
 (قوله وأول وقت العصر آخر وقت الظهر) يعني أن وقت آخر الظهر تشارك فيه العصر فاذا زاد الظل أدنى
 زيادة على القامة الثانية فيختص الوقت بالعصر وهو قول مالك في المجموعة واختاره عبد الوهاب وروى
 أشهب الاشتراك فيما قبل القامة فيما يسمع احدهما واختاره التونسي وقيل ان الظهر تشارك العصر في القامة
 الثانية بمقدار أربع ركعات قاله أشهب في مدونته نقله اللخمي عنه وحكاه ابن بشير ولم يسم قائله وقال ابن

وقيل انما يستحب
 ذلك في المساجد
 ليدرك الناس الصلاة
 وأما الرجل في خاصة
 نفسه فأول الوقت
 أفضل له وقيل اما
 في شدة الحر فلا فضل
 له أن يرد بها وان كان
 وحده لقول النبي
 صلى الله عليه وسلم
 ابرءوا بالصلاة فان
 شدة الحر من فيح
 جهنم وآخر الوقت
 أن يصير ظل كل شيء
 مثله بعد ظل نصف
 النهار وأول وقت
 العصر آخر وقت
 الظهر

الاشتراك والظاهر في الاولى والثانية وعزاه ابن الحاجب لاشبه رواية واختاره التونسي وقال ابن رشد
ما حكاه عن أشهب لم أقف عليه في الامهات له والذي لا شهب في مدونه ان الظاهر تشارك العصر في أول القامة
الثانية في مقدار أربع ركعات وقال انه المشهور ووافقه ابن عطاء الله وحكي في المسئلة أربعة أقوال فانظره قال ابن رشد
والنقل عن ابن حبيب ان بين الظهر والعصر فاصلا لا يصلح لاحد الصلاتين لا يصح ابن يونس عن أشهب أرجو أن
من صلى العصر قبل انقضاء القامة والعشاء قبل مغيب الشفق يكون قد صلى وان لم يكن بعرفة وظاهر كلام الشيخ
الاشتراك وانه في أول القامة الثانية والله أعلم ص (وأخذه ان يصير ظل كل شيء مثليه بعد ظل نصف النهار وقيل اذا
استقبلت الشمس بوجهك وأنت قائم غير منكس رأسك ولا مطأطئ له فان نظرت الى الشمس ببصرك فقد دخل
الوقت وان لم ترها ببصرك فلم يدخل الوقت وان نزلت عن بصرك فقد تمكن دخول الوقت والذي وصف مالك
رحمه الله أن الوقت فيها لم تصفر الشمس) ش ذكر في هذه الجملة ان آخر وقت العصر مختلف فيه والقول باعتبار ظل
كل شيء مثليه هي رواية ابن عبد الحكم وظاهر كلام الشيخ ان ذلك ليس من قول مالك والموجود خلافه غير ان المشهور
رواية ابن القاسم باعتبار الاصفراء وهو الذي عزاه الشيخ لمالك وقوله وقيل اذا استقبلت الشمس الى آخره ميزان
يتعرف به الوقت وقد تمقبه ابن الفخار بانه لم يوجد قائله بل قال لم يقل بهذا أحد وهذا خطأ وصرح عن الشيخ بالغائه
وقال عبد الوهاب يمكن هذا اذا اعتبر وقال ابن رشد لا يصح لان الشمس تكون مرتفعة في الصيف منخفضة في
الشتاء قلت بل التجربة تعطي انه يقرب وان كان لا يوصل الى التحقيق والله أعلم وقيل ان صيرورة ظل كل شيء
مثليه قريب من الاصفراء وهو لا يطرد في كل الزمنة وفي الحديث ما يشهد للقولين والعمدة في ذلك حديث
عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقت الظهر اذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله
مالم تحضر العصر ووقت العصر مالم تصفر الشمس ووقت المغرب مالم يغيب الشفق ووقت العشاء الى نصف
الليل الاوسط ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر مالم تطلع الشمس رواه مسلم وفي الموطأ نحوه عن عمر رضي
الله عنه باختلاف الفاظ فانظر ذلك وسميت العصر عصر الا نعصار النهار للفراغ والشمس للغروب وتسمى أيضا
صلاة العشي وصلاة الوسطى عند من قال به فلها اذا ثلاثة أسماء على خلاف في الاخير والله أعلم ص (ووقت المغرب

وأخذه أن يصير
ظل كل شيء مثليه
بعد ظل نصف
النهار وقيل اذا
استقبلت الشمس
بوجهك وأنت قائم
غير منكس رأسك
ولا مطأطئ له فان
نظرت الى الشمس
ببصرك فقد دخل
الوقت وان لم ترها
ببصرك فلم يدخل
الوقت وان نزلت
عن بصرك فقد
تمكن دخول الوقت
والذي وصف مالك
رحمه الله ان الوقت
فيها مالم تصفر الشمس
ووقت المغرب

حبيب لا اشتراك ونحوه حكى اللخمي عن عبد الملك وابن المواز وصوب ابن العربي قول ابن حبيب قائلا لله
ما بينهما اشتراك وقد زلت في ذلك أقدام العلماء وقال أبو محمد منكر لقول ابن حبيب وليس بقول مالك وقيل
بينهما فاصل يسير حكاه ابن رشد (قوله وآخر الوقت ان يصير ظل كل شيء مثليه بعد ظل نصف النهار) هذا أحد
قولي مالك من رواية ابن عبد الحكم وبه قال ابن المواز وابن حبيب (قوله وقيل اذا استقبلت الشمس بوجهك
وأنت قائم غير منكس رأسك ولا مطأطئ له فان نظرت الى الشمس فقد دخل الوقت وان لم ترها ببصرك فلم يدخل
الوقت وان نزلت عن بصرك فقد تمكن دخول الوقت) أنكر ابن الفخار على الشيخ قوله هذا لان الشمس تكون
مرتفعة في الصيف ومنخفضة في الشتاء قلت وهذا الاعتراض لا يرد الا على صاحب القول لا على الشيخ ولا
يقال ان الاعتراض وارد على الشيخ أيضا لان من نقل قولاً ولم يرضه دليل على أنه ارتضاه لان تقدم القول الاول
عليه دليل على ضعفه عند الشيخ والله أعلم (قوله والذي وصف مالك ان الوقت فيها مالم تصفر الشمس)
هذا القول مروى عن مالك كما قال من رواية ابن القاسم الا ان في كلام الشيخ عندي قصور لان كلامه
يقتضي ان القول الاول باعتبار القامتين ليس هو عن مالك وليس كذلك بل هو عنه من رواية ابن عبد الحكم
نص عليه في المختصر وقال سحوق بن راهويه وداود آخر وقتها أن يدرك المصلي منها ركعة وحجتها قول النبي
صلى الله عليه وسلم من أدرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر (قوله ووقت المغرب

وهي صلاة الشاهد يعني الحاضر يعني ان المسافر لا يقصرها ويصلها كصلاة الحاضر فوقتها غروب الشمس) ش اما تسميتها بالمغرب فلوجوبها بالغروب وأما تسميتها بالشاهد فلما ذكر ونقض الفا كما في ذلك بتسمية الصبح به ايضا وخرج النسائي من حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان هذه الصلاة فرضت على من كان قبلكم فضيعوها يعني صلاة العصر فمن حافظ عليها أوتي أجره مرتين ثم لا صلاة بعدها حتى يطاع الشاهد يعني النجم قلت وأعله سمي بذلك لانه شاهد بدخول الليل والله أعلم وقيل سميت بذلك لانها أقام على من حضر ولا ينتظر بها من غاب عياض ولا تسمى بصلاة العشاء لا شرعا ولا لغة وورد في الصحيح النهي عن تسميتها بالعشاء والله أعلم ص (فاذا توارت بالحجاب وجبت الصلاة لا تؤخر وليس لها الا وقت واحد لا تؤخر عنه) ش توارت استتر بالحجاب الذي تحجب بها يعني الشمس عن الابصار أي قرصها وجبت صلاة المغرب وقوله لا تؤخر هو مقتضى الاشهر من الروايتين وان وقت المغرب لا يمتد الى العشاء وهو مشهور ومذهب الشافعي وعليه فلا بد من تقديم فعلها بعد تحصيل شروطها الناجزة ع واعتبار ما يسهلها بغسلها واجب لوجوبه وعدمه قبل وقتها واجماعهم على امتناع التكليف لا يسهلها انتهى وباعتباره قال المازري فاعلمها اثر الغروب والمتواني قليلا كلاهما أداها في وقتها وروى ابن العربي مصرحاً باعتبار قدر الاذان والاقامة ولبس الثياب مع ما يسهل الطهارة والرواية الثانية ان وقتها يتسع الى مغيب الشفق وهو قول ابن مسلمة واخذ أبو عمر واللخمي والمازري وابن رشد من قوله في الموطأ فاذا غاب الشفق خرج وقت المغرب ودخل وقت العشاء وقال ابن العربي هو القول المنصور اذ قاله مالك في كتابه الذي ألفه بيده وقرئ عليه طول عمره ورواه الا لآل ف من الخلق وبه قال أحمد واسحاق وأبو نورو داود وغيرهم وحكى اللخمي عن أشهب اتساعه الى مقدار ايقاعها بعد غيبوبة الشفق وأخذ من قوله في المدونة لا بأس أن يمر المسافر الميل ونحوه ومن مواضع أخر خ ماذكرانه الاشهر في الاستدكار هو المشهور والله أعلم وقال أجمع العلماء على أن الفضيلة تقديمها أول الوقت وفي التنفل قبلها ثلاثة سمع ابن القاسم أدركت بعض الشيوخ يفعلونه وسمع أيضا لا يعجبني وثالثها يصلي التحية فقط وخرج ابن رشد على حديث الامر بالتحية ابن العربي وقد كان في عهده عليه السلام فلما توفي ترك تقديم الاول

وهي صلاة الشاهد يعني الحاضر يعني أن المسافر لا يقصرها ويصلها كصلاة الحاضر فوقتها غروب الشمس فاذا توارت بالحجاب وجبت الصلاة لا تؤخر وليس لها الا وقت واحد لا تؤخر عنه) ماذكر الشيخ ان لها اسمين المغرب وصلاة الشاهد أما المغرب فلكونها تصلى عند الغروب وأما صلاة الشاهد فلما ذكر وهو أن المسافر يشهدها كما يشهدها الحاضر ونقض الفا كما في عليه بالصبح وقال انما تسمى بالشاهد لان نجما يطلع عند الغروب يسمى بذلك فسميت المغرب به والذي عاين به أولى مما قال الشيخ قال وقد رأيت للتونسي ما يدل على ذلك قال الذي جاء في الحديث من أن الشاهد النجم أولى بالصواب مما قال مالك رحمه الله ولا يقال لها العشاء فقد جاء في الحديث النهي عن ذلك وقد قال في المدونة ونومه قدر ما بين العشاءين طويل فظاهره انه يقال لها العشاء قال ابن هارون الا ان يقال انه من باب التغليب كالأبوين وفيه نظر لانه مجاز ولا يصل عدمه وما ذكر ان وقتها غروب الشمس وقع الاجماع عليه والمراد غروب قرص الشمس دون شعاعها وأثرها وقد صرح به القاضي عبد الوهاب وقد نقل ابن هارون عن بعضهم من حال بينه وبينها جبال من ناحية المغرب فيعتبر ابتداء الظلام من المشرق وما ذكر ان وقتها لا يمتد هو قول الأكثر وقيل ان وقتها يمتد الى مغيب الشفق أخذه ابن عبد البر وابن رشد واللخمي والمازري من قول الموطأ اذا غاب الشفق خرج وقت المغرب ودخل وقت العشاء وأخذه بعض الشيوخ من المدونة من موضعين من قولها لا بأس ان يمر المسافر الميل ونحوه ومن قولها اذا طمع من خرج من قرية الى قرية وهو مسافر في المساء قبل مغيب الشفق فانه يؤخر المغرب اليه ورده

وهي صلاة الشاهد
يعني الحاضر يعني
ان المسافر لا يقصرها
ويصلها كصلاة
الحاضر فوقتها غروب
الشمس فاذا توارت
بالحجاب وجبت
الصلاة لا تؤخر
وليس لها الا وقت
واحد لا تؤخر عنه

الوقت والله أعلم وسبب الاختلاف في الامتداد وعدمه اختلاف الاحاديث فانظر ذلك ص (ووقت صلاة العتمة وهي صلاة العشاء وهذا الاسم أولى بها ووقتها غيبوبة الشفق والشفق الحمرة الباقية في المغرب من بقايا شعاع الشمس فاذا لم يبق في المغرب صفرة ولا حمرة فقد وجب الوقت ولا ينظر الى البياض في المغرب فذلك لها وقت الى ثلث الليل لمن يريد تأخيرها لشغل أو عذر) ش العتمة ما خوذت من عتم الليل وهو ظلمته وقال في المغرب سميت بذلك لان نجما يطلع في وقتها يسمى العاتم وقيل سميت بذلك لتأخرها من قولهم اعتدت بالامر اذا أخرته الى برهة من الليل وتسميتها بصلاة العشاء وهو الذي في القرآن أعنى قوله تعالى ومن بعد صلاة العشاء ثلاث عورات لكم وفي الحديث الصحيح لو يعلمون ما في العتمة والصبح لا توهموا ولو حبوا أخرجه البخاري وغيره من حديث أبي سعيد رضي الله عنه قال ابن بطال فالعتمة بالسنة والعشاء بالقرآن يعني وما كان بالقرآن أولى لانه قطعي بخلاف الآخر وقد جاء النهي عن تسميتها بالعتمة وسمع ابن القاسم أكره تسميتها بالعتمة واستحب تعليم الاهل والولد تسميتها بالعشاء قال وأرجو سمعة تكلم من لا يفهمها الا بالعتمة ابن رشد في كتاب ابن مزين من قال فيها العتمة كتبت عليه سيئة ع فيكون حراما قلت يعني على المشهور لا على من يقول بالتأيم في المكروه وهو منقول عن علي بن زياد وغيره قال وقول الشيخ تسميتها بالعشاء أولى خلافاً لها واما كون الشفق الحمرة فقد رواد الدارقطني من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه وصححه أبو حاتم ووافقه ابن شعبان وأكثر أجوبة مالك انه الحمرة فاخذ منه اللخمي وابن العربي أقلها البياض ورده المازري باحتمال انه رواية ابن القاسم انه الحمرة والبياض أبين وهذا تردد منه لا جزم أبو اسحاق لا يعتبر البياض الباقي بعد الحمرة وهو معنى قول الشيخ لا ينظر الى البياض في المغرب يعني في محل غروب الشمس وكذا قوله فاذا لم يبق في المغرب انما يعني محل غروبها وذ كر الخليل انه رصد البياض أربعين سنة فلم يغيب الى طلوع الفجر وقر به ولا كنه يرق ويستدق وذ كر عبد الحق وجدنا ثلاثا تلي النهار وهي انفجر الاول والفجر الثاني وطلوع الشمس وثلاثة تلي الليل غروب الشمس والشفق الاول والشفق الثاني واتفقنا على أن الاعتبار بالطالعة الوسطى في الصبح فلزم أن يكون بالغاربة الوسطى في العشاء وأيضاً لا يمنع ذلك البياض من الاكل لا يمنع هذا من الصلاة وقوله الى ثلث الليل يعني الى انقضاء وكون آخر وقت المختار الى ثلث الليل هو المشهور وقال ابن حبيب نصفه ووقع كل منهما في الحديث فقال ابن العربي لان وقتها ما خوذ بالتقريب والثلث من النصف قريب وفي كتاب عمر رضي الله عنه لابي موسى رضي الله عنه أن صل العشاء ما بينك وبين ثلث الليل

ووقت صلاة العتمة
وهي صلاة العشاء
وهذا الاسم أولى بها
غيبوبة الشفق
والشفق الحمرة الباقية
في المغرب من بقايا
شعاع الشمس فاذا
لم يبق في المغرب
صفرة ولا حمرة فقد
وجب الوقت ولا
ينظر الى البياض في
المغرب فذلك لها
وقت الى ثلث الليل
لمن يريد تأخيرها
لشغل أو عذر

المغربى بانه قد تقر زان للمسافر خصوصيات ليست للحاضر قلت ويرد بان المنصوص في المذهب على ان المسافرين يتيمم للظهر مثلاً اذا خاف دخول الوقت من القامة الثانية فلو كانت المغرب لا يمتد وقتها الا مرتين بالتيتمم لها حينئذ والله أعلم واذا قلنا بعدم الامتداد فالمعتبر قدر الوضوء والاذان والاقامة ولبس الثياب (قوله ووقت صلاة العتمة وهي صلاة العشاء وهذا الاسم أولى بها غيبوبة الشفق والشفق الحمرة الباقية في المغرب من بقايا شعاع الشمس) اختلف في تسميتها بالعتمة على ثلاثة أقوال أحدها ما ذكر الشيخ ولا أعرفه لغيره وقيل يكره تسميتها بالعتمة وهو في سماع ابن القاسم قال أكره تسميتها بالعتمة واستحب تعليم الاهل والولد تسمية العشاء وأرجو سمعة تكلم من لا يفهمها الا بالعتمة وقيل يحرم تسميتها بالعتمة وهو ظاهر نقل ابن رشد عن كتاب ابن مزين من قال عتمة كتبت عليه سيئة (قوله والشفق الحمرة الى آخره) ما ذكره الشيخ هو نقل الاكثر وقال ابن شعبان أكثر أجوبة مالك الحمرة فاخذ اللخمي وابن العربي منه أن أقل أجوبته البياض ورده المازري باحتمال ارادة رواية ابن القاسم أرجو انه الحمرة والبياض أبين وهذا تردد وليس بجزم قال عياض والقول بالبياض عندى أبين للخروج من خلاف أهل اللسان والفقهاء واحتج بعض الشيوخ للمشهور بوجهين أحدهما ان الفوارب ثلاثة أنوار الشمس

فان أخرت فالى شطر الليل ولا تكن من الغافلين وفي المدونة أحب للقبائل تاخيرها الى ما بعد مغيب الشفق قائلاً وكذلك في الحرس ولا تؤخر الى ثلث الليل والحرس بالفتح فقط الثغور ابن حبيب لا يؤخر الى ثلث الليل الا المسافرين وقال أشهب يؤخر وظاهر الرسالة خلافهما اذ قيد بالشغل والعذر فانظر ذلك ص (والمبادرة بها اولى) ش حذرا من نفر بطها وهو المشهور ع وفي كون فضيلة تاخيرها قليلا او ثلث الليل ثانيا اوله لرواية ابى عمرو ورواية العراقيين ابن حبيب تؤخر شيئا في الشتاء وفوقه في رمضان والقذما لم يخف نوما واللخمي تعجيلها ان حضر الناس وتاخيرها ان تاخروا وهذا هو الثالث عند ابن الحاجب س أكثر نصوص المذهب على الثالث خ ليس ما قاله بظاهران المازرى وغيره لم ينقله الا عن اللخمي وحديث جابر رضى الله عنه انه عليه السلام كان يصلي العشاء احيانا و احيانا اذا رآهم اجتمعوا عجل واذا رآهم ابطؤا أخر متفق عليه وفي حديث ابى برزة رضى الله عنه انه عليه السلام كان يستحب ان يؤخر في العشاء وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها متفق عليه وقول الشيخ لا بأس ان يؤخرها اهل المساجد قليلا لاجتماع الناس نحوه في المدونة وظاهرها استحبها وغاية ما هنا الاباحة وفي حديث ابى ايوب الانصارى رضى الله عنه لولا أن اشق على امتي لا مرتهم بالسواك عند كل صلاة ولا خرت العشاء الى ثلث الليل رواه الترمذى وغيره وقوله ويكره النوم قبلها والحديث لغير شغل بعدها يعنى لان الاول مؤدالى نفر يطها والكسل عنها فيها والثانى ختم للصحيفة بما لا يعنى واعانة على نفر يط قيام الليل وصلاة الصبح وتقييد الحديث بعدها بعدم الشغل لما ورد في الحديث كراهيته الا لعروس قالوا ولا يناس الضيف ومذاكرة العلم والنظر في مصالح المسلمين وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده والله أعلم

والمبادرة بها اولى
ولا بأس أن يؤخرها
أهل المساجد قليلا
لاجتماع الناس ويكره
النوم قبلها والحديث
لغير شغل بعدها

والشفقان والطوالع ثلاثة الفجران والشمس والحكم يتعلق بالوسط من الطوالع وكذلك يتعلق بالوسط من الغوارب الثانى انه روى عن الخليل بن احمد رضى الله عنه انه قال ارتفعت البياض أربعين صباحا فوجدته يبقى الى آخر الليل وفي مختصر ما ليس في المختصر عنه الى نصف الليل فلورتب الحكم عليه للزم تأخير العشاء الى نصف الليل أو آخره وما ذكر أن وقتها المختار ثلث الليل هو المشهور وقال ابن حبيب النصف وبه قال ابن المواز وبالأول قال الشافعى وبالثانى قال أبو حنيفة (قوله والمبادرة بها اولى ولا بأس أن يؤخرها أهل المساجد قليلا لاجتماع الناس) يعنى ان المنفرد أول الوقت أفضل له وأما الجماعة فتأخيرها قليلا أحسن وما ذكر من أن التأخير قليلا للجماعة هو قول مالك وهو أحد الاقوال الخمسة وقيل عنه انها تؤخر الى ثلث الليل وكلاهما حكاه ابن عبد البر وقيل تقديمها أفضل وهى رواية العراقيين على انه يمكن ردها هذا القول لما قال الشيخ وقال ابن حبيب تؤخر شيئا قليلا في الشتاء وفوقه في رمضان وقال اللخمي تأخيرها أفضل ان تأخروا وتقديمها أفضل ان تقدموا وعزاه ابن عبد السلام لاكثر نصوص أهل المذهب وفيما قاله نظر (قوله ويكره النوم قبلها والحديث لغير شغل بعدها) ما ذكر من ان النوم قبلها مكروه هو سماع ابن القاسم قيل فبعد الصبح قال ما علمه حراما وظاهر كلام الشيخ أنه يكره ولو وكل من يوقظه وحديث الوادى يدل على جوازها ويقوم من كلام الشيخ انه يكره للرجل الخروج قبل دخول الوقت من منزله الى مكان يحدث فيه مثلاً على أميال دون ماء اذا كان شك هل فيه ماء أم لا وانظر اذا كان يتحقق انه ليس فيه ماء هل يجب حمل الماء أو يستحب فقط لان الطهارة لا تجب ولا بعد دخول الوقت فذلك استعداد الماء لها وشاهدت في حال صغرى فتوى شيخنا أبى محمد عبد الله الشيبى رحمه الله تعالى بالامر بذلك ولا أدري هل ذلك منه على طريق الوجوب أو على طريق الندب ونفسى أميل الى الوجوب

﴿ باب الاذان والاقامة ﴾

الاذان في اللغة الاعلام وفي الشرع اعلام مخصوص على وجه مخصوص بسبب مخصوص وهو الاعلام بان الداردار الاسلام وان وقت الصلاة قد حان وهذا محل الاجتماع لها وكون ذلك بالفاظ جامعة لمعاني الشريعة وفضل الاذان كثير وتوابه عظيم وفي كونه افضل من الامامة أو العكس قولان وفي البخاري وغيره من حديث أبي سعيد رضي الله عنه لو علم الناس ما في الاذان والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستهموا عليه لاستهموا قيل يعني لا قترعوا وقيل يعني لتضاربوا بالسهم والله اعلم ص (الاذان واجب في المساجد والجماعة الراتبة) ش عبد الوهاب يعني السنن وقال غيره الاذان يجب على أهل مصر كفاية يقاتلون عليه أبو عمر روى الطبري ان تركه أهل مصر عمدا بطلت وجوب صلاتهم وروى أشهب ان تركه مسافر عمدا فليعد صلاته ع في كونه لمساجد الجماعة سنة واجبة طر بق البغداديين والشيخ وفي الموطأ انما يجب في مساجد الجماعة المازري فسر القاضي الوجوب بالسنة وفسر غيره السنة بعدم شرطيته خ الشيخ وغيره الموطأ على الوجوب واختار بالباجي قلت وهو خلاف ما تقدم لعبد الوهاب هنا اللخمي الاذان على خمسة أقسام سنة ومختلف فيه هل هو واجب أو سنة ومستحب ومختلف فيه هل هو مستحب أولاً ومنوع فالاول الاذان في المواضع التي يجتمع الناس اليها والجماعة والعدد الكثير في السفر وفي المساجد أكد والثاني الاذان للجمعة قيل سنة وقيل واجب وهو أحسن لتعلق الواجب به الثالث اذان الفذ في السفر لحديث أبي سعيد رضي الله عنه اذا كنت في غنمك وباديتك فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهده يوم القيامة رواه البخاري وغيره الرابع اذان الفذ في غير السفر والجماعات المجتمعة الخامس للفوائت وماسوى الفرائض والنساء انتهى ابن الحاجب الاذان لم يختلف في مشروعيته في المفروضة الوقتية اذا قصد الدعاء لها واذا لم يقصد فوقع لا يؤذن ووقع ان أذن فحسن فحمله اللخمي والمازري على الخلاف

﴿ باب الاذان والاقامة ﴾

الاذان واجب في المساجد والجماعات الراتبة

﴿ باب الاذان والاقامة ﴾

الاذان في اللغة الاعلام ومنه قوله تعالى فاذن مؤذن بينهم ومنه قول الشاعر

أذنت بينهن أسماء * ليت شعري متى يكون اللقاء

وحقيقته في الاصطلاح الاعلام بدخول وقت الصلاة المفروضة المؤداة في الوقت ونثره قصد الاجتماع لها وان الداردار ايمان واطهار لشعائر الاسلام واختلف هل يؤذن للفوائت أم لا على ثلاثة أقوال فقيل لا يؤذن لها قاله أشهب وهو نقل الاكثر وعليه العمل وقيل يؤذن لاول الفوائت حكاه الابهري رواية عن المذهب واختاران رجي اجتماع الناس لها اذن لها والا فلا وهذا القولان حكاهما عياض في الكمال وقول ابن عبد السلام المذهب انه لا يؤذن للفوائت والنظر يقتضي أنه مندوب اليه لحديث الوادي قصور لما تقدم وأما غير الفرائض فلا يؤذن لها قال ابن عبد السلام اتفاقا وحكي زياد النداء للعلمين قلت ان عني بالنداء الاذان حقيقة فهو ينقض الاتفاق الذي ذكر وان عني به الصلاة جامعة مثلاً فهما مسئلتان فلا تناقض والذي تلقيناه عن شيوخنا أن مثل هذا اللفظ بدعة (قوله الاذان واجب في المساجد والجماعات الراتبة) أراد الفريضة وذهب بعض البغداديين الى أنه سنة وفي الموطأ انما يجب الاذان في مساجد الجماعات واختلف تاويل الشيوخ في معناه بالفريضة والسنية فحمله أبو محمد على الفريضة وحمله عبد الوهاب على السنية وكلا التاويلين ذكره ابن بشير وحمل القاكهاني قول الشيخ على السنة وهو بعيد لما ذكرنا من تاويله على الموطأ فتفسير قوله بقوله أولى والله أعلم والمراد بالفرض هنا فرض كفاية ولم يذهب أحد الى انه فرض عين وقال ابن الحاجب الاذان سنة وقيل فرض وفي الموطأ انما يجب الاذان في مساجد

وغيرهم على خلافه فانظر ذلك ص (فاما الرجل في خاصة نفسه فان أذن فحسن ولا بدله من الاقامة) ش ظاهر كلامه أن المسافر والمقيم سواء في كون ذلك مستحباً لهما والمشهور اختصاصه بالمسافر ع واستحب مالك وابن حبيب للفرد المسافر ومن بفلاة لما ورد فيه قال فعزوا بن رشيد وابن الحاجب استحباه للمتأخرين قصور وروى أشهب أن تركه مسافر عمداً أعاد صلاته ع قلت هذا الذي عزاه عياض رواية الطبري وهو نحو المخالف بوجوبه وقوله لا بدله من الاقامة يعني لانها سنة مؤكدة في كل فرض عموماً قضاء كان أو أداء ولا شيء فيها ان تركت سهواً كالعمد على المشهور وقال ابن كنانة وغيره بعيد تاركها عمداً ويستحب لفرد أسرارها بها ع التونسي والشيخ عن أشهب خروج الوقت لفعلها يسقطها ص (وأما المرأة فان أقامت فحسن) ش يعني ان اقامتها مستحبة وقيل مباحة وفي سماع أشهب الكراهة وفي الطراز اذ لم يرد ذلك عن أزواجه عليه السلام ولا عن أحد من الصحابة س ولا أعلم فيها نص حديث والمرأة أسرارها متأكدة والله أعلم وقوله والا فلا حرج يحتمل

الجماعات وقيل فرض كفاية على كل بلد يقاتلون عليه لا يقال ظاهره يقتضي أن القول الثاني فرض عين ليسكون مغايراً لما بعده لان المغايرة حاصلة على غير هذا الوجه وذلك ان كلامه يدل على انه أراد بقوله وقيل فرض أى فرض كفاية على كل مسجد يدل عليه قول الموطأ وما بعده كما صرح به فرض كفاية على كل بلد فاعلمه والله أعلم وبهذا التفسير فسره ابن هارون رحمه الله (قوله وأما الرجل في خاصة نفسه فان أذن فحسن ولا بدله من الاقامة) ماذكر الشيخ ان المنفرد ان أذن فحسن مثله الجماعة الذين لا بدعون أحداً باذانهم وهذا قول مالك ووقع له لا يؤذنون فحمله اللخمي والمازري على الخلاف ورده ابن بشير بحمل نهييه على نفي تأكده فليسوا كالائمة في مساجد الجماعات وان اذنوا فهو ذكر والد كرا لا ينهي عنه من اراده ولا سيما اذا كان من جنس المشروع واستحب مالك وابن حبيب للفرد المسافر ولو بفلاة الا اذا كان لما ورد فيه حكاها ابن عبد البر وقول ابن الحاجب وابن بشير استحبة المتأخرون للمسافر وان اتفرد لحديث أبي سعيد وحديث ابن المسيب قصور ونبه عليه بعض شيوخنا وحكى ابن عبد البر عن رواية أشهب ان تركه مسافر عمداً أعاد صلاته فهذا يقتضي أنه فرض لكونه وحده فاشبهه اذا تركه اهل مصر عمداً ان صلاتهم باطلة حسبما رواه الطبري عن مالك وتحمل رواية أشهب على الاعادة في الوقت وقال ابن عبد السلام وقع في ترك الاذان والاقامة الاعادة في الوقت (قوله ولا بدله من الاقامة) قال التادلي ظاهر كلامه يقتضي الوجوب كقول ابن كنانة ان من تركها عمداً بطلت صلاته وانما أراد الشيخ والله أعلم ان الاقامة في حقه سنة وعليه حمله عبد الوهاب قلت ماذكره لابن كنانة نحوه نقله ابن يونس عنه وعن عبد الملك وابن زياد وابن نافع ووجهه بما يقتضي البطالان وقال في المدونة ويستغفر الله العاقد وجهه غير واحد ممن أدركتهم ان تركه الاقامة عمداً مشعر بانه فعل ذنباً ولم يشعر به فلا يستغفرا نعم اهل غير الاقامة وهذا وان كان بعيداً للضرورة يحسن والله أعلم وحكم الاقامة السنة في مشهور المذهب ومنصوصه وقال مالك في المبسوط من دخل مسجد افوجد أهله قد صلوا فاحب الى أن يقيم قال اللخمي فجعلها فضيلة وقبله بعضهم ويرد بالتبعية لاهل المسجد فلهذا جعلها مستحبة وقال ابن هارون فيما قاله نظر لا حتمال أن يريد بقوله أحب الى السنة كقول ابن الحاجب يستحب لمن استيقظ من نومه غسل يديه والاقامة بطلبها كل مصل فرض عين سواء كانت حاضرة أو فائتة قال في المدونة وعلى من ذكر صلوات اقامة لكل صلاة قلت وخرج بعض من لقيناه من رواية أبي الفرج يقيم للفوائت تيمماً واحداً واقاءة واحدة ان من عليه صلوات كثيرة ان يقيم لها اقامة واحدة واجبه بيسر الاقامة لكونها قولية بخلاف التيمم لانه فعل والله أعلم (قوله وأما المرأة فان أقامت فحسن والا فلا حرج) ماذكر من الاقامة للمرأة حسن هو نص المدونة وفي ابن الجلاب عن ابن عبد الحكم روى في الطراز عدم استحسانها اذ لم يرو عن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم انهن كن يقرن وأما الاذان

فاما الرجل في
خاصة نفسه فان
أذن فحسن ولا بدله
من الاقامة وأما
المرأة فان اقامت
فحسن والا فلا
حرج

وعزاه أبو عمران لبعض متأخري أصحاب مالك وعزاه لمالك هناك وقال المازري في شرح الجوزي اختار شيوخ
صقلية جزم الاذان واختار شيوخ القير وان اعرابه والجميع جائز وكل شئ من الاذان مثني الا التهليلة الاخيرة
والاقامة وترالكبيرها فلو أوتر الاذان وشفع الاقامة أعاد الاذان ولم يعد الاقامة على المشهور خلافا
لاصبيغ واختلف في الترجيع فذكر فيه التخيير ونسبه لاحمد وغيره لا اختلاف الا حديث المجهول أمرها
قال وذ كرح - وهذا مالك وفي التمهيد الاختلاف في ألفاظ الاذان والتشهد ونحوه اختلاف في مخير
ومواضع اللحن من الاذان كثير منها - مد الف الله من اسم الجلالة وأول الشهادة وهو قريب من الكفر
لانه صورة استفهام ومدهمزة كبر وكذا اشباع الباء لانه يصير به جمع كبر وذلك يضارع الكفر أيضا
وابدال راء أكبر لاما وهذا قد استخفوه في الاحرام فيكون هنا أخرى وكذلك ضم الباء وكسرها والايان بها بين
الكسرة والفتحة وفتح الكاف أيضا ومنه تشديد الهاء في أشهد واشباع الدال وتسكينها أو تنوينها وفتح النون
من قول أن لا اله الا الله والمد على هاء الله وتسكينها أو تنوينها وهو أخفش والايان بها عزائدة بعد الهاء من الله وضم
محمد واظهار تنوينه ومدحى أو تخفيفها واسقاط الهاء من الصلاة والحاء من الفلاح والتطريب والتجزيين مكروه
والمغير المعنى أو القادح فيه ممنوع وموالاته شرط في صحته فلا يجوز قطعه بسلام ولا كلام ولا غير ذلك ولو بالاشارة
وفي رده السلام قولان للمدونة وابن اللباد والشيخ عن أبي القاسم ان خاف على آدمي أو دابة تكلم وبنى اللخمي
ان طال ابتداء وان لحفظ آدمي وقال مالك واسع جعل أصبعه في أذنيه للاسماع والشيخ عن ابن حبيب يستحب
وفي المختصر لا بأس أن يستدير يميناً وشمالاً وخلفاً والقيام فيه شرط على المشهور فلا يجوز أذان الجالس الا مريض
لنفسه خلافاً لرواية أبي الفرج ويجوز للراكب ولا يقوم الا في محل صلاته خلافاً لرواية ابن وهب ويستحب
ارتداعه على شئ عوالى القبة لئلا يعلو على طهارة وكونه صبيحاً وروى ابن وهب جواز أذان من أذن بموضع آخر اذا لم يكن
قد صلى واللخمي عن أشهب لا يؤذن لصلاة من صلاها وشرط المؤذن كونه مسلماً عاقلاً ذكراً عارفاً بالاوقات
أميناً وفي أذان الصبي قولان وكذا في أذان الجنب خارج المسجد جداً جازة سجنون وكرهه ابن القاسم ومعنى الله
أكبر الله أكبر من كل شئ وقيل كل شئ عدونه تعالى محقر وأشهد أقر وأعترف ولا إله الا الله لا مستحق للكمالات
الا الله مع اتصافه بها ومعنى حي على الصلاة تعالوا اليها والفلاح البقاء في النعيم والمراد تعالوا الى الصلاة والصلاة
فيها الفلاح فتعالوا اليها وعلى نحو هذا قول ابن عطاء الله أوجب عليك خدمته وما أوجب عليك الادخول جنته فافهم

مالك ليس الا اخفاء وهي احدى المسائل التي خالف فيها الاندلسيون مذهب مالك وكلام الشيخ يحتمل القولين
وذلك أن قوله ثم ترجع بارفع من صوتك اول مرة يحتمل عوده على التكبير ويحتمل عوده على التشهدين وكذلك
اختلف الشيوخ في معنى المدونة فحملها اللخمي على القول الاول وحملها أبو عمران على القول الثاني واحتج بما في
رواية ابن وهب وسماع اشهب عن مالك انه يخفض صوته بالتكبير والتشهد وظاهر كلام الشيخ ان الترجيع لا بد
منه ولو كثر المؤذنون وهو كذلك وعن مالك اذا كثروا فيرجع الاول خاصة وما ذكر من تكرير الصلاة خير من
النوم هو نص المدونة وقيل مرة واحدة قاله ابن وهب في احد قوله وظاهر كلام الشيخ انه يقول الصلاة خير من
النوم ولو لم يكن ثم واحد وهو كذلك وروى ابن شعبان من تنحى في ضيعته عن الناس ارجوان يكون من تركها في
سعة حكاها اللخمي عنه قلت والا قرب هو الاول اذ يلزمه ذلك الاذان أجمع اذا قلنا ان أصل مشروعيها عن النبي
صلى الله عليه وسلم لا عن عمر وشروط المؤذن الاسلام والذكورية والعقل فلا يعتد باذان كافر ولا مجنون ولا
امرأة قاله غير واحد كابن الحاجب قال الفا كهان ويكون أذانه اسلامه قلنا اذا كان كذلك فلم لا يحزى
اكونه مسلماً وقد قال في المدونة اذا أجمع على الاسلام بقلبه واغتسل أجزأه واختلف في جواز اذان الصبي

لا كفاية وبدلاً فتخرج الجنازة لأنها من فروض الكفاية على خلاف فيها والجمعة لأنها بدل من الظهر على ما سيأتي ذكره إن شاء الله وما موصولة بمعنى الذي أي ويذكر فيه الذي يتصل بها أي بالصلوات المفروضة من النوافل أي الزوائد على الفرائض وهي الرواتب والسنن التي هي الوتر باتفاق والفجر على خلاف فيه ذكر كيفية العمل في ذلك كله وقد تقدم الجواب عن اهتمامه بالصفة دون الأحكام في باب صفة الوضوء وقد تقدم الخلاف فيمن عمل ما لا يعرف فيه فرضاً من سنة وإن الصحيح أن يجزئه أن كان أخذ وصفاً عنه عن عالم فانظر ذلك والله التوفيق ص (والاحرام في الصلاة إلا أن تقول الله أكبر) ش الاحرام في الصلاة الدخول في حرمة وأحرمتها والحرمة ما لا يحل انتهاكه لأنه إذا أحرم حرم عليه كل منافع للصلاة وظاهر كلامه أن التكبير عند الاحرام وفي جعل من الفرائض وتكبير الصلاة حرام فريضة فجعل الاحرام غير التكبير وإنما هو واجب له واجيب بأن التكبير لما كان عنوانه صار كأنه عينه فجاز إطلاقه عليه ابن العربي الاحرام نية ع الاحرام ابتداءً ومقارناً لنتيجه والتحقيق أنه مركب من عقد هو النية وقول هو التكبير وفعل هو الاستقبال ونحوه وفي المدونة مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وهو حديث خرجه الترمذي وقال حديث حسن وكون الاحرام والسلام متفقاً عليهم ما بالوجوب هو المعروف ونص عليه ابن رشد وإنما اختلف هل هو شرط أو ركن والشرط ما تتوقف صحة المأمية عليه وليس منها الركن ما كان داخلاً فيها وفي تعليق المازري على الجوزقي حكى الصائغ في كون الاحرام والسلام من نفس الصلاة قوانين ع ظاهره في المذهب وفائده فساد الصلاة من قارن احرامه وسلامه احرام امامه وسلامه وصحتها وقطع من ألقى عليه ثوب نجس فسقط عنه ونعماه وفساد الصلاة من نظر عورة امامه حال احرامه وصحتها عن قول سحنون انتهى وفي التنبيهات معنى الله أكبر عند بعضهم أي أكبر من كل شيء وأبى هذا آخرون وقالوا الله أكبر وقيل بل جاء على نمط كلام العرب في المباغة في الوصف ولم يرد المقاضاة انتهى وحكمة افتتاحها بالتكبير الاشعار بعظمة الله تعالى حتى يتوجه له بقلب سليم مما سواه على وجه الاجلال والتعظيم وفي قوله لا يجزى غير هذه الكلمة يعني باتفاق المذهب فلا يجزى الكبير ولا الاكبر خلافاً للشافعي ولا كل وصف يقتضي التعظيم خلافاً للحنفي لأنه عليه السلام وأصحابه لم يدخلوا الصلاة قط إلا بهذه اللفظة فدل على أن الالف واللام في قوله التكبير للعهد لا للجنس اللفظي ولا للجنس المعنوي وإنما يجزى هذه الكلمة بشروطها وهو القيام والنية حالة الاستقبال فاما القيام لغير المسبوق فواجب عليه فاذا تركها بطلت وفي المدونة في المسبوق إذا كبر للركوع

وفضائل فالشروط طهارة الخبث والحديث وستر العورة واستقبال القبلة وترك الكلام وترك الافعال الكثيرة وقال ابن عبد السلام الام عدل الاخيرين في الشروط فيه نظر لأن ما هو مطلوب الترك إنما يبعد من الموانع قال ابن الحاجب والفرائض تكبيرة الاحرام والقائمة والقيام لها والركوع والرفع والسجود والرفع والاعتدال والطمأنينة على الاصح والجلوس للتسليم والسنن سورة مع القائمة في الاولين والقيام لها والجهر والاسرار والتكبير وسمع الله لمن حمده والجلوس الاول وتشهده والزائد على قدر الاعتدال والتسليم من الثاني وتشهده والصلاة على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على الاصح والفضائل ما سواها قلت وقوله سورة مع القائمة في الاولين فيه مسامحة لأن كلامه يقتضي أنها ليست بسنة حيث لا أخيرتين كالصبح ولهذا ينفى عنه قوله والصبح والجمعة (قوله والاحرام في الصلاة أن تقول الله أكبر لا يجزى غير هذه الكلمة) معنى الاحرام في الصلاة الدخول في حرمة لأنه إذا أحرم حرم عليه كل ما هو مباح له قبل التلبس بها ومعنى الله أكبر عند بعضهم الله أكبر من كل شيء قال عياض وأباه آخرون قائلين إنما المراد الكبير قال تعالى وهو أوهون أي هين قال المازري في شرحه حكى بعض أصحابنا البغداديين أن تكبيرة الاحرام ركن لا شرط وقال أبو حنيفة شرط وقال في تعلقه الجوزقي حكى الشيخ عبد الحميد الصائغ

والاحرام في الصلاة
أن تقول الله أكبر
لا يجزى غير هذه
الكلمة

ونوى به العقد أجزاء ابن يونس وهذا إذا كبر قائما وفسرها الباجي بما ينفي شرطية القيام وتبعه ابن بشير فهما تأويلان وبالأول قال ابن المواز وصرح في التنبيهات بمشهور يته فانظره وأما النية فاقترانها بالأحرام شرط دون تأخير قليل ولا كثيرا اتفاقا والتقديم الكثير كذلك وفي تقديمها يسير قولان أبو عمر حاصل مذهب مالك لا يضر عزوب النية بعد قصد النية للصلاة المعينة ما لم يصرفها لغير ذلك ابن بشير في لزوم عدد الركعات قولان والمشهور عدم الوجوب كنية القضاء والاداء وذكر اليوم الذي هو فيه وانما يلزم استصحابها حكما لا ذكرا فعزوبها مغتفر ومحل النية القلب فلو نطق بها فواسع وان تخالفا أي النطق والعقد فالمعتبر العقد وفي الارشاد تستحب الاعادة في الوقت لذلك خ والرفض مبطل كسلام أو ظنه فآثم بنقل يعني على المشهور ولولم يسلم ولا ظن سلاما ولكن ظن انه في نفل فآثم عليه فصلااته صحيحة على المشهور لعدم اتيانه بالمنافي والله أعلم وحكم السهو ونحوه يذكر في محله ان شاء الله ﴿ فرع ﴾ والاخرس تكفيه النية عن التكبير اتفاقا وفي العاجز بعجمة ثلاثة الابهرى مجرد النية وأبو الفرج بما دخل به الاسلام بعض شيوخ القاضى يترجم عنه بلغته وفي المدونة أكره ان يحرم بالعجمية خ وقال سند لا يحزى ا كبار باشباع الباء واستخف الله وكبر بابدال الهمزة واوا والله أعلم ص (وترفع يدك حذو منكبيك أودون ذلك) ش يعني مع الاحرام أو قبله متصلا به أو بعده كذلك والمشهور أن هذا الرفع فضيلة وقيل سنة ونحوه لابن رشد وقيل بخبر فيه وقيل مكروه وقيل ممنوع ذكره اللخمي وقيل يرفع الرجل دون المرأة والمشهور قصره على تكبيرة الاحرام ع وفي رفعهما في غير الاحرام المشهور تركه وروى ابن عبد الحكم يرفع مع الافتتاح وفي الرفع من الركوع زاد في رواية ابن وهب وعند الركوع وقال ابن وهب وعند القيام من اثنتين وروى ابن خزيمة يرفع في كل خفض ورفع ع ومقتضى الروايات الرفع مع التكبير أو مقاربة له وينتهي الرفع الى المنكبين على المشهور س وروى أشهب الى الصدر ومال اليه سحنون وهو ظاهر المدونة عند ابن رشد خ س الظاهر قائمتين على صفة

وترفع يدك حذو
منكبيك أودون
ذلك

قولين في كون الاحرام والسلام من نفس الصلاة أم لا فظاهره ان الخلاف مذهبي واتفق أهل المذهب على ان غير الله أكبر لا يحزى ولو كان اللفظ مجانسا كما اذا قال الله أكبر ويقوم منه أن من أبدل سمع الله من حمده ربنا واك الحمد في ثلاث ركعات فأكثر فان صلاته باطلة ووجهه الاقامة هنا انهم أطبقوا ان المجانسة لا اعتبار بها في قولهم لا يحزى الله أكبر فيلزم اطراده وبهذا كان شيخنا أبو محمد الشيباني رحمه الله يفتي ويوجه فتواه بأن المستحب لا يقوم مقام السنة وكان بعض شيوخنا يفتي بالصحة ويحتج بأن الحل لم يخل من ذكر مجانس وقد قال ابن بشير كل سنة في الوضوء لم يعرف موضعها عن فعل فانها اذا تركت لا تعاد كمن ترك غسل يديه قبل ادخالهما في الاناء والاستنثار ورد اليدين في مسح الرأس ولا خلاف ان الاخرس تكفيه النية واختلف في العاجز لعجمته على ثلاثة أقوال فقال الابهرى يدخل بنية وقال أبو الفرج يدخل بالحرف الذي دخل به الاسلام وقيل يترجم عنه بلغته قاله بعض شيوخ القاضى عبد الوهاب قال في المدونة وينتظر الامام به قدر تسوية الصفوف ونقل ابن عبد السلام عن ابن عبد البر أنه مخير في الانتظار والاحرام عند قد قامت الصلاة وهمه بعض شيوخنا بانه انما يحكاه عن أحمد بن حنبل لا غير (قوله وترفع يدك حذو منكبيك أودون ذلك) اختلف في حكم رفع اليدين على ثلاثة أقوال فقليل فضيلة وهو نقل الأكثر وقيل سنة حكاه ابن يونس وروى ابن القاسم عن مالك انه لا يرفع حكاه ابن شعبان وفي ثاني حج المدونة تضعيفه واختلف في منتهى الرفع فروى أشهب حذو صدره وقيل الى المنكبين وهو المشهور والمدونة محتملة لهما في قولها يرفع شيئا قليلا وقطع ابن رشد بان الاول هو ظاهرها وهذا القولان هما اللذان أراد الشيخ بقوله وترفع يدك حذو منكبيك أودون ذلك وقال عياض جمع بعض مشايخنا بين روايات الحديث وقول مالك يجعلهما مقابلة أعلى صدره وكفاه حذو منكبيه وأطراف أصابعه حذو أذنيه قلت قال بعض

التأيد قال العراقيون كفاه حذو منكبيه وأصابعه حذو أذنيه وهو قريب مما ذكر الشيخ وقال سحنون مبسوطتان بطونهما الى الارض على صفة الراهب ولبعض المتأخرين قائمتان مع عطف الاصابع عياض قيل مبسوطتان بطونهما الى السماء يعني كالراغب وقوله أو دون ذلك يحتمل ان يكون تخيير في الفعل فقط ولم أقف على هذا القول ويحتمل ان يكون تخيير في الاقوال كقوله مثل ثمانية أو عشرة في الظهر فتأمل ذلك ^(في فرع) في حكم الارسال بعد تمام الرفع اختلاف ولا يضع يمينه على يساره في الفريضة وذلك جائز في النافلة لطول القيام ليعين نفسه الطرطوشي انما منعه في الفريضة لاجل الاعتماد وفي العتبية لا أرى به بأسا في الفريضة والنافلة ابن رشد ظاهره اختلاف قول وروى الاخوان يستحب والعراقيون يمنع عبد الوهاب التفرقة بين الفريضة والنافلة غير صحيح والتأويل بالاعتماد غير صحيح وانما اختلف الناس هل ذلك من هيئات الصلاة أم لا في البيان يتحصل في ثلاثة أقوال الاباحة مطلقا والكرهية الا في طول النافلة والاستحباب وهو يقبض اليمنى على كوع اليسرى وتحت صدره ص (ثم تقرأ) ش يعني أنه ليس بعد الاحرام الا القراءة دون فاصل من دعاء ولا غيره وهذا هو المشهور قال في المدونة ولا يقرأ من صلى وحده أو امام أو اماموم هذا الذي يقوله الناس سبحانه اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وكان مالك لا يعرفه عياض لا يعرفه سنة وروى ابن شعبان قول مالك وسمع ابن القاسم يقول اذا كبر سبحانه اللهم الى آخره ولا بن رشد من رواية النسائي استحبابه وخرج اللخمي عليه قوله اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وحديث سبحانه اللهم وبحمدك أخرجه أصحاب السنن مرفوعا وهو عند مسلم مسند منقطع وهو موقوف وفي الزاوي لابن شعبان حق على كل قائم للصلاة قول سبحانه الله العظيم وبحمده وقال الباجي كره مالك دعاء التوجه وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ولا بن شعبان روى ابن وهب قوله عن مالك وقال ابن حبيب

ثم تقرأ

من لقيناه وفي هذا القول مساححة لان اليد لا تطول لذلك وانما المراد على طريق المقاربة ولذلك عده غير واحد خلافا كابن الحاجب وليس كما قال والعيان والحس يشهدان بحقيقته وظاهر كلام الشيخ ان الرفع مما يختص بتكبيره الاحرام وهو كذلك في مشهور المذهب وروى ابن عبد الحكم يرفع في رفع الركوع أيضا وقال ابن وهب وعند الركوع وعنه اذا قام من اثنين وروى ابن خزيمة من ادبر نزع في كل خفض ورفع حكاه ابن عبد البر في المحصول لحاصل خمسة أقوال وحكمة الرفع اما لبذل الدنيا وراء ظهره واما لبيان المنافقين باصنامهم واما علم على التكبير ليرى ذلك من قرب ومن بعد واما لتمام القيام الى غير ذلك وفي صفة رفعه قولان أحدهما انه يسط يديه ويجعل ظهورهما ممالي السماء وبطونهما ممالي الارض وهذه صفة الراهب والثاني انه يرفعهما منبسطتين فيجعل بطون أصابعهما ممالي السماء وهذه صفة النابذ الدنيا وراء ظهره واستحب بعض الشيوخ هذه الصفة لانه يمكن بها الجمع بين الاحاديث الواردة في منتهى الرفع (قوله ثم تقرأ) مثل هذا اللفظ في المدونة وفيه مساححة من حيث ان ثم تقتضي المهلة ولقد أحسن ابن الحاجب في قوله الفاتحة اثر التكبير ولا يتر بص الا ان قوله ولا يتر بص كالمستغنى عنه والجواب عن الشيخ أنه اقصا ذلك مقتضى العطف باتفاق وهذا معلوم من مذهبه في تكلمه على صفة الصلاة واختلف المذهب في قوله سبحانه اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك بين التكبير والفاتحة على ثلاثة أقوال فقل بكرة ذلك وهو المشهور ونص عليه في المدونة وقيل انه جائز رواه ابن شعبان عن مالك انه كان يقول مع سماع ابن القاسم لا بأس بقوله اذا كبر سبحانه اللهم وبحمدك وقيل انه مستحب حكاه ابن رشد

لا بأس به قبل احرامه وفيه بحث فانظر فيه ثم أصل حديثه في مسـ لم من رواية على كرم الله وجهه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقوله وفي رواية وذلك في صلاة الليل ص (فان كنت في الصبح قرأت جهر ابام القرآن لا تستفتح بسم الله الرحمن الرحيم في أم القرآن ولا في السورة التي بعدها) ش لا خصوصية للصباح على غيرها في القراءة الا من حيث الجهر - ر في كلها وتشاركها في ذلك عشاء المسافر يقصر وصلاة الجمعة من الفرائض والعديد والاستسقاء من السنن * والصلوات بالنسبة الى السر والجهر ثلاثة قسم يجهر في كله وهو ما ذكر وقسم يسر في كله وهو الظهر والعصر وقسم يجهر في أوليه وهي المغرب والعشاء والله أعلم وسياتي أن الجهر ان يسمع نفسه ومن يليه والسر ان يحرك لسانه بالقرآن ولو لم يسمع نفسه خلافا للشافعية وغيرهم ويذكر في محله ان شاء الله وأم القرآن هي الحمد لله رب العالمين سميت بذلك لانها أوله أولا نه دائر على معانيها ولا في الانجيل ولا في الفرقان مثلها وانها السبع المثاني والقرآن العظيم الذي من الله به على نبيه فقال عز من قائل ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم والمشهور وجوبها في كل ركعة أو أجل قولاً مشهوراً وسياتي ما في ذلك من الاقوال وما يترتب عليه في باب السهوان شاء الله ثم وجوبها على الفذوالامام فقط لانها لا تلزم المأموم في جهر ولا سر كما سياتي ان شاء الله واذا كانت واجبة فيلزم جاهلها تعلمها فان ضاق الوقت أتم فان انفر دفي صحتها قولاً أشهب ومحمد مع سحنون فان لم يجد قال سحنون والشيخ عن ابن القاسم وأشهب فرضه ذكر الله المازري ومقتضى قول الابهري سقوط غير التكبير عن لا يحسنه وعلى سقوطها فقال عبد الحق استحب اسماعيل وقوفه قدر الفاتحة والسورة يذكر الله تعالى انتهى والمشهور السقوط مع استحباب ويفصل بين احرامه وركوعه وقوله لا تستفتح الى آخره يعني لان ذلك مكروه على المشهور ان لم يرد عنه صلى الله عليه وسلم أنه بسمل في صلاة قط وقال انس رضي الله عنه صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فكانوا يفتتحون بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين متفق عليه وفي رواية لمسلم لا يذكر بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها وعند ابن رشد ترك البسملة من فضائل الصلاة ولا في عمر عن ابن نافع لا بأس بها ولا بن رشد عن ابن مسleme استحبابها ورابعها الوجوب نقله المازري عن ابن نافع وعياض عن ابن مسleme وهو مذهب الشافعي لحديث فاتحة الكتاب سبع آيات بسم الله الرحمن الرحيم آية منها رواه الدارقطني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وصوب وقفه ومذهب مالك ان روى على انه قرآن لم يثبت انه من القرآن لانه خبر آحاد خلافا للشافعي فاعرف ذلك وكان المازري يبسمل سراً فقل له في ذلك فقال مذهب مالك على قول واحد من بسمل لا تبطل صلاته وفي الذخيرة عن الطراز لا يختلف في جواز البسملة في النافلة وانها لا تبطل صلاة الفريضة ومذهب المدونة التخيير في النافلة في البسملة وحكي ابن رشد روايتين لا يقوله او يقرأها عياض عن ابن نافع لا يتركها بحال لا فرض ولا نفل ابن رشد ومالك في البسملة أول سورة ثلاثة أقوال الاستحباب والكراهة والاباحة وفي المدونة لا يتعوذ في المكتوبة قبل القراءة ويتعوذ في قيام رمضان ولم يزل القراء

فان كنت في الصبح قرأت جهر ابام القرآن لا تستفتح بسم الله الرحمن الرحيم في أم القرآن ولا في السورة التي بعدها

عن رواية النسائي وخرج اللخمي عليه اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من الخطايا كما ينقي الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد وصوبه لثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فان كنت في الصبح قرأت جهر ابام القرآن لا تستفتح بسم الله الرحمن الرحيم في أم القرآن ولا في السورة التي بعدها) اختلف في حكم الجهر على ثلاثة أقوال فقل سنة وهو المنصوص وروى عن مالك أنه لا سجود في تركه وقال ابن القاسم تبطل الصلاة بتركه عمداً فاخذ الباجي من الرواية الفضيلة ومن قول ابن القاسم الفرضية قلت ورد باحتمال كون البطلان لترك السنة عمداً ومذهبنا تعين أم القرآن لا يقوم غيرها مقامها وقال أبو حنيفة لا تعين ومن تركها في ركعة أو في أكثر فيأتي الكلام عليه حيث يتكلم الشيخ عليه ان شاء الله تعالى

يتعوذون وفي جواز الجهر بالتعوذ وكرهه قولان وفي كونه قبل الفاتحة أو بعدها قولان ظاهر المدونة التقديم وجواز الجهر وفي العتبية كراهة الجهر لأنها ليست من الفاتحة باجماع وفي المجموعة محلها بعد أم القرآن ان كان في صلاة اللخمي والشأن أن التكبير ينوب عن الاستعاذة وقد جاءهروب الشيطان منه في الاذان (فرع) وحكم السرو الجهر في الفريضة مختلف فيه الباجي عن أكثر اصحاب سنة ولا شبه لاسجود فيه فهو فضيلة وثالثها وجوبه ابن القاسم اذ قال تبطل صلاة تاركه عمدا والمشهور الاول وظاهر كلام الشيخ تساوي الفاتحة والسورة في حكم تارك البسملة وان الفرض والنفل في ذلك سواء وقد تقدم ما في ذلك وان المشهور التفصيل والله أعلم ص (فاذا قلت ولا الضالين فقل آمين ان كنت وحدك أو خلف امام وتخفيها ولا يقولها الامام فيما جهر فيه ويقولها فيما أسرف فيه وفي قوله اياها في الجهر اختلاف) ش الشيخ آمين ممدود مخفف وقيل مقصور عياض حكاه نعلب وأنكره ابن قتيبة الداودي مدهوش دميمه لغة شاذة نعلب هي خطأ المازري قيل هو لفظ عبراني معرب و بنى على الفتح وقيل بضم النون اسم لله حرف ندائه ع وفي كون معناه اللهم استجب لنا واهدنا سبيل من أنعمت عليهم فعند ثلاثة لنقل ابى عمر انتهى والاكثر على الاول وعن جعفر الصادق رضى الله عنه ان معناه قصدناك وأنت لا تخيب القاصدين وحكم التامين الاستحباب للامام والفضل على قراءتهما وكذا المأموم في السرية على قراءة نفسه وفي الجهرية على قراءة امامه لقوله عليه السلام فاذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ورواه البخاري وغيره من حديث أبي هريرة رضى الله عنه وهل الموافقة في الاجابة أو في خلوص النية أقوال ابن عطية الذي يرجح ان المعنى فمن وافق في الوقت مع خلوص النية وقوله وتخفيها يعني ان كنت فذا أو مأموما على المشهور وقال ابن العربي كل مصطلح مخير في السرو الجهر في كل صلاة جهرية أو سرية وقوله ولا يقولها

فاذا قلت ولا الضالين
فقل آمين ان كنت
وحدك أو خلف
امام وتخفيها ولا
يقولها الامام فيما
جهر فيه ويقولها
فيما أسرف فيه وفي قوله
اياها في الجهر
اختلاف

وما ذكر الشيخ ان البطلان مسئله غير مشروعة هو قول مالك وهو المشهور عنه وقيل انها مستحبة قاله ابن مسلمة وقيل انها واجبة قاله ابن نافع وقيل انها مباحة قاله مالك في المبسوط والاربعة حكاها ابن عات وهذا بالنسبة الى الفرض وأما النفل فقال ابن رشد في ذلك روايتان يقرؤها ولا يقرؤها وقال عياض من رواية ابن نافع لا تترك بحال قلت وقول المدونة يقتضي الاباحة وانصها وله أن يتعوذ ويسمى في النافلة قال القاهاني وفي ظني أن في قراءة سور التوخر خلافا هل يفصل بينها ببسملة أم لا وأظنه في النوادر (قوله فاذا قلت ولا الضالين فقل آمين ان كنت وحدك أو خلف امام وتخفيها) اعلم أن حكم التامين الاستحباب وقال ابن عبد السلام الا قرب أن يبعد في السنن قلت وقول التادلي هو سنة للمأموم وفضيلة للامام والفضل أعرفه وقصور منه في حفظه المذهب اذ المذهب الاستحباب مطلقا وبعد كتبني ما ذكر وقفت على ما قال لا بن رشد في المقدمات وقبله خليل ولغاته أربع المد والقصر مع تخفيف الميم والوجهان مع شدها ولا خلاف ان الفذ يقولها وكذلك المأموم اذا كان يقرأ أو يسمع صوت الامام في الجهر وامان كان بعيدا بحيث لا يسمع فقل يتحرى فراغ الامام ويؤمن قاله ابن عبدوس ولقمان وقيل لا يتحرى وقيل هو بالخيار قاله في سماع ابن نافع وصوب ابن رشد الثاني بقوله المصلي ممنوع من الكلام والتامين كلام ابيح له في موضعه فاذا تحراه قد يضعه في غير موضعه ورأى بعض شيوخنا أن قوله والتامين كلام ابيح له يقتضي ان التامين عنده مباح فناقضه بقوله في المقدمات لا فرق بينه وبين سائر المستحبات الا انه أكد فضلا قلت لم يرد الشيخ ما صرح به عنه وإنما اراد ان التامين مشروع عند قول الامام ولا الضالين فاذا تحراه المأموم البعيد فقد يضعه في غير محله ففي كلامه مساحة فقط ولم يرد ما قال والله أعلم وظاهر كلام الشيخ انه يقولها خفية ولو كانت الصلاة جهرية وهو كذلك وقيل يجهر الامام في الجهر ليقترن به وقيل فيه انه مخير (قوله ولا يقولها الامام فيما جهر فيه ويقولها فيما أسرف فيه وفي قوله اياها في الجهر اختلاف) تحصيل

الامام فيما جهر فيه يعني على المشهور لقوله بعد وفي قوله اياها في الجهر اختلاف يروي عن المدنيون يؤمن
والمصريون لا يؤمن خ والمشهور رواية المصريين س رواية المدنيين اصح لثبوت ذلك في السنة وقيل مطلقا
الباجي ويقولها في السر اتفاقا والله اعلم (فرع) اذ لم يسمع الماموم ختم امامه فهل يتجراه ويؤمن على تحريمه وقاله
ابن عبدوس ولقمان بن يوسف وقال الشيخ مع يحيى بن عمرو عيسى بن دينار لا يفعل ورجحه ابن رشد وثالثها سماع
ابن نافع التخيير والله اعلم وخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم كان
اذا فرغ من قراءة الفاتحة رفع صوته وقال آمين قال الدارقطني حديث حسن وصححه الحاكم ص (ثم تقرأ
سورة من طوال المفصل وان كانت أطول من ذلك فحسن بقدر التغليس وتجهر بقراءتها) ش أما قراءة السورة اثر
الفاتحة فسنة على المشهور في أولى كل فرض وفي الصبح والجمعة وقيل بوجوبها وأخذ اللخمي من قول عيسى تعاد
الصلاة لترك السورة جهلا أبدا ورده المازري بعدم اعادة ترك السنة عمدا والجاهل كالعامد وقبل فضيلة واقامه
اللخمي من قول مالك وأشهب تاركها سهوا لا يسجد ورده ابن بشير فبني هذا القول على القول بقصر السجود على
ما ورد فيه ولم يرد في السورة فان تم التخرج فتمت حصل فيه ثلاثة الوجوب والسنة والاستحباب وظاهر كلامه ان
السورة بكاملها سنة وهو المشهور ع وفي المختصر لا يقرأ ببعض سورة وروي الواقدي لا بأس بآية الدين فقول
عياض المشهور كلها يعيدها انتهى والسورة لغة القطعة من الكلام وشرعا معلومة والمفصل ما كثرت فصوله بالسملة
وقيل ما لا نسخ فيه واختلف في أوله فليل الشورى وقيل الزخرف وقيل الدخان وقيل الجاثية وقيل القتال وقيل
الحجرات وهو المعمول به وقيل ق وقيل سورة الرحمن وطواله الى عبس ومتوسطاته من ثم الى والنجم وقصاره
الى الختم وقد يوجد من متوسطه في طواله وفي قصاره ابن حبيب والصبح والظهر نظيرتان وقراءتهما من البقرة
وقراءتهما من البقرة الى عبس والعصر والمغرب من والضحى الى آخره والعشاء اذا الشمس كورت ونحوها وقال
صلى بالحاقة ونحوها وفي المدونة وأطول الصلوات قراءة الصبح والظهر ولا بأس بسبح للسفر والا كرىاء يعجلون
الناس وروي ابن حبيب ان افتتح في العصر طويلا تركها وان قرأ نصفها ركع ولو افتتح قصيرة بدل طويلا فان أتمها
زاد غيرها وان ركع فلا يسجد الباجي ان كان طول ما يطول بوجوب ركوع ركعة بعد وقتها خفيفة وقوله وتجهر

ثم تقرأ سورة من
طوال المفصل وان
كانت أطول من
ذلك فحسن بقدر
التغليس وتجهر
بقراءتها

ما ذكر انه اذا أسر يؤمن اتفاقا وفي الجهر خلاف على ان في كلامه رحمه الله قلنا والقول بالتأمين رواه المدنيون عن
مالك والقول بعدمه رواه المصريون عنه وفي المسئلة قول ثالث بالتخيير قاله ابن بكير (قوله ثم تقرأ سورة من طوال
المفصل وان كانت أطول من ذلك فحسن بقدر التغليس وتجهر بقراءتها) اختلاف في حكم السورة على ثلاثة أقوال
فليل سنة وهو المنصوص وقيل فضيلة أخذه اللخمي من قول مالك وأشهب لا يسجد لتركها سهوا ورده ابن بشير
باحتمال قصر السجود على ما ورد ولم يرد فيها وأجابه ابن هارون بأن أصل مذهب مالك ان السجود لا يقتصر فيه على ما
ورد قال ولا نعلم فيه خلافا قال ولولزم ذلك لزم ترك السجود في جمل مسائل السهو وقيل انها فرض أخذه اللخمي
أيضا من قول عيسى بن دينار من تركها عمدا بطلت صلاته ورده المازري باحتمال أن يكون البطلان لترك السنة
عمدا وليست بكاملها سنة وانما مطلق الزيادة على أم القرآن هو السنة وتكملها فضيلة وما ذكرناه من حكمها انما هو
بالنسبة الى الفرض وأما قراءتها في النفل فقال ابن رشد هي مستحبة لسماع ابن القاسم لا يسجد لتركها في الوتر ونقل
الشيخ في نوادره عن رواية ابن عبد الحكم انه لا بأس في النفل بأم القرآن فقط ونقل ابن عبد السلام من
كتاب ابن شعبان يقرأ في تحية المسجد بأم القرآن فقط وهو المشهور في ركعتي الفجر ولا يقرأ ببعض سورة قاله
في المختصر وروي الواقدي لا بأس بمثل آية الدين وقال عياض المشهور بكاملها وظاهر كلام الشيخ كقول
ابن حبيب يقرأ في الصبح والظهر من البقرة الى عبس وقال الفاكهاني انما أراد الشيخ بقوله أطول ما يقارب
طوال المفصل لا أنه يقرأ البقرة ونحوها لانه لا يبقى معه التغليس في الغالب قال التادلي واختلف اذا

بقراءتها يعني كما جهرت بالقراءة فان حكمها في ذلك وصفة الجهر تأتي ان شاء الله ص (فاذا تمت السورة كبرت في انحطاطك للركوع فتمكن يدك من ركبتك وتسوي ظهرك مستويا ولا ترفع رأسك ولا تطأطئه وتجا في بضبعيك عن جنبك وتعتقد الخضوع بذلك في ركوعك وسجودك) ش ظاهر كلامه ان تمام السورة تمام للسنة وهو المشهور وتقدم تشهير عياض ان السنة بعضها وان تمامها مستحب واستبعده ع وظاهر كلامه انه عند تمامها لا يميل شيئا وذكر الغزالي انه يستحب وقوفه بعدها قدر تسبيحة تحقيقا لختمها قائما ولم تقف في المذهب على شيء من ذلك وقوله في انحطاطك يعني حالة كونك منحنيا فتعمر هذا المحل بالكبير من أوله الى آخره وهذا مستحب فان عجل أو أخر فلا بأس بذلك نعم وحكم التكبير في كل خفض ورفع السنة على المشهور اللخمي وقيل مستحب المازري بعض المناخرين وجوبه لقوله ان طال عدم سجود تاركه ابن رشد وهل كل تكبيره سنة أو المجموع سنة واحدة قولان وهما في المدونة والاول سماع يحيى عن ابن القاسم والثاني سماع أبي زيد وأخذ ابن القاسم ان كثيره واجب بخلاف اليسير وقوله فتمكن الى آخره ذكر فيه صفة الكمال في الركوع قال ابن بشير الركوع أقله أن ينحني بحيث يسوي ظهره وعنقه وينصب ركبتيه ويضع كفيه عليهما ويجافي الرجل مرفقيه عن جنبه ولا يجاوز الانحناء الى الاستواء ويقول الله أكبر رافعا يديه عند الهوى قلت والمشهور لا يرفع وفي رواية ابن وهب ويسبح ما تيسر له الباجي المنحني من الركوع أن يمكن يديه من ركبتيه اللخمي هو وقوله في المدونة وفي رواية ابن شعبان اخفه بلوغ يديه آخر فخذه وسع أشهب لا يرفع رأسه ولا ينكسه وأحسنه استواء ظهره ويستحب نصب ركبتيه عليهما يده ابن العربي وابن شعبان مفترقة أصابعهما وفي المدونة أفرق أصابعه في ركوعه ويضمهما في سجوده قال أكره أن أحذ فيه حدا ورا بدعة وخرج الحاكم عن وائل بن حجر رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع مكن يديه من ركبتيه وهصر ظهره الحديث ومعنى هصر بهاء بعدها صادمه ملة مفتوح حنين مال بهما الى الارض فيبقى مطمئنا بين طرفيه وذلك بالغ في الاستواء والله أعلم والتطأطؤ تصويب الرأس لاسفل ضد الرفع وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نديح كتديح الحمار يعني تغيب الظهر حتى يصير كظهر الحمار والتدبيح بالحاء المهملة قاله الجوهرى ومعنى تجافي تباعد قليلا والضبعين بفتح الضاد المعجمة والموحدة الساكنة هما العضدان وهذا التجافي خاص بالرجل هنا وفي السجود وسيأتي من كلام الشيخ ان المرأة لا تفعله بل تكون منضمة منزوية وقوله وتعتقد الخضوع الى آخره حض على الخشوع وقد عده عياض من فرائض الصلاة التي لا تبطل الصلاة بتركه وقد قال بعض الصوفية من لم يخشع في صلاته فهو الى العقوبة أقرب وقال بعض من اختصر الاحياء حضور القلب في صلاة واجب باجماع ولا يجب في كلها اجماعا وانما يجب في جزء وينبغي أن يكون عند تكبيرة الاحرام قلت ودعوى الاجماع يحتاج الى ثبوت وثبوت هذه المسئلة بعيد والمشهور ان التفكير بدنيوى في الصلاة مكروه وقال القاضي أبو بكر بن العربي ان كان ما عرض مما تقدم ذكره بقرب الصلاة فهذا يدخل في الصلاة

افتتح سورة طويلة ثم بدا له عنها فميل يلزمه تمامها وقيل لا وقيل ان نذر هالزمه والا فلا قلت وما ذكره لا أعرفه نصا والذي تلقينته عن غير واحد من الشيوخ اجراء ذلك على من افتتح نافلة قائما ثم شاء الجلوس (قوله فاذا تمت السورة كبرت في انحطاطك الى الركوع فتمكن يدك من ركبتك وتسوي ظهرك مستويا ولا ترفع رأسك ولا تطأطئه وتجا في بضبعيك عن جنبك وتعتقد الخضوع بذلك في ركوعك وسجودك) الركوع في اللغة الانحناء وفي الشرع ما قال الشيخ ووضع اليدين على الركبتين مستحب فان لم يضعهما عليهما فصح لاته مجزئة نقله ابن يونس عن مالك في المجموعة ولم يحك غيره وظاهر المدونة وجوب ذلك ونصها واذا مكن يديه من ركبتيه في الركوع وان لم يسبح وأمكن جهته وأنفه من الارض في السجود فقد تم ذلك اذا تمكن مطمئنا قال ابن عبد السلام وانظر ان تنكس

فاذا تمت السورة
كبرت في انحطاطك
للركوع فتمكن يدك
من ركبتك وتسوي
ظهرك مستويا ولا
ترفع رأسك ولا
تطأطئه وتجا في
بضبعيك عن جنبك
وتعتقد الخضوع
بذلك في ركوعك
وسجودك

فيتعين القطع والادفعه والدفع لازم على كل حال وذكر لنا الفقيه أبو عبد الله القوري رحمه الله أن من طعن بأصبعه في فخذة اليسرى عند الوسوسة في الصلاة انصرفت عنه وعزاه لابي حنيفة وقد جرب كون الخضوع في الصلاة بقدر الحضور في الطهارة ونص عليه بعض العلماء المتصوفة وبالله التوفيق ص (ولا ندع في ركوعك وقل ان شئت سبحان ربى العظيم وبحمده وليس في ذلك توقيت قول ولا حد في اللبث) ش النهى عن الدعاء في الركوع نهى كراهة لقوله عليه السلام أما الركوع فعظم وافيه الرب الحديث وفي حديث عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي متفق عليه قال ابن دقيق العيد وهذا يقتضى الدعاء في الركوع ولا يعارضه قوله عليه السلام أما الركوع فعظم وافيه الرب فانه يوجد من الاول الجواز ومن الاخر الاولوية وأجاز اللخمي الدعاء في الركوع وعزاه للمازري ولا يبي مصعب ابن دقيق العيد يحتل أن يكون النهى للأفراد والوارد انما هو مجموع التسبيح والدعاء وفي المدونة لا يدع في ركوعه عبد الحق ولا بعد احرامه قبل القراءة ولا قبل التشهد الطراز ولا في قيامه قبل قراءته ولا في الفاتحة الصقلي وعبد الحق وعن ابن عبد الرحمن انما يكره قبل الفاتحة في الركعة الاولى وفي الكافي انما يكره في الركوع فقط وتبعه عليه صاحب الارشاد والمشهور كراهته في التشهد الاول وبعد سلام الامام المأموم قبل سلامه ولا يكره بين السجدين على الاصح وقوله وقل ان شئت الى آخره يعنى قل ماشئت من التسبيح من غير تعيين فالتسبيح مستحب والتعيين غير لازم وفي المدونة قال مالك لا أعرف قول الناس في الركوع سبحان ربى العظيم وفي السجود سبحان ربى الاعلى ويكره ولم يحد فيه حدا ولا دعاء مخصوصا وهو معنى قول الشيخ وليس في ذلك توقيت قول ولا حد في اللبث ووقع الحديث يقول ذلك ثلاثا وهو أقله وتأوله ابن رشد ان ذلك في حق الامام الذي يطلب منه عدم التطويل فانظره وفي الحديث لما نزل فسبح باسم ربك العظيم قال عليه السلام اجعلوها في ركوعكم ولما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم ومعنى سبحان الله تنزيه الله والواو في قوله وبحمده سببية أى سبب تسبيحنا له حمده فالتقدير وانما سبحناه بحمده أى لما اقتضاه حمده أى ثناؤه الجميل لا لدفع النقص اذ لا يليق به سبحانه حتى يحتاج الى التنزيه عنه ولذلك قال بعضهم في اسمه القدوس هو المنزه عن كل كمال لغيره لان قوله المنزه عن النقائص بمثابة قوله الملك ليس بجزا فافهم وقيل الواو بمعنى مع أى مع حمده قوله وأقله أن تطمئن مفاصلك متمكنا يعنى وأقل اللبث أن تطمئن أى تستقر مفاصلك عن الاضطراب اطمئنا نامتمكنا فالطمأينة فرض على المشهور في جميع أركان الصلاة وعزاه اللخمي للمدونة ونحوه في الجلاب ونقل ابن رشد في سماع يحيى انه سنة وصوبه اللخمي وعن ابن القاسم غير واجبة ومرة قال فضيلة والزائد على أقل الطمأينة قال ابن شعبان فرض موسع وبعضهم نقل وصوبه اللخمي واستشكك بادرارك المسبوق في آخر الركوع فانظر ذلك ص ثم ترفع رأسك وأنت قائل سمع الله لمن حمده ثم تقول اللهم بنا ولك الحمد ان كنت وحدك ولا يقولها الامام ولا يقول المأموم سمع الله لمن حمده ويقول اللهم بنا ولك الحمد ش الرفع من الركوع مطلوب بلا خلاف ابن رشد وفي كونه سنة أو فرضا قولان عليهما

ولا ندع في ركوعك وقل ان شئت سبحان ربى العظيم وبحمده وليس في ذلك توقيت قول ولا حد في اللبث ثم ترفع رأسك وأنت قائل سمع الله لمن حمده ثم تقول اللهم ربنا ولك الحمد ان كنت وحدك ولا يقولها الامام ولا يقول المأموم سمع الله لمن حمده ويقول اللهم ربنا ولك الحمد

رأسه الى الارض هل يجزئه عنده من يوجب الطمأينة أم لا قلت الصواب انه يجزئه لان الطمأينة نية تحصل مع ذلك وانحناؤه لا يضر لانه أى بالمطلوب وزيادة ومجاورة الضميمة متعجبة اتفاقا (قوله ولا ندع في ركوعك وقل ان شئت سبحان ربى العظيم وبحمده وليس في ذلك توقيت قول ولا حد في اللبث) اعلم أن هذا أحد الامكنة التي يكره الدعاء فيها وثانها بعد الاحرام وثالثها بعد الجلوس وقبل التشهد وهذه ذكرها عبد الحق في نكته وزاد ابن الطلاع وبعد سلام الامام وقبل سلام المأموم وزاد غيرهما وبعد التشهد الاول (قوله ثم ترفع رأسك وأنت قائل سمع الله لمن حمده ثم تقول اللهم بنا ولك الحمد الى آخره) اختلف المذهب في الرفع من الركوع فقليل فرض وهو نقل الاكثر وقيل سنة

قولا مالك في كون عقد الركعة الركوع أو رفعه وعلى أنه سنة يسجد تاركه سهوا وعمدا يستغفر الله وهي رواية على وعلى أن الرفع فرض ويرجع محدود بأبي السهوق له محمد ويسجد قبل فان رجوعه لبعده النية الركعة ويسجد وسمع ابن القاسم فيمن خر من ركوعه ساجدا أن لا يعتد بتلك الركعة وأحب تماديه على صلاته معتد بها ويعيد صلاته سحنون وروى على لا إعادة عليه وقول ابن القاسم لا يعتد بها ظاهره كان ناسيا أو عامدا وتماديه رعا للخلاف ع غوا الشيخ لما لك استجاب تماديه واعادته وزاد عن ابن الموازي أن رجوع قائما بطلت صلاته وقوله وأنت قائل سمع الله لمن حمده يعني ويعمر بها المحل كما تقدم في التكبير لأن أفعال الصلاة كمعظاتها وأذكارها كمخ تلك العظام ولا عبرة بعظم لا مخ فيه وتحصيل ما ذكر أن الذي يجمع بين سماع الله لمن حمده وبنائك الحمد ويفرد الإمام بسم الله لمن حمده والمأموم ببنائك الحمد وهذا المشهور وروى ابن شعبان جمع الإمام بينهما كالفذ وفي الصحيح نحوه عنه عليه السلام ولا بن نافع وعيسى يجمعهما المأموم واختاره عياض وغيره وحكم سماع الله لمن حمده السنة وبنائك الحمد الفضيلة وتفسير سماع الله لمن حمده اللهم استجب لنا وفي لفظه الثاني ثلاثة اللهم ببنائك الحمد ببنائك الحمد قال أبو اسحق وهو أبغ لأنه دعاء وتحميد اذ قد يره ر بنا استجب لنا ولك الحمد ثم الواو وهي رواية ابن القاسم خلافا لرواية ابن وهب والله أعلم ﴿ فرع ﴾ قال ابن رشد في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا رفع رأسه من الركوع سماع الله لمن حمده وبنائك الحمد كما كثيرا ما يبارك فيه الحديث وكره مالك ذلك لئلا يعتد أنه من فرائض الصلاة أو من فضائلها وقال ابن شعبان تبطل صلاة قائله قال وقول ابن شعبان تبطل صلاة قائله لا معنى له لثبوته والله أعلم ص (وتستوى قائما مطمئنا مترسلا) ش ذكر في هذه المسئلة الاعتدال والطمأنينة والترسل وهو التمكن بعد الطمأنينة والزائد عليها فقد تقدم الكلام عليهما قريبا وفسر بعضهم الترسل برجوع العظام إلى مفاصلها وأما الاعتدال وهو استواء المفاصل فمن أركان الصلاة قال مالك في رواية ابن وهب أن لم يعتدل استغفر الله ولا شيء عليه وقاله ابن القاسم وقال ابن وهب وأشهب والتونسي لا يجزئه ويعيد وحكي ابن القصار عن بعض الأصحاب يجب ما قرب إلى القيام ابن رشد أوجه ابن عبد البر ودليل قول ابن القاسم أنه سنة إذ لا يستغفر من ترك فضيلة قال ورواية لا سجود أي لترك مرة كرواية عدم السجود لترك تكبيرة وصحح ابن رشد السنة واقتصر ابن الحاجب على سنية الزائد على قدر الاعتدال وفيه قولان وأصل الباب في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن أعرابيا دخل المسجد فصلى ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسلم عليه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ارجع فصل فانك لم تصل فارجع فصلي كما صلى ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال مثله

وتستوى قائما
مطمئنا مترسلا

حكاه ابن رشد وأجرى عليهما قول مالك في عقد الركعة هل هو الركوع أو رفع الرأس منه وحكم سماع الله لمن حمده السنة اتفاقا وهل مجموع في الصلاة سنة واحدة أو كل تسمية سنة يجرى عندي على الخلاف في التكبير حسبما حكاه ابن رشد وحكم ببنائك الحمد الفضيلة باتفاق وما ذكر الشيخ أن الذي يجمع بينهما هو كذلك باتفاق وكذلك حكم الإمام في القول الشاذ والمشهور يقول سماع الله لمن حمده فقط وما ذكر أن المأموم يقول ببنائك الحمد فقط هو المشهور وقال عيسى أنه يجمع بينهما كالفذ ومثله لابن نافع حكاه الباجي عنهما ومثله نقل المازري وغلطهما عياض في الأكمال فانظره وروى ابن القاسم ولك الحمد بآيات الواو كما قال الشيخ وروى ابن وهب لك باسقاط الواو وما ذكر من إثبات اللهم هو نص المدونة وغيرها وقيل باسقاطها قاله ابن حارث ومثله في المعلم والأكمال وغيرهما (قوله وتستوى قائما مطمئنا مترسلا) المطلوب كمال الرفع كما قال الشيخ واختلف إذا رفع ولم يعتدل فقال ابن القاسم يجزئه ويستغفر الله وقال أشهب لا يجزئه وهو قول ابن القصار وابن الجلاب وابن عبد البر وبه أفتى كل من قرأت عليه وقيل إن قارب الاعتدال أجزاءه والأفلا قاله القاضي عبد الوهاب وغيره واختلف في الطمأنينة فقليل

فرجع فصلى ثم قال في الثالثة أو في الرابعة والذي بعثك بالحق ما أحسن غير هذا فعلمني يا رسول الله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قامت إلى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وفي رواية لابي داود ثم اقرأ بفاتحة الكتاب وبما شاء الله ثم اركع حتى تطمئن را كما الحديث فاخذ منه علماؤنا وجوب الطمانينة والاعتدال قالوا ولم يذكر له عليه السلام إلا الواجبات ومن جمع أطراف رواية حصل له فيها ذلك نعم وفيه أن العالم لا يجب عليه التعليم حتى يطلب وهو الصحيح عند القاضي أبي بكر وغيره خلافا لطرطوشي ومن قال بقوله والتنبيه بالرفق والارشاد مطلوب عند الجميع ما لم يخف فتنة والله أعلم ص (ثم تهوى ساجدا لا تجلس ثم تسجد وتكبر في انحطاطك للسجود) ش أهوى عادى مال إلى نزول من علو إلى سفلى والمعنى ثم تأخذ في السجود بالهوى من قيامك وهو أول أفعال سجودك وهل المقصود أولا النهي عن الجلوس قبل السجود فيكون قوله لا تجلس لما بعده أى لا تجلس ثم تسجد من جلوسك وأنه مضاف لما قبله ويكون ثم تسجد استثناء فالذكر الكيفية ونهيه عن الجلوس خلافا للشافعى وغيره في أن الجلوس قبل السجود بوجه خفيف جدا من سنة وقد صح فعله له عليه السلام فقالت عائشة رضى الله عنها لما فعل ذلك صلى الله عليه وسلم في آخر أمره لأنه بدن أى ثقلت حركته أعضائه لا ارتفاع سنه وقال مالك فهو عادى لا شرعى عنده وهذا الجلوس ان وقع سهوا ولو لم يطل ضرر والمتاويل على تأويله والله أعلم ص (وتكبر في انحطاطك للسجود) ش يعنى بحيث يعمر الركن به كما تقدم في الركوع لان الاذكار مخالكان فاذا خلت منها كانت ضعيفة والله أعلم ص (فتمكن جبهتك وأنفك من الارض) ش يعنى أو ما يقوم مقامها والتمكين المذكور الصاقها بالارض الصاقا تستقر معه عليها منهبطة ان أمكن والا فالواجب منها أدنى جزء قاله س وكره مالك شد جبهته على الارض وأنكره أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه على من ظهر أثره في جبهته قال علماؤنا ولا يفعلها إلا جهال الرجال وضعفه النسائى وقوله تعالى سيماهم في وجوههم من أثر السجود يعنى خضوعهم وخشوعهم ونحو ذلك ع والسجود مس الارض وما اتصل بها من مسطح محل المصلى كالسرير بالجهة والانف قال وفي صحته باحداهما يعنى بالجهة وحدها وبالانف وحده فيها أى في المدونة بالجهة وبالانف يعيد أبدا أبو الفرج عند ابن

ثم تهوى ساجدا
لا تجلس ثم تسجد
وتكبر في انحطاطك
للسجود فتتمكن
جبهتك وأنفك من
الارض

فرض وقيل سنة ومعنى قول الشيخ مترسلا أى ساكنا قاله في مختصر العين (قوله ثم تهوى ساجدا لا تجلس ثم تسجد وتكبر في انحطاطك للسجود فتتمكن جبهتك وأنفك من الارض) حقيقة السجود ما ذكر الشيخ وهو تمكن الجهة والانف من الارض ولا يشترط تمكن الجهة كلها بل بعضها كاف صرح بذلك ابن عبد السلام فان قلت ما نسبته لابن عبد السلام أليس أنه ما خوذ من المدونة قال فيها ومن صلى على كور العمامة كرهته ولا يعيد وأحب إلى أن يرفع عن بعض جهته حتى لمس الارض بذلك قلت ليس كذلك لانه يسجد ببعض جهته على العمامة فهو قد تمكن جميع جهته بعضها مباشرة وبعضها بحائل واختلف اذا ترك السجود على الجهة والانف على أربعة أقوال فقال ابن حبيب يعيد أبدا وقيل لا إعادة عليه حكاه ابن الحاجب وقيل ان يسجد على الجهة صحت صلاته وعلى الانف يعيد أبدا قاله في المدونة وقيل ان يسجد على الانف يعيد في الوقت خاصة حكاه أبو الفرج عن ابن القاسم قال في المدونة ومن بجبهته قروح أو ما ولم يسجد على أنفه ونص أشهب على انه ان يسجد عليه أجزاءه وألزم اللخمي على قول ابن حبيب السابق انه يسجد عليه وجوبا واختلف هل قول أشهب وفاق أم لا فذهب ابن يونس وشيخه عتيق إلى أنه وفاق وقال ابن القصار هو خلاف واليه ذهب بعض شيوخ ابن يونس فان يسجد على كور عمامته ففي المدونة تنكره وتصح وقال ابن عبد الحكم وابن حبيب ان كانت يسيرة كالطاقة وان كانت كثيرة أعاد في الوقت ان لمس بانفه الارض ذكره الباجى رواية لابن حبيب فحمل التونسي قول ابن حبيب على الوفاق وظاهر كلام المازرى انه خلاف وقال التادلى اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال ثالثها ان عظمته أعاد أبدا فكلامه يدل

القاسم يعيد في الوقت **قلت** قالوا وهو المشهور ابن حبيب يعيد أبدأ فيهما يعني ان ترك الانف أعاد أبدأ وان ترك الجهة فكذلك وفي المدونة من بجهته قروح تمنعه السجود عليها أو ما ولم يسجد على انفه أشبه ان يسجد عليه أجزأه وهل خلاف أو وفاق وقاله ابن القصار قائلًا ويسجد على انفه أو خلاف وهو كمن أبيح له التيمم لبرد ونحوه فاغتسل وقاله ابن يونس وشيخه عتيق **س** ولك في تحصيل الواجب أدنى ما يمكن من الجهة وما زاد على ذلك فهو كمال والله أعلم **ص** (وتبأشر بكفيك الأرض باسطا يديك مستويتين إلى القبلة تجعلهما حدًا وأذنيك أودون ذلك) **ش** يعني ان مباشرة الأرض بالكفين من غير حائل من كمال السجود وهو مستحب اللخمي ويرزهما من كفيه واختلف اذا لم يرزهما وسمع يحيى من ابن القاسم قبض الساجد أصابعه على شيء لعذرا ولغير عذر عمدا يستغفر الله قال سنده فحمله انه مس الأرض ببعض كفيه قال ولو لم يمسها الا بظاهر أصابعه لم يحجزه ابن رشد ايجاب الاستغفار يدل أنه سنة فيتركه عمدا لا عذر قولان وسمع ابن القاسم ارجو خفة وضع يديه على الأرض لا مساك عنان فرسه ان لم يجد بدا ابن رشد وهو احسن من سماعه بزيادة ولا احب له تعمده وسمع ابن القاسم ان لم يضع يديه على ركبتيه ولا بالأرض لعمد كسائه تحت ابطنه لعجزه عن جمع له في كفيه لثمة له وبالأرض خوف ان يخطف له لم يعد وان لم يخف ومنعه ذلك وضع يديه على ركبتيه اعاد وهذا كله من فروغ قوله باسطا يديه وقوله مستويتين إلى القبلة قال في المدونة ويتوجه يديه إلى القبلة ولو خاف وهو متوجه بكل ذاته لم يضره ذلك وقوله تجعلهما حدًا وأذنيك أودون ذلك يعني استحبابا ثم قوله اودون ذلك يحتمل ان يكون تخيرا في الفعل من القائل الواحد ويحتمل أن يكون على القولين فهو تخيير في النقلين كقوله مثل ثمانية أيام أو عشرة وقوله وان نوى اقامة أربعة أيام بموضع أو ما يصلي فيه عشرين صلاة يرد على القول الاول والثاني فانظر ذلك وشرط الجهة في السجود ان تكون ماسة للأرض أو محل المصلي فلو سجد على كور عمامة فقال في المدونة يكره قال ابن عبد الحكم وابن حبيب ان كان قدر طاقة ونحوها وان كثر أعاد في الوقت وان مس الأرض بانفه المازري هذا فمن شد على الجهة لا فيما رز ومنع لصوقها بالأرض اللخمي ان تكسفت العمامة لم يحجزه وقوله وذلك واسع يعني وضع يده حيث شاء من الأرض وجميع ما في هيئة سجوده غير ما يوضح السجود الا به فان الهيئات مستحبة لا شيء على من خالفها إلا فيما يجب والله أعلم **ص** (غير انك لا تفترش ذراعيك في الأرض ولا تضم عضدك إلى جنبك ولكن تجنح بهما تجنحاً وسطاً وتكون رجلاك في سجودك قائمتين وبطون ابهاميهما إلى الأرض)

وتبأشر بكفيك
الأرض باسطا يديك
مستويتين إلى القبلة
تجعلهما حدًا وأذنيك
أودون ذلك وكل
ذلك واسع غير أنك
لا تفترش ذراعيك
في الأرض ولا تضم
عضدك إلى جنبك
ولكن تجنح بهما
تجنحاً وسطاً
وتكون رجلاك
في سجودك قائمتين
وبطون ابهاميهما
إلى الأرض

على ان في المذهب قولاً بالبطان مطاقاً ولا أعرفه (قوله وتبأشر بكفيك الأرض باسطا يديك مستويتين إلى القبلة تجعلهما حدًا وأذنيك أودون ذلك وذلك واسع غير انك لا تفترش ذراعيك في الأرض ولا تضم عضدك إلى جنبك ولكن تجنح بهما تجنحاً وسطاً) مباشرة الأرض بالكفين مستحبة ومثله مباشرة الأرض بالوجه وفي غيرها مخير واختلف أين يضع يديه على أربعة أقوال فقل لا تحديد في ذلك قاله في المدونة وقيل لحد ومن كفيه نقله صاحب الطراز عن ابن مسامة وقيل حد وأذنيه قاله ابن مسامة أيضاً واختاره اللخمي وقيل حد وصدره قاله ابن شعبان وقول الشيخ حد وأذنيك أودون ذلك أراد بذلك الاخبار ان في المسئلة قولين الا أن قوله أودون ذلك يحتمل المنكبين أو الصدر وهو الاقرب والله أعلم وأشار بقوله وذلك واسع إلى عدم فرضية ما ذكر على انه يحتمل وكأنه الاقرب أن اشارته انما هي إلى التوسعة بعدم التحديد كما قال في المدونة (قوله وتكون رجلاك في سجودك قائمتين وبطون ابهاميهما إلى الأرض) قال ابن القصار السجود على الركبتيين وأطراف القدمين سنة فيما يقوى في نفسه وظاهر كلام اللخمي وغيره ان ذلك واجب وقول ابن العربي أجمعوا على وجوب السجود على السبعة الاعضاء قصور وقال ابن الحاجب أما الركبتيان وأطراف القدمين فسنة فيما يظهر وقيل واجب فظاهره ان القول الاول لم يسبقه اليه غيره

قد ثبت نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يفتش الرجل ذراعيه في سجوده افتراش الاسد وفي رواية افتراش الكلب وهذا غاية ما ينتهي إليه القبيح بفعل مكر وه بل نص الشافعية على أن استواء العجيزة والرأس في السجود مبطل له قال ابن الفكاكي ولا نص عندنا في المذهب في ذلك وما ذكر من عدم ضم العضدين والتجنيح بهما قد تقدم نحوه في الركوع وأن ذلك حكم الرجال لا النساء وأنه يعتد بالخضوع بذلك في ركوعه وسجوده أي الذلة والافتقار وكون الرجلين في السجود قائمتين بطون ابهاميهما إلى الأرض تحمية للسجود عليهما وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم الجهة وأشار يديه إلى الأنف واليدين والركبتين وأطراف القدمين ابن العربي قد أجمعوا على السجود على السبعة الأعضاء وقال ابن القصار قوى في نفسه أنه على الركبتين وأطراف القدمين سنة وذکر سجودون في ترك رفع اليدين من الأرض عند الرفع من السجود قولين وأخذ منه الخلاف في وجوب السجود عليهما فانظر ذلك ص (وتقول ان شئت في سجودك سبحانك ربى ظلمت نفسى وعملت سوءاً فاغفر لى أو غير ذلك ان شئت وتدعو فى السجود ان شئت) ش معنى أنه مخير في سجوده بين أن يسبح أو يدعو أو يجمع بينهما وكان الشيخ اختيار الجمع بينهما وفي صحيح البخارى وغيره قال أبو بكر يارسول الله علمنى دعاء أدعوه فى صلاتى قال قل اللهم انى ظلمت نفسى ظلماً كثيراً بالملئمة وفى رواية بالموحدة قال النووى فيجمع بينهما من أراد العمل بهذا الحديث ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لى مغفرة من عندك وارحمنى انك أنت الغفور الرحيم وفى الصحيح انه عليه السلام كان يقول فى ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر و هذا جمع بينهما وقد تقدم الكلام عليه فى الركوع وروى انه عليه السلام لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال اجعلوها فى ركوعكم ولما نزلت سبح اسم ربك الا على قال اجعلوها فى سجودكم والحاصل ان الدعاء مكروه فى الركوع لا فى السجود وفى الركوع فيه بحث واختلاف والقراءة تكبره فى كل منهما والله أعلم ص (وليس اطول ذلك وقت وأقله ان تطمئن مفاصلك متمكناً) ش ليس

وتقول ان شئت فى
سجودك سبحانك
ربى ظلمت نفسى
وعملت سوءاً فاغفر
لى أو غير ذلك ان
شئت وتدعو فى
السجود ان شئت
وليس لطول ذلك
وقت وأقله أن
تطمئن مفاصلك
متمكناً

وليس كذلك بل هو كلام ابن القصار (قوله وتقول ان شئت فى سجودك سبحانك ربى ظلمت نفسى وعملت سوءاً فاغفر لى أو غير ذلك ان شئت وتدعو فى السجود ان شئت وليس لذلك وقت وأقله أن تطمئن مفاصلك متمكناً) حكم الدعاء فى السجود الفضيلة وقال يحيى بن يحيى وعيسى بن دينار من لم يذكر الله فى ركوعه ولا فى سجوده أعاد صلاته أبداً قال عياض فتاواه القاضى التميمى لتركه الطمانينة الواجبة وتناوله ابن رشد لعمده تركه حتى التكبير كتمه ترك السنة قال فى البيان انما قاله استحباباً لا وجوباً والمطلوب أن يجمع فى دعائه بين مصالح دينه ودنياه قال فى المدونة ولا بأس بالدعاء على الظالم قلت وأفنى بعض شيوخه غير مأمرة بان يدعى على المسلم العاصى بالممات على غير الاسلام واحتج بدعاء موسى عليه الصلاة والسلام بذلك على فرعون فقال تبارك وتعالى كما أعز بنى اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم والصواب عندى انه لا يجوز وليس فى الآية دليل لانه فرق بين الكافر الميؤوس منه كفرعون وبين المسلم العاصى المقطوع له بالجنة ما أولاً واما ثانياً وقد قال عياض فى كماله فى قوله عليه السلام لعن الله السارق وهو حجة فى لعن من لم يسم وكذلك ترجم عليه البخارى لانه لعن للجنس لا المعين ولعن الجنس جائز لان الله تعالى قد أوعدهم وينفذ الوعيد على من يشاء منهم وانما يكره وينهى عن لعن المعين والدعاء عليه بالا بعد من رحمة الله عز وجل وهو من معنى اللعن وقد ذهب بعض المتكلمين على معانى الحديث ان اللعن جائز على أهل المعاصى وان كان معيناً لم يحد لان الحدود كفارات لاهلها وهذا الكلام غير سديد ولا صحيح لنهيه عليه الصلاة والسلام عن اللعن فى الجملة وحمله على المعين أولى ليجمع بين الاحاديث واختلف ان قال يافلان فعل الله بك كذا وكذا فقال ابن شعبان صلاته باطلة والمذهب على خلافه قال ابن العربى فى القبس اختلفت الصوفية هل الدعاء أفضل من الذكراً المجرد أم العكس فقيـل بالاول

من شأن مالك التجديد في فعل ولا قول بل ذلك شأن الشارع صلوات الله عليه وسلامه فما وقته وقتناه وما تركه تركناه قال مالك انما يوقت أهل العراق ﴿فروع مجموعة﴾ قال اللخمي تستحب مباشرة الارض بوجهه ويديه ولا بأس بحائل خفيف لبرد أو حر ويستحب القيام عليها ويستحب كون الحائل من نبات لا مستنبت كحصير أو خمرة اللخمي وشبهه مما لا يقصد لترفه وفي ثياب الكتان والقطن الكراهة للمدونة والجواز لابن مسلمة ويحيى وغير نباتها كالصوف مكروه اللخمي وابن رشد ولا يضع بديه الا على ما يضع عليه جهته والله سبحانه أعلم ص (ثم ترفع رأسك بالتكبير فتجلس فتثنى رجلك اليسرى في جلوسك بين السجدين وتنصب اليمنى ويطون أصابعها الى الارض وترفع يدك عن الارض على ركبتك ثم تسجد الثانية كما فعلت أولاً) ش يعني أن الرفع عند انتهاء السجود يكون كما ذكر وهو فرض بلا خلاف لعدم تصوير السجدة الثانية الا به والاعتدال في سجوده كالا اعتدال في الرفع من الركوع وذكر المازري الاقوال الثلاثة المذكورة هناك الباجي في كون الجلسة بين السجدين فرضاً أو سنة خلاف وعلى الوجوب ففي وجوب الطمأنينة خلاف وروى الشيخ الدعاء بين السجدين ولا تسبيح ومن دعا فليخفف اللخمي ولا يدعو بينهما وقال سحنون اذا لم يرفع يديه عن الارض بين سجديته قال بعض أصحابنا لا يجزيه وخففه بعضهم وأقيم من القول بالبطالان وجوب السجود على اليدين ومن الثاني عدمه س والتخريج ظاهر وأما وضعهما على الركبتين فمستحب ويستحب عند السجود تقديم بديه قبل ركبته وفي القيام عكسه اذ ورد النهي عن خلاف ذلك والله أعلم وفي الحديث انه عليه السلام كان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني وارزقني

ثم ترفع رأسك بالتكبير
فتجلس فتثنى رجلك
اليسرى في جلوسك
بين السجدين
وتنصب اليمنى
وطون أصابعها
الى الارض وترفع
يدك عن الارض
على ركبتك ثم
تسجد الثانية كما
فعلت أولاً

لقوله تعالى ادعوني استجب لكم ولان الدعاء المأثور عنه عليه الصلاة والسلام أكثر من الذي كرم المأثور ومنهم من قال بالثاني لقوله عليه الصلاة والسلام كما عن الله عز وجل من شغلته ذكرى عن مسـ ثلثي أعطيته افضل ما أعطى السائلين (قوله ثم ترفع رأسك بالتكبير فتجلس فتثنى رجلك اليسرى في جلوسك بين السجدين وتنصب اليمنى ويطون أصابعها الى الارض) اعلم ان الرفع من السجود فرض بلا خلاف وفي الاعتدال والطمأنينة خلاف قال ابن الحاجب والرفع منه والاعتدال والطمأنينة كالركوع وتعقبه ابن دقيق العيد بان ظاهره يقتضي ان فيه خلافاً لقوله كالركوع وهو ممتنع لتوقف الثالثة عليه واجيب عنه بأنه انما قصد الى ثبوت اصل الطلب في الرفع من السجود كما هو في الرفع من الركوع ولم يقصد ان الرفع من السجود مختلف فيه كما اختلف في الرفع من الركوع ولم يقصد ان الرفع من السجود مختلف فيه كما اختلف في الرفع من الركوع قال ابن عبد السلام وفي هذا الجواب نظر لانه بتقدير صحته يكون كلام المؤلف قاصراً في عدم التعرض للخلاف الذي في الاعتدال والطمأنينة في الرفع من السجود وبالجملة فان قصد المؤلف حقيقة التشبيه لزم الاشكال المذكور وان قصد ما قاله هذا المحجب لزم قصور كلامه من حيث انه لم يتعرض للخلاف الذي في الاعتدال والطمأنينة قلت هذا كله لا يحتاج اليه وليس في كلامه ما يدل على خلاف السنة لان قوله الرفع منه هو آخر الكلام لكونه ترجمة ولانه قال أحد الفرائض السابقة الرفع منه ثم استأنف التفريع في مسائله فقال والاعتدال في الطمأنينة كالركوع أى اختلف فيها كالركوع ومثل هذا ابن هارون رحمه الله تعالى ومن علم طريقة ابن الحاجب في هذا الفصل فقد علم ما قلناه وان سلمنا ان الامر كما قالوا فابن الحاجب لم يحك خلافاً في الرفع من الركوع هل هو فرض ابتداء أم لا نعم حكى بعد الوقوع خلافاً وهنا فرض ذلك متعذر فهو أراد التشبيه في الحكم ابتداء وذلك صحيح وهو الفرضية بلا خلاف (قوله وترفع يدك عن الارض على ركبتك ثم تسجد الثانية كما فعلت أولاً) اما وضعهما على الركبتين فلا خلاف ان ذلك مستحب واما رفعهما عن الارض فقال سحنون اختلف أصحابنا اذا لم يرفعهما فقال بعضهم بالاجزاء وقال بعضهم بعدمه قلت وبه أدركت جماعة ممن لقيت يفتون وقد أخبرت ان بعض متأخري افرريقية كان يفتي بالبطالان اذا

واجبرني واهدني وعافني واعف عني ص (ثم تقوم من الارض كما أنت معتمد على يديك لا ترجع جالسا لتقوم من جلوس ولكن كما ذكرت لك وتكبر في حال قيامك) ش أما اعتماده على يديه فلا يستعانة على القيام وهو خلاف مذهب الحنفية وقوله لا ترجع جالسا لتقوم من جلوس هذه تسمى جلسة الاستراحة وقد أثبتتها الشافعية سنة لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم كان يفعلها وقال مالك انما فعل ذلك لما ثقلت أعضاؤه فهو عادي لا شرعي وهو تأويل أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها واستحبه ابن العربي لثبوته في الحديث قائلا وقولهم بالسجود منه وهم عظيم والمذهب ان من جلس عمدا لأشياء عليه لوروده سنة فاما السهو فان كان قدر التشهد فانه يسجد له وان كان دون ذلك فقال أشهب يسجد وقال ابن القاسم وابن كنانة وابن أبي حازم مع رواية ابن وهب وابن أبي أويس لا يسجد وهل الاعتماد على اليدين في القيام مباح أم مستحب وهو دليل سماع ابن القاسم تركه مكروه كسماع أشهب وصوبه ابن رشد والله أعلم ص (ثم تقرأ كما قرأت في الاولى أو دون ذلك وتفعل مثل ذلك سواء غير انك تقنت بعد الركوع وان شئت قنت قبل الركوع بعد تمام القراءة) ش يعني انك تقرأ في الثانية بام القرآن وسورة تَجَرُّ بِقِرَاءَتِهِمَا فِي الصُّبْحِ وَلَا تَطُولُ الثَّانِيَةُ عَلَى الْاُولَى ابْنُ الْعَرَبِيِّ مَنْ لَمْ يَطُولِ الْاُولَى عَنْ الثَّانِيَةِ فَهُوَ جَاهِلٌ وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ أَنَّهُ بَيْنَ الْمَسَاوَةِ وَبَيْنَ تَقْصِيرِ الثَّانِيَةِ وَفِي الْمُخْتَصَرِ لَا بَأْسَ بِطُولِ الْقِرَاءَةِ فِي ثَانِيَةِ الْفَرَضِ عَلَى الْاُولَى وَفِي الْوَاضِحَةِ اسْتِحْبَابُ عَكْسِهِ قَالَ الْبَاجِي وَيَكْرَهُ فِي الثَّانِيَةِ سُورَةَ قَبْلَ السُّورَةِ الْاُولَى فِي تَرْتِيبِ الْمُصْحَفِ ابْنُ حَبِيبٍ التَّرْتِيبُ أَفْضَلُ وَعَنْ مَالِكٍ عَكْسُهُ ابْنُ رَشْدٍ وَعَلَيْهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَبْعَدَ مِنَ الْاُولَى حَتَّى لَا يَتَحَقَّقَ الْعَكْسُ وَسَمِعَ ابْنُ الْقَاسِمِ كِرَاهَةَ تَكَرُّرِ سُورَةِ الْاِخْلَاصِ فِي النَّفْلِ وَسُورَةِ رُكُوعٍ مِنْ حَصَرٍ عَنْ تَمَامِ السُّورَةِ دُونَ قِرَاءَةِ سُورَةِ أُخْرَى قَالَهُ الشَّيْخُ فِي الْمُخْتَصَرِ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَفْتَحَ عَلَيْهِ مَامُومَهُ لَا مِنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي صَلَاةٍ وَرَوَى ابْنُ حَبِيبٍ لَا يَلْقَنَ وَإِنْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ إِلَى الْاُخْرَى حَتَّى يَقِفَ يَنْتَظِرُ الْبَاجِي لَوْ غَيْرَ آيَةٍ رَحْمَةً بِآيَةِ عَذَابٍ تَغْيِيرًا يَقْتَضِي كُفْرَ الْقَنَعِ وَكَذَا إِنْ كَانَ ذَلِكَ بِوَقْفٍ قَبِيحٍ ص (غير انك تقنت بعد الركوع وان شئت قنت قبل الركوع بعد تمام القراءة) ش يعني تدعو بالدعاء المعروف بالقنوت وهو في الثانية من صلاة

ثم تقوم من الارض
كما أنت معتمد على
يديك لا ترجع جالسا
لتقوم من جلوس
ولكن كما ذكرت
لك وتكبر في حال
قيامك ثم تقرأ كما
قرأت في الاولى أو
دون ذلك وتفعل
مثل ذلك سواء غير
أنك تقنت بعد
الركوع وان شئت
قنت قبل الركوع
بعد تمام القراءة

لم يرفعهما معا وبالصححة اذا رفع واحدة (قوله ثم تقوم من الارض كما أنت معتمد على يديك لا ترجع جالسا لتقوم من جلوس ولكن كما ذكرت لك وتكبر في حال قيامك) ما ذكرناه يعتمد على يديه ير يد على طريق الاستحباب وهو قول مالك وخفف تركه في المدونة قال فيها فان شاء اعتمد على يديه في القيام او ترك فظاهاه الا باحة وروى عن مالك يكره ترك اعتماده وما ذكر الشيخ انه لا يرجع للجلوس هو المشهور واستحب ابن العربي أن يجلس لثبوته عنه عليه السلام وبه قال الشافعي قال ابن عبد السلام وهو المختار وعلى الاول فان رجع جالسا عمدا فلا يسجد والصلاة مجزئة بانفاق مراعاة للخلاف وان رجع ساهيا في السجود قولان (قوله ثم تقرأ كما قرأت في الاولى أو دون ذلك وتفعل مثل ذلك سواء) اعلم ان المذهب اختلف في قراءة الثانية فقال في المختصر لا بأس بطول قراءة ثانية الفريضة على الاولى وفي الواضحة الاستحباب وعكسه فجعلها المازري قولين وجهل ابن العربي من لم يطل الاولى على الثانية قلت فقول الشيخ كما قرأت في الاولى أو دون ذلك ان اراد ان المسئلة ذات قولين كعادته فالقول الاول من قولييه خلاف ما تقدم ولا أعرفه (قوله غير انك تقنت بعد الركوع وان شئت قنت قبل الركوع بعد تمام القراءة) اختلف في حكم القنوت والمشهور من المذهب ان ذلك فضيلة وقيل سنة قاله ابن سحنون وعلى بن زياد وهو ظاهر السليمانية يسجد لسهوه وهو مذهب المدونة قال فيها عن ابن مسعود القنوت في الفجر سنة ماضية والاصل الحقيقة واتيان سحنون بذلك يدل على ارتضائه له وقال يحيى بن يحيى لا يقنت وانما قال ذلك لما في الموطا كان ابن عمر لا يقنت قال بعض الشيوخ واستمر العمل بذلك في مسجد يحيى بعد موته واذا قلنا بانه فضيلة فلا يسجد له كسائر الفضائل فان سجد له بطلت صلاته قاله

الصباح وليس في غير هذا الموضع على المشهور لا في وتر ولا غيره وروى القنوت في الوتر في النصف الآخر من رمضان وروى لا قنوت فيه وهو المشهور وكونه بعد الركوع في ثانية الصباح هو مذهب ابن حبيب وقال الباجي المشهور قبله وظاهر الرسالة التخيير وهو مذهب المدونة والخلاف في محله لا بأس برفع يديه فيه وفي حديث أنس رضي الله عنه كان عليه السلام لا يقنت الا اذا دعا القوم أو دعا عليهم متفق عليه زاد الدارقطني ما في الصباح فلم يزل يقنت حتى لقي الله وفي المدونة قال ابن مسعود القنوت في الصباح سنة ماضية يعني مضى العمل بها وليست سنة لازمة وقال سحنون سنة وفي السليمانية يسجد لسهوه والمشهور مستحب وعبر عنه الشيخ بعد بقوله والقنوت في الصباح حسن وليس بسنة ويستحب سراره وقال علي بن زياد من تركه بطلت امالا له واجب عنده أولان الهاون بالسنن كالتهاون بالقرائض وقال يحيى بن يحيى هو بدعة واليه ذهب أبو حنيفة وقال سعيد بن طارق لا يسه حين سألته عن القنوت هل كان عليه السلام والخلفاء بعده يفعلونه أي بنى محدث ص (والقنوت اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونخضع لك ونخلع ونترك من يكفرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونخضع نرجو رحمتك ونخاف عذابك الجدان عذابك بالكافرين ملحق) ش يعني هـ ذام مختار مالك في لفظ القنوت قيل وهما سورتان في مصحف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وفي المدونة لا بأس بالدعاء بغيرهما وعلى الظالم وانفسه بامر دينه وآخرته وروى ابن وهب أن قوله اللهم انا نستعينك الى آخره علمه جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم ومعنى نستعينك نطلب منك العون أي القوة على ما نريده من أمور الدنيا والدين ونستغفرك أي نطلب منك المغفرة التي هي السعة على الذنوب وعدم المؤاخذة بها ونؤمن بك أي نصدق بوجودك وكما لك مع الازعان لما جاء عنك من أمر ونهي وغيره ونخضع لك بنونين بينهما خاء معجمة أي نذل غاية الذلة بين يديك لجلال عظمتك ونخلع عن كل ما لا نرضاه ولا يرضاه

أشهب حكاه ابن رشد ومثله للتليطلى واذا قلنا بالسنة فنص على بن زياد على انه ان لم يسجد بطلت وهو قائل بذلك في كل سنة وقال بعض المتأخرين من أراد ان يخرج من الخلاف فليسجد بعد السلام وبه أفتى بعض من لقيته غير مامرة ونص ابن الحاجب على انه لا بأس برفع يديه في دعاء القنوت قلت وظاهر المدونة خلافه قال فيها ولا يرفع يديه الا في الافتتاح شيئا خفيفا والمشهور انه لا يكبره قبل وروى على ان مالكاً كبر حين قنت واختلف ما الافضل في محله فقيل قبل الركوع أفضل وقال ابن حبيب بعده أفضل وهو ظاهر كلام الشيخ وفي المدونة والقنوت في الصباح قبل الركوع وبعده واسع والذي أخذه مالك في خاصته قبل (قوله والقنوت اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونخضع لك ونخلع ونترك من يكفرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونخضع) ما ذكره مثله في المدونة عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر القاضي عبد الوهاب في تلقيه هذا الدعاء من أوله الى نخف وزاد اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وقنا شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضى عليك ولا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت قال ابن عبد السلام واختار ابن شعبان الجمع بينهما مع زيادة الدعاء على الكفار والدعاء للمسلمين ومعنى نستعينك أي نطلب منك العون ونستغفرك أي نطلب منك المغفرة ونؤمن بك أي نصدق بوجودك ونخضع أي نخضع ونخلع أي ربة الكفر من أعناقنا ونترك من يكفرك أي لا نحب دينه ولا يعترض على هذا باباحة النكاح الكتابية ان كوننا اذا تزوجنا هاملنا اليها لان النكاح من باب المعاملات والمراد هنا كما تقدم انما هو بعض الدين وحكاية البهلول بن راشد المذكرة في المدارك وغيرها انما خرج ذلك منه على طريق الورع ولولا الاطلاقة لذكرناها وتقديم المقبول في قوله اياك نعبد اشارة للحصر أي لا نعبد الا اياك وعطف السجود على الصلاة لانه مخها ومعنى نخف أي نخضع بسرعة وقوله نرجو رحمتك ونخاف عذابك الجداخ فيه الاشارة الى ان الجمع بين الرجاء والخوف هو المطلوب وهو كذلك لقوله

والقنوت اللهم انا
نستعينك ونستغفرك
ونؤمن بك ونتوكل
عليك ونخضع لك
ونخلع ونترك من
يكفرك اللهم اياك
نعبد ولك نصلي
ونسجد واليك نسعى
ونخضع نرجو رحمتك
ونخاف عذابك
الجدان عذابك
بالكافرين ملحق

رسولك لما فيه رضاك ورضاء رسولك وترك من يكفر بك وفي رواية من يكفر بك أي نعاديه ونجانبه لا جل كفره بك
والكفر تغطية الحق بالباطل اللهم أي يا الله أقيمت الميم مقام حرف النداء اياك نعبد يعني لا غيرك لان تقديم المعمول
يؤذن بالحصر والعبادة كل مأمور به شرعا قال القاضي أبو بكر بن العربي وتخفيف الياء من اياك بحيل المعنى لان اياك
بالتخفيف اسم للشمس ومعنى نصلي نقبل على المعنى اللغوي وعلى وجه خاص ان قصدت الصلاة الشرعية
ونسجد يعني في صلاتنا وكأنه أتى بخاص بعد عام لان الصلاة أفضل الاعمال وأفضل أفعالها السجود لانه محل
القرب وأقرب ما يكون العبد من ربه في السجود وقوله نسعى يعني نقبل أو نعمل بجدا لتقصير فيه ونحذف بكسر الفاء
نسارع في مرضاته نرجو رحمتك يعني ان تالنا فيما نحن فيه من أمر الدنيا والدين ونخاف عذابك الجدد بكسر الجيم
الذي لا مزية فيه ولا هزل يدخله ولا يعتريه ان عذابك بالكافرين ملحق بكسر الحاء يلحق من قضيت عليه به وهم
الكفرة حتما وغيرهم ان شئت ذلك وعلى رواية فتش الحاء يلحقه بهم من شئت من خلقك زبانية وغيرهم وهذه الفاظ
القنوت عنده من غير زائد وفي التلقين اللهم اهدنا فبين هديت الى آخره وهذا الذي اقتصر عليه الشافعي وأتى به
جهرًا وهو مشهور رواه على كرم الله وجهه وخرجه البيهقي والطبراني ولم يصح حديثه وليس في صحيح الرواية
ونتوكل عليك وثبت في بعض النسخ والمشهور لا يتقيد للقنوت دعاء ودعاء أحب وان لدنيا ولوقال يافلان فعل
الله بك كذا لم تبطل على الاصح وفي الجلاب انما يدعو في القيام بعد القراءة وفي الجلوس بعد التشهد وروى
الشيخ أيدعو بكسوته في سجوده فقال يزيد ذكر السر اويل ليدع بمادعاه الصالحون وبما في القرآن والقول
بالبطلان في قوله يافلان فعل الله بك كذا لابن شعبان قال الشيخ رواه غيره ص (ثم تفعل في السجود والجلوس
كما تقدم من الوصف) ش يعني وتتنق الاقواء وهو الجلوس على صدور القدمين ماسا باليدين عقيب كذا في المجموعة
وانظر التونسي والبخمي وابن يونس وابن زرقون في ذلك ص (فاذا جلست بين السجدين نصبت رجلك اليمنى
وبطون أصابعها الى الارض وثبت اليسرى وأفضيت باليتك الى الارض ولا تقعد على رجلك) ش يعني
فتكون رجلاك معا خارجتين لناحية اليمين ومعنى نصب اليمنى جعلها موجهة للقبلة بركبتها وبحسب ما ذكر فتكون
اليسرى معترضة من شمال الى يمين فتكون مضجعة على يسارها ووراءها ابهام اليمنى قائم على رأسه وكذا كل
ما أمكن من أصابعها ومعنى ثنيت عطف وأفضيت الى الارض وضعت بها أو ملت اليها أو خالطت وكل قريب
والمراد باليته هنا الورك اليسرى وقدرناه بعض الناس باليتك بالثنية وهو يوافق المذهب والله أعلم وقوله ولا
تقعد على رجلك اليسرى يعني خلافا لابي حنيفة وهو مقتضى حديث وائل بن حجر رضى الله عنه في صلاة
الصلاة وذهب الشافعي الى حديث أبي حميد الساعدي رضى الله عنه وهو ان يجلس في الاولى كنفعل
أبي حنيفة وفي الثانية كفعل مالك متوركا وقال أحمد بن حنبل اختلاف الاحاديث قاض بالتخير فايهما
جلس كان على السنة فيه ومذهب مالك أن هذا كله مستحب وكيفما جلس اجزأه وقد تقدم حكم الاقواء
قريبا وبالله التوفيق ص (وان شئت حنيت اليمنى في انتصابها فجعلت جنب يمينها الى الارض فواسع) ش يعني

ثم تفعل في السجود
والجلوس كما تقدم
من الوصف فاذا
جلست بعد
السجدين نصبت
رجلك اليمنى وبطون
أصابعها الى الارض
وثبت اليسرى
وأفضيت باليتك
الى الارض ولا
تقعد على رجلك
اليسرى وان شئت
حنيت اليمنى في
انتصابها فجعلت جنب
يمينها الى الارض
فواسع

عليه الصلاة والسلام لا يجتمعان في قلب عبد مؤمن الا أعطاه الله ما يرجوه منه وأمنه مما يخاف الا أنه في حال
الشوبية والكهولة يغاب الخوف وفي حال الشيخوخة والمرض يغلب الرجاء قال الفاكهاني والجد بكسر
الجيم أي الحق وقيل معناه الدائم الذي لا يفنى ويروى الجد بالفتح مصدر جرد والكسر أكثر وأشهر وهي رواية
في هذا الكتاب وملحق فيه الكسر والفتح فالكسر بمعنى لاحق وبالفتح أي يلحقه بالكافرين وهي رواية
في الرسالة (قوله فاذا جلست بين السجدين نصبت رجلك اليمنى وبطون أصابعها الى الارض وثبت اليسرى
وأفضيت باليتك الى الارض ولا تقعد على رجلك اليسرى وان شئت حنيت اليمنى في انتصابها فجعلت جنب يمينها
الى الارض فواسع) اختلف المذهب في الجلوسين على ثلاثة أقوال فقل سنتان وهو المشهور وروى أبو مصعب

ان توقيف الرجل اليمنى وجعل ابهامها واصابعها الى الارض ليس بشرط بل الامر على التخيير في ذلك وفي هذه وقد زاد الشيخ في صفة الجلوس في هذا الموضع ثلاثا لا فضاء بالية الى الارض والنهي عن الجلوس على الرجل اليسرى وامالة اليمنى وجعل جنب بهما الى الارض مع ان سنة الجلوس في المذهب واحدة وفي قوله بهما مناقشة لفظية وذلك ان الجوهري قال الابهام اعظم الاصابع والبهيم اول الضان فكان صوابه ان يقول جنب ابهامها والله أعلم ص (ثم تشهد والتشهد التحيات لله الزا كيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله) ش قوله ثم تشهد يعني تأخذ في ذكر التشهد بلفظه الوارد شرعا وقد وردت فيه الفاظ متقاربة المعنى قال في التمهيد والاختلاف فيها اختلاف في مخبره اولي عياض وقد صحت فيه روايات عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن طريق ابن عباس رواية قال بها الشافعي ومن طريق ابن مسعود قال بها ابو حنيفة وقال مالك بالتشهد الذي علمه عمر رضي الله عنه على المنبر بمحضر الصحابة ولا نكير يعني فكان كالجمع عليه قلت وقد أنهيت الروايات فيه الى نحو العشرة وفي اول بعضها اسم الله والله ولم ياخذ به مالك وسمعت بعض الشيوخ يقول تشهد عمر ليس فيه ورحمة الله وبركاته وهو ثابت في بعض روايات الموطأ وصحيح في رواية عبد الله بن عمر وكذلك وحده لا شريك له في التشهد الاول والصحيح ان محمدا عبده ورسوله بصريح الاسم لا بالضمير وقد اختلف في معنى التحيات بما يطول واحسن من ذلك قول من قال التعظيمات لله فلا يستحقها سواه لانه الملك الذي ليس فوقه ملك والعظيم الذي يصغر عند ذكر وصفه كل شيء والله أعلم والظاهر ان الزا كيات والطيبات وصف للتحيات ومعنى الزا كيات الطاهرات من النقص والمترايدات في الظهور والمعاني والطيبات الخالصات الجليلات وقيل الزا كيات الاعمال الصالحات لله أي اختراعها وايجادها كغيرها والطيبات من الكلام كذلك لقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه والصلوات الاقبالات وقيل ذوات الركوع والسجود فلا يصح أن تعمل لغيره قال ابن العربي وانما اضيفت هذه كلها الى الله تعالى تشريفا وتعظيما لها كقوله وأن المساجد لله والا فالكل منه واليه وقوله السلام عليك قبل السلامة الدائمة والنجاة الدائمة لك يا رسول الله ابن دقيق العيد وقيل بمعنى الا نقياد لقوله تعالى ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وضعفه بجهة التعدية بعلى ادلو كان المعنى هذا لكان السلام لك وانما قال ايها النبي ولم يقل ايها الرسول لعموم النبوة قلت ليس المراد الجنس حق يكون مثل هذا جوابا وانما المراد شخص بعينه فالظاهر انه عدل للوصف والا خصر الذي هو النبوة باعتبار اللفظ والله أعلم ورحمة الله ما يتعدد من تفحات احسانه المتدركة وبركاته خيراته المتزايدة لان البركة هي الخير المتدارك وقوله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين رجوع في حكم النيابة في رد السلام المتوجه منا للنبي صلى الله عليه وسلم

وجوب الآخر منهما وقال ابن زرقون ظاهر نقل أبي عمر بن عبد البر وجوبهما معا وهذا كله في غير مقدار ما يقع فيه السلام وأما مقدار ما يقع فيه السلام ففرض باتفاق وما ذكر الشيخ من التخيير في جنب الابهام هو خلاف قول الباجي يكون باطن ابهامها مماسي الى الارض لا جنبهما قال الفا كهاني عن الغريب كائن الشيخ أبا محمد رحمه الله وهم في قوله بهما وانما يقال ابهام كما هو المعروف قال الجوهري الابهام الاصبع العظمى والبهيم هو أول الضان كما ان السخل أول الدمعز (قوله ثم تشهد) حكم التشهد السنة باتفاق على ظاهر كلام الاكثر وقال ابن بري في حكم التشهدين ثلاثة أقوال المشهور سنة وقيل فضيلة وقيل الاول سنة والثاني فرض وقيل خليل (قوله والتشهد التحيات لله الزا كيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله الخ) سمي التشهد تشهدا

ثم تشهد والتشهد
التحيات لله الزا كيات
لله الطيبات الصلوات
لله السلام عليك
أيها النبي ورحمة
الله وبركاته السلام
علينا وعلى عباد الله
الصالحين أشهد
أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له واشهد
أن محمدا عبده ورسوله

والمراد بالصالحين قيل كل المؤمنين لقوله عليه السلام فاذا قالها أصابت كل عبد مؤمن في السماء والارض وقال
 الزجاج الصالح القائم بما عليه من حقوق الله وحقوق العباد وقيل الصالح من سلم عمله من المفسدات ولسانه من
 المبطلات أو من الخطيئات وبطنه من الشبهات وقوله أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا
 عبد الله ورسوله قد تقدم معناه في الاذان وانما ذكر بالعبودية لانها أشرف أسمائه وتبريها عما قاله النصارى في نبهم
 وقد قال عليه السلام لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ولكن قولوا عبده ورسوله ﴿تنبيه﴾ ومما يقع
 للمعاصم كثير اقولهم التاحيات بزيادة الالف بعد التاء وتخفيف الياء وقد نص الشافعية على بطلان الصلاة بذلك ولم
 أقف لاهل المذهب على شيء فيه فانظره ص (فان سلمت بعدها أجزاءك) ش أي في استعمال سنة التشهد
 والمشهور ان كلاً التشهدين سنة واحدة وروى أبو مصعب وجوب الاخير كذهب الشافعي وقال ابن زرقون
 ظاهر نقل ابى عمر عنه وجوبها وسيأتي قول الشيخ والتشهد ان قيل سمي التشهد لاحتوائه على التشهدين قلت
 مع تضمن معناه ما والله اعلم ص (ومما تزیده ان شئت واشهد ان الذي جاء به محمد حق وان الجنة حق وان النار
 حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور) ش يحتمل ان يكون التخيير في الزيادة وتركها وهو
 الظاهر ويحتمل كونه في المزيّد واعتراض ابن الفخار هذه الجملة بانها انما وردت في تشهد الوصية لا في تشهد الصلاة
 وبالغ ابن العربي في انكارها حتى قال وهذا من تحريف الشريعة وتبديلها وهو اسراف في التكبر اذ لم يرفع حكماً
 ولا أدخل بحكمة ولا نقل عن محله الذي ورد فيه نقلاً يقتضى اسقاطه عما ورد فيه بل هو من كمال العقيدة غير ان الوارد
 في هذا الحل انما هو قوله عليه السلام ثم ليتخير من المسئلة احب اليه وهو الذي فعله الشيخ في تمام الزيادة المذكورة
 ص (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد الى آخره) ش المشهور ان الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم في الصلاة سنة عند ابن شاس وقال ابن الحاجب هو الاصح وقال ابن عطاء الله الاصح فضيلة
 وروى عن ابن المواز الوجوب مثل قول الشافعي وظاهر كلام الشيخ الاستحباب لتخييره في الزيادة التي في
 الصلاة منها وقال ابن العربي حذرا من قول ابن ابى زيد وارحم محمد فانه قريب من بدعة ورد بحديث ابن مسعود
 رضى الله عنه اذا تشهد احدكم في صلاة فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد كما صليت
 ورحمت وباركت على ابراهيم الى آخره رواه الحاكم في المستدرک على الصحيحين فلا وجه لا نكاره وذكرا عياض
 اختلافا في الدعاء للنبي صلى الله عليه وسلم بالرحمة هل يجوز او يكره فكرهه ابو عمر بن عبد البر وقيل يجوز واليه ذهب

فان سلمت بعدها
 أجزاءك ومما تزیده
 ان شئت وأشهد ان
 الذي جاء به محمد
 حق وان الجنة حق
 وان النار حق وان
 الساعة آتية لا ريب
 فيها وان الله يبعث
 من في القبور اللهم
 صل على محمد وعلى
 آل محمد وارحم
 محمد وآل محمد وبارك
 على محمد وعلى آل محمد
 كما صليت ورحمت
 وباركت على ابراهيم
 وعلى آل ابراهيم في
 العالمين انك حميد
 مجيد

لتضمنه الشهادتين وانما اختار مالك هذا التشهد لانه تشهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه اذا كان يعلمه الناس
 على المنبر من غير تكبير عليه قلت وليس جميعه سنة بل بعضه هو السنة قياساً على السورة والله أعلم وأقيم من هنا ان
 الرجل اذا اتى رجلاً لا فاخبره ان فلا يسم عليه ولم يامر به بذلك أنه غير كاذب لقول المصلي ما يدل عليه وهو قوله
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين لان المراد بذلك المؤمنون وهذه اقامة ظاهرة اذا كان القائل لذلك يعلم ان
 المنقول عنه يعلم ما وقعت الاشارة اليه من كونه يفهم معنى ما هو متكلم به وقول الشيخ فان سلمت بعدها أجزاءك
 وصف طردى وكذلك اذا قال بعضه أو تركه جملة (قوله) ومما تزیده ان شئت وأشهد ان الذي جاء به محمد حق
 وان الجنة حق وان النار حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور) قال عبد الوهاب هذه
 الزيادة مروية عن السلف الصالح رضى الله عنهم ومعنى أشهد أن تحقق وأوقن وذکر الجنة وما بعدها من باب عطف
 الخاص على العام وأراد الشيخ ان الجنة والنار موجودتان لانهما سيوجدان وذهبت المعتزلة الى ما نفيناه وذكروا القبر
 امالانه الا عام الاغلب وامالان قبر كل شيء بحسبه (قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد
 وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد)

أبو محمد وأنكر عياض أن يكون فيه حديث صحيح فانظر ذلك نعم ويشكل أيضا على قول من قال ان الصلاة هي الرحمة لانه تكرار ونقل الشارح مساحي في شرح أصول ابن الحاجب ان الصلاة عند جمهور العلماء بمعنى الرحمة قال ورحمة الله لمن أراد رحمة ارادة انعامه وقال القرافي انها من الله زيادة الاحسان وقال بعض المتأخرين هي بمعنى القبول والتكرار أي الاقبال بزيادة التشریف والتعظيم هنا وقد تقدم ذلك وقوله كما صليت على ابراهيم يعني في التوحيد والتكرار بعد حصول صلاته عليه في الاصل والله أعلم ومعنى حميد محمود في ذاته وصفاته وأسمائه وأفعاله حميد أي عظيم في ذلك وقوله أنبياءك والمرسلين خصوص بعد عموم لان النبي انسان أوحى اليه بشرع فان أمر بتبليغه فهو رسول والا فنبى فقط وقيل الرسول من جاء بشرع جديد أو كتاب جديد والنبي من لم يحى بشرع أو جاء مجدد الشرع غيره وقد تقدم وفي قوله وعلى أهل طاعتك أجمعين فيه جواز الصلاة على غير الانبياء والمشهور جوازه بالتبع لامع الافراد وعن مالك لا يصلى الا على محمد صلى الله عليه وسلم ص (اللهم اغفر لي ولوالدي ولائمتنا ولمن سبقنا بالايمان مغفرة عزا) ش هذان من تخير المسئلة وقد قدم نفسه في الطالب لا شعار الافتقار ثم والديه لواجب حقهما وبشكل هذا في حق من والداه على غير الاسلام ومعنى مغفرة عزا غير متوقفة على شرط وقين معنى

اختلف المذهب في حكم التصلية في التشهد الذي يقع فيه السلام على ثلاثة أقوال فقل سنة وهو المشهور وقيل فرض وقيل فخيالة نقل هذا الخلاف عياض عن بعض المتقدمين عن المذهب وقال ابن محرز وقول ابن المواز بالفرضية لعله يريد في الجملة واعترض الشيخ أبو بكر بن العربي على الشيخ في قوله وارحم محمد بقوله وهم شيخنا أبو محمد وهما قبيح أخفى عليه علم الانز والنظر فزاد وارحم محمد وهي كلمة لا أصل لها الا حديث ضعيف وردت فيه خمسة ألفاظ وهي اللهم صل على محمد وارحم محمد وبارك وتحين وسلم وهذا لا يلتفت اليه ولا يعرج عليه في العبادات فذا ر أن يقوله أحد قلت برد احتمال ان يكون هذا الحديث المذكور صحيح عند الشيخ ولو سلمنا انه لم يصح فيعتذر عنه بما اعتذر عياض وذلك انه قال اختلف أصحابنا في الدعاء بالرحمة له عليه الصلاة والسلام فاختر ابن عبد البر منه وأجاز ذلك غير واحد وهو مذهب الشيخ أبي محمد بن أبي زيد وقد جاء في بعض الطرق اللهم اغفر لمحمد و تقبل شفاعته وهو بمعنى وارحمه والمطلوب ان يلتزم للشيخ تاويلان بعد وقد علمت اعتذاره عما يقع لاهل المذهب متقدمهم ومتأخرهم مثل الشيخ أبي محمد لا يخاطب بالكلام الذي ذكره لاهله وصلاحه اذ يستحي الانسان من سماعه ولولا هذا الذي ذكرناه لكان عدم ذكر اعتراضه خيرا من كتبه والله أعلم واختلف في الآل فقل قرابته وقيل أهل بيته وقيل أمته الى غير ذلك (قوله اللهم صل على ملائكتك والمقر بين وعلى أنبيائك والمرسلين وعلى أهل طاعتك أجمعين) قيل ان أكثر النسخ فيها اثبات الواو من قوله والمقر بين والمرسلين وصح أقل النسخ باسقاطها والاول أحسن لشموله جميع الملائكة وانما خصص المقر بين والمرسلين تشريفا والمراد بالمقر بين قرب رضى لا قرب مكان وذلك كجبريل وميكائيل وأخذ التادلي من قول الشيخ وعلى أهل طاعتك أجمعين جواز الصلاة على غير الانبياء والصحيح قصرها على الانبياء قلت كلام الشيخ انما يدل على أن الصلاة على غير الانبياء تجوز بحكم التبعية للانبياء لا أن الصلاة بالاستقلال جائزة والله أعلم (قوله اللهم اغفر لي ولوالدي ولائمتنا ولمن سبقنا بالايمان مغفرة عزا) أول ما بدأ الشيخ بالدعاء وثني بالديه الخ وذلك هو المطلوب اذ ذلك من كمال الادب ليظهر كمال الافتقار الى الله تعالى والائمة أراد بهم اجمع المركب من العلماء والامراء والله أعلم وأشار بقوله ومن سبقنا بالايمان الى الامتثال لقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولآخواننا الذين سبقونا بالايمان ومعنى عزا ما أي لا غنى لنا عن مغفرتك ولو قال ان شئت لكان فيه اظهار الغنى وفي كلام الشيخ عندي دليل على ان المطلوب لمن أراد زيارة القبور ان يبدأ بالديه ثم عن قرأ عليه لان للتقديم مزية وكان بعض من

اللهم صل على
ملائكتك والمقر بين
وعلى أنبيائك
والمرسلين وعلى
طاعتك أجمعين
اللهم اغفر لي ولوالدي
ولائمتنا ولمن سبقنا
بالايمان مغفرة عزا

ناجز وقوعها وقيل غير ذلك وقوله اللهم اني أسألك من كل خير سالك الى آخره كذا علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض من سمعه يدعو بطول التفصيل في دعائه اثر صلاته رواه الترمذي وغيره وقوله ما قدمنا وما أخرنا يعني ما قدمنا من السيئات وما أخرنا أي وما تركنا من الواجبات وقيل ما قدمنا من الذنوب وما أخرنا من التوبة وقال ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى ينباي الانسان يومئذ بما قدم وأخر بما عمل بنفسه وما أخرنا من عمله لا يعلم به بعد موته وقوله وما أنت أعلم به منا يعني وما تعلمه ولا علم لنا به أولنا به علم لكن في علمك منه ما لا نعلمه لان علمنا لا يساوي شيئاً مع علمك اذ لا نعلم الا ما علمتنا ومن فهم ان علم العبد بنفسه وغیره ينفي علم الله به أو يقتضي له قصورا ويتبعه فهو كافر اجماعاً والله أعلم وقد حكى بعض المفسرين في معنى قوله تعالى ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة خمسمائة قول سمعت ذلك من شيخنا أبي عبد الله القوري يذكره غير مرة ويحكي ان في مسألة الروح سبع مائة قول و مرجع الاقوال كلها في الاول الى طلب ما هو حسن في الدنيا حسن في الآخرة فكل من فهم في ذلك شيئاً قال انه المراد والتحقيق أنه من وجوهه والله أعلم ص (اللهم اني أعوذ بك من فتنة الحيا والممات ومن فتنة القبر ومن فتنة المسيح الدجال ومن عذاب النار وسوء المصير) ش فتنة الحيا ما يقع من الفتن في حال الحياة وأنواعها كثيرة فضلا عن أعيانها أعاذنا الله منها وفتنة الممات أعظمها خاتمة السوء والعياذ بالله وأقلها الشغل عن الذكر في ذلك الوقت مع الابتلاء بالامور الشنيعة نسئل الله العافية وفتنة القبر سؤال المالكين وما يتبعه من سؤال القبر ونحوه حتى قالوا ان ابليس يدخل معه في قبره فاذا سأله المالك كان من ربك وما نبيك أشار اليه أن يقول انه هو ذكره الترمذي الحكيم في نوادر الاصول وهو غريب والمسيح بالخاء المهملة والخاء المعجمة سمي بالاول لانه أمسيح الجنى أولانه يمسح الارض في أقرب مدته وهي أربعون يوماً والثاني بمعنى انه تمسوخ فعول بمعنى مفعول والصحيح بالهملة والدجال لانه الكذاب البالغ في الكذب للغاية والله أعلم وسوء المصير يرقب مرجع تنبيهه هذا منتهى ما اختاره الشيخ من الادعية ولك أن تدعو بغيره وان تنقص منه وتزبد عليه ولا يزبد الا في آخر التشهد الاخير لان سنة الاول التخفيف وقوله السلام عليك أيها النبي الى آخره كان يقوله عبد الله بن عمر رضي الله عنه آخر تشهده

اللهم اني أسألك
من كل خير سالك
منه محمد نبيك وأعوذ
بك من كل شر
استعاذك منه محمد
نبيك اللهم اغفر لنا
ما قدمنا وما أخرنا
وما أسررنا وما أعلنا
وما أنت أعلم به منا
ربنا آتنا في الدنيا
حسنة وفي الآخرة
حسنة وقنا عذاب
النار وأعوذ بك من
فتنة الحيا والممات
ومن فتنة القبر ومن
فتنة المسيح الدجال
ومن عذاب النار
وسوء المصير السلام
عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته
السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين

مضى من العلماء يبدأ بمن تعلم عليه العلم قبل أبيه ويحتاج بان معلمه قد تسبب له في حياته الباقية وأبويه انما تسبب له في حياته الفانية قلت والحق عندي هو الاول وبه كان بعض من لقيته يفق لان الشرع دل على ذلك ألا ترى ان ثقة الابوين اذا كانا فقيرين تجب على الولد القادر عليها ولم يقل أحدهم أهل العلم فيما قد علمت بوجوب ذلك لمن تعلم عليه العلم (قوله اللهم اني أسألك من كل خير سالك منه محمد نبيك صلى الله عليه وسلم الخ) هذا اللفظ عام والمراد به الخصوص اذ الشفاعة العظمى مختصة به عليه الصلاة والسلام لا يشاركه غيره فيها (قوله اللهم اغفر لنا ما قدمنا وما أخرنا وما أسررنا وما أعلنا وما أنت أعلم به منا) في كلام الشيخ إشارة الى أن الجانسة في الدعاء حسنة (قوله ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) اختلف في الحسنه في الدنيا فقيل المال الحلال وقيل العلم والعبادة وقيل الزوجة الحسنه وقيل غير ذلك وأما قوله تعالى وفي الآخرة حسنة فالجنة باجماع قاله ابن عطية (قوله وأعوذ بك من فتنة الحيا والممات ومن فتنة القبر ومن فتنة المسيح الدجال ومن عذاب النار وسوء المصير) أراد والله أعلم بفتنة الحيا ما يفتن به الانسان في حياته ومن فتنة الممات حضور الشيطان له عند حضور أجله والمسيح يروي بالخاء المهملة ما خوذ من مسحه البركة ويروي بالخاء المسخ صورته وقول الشيخ وسوء المصير ان أراد به سوء الخاتمة كما قيل فهو حشو لقوله والممات وان أراد به سوء المنقلب فهو حشو لقوله من عذاب النار ويبعدان يريد بقوله والممات ما يدرك الانسان بعد موته لذكره فتنة القبر والنار والله أعلم (قوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) انما ذكره لان السلام المطلوب ان يكون

ص (ثم قال السلام عليكم الخ) ش بهذا اللفظ من غير نقص اذ لا يجزى على المشهور ولا زيادة رحمة الله ولا غيره لان المذهب خلافة ابن الحاجب وفي اشتراطه نية الخروج به قولان خ قال ابن الفكاكهاني والمشهور عدم اشتراطه نية الخروج بالسلام وان النية الاولى منسوبة عليه قال سند ظاهر المذهب اشتراط نية الخروج به وكذا احكامه وعن ابن العربي الافتقار لابن حبيب وعدمه لمعروف المذهب ولم يحك ابن رشد غيره والتعريف شرط على المشهور فلو قال سلام عليكم فقال الشيخ عبد الوهاب لا يجزى ولو جمع بين التعريف والتكبير بان قال السلام بالتنوين فقال الشارح مساحي يجري فيها ما يجري في صلاة اللذان وجزم ابن الفكاكهاني عن بعض المتأخرين بالبطلان وحكى الشيخ الصالح أبو محمد يمكن في من قال السلام ولم يقل عليكم قواين وقوله تسليم واحدة عن يمينك هو مشهور المذهب وروى اللخمي ثمانية على اليسار وقال أبو الفرج ان كان أحد يساره خ وزيادة الثانية هي رواية ابن وهب وقوله عن يمينك تقصدها قبالة وجهك كالمثافي والمراد انك لا تنحرف عن القبلة في حال سلامك باول وهلة وان تسلم قبالة وجهك ثم تنحور برأسك لئلا حية النمين لا آخره ليدل ذلك على خروجه من الصلاة وقال ابن شعبان من بدأ فسلم عن يساره قبل أن يسلم عن يمينه حتى تكلم بطلت صلاته واستشكك الشيخ بانه انما ترك التيامن وهو مندوب على المشهور ونقل اللخمي عن مطرف الاجزاء ولو عمد افرأى اللخمي ان يسلم عن يساره ونوى به التحلل أجزاه وان نوى به الفضيلة وانما يتحلل بالثانية فنسى حتى طال انصرافه بطلت وان كان ظن انه يسلم الاولى بالتحلل ثم أتى بالثانية فان رأى صحة التحلل بالثانية صححت والا فلا ع والصواب في القسم الثاني بطلانها الكلامه ابن رشد ان يسلم الامام في الثانية ونسى الاولى لم يجزه على قول مالك ويجزيه على ما تأولناه من قول ابن شهاب وابن المسيب **﴿ فرع ﴾** ولو سلم شاك في تمام صلاته فقال ابن حبيب تصح برجوعه لا تمامها والاظهر قول غيره بطلانها وعن الشيخ صحتها الكتاب ابن سحنون وبطلانها ابن عبدوس عن سحنون وقوله هكذا يفعل الامام والرجل وحده يعني في العدد والهيئة غير ان في الواضحة ليحذف الامام سلامه ولا يمهده قال أبو هريرة وتلك السنة وكان عمر بن عبد العزيز يحذفه بخفض به صوته وفي المدونة يسمع الامام من يليه ولا يخفض جدا وسمع ابن وهب أحب الى عدم جهر المأموم بالتكبير وروى بنو مالك الحمد فان أسمع من يليه فلا بأس وتركه أحب الى ولا يحذف تكبيرة ولا تسليمه حتى لا يفهم ولا يطيله جدا **﴿ فرع ﴾** سمع عبد الملك ابن وهب من صلى خلف من يسلم تسليمين فلا يسلم

عقبه ومن كان مصليا وحده فحسن ان يذكر في تشهده ما ذكر الشيخ ومن كان وراءه جماعة وهو يعلم انه يشق عليهم ذلك فليقتصر عن اكماله وقد قال صلى الله عليه وسلم لماذا فتان أنت يا معاذ لما كان يطول في صلاته **(قوله ثم تقول السلام عليكم تسليم واحدة عن يمينك تقصدها قبالة وجهك وتيامن برأسك قليلا هكذا يفعل الامام والرجل وحده)** مذهب مالك المعروف تعيين السلام عليكم قال الباجي ووقع لابن القاسم ان من أحدث في آخر صلاته أجزأته صلاته قال ابن زرقون ويرد نقلا ومعنى اما نقلا فلان المنقول عن ابن القاسم ان من أحدث في آخر صلاته وهو في جماعة صلوا خلف امام فحدث امامهم فسلموا هم لا أنفسهم فسئل عن ذلك فقال تجزئهم صلاتهم أي تجزى صلاة المؤمنين فقط وأما معنى فلان الأئمة على قولين منهم من يرى لفظ السلام بعينه وهو مالك ومنهم من لا يرى لفظ السلام ولكن بشرط ان ينوى بكل مناف الخروج من الصلاة أما احكامه الباجي من اطلاق كلامه فهو خلاف ما عليه الأئمة وقبل ابن عبد السلام قول ابن زرقون هذا ويرد الثاني بان سببية الخلاف لا تمنع من نقل قول ثالث أو اختياره والمطلوب ان يقول السلام عليكم غير منون فلو نكر فقال الشيخ أبو محمد وعبد الوهاب لا يجزى وروى عن مالك وقال أبو القاسم بن شبلون يجزى وكل هذا الخلاف بعد الوقوع واما ابتداء فالمطلوب عدمه واختار بعض أصحاب الباجي ترجيحه على التعريف ولو عرف ونون

ثم تقول السلام عليكم تسليم واحدة عن يمينك تقصدها قبالة وجهك وتيامن برأسك قليلا هكذا يفعل الامام والرجل وحده

حتى يسلم امامه الثانية وسهم ابن القاسم وقيامه لقضائه كذلك ص (وأما المأموم فيسلم واحدة يتيامن بها قليلا ويرد أخرى على الامام قبالة يشير بها اليه ويرد أخرى على من كان سلم عليه عن يساره) ش يعني ان المأموم يسلم ثلاثة واحدة للخروج من الصلاة والاخرى للامام والثالثة لمن على يساره ولم يقل قبالة وجهه كما قال في الفذوالامام المازري وظاهر رواية ابن القاسم في المدونة فلا يحتاج أن يسلم قبالة وجهه ونقل عياض انه كالفذوالامام والبداءة بعد الاولى بالامام على المشهور ولا بن محرز عن أشهب رأيت ما لا يكاد أبعينه ثم يساره ثم على الامام في كل ذلك سلام عليكم وفي هذه الرواية اجزاء سلام عليكم في كل سلام وقال الباجي لا يحزى وروى ابن شعبان يحزى الباجي واختار بعض أصحابنا سلام عليكم فتتحصل ثلاثة أقوال مشهورها عدم الاجزاء وروى انما يسلم واحدة للخروج من الصلاة وأخرى للامام والجماعة يشركهم فيها واختار ابن العربي في العارضة ﴿فرع﴾ وفي المسبوق اذا ذهب امامه ومن على يساره هل يسلم عليهما أم لا روايتان المازري على ثبوته ببقاء حكم الامام عليه ونفيه فان شرط الرد الاتصال ص (فان لم يكن سلم عليه أحدهم يرد على يساره شيئا) ش يعني ان المأموم لا يرد على قاض بازائه وهل يرد الامام على مصل في يساره هو تأويل أبي الفرج وعلى رواية اللخمي يسلم المأموم أنتين ابن سعدون ويكون على امامه تلقاء وجهه وليس عليه ان يشير الى المأمومين ولان المأموم لو كان بين يدي الامام لم يكن سلامه عليه وجهه والنية تجزى في ذلك وقيل يرد على يساره لله لا لله ومؤمن الجن لانهم هناك والله أعلم ﴿فرع﴾ والسلام فرض على المنصوص وأخذ ابن القاسم فممن أحدث بعد سلام امامه انه ينصرف ولا شيء عليه انه ليس بواجب وقال الباجي هو قول أبي حنيفة ورده المازري عنه بان أبا حنيفة تجزى ذلك ابتداء ويجعله كافيا وهذا خلافه فانظره ص (ويجعل يديه في تشهد يده على فخذه) فمن لازمه رفع يديه عن الارض وقد حكى سمنون في وجوبه قولين وجعلهما مستحبا وهو قرين من قوله وترفع يديك على ركبتيك بالافرق بينهما ع وكفاه في جلوسه على فخذه قابضا اليمنى بسبابتها وحررها الى وجهه زاد ابن بشير ثلاثا وثلاثين ابن الحاجب شبه تسعة وعشرين والروى ثلاثا وخمسين والذي نقله خ عن ابن بشير ثلاثا وثلاثين وصوب ابن فرحون ما لابن الحاجب فانظره قلت وصفة العشرين من الابهام بعد طول السبابة والثلاثة تحتها ضم الوسطى والبنصر والخنصر لا صلها والتسعة

وأما المأموم فيسلم واحدة يتيامن بها قليلا ويرد أخرى على الامام قبالة يشير بها اليه ويرد على من كان سلم عليه على يساره فان لم يكن سلم عليه أحد لم يرد على يساره شيئا ويجعل يديه في تشهد يده على فخذه ويقبض أصابع يديه اليمنى ويبسط السبابة يشير بها وقد نصب حرفها الى وجهه

فالمخصوص لما ذكرنا أخرى أشيا خنا عدم الاجزاء ونقل غير واحد ممن شرحها كالتادلي قولنا بالاجزاء جريا على اللحن وأما اذا قال عليكم السلام ففي الصحة قولان حكاهما صاحب الحلال ولا أعرف القول بالصحة وفي كلام الشيخ تناف فلم يزل أشيا خنا ينهوننا عليه وهو أن قوله عن يمينك ينافي قوله تقصدها قبالة وجهك وتيامن برأسك قليلا وما ذكر ان الامام والفذ يسلمان تسليمة واحدة هو المشهور وروى عن مالك انه ما يسلمان تسليمتين (قوله) وأما المأموم فيسلم واحدة يتيامن بها قليلا ويرد أخرى على الامام قبالة يشير بها اليه ويرد على من كان سلم عليه عن يساره فان لم يكن سلم عليه أحدهم يرد على يساره شيئا) ما ذكره هو المشهور وروى عن مالك انه يبدأ بالسلام على من على يساره ثم على الامام وظاهر كلام الشيخ ان لو كان على يسار المسلم مسبوق لا يسلم عليه وظاهر كلام ابن الحاجب انه يسلم عليه لعموم قوله امامه ثم يساره ان كان فيه أحد واختلف في المسبوق اذا قضى كيف يسلم فقليل كالمأموم وقيل كالفذ وكلاهما مالك رحمه الله وسبب الخلاف انسحاب حكم المأموم عليه ونفيه فان شرط الرد الاتصال قال الامام المازري هذا يدل ان الخلاف باق ولو كان من يرد عليه حاضرا قال وزعم بعض أشياخنا الاتفاق اذا كان حاضرا انه يسلم عليه قال ابن سعدون ولو كان المأموم بين يدي الامام فانه يسلم على الامام وهو على حاله وينوي الامام ولا يلتفت اليه (قوله) ويجعل يديه في تشهد يده على فخذه ويقبض أصابع يديه اليمنى ويبسط السبابة يشير بها وقد نصب حرفها الى وجهه) جعل اليد في التشهد على الفخذ مستحب وكذلك القبض وهو شبه عاقد ثلاث

جعل رؤس الثلاث على الحمة الكف وصفة الخمسين جعل الابهام الى جانب السبابة كالرا كع والله أعلم فاما
الثلاثون فهي ان يجمع رأس المسبحة الى رأس الابهام كحلقة واسمة والثلاث كما تقدم في غيرها ويقال امسالك
القملة بالثلاثين وقتلها بالسبعين والله أعلم وقوله يشير بها يعني الى التوحيد وفي أبي داود انه عليه السلام رأى
رجلا يشير باصبعيه السبابتين فقبض له واحدة وقال انما هو اله واحد وقوله واختلف في التحريك يعني في المراد
به عند القائل به فقليل يعتقدا بالاشارة بها ان الله واحد وهذا يجري على قول يحيى بن عمر انه لا يحركها الا عند قوله
أشهد أن لا إله إلا الله وقال ابن القاسم انما يجدها ساكنة جنبها الا يسر الى وجهه ولا يحركها وقال يحيى بن سعيد
يقبضها ولا يحركها وفي سماع ابن القاسم التخيير وسمع ابن القاسم يسن تحريكها في جميع التشهد قال ورايت مالكا
يحركها في التشهد ملحاحا من تحت الساجدة ابن رشد وهو السنة وقال ابن عمر هو من سنة الصلاة يعني الاشارة خلافا
لابن العربي ابن الفاكهاني وصفة تحريكها ان يشير بها شرقا وغربا كالمدية قليل وانما اختصت السبابة بذلك
لان عروقها متصلة بنياط القلب فاذا حركت انزعج وتنبه يعني فيحضر لبقية الصلاة ولعله مقصود الشيخ بقوله
واحسب تأويل ذلك ومن ثم كانت مقمعة للشيطان والافان الشيطان وكيف تقابله أصبع واحدة بل ولا يد
واحدة والمقمعة هو القياس والرواية الفتح من القمع وهو القهر والغلبة وبالله التوفيق ص (ويستحب الذكر
بأثر الصلوات يسبح الله ثلاثا وثلاثين ويحمد الله ثلاثا وثلاثين ويكبر ثلاثا وثلاثين ويحتم المائة بلا إله إلا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) ش يعني كما صح ذلك من رواية أبي هريرة رضي الله عنه قائلا
من قاله غفرت ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر أخرجه مسلم وفي حديث ثوبان رضي الله عنه كان عليه السلام اذا
انصرف من الصلاة استغفر ثلاثا قال اللهم أنت السلام ومنك السلام تبارك ذو الجلال والاكرام رواه مسلم قال
الاوزاعي يقول استغفر الله استغفر الله استغفر الله وقال ابن العربي انما يقول رب اغفر لي والعمل على الاول

وعشرين قاله ابن بشير وقال ابن الحاجب شبه تسعة وعشرين والمروى شبه ثلاث وخمسين وأما الاشارة فقال
ابن رشد هي سنة من فعله عليه الصلاة والسلام وذهب ابن العربي الى انكار ذلك وعلى الاول فقل في جميع
التشهد وقيل عند التوحيد خاصة وصفة ذلك قيل يمينا وشمالا كالمذبة وقيل الى السماء والارض وقيل عند التوحيد كما
في القول الثاني وعند غيره كالاول وهذه الاقوال الثلاثة حكاه بعض من شرح الرسالة (قوله واختلف في تحريكها
فقليل يعتقدا بالاشارة بها ان الله أحد وتأويل من يحركها انها مقمعة للشيطان واحسب تأويل ذلك أن يذكر
بذلك من أمر الصلاة ما يمنع ان شاء الله عن السهو فيها والشغل عنها) يحتمل ان يريد بالخلاف التحريك وعدمه
ويحتمل في علة التحريك فقط وأنكر ابن العربي العلة ليطردبها الشيطان فلا يسهو وقال ان الشيطان لا يطرد
بتحريك الاصبغ وانما يطردبذكر الله تعالى وان حركتم اليه أصبعه احرك اليكم عشرا واياكم وما وقع من ذلك في
العتبية فانها بلية قال التادلي والعجب منه كيف ينكر هذا وهو مصرح به في مسلم ففيه انها مذبة للشيطان لا يسهو أحدكم
مادام يشير باصبعه قال الباجي فهذا يدل على ان في تحريكها القمع للشيطان وفي السهو وكثير من الاشياخ يعتقدان
الاشارة والتحريك معناه واحد وهو باطل اذ يمكن ان يشير بها ولا يحركها (قوله ويبسط يده اليسرى على نخذه الا يسر
ولا يحركها ولا يشير بها) بسط اليد اليسرى مستحب وهل التحريك مرادف للاشارة أو مغاير قولان كما تقدم
ولان ظاهر كلام الشيخ المغايرة لعطفه الاشارة على التحريك قال النووي ولو كان مقطوع اليد اليمنى فلا ينتقل الى
اليد اليسرى لان شأنها البسط قال التادلي وفيه مجال لان اليسرى قد يقال انما شأنها البسط مع وجود اليمنى وأما
مع فقد هافلا (قوله ويستحب الذكر بأثر الصلوات يسبح الله ثلاثا وثلاثين ويحمد الله ثلاثا وثلاثين ويكبر الله
ثلاثا وثلاثين ويحتم المائة بلا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير)

واختلف في تحريكها
فقليل يعتقدا بالاشارة
بها ان الله إله واحد
ويتأول من تحركها
انها مقمعة للشيطان
وأحسب تأويل
ذلك أن يذكر بذلك
من أمر الصلاة
ما يمنع ان شاء الله
عن السهو فيها والشغل
عنها ويبسط يده
اليسرى على نخذه
الا يسر ولا يحركها
ولا يشير بها ويستحب
الذكر بأثر الصلوات
يسبح الله ثلاثا
وثلاثين ويحمد الله
ثلاثا وثلاثين ويكبر
الله ثلاثا وثلاثين
ويحتم المائة بلا إله
الا الله وحده لا شريك
له له الملك وله الحمد
وهو على كل شيء
قدير

وفي حديث معاذ رضي الله عنه انه عليه السلام قال اني احبك يا معاذ فلانة عن في دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك رواه أبو داود وغيره وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه من قرأ آية الكرسي في دبر صلاة لم يكن بينه وبين دخول الجنة الا الموت صححه ابن حبان وغيره وفي حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما من قرأها في اثر صلاة حفظ الى صلاة أخرى رواه الطبراني وزاد قل هو الله أحدهما وفي حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه عليه السلام أمره بقراءة المعوذتين في دبر كل صلاة وفي حديث زيد بن ارقم رضي الله عنه عن علي كرم الله وجهه من قال في دبر كل صلاة مكتوبة سبحان ربك رب العزة عما يصفون الآية فقد اكتمل بالكيل الا وفي من الاجر فلهذه وظيفة الخواص عند العلماء واختلفوا هل يجمع الكل أو يقولها ثلاثا وثلاثين وهو مختار جماعة من السلف وأئمة الفقهاء منهم الشيخ الصالح الفقيه ابن ع فيما حكى عنه الابن ومنهم من اختار التفصيل وهو ظاهر الحديث وسألت الشيخ فخر الدين الدمياطي حافظ العصر وامام الحديث عن ذلك فقال مقتضى الاحاديث الجمع وقد صح الترغيب في ذلك عشرة اشرا وكان شيخنا أبو عبد الله القوري رحمه الله يقول اذا استعجلت الامر عملت بحديث العشر واذا تأملت أخذت بالثلاث والثلاثين قلت ويشكل في صلاتين من يوم لقوله في دبر كل صلاة مكتوبة فانظر ذلك وفي الصحيح انهم قالوا يا رسول الله أي الدعاء اسمع قال جوف الليل الآخر وادبار الصلوات المكتوبة فالدعاء في ادبار الصلوات مطلوب وفي كونه على الوجه الواقع في المساجد اليوم بدعة مستحسنة أو بدعة مستحبة خلاف بين المتأخرين وحديث حميد بن مسلمة البهزي رضي الله عنه وكان مجاب الدعوة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يجتمع قوم مسلمون فيدعوا بعضهم ويؤمن بعضهم الا استجاب الله لهم دعاءهم رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وهذا كله في اثر المكتوبة للفرق بينها وبين النافلة قاله ابن الفكاكي وحكى أبو عمر أن السلام كاف فيه والله أعلم ص (ويستحب باثر صلاة الصبح التماسي في الذكر والاستغفار والتسبيح والدعاء الى طلوع الشمس أو قرب طلوعها وليس بواجب) ش أما استحباب الذكر في هذا الوقت فلانه افتتاح صحيفة النهار ووقت فراغ القلب من أشغال الدنيا ومفتاح الخير ومحل تنزل الخير والبركة وحديث أنس رضي الله عنه أنه عليه السلام كان اذا صلى الصبح تربع في مجلسه يذكر الله حتى تطلع الشمس وعنه من صلى الصبح في جماعة ثم قعد يذكر الله حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كاجر حجة وعمره تامة تامة تامة رواه الترمذي وقال حديث حسن وفي حديث أبي الدرداء رضي الله عنه يقول الله تعالى

ويستحب باثر صلاة
الصبح التماسي في
الذكر والاستغفار
والتسبيح والدعاء
الى طلوع الشمس
أو قرب طلوعها
وليس بواجب

الاصل فيما ذكر الشيخ ان فقراء المهاجرين أتوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى والنعيم المقيم فقال وما ذاك فقالوا يصلون كما نصلي وبصومون كما نصوم ويتصدقون ولا نتصدق ويعتقون ولا نعتق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفلا أعلمكم شيئا تدركون به من سبقكم وتسبقون به من بعدكم ولا يكون أحد أفضل منكم الا من صنع مثل ما صنعتم قالوا بلى يا رسول الله قال تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين مرة وتختمون المائة بلا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير قال أبو محمد صالح فرجع فقراء المهاجرين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله سمع اخواننا أهل الاموال بما فعلنا ففعلوا مثله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فقال الفقهاء لا خصوصية للفقراء في هذا الحديث لقوله ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وقال الصوفية بل قوله ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء يريد بذلك ان هذا الفضل مخصوص بهم لا يلحقهم غيرهم في ذلك (قوله ويستحب باثر صلاة الصبح التماسي في الذكر والاستغفار والتسبيح والدعاء الى طلوع الشمس أو قرب طلوعها وليس بواجب) اعلم ان قوله وليس بواجب مستغنى عنه اذ قوله ويستحب يدل على ذلك وانما كان ذلك مستحبا لما روى عن

ابن آدم اذ كرنى ساعة بعد الصبح وساعة بعد العصر كففك ما بينهما وعن علقمة بن قيس رضى الله عنه قال بلغنا ان الارض تعج الى الله من النائم بعد صلاة الصبح وذكر العلماء ان البركة في الغنم باستيقاظها في هذا الوقت وعدمها في الكلاب بنومها فيه حتى ان الكلبة تلد سبعة ولا ذبح والشاة تلد واحدة وان كثرت اثنان والغنم مع ذلك أكثر من الكلاب والحاصل أنها أربعة النوم في هذا الوقت مكروه قال في الاستيفاء الامن اتصل سهره بصلاة لقيام بليته وقال أحمد بن خالد لا يكره * الثاني وهو ان كان بالعلم ونحوه كالدكر وقد كان عليه السلام يقول في هذا الوقت هل رأى أحد منكم رؤيا أو كانوا يتحدثون بأمر الجاهلية فيضحكون ويتبسمون وان كان غير العلم فيكره عندنا لانه وقت عبادة * الثالث السكوت وقال ابن رشد هو المختص بثواب هذا الوقت فاما الذكر والدعاء فتواهم في أنفسهم لا يختص بوقت ولكن قد يعتبر بالاضافة هكذا وقال أحمد بن خالد من أهل المذهب لا يختص هذا الوقت بشيء وقال أبو حنيفة انما يختص ما قبل صلاة الصبح والمعول الاول عند الكافة وقد قال مالك كان عمر بن عبد العزيز اذا صلى الصبح لا يكلم أحدا الا جوابا بما خف وكان مالك رحمه الله اذا أصبح حدث وتكلم في المسائل وغيرها فاذا أقيمت الصلاة كأنه لم يعرف الناس ولم يعرفوه وقال بعض الشيوخ أشرف الذكر بالنهار الذكر بعد صلاة الصبح وكان السلف يثابرون على الاشتغال بالذكر بعد صلاة الصبح الى آخر وقتها قالوا وانما يمنع النفل في هذا الوقت ليتفرغ الوقت للذكر وكذا قالوا فيما بعد صلاة العصر الا اني لم أقف فيه على حديث صحيح وما وقعت لاهل المذهب فيه على شيء وفي غير الصبح وآثار السلف فيه شيء كثير وقد ذكر الامام أبو حامد وظائف هذين الوقتين أربعة الذكر والدعاء والتفكير والتلاوة وأحاديث الاذكار كثيرة فخذ ما صح وانصح ودع عنك البدع واتباع المبتدع وقد أفرد العلماء لذلك كتابا كالحصن الحصين لابن الجزري والاذكار للنووي وكذا حلية الابرار والرياض ونحوها فانظر ذلك وقد قال عليه السلام لن يشاة الدين أحد الا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشئ من الدلجة يعني ذكركم في النهار وآخر الليل فاول النهار للتحصيل وآخره للتفصيل أي النظر في الاعمال بمحاسبة ونحوها وآخر الليل للتوصل لان السحر وقت المناجاة فاعرف ذلك وبالله التوفيق وانما قال وليس بواجب خلافا لاهل الظاهر ص (ويركع ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح بعد الفجر يقرأ في كل ركعة بأمر القرآن بسرهما) ش هذا أول كلام فيما يتصل بالصلاة المفروضة من النوافل والسنة وهو كلام في ركعتي الفجر وينحصر في ثلاثة أطراف حكمها وصفتهما

ويركع ركعتي الفجر
قبل صلاة الصبح
بعد الفجر يقرأ
في كل ركعة بأمر
القرآن بسرهما

النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى الصبح في جماعة ثم قعد يذكر الله حتى تطلع الشمس كان له كاجر حجة وعمره تامة تامة قال الترمذي هذا حديث حسن قات ويظهر من يقرأ القرآن في هذا الوقت يحصل له هذا الشرف لانه من أشرف الاذكار فهذا داخل فيما قال الشيخ والله أعلم وروى بعض من لقيناه انه غير داخل في قوله في الذكر اقربنة قوله والاستغفار زاعما ان ابن عبد البر نص على ذلك وهو بعيد قال في المدونة وكان مالك يسئل بعد طلوع الفجر حتى تقام الصلاة ثم لا يجيب من يسئله بعد الصلاة بل يقبل على الذكر حتى تطلع الشمس وقال التادلي فيقوم منها أن الاشتغال بالذكر في هذا الوقت أفضل من قراءة العلم فيه وقال الاشعري تعلم العلم فيه أولى قلت وهو الصواب وبه كان يفتي بعض من لقيناه ولا سيما في زماننا اليوم لقلة الحاملين له على الحقيقة وسمع ابن القاسم مرة صلاة النافلة أحب الى من هذا كراهة العلم ومرة العناية بالعلم بنية أفضل قلت وبهذا القول أقول وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث ولد صالح يدعو له وصدقة جارية وعلم ينتفع به بعد موته فتعلم العلم مما يبقى بعده كما قال عليه الصلاة والسلام (قوله ويركع ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح بعد الفجر يقرأ في كل ركعة بأمر القرآن بسرهما) حكم ركعتي الفجر الفضيلة عند الاكثر وقيل سنة والوزراء كدمنها ولا شك

ووقتها فاما حكمهما فلا خلاف في أنها ليست بواجبة وانما أعلى رتبة من كل مادون الوتر من الرواتب وهل هي سنة وقاله أشهب وهو ظاهر المدونة عند ابن رشد أو من الرغائب وقاله أصبغ وابن عبد الحكم قولان وقد صح ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وما تراكها عليه السلام حتى توفي وأما وقتها فقبل صلاة الصبح وبعد طلوع الفجر ع وفيها ان تحرى في غيم فركع فلا بأس فان ظن أنه قبل الفجر في عادتها قولان لابن حبيب مع ابن الماجشون والشيخ مع ابن وهب ان ركع ركعة قبله وركعة بعده فيعيدة أحب الى وفي المختصر لا يجزيه وسمع ابن القاسم ان اسفر جدا فلا يركعهما انتهى ولو ذكرهما في المسجد وأقيمت الصلاة دخل فيها على المشهور وفي الجلاب يخرج فيركعهما ما لم يخف فوات ركعة وروى أيضا ما لم يخف فوات الصلاة وروى غيره يدخل ويتركها وروى ابن نافع ان كان قرب المسجد دخل وتركهما وان بعد ركع ولو وجد الامام في تشهد الصبح ففي سماع ابن القاسم أرى أن يكبر ويدعهما ابن القاسم ويركعهما بعد طلوع الشمس ابن رشد هذا أحسن من قول ابن حبيب لا يكبر واذ اسلم الامام قام فركعهما ثم صلى ع وروى البايع من نسيمهما قضاءهما بعد طلوع الشمس فحمله ابن العربي على ظاهره وقال الابهري مجاز عن ثقل مكانه ابن محرز على ابن شعبة ان من فاتاه قضاءهما ما لم تزل الشمس البايع وقتها الى الضحى وعن أشهب في وقت حل النافلة بالليل والنهار وبعد الظهر وروى ابن وهب لا تقضى بعد الزوال خ والقضاء هو المشهور لما في الموطأ من حديث الوادي قال في مختصره ولا تقضى سنة غيرها وأما صفتها فقال الشيخ يقرأ فيهما بأم القرآن يسرها فذكر حكيم الاختصار على أم القرآن فيهما وهو المشهور ونحوه في المدونة من فعل مالك وروى ابن القاسم زيادة سورة من قصار المفصل وروى ابن وهب كان عليه السلام يقرأ فيهما بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وهو في مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفي أبي داود من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وقال به الشافعي وقد جرب لوجع الاسنان فصيح وما يذكركم من قرأها بالمواءم لم يصبه ألم لا أصل له بدعة أو قريب منها وفي ضمن ما ذكر تخفيفها ولا خلاف بأنه سنة وفيه حديث والسر مأخوذ من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتجوز فيهما حتى أقول هل يقرأ فيهما بأم القرآن أم لا ومن لازم قصرهما في هذا الوقت ايقاعهما بنية تحصيهما ﴿فروع ثلاثة * أولها﴾ روى ابن نافع ولا بأس بالنفل بأم القرآن فقط ع فقول ابن شاس وتابعيه هي سنة في أولى كل صلاة سوى ركعتي الفجر لا أعرفه ﴿الثاني﴾ أطلق في المدونة الكراهة على الضجعة بين صلاة الصبح وركعتي الفجر ان يرد بها فصلا بينهما وان لم يرد ذلك فحائز وقال ابن حبيب تستحب ع لا بأس بالضجعة بين صلاة الصبح وركعتي الفجر الشيخ لا تفعل استنانا ابن بشير المشهور انها غير مشروعة قلت وقد رأيت للعزى جزأ سماه اغتنام الاجر في الرد على من أنكر الضجعة بعد الفجر ﴿الثالث﴾ في كون ركعتي الفجر في البيت أفضل من المسجد قولان للشيخ عن ابن حبيب في

ان وقتها كما قال الشيخ قال في المدونة ومن تحرى الفجر في غيم فركع فاذا هو قبل الفجر أعادها بعده ولا يعارضها قول أضحيتها اذا تحرى من لا امام لهم ذبح أقرب الائمة اليهم فاخطوا فانهم لا يعيدون ليسرعادة الركعتين وعسرعادة الاضحية والله أعلم وقال ابن حبيب اذا أخطأ في وقت ركعتي الفجر فانه لا يعيدها وبه قال ابن الماجشون وما ذكر أن القراءة تكون بأم القرآن فقط هو المشهور وهو قول جمهور أصحاب مالك وقيل وسورة قصيرة قاله مالك حكاه اللخمي من رواية ابن شعبة ان في مختصر ما ليس في المختصر وقال أحمد بن خالد يقرأ مع أم القرآن بالكافرون والا خلاص وقيل قولوا آمنا بالله وقل يا أهل الكتاب تعالوا اقاله ابن حبيب وخارج فيه حديثا وخارج المذهب قولان آخران أحدهما انه لا يقرأ فيهما جملة خرج الطحاوي عن قوم وذهب النخعي الى اطالة القراءة فيهما واختاره الطحاوي وما ذكر الشيخ ان القراءة تكون سرا وقيل كافة العلماء لقول عائشة

البيت أفضل ولا بن محر زعن السليمانية في المسجد أفضل لاظهار السنة والله أعلم ص (والقراءة في الظهر بنحو
القراءة في الصبح من الطوال أودون ذلك قليلا) ش يعني ان السنة في الظهر تطويلها كالصبح وهل هما نظيرتان وهو
قول أشهب وفهم ابن رشد من المذهب أن الصبح أطول وقاله يحيى بن عمر مع مالك ونقله الباجي عن المذهب
والمازري وعن مالك وهل هو ثالث أو تخيير بين القولين محتمل ويستحب كون الثانية أقصر في كل صلاة فان
طول الثانية فقال ابن العربي جهل وقال غيره لا وفي الحديث ما يشهد للمساواة والله أعلم ص (ولا يجهر فيها
بشيء من القراءة) ش يعني قلت أو كثرت فان جهر بالآية والآيتين فلا شيء عليه وان كان أكثر من ذلك
سجد بعد السلام لهوة وان تعمد فهي أربعة يعيد أبدأ يعيد في الوقت ولا إعادة ولا سجود ويسجد بعد السلام وقد
ذكره اللخمي في تارك السنن عمدا والمشهور قول ابن القاسم يستغفر الله ولا شيء عليه والصلاة بالنسبة الى السر
والجهر ثلاثة أقسام قسم يجهر في كله وهو الصبح والجمعة والعشاء في القصر وقسم يسر في كله وهو الظهر والعصر
وقسم يجهر في أوليه وهو المغرب مطلقا والعشاء ان كملت وهذا كله مما لا خلاف فيه والله أعلم ص (ويقرأ في الاولى
والثانية في كل ركعة بام القرآن وسورة وفي الاخيرتين بام القرآن وحدها سرا) ش أما قراءة السورة في الاولى والثانية
فقد تقدم انه سنة وان من تركها سجد لها وتقدم الخلاف في السنة هل هي كلها سنة وهو المشهور أو بعضها والباقي فضيلة
وشهره عياض وأنكره ع وان السر والجهر كل واحد سنة وأن من ترك الجهر بسجد قبل السلام ومن ترك
السر بسجد بعده ويأتي منه ان شاء الله وقال ابن عبد الحكم ان شاء زاد سورة في الاولين وان شاء قرأ بسورة
في الاخيرتين يريدانه أفضل وكان ابن عمر رضي الله عنه يفعل وعلى المشهور لا يفعل ابتداء وان فعل فلا سجود عليه
كما لو طال في غير محله أو قصر في غير محله بغير افراط وقال أشهب بسجد لزياة السورة في الاخيرتين لانه لا محله فيه
والله أعلم ص (ويتشهد في الجلسة الاولى الى قوله وأشهد أن محمدا عبدا لله ورسوله) ش يعني لا يزيد على ذلك
في دعاء ولا غيره وهذا هو المشهور وروى ابن نافع جواز الدعاء عقبه وروى على ليس بموضع دعاء ووسع فيه ابن

والقراءة في الظهر
بنحو القراءة في
الصبح من الطوال
أودون ذلك قليلا
ولا يجهر فيها بشيء من
القراءة ويقرأ في
الاولى والثانية في
كل ركعة بام القرآن
وسورة سرا وفي
الاخيرتين بام القرآن
وحدها سرا ويتشهد
في الجلسة الاولى
الى قوله وأشهد أن
محمد عبد الله ورسوله

رضي الله عنها كان عليه الصلاة والسلام يخفف حتى اقول هل قرأ فيهما بام القرآن أم لا وهذا القول هو المشهور في
المذهب وحكي اللخمي قولاً في المذهب انه يقرأ فيهما جهر أو الضجعة بعد ركعتي الفجر غير مشروعة على المشهور
خلافاً لابن حبيب وصوبه ابن عبد السلام قائل لا سيما لمن اتصل قيامه بطلوع الفجر وقد كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يفعلها وروى عنه انه أمر بها وخارج المذهب قول بوجوبها وهو شذوذ (قوله والقراءة في الظهر بنحو
القراءة في الصبح من الطوال أودون ذلك قليلا ولا يجهر فيها بشيء من القراءة ويقرأ في الاولى والثانية في كل ركعة
بام القرآن وسورة سرا) يعني ان المذهب اختلف هل قراءة الظهر مساوية لقراءة الصبح أم لا فقبل انهما سواء قاله
أشهب وابن حبيب وقيل ان الصبح أطول قليلا قاله مالك ويحيى وقد نبهناك على ان الشيخ اذا أتى بأو في كلامه
انما يريد بها عوض وقيل فكانه قال والقراءة في الظهر بنحو القراءة في الصبح من الطوال في قول أودون ذلك في
قول آخر والله أعلم (قوله وفي الاخيرتين بام القرآن وحدها سرا) ما ذكرناه يقرأ في الركعتين الاخيرتين
بام القرآن فقط هو المعروف في المذهب وقيل بقرآن سورة مع أم القرآن في كل ركعة كالأولين قاله ابن عبد الحكم وعلى
الاول فان قرأ في كل ركعة منهما بسورة فلا سجود عليه قال ابن الحاجب وذكر لي بعض أصحابنا عن أشهب انه
قال في هذه المسئلة عليه السجود قلت انما قال في هذه المسئلة عليه السجود اشارة منه الى انه لو قرأ بذلك في ركعة فقط
فان أشهب يقول لا يسجد فالخلاف انما هو حيث القراءة بذلك في الركعتين وقال ابن الحاجب وزيادة سورة في نحو
الثالثة مغتفر على الاصح وتعقبه ابن عبد السلام بان كلامه يقتضي ان الخلاف في السجود في زيادة ركعة وليس
كذلك (قوله ويتشهد في الجلسة الاولى الى قوله وأشهد أن محمدا عبدا لله ورسوله) ظاهر كلامه ان الدعاء فيه

القاسم رأى ياتشهد هما سواء وجلسة الثاني أطول والجلسة بفتح الجيم فيهما هي المرة وبكسرها الهيئة والله أعلم ص
(ثم يقوم فلا يكبر حتى يستوى قائما هكذا يفعل الامام والرجل وحده وأما المأموم فبعد أن يكبر الامام يقوم المأموم أيضا
فاذا استوى قائما كبر) ش يني كفتتح صلاة أخرى لا سيما على ما ورد في الحديث من أن الاخيرتين زيادة في صلاة
الحضر ومن انه عليه السلام كان يرفع عند ذلك وقال به ابن وهب ابن الحاجب والسنة التكبير حين الشروع الا في
القيام من الجلوس الوسط فانه بعد أن يستقل قائما للعمل اذا لم ينتقل عن ركن وقال ابن العربي والشافعي يكبر في
الشروع ونقله خلف عن ابن الماجشون خ وما ذكره المشهور ص (و يفعل في بقية صلاة الظهر من صفة
الركوع والسجود والجلوس نحو ما تقدم ذكره في الصبح) ش لان أفعال الصلاة واحدة من حيث صورها
وانما تختلف أقوالها في الطول والقصر والكيفية ونحوها ص (و ينتقل بعدها ويستحب له أن ينتقل بأربع
ركعات يسلم من كل ركعتين ويستحب له مثل ذلك قبل صلاة العصر) ش الصلوات منها ما ينتقل قبله وبعده وهو
الظهر والعشاء ومنها ما ينتقل قبله لا بعده وهو الصبح والعصر ومنها ما ينتقل بعده لا قبله وهو المغرب وكل صلاة

لا ينبغي وليس بموضع له وهو كذلك في رواية علي بن زياد وقيل يجوز الدعاء فيه كالثاني في رواية ابن نافع وغيره عن
مالك (قوله) ثم يقوم فلا يكبر حتى يستوى قائما هكذا يفعل الامام والرجل وحده وأما المأموم فبعد أن يكبر الامام يقوم
المأموم أيضا فاذا استوى قائما كبر ويفعل في بقية صلاة الظهر من صفة الركوع والسجود والجلوس نحو ما تقدم
ذكره في الصبح) ما ذكر ان الامام والفضل لا يكبران حتى يقع الاستواء منهما هو المعروف واختار ابن العربي انه يكبر
حالة القيام ووقع في بعض نسخ تقريب خلف عن ابن الماجشون مثله والقول الاول علل بثلاثة علل وهي العمل
وكونه لم ينتقل عن ركن والقول عائشة رضي الله عنها فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فاقرت صلاة السفر وزيد في صلاة
الحضر فالقائم الى الثالثة كالمستفتح لصلاة جديدة (قوله) ويستحب له ان ينتقل بأربع ركعات يسلم من كل
ركعتين (المطلوب ان النافلة لا تكون الا ركعتين يسلم منهما كما قال الشيخ رحمه الله وهذا مذهبنا واضطرب العلماء
في ذلك اضطرابا شديدا فلو صلى ركعتين وسها فان ذكر قبل عقد الثالثة رجع وسجد بعد السلام اتفاقا وان عقدها
تماما لم يضر او كمل أربع ركعات المشهور وقيل ان كانت نافلة نهارا فكما تقدم وان كانت نافلة ليل رجع قاله ابن
مسلمة وحيث يتبادر فهل يسجد قبل السلام أو بعده فقال في المدونة يسجد قبل السلام وقيل انه يسجد بعده
ووجه القول الاول بوجهين وهما اما لنقص السلام واما لنقله عن محله وضعف الاول بانه يلزم عليه البطلان
وضعف الثاني أيضا بان ذلك منقوض عن صلى الظهر خمساً ساهيا فانه يسجد بعد السلام مع أنه نقله عن محله ولهذا
الذي ذكرناه اختار ابن عبد السلام عدم السجود مطلقا لا لان أمرهم بالتبادر مع أمرهم بالسجود متناقض
قلت لا مناقضة في ذلك للاحتياط وذلك ان التبادر مراعاة للخلاف والسجود مراعاة لمذهبنا فجمع بذلك بين
المذهبين احتياطاً والله أعلم فان قلت ما بال الشيخ ابى القاسم بن الجلاب رحمه الله نسب السجود قبل السلام لابن
عبد الحكم مع انه في المدونة كما ذكرتم على انه يقع له ذلك كثيرا ألا ترى الى قوله وأما المرأة فان قامت لحسن قاله ابن
عبد الحكم قلت كان أهل بغداد يعنون بكتاب ابن عبد الحكم كل الاعتناء ويرجعونه على غيره حتى ان
الابهرى شيخ ابن الجلاب شرح كتابه فهم أهل بغداد اذا وجدوا قولاً لابن عبد الحكم وغيره عزوه لابن عبد
الحكم وهم في الغير في الاختيار بين ان يذكره أم لا كنعن بالنسبة الى قول ابن القاسم مع غيره قال التادلي وتعقب
على الشيخ في تحديده التنفل بأربع ركعات مع انه في المدونة قال انما يوقت في هذا أهل العراق قلت لم أزل
اسمع بعض من لقينته يقول ان ما ذكره الشيخ هو نص ابن حبيب في واضحته الاحاديث فان صح فلا
اعتراض على الشيخ لان الرسالة لا تقيّد المدونة (قوله) ويستحب له مثل ذلك قبل صلاة العصر

ثم يقوم فلا يكبر حتى
يستوى قائما هكذا
يفعل الامام والرجل
وحده وأما المأموم
فبعد أن يكبر الامام
يقوم المأموم أيضا
فاذا استوى قائما
كبر ويفعل في بقية
صلاة الظهر من صفة
الركوع والسجود
والجلوس نحو ما تقدم
ذكره في الصبح
وينتقل بعدها
ويستحب له أن
ينتقل بأربع ركعات
يسلم من كل ركعتين
ويستحب له مثل ذلك
قبل صلاة العصر

يتنفل قبلها وبعدها فقال مالك يستحب تنفله بلاحد وظاهر كلام الشيخ التحديد للاحاديث في ذلك لحديث الاربع قبل الظهر وأربع بعدها خرجه الترمذي بسند صحيح عن أم حبيبة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار وفي حديث علي وغيره رضى الله عنهم كان عليه السلام يصلي أربعاً قبل الظهر وبعدها ركعتين وأخرجه أهل الصحيح من حديث عائشة بزيادة وإذا لم يصل قبل الظهر صلى بعدها أربعاً واختلف في العصر هل لها رتبة أم لا وقد صحح ابن حبان من طريق ابن عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال رحم الله امرأ صلى أربعاً قبل العصر وكره في الموطأ والله أعلم وكونه يسلم من كل ركعتين هو سنة كل نافلة عند مالك ليلية كانت أو نهارية ابن الحاجب وعدد النوافل في ليل أو نهار ركعتان فإن سها في الثالثة وعقدها أكمل أربعاً وقيل إن كان نهاراً سجد وفي محله قولان خ والمشهور أن محله قبل السلام س وإنما يكون أربعاً لقوة الخلاف في التنفل بأربع والله أعلم ص (ويفعل في صلاة العصر كما وصفنا في الظهر سواء إلا أنه يقرأ في الركعتين الأوليين مع أم القرآن بالقصار من السور مثل والضحي وانا أنزلناه ونحوهما وأما المغرب فيجهر بالقراءة في الركعتين الأوليين منها ويقرأ في كل ركعة منها بأم القرآن وسورة من السور القصار وفي الثالثة بأم القرآن فقط ويتشهد ويسلم) ش ذكرى هذه الجملة صفة العمل في العصر والمغرب وانما يشتر كان في قصر القراءة إلا أن العصر أطول قليلاً وقيل لا وهو المشهور ويختلفان في السور والجهر في الأوليين فله المغرب الجهر وللعصر السر فيها ومثل للقصار بوالضحي وانا أنزلناه وقد تقدم تصويل المفصل الى طويل وقصير ومتوسط وقوله في الثالثة المغرب بأم القرآن فقط لقول مالك في المدونة ليس على القراءة في الثالثة المغرب برئاً لا ترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وفي الموطأ أن أبا بكر رضى الله عنه قرأها في الثالثة المغرب فخشي مالك أن يعتقداها سنة فنبه عليه الباجي ولعل أبا بكر لم يقصد به هذه الآية ضمها الى الفاتحة في الثالثة المغرب بل ذكرها على وجه الدعاء بها تبركاً بلفظ القرآن كما يدعو الإنسان في صلاته لا يريد ذكره أو خشوعاً يحضره اقتضاه الدعاء ولا فقد استمر العمل على أن الركعتين الأخيرتين لا يزداد فيهما على أم القرآن شيئاً قالوا وهذا ما أويل صحيح يشهد له أن الصديق رضى الله عنه لم ينقل عنه أنه داوم على ذلك ولم يذكر التشهد الوسيط اكتفاء بما تقدم فيه وأشار بذلك الى أنه لا شيء بعده ما ذكر والله أعلم ص (و يستحب أن يتنفل بعدها ركعتين وما زاد فهو خير وان تنفل بست ركعات فحسن) ش يعني أن المغرب يتنفل بعدها بركعتين وأقل التنفل بعدها بالركعتين وجعلهما في الجلاب كركعتي الفجر في التاكيد وإعله لحديث عائشة وابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهم في أنه صلى الله عليه وسلم لم يترك ذلك حتى أتى الله بل قال ابن مسعود رضى الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين قبل صلاة العداة والركعتين بعد صلاة المغرب مالا أحصى بقل يأبها الكافرون وقل هو الله أحد وأحاديثها حجة كثيرة وحديث الست مشهور وهو قوله عليه السلام من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهم بسوء عدل له عبادة اثنتي عشرة سنة صيامها وقيامها رواه الترمذي وضعفه وقواه غيره وربما صح ما يفعله بعض الناس من تخصيص قراءة الركعتين بعدها بخاتمة البقرة وآية الكرسي ونحوهما مما ورد في الترغيب فيه مساء قريب من بدعة لثبوت قراءتها بقل يأبها الكافرون وقل هو الله أحد وقد نص عليه النووي وعلى صلاة الاستخارة وركعتي الفجر والركعتين بعد الظهر وركعتي الطواف والاحرام وإن كل ذلك بالكافرون والا خلاص وقد مر ما في ركعتي الفجر والله أعلم ص (والتنفل بين المغرب والعشاء مرغ فيه) ش هذا من نسبة

ويفعل في صلاة العصر كما وصفنا في الظهر سواء إلا أنه يقرأ في الركعتين الأوليين مع أم القرآن بالقصار من السور مثل والضحي وانا أنزلناه ونحوهما وأما المغرب فيجهر بالقراءة في الركعتين الأوليين منها ويقرأ في كل ركعة منها بأم القرآن وسورة من السور القصار وفي الثالثة بأم القرآن فقط ويتشهد ويسلم ويستحب أن يتنفل بعدها ركعتين وما زاد فهو خير وان تنفل بست ركعات فحسن والتنفل بين المغرب والعشاء مرغ فيه

ويفعل في صلاة العصر كما وصفنا في الظهر سواء إلا أنه يقرأ في الركعتين الأوليين بالقصار من السور) أكثر أهل المذهب على أن التنفل قبل العصر من الرواتب وقال عياض في الكمال حكى العنبري من شيوخنا العراقيين أنه لا رواتب قبل العصر جملة (قوله مثل والضحي وانا أنزلناه ونحوهما) ظاهر قول الشيخ ونحوهما خلاف قول ابن حبيب

قوله وما زاد فهو خيرا ذلمايات بحديثه وقد روى في ذلك عشرون وعن حذيفة رضي الله عنه احياء ما بين العشاءين وكذا عن غيره واد الترمذي وقد قال رحمه الله كل ما كان في كتابي هذا معمول به الا حديثين حديث جمع فيه النبي صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في غير خوف ولا سفر ولا مطر وحديث اذا شرب الخمر فاجلدوه واذا شرب الثانية فاجلدوه واذا شرب في الثالثة أو الرابعة فاقتلوه قال وقد عرضت كتابي هذا على علماء العراق وعلماء خراسان وعلماء الحجاز فكلمهم قبلوه ورضوا به قال ومن كان كتابي هذا في بيته فليكن في بيته نبي ينطق فانظره وكون حديث الجمع لم يعمل به يعني عن السلف الاول والا في المذهب قول يجاوز في الظهر بن لغير ضرورة والجمع الصوري أيضا وقد حكى ذلك الباجي وغيره وهم ائمة هدى والدليل معهم والله أعلم ^ب تنبيه ^ب قد ورد ما بين العشاءين صلاة الاوابين وجاء أن صلاة الاوابين حين ترمض الفصال يعني الضحى ومعنى الاواب الرجاء وكل من الوقتين وقت اشتغال الناس بالاسباب والعوائد فلا يتر كهما في ذلك الوقت للعبادة الاواب راجع الى ربه وتارك لما سواه والله أعلم ص (وأما غير ذلك من شأنها فكما تقدم ذكره في غيرها) ش يعني من أفعال التلبس بها والا نصراف منها غير انه قد صحح ان من قال ان رها لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير وهو نازل عليه قبل أن يتكلم عشر مرات بعث الله له مساحمة من الملائكة يحفظونه حتى يصبح وكتب الله له عشر حسنات ومحامنه عشر سيئات وحفظ من الشيطان الرجيم حتى يصبح من المسكروه كذلك ولم يتبع بذنب أن يدركه سوى الشرك وكذا ان قاله بعد الصبح يكون له الى المساء رواه الترمذي من حديث أبي الدرداء وقال حسن وصححه غيره ولا خلاف في أن السنة تقصير القراءة فيها وما ورد في الصحيح من قراءتها بالاعراف والطور والمرسلات انما ورد لبيان الجواز ومحمول على انه قد أغض ذلك وقد قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بالمعوذتين رواه النسائي وذلك ليبين الجواز والله أعلم ص (وأما العشاء الاخرة وهي العتمة واسم العشاء أخص بها وأولى فيجهر في الاولين بام القرآن وسورة في كل ركعة وقراءتها أطول قليلا من قراءة العصر وفي الاخرين بام القرآن وحدها في كل ركعة سرانم يفعل في سائرهما كما تقدم من الوصف ويكره النوم قبلها والحديث بعدها لغير ضرورة) ش استشكل قوله الاخرة لانه يتضمن ان ثم عشاء أولى وليس كذلك عياض لا تسمى مغرب عشاء لا لغة ولا شرعا وأما قوله في المدونة بين العشاءين فعلى التغليب كالعمرين والقمرين وأثبت بعضهم اسم المغرب للعشاء لحديث فيه وكون هذا الاسم أولى بها تقدم أن ذلك لانه نص القرآن والقطعي أولى من الظني وقوله أخص يقضى بدخول الغير في هذا الاسم وهو مقتضى قول من أجاز اطلاق العشاء على المغرب وكونه أطول من العصر هو المشهور فقرة بمتوسطات المفصل كالتين والزيتون والشمس وضحاها والليل اذا يغشى واذا السماء انشقت ونحو ذلك كما ورد في الصحيح وكراهة النوم قبلها خوف تفويتها أو تأخيرها عن وقتها المختار أو صلاتها بكسل وثقل والحديث بعدها لغير ضرورة لئلا يؤدي الى تفويت صلاة الصبح أو تأخيرها عن وقتها أو عدم الحضور بالتكسل والنعاس فيها ^ب فرع ^ب قيام كل ليل لمن يصلي الصبح مغلوب عليه مكره اتفاقا ع وفي كون من لا يغلب عليه كذلك وجوازه رواه إيتان قال الشيخ

وأما غير ذلك من شأنها فكما تقدم ذكره في غيرها وأما العشاء الاخرة وهي العتمة واسم العشاء اخص بها وأولى فيجهر في الاولين بام القرآن وسورة في كل ركعة وقراءتها أطول قليلا من قراءة العصر وفي الاخيرتين بام القرآن في كل ركعة سرانم يفعل في سائرهما كما تقدم من الوصف ويكره النوم قبلها والحديث بعدها لغير ضرورة

يقرأ في العصر والمغرب من الضحى الى آخر القرآن ولو افتتح في العصر سورة طويلة تركها وان قرأ نصفها ركع ولو افتتح قصيرة بدل طويلة فان أتمها زاد غيرها وان ركع بها فلا سجود عليه روى جميع ذلك ابن حبيب (قوله وأما العشاء الاخرة وهي العتمة واسم العشاء أخص بها وأولى الخ) كلام الشيخ يقتضى ان المغرب تسمى عشاء لوصفه العشاء بالاخرة وقد تقدم ما في ذلك وكذلك قدمنا ان في تسميتها بالعتمة ثلاثة أقوال الجواز والكراهة والتحريم على ظاهر ما في كتاب ابن مزين من قال عتمة كتبت عليه سيئة (قوله ويكره النوم قبلها والحديث بعدها لغير ضرورة) وجه كراهية النوم قبلها خشية ان تفوته صلاة الجماعة أو نسيانها وقد قدمنا ان ظاهر كلامه

واتخاذ ذلك عادة من غير حالة غالبية لم يكن من شأن السلف والله التوفيق ص (والقراءة التي سر بها في الصلوات كلها هي بتحرريك اللسان بالتكلم بالقرآن وأما الجهر فان يسمع نفسه ومن يليه ان كان وحده) ش يعني ان اسرار القراءة في الصلاة يكفي فيه تحريك اللسان فلا يلزم اسماع نفسه ولا يكفي دون تحريك ابن يونس حركة اللسان شرط في صحة القراءة عبد الوهاب وان لم يتحرك اللسان فهو قصور وتصرف بالقلب وليس بقراءة وحكي ابن يونس عن أشهب أن من حلف أن لا يقرأ فقرأ بقلبه لم يحنث وفي سماع سحنون سالت ابن القاسم عن قراءة الظهر والعصر التي بسر فيها ان حرك لسانه ولم يسمع أذنيه قال يحزبه ولولم أسمع شيئاً يسيراً كان أحب الي ابن رشد وهو كما قال وقال الشيخ أبو الحسن الصغير المعروف عند المشاركة بالمغرب في الجهر طرف لا يشارك فيه السر وللسر طرف لا يشارك فيه الجهر واسطة يشتركان فيها باسماع نفسه ومن يليه خاص بالجهر وتحريك اللسان دون السماع يختص بالسر والمشارك بينهما ما أن يسمع نفسه فقط وهذا على السر وأدنى الجهر انتهى بمعناه فانظره وقوله بالتكلم بالقرآن اعترضه القاضي الباقلاني بان القرآن قديم فكيف يتكلم به الحديث وأجيب بان المراد المعنى وهو انه تكلم بالحروف والاصوات المؤدية لمعناه والله أعلم وقوله ان كان وحده أشار به الى أن جهر الامام فوق ذلك لانه يتعين ان يسمع من معه في الصلاة وفي الموطا كانت تسمع صلاة عمر بن الخطاب رضي الله عنه من عند دار أبي جهم بالبلاط موضع بالمدينة الباجي قد يكون ذلك لجهارة صوته وقوته وهو الوسط في حقه اذ قال تعالى ولا تجهر بصوتك ولا تخافت بها الآية ولعل الشيخ انما قال بالتكلم بالقرآن احترازاً ممن يقرأ أو يفسر كقراءة ابن مسعود رضي الله عنه فان من قرأها في الصلاة بطلت كمن قرأ بالمنسوخ لفظاً ونحوه فانظر ذلك في فرع ابن رشد لا يجوز لمصل بالمسجد والى جنبه مصل رفع صوته بالقرآن ومن قضى ركعة جهر لا يجوز له ان يفرط في الجهر بقرب مصل مثله ص (والمرأة دون الرجل في الجهر وهي في هيئة صلاتها مثله غير انها تنضم ولا تفرج فخذيها ولا عضديها وتكون منضمة منزوية في جلوسها وسجودها وأمرها كله) ش يعني ان جهر المرأة ان تسمع نفسها فقط لان

ولو وكل بذلك من يوقظه ووجهه ان سلم خشية ان ينام الموكل وحديث الوادي يدل على الجواز ووجه كراهية الحديث بعدها اما خشية فوات صلاة الصبح جماعة واما خشية خروج وقتها وكل هذا ما لم تكن ضرورة فان كانت كالعروس وناظر كتب العلم فحائز كما أشار اليه الشيخ في قوله لا غير ضرورة (قوله والقراءة التي سر بها في الصلوات كلها هي بتحرريك اللسان بالتكلم بالقرآن وأما الجهر فان يسمع نفسه ومن يليه ان كان وحده) اعلم ان أدنى السر ان يحرك لسانه بالقرآن وأعلاه ان يسمع نفسه فقط فمن قرأ في قلبه فكالمعدم ولذلك يجوز للجنب ان يقرأ في قلبه وأدنى الجهر ان يسمع نفسه ومن يليه وأعلاه لا حمله وقول الشيخ بالتكلم بالقرآن أراد بالقراءة كما قال الشاعر * يقطع الليل تسبيحاً وقرأنا * أي قراءة فلا مؤاخذه على الشيخ البتة وقد أطنبوا في الاخذ عليه (قوله والمرأة دون الرجل في الجهر وهي في هيئة الصلاة مثله) يعني تسمع نفسها فقط كالتيمة كما قال في المدونة ووجه ذلك أن صوتها عورة ولذلك لا تؤذن اتفاقاً وبيعها وشرائها انما أجيز للضرورة (قوله غير انها تنضم ولا تفرج فخذيها ولا عضديها وتكون منضمة منزوية في سجودها وجلوسها وأمرها كله) ما ذكر الشيخ هو معنى ما روى عن علي بن زياد تجلس على ركبها الا يسر ونحوها البني على اليسرى ثم تنضم بعضها الى بعض قدر الطاقة ولا تفرج بخلاف الرجل وفي المختصر جلوسها وكل شأنها في صلاتها كالرجل الا في اللباس قال أبو محمد يريد الانضمام قلت والجهر ونبه عليه بعض شيوخنا وفي المدونة جلوسها كالرجل قال الفاكهاني وقوله ولا تفرج رويناه بفتح التاء واسكان الفاء وضم الراء وهو تفسير لقوله تنضم وكان ترك الواو أولى وقوله وتكون منضمة منزوية تكراراً لمعنى له فيما يظهر لان الانضمام هو الا نزاؤه وقد تقدم قوله تنضم فاغنى عن منضمة أيضاً

والقراءة التي سر بها
في الصلوات كلها هي
بتحرريك اللسان
بالتكلم بالقرآن واما
الجهر فان يسمع
نفسه ومن يليه ان
كان وحده والمرأة
دون الرجل في الجهر
وهي في هيئة الصلاة
مثله غير انها تنضم
ولا تفرج فخذيها
ولا عضديها وتكون
منضمة منزوية في
جلوسها وسجودها
وأمرها كله

صوتها عورة وهيئة الصلاة في صفتها والانضمام والآنزواء بمعنى واحد وقيل والآنزواء أشد ولا تفرج الرواية فيه بفتح الفوقية وسكون الفاء وتخفيف الراء قالوا وهو معنى الانضمام والآنزواء وانما يكره له ذلك لانه معين على التذكار لا حوال فراشها وذلك مناف لحال الصلاة والله أعلم وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأتين تصليان فامرهما بالانضمام والله أعلم ص (ثم يصلى الشفع والوتر جهرا وكذلك يستحب في نوافل الليل الاجهار وفي نوافل النهار الاسرار) ش هذا الكلام في الوتر ومداره على ثلاثة أطراف حكمه وصفته ووقته فاما حكمه فالمشهور السنة وقال أبو عمر ضارعه به مالك الوجوب من قوله انه يقطع له صلاة الصبح وخرج اللخمي وجوبه من قول سحنون يجرح تاركه وقول أصبغ يؤدب وأجيب بانه تهاون بامر الدين واستخفاف بالسنة فلذلك يجرح ويؤدب كقول ابن خوير مندد من استخف بترك السنة فسق وان عملا عليه أهل بلد حوربوا وأما صفته فقال اللخمي اختلف في عده فقال مرة الوتر واحدة وفي صياها وتر بثلاث فمحمد بن سحنون من ذكر سجدة لا يدري من الشفع أو الوتر سجدة وأعاد الشفع والوتر فلو كان واحدة كفته السجدة وقال المازري لم يختلف المذهب في كراهة الاقتصار على الواحدة في الوتر في حق مقيم لا عذر له وانما اختلفوا في المسافر في المدونة لا وتر بواحدة وأجازه مالك في كتاب ابن سحنون للمسافر وكان سحنون في مرضه يوتر بها ولا بن زرقون عن ابن نافع ولا باس ان يوتر بواحدة ولو كان صحيحا مقما الباجي وعلى المشهور لو أوتر دون شفع شفعه بالقرب فان طال في اجزائه واعادته بعد شفع قول سحنون وأشهب وللشيخ عن أشهب من أوتر بواحدة دون شفع أعاد وتره مالم يصل الصبح والمشهور الفصل بين الشفع والوتر بسلام الا المصلي خلف من لا يفصل ابن زرقون وروى أشهب ثلاثا يسلم لا آخرتها لا قبل ثالثها وقاله ابن نافع ولو أدرك ثانية من لا يفصل فقال ابن القاسم يتم ثلاثا ولا يفصل وقال مطرف وعبد الملك يسلم معه في ثانيته وفي اشتراط اتصال الشفع بالوتر وإيتان لابن القاسم وابن نافع وذكر اللخمي في افتقاره الى نية تخصه قولين وأما وقته فقال المازري أوله عند الفراغ من العشاء يريد في غير ليلة الجمع فان صلاه قبل العشاء مع الذكر لم يعتد بها وليلة الجمع يؤخر الى بعد الشفق على المعروف ولا بن مسعود عن ابن القاسم عبد الحق وظنه السيوري يصليه قبل غيبوبة الشفق ليلة الجمع بعد فراغه من العشاء وآخر وقته يأتي ان شاء الله وأما الجهر في نوافل الليل والسري في نوافل النهار فلا حديث في ذلك وقال الابيانى يجهر في ركعة الوتر وهو في الشفع مخير ومن أسرف في وتره ساهيا سجدة قبل السلام وان كان عامدا أو جاهلا أعاد ما دام في ليله وقيل

ثم يصلى الشفع والوتر
جهرا وكذلك
يستحب في نوافل
الليل الاجهار وفي
نوافل النهار الاسرار

(قوله ثم يصلى الشفع والوتر جهرا وكذلك يستحب في نوافل الليل الاجهار وفي نوافل النهار الاسرار) الوتر بكسر الواو وفتحها لغتان مشهورتان وحكم الشفع الفضيلة وأما الوتر فالمشهور انه سنة وهو المنصوص وقال سحنون يجرح تاركه وقال أصبغ يؤدب فاخذ اللخمي وابن زرقون منهما الوجوب واعتذر بعض شيوخ المازري عن الاول بان تركه علامة على استخفافه بامور الدين واعتذر المازري عن الثاني بان تأديبه لاستخفافه بالسنة كقول ابن خوير مندد تارك السنة فسق وان عمدا على أهل بلد حوربوا وقال ابن عبد السلام تخرج اللخمي عندي حسن قوى من قول أصبغ ضعيف من قول سحنون قلت اذا كان ضعيفا من قول سحنون فليس اذا بحسن فكلام الشيخ ابن عبد السلام متناقض فيما يظهر والله أعلم وقال ابن الحاجب الوتر غير واجب على المشهور واستدل اللخمي بقول سحنون يجرح وأصبغ يؤدب واعترض من حيث جعل فعل الخرج منصوبا قال أبو عمر بن عبد البر ضارعه مالك من قال بوجوبه من قوله يقطع الصلاة له والمطلوب الجهر في الوتر ولا يسر الا لضرورة كتشويش المصلين بعضهم على بعض وقال ابن الحاجب والسري في النافلة جائز وكذلك الوتر على المشهور فتمت عقب لانه خلاف ما سبق وقد قال الابيانى من أسرف في وتره متعمدا أعادوا نكره عبد الحق والشفع قبل الوتر قيل للفضيلة

لا شيء عليه كما لو قرأ بأم القرآن فقط نقله ابن بونس واستبعد عبد الحق بطلانه والشيخ في مختصره لا بأس بالجهر في
نقل الليل والنهار ابن حبيب هو ليلاً أفضل وقوله وان جهر في النهار في تنفله فذلك واسع نص في تخفيف الامر
في الجهر نهاراً وقيل يكره الجهر نهاراً فاما نوافل الليل فالسراج ابن الحاجب وكذلك الوتر على المشهور وفي
كراهة الجهر نهاراً قولان خ يريد مع كونه خلاف الافضل ومقابل المشهور للبيان قال وان أسرفه ناسياً
سجد قبل وان جهل ذلك أو نعد فاعليه الاعادة قال وأما الشفع فان شاء جهر فيه أو أسر وما حكاه من القولين في
كراهة الجهر نهاراً حكاه عبد الوهاب ﴿فرعان * أحدهما﴾ سمع أشهب لا بأس برفع صوته في قراءته في بيته
وحده ولعله أنشط له وكانوا بالمدينة يفعلونه حتى صار المسافرون يتواعدون لقيام القراء وسمع ابن القاسم استحبابه
﴿الثاني﴾ ابن رشد لا يجوز لمصل بالمسجد والى جانبه مصل رفع صوته بالقراءة ومن قضى ركعة جهر لا يجوز له أن
يفرط في جهره بقرب مصل مثله وقد تقدم قريباً ص (وأقل الشفع ركعتان) ش يعني وأ كثره لا حمله وعلى هذا
فلا يتعين ابن الحاجب وفي كونه لاجله قولان وقال غيره لا يشترط كونه لاجله على الاظهر خ وقاله اللخمي
وغيره للحديث قال وقوله ثم في شرط اتصاله قولان ليس هو مرتباً على انه لا جله بل هو كما قال ابن شاس واذ قلنا
بتقديم شفع فلا بد هل يلزم اتصاله بالوتر أو يجوز وان فرق بينهما بزمان طويل والقول باشتراط الاتصال لابن القاسم
في العتبية وهو ظاهر رواية ابن القاسم عن مالك في المجموعة والقول بعدم الاشتراط رواه ابن نافع عن مالك ونقل
أيضاً عن ابن القاسم ص (ويستحب أن يقرأ في الاولى بأم القرآن وسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بأم القرآن
وقل يا أيها الكافرون) ش يعني سواء اقتصر عليهما أو كان له ورد وفي المسئلة اختلاف ابن الحاجب وفي قراءة
الشفع بسبح وقل يا أيها الكافرون روايتان خ والمشهور استحباب ذلك للحديث وقوله ويتشهد ويسلم صريح
في انه يفصل بين الشفع والوتر بسلام فيكره وصله الا لاقتداء بواصل في تبعه خلافاً لأشهب وكان عمر بن عمر
بعض حاجته قبل أن يوتر ص (ثم يصلي الوتر ركعة الخ) ش يعني متصلة بالشفع ليخرج من الخلاف المتقدم وقوله
يقرأ فيها بأم القرآن وقل هو الله أحد والمعوذتين يعني استحباباً مطلقاً ابن الحاجب وفي قراءة قل هو الله أحد
والمعوذتين أو ما تيسر قولان خ يعني في استحبابه وهو المشهور لما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني
ان عائشة رضي الله عنها سمعت باي شيء كان يوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقرأ في الاولى بسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد
والمعوذتين ع والمعلوم منه صلى الله عليه وسلم التجهد اللخمي رجح مالك لقراءة الوتر بالفاتحة والا خلاص
والمعوذتين وروى ابن نافع الترمذي الناس وليس بلام وروى ابن القاسم اني لأفعله يحيى بن عمر لا يختص

وقيل للصحة وهل يشترط تعيين ركعتين له من آخرته جندوه وينوبهما له أم لا يلزمه ذلك في ذلك قولان ثم في شرط
الاتصال بالوتر قولان (قوله وان جهر في النهار في تنفله فذلك واسع وأقل الشفع ركعتان) ما ذكره أحد قولي أهل
المذهب وقيل ان ذلك مكره وتجاوز صلاة النافلة جماعة ليلاً ونهاراً قاله في المدونة فاطمة اللخمي وقيل ابن أبي
زمنين وغيره برواية ابن حبيب وقوله ان قلة الجماعة كالثلاث وخفي محل قيامهم والا كرهه وسلك ابن بشير هذه
الطريقة قائلًا وكرهه ابن حبيب وهو مقتضى المذهب قال ومنه ما يفعل في بعض البلاد من الجمع ليلة النصف من
شعبان وليلة عاشوراء ولا يختلف المذهب في كراهته وينبغي للائمة أن يتقدموا في النهي عنه (قوله ويستحب ان
يقرأ في الاولى بأم القرآن وسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بأم القرآن وقل يا أيها الكافرون ويتشهد ويسلم) ما ذكره
الشيخ رواه ابن شعبان عن مالك وقيل يقرأ بما تيسر رواه علي عن مالك في المجموعة واختار الباغي انه ان أوتر عقب
صلاة بالليل فكلاول والا فالثاني (قوله ثم يصلي الوتر ركعة يقرأ فيها بأم القرآن وقل هو الله أحد والمعوذتين

وان جهر في النهار
في تنفله فذلك واسع
وأقل الشفع ركعتان
ويستحب أن
يقرأ في الاولى بأم
القرآن وسبح اسم
ربك الاعلى وفي
الثانية بأم القرآن وقل
يا أيها الكافرون
ويتشهد ويسلم ثم
يصلي الوتر ركعة
يقرأ فيها بأم القرآن
وقل هو الله أحد
والمعوذتين

خ ولعل مقابل المشهور رواية فذكرها وقال ابن العربي يقرأ فيه المنهج من تمام حربه وغيره بقل هو الله أحد فقط
 الحديث الترمذي وهو أصح من قراءته بهامع المعوذتين قال وانتهت الغفلة بقوم يصلون التراويح فاذا انتهوا للوتر قرأوا
 فيه بقل هو الله أحد والمعوذتين اه وعليه قول خ في مختصره وسند كرفي الوتر حكاية المازري رضي الله عنه
 ان شاء الله ﴿فرع﴾ ابن الحاجب ولا يقنت في الوتر ولا بعد نصف رمضان على المشهور خ والشاذ مالك
 أيضا وابن نافع والخلاف انما هو في نصف رمضان ص (وان زاد من الاشفاع جعل آخر ذلك الوتر) ش يعني
 بواحدة وعلى هـ فلا يتعين أن يقال بعد شفاعة وقد نص على استحباب ذلك في المدونة وفي الصحيح انتهى
 وتره عليه السلام الى السجود في مسلم بادر وبالوتر الفجر ﴿فروع﴾ ابن الحاجب فان أوتر ثم تنفل جاز ولم يعد
 على المشهور س خ يعني اذا حدثت له نية التنفل بعد أن أوتر والا فهو خلاف السنة وأمره في المدونة أن يؤخر
 التنفل قليلا ع وفي اعادته لنفل بعده رواية المبسوط وغيره ثم قال وسمع ابن القاسم نعم من أوتر مع الامام في
 رمضان أن يصلي وتره بركة ليوتر بعد ذلك بل يسلم ويصلي بعد ذلك ما شاء الله وقال بعد ذلك ويتأني قليلا
 أعجب الى ص (وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل اثنتي عشرة ركعة ثم يوتر بواحدة وقيل عشر ركعات
 ثم يوتر بواحدة) ش يعني وكلا الحديثين صحيح من رواية عائشة رضي الله عنها والجمع بينهما انه عليه السلام كان
 يفتتح صلاته بركعتين خفيفتين فتارة اعتبرتهما من الورد فتألت اثنتي عشرة وتارة لم تعتبرهما لانهما مقصودتان للوضوء
 أو لحل عقد الشيطان في حق من يتأسى به عليه السلام اذ لا يصح عقد الشيطان عليه اعصمته لكنه كان يفعل
 ما يأمر به وان كانت حكمته مقصودة لغيره لتحقيق الحكم واثبات الاقتداء به كما كان يتقى من نفسه ما هو نجس
 من غيره ليكون أسوة فيه والله أعلم ﴿تنبيه﴾ أكثر ما روى في صلاته عليه السلام من الليل سبع عشرة ركعة
 وأقل ما روى سبع فليلها لا حوال مختلفة وقيل اقصود مختلفة وقيل بالجمع ومن أحسن ذلك انه عليه السلام

وان زاد من الاشفاع
 جعل آخر ذلك
 الوتر وكان رسول
 الله صلى الله عليه
 وسلم يصلي من
 الليل اثنتي عشرة
 ركعة ثم يوتر بواحدة
 وقيل عشر ركعات
 ثم يوتر بواحدة

وان زاد من الاشفاع جعل آخر ذلك الوتر) ما ذكر الشيخ هو قول القاضي عبد الوهاب وفي المدونة قول بعدم التحديد
 وكلاهما مالك وقال ابن العربي يقرأ فيه المنهج من تمام حربه وغيره بقل هو الله أحد فقط الحديث الترمذي وهو
 أصح من حديث قراءته بهامع المعوذتين وانتهت الغفلة بقوم يصلون التراويح فاذا انتهوا للوتر قرأوا فيه بقل هو الله أحد
 والمعوذتين (قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل اثنتي عشرة ركعة ثم يوتر بواحدة وقيل عشر ركعات
 ثم يوتر بواحدة) مداومته صلى الله عليه وسلم على ما ذكر تدل على ان قيام جميع الليل مرجوح واختلف في ذلك
 قول مالك بالكره والجواز وحكما عياض في الاكمال قال واختلفوا هل طول القيام أفضل وان قل السجود
 أم لا فقيل طول القيام أفضل وقيل كثرة السجود أفضل وقيل بالاول في نوافل الليل وبالثاني في نوافل النهار
 قلت وكان بعض من لقيناه من القرويين يفتي وهو شيخنا أبو محمد الشيباني رحمه الله بانه ينظر الى المصلي في خاصة نفسه
 فالذي يجد الحلاوة فيه أكثر كان هو أحسن له فان كان اذا سجد لا يجد حضور قلبه كما اذا قرأ كان كثرة القيام
 للقراءة أحسن والعكس للعكس وأفتى غيره ممن أدركناه من القرويين أيضا بالعكس لانه اذا مالت النفس لشيء
 لا بد فيه من آفة ويذكر أن شيخنا من الفضلاء دخل مسجدا ليبيت فيه فأحبت نفسه الصلاة وعزم عليها بعد
 ان خلفها مرارا فقام ليفتش المسجد فوجد رجلا ملفوفا في حصير من حصر المسجد فعلم انها مكيدة منها وكنت
 أجيبه بان النفس لا قدرة لها على معرفة هذا وهو انما وقع اتفاقا فلا يضر بالقول الذي قبله أقول والانسان يعلم
 حسن ذلك من نفسه وأما التعلق بالحبل فنهي عنه أبو بكر وقطع الحبل لمن فعله وبه قال حذيفة ورخص فيه آخرون
 وأما الاتكاء على العصا فلم يختلف في جوازه الا لشيء روى عن ابن سيرين في انه مكر وههنا الذي قبله نقله
 عياض في الاكمال واختلف المذهب في جواز النافلة مضطجما على ثلاثة أقوال ثالثها يجوز للمريض لغيره

كان له عدد ديعته برب بالدورة فاذا أكثر بالنهار قل بالليل وبالعكس والذي يهدي اليه الاستقراء انها كانت خمسين ركعة بالفرض والنفل اشارة الى الاصل ففي حديث علي رضي الله عنه كان يصلي من النهار ست عشرة ركعة في الضحى ستا وقبل الظهر أربعين وبعد الظهر أربعين وقبل العصر أربعين وحديث ركعتي المغرب والفجر وثلاثة عشر من الليل لا يخفى فتلك ثلاث وثلاثون وربما نقص من ليلا وزاد في النهار وربما نقص من النهار وزاد في الليل كما اقتضته أحاديث يطول ذكرها وقد أشار عياض لشي من هذا فانظره وحكم قيام الليل وصفته يأتي ان شاء الله تعالى ص (وأفضل الليل آخره في القيام) ش يعني لما ورد في ذلك من الأحاديث النبوية قولاً وفعلًا وذهب الشافعي الى ان أفضل الليل وسطه لحديث أفضل القيام قيام داود عليه السلام كان ينام نصف الليل الاول ويقوم ثلثه وينام سُدسه متفق عليه وقال مالك باخيره لحديث النزول وانتهاء وتره عليه السلام الى السحر وهو لا يأخذ في نفسه الكرامة الا بما هو الافضل ولقوله عليه السلام لما سئل أي الدعاء أسمع فقال جوف الليل الاخير وأدبار الصلوات المكتوبات الحديث رواه أبو داود وغيره وبحسب هذا فمن أخر تنفله وتره الى آخره فذلك أفضل له ان لم يكن تأخير عرضة للتفريط بالترك أو بالخروج عن الوقت غالباً وهو قوله الا من الغالب عليه أن لا يتنبه فليقدم وتره مع ما يريد من النوافل أول الليل يعني وهذا التقديم أفضل له من التأخير وقد عبر بعضهم عن هذا بقوله وأفضل ليله غالبه في القيام وقد كان أبو بكر رضي الله عنه يقدم وتره أول الليل مبادرة للعبادة واعتباراً بقصد الأهل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أخذت بالعزم وكان عمر رضي الله عنه يؤخر ثقة بسنة الله في إيقاظه وعمله على عادته مع الله تعالى فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أخذت بالحزم الحديث وقوله ثم ان شاء اذا استيقظ يعني من آخر الليل ومن وسطه تنفل ما شاء منها أي من الصلاة مثني مثني أي ركعتين لقوله عليه السلام صلاة الليل مثني مثني فاذا خشي أحدكم الصبح ولو حدثت له نية قبل نومه فله ذلك وقد تقدمت قريبا فانظرها وقوله ولا يعيد الوتر يعني لقوله عليه السلام لا وتران في ليلة وقد أشار بما ذكر لمن يقول لا يتنفل اذا استيقظ حتى يصلي ركعة يضيفها للتي صلى قبل نومه وتسمى نقض الوتر أو انه يعيد الوتر دون ذلك فالكل خلاف المذهب والله أعلم ص (ومن غلبته عيناه عن حزبه فله أن يصليه ما بينه وبين طلوع الفجر وأول الاسفار) ش يعني الاسفار الا على الذي تراءى فيه الوجوه ومعنى غلبته عيناه استغرقه النوم فلم يشعر حتى طلع الفجر والغلبة شرط فلا يجوز التأخير اختياراً وشرط ذلك أيضاً أن يكون ممن عادته الا نتباه آخر الليل وله وورده هذا أيضاً اذا كان وحده والا ففضل الجماعة مقدم على ورده كما أن ورده مقدم على أول الوقت ونص على اعتبار الجماعة صاحب الارشاد وغيره وقد اختلف الشيوخ في قوله بينه وبين طلوع الفجر هل المراد بين قيامه من النوم وطلوع الفجر ثم بين الفجر وأول الاسفار أو المراد بين طلوع الفجر وأول الاسفار فانظر

لا انريد قوله وأفضل الليل آخره في القيام فمن أخر تنفله وتره فذلك أفضل الا من الغالب عليه أن لا يتنبه فليقدم وتره مع ما يريد من النوافل أول الليل ثم ان شاء اذا استيقظ في آخره تنفل ما شاء مثني مثني) ما ذكره الشيخ قال به جميع أهل المذهب لحديث ينزل ربنا الى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الاخر فيقول هل من داع فاستجب له هل من مستغفر فاغفر له هل من سائل فاعطيه والمعنى ينزل أمره ورحمته ومغفرته وقوله ولا يعيد الوتر ما ذكره هو مشهور المذهب وقيل انه يعيده قال ابن عبد السلام والاول والجاري على قواعد المذهب من حيث ان القول باعادته ملزوم لرفض العبادة بعد الفراغ منها وأمر في المدونة من أراد ان يتنفل فليتر بص قليلاً بعد الوتر (قوله ومن غلبته عيناه عن حزبه فله أن يصليه ما بينه وبين طلوع الفجر وأول الاسفار) ظاهر كلامه انه لو أخر حزبه عمداً انه لا يصليه وهو كذلك عند غيره خلافاً لابن الجلاب قال بعض من لقيناه وهو عندي ظاهر التهذيب قال فيه ومن فاته حزبه من الليل أو تركه حتى طلع الفجر فليصله ما بينه وبين طلوع الفجر الى صلاة الصبح وما ذلك من عمل الناس الا من

وأفضل الليل آخره في القيام فمن أخر تنفله وتره الى آخره فذلك أفضل الا من الغالب عليه أن لا يتنبه فليقدم وتره مع ما يريد من النوافل أول الليل ثم ان شاء اذا استيقظ في آخره تنفل ما شاء منها مثني مثني ولا يعيد الوتر ومن غلبته عيناه عن حزبه فله أن يصليه ما بينه وبين طلوع الفجر وأول الاسفار

ذلك وقوله ثم يوتر ويصلي الصبح يعني انه لا يقدم الوتر اذا خشي الفجر قبل تمام ورده بل يؤخره لا تمامه ثم ان ضاق الوقت عن ورده صلى وتره ابن الحاجب واذا ضاق الوقت الا عن ركعة فالصبح فان اتسع لثانية فالوتر على المنصوص قلت قال الشيخ الثلاثة ما ذكر انه المنصوص هو لا صبح ومقابلته في المدونة فكيف يجعله يخرجها ولكن السهول لا ينفك عنه الا انسان قال فان اتسع لرابعة ففي الشفع قولان ^(في تنبيهه) قال الشيخ ينبغي لطالب العلم ان يكون له ورده من قيام كما ذكر الشيخ من فعله عليه السلام ولو ان يقرأ فيه بالقائمة فقط فان تيسر له أكثر فهو خير الا ان ابن الحاجب قال ويقرأ فيه بما خف من القرآن أي يكون له في تلك الركعات جزء معلوم من حزبين الى ثلاثة لان أحب العلم الى الله تعالى أدومه وان قل كما في الحديث قال واذا وجد حلاوة المناجاة في التلاوة فليعض فيها ولا يقتصر على حزب به انتهى واستدل على التقايل بقضاء الصبح حابة أو رادهم حيث يغلبهم النوم ثم يدركون الصلاة معه عليه السلام وهو يقرأ بالسنتين الى المائة ويسلم والنجوم بادية مشتبكة فاعرف ذلك وتأمله وبالله التوفيق ص (ولا يقضى الوتر من ذكره بعد ان صلى الصبح) ش يعني بخلاف من ذكره فيها أو قبلها فلاقسام اذا ثلاثة قبلها وبعدها وفيها فقبلها ان لم يطالع الفجر يصليها باتفاق ان وسع الوقت وبعدها لا قضاء لها ولا شيء من السنن الا ما تقدم في ركعتي الفجر ع ولا يقضى الوتر بعد صلاة الصبح اتفاقا وفي قضاءه بعد الفجر قبلها قولان لها مع الاكثر واللخمي مع أبي مصعب ابن الحاجب وعلى المشهور ولو افتتح الصبح فثالثها يقطع ان كان فذاورا بعها أو اماما مخ وعلى اثبات الضروري لم يذكر في المدونة في المنفرد الا استحباب التقطع وذكروا في المأموم روايتين استحباب له أولا التقطع ثم أرخى له في التامدي وصرح المازري وسندبان المشهور في القذا لقطع اللخمي وفي المبسوط لا يقطع القذا وهو أظهر وهو قول المغيرة وغيره وقال في الاستذكار لم يقل أحد بقطع الصبح الا أبو حنيفة وابن القاسم والصبغي عن مالك عدم القطع وروى مطرف عن مالك انه يقطع كان اماما أو مأموما أو فذا الا أن يسفر جدا وروى نحوه ابن القاسم وابن وهب وذكروا الباجي رواية ثالثة في الامام بالتخير بالتقطع وعدمه وحكى التلمساني أيضا في المأموم رواية بالتخير قال هذا ما رأيته من الاقوال في هذه المسئلة أنظر بقية كلامه وهل هذا الخلاف مالم يعقد ركعة أو وان عقدها طر يقتان أنظر

ثم يوتر ويصلي الصبح
ولا يقضى الوتر
من ذكره بعد ان
صلى الصبح

غلبته عيناه فلا بأس به قال فظاهر قوله أو تركه ولو عمدا وقوله وما ذاك الخ أراد به التكلم ابتداء على معنى أنه لا ينبغي ان يترك عمدا ولكن ان تركه عمدا وقع ذلك فنه يصلي به وهو الذي اراد والله أعلم قال صاحب البيان والتقرير ونقل البراذعي هذه المسئلة نقلا فاسدا لان مالك لم يقل فيها اذا تركه فليصله وانما قال ذلك فيما اذا فاتته غلبة والشيخ في الرسالة لم يذكر الا مسئلة الغلبة (قوله ثم يوتر ويصلي الصبح) لا خلاف أن الامر كما قال وذلك اذا اتسع الوقت واختلف اذا بقي لطلوع الشمس مقدار ركعتين فلا أكثر انه يصلي الصبح وقال أصبغ يصلي الوتر ويدرك من الصبح ركعة وقال ابن الحاجب ان اتسع الوقت لثانية فالوتر على المنصوص وتعقبه ابن عبد السلام بأنه خلاف المدونة لانه قال فيها ومن لم يقدر الا على الصبح صلاها وترك ركعة الوتر ولا قضاء عليه للوتر قال ويقال ان متقدمي الشيوخ كانوا اذا نقلت لهم المسئلة من غير المدونة وهي موافقة لما في المدونة عدوها خطأ فكيف ينقل خلاف ما فيها ويترك ما فيها واختلف اذا اتسع الوقت لاربعة ركعات فقل يصلي الوتر والصبح وقل يصلي الشفع والوتر ويدرك من الصبح ركعة قبل طلوع الشمس وأما اذا بقي مقدار خمس ركعات وقد كان تنفل في تقديم الشفع على ركعتي الفجر قولان (قوله ولا يقضى الوتر من ذكره بعد أن صلى الصبح) ما ذكر الشيخ هو المذهب وعلى تخريج اللخمي انه فرض يلزم ان يقضى وكذلك سائر السنن فانها لا تقضى قال ابن الحاجب ولا تقضى سنة وجاء اذا ضاق الوقت عن ركعتي الفجر تقضى بعد طلوع الشمس على المشهور فقل مجازا فاشار بقوله وجاء الى ان قولهم لا تقضى سنة كالوتر مع قولهم يقضى الفجر تناقض وكان بعض من لقيناه يحيب

ذلك ص (ومن دخل المسجد على وضوء فلا يجلس حتى يصلي ركعتين) ش يعني تحية المسجد فالدخول شرط
والمسجد شرط والوضوء شرط والجلوس شرط والوقت شرط فلو أدخل يده أو رأسه أو رجله فقط فلا شيء عليه
ولا في غير المسجد من المواضع العظيمة ولا إن كان محدثا ولا إن كان مارا وإن تكرر مروره وقال زيد بن ثابت إذا رجع
إلى المسجد ركع كذا حكاها في الجموع وعمل عليه ابن عبد البر ما في المدونة عنه ولم يقل به مالك ويشترط كونه في وقت حل
النافلة لقوله إن كان وقت يجوز فيه الركوع يعني لا بعد الصبح ولا بعد العصر ولا قبل الغروب ولا عند خروج الإمام
لخطبة الجمعة لأنهم من سائر النوافل وإن كان لها سبب والله أعلم ع والركوع قبل الجلوس في المسجد ووقت النفل
في الموطأ حسن لا واجب وأجاز فيه الإمام تركه وكرهه غيره القعود دونه قال وتلى ابن الحاجب لم يأخذ مالك بجواز
تركه الماروهم ويكفي عنه الفرض انتهى خ وقيد بعضهم ما في المدونة من جواز المرور فيه بما إذا لم يتخذ
طريقا يعني إذا لم يكن سابقا على الطريق بقائه لا يغير للحبس ومن اشراط الساعة وتحية مسجده كالتطواف
﴿ فرع ﴾ استحباب ابن القاسم في مسجده عليه السلام أن يبدأ بالركوع قبل السلام عليه صلى الله عليه وسلم

عن ذلك بأن الفجر لما كان من صلاة النهار ناسب أن يقضى بالنهار ولما كان الوتر من صلاة الليل ناسب
أن لا يقضى بعد صلاة الصبح وإنما أبيحت صلاته بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح لأن ما قرب من
الشيء أعطى حكمه وهذا الجواب وإن نهض في الوتر فهو لا ينهض في غيره من السنن وقال ابن عبد السلام
قوله لا تقضى سنة هو الأصل إذا فرغ على مذهب الأصوليين وأن الأزمنة لها خصوصية في المأمور به وأما إذا
فرغ على مذهب الفقهاء فقد قال عليه الصلاة والسلام إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم فلا يصل القضاء وقد
ثبت القضاء في ركعتي الفجر يوم الوادي بعد طلوع الشمس عنه عليه السلام وشغله صلى الله عليه وسلم الوعد عن
الركعتين اللتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم واظب عليهما بعد ذلك الوقت وأنت تعلم أن الركعتين بعد الظهر
دون ركعتي الفجر في الفضل وتعلم صحة النهي عن الصلاة بعد العصر ولم يمنع ذلك من قضاء النافلة وهذا ينفي الجواز
الذي قيل نعم من اعتقد مذهب الأصوليين ولم يحفظ القضاء إلا في ركعتي الفجر قصره عليه واختلف فيمن
ذكر الوتر في الصبح على أربعة أقوال قليل يقطع استحبابا لأنه لو تم أدى على الصبح لفاتت وقيل يتم أدى وجوبا
وقيل يقطع إن كان فذا فقط وقيل يقطع الفذوالا مام دون الماموم وهل هذا الخلاف وإن عقد ركعة أو أن عقد ركعة
تم أدى قولاً واحداً في ذلك قولان (قوله) ومن دخل المسجد على وضوء فلا يجلس حتى يصلي ركعتين إن كان وقت
يجوز فيه الركوع) تحية المسجد فضيلة واختار ابن عبد السلام أنها سنة وإن جلس قبل أن يركع فإنه يقوم ويصلي
خلاف الشافعي وإن صلى الفريضة فأنها تكفي قلت ولا يقال الصواب لا تكفي لخصوصية أمره عليه الصلاة
والسلام بركعتين والأصل أن العبادة الواحدة لا تقوم مقام العبادتين لأن ذلك مع التساوي بين العبادتين أما
إذا كانت أحدهما أكد كما هنا فأنها تنوب عنهما ما بدليل الاتفاق على أن من اغتسل للجنابة ونوى النيابة
عن الجمعة أنه يحصل له ثواب المسلمين معا ويريد الشيخ ما لم يتكرر دخوله فإن تكرر فإن التحية تسقط كنظائرها
واختلف إذا خرج من المسجد بعد أن صلى التحية ثم رجع عن قرب فقل يركع ثانياً وقل لا والاول نقله بعض
من لقيناه والثاني نقله القائل كهماني وكان بعض من لقيته يفتي بأنه إن خرج ليعود فإنه لا يركع والاربع وظاهر كلام
الشيخ أنه إن كان مارا فإنه لا يفتقر في دخوله إلى ركوع وهو كذلك وقال ابن الحاجب وتحية المسجد ركعتان قبل
أن يجلس وإن كان مارا جاز الترك ولم يأخذ به مالك واعترضه ابن عبد السلام بأن كلامه يقتضي أن مالكاً يقول يركع
وليس كذلك وما ذكرناه من جواز المرور وهو كذلك إلا أن يكثر فإذا أكره فقيهه تغير الحبس ويقرأ في ركعتي التحية

ومن دخل المسجد
على وضوء فلا يجلس
حتى يصلي ركعتين
إن كان وقت يجوز
فيه الركوع

ووسع فيه مالك ابن رشد لان المنهى عنه الجلوس قبل الركوع أنظر بقية فروعه ص (ومن دخل المسجد ولم يركع الفجر أجزأه لذلك ركعتا الفجر) ش يني وكذلك غيرها من الصلوات تجزى عن التحية حتى الفرض والوتر لان المقصد تعظيم المسجد عند الدخول فيه للجلوس وقال ابن القاسبي لا يجزى ذلك عنها ورجحه ابن عبد السلام بانهما عبادتان لا تقوم احدهما مقامهما خ والمشهور أظهر يعني الاول والمشهور تأخيرها للمسجد وقيل صلاتهما في البيت أفضل فانظر ذلك ص (وان ركع الفجر في بيته ثم أتى المسجد فاختلف فيه فقيل يركع وقيل لا يركع) ش وعلى الركوع فهل بنية التحية أو إعادة الفجر قولان خ ابن رشد وروى ابن القاسم وابن وهب الركوع واختار ابن عبد الحكم وروى ابن نافع عدمه خ والروايتان مشهورتان وعن مالك الركوع وعدمه واسع وقد رأيت من فعله وتركه أحب الى وبه قال سحنون ابن الحاجب ثم في تعيينها قولان خ أى اذا قلنا يركع فهل بنية الفجر أو بنية تحية المسجد وهو الظاهر والقولان للاشياخ ﴿ تنبيه ﴾ لا بد من نية تخصص ركعتي الفجر كالوتر وغيرهما من المندوبات المطلوبة لذاتها ولو كانت تابعة بخلاف ما طلب لغيره ص (ولا صلاة نافلة بعد الفجر الا ركعتا الفجر الى طلوع الشمس) ش يعني ارتفاعهما قدر رمح لان الصلاة ممنوعة في هذا الوقت فاما قبل صلاة الصبح فالصلاة فيه مكرهة الا ما ذكر من الفجر والوتر لمن نام عنه وقال اللخمي لا بأس به ع وقول اللخمي لا بأس بالنفل بعد الفجر الى اقامة الصلاة خلاف قولها لا يعجبني بعد الفجر غير ركعتيه الا من فاتته حزب ليلته فانظره وقال يمنع النفل غير ركعتي الفجر بطلوعه حتى ترتفع وبعد العصر حتى تغرب ابن حارث اتفاقا لغير اسير قرب للقتل بعد العصر في ركعتيه حينئذ رواية الوليد وقول ابن سحنون مع رواية ابن نافع ابن رشد انما نهى عن النفل بعد العصر والصبح خوف الذريعة لان توقع عند الطلوع وعند الغروب وسيأتى ذكر النهى عن الصلاة وقت خروج الامام لخطبة الجمعة وتقدم ما بعد الغروب وقبل المغرب لانه مكره وهو يأتي حكم صلاة الجنابة وسجود التلاوة ووقت الوقوف بعد ان شاء الله ﴿ فرع ﴾ ابن الحاجب ومن أحرم في وقت منع قطع خ لانه

ومن دخل المسجد ولم يركع الفجر أجزأه لذلك ركعتا الفجر وان ركع الفجر في بيته ثم أتى المسجد فاختلف فيه فقيل يركع وقيل لا يركع ولا صلاة نافلة بعد الفجر الا ركعتا الفجر الى طلوع الشمس

بام القرآن وسورة كغيرها ووقع في كتاب ابن شعبان أنه يقرأ بام القرآن فقط كر كعتي الفجر في المشهور ذكره ابن عبد السلام (قوله ومن دخل المسجد ولم يركع للفجر أجزأه لذلك ركعتا الفجر) المطلوب ان يقتصر على ركعتي الفجر دون زيادة فقول الشيخ أجزأه كانه خلاف ذلك وما ذكرناه هو المشهور وقال القاسبي يصلي التحية وركعتي الفجر وفي المذهب قول ثالث باباحة ما خف من النوافل وصوب ابن عبد السلام قول القاسبي قائلا لان العبادة الواحدة لا تقوم مقام الاثنين وكان صاحب القول الاول رأى أن المقصود ان لا يجلس حتى يصلي ركعتين وقد حصل ثم انه استغنى بالا وكذا هو ركعتا الفجر عمادونه وهو تحية المسجد قال ولا يبعد أن يسلك بهما ما في المشهور من نية غسل الجنابة وغسل الجمعة (قوله وان ركع الفجر في بيته ثم أتى المسجد فاختلف فيه فقيل يركع وقيل لا يركع) ما ذكر من القولين كلاهما لما لك قال ابن عبد السلام والظاهر ركوعه ولا مانع يمنع والحديث لا صلاة بعد الفجر الا ركعتي الفجر لا يقوى قوة اذا أتى أحدكم الى المسجد وقعد أبو عمران وأبو بكر بن عبد الرحمن وغيرهما القول بالركوع بانه يصلي ركعتين بنية التحية وحكى ابن بشير قولاً بانه يعيدهما بنية الفجر حقيقة وضعف (قوله ولا صلاة نافلة بعد الفجر الا ركعتا الفجر الى طلوع الشمس) لما كان قوله قبل ومن دخل المسجد ولم يركع للفجر أجزأه لذلك ركعتا الفجر يوم جواز صلاة التحية لقوله أجزأه كما قلناه نقاه بقوله ولا صلاة نافلة بعد الفجر والله أعلم وقول الشيخ يحتمل الكراهة والتحريم كقول ابن الحاجب وأوقات المنع قال ابن عبد السلام وظاهر قوله بعد ومن أحرم في وقت منع قطع يقتضى التحريم قلت ليس فيه دليل لان من تلبس بمكروه ثم ذكر فانه يؤمر بقطعه استحبابا لان حقيقة المكروه ما ليس في تركه الثواب وقد ذكر ابن رشد ثلاثة أقوال في النافلة بعد صلاة الجمعة للاماموم أحدها ان ذلك مكروه

لا يتقرب الى الله بمانى عنه زاد ابن شاس ولا قضاء عليه انتهى وباتتهائه ختم هذا الباب ختم الله لنا بالحسنى ونفع به عباده ونعم لنا احسانه في ذلك وفي غيره بمنه وكرمه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

باب في الامامة وحكم الامام والمأموم

ش معنى هذا باب يذكر فيه ما يصح في الامامة وما لا يصح وحكم الامام في حال الصلاة وبعدها وقبلها وحكم المأموم في ذلك كله والامامة لغة التقدم وانما سمي الامام اماما لتقدمه من قولك أمه يؤمه اذا تقدمه ولذلك سميت الراية اماما لتقدمها الجيش وهي في الشرع على قسمين امامة كبرى ولها شروط تخصها وامامة صغرى ولها شروط تخصها وهي المقصودة هنا وشروطها على قسمين شروط صحة وشروط كمال وقد أتى بها الشيخ بحملة غير مفصلة مضمنة في احكامها فافتتح ذلك بان قال ص (ويؤم الناس أفضلهم وأفقههم) ش معنى انه يختار للامامة أعلى الناس منزلة في الدين وهو الافضل ديانة والافقه أى أكثر فقها فان وجد ذلك والا فلا فقهه مقدم عند انتفاء نقص المنع عنه ابن الحاجب وتقدم عند انتفاء نقص المنع والكرهية السلطان ثم صاحب المنزل ثم الافقه ثم الاورع على الاظهر ثم الاقرا ثم بالسنة في الاسلام ثم بالنسب ثم بالخلق ثم باللباس وذكر ع في الارجح طرقا قال في آخرها وقول ابن بشير لا نص في الاصلاح مع الافقه وللشافعية قولان قصور لقولها أحقهم بها أعلمهم اذا كانت حاله حسنة وقول أبي سعيد اذا كان أحسنهم حالا متعقب وقال أيضا وان كانوا في الفضل على العكس لم يسيس حاجة الصلاة بالاسن في الاسلام أنظر ذلك واختلف في قول الشيخ أفضلهم وأفقههم هل هما صفتان لموصوف واحد وهو الظاهر الذي قدمناه أو لموصوفين فتؤخذ منه المساواة بين الافضل والافقه وهو في باب الاجزاء صحيح ان كان كل منهما مامسا توفيا للشروط الا في باب الكمال أو بمحتل كلامه الوجهين فيشكل على فيثاب لتركه ولا ياتى لفعله وعزاه لاول صلاة المدونة فقول ابن الحاجب قطع بمحتل ان يكون على الاستحباب والله أعلم وظاهر كلام الشيخ ان الفائتة يصليهم في هذا الوقت وهو كذلك حتى عند الطلوع وعند الغروب وقد تقدم ان من فاته حزبه فانه يصلي به بعد طلوع الفجر وفي العمدة خلاف والله التوفيق

باب في الامامة وحكم الامام والمأموم

لما كان اجتماع الناس على رجل يصلى بهم مطلوب با وذلك من توفرت فيه شروط يأتى ذكرها ان شاء الله تعالى ترجم عليه المؤلف رحمه الله تعالى بالامامة واعلم ان المذهب اختلف في صلاة الجماعة على أربعة أقوال فقليل سنة مؤكدة قاله أكثر شيوخ المذهب وقيل فرض كفاية نقله ابن محرز وغيره عن بعض أصحابنا وقيل مندوب اليهم مؤكدة الفضل قاله عبد الوهاب في تلقينه ومثله لابن العربي في عارضته هي مندوبة بحث عليها وقال ابن رشد مستحبة للرجل في خاصته فرض في الجملة سنة بكل مسجد واختلف هل تتفاضل بالكثرة أم لا والمشهور انها لا تتفاضل خلافا لابن حبيب وحمل بعض الشيوخ المذهب على قول ابن حبيب وجعل المشهور ان الجماعة سواء بالنسبة الى عدم الاعادة في جماعة نقله ابن عبد السلام وأقل الجماعة اثنان باتفاق المذهب (قوله ويؤم الناس أفضلهم وأفقههم) قال ابن الحاجب وشروط الامام ان يكون ذكرا مسلما بالغا عاقلنا لا تصح الصلاة الا به فقهها وقراءة قادر عليها واختلف المذهب في اعادة مأموم امام كافر ظنه مسلما فقيل يعيد أبدا وقيل تصح فيما جهر فيه ان أسلم وقيل ان كان اماما وأسلم بعد ذلك لم يعد والا أعاد واذا لم يسلم فهل يقتل ويعد ذلك منه ردة أم لا اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال فقليل يقتل وقيل ينكل ويطال سجنه ثم يرسل وقيل ان كان آمنا قتل والا فلا قتل وهذا الخلاف فيه ضعف عندى لقول اسحاق بن راهويه أجمعوا على ان من رأيناه يصلى فان ذلك دليل على ايمانه

باب في الامامة
وحكم الامام
والمأموم
ويؤم الناس أفضلهم
وأفقههم

الآخر لا على الاول ص (ولا تؤم المرأة في فريضة ولا نافلة لارجالا ولا نساء) ش يعني لانها ناقصة عقل ودين
على ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى ابن ائمن يؤم النساء ع وذهب أبو ابراهيم الاندلسي الى ان من
ائتم بها من النساء أعاد في الوقت واحترز بذكر النافلة من قول النخعي بذلك وقد أشار الشيخ بهذه الشروط لصحة
الامامة وبالذي قبلها لشروط كلها فشرط صحتهما سبعة مسلمين بالغوا عقلا ذكر اعفيا عالما بما لا تصح الصلاة
الا به قادر على أدائها على وجهها فلا يؤم كافر ولو أم مسلمين لم يعلموا به بطلت وكذلك لو أمت امرأة ولو نساء على
المشهور كما تقدم ولا يصح ع وفي إعادة مأموه ثالثا في الوقت ان استخلف لتمامها لها ولا بي مصعب وأشهب
وسمع ابن القاسم خنة امامته لا مثاله في المكتب قال وفي امامته في النفل روايتان للجلاب مع سماع أشهب ولها
س والظاهر صحة امامته مطلقا لحديث عمرو بن مسلمة المشهور وأما العقل فلا تصح امامة المجنون ولا السكران
حالة جنونه وسكره ع وروى محمد بن ائمن بسكران أعاد أبدا وسمع ابن القاسم لا يؤم معتوه سجنون ويعمد
مأموه الشيخ روى ابن عبد الحكم ولا بأس بامامة المجنون حين إفاقته وأما العفاف فلا تجوز امامة الفاسق وفيه
أربعة كالمبتدع ابن الحاجب وفي المبتدع كالحروري والقدرى ثالثا تعاد في الوقت ورابعها أبداما لم يكن واليا بناء
على كفرهم وفسقهم ع وخامسها الا الجمعة فلا تعاد وعزاها لا صبغ ورواية سجدة عن كبار الرواة وابن القاسم
وابن حبيب والمازري واللخمي عن ابن عبد الحكم انظر ذلك خ والمشهور إعادة من صلى خلف صاحب كبيرة
أبدا وقال اللخمي ان كان فسقه لا يتعلق بالصلاة كالزنى وغصب الاموال أجزاء ولا تجزى اذا كان يتعلق
بالصلاة كالطهارة فاما الجاهل بما لا تصح الصلاة الا به فلا تصح امامته أيضا وكذلك العاجز عن أدائها على وجهها

ولا تؤم المرأة في
فريضة ولا نافلة
لأرجال ولا نساء

واختلف في امامة اللحان على أربعة أقوال فقيل صحيحة وعكسه وقيل بالاول ان كان في غير الفاتحة وبالثاني ان كان في الفاتحة وبهذا القول الفتوى عندنا بفر يقية وهو قول أبي بكر بن اللباد وابن شبلون وقيل بالاول ان لم يغير المعنى وبالثاني ان غيره كانعمت ضمها وكسرا قال اللخمي والاحسن المنع ان وجد غيره فان أم لم يعد مأمومه وقال المازري لا أعرف القول بالصحة ممرضا بذلك نقل اللخمي له قلت وأجابه بعض شيوخنا بان ابن رشد حكاه عن ابن حبيب والقول الثالث الذي به الفتوى هو عندي ضعيف لانه لا يخلو اما ان يكون اللحان ممن صار بلحنه متكلمًا بغير القرآن أم لا وعلى كل حال فلا فرق وأجابني بعض من كان يفتي به بأننا نختار قسمًا ثالثًا وهو ان يصير كالناركة وأجبت به بانه يلزم عليه الصحة مطلقا لانه اذا قل لحنه في أم القرآن فقصارى أمره على ما ذكرتم أن يكون تاركًا لبعض آية وذلك لا يضر والله تعالى أعلم (قوله ولا تؤم المرأة في فريضة ولا نافلة لرجال ولا نساء) ما ذكره هو المشهور وأحد الأقوال الثلاثة وروى ابن أيمن أنها تؤم النساء والا كره قال عياض في الاكمال واختاره بعض شيوخنا وقال اللخمي ان عدم الرجال أمت النساء والا كره وصحت وعلى المشهور فن أمته أعاد أبدا ولو كانت امرأة على ظاهر قول ابن حبيب من صلى خلفها أعاد أبدا وبه الفتوى قال أبو ابراهيم الاندلسي من أمت من النساء أعاد في الوقت وحيث تؤم فانها تقف في الصف قاله ابن هارون قلت وكان بعض من لقيناه يذهب الى انها تقف آخرهن وحدها وهن أمامها لقوله عليه السلام أخرهن حيث أخرهن الله وكنت أجيبه بان معنى الحديث انما هو حيث تكون مأمومة وأما اذا أمت النساء على القول به فتصير كرجل مع رجال والله أعلم قال ابن بشير والخنقي كما مرأة ولا خلاف أن الصبي لا يؤم في الفرض فان أم ففي إعادة من أتم به ثلاثة أقوال فقيل يعيد أبدا وهو المشهور وقيل لا يعيد نقله أبو محمد عن أبي مصعب وقيل ان استخلف انماها يعيد في الوقت قاله الشهاب وزعم الشيخ أبو القاسم اللبيدي ان ابا محمد وهم في نقله قول أبي مصعب فانه ليس في كتاب أبي مصعب قال اللبيدي فهم أبو محمد باصلاحه بعد مطالعته للكتاب المذکور فاخرته المنية وفي امامة الصبي في النافلة روايتان قلت والعمل عندنا

ويلحق بهما الا لكن واللحان وفيهما تفصيل واختلاف بطول فانظره ص (و يقرأ مع الامام فيما يسرفيه ولا يقرأ معه فيما يجهر فيه) ش يعني ان القراءة مع الامام فيما يجهر فيه ساقطة بل مكروهة والقراءة معه فيما يسرفيه مطلوبة وقال ابن وهب وأصبغ لا يستحب له ذلك والمشهور لا يقرأ اذا لم يسمع مع القراءة وقال أبو مصعب يقرأ لنفسه اذا لم يسمعها واختار في العارضة الوجوب في السر والتحریم في الجهر فانظر ذلك فانه خلاف المذهب ص (ومن أدرك ركعة فأكثرت أدرك الجماعة) ش يعني أدرك فضلها وحكمها فيكون له ثواب من حضرها من أولها كاملاً ويجرى عليه حكمه فيصح استخلافه ولا يعمد في جماعة أخرى ويسجد مع الامام سهو قبل السلام أو بعده وسلامه كسلام المأموم ويبني في الرعاف على خلاف فيه قال مالك وحد أدرك الركعة أن يمكن يديه من ركبتيه قبل رفع الامام مطمئناً خ حكى ابن العربي وسند الاجماع على هذا والمشهور انه اذا خشي فواته بوصوله الى الصف انه يركع دونه ثم ان كان بقربه دب اليه وهو مذهب المدونة وروى ابن حبيب لا يكبر ولا يركع حتى يأخذ مكانه من الصف أو يقاربه وروى ابن وهب اذا كبر دون الصف أعاد وفي البيان أما لو علم انه اذا ركع دون الصف لا يدرك أن يصل الى الصف راكعاً حتى يرفع الامام فلا يجوز أن يركع دون الصف وليتأد اليه وان فاتته الركعة قولاً واحداً ع قلت هذا خلاف نقل الشيخ رواية ابن نافع وان خاف فوته ان دخل المسجد ركع على بلاط خارجه وفي دبره راكعاً أو بعد رفعه أو سجوده ثلاثة لها ولرواية المازي وسامع أشهب خ وفي الجلاب لا بأس أن يمشي قبل الركوع وبعده وأن يدب راكعاً ولا يدب ساجداً أو جالساً للخمى وهو ظاهر الكتاب **فروع ثلاثة * أحدها** ع استحب مالك عدم احرامه حين الشك في ادراكها فان فعل فسمع أشهب يقضيها وتمت صلاته وعيسى وابن القاسم يسلم مع الامام ويعيد وروى ابن شعبان لا يعيد خ والاقيس يلغيها ويقضي ركعة ويسجد بعد السلام وهو تأويل صاحب البيان **الثاني** في النوادر ومن سماع ابن القاسم لا ينتظر الامام من وراءه ان أحسنه مقبلاً ابن حبيب اذا كان راكعاً فلا يمد في ركوعه وكذلك قول اللخمي ومن وراءه أعظم عليه حقاً وجوز سحنون الاطالة واختاره عياض **الثالث** ان ركع مع الامام ثم أيقن انه انما أدركه رافعاً من الركوع فانه لم يدرك تلك الركعة باتفاق وحكمه أن لا يرفع معه لان الامام يرفع من ركوع يعتد به وهذا يرفع من ركوع لا يعتد به فان فعل ورفع معه جاهلاً أو عامداً بطلت صلاته وسواء أتى بركعة بعد سلام الامام أو لم يأت بها ذلك الشيخ أبو محمد بن علي بن محمد بن الفخار الجذامي في شرح الطليطلي وقال نص عليه صاحب كتاب التهذيب قلت وذكره أيضاً الشيخ أبو القاسم الجزيري في جزءه في العبادات وأوقفنا عليه الاخ في الله تعالى أبو عمران موسى بن علي الا عصارى المعروف بابن العقدة أحد المدرسين بجامع القرويين بنفاس ونقل ذلك أيضاً الزهري في شرحه على قواعد عياض وذكر هذه المسئلة في التوضيح ولم يجوز نقلها فانظره ص (فليقتض بعد سلام الامام ما فاتته) ش يعني

بافريقية استمر على جوازه في التراويح (قوله و يقرأ مع الامام فيما يسرفيه ولا يقرأ معه فيما يجهر فيه) ما ذكر انه يقرأ مع الامام في السرية هو المشهور وقيل لا يقرأ معه فيها قال ابن حبيب وغيره وعلى الاول فحكم ذلك الاستحباب عند الاكثر وقيل ان ذلك سنة حكاه ابن عبد البر عن مالك وما ذكر الشيخ انه لا يقرأ معه في الجهرية هو كذلك وظاهر كلامه ولو كان لا يسمع صوت الامام وهو كذلك على المنصوص وأشار ابن عبد البر الى أنه يتخرج فيه قول بانه يقرأ من قول من قال من أصحاب مالك انه يجوز التكلم لمن لم يسمع خطبة الامام وقيل ان كان الامام يسكت بين التكبير والقراءة فانه يقرأ حينئذ حكاه الباجي عن رواية ابن نافع (قوله ومن أدرك ركعة فأكثرت أدرك الجماعة فليقتض بعد سلام الامام ما فاتته على نحو ما فعل الامام في القراءة وأما في القيام والجلوس ففعله كفعل الباني المصلي وحده) ما ذكر انه اذا أدرك ركعة فقد أدرك الجماعة هو كذلك بلا خلاف وما ذكر انه يكون باني في الافعال

ويقرأ مع الامام
فيما يسرفيه ولا يقرأ
معه فيما يجهر فيه
ومن أدرك ركعة
فأكثرت فقد أدرك
الجماعة فليقتض بعد
سلام الامام ما فاتته
على نحو ما فعل الامام
في القراءة وأما في
القيام والجلوس
ففعله كفعل الباني
المصلي وحده

انه لا يقضى الا بعد سلام الامام فلو ظنه سلم فقام ثم بان له أنه لم يسلم رجع اليه ولو لم يعرف ذلك الا بسلامه أو بعده ومعنى القضاء هنا اتيانه بما بقى عليه من بقية صلاته الذي فاته مع الامام والافهويان في الافعال قاض في الاقوال لقوله على نحو ما فعل الامام في القراءة واما في القيام والجلوس ففعله كفعل الباني المصلي وحده يعني انه بان في الافعال قاض في الاقوال وفي كلامه اشكال من حيث انه حال مجهول لا على مجهول وهو فعل الباني المصلي وحده اذا لم يتقدم له ذكر والمقصود من ذلك ان من فسد له وهو فذ ركعة فاكثرت من صلاته بنى على ما صح له منها وعمل على انه أول صلاته وكذلك هذا في أفعال صلاته لا في أقوالها فالماموم على حدته والنفذ على حدته في بناءه والمدرک واسطة بينهما فاذا أدرك مثلاً ركعة من العشاء الاخرة يأتى بركعة بام القرآن وسورة جهر لان الامام كذلك فعل ثم يجلس عليها لانها ثانية بنائه ثم باخرى بام القرآن وسورة جهر أيضاً بركعة بام القرآن فقط وهذه طريقة الاكثر عند ابن الحاجب خ هي لابن أبي زيد وعبد الحميد وقال بها جل المتأخرين واختارها ورد طريقة اللخمي بان القول الذي حكاه انه قاض في الافعال غير موجود اذ حكى ثلاثة بان فيهما قاض فيهما والفرق هذه طريقته وثالث الطرق للقرويين في القراءة قولان انظر ابن الحاجب وشراحه ولو قال الشيخ كفعل الباني دون قيد المصلي وحده لكان أتم لان الامام والمماموم والنفذ في البناء على ما صح من صلاته عند فساد بعضها واحد ويجمع بين سمع الله لمن حمده وربنا والحمد ولا يحمل الامام سجود سهوه في قضائه على المشهور (فرع) ابن الحاجب ويقوم المسبوق بتكبير ان كان ثانية وقيل مطلقاً وفيها مدرک التشهد الاخير يقوم بتكبير خ مقابل المشهور لابن الماجشون واستشهد له بقوله وفيها ويجاب عنه بانه انما قيل ههنا بالتكبير لانه كالمفتتح صلاته ع ورد ابن رشد احتجاج ابن الماجشون به على قيامه بتكبير بانه فيه في حكم امامه و بعد سلام امامه في حكم نفسه فانظره ص (ومن صلى وحده فله ان يعيد في الجماعة للفضل في ذلك الا المغرب وحدها) ش يعني وكذا العشاء اذا أوتر على المشهور فقوله وحدها يريد بانفرادها اذا عريت العشاء عن الوتر ونص على هذا ابن الحاجب وقيل يعادان خ والقول باعادة المغرب للمغيرة وابن مسلمة قال اللخمي وعلى قول المغيرة تعاد العشاء بعد الوتر س ومنع بعض أهل العلم من اعادة الصبح والعصر قال ولا يعيد اجراؤه على بعض القواعد

ومن صلى وحده فله أن يعيد في الجماعة للفضل في ذلك الا المغرب وحدها

قاضياً في الاقوال هو المشهور ومن المذهب وقيل يكون قاضياً مطلقاً وقيل يكون بانياً مطلقاً حكى هذه الاقوال الثلاثة اللخمي وسلم ابن بشير وغيره هذه الاقوال له ومهما أدرك المصلي ركعتين قام بتكبير وان أدرك واحدة أو ثلاثاً قام بغير تكبير قاله في المدونة وقيل انه يقوم بتكبير مطلقاً قاله ابن الماجشون قائلانما كبر مع الامام موافقة له و بعد سلامه يبني على حكم نفسه وانما كان مدرک ركعة أو ثلاث يقوم بغير تكبير على المشهور لان تكبيرة القيام جالس بها وقال في المدونة في مدرک التشهد الاخر يقوم بتكبير فرأى كثير من الشيوخ انه يناقض ما في المدونة كابن رشد وقال ابن عبد السلام المناقضة بينة الا انه في المدونة لم يجعل التكبير هنا بالمتا كدمثل غيره من التكبير قالوا لانه لما لم يدرك من الصلاة ما يعتد به صار كابتدى الصلاة فلذلك أمر بتكبير في أولها وعارضوا قولها في مدرک التشهد الاخر انه يقوم بتكبير لقول ابن القاسم في صلاة العيدين من المدونة ان من أدرك مع الامام منها الجلوس كبر وجلس ثم يقضى بعد سلام الامام باقي التكبير ووجه المعارضة أنه في المسئلة المعارضة بها اعتد بتكبيرة الجلوس مع الامام وههنا لم يأمره بالاعتداد بها و فرق بان صلاة العيدين الركعة الاولى مشغولة بالتكبير فاستغنى لاجل ذلك عن الاتيان بتكبير يشبه تكبيرة الاحرام بخلاف غير صلاة العيد لانه لو لم يأت بتكبير في أول الركعة مع انها الركعة الاولى صار كابتدى الصلاة من غير تكبير وسلم ابن عبد السلام هذا الفرق (قوله ومن صلى وحده فله أن يعيد في الجماعة للفضل في ذلك الا المغرب وحدها) اعلم ان من صلى وحده فانه يستحب له ان يعيد في جماعة نص عليه

المذهبية ع وفي إعادة غير المغرب والعشاء إذا أوترنا لها تعاد غير المغرب والعصر والصبح ورابعها الجميع فانظر عزوها ع وعلى الاول فان نسي فاتم وذكر قبل ركعة فطلع وبعدها في الواضحة يشفعها وسمع عيسى ابن القاسم أحب قطعه فان شفّعها رجوت خفته ثم ذكر كلاما لابن رشد وذيله بكلام له ثم قال اثره ونقل ابن بشير وقيل يتقها لا أعرفه على منع عاداتها وقوله في جماعة ظاهره انه لا يعيد مع الواحد ع وأقلها اثنان وامام راتب ولذا فيها لا يعيد ونقل ابن الحاجب تعاد مع واحد لا أعرفه وفي الكافي يعيد المنفرد ولو كان اماما راتبا ثم قال قلت فلما تعاد معه فانظر ذلك وظاهر قوله فله ان ذلك مباح فقط وقد اختلف النقل في ذلك ع الجلاب من صلى وحده أعاد في جماعة والتلقين يستحب اللخمى معها له ان يعيد وفي الموطا لا بأس ان يعيد وفي المبسوط ان مروهم يصلون فلا يدخل أى المسجد لانه يوجب على نفسه ان يعيد وذلك لا ينبغي انتهى ولا بن رشد ظاهر المذهب ان للمنفرد طلب الجماعة ليعيد معها وظاهر قوله وحده أنه ان صلى مع أحدا لا يعيد وهو كذلك ابن الحاجب وفي إعادة من صلى مع صبي أو أهله قولان خ القول بالعادة لا بن بكر بن عبد الرحمن وبعدها لبعض شيوخ عبد الحق كذا عزاه ع قال خ واختلف في أيام أبي محمد فبين صلى مع امرأته هل يعيدها في جماعة وإلى عدم الاعادة ذهب أبو الحسن القاسمي وأبو عمر وهو اختيار جماعة المازري لا نه مع المرأة جماعة انتهى و بقيت فروع كثيرة تتعلق بما نحن فيه تركناها خشية التطويل وقوله للفضل في ذلك يريد المقصود به تحصيل فضيلة الجماعة لا أنه يعيد بذمة التفضيلة اذ المشهور انما يعيد بذمة التفويض وقاله في المدونة وصرح بمشهوريته الشيخ تاج الدين في شرح العمدة ع وفي كونها بذمة النفل أو الفرض ورفض الاولى أو التفويض رابعها بذمة فرض مكمل لرواية الباجي مع رواية ابن رشد عن أشهب وأخذه من سماع عيسى ابن القاسم ورواية الباجي ونقل المازري انتهى ولم يحك المازري غير رواية النفل والتفويض وحكى اللخمى ثلاثة الاول وقال ابن رشد لم أر القول الاول بالنفل يضة معزوا وصحح ابن عبد البر وابن

عبد الوهاب في تلقينه وهو الذي أراد الشيخ وانما قال فله ان في ما يتوهم من الوجوب يدل على ما قلناه قوله للفضل في ذلك وعبارة المدونة كعبارة الشيخ ونصها ومن صلى وحده فله اعادتها في جماعة وكذلك قول الموطا لا بأس ان يعيد كل ذلك نفى لما يتوهم من الوجوب وهذا كله ما لم يتم الصلاة عليه وهو في المسجد فان أقيمت عليه فقال ابن الحاجب الظاهر لزومها أراد والله اعلم أن ثم قول غير ظاهر بعدم لزومها فان قلت احمله على انه اختار ذلك من نفسه لكونه لم يقف عليه منصوصا غيره فهو لم يقصد بذلك ذكر الخلاف قلت مثل هذا الشيخ لا يليق به ذلك لان المسئلة من المدونة قال فيها ومن سمع الاقامة وقد صلى وحده فليس بواجب عليه اعادتها الا أن يشاء ولو كان في المسجد لدخل مع الامام الا في المغرب فانه يخرج فظاهر كلامه يقتضى اللزوم ولم يتعرض ابن عبد السلام الى ما تعرضنا اليه وانما نبه على قوله كالتى لم يصلها قال تشبيهه المؤلف واقع في أصل الحكم لان الحكم في حق من صلى ما خوذ من الحكم في حق من لم يصل لظهور الفارق قال ابن هارون كلامه يدل على أن في المسئلة قولاً بعدم اللزوم ويحتمل ان يريد الظاهر في النطق ويقتضى ان فيه احتمالا أيضا بعدم اللزوم مقابلا للظاهر قال وأظن القاضي عياضا حكى في المسئلة قولين وظاهر كلام الشيخ انه لا يعيد مع الواحد وهو المعروف في المذهب وحكى ابن الحاجب قولاً بانه يعيد معه ونصه ويستحب إعادة المنفرد مع اثنين فصاعد الا مع واحد على الاصح فكثير من الشيوخ ممن أدركناهم يرضونه بعدم وقوفهم عليه وحفظه ابن هارون لصاحب الباب عن ظاهر المذهب قلت وكان بعض من لقيناه يقول ان نقل صاحب الباب لا يعول عليه لانه لم يكن بذاك قال ويكنى فيما قلناه انه جعله ظاهر المذهب مع أن الاول هو المذهب وعزوه اياه للقاسمي فقط قصور بل قال به أبو عمر ان وغيره وظاهر كلام الشيخ ان من صلى بامرأته فانه لا يعيد وهو كذلك عند أكثر القرويين وقيل انه يعيد قاله ابن كنانة والازهرى وابن مغيث وغيرهم وكذلك عند أكثر

العربي وغيرهما النفل فانظر كلامهم في ذلك وبالله التوفيق ص (ومن أدرك ركعة فاكثرت من صلاة الجماعة فلا يعيدها في جماعة) ش يعني سواء كانت الاولى قليلة أو كثيرة لو كان رجلا واحداً على المشهور ولان الجماعة لا تتفاضل بالكثرة والادراك يحصل بالركعة كما تقدم وقال ابن حبيب تتفاضل الجماعة بالكثرة س ومنهم من يرى أن اطلاق الاول بالتسوية انما هو في نفي الاعادة فبين صلى مع واحداً فاكثرت لان الصلاة مع واحد في الثواب كالصلاة مع ألف وقد جاءت أحاديث تشهد لذلك قال ابن هارون وهو ابن عندي ص (ومن لم يدرك الا التشهد والجلوس فله ان يعيد في جماعة) ش يعني ويبنى على احرامه ان شاء فيتم فذا أو يقطع ويدرك جماعة أخرى ان رجاها وهل قطعه أو لا لخوف فوات الفضيلة او اتمامها فذا أنظر ذلك وفي البيان فيمن أدرك التشهد في صلاة الصبح قول مالك يتمها ولا يذهب لجماعة أخرى قال في البيان لان الفضيلة تحصل بادن في جزء بخلاف الحكم ولا بنونس نحوه فانظره وظاهر كلام ابن الحاجب خلافه والله أعلم ص (والرجل الواحد مع الامام يقوم عن يمينه ويقوم الرجلان فاكثر خلفه الخ) ش يعني استحبوا بالوصل الى الرجل عن يساره والرجلان محاذيان فلا شيء عليهم ولو صلى بين يدي الامام أحدهما وصحت ابن الحاجب وتصح في دون محجورة في غير الجمعة وفيها بين يديه تكره وتصح خ الكراهية بين اليدين محمولة على عدم الضرورة قال ابن عبد البر وروى عن مالك انه يعيد اذا فعله من غير ضرورة وهو أحب الى قال وظاهره البطلان انتهى وقال بعض المصريين بل ظاهره عدم البطلان لقوله أحب الى ان كانت

ومن أدرك ركعة
فاكثر من صلاة الجماعة
فلا يعيدها في جماعة
ومن لم يدرك الا
التشهد أو السجود
فله أن يعيد في جماعة
والرجل الواحد مع
الامام يقوم عن
يمينه ويقوم الرجلان
فاكثر خلفه

القرويين اختلف اذا صلى مع صبي فقيه - ليعيد قاله أبو بكر بن عبد الرحمن وغيره وقيل لا يعيد قاله بعض شيوخ عبد الحق واختلف باي نية يعيد على أربعة أقوال فقيل بنية التفويض وقيل بنية القرض وقيل بنية الكمال القرض وقيل بنية النفل واستبعد ابن عبد السلام الاول بانها نية مترددة واستبعد الثاني بان الذمة قد برئت بالصلاة الاولى فعمارتها ثانياً يفتقر الى دليل ولا وجود له سوى دليل مطلق الاعادة ولا اشعار له واستبعد القول بنية النافذة لان الامر بالنفل المجرد من غير ان يكمل به القرض السابق لا معنى له وما ذكر الشيخ ان المقرئ لا تعاد لم يرد به الحصر بل وكذلك العشاء الاخرة اذا أوتر ومثل عبارة الشيخ عبر صاحب المدونة وذهب المغيرة الى اعادة الجميع وفي المسئلة قول ثالث حكاه اللخمي فانظره (قوله ومن أدرك ركعة فاكثرت من صلاة الجماعة فلا يعيدها في جماعة) ظاهر كلام الشيخ ان المساجد الثلاثة كغيرها فمن صلى في جماعة في غيرها فانه لا يعيد فيها جماعة وهو كذلك خلافا لابن حبيب وهذه طريقة ابن بشير ومن تابعه كابن الحاجب وجعل غيرهم المذهب هو قول ابن حبيب وألزم اللخمي ابن حبيب أن يعيد فيها فذا وتمسك المازري معه بقول المدونة من أني أحد المساجد الثلاثة وقد صلى فيها وهو يرجو جماعة في غيره فانه يصلي فيه فذا وذلك أفضل من جماعة في غيره ولما ذكر ابن بشير الزام اللخمي قال يلزمه ذلك من طريق القياس الا ان يقال انما ورد الامر باعادة الفذ في جماعة وهذا عكسه والموضع موضع عبادة فلا يتعدى به ما ورد ورأي بعض شيوخنا ان قول ابن بشير يلزم ابن حبيب ذلك من طريق القياس مع ما بعده تناقض وما تمسك به المازري لم يرتضه غير واحد من أشياخي لانه اذا صلى في جماعة ذلك حكم مضى كما اذا صلى خلف امام مفضل أو في جماعة صغرى فانه لا يعيد الا على أصل ابن حبيب القائل بان الجماعة تتفاضل بالكثرة بخلاف اذا كان ذلك ابتداء (قوله ومن لم يدرك الا التشهد أو السجود فله أن يعيد في جماعة) ولو صلى وحده ودخل مع الامام في الجلوس ظنا منه انه الجلوس الاول فانه اذا سلم الامام سلم وانصرف قاله في سماع ابن القاسم وقد قال ولو ركع ركعتين قال ابن رشد انما أمره بالانصراف لانه دخل بنية القرض لا النفل وقيل ان نوى رفضها اتمها وان لم يرفض الاولى لم يلزمه اتمامها قاله مالك من رواية اسماعيل نقله اللخمي وقيل ينبغي أن يجلس ولا يحرم فان كانت ثانية أحرمت والا انصرف نقله أبو محمد عن مالك من رواية علي بن زياد (قوله والرجل الواحد مع الامام يقوم عن يمينه ويقوم الرجلان فاكثر خلفه

من لفظ مالك وقوله خلفه أعم من أن يكون بقربه أو بعيداً منه وفيه تنصـيل ابن الحاجب ولا بأس بالنهر الصغير وبالطريق بينهم سـ هذا لا خلاف فيه اعلمه وسكت عن الحكم فيما إذا كان بينهم نهر كبير وأقل مراتبه الكراهة وأظن أني رأيت البطلان مع البعد الكثير عـ وعن أشهب أن عظم عرض الطريق جداً لم تجزهم إلا أن يكون فيهما مأمون ابن الحاجب وقال في سطوح المسـ جد جائز نم كره ولم يكرهه ابن القاسم أن لم يتكف رفع صوته وخامسها أن كثروا في غير فرض كالعيد والجنائز وسادسها والجماعة لنفل عياض انتهى ونظر فيه بعضهم من طريق النقل فانظره وجملة ما ذكره الشيخ من مراتب موقف الجماعة خلف الإمام سبعة فذكر موقف الرجل والرجلين أولاً والثالثة قوله فان كانت امرأة معها قامت خلفهما والرابعة وقوله وان كان معهما رجل يعني مع الإمام والمرأة قام عن يمين الإمام والمرأة خلفهما الخامسة قوله ومن صلى بزوجته قامت خلفه يعني وكذلك بكل امرأة كانت محرماً أو أجنبية وانما ذكر الزوجة للغالب والحاصل أن المرأة مؤخره أبدأ فان تقدمت لمرتبة الرجل أو امام الإمام فكل الرجل يتقدم بكره له ذلك ولا نفسد صلاته ولا صلاة من معه إلا أن يتلذذ برؤيتها أو مماسستها والله أعلم السادسة قوله والصبي أن صلى مع رجل واحد خلف الإمام قاما خلفه يعني وذلك بشرط هو هو قوله أن كان الصبي يعقل لا يذهب ويدع من يقف معه عـ ويستحب وقف الرجل عن يمين إمامه والاثان خلفه والخنثى خلف الرجل مطلقاً والاثني خلفه ابن حبيب والصغير يثبت كالكبير وغيره لغو اللخمى مقتضى رواية ابن حبيب بدأ الصف خلفه ثم يمينه ثم يساره أيسر من قوله فيها فانظره صـ (والإمام الراتب أن صلى وحده قام مقام الجماعة) شـ يعني بالراتب المنتصب للإمامة الملتزم لها وكونه يقوم مقام الجماعة أي في القضاة والمصلحة والحكم فله نواب الجماعة وحكمها بحيث لا يعيد في جماعة أخرى ولا يصلي بعده في مسجده تلك الصلاة ويعيد معه من أراد الفضل قال بعض الشيوخ ويجمع ليلية المطران شاء عبد الوهاب وهذا أن أذن وأقام وانتصب للإمامة وانتظر الناس على عادته زاد الباجي وينوي أنه امام فهو من المواضع التي يشترط فيها نية الإمامة وذكر عياض أن بعدادون هذه فذكر الجمعة والجمع والخوف والاستخلاف وقال بعضهم كل صلاة لا تصح إلا بإمام فان نية الإمامة فيها لازمة

فان كانت امرأة معها
قامت خلفهما وان
كان معهما رجل
صلى على يمين الإمام
والمرأة خلفهما ومن
صلى بزوجته قامت
خلفه والصبي أن
صلى مع رجل واحد
خلف الإمام قاما
خلفه أن كان الصبي
يعقل لا يذهب
ويدع من يقف معه
والإمام الراتب أن
صلى وحده قام مقام
الجماعة

فان كانت امرأة معها قامت خلفهما فان كان معهما رجل صلى على يمين الإمام والمرأة خلفهما ومن صلى بزوجته قامت خلفه والصبي أن صلى مع رجل واحد خلف الإمام قاما خلفه أن كان الصبي يعقل لا يذهب ويدع من يقف معه) ما ذكر الشيخ من الرتبة حكمها الاستحباب فلا تضر مخالفتها قال في المدونة وان صليت امرأة بين صفوف الرجال أو صلى رجل بين صفوف النساء لضيق المسجد فلا بأس به ونبه صاحب الطراز على أن قوله لضيق المسجد وصف طردى ونقل ابن عبد السلام عن بعضهم عن ابن القاسم أنها باطلة كالحنفى ومرّضه بعض شيوخنا بقوله لا أعرفه وقال لعله وهمه نقل قول ابن زرقون عن ابن القاسم لا ياتم النساء بمن لم ينو امامتهن كالحنفى والخنثى يكون بين صفوف الرجال والنساء قال الشيخ القرافي الصف الأول معلل بثلاث علل سماع القراءة وارشاد الإمام وتوقع الاستخلاف وهذه العلل موجودة في الصف الثاني والثالث مما يلي الإمام فيـلزم أن يكون أفضل من طرف الصف الأول * واعلم أن المصلي بالنسبة إلى الصف الأول والبكور إلى المسجد على أربعة أقسام رجل أتى أول الوقت وصلى في الصف الأول فهذا أشرفها وعكسه أشرها ورجل أتى آخر الوقت وصلى في الصف الأول وعكسه قيل همـ أعلى حد السواء وقال ابن العربي عندي أن الأول منهما أفضل من الثاني ومن صلى وبين يديه فرجة اختياراً فلا يضره وقيل أن صلاته باطلة نقله المازري عن ابن وهب (قوله والإمام الراتب أن صلى وحده قام مقام الجماعة) ما ذكره هو معروف المذهب وقال أبو عمر في الكافي يعيد المنفرد ولو كان اماماً راتباً قلت وألزم عليه بعض شيوخنا أن من صلى وحده فانه لا يعيد معه وأقام الشيخ أبو القاسم الغبريني رحمه الله من ههنا

والله أعلم ص (ويكره في كل مسجد له امام راتب أن تجتمع فيه الصلاة مرتين) ش يعني قبله أو بعده أو معه إذا كان هو المصلي فان صلى غيره ولم يستخلف ولا أبطاعن وقته فاحشاً فله هو التجميع بعدها لا غيره ابن الحاجب ولا يجمع صلاة في مسجد له امام راتب مرتين وامامه وحده كالجاعة الا أن يكون غيره قد جمع قبله ويخرجون فيصلون جماعة في موضع غيره الا في ثلاثة المساجد فيصلون أفذاذاً س هذا هو المشهور وذهب أشهب الى جوازه وهو الاصل وظاهر حديث من يتصدق على هذا دليل له ع قال أشهب لا يصح في المسجد وقد صلى الناس تنح لزاوية وائتم ففعل اللخمي والمازري ولا قبله الا بعد ضرر طول انتظاره قال قلت فقوله فيها ان جمعوا قل حضوره فله أن يجمع بتقدمه انتهى وانظر فروعها فانها متعينة والله أعلم ص (ومن صلى صلاة فلا يؤم فيها أحداً) ش يعني سواء صلاها فذا أو في جماعة كان اماماً أو مأموماً زاد في المدونة ويعيد من ائتم به والمشهور لزوم الاعادة أبداً وقال سحنون يعيد من ائتم به ما لم يطل ويعيدون أفذاذاً عند ابن حبيب مراعاة للخلاف ع ظاهر المدونة اعادتهم جماعة ان شأوا (فرع) اللخمي ان نوى الفرض صحت على الفرض وان نوى التفويض صحت على الفرض ان بطلت الاولى وان نوى النفل صحت على القول بصحة امامة الصبي انتهى ص (واذا سها الا امام وسجد لسهوه فليتبعه من لم يسه معه ممن خلفه) ش يعني لقوله عليه السلام ليس على من خلف الا امام سهواً وان سها الا امام فعليه وعلى من

ويكره في كل
مسجد له امام
راتب أن تجتمع فيه
الصلاة مرتين ومن
صلى صلاة فلا يؤم
فيها أحداً واذا سها
الا امام وسجد لسهوه
فليتبعه من لم يسه
معه ممن خلفه

مسئلتين احدهما ان الامام الراتب اذا كان وحده ليلة المطر فانه يجمع والثانية اذا كان وحده أيضاً يقول سمع الله لمن حمده ولا يزيد بنوا لك الحمد وسلم له بعض من كان معاصراً له من أشياخنا المسئلة الاولى وخالفه في الثانية ورأى انه يجمع بينهما والا قرب عندي هو الاول والله أعلم (قوله ويكره في كل مسجد له امام راتب أن تجتمع فيه الصلاة مرتين) ظاهر كلام الشيخ ان الكراهة على بابها وحملها التادلي على التحريم وعبر ابن الحاجب بالكراهة كالشيخ وعبر ابن بشير بالمنع قائلان من غير خلاف قلت واخذ من قول أشهب الجواز وذلك انه دخل مسجد افوجد أهله قد صلوا فقال لا يصح تباعد عني وائتم بي وأنت تعلم أن هذا فعل عالم وقد علمت ما فيه قال ابن العربي في القبس وانفرد مالك من بين سائر الفقهاء بانه لا يصلي في مسجد واحد مرتين وظاهر كلام الشيخ ان الكراهة باقية ولو أذن الامام وهذا الذي شاهدت غير واحد من شيوخنا يفتون به ونقله سند عن ظاهر المذهب قائلان من أذن لرجل ان يؤذيه لا يجوز له ذلك ومثله لابن عطاء الله وقال اللخمي انه جائز وظاهر كلامه انه اذا لم يكن فيه امام راتب انه يجوز وهو كذلك وأما اذا كان اماماً راتباً في بعض الصلوات دون بعض فالصلوات التي هو امام راتب فيها لا تعاد الجماعة فيها والصلوات الاخرى تختلف في كراهية الاعادة فيها واختار ابن عبد السلام الجواز وهذا كله اذا صلى الامام في وقته المعلوم ولو قدم عن وقته فأتت الجماعة فانهم يعيدون فيه جماعة وكذلك العكس (قوله ومن صلى صلاة فلا يؤم فيها أحداً) ماذكر هو المنصوص وقال ابن بشير قد يلزم من قال انه يعيد بنية النفل وبصحة الفرض انه يؤم فيها هذا ان لم يراع فيها الخلاف واذا فرغنا على المنصوص وأم فقل يعيد مأموماً أبداً قاله ابن حبيب وقيل ما لم يطل قاله سحنون وظاهر قول المدونة وأعاد من ائتم به انهم يعيدون جماعة وقال ابن حبيب أفذاذاً ولم يحك ابن بشير غيره قال وهذا لان الصلاة الاولى تجزيهم عند الشافعي وغيره واذا أعادوها جماعة صار عند هؤلاء كعيد في جماعة بعد أن صلى في جماعة فيراعى في الاعادة مذهب المخالف لا مذهب نفسه وقال اللخمي ان أعاد بنية الفرض صحت على القول بالرفض وان أعاد بنية التفويض صحت ان بطلت الاولى وان أعاد بنية النفل صحت على امامة الصبي ورده المازري بانه ينوي الفرض قلت ونية الفرض منه محالة عادة (قوله واذا سها الا امام وسجد لسهوه فليتبعه من لم يسه معه ممن خلفه) اعلم ان هذه المسئلة لا تخلو اما أن يكون سجود الامام قبل السلام أو بعده فان كان قبل السلام وأدرك معه ركعة فانه يسجد معه على المشهور

خلفه خرجه الدارقطني وظاهر كلام الشيخ يتبعه وان كان مسـ بوقا فاما غير المسبوق فلا خلاف أنه يسجد معه
 البعدي ينتظر جالسا وقيل يقوم الى القضاء وقيل هو مخير ابن رشد والثلاثة لما لك ثم يسجد بعد قضائه وان لم يعقد
 معه ركعة لم يترتب عليه سجوده البعدي وقال أشهب لا يلزمه ولكن يسجد احتياطا وأما القبلي فقال ابن القاسم
 لا يتبعه وقال سحنون يتبعه **(فروع * أولها)** لو سجد المسبوق البعدي مع الامام سهوا أعاده بعد سلامه وجهلا
 أو عمدا سمع عيسى ابن القاسم صلاته صحيحة ويسجد بعد سلامه وقال عيسى تبطل ويؤيد الاول قول سفيان فيها
 يسجد البعدي معه قال الشيوخ عادة سحنون أن لا يدخل شيئا من الا^٢ ثار فيها ولا من أقاويل السلف الا اذا جرى
 على قواعد المذهب فكانه استشهاد **(الثاني)** لو سجد معه القبلي ثم سها في القضاء قال ابن رشد يسجد لسهوه في
 قضائه اتفاقا كفذ وقال اللخمي الشيخ في نية سجوده معه عن سهوه قضائه قولان لابن الماجشون وأشهب مع ابن
 القاسم ولو كان سجودا امامه بعد يوسهوه في قضائه قبلها فقيها يسجد قبل السلام ابن حبيب بعده **(الثالث)** سهوه في
 قضائه يسجد كالفذ على المشهور وقيل ينسحب عليه حكم الامام ولا بن عبد السلام فيه كلام فانظره ص (ولا يرفع
 أحد رأسه قبل الامام ولا يعمل الا بعد فعله) ش يعني لقوله عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه
 ولقوله عليه السلام اما يخاف الذي يرفع رأسه قبل الامام أن يحول الله صورته صورة حمار الحديث فالمطلوب في
 صلاة الجماعة متابعة الامام في كل شيء من أمر الصلاة ولا تجوز مسابقتها ولا مساوقته ثم ان وقعت المسابقة فيما عدا
 الاحرام والسلام فلا تبطل ولكن يؤمر أن يعيد ان علم ادار كقبل رفع امامه لا ان علم تقيه خلافا لسحنون البا ج
 ان علم من رفع قبل امامه انه يدركه كما يلزمه الرجوع وان علم عدم ادراكه فروى أشهب وابن حبيب لا يرجع
 ورجعه سحنون ثانيا قدر ما فاتته ومن ظن ان الامام رفع فرفع ثم تبين له ان الامام لم يزل را كما فني سماع ابن القاسم
 يرجع ليرفع رفع الامام اللخمي وهو أحسن من سماع أشهب من سجد قبل امامه فسجد امامه ثبت معه ولا يرفع ثم
 يسجد ومن قول سحنون من رفع امامه بعده رجع فسجد قدر ما فعل امامه اتباعا للحديث فاما من اعمد الرفع قبل

ولا يرفع أحد رأسه
 قبل الامام ولا يفعل
 الا بعد فعله

ونقل ابن عبدوس قولاً انه لا يسجد معه فخرجه ابن رشد على أن ما أدرك مع الامام هو أول صلاته ولم يرتضه بعض
 شيوخنا بل لزومه حكم الامام يقتضي تبعيته مطلقا ووجه باحتمال سهوه يحدث عليه فاخر تخفيفا عليه ويرد بعدم
 اطراذه اذ المنصوص في المقيم يصلي خلف المسافر فانه يسجد معه للنقص ويجاب بان المسبوق يقضي ما تقدم من
 صلاة الامام فلذلك يؤخر سجوده حتى يستكملها بخلاف المقيم فانه يتم لنفسه فيسجد لموافقة الامام وان كان لم
 يدرك معه ركعة فقال ابن القاسم لا يسجد معه وهو المشهور وقال ابن عبد السلام فان سجد بطلت صلاته هكذا قالوا
 قال والظاهر لبادي الرأي قول سحنون انه يتبعه قلت وانما قال الظاهر ما قال لانه لما أحرمت معه انسحب عليه
 حكم المأمومية بحيث لو اعمد الامام بطلان صلاته لبطلت عليه وأظن ان أبا حفص العطار تبعه على هذا وانما تبرأ من
 قولهم ان من سجد بطلت صلاته لان من أصل مذهبتنا مراعاة الخلاف ومراعاة خلاف اهل المذهب أولى
 واخرى والله أعلم ولهذا أفق بعض المتأخرين فيها بالصحة واما السجود البعدي فلا يتبعه فيه باتفاق فان سجد معه
 سهوا فلا يضر وسجد بعد قضائه وأما ان كان عامدا فسمع عيسى ابن القاسم ان صلاته مجزئة وبه كان بعض من
 لقيناه من القرويين يفتي مراعاة لقول سفيان انه يسجد معه واختار عيسى انها باطلة وبه الفتوى بتونس وانظر اذا
 كان على الامام سجود سهو قبل السلام فسماعه حتى سلم وقصد الى ان يسجد بعد فهل يسجد الذي حصلت له
 ركعة معه اعتبارا بأصله أولا يسجد اعتبارا بما آل الامر اليه لم أر في ذلك نصا للمتقدمين والذي ارتضاه بعض
 من لقيناه انه ان كان هذا السجود مما تبطل الصلاة بتركه لو لم يسجد الامام فانه يسجد معه والا فلا (قوله ولا
 يرفع أحد رأسه قبل الامام ولا يفعل الا بعد فعله

الامام وقد ركع معه واطمأن فبئس ما صنع وان لم يدركه الامام را كما فان ركع قبله ورفع قبله ولم يفعل من الركوع معه قدر الواجب فهو كتارك الركوع وقوله ولا يفعل الا بعد فعله يعني انه لا يساويه فان ساواه كره وقال بعضهم مقصود كلامه ان المطلوب ابتداء المتابعة لانها واجبة في الاحرام والسلام والقيام من اثنتين لا غير فذلك أفرد هذه بالذکر فقال ويفتح بعده يعني انه لا يحرم حتى يحرم ابن رشدان بدأ بعد بدء الامام التكبير صح وان أتم معه أو قبله بطل وان أتم بعده اتفاقا فيهما وأعاد احرامه وفي قطعه الاول بسلام أو دونه قولان ع والثاني للمدونة والاول قال التونسي لسحنون ابن رشد لو بدأ الاحرام معه فقال مالك مرة يعيد بعده فان لم يفعل وأتمه معه أو بعده ففي صحته قولان ابن عبد الحكم مع ابن القاسم في سماع سحنون بالصحة ابن حبيب واصبغ بالبطلان ونقله الشيخ عن رواية سحنون ونقل غيره ثالثا عن ابن عبد الحكم ان سبقة امامه ببعض الحروف صحت والابطلت **(فرع)** لو ابتداء الامام تكبيرة الاحرام وابتداء المأموم بعد ابتداءه وختم التكبير قبل ختم امامه فلا ظهر بطلانها ع لان المعتبر محل التكبير لا بعضه والله أعلم وقوله ومن يقوم من اثنين بعد قيامه يعني فان خالف للمساواة اغتفر وحكمه كسائر الافعال يتأكد في ذلك بخلاف الاحرام والسلام وقوله ويسلم بعد سلامه فان سبقة بطلت وفروعه كفروع السبق وغيره في الاحرام والله أعلم وقوله وما سوى ذلك فواسع ان يفعله معه وبعده أحسن يعني أن المساواة في غير الاحرام والسلام جائزة مكروهة فقط وقد مر حكم المساواة ومعنى قوله ولا يفعل الا بعد فعله فتأمل ذلك ص (وكل سهو سهاه المأموم فالامام يحمله عنه الراكعة أو سجدة أو تكبيرة الاحرام أو السلام أو اعتقاد نية الفريضة) ش يعني ان كل ما يكون فيه سهوا لا مأموم فانه يحمله وما لا فلا وتعقب ابن الفخار كلامه بان الامام لا يحمل القيام الاول ولا الجلوس الاخير ولو كبر في حال انحطاطه للاحرام لم يجزه كما اذا سلم وهو قائم وكذلك لو جلس في التشهد الاول حتى اطمأن الامام را كما فليقيم وليركع فان لم يقيم يحمل الامام عنه قال بعض الشيوخ وما قاله مخالف لما قاله ابن الفخار اذ قال فيها ان كبر للركوع ونوى به الاحرام أجزاءه قال ابن الفكاكاني وهذا عندي غير مخالف لقول مالك قال بعض الشيوخ وكان حق الشيخ أن يقول ولا يحمل من الفرائض غير أم القرآن ولو كبر للركوع ناسيا للاحرام مضى على صلاته وأعاد وجوبا على ظاهر المذهب وعزاه

و يفتح بعده و يقوم من
اثنين بعد قيامه ويسلم
بعد سلامه وما
سوى ذلك فواسع
ان يفعله معه وبعده
أحسن وكل سهو
سهاه المأموم فالامام
يحملة عنه الراكعة
أو سجدة أو تكبيرة
الاحرام أو السلام
أو اعتقاد نية الفريضة

و يفتح بعده و يقوم من اثنين بعد قيامه ويسلم بعد سلامه وما سوى ذلك فواسع ان يفعله معه وبعده أحسن (إنما قال ذلك لقوله عليه السلام أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الامام ان يحول الله وجهه وجهه حمار فلو رفع لا اعتقاده أن الامام رفع فليرجع اليه ما لم يلحقه فيتمادي خلافا لسحنون في قوله لا بد من رجوعه ليتع رفعه بعده وظاهر كلام الشيخ ان المأموم لا يفعل الفعل كالركوع مثلا الا بعد أن يحصل له الامام أجمع وهو كذلك في قول وقيل اذا شرع الامام اتبعه المأموم والقولان لمالك الا ان في كلام الشيخ تنافيا وهو قوله وما سوى ذلك فواسع ان يفعله معه اذ هو مناقض لمعوم قوله ولا يفعل الا بعد فعله ونبيه على هذا ابن عبد السلام بقوله وفي لفظ الشيخ ابن أبي زيد في رسالته اضطراب قلت ويجاب بانه بيان منه ان نهيه أولا ليس على طريق التحريم والله أعلم والاكثر على انه اذا أحرم مع امامه انه لا يجزئه وقال ابن القاسم انه يجزئه وسئل سحنون عن رجلين اتم أحدهما بالاخر ثم نسي قبل اكمال الصلاة من الامام منهما فقال ان سبق أحدهما بالسلام أعاد الصلاة وان سلمهما ما جرت على اختلاف أصحابنا في المساواة في الاحرام ولهذا الاختلاف المذكور كان المطلوب أن يخطف الامام احرامه وسلامه لئلا يشارك المأموم فتبطل صلاته قلت وهذه إحدى المسائل التي بعلم بها فقه الامام وثانيها تقصير الجلوس الوسط وثالثها دخوله المحراب بعد فراغ الإقامة والله أعلم (قوله وكل سهو سهاه المأموم فالامام يحمله عنه الراكعة أو سجدة أو تكبيرة الاحرام أو السلام أو اعتقاد نية الفريضة) اعلم انه بقي على

التلمساني للجلاب وقال ابن القاسم احتياطا وجزم به صاحب الارشاد وعزا الاستحباب لعبد الملك ولو شرك في النية بين الاحرام والركوع في تكبيرة واحدة ففي الذكيت يحزئه كمن اغتسل للجمعة والجنابة ينوبهما ولو انهم عليه فلم ينوا حراما ولا ركوعا في أجوبة ابن رشد يحزئه لانه تكبير منضم الى نية التي قام بها الى الصلاة قبل الاحرام يسير وقد تقدم ما في ذلك ولونوى الاحرام بتكبير السجود في المقدمات هو كتكبيره وفي المسئلة قولان بالاجزاء وعدمه وبالله التوفيق ص (واذا سلم الامام فلا يثبت بعد سلامه ولينصرف الا أن يكون في محله فذلك واسع) ش يعني بحيث يكون ذلك في بيته وما في معناه هذا هو المراد بمحله لان علة النهي أحد ثلاث وقوع الكبر في نفسه وانقضاء مدة تقدمه الذي يقتضى شغل المكان المحبس عليه أو التلبس على الداخل بكون الصلاة بقي منها شيء وهو أسعدها بالمعنى ع ويكفي في ذلك تحويل الهيئة ﴿خاتمة﴾ ثلاثة من جملة الامام المبادرة الى المحراب قبل تمام الاقامة والتعمق في المحراب بعد دخوله والتنفل به بعد الصلاة وكذا الاقامة به لغرض ضرورة ولا خلاف في مشروعية الدعاء اثر الصلاة فقد قال عليه السلام اسمع الدعاء جوف الليل الاخير وادبار الصلوات المكتوبات وخرج الحاكم على شرط مسلم من طريق حبيب بن مسleme الفهرى رضى الله عنه لا يجتمع قوم مسلمون فيدعو بعضهم ويؤمن بعضهم الاستحباب الله دعاءهم وقد أنكر جماعة كون الدعاء بعد دعا على الهيئة المعهودة من تأمين المؤذن بوجه خاص وأجازه ابن عرفة والكلام في ذلك واسع وقد ألف فيه الشيخ أبو اسحاق الشاطبي ورام ابن عرفة وأصحابه الرد عليه وحقنهم في ذلك ضعيفة والله أعلم وقد انتهى الربع الاول من الرسالة والله المسئول في تحصيل ما بقي وتصحيحه والنفع به وهو حسبنا ونعم الوكيل

واذا سلم الامام فلا يثبت بعد سلامه ولينصرف الا أن يكون في محله فذلك واسع

الشيخ الجلوس للسلام فان المأموم لو سلم وهو قائم فانه لا يحمل ذلك عنه الامام والاعتذار عنه بانه اكتبني بالسلام ضعيف لانهم امنفكان ومثله الرفع من الركوع والقيام للاحرام وبقي عليه أيضا ترتيب الاداء فانه لو سها المأموم فسجد ثم ركع فانه لا يحمل عنه وذكركه الركعة لا معنى له لانه اذا كان لا يحمل السجدة فاحرى الركعة أجمع اذ هي سجدة وزيادة ولا يقال انما أراد بذلك ركوع ركعة لانه محاز وما ذكر انه لا يحمل عنه تكبيرة الاحرام هو كذلك في القول المشهور وقيل انه يحملها عنه رواه ابن وهب وعزاه ابن يونس له ولا شبهة بزيادة والافضل اعادة الصلاة احتياطا وعزاه ابن زرقون لرواية المتيطي وقال التادلي الصواب حذف الاعتقاد والاقتصار على نية لان الاعتقاد هو العزم على الشيء والتصميم عليه والنية هي الارادة للفعل والعزم سابق عليها لانه بعزم أولا على ان ينوى فاذا حصل العزم عقبته النية (قوله واذا سلم الامام فلا يثبت بعد سلامه ولينصرف الا ان يكون في محله فذلك واسع) لا خصوصية لقوله الا أن يكون في محله بل وكذلك في السفر قال صاحب الحلل ويلزم من يعمل أصل المسئلة بخوف العجب ان ينصرف مطلقا قلت انما يخشى العجب حيث يكون معه غيره أما اذا كان وحده فلا وكذلك في السفر لقلة المصلين خلفه لانه مظنة للقلة فالغالب نفي ذلك والله أعلم قال الشيخ القرافي كره مالك وجماعة من العلماء لائمة المساجد والجماعات الدعاء عقب الصلوات المكتوبة جهر للحاضرين فيجتمع لهذا الامام التقديم وشرف كونه ينصب نفسه واسطة بين الله تعالى وبين عباده في تحصيل مصالحهم على يديه بالدعاء فيوشك ان يعظم نفسه وينسد قلبه ويعصر ربه في هذه الحالة أكثر مما يطيعه وروى أن بعض الائمة استاذن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان يدعو لقومه بدعوات بعد الصلاة فقال له لا لاني أخشى عليك ان تنفخ حتى تصل الى الثريا وهذه الاشارة لما ذكرناه قال ويجرى هذا الجرى كل من نصب نفسه للدعاء لغيره قلت واستمر العمل عندنا بافر يقية على جواز ذلك وكان بعض من لقيته ينصره بان الدعاء ورد الحث عليه من حيث الجملة فقال تعالى ادعوني أستجب لكم وقال قل ما يعبا بكم ربى لولا دعائكم واذا صار شائعا اذا فاعله كما هو عندنا فالغالب على من نصب نفسه لذلك نفي العجب والله أعلم

﴿ باب جامع في الصلاة ﴾

يقول هذا باب جامع لمسائل في الصلاة وما يرجع اليها من طهارة ولباس وسهو وهيئة وما يعرض من جمع وتيمم ورعاف ونحوه وسجود التلاوة وغير ذلك وأول من وضع الجامع في كتابه مالك ثم استحسنه الناس فتبعوه عليه ص (وأقل ما يجزئ المرأة من اللباس في الصلاة الدرع الحصيف السابغ الذي يستر ظهور قدميها وهو القميص والخمار الحصيف ويجزئ الرجل في الصلاة ثوب واحد) ش المراد بالمرأة الحرة لان الحرة هي التي يجب لها ما ذكرها فالامة فكما لرجل قال ابن الحاجب يتأكد ومن ثم جاء الرابع المشهور تعيد الامة خاصة في الوقت خ ابن رشد لا خلاف في أن نخذ الامة عورة وانما الخلاف في نخذ الرجل وما نقله انه المشهور هو كذلك عند اللخمي وابن بونس والتونسي وعزاه لاصبغ ع وفي الامة ثلاث فيها ماعداء الوجه والكفين ومحل الخمار وروى اسمعيل وسوى الصدر وتقدم لا صبغ وانها كالرجل بل يتأكد قال وكل ذات رق فكلا الامة الام الولد ففيها كالخبرة وتقدم في باب طهارة الماء والثوب والبقعة وما يجزئ من اللباس في الصلاة ما يغني عن الاعداء والتكرار وانما كرر هذه المسئلة في هذا الباب ليعلم أنه صالح لذكره في الصلاة كما أنه صالح لذكره في الطهارة والله أعلم والقميص جميع ما يسلك في العنق ومعنى الحصيف الحكم النسيج بالحاء المهملة ومن قاله بالميمجمة فقد صحف وقيل لا وقوله ويجزئ الرجل الصلاة في ثوب واحد يعني كان مخيطاً أولاً لقوله عليه السلام أولكم ثوبان وقال ان كان واسعاً فالتحف به وان كان ضيقاً فآزر به وقد تقدم ان صلبى بثوب ليس على أكتافه منه شيء وفي البخاري قال سلمان نعم الثوب الثبان وهو سراويل قصير الرجلين وسئل مالك عن الصلاة في الرداء والسراويل في المسجد فقال لا والله ما الصلاة في السراويل لقبیحة وما هو من لباس الناس الا أن يكون من تحت القميص والحياء من الايمان وتقدم في الصلاة في السراويل بمفردها ثالثها يعيد أبدأ والمشهور يكره ولا اعادة ص (ولا يغطي أنفه أو وجهه في الصلاة أو يضم ثيابه أو يكفت شعره) ش يعني ينهى عن ذلك لقوله عليه السلام أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ولا أكفت شعراً ولا ثوباً يعني في الصلاة وقيل مطلقاً يريد لان ذلك من افعال المتكبرين وهو

(باب جامع في الصلاة)
وأقل ما يجزئ المرأة
من اللباس في الصلاة
الدرع الحصيف
السابغ الذي يستر
ظهور قدميها وهو
القميص والخمار
الحصيف ويجزئ
الرجل في الصلاة
ثوب واحد ولا يغطي
أنفه أو وجهه في
الصلاة أو يضم
ثيابه أو يكفت شعره

﴿ باب جامع في الصلاة ﴾

قال التادلي جرت عادة الشيوخ فيما اتباعدت أوصافه وتباينت أطرافه وكانت معانيه لا ترتبط ومقاصده لا تنضبط بان يرسم له باب جامع لذلك وأول من اخترعه مالك بن أنس في موطنه اذ هو للتأليف أول سالك قلت وبعترض على الشيخ لكونه ذكر في هذا الباب مسائل ليست من الصلاة كقوله ومن أيقن بالوضوء وشك في الحدث ابتداء الوضوء وكقوله وان لم يقدر على مس الماء لضرر به أو لانه لا يجد من ينأوله اياه تيمم وبجواب بان أكثر ما ذكره في الصلاة (قوله وأقل ما يجزئ المرأة من اللباس في الصلاة الدرع الحصيف السابغ الذي يستر ظهور قدميها وهو القميص والخمار الحصيف ويجزئ الرجل في الصلاة ثوب واحد) انظر لاي شيء كرر هذا الكلام مع سبقه في باب طهارة الماء والثوب والبقعة وقد قدمنا أن ستر العورة في الصلاة يختلف فيه على ثلاثة أقوال فقليل فرض شرط وقيل لا تعلق للصلاة به وقيل سنة حسبما تقدم بسط ذلك وقد قدمنا أيضاً في المرأة اذا صلحت عريانة الاطراف هل تعيد أبداً أم في الوقت ام لا اعادة وانما اذا صلحت عريانة العورة فالمنصوص انها تعيد أبداً وخرج اللخمي من قول أشهب في الرجل يعيد في الوقت ان تكون هي كذلك ورد بان تعريها أشنع واجيب عنه بان الشناعة انما هي بالنسبة الى عيون الناظرين اما بالنسبة الى الصلاة فلا فرق بينها وبين الرجل والله أعلم (قوله ولا يغطي أنفه أو وجهه في الصلاة أو يضم ثيابه أو يكفت شعره) يعني ذلك على طريق الكراهة وذلك عام

مناف لمقصود الصلاة الذي هو الخضوع والذلة فهو مكروه وقد ينتهي الى التحريم اذا قصد اكبر ونحوه قاله ابن بشير
وفي الاكمال كراهيته مطلقا كظاهر ما هنا وعزاه الجمهور المحققين قائلا وقال الداودي انما يكره اذا كان لاجل
الصلاة وفي المدونة ما يوافقه وهو قولها ومن صلى محترما أو جمع شعره بوقاية أو شعر كميته فان كان ذلك لباسه أو كان
في عمل حتى حضرت الصلاة فلا بأس به وان تعمدا كفأت ثوبه أو شعره فلا خير فيه قال أبو محمد ولا يعيد وفي
الطراز كل موضع في المدونة فلا خير فيه على المنع الا هذا وأقام ابن راشد من قوله ان كان لباسه جواز صلاة المرباطين
يعني أهل اللثام بالتلثم لانه لباسهم الذي يعرفون به ذكره في الاجوبة ص (وكل سهو في الصلاة بزيادة فليسجد
له سجدتين بعد السلام يتشهد لهما ويسلم منهما) ش السهو والذهول في الشيء أو عنه بما يؤدي الى الاخلاص به
زيادة أو نقصان أو كل منهما وكل يقع في الصلاة فيجبر بالسجود ما لم يكثر جدا فتبطل أو يقل جدا فيغتفر كما اذا
أبيح والزيادة اما أن تكون في الاقوال أو في الافعال وكلاهما اما أن يكون أجنبيا عن الصلاة أو من جنسها وفي
ذلك تفصيل واختلاف يطول وهو وهم فليتنظروا بالله التوفيق ثم قوله في الصلاة يعني المفروضة وغيرها لان سهو
الزيادة في النفل كالفرض على تفصيل في مسائله وقوله سجدتين شرط فلو سجد واحدة لم تجزى ولو سجد
ثلاثا لم تجزى ونوشك في السجدتين أو في احدهما في المدونة سجد ما شك فيه ولا شيء عليه ولو شك هل سجد
واحدة أو اثنتين سجد أخرى وتشهد وسلم وكذا لو سجد سهو ثلاث سجدات فلا سهو عليه اللخمي ان كان
بعديا والا سجد قبل السلام وقوله يتشهد لهما ويسلم منهما ابن حبيب ولا يطول ولا يدعو وفي الاحرام
لهما ثالثا ان طال تأخيرها اللخمي عن روايتين وسماع عيسى رجوع ابن القاسم عن الثانية قائلا لا يهوى لهما من قيام
بل يجلس ويسجد ابن رشد أجمعوا على عدمه في القرب خ ولم يحك المازري وابن يونس الخلاف الامع الطول
ولا بن عطاء الله المشهور افتقاره الى الاحرام وفي سر سلاسه روايتان لابن وهب وابن القاسم س وهذا والله أعلم
اغير الامام والا فهو مجهر ليقتهدي به واتحاد الطهارة شرط عياض فلو أحدثت بينهما أعادها اتفاقا ولو أحدث قبل
سلامهما فقال مالك يعيدهما وقال ابن القاسم لا **﴿فرع﴾** في سجود السهو البعدي هل هو سنة أو واجب قولان
المشهور سنة وفي الطراز قول بالجوب وهو مذهب أبي حنيفة وجزم ابن هارون بنى الخلاف في أنه لا يجب ورده ع
بوجوه اذ قال وسجود سهو الزيادة المازري والقاضي سنة الطراز واجبتان قائلا ولا يبطلها تركهما وانما شرع
البعدي ترغيبا للشيطان والله أعلم خ وفي المختصر وصح ان قدم أو أخر وفي المسئلة اختلاف يذكرون ان شاء الله

في الرجل والمرأة اما تغطية الانف بالنسبة الى الرجل فلا كبر واما بالنسبة الى المرأة فلم يفي ذلك من التعمق في الدين
وأما تغطية الوجه فيهما فانه يكره للتعمق في الدين والله أعلم وأما من جرت عادته بالتنقب ولم يقصد بذلك الكبر فان
ذلك جائز ونص عليه ابن رشد في مراتب الاندلس قائلا لانه زييم وبه عرفوا ويستحب تركه في الصلاة
قلت وخرج بعض من اتيناه جوازه في الصلاة من قول المدونة ومن صلى محترما أو جمع شعره أو شعر كميته فان كان
ذلك لباسه أو كان في عمل فلا بأس به وكان بعض أشياخي يحصل قول المدونة او كان في عمل اذا كان يعود اليه
ثانياً أما اذا كان لا يعود اليه فانه يكره لذلك وحمل بعضهم المدونة على عمومها والاول أقرب الى المعنى وظاهر كلام
الشيخ ان التلثم جائز وهو كذلك وقيل انه مكروه كالتنقب والقولان عن مالك حكاهما صاحب الطراز (قوله
وكل سهو في الصلاة بزيادة فليسجد له سجدتين بعد السلام يتشهد لهما ويسلم منهما) هذا عموم أريد به الخصوص
لان من دعاه مثلاً في ركوعه فلا يسجد لانه انما تكلم بذكر ويعني أيضاً ما لم تكثر الزيادة أما ان كثرت فهي مبطله
كن تكلم ساهياً وأطال أو زاد في صلاته مثلها واختلف في حكم السجود البعدي فقل ان سنة قاله عبد الوهاب
وغيره وقيل انه واجب قاله صاحب الطراز واعترض ابن راشد وابن هارون وخليل قول ابن الحاجب

وكل سهو في الصلاة
بزيادة فليسجد له
سجدتين بعد السلام
يتشهد لهما ويسلم
منهما

ص (وكل سهو بنقص فليسجد له قبل السلام اذا تم تشهد ثم يتشهد ويسلم وقيل لا يعيد التشهد) ش يعني اذا كان النقص في السنن المؤكدة لا في الاركان فانه مبطل ولا في الفضائل والسنن الخفيفة فانه لغو والسنن المؤكدة سبعة السورة مع أم القرآن والتكبير كله سوى تكبيرة الاحرام وسمع الله من حمده حيث كان والجهري في موضع الجهر والسر في موضع السر والتشهد الاول مع الجلوس له والتشهد الاخر مع الجلوس له الا قد راي قاع السلام فانه فرض وقال أبو مصعب كل هذا الجلوس فرض وهل السنة مجموع التكبير أو كل تكبيرة سنة قولان أقامهما ابن رشد من المدونة والا ولسمع يحيى من ابن القاسم والثاني سماع أنى زيد منه والسهو عن هذه فيه تفصيل يذكر بعد ان شاء الله وأنواع النقص ثلاثة نقص في السنن وهو المذكور هنا ونقص في الاركان ويذكر في قوله ولا يجزى سجود السهولة نقص ركعة الى آخره ونقص في الفضائل وهو المذكور في قوله ومن سها عن تكبيرة الى آخره والمتروك من السنن اما أن يكون عمدا أو جهلا أو نسيانا فاما العمد فالمشهور يستغفر الله ولا شيء عليه وقاله ابن القاسم وقال عيسى تبطل صلاته لان المتهاون بالسنن كالمتهاون بالفرائض وثانها يجبر بالسجود ورابعها يعيد في الوقت وأما الجهل فالمشهور الحاقه بالعمد وأما النسيان فان تأكدت جبر بالسجود وان لم تتأكد فغفوك كما سيذكر ان شاء الله وقد اختلف في سجود السهو القبلي على ثلاثة أقوال الوجوب والسنة والتفصيل وأخذ المازري الوجوب من بطلان الصلاة بتركه والثاني لابن عبد الحكم والثالث بالتفصيل وفيه طرق وأقوال والله أعلم وقوله اذا تم تشهد يعني الاخير لا قبل ذلك اذ ليس من صلب الصلاة وانما هو اجبار بعد تحقق الموجب وقد تعدد فيما بقي منها وقوله ثم يتشهد يعني بعد سجوده لسهوه ويسلم إنره ليهكون سلامه إن تشهد وقيل لا يعيد التشهد اكتفاء بالاول ع وفي تشهد القبلي ثالثها يستحب والقول بثبوته رواية ابن القاسم وسقطه رواية أشهب والاستحباب لابن عبد الحكم مع ابن رشد عن ابن وهب ص (ومن نقص وزاد سجد قبل السلام) ش يعني تغليبا للنقص اذ هو الاجبار لا للزيادة لانها ترغيم للشيطان وقال ابن أبي حازم وابن أبي سلمة يسجد للزيادة بعده وللنقص قبله وقال الشافعي السجود كله قبل وقال الحنفى كله بعد وفصل مالك بين الزيادة والنقص وهو مشهور المذهب وقال النواوى وهو أحسن

وكل سهو بنقص
فليسجد له قبل السلام
اذا تم تشهد ثم تشهد
ويسلم وقيل لا يعيد
التشهد ومن نقص
وزاد سجد قبل
السلام

وللسهو سجدتان وفي وجوبهما قولان بقولهم لا خلاف في السجود البعدي أنه غير واجب ومثله لابن عبد السلام وقواه بقولهم اذا ذكر السجود البعدي في صلاة فانها لا تقطع بل يأتي به بعدها قلت هذا منهم قصور اذ هو قول سند كما قلناه وترد التقوية بانه لا يلزم من كونه واجبا ان تقطع له الصلاة اما مراعاة للخلاف واما لكونه ضعيفا لذاته لكونه في الاصل يقع خارج الصلاة ولا خلاف انه يتشهد لهما ويسلم منهما وظاهر كلام الشيخ انه لا يحرم للسجود البعدي وهو نقل الاكثر وقيل انه يحرم له وقيل ان سها وطال أحرم والا فلا واختلف قول مالك هل يجهر بالسلام البعدي أو يسر على قولين (قوله وكل سهو بنقص فليسجد له قبل السلام اذا تم تشهد ثم يتشهد ويسلم وقيل لا يعيد التشهد) هذا كلام عام أراده بخصوص أيضا لان من نقص فضيلة كالتامين فانه لا يسجد بل ان سجد بطلت صلاته وكذلك التكبيرة الواحدة وشبهها حسبما يقوله الشيخ بعد وما ذكر من السجود قبل السلام في النقص هو المشهور وفي المجموعة هو بالخيار اما قبل واما بعد واختلف في حكم السجود القبلي على ثلاثة أقوال فقليل سنة وقيل واجب وقيل ان ترتب على ثلاث سنن فواجب وعن سنتين فسنة والقولان اللذان ذكر الشيخ في التشهد كلاهما عن مالك واستقر العمل عندنا على التشهد (قوله ومن نقص وزاد سجد قبل السلام) ما ذكر من انه يسجد قبل السلام في الزيادة والنقصان هو نقل الاكثر وقيل انه يسجد بعد قاله في العتبية وأخذه ابن لبابة من قول ابن القاسم يسجد مصلى النافلة خمس أسهوا بعد السلام لنقص السلام وزيادة الركعة وروى عن مالك أنه مخير وقال عبد العزيز بن الماجشون يسجد قبل وبعد ونفسى اليه أميل وليس في ذلك مشقة اذا اجتماع

المذاهب وأحسن منه قول أحمد بن حنبل أسجد لكل سهو حيث سجد له عليه السلام ولا أسجد في غيره وهو
جمود مع الظواهر والله أعلم وقال الشيخ أبو محمد الشيباني رحمه الله وصور السهو ثمانية اثنان بسجد فيهما بعد
السلام وهما الزيادة المتيقنة والزيادة المشكوكة ويسجد في ذلك بعد السلام وستة يسجد فيها قبل السلام
وهو تيقن النقصان والشك فيه وتيقن النقصان والزيادة معا والشك فيهما وتيقن أحدهما والشك في الآخر وتأمل
ذلك ص (ومن نسي أن يسجد بعد السلام فليسجد متى ما ذكر وان طال ذلك وان كان قبل السلام سجدان كان
قريباً وان بعد ابتداء صلاته إلا أن يكون ذلك من نقص شيء خفيف كالسورة مع أم القرآن أو تكبيرتين أو التشهدين
وشبه ذلك فلا شيء عليه) ش ولو طال كالشهر ونحوه قاله في المدونة وفي الواضحة والجموعة ولو بعد سنة وفي أي
محل ذكر الامن الجمعة ففي اشتراط المسجد لهما ان كانتا قبليتين لحمد وابن شعبان في الرعاف بالنفي احرى ولم أقف
عليه خ ولو ذكرهما في وقت نهى سجدتهما أو في صلاة فبعدهما وحكى عبد الحق عن بعض شيوخه ان كان عن
نافلة فلا يسجد في وقت كراهتهما وان كان عن فرض يسجد في كل وقت والقريب ان يذكر وهو في مصلاه اثر صلاته
فيرجع فيسجد ما بقي وقد تمت صلاته وروى عن ابن المواز ان ذكرهما بعد احرامه رجع اليهما باحرام وكذلك من
رجع لباقي عليه بالقرب والبعده معتبر بالعرف لانه كذا كجزء من الصلاة وقوله إلا أن يكون ذلك من نقص شيء
خفيف كالسورة الى آخره يعني فانها تصح وهل مع تدارك السجود أو لا قولان وفي الذي تبطل الصلاة بسهو
ان فات محل السجود له ستة أقوال معولها قول س كان يفتي غير واحد ممن لقيناه بأنها تبطل ان كان السجود عن
ترك الجلوس الوسط وعن ترك ثلاث سنين سواء يعنون من السنن التي يسجد لها ولا يعيد لها وثم سنن لا يسجد لها
وان نظرها في المقدمات وانما لا تبطل بترك السجود للسهو ولا نهى لم يعدوا القيام لها سنة مستقلة فهي في حكم السنن
والتكبيرتين والتسميعتين مثلها ومفهوم كلامه أن التكبير الواحدة والتسميع احرى في عدم السجود وفي التهذيب
ان نسي التشهدين سجد قبل السلام وتعقب القرافي تصويره بان التشهد يمكن استدراكه بالرجوع للآيتين به ع
الزيادة والنقصان ليس باكثر بخلاف أحدهما (قوله ومن نسي ان يسجد بعد السلام فليسجد متى ما ذكر وان طال
ذلك مثل ما ذكر الشيخ في المدونة بزيادة ولو بعد شهر وفي غيرها ولو بعد سنة والمراد أبداً وجهه ان البعدى ترغيم
للسيطان فناسب أن يسجده وان بعد وظاهر كلام الشيخ والمدونة وغيرهما ولو كان ذكره في الوقت المنهي عنه وقيل
لا يسجد في ذلك الوقت حكاه غير واحد كابن عبد السلام واعتذر رحمه الله عن الظاهر المذكور بانه قد يقال انما
المراد عدم سقوطه البتة لقرينة قوله ولو بعد شهر وقال عبد الحق عن بعض شيوخه ان ترتب عن فرض أنى به حيث
الذكر ولو كان في وقت نهى كالصلاة المنسية وان ترتب عن نفل فلا يسجد الا في الاوقات المباحة وقول الشيخ
فليسجد متى ما ذكر عام أريد به الخصوص كما تقدم ان من ذكره في صلاته فلا تقطع قال التادلي وظاهر كلام الشيخ انه
ان ترتب من صلاة الجمعة فانه لا يرجع الى الجامع ثم نقل عن المذهب انه يرجع وأما القبلي فانه يرجع (قوله وان كان
قبل السلام سجدان كان قريباً وان بعد ابتداء صلاته إلا أن يكون ذلك من نقص شيء خفيف كالسورة مع أم القرآن
أو تكبيرتين أو التشهدين وشبه ذلك فلا شيء عليه) قيد التادلي قول الشيخ في السورة بكونه وقف لها قائلاً
انها ثلاث سنين فعلى نفسه يره يكون الذي دل عليه قول المؤلف ان ترك سنتين صحت وان كان أكثر بطلت
والاقرب عندي ان الشيخ أراد ان السورة بمجمعاتها لا تبطل لان الجهر والاسرار صفة للقراءة فهي سنة تابعة وهذا
هو الفارق بينهما وبين الجلوس الوسط ولهذا قال في المدونة ومن ترك السورة عمداً فلا شيء عليه ومن ترك ثلاث
تكبيرات بطلت صلاته واختلاف المذهب ادا لم يسجد للنقص المأمور بالسجود له على خمسة أقوال فقل تبطل
وقيل تصح وقيل تبطل ان كان عن نقص فعل لا قول وقيل تبطل ان كان عن الجلوس والفاحة وقيل تبطل ان كان

ومن نسي أن يسجد
بعد السلام فليسجد
متى ما ذكره وان طال
ذلك وان كان قبل
السلام سجدان
كان قريباً وان بعد
ابتداء صلاته إلا ان
يكون ذلك من نقص
شيء خفيف كالسورة
مع أم القرآن أو
تكبيرتين أو
التشهدين وشبه
ذلك فلا شيء عليه

وفيهامع الشيخ عن رواية ابن حبيب ان نسي التشهد الاخير وسلم رجع ان قرب فتشهد وسلم وسجد بعد سلامه وان طال فلا شيء عليه قال قلت وهذا معارض لقول المازري في المدونة ان ذكر تارك التشهد الاخير وهو بمكانه سجد سهو وان طال فلا شيء عليه ونحوه للصقلي فيكون فيها قولان يعني هل يسجد لا جبار ص - لانه أولا يسجد لقوانه فانظر ذلك وصوّر القرافي وجود التشهدين في مسائل البناء والقضاء في الرعاف حيث نصير الرباعية كلها جلوسا فانظر ذلك وقوله وشبهه ذلك يعني كالتكبير والتسمية ونحو ذلك وقد تقدم ويأتي ص (ولا يحزى سجود السهول لنقص ركعة ولا سجدة ولا ترك القراءة في الصلاة كلها أو في ركعتين منها وكذلك في ترك الركعة من الصبح واختلف في السهول عن القراءة في ركعة من غيرها) ش أما ما ذكر في شأن الركعة والسجدة فلا نها أركان والاركان لا تجبر الا بالاثبات بها ما لم تنفأ أولا يمكن استدراكها فالتنية والاحرام لا يمكن استدراكها فيستأنف الصلاة من نسيهما وما وقع في الركعة الاولى يستدرك ما لم تنفأ فيأتي بركعة مكانها ويصلح الثانية ما لم يعقد الثالثة والثالثة ما لم يعقد الرابعة والرابعة ما لم يسلم وقيل ان سلم على المشهور فانه يجبرها فتفوت الركعة بعقد ركعة ثلثها خ وهذا ظاهر ان كانت أصلية ولو كانت غير أصلية كالقيام الى خامسة غلطا فاختلف هل هي كالأصلية أم لا قولان حكاهما المازري وابن الحاجب والمشهور ان السلام غير مفيت وقال ابن القاسم السلام فوت ومقابل المشهور لابن القاسم فانظر ذلك والمراد بترك القراءة في الصلاة ترك قراءة الفاتحة لان ما بعد هاتين سنة وقد تقدم حكمه فيمن ترك القراءة في الصلاة كلها بطلت على المشهور لان الفاتحة واجبة في كل ركعة أو في جزء ولم يقرأ في شيء من صلاته وهذا على قول مالك ان الفاتحة واجبة في كل ركعة والقول الثاني انها واجبة في جملها وهما مشهوران وقالهما في المدونة أو في ركعتين منها بناء على انها تجب في نصف الصلاة ونقله أبو عمر عن مالك ولا بن رشد وابن حارث والشيخ لم يختلف قول مالك في أن تركها في ركعتين من الرباعية مفسد والركعة من الصبح كالركعتين من غيرها لانها نصف الصلاة ص (واختلف في السهول عن القراءة في ركعة من غيرها الخ) ش يعني من غير الصبح كالرباعية والثلاثية فقليل يحزى فيها سجود السهول قبل السلام وهذا على انها فرض في جل الصلاة أو جزء منها وأنها سنة في الباقي والقول بالجزء هو للمغيرة في النواذر قال فيها ان لم يقرأ الا في ركعة من الظهر أجزأه سجود السهول قبل السلام وقيل يلغىها ويأتي بركعة وهو مبني على القول بوجوبها في كل ركعة وقد تقدم أنه في المدونة واختاره عبد الوهاب وقيل يسجد قبل السلام ولا يأتي بركعة ويعيد الصلاة احتياطا قال ابن رشد وهذا استحسن أشار اليه الشيخ بقوله وهذا أحسن ذلك ان شاء الله وهو قول ابن القاسم وجعله اللخمي المشهور وأشعر الشيخ بقوله ان شاء الله ان اختياره من عنده ابن رشد

ولا يحزى سجود السهول لنقص ركعة ولا سجدة ولا ترك القراءة في الصلاة كلها أو في ركعتين منها وكذلك في ترك الركعة من الصبح واختلف في السهول عن القراءة في ركعة من غيرها فقليل يحزى فيه سجود السهول قبل السلام وقيل يلغىها ويأتي بركعة وقيل يسجد قبل السلام ولا يأتي بركعة ويعيد الصلاة احتياطا وهذا أحسن ذلك ان شاء الله تعالى

عن تكبيرتين أو سمع الله من حمده مرتين وظاهر كلام الشيخ في قوله لا شيء عليه لا بطلان ولا سجود وهو كذلك وفي الجلاب يسجد (قوله ولا يحزى سجود السهول لنقص ركعة ولا سجدة ولا ترك القراءة في الصلاة كلها أو في ركعتين منها وكذلك في ترك القراءة في ركعة من الصبح) أما الركعة والسجدة فلا جماع على ذلك وبالجملة كل ركن من اركان الصلاة فتنفق عليه وأما ترك القراءة في الصلاة كلها فلا مر كما قال الشيخ عند الاكثر وروى الواقدي عن مالك ان صلاته مجزئة قال الباجي وهو شذوذ من القول وروى علي بن زياد أحب الى ان يعيد وظاهره الاستحباب وأما ترك القراءة من ركعتين أو ثلاث فانه مؤثر في البطلان أيضا وقيل لا شيء عليه ان قرأ أم القرآن في ركعة لقوله عليه الصلاة والسلام كل صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج وأجاب ابن عبد السلام بان الحديث يتقيد بالحال والسياق وان محل أم القرآن من الصلاة كالقيام فيها كما لو قيل كل صلاة لم يركع فيها لم يسجد فيها واشتهر الخلاف هل القراءة تجب في كل ركعة أم في ركعة كما سبق أو في النصف أو في الجمل (قوله واختلف في السهول عن القراءة في ركعة من غيرها فقليل يحزى فيه سجود السهول قبل السلام وقيل يلغىها ويأتي بركعة وقيل يسجد قبل السلام ولا يأتي بركعة ويعيد الصلاة احتياطا وهذا أحسن ذلك ان شاء الله تعالى) ما ذكر من الأقوال الثلاثة كلها عن مالك

وعلى التفرع عليه ان ذكر قبل الركوع من الاولى انه ترك الفاتحة وقرأ فانه يقرأ الفاتحة والسورة بعدها وهل يسجد
 لزيادة القراءة قبلها قولان وان ذكر بعد رفع رأسه من الركوع أو سجدة قطع وابتدأ أو بعد تمام السجدين قولان
 سماع أبي زيد من ابن القاسم يقطع ورواية ابن المواز عنه لا يقطع ويتنهما نافلة والكلام في المسئلة واسع فانظره والله
 التوفيق ﴿فرع﴾ ترك الآية من الفاتحة كترك كلها ونقله المازري عن بعضهم ولا سماعيل عن المذهب يسجد لها
 قبل السلام وقيل لا يسجد عليه والله سبحانه أعلم ص (ومن سها عن تكبيرة أو عن سماع الله من حمده مرة أو القنوت
 فلا يسجد عليه) ش يعني لا أولاً ولا آخر إلا يسجد أولاً غيره وهذا على المشهور لأن الأولين سنة مخففة والاخر
 مستحب على المشهور وفي السجود لتقص تكبيرة قولان للجواب عن ابن القاسم ولها وعزاها ابن
 رشد لها ان القنوت فضيلة ع فلا يسجد لتركه خ والمشهور ابن سحنون سنة وفي السليمانية يسجد لسهوه
 وقال على بن زياد من ترك القنوت متعمدا فسدت صلاته انتهى ملفقا ﴿فرع﴾ ابن رشد عن أشهب من
 سجد لترك قنوت أو تسبيح قبل السلام فسدت صلاته قال ع قلت هو دليلها وجزم خ في مختصره بطلانها
 بالسجود لفضيلة أو تكبيرة فانظره ص (ومن انصرف من الصلاة ثم ذكر أنه بقي عليه شيء منها فليرجع ان كان
 بقرب ذلك فيكبر تكبيرة يحرم بها ثم يصلي ما بقي عليه) ش يعني بالانصراف الخروج من الصلاة وهل بسلام

ومن سها عن تكبيرة
 أو عن سماع الله من
 حمده مرة أو القنوت
 فلا يسجد عليه
 ومن انصرف من
 الصلاة ثم ذكر أنه
 بقي عليه شيء منها
 فليرجع ان كان
 بقرب ذلك فيكبر
 تكبيرة يحرم بها ثم
 يصلي ما بقي عليه
 وان تباعد ذلك أو
 خرج من المسجد
 ابتدأ صلاته

واختلف الشيوخ ما الذي اختار ابن القاسم منها فقل انه اختار القول الثاني بالانقضاء عنه بهم وقال آخرون انما
 اختار القول الثالث من أقوال الشيخ وهو الاعادة مع السجود وكلاهما تؤول على قول ابن القاسم في المدونة وبقي
 في المسئلة قول بالاعادة أبدا مفرع على القول بالسجود واعتراض بانه يقتضي عدم صحة الصلاة والجبر بالسجود يقتضي
 صحتهما فيتناقضان وأجاب ابن هارون بان الصلاة في هذا القول غير صحيحة وانما جبرها بالسجود مراعاة لقول من
 يصححها (قوله ومن سها عن تكبيرة أو عن سماع الله من حمده مرة أو القنوت فلا يسجد عليه) ما ذكر من انه لا يسجد
 في التكبيرة الواحدة هو المشهور ووقع لابن القاسم انه يسجد وأخذ من المدونة من قولها اذا بدل الله أكبر بسم الله
 ان حمده والعكس على رواية أو وعارض ابن الحاجب قولهم هنا بدم السجود للتكبيرة الواحدة بقولهم يسجد لترك
 السورة ونصه وان كان قولاً قليلاً كالتكبيرة فيغفر وقيل يسجد لترك السورة ونصه وان كان قولاً قليلاً كالتكبيرة
 وان كان أكثر فثلاثا يسجد بعدها وجاء في السورة يسجد وأشار الى ما ذكرناه بقوله واجاب ابن عبد السلام بان
 محافظة الساق على الزيادة على أم القرآن أكثر من محافظتهم على التكبيرة الواحدة وذلك يدل على انهم بينوا ان الزيادة
 على أم القرآن أكثر من التكبيرة الواحدة قلت والصواب عندي انه لا معارضة بينهما كما تقدم من ان السورة اما
 ثلاث سنين أو ستمائة وصفة القراءة تابعة على أنه يمكن وهو الاقرب ان يكون انما قصد بمعارضة ذلك لما يليه وهو ان
 المذهب اختلف في ترك أكثر من تكبيرة واحدة هل يسجد قبل أو بعد ولا يسجد كما ذكر ولم يختلف انه في السورة
 يسجد قبل السلام على ظاهر نقله وهذا يفتقر الى مزيد نظر ومحل غير هذا التصنيف وانما قصدنا الى تمرين المبتدى
 على بعض منافضات له لتعلق فكرته والاعمال بالنيات وأما من ترك القنوت فقد تقدم ان المشهور لا يسجد عليه
 خلافاً لابن سحنون وعلى بن زياد ولا يقال يقوم من كلام الشيخ ان القنوت سنة لقريظة ذكره مع ما هو سنة لان
 ذلك وصف طردى ألا ترى الى قوله في المدونة ولا يصلي في الكعبة فريضة ولا الوتر ولا ركعتي الفجر فقد ساوى
 بين الوتر وركعتي الفجر في انهما لا يصليان في الكعبة ولا أعلم أحداً من اهل المذهب اخذ منها ان الفجر سنة كالوتر
 (قوله ومن انصرف من الصلاة ثم ذكر أنه بقي عليه شيء منها فليرجع ان كان بقرب ذلك فيكبر تكبيرة يحرم بها
 ثم يصلي ما بقي عليه وان تباعد ذلك أو خرج من المسجد ابتدأ صلاته) ظاهر كلام الشيخ انه لا يرجع باحرام ان
 كان قرىباً بقوله ثم وهو كذلك لم يقل الباجي عن ابن القاسم عن مالك ان كل من جازله ان يبنى بالقرب فليرجع

وهو الظاهر أو مطلقا وكل ذلك سهو أو مع اعتقاده الاتمام هو المقصود لقوله ثم ذكر أنه بقي عليه شيء منها أي من أركانها المفروضة فيها كالركوع والسجود أو السلام ونحوه وهل يدخل في ذلك التشهد الأخير والسجود القبلي محتمل ثم ليس من شرط ذكره لما ذكر أن يتيقنه بل إذا شك فيه وهو غير مستنكح فكذا ذلك وقوله فليرجع يعني ينوي الرجوع إلى الصلاة ظاهره وسواء ذكر قائما أو قاعدا ويحتمل أن يريد فليرجع إلى المحل الذي فارق منه الصلاة قياما كان أو جلوسا إن كان قد فارقه وسواء أتى أن شاء الله فيكبر تكبيرة واحدة يحرم بها ظاهره ولو قرب جدا ابن الحاجب وبينى بغير إحرام أن قرب جدا اتفاقا والافتقار لابن هارون وهكذا حكى ابن بشير وصاحب الطراز الاتفاق وحكى الباجي وغيره عن ابن القاسم عن مالك أن كل من جازله أن يبنى في القرب فليرجع بإحرام ع وفي صفة بنائه طرق على إخراج سلام السهو من الصلاة يبنى بإحرام وقاله ابن القاسم ورواه انتهى وعليه يجري ما ذكره الشيخ والله أعلم خ وقوله يعني قول ابن الحاجب والافتقار لما زرى المشهور إذا قرب ولم يطل جدا أنه يرجع بإحرام فإن تركه لم تبطل ابن الحاجب وعلى الإحرام ففي قيامه له قولان وعلى قيامه ففي جلوسه بعده ثم ينهض ليقوم قولان خ نحوه لابن بشير وابن شاس وظاهره أن القولين جاريان ولو كان جالسا وابن هارون وإنما القولان في حق من تذكر بعد أن قام هل يطلب بجلوس وهو قول ابن شبلون لأنه الحالة التي فارق عليها الصلاة وهو لا يصل أو يجوز له أن يحرم وهو قائم ليكون إحرامه بالقور وهو قول قدماء أصحاب مالك وعلى القيام فهل يجلس بعد ذلك قولان وأما من تذكر وهو جالس فإنه يحرم كذلك ولا يطلب منه القيام اتفاقا انتهى فانظره والقرب في ذلك معتبر بالعرف ويتبين بقوله فإن تباعد ذلك أو خرج من المسجد ابتداء صلاته يعني أن خروجه من المسجد طول ولو كان عند بابه أو خرج عنه بأدنى شيء وكذلك الحدث وظاهر كلام بعضهم أن هذا متفق عليه وقال خ في قول ابن الحاجب وقيل وإن بعد ظاهره وإن خرج من المسجد لحديث ذي اليمين فاما التباعد فمقابل القرب وقد قال بعضهم كل حكم يحتاج إلى فرق بين القرب والبعد لم يرد فيه حكم من الشارع فالعرف يبين المقصود من ذلك وقال أشهب القرب ما لم يجاوز ما يصلي فيه بصلاة الإمام وقد مر الكلام فيه في نسيان السجود القبلي وقد تقدم الحاق سجدة القبلي في نسيانه بهذا وقوله وكذا من نسي السلام يعني فإنه يرجع إن كان بقرب

وكذلك من نسي
السلام

بإحرام وزعم ابن بشير الاتفاق فيه على عدم الإحرام وتبعه ابن الحاجب وأما إذا كان القرب متوسطا ففي الإحرام قولان حكاهما غير واحد فيتحصل في الإحرام ثلاثة أقوال ثالثها أن قرب جدا فلا إحرام وحيث يرجع بإحرام وذكر قائما فهل يكبر ثم يجلس ثم يقوم أو يجلس اذذاك يكبر ثم يقوم أو يكبر ويتأدى ولا يرجع في ذلك ثلاثة أقوال لابن القاسم وابن شبلون وابن نافع وهل يرجع إلى مصلاه أو إلى حيث شاء في ذلك قولان حكاهما الباجي قلت وهذا لا أعرفه وظاهر المذهب يقتضي أنه يصلي بمكانه فوراً فإن لم يفعل وصلى بمكان آخر وكان بعيدا بطلت صلاته والله أعلم فإن ترك الإحرام ورجع بنيتة فقط فمقتل أن صلاته باطلة قاله أبو محمد وابن شبلون وابن أخي هشام وقال الأصميلي إنها تجزئه قلت وهو الأقرب عندي مراعاة للخلاف ويظهر أنه يرفع يديه على القول الأول وذلك محتمل على القول الثاني والله أعلم وما ذكر أنه لا يبنى إن بعد هو المشهور وقال أشهب يبنى كما إذا قرب وهي رواية في المبسوط وظاهر كلام الشيخ أنه إذا خرج من المسجد أنه لا يبنى ولو صلى بقرب بابه وهو ظاهر المدونة لأن عبارتها كما صرح بها الشيخ وبه كان بعض من لقيناه يفتي من الترويين ويحمل المذهب عليه وأفتى بعض من لقيناه أيضا بالصحة واعتذر عن قول ابن القاسم وغيره بان الخروج من المسجد مظنة للطول وهو بعيد والله أعلم والأقرب هو الأول لأن العطف يقتضيه والله أعلم ومن حيث المعنى أن المسجد لما كان محلا للصلاة فخروجه منه يتنزل منزلة البعد إذا بقي فيه والله أعلم (قوله وكذلك من نسي السلام) ما ذكر من أن السلام كسائر الفروض فإن أتى

ومن لم يدر ماصلي
اثلاث ركعات ام
اربعا بني على اليقين
وصلي ماشك فيه
واتى برابعة وسجد
بعد سلامه ومن
تكلم ساهيا سجد
بعد السلام

(٢٧ - شروح الرسالة - ل)

فلا سجود فيه كان سهوا أو عمدا ويأتي الكلام فيه ان شاء الله ص (ومن لم يدرك أسلم أم لم يسلم سلم ولا سجود عليه) ش يعني ذلك بقرب تشهده ولم يتحول عن القبلة ولا أتى بفعل ولا قول يخيل الاعراض عن الصلاة والا رجوع لصلاته باحرام فتشهد وسلم كما تقدم فبين نسي السلام لان الشك في الاسقاط كالتحقق وعلى هـ ذافيتقيد ما هنا بما تقدم بأن يقال ما لم يطل أو يتحول عن القبلة ويتقيد ما هناك بما هنا بان يقال ما لم يكن على هيئة ولم يحدث شيئا وفيه نظر ص (ومن استنكحه الشك في السهو فليله عنه ولا اصلاح عليه ولكن عليه أن يسجد بعد السلام الخ) ش يعني يسجد بعد السلام ترغيبا للشيطان ولا يصلح لانه ساقط الاعتبار اما للمشقة أو لشبهه بالمجانين كما تقدم وقوله فليله عنه قال في الغريب عنه فليضرب عنه أي فليكف عنه بمعنى أنه لا يعول على ما يجده في نفسه من ذلك وعلى هـ هذا فذهب الشيخ مخالف لمن يقول يعمل على أول خاطري وتأول أيضا كلامه به وهو بعيد وقوله ولكن عليه أن يسجد بعد السلام يعني استحبابا وعلى السجود على المشهور اذ قد تقدم فيه قولان وعلى السجود في محله قولان وتقدم ان مذهب المدونة عدم اعتباره مطلقا عند ابن عبد السلام وسواء كان الشك في زيادة أو نقصان ويكون جوابه في النقص للشيطان كملت وفي الزيادة ففيها ومتى اشتغل بالتحقيق والنظر فيما وقع له تزايد عليه لان الشيطان كالكلب ان اشتغلت برده أولع بك فقطع الثياب ومزق الاهداب وان رجعت الى ربه رده عنك برفق فاستمع بالله عليه وهو أي المستنكح الذي يشك كثيرا بحيث يعتريه ذلك في اليوم مرات أو يتكرر عليه كل يوم فاما ان كان لا يعتريه الا في الايام مرة فليس بمستنكح وموقع شكه هو أن يكون سهوا ونقص في نسخة زاد ونقص والا اول أصح لان محل الاصلاح انما هو النقص والشك في الزيادة والنقص يكون مع اثبات أحدهما وهو بعيد من قصد الكلام وان جمعت الواو بمعنى أو فيكون المراد سهوا بنقص أو زيادة ولا يوقن بسهوه هل حصل أم لا فليسجد بعد السلام فقط كرر امر السجود وأكده بقوله فقط احتراز لمن يرى ان عليه الاصلاح وابعاد الذهن

ومن لم يدرك أسلم أم لم يسلم سلم ولا سجود عليه ومن استنكحه الشك في السهو فليله عنه ولا اصلاح عليه ولكن عليه أن يسجد بعد السلام وهو الذي يكثر ذلك منه يشك كثيرا ان يكون سهوا زاد أو نقص ولا يوقن فليسجد بعد السلام فقط

الصلاة ففي المدونة لا يضر وقال أكثر أصحاب مالك ومنهم ابن كنانة انها تبطل وقال سحنون ان كان بعد السلام من اثنين فلا تبطل وهذا كله اذا تكلم بغير الذكر وأما اذا تكلم بذكر فان كان اتفق ذلك في قراءته كاتفاق ادخلوها بسلام آمين فلا يضر اتفاقا وان لم يتفق له ذلك بل قرأها لجرد التتميم ففي البطلان قولان (قوله ومن لم يدرك أسلم أم لم يسلم سلم ولا سجود عليه) يريد اذا كان قريبا لا متوسطا في القرب وأما ان كان متوسطا في القرب فانه يسجد وان تباعد ابتداء صلاته قاله بعض الشيوخ وانما كان لا يسجد عليه لانه ان كان سلم فهذا السلام الثاني وقع خارج الصلاة فلا أثر له وان كان لم يسلم فقد سلم الآن (قوله ومن استنكحه الشك في السهو فليله عنه ولا اصلاح عليه ولكن عليه أن يسجد بعد السلام وهو الذي يكثر ذلك منه يشك كثيرا أن يكون سهوا زاد أو نقص ولا يوقن فليسجد بعد السلام فقط) انما لم يؤمر بالاصلاح للمشقة وما ذكرانه يسجد بعد السلام هو قول ابن القاسم وغيره وقيل انه يسجد قبل رواه أبو مصعب وغيره وقيل لا يسجد لا قبل ولا بعد قاله ابن نافع وأشار الشيخ بقوله فليله عنه الى ان الوسواس ليس له دواء الا الترك وهو كذلك مجرب وقد حكى القاضي أبو الفضل عياض في مداركه لما عرّف بعبد الله بن المبارك رضى الله عنه انه توضأ يوما فوسوسه الشيطان بأنه لم يمسح رأسه فقال له انك عدوى فلا أقبل قولك فان كنت صادقا فاقم على البينة غيرك فقد أشار ابن المبارك رضى الله عنه الى هذا الذي قلناه قال الفاكهاني وقول المصنف فليله عنه رويناه بفتح الهاء ليس الا وهو القياس في العربية لان ماضيه لم يلهي مثل علم يعلم فلم يدخل الجازم حذف الالف فبقيت الهاء مفتوحة على حالها وانما ذكرت هـ ذاف مع ظهوره لاني رأيت من يقرأه بالضم وهو خطأ قلت وفي كلام الشيخ تكرار وهو قوله آخر فليسجد بعد السلام فقط اذ قوله قبل ولكن عليه أن يسجد بعد السلام يعني عنه وفي كلامه تقديم التصديق على التصور

الموسوس عن التوهم وقد قال بعضهم أصل الوسوسة جهل بالسنة أو خيال في العقل وإذا أيقن المستنكح في صلاته بالسهو وفيها زيادة أو نقصان سجد لسهوه على سنته بعد اصلاح صلاته لانه في حكم الصحيح كما إذا بال صاحب السلس بوله المعتاد أو أمني المني المعتاد أو أمدى كذلك ونحوه فان الطهارة واجبة عليه ولا يعذر الا فيما خرج عن العادة وان كثرت ذلك منه أي كثرت الشك من المستنكح فهو يعتريه أي يصيبه ويعتريه كثيرا بحيث يكون عليه فيه مشقة والحالة انه يوقن بالسهو أو يشك فيه وقد يتقن في هذه اصلاح صلاته لما وقع وتيقن من الحال ولم يسجد لسهوه للمشقة اللاحقة له فيه وهذا هو المشهور وقيل يسجد كغيره والله أعلم وقد حصل بعضهم كلام الشيخ في الشك فقال يخرج من كلامه ان الشاكين على قسمين موقن وشاك والشاك على قسمين سليم ومستنكح والمستنكح على قسمين موقن ومتردد والموقن على قسمين قوى الاستنكاح وغير قويه فالشاك المستنكح هو قوله ومن لم يد رما صلى والسليم قبله والمستنكح باقسامه بعده والله أعلم ص (ومن قام من اثنتين رجوع ما لم يفارق الارض يديه وركبتيه وإذا فارقهما أدى ولم يرجع وسجد قبل سلامه) ش يعني من افتتح القيام والا فهو مترحزح لا قائم اذ لم يفارق الارض يديه وركبتيه وقد يقال اطلق القيام على الترحزح مجازا وفيه نظر فان رجوع قبل مفارقتها فلا سجود على المشهور وقوله فاذا فارقهما أدى يعني على المشهور ولما لك في الواضحة رجوع ما لم يستقل قائما وقيل يرجع ما لم يكن الى القيام أقرب ع وفيها ان نسي الجلوس الاول حتى اذا استقل عن الارض تبادى فصبوب عياض نفسه يره الشيخ بمفارقتها بركبتيه ويديه قال وقبولهم نفسه يره ابن المنذر وابن شعبان بمفارقتها أي الارض باليتية لا يتصور لمنع مالك رجوعه قبل قيامه على أليته انتهى وقوله ولم يرجع أتى به لتحقيق التمادى ونفى التخيير ابن الحاجب فاذا رجع في السجود قولان أي فاذا رجع بعد الترحزح وقبل الاستقلال عمدا او جهلا فاما سهوا فلا خلاف انها لا تبطل قاله ع ابن الحاجب وبعد الاستقلال في البطلان قولان خ قال المازري

وقد علمت انه محتجب وأكثر ما يحجب عنه بعض شيوخنا بان حكم المسئلة بشعر بصورتها فكانها مصورة وهو ضعيف لان الشعور لا يحصل في كثير من المسائل المعترضة بهذا (قوله واذا أيقن بالسهو وسجد بعد اصلاح صلاته) أخبر في كلامه على ان المستنكح له حالتان حالة يشك وهي الحالة السابقة وحالة يوقن وهي هذه ومن هنا تعلم ان قول أهل المذهب الشك في النقصان كتحقيقه مخصوص بهذه المسئلة (قوله فان كثرت ذلك منه فهو يعتريه كثيرا أصلح صلاته ولم يسجد لسهوه) ما ذكر الشيخ من عدم السجود هي رواية محمد وقال فضل يسجد (قوله ومن قام من اثنتين رجوع ما لم يفارق الارض يديه وركبتيه فاذا فارقهما أدى ولم يرجع وسجد قبل السلام) اعلم ان له ثلاث حالات تارة يذ كر قبل مفارقتها الارض يديه وركبتيه فهذا لا يسجد عليه على المشهور والقولان حكاهما ابن بشير وتارة يفارق الارض بذلك ولم يستقل قائما ففي ذلك ثلاثة أقوال فقل يبادى كما قال الشيخ وهو مشهور المذهب وقال عبد الملك يرجع وقال القاضي ابن القصار وعبد الوهاب ان كان الى القيام أقرب تبادى والارجع وتارة يستقل قائما فينادى ولا يرجع من غير خلاف قاله ابن بشير قلت ويتخرج من قول أبي مصعب ان الجلوس فرض أنه يرجع كسائر الفروض وكان بعض من اقمناه لا يرتضى منى هذا الترجيح لاحتمال ان براعى الخلاف ويقوم من كلام الشيخ ان من ذكر المضمضة والاستنشاق بعد غسل الوجه انه يبادى على وضوئه ويفعلهما بعد فراغه وبه كان يفتي غير واحد من شيوخنا من القرويين كالشيخ الصالح أبي محمد عبد الله الشيباني رحمه الله تعالى وأفتى بعضهم بالرجوع لنص مالك في الموطأ بذلك والاول هو الاقرب الجارى على نظائر هذه المسئلة كمن نسي السورة أو تكبيرة العيد أو الجهر أو الاسرار حتى ركع وبالجملة كل من نسي سنة فلم يذ كرها حتى شرع في الفرض ونص مالك في الموطأ بالرجوع لا يدل على انه المذهب اذ ليس كل ما في الموطأ هو المشهور ورد بعض

واذا لم يقن بالسهو
سجد بعد اصلاح
صلاته فان كثرت ذلك
منه فهو يعتريه كثيرا
اصح صلاته ولم
يسجد لسهوه ومن
قام من اثنتين رجوع ما لم
يفارق الارض يديه
وركبتيه فاذا فارقها
تبادى ولم يرجع
وسجد قبل السلام

والمشهور بالصحة والبطالان حكاه في الجلاب عن عيسى بن دينار ومحمد بن عبد الحكم وحكاه في النوادر عن ابن سحنون وصححه مصنف الارشاد ثم قال ابن الحاجب في محل السجود قولان اى على القول بالصحة والمشهور بعده والله اعلم وقوله وسجد قبل السلام يعنى لانه نقص الجلوس وهذا اذا تمادى ساهيا اوحيث تبين عليه التمدادى فاما ان تعين رجوعه فتمادى جاهلا او عامدا فهو جار على من ترك سنة عمدا او جهلا والجهل كالعمد على المشهور والله اعلم ص (ومن ذكر صلاة صلاها متى ما ذكرها على نحو ما فاتته) ش يعنى من سر او جهرا أو اتمام او قصر ذكرها في ليل او نهار في سفر او اقامة فان شك أسفريه أو حضريه صلى مع كل حضريه سفرية ولو شك هل احدهما حضريه والاخرى سفرية ولا يدري السابقة فكذلك وقيل يصلى كل صلاتين حضر بينهما سفرية وقيل بالعكس وقيل يصليهما تامتين ثم مقصورتين ثم تامتين وان بدأ بالقصر ختم به ولو جهل عين منسية صلى خمساً ولو ذكرها دون يومها صلاها ناوله و يؤخذ من قوله على نحو ما فاتته ترتيب الفوائت في انفسها وهو واجب وقيل مع الذكر والقدرة وقيل سنة فان قدم بعضها على بعض عمدا او جهلا فالثالث ان تعمد الثانية قبل الاولى أعادها الا ان ذكرها في اثنائها واستقطب بعضهم الترتيب من التماثلات فانظر ذلك وظاهر كلامه أنه يقنت في الصبح ويعتبر طول القراءة وقصرها كالحواضر وكل ذلك خفيف بخلاف الاقامة وقوله ثم أعادها كان في وقته مما صلى بعدها يعنى لتحصيل الترتيب بينها وبين الحاضرة والفائتة كالترتيب بين الحاضرتين وبين الفوائت أنفسها ان كانت الفوائت بسيرة فان كانت كثيرة فلا ترتيب مع الحواضر كما سيأتى قريبا ان شاء الله تعالى وظاهر كلامه ان هذا خاص بالنسيان مع ايهامه في الوقت وفي الكل اختلاف ابن الحاجب فلو بدأ بالحاضرة سهوا صلى المنسية وأعاد في الرقت وفي تعيين وقت الاختيار أو الاضطرار قولان خ المشهور والضرر روى والقائل بالاختيار هو ابن حبيب (فرع)

ومن ذكر صلاة صلاها متى ما ذكرها على نحو ما فاتته ثم أعاد ما كان في وقته مما صلى بعدها

أصحابنا الثاني بان السنة في الصلاة ينوب عنها السجود شرعا وتأخير السنة في الوضوء تنكيس من غير ضرورة فان رجع عامدا بعد الاستقلال فقال ابن القاسم تصح وقال غيره تبطل وأفتى بعض من لقيناه من القرويين بالاول وبعض التونسيين بالثاني قلت والاقرب هو الاول مراعاة لمن يقول خارج المذهب بالرجوع وعلى الصحة ففي محل سجوده قولان قال ابن بشير في كتاب الايمان والندو ومن وجب عليه سجود سهو قبل السلام فاعرض عنه وأعاد الصلاة ثانيا لم يجزه والسجود باق في ذمته لانه أتى بما لم يؤمر به (قوله ومن ذكر صلاة صلاها متى ما ذكرها على نحو ما فاتته ثم أعادها كان في وقته مما صلى بعدها) اعلم ان نارك الصلاة لا يخلو اما أن يتركها سهوا أو عمدا فان تركها سهوا فالقضاء بلا خلاف وان تركها عمدا فكذلك على معروف المذهب وقال عياض سمعت بعض شيوخنا يحكى أنه بلغه عن مالك قوله شاذة بسقوط القضاء ولا يصح عنه ولا عن غيره من الائمة سوى داود وأبى عبد الرحمن الشافعى وخرجه صاحب الطراز على قول ابن حبيب بتكفيره لانه مرتد تاب قلت وكان بعض من لقيناه يخرج من عدم الكفارة في عين الغموس ان ائمه اعظم من ان يكفروا وكذلك الصلاة وان كان هذا مصادرة للقياس الجلى في كلام الشارع وهو قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها فان الله تعالى يقول أقم الصلاة لذكري فاذا كان يقضى فيما ذكر فاحرى مع العمد وظاهر كلام الشيخ ان قضاء الفوائت على الفور ولا يجوز تأخيرها ويريد الاعدل وهو كذلك في نقل أكثر المذهب وهو ظاهر الحديث السابق وقال ابن رشد في البيان ليس وقت ذكر المنسية بمضيق لا يجوز تأخيرها عنه بحال كغروب الشمس للعصر وطلوعها للصبح لقولهم اذا ذكرها ما موم تمادى وكذلك الفذ عن ابن حبيب ومثل هذا قال في آخر أجوبة ابن حبيب بتعجيلها خوف معالجة الموت فيجوز تأخيرها حيث يغلب على ظنه ادائها ونقل التادلى ان من قضى يومين في يوم لم يكن مفترطا وهو أقل القضاء وما ذكره لا أعرفه لغيره وأفتى ابن رشد بان من عليه فوائت لا يتنفل سوى الوتر والفجر

قال وفيها يرجع الى انه لا اعادة على ماموميه خ واعادتهم اقيس ابن بشير وهو المشهور بناء على الارتباط فانظر ذلك والله التوفيق ص (ومن عليه صلوات كثيرة صلاها في كل وقت من ليل او نهار وعند طلوع الشمس وعند غروبها وكيف ما تسرله) ش يعني سواء كان تركها عن نسيان أو غفلة أو ذهول أو نوم أو عمد لا ن قضاء الكل واجب باجماع الا الاخير عن الجمهور وروى عن مالك لا قضاء عليه وأنكره عياض وقوله في كل وقت تكراره مع قوله قبل متى ما ذكرها وذكر الليل والنهار للبالغة في البيان وأشار بذلك طلوع الشمس وغروبها لمذهب الحنفى اذ يمنع من ذلك في الوقتين المذكورين وقوله وكيف ما تسرله يعني من القلة والكثرة ما لم يخرج لحد التفریط ولا حد في ذلك بل يجتهد بقدر استطاعته كما قال ابن رشد مع التكسب لعياله ونحوه لا كما قال ابن العربي وعن أبي محمد صالح ان قضى كل يوم يومين لم يكن مفراطا ويذكر خمسا فاما مع كل صلاة صلاة فكذا تقول العامة فعل لا يساوى بصلوة ومن لم يقدر الا على ذلك فلا بد منه لان بعض الشرأهون من بعض وقدم منعود من التنفل مطلقا وكان بعض الشيوخ يفى بان انه ان كان يترك الجميع فلا يترك النافلة وان كان يفعل الفرض فلا يتنفل ابن الحاجب ويعتبر في الفوائت براءة الذمة فان شك أو وقع أعداد تحيط بجهات الشكوك خ قوله فان شك أى في الاتيان أو في الاعيان أو في الترتيب وبيان ذلك واسع فانظره (تنبيه) الشك الذى لا يستند لعلامة لغو لا نه وسوسة فلا قضاء الا لشك عليه دليل وقد أولع كثير من المنتمين للصالح بقضاء الفوائت مع عدم تحقق الفوت أو ظنه أو الشك فيه ويسمونه صلاة العمر ويرونها كمالا ويزيد بعضهم لذلك انه لا يصلى نافلة أصلا بل يجعل في محل كل نافلة فائتة لما عسى أن يكون من نقص أو تقصير أو جهل وذلك بعيد عن حال السلف وفيه هجران المندوبات وتعلق بما لا آخره وقد سمعت شيخنا أبا عبد الله محمد بن يوسف السنوسى ثم التمساني يذكر ان النهى عن ذلك منصوص بحقيقته عليه فقال نص عليه القرافي في الذخيرة ولم أقف عليه نعم رأيت لسيدى أبي عبد الله البلالى في اختصار الاحياء عكسه فانظر ذلك فانه مهم والعمل بالعلم خير كله وعكسه عكسه وقد أخذ بعضهم من كلام الشيخ ان قضاء الفوائت على الفور وما أخذه من باب جعل من الفرائض أظهر اذ قال وكل ماضى من فرائضه فليفعله الآن وفي قوله وكيف تسران التطويل في محله والتقصير لا يلزم ونيسة القضاء والاداء كذلك وكذلك اسقاط الإقامة الا انها على سنتها في الحكم فتأمل ذلك وانظره وقوله وان كانت بسيرة أقل من صلاة يوم بداهن وان فاته وقت ما وفى وقته يعني ان ترتيب الفوائت مع الحواضر لا يلزم الا اذا كانت الفوائت بسيرة وفي المسئلة اختلاف أولانم في حد السير ثانيا وقد جزم الشيخ بان اليسير أقل من صلاة يوم ع وفي المشهور تقديم يسير ما فات على ما حضر ولو ضاق وقته بعض شيوخ عبد الحق اليسير ببقية كاليسير أصلا ورجع ابن القاسم اسقوط قضاء الوقتية عن ذا كرميا يستغرق وقتها من ذى عذر ابن وهب

ونحوهما قائلان فان فعل أثيب وأثم اترك القضاء وقال ابن العربي يجوز له أن يتنفل ولا يحرم من الفضيلة ورجح التادلى قول ابن رشد لقولهم لا يجوز عتق من أحاط الدين بماله قلت ويرد بانفاق أهل العلم فيما قد علمت على أن دين الا دميين واجب قضاءه فوراً ولا كذلك في الصلاة المنسية على ما تقدم ومعنى قول الشيخ على نحو ما فاتته ان سفرا فر كمتين وان حضرا فار بما وان تركها وهو صحيح ثم مرض فانه يصليها على قدر طاقتة وان تركها وهو مريض ثم صح قضاها على أنم وجوها ولا معارضة لما سبق لان صلاة السفر قد قيل انها أصل ولا كذلك صلاة المريض اذا صح وانما أمر بقضائها اذا مرض على قدر طاقتة لان القضاء على الفور فصارت كالحاضرة لا سيما اذا قلنا ان القضاء بامر جديد والمراد بالوقت الذى ذكر الشيخ قيل الإقامة في الظهر والقامتان في العصر وقيل الا صفرار وقيل الغروب وفي اللبل الثالث وقيل نصف الليل وقيل طلوع النجرحكى هذا الخلاف المتيوى (قوله وان كانت بسيرة أقل من صلاة يوم وليلة بداهن وان فات وقت ما وفى وقته وان كثرت بدأ بما يخاف فوات وقته) ما ذكر من أن اليسير أر بع

ومن عليه صلوات
كثيرة صلاها في كل
وقت من ليل او نهار
وعند طلوع الشمس
وعند غروبها وكيف
ما تسرله وان كانت
بسيرة أقل من صلاة
يوم وليلة بداهن
وان فات وقت
ما وفى وقته

الوقتيّة أحق وخير أشهب ابن بشير عن البغداديين تقديم المنسية مستحب وقد مر من كلام ابن الحاجب فلو بدا بالحاضرة سهواً على المنسية أعاد في الوقت ثم قال وعمداف كذلك وروى ابن الماجشون يعني - بدأ ببناء على أنه يعني الترتيب بين الحاضرة والفائتة شرطاً لا يخ المشهور في الشرطية قال وتظهر نعمة الخلاف لو ذكر صلاة في صلاة ولم يقطع فعلى المشهور تصحح لأنه إنما خالف واجبه ليس بشرط وعلى الشرطية لا تصحح ع وعمداً أوجه في أعادته أبداً وفي الوقت ثالثاً أن ذكرها فيها أوفى الوقت أن أحرم ذلك السماع عيسى ابن القاسم مع رواية ابن الماجشون وسحنون والمقدمات عنها جرياً بالثلاثة من تقديم عصر على ظهريات فانظره فاما حديث اليسير فشهر المازري أن اليسير خمس فمادونها ومقتضى ما هنا أر بع وتؤول القولان على المدونة قال في البيان وقيل إن الكثير أر بع على ظاهر المدونة وقال ابن يونس إن كانت أر بعاً فقل فلا خلاف بين أصحابنا أنه يبدأ بهن وإن فات وقت الحاضرة فانظر ذلك وقوله وإن كثرت بدأ بما يخاف فوات وقته يعني وإن زادت على أر بع صلوات كما هو ظاهر كلامه أو على خمس كما هو المشهور ثم بدأ به بالوقتيّة هنا على المشهور ابن الحاجب في وجوب ترتيب كثير الفوائت قولان خ أمي مع الحاضرة والمشهور - قوط الوجوب ثم قال ابن الحاجب ولا تقدم إن ضاق الوقت اتفاقاً أي كما قال ابن رشد والمازري عن ابن القصار أجمعوا ونقضه ع بقول ابن مسleme تقدم المنسيات ولو كثرت وإن خرج وقت الحاضرة إذا كان لا يفارقها حتى يستوفي جميعها مرة واحدة والله أعلم ص (ومن ذكر صلاة في صلاة فسدت هذه عليه) ش يعني كانت المذكورة وقتية أو فائتة والمذكورة فيها كذلك جمعة كانت أو غيرها وفي الكل اختلاف مبني على وجوب الترتيب وعدمه فلو ذكر ظهر في عصر أو مغرباً في عشاء قطع اتفاقاً عند بعضهم إن كان فذاً أو اماماً وتماذى وأعاد إن كان ماموماً على ما يذكر إن شاء الله وإن ذكر فائتة في وقتية ففى وجوب القطع واستحباً به قولان خ والقولان لمالك وهما في حق المنفرد فاما الامام والمأموم فيأني وفي إمام ركعتين قولان مقتضى كلامه أنه لو عقد ركعة أضاف إليها أخرى وسلم عن نافلة وحصل فيها في البيان سبعة أقوال ع وفيها قطع ما لم يركع ثم ذكر بقية السبعة فانظره ابن الحاجب وإن كان اماماً قطع أيضاً وروى ابن القاسم يسرى فلا يستخلف ويرجع عنه وروى أشهب لا يسرى فيستخلف خ والمشهور سرى الفساد إلى صلاة المأمومين فلا يستخلف وقد ذكر الشيخ لذكر المنسية ثلاث حالات قبل الحاضرة وبعدها وفيها أعطى كلا حكمه من قوله ومن ذكر صلاة صلاها

وإن كثرت بدأ بما يخاف فوات وقته ومن ذكر صلاة في صلاة فسدت هذه عليه

صلوات هو أحد الأقوال الثلاثة وقيل إن الأربعة في حيز الكثير وهما تأويلان على المدونة ونصها وإن كانت صلوات كثيرة مثل الثلاثة وما قرب في وقت صلاة بدأ بهن فهل قوله وما قرب كالثنين أو كالاربعة فيه خلاف والاكثر على الثاني وقيل إن الخمس في حيز اليسير حكاه ابن بشير وما ذكره من أن ذلك مقدم على الحاضرة مع خوف خروج وقتها هو المشهور وقال ابن وهب بتقديم الحاضرة وقال أشهب هو بالخيار (قوله وإن كثرت بدأ بما يخاف فوات وقته) اختلف في المسئلة على ثلاثة أقوال فقيل يقدمها على الوقتيّة إن قدر على الاتيان بها في وقتها والاقدم الوقتيّة قاله ابن القاسم وابن حبيب وقيل يصلى ما قدر عليه فإن ضاق فالوقتيّة قاله ابن عبد الحكم وهو عندى ظاهر كلام الشيخ والله أعلم وقيل يقدمها وإن خرج وقت الحاضرة إن كان يستوفي ما عليه قاله ابن مسلمة وكلها حكاهما اللخمي والوقت في ذلك المختار قاله ابن حبيب وقيل لا يصفرار نقله يحيى بن عمر عن ابن القاسم وقيل الغروب نقله سحنون عن ابن القاسم أيضاً وما ذكرناه من الغزو هو لابن رشد وعن اللخمي الغروب لمالك مع ابن القاسم وعز القول بالاصفرار لمالك أيضاً وعز قول ابن حبيب له ولا شهب (قوله ومن ذكر صلاة في صلاة فسدت هذه عليه) لا خصوصية لقوله ذكر صلاة بل وكذلك حكم الأربعة وبالجملة كل ما يقدم على الحاضرة ولو خاف خروج الوقت فحكمه كالواحدة وقد علمت الخلاف في قدر ذلك وظاهر كلام الشيخ أن القطع واجب وهو أحد القولين وقيل أنه

الى هنا فتأمل ذلك ص (ومن ضحك في الصلاة أعادها ولم يعد الوضوء) ش يعني ضحك قهقهة فيه أعادها أبدا كان عامدا أو سهوا أو مغلوبا أو قهرا يلحق سهوا بسهوا والكلام والمشهور ما هنا خ وقال اللخمي قال ابن المنذر أجمع أهل العلم ان الضحك يقطع الصلاة يريدانهم فرقوا بينه وبين الكلام لان فيه أمران اذ اعلى الكلام وهو قلة الوقار وفيه ضرب من اللعب ابن هارون وهذا الاجماع عندي مقيد بالعمد دون الغلبة والسهو وقوله ولم يعد الوضوء أشار به لابي حنيفة الذي يقول انه يعد الوضوء من القهقهة في الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك لما ضحك من معه في الصلاة وتأوله غير واحد بانه عليه السلام علم في القوم من أحدث ممن ضحكوا أو أراد الستر على الجميع فامر الكل باعادة الوضوء والله أعلم ص (وان كان مع امام تمادى وأعاد) ش يعني يتماذى الماموم لحزمة الصلاة فتأديه استحبابا واعادته وجوبا ابن الحاجب وفيها يتماذى الماموم ابن هارون اذا كان غلبة أو سهوا والاقطع خ وكذلك قال سندو على قول سحنون انه كالكلام بحمله الامام في السهو ويقطع في العمدة وفيها يقطع الفذو يتماذى الماموم ويعيد المازري ظاهر الواضحة يقطع انتهى وهذا أحد مساجين الامام الاربعة والثاني من ذكر صلاة في صلاة والثالث من ذكر الوتر في الصبح والرابع من كبر للركوع ناسيا للاحرام وهل الامام ملحق في قطع ويستخلف أو يستخلف ويتخلف فيه يكون له حكم الماموم بعد واختلاف فيه ص (ولا شيء عليه في التبسم) ش يعني وان كان عمدا لانه مما يباح في غير الصلاة وليس بعمل كثير ولا قاذح وروى ابن القاسم لا يسجد وروى أشهب قبله وابن عبد الحكم بعد ذكرها ابن يونس س رواية ابن القاسم أظهر خ واستحسن اللخمي قول اشهب لنقصه

ومن ضحك في الصلاة أعادها ولم يعد الوضوء وان كان مع امام تمادى وأعاد ولا شيء عليه في التبسم

مستحب حكاه غير واحد واستشكه ابن عبد السلام بأن الترتيب عنده لا يخلو اما أن يكون واجبا أو مستحبا فان كان واجبا لزم القطع وان كان مستحبا وجب التماذى وفي المدونة ان ذكرها قبل عقد ركعة قطع وبعدها شفعها فان عقد الثالثة أتمها وقال ابن القاسم يقطع بعد ثلاث أحب الى وفي بعض الروايات أحب اليه يعني الى مالك ثم قال وان ذكره مكتوبة في نافلة فليقطع ان لم يكن ركع وان ركع واحدة شفعها وقد كان مالك يقول يقطع واستحب ابن القاسم أن يشفع وانما قال في هذا القول يقطع ليظهر أثره اذا قطعها وهو ضعيف لتماديه على الفرعية اذا عقد الثالثة وروى ابن رشد لا فرق بينهما وفي المسئلة أقوال كثيرة ولولا الاطالة لذكرناها وفي كلام الشيخ مناقشة وهي أن ظاهر كلامه أنه لا يتم الفرعية وان عقد الثلاثة بل يقطعها وجوبا وهو خلاف قول مالك وابن القاسم لان مالك انما قال أحب الى فظاهره الاستحباب وظاهر كلام الشيخ ان الماموم يقطع كغيره وهو قول في المذهب والمشهور ما في المدونة يتماذى وعليه ففي وجوب الاعادة خلاف واختلاف في الامام اذا ذكر منسية فليل يقطع مطلقا وقيل يستخلف وقيل ان لم يركع قطع والا يستخلف وقيل ان لم يركع قطع والالتماذى وأعاد وحده ونقل المازري عن ابن كنانة ان لم يركع استخلف والا أتم وأعاد قائلا نقل عنه ابن حبيب وغيره الاستخلاف مطلقا وانما في كتابه ما فصلناه (قوله ومن ضحك في الصلاة أعادها ولم يعد الوضوء) ظاهر كلام الشيخ وان كان ضحكه سهوا وهو كذلك خلافا لأشهب وسحنون وأصبغ وابن المواز انه لا يضره قياسا على الكلام وكل من لقيته لا يرتضى هذا القول للزوم الضحك عدم الوقار مطلقا وظاهر كلامه وان كان ضحكه سرا والمأعد الله المؤمنين كما اذا قرأ آية فيها صفة أهل الجنة فضحك سرورا وبه أفتى غير واحد ممن لقيته من القرويين والتونسيين وقال صاحب الحل لا أثر له كالبكاء من عقاب الله عز وجل قال التادلي لم أره لغيره قلت وهو الصواب عندي لانه لم يقصد اللعب والهزل بل هو ما جور في ذلك كالبكاء من عقاب الله كما قال (قوله وان كان مع امام تمادى وأعاد) ما ذكره نص المدونة قال المازري وظاهر الواضحة القطع قال عبد الوهاب والتماذى هو الواجب والاعادة مستحبة وقيل بالعكس حكاه التادلي قلت ولا أعرفه ولعله التبسم عليه من ذكر فائنة وهو ماموم فان فيه القولين (قوله ولا شيء عليه في التبسم) اختلاف في التبسم في الصلاة على

الخشوع ﴿فرع﴾ قال ابن القاسم في المدونة وكان مالك اذا انتأب سدقاه بيده ونفث في غير الصلاة ولم أدر ما فعله في الصلاة ابن هارون أي في النفث وأما سدفه فكان يفعله في الصلاة وغيرها خ روى انه كان يسدقاه في الصلاة فان احتاج الى نفث نفث في طرف ثوبه ص (وانفخ في الصلاة كالإكلام) ش يعني يفرق فيه بين السهو والعمد لانه مركب من ألف وفاء ومدان كان فهذا هو المشهور ع وفيه النفخ كالإكلام وروى على ليس مثله والعامد لذلك أي للنفخ وللا كلام مفسد لصلاته على المشهور في النفخ إلا أن يكون لضرورة مرض لا يمكنه رده معه وفي الكلام عمدا تفصيل هو انه ان لم يكن لا صلاحيته فان كان بعد السلام أي به معتقدا للتمام مثل ما لم تكمل فيقول أكملت ومثل أن يسئل فيخير فالمشهور لا تبطل وهو قول ابن القاسم في المدونة قال الباغي عليه تناظره يوخنا بالعراق وقال ابن عبد البر أنحاب مالك على خلافه وهو قول ابن كنانة وقال سحنون ان كان بعد السلام من اثنتين فلا تبطل ابن هارون واذا قلنا بالجواز على المشهور فليس على إطلاقه بل لا بد من تقييده بما مر من أحدهما تعذر الاعلام بالتسبيح وهو ظاهر المدونة حيث قال واذا نسي الامام فانه يسبح به فان لم يفقه فحينئذ يكلم والقيد الثاني عدم اطالة الكلام وكثرته ع ابن رشد وسؤال الامام قبل سلامه مبطل لوجوب بناءه على يقينه حتى ينبه بخلاف سماع موسى ابن القاسم جواز سؤال من استخلفكم صلى الاول اذا لم يفهم اشارة خ وأما اذا شك الامام قبل سلامه فحكى اللخمي والمازري في ذلك ثلاثة أقوال المشهور انه لا يجوز له أن يسئل المأمومين كان في صلاة أو انصرف منها بسلام ثم حدث له الشك بعد سلامه وهذا لفظ المازري وعبر اللخمي عن المشهور بالمعروف ووجهه انه مع الشك مخاطب بالبناء على اليقين وقال أصبح بجواز السؤال بعد التسليم خاصة وقال محمد بن عبد الحكم يجوز قبل السلام وبعده انتهى ﴿فرع﴾ سمع ابن القاسم التنجیح للإمام منكر لا خير فيه ابن رشد كتجنح الجاهل للامام بخطئ في قراءته وفي صحة صلاته قولان ابن الحاجب والتنجیح لضرورة غير مبطل وله غيرها في الحاقه بالكلام روايتان س الظاهر عدم الحاقه بالكلام لمباينته له بجميع وجوهه وكذلك القول في النفخ ع المازري هو لضرورة الطبع وانين الوجع عفو فتقل عياض القولين في تنجیح المضطروهم

والنفخ في الصلاة
كالإكلام والعامد
لذلك مفسد لصلاة

ثلاثة أقوال فقيل لا سجود عليه قاله في سماع عيسى وهو الذي أراد الشيخ وان كان في كلامهما مساححة لقوله ما عليه فالمراد ولا له ومثل عبارتهما عبارة التهذيب ونصها ولا شيء عليه ان تبسم وسمع أشهب يسجد قبل السلام حكاه ابن رشد وغيره وقال ابن عبد الحكم يسجد بعده حكاه ابن يونس وهو قول مالك في مختصر مائيس في المختصر واختاره سحنون ونقله التادلي عن رواية ابن عبد الحكم لا عن قوله قالت ولا اعرفه من روايته ولعله اغتر بظاهر لفظ ابن الحاجب وروى ابن القاسم لا يسجد واشهب قبله وله وابن عبد الحكم بعده والله اعلم ثم وقعت على انه روى ما تقدم عن مالك فقله خليل عن ابن راشد وغيره على ان ابن راشد لم يذكر انه روى ما تقدم ونصه وما قاله ابن عبد الحكم قاله مالك في مختصر مائيس في المختصر وعلى سماع أشهب بانه نقص الخشوع قال صاحب الطراز وهو ضعيف لان الغافل في صلاته لا سجود عليه وقد نقص الخشوع واجيب بان الغفلة ليست مقصودة بل هي غالبية على الناس لا يمكنهم الا تفكك عنها بخلاف التبسم (قوله والنفخ في الصلاة كالإكلام والعامد لذلك مفسد لصلاته) لا يقال ان في كلامه الخشوع لان قوله كالإكلام يعني عن قوله والعامد لذلك مفسد لصلاته لانه لم يبين قبل هذا حكم العامد للإكلام نعم هو مفهوم قوله قبل كما قلناه فرأى المؤلف ان بيانه بالنص أولى وفي الحاق الجاهل بالعامد أو بالناسي خلاف وما ذكره هو المشهور وروى على أنه ليس كالإكلام فلا اثر له قلت وكان بعض أشياخ أشياخي يرد القولين الى قول واحد وهو انه ينظر هل تركبت منه حروف ام لا فان تركبت فالبطالان فتحمل رواية على ما اذا لم تتركب والتنجیح ان كان لضرورة فلائله اتفاقا وان كان لغير ضرورة ففي الحاقه بالكلام روايتان وتقل عياض

انتهى ص (ومن أخطأ القبلة أعاد في الوقت) ش. يعني من يجب عليه الاجتهاد فاجتهد ثم أخطأ ولم يتبين له الخطأ
 إلا بعد الصلاة فيعيد في الوقت قاله في المدونة قال فيها والوقت في الظهر والعصر للاصفرار بخلاف ذي العذر وقال
 ابن مسleme إلا أن يستدبر فيه مبدأ ابن سحنون يعيد أبدأ بناء على أن الواجب الاجتهاد - ادوا لاصابة خ في
 مختصره وان تبين خطأ بصلاة قطع غير أعمى ومنحرف يسيرا وقال أشهب يدور الى القبلة مطلقا ع وفي تكرير
 اجتهاده لكل صلاة وان مضى زمن تغير الأدلة قولاً ابن وهب وسند خ وما في الطراز أظهر ع
 وان اختلف مجتهد ان لم يأتم ولو قال لا أعمى فيها أخطأ مقلدك المجتهد - فصدقه انحرف وبنى ابن سحنون ان
 أخبره عن اجتهاده ولو أخبره عن عيان قطع قال قلت كونه عن عيان مع كونه أولاً عن اجتهاده مشكل
 ونظر في هذا الاشكال بعض الشيوخ ع وفي إعادة الجاهل في الوقت أو أبدأ قولاً ابن الماجشون
 وابن حبيب ورجحه اللخمي بأنه صلى لغير القبلة قطعاً وجعله ابن الحاجب المشهور وقبله ابن عبد السلام في
 شرحه وهو مقتضى قولهم المشهور ان الجاهل في العبادات كالعمد وفي الكافي من صلى لغيرها دون اجتهاد وهو
 يمكنه فلا صلاة له قال وبلغني عن ابن عبد السلام انه رجع الى ان الاول هو المشهور وهو ظاهر قولها من
 استدبر أو شرق أو غرب بظن انها القبلة وعلم في الصلاة قطعاً وابتدأ بأقامة وبعدها يعيد في الوقت ولم يقيده خ
 قال ابن بونس الرواية في الناسي انه يعيد أبدأ وعلى هذا فيعيد الجاهل أبدأ من باب أولى وقال ابن الماجشون يعيدان
 في الوقت وقال ابن رشد في البيان مشهور المذهب في الناسي والمجتهد يعيدان في الوقت قال خ والظاهر ان المراد
 بالجاهل الجاهل بالادلة ولا يصح أن يراد الجاهل بوجوب القبلة لان هذا لا يختلف في وجوب الاعادة عليه أبدأ قاله
 ابن رشد والله أعلم وسيدكر بيان القبلة وأقسامها وأدلتها في جمل من القرائن ان شاء الله تعالى وقوله وكذلك من
 صلى بثوب نجس أو على مكان نجس يعني أو في بدنه نجاسة ناسيا ولم يذكر حتى فرغ من صلاته يعيد في الوقت على

ومن أخطأ القبلة أعاد
 في الوقت وكذلك من
 صلى بثوب نجس
 أو على مكان نجس

الخلافا في تنجس المضطر واستغفر به بعض شيوخنا (قوله ومن أخطأ القبلة أعاد في الوقت) يعني اذا اجتهد
 فأخطأ فانه يعيد في الوقت وما ذكره هو مذهب المدونة وقال ابن سحنون يعيد ابدأ وقيل ان استدبر القبلة يعيد ابدأ
 قاله ابن مسleme والوقت في ذلك الى الاصفرار قال ابن عتاب ويتخرج قول الى الغروب من المصلي بثوب نجس
 وحكاه ابن شاس نصا ويريد الشيخ ما لم تكن قبلة عيان فانه يعيد ابدأ ومن صلى بغير اجتهاد لم يجزه وان اصاب
 القبلة قاله ابن رشد قلت ولا يتخرج قول بالصحة من نقل أبي محمد في نوادره ان من سلم على شرك هل اكمل ام
 لا ثم تبين له انه اكمل فانه يجزئه لان المصلي بغير اجتهاد أحرم على غير يقين وكذلك ان سلم والمسلم من الصلاة احرم
 على يقين فصا دف أن سلم على ما احرم عليه وانظر هل يتخرج من الرجل اذا تزوج امرأة لها زوج غائب لا يدري
 احى ام ميت ثم تبين انه قد مات لمثل مانته قضى فيه عدتها قبل ان يكاحه اياها ان النكاح ماض ام لا وامان صلى الى
 غير القبلة ناسيا فانه يعيد ابدأ وقيل في الوقت وكذلك في الجاهل وزعم ابن الحاجب ان المشهور يعيد ابدأ في
 الصورتين فقال ويعيد الناسي والجاهل ابدأ على المشهور وفيهما قال في المدونة ومن علم انه استدبر القبلة او شرق أو
 غرب ابتداء الصلاة بأقامة وخرج صاحب الطراز قولاً بانحرافه وبنى على القول بطرح نجاسة ذكرها بها وظاهر
 المدونة اعم من ان يذكر وهو متلبس بالصلاة لغير جهة القبلة بعد ان انحرف اليها فاذا علمت هذا فاعلم انه اقام
 منها بعض شيوخنا ان من رفع رأسه من السجود فنظر فاذا بموضع جبهته نجاسة فانه يقطع وخالفه بعض اصحابنا
 قائلا ينتحى عنها ويتمها ولا إعادة وأفتى الشيخ أبو محمد بن الرماح من القرويين المتأخرين فحين رأى بعمامته بعد
 سقوطها عنه نجاسة انه يتمها ويعيد ويظهر لي ان الاقامة ضمنية وكذلك تخرج صاحب الطراز لان القبلة أشد
 وبيانه ان من صلى بالنجاسة ساهياً يعيد في الوقت على المشهور ومن صلى لغير القبلة ناسيا يعيد ابدأ على المشهور كما
 قدمنا لابن الحاجب والله تعالى أعلم (قوله وكذلك من صلى بثوب نجس أو على مكان نجس) عطفه يقتضى انه اذا

المشهور وكذلك العاجز ووقته في الظهرين الاصفرار وفي العشاءين الليل كله وقيل لا آخر الضروري وقيل المضطر للغروب وغيره الاصفرار وشهر الاول وهذا كله على انها فرض مع الذكر والقدرة لامع العجز والنسيان أو سنة واجبة وهما قولان مشهوران تقدما ﴿فائدة﴾ ثمان مسائل في المذهب فيها الوجوب مع الذكر والسقوط مع النسيان ازالة النجاسة والنضح والموالة في الوضوء وترتيب الصلوات والتسمية في الذبيحة والكفارة في رمضان وطواف القدوم وقضاء التطوع من صلاة وصوم واعتكاف يعني اذا قطعت عمدا من غير عذر لزم القضاء وان كان لعذر لم يلزم انتهى وظاهر كلام الشيخ ان المصلي بثوب نجس انما يعيد في الوقت ولو كان عامدا وهو قول أشهب في المدونة وخلاف المشهور خ وسقوطها في صلاة مبطل كذا في حاشيتها لا قبلها أو كانت أسفل نعل فخلعها يعني وهذا على المشهور في الجميع اذ في الكل اختلاف قال في التوضيح والقطع يعني في الاولى والثانية مشروط بسعة الوقت وامام ضيقه فقال ابن هارون لا يختلفون في التمدادى اذا خشي فوات الوقت لان المحافظة على الوقت أولى من النجاسة سحنون ولورآها في سعة الوقت قطع على المشهور ع ومن علم نجاسة ثوبه في صلاته وفيها يقطع وروى أبو الفرج واسماعيل ان أمكنه نزع والا قطع اللخمى عن ابن الماجشون والاعمادى وأعاد ولو سقطت على مصلى ثم وقعت عنه ابتداء ولورآها في صلاة فنسى وتمادى فقال ابن حبيب تبطل صلاته س وهو الجاري على مذهب المدونة وقال ابن العربي لا تبطل قال وما أظنه يوجد منصوبا عليه لغيره وأما رؤيتها قبلها ثم نسيها فالمشهور كمن لم يرها س الشاك هنا ليس بثابت في المذهب والله أعلم وانما اعتمد فيه ابن الحاجب على ابن شاس وابن شاس ذكره عن ابن العربي وابن العربي لم يسم قائله وشأنه في كتبه ادخال مسائل وأقاويل من غير المذهب استحسانا لها أو استغرابا أو تضعيفا ومن أكثر النظر في كتبه علم ذلك والله أعلم انتهى وانما قرن الشيخ هذه بالتى قبلها والتى بعدها لاسيما تواترها في الحكم والتقدير وقوله أو توضحا بماء نجس مختلف في نجاسته يعني بماء محكوم بنجاسته عنده وهو قوله وقيل ينجسه قليل النجاسة وان لم تغيره فهذا

وكذلك من توضأ بماء نجس مختلف في نجاسته

اعتقده طاهر فبانت له النجاسة بعد صلاته بها انه يعيد في الوقت وان تعمد بها الصلاة فانه يعيد أبدا ومثل هذا في المدونة وكلام الشيخ كما ترى يقتضى ان غسل النجاسة واجب مع الذكر يريده والقدرة ساقط مع غير ذلك فاذا عرفت هذا فاعلم انه يناقضه قوله وطهارة البقعة للصلاة واجبة وكذلك طهارة الثوب الى آخره حسبما فهمه غير واحد والا قرب ان ما هنا يفيد ذلك المطلق والله أعلم ولا يقال ان في كلام الشيخ قصورا لانه بقي عليه اذا كانت النجاسة في جسده لان كلامه يدل على ذلك دلالة أحروية لانه اذا كان يعيد فيها اذا كانت النجاسة في المنفصل وهو البقعة أو كالمفصل وهو الثوب فأحرى اذا كانت النجاسة في ذاته ونص عياض على ان سقوط طرف ثوبه على جاف النجاسة لغو وقال في المدونة ومن صلى وفي ثوبه نجاسة أو عليه أو لغير القبلة أو على موضع نجس قد أصابه بول فجف ان كانت النجاسة في موضع جبهته أو انفه أو غيره أعاد في الوقت فظاها بها بشهد لما قال عياض لانه انما اعتبر أعضاء المصلي لقولها ان كانت النجاسة الخ والله أعلم وكان بعض من لقينته يفتى بالبطلان في صورة عياض ويستروح لقول المدونة وكنت أجيبه بما قلناه ونقل أبو محمد عن ابن حبيب ان من صلى متعمدا وبين يديه نجاسة فانه يعيد صلاته الا أن يبعد جدا أو يوارى بها عنه قلت كانه رأى ان النجاسة اذا كانت قريبة منه ان الغالب وصولها الى ذلك المكان فنزل الغالب منزلة المحقق وقد علم ان هذا أصل ابن حبيب وكذلك يجب حمل قوله ان النجاسة بين يديه وصف طردى وانما اراد انها قريبة منه والله أعلم (قوله وكذلك من توضأ بماء نجس مختلف في نجاسته) ماذكره مثله في التهذيب قال فيه في الماء الذي يبلغ فيه الدجاج والا والمخلعة انه يتركه فان توضأ به وصلى ولم يعلم أعاد في الوقت واعترض عليه بان الامهات ليس فيها ولم يعبه لم وأجيب عنه بان البراذعى نقل ذلك من كتاب

الماء نجس عنده مختلف فيه عند العلماء غيره وهو في ذلك تابع لابن القاسم اذ قال يتركه ويتيم فان توضأ به وصل
أعاد في الوقت وأظنه أشار بذلك الخلاف لان الاختصار على الوقت انما هو مراعاة للخلاف فيه وعلى ذلك حمله
عبد الحق والسيوري وحمله ابن رشد على أن الماء عنده مكروه لكونه أمراً بالعادة في الوقت خ ومن الاشياخ
من عده تناقضاً وحمله عبد الوهاب على انه يجمع بين الماء والتيمم وضعفه عياض لبعده عن اللفظ انتهى خ قال
ابن رشد في المقدمات ولم يفرق ابن القاسم في الاعادة في الوقت بين أن يكون ناسياً أو جاهلاً أو عامداً وقال ابن
حبيب في الواضحة ان كان عامداً أو جاهلاً أعاد أبداً وقيد أبو محمد والبرادعي في اختصارهما الاعادة بعدم العلم وتعقب
عليهما بعدم وجوده في الاصل وأجيب بانهما عولا على ما في صلاتها الاول فانظره والله أعلم وقوله وأما من توضأ
بماء تغير لونه أو طعمه أعاد صلاته أبداً وضوءه وفيه تعيين ان مراده بالماء النجس المختلف فيه هو القليل بنجاسة
لم تغيره لان الكثير ظهور باتفاق ما لم يتغير وانما الخلاف في القليل وقد تقدم وانما لم يذكر تغير ريحه لدلالة الطعم
واللون عليه اولاً انه لم يتفق عليه اذ لا عبرة به عند ابن عبد الحكم والله أعلم ص (وارخص في الجمع بين المغرب
والعشاء ليلة المطر

وأما من توضأ بماء قد
تغير لونه أو طعمه
أوريجع أعاد صلاته
أبداً وضوءه
ورخص في الجمع
بين المغرب والعشاء
ليلة المطر

الضلاة ولا يضره ذلك ورأى الشيخ عبد الحق ان ابن القاسم في كلامه التناقض وقيل انما قال في الوقت لرعي
الخلاف وقد قدمنا الخلاف في المذهب في طهارة الماء اليسير اذا حلت نجاسة يسيرة ولم تغيره بالطهارة والكراهة
والنجاسة والشك فيه هل هو طاهر أو نجس فيجمع بينه وبين التيمم والى هذا الخلاف أشار الشيخ (قوله وأما من
توضأ بماء قد تغير لونه أو طعمه أوريجع أعاد صلاته وضوءه أبداً) أما الاعادة أبداً في الطعم واللون فهو نقل الاكثر ونقل
ابن زرقون عن ابن القاسم ان من توضأ بماء تغير بموت دابة برذات نفس سائلة وصلّى فانه يعيد في الوقت قيل فظاهره
ولو تغير بها وظاهر كلام الشيخ ان تغير الريح للماء لا يبطل الصلاة وهو يقرب من قول ابن الماجشون لا أثر له
والمشهور انه مغتفر كغيره وقيل ان كانت الرائحة شديدة أعاد أبداً أخذه ابن رشد من قول سحنون من توضأ بماء
تغير بما حل فيه تغيراً شديداً أعاد أبداً قلت وهذا الكلام كما ترى يتناول الطعم واللون اذ ليس في قول سحنون
ما يدل على خصوصية الريح والله أعلم (قوله وأرخص في الجمع بين المغرب والعشاء ليلة المطر) ش ما ذكر الشيخ من
ان الجمع رخصة هو خلاف رواية ابن عبد الحكم الجمع ليلة المطر سنة وهو خلاف ما في المدونة عن ابن القاسم الجمع ليلة
المطر سنة ماضية والاصل الحقيقة واتيان سحنون به دون ان لا يأتي بما يخالفه دليل على ارتضائه حسبما قدمنا ذلك
في القنوت ووقع لابن القاسم ان الجمع غير مشروع وان من جمع أعاد العشاء أبداً حكاية الباجي واليه نحا القرافي في
استشكاله الجمع فان رعاية الاوقات واجبة وفائدة الجمع تحصيل فضيلة الجماعة وهي مندوب اليها فكيف يترك
الواجب لاجل تحصيل المندوب قلت ويجاب عن الاستشكال المذكور بان الجمع لها سنة كما قدمنا والاصل
الحقيقة فاستشكال السنة لا يجوز لانه مصادمة للكلام الشارح فهو فاسد بالوضع واما رخصة وقد علمت ان
الرخصة هي عبارة عما شرع من الاحكام اعذر مع قيام المانع لولا العذر والعزيمة بخلافه والله أعلم وللقرافي جواب
عن ذلك لم أذكره لطوله وضعفه وتولى خليل بيان ضعفه وهل هذه الرخصة على القول بنهار اجحة أو مرجوحة
قولا للخمى وابن رشد وظاهر كلام الشيخ ان الجمع سائغ في كل مسجد وهو المشهور وقيل بمسجده صلى الله عليه
وسلم فقط رواه يزيد عن عبد الرحمن الاندلسي وقيل بمسجده عليه السلام ومسجد مكة أخذه المازري من قول مالك
من فاته الجمع باحد الحرمين صلى العشاء بهما قبل مغيب الشفق لفضلهما وقيل لا يجمع بالمدينة الا بمسجده صلى الله
عليه وسلم رواه أشهب وغيره وقيل يجوز بالبلاد الباردة الممطرة كالاندلس حكاية ابن العربي عن مالك وظاهر
كلام الشيخ ان الجمع غير مشروع في الظهر والعصر وهو المنصوص وأخذ الباجي الجمع من الموطأ قال فيسه جمع

وكذلك في طين وظلمة) ش يعني على المشهور وروى ابن القاسم إنكاره وأوجب إعادة العشاء على من فعله
أبدا وسيأتي ما فيه من الخلاف بعد أن شاء الله وحقيقة الرخصة بأحد الشيء الممنوع مع قيام السبب المانع
قال في جمع الجوامع والحكم أن تغير السهولة مع قيام السبب للحكم الأصلي فرخصة خ وعلم أنه ان اجتمع
المطر والطين والظلمة أو اثنان منها جاز الجمع اتفاقا وان انفردت الظلمة لم يجز الجمع اتفاقا أي عند من يقول بالجمع فيهما
وان انفرد الطين أو المطر فقال صاحب العمدة المشهور جواز الجمع لوجود المشقة وقال في الذخيرة المشهور في الطين
عدمه وهو لا يظهر لأن المازري وسند ابن عطاء الله وغيرهم قالوا ظاهر المذهب عدم الجواز في انفرد الطين وحده
لقوله في المدونة ويجمع في الحضر بين المغرب والعشاء في المطر والطين والظلمة فاشترط الظلمة مع الطين وفي التنبيهات
هذا الذي قاله الشيوخ وقال ابن القاسم كإني وظاهر المذهب في الطين وحده الجواز ونحو ذلك في العتبية ع
وفي الطين طريقان ابن رشد فيه ذاوحد ل قولان لسمع ابن القاسم واشبه مع الواضحة والمدونة اللخمي
أجازه مرة وقال مرة أرجو في الطين وكثرة الوحد انتهى واستقرأ الباجي وابن الكاتب من قوله في الموطأ جمع النبي
صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في غير خوف ولا سفر إذا قال مالك إرادته في المطر ع ورد
بأنه تفسير لفظ لا نتيجة اجتهدوا ونظر في هذا الرد خ بل رده فانظره وشرط المطر أن يكون وباللا خفيفا جدا
وسواء كان واقعا أو متوقعا لا أن ارتفع وصحت قبائلا والمراد بالظلمة التي لا قمر فيها فلو كان تحت السحاب فليس
بظلمة ودليل الرخصة وجهها يأتي في جل من الفرائض أن شاء الله وقوله يؤذن للمغرب أول الوقت خارج المسجد
يعني على المنار ونحوه كما هي سنة الأذان كله أول الوقت كسائر الصلوات لا يقدم ولا يؤخر وأخذ بعضهم من هنا أن
للمغرب وقتين وفي ذكر المسجد والأذان دليل أن الجمع خاص بالجماعة فلا يجمع منفردا لأنه إنما شرع لرفع المشقة في
إدراك فضل الجماعة ع والفضل ل الجماعة بمسجد بين العشاءين في جوازه ثالثا بمسجده صلى الله عليه وسلم فقط
ورابعها دون مساجد المدينة فقط وخامسها بالمسجدين فقط وسادسها بالبلاد المطيرة الباردة كالاندلس فقط
فانظر عزوها وقوله ثم يؤخر قليلا في قول مالك يعني الواقع في المدونة إذا قال فيها تؤخر المغرب شيئا وبجمعا من قبل
مغيب الشفق ينصرفون وعائهم أسفار قليل ع فسر ابن رشد بنصف الوقت وقال ابن عبد الحكم وابن وهب
واشبه أول الوقت وابن رشد ومن جعلهما على رأي امتداد وقت المغرب واتحاده اللخمي وروى ابن عبد الحكم
تؤخر المغرب ويطيلون أذان العشاء لمغيبه وقاله أشبه المازري وهذا يخيل معنى الجمع خ وهو جمع صوري قال
مع س وضعفه المشهور أيضا لأن فيه إخراج كل صلاة عن وقتها وقوله ثم يقيم في داخل المسجد ويصليها يعني
المغرب كما هو الشأن دائما ثم يصليها يعني على سنتها من تقصير القراءة وغيره على المشهور خلافا لمن رأى تطويلها إلى
دخول وقت العشاء إذا فائدة أنه يؤذن للعشاء في داخل المسجد ويقيم ثم يصليها يعني ويكون هذا الأذان بصوت

وكذلك في طين
وظلمة يؤذن
للمغرب أول الوقت
خارج المسجد ثم
يؤخر قليلا في قول
مالك ثم يقيم في
داخل المسجد
ويصليها ثم يؤذن
للعشاء في داخل
المسجد ويقيم ثم
يصليها

رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر قال مالك أرى ذلك
في المطر وضعفه بأنه لا يلزم من نفس الحديث الأخذ به ولم يرتضه ابن عبد السلام ولا خليل قال لأن الأصل عدم
التعارض لاسمها والتفسير هنا مخالف لظاهر اللفظ فعدول المفسر إليه دليل على أنه المعمول به عنده لكن استشكل
تفسير الإمام لأن في مسلم من غير خوف ولا سفر ولا مطر وحمله بعضهم على الجمع الصوري وبعضهم على أنه لمرض
والعل هذه الزيادة لم تصح عند الإمام أو لم تبلغه (قوله وكذلك في طين وظلمة يؤذن للمغرب أول الوقت خارج
المسجد) ظاهر كلامه أن الطين بانفراذه لا أثر له وإن كان فيه وحل وهو كذلك وقيل إن كان فيه وحل فالجمع جائز
وهو سماع ابن القاسم وإن لم يكن فيه وحل فإنه لا يجمع وهذه طريقة ابن رشد وعكس اللخمي النقل فتقيل إن لم يكن
فيه وحل قولين عن مالك فيتحصل من الطرقتين ثلاثة أقوال ثالثا إن كان فيه وحل جاز والأفلا (قوله ثم يؤخر
قليلا في قول مالك ثم يقيم في داخل المسجد ويصليها ثم يؤذن للعشاء في داخل المسجد ويقيم ثم يصليها) ما ذكره الشيخ

منخفض واختلف في محله ع وعلى المشهور في كون الاذان في مقدم المسجد داخله أو صحنه قولاً على عن مالك وابن حبيب قائلان بخفض صوته وقوله ويقم ثم يصليها يعني دون ان يتنفل شيئاً قاله مالك المازري وكل صلاتين يجمع بينهما فالتنفل بينهما ممنوع ونحوه للخمي ع والمشهور منع التنفل بين جمعهما وروى العتيبي ولا بعده بالمسجد لابن الحاجب وفي الاذان في الجمع ثالثها المشهور يؤذن لكل منهما قال وينوي الجمع اول الاولى فان اخره الى الثانية فقولان خ هذا الخلاف ذكره ابن بشير وابن شاس وابن عطاء الله ولم يعزه واحد منهم ع وقول ابن الحاجب في تاخير نية الجمع للثانية قولان لا يعرفه يعني نصا والا فقد اشار خ للتخريج وكذلك هو المفهوم من نقل المازري والله اعلم ﴿ فروع ثلاثة ﴾ اولها ﴿ حدوث سبب الجمع بعد الفراغ من الاولى في النوادر ان فرغوا من الاولى قبل نزول المطر لا يجمعون وعزاه لابن القاسم ﴾ الثاني ﴿ قال ابن القاسم في المدونة ان صلى المغرب في بيته ثم أتى المسجد فوجدهم في العشاء ليلة الجمع فله الدخول معهم وفي المبسوط خلافه ﴾ الثالث ﴿ ان وجد الناس قد فرغوا من الجمع فلا يصلي العشاء الا بعد مغيب الشفق الا ان يكون في مسجد مكة أو المدينة أو بيت المقدس فيصليها بعد الجماعة وقبل مغيب الشفق لان الصلاة في هذه المساجد الثلاثة أفضل من صلاة الجماعة وكذا نقله الباجي وابن يونس عن مالك ولم يذكر وافي به بيت المقدس وقد ذكره خ في مختصره ص (ثم ينصرفون وعليهم اسفار قبل مغيب الشفق) ش الاسفار البياض الباقي من النهار وقوله قبل مغيب الشفق تنسب لوقوعه الى مغيب الشفق أعادوا العشاء وقبل لا يعيدون وثالثها ان قعدوا لجل أعادوا الاقل وظاهر كلامه انهم ينصرفون بآخر صلاة بلا مهلة فلا يتنفلون كما رواه العتيبي ولا يوترون على المشهور وروى ابن القاسم لا يوتر جامع قبل الشفق واجازة بعضهم لقوم لا يقرؤن واضح ابن سعدون عن ابن القاسم عبد الخالق يعني السيو ري يوتر ليلة الجمع بعد العشاء قبل الشفق ﴿ فرع ﴾ سمع القرينان يجمع جارا للمسجد وان قرب أبو عمران والغريب بيت به يحيي ابن عمر والمعتكف عبد الحق وان كان اماما رجع مأموما ع ونقل ابن عبد السلام استحباب اتمامه ولا أعرفه واختلف في الضعيف والمرأة في بيتهما فقليل يجمعون بالسمع وقيل لا والقولان للآخرين والمنع لابي عمران وقال المازري خالف غيره من اشياخ عبد الحق والله أعلم ص (والجمع بعرفة بين الظهر والعصر عند الزوال سنة واجبة باذان واقامة لكل صلاة وكذلك في جمع المغرب والعشاء بمزدلفة اذا وصل اليها) ش لا خلاف في سنية

نحوه في المدونة في قولها يؤخر المغرب شيئاً قليلاً واستش كل الشيخ القول المشهور الذي ذكره بقوله في قول مالك كقول ابن الحاجب والمذهب فكانه ارتضى قول ابن عبد الحكم وابن وهب ان التقديم دون التأخير هو أولى وروى ابن عبد الحكم يؤخر المغرب ثم يصلي ويطيئون في أذان العشاء لمغيب الشفق وقاله أشهب وضعفه المازري بانه يخيل معنى الجمع لانهم ينصرفون في الظلمة قلت وتردد شيوخ شيوخنا هل تأخير المغرب على المشهور أمر واجب لا بد منه أم ذلك على طريق الندب فمنهم من ذهب الى الاول ومنهم من ذهب الى الثاني وما ذكرانه يؤذن للصلاتين هو أحد الاقوال الثلاثة وقيل لا يؤذن لهما وقيل الاولى فقط وما ذكرانه يؤذن للعشاء داخل المسجد هو قول مالك من رواية علي وقال ابن حبيب يؤذن لها في صحنه خافضا بصوته (قوله ثم ينصرفون وعليهم اسفار قبل مغيب الشفق الجمع بعرفة بين الظهر والعصر عند الزوال سنة واجبة باذان واقامة لكل صلاة وكذلك في جمع المغرب والعشاء بالمزدلفة اذا وصل اليها) اختلف المذهب هل يوترون بعد صلاتهم العشاء قبل مغيب الشفق أم لا فلا كثر على المنع من ذلك ونقل أبو محمد صالح ان في كتاب الجبر لابن سعدون عن ابن عبد الحكم جوازه قال أبو القاسم عبد الحق وأنا أفعل ذلك لان الفرض قدم فاحرى النفل قال التادلي كاشفت كتاب الجبر لابن سعدون فما وجدت للمسئلة فيها ذكر ا قلت وما وقع الاستدلال به ضعيف لان الفرض انما قدم لفضيلة الجماعة فلا يلزم من

ثم ينصرفون وعليهم
اسفار قبل مغيب
الشفق والجمع بعرفة
بين الظهر والعصر
عند الزوال سنة
واجبة باذان
واقامة لكل صلاة
وكذلك في جمع
المغرب والعشاء
بالمزدلفة اذا وصل
اليها

الجمع للجماعة في هذا الموضع وفي الفذ اختلاف وجمع عرفة بالتقديم ومزدلفة بالتأخير وانما يصلي بعد حط رحله وقيل يصلي المغرب ثم يحط ثم يصلي العشاء وأفاد قوله وكذلك في جمع المغرب والعشاء بمزدلفة انهما باذانين واقامتين كما تقدم في جمع عرفة وفي قوله اذا وصل اليها انه لا يصليها حتى يصل ولومنه ما منع وسئل مالك اذا وصل قبل مغيب الشفق فقال ما أظنه يكون ويؤخر الى مغيب الشفق والله أعلم ص (واذا جدد السـير بالمسافر فله أن يجمع بين الصلاتين في آخر وقت الظهر وأول وقت العصر) ش ظاهر كلام الشيخ شرط الجدلا باحـدة الجمع وقال ابن رشد في المقدمات لا شرط على المشهور الا سـفر قصر ابن الحاجب ولا يكره على المشـهور ولا يختص بالطويل ع دليل قول الاصحاب جوازه في سفر غير القصر وقال الصـفي نقله القاضي عن المذهب وصرح به المازري ثم بحث فيه فانظره وقوله في آخر وقت الظهر وأول وقت العصر يعني اذا كان على ظهر سـفر نعم وكذلك المقيم لانه جمع صوري ليس فيه اخراج صـلاة عن وقتها بتقديم ولا تأخير واتفق فقهاء الامصار على جوازه للصحيح والمقيم فضـلا عن غيره ولذلك قال المازري لا وجه له وهذا الجمع من الرخص وتأول ذلك بما فيه من فوت فضيلة أول الوقت وفيه نظر والله اعلم ﴿ فرع ﴾ في النكاح انما يجمع مسافر البر لا البحر لان الجمع انما يباح لمشقة

تقديم العشاء لما كره الحاق الوتر بها وأفتى يحيى بن عمر بجواز تقدمه لقوم أميين لا يقرؤون ان يصلي بهم امامهم وهذا ينبغي ان يحمل ذلك على الوفاق لا على الخلاف وكان بعض أشياخي يحمله على الخلاف وهو بعيد لضرورتهم واختلاف اذا لم ينصرفوا حتى جاء وقت العشاء فقبل انهم يعيدون قاله ابن الجهم وعكسه لا شبه وابن نافع وقيل ان بقي أكثرهم أعادوا والا فلا قاله أبو محمد وقيل ان بقي الامام أعادوا وحكاها التادلي ولا أعرفه لغيره وناقض ابن لباة القول بعدم الاعادة بقول عيسى وغيره في المريض اذا خاف ان يغلب على عقله فجمع ثم سلم انه يعيد وفرق ابن رشد بينهما بان المريض يصلي فذا فيتلا في ما فاتة من فضيلة الوقت وهو لا يصلوها جماعة ناب فضل جماعتهم عن فضيلة الوقت كمسافر أتم فذا يعيد خاف مقيم لا يعيد قلت ويظهر لي فرق ثان وهو ان المريض لما أخذ يصلي لم يكن يعلم قطعا انه يبقى كذلك فكانه دخل على انه ان انتقلت حاله يعيد بخلاف الذي أقام انما طرأت له الاقامة بعد صـلاته والله أعلم (قوله واذا جدد السـير بالمسافر فله ان يجمع بين الصلاتين في آخر وقت الظهر وأول وقت العصر وكذلك المغرب والعشاء) ش ظاهر كلام الشيخ انه لا يشترط مسافة القصر وهو كذلك وذلك مشروط في قصر الصلاة لثبوت ذلك في السنة وبين ذلك أحد أمرين اما أن القصر يسقط ببعض العبادة وينقل من أربع ركعات الى ركعتين ولايس في الجمع سوى تقديم الصلاة أو تأخيرها عن وقتها المختار وذلك أضعف الثاني ان القصر من الرخص المختصة بالسفر والجمع ليس كذلك دليل الجمع في الحضر كالجمع في المطر انظر البيان والتقريب وظاهر كلام الشيخ أيضا ان جدد السـير معتبر بشرط وهو كذلك وقال أصبغ لا يشترط وقيل بشرط في حق الرجال دون النساء قاله بعض شيوخ عبد الحق وظاهر كلامه انه لا يشترط فوات أمر وهو كذلك عند ابن حبيب وفي التهذيب اشتراطه ونصه ولا يجمع المسافر الا ان يجد به السـير ويخاف فوات أمر وقال أشهب يشترط فوات أمر مهم اذا كان من كلام التهذيب فهو قول ثالث في المسئلة والرابع لابن الماجشون والفرق بين الرجال والنساء وظاهر كلامه ان الجمع جائز دون كراهة وهو كذلك وروى عن مالك الكراهة مطلقا وروى عنه الكراهة للرجال دون النساء وهذه الاقوال الثلاثة حكاه عياض في الاكمال قال التادلي وفي غير الاكمال جوازه في البر دون البحر قلت نقله عبد الحق عن بعض شيوخه ومن جمع بشرطه ثم أقام فلا اعادة عليه قاله ابن كنانة نقله عنه أبو محمد رحمه الله قلت قال بعض شيوخنا مثل هذا ما نص عليه ابن القاسم فبين صلى جالسا لعذر ثم زال عذره في الوقت فلا يعيد ويخالفه من جمع لخوف فقد

واذا جدد السـير
بالمسافر فله ان يجمع
بين الصلاتين في
آخر وقت الظهر
وأول وقت العصر
وكذلك المغرب
والعشاء

النزول والله أعلم ص (واذا ارتحل في أول وقت الصلاة الأولى جمع حينئذ) ش لا جمع إلا بين مشتركتين وهما الظهر والعصر والمغرب والعشاء فالظهر والعصر هو المنقول في الأحاديث والمغرب والعشاء بالحمل عليه فكان حكمهما متعديا وقد اختلف في هذا اللاحق والمشهور اللاحق وأنه إذا ارتحل في أول وقت الأولى من النهار يتين أو الليلية يتين يجمع حينئذ بشرط نية النزول إلى آخر الوقت أو فراغه وهذا كله إذا كان ارتحاله بعد النزول في النهاريتين ع فان زالت بينهما ونوى النزول بعد الغروب جمع و بعد الاصفراء لا جمع وبينهما قال المازري في جمعه نظر للزوم كون الثانية في غير مختارها اللخمي يجوز تأخير الثانية وهو أولى المازري هذا على عدم تأييم من أخرايه والافقيه نظر قال قلت رده اللخمي بقوله لا اثم للضرورة ابن بشير المشهور بالجمع وقيل يؤخر الثانية قال وان رحل قبل الزوال ونوى بعد الغروب جمعهم الوقتين ما وقبل الاصفراء لا آخرهما وبينهما قال اللخمي والمازري جاز تأخير جمعه وقال ابن مسleme وابن رشد لوقتيهما قال وفيها ان ارتحل بعد الزوال جمع حينئذ ولم يذكروا في العشاءين الرحيل من المنهل سحنون هما سواء يعني رحيلان فليل وفاق وقيل خلاف لنزوله بعد الغروب ابن رشد والاول أصح للحديث (تنبيه) وهذا كله إذا كان يضبط نزوله والا فلا يصح له التقديم بل يجمع جمعا صور يافطة قاله ابن بشير والله أعلم (فروع ثلاثة * أولها) لو حدثت له نية السفر بعد صلاة الأولى جرى على الخلاف في وجوب نية الجمع في الأولى (الثاني) اذ نوى الإقامة بعد الجمع فلا يعيد الصلاة الثانية على المشهور وحكى التلمساني قولاً للمالك في الجمعة أنه يعيد في الوقت (الثالث) لو ارتحل قبل الزوال وقد جمع بينهما فروى على يعيد العصر مادام في الوقت الباجي لانه خلاف سنة الجمع فاستحب الاتيان به على سنة الجمع والله أعلم ص (وللمريض أن يجمع اذا خاف أن يغلب على عقله عند الزوال وعند الغروب) ش يعني ليحصل الصلاة حرصاً على الخير والا فلودفع الى ما يمنعه الصلاة سقطت وهو أرفق به لا عكسه وعند الزوال يعني للظهرين وعند الغروب يعني للعشاءين ع جمع المشتركين للمريض خوف الاغماء أو مشقة الحركة المشهور جوازه المازري منعه مطلقاً عن ابن نافع الباجي خوفه ما يمنعه الثانية أو حمى كخوف اغمائه ولم يحك الثاني فقول ابن بشير يجمع للمريض مطلقاً اتفاقاً قصور وقال ابن الحاجب يجمع للاغماء وفي غيره قولان وعكسه لابن عبد السلام لا أعرفها ابن الحاجب وفي الخوف لابن القاسم قولان خ هما في العتبية والذي يرجع اليه الجواز قال الباجي ووجهه أن مشقته أكثر من مشقة المرض والسفر والمطر (فروع خمسة * أولها) روى على لم يرد طلوع البحر بعد الزوال يخاف عجزه عن القيام في العصر لعلمه بميده جمعه بينهما بالبرقائما (الثاني) سمع ابن القاسم لذي صحة تأخيرهما الزوال اغمائه ما لم يخرج وقتها ابن رشد مختارها وقيل مختار مشاركتها وظاهر سماع ابن القاسم في المغرب ما لم يطلع الفجر (الثالث) للعتبي وأصبغ وعيسى وابن مزين ان جمع لخوف ذهاب عقله فسلم أعاد قال سندی في الوقت (الرابع) سمع عيسى ابن القاسم لا يجمع لخوف عذرفان فعل فلا بأس وعلى الثاني قال الباجي ان توقع الخوف مع تأخير الصلاة

عقله ثم سلم فانه يعيد (قوله واذا ارتحل في أول وقت الصلاة الأولى جمع حينئذ) ويعيد اذا كان لا ينزل الا بعد الغروب وان كان نوى ان ينزل قبل الاصفراء فلا يجمع وان كان نوى ان ينزل بينهما فقال ابن بشير المشهور بالجمع وقيل يؤخر الثانية وقال اللخمي يجوز تأخير الثانية وهو أولى ولا يتعلق على المصلي حينئذ نيل ذلك للضرورة فاذا عرفت هذا فقول ابن الحاجب مخير بتعقب الخلاف السابق فليس ثم اتفاق حتى يقول قالوا يعني بالخيار في تأخير الثانية وفسره ابن عبد السلام بغير ذلك وتعقبه بعض شيوخنا ولولا الاطلاقة لذكرناه فانظره وفي المدونة لم يذكر المغرب والعشاء في الجمع عند الرحيل كالظهر والعصر وقال سحنون الحكم متساو فليل تفسير وقيل خلاف (قوله وللمريض أن يجمع اذا خاف أن يغلب على عقله عند الزوال وعند الغروب) ما ذكرناه يجمع هو المشهور وقال ابن

واذا ارتحل في
اول وقت الصلاة
الاولى جمع حينئذ
وللمريض أن يجمع
اذا خاف ان يغلب
على عقله عند الزوال
وعند الغروب

جمع اول الوقت فان كان خوف يمنع الاقبال عليهم او الا نفراد بها جمع لوقتها المختار كالمرىض (الخامس) خ حكي
الباجي وصاحب المقدمات عن أشهب اجازة الجمع لغير سبب س وانما حكمه مطلقا لا اعتبارا بالصوري والله أعلم
ص (وان كان الجمع أرفق به لبطن به ونحوه جمع وسط وقت الظهر وعند غيبوبة الشفق) ش يعني ان الجمع اذا كان
اقصد الرفق مجردا عن دواعي الوجوب فالحكم ايقاعه وسط وقت الصلاتين المجموعتين وذلك عند انتهاء القامة
الاولى في الظهر وعند غيبوبة الشفق في العشاءين قال في المدونة فاما ان كان الجمع أرفق به لشدة مرض أو بطن منخرق
ولم يخف على عقله جمع بين الظهر والعصر في وسط وقت الظهر وبين العشاءين عند غيبوبة الشفق لا قبل ذلك قال
في التنبيهات وكذلك ألحقنا وسطه من كتاب ابن عتاب وغيره وعليه اختصرها ابن أبي زمين قال ابن وضاح وابن
سحنون بطرح وسطه وباسقاطها يوافق الجواب في الظهر والعصر الجواب في المغرب والعشاء وبإثباتها يخالفه فأن اول
بعض الشيوخ ان المراد بالوقت وقت الاختيار وهو نصف القامة واليه ذهب ابن أخي هشام فهذا على المخالفة بين هذه
الصلاة ولابن سفيان القروي وسط الوقت في الظهر ثلث القامة وحمل سحنون وغيره على الجمع الصوري وان المراد
بوسط الوقت آخر القامة ابن الحاجب ويقدم خائف الاغماء على الاصح لا غيره على الاصح خ أى لا غير
خائف الاغماء يريد كصاحب البطن المتخرق ونحوه فمقابل له لابن شعبان انه يجمع عند الزوال وعند الغروب انتهى
وتقدم ما في المدونة فوجه وهو موافق لما هنا والله أعلم ص (والمعنى عليه لا يقضى ما خرج وقته في اغمائه) ش المعنى
عليه هو الغائب العقل لحي ونحوها وكونه لا يقضى ما خرج وقته في اغمائه أى في حال كونه غائب العقل لان العقل
من شروط الوجوب فلا تجب على معفى حال غيبته ولا يجنون حال جنونه وكذلك الحائض والنفساء في حال كونهما
كذلك وكذلك الكافر قبل اسلامه والصبي دون احتلامه وهؤلاء هم أصحاب الاعذار يعني الكافر يسلم
والصبي يحتلم والحائض تطهر والمعفى والمجنون فيقان فاذا خرج الوقت وهم كذلك فلا صلاة عليهم الا انهم

وان كان الجمع ارفق به
لبطن به ونحوه جمع
وسط وقت الظهر
وعند غيبوبة الشفق
والمعفى عليه لا يقضى
ما خرج وقته في
اغمائه . ويقضى
ما أفاق في وقته مما
يدرك منه ركعة
فاكثر من الصلوات

نافع بمنعه وما ذكر انه يجمع عند اول وقت الاولى هو المشهور وقيل يصلى الاولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها
وقيل النهار يتان أول الاولى والليليتان أول الثانية قاله ابن شعبان واستغفر به ابن زرقون لظهور عكسه اضيق وقت
المغرب وسعة وقت الظهر (قوله وان كان الجمع أرفق به لبطن به ونحوه جمع وسط وقت الظهر عند غيبوبة الشفق)
قد قدمنا في المسئلة الاولى ان ابن نافع منع الجمع فيها وكذلك هو قائل هنا نقله ابن راشد فلذلك تعقب بعض شيوخنا
قول ابن بشير المرىض يجمع مطلقا اتفاقا لقصوره وحكى ابن الحاجب الخلاف في هذه دون الاولى فقال والمرىض
اذا خشي الاغماء وان لم يخش فقولا وعكس ابن عبد السلام قال شيخنا ولا أعرفهما والخلاف في كيفية الجمع كما
سبق (قوله والمعفى عليه لا يقضى ما خرج وقته في اغمائه ويقضى ما أفاق في وقته مما يدرك منه ركعة فاكثر من
الصلوات وكذلك الحائض تطهر) لا خلاف انه لا يقضى ما خرج وقته كما أنه لا خلاف انه يصلى ما أدرك وقته
والمراد بالركعة ان تكون بسجديتها وهي احدى المسائل التي لم يشترط فيها ان تكون بسجديتها وثانيها الراعى
لا يبنى الا على ركعة بسجديتها وثالثها من امتنع من الصلاة فانه يؤخر الى آخر الوقت والمعتبر الركعة بسجديتها ورابعها
تحصيل فضل الجماعة لا يحصل الا بادرار ركعة مع الامام بسجديتها والاعذار الحيض والنفس والكفر
والصبا والجنون والاغماء والحق بذلك النوم والنسيان بالنسبة الى رفع الاثم فقط والركعة معتبرة بالنسبة الى الاداء
باتفاق واختلف في السقوط على أربعة أقوال فقليل كذلك وهو المشهور وقيل يعتبر أقل لحظة قاله ابن الحاجب
ونصه قلت واعتبار قدر الركعة للاداء وأما السقوط فبأقل لحظة وان اثم المتعمد وقيل لا تسقط عن متعمد التأخير
الا بقدر كل الصلاة نقله اللخمي عن بعض المتأخرين وألزمه عدم قصر المتعمد يسافر حينئذ وقيل لا تسقط عن
متعمد التأخير الا بقدر ركعة ان كان متعمدا للتأخير متوضئا حكاه المازرى عن بعض شيوخه قلت وقول ابن

يختلفون في التأنيم والتدرك والله أعلم ﴿ تنبيه ﴾ قد ذكر الشيخ في هذا الفصل أنواع الصلوات المرخص في جمعها والتي قد أذن في التقديم والتأخير فيها ومن العلماء من جعلها من أقسام الصلوات المعتبرة وفي ذلك نظر ثم ذكر أحكام المربض في صلاته وهو من باب الرخص وذكر حكم السقوط بالمرض بوجه لا يفيد وهو الالغام ونحوه وفرق بين الصلاة والصوم فيها اذ قال في الصوم لا يقضى مطلقا وفي الصلاة لا يقضى ما خرج وقته ويتقضى ما أفاق في وقته مما يدرك منه ركعة فكثر من الصلوات يعني من وقت الضرورة ابن الحاجب والضروري ما يكون فيه دون الصلاة مؤديا وقيل من غير كراهة لتحقيق المكره ع والضروري نال الاختيار للغروب في النهاريتين وفي الليليتين الفجر وذكر في الصبح اختلاف أهل لاهور وري أم لا فقال ابن العربي الصحيح من ذلك ان وقتها الاختيارى يمتد الى طلوع الشمس ولا وقت لها ضروري ومشهور المذهب ما في المدونة وهو قول ابن حبيب ان لها ضرور يا هو ما بعد الاسفار والمعتبر الادراك ركعة على المشهور وقيل الركوع فقط وقيل غير ذلك وقد حصل فيها ع أربعة وقوله وكذلك الحائض تطهر يعني لمقدار ما تدرك به الصلاة بركعة بعد الاولى فانها تقضى الاولى والثانية أولدون ذلك فانها تقضى الثانية فقط وكذلك كل ذى عذر في زوال عذره اذا أدرك لزمه قضاء ما أدرك وذوالا عذار جماعة منهم الكافر يسلم والصبي يحتلم والمغمى والمجنون يفيقان والحائض والنفساء يطهران كما ذكرنا فاذا بقي عليهما من النهار بعد طهرهما بغير توان خمس ركعات الظهر والعصر وان كان بقي من الليل أربع ركعات صلت المغرب والعشاء وان كان من الليل أو من النهار أقل من ذلك صلت الصلاة الآخرة يعني تدرك الاولى من النهاريتين بقدرها وهو أربع ركعات ثم تدرك ثالثتها بركعة وفي الليليتين تدرك الاولى بثلاث ركعات والثانية بواحدة هذا ان كان في الحضر والا فالمعتبر الاولى ركعتين في النهاريتين والثالث لا دراك الثانية ولا يزال في الليليتين على أربع حاضر أو مسافر اعدم تغير الاولى والله أعلم وهذا كله على المشهور وهو التقدير بالاولى وهو قول ابن القاسم وأصيح لا على التقدير بالثانية وهو قول ابن عبد الحكم وعبد الملك وابن مسleme وسحنون فتكون العشاء قد حازت الوقت كله والمغرب قد خرج وقتها في زمن حيضها ابن الحاجب وقال أصيح سال ابن القاسم آخر مسألة فقال أصبت وأخطأ ابن عبد الحكم وسئل سحنون فعكس ابن القاسم والصحيح قول سحنون ع وفي وجوب أولى المشتركةين بادرارك ركعة فوق قدرها أو قدر الثانية ثالثها فوق قدر أقلها وماروى عن ابن القاسم عزاه المازرى لمالك وأصل الكلام في هذا كله يرجع لقوله عليه السلام ومن أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الوقت اذ قال علماءنا نعم اذ في أصحاب الاعذار لا غيرهم اذ لا يجوز لغيرهم التأخير لمثل هذا الوقت والله أعلم وقوله بعد طهرها بغير توان يعني أن الادراك المذكور انما يعتبر للحائض مقدرا بطهرها فاذا كان الوقت بحيث تقدر انها تطهر فيه ثم تدرك المقدار المذكور للصلايتين لزم تأولا حداثها وجبت والا فلا وظاهر كلامه انما يعتبر ذلك دون غيرها من أصحاب الاعذار الذي جزم به خ تقديره لكل معذور الا الكافر اذ قال في مختصره والمعدور غير كافر يقدر له الطهر م ويعتبر في مقدار الطهر للصبي اتفاقا وفي غيره أربعة اعتباره للجميع ونفيه واعتباره لغير الكافر وقيل والمغمى عليه وجرد في النوادر الحائض عن الخلاف كالصبي وأجرى غيره الخلاف في الجميع حتى الصبي انتهى ومعنى قوله بغير توان أى بغير تراخ ولا مهلة وهو تنبيه حسن وبالله التوفيق ص (وان حاضت لهذا التقدير لم تقض ما حاضت في

وكذلك الحائض
تطهر فاذا بقي من
النهار بعد طهرها
بغير توان خمس
ركعات صلت الظهر
والعصر وان كان
بقي من الليل أربع
ركعات صلت
المغرب والعشاء
وان كان من النهار
أول من الليل أقل من
ذلك صلت الصلاة
الآخرة وان حاضت
لهذا التقدير لم تقض
ما حاضت في

الحاجب ضعيف ولو عكس لكان أولى من طريق الاحتياط والله أعلم (قوله وكذلك الحائض تطهر فاذا بقي من النهار بعد طهرها بغير توان خمس ركعات صلت الظهر والعصر وان كان بقي من الليل أربع ركعات صلت المغرب والعشاء وان كان من النهار أو من الليل أقل من ذلك صلت الصلاة الآخرة وان حاضت لهذا التقدير لم تقض ما حاضت في

الحدث أعاد وضوءه قيل وعليه إلا كثروا قيل استحباباً وقال ابن حبيب إن خيل إليه أن ريحا خرجت منه فلا وضوء إلا أن يوقن بها وإن دخله الشك بالحس فلا وضوء عليه ورابعها أن شك في صلاته لم يقطع وإن كان قبل دخوله فلا بد من وضوءه واختاره ابن أبي جمرة قائلان الصلاة دخول على الملك فلا تكون إلا بأمر محقق والقطع خروج عنه فلا يكون إلا كذلك وخامسها عدم الوجوب مطلقاً وهو مذهب الشافعي وهو الأصل لأنه لا عمل بشك لكن قال ابن العربي أما لو شك في إكمال الطهارة فلا خلاف في الاستئناف وكذلك لو تيقن الحدث وشك في الطهارة أو مع الشك في السابق منهما وجب الوضوء اتفاقاً ﴿ فرع ﴾ فلو صلى شاك في الطهارة ثم تذكرها لم يعد خلافاً لا شهب وابن وهب ﴿ تنبيه ﴾ قال شيخنا أبو عبد الله القوري رحمه الله وعلى القول بالاستحباب فلا يصح عمله إلا بنية الوجوب للاحتياط فانظر ذلك ص (ومن ذكر من وضوءه شيئاً مما هو فر بضمة منه فإن كان بالقرب أعاد ذلك وما يليه وإن تطاول ذلك أعاده فقط وإن تعمد ذلك ابتداءً الوضوء أن طال ذلك وإن كان قد صلى في جميع ذلك أعاد صلاته أبداً وضوءه) ش يعني أن المتروك من الوضوء إما فرض أو سنة وكل منهما إما عمد أو نسيان أما الفرض فتركه عمداً يبطل إن طال وإن كان بالقرب أعاده وما يليه للترتيب وإن بعد أعاده فقط دون ما بعده وهل الطول معتبر بحفاف الأعضاء المعتدلة في الزمان المعتدل وهو المشهور وأوجبها للمتطهر قولان حكاهما الباجي وما ذكر من الابتداء عند التعمد هو المشهور لأن الموالاة فرض مع الذكر والقدر ساقطة مع العجز والنسيان وقيل سنة وشهر أيضاً واعتفران خف وفي غير ثلاثة لابن وهب وابن عبد الحكم وابن القاسم ثالثها يغتفر مع النسيان وكذلك العجز على المشهور ففي النسيان يبنى على وضوءه مطلقاً وفي العجز ما لم يطل الفصل وكذلك القول في الترتيب فيعاد المنكس خاصة عند ابن القاسم ومع ما بعده لابن حبيب ﴿ فرع ﴾ من ذكر لمعة ولم يجد ما يغسلها به قال البيهقي لا يبطل وضوءه إذا غسلها ولو بعد طول ما لم يفرط وقال بعض شيوخ عبد الحق هو مكن عجز ماؤه تجرى فيه الأقوال الثلاثة التي ثالثها أن أعد ما يكفيها فابق أو غصب بني والأفلا وأعادة الصلاة في ذلك

الصلاة توضحا وقيل إن كان في سبب ناجز لا يضر كمن شك في ريح ولم يدرك صوتاً ولم يجد ريحاً حكى هذه الأقوال الخمسة ابن بشير عن اللخمي واعترضه بأن القول بالوجوب والاستحباب كلاهما في المذهب وليس ثم غير ذلك قال وقول من قال بسقوط الوضوء أراد به الاستحباب والقول بأنه لا يقطع إذا كان في الصلاة يرجع إلى المستحب أيضاً لأن المستحب لا يقطع له الصلاة واعترض بعض شيوخنا كلام ابن بشير بوجهين أحدهما أنه بقي عليه أن يبين القول الخامس الثاني أن اللخمي ليس في كلامه السقوط وذلك أنه قال في ذلك خمسة أقوال روى ابن وهب أحب إلى أن يعيد وضوءه وفيها يجب وروى إلا أن يكون في صلاة فيتم وروى يقطع ابن حبيب إن خيل له ريح فشك أو دخله الشك بالحس فلا وضوء عليه وإن شك هل بالمثل توضحا وكان بعض من لقيته يقول إن ابن بشير تعسف عليه هنا كعادته في كثير من المسائل ويذكر أن عياضاً في الإكمال حكى ما حكاه اللخمي من الخمسة وذكر جميعها عن مالك ونقل ابن العربي مثل ما نقل اللخمي ورد القول بالقطع إلى القول بالوجوب واختار ابن عبد السلام سقوط الوضوء قائل لا يبعد الاستحباب أخذاً باستصحاب الحال كعكسها قلت ويرد بالاحتياط (قوله ومن ذكر من وضوءه شيئاً مما هو فر بضمة منه فإن كان بالقرب أعاد ذلك وما يليه) إطلاق الأعادة هنا مجاز لأن الفرض أنه لم يفعل وأعادة ما بعد المتروك مستحبة للترتيب وما ذكرناه إذا تطاول لا يعيد ما بعده وهو قول ابن القاسم خلافاً لابن حبيب القائل بأنه يعيده وما بعده كما إذا قرب واختاره ابن عبد السلام قائل لما هو مذكور في المطولات (قوله وإن تطاول ذلك أعاده فقط وإن تعمد ذلك ابتداءً الوضوء أن طال ذلك) مفهومه لو لم يطل فإنه لا يضر وهو كذلك والكلام في هذه المسئلة يرجع إلى الموالاة وقد تقدم ذلك (قوله وإن كان قد صلى في جميع ذلك أعاد صلاته أبداً وضوءه) إنما قال

ومن ذكر من وضوءه شيئاً مما هو فر بضمة منه فإن كان بالقرب أعاد ذلك وما يليه وإن تطاول ذلك أعاده فقط وإن تعمد ذلك ابتداءً الوضوء أن طال ذلك وإن كان قد صلى في جميع ذلك أعاد صلاته أبداً وضوءه

مبنية على وجوب الموالاة مع الذكر والله أعلم ص (وان ذكر مثل المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين فان كان قريبا فعل ذلك ولم يعد ما بعده وان تطاول فعل ذلك لما يستقبل ولم يعد ما صلى قبل أن يفعل ذلك) ش يعني ان ترك سنة من سنن الوضوء سهوا فلا شيء عليه وانما يفعل ذلك لما يستقبل ولا يعيد ما صلى بعده اتفاقا وفي العامد اختلاف فعن ابن القاسم يعيد في الوقت وقال ابن حبيب لا إعادة ابن رشد ويتخرج فيه الا إعادة أبدا من ترك السنة عامدا في الصلاة انه يبطلها قال وهو المشهور والمعلوم من قول ابن القاسم ص (ومن صلى على موضع طاهر من حصير وبموضع آخر منه نجاسة فلا شيء عليه) ش قد تقدم ان المصلي مأور بالطهارة فلا يجوز أن يتقرب الى الله تعالى الا بدن طاهر ونوب طاهر وبقعة طاهرة والمعتبر من البقعة محل قيامه وقعوده وسجوده ووضع يديه لا أمامه أو خلفه أو يمينه أو شماله فقوله وبموضع آخر منه نجاسة يعني لا تماسه وظاهره تحركت بحركته أم لا وقيل ان تحركت بحركته اعتبرت والا فلا وحكى ابن الحاجب قولا باعتبارها مطلقا فتحصلت في ذلك ثلاثة ثالثا ان تحركت بحركته ضرت والا فلا والثالث حکاه عبد الحق في عدم اعتبارها حکاه عن بعضهم وهو ظاهر الرسالة والعمامة الطويلة جدا يكون في طرفها نجس معتبرا لانه لا بس لها سواء تحركت بحركته أم لا قاله عبد الحق وابن يونس فيقتضى انها اذا لم تتحرك لا تضر وللقرافي عن السليمانية يعيد في الوقت ولو طالت وله عن أبي العباس الاباني من نزع نعله ووقف عليه فنجاسة أسفله لا تضره كنجاسة ظهر الحصى اذا كان ما يلي وجه المصلي طاهرا لا يضر والله أعلم ص (والمرىض اذا كان على فراش نجس فلا بأس أن يبسط عليه ثوبا طاهرا كشيئا ويصلي عليه) ش يعني وكذلك الصحيح على الأرجح قاله ابن يونس لكن المریض أعذر في ذلك ووقوع مثل ذلك له في الغالب وقيل ان

وان ذكر مثل المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين فان كان قريبا فعل ذلك ولم يعد ما بعده وان تطاول فعل ذلك لما يستقبل ولم يعد ما صلى قبل أن يفعل ذلك ومن صلى على موضع طاهر من حصير وبموضع آخر منه نجاسة فلا شيء عليه والمرىض اذا كان على فراش نجس فلا بأس أن يبسط عليه ثوبا طاهرا كشيئا ويصلي عليه

يعيد الصلاة لان من ترك فرضا فان صلاته باطلة اجماعا واختلف المذهب اذا ترك لمعة يسيرة كالخيط الرقيق من العجين والمشهور انه معتبر (قوله وان ذكر مثل المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين فان كان قريبا فعل ذلك ولم يعد ما بعده وان تطاول فعل ذلك لما يستقبل ولم يعد ما صلى قبل أن يفعل ذلك) ماذكرانه لا يعيد ما بعده هو قول مالك في الموطأ لقوله من غسل وجهه قبل ان يتضمض يتضمض ولم يعد غسله ومذهب ابن حبيب أن الترتيب فيما بين المفروض والمسنون سنة فعليه يعيد ما بعده وما ذكرانه لا يعيد ما صلى هو كذلك ولو كان عامدا في أحد الاقوال الاربعة وقيل يعيد في الوقت ولو كان ناسيا قاله اللخمي للخروج من الخلاف وقيل يعيد العامد في الوقت والناسي لا إعادة عليه وقيل يعيد العامد أبدا خرجه ابن رشد على سنن الصلاة وهو ضعيف لان سنن الصلاة أقوى لكونها المقصد والوضوء وسيلة الا أن قول الشيخ وان ذكر انما يتناول الناسي فيحتمل ان يكون مقصودا ويحتمل ان يكون طريدا وظاهر كلام الشيخ أيضا انه لو ذكر رد اليدين في مسح الرأس انه يفعل ذلك وهو ظاهر نقله في النوادر عن ابن حبيب من ترك من مسنون وضوئه شيئا أعاده وهو خلاف قول ابن بشير من ترك سنة ان فعل في محلها عوضا كغسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء واعادة مسح الرأس من التقدم الى المؤخر لا يعيده والا أعاد كالمضمضة (قوله ومن صلى على موضع طاهر من حصير وبموضع آخر منه نجاسة فلا شيء عليه) ظاهر كلامه وان تحركت النجاسة وهو كذلك في قول وقيل ما لم تتحرك اما ان تحركت فلا والقولان حکاهما عبد الحق عن المتأخرين وأما طرف العمامة اذا كانت فيها نجاسة فهي معتبرة مطلقا عند الاكثر وقيل ان تحركت بحركته وأما ان لم تتحرك فلا حکاهما ابن الحاجب (قوله والمرىض اذا كان على فراش نجس فلا بأس أن يبسط عليه ثوبا طاهرا كشيئا ويصلي عليه) ظاهر كلامه ان الصحيح لا يغفر له ذلك وهو ظاهر المدونة قال فيها لا بأس بصلاة المریض على فراش نجس اذا بسط عليه ثوبا طاهرا كشيئا وهو كذلك في أحد القولين وبه قال أصبغ نقله عنه يحيى بن اسحق في مبسوطه وقيل ان ذلك عام في المریض والصحيح والقولان حکاهما ابن يونس عن شيوخه وصوب الثاني قلت

هذا خاص بالمريض قليل بكرة وقيل بغير كراهة وهو المشهور وكونه كشيء شرط لانه لا يكون حائلا الا بذلك وكونه طاهرا شرط لمباشرة محل المصلي والمشهور في استقباله محل النجس الكراهة ان بعد عن نفسه وهو في قبلته والله أعلم ص (وصلاة المريض ان لم يقدر على القيام صلى جالسا ان قدر على التربع والافية قدر طاقته الخ) ش يعني أن فرض القيام في الصلاة يسقط عن المريض العاجز عنه بلا مشقة فادحة ابن شاس ان عجز فقرضه التوكؤ يعني لانه غاية مقدوره لا يكف الله نفسا الا وسعها فان عجز جالس من غير استناد فان عجز استند وان انتقل عما هو فرضه أعاد أبدأ ولا شهب في المجموعة في المريض الذي لو تكلف الصوم والصلاة قائما قدر على ذلك الا انه بمشقة وتعب فيفطر ويصلي جالسا فان دين الله يسر ابن رشد ان لم يقدر أن يستقل قائما الا أن يعتمد على شيء فقد سقط عنه القيام وجاز له أن يصلي جالسا في المكتوبة وان كان أحب الى أن يصلي قائما متكئا لانه لما سقط عنه فرض القيام صار له نافلة وفضيلة كما هو في النافلة قال بعض الشيوخ وهو خلاف ما لابن شاس وتبعه ابن الحاجب عليه ع ابن مسامة مشقة القيام عجز وقاله ابن عبد الحكم خوف عود عاتيه وعدم ملاك ربح للقيام عجز عنه فلت والا واخر سنة اباحة التيمم خ واستشكل سند مسألة الريح لاسلاس لا يترك الركن لاجله وحيث يستند فغير حائض وجنب عبد الحق عن الشيخ لنجاسة ثوبيهما يعني غالبا أو بدنه ما فان طهر اجاز عبد الوهاب لاعتنهما في الصلاة فالزم غير المتوضيء اللخمي لانهما كنجنس لئنهما المسجد وخرج جوازه على اجازة ابن سلمة دخولهما اياه (فرع) لو استند لحائض فلا بن القاسم بعيد في الوقت والله أعلم وقال المازري وهو على سبيل الاولى وقال أشهب ان استند اليهما فلا شيء عليه نقله الباجي وان تيقنت الطهارة فلا إشكال وقيل انما الخلاف مع تيقنها وقوله ان قدر على التربع يعني لانه أولى على المشهور وقال ابن عبد الحكم الاولى مثل جلوس الصلاة وظاهر كلام الشيخ ان التربع واجب وليس كذلك بل هو مستحب والا فالمطلوب انتصاب ما قدر عليه من قامته في حالته التي يصلي عليها وغير ذلك مستحب والله أعلم وقوله وان لم يقدر على السجود فليومي بالركوع والسجود

وصلاة المريض
ان لم يقدر على
القيام صلى جالسا
ان قدر على التربع
والافية قدر طاقته
وان لم يقدر على
السجود فليومي
بالركوع والسجود

ويجزي عليهما اذا فرش ثوبا على ثوب حرير ولا أعرف أحدا من أهل المذهب نص على هذا الفرع وسمعت بعض من لقينته يذكر أن الغزالي أجراه على ما ذكرناه في كتابه البسيط قال أبو العباس البيهقي واذا كان أسفل نعله نجاسة فزرعه ووقف عليه جاز كظهور الحصر نقله في الذخيرة (قوله وصلاة المريض اذا لم يقدر على القيام صلى جالسا ان قدر على التربع والافية قدر طاقته وان لم يقدر على السجود فليومي بالركوع والسجود) يريد لعجزه عن القيام ولو باستناد الى حائط أو غيره فلو قدر أن يصلي قائما متوكئا على عصا وجب ذلك عليه على ظاهر المذهب عندي وسمع أشهب وابن نافع صلاته متكئا على عصا أحب الى من جلوسه في الفرض والنفل قال ابن رشد لانه لما سقط عنه فرض القيام صار نافلة وفضيلة كما هو في النافلة قلت والاقرب ان المراد حمل أحب على الوجوب في الفرض كقول المدونة وصلاته جالسا ممسوكا أحب الى من اضطجاعه قال ابن بشير فان اضطجع أعاد أبدأ وقول ابن يونس ان اضطجع أعاد يريدا كما تقدم والله أعلم وعجزه ان كان بحيث يخاف الموت فتنفق عليه وان كان انما يخاف زيادة المرض وشبهه فيختلف فيه قياسا على التيمم وقد قدمنا أن المشهور والتيمم ومن كان قدح الماء من عينيه فان كان يصلي جالسا ايماء فانه جائز وأما ان كان ينتقل في ذلك الى الاستلقاء ففي ذلك ثلاثة أقوال فقال في المدونة يعيد أبدأ وقال أشهب جائز وروى ابن حبيب مثله في اليوم وشبهه واليومين وما طال كره قال ابن الحاجب والصحيح قول أشهب قلت ولم يحك ابن بشير قول أشهب الا بعد الوقوع وكلاهما أعنى ابن الحاجب وابن بشير لم يحكما رواية ابن حبيب وحكما اللخمي وغيره والفتوى عندنا بقرينة بقول أشهب واستشكل قول المدونة وأجيب بتردد البرء بخلاف السفر في طلب الارباح فان الغالب وجودها وقال ابن بشير قائل هذا لم يقف على حقيقة الامر

ويكون سجوده أخفض من ركوعه يعني انه ينتقل الى الائمة عند الجزع عن الركوع والسجود فيومي الى الركوع من قيامه الى السجود الاول كذلك والى الثاني من جلوسه ويفرق بينهما بكون ايمائه لسجوده أخفض من ركوعه وفيها الائمة برأسه وظهره المازري أو الطرف لمن أعجزه غيره خ وأخذ المازري واللخمي من قوله فيها يومئ القائم بالسجود أخفض من الركوع انه ليس عليه نهاية طاقته ورده ابن العربي بانه لا فرق لانه انما يومئ وسعه ابن الحاجب وفي ايمائه وسعه قولان س الاظهر ينهى وسعه لانه الاقرب الى الاصل ع وهو ظاهر رواية ابن شعبان ان أوه أصحت والافسدت خ في مختصره وهل يومئ بيديه يعني في السجود أو يضمهما على الارض وهو المختار كحسر عمامته تاويلان وعزا الاول في التوضيح لابي عمران قائلًا واعلم انه لا يسقط عندنا ركن للجزع عن آخر ابن الحاجب ويكره وضع شيء يسجد عليه وفي الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على مريض فرآه يسجد على وسادة فرمى بها وقال اسجد على الارض ان استطعت والا فومئ ايماء الحديث ص (وان لم يقدر صلى على جنبه الايمن ايماء وان لم يقدر الا على ظهره فعل ذلك) ش يعني ان لم يقدر على الصلاة جالسًا مستندًا صلى على جنبه الايمن ثم الايسر ثم على ظهره ولا بن القاسم بتقديم الظهر على الايسر ولا بن محرز عن أشهب تقديم الظهر على الجنبين س ترتيب حالات المريض من القيام الى الاضطجاع على الوجوب وما بين جنبه وظهره على الاستحباب خ والقول بتقديم الاستلقاء لابن القاسم وبتقديم الايسر لابن المواز وابن عبد الحكم ومطرف وأصبغ والقول بالتسوية لظاهر المدونة اذ قال فيها يصلي على جنب أو ظهر لكن تؤول على انه أراد تقدمه الايسر وقد صرح اللخمي بان في نص المدونة تقديم الايسر على الظهر قال خ لم أر من صرح بهذا القول غير انه مقتضى قول التونسي ص (ولا يؤخر الصلاة اذا كان في عقله وليصلها بقدر ما يطيق) ش

ويكون سجوده
أخفض من ركوعه
وان لم يقدر صلى
على جنبه الايمن ايماء
وان لم يقدر الا على
ظهره فعل ذلك ولا
يؤخر الصلاة اذا
كان في عقله
وليصلها بقدر ما يطيق

في القدر والغالب وجود المنفعة به قلت وقال ابن الحاجب ان كان القدر لصداق جاز وان كان للرؤية فهي مسألة الخلاف (قوله ويكون سجوده أخفض من ركوعه) ما ذكره ومذهب المدونة وأخذ منها أن المريض لا يلزمه أن يأتي بما في وسعه من الائمة وقيل يلزمه أن يأتي بجميع ما في وسعه قال الاشعري ياخ ويومي للسجود الاول من قيام وللثاني من جلوس ان أمكنه ذلك وأجرب أبو الحسن اللخمي والمازري الخلاف السابق في نهائه وسعه على الخلاف في الحركة الى الركن هل هي مقصودة أم لا قال ابن بشير وفي هذا نظر لان المطلوب في هذا أن يكون بدلا عما عجز عنه فلو عجز عن كمال السجدة فيطلب كمال الائمة وكما هو المعنى المفروض كنفس السجود فحصل كلام ابن بشير انه جعل هنا الحركة مقصودة ليس الا قال بعض من لا يقيناه وأخذ أبو الحسن القاسمي من قولهم هنا يومئ للسجود والركوع ان لم يجد ماء ولا ترابا انه يومئ الارض ويتمم حكاة عنه أبو عمران القاسمي فلا غرابة فيه قلت الذي في التعاليق انما هو قول القاسمي مجردا عن الاخذ قال ولا وجه له ولا يقاس ذلك على الصلاة لاننا نجد النافلة يجوز ترك القيام فيها وصلاة المسافر اياها على الدابة ايماء والطهارة للمكتوبة والنافلة سواء وأطال في الرد عليه جدا فانظره وقد علمت الاربعة الاقوال في ذلك وهي الصلاة بلا طهارة والقضاء قاله ابن القاسم وعكسه قاله مالك والصلاة ولا قضاء قاله أشهب وعكسه قاله أصبغ فقول القاسمي خامس (قوله وان لم يقدر صلى على جنبه الايمن ايماء وان لم يقدر الا على ظهره فعل ذلك) اختلف في كيفية صلاته على أربعة اقوال فقيل الجنب الايمن ثم الايسر ثم الظهر قاله ابن المواز وغيره وقيل الظهر مقدم على الايسر قاله ابن القاسم وقيل ان الظهر والجنب الايسر سيان لا مزية لاحدهما على الآخر وقيل ان الظهر مقدم على الجنب الايمن نقله ابن محرز عن أشهب وابن مسleme وابن القاسم وكل هذا الخلاف على طريق الاستحباب لانها حالة واحدة وهي الاضطجاع (قوله ولا يؤخر الصلاة اذا كان في عقله وليصلها بقدر ما يطيق الى آخره) اعلم ان المريض اذا عجز عن كل أمر سوى نيته قال ابن بشير فلا

يعني ان لم يقدر الاعلى نية أومع ايماء بطرف فقال المازري وغيره لا نص ومقتضى المذهب الوجوب هذا نص مختصر ع قلت قوله أى ابن بشير ومن تبعه لا نص فى فاقد غير النية قصور لقول ابن رشد وفى سقوطها عن الغريق العاجز عن الايماء وغيره وقضائها راية معن عن مالك فى المكتوف كذلك وقوله فيها ومن تحت الهدم لا يستطيع الصلاة يقضى ابن فرحون أى فلا نص صريح وأما الظواهر فلا لان الجلاب والكافى لا تسقط الصلاة عنه ومعه شىء من عقله ونحوه فى الرسالة ع قلت الغالب لا نص فقهي والله اعلم ص (وان لم يقدر على مس الماء لضرره به أولانه لا يجرد من يناوله اياه تيمم فان لم يجرد من يناوله ترابا تيمم بالحائط الى جانبه ان كان طينا أو عليه طين فان كان عليه جص أو جير فلا تيمم به) ش هذا حكم المريض العادم القدرة على استعمال الماء أولا يجده وكذلك الصحيح وانما يجوز له التيمم بالتراب المنقول وان كان فى حائط أو غيره ما لم تغيره الصناعة فيصير جيرا أو جبسا أو آجرا أو يكون به حائل يمنع من مباشرته والمريض والصحيح فى ذلك سواء اذا جرى مبيع التيمم والله اعلم ص (والمسافر يأخذه الوقت فى طين خضخاض لا يجرد أين يصلى فليزىل عن دابته ويصلى فيه قائما يومئ بالسجود أخفض من الركوع) ش المسافر ليس بشرط وانما خرج للغالب والحكم فيه وفى الحاضر سواء وقوله يأخذه الوقت يعنى الذى لا يمكنه معه تاخير بحيث يضيق جدا والخضخاض الذى يصعب خوضه وقوله لا يجرد أين يصلى يعنى راكعا ساجدا لا بمسحة فليزىل الى آخره هذا هو المشهور وهو قول ابن القاسم وقال ابن عبد الحكم وابن نافع وأشهب يصلى فيه راكعا وساجدا وان تلوث ثيابه وقيل الا أن تكون رفيعة يؤدى التلويث الى افسادها فكقول ابن القاسم والافكقول ابن عبد الحكم ومن معه وعلى المشهور فينوى بإيمائه مواضعه من الركوع والسجود والجلوس للتشهد الى غير ذلك من مواضع الايماء ص (فان لم يقدر أن ينزل فيه صلى على دابته الى القبلة) ش بعد توقيفها نحوها وهذا ان خاف

نص فى ذلك فى المذهب وأوجب عليه الشافعى القصد الى الصلاة بقلبه لان روح الصلاة القصد ومقصودها حالة تحصل بالقلب وأسقط عنه أبو حنيفة الصلاة لان الصلاة أقوال وأفعال والنية قصد الى التقرب بالأقوال والأفعال فاذا عجز عن التقرب به فلا مقصودها هنا تميزه النية وقد طال بحثنا عن مقتضى المذهب فى هذه المسئلة والذى عولنا عليه فى المذاكرات موافقة مذهب الشافعى مع العجز عن نص يقتضيه المذهب والمسئلة فى غاية الاشكال والاحتياط مذهب الشافعى والرجوع الى براءة الذمة هو مقتضى مذهب أبى حنيفة ولا يبعد أن يختلف المذهب فى المسئلة قلت قوله لا نص اعترضه ابن عبد السلام بقول الشيخ أبى محمد بن أبى زيد ولا يؤخر الصلاة اذا كان فى عقله وبنص ابن الجلاب كذلك وأجاب عنه باحتمال أن يريد نصا اصوليا لا نصا فقهيما واختار مذهب أبى حنيفة لان النية انما هى لتخصيص الفعل المتعبد به عن نظيره مما ليس بعبادة فوجوب النية كالتابع لوجوب الفعل فاذا سقط المتبوع سقط تابعه كالنية فى الصوم فى حق العاجز عنه وغير ذلك من نظائره قلت قال بعض شيوخنا ويرد على ابن بشير أيضا بما نص عليه ابن رشد قال اختلف المذهب فى سقوطها عن الغريق العاجز عن الايماء وغيره فقليل انها تسقط رواه معن عن مالك وقيل تقضى لقول المدونة ومن تحت الهدم ولا يستطيع الصلاة يقضى والجواب عن هذا ما سبق لابن عبد السلام (قوله فان لم يجرد من يناوله ترابا تيمم بالحائط الى جانبه ان كان طينا أو عليه طين) ما ذكر من انه يتيمم عليه لا أعرف فيه خلافا وتردد بعض من لقيناه هل يتخرج قول ابن بكير القائل لا يصح على التراب المنقول أم لا وقطع بعضهم بانه لا يتخرج لانه لا يصدق عليه اسم تراب وانما هو طوب (قوله فان كان عليه جص أو جير فلا تيمم به) ما ذكره المنصوص وقال ابن حبيب ان كان الجدار حجرا أو آجرا جاز ان لم يجرد ماء ولا ترابا وتعقبه التونسي وابن رشد بانه مطبوع وألزمه الباجى ان يقول بجوازه على الجير (قوله والمسافر يأخذه الوقت فى طين خضخاض لا يجرد أين يصلى فليزىل عن دابته ويصلى فيه قائما يومئ بالسجود أخفض من الركوع فان لم يقدر أن ينزل فيه صلى على دابته الى القبلة) ظاهر كلام الشيخ وان كان انما يخشى على ثيابه فقط

وان لم يقدر على مس الماء لضرره به أولانه لا يجرد من يناوله اياه تيمم فان لم يجرد من يناوله ترابا تيمم بالحائط الى جانبه ان كان طينا أو عليه طين فان كان عليه جص أو جير فلا تيمم به والمسافر يأخذه الوقت فى طين خضخاض لا يجرد أين يصلى فليزىل عن دابته ويصلى فيه قائما يومئ بالسجود أخفض من الركوع فان لم يقدر أن ينزل فيه صلى على دابته الى القبلة

ضررا بينا والله أعلم ص (والمسافر أن يتنفل على دابته في سفره حيثما توجهت به ان كان سفره تقصر فيه الصلاة الخ) ش
يعني المسافر الركب فلا يتنفل الرجل حيثما توجه والتوجه شرط فلا يصلي محولا راسه لبر البعير ابن رشد ولو كان
تحوله تلقاء القبلة ولا يشترط ابتداءه الى القبلة ولا تلحق السفينة بالدابة خلافا لابن حبيب فيهما ع وروى اللخمي
ويرفع عما مته عن جبهته اذا أوما ويقصد الارض ابن حبيب لا يسجد على قبر بوسه ويضرب دابته لركوبه وغيره
ولا يتكلم وسمع ابن القاسم للمصلي في محله يعيا فيمدرج له أرجو خفته وسمع القرينان لا بأس بتحية وجهه من
الشمس وكون ذلك في سفر القصر شرط ككون الصلاة نقلا وقد نبه على ذلك بقوله ويوتر على دابته ان شاء لان وتره
من نافلته لعدم وجوبه وقد كان عليه الصلاة والسلام يوتر على دابته ولا يصلي الفريضة وان كان مريضا الا
بالارض يعني لان مطلوب النفل التحصيل فباي وجه امكن جاز ما لم يكن مناف والفرض واجبه الا تمام ما امكن فلا
يسمح فيه الا بما لا يمكن والله اعلم الا ان يكون ان نزل صلى جالسا ايماء لرضه فليصل بعد ان توقف له ويستقبل بها
القبلة يعني انه اذا كان حكمه في النزول والركوب سواء لم يلزمه النزول قال في المدونة والشديد المرض والذي لا يقدر
ان يجلس لا يعجبنى ان يصلي المكتوبة في الحمل ولكن على الارض قال أبو محمد معناه لا يصلي على دابته
وبهذا التاويل يرجع ما في المدونة لما هنا والله اعلم ابن رشد ونحو الصلاة على السرير اتفاقا ص (ومن رعى
مع الامام خرج فغسل الدم ثم بنى ما لم يتكلم أو عيش على نجاسة) ش الرعاف سيلا من الدم من الانف يقال رعى

وهو قول مالك وهو المشهور وقال ابن عبد الحكم ورواه أشهب وابن نافع يسجد عليه وان تلطخت ثيابه ولا يؤمى
وقيل بالاول ان لم يكن واسع المال وكانت ذات قيمة والطين يفسدها خرجه ابن رشد على ماء الوضوء وأما ان كان
يخشى على نفسه فلا تفاق على ما قال الشيخ (قوله وللمسافر ان يتنفل على دابته في سفره حيثما توجهت به ان كان
سفره تقصر فيه الصلاة) ظاهر كلامه خصوصية الدابة فالسفينة لا يتنفل فيها وهو كذلك وهو نص المدونة
وروى ابن حبيب كالدابة قال بعض شيوخنا له يريد الصغيرة واختلف الشيوخ في فهم المدونة فتأولها ابن
التبان على أن ذلك لمن يصلي بالسفينة ايماء وأما من ركع ويسجد فهي كالدابة وخالفه أبو محمد وقال ليست كالدابة
ولا يتنفل فيها أحد الا الى القبلة وان ركع وسجد ذكره في تهذيب الطالب واختلف في جواز النافلة مضطجعا على
ثلاثة أقوال فقل بالجواز قاله الأبهري وقيل لا يجوز نقله أبو محمد عن بعض أصحابنا وقيل ان كان مريضا جاز قاله
ابن الجلاب واختلف اذا صلى النافلة جالسا وأراد ان يؤمى بالسجود على ثلاثة أقوال فقل بالجواز قاله ابن حبيب
وعكسه قاله عيسى وقيل يكرهه قاله ابن القاسم وهذه الأقوال الثلاثة ذكرها أبو محمد في نوادره (قوله وليوتر على دابته
ان شاء ولا يصلي الفريضة وان كان مريضا بالارض) أخذ بعض التونسيين من شيوخ شيوخنا من هنا ان
الوتر يصلي جالسا اختيارا وكنت أضعف هذه الاقامة في صغرى بان للمسافر خصوصيات ليست لغيره ألا ترى
انهم اشترطوا هنا مسافة القصر ثم ظهر لي أن الاقامة ظاهرة لانه لما كان الفرض في مسافة القصر مغاير للنوافل فيما
ذكروا وجعلوا الوتر من جملة النوافل لزم اطراده في الحضر والله أعلم ومن التونسيين ممن ذكر من كان يذهب الى
المنع من ذلك وأخذه من قول المدونة لا يصلي في الكعبة الفريضة ولا الوتر ولا ركعتي الفجر فقد سوى فيما ذكر
بين الوتر والفريضة فيلزم اطراده فيما يمكن واختلف فتوى القرويين من المتأخرين أيضا في هذا المسئلة فافق
الشيخ أبو عبد الله محمد بن الرماح بجواز ذلك وأفتى غيره بالمنع وهو الأقرب أخذا بالاحتياط لقول أبي حنيفة بوجوبه
(قوله الا ان يكون ان نزل صلى جالسا ايماء لرضه فليصل على الدابة بعد ان توقف له ويستقبل بها القبلة) ما ذكره
خلاف ما عليه الاكثر من كراهية ذلك (قوله ومن رعى مع الامام خرج فغسل الدم ثم بنى ما لم يتكلم أو عيش
على نجاسة) يحتمل أن يكون قوله مع الامام مقصودا اشارة الى ان الفذلا يبنى كما قال ابن حبيب وروى عن مالك

وللمسافر أن يتنفل
على دابته في سفره
حيثما توجهت به ان
كان سفره تقصر فيه
الصلاة وليوتر على
دابته ان شاء ولا
يصلي الفريضة
وان كان مريضا
الا بالارض الا ان
يكون ان نزل صلى
جالسا ايماء لرضه
فليصل على الدابة
بعد أن توقف له
ويستقبل بها القبلة
ومن رعى مع
الامام خرج فغسل
الدم ثم بنى ما لم يتكلم
أو عيش على نجاسة

بالفتح للماضي برعف بالضم ويريد لا قبله للمستقبل وقوله مع الامام وحده ولا هو امام لانه ان كان قبله أمسك الى آخر الوقت المختار ثم صلى كما هو ان لم يكف وان رعف وحده فقل لا بناءه وقيل يبنى بناء على ان بناءه لحرمة الجماعة وهو ظاهر كلام الشيخ أو لحرمة الصلاة والخلاف في الامام على ذلك والمشهور عدم ذلك في الفـ ذو المشهور اسـ تحباب البناء وجواز القطع وفي المسئلة خمسة اقوال وعلى المشهور فله شروط جمعها خ في مختصره بقوله فيخرج ممسكا أنه فيفسـل ان لم يجاوز أقرب مكان ممكن قرب لم يستدبر قبلة بلا عذرو يطانحسا ويتكلم ولو سهوا انتهى ع ويخرج ممسكا أنه سا كـتاغير واطى نجس لا قرب ما يمكن اللخمي ولومستدبر القبلة ابن حبيب غير متفاحش بعده قال وجهل كلامه به عل وفيه ناسيائا انما ان كان في مضيه لابن رشد مع ابن حارث عن ابن حبيب ومحمد يعني ابن سحنون عن أبيه واللخمي مع الشيخ عن ابن حبيب قال ونقل ابن شاس الثالث معكوسا خلاف ما تقدم انتهى ص (ولا يبنى على ركعة لم تتم بسجديها وليبلغها) ش سواء رعف في أثنائها أو قبل عقدها كانت أولى أو غيرها خلافا لابن مسلمة خ وهو أظهر س الاشهر الالغاء والظاهر الاعتداد ابن الحاجب ثم يبتدىء في القراءة وان كان سجد واحدة بخلاف السجدين ص (ولا ينصرف لدم خفيف وليفتله باصابعه الخ) ش يعني لا ينصرف عن الصلاة اذا كان دم الرعاف خفيفا و يفتله باصابعه اليسرى الا أنه وقع في المدونة كذلك الباجي وعلميا أنامل اليد يسير ونقل الباجي عن ابن نافع ان أنامل الاربع قليل وانما يفتل بالانامل العليا فان زاد الى الوسطى

ولا يبنى على ركعة
لم تتم بسجديها
وليبلغها ولا ينصرف
لدم خفيف وليفتله
باصابعه الا أن
يسيل أو يقطر

ويحتمل ان يكون قوله طرد يافيني الفذ كما قاله أصبغ وغيره وهو ظاهر المدونة وقال ابن عبد السلام في اخذه من ظاهر المدونة نظر ولا خلاف في صحة البناء اذا حصلت له ركعة واختلف اذا لم تحصل له ركعة على خمسة أقوال فقل بصحة البناء كما هو ظاهر كلام المؤلف وقيل لا يصح وقيل ان كان مأموما يبنى وقيل ما لم تكن جمعة وقيل يستحب القطع وظاهر كلام الشيخ ان البناء هو المطلوب واختلف في المسئلة على أربعة أقوال فقل ان البناء أرجح من القطع قاله مالك اتباعا للعمل وعكسه قاله ابن الفاسم وقيل انهما سواء لا مزلة لاحدهما على الآخر نقله غير واحد عن المذهب كصاحب التلقين وقيل ان البناء يجب أخذه ابن رشد من قول ابن حبيب ان استخلف متكما عمدا أو جهلا بطلت صلاتهم عليهم وظاهر كلام الشيخ لو تكلم سهوا أو مثنى على نجاسة كذلك انه لا يبنى وهو أحد الاقوال الاربعة في المتكلم ساهيا وقيل انه يبنى وقال ابن حبيب ان تكلم في حال الذهاب بطلت وفي حال الرجوع صحت حكمه غير واحد كاللخمي وعزاه ابن بونس لابن الماجشون وقيل بعكسه نقله ابن شاس وعزاه خليل لابن بشير أيضا وهو وعم واما ان مشى على نجاسة فقال ابن بشير هو كالمـتكلم في أقواله وقد ذكر فيه الثلاثة الاقوال وقال ابن شاس انه مثل ما اذا تكلم قال ابن عبد السلام يعني فتبطل في العمدة وتصح في النسـيان قال وفيما قاله نظر ان كان نقلا وان كان نحر بجافه وأبعد قلت ما فسر به بعيد والاقرب انه انما أراد بذلك ذكر الاقوال التي ذكرها أجمع فان قلت ما معنى قول ابن عبد السلام فيما قاله نظرا الخ قلت أراد ان المنقول في المذهب قولان فقط قال ابن سحنون لا يبنى وقال ابن عبدوس يبنى فما ذكره خلاف المنقول ان كان أراد ذلك وان كان انما أراد بالاجراء لا بالنص فابعده لان النجاسة أشد من التـكلم ناسيا بدليل ان من تكلم في صلاته ناسيا فلا شئ عليه اتفاقا ومن صلى بالنجاسة بعيد في الوقت على المشهور وأبدأ على الشاذ (قوله ولا يبنى على ركعة لم تتم بسجديها وليبلغها الخ) اعلم ان قوله وليبلغها زيادة في البيان والا فقوله ولا يبنى يعني عنه وما ذكره هو المشهور وقيل يبنى على ما عمل قاله ابن الماجشون وابن حبيب وقيل ان كانت الاولى فالاول والا فالثاني حكاه ابن حارث عن أشهب وغيره (قوله ولا ينصرف لدم خفيف وليفتله باصابعه الا ان يسيل أو يقطر) يعني بالانامل الاربع العليا والمراد الاقتصار على يد واحدة ويريد أيضا من اليد اليسرى لا اليمنى لقوله صلى الله عليه وسلم اليمنى لا تطهاركم واليسرى لا قذاركم وقول

قطع كذلك حكى الباجي وذكر معها الا بهام عن المجموعة وهذا كله ان ظن انقطاعه بذلك والاقطع ص (ولا يبنى في قيء ولا حدث) ش خلافا لمن يرى ذلك وان ورد فيه حديث لان الحدث مناف والقيء مشغل الا بسير القلس والقلس الماء الحامض الذي يخرج مع الجشاعة أشهب ان يبنى في غسل نجاسة صح ابن الحاجب ولا يبنى في قرحة ولا جرح ولا قيء ولا حدث ولا شيء غير الرعاف يعني لانه خصصه عمل السلف بخلاف غيره ص (ومن رعف بعد سلام الامام سلم وانصرف) ش يعني لان صلاته قد انقضت وقوله وان رعف قبل سلامه انصرف وغسل الدم ثم رجع فجلس وسلم يعني ولا يعيد التشهد الا ان يكون لم يتشهد قبل ذلك ونحوه في المدونة ابن يونس لورعف قبل سلامه ثم سلم الامام في الوقت سلم وانصرف ص (وللراعى ان يبنى في منزله اذا يشئ أن يدرك بقية صلاة الامام الا في الجمعة فلا يبنى الا في الجامع) ش المشهور ما ذكر في امامه في محل غسله ان يتقن فراغ صلاة

الشارح مساحي بانامل اليد اليمنى لان اليمنى مختصة بالوجه بعيد غريب ولو سال منه الدم وغلب على ظنه التماسي به الى خروج الوقت فانه يصلي به واختلف في كيفية صلاته فقليل يصلي ايماء قاله ابن حبيب وقيل يركع ويسجد قاله ابن مسامة قلت ويجري عليهما من كان عنده من الماء ما يقوم به اما بغسل النجاسة واما للوضوء فمن قال هنا يصلي ايماء يقول بغسل النجاسة به لان الوضوء عنه بدل وهو التيمم والايماء هنا هو بدل عن السجود ومن يقول يركع ويسجد هنا يصلي بالنجاسة يقول بتوضأ به ويترك النجاسة والى هذا ذهب الشيخ أبو عمر ان القاسي والاول هو الذي ارتضاه الاكثر من شيوخ المذهب كابن عبد السلام وأخذه المازري من لا بس الخف اذا حصلت به نجاسة وكان على طهارة بانه يزيله ويتيمم (قوله ولا يبنى في قيء ولا حدث) ما ذكره هو المشهور ونقل ابن العربي في القبس عن أشهب انه يبنى في الحدث كذهب أبي حنيفة وانما كان لا يبنى على المشهور لان الاصل عدم البناء في الجميع رجاء ما جاء في الرعاف وبقى ما سواه على أصله (قوله ومن رعف بعد سلام الامام سلم وانصرف) ما ذكره انه يسلم وينصرف ومثله في المدونة وأخذ منها ان السلام غير فرض كما حكاه الباجي عن ابن القاسم ان من أحدث في آخر صلاته أجزأته صلاته ولم يرتض معظم الشيوخ هذا الاخذ ورأوا ان سلامه وهو حامل للنجاسة أخف من خروجه وزيادته في صلاته (قوله وان رعف قبل سلامه انصرف وغسل الدم ثم رجع فجلس وسلم) يريد ويتشهد ويسلم سواء تشهد أم لا لنص المدونة بذلك قال فيها واذا رعف المأموم بعد فراغه من التشهد قبل سلام الامام ذهب فغسل الدم ثم رجع فتشهد وسلم وهو الذي أراد ابن الحاجب بقوله ولو رعف فسلم الامام رجع فتشهد ثم سلم وقال ابن عبد السلام معناه ان كان لم يتشهد أولا وأما لو تشهد أولا فانه يسلم دون تشهد وتعقبه بعض شيوخنا بصريح المدونة كما تقدم وكان بعض من لقيته يحيب عنه بان قوله جار على أحد الروايتين فحين سجد السجود القبلي فانه لا يتشهدا كتفاء بتشهد الصلاة وكنت أجيبه بوجهين * أحدهما انهما ليسا سواء لقرب السلام من التشهد الاول وبعد السلام من التشهد في الرعاف لان خروجه وغسله للدم ورجوعه مظنة للطول غالبا * الثاني هب انهما سواء فقصارى الامر ان يكون في المسئلة قول ثالث وهو قد قصد الى ان يجعل ذلك المذهب مع ان نص المدونة يدل على خلافه فكيف يمكن أن يجعل المخرج المذهب وظاهر كلام الشيخ كما هو ظاهر كلام المدونة وغيرها انه لو كان لما رعف سلم امامه أنه يخرج لغسل الدم كغيره وليس كذلك بل المراد اذا لم يسلم بالقرب فان سلم عليه بالقرب فانه يسلم وينصرف حسبما نص عليه ابن يونس (قوله وللراعى ان يبنى في منزله اذا يشئ أن يدرك بقية صلاة الامام الا في الجمعة فلا يبنى الا في الجامع) ظاهر كلام الشيخ انه اذا طمع ان يدرك شيئا من صلاة الامام ولو السلام فانه يرجع اليه وهو كذلك على ظاهر المدونة وغيرها وقال ابن شعبان ان لم يطمع بادراك ركعة فانه لا يرجع اذا فائدة فيه وظاهر كلام الشيخ ان مسجد مكة والمدينة كغيرهما حيث يطمع بادراك شيء من صلاة الامام رجع والا فلا وهو كذلك

ولا يبنى في قيء ولا حدث ومن رعف بعد سلام الامام سلم وانصرف وان رعف قبل سلامه انصرف وغسل الدم ثم رجع فجلس وسلم وللراعى ان يبنى في منزله اذا يشئ أن يدرك بقية صلاة الامام الا في الجمعة فلا يبنى الا في الجامع

امامه أو ظن ذلك وأنه يرجع في الجمعة لا أول الجامع فلو خالف بطلت في المسئلتين خ ورجع ان ظن بقاءه أو شك ولو بتشهد وفي الجمعة مطلقا لا أول الجامع والامطلة فانظره وحكى اللخمي فيها ثلاثة أقوال ومسائل الرعاف كثيرة واسعة وغالبها نادر الوقوع وقد رجح قوم القطع على البناء وهو أولى بالعامي ومن لا يحكم التصرف بالعلم لجهله وبالله التوفيق ص (و يغسل قليل الدم من الثوب ولا تعاد الصلاة الا من كثيره) ش غسل قليل الدم قيل واجب وقيل مندوب لعدم الاعادة بعدم غسله واليسارة والكثرة معتبرة بالعرف وقال ابن الحاجب في اليسير والكثير طر يقان ابن سابق مادون الدرهم يعني يسير وما فوقه كثير وفي الدرهم روايتان ابن بشير قدرا لخنصر والدرهم يسير وفيما بينهما قولان والمراد بالدرهم البغلي وقيل نسبته الى البغل لانه يشبه العلامة التي في ذراع البغل أولانه من سكة قديمة ضربها ملك يقال له رأس بغل ذكره النووي في تحريره ويدل عليه قول مالك رحمه الله تعالى ان هذه الدراهم تختلف بعضها أكبر من بعض خ والخنصر قال مصنف الارشاد في العمدة والمراد به والله أعلم مساحة رأسه لا طوله فان طوله أكثر من الدرهم وفي مجهول الجلاب يعنون الانملة العليا وقال ابن هارون والمراد بالخنصر عندهم من اعتبره اذا كان مطويا انتهى فتأمل ذلك وقوله ولا تعاد الصلاة الا من كثيره يعني انه ان صلى بكثير الدم وهو ما فوق الخنصر أو الدرهم أوهما على الخلاف المتقدم أعاد أبدا ان تعمد أو جهل وفي النسيان والعجز يعيد في الوقت على المشهور ويقطع الصلاة لدم ان

و يغسل قليل الدم
من الثوب ولا تعاد
الصلاة الا من كثيره

في القول المشهور وروى السبائي عن مالك انه يرجع لاحد المسجدين مطلقا وما ذكر ان الجمعة لا بد فيها من الرجوع الى الجامع مثله في المدونة قائلا لان الجمعة لا تكون الا في الجامع وهو المشهور وأحد الاقوال الثلاثة وقيل الجمعة كغيرها وقيل ان أمكنه رجوع والاف كانه وهذه طريقة ابن بشير ومن تابعه كابن الحاجب وسلمها الشيخ خليل وابن عبد السلام وغيرهما واعترضها بعض شيوخنا بانه اغترار بكلام اللخمي في قوله وقال المغيرة ان منعه من الرجوع واذا أضاف ركعة أخرى ثم صلى أربعا وهو ليس بخلاف في الحقيقة كما زعم اللخمي وانما هو بيان للمشهور وهو تفسير وعليه حمله المازري وبنص المدونة السابق رد بعض شيوخنا على الصالحى المستقرى من المدونة أن الجامع ليس بشرط في الجمعة لانه ذكر الاسواق مرة ومرة لم يذكرها فلو كان الجامع شرطا لذكره واختلف اذا أدرك تكبيرة الاحرام في الجمعة ثم رجع فلما رجع وجد الامام قد سلم فليل يتدى ظهر ابا حرام مستأنف وقال سحنون يبنى على احرامه وصوبه ابن يونس وفسر بعضهم بقول المدونة قائلا لانه صاحبها وتفسيرها بقول مؤلفها أولى وانصها ابتدأ طهرها وقال أشهب ان شاء قطع أو بنى على احرامه أو على ما عمل فيهما (قوله و يغسل قليل الدم من الثوب ولا تعاد الصلاة الا من كثيره) يعني على طريق الاستحباب يدل عليه قوله ولا تعاد الصلاة الا من كثيره وما ذكره هو مذهب المدونة وقيل ان يسير الدم جدا لا أثر له فلا يستحب غسله قاله الداودي لقول مالك لا يغسل دم البراغيث ما لم ينتشر وقبله البايجي ورده بعض شيوخنا بالمشقة في دم البراغيث ولذلك لم يقيد العفو باليسارة جدا بل بعدم التفاحش ونقل ابن المطار عن أبي بكر بن عبد الرحمن أنه يعني عنه في البدن لا في الثوب وقيل ان أصابه من غيره غسله نقله المازري في دم الحيض خصوصا لدور نيله ونقله ابن عبد السلام في سائر الدماء وظاهر كلام الشيخ ان دم الحيض والميتة كغيرهما وهو كذلك في القول المشهور وقيل ان يسيرهما كالكثير ويسير القبيح والصدید كالدم قاله في المدونة وقيل كالكثير قاله مالك في أحد قوليه والاول أقرب لان وصولهما الى الجسد والثوب أقل من وصول الدم ولا يجاب بانهما أقدر لان القذارة لا اعتبار لها كما قد علمت واختلف في مقدار اليسير والكثير في العتبية من سماع أشهب لا أجيبكم الى التحديد بالدراهم وتحديد ذلك ضلال فان الدراهم تختلف تصغر وتكبر فقد أشار بذلك الى ان المعتبر بالعرف وقال ابن سابق اليسير مادون الدرهم والكثير ما فوقه وفي الدرهم روايتان وروى على انه يسير وروى ابن حبيب انه كثير وقال ابن بشير اليسير مادون الدرهم والكثير

كان كثيرا أو قدر آه فيها بخلاف اليسير والله أعلم ص (وقليل كل نجاسة غيره وكثيرها سواء) ش يعني يغسل قليله وكثيره وتعاد الصلاة منه بالعمد أبد أو في العجز والنسيان في الوقت وان كان قدر رؤس الأبر وعن مالك يعني غمما تطاير من البول كرؤس الأبر س فيحتمل أن يكون عموما في كل يسير من البول ويحتمل قصره على المتطاير حين البول لانه محل الضرورة لتكرره في كل وقت والله أعلم والمشهور ما ذكره الشيخ هنا والله أعلم والنجاسة بالنظر الى العفوار بعة أقسام قسم يعني عن قليله وكثيره وهي كل نجاسة لا يقدر على إزالتها إلا بمسحة فادحة أولا يمكن إزالتها أصلا وقسم لا يعني عن قليله ولا عن كثيره وهي كل نجاسة قدر على إزالتها إلا بمسحة فادحة سوى الدم وقسم يعني عن قليله دون كثيره وهو الدم على المشهور وما تطاير من رشاش البول على الآخر وقسم يعني عن أثره دون عينه وهي التي يعسر زوال لونها ويرى معها ذهاب طعمها وكعرق الحبل يصيب الثوب ونحو ذلك ﴿فرعان﴾ قال سنده يعني عن يسير البول والعدرة يعلق بالذباب ثم يجلس على الحبل وقال عبد الله بن عمر لولا أن أزيد في الدين علام يكن فيه لقلت انه نجس وسئل عنه الشافعي فقال يجوز أن يكون في طيرانه ما يذهب ما بجناحه والا فلا مر إذا ضاق اتسع ﴿الثاني﴾ قال في المدونة والقيح والصدية مثل الدم يعني في العفو عن اليسير ع وفي يسير القيح والصدية برواية اللخمي انتهى وأخذ بعضهم القولين من كلامه هنا اعتبارا بأنه من الدم أو من غيره فيلحق بأصله والله أعلم ص (ودم البراغيث ليس عليه غسل إلا أن يتفاحش) ش يعني فيكون عليه غسله إذا تفاحش وجوب هذا ظاهر كلامه قاله خ ع

وقليل كل نجاسة
غيره وكثيرها سواء
ودم البراغيث ليس
عليه غسله إلا أن
يتفاحش

ما فوقه وفي الدرهم قولان ونقل ابن المنذر عن مالك تعاد الصلاة من كثير الدم وكثيره نصف الثوب فاكثر وكل من لقيته من القرويين وغيرهم يقولون هو قول غريب بعيد (قوله وقليل كل نجاسة غيره وكثيرها سواء) ظاهر كلام الشيخ أن يسير البول كغيره فلا يعني عنه وهو مذهب المدونة ونصها قالت أرايت ما تطاير على من البول مثل رؤس الأبر قال لا أحفظ هذا بعينه عن مالك ولكن قال مالك يغسل قليل البول وكثيره واختصرها البراذعي على ما هي عليه فان قلت عادة صاحب التمهيد لا يأتي بالمسئلة سؤالاً وجواباً إلا بمعنى من المعاني كقول ابن الحاجب وفيها فما هو هذا المعنى قلت لأحد أمرين أحدهما أن جوابه بوجه انه لم يقل بالعموم ولا الإجابة بالغسل اذ هو أحد أفراد الثاني لما قد علمت من أن العام يتناول أفراد بطريق الظهور لا بالنص فهو يمكن تخصيصه بما سأله عنه وهو ما تطاير من البول مثل رؤس الأبر وما ذكره من أن يسير البول لا يعني عنه هو المشهور وروى عن مالك انه يستحب غسل ما تطاير من البول مثل رؤس الأبر ذكره في الإكمال قال ابن عبد السلام يحتمل أن يريد بذلك عموما ويحتمل أن يريد مقصورا على التطاير عند البول لانه محل ضرورة لتكرره كل وقت قلت الأقرب من القولين العفو وان الاحتمال الأول أقرب لان المشهور في الدم عفو عموما فكذلك البول والله أعلم (قوله ودم البراغيث ليس عليه غسله إلا أن يتفاحش) ظاهر كلامه أنه لا يشترط أن يكون تفاحشه نادرا وكذلك ظاهر المدونة وغيرها واشترطه ابن الحاجب ونصه وعن دم البراغيث غير المتفاحش النادر وظاهر كلام الشيخ انه يجب غسله إذا تفاحش وهو ظاهر كلام غير واحد وقيل يستحب كالدمل قاله المتيوي وفرق بينهما بالاتصال والانفصال قال الشيخ خليل رحمه الله تعالى وذكر مصنف الارشاد في العمدة قولين إذا تفاحش بالوجوب والاستحباب وكذلك نقل اللخمي وقيل لا يؤمر بغسله إلا في الاوقات التي جرت عاداته بغسل ثيابه فيها ولا يؤمر بغسله في أثناء الغسلات المعتادة حكاه التادلي ولا أعرفه وحدث التفاحش ما يستحيا به في المجالس بين الناس وقيل ماله رائحة نقاهما التادلي أيضا وألحق صاحب الحلال بدم البراغيث دم البق والقمل وبعث أمير أفر يقية رجلا يسئل عبد الله بن فروح الفارسي عن دم البراغيث فسأله بمحض أهل درسه عن ذلك فقال لا بأس بالصلاة به ثم قال بمحضه عجبا يسئلنا عن دم البراغيث ولا يسئلنا عن دماء المسلمين التي يسفكها وكان رحمه الله لا يخاف في الله لومة لائم وكان مفتي أفر يقية يغسل موتى الضعفاء بيده ويحملها على عنقه ويدخلها في قبرها تواضعا منه لله تعالى ومن أراد الوقوف على سيرته فعليه بالمدارك واعلم أن عادة الشيخ يوخ يتعرضون هنا الى

وفيها ولا دم البراغيث الا ما تنافحش فظاهره وجوبه خ ورأيت في نسخة من التهذيب لا يغسل من دم البراغيث
الاما تنافحش فيستحب غسله س التفاحش على قسمين نادر وغـ ير نادر الثاني معفو عنه والاول غير معفو عنه
خ وندب غسله الا في صلاة أى فلا يندب قطعها له قالوا والتفاحش أن يستحيا به

﴿ باب في سجود القرآن ﴾

ص (وسجود القرآن احدى عشرة سجدة) ش يعني على المشهور من قول مالك وروى أربع عشرة فزاد ثلاث
المفصل النجم والانشاق والملق فيفعل في الاولى والاخرة كلا عراف وكذا في الانشقاق على انه آخرها وقيل
لا يسجدون وزاد ابن وهب وابن حبيب ثمانية الحج وهل واسجدوا أو آخرها قولان قال المازري وقال أبو الطاهر
جمهور المتأخرين برون هذا اختلافاً وقيل عبد الوهاب وحماد بن اسحق وأخو القاضي اسماعيل الخمسة عشر مأمور
بسجودها والعزائم الاحدى عشرة وتناول عليه الاحدى عشرة فانظر ذلك ص (وهي العزائم الخ) ش يعني السنن
المتأكدات التي لا يسع تركها وان لم ياتم تاركها وفيل فضيلة وقيل سنة خ وظاهر كلام ابن الحاجب ان المشهور الفضيلة
والذي حكاه ابن يونس وابن محرز وصاحب اللباب السنية ابن عطاء الله وهو المشهور ع سجود التلاوة الاكثر
سنة لقولها بسجدها بعد الصبح والعصر ما لم تصفراً أو يسفر كالجنازة والقاضي وابن الكاتب فضيلة لقولها يستحب
خ ولا دليل في ذلك لان السنة يطلق عليها المستحب ص (في المص عند قوله ويسبحونه وله يسجدون وهو آخرها

نظائر منها ان ثمانية أبواب لا يجب غسلها الا مع التمسحش ثوب دم البراغيث والمرضع وصاحب السلس وصاحب
البواسير وثوب الجرح السائل والقرحة وثوب الغازي الذي يمسك فرسه في الجهاد وثوب المتمسحش في سفره
بالدواب نقله الباجي وثمانية مجزى زوال النجاسة فيها بغير الماء وهي النعل والخف والقدم والمخرجان وموضع
الحجامة والسيف الصقيل والثوب والجسد وثمانية تحمل على الطهارة وهي طين المطر وأبواب الدور وحبل البئر
والذباب يقع على النجاسة وقطر سقف الحمام وميزاب السطوح وذيل المرأة وما نسجه المشركون وثمانية تجب
مع الذكرو القدرة وهي النجاسة والفور والترتيب والتسمية والكفارة في صوم رمضان والفطر في التطوع وترتيب
الحاضرتين وتقديم الفوائت اليسيرة على الحاضرة عند مالك في رواية ابن الماجشون

﴿ باب في سجود القرآن ﴾

اختلف المذهب في حكم سجود القرآن فقل سنة قاله الاكثر وأخذه ابن محرز من قول المدونة يسجد لها من قرأها
بعد العصر والصبح ما لم تصفر أو تسفر كالجنازة فان قلت هذه اقامة ضعيفة لان صلاة الجنازة قد قيل فيها انها فضيلة
حسبما رواه ابن عيشون فقد قال انما يقوم منها الفضيلة قلت المعلوم من المذهب في حكمها اما السنة واما القرينة
على الكفاية والقول بالفضيلة لم ينقله الا ابن زرقون وقيل ان سجود القرآن فضيلة قاله عبد الوهاب وابن الكاتب
وأخذه من قول المدونة يستحب ان لا يدعها في أثناء صلاته واختار ابن عبد السلام القول بالسنة لفعله عليه الصلاة
والسلام مداوماً مظهراً وذهب أبو حنيفة الى الوجوب ورده ابن يونس بقول عمر ان الله لم يكتبها علينا الا أن نشاء
قلت وهو ضعيف لان الكتب هو الفرض وأبو حنيفة لم يقل بالقرينة وانما قال واجب وهو أضعف عنده من
الفرض فالفرض عنده ما ثبت بدليل قطعي من القرآن والواجب ما ثبت بدليل ظني من السنة فعمد رضي الله عنه لم
ينف الا الفرض الذي هو أخص (قوله وسجود القرآن احدى عشرة سجدة وهي العزائم ليس في المفصل منها شيء
في المص عند قوله ويسبحونه وله يسجدون وهو آخرها) ما ذكر الشيخ من أن سجود القرآن احدى عشر سجدة
هو مشهور المذهب وقيل خمس عشرة بزيادة ثمانية الحج والنجم والانشاق آخرها وقيل لا يسجدون واقرأ باسم

﴿ باب في سجود
القرآن ﴾
وسجود القرآن
احدى عشرة
سجدة وهي العزائم
ليس في المفصل
منها شيء في المص
عند قوله ويسبحونه
وله يسجدون وهو
آخرها

والأصاال وفي النحل يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون وفي بني إسرائيل ويخرون للآذان يكون ويؤمرون خشوعا وفي مريم اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا وفي الحج اولها ومن بين الله فماله من مكرم ان الله يفعل ما يشاء وفي الفرقان انسجد لما تأمرنا وزادهم تقورا وفي الهدد الله لا اله الا هو رب العرش العظيم وفي الم تنزيل وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون وفي ص فاستغفر ربك وخررا كما واناب وقيل عند قوله لزلني وحسن ما آت في حم تنزيل واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون ولا يسجد السجدة في التلاوة الاعلى وضوء ويكبر لها ولا يسلم منها وفي التكبير في الرفع منها سعة وان كبر فهو احب اليها

فمن كان في صلاة فاذا سجدها قام فقرأ من القرآن أو من غيرها ما تيسر عليه ثم ركع وسجد (ش يعني هـ ذاهو المستحب فلو قام ولم يقرأ شيئا ثم ركع فلا شيء عليه لانه انما ترك مستحبا فقط ص) وفي الرعد عند قوله وظلالهم بالغدو والأصاال وفي النحل يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون وفي بني إسرائيل ويخرون للآذان يكون ويؤمرون خشوعا وفي مريم اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا وفي الحج اولها ومن بين الله فماله من مكرم ان الله يفعل ما يشاء وفي الفرقان انسجد لما تأمرنا وزادهم تقورا وفي الهدد الله لا اله الا هو رب العرش العظيم وفي الم تنزيل وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون وفي ص فاستغفر ربك وخررا كما واناب وقيل عند قوله لزلني وحسن ما آت في حم تنزيل واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون وقيل عند قوله وهم لا يسامون (ش يعني هذه مواضع السجود وفائدة الخلاف في بعضها ان متجاوزها يسجد على الثاني كان قرب في غير ذلك ع وحد اللخمى اليسير بالآيتين وان بعد أعاد قراءتها وسجدوا واحترز باولها في الحج من الثانية فان المذهب لا يرى سجودها والله أعلم ص (ولا تسجد السجدة في التلاوة الاعلى وضوء) ش يعني انه يشترط لها الا ما يشترط لسائر الصلوات من الطهارة والاستقبال ونحو ذلك وفي البخارى قال ابن عمر رضى الله عنه يسجد على غير وضوء فكان الشيخ قصده ذلك (فرع) فلو قرأ غير متوضي تعداها على المشهور ولو سجدها كذلك فقد أساء وأعاد ان امكن في الحال والافهى سنة والسنة لا تقضى فانظر ذلك ص (ويكبر لها ولا يسلم منها الخ) ش يعني مطلقا ما في الصلاة فيكبر في خفضه ورفعها اتفاقا وما في غير الصلاة فالمشهور لا يسلم وثالثها ابن القاسم التخيير في تكبير الرفع في غير الصلاة وكلها في المدونة والاهو ظاهر الرسالة لقوله وفي التكبير في الرفع منها سعة يعني ان شاء كبر وان شاء ترك والراجح التكبير لقوله وان كبر فهو احب اليها وظاهر كلامه ان التكبير الاول حتم وليس باحرام

ربك وقيل أربع عشرة باستا طانية الحج قاله مالك واختلف المتأخرون هل هذا اختلاف حقيقى قاله الاكثر أو ليس بخلاف بل السجود في جميعها الا أن السجود في الاحدى عشرة كد قاله حماد بن اسحق وفي غير ذلك قولان (قوله فمن كان في صلاة فاذا سجدها قام فقرأ من القرآن أو من غيرها ما تيسر عليه ثم ركع وسجد الى قوله وزادهم تقورا) انما قال الشيخ يقرأ شيئا من القرآن أو من غيرها اذا كان في صلاة لان الركوع لا يكون الا عقب قراءة شرعا ولذلك من أخذ بركوع فانه يرجع قائما على الصحيح وح واستحب له أن يقرأ شيئا (قوله وفي الهدد الله لا اله الا هو رب العرش العظيم الخ) ماذ كره هو المعروف في المذهب وقيل محلها منها وما يعلنون قاله ابن حبيب وأبو بكر الوقار وغيرهما (قوله وفي حم تنزيل واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون) ماذ كرأن محلها منها تعبدون مثله في المدونة وقيل لا يسامون قاله ابن وهب وخير ابن حبيب بينهما واختار بعض شيوخ شيوخنا انه يسجد في المحل الاخير في كل موضع يختلف فيه ليخرج من الخلاف لان ما قرب من الشيء أعطى حكمه واليه ذهب بعض المتأخرين من المشاركة (قوله ولا تسجد السجدة في التلاوة الاعلى وضوء) ماذ كره هو كذلك اتفاقا وكذلك يشترط سائر شروط الصلاة كالتوجه الى القبلة وستر العورة ما عدا الاحرام والسلام قال خليل وفي النفس من الاحرام والسلام شى وقال ابن وهب يسلم منها ويقوم من كلام الشيخ ان سجود الشكر على القول به يفتقر الى طهارة وهو كذلك على ظاهر المذهب واختار بعض من لقيناه من القرويين عدم افتقاره اليها بل يسجد بلا طهارة لانه اذا تركه حتى يتطهر أو يتوضأ أو يتيمم زال سؤال سجوده منه (قوله ويكبر لها ولا يسلم منها وفي التكبير في الرفع منها سعة وان كبر فهو احب اليها) لا خلاف في المذهب انه يكبر خفضا ورفعاً اذا كان في الصلاة واختلف ان يسجد في غير الصلاة فقليل يكبر خفضا ورفعاً وقيل لا يكبر والقولان لما لك وخير ابن القاسم فيها وكلها في المدونة وقول الشيخ رابع لانه خير في الرفع ولم يخير في الخفض ونبه على هذا ابن عبد السلام والتادلى والمستمع لحفظ

ابن الحاجب وشرطها كالصلاة الاحرام والسلام فانظر ذلك ص (ويسجد ها من قرأها في القرية
والنافلة) ش يعني ويكبر في خفضه ورفعها ويحجر بها في سره فان لم يحجر وسجد فقال ابن القاسم يتبعه مامومه وقال
سحنون لا يتبعه لاحتمال سهوه ع وتصح صلاتهم ان لم يتبعوه على القولين وظاهر كلام الشيخ ان السجود
في الفرض والنفل سواء أمن التخليط أو لم يأمنه ابن الحاجب ويسجد المصلي في النفل مطلقا ابن رشد أراد فذا
كان أو اماما المازري يريد أمن التخليط أو لم يأمنه أبو الطاهر المنصوص جواز سجوده ولو خشى التخليط للعمل
وقيل لا يسجد الا مع أمن التخليط ابن رشد لم أر هذا القول معزوا وفي الجلاب ما يدل عليه وتكره قراءتها
في الفرض ابتداء فان فعل المشهور يسجد ص (ويسجد ها من قرأها بعد الصبح مالم يسفر وبعد العصر مالم تصفر
الشمس) ش يعني فاذا اسفر أى بين أو اسفرت لم يسجد اتفاقا وفيها فليعدها ابن يونس وصاحب النكت يريد
موضع السجود لا الآية ابن الحاجب وفي الجنائز وسجود التلاوة بعد صلاة الصبح وقبل الاسفار
وبعد صلاة العصر وقبل الاصفار المنع للموطأ والجواز للمدونة والجواز في الصبح لابن حبيب س خرج أبو داود
عن ابن عمر رضي الله عنه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم
يسجدوا حتى تطلع الشمس فلاجل هذا يرجح مذهب الموطأ قال وقول ابن حبيب ضعيف ع لان النهي فيهما
واحد وهم ابن شاس فيما عزا للموطأ فانظره والله التوفيق

باب في صلاة السفر

يعني ذكر حكم الصلاة المفروضة في السفر فليست صلاة السفر بل كيفية الصلاة فيه اذ تغير أحكامها بوجوه عند توفر
أوتع لم يسجد اتفاقا كان القاريء صالحا للامامة وسجد فان لم يسجد القاريء ففي سجوده قولان وان كان
استماعه للشواب فان لم يسجد القاريء لم يسجد اتفاقا وان سجد فقولان عكس انقرع الاول واختلف في السامع دون
جلوس لا ستماعه فلا كثر على عدم السجود وقيل يسجد قال الباجي وهو قول شاذ (قوله ويسجد ها من
قرأها في القرية والنافلة) لا خلاف في المذهب ان قراءتها في النافلة جائزة سواء كانت سرا أو جهرا فذا أو اماما
واختلف في جواز قراءتها في الفرض ففي الفذ قولان الكراهة والجواز والاول هو المشهور واختلف في الامام
على ثلاثة أقوال الكراهة للمدونة والجواز مطلقا حكاه ابن زرقون عن رواية ابن وهب وقيل ان قلت الجماعة جاز
والا كره وعلى الاول فانه يسجد اذا قرأ وحكي ابن الحاجب قولاً بعدم السجود قال ابن هارون ولا أعرفه غيره
ونص ابن الحاجب في الفرض تكراه قراءتها على المشهور رجها أو سراً فان قرأ فقولان واذا كانت الصلاة سرية
فانه يحجر بالآية ليعلم من خلفه فان لم يحجر وسجد قال ابن القاسم يتبع وقال سحنون لا يتبع لاحتمال السهو
والقولان حكاهما المازري (قوله ويسجد ها من قرأها بعد الصبح مالم يسفر وبعد العصر مالم تصفر الشمس)
ما ذكره هو مذهب المدونة وقيل يمنع سجوده بعد صلاة العصر والصبح قاله في الموطأ وحمله ابن عبد السلام
على الكراهة وقيل انه جائز ولو عند الاسفار والاصفرار نقله ابن عبد البر عن رواية ابن عبد الحكم وقيل بمنعه بعد
صلاة العصر مطلقا وبجوازه بعد صلاة الصبح مالم يسفر نقله ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وظاهر كلام
المازري وابن الحاجب الاتفاق على المنع حين الاسفار والاصفرار وصرح به ابن حارث وهو قصور لما تقدم وقال
اللخمي لو قيل انه يسجد حين الاسفار لانه وقت اختيار في القرية لا حين الاصفرار لانه وقت ضروري
اكان حسنا

باب في صلاة السفر

السفر على خمسة أقسام واجب كسفر الحج والجهاد المعينين ومن دواب اليه كالسفر لهما اذا لم يتعيئا ومباح كسفره

ويسجد ها من قرأها
في القرية والنافلة
ويسجد ها من
قرأها بعد الصبح
مالم يسفر وبعد
العصر مالم تصفر
الشمس
باب في صلاة
السفر

شرط ذلك ومنه القصر وهو المقصود هنا وشروطه خمسة كونه مباحا على المشهور ومعه زوما على طوله أربعة بردفا كثر قد دخل فيه بالفعل وفارق موضع اقامته ولم ينو اقامة أربعة أيام في أثناؤه ولا عادلا هله ومحله وحكم صلاة السفر في جمل من الفرائض ص (ومن سافر مسافة أربعة بردوهي ثمانية وأربعون ميلا فعليه أن يقصر الصلاة) ش تضمن كلامه فصولا ثلاثة تحديد مسافة القصر وحكم القصر ومحله أما مسافته فالمشهور ما ذكره هو حديث ابن عباس رضي الله عنه لا تقصر الصلاة في أقل من أربعة برد من مكة إلى عسفان رواه الدارقطني وصحح ابن خزيمة وقفه والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل قال ابن حبيب الفاذراع وشهر ولا يجرى ثلاثمائة ألف ذراع وخمسمائة وصحح وقيل الف باع والباع أربعة أشبار والشبر اثنا عشر أصبعًا والاصبع ست شعيرات بالعرض والشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون ﴿فرع﴾ فان قصر في أقل مما ذكر فمن ابن القاسم ان كان في ستة وثلاثين ميلا أجزأه وقال يحيى بن عمر يعيد أبدا ابن عبد الحكم في الوقت ومن قصر في أقل من ذلك أعاد أبدا اتفاقا وشرطه أن يكون مقصودا دفعة فلا يلفق ذهابه برجوعه ﴿تنبيه﴾ يقصر المكي في خروجه لعرفات ورجوعه فلا تعتبر المسافة في حقه للسنة في ذلك عند مالك والله أعلم وأما حكمه فقوله فعليه من الفاظ الوجوب وقد صرح به في باب جمل من الفرائض اكن حمله القاضي على وجوب السنن وهو المشهور ابن رشد قصر الصلاة في السفر على مذهب مالك وجميع أصحابه سنة من السنن التي لاخذ بها فضيلة وتركها إلى غيرها خطيئة ونحوه لا يجرى عمر وروى أشهب القصر فرض اللخمي وقاله ابن سحنون المازري ومال إليه ابن المواز ابن يونس ونقله القاضي عن جماعة من البغداديين وقال به اسماعيل القاضي وابن أبي الجهم وقال الابهرى مستحب وقيل مباح ﴿فرع﴾ فعلى الفرض تبطل بانامها كان اقتدى بمقيم وقيل أصبح ويتبعه وقيل ينتظره ويسلم معه وعلى التخيير والاستحباب فلا تبطل ان أتم وعلى السنة ان نوى القصر وقصر فواضح وان أتم الا تمام مع نية القصر أعاد أبدا وقيل في الوقت وقيل لا إعادة وان أتم سهوا أعاد في الوقت واليه يرجع ابن القاسم وعنه بسجد ولا يعيد وهما روايتان وعن سحنون يعيد أبدا خ والجهل هنا كالمسهو اتفاقا وان نوى الا تمام وأحرم عليه سهوا أو جهلا أعاد لا آخر الضروري فانظر باقي مسائله وأما محله فالصلاة الرباعية وهو قوله يصلي ركعتين الا المغرب فلا يقصرها يعني لانها وتر صلاة النهار كذا في الحديث وزادوا الا الصبح فانها تطول فيها القراءة وانما لم يذكر الشيخ الصبح اكتفاء بقوله يصلي ركعتين اذ يفهم منه أن لا قصر فيما دون ركعتين ﴿تنبيه﴾ ظاهر قوله من سافر أنه لا يشترط انتفاء العصيان على السفر فيما ذكره والمشهور اشتراط كون السفر مباحا فلا يقصر من عصى بسفره كما سبق وعاق على المشهور ما لم يتب ولا له على الاصح وروى ابن زباد قصر كل مسافر وعليه أكثر أهل الظاهر ولا خلاف في السفر الواجب والمندوب والله

ومن سافر مسافة
أربعة بردوهي ثمانية
وأربعون ميلا فعليه
أن يقصر الصلاة
فيصليها ركعتين الا
المغرب فلا يقصرها

لطلب الارباح ولا خلاف أنه يقصر في جميعها ومكره كالصبي للهو على المشهور خلافا لابن عبد الحكم ونحوه لليث بن سعد وحرام كسفره لقطع الطريق وسيأتي حكمه ان شاء الله تعالى (قوله ومن سافر مسافة أربعة بردوهي ثمانية وأربعون ميلا فعليه أن يقصر الصلاة) ظاهر كلام الشيخ سواء كان سفره سفر معصية أم لا وهو قول مالك من رواية يزيد بن عبد الرحمن والمشهور أن العاصي لا يقصر وفي المدونة لا يقصر من سافر للهو ويقصر على أصل ابن عبد الحكم القائل بجوازه كما تقدم ولما ذكر ابن الحاجب أنه لا يترخص للعاصي على الاصح قال وكذلك المكروه كصيد اللهو وظاهره أن الاصح تحريم القصده كالعاصي والصواب عندي أنه يستحب له أن لا يقصر فان قصر فلا شيء عليه وعليه تحمل المدونة ولا يبعد أن يكون هو مراد ابن الحاجب وأن العطف انما وقع في كونه لا يقصر وذلك اعم من التحريم والكراهة وظاهر كلام الشيخ أن القصر فرض وهو قول القاضي اسماعيل وسحنون وابن الجهم قائلوا رواه أشهب وعمر وابن رشد فهمه من رواية أشهب ولولا الاطلاقة لذكرناه وقيل

أعلم ص (ولا يقصر حتى يجاوز بيوت المصر وتصير خلفه ليس بين يديه ولا بجذائه منها شيء) ش هذا ان كان مصر اتصلت بيوته و بساتين فيها بيوت وان لم تتصل به واسستقات بنفسها قصر عند مفارقتها وان لم تكن بيوت فالمشهور يقصر عند مفارقتها وروى حتى يجاوز ثلاثة أميال حد وجوب اتيان الجمعة وقاله ابن عبد الحكم والقريه التي تصل في الجمعة كالمصر والتي لا تصل فيهما يقصر بمفارقتها ونقل سند فيها اعتبار ثلاثة أميال وأنكر ولعمودي مفارقة بيوت حلتها وغيرهما الا تفصال (فرع) فلو قصر قبل مجاوزة البيوت على المشهور فهل يعيد في الوقت أو مطلقا أولا اعادة عليه انظر ذلك فاني لم أقف عليه ص (ثم لا يزال يقصر حتى يرجع اليها أو يقار بها بقل من الميل) ش يعني حتى يرجع لبيوت المصر القاضى مبدأ القصر منهاه ومثله روى مطرف وابن الماجشون الشيخ وسمع أشهب من قرب بميل أو نحوه ثم وفي المدونة لم يحدد مالك في القرب حدا وفيها حتى يدخل قرية أو يقار بها وسئل عن كان على الميل فقال يقصر ولا بن الماجشون حتى يدخل الى أهله وفي المجموعة حتى يدخل منزله ولا بن حبيب اذا أتى مسافة وجوب الجمعة حيث تحب والله أعلم ابن يونس وكان ابن عمر اذا سافر قصر وهو بين يدي البيوت واذا رجع قصر حتى يدخل البيوت ورأى على بن أبي طالب خصا حين خرج من البصرة فقال لولا هذا الخصى لصليت

القصر سنة رواه ابن خزيمة منداد وأبو مصعب وقال عياض في الاكمال هو المشهور من مذهب مالك وأكثر أصحابه وأكثر العلماء من السلف والخلف وقيل مستحب وقيل مباح وعزاه عياض لعامة أصحابنا البغداديين وعزاه الاستحباب للابهرى وما ذكره الشيخ من أن المعتبر في المسافة ثمانية وأربعون ميلا هو المشهور وسمع أشهب خمسة وأربعون ميلا وروى أبو قرة اثنان وأربعون ميلا وفي المبسوط أربعون ونقل ابن عطية عن المذهب قولين آخرين وهما ثلاثون وستة وثلاثون ذكر ذلك عند تكلمه على معنى قوله تبارك وتعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر وروى عن مالك اختبار مسافة يومين وروى يوم وليلة وفي المبسوط في البحر يوم فذكر المازري انه رد الثالث للثاني لان حركة البحر أسرع والثاني للاول لان الليلة بدل اليوم الثاني والكل للاول المشهور وهو ثمانية وأربعون ميلا لانه السير المعتاد وقال عياض حمل الاكثر من ذلك على الخلاف والميل ألف ذراع قاله ابن حبيب وقال ابن عبد البر الاصح ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة ذراع (قوله ولا يقصر حتى يجاوز بيوت المصر وتصير خلفه ليس بين يديه ولا بجذائه منها شيء) ظاهر كلامه سواء كان الموضع موضع جمعة أم لا وهو كذلك في القول المشهور وقيل ان كان الموضع موضع جمعة فلا يقصر حتى يجاوز ثلاثة أميال قاله مطرف وابن الماجشون قال ابن عبد السلام وله حظ في النظر لان حقيقة السفر واحدة فالمسقط للجمعة هو سبب القصر فكما أن مادون ثلاثة أميال لا يسقط الجمعة فكذلك لا أثر له هنا قلت وعزاه الباجي والمازري هذا القول لرؤية مطرف وابن الماجشون لا قولهما وحمله ابن رشد على التفسير والاكثر من على الخلاف وقيل باعتبار ثلاثة أميال سواء كان الموضع موضع جمعة أم لا نقله القاضى سند عن مالك وهو ظاهر كلام ابن الحاجب * فان قلت انما حكاها ابن الجلاب بلفظ قد قيل ولم يعزه لمالك فلعله لغيره * قلت كل ما في ابن الجلاب هو لما لك حتى ينص عليه أنه لغيره ذكر هذا ابن عبد السلام عند تكلمه على قول ابن الحاجب في النكاح وزيد البخر والافضاء وانظر اذا فرغنا على المشهور فهل الثلاثة الاميال محسوبة من الثمانية والاربعةين ميلا كما هو ظاهر كلامهم أولا تحسب لاجل أنه لما حكم بانه يتم فيها فكأنها وطنه لم أر في ذلك نصا وهي أول مسألة استشكلتها في صغري فلم يجبني عنهما من سألته حينئذ قائلا لا أدري وهو الشيخ أبو محمد الشيباني رحمه الله تعالى واختار غير واحد ممن لقيته بعد أن نهاي تحسب والصواب عندي أنها لا تحسب (قوله ثم لا يتم حتى يرجع اليها أو يقار بها بقل من الميل) ما ذكره الشيخ نحوه في المدونة ولم يرتضه ابن عبد السلام قائلا اذا لافرق بين الخروج والرجوع قال

ولا يقصر حتى يجاوز
بيوت المصر وتصير
خلفه ليس بين يديه
ولا بجذائه منها شيء
ثم لا يتم حتى يرجع
اليها أو يقار بها بقل
من الميل

ركعتين ﴿ فرع ﴾ اذا صلى قصر اتم دخل وطنه قبل خروج الوقت لم يعد ان ينى على يقين في أمره وان كان شاكا أو مترددا في دخوله فينبغي له أن يؤخر لا آخر المختار فان قدم فهل يعيد أولا أنظره ص (وان نوى المسافر اقامة أربعة أيام بموضع أو ما يصلي فيه عشرين صلاة أتم الصلاة حتى يظمن من مكانه ذلك) شى يعنى ان القصر بشرطه تقطعه نية الاقامة أربعة أيام صحاح فاكثر هذا مذهب ابن القاسم فيلغى يوم دخوله بعد النجوى يوم خروجه على المشهور في ذلك وقال سحنون وعبد الملك من يصلي فيه عشرين صلاة فيلغى يوم دخوله ليوم خروجه وقال ابن نافع فقول الشيخ للخلاف لا للتخير كقوله مثل ثمانية أيام أو عشرة أى أربعة أيام على قول أو عشرين صلاة على قول يقلد منها ما شاء وفي قوله نوى بموضع تنبيه على عدم اشتراط العمران وعدم اشتراط الالهل وفي قوله نوى انه ان لم ينو قصر مادام ناويا للسفر والله أعلم ﴿ فرع ﴾ من عرضت له نية الاقامة بعد أن صلى قصر لم يعد وفي المدونة استحبابها في الوقت واستشكل وفي الطراز لما حدثت له في اثنتاها ومن عرضت له في أثناء الصلاة ففيه أربعة أقوال فانظرها ﴿ تنبيه ﴾ جزم النية بالمقام مقصود فلو قدم بزاوية نجرشا كافي قدر مقامه فروى اللخمي يتم لان رجوعه ابتداء سفره الا ان يعلم انه يرجع قبل أربعة أيام ع هذا خلاف قول ابن الحاجب ان لم ينو أربعة قصر في غير وطنه أبدا ولو في منتهى سفره وفي تعلية الوانوغى على المدونة قال النووى لو نوى العبد أو الزوجة أو الجيش اقامة أربعة لم ينوها متبوعهم ففي لزوم الاتمام في حقهم قولان أقواهما ليس لهما الاتمام لان نيتهم لا تقيد بعدم استتقلالهم قال وانظره على مذهبنا ص (ومن خرج ولم يصل الظهر والعصر وقد بقي من النهار قدر ثلاث ركعات صلاهما سفر يتين وان بقي قدر ما يصلي فيه ركعتين أو ركعة صلى الظهر حضرية والعصر سفرية) شى لانه في الثلاث يدرك الظهر كاملة ويدرك العصر بركعة وفي الركعتين فدونهما قد فات وقت الظهر وهو حاضر وما بقي للعصر تامة أو ركعة منها وظاهر كلامه كان

وان نوى المسافر اقامة أربعة أيام بموضع أو ما يصلي فيه عشرين صلاة أتم الصلاة حتى يظمن من مكانه ذلك ومن خرج ولم يصل الظهر والعصر وقد بقي من النهار قدر ثلاث ركعات صلاهما سفر يتين فان بقي قدر ما يصلي فيه ركعتين أو ركعة صلى الظهر حضرية والعصر سفرية

والاولى قول ابن الحاجب والقصر اليه كلقصر منه وقول الجمعة لا يزال يقصر حتى يدخل منزله يرجع اليه (قوله وان نوى المسافر اقامة أربعة أيام بموضع أو ما يصلي فيه عشرين صلاة أتم الصلاة حتى يظمن من مكانه ذلك) قد قدمنا غير ما مر ان الشيخ اذا أتى في كلامه بأو أراد أن المسئلة ذات قولين والقول بأن الاعتبار اقامة أربعة أيام هو نص المدونة وهو المشهور والقول باعتبار عشرين صلاة هو لسحنون وابن الماجشون ولا يقال ان القولين بمعنى واحد لانه اذا نوى الاقامة مثلاً قبل طلوع الشمس فان هذا اليوم ملغى على الاول ومعتبر على الثانى وقال ابن نافع يعتد به الى مثل وقته ولهذا المسئلة نظائر المعتدة والعهد الكبرى والصغرى وبيع الخيار والعقيقة والكرء والخالف لأ كالم فلا عشرة أيام مثلاً وتلومات القاضى والصواب أن تلومات القاضى مما يرجع فيها الى نظره واليه كان يذهب بعض من اقيته ممن تولى قضاء الجماعة بتونس حرسها الله تعالى واقام المغربى قولاً من المدونة ان من دخل بلدة وهو مريض وهي ليست ببلده ونوى أن يقيم فيها أربعة أيام فاكثر وفيها تحييس على المرضى بها فانه يدخل معهم في ذلك قال ونص على ذلك ابن سهل وابن العطار وقال فضل يدخل معهم عند قدومه وان لم ينو اقامة وانظر ما فى وصايا اللخمي فيمن أوصى لغيره ان من سكن قبل القسمة ولو بيوم دخل في القسمة ولا شى لمن رحل قلت وكان بعض من لقيته يمنع دخوله وهو الاقرب لان من يوقف شيئاً على من ذكر فان الغالب عليه أنه انما يريد من سكنها ناويا على التأييد والله أعلم (قوله ومن خرج ولم يصل الظهر والعصر وقد بقي من النهار قدر ثلاث ركعات صلاهما سفر يتين فان بقي قدر ما يصلي فيه ركعتين أو ركعة صلى الظهر حضرية والعصر سفرية) ما ذكر الشيخ ان من سافر لثلاث ركعات انه يصلى الظهر والعصر سفر يتين هو كذلك باتفاق اذا كان ناسياً لهما واختلف اذا تعمد تركهما والمنصوص كذلك وألزم الشيخ أبو الحسن اللخمي القائل بان الصلاة لا تسقط عن متعمد التأخير من أصحاب الاعذار الا بقدر كل صلاة عدم قصر المسافر حينئذ وظاهر كلام ابن الحاجب ان

تأخيره عمداً أو نسياناً وهو جاز على أن المؤخر مؤدماً ما عاص أو وقت كراهة لا قاض والله أعلم ص (ولو دخل لخمس ركعات ناسياً لهما صلاتهما حضريتين) ش يعني لانه في وقت هذه بكلمة أو هو في جزء معتبر من التي تلها فكل منهما حاضرة وفي قوله ناسياً لهما نوع اعتذار وحسن مخرج والافلام مفهوم له والله أعلم ص (فان كان بقدر أربع ركعات فاقبل الى ركعة صلى الظهر سهرة والعصر حضرية) ش يعني ان كان الدخول لذلك كانت الاولى قد خرج وقتها في السفر والثانية قد أدرك فيها العصر قبل خروج وقتها اللخمي ويبدأ فيصلي الظهر ركعتين ثم يدرك العصر بما بقي وان كان قد بقي ثلاث ركعات فاكثرفان دخل لركعة خاصة فهل يبدأ بالظهر ولو أدى الى إيقاع العصر خارج وقتها لاجل الترتيب أو يبدأ بالعصر ليدرك الوقت بفعلها ثم يصلي الظهر بعد ذلك قولان ﴿فرع﴾ ابن رشد اختلف في اختصاص العصر بأربع ركعات قبل الغروب فلا بن القاسم في سماع يحيى الاختصاص وفي سماع أصبغ وسماع عيسى نفيه فعلى الاول من قدم من سفره لاربعة ركعات قبل الغروب وقد صلى العصر ناسياً للظهر فانه يصلي الظهر سهرة لدخوله قبل خروج وقتها وتقرر دها في ذمته سهرة وعلى الثاني يصليها حضرية لانه دخل في وقت مشترك بينهما وبين العصر فانظر ذلك ص (وان قدم في ليل وقد بقي للفجر ركعة فاكثروا ولم يكن صلى المغرب والعشاء صلى المغرب ثلاثاً والعشاء حضرية) ش يعني لانه قد خرج وقت المغرب بكلمة وركعة من العشاء في الحضر فالعشاء حكم الحضر والمغرب لا تقصر ص (ولو خرج وقد بقي من الليل ركعة فاكثرت صلى المغرب ثم صلى العشاء سهرة) ش وهذا كله على المشهور والتقدير بالاولى لا بالثانية ولو خرج لاربعة قبل الفجر فالعشاء سهرة على القولين ولما دونها كذلك وروى حضرية كما لو قدم لاربعة قال عبدالحق لان المغرب لا يتغير حكمها بالسفر فلا يقدر لها شيء وما بقي من الليل هو لا آخر الصلاتين وقاله اللخمي وفروع الباب نادرة كثيرة ﴿خاتمة﴾ يكره اقتداء المقيم بالمسافر وعكسه وهو أشد كراهة فان فعل كل وأجزأه وقيل يعيد بوقت وروى الا بالمساجد الكبار وان ظن الامام مسافراً فظهر خلافه أو بالعكس أعاد أبدأ وثالثها في الوقت ويستحب تعجيل الاوبة والقدوم ضحى وستأني آداب السفر آخر الكتاب والله التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً

﴿باب في صلاة الجمعة﴾

يعني ذكر صفتها واحكامها وما يرجع اليها من شروط وغيرها فاحكامها وهو الوجوب فيذكر في جمل من الفرائض الخلاف فيه بالنص ولم أقف عليه وذلك انه لما ذكر عن اللخمي أن من آخر الصلاة عامداً حتى بقي من الوقت قدرها فانه مأثوم اجماعاً فذكر كلاماً بعده زاد عليه ثم قال ويلزم ان لا يقصر المسافر ولا يتم القادم الا مع ذلك وفيه خلاف فتدبر كلامه ولولا الاطالة لذكرناه (قوله ولو دخل لخمس ركعات ناسياً لهما صلاتهما حضريتين فان كان بقدر أربع ركعات فاقبل الى ركعة صلى الظهر سهرة والعصر حضرية وان قدم في ليل وقد بقي للفجر ركعة فاكثروا ولم يكن صلى المغرب والعشاء صلى المغرب ثلاثاً والعشاء حضرية) اعلم أن قوله ناسياً طردي بل وكذلك العامد وتقدم نقل ابن الحاجب الخلاف في ذلك (قوله ولو خرج وقد بقي من الليل ركعة فاكثرت صلى المغرب ثم صلى العشاء سهرة) اعلم انه اذا سافر لاربعة ركعات قبل الفجر فانه يقصر العشاء وان سافر لاقبل فالرأية كذلك وروى ابن الجلاب يتم ولو قدم لاربعة قبل الفجر آتم ولا قل فانه يقصر وخرج ابن الجلاب انما

﴿باب في صلاة الجمعة﴾

اعلم أنه يقال الجمعة بضم الميم واسكانها وفتحها قاله الواحدى عن القراء والجمعة من خصائص هذه الامة

ولو دخل لخمس ركعات ناسياً لهما صلاتهما حضريتين فان كان بقدر أربع ركعات فاقبل الى ركعة صلى الظهر سهرة والعصر حضرية وان قدم في ليل وقد بقي للفجر ركعة فاكثروا ولم يكن صلى المغرب والعشاء صلى المغرب ثلاثاً والعشاء حضرية ولو خرج وقد بقي من الليل ركعة فاكثرت صلى المغرب ثم صلى العشاء سهرة ﴿باب في صلاة الجمعة﴾

ان شاء الله ص (والسعي الى الجمعة فريضة) ش يعني لقوله تعالى اذانودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وهذا في حق من تجب عليه وهو كل بالغ عاقل مسلم حر مقيم فمن توفرت فيه هذه الشروط وجب عليه السعي في وقته الا لعذر او علة فيجوز التخلف ابن رشد والاعذار على ثلاثة اقسام قسم يبيح التخلف باتفاق كالمريض والقيام بعيت لم يجد من يكفيه وخشى عليه التغير أو يكون يجود بنفسه والاعمي لا قائد له والتمريض وقسم لا يبيح باتفاق كالمديان يخاف الغرماء ولو خاف ان يسجنه الحاكم في غير موضع السجن او يضرب به سقطت وقسم اختلف فيه كالا جند للماعلى الناس من الضرر في مخالطته في الجامع وكالمطر الشديد وفيه روايتان وفي تخلف العروس اختلاف ضعيف وقال غيره تسقط بالخوف على النفس والمال وعدم ما يستر به عورته ورجاء عفو قود وعن آكل نوم وشيخ فان ابن شعبان وعن خوف يمين في بيعة ظالم ﴿تنبيه﴾ قال عليه السلام من ترك الجمعة ثلاثا من غير عذر طبع الله على قلبه بطابع النفاق وقال عليه السلام لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات او يمتحن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين رواه مسلم من حديث ابن عمرو ابى هريرة رضى الله عنهم وفي الصحيح اقدمت ان امر رجلا يصلى بالناس ثم اخالف الى بيوت رجال لا يشهدون الجمعة فاحرق عليهم بيوتهم الحديث ﴿فرع﴾ قال ابن العربي ليس لترك الجمعة كفارة الا صلاتها اربعا في الوقت والتوبة أن لا يعود أبدا وكل ما روى فيه من الكفارة بصدقة مدين أو مد أو غير ذلك لم يصح وان عمل به أحد فلا بأس انظر العارضة ص (وذلك عند جلوس الامام على المنبر وأخذ المؤذنون في الاذان) ش بين هذا الوقت الذي يتعين فيه السعي وما ذكره في حق قريب الدار على المشهور وقيل عند الزوال فاما غيره فيتعين عليه السعي قبل النداء بقدر الادراك وهذا أيضا اذا كان الاذان على سنته بعد الزوال وخروج الامام وجلوسه على المنبر فلو تقدم الاذان وتاخر الامام أو بالعكس فهل يعتبر السابق أو اللاحق أنظر ذلك ﴿فرع﴾ اختلف في حكم اذان الجمعة فالمشهور سنة وقيل فرض وفي قوله وأخذ نسختان احدهما بفتح الخاء والذال وهي الصحيحة والاخرى بسكون الخاء على المصدر فتكسر الذال وما بعدها ص (والسنة المتقدمة أن يصعدوا حينئذ على المنار فيؤذنون) ش وانما أراد بالسنة المتقدمة سنة الصحابة اذ لم

والسعي الى الجمعة
فريضة وذلك عند
جلوس الامام على
المنبر وأخذ المؤذنون
في الاذان والسنة
المتقدمة أن يصعدوا
حينئذ على المنار
فيؤذنون

واختلف في حكمها على ثلاثة أقوال فالمعروف انها فرض عين مطلقا وروى ابن وهب انها سنة فحملها بعضهم على ظاهرها قال ابن عبد البر وهو جهل ونقل بعض شيوخنا عن اللخمي انه خرج انها فرض كفاية من قول ابن نافع وابن وهب ان من صلى ظهرا وهو يلزمه سعي ادراكها لم يعد ولم أجده الا قوله القول بالبطلان أحسن الا ان يرجح بقول من قال ان الجمعة ليست بفرض ونص ابن عبد الحكم على أن المسجون لا يخرج للجمعة قال المازري عن بعض أشياخه منعه من الجمعة انما هو على قول من شذ ان الجمعة فرض كفاية ورده بان لها بدلا وتسقط بالمطر على قول وأبيح التيمم اذا كثرت ثمن الماء وكذلك الخوف على تلف مال الغرماء بخروجه يوم الجمعة قال والاولى ان لا يمنع منها ان أمكن خروجه لها مع عدم ضرر الغرماء (قوله والسعي الى الجمعة فريضة وذلك عند جلوس الامام على المنبر وأخذ المؤذنون في الاذان والسنة المتقدمة ان يصعدوا حينئذ على المنار فيؤذنون) كلام الشيخ ظاهر في ان الجمعة فرض عين لانه اذا كانت الوسيلة وهي السعي فرضا فاحرى المقصد وظاهر كلامه ان المؤذنين ثلاثة وهو قول مالك في رواية ابن القاسم وروى ابن عبد الحكم انه يؤذن واحدا لا أكثر ونقل ابن الحاجب قولا بمؤذنين لا أكثر ولم يحفظه أشياخنا الا منه وكل هذا الخلاف انما هو في عدد من يؤذن عند جلوس الامام على المنبر وقال ابن العربي كان يؤذن عند جلوسه صلى الله عليه وسلم واحد ثم يقوم آخر ثم زاد عثمان ثالثا بالزوراء قبل جلوسه ثم قلب الناس الاذان فهو بالمشرق كقرطبة وأما بالمغرب فتلاثة لجهل مفتيهم سمعوا انها ثلاثة فجهلوا ان الاقامة منها قلت ورده بعض شيوخنا بنقل ابن حبيب كان اذارق صلى الله عليه وسلم المنبر اذن ثلاثة مرتبا على المنار فلما كثرت

يكن في زمانه عليه السلام منار وانما كانوا يؤذنون عند باب المسجد وفي قوله فيؤذنون نبيه لتعدد المؤذنين في وقت خروج الامام وجلسه على المنبر واحد بعد واحد قيل ثلاثة وقيل اثنان وقيل واحد ونصره ابن العربي والمعول الاول وكونه على المنار هو مذهب ابن حبيب ولا يبي عمر بين يدي الامام والله أعلم ص (ويحرم حينئذ البيع وكل ما يشغل عن السعي اليها) ش يحرم البيع على من وجبت عليه حينئذ كان بائعا أو مشتريا أوهما معا ومن لم تجب عليه لا يحرم عليه مع مثله على المشهور ويكرده ويمنع منهم في السوق الاستبداد بالربح ﴿ فرع ﴾ فان باع من تلزمه الجمعة فثالثها المشهور فسخه ما لم يفت بحواله السوق فاعلى فان فات مضى بانثن عند المغيرة وسجنون وبالقيمة عن ابن القاسم وغيره وعلى القيمة ففي كونها وقت القبض واتمام الصلاة قولان لابن القاسم وأشهب وروى على وابن وهب ان باع استغفر ولا شيء عليه وقال عبد الملك لا يفسخ الا ان اعتاد ذلك وعلى القول بامضاء البيع فقال مالك للمشتري أكله وقال ابن القاسم لا يأكله وأحب الى أن يتصدق به ولا يصبع من باع ما اشتراه حينئذ فرج لم يجزله أن يأكل الربح وأحب اليه أن يتصدق به ابن حبيب وينبغي للامام أن يوكل عند النداء من ينهى عن البيع والشراء ويقم من الاسواق من يبيع ومن لا يبيع ^{مسئلة} الشيخ من انتقض وضوؤه قبل النداء أو عنده فلم يجز الماء الا بالشراء فلا بأس أن يشتريه ومن باع في آخر وقت الصلاة الضرورى وهو لم يصلها قال أبو عمران يفسخ وقاله اسماعيل القاضي وقال سجنون يمضى وصوبه ابن محرز وفرق بان الجمعة لا تقضى وبان النهى فيها بالمطابقة وفي هذه بالعموم والله أعلم وقوله وكل ما يشغل عن السعي اليها يدخل فيه جميع العقود من الاجارة والشركة والتولية والاقالة والنكاح ونحو ذلك ويكون جميعه حكم البيع في التحريم والفسخ وفي المسئلة قولان مبنيان على علة المنع هل هو الاشغال فيمنع الجميع أو الاستبداد بالارباح فلا يمنع الا البيع ابن القاسم لا يفسخ الذي عقد من النكاح والامام يخطب والصدقة والهبة جائزة في تلك الساعة أصبغ لا يعجبنى قوله في النكاح وأرى أن يفسخ وهو عندى بيع من البيوع اللخمى وقول ابن القاسم في هذا أحسن وقال ابن عبد الحكم يفسخ الجميع ابن المواز الا الشفعة والاقالة والشركة والتولية والاجارة كالبيع لان ذلك مما يتكرر وقوعه اللخمى اختلف بعد القول بالفسخ هل يفسخ ما يتكرر زوله فقال ابن عبد الحكم في الاقالة والشركة والتولية والشفعة يفسخ لانه

ويحرم حينئذ البيع
وكل ما يشغل عن
السعي اليها

الناس أمر عثمان باذان الزوال بالزوراء فاذا خرج أذن ثلاثة ثم نقل هشام أذان الزوراء للمنار والثلاثة بين يديه وما قاله شيخنا ضعيف لما قد علمت من اضطراب أهل العلم في رواية ابن حبيب للاحاديث هل هي ضعيفة أم لا حسبها هو مذكور في المدارك والاتفاق على انه ثبت في نقل فروع المذهب وظاهر كلام الشيخ أن السعي يجب عند سماع المؤذن الاول واختلف فيها فقهاء بجاية من المتأخرين حسبما أخبرني بذلك بعض من لقيته من التونسيين فقال جماعة منهم بذلك وقال آخرون انما يجب السعي عند سماع الثالث والصواب عندى ان اختلافهم انما هو خلاف في حال فمن كان مكانه بعيدا بحيث يعلم انه ان لم يسمع نداء المؤذن الاول فاتته الصلاة وجب عليه حينئذ وان كان قريبا فلا يجب عليه حينئذ وكذلك لو كان مكانه بعيدا جدا فانه يجب عليه بمقدار ما اذا وصل حانت الصلاة ان كان ثم من يحضر الخطبة غيره ممن يكتفى بهم (قوله) ويحرم حينئذ البيع وكل ما يشغل عن السعي اليها هذا مخصوص بشراء الماء لمن انتقض وضوؤه وقت النداء فلم يجز الماء الا بثمن نص عليه أبو محمد ونقله عبد الحق في النكت وابن يونس وبه الفتوى ولم يحفظه غيره في المذهب وهو ظاهر في أن صاحب الماء لا يجوز له بيعه وانما الرخصة في ذلك للمشترى المذكور وبه أفق بعض من لقيته واختلاف اذا وقع البيع على ثلاثة أقوال ففي المدونة يفسخ وفي المجموعة عن مالك البيع ماض وليس يستغفر الله وبه قال الشافعى وأبو حنيفة وقال ابن الماجشون بالاول في حق من اعتاد ذلك وبالثاني فيمن لم يعتد وهذا كله اذا كان المتبايعان أو أحدهما ممن تلزمه الجمعة واذا فرغنا على مذهب

بيع ثم ذكر قول ابن القاسم وأصبح فانظر ذلك ص (وهذا الاذان الثاني أحدثه بنو أمية) ش أجمل الشيخ في اخباره عن الاذان الثاني فظاهر كلامه ان الاذان الثاني في الفعل ومراده الثاني في الاحداث وان كان أولا في الفعل ففي العتبية سئل مالك عن أي النداءين يمنع فيه المسلمون البيع فقال الذي ينادى به والامام جالس على المنبر وقال الاذان بين يدي الامام من الامر القديم فعلى هذا يكون الثاني في الفعل هو المحدث وقيل كان بين يديه عليه السلام والصحيح الاول وعليه جمهور أصحابنا ولما كثر الناس أمر عثمان باذان قبله على الزوراء فهو المشار اليه في أحد الوجهين ثم نقله هشام بن عبد الملك الى المسجد وجعل الآخر بين يديه وبنو أمية منهم عثمان رضى الله عنه ومنهم هشام فاحداث بنى أمية متعدد باثبات الاول ونقل الآخر الا ان احداث عثمان رضى الله عنه مقبول لكونه أحد الخلفاء الاربع الراشدين وفي احداث هشام متكلم استوفاه ابن الحاج في مدخله فانظره ص (والجمعة تجب بالمصر والجماعة) ش يعني انه اذا كان مصر وجماعة وجبت الجمعة والمصر ما كبردياره واتصلت سواء كان عليه سور أم لا فان كان مفرا كانت مدينة ان بلغ أربع مائة بيت فان لم يكن ذلك كانت قرية وقد تطلق القرية على الاولين انظر الجزولي فان كان مصر وجماعة وجبت الجمعة اتفاقا ان كانت الجماعة مناسبة للمصر في الكثرة فكان الشيخ انما تكلم على المتفق عليه وفي المدونة بصليها أهل الخصوص والقرية المتصلة بالبناء زاد مرة ذات الاسواق وروى مطرف ذات ثلاثين بيتا وأسقطها سحنون عن أهل المنستير قال سحنون وأما اقامتها بقلشانة وسوسة وسفاقس الازحفا وأنكر ابن سحنون اقامتها على ابن طالب اللخمي أخبرت ان بها عشر مساجد وقال يحيى بن عمر أجمع مالك وأصحابه أن لا تقام الجمعة الا بمصر الجزولي ومنع سحنون اقامتها بخصن تكاثرت فيه البيوت بغير ديار فحكم له بحكم دار واحدة وهو القياس اذ لا فرق بينه وبين الفنادق اذ لا تسمى بدار ولو زادت بيوتها على بيوت البلد قال والاتصال عندهم شرط في محل الجمعة فاذا لم يمنع ما بين البناءين بناء ثالث فله

وهذا الاذان الثاني
أحدثه بنو أمية
والجمعة تجب بالمصر
والجماعة

المدونة وهو المشهور فانه يفسخ مادام قائما اتفاقا فان فات بتهـ يرسوق فاعلى فانه يمضى بالقيمة كسائر البيوع الفاسدة وقيل يمضى بالثمن قاله المغيرة وسحنون واختاره اللخمي واحتج له ابن عبدوس بان فساده في عقده فاذا فات فبمضى بالمسمى كمنكاح فساده في عقده وعلى الاول فقال ابن القاسم تعتبر القيمة حين البيع وقال اشهب بعد الصلاة وقيل يوم الحكم نقله ابن عبد السلام عن بعض المفسرين عن أصبح واختلف اذ وقع ما يتكرر وقوعه كالمنكاح والاجارة والصدقة فقال ابن القاسم لا يفسخ واختاره ابن بكير وقال الابهري والقاضي عبد الوهاب وابن الجلاب يفسخ واختلف في فسخ بيع من باع بخمس ركعات للغروب وعليه ظهر يومه وعصره فقال اسماعيل القاضي وأبو عمر ان يفسخ وقال سحنون لا يفسخ وصوبه ابن محرر زوغـ يره وفرقوا بان الجمعة لا تقضى (قوله وهذا الاذان الثاني أحدثه بنو أمية) أراد الثاني في الاحداث ولو قال عوض قوله بنو أمية عثمان لكان أولى لانه أقيس في الاقتداء وان كان أمويا والله أعلم (قوله والجمعة تجب بالمصر والجماعة) ما ذكر الشيخ مثله عن يحيى بن عمر أجمع مالك وأصحابه انها لا تقام الا بالمصر قال ابن سحنون وأسقطها سحنون عن أهل المنستير وأقامها بقلشانة ولم يحجزها بسوسة وسفاقس الازحفا وأنكر ابن سحنون على ابن طالب اقامتها باولج قال اللخمي وأخبرت ان بها عشرة مساجد وروى مطرف وابن الماجشون ان قاربوا ثلاثين رجلا جمعوا وفي مختصر مالك في المختصر ان بلغوا في الكسوف خمسـ ين رجـ لا جمعوا وأجراه اللخمي هنا وقال عبد الوهاب والبا جى المعتبر من تقرى بهم قرية يمكن ثوابهم وجعله المازرى المشهور وقال البا جى رد أصحابنا قول الشافعي لا تنعقد الا باربعين دون الامام لحديث جابر مابق حين انقضوا عنه صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم ومجد وعظم الا اثنا عشر رجلا مقتضاه اجازتها باثني عشر وامام وذكـ صاحب اللمع عن بعض اصحاب الاعتبار عشرة فقط فيحصل في ذلك ستة أقوال قال ابن عبد السلام

حكم الاتصال وما زاد فله حكم الاتصال قال وذكر الأبياني أن ما بينه وبين غيره أربعون قدما فقل فله حكم الاتصال وما زاد فله حكم الاتصال والجامع شرط وانصاه بالذو شرط فلو اتفرد الجامع عن البيوت لم تصح فيه قاله في المنتقى ونقله عن ابن حبيب قائلا لأن موضع إقامتها لا تصح فيه الجمعة بانفراد فلا تصح بمأهوت تبع له ورد ابن بشير ما عند الباجي من اشتراط هيئة مخصوصة للمسجد وعدم صحتها إذا انتقل عنه لعدا لا باعتقاده التأيد فانظر ذلك فاما الجماعة الذين تجب بهم الجمعة فمعروف المذهب لا تحديد ولا تجزى بالاربعة ونحوها وفي المدونة كتب عمر بن عبد العزيز ما قرينة اجتماع فيها خمسون رجلا فيجمعوا الجمعة وفي الواضحة إذا اجتمع ثلاثون رجلا وما قاربهم في قرية لزمهم الجمعة وروى نحوه وقيل اثنا عشر وقيل عشرة وحكى ابن الصبغ عن مالك وأحمد كالشافعي تجب بأربعين قيل وهذا في أول إقامتها والا فتجوز بأثنى عشر رجلا وشرطهم أن يكونوا ممن تلزمهم وفي اعتبار العبيد والمسافرين والنساء معهم قولان لا شهب وسحنون والصبيان لغوا اتفاقا والله أعلم ﴿ فرع ﴾ وفي وجوبها على أهل العمود والمحال المسكونة مقيمين رواية عيسى عن ابن القاسم وسامع أشهب ابن رشد على خلاف رواية عيسى حمله الاكثر ويحتمل حمله على المجتمعين من غير القارين فلا يكون خلافا ولا أول أظهر وتخرج اللخمي عليه سقوطها على أهل الخصوص والقرى يرد باستيطانها وبقيت الفروع انظرها في المطولات وبالله التوفيق ص (والخطبة فيها واجبة قبل الصلاة) ش يعني أن الخطبة واجبة وجوب الفرائض للجمعة وهذا هو المشهور وقد اختلف فيها في مواضع أولها في حكمها ثلاثة لا بن القاسم وجوب الخطبتين ولعبد الملك هـ سنة ولرواية ابن حبيب الأولى فرض والثانية سنة والاصح انها شرط في صحتها وروى تجزئته بدونها وفي اشتراط الطهارة اختلف في الجلاب هي مستحبة واللخمي عن سحنون هي فرض كالخطبة وفي المدونة أن أحدث في خطبته استخلف من يتمها فاخدمته عياض اشتراط الطهارة لها ولو خطب محدثا ثم توضأ وصلى أجزاء على المشهور ويشترط حصول الجماعة لها على الاصح وهو مذهب المدونة عند ابن بشير وقال القاضي ان ليس لمالك فيها نص وأصل مذهبه لا تصح الا بذلك واختاره ابن عطاء الله والمشهور اجزاء ما يسمى خطبة عند العرب وقيل حمد الله والصلاة على محمد نبيه صلى الله عليه

والخطبة فيها واجبة
قبل الصلاة

ولا يشترط حصول هذا العدد في كل جمعة كما جاء في حديث العير لأنه لم يبق مع النبي صلى الله عليه وسلم ذلك اليوم الا اثنا عشر رجلا قلت واختار غير واحد من شيوخنا أن ذلك شرط في كل جمعة واختلف هل يعتبر في العدد من لا تجب عليهم الجمعة كالمسافرين والعبيد على قولين وهذا الخلاف انما هو إذا كمل بهم عدد الجمعة لا أنهم كانوا كلهم عبيدا أو مسافرين على ظاهر كلام ابن الحاجب ونصه وفي اعتبار من لا تجب عليهم معهم كالمسافرين والعبيد قولان قال ابن هارون وظاهر كلام ابن بشير وابن شاس وابن عات خلافة (قوله) والخطبة فيها واجبة قبل الصلاة (ما ذكر أن الخطبة واجبة هو المشهور وقيل انها سنة قاله ابن الماجشون ونحوه ما رواه أبو زيد في ثمانية عن ابن الماجشون عن مالك أن من ترك الخطبة على أي وجه تركها فجمعت صحبته وعلى الأول فنص ابن بشير وغيره على أنه شرط قال ابن الحاجب والخطبة واجبة خلافا لابن الماجشون شرط على الاصح قال ابن هارون وظاهره أن القائلين بوجوب الخطبة اختلفوا في شرطيتها قال ولا أعرفه لغيره قلت ورد الشيخ خليل الخلاف لقوله واجبة لا لقوله شرط الاتفاق على الشرطية وما ذهب اليه به أدركت بعض من لقيته يفسره والا قرب ما فهمه ابن هارون لأن من حفظ مقدم على من لم يحفظ اذ هو ظاهر اللفظ والله أعلم على أنه لا يبعد أن يكون هو معني مادلت عليه رواية أبي زيد السابقة واختلف في أقل الخطبة على قولين فقال ابن القاسم أقل ذلك ما يسمى خطبة عند العرب وقيل أقله حمد الله والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم وتحذير وتبشير وقرآن قاله ابن العربي واختلف إذا اقتصر على تسبيحة أو تهليله وقال ابن القاسم لا تجزئته وقال ابن عبد الحكم تجزئته ولو أسر بخطبته

سلم وتحذير وتبشير وقرآن وروى ان سبح أو هلال أو كبر أعاد وان صلى أجزاء وقبل ان تسلم بمأقل أو كثر أجزاء ولا بن عبد الحكم تجزئ به تهليله وتسبيحه وتحميده ويشتط كونها بعد الزوال وقبل الصلاة متصلة بها ﴿ فرع ﴾ فلو خطب قبل الزوال لم تجز ولو اتصلت ولو صلى ثم خطب أعاد الصلاة ظهرا ان خرج الوقت خلا فالعبد المالك المازري وأشار شهاب الى وصل الصلاة بها كوصل اولتي الرباعية ولا يصلى غير من خطب الا لعذر وبنى على الخطبة ان صلاها اربعا عامدا أو جاهلا ويعيدها ركعتين دون الخطبة والله اعلم ص (ويتوكأ الامام على قوس أو عصا) ش يعني لانها اهيا لراحته واشغال يديه عن العبث ع وفي استحباب توكؤه على عصا يمينه خوف العبث روايتا ابن القاسم وشاذها وفي اغناء القوس عنهما مطلقا أو السيف فقط روايتا ابن وهب وابن زياد ويؤخذ من قوله يتوكأ انه يخطب قائما والسنة كذلك وهل فرض أو سنة قولان المشهور وابن العربي ونحوه في الاشراف لعبد الوهاب قال فان خطب جالسا أساء ولا تبطل ﴿ فرع ﴾ يستحب ان تكون الخطبة على منبر غربي الحراب وروى ابن القاسم تخيير من لا يرقاه في قيامه يمينه أو شماله ورجح ابن رشد يمينه لمن يمسك عصا بقرب الحراب وشماله لتاركها ليضع يده على عود المنبر ولولم يتوكأ فلا شئ عليه وانكر ابن الحاج الرقي الى اعلى درجة في منبر عال فانظره ص (ويجلس في اولها وفي وسطها) ش يعني انه يجلس بين الخطبة الاولى والثانية وقبل القيام للخطبة وقد اختلف في حكم ذلك فالمشهور انه سنة فيها وقيل فرض وقيل الجلوس الاول مستحب وقال ابن القصار الذي يقوى في نفسى ان القيام والجلوس واجب وجوب السنن فقط ويستحب تخفيف الخطبتين لحديث مسلم طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه والثانية اقصر ويستحب بدؤها بالحمد وختمها بالاستغفار ويستحب ان يقرأ في الاولى من قصار المفصل فقد كان عمر بن عبد العزيز يقرأ فيها بالها كم الشكاثر مرة وبالعصر اخرى ع وظاهر المذهب ان اسرارها كعدمها وانكر نقل ابن هارون الاجزاء معه

ويتوكأ الامام على
قوس أو عصا
ويجلس في أولها
وفي وسطها

حتى انه لم يسمعه أحد وأنصت لها فانها تجزئ نقله ابن هارون متبرئ منه بقوله قالوا قلت واعترضه غير واحد من شيوخنا بأن ظاهر المذهب عدم الاجزاء وبان ما ذكره لم يوجد غيره واختلف هل تجب الطهارة لها أم لا فقال سحنون بوجوبها قائلا يعيد من خطب بغير طهارة أبدا واختاره ابن العربي وقال ابن الجلاب والقاضي عبد الوهاب هي مستحبة (قوله ويتوكأ الامام على قوس أو عصا) اختلف قول ابن القاسم هل توكؤه على عصا يمينه مستحب أم لا والمشهور عنه هو الاول وظاهر كلام الشيخ ان القوس مشروع سفر او حضرا وهو قول مالك في رواية ابن وهب وروى ابن زياد ان ذلك يختص بالسفر وألحق بعض الشيوخ السيف بهما واختلف في حكمة ذلك فقيل مخافة أن يعيث بالحيثية عند فكرته في الخطبة وقيل تهيب للحاضرين واشعار بان من لم يقبل تلك الموعظة فله العصا فان تمادى قتل بالقوس أو السيف (قوله ويجلس في أولها وفي وسطها) أما الجلوس الاول فلا خلاف انه مشروع هنا عند الاكثر وانما الخلاف في العيدين ونحوهما وقال عياض روى عن مالك قول كذهب ابى حنيفة انه يمنع ان يجلس الامام على المنبر قبل الخطبة في الجمعة ذكره في الاكمال وهو قول غريب فاعلمه والمشهور انه ليس بشرط في صحة الصلاة حتى لو خطب ولم يجلس في اولها فانه يجزئ وقيل لا يجزئ واما الجلوس الثاني فذكر ابن حبيب عن ابن القاسم انه واجب وانه ان خطب واحدة لم تجزئه وذكر عن مطرف عن مالك انه سنة قال ابن القصار وهو الذي يقوى في نفسى واختلف في مقداره فقال يحيى بن يحيى قدر الفصل بين السجدين وقيل قدر ما يقرأ قل هو الله احد حكاية ابن عات واختلف في وجوب القيام للخطبة فقال ابن حبيب من السنة ان يخطب قائما ومثله لابن العربي والاكثر على ان ذلك فرض واختلف هل يشترط حضور الجماعة للخطبة ام لا فعزا ابن رشد شرطية ذلك للمدونة وعز الغيرها عدم ذلك وقال ابن القصار والقاضي

والثانية شرط وقيل سنة الباجي عن ابن القاسم اذا لم يات في الثانية بماله قدروا بال لم تجزهم وقوله وتقام الصلاة عند فراغها يعني بلا فصل لانها ركعتين فلزم اتصالها بالركعتين الاخرين بلا مهلة والفصل اليسير عفو (فرع) فلو صلاها بلا خطبة أو بخطبة واحدة أعاد على المشهور في الثانية وباتفاق في الاولى والله أعلم ص (و يصلي الامام ركعتين) ش يعني لا يزيد عليهما فلو زاد عمدا بطلت وان كان سهوا فعلى حكم الزيادة في الصلاة وينوي الامامة والالم تجز ع صلاة الجمعة ركعتان وبضعمان وجوب الظهر على رأى وقال بعض شيوخ المغاربة ينوي انها بدل من الظهر وفي كونها فرض يومها أو بدلا من الظهر اختلاف (فرع) ويستحب التعجيل بها في أول الوقت فان أخرت جاز ما لم يخرج وقتها وفي آخره خمسة العصر للمازري عن ابن القاسم وقاله عبد الملك ابن القصار وتذكر ركعة قبلها وعزاه ابن رشد للابهرى وقال ركعة بسجديتها وللمازري عن أصبغ الاصفهاري ولسحنون ما لم يتبق اربع ركعات قبل العصر ابن رشد وهو بعض روايتها وفيها لبقاء ركعة قبل الغروب يدرك بها العصر ونقل ابن حبيب عن مطرف رواية الغروب مطلقا وفي اعتبار الركعات بالوسط أو بعتاده قولان وفي المدونة اذا أتى من تأخير الأئمة ما يستنكر جمعوا ودونه ان قدروا والا صلوها ظهرا اربعا وجعلوا صلاتهم معه نافلة اللخمي المستنكر خروج وقتها ولا يتنفل بهامعه الا خائف المازري عن بعضهم ان اعتاد ذلك صلوها ظهرا اربع القامة ابن حبيب خائف صلاتها ظهرا يومئذ كخوف عدو والله أعلم وقوله يجهر فيها بالقراءة يعني أن ذلك سنة فلو أسرف على ما تقدم في جهرية غيرها وقوله يقرأ في الاولى من صلاة الجمعة وفي قوله ونحوها في الاولى بالجمعة ونحوها وفي الثانية بهل أتاك حديث العاشية ونحوها يعني ان ذلك مستحب لفعله عليه السلام مكررا وفي الجموعة قيل لمالك سورة الجمعة في صلاة الجمعة سنة قال ما أدري ما سنة ولكن من ادركنا كان يقرأ بها في الاولى والثانية تنبيه على انه لا بأس بهيرهما وصح عنه عليه السلام صلاها بالجمعة والمنافقون والجمعة وهل أتاك وسبح وهل أتاك والكل في صحيح مسلم والله أعلم ص (ويجب السعي اليها على من في المصر ومن على ثلاثة أميال منه فاقبل) ش يعني لا أكثر من ذلك ابن رشد يسعى لها من في المصر ولو كانت داره من الجامع على ستة أميال او أكثر قال وهكذا روى ابن ابي اويس وابن وهب قال وهو عندى تفسير للمذهب وانظر اذا تعددت هل يسعى لا قربها ولا لاعتيق وان بعد يجرى على الخلاف في ذلك والعمل على جواز تعددها للضرورة وهو اختيار اللخمي المعتيق اولى للخروج من الخلاف وقوله ومن على ثلاثة أميال منه فاقبل يعني من المصر اذ لم يتقدم غيره ذكر وهذا قول ابن عبد الحكم وروى على من المنار وقوله فاقبل ظاهر في التحديد فلا يحجب من كان وراءها ولو قلت الزيادة وهي رواية اشهب خلافا لابن

وتقام الصلاة عند فراغها ويصلي الامام ركعتين يجهر فهما بالقراءة يقرأ في الاولى بالجمعة ونحوها وفي الثانية بهل أتاك حديث العاشية ونحوها ويجب السعي اليها على من في المصر ومن على ثلاثة أميال منه فاقبل

عبد الوهاب وغيرهما لانص وظاهر المذهب وجوبه (قوله وتقام الصلاة عند فراغها) هذا هو المطلوب اعني أن الصلاة يشترط وصلها بالخطبة ويسير الفصل عفو بخلاف كثيره والمطلوب ان يكون الذي خطب هو الامام فان طرأ ما يمنع امامته كحدث او رعا فاقبل ان كان الماء بعيدا فانه يستخلف باتفاق وان قرب فكذلك عند مالك وقيل ينتظر قاله ابن كنانة وابن ابي حازم وحيث يستخلف في المدونة من حضر الخطبة اولى ولا شهب ان قدم غيره ابتدأها أحب الى (قوله ويصلي الامام ركعتين يجهر فهما بالقراءة يقرأ في الاولى بالجمعة ونحوها وفي الثانية بهل أتاك حديث العاشية ونحوها) ما ذكرناه يقرأ في الاولى والثانية بما قال هو خلاف ظاهر المدونة قال فيها يستحب قراءتها بالجمعة ثم بهل أتاك وروى عن مالك انه يقرأ في الثانية بسبح فقط وقيل بالمنافقين فقط قيل والامر فيهما واسع قاله اللخمي فيتحصل في ذلك خمسة أقوال فان قلت قول ابن الحاجب يستحب في الاولى الجمعة وفي الثانية هل أتاك أو سبوح أو المنافقين أليس أنه يقتضى التخيير قلت قال ابن عبد السلام هي أقوال فتكون أول التفصيل (قوله ويجب السعي اليها على من في المصر ومن على ثلاثة أميال منه فاقبل) ظاهر كلامه

القاسم اذ قال في المدونة يجب اتيان الجمعة من ثلاثة اميال وزيادة يسيرة ابن رشد ورواية ابن القاسم أصوب ﴿فرع﴾
 اذا كان بقرب المصر قوم مسـتوطنون لهم حكم الاسـتقلال وارادوا أن يجمعوا فان كان اكثر من ثلاثة اميال
 فلهم ذلك وقيل ستة وقيل البريد وفيما قرب لهم حكم تكرارها في المصر الكبير فانظر ذلك ص (ولا تجب على
 مسافر ولا على اهل منى ولا على عبد ولا امرأة ولا صبي) ش أما المسافر فقال ابن بشير اختلف هل وجبت عليه ومنعه
 منها عذر السـفر أم لم تجب عليه أصلا وفائدة الخلاف وهل تجزيه أم لا والمشهور الا جزاء ان صلى ابن الماجشون
 لا تجزي عن ظهر مسافر وفي امامته فيها ثلاثة الصـحـة لا شـهـب وسـحـنـون والبطلان لابن القاسم وثالثها المطرف
 وعبد الملك تصح في الاسـتـخلاف فقط والمراد باهل منى النازلون بها للنسـك لا سكانها اذ قد تجب عليهم اذا نزلوا
 وتقرروابها واما العبد فقال عليه السلام الجمعة على كل مسلم الا على أربعة العبد والمرأة والصبي والمريض اذا كان
 لا يقدر على السـمـى ابن شعبان المشهور من مذهب مالك عدم وجوبها على العبد يريد أنه اختلف فيها قوله الجلاب
 يستحب حضورها للمكاتب دون المدبر فاما المرأة والصبي فباتفاق اللخمي الذين لا تجب عليهم الجمعة ثلاثة
 أصناف صنف اذا حضرها وجبت عليه وصحت له وهما أصحاب الاعذار وصنف لا تجب عليهم ولا تنعقد بهم اذا
 حضروها وهم الصبيان وصنف لا تجب عليهم واختلف هل تنعقد بهم وهم النساء والمسافرون والعبيد ص (وان
 حضرها عبد أو امرأة فليصلها) ش يعني وتجزئهم عـمـا وجب عليهم من الظهر أما المرأة فباتفاق وأما العبد فقال
 اللخمي اختلف فيه في ثلاثة مواضع هل تجب عليه وهل تنعقد به وهل تصح اقامته اياها بالاحرام ﴿فرع﴾
 من لا يخاطب بالجمعة له صلاة الظهر قبل اقامتها الا المسافر يظن ادراكها بدخول بلد أو بعلمه فانه يؤخرها فان لم
 يفعل أعادها قاله الباجي وفي المسافر قدم محل اقامته بعد أن صلى الظهر ثم أدركها ثلاثة الا عادة لمالك ولا ابن القاسم

ولا تجب على مسافر
 ولا على أهل منى
 ولا على عبد ولا
 امرأة ولا صبي
 وان حضرها عبد
 أو امرأة فليصلها
 وتكون النساء خلف
 صفوف الرجال ولا
 تخرج اليها الشابة

وان كان المصر على ستة أميال فاكثر وهو كذلك رواه ابن أبي أويس وهو متفق عليه وظاهر كلامه أنه لا يزداد
 على ثلاثة أميال شيء وهو كذلك في رواية أشهب وجعل في المدونة الزيادة اليسيرة عليها كحكمها وكان بعض
 من لقيته يوجه ذلك لتحقق الثلاثة الاميال وقيل تجب على من على ستة أميال وقيل تجب على يريدو كلاهما حكاه
 ابن الحاجب وسلمه ابن عبد السلام وقال ابن راشد وابن هارون لا أعرفهما الا في اقامة الجمعة بقرية قريبة من
 الاخرى صلى فيها الجمعة وقال الشيخ خليل لعله بنى على أحد القولين في ان لازم القول قول لانه يلزم من الخلاف
 المذكور الخلاف فيما ذكره واختلف في الموضع الذي يعتبر منه التحديد فتال من المسجد وقال ابن عبد الحكم من
 طرف البلد والمشهور من المذهب عدم تعدد الجمعة في المصر الكبير وقال ابن عبد الحكم ويحيى بن عمران كعصر
 فلا بأس بها بمسجدين وقال ابن القصار ان كانت ذات جانبين كبغداد وقال اللخمي ان كثر واو بعد من يصلى
 بآفئته جاز (قوله ولا تجب على مسافر ولا على أهل منى ولا على عبد ولا امرأة ولا صبي) ما ذكرناه لا تجب على
 المسافر هو كذلك باتفاق وما ذكرناه لا تجب على أهل منى هو كذلك في المدونة وتأولها ابن يونس على غير
 القاطنين بها وفهمه غيره على العموم وما ذكرناه من أنها لا تجب على العبد هو كذلك باتفاق عند ابن حارث وحكي ابن
 شعبان فيه خلاف عن مالك وقال مشهور قول مالك أنها لا تجب وقال أيضاً من قدر على اتيانها من عبد يلزمه ذلك
 ويقام لها من حنوت ربه وروى ابن وهب ان قدر عليها عبد فهي عليه ففهم عنه اللخمي ما قلناه وتعقبه المازري
 بان في رواية ابن شعبان اثر حنوت زيادة لانه اذا حضرها صار من أهلها قائل هذه العلة تدل على عدم وجوبها في
 الاصل قلت ورده بعض شيوخنا بان ظاهر منطوقه في الوجوب مقدم على المفهوم ولو سلم فأين رده من قوله هو
 مشهور قول مالك من رواية ابن وهب وما ذكرناه في المرأة والصبي متفق عليه ولا معنى لذكر الصبي هنا اذ هو غير مكف
 (قوله وان حضرها عبد أو امرأة فليصلها وتكون النساء خلف صفوف الرجال ولا تخرج اليها الشابة) ما ذكره هو

نفيها ولا شبه ان صلاها وحده فله أن يجمع وثالثها السحنون ان صلاها في نحو ثلاثة أميال فقل أعادوا فلا ابن
شاس راجي زوال عذره لا درا كها يؤخر لقوتها وتلزم من أدركها الزوال عذره ولو صلى كالبلوغ ابن رشدان برى
مر بضع أو عتق عبدا لا درا كركعة منها بعد أن صلاها ظهر افي لزومها قولان من قولى ابن القاسم وسحنون
وأشهب في المسافر الشيخ ان صلى صبي ثم احتلم بخمس ركعات أعاد ظهر افي صلاة من سقطت عنه جمعة قولان
للمشهور وشاذه ابن القاسم وفيمن فاتتهم الجمعة هل يجمعونها في الظهر أم لا قولان المشهور المنع والجواز لمالك
وأشهب وابن نافع ص (وينصت للامام في خطبته ويستقبله الناس) ش أما لا نصات فواجب لقوله عليه
السلام اذا قلت لصاحبك والامام يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت وفي حديث آخر الذي يتكلم والامام يخطب
يوم الجمعة كمثل الحمار يحمل أسفارا والذي يقول له أنصت لا جمعة له الباجي الانصت لها واجب على كل من
شهد سماعها أو لم يسمعها ونقل ابن زرقون عن ابن نافع انه سمع بلغني أن عبد الله بن رواحة سمعه صلى الله عليه وسلم
على المنبر وهو مقبل للجمعة يقول اجلسوا فجلس في الطريق ابن رشد فيه اسستجاب الانصت بالطريق حيث
يسمع كلام الخطبة ولا بن الماجشون ومطرف انما يجب بدخول المسجد وقيل بدخول رحابه التي تصلى فيها
الجمعة من ضيقه ومفهوم قوله في خطبته أن الكلام بعد فراغها جائز لكن لا بين الخطبتين لان جلوسه منهما ابن
العربي في التكلم بين النزول من المنبر والصلاة روايتان ومذهب المدونة الجواز وظاهر ما هنا أن الانصت واجب
مطلقا سواء خرج عن غرض الخطبة أو لم يخرج كأن سب أو مدح من لا يجوز مدحه أو سبه وفي المسئلة قولان
لمالك وابن حبيب والاول حامية وفي العتبية وفي الامام يأخذ في قراءة كتاب ليس من أمر الجمعة فليس على
الانصت فيه ولا في غيره مما عدا الخطبة أشهب ولا يقطع ذلك الخطبة وصوب اللخمي التكلم حين سمعه ابن
العربي رايت زهاد بغداد والكوفة اذا دعا لاهل الدنيا صلوا وتكلموا وبعض الخطباء يكذب حينئذ والشغل
عنهم بطاعة واجب **فرع** في المدونة ومن كلمه الامام فرد عليه لم يكن لا غيا اللخمي وفي مسلم من حرك
الحصباء فقد لغوا فلا يجوز حينئذ أن يحرك شيئا له صوت ككتاب أو ثوب جديد وما أشبه ذلك ولا يرد سلا ما
ولا يشرب ماء ولا يشمت عاطسا وفيها ومن عطس والامام يخطب حمد الله في نفسه وفيها جواز الذكرا الخفيف
في نفسه والتلهيل والاستغفار والدعاء والتعوذ والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا سبابها جائز وفي جواز الجهر
بذلك قولان لابن حبيب مع ابن شعبان ومالك والله أعلم وقوله ويستقبله الناس قال ابن العربي ان لم يستقبلوه فمع من
كذلك باتفاق يريد وكذلك اذا حضرها مسافر فانها تجز به قاله مالك ونقل المازري عن ابن الماجشون انها لا تجز به
لانه غير مطالب بها والنفل لا يجزى عن الفرض ورد بالاتفاق في المرأة والعبد على الاجزاء وزعم ابن عبد السلام
ان صلاة المسافر تجزئه اتفاقا وهو قصور (قوله وينصت للامام في خطبته) ظاهره وان كان بعيدا بحيث لا يسمع
صوت الامام وهو كذلك حكى ابن زرقون عن ابن نافع لا بأس بكلام من لم يسمع صوت الامام لخبراً وحاجة
والاتفاق على انه لا يجوز الكلام حين يجلس الامام بين الخطبتين واختلف هل يجوز الكلام فيما بين نزوله عن المنبر
والصلاة على قولين لمالك حكاهما ابن العربي وخرج بعض شيوخنا عليهما التخطي حينئذ وظاهر كلام الشيخ
ولو سب الامام من لا يجوز سبه أو مدح من لا يجوز مدحه انه ينصت له في ذلك وهو كذلك قاله مالك وقال ابن
حبيب حينئذ يجوز الكلام وصوب والاشارة جائزة قاله عيسى بن دينار وقال الباجي مقتضى المذهب منعها واختلف
في خفيف الذكرا في نفسه فقال ابن القاسم انه جائز وقال ابن عبد الحكم انه ممنوع وكلاهما حكاها ابن حارث
ويجوز أن يحمد العاطس في نفسه قاله مالك وقيل يسر بذلك قاله ابن حبيب (قوله ويستقبله الناس) يريد ان
ذلك على طريق الوجوب كما هو نص المدونة وأسقط اللخمي الاستقبال على من بالصف الاول قال الشيخ أبو

وينصت للامام
في خطبته ويستقبله
الناس

يتكلم وفي المدونة استقباله واجب وأسقط اللخمي عن بالصف الاول قيل وهو خلاف المذهب ص (والغسل لها واجب والتهجير حسن) ش يعني واجب وجوب السنن وعليه تأول قوله عليه السلام غسل الجمعة واجب على كل محتلم لانه لو كان فرضا كان معارضا لقوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة ثم راح فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل الحديث اللخمي الغسل لمن لا رائحة له حسن ومن له رائحة واجب كالحوات والقصاب وغيرهما ومن أكل ثوما أو بصلا أو كراثا فعليه أن يزيل ذلك والتهجير المشي في وقت الهاجرة وهي المعنى بقوله عليه السلام من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الاولى الحديث قال مالك الذي يقع في نفسه أن هذه الساعات كلها في ساعة واحدة وليست في ساعات النهار ابن يونس والرواح عند الغروب لا يكون الا بعد الزوال وقال ابن حبيب انما عني ساعات النهار كلها وهو مذهب الشافعي مالك تجوز في الساعات وتحقق في الرواح وابن حبيب كالشافعي عكسه ص (وليس ذلك في أول النهار) ش يعني لا الغسل ولا التهجير أما الغسل فشرطه أن يكون متصلا بالرواح على المشهور خلافا لابن وهب ولا يجزئ قبل الفجر باتفاق  ابن القاسم فان اغتسل وراح ثم خرج من المسجد الى موضع قريب لم ينتقض غسله وان تباعد وتغذى أو نام بعد غسله أعاده أبو عمر ان يريد غلبه الحدث فان تعمده أعاد وقاله عبد الحق في النوم ابن حبيب في النوم والغذاء هذا اذا طال أمره وان كان شيئا خفيفا لم يعده ولا بن وهب جواز اغتساله قبل كما تقدم ص (وليتطيب لها ويلبس أحسن ثيابه) ش يعني لانها عيد الاسلام فيترين لها بما أمكن والطيب مما له رائحة طيبة وفي بعض الاحاديث ما يدل أنه يكفي عن الغسل لمن تعذر عليه ويستحب له ثوبان في الجمعة حديث يحيى بن سعيد في الموطأ والله أعلم ص (وأحب اليانا أن ينصرف بعد فراغها) ش يعني لقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض اذم له أهل الظاهر على الوجوب فكان هذا الانصراف للخروج من الخلاف وفيه نظر ص (ولا يتنفل في المسجد بعدها) ش يعني بعد الصلاة حتى يفصل

والغسل لها واجب
والتهجير حسن
وليس ذلك في أول
النهار وليتطيب لها
ويلبس أحسن ثيابه
وأحب اليانا أن
ينصرف بعد فراغها
ولا يتنفل في المسجد
بعدها

عبد الله السطلي وهو عندي خلاف ظاهر المدونة واختلف اذا خرج الامام على الناس ولم يجلس على المنبر هل يجوز الركوع أم لا فقال في المدونة يجلس ولا يركع وفي المختصر جواز الركوع وأما بعد ان يجلس على المنبر فلا كثر على المنع من ذلك وجوز أبو القاسم السيوري التحية ولو كان يخطب وزعم ابن شاس ان محمد بن الحسن رواه عن مالك (قوله والغسل لها واجب والتهجير حسن) لا يريد بقوله واجب انه فرض وانما يريد به السنة المؤكدة وهو المعروف في المذهب وقيل ان الغسل مستحب رواه أشهب وقيل هو سنة مؤكدة لا يجوز تركه دون عذر فاخذ اللخمي منه الوجوب ورد المازري بتائم تارك السنن وقال ابن عبد السلام أطلق عليه في المدونة الوجوب واعترضه بعض شيوخنا بانه اغترار بلفظ التهذيب وانما هو في المدونة لفظ حديث قلت ويحاج بان اتيان سجنون به دون ما يخالفه دليل على أنه قائل به حسبما فهمه أهل المذهب عنه في قوله عن ابن مسعود القنوت في الصبح سنة ماضية وفي قوله عن ابن قسيط الجمع ليلة المطر سنة الى غير ذلك وقال اللخمي يجب على من له رائحة يذهبها الغسل ويستحب لغيره فيتحصل في حكم الغسل أربعة أقوال والمشهور من المذهب انه عبادة وصفته وماؤه كالجنبه وقال ابن شعبان يجوز غسله بماء الورد وعزاه ابن العربي لاصحابنا وبشروط اتصال الغسل بالرواح وقال ابن وهب ان اغتسل بعد الفجر أجزأه فاخذ منه غير واحد عدم اشتراطه وحمله ابن يونس على انه وصلة بالرواح وقول ابن الحاجب وقال ابن وهب وغير موصول يتعقب لان المنقول عنه انما هو ما قلناه (قوله وليس ذلك في أول النهار) ما ذكر هو قول مالك وقال ابن حبيب ذلك في أول النهار (قوله وليتطيب لها ويلبس أحسن ثيابه وأحب اليانا أن ينصرف بعد فراغها) يعني أن ذلك على طريق الاستحباب وكذلك يستحب ان يقص شاربه وظفروه ويستاك وينتف ابطييه ويستحسان احتاج قاله ابن حبيب (قوله ولا يتنفل في المسجد بعدها)

يخرج أو غيره واختلف في ضلته على الجنائز هل يعد فصلاً أولاً والاول نقل حسان والاخر للمازري وفيها ولا يتنفل الا امام والمأموم في المسجد بعد الجمعة وان تنفل فيه المأموم فواسع ابن رشد لا كراهة في الركوع بعدها ولا استحباب في الجلوس وقيل الجلوس مستحب والتنفل واسع قال والتنفل مكروه فان جلس ولم يصل أجر على جلوسه ولم يؤجر على تنفله ص (وليتنفل ان شاء قبلها) ش يعني المأموم وقد ورد الترغيب فيه ﴿فرع﴾ فان خرج الامام وهو قائم يصلي خففها وسمع ابن القاسم ان كان في التشهد سلم ولم يدع ابن حبيب يطيل في دعائه ولا أحب ابن رشد عن رواية ابن وهب يدعو مادام الاذان وللمازري عن ابن عبدوس واسع اتماه في آخر ركعة ما بقي عليه من الآيات وجوز السيوري التحية ولو وجد الامام يخطب كالشافعي وفي الحديث خروج الامام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام فان افتتحها بعد خروجه وقبل جلوسه على المنبر فني القاطع والتمام قولان ص (ولا يفعل ذلك الامام) ش يعني لا يتنفل قبل ولا بعد ما بعده وأشد كراهة من غيره لما كان الاقتداء ونحوه وأما قبل فلقوله وليرق المنبر كما يدخل يعني كذلك جاءت السنة ويسلم عند دخوله لا جلوسه والله أعلم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم

﴿باب في صلاة الخوف﴾

هذا باب يذكر فيه حكم الصلاة في الخوف وكيف يصنع فيها ص (وصلاة الخوف في السفر اذا خافوا العدو وان يتقدم الامام بطائفة ويدع طائفة مواجهة العدو فيصلي الامام بطائفة ركعة ثم يثبت قائماً ويصلون لانفسهم ركعة ثم يسلمون فيقفون مكان أصحابهم ثم يأتي أصحابهم فيحرمون خلف الامام فيصلي بهم الركعة الثانية ثم يتشهد ويسلم ثم يقضون الركعة التي فاتتهم وينصرفون هكذا يفعل الامام في صلاة الفرائض كلها الا المغرب فانه يصلي بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة) ش صلاة الخوف رخصة وجمهور العلماء على عدم اختصاصها به عليه السلام وليتنفل ان شاء قبلها ولا يفعل ذلك الامام وليرق المنبر كما يدخل) أما الامام فلا يتنفل اثر الجمعة في المسجد باتفاق واختلف هل يجوز ذلك لغيره أم لا على ثلاثة أقوال حكاه ابن رشد فقل ان ذلك جائز فيثاب ان فعل قاله في سماع أشهب وقيل ان تنفله مكروه فيثاب لتركه ولا يأتي لفعله قاله في أول صلاة المدونة وقيل يستحب تركه وفعله فيثاب ترك أم صلى قاله في ثاني صلاة المدونة وعلى القول الثاني فاختلاف اذا صلى على جنازة اثر الجمعة فقل انه يجوز التنفل وهو حاجز حصين وقيل لا

﴿باب في صلاة الخوف﴾

المشهور من المذهب ان صلاة الخوف مشروعة في السفر والحضر وقال ابن الماجشون في السفر خاصة وقال ابن المواز وأداه على صفتها رخصة وتوسعة وقيل سنة ذكره ابن يونس في أول كتاب الصلاة الاول فقال خمس سنة في فريضة وهي الجمع بعرفة والجمع بمزدلفة والقصر في السفر وصلاة الخوف والجمعة وعلى الاول فقال ابن المواز لوصلوا جميعاً امام واحد أو بعضهم اماماً وبعضهم اذا اجازت صلاتهم وأحب الى ان يفعلوا كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم ومجد وعظم قال اللخمي ومقتضى هذا جواز صلاة طائفتين بامامين لان مخالفة بصلاة بعضهم أشد وضعف المازري قول اللخمي فانظره (قوله وصلاة الخوف في السفر اذا خافوا العدو وان يتقدم الامام بطائفة ويدع طائفة مواجهة العدو فيصلي الامام بطائفة ركعة ثم يثبت قائماً ويصلون لانفسهم ركعة ثم يسلمون فيقفون مكان أصحابهم ثم يأتي أصحابهم فيحرمون خلف الامام فيصلي بهم الركعة الثانية ثم يتشهد ويسلم ثم يقضون الركعة التي فاتتهم وينصرفون هكذا يفعل الامام في صلاة الفرائض كلها الا المغرب فانه يصلي بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة) يعني بقوله اذا خافوا العدو وسوا خافوا على أنفسهم أو على ما لهم ويكفي في ذلك الظن وما

وليتنفل ان شاء قبلها ولا يفعل ذلك الامام وليرق المنبر كما يدخل

﴿باب في صلاة الخوف﴾

وصلاة الخوف في السفو اذا خافوا العدو أن يتقدم الامام بطائفة ويدع طائفة

مواجهة العدو فيصلي الامام بطائفة ركعة ثم يثبت قائماً ويصلون لانفسهم ركعة ثم يسلمون فيقفون مكان أصحابهم ثم يأتي أصحابهم فيحرمون خلف الامام فيصلي بهم الركعة الثانية ثم يتشهد ويسلم ثم يقضون الركعة التي فاتتهم وينصرفون هكذا يفعل الامام في صلاة الفرائض كلها الا المغرب فانه يصلي بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة

والمشهور عدم اختصاصها بالسفر فتجوز بالحضر كالسفر وفي البحر كالبر خلافاً لعبد الملك وقوله اذا خافوا العدو يعني سواء كان العدو مسلماً أو كافراً ان كان ممن يجوز قتاله ولو على مال أو خوف لصوص أو سباع أو هزيمة مباحة من كفار وفي اقامتها في اتباعهم في انهم اثمهم ثالثها ان خيف معرفتهم ان تركها جاز ولا منع ولها صفة في السفر هي ما ذكر على المشهور وصفة في الحضر هي ما يذكر ان شاء الله فيجزئهم الامام طائفتين وان على دوابهم والعدو الى القبلة ويعلمهم ما يفعلون وقوله ثم يثبت قائماً قال عبد الحق ساكتاً أو داعياً أو قارئاً سورة يعلم انيان الطائفة الاخيرة قبل اتمامها وروى ابن بشير وهو جالس فتكمل الاولى ثم يسلمون ويذهبون تجاه العدو وقيل لا يسلمون حتى تقضى الطائفة الاخيرة فيسلم بهم وعن أشهب تقف الاولى تجاه العدو بلا قضاء حتى يسلم ثم تقضى بعد اتمام الاولى بعد سلامه وقيل غير ذلك ابن دقيق العيد روى عنه عليه السلام فيها وجود مختلفة تزيد على عشرة فمن الناس من أجاز الكل اعتقاداً انه عمل بالكل ومن الناس من رجح فانظر ذلك ﴿ تنبيه ﴾ قوله تعالى فاذا سجدوا فليكونوا من ورائكم معناه على المشهور فاذاكملوا ركعتي الثانية وعلى رواية أشهب اذا سجدوا مع الامام للآية ص (وان صلى بهم في الحضر لشدة خوف صلى في الظهر والعصر والعشاء بكل طائفة ركعتين) ش يعني الكيفية بحالها تقضى الاولى ركعتين والامام واقف ثم تنصرف وتأتى الاخرى فاذا سلم أتمت الرابع ﴿ فرع ﴾ فلو جهل فصل في المغرب أو في الرباعية بكل طائفة ركعة بطلت صلاة الاولى فيهما والثانية في الرباعية وصحت في غير ذلك وقال سحنون تبطل عليه وعليهم وصوبه ابن عبد السلام قائلاً هو أصح من قول ابن حبيب ص (واذا اشتد الخوف على ذلك صلوا وحداناً بقدر طاقتهم مشاة أو ركباناً ماشين أو ساعين مستقبل القبلة وغير مستقبلها) ش يعني آخر الوقت المختار وانما يكون هذا عند الانحدام ويفعل فيها كل ما لا يمكنه تركه وهي صلاة المسابقة والله أعلم

وان صلى بهم في الحضر

لشدة خوف صلى
في الظهر والعصر
والعشاء بكل طائفة
ركعتين ولكل صلاة
أذان واقامة واذا
اشتد الخوف عن
ذلك صلوا وحداناً
بقدر طاقتهم مشاة
وركباناً ماشين أو
ساعين مستقبل
القبلة وغير مستقبلها

ذكر الشيخ من الصفة هي المشهورة في المذهب وقال أشهب ينصرفون قبل الاكمال وجاه العدو فاذا سلم أتمت الثانية صلاتها وقامت وجاه العدو ثم جاءت الاولى فقضت وعنه فاذا سلم قضوا جميعاً وصوبه أبو عمر بن عبد البر وما ذكره الشيخ من سلام الامام هو قول مالك الذي رجح اليه وكان يقول لا يسلم بل يشير لتمام الثانية فيسلم بهم والقولان في المدونة (قوله وان صلى بهم في الحضر لشدة خوف صلى في الظهر والعصر والعشاء بكل طائفة ركعتين ولكل صلاة أذان واقامة) اختلف اذا صلى بالطائفة الاولى ركعتين فقال ابن القاسم ينتظر الثانية قائماً واه ابن الماجشون عن مالك وروى ابن وهب ينتظرهم جالساً وقال اللخمي لم يأت في انتظاره قائماً أو جالساً سنة والا حسن الجلوس لانه أرفق به وعلى الاول فقال ابن القاسم ان شاء سكت أو دعا واختلف هل له ان يقرأ أم لا على قولين حكاهما اللخمي وعلى الثاني فهو بالخيار ان شاء سكت أو ذكر الله تعالى ولو جهل الامام فصل في بكل طائفة ركعة فصلاة الاولى والثانية في الرباعية باطلة باتفاق واختلف في غيرها فقيل انها صحيحة قاله ابن حبيب وقيل انها باطلة قاله سحنون وصوبه غير واحد لمخالفتهم السنة (قوله واذا اشتد الخوف عن ذلك صلوا وحداناً بقدر طاقتهم مشاة أو ركباناً ماشين أو ساعين مستقبل القبلة وغير مستقبلها) لا خلاف ان الامر كما قال وذلك اذا خيف خروج الوقت قال ابن هارون والظاهر انه الضروري قلت والا قرب انه الاختياري كالتجيم ولا يبعد أن تكون المسئلة ذات قولين كالخلاف في الراعي اذا تبادى به الدم وخاف خروج الوقت فانه يعتد بالاختياري ونقل ابن رشد قولاً باعتبار الضروري واختلف اذا انهمز العدو بعد ان صلوا بعضها فقال ابن عبد الحكم يتونها على الارض كصلاة الامن وقال ابن حبيب هم في سعة لانهم مع عدوهم لم يصلوا الى حقيقة الامن وقيل ان أمنوا كركعة العدو فالاول والا فالثاني حكاه ابن شاس فذكر الثلاثة الاقوال واختلف اذا وقع الامن بعد ان صلوا فقال في المدونة لا اعاد بخلاف من صلى على دابته لخوف لصوص أو سباع ثم أمن فانه يعيد في الوقت وقال المغيرة لا فرق

﴿ باب في صلاة العيدين والتكبير أيام منى ﴾

أى هذا باب في ذكر كيفية صلاة العيدين وأحكامهما وذكرك التكبير أيام منى أى ذكر كيفية وحكمه وسمى العيد عيداً لأنه يعود أى يتكرر أو يعود الناس فيه على أهلهم بالافتاق ويعود الله فيه على عباده بالمغفرة وقد جرت سنة الله في سائر الدهر طبعاً باتخاذ يوم أو أيام يتألفون فيها على حال سرور ولم يخل الله من ذلك خلقاً من خلقه ولا أرضاً من أرضه فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وجد لهم يومين يلبسون فيهما قباذهم الله منهن يوم الفطر والاضحى والله أعلم ص (وصلاة العيدين سنة واجبة) ش يعنى تجب اقامتها لانهما من السنن المؤكدة المظهرة لشعائر الاسلام ابن دقيق العيد لا خلاف انها من الشعائر المطلوبة شرعاً وقد تواربها النقل الذى يقطع العذر ويغنى عن أخبار الاتحاد والمشهور ما ذكر الشيخ من السنية فيهما ولا بن زرقون فرض كفاية قيل وهى شكر الملة لان الوحي كان في آخر رمضان فعيد الفطر شكره وآخر يوم عرفة اذنزل فيها اليوم اكملت لكم دينكم والاضحى شكره قاله ابن الانبارى فانظره ﴿ تنبيه ﴾ شرط مطلوب بيتها شرط الجمعة فهى لمن تلزمهم الجمعة لا غيرهم على المشهور ولو على فرسخ على الاصح ص (يخرج لها الامام والناس ضحوة) ش يعنى ان وقتها من بياض الشمس الى آخر الزوال قال في المدونة ثم يغدو من داره او من المسجد اذا طلعت الشمس اللخمى ولما لك من غدا اليها قبل طلوع الشمس فلا بأس وهو في ذلك يختلف فلا يهل من في البلد الكبير الى طلوع الشمس فتفتوهم الصلاة وأرى ان يبكر كل قوم من موضعهم بقدر ما يرون انهم يكونون مجتمعين قبل وصول الامام والله أعلم وقوله قد رما اذا وصل حانت الصلاة يعنى يكون خروجهما لهذا المقدار والظاهر اعتبار الامام في ذلك ولذلك قال وصل ولم يقل وصلوا والله أعلم بينهما ما يعيد خائف العدو وخائف اللصوص والسباع والفرق بينهما على المشهور من وجهين أحدهما ان خوف العدو ومتيقن بخلاف اللصوص والسباع ولو استوى الخوف فيهما لاستوى الحكم الثانى ان العدو يطلب النفس واللص يطلب المال غالباً وحرمة النفس أقوى وضعف هذا بان السبع يطلب النفس وقد جعله كاللص

﴿ باب في صلاة العيدين والتكبير أيام منى ﴾

سمى العيد عيداً لكونه يعود على قوم بالسرور وعلى قوم بالحزن وقيل لما فيه من عوائد الاحسان من الله تعالى على عباده وقيل تفاؤلاً ليعود على من أدركه من الناس كما سميت القافلة في ابتداء خروجها تفاؤلاً بقولها سالمة ورجوعها (قوله وصلاة العيدين سنة واجبة) ما ذكر من ان صلاة العيدين سنة واجبة هو المعروف في المذهب وقال ابن بشير لا يبعد كونها فرض كفاية لانها اظهر لاهية الاسلام ونقل ابن حارث عن ابن حبيب أنها واجبة على كل من عقل الصلاة من النساء والعبيد والمسافرين الا أنه لا خطبة عليهم وناقض بعض شيوخنا نقل ابن حارث هذا بقوله أول الباب اتفقوا على انها لا تجب على النساء الا على أهل القرى البعيدة عن الحواضر ولما ذكر ابن عبد السلام القول بالسنة قال وذهب بعض الندلسيين الى انها فرض كفاية وسلمه خليل وقال بعض شيوخنا لأعرفه الا لمن ذكر فان قلت ما ذكره نقله ابن رشد في المقدمات عن ابن زرقون وقال صلاة العيدين سنة وقد قيل فيهما انهما واجبتان فالسنة على الكفاية واليه كان يذهب شيخنا ابن زرقون والاول هو المشهور والمعروف انهما سنتان على الاعيان قلت ما ذكرتموه كان يذهب اليه بعض من اقيته والذي أقول به ان كلام ابن رشد ليس فيه خلاف لما ذكر لان قوله والمعروف انهما سنتان على الاعيان يقتضى أن القول الاخر سنتان على الكفاية فيحتمل أن يكون الخلاف عنده هل هما سنتان على الاعيان أو سنتان على الكفاية والله أعلم (قوله يخرج لها الامام والناس ضحوة بقدر ما اذا وصل حانت الصلاة) يريد فيمن قربت داره أمان بعدت فيخرج قبل ذلك قال مالك في

﴿ باب في صلاة
العيدين والتكبير
أيام منى ﴾
وصلاة العيدين
سنة واجبة يخرج
لها الامام والناس
ضحوة بقدر ما اذا
وصل حانت الصلاة

(فرع) في المبسوط من خرج للعید ففاته الصلاة ان شاء مضى وصلى في المصلى وان شاء صلى في بيته وان شاء ترك وقال سحنون في أهل مصر أصابهم المطر فنعهم الخروج للعید فصلوا في المسجد ولم يحملهم كلهم لا أرى لمن بقي ان يجمعوا الصلاة وان أحبوا صلوا أفذاذا لا يخفى ان كان الباقي كثيراً فاختلف قياساً على الجمعة هل تصلى في جامعين وان بقي النذر اليسير فاختلف فيهم قياساً على من لم يصل الجمعة مع الناس لعذر والمشهور رفواتها اذا لم يثبت الا بعد الزوال واختير خلافه وهو أن يعوض منه اليوم الثاني فيخرجون والله أعلم ص (وليس فيها اذان ولا اقامة) ش يعني لان الاذان والاقامة من امارات الفرض وقد روى ابن عباس نفيه في هذه ولا ينادى الصلاة جامعة بخلاف الكسوف وأنكر بعضهم تحضير المغاربة وأجازه آخرون لانه تشويب كقوله الصلاة جامعة ص (فيصلى بهم ركعتين يقرأ فيهما جهرًا بام القرآن وسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها ونحوهما) ش يعني لانه السنة وقد جاء بسبح والغاشية رواه الترمذي وحسنه اللخمي وفي الموطأ كان عليه السلام يقرأ في الفطر والاضحى بق واقتربت واستحب ذلك ابن حبيب والاول أرفق بالناس اليوم وليس هم في الرغبة في الخير كما كان السلف ابن الحاجب بوالضحى وألم نشرح والله أعلم ص (يكبر في الاولى سبعاً قبل القراءة بعد فيها تكبيرة الاحرام وفي الثانية خمس تكبيرات لا يعد فيها تكبيرة القيام وفي كل ركعة سجدة ثم يتشهد ويسلم) ش هذا تمام الصفة وفي التلقين

وليس فيها اذان ولا اقامة فيصلى بهم ركعتين يقرأ فيهما جهرًا بام القرآن وسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها ونحوهما ويكبر في الاولى سبعاً قبل القراءة يعد فيها تكبيرة الاحرام وفي الثانية خمس تكبيرات لا يعد فيها تكبيرة القيام وفي كل ركعة سجدة ثم يتشهد ويسلم

سماع أشهب و يؤتى اليه من ثلاثة أميال كالجمعة ولو تركها أهل بلد فانهم لا يقاتلون عليها قاله ابن العربي قلت ولا يعارض هذا بقول أصحابنا ان ترك الاذان أهل بلد قوتلوا لان الاذان آكد يعارضه عموم قول ابن خزيمة من ادرك السنة فسق وان تبادى عليه أهل بلد حور بوا نقله المازري عند تكلمه على حكم الوتر قال صاحب الصحاح الضحوة اذا بزغت الشمس ثم بعده الضحى مقصور وهو اذا أشرقت الشمس ثم بعده الضحى مدود وهو اذا ارتفع النهار الأعلى والصحراء أفضل من المسجد الا بمكة قال ابن بشير لثلاث يخرجوا عن الحرم والحرم أفضل من خارجه واعترضه التادلي بأنه يلزم عليه أن لا تقام خارج مسجد المدينة وقد أقامها صلى الله عليه وسلم خارجه بالمصلى وانما العلة والله أعلم أن في صلاتها في المسجد الحرام مشاهدة البيت وهي عبادة لما خرج الحافظ أبو عبد الله محمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ينزل كل يوم على البيت مائة وعشرون رحمة ستون للطائفين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين وهذه الخصوصية مفقودة في غيره من المساجد وما ذكره التادلي من الالتزام مثله لخليل قال انظر قولهم هنا أنهم لا يخرجون من مكة وتعليقهم ذلك بأمرين زيادة الفضل والقطع بجهة القبلة وقد ثبتت الغاؤه معاً في المدينة والالزام أحد أمرين اما أن يخرجوا من مكة واما أن يصلوا بمسجد المدينة (قوله وليس فيها اذان ولا اقامة فيصلى بهم ركعتين) الاصل في ذلك ما رواه جابر بن سمرة قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العید بلا اذان ولا اقامة قال أبو عمر بن عبد البر وهذا خلاف فيه بين أئمة المسلمين وانما أحدث فيه الاذان والاقامة بنو أمية واختلف في أول من فعل ذلك فقيل معاوية وهو الصحيح وقيل زياد وقيل بنو مروان ولما ذكر ابن عبد السلام انه لا يؤذن لغیر القرائن باتفاق قال باثري وحكى زياد النداء للعیدين قلت ان عني بالنداء الاذان حقيقة فهو ينقض الاتفاق الذي ذكر وان عني به الصلاة جامعة مثلاً فهم ماسلتان فلا تناقض والذي تلقيناه من شيوخنا ان مثل هذا اللفظ بدعة لعدم وروده (قوله يقرأ فيهما جهرًا بام القرآن وسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها ونحوهما) ما ذكر الشيخ من القراءة هو المشهور وروى علي بالليل اذا يغشى والشمس وضحاها ونحوهما نقله أبو محمد قال ابن حبيب بق واقتربت واختار ابن عبد البر يقرأ بسبح والغاشية وبه قال أبو حنيفة فيتحصل في ذلك أربعة أقوال (قوله ويكبر في الاولى سبعاً قبل القراءة يعد فيها تكبيرة الاحرام وفي الثانية خمس تكبيرات لا يعد فيها تكبيرة القيام وفي كل ركعة سجدة ثم يتشهد ويسلم)

الاولى * وكذلك لعياض في قواعده وأظنه تابعا لعبد الوهاب في ذلك ويوالى التكبير الا قدر تكبير ما موميه ولا يقول شيئا وأجاز له بعض العلماء الذكر بين التكبير بقدر ذلك فان زاد لم يتبع وتحري تكبيره من لم يسمعه وفي رفع يديه مع كل تكبيرة أولى مشهورها في الاولى فقط وهي رواية مطرف ومن وجد الامام يقرأ كبر على المشهور كمن فاته بعض التكبير خلا فلا بن الماحشون وان وجدوا كما أجزأه الاحرام فان كان في قراءة الثانية كبر خمسا وقضى ركعة بسبع بالقيام **فرع** المسبوق بالتكبير سمع عيسى ابن القاسم لا يكبر قبل الركوع أصبح وابن وهب وغيرهما لا يكبر الا تكبيرة واحدة وسمع يحيى ابن القاسم ان كان في الثانية كبر خمسا وفي القضاء سبعا وعنه أيضا سنا ابن حبيب ستا فيها والسابعة تقدمت للاحرام وفيها في مدرك التشهد الاخير يقوم بتكبير فانظر ذلك **فرع** لو قدم القراءة على التكبير كبر ما لم يركع وأعاد القراءة على الاصح وسجد بعد السلام وقيل لا سجود فلو ذكر منحنيا في رجوعه للتكبير قولان ومذهب ابن القاسم فوته ص (ثم يرقى المنبر فيخطب) ش يعني بعد الصلاة ملاصقا بها ابن دقيق العيد جميع ماله خطبة من الصلوات فالصلاة فيه مقدمة على الخطبة الا الجمعة وجمع عرفة ابن حبيب وأحدث مروان بن الحكم الخطبة فيها قبل الصلاة وهشام الاذان والاقامة وكلاهما خلاف السنة **فرع** فلو قدمت الخطبة أعيدت استحبابا فان لم يعد أجزأه كمن خطب محذنا ص (ويجلس في أول خطبته ووسطها ثم ينصرف) ش يعني عند فراغها بلا جلوس ولا غيره وفي المبسوط لا يجلس أول خطبة العيد والاستسقاء وعرفة بخلاف الجمعة فانه يجلس لفراغ المؤذن وسمع ابن القاسم يكبر في ابتداء خطبته وخلاها بلا حد ابن حبيب يستفتح بسبع في الاولى والثانية ثم ثلاث ثلاث مطرف وابن الماحشون وبه استمرار العمل عندنا ويكبر من حضر معه خلا فاللغميرة واستحب استقباله والانصات له والبروز للصحناء في فعلها الا بمكة وذهابه ماشيا ولا يخرج لها بالمنبر ولا يتنفل قبلها ولا بعدها اذا صليت في الصحراء على المعروف واختلف في المسجد فلا بن القاسم الجواز ولا بن حبيب المنع ولا شهب بعدها لا قبلها وهو مروي وقيل قبلها وعن ابن حبيب كراهة النفل يومه الى الزوال ومنعه

ثم يرقى المنبر فيخطب
ويجلس في أول
خطبته ووسطها ثم
ينصرف

ثم يرقى المنبر ويخطب) ما ذكره ومذهبا فان كبر الامام اكثر من سبع او خمس فانه لا يتبع قاله اشهب ومن لم يسمع تكبيرة الامام فانه يتحري ويكبر قاله ابن حبيب قلت ولا يتخرج أنه يتحري من احد القولين في التامين لان التكبير آكد منه واختلف في رفع اليدين فذهب المدونة انه يرفع يديه عند تكبيرة الاحرام خاصة وروى مطرف وابن كنانة انه يرفع في الجميع وفي المجموعة ان شاء رفع يديه في الاولى خاصة وان شاء في الجميع وأشار ابن عبد السلام الى انه يتخرج قول بعدم الرفع في الجميع لقوله الخلاف في الرفع هنا يشبه الخلاف في الرفع في صلاة الجنائز ومن نسي التكبير حتى اكمل القراءة فانه يتداركه ما لم يركع ويعيد القراءة اذ من سنتها ان تكون بعد التكبير وحكى ابن الحاجب قولاً بانه لا يعيدها ونصه ويعيد القراءة على الاصح قال ابن هارون ولم أزدك لغيره قلت هذا منه رحمه الله قصور اذهو في ابن بشير قال في المدونة ويسجد بعد السلام وقال فيمن قدم السورة على أم القرآن يعيدها بعدها واختلف هل عليه سجود بعد السلام ام لا على قوانين فعلى القول بنفي السجود يكون معارضا لهذه المسئلة قال اللخمي يتخرج فيها القولان وفرق غيره بينهما بان مسئلة تقديم السورة قدم قرآنا على قرآن فلا سجود عليه وفي مسئلة العيد قدم قرآنا على غير قرآن فكان عليه السجود قال خليل وانظر ما في المدونة ما الفرق بينهما وبين من زاد السورة في الثالثة والرابعة فانه لا يسجد قال وقد فرق بينهما بان زيادة السورة في الثالثة والرابعة قد استحبها بعض الاشياخ في راعى قوله (قوله ويجلس في أول خطبته ووسطها ثم ينصرف) اما جلوسه في وسط خطبته فالاتفاق عليه وكذلك في اولها على المشهور وفي كتاب أبي الفرج لا يجلس لان جلوس الجمعة الاذان ولا اذان هنا ويستفتح الخطبة بسبع تكبيرات متواليات واستحب مطرف وابن الماحشون تسعا في الاولى وسبعا في الثانية وكلما تمت كلمات

غيره ص (و يستحب أن يرجع من طريق غير الطريق التي أتى منها والناس كذلك) ش يعني مستحب للامام والناس لما ورد من السنة في ذلك وقد اختلف في تأويله فانظره ص (وان كان في الاضحية خرج باضحيتها الى المصلي فذبحها أو نحرها ليعلم ذلك الناس فيذبحون بعده) ش يعني لانه مقتدى به في ذلك وعلى هذا المعتبر امام الصلاة وقال به ابن رشد وقال اللخمي امام الطاعة وقيل غير ذلك وسيأتي ما في الاضحية فانظر هناك ص (وليد كرا لله في خروجه من بيته في الفطر والاضحية جهرا حتى يأتي المصلي الامام والناس كذلك

كبر ثلاثا قالوا بذلك استقر العمل عندنا ولم يجد مالك التكبير في أول الخطبتين ولا خلا لهما عدم وروده واختلف هل الاقلال منه أحسن اولا كثيرا فقال مالك في المبسوط يستفتح الخطبة بالتكبير ثم يكبر تكبيرا كثيرا وفي الثانية اكثر وقال المغيرة كنا نعد الاكثر منه عيا ومسا تراحي اليه وفي تكبير الحاضر بن تكبيره قولان لمالك والمغيرة وقول الشيخ ثم ينصرف يعني ان شاء وله أن يقيم مكانه وهل له ان يتنفل قبل او بعد اتمام الصلاة فانه لا يتنفل فيها بالاطلاق عند الاكثر اتفاقا وقال عياض عن ابن وهب يتنفل بعدها لا قبلها وقال ابن ابي زمنين يجوز مطلقا لغير الامام وله يكره وأما في المسجد فثالثها يتنفل بعدها حكاه غير واحد واستحب ابن حبيب أن لا يتنفل الى الزوال قالوا فعلى هذا لا يتنفل في منزله اذ يرجع (قوله ويستحب له ان يرجع من طريق غير الطريق التي أتى منها والناس كذلك) الاصل في ذلك فعله عليه الصلاة والسلام حسب ما رواه جابر قال ابن القصار واختلف في تأويله فقيل لانه كان يسئل في طريقه عن أمور الدين فيرجع من غير ليسئله أهل الطريق الثاني وقيل لينال أهل الطريق الثاني من النظر اليه والتبرك به والسلام عليه مثل ما نال الاولون وقيل لانتشار أصحابه بالمدينة ويكثر وافي عين العدو وقيل لتكثر خطاه فيكثر ثوابه وقيل لتتسع الطريق بالناس وقيل من أجل الصدقة التي كانت تفرق على الفقراء وقال الابهري والقاضي عبد الوهاب ذكر في ذلك معان أكثرها دعاوى فارغة وليس فيها الا اقتداء ذكره ابن عات وسئل مالك عن قول الرجل لا خيه في العيد تقبل الله منا ومنك وغفر لنا ولك قال لا أعرفه ولا أنكره قال ابن حبيب لم يعرفه سنة ولم ينكره على من قاله لانه قول حسن ورأيت من أدركنا من أصحابنا لا يبدؤن به ولا ينكرونه على من قاله لهم وبردون عليه مثله قال ولا بأس عندي ان يبدأ به قلت وكان بعض من لقيته من القرويين وهو الشيخ الصالح أبو محمد عبد الله الشيباني يفتي الى ان مات بان الابتداء به واجب فاحرى الرد به قائلا لما يؤول اليه الامر من الغيبة والفتن ان لم يفعل ذلك حسب ما هو مشاهد (قوله وان كان في الاضحية خرج باضحيتها الى المصلي فذبحها أو نحرها ليعلم ذلك الناس فيذبحون بعده) المطلوب ان يخرج الامام اضحيتها للمصلي كما قال وهل ذلك مستحب أم لا فقيل ان ذلك مستحب على ظاهر رواية محمد في قوله الصواب ذبح الامام بالمصلي بعد نزوله عن المنبر ثم يذبح الناس في منازلهم ومن شاء ذبح بالمصلي بعد ذبح الامام والامام تأخير ذبحه الى داره وقال ابن رشد السنة ذبحه بالمصلي فظاهره كما قيل كراهة ذبحه بمنزله قال ابن الحاجب فان لم يبرزها ففي الذبح قبله قولان ولونوا في فظاهره ان الخلاف فيه ابتداء والذي يحكيه غير واحد انما هو بعد الوقوع فيمن ذبح قبله بحيث لو ذبح الامام في المصلي كان يذبح هذا بعده (قوله وليد كرا لله عز وجل في خروجه من بيته في الفطر والاضحية جهرا حتى يأتي المصلي الامام والناس كذلك) لا خلاف ان الامر كما قال اذا خرج بعد طلوع الشمس واختلف اذا خرج قبل الطلوع على ثلاثة أقوال فقيل يكبر وقيل لا يكبر والقولان لمالك الاول منهما في المبسوط والثاني في المجموعة وفهم اللخمي المدونة عليه وسلمه خليل وقيل ان أسفر كبر والا فلا قاله ابن حبيب وسأل سحنون ابن القاسم هل عين مالك التكبير فقال لا وما كان مالك يحذف في مثل هذا شيئا واختار ابن حبيب التكبير أيام التشريق دبر الصلوات وهو الذي نص عليه مالك في مختصر ابن عبد الحكم وصفته الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد وزاد على

ويستحب أن
يرجع من طريق
غير الطريق التي
أتى منها والناس
كذلك وان كان في
الاضحية خرج باضحيتها
الى المصلي فذبحها
أو نحرها ليعلم ذلك
الناس فيذبحون بعده
وليذ كرا لله في خروجه
من بيته في الفطر
والاضحية جهرا
حتى يأتي المصلي
الامام والناس كذلك

فاذا دخل الامام للصلاة قطعوا ذلك (ش) يعني والجهري في ذلك أن يسمع نفسه ومن يليه قريبا وظاهر ما هنا سواء خرج قبل طلوع الشمس أو بعدها وروى على أن غدا قبل الطلوع لم يكبر حتى تطلع وفي الجمعة أن غدا قبل الطلوع فلا بأس ولكن لا يكبر حتى تطلع وهو نحو الاول ولا بن حبيب لا يكبر حتى يسفر وفي المبسوط يكبر من أثر صلاة الصبح ابن مسleme يتحرى تكبيرة الامام حين يغدو وحين يكبر ولم يحده مالك واختار ابن حبيب بعد تكبيرتين لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد على ما عهدنا اللهم اجعلنا من الشاكرين وزاد أصبغ الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل ولا حول ولا قوة الا بالله وقوله فاذا دخل الامام للصلاة يعني لحل اقامة العيد وقيل للخطبة والاظهر اقيامه للصلاة ص (ويكبرون بتكبير الامام في خطبته) ش يعني من سمعه وينصتونه فيما سوى ذلك يعني استحبابا وقال المغيرة لا يكبر معه وقد تقدمت ص (فان كانت أيام النحر فليكبر الناس دبر الصلوات من صلاة الظهر من يوم النحر الى صلاة الصبح في اليوم الرابع منه وهو آخر أيام منى يكبر اذا صلى الصبح ثم يقطع) ش يعني انه يكبر اربع عشرة صلاة مكتوبة حاضرة من اول ما ذكر الى آخره على المشهور وقيل الى صلاة الظهر من الرابع (فرع) فان نسيه حتى بعد فلا شيء عليه ونقل المازري قولنا بقضائه وان كان بالقرب كبره وان لزمه سجود بعدى سجده ثم كبر وقوله دبر الصلوات يعني المكتوبة الحاضرة فلا يكبر اثنان في صلاة على المشهور وروى الواقدي يكبر ولأثر فائقة من غير أيام التشريق وفيها خلاف لعبد الملك وامامنا فقولا وفي المختصر لا يكبر النساء ولا يكبر اهل الا^٢ فاق في غير دبر الصلوات خلا فلا بن حبيب وصوب اللخمي قوله بانه لا اقتداء باهل منى وفعلهم

هذا اللهم اجعلنا لك من الشاكرين وزاد أصبغ عليه الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال وما زدت أو نقصت أو قلت غيره فلا حرج (قوله فاذا دخل الامام للصلاة قطعوا ذلك) يريد الشيخ بقوله للصلاة أي محل الصلاة وليس مراده اذا كبر تكبيرة الاحرام قطعوا وما ذكرناه من التأويل هو قول ابن مسleme ورواه أشهب عن مالك وقيل اذا وصل الى المصلي قطعوا قاله مالك أيضا ونقل التادلي عن صاحب الحلل ان الناس افرقوا بالقيروان في المصلي فرقتين للذكر بمحض رأي عمران الهاسي وأبي بكر بن عبد الرحمن فاذا فرغت احدهما من التكبير سكنت وأجابت الاخرى بمثل ذلك فاستلأ عن ذلك فقلا انه لحسن قلت واستقر العمل على ذلك عندنا بافرقية بمحضر غير واحد من أكابر الشيوخ (قوله ويكبرون بتكبير الامام في خطبته وينصتونه فيما سوى ذلك) ما ذكر من ان الحاضر بن يكبرون بتكبيره هو قول مالك في المبسوط وقال المغيرة لا يكبرون ووجه بأن ذلك مخافة أن يتصل ذلك فيمتنع الانصات وما ذكر انهم ينصتونه فيما سوى ذلك هو قول مالك في سماع ابن القاسم وروى أشهب وغيره ليس الكلام فيهما كالجمعة (قوله فان كانت أيام النحر فليكبر الناس دبر الصلوات من صلاة الظهر من يوم النحر الى صلاة الصبح في اليوم الرابع منه وهو آخر أيام منى يكبر اذا صلى الصبح ثم يقطع) حكم التكبير الاستحباب ولا أعلم فيه خلافا وانظر هل يتخرج فيه قول بالسنية من أحد القولين ان من نسيه يكبره متى ما ذكره حسبما نقله المازري أم لا وما ذكر الشيخ من انه يقطع اذا صلى الصبح هو المشهور وقيل يكبر ستة عشرة فيقطع اذا صلى الظهر نقله هو رحمه الله عن ابن الجهم وعزاه غيره لبعض أصحاب سحنون وظاهر قوله أنه لا يكبر عقب النوافل لقوله من صلاة الظهر الى صلاة الصبح وهو كذلك في القول المشهور وقاله الفاكهاني في شرح العمدة وقيل يكبر عقب اربع واد الواقدي وظاهر كلامه أيضا أن النساء يكبرن كغيرهن وهو المعروف وفي المختصر لا يكبرن وظاهر كلامه ولا يكبر في غير دبر الصلوات وهو كذلك وروى عن مالك انه يكبر في دبر الصلوات وفي الطريق وفي غير ذلك قال في المدونة ومن نسي تكبير العيد رجع فكبر ان قرب وان بعد فلا شيء عليه وتقدم نقل المازري القول

فاذا دخل الامام
للصلاة قطعوا ذلك
ويكبرون بتكبير
الامام في خطبته
وينصتونه فيما
سوى ذلك فان
كانت أيام النحر
فليكبر الناس دبر
الصلوات من صلاة
الظهر من يوم النحر
الى صلاة الصبح
من اليوم الرابع منه
وهو آخر أيام منى
يكبر اذا صلى الصبح
ثم يقطع

عام ﴿ فرع ﴾ فلونسي الامام التكبير كبره المأموم ويأتي به القاضى بعد تمام صلاته والله اعلم ص (والتكبير
 دبر الصلوات الله اكبر الله اكبر الله اكبر وان جمع مع التكبير تهليلا وتحميدا فحسن يقول ان شاء الله اكبر الله اكبر
 لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد وقد روى عن مالك هذا الاول وكل واسع) ش يعنى والا اول مذهب المدونة
 قال فيها وليس في تكبير أيام التشريق حدود بلغنى عن مالك يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر ثلاثا اللخمى فيه
 تناقض قال غيرة التقدير لم أسمع من مالك فيه شيئا عياض المشهور حده بالثلاث وقد مر ما لابن حبيب
 وأصبع في ذكر الخروج وفيها سال سحنون ابن القاسم هل عينه مالك فقال لا وما كان مالك يحذف في مثل هذا
 شيئا وانما استحسن الاول لانه أبلغ في الثناء والتعظيم والله اعلم ص (والايام المعلومات أيام النحر الثلاثة والايام
 المعدودات أيام منى وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر) ش يعنى ان يوم النحر ويومين بعده معلومات للذبح والنحر
 واليومان بعد يوم النحر من المعلومات معدودات لرمى الجمار مع اليوم الرابع فالاول معلوم غير معدود والاخر
 معدود غير معلوم واليومان معلومان معدودان والله اعلم وكأنه قصد لبيان قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات
 وقوله ليدكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم فانظر ذلك ص (والغسل للعیدین حسن وليس بلازم) ش
 يعنى انه لا يجب ولا يتأكد كذا الجمعة في المدونة غسل العیدین مستحب حسن وقال مالك في المختصر
 يستحب الغسل والزينة والطيب في كل عيد والغسل قبل الفجر فيها واسع ابن حبيب أفضل أوقات الغسل لها
 بعد صلاة الصبح وينزل اليهما من ثلاثة أميال كالجمعة وروى ابن القاسم في المجموعة في قرية فيها عشرون
 رجلا يصلون العيد وقال ابن نافع ليس الا على من تلزمهم الجمعة أشهب ذلك لهم وان لم تلزمهم الجمعة
 والله اعلم ص (ويستحب فيهما الطيب والحسن من الثياب) ش يعنى وان لم يصلها لاظهار أبهة الاسلام
 ويستحب أيضا احياء ليلتها واقامتها لمن فاتته ولمن لا تلزمه فذاو كذلك جماعة على الاصح فيهما كطيب وتزين
 بلباس والله سبحانه اعلم ﴿ خاتمة ﴾ قال ابن حبيب سئل مالك عن قول الرجل للرجل في العيد تقبل الله منا ومنك
 وغفر لنا ولك فقال ما عرفه ولا أنكره ابن حبيب أى لا يعرفه سنة ولا ينكره لانه قول حسن ورأيت من أدركت
 من أصحابنا لا يبشرون به ولا ينكرونه على من قاله لهم ويردون عليه مثله ولا بأس عندى ان يبدأ به قيل والمصافحة
 فيه حسنة والصدقة لها فضل وجميع أعمال البر والمشى أفضل من الركوب في الذهاب لا في الرجوع لانه مقبل
 الثانى ولو ترتب على المصلى سجود السهو بعد السلام فان التكبير يؤخر (قوله والتكبير دبر الصلوات الله اكبر الله
 اكبر الله اكبر وان جمع مع التكبير تهليلا وتحميدا فحسن يقول ان شاء الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله
 اكبر الله اكبر والله الحمد وقد روى عن مالك هذا الاول وكل واسع والايام المعلومات أيام النحر الثلاثة والايام
 المعدودات أيام منى وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر) بقى عليه رواية ابن القاسم في المدونة بعدم التحديد قال عياض
 والمشهور التحديد بالثلاث (قوله والغسل للعیدین حسن وليس بلازم) ماذكر الشيخ مثله في المدونة ونصها
 وغسل العیدین حسن وليس كوجوبه في الجمعة وظاهره الاستحباب وحكى ابن بشير قولاً بانه سنة ومثله لابن
 يونس قال لمسنون من الغسل خمسة غسل الجمعة وغسل العیدین والاحرام والطواف والوقوف بعرفة واختار
 اللخمى مساواته لغسل الجمعة وغسل العیدین لقوله عليه السلام وهو في الموطأ ان هذا يوم جعله الله عيداً للمؤمنين
 فاغتسلوا له فأمر بغسل الجمعة لشبهها بالعيد وأوجب على ذى رائحة خبيثة أحب لشهود العيد قال ابن حبيب وأفضله
 بعد صلاة الصبح وفي المختصر وسامع أشهب وابن نافع هو قبل الفجر واسع قال ابن زرقون ظاهره ولو غدا بعد
 الفجر وقال ابن رشد لم يشترط فيه اتصاله بالغد ولا نه مستحب غير مسنون (قوله ويستحب فيهما الطيب والحسن
 من الثياب) ماذكره هو المذهب وقال ابن الحاجب ومن سنتهما الغسل والطيب والتزين باللباس واعترضه

والتكبير دبر
 الصلوات الله اكبر
 الله اكبر الله اكبر
 وان جمع مع
 التكبير تهليلا
 وتحميدا فحسن
 يقول ان شاء ذلك
 الله اكبر الله اكبر
 لا اله الا الله والله
 اكبر الله اكبر والله
 الحمد وقد روى
 عن مالك هذا
 الاول والكل
 واسع والايام
 المعلومات أيام النحر
 الثلاثة والايام
 المعدودات أيام منى
 وهي ثلاثة أيام بعد
 يوم النحر والغسل
 للعیدین حسن وليس
 بلازم ويستحب
 فيهما الطيب والحسن
 من الثياب

الى عبادة وكره مالك اجتماع الناس لدعاء يوم عرفة وعن أشهب أنه حضره من وراء الناس وقد استوفى القرطبي نقل القول فيها عند قوله تعالى فاذا أفضتم من عرفات فانظروا بالله التوفيق

باب في صلاة الخسوف

الخسوف لغة التغيير ولا هل اللغة كلام في الخسوف والكسوف يطول ذكره ابن بشير الخسوف عبارة عن ظلمة أحد النيرين الشمس والقمر أو بعضهما وفي سبب ذلك ومادته ما يطول ذكره فانظره ان شئت ص (وصلاة الخسوف سنة واجبة) ش يعني صلاة خسوف الشمس ولا خلاف في انها سنة مؤكدة بخلاف صلاة خسوف القمر فانها فضيلة وعن اللخمي والجلاب انها سنة وفي المدونة في خسوف الشمس ويصليها أهل الحضر والقرى والمسافرون ويجمعون الا أن يجذب بالمسافر السير ويصليها المسافر وحده وكذلك المرأة تصلّيها في بيتها ولا بأس ان تخرج اليها المنجالة ابن حبيب من فاته مع الامام فليس عليه أن يصليها بشرط الجماعة وهو خلاف المشهور والشيخ عن أشهب ان لم يقدر عليها مع الامام من ضعيف أو امرأة صلاها فذا ص (اذا خسفت الشمس خرج الامام الى المسجد فافتتح الصلاة بالناس بغير أذان ولا إقامة) ش ظاهر ما هنا في أي وقت خسفت وفي المدونة تصلي من غدوة الى الزوال وفي الجلاب ثلاث روايات نالها من طلوع الشمس الى أن تصلي العصر ومن الطلوع الى الغروب وعليه فتصلي اذا طلعت مكسوفة وان غابت كذلك فلا اتفاق وهل يقفون للدعاء قولان وقوله الى المسجد هو المشهور للعمل وقال ابن حبيب المسجد أو تحته أو البراز وقرق اللخمي بخير في البلد الصغير لا في الكبير لمشقة الخروج ونحوه وعدم الاذان والاقامة لانهم من خواص الفرض الحاضر والله أعلم وقوله افتتح الصلاة يعني أحرم فيها كسائر الصلوات ص (ثم قرأ قراءة طويلة سرابنحو سورة البقرة ثم ركع ركوعا طويلا نحو ذلك ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده فيقرأ دون قراءته الاولى ثم يركع ركعاً نحو قراءته الثانية ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ثم يسجد سجدتين تامتين ثم يقوم فيقرأ دون قراءته التي تلي ذلك ثم يركع ركعاً نحو قراءته ثم يرفع كما ذكرنا ويقرأ دون قراءته هذه ثم يركع ركعاً نحو ذلك ثم يرفع كما ذكرنا ثم يسجد سجدتين تامتين ثم يركع ركعاً نحو قراءته ثم يرفع كما ذكرنا ثم يسجد كما ذكرنا ثم يتشهد ويسلم) ش يعني انهما ركعتان

ابن هارون بأن المنصوص لما لك ان الطيب والنزير باللباس مستحب قلت ويجاب عنه بأنه أراد من طريقها لان السنة قد تطلق على الطريقة التي هي أعم من الفضيلة والسنة والله أعلم

باب في صلاة الخسوف

قيل ان الخسوف والكسوف بمعنى واحد وهو ذهاب نور أحد النيرين أو بعضه وقيل بمعنيين واختلف القائلون بذلك فقيل الكسوف في الشمس والخسوف في القمر وحكى عن بعض أهل اللغة عكسه وضعف بقوله تعالى وخسف القمر وقيل الكسوف ذهاب البعض والخسوف ذهاب الجميع (قوله وصلاة الخسوف سنة واجبة) ويريد بقوله واجبة أي مؤكدة وما ذكره هو كذلك باتفاق في خسوف الشمس وفي خسوف القمر عند ابن الجلاب واللخمي وقيل ذلك فضيلة وروى عن مالك وبه قال أشهب ومثله في التلقين (قوله اذا خسفت الشمس خرج الامام الى المسجد فافتتح الصلاة بالناس بغير أذان ولا إقامة ثم قرأ قراءة طويلة سرابنحو سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً نحو ذلك ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ثم يقرأ دون قراءته الاولى ثم يركع ركعاً نحو قراءته الثانية ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ثم يسجد سجدتين تامتين ثم يقوم فيقرأ دون قراءته التي تلي ذلك ثم يركع ركعاً نحو قراءته هذه ثم يركع ركعاً نحو ذلك ثم يرفع كما ذكرنا ثم يسجد كما ذكرنا ثم يتشهد ويسلم) ماذكر من أنها تصلي في المسجد مثلاً في المدونة وحكى ابن حبيب عن أصبغ انه واسع ان يخرج

باب في صلاة

الخسوف

وصلاة الخسوف سنة واجبة اذا خسفت الشمس خرج الامام الى المسجد فافتتح الصلاة بالناس بغير أذان ولا إقامة ثم قرأ قراءة طويلة سرابنحو سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً نحو ذلك ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ثم يقرأ دون قراءته الاولى ثم يركع ركعاً نحو قراءته الثانية ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ثم يسجد سجدتين تامتين ثم يقوم فيقرأ دون قراءته التي تلي ذلك ثم يركع ركعاً نحو قراءته ثم يرفع كما ذكرنا ثم يسجد كما ذكرنا ثم يتشهد ويسلم

سرا على المشهور ولكل منهما ركوعان وقيامان متفاوتان على التدي من أولها لا آخرها ويستحب في الأولى بعد الفاتحة سورة البقرة وثانياً بالفاتحة وآل عمران وثالثاً النساء ورابعاً المائدة بعد الفاتحة وأى سورة قرأت والمشهور إعادة الفاتحة في القيامين الزائدين خلافاً لابن مسleme وبطيل الركوع نحو القراءة كالسجود على المشهور وله أشار بقوله تامين خلافاً لابن عبد الحكم ولا يطيل الفصل بين السجدين والله أعلم فان قصر في محل الطول سجد قبل السلام وقال ابن شعبان بجهر بقراءتها رواه الترمذي عن مالك وفي قراءة المأموم خلف الإمام قولان لا صبح وأشهب **فرع** فلو تجلست قبل تمامها وبعد انقضاء شرطها فقال أصبح تكمل على سنتها وقال سحنون كسائر النوافل الباجي انظر لو انجلت قبل تمام شرطها ونقل ابن زرقون في ذلك قولين بالقطع والتمام كالنفل ولا تكرران لم تنجل ويقفون للدعاء ومن شاء تنفل ابن حبيب ومن فاتته مع الإمام فليس عليه قضاءها كما اذا انجلت اتفاقاً ص (ولمن شاء أن يصلي في بيته مثل ذلك أن يفعل) ش يعني على المشهور خلافاً لابن حبيب في اشتراط الجماعة وقد مر قريباً فانظر دص (وليس في صلاة خسوف القمر جماعة وليصل الناس عند ذلك أفذاذا والقراءة فيها جهرها كسائر ركوع النوافل) ش يعني فهي في البيوت أفضل وليس لها كيفية خاصة وقال عبد الملك كصلاة كسوف الشمس ولا يجمع لها المشهور ولا تفتقر لنية بخلاف كسوف الشمس وأجاز أشهب الجمع لها وهو

ولمن شاء أن يصلي في بيته مثل ذلك أن يفعل وليس في صلاة خسوف القمر جماعة وليصل الناس عند ذلك أفذاذا والقراءة فيها جهرها كسائر ركوع النوافل

لها إلى المصلي وقال اللخمي ان كان المصير كبيراً في المسجد مخافة أن يشق الخروج على كثير منهم وقد ينجلي الكسوف قبل وصولهم إلى المصلي وان كان صغيراً فذلك واسع لان الشأن في السنن أن تقام خارج المصير وظاهر كلام الشيخ ان الجماعة لا يشترط فيها عدد محصور كالجمعة وهو كذلك وفي رواية ابن شعبان اذا كانت قرية فيها خمسون رجلاً ومسجد تصلي فيه الجمعة فلا بأس أن يجمعوا صلاة الخسوف قال اللخمي فاجراها في ذلك مجرى الجمعة قال ابن الحاجب ويصلها كل مصلي حاضر أو مسافر وغيرهما واعترض بان قوله وغيرهما يرجع لأحدهما أو أوجب بان المراد به البدوي من أهل العمود لانه ليس بحضور ولا وجبت عليه الجمعة ولا مسافر والاقصر الصلاة وهذا الجواب نقله ابن هارون ولم يعزه وعزاه شيخ شيخه رحمه الله تعالى وقد علمت ما فيسه وما ذكر الشيخ من أنه لا يؤذن لها ولا يقيم هو المذهب ونقل ابن هارون عن بعض أصحابه أنه لو نادى مناد الصلاة جامعة لم يكن به بأس وهو مذهب الشافعي وما ذكر من أنها تقر أسراً المشهور وروى الترمذي عن مالك ان قراءتها جهرها واختاره اللخمي لثبوتها عنه عليه السلام في مسلم والبخاري وبالقياس على السنن التي يؤتى بها نهاراً كالعيدين وما ذكر من صفتها هو قول الأكثر واختار القاضي عبد الوهاب ان الإمام يطيل بحسب من خلفه والمشهور انه يعيد الفاتحة في القيام الثاني والرابع خلافاً لابن مسleme وبطيل السجود مثل الركوع وفي المختصر لا يطيل السجود ولا الفصل بين السجدين وهو ظاهر كلام الشيخ (قوله ولمن شاء أن يصلي في بيته مثل ذلك أن يفعل) يعني ان الجماعة فيها انما هي مستحبة وقال ابن حبيب من شرطها الجماعة فمن فاتته صلاة الإمام فليس عليه أن يصليها وأول وقتها حين تحل النافلة باتفاق واختلف في آخر وقتها على أربعة أقوال فقليل إلى الزوال وروى ابن وهب إلى صلاة العصر وكلاهما في المدونة وقيل إلى الاصفرار قاله غير واحد وقيل إلى الغروب حكاه ابن الجلاب والقاضي عبد الوهاب (قوله وليس في صلاة خسوف القمر جماعة وليصل الناس عند ذلك أفذاذا والقراءة فيها جهرها كسائر ركوع النوافل) ما ذكر أنها تصلي أفذاذا هو المشهور وقال أشهب لا يمنعون من الجمع لها واختاره اللخمي وبه قال الشافعي وما ذكر من أنها كسائر النوافل هو قول مالك وقال الشافعي بل هي كصلاة كسوف الشمس للحديث فاذا رأيت ذلك فافزعوا إلى الصلاة فسوى بينهما وفعله عثمان وابن عباس وبه قال احمد واسحق وداود والطبري وسائر الحديثين وبهذا القول أخذ عبد الملك بن الماجشون

أبين ص (وليس في اثر صلاة خسوف الشمس خطبة مرتبة ولا بأس ان يعظ الناس ويذكروهم) ش يعني لانه عليه السلام لم يفعل اذ ذاك شيئا من لوازم الخطبة وانما ذكر حكم الواقع وذكر بما عاين دون زائد وقد ذكر ابن دقيق العيد في ذلك كلاما يطول فانظره والله التوفيق ﴿ خاتمة ﴾ في المدونة كره مالك سجود الزلازل * اللخمي و رأى ان يفرع الناس الى الصلاة عند الحادث الذي يخاف ان يكون عقوبة وهو قول أشهب في الظلمة والريح الشديدين والله اعلم

﴿ باب في صلاة الاستسقاء ﴾

يعني في ذكر الصلاة التي يطلب بها السقياء من الله وقد عرف الاستسقاء ع بانه طلب السقياء من الله لذي كبد رطوبة أو نبات بالدعاء وحده أو بالصلاة والاجماع على طلبه بالدعاء وقد ذهب أبو حنيفة الى ان الصلاة له بدعة وقد صح فعله عليه السلام لها والخلفاء بعده فهو محجوج بذلك ص (وصلاة الاستسقاء سنة تقام) ش يعني عند الحاجة والمقحطة الشديدة لسقي زرع أو شرب بئر أو سفينة يقبها أهل الحاجة لذلك وفي اقامة المخصب للمجدب فيها تردد ابن شاس ولا بأس بتكررها اذا تأخرت الاجابة ابن حبيب ولا بأس بايام متوالية ويستسقى في ابطاء النيل أصبح فعل بمصر خمسة وعشرين يوما متوالية على سنة الاستسقاء وحضر ابن القاسم وابن وهب ورجال صالحون فلم ينكروا ولا خلاف في الامر قبله بالتوبة ورد المظالم مخافة ان تكون المعاصي سبب منع الغيث ويؤمر بالصدقة وفي استحباب الامر بالصوم قبلها قولان والمشهور يأمرهم غير الامام بصيام ثلاثة ايام خلافا لعبد الملك ص (يخرج لها الامام كما يخرج للعيدين ضحوة) ش يعني ان وقتها كوقت صلاة العيد ضحى وفي امتداده الى الزوال قولان ابن بشير المشهور امتداده الى الزوال والشاذ جوازه في كل وقت وفي العتية لا بأس بالاستسقاء بعد الغروب وبعد الصبح وقد فعل عندنا وما هو من الامر الدائم ابن رشد انما يريد الدعاء

الا أنه يقول تصلى أفذاذا (قوله وليس في اثر صلاة خسوف الشمس خطبة مرتبة ولا بأس أن يعظ الناس ويذكروهم) ماذ كرهه هو قول مالك قال لا يحضهم على الصدقة والعتق وقال أبو حنيفة والشافعي بخطبها كالجمعة والعيدين والاستسقاء لقوله في الحديث خطب الناس وقد ألف لها الشيخ أبو الطاهر محمد بن عبد الرحمن خطبتين

﴿ باب في صلاة الاستسقاء ﴾

(قوله صلاة الاستسقاء سنة تقام) ماذ كرم انها سنة هو نص المدونة ورواية ابن عبد الحكم قال اللخمي وذلك لجذب أو شرب ولولدواب بصحراء وسفينة وقلة النهر كقلة المطر قال أصبح استسقى بمصر للنيل خمسة وعشرين يوما متوالية وحضرها ابن القاسم وابن وهب ورجال صالحون قال اللخمي والاستسقاء لسعة خصب مباح وانزول الجذب بغيرهم مندوب اليه لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولقوله عليه الصلاة والسلام من استطاع منكم أن ينفع أخاه المؤمن فليفعل ولقوله دعوة المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة ورده المازري بانه بالدعاء لا بالصلاة وأما اقامة الصلاة على سنتها في مثل هذا فلم يقم عليه دليل قال وفي ذلك عندي نظر وتبعه ابن الحاجب قال وفي اقامة المخصبين لها الاجلهم نظر (قوله يخرج لها الامام كما يخرج للعيدين ضحوة) اعلم أنه اختلف في خروج أربعة الاول من لا يعقل الصلاة من الصبيان يمنع في المدونة خروجهم وأجازه غيره والثاني أهل الذمة قال في المدونة ولا يمنعون من الخروج ومنعه أشهب في مدونه وصوبه بعض شيوخنا قائلان لا يتقرب الى الله تعالى باعدائه وقد قال بعض الناس من أعظم العار أن يتوسل الى الله باعدائه وعلى الاول فقال ابن حبيب يخرجون وقت خروج الناس ويعزلون في ناحية ولا يخرجون قبل الناس ولا بعدهم لئلا يوافقوا نزول المطر فيكون ذلك فتنة لضعفة الناس وقال عبد الوهاب

وليس في اثر صلاة
خسوف الشمس
خطبة مرتبة ولا
باس أن يعظ الناس
ويذكروهم
﴿ باب في صلاة
الاستسقاء ﴾
وصلاة الاستسقاء
سنة تقام يخرج لها
الامام كما يخرج
للعديدين ضحوة

لا الصلاة في المصلي لان السنة في ذلك أن لا يكون الاضحى وفي قوله يخرج لها الامام والناس انها لا تقام في المسجد الا من ضرورة ابن بشير وفي تنقلهم في المصلي قولان مشهورهما الجواز والشاذ الكراهة كالعيد مالك ولا يخرج لها المنبر ويخرج الايام اليها ماشيا متواضعا غير مظهر لفخر ولا زينة راجيا ما عند الله تعالى ولا يكبر في ممشاه حتى يأتي مصلاه ونقل ابن بشير قولاً انه يكبر في ممشاه كالعيد ابن حبيب ويخرج الناس مشاة في بذلتهم لا يلبسون ثياب الجمعة اللخمي يخرج للاستسقاء ثلاث الرجال ومن يعقل الصلاة من الصبيان والمتجالة من النساء واختلف في خروج أربعة ومن لا يعقل الصلاة من الصبيان والشواب من النساء وأهل الذمة واليهائم والمنع في أهل الذمة حسن نائها المشهور يخرج معهم في ناحية لا منفردين بيوم ولا يمنعون من التطواف بصليانهم بل من اظهارها للمسلمين في الاستسقاء وغيره ص (فيصلي بالناس ركعتين بجهر فيهما بالقراءة يقرأ في الاولى بام القرآن وسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بام القرآن والشمس وضحاها وفي كل ركعة سجدة واحدة ويتشهد ويسلم) ش يعني لا يكبر فيها كالعيد بل كسائر النوافل ولا زيادة ركوع كالخسوف وقال الشافعي يكبر كالعيد والله أعلم وقوله ثم يستقبل الناس بوجهه يعني انه لا يرتفع على شيء بل يخطب بالارض وخطبتها بعد الصلاة على المشهور واليه رجوع مالك وقيل لا خطبة لها وقوله فيجلس جلسة يعني قبل الشروع في الخطبة على المشهور وقيل لا يجلس في أولها ص (فاذا اطمأن الناس قام متوكئا على قوس أو عصا) ش يعني استحبابا فان لم يفعل فلا حرج وقوله فخطب ثم جلس ثم قام فخطب يعني ان لها خطبتين كالعيد لكنه يبدل التكبير استغفارا اللخمي

فيصلي بالناس
ركعتين بجهر فيهما
بالقراءة يقرأ بسبح
اسم ربك الاعلى
والشمس وضحاها
وفي كل ركعة
سجدة واحدة ويتشهد
ويسلم ثم يستقبل
الناس بوجهه فيجلس
جلسة فاذا اطمأن
الناس قام متوكئا على
قوس أو عصا فخطب
ثم جلس ثم قام
فخطب

يجوز انفرادهم بالخروج الثالث خروج المرأة الشابة فتخرج ان كانت غير حائض وروى اللخمي يكره لها ولا تمنع واما الحائض فلا تخرج باتفاق وكذلك من يخشى من خروجها الفتنة فانها تمنع باتفاق قاله ابن حبيب الرابع البهائم قال اللخمي على قول المدونة تمنع الحائض يمنع من خروج البهائم وأجاز ذلك موسى بن نصير حين استسقى باهل القير وان فخرج الى المصلي وفرق بين الولدان وامهاتهم وأخرج البهائم على حدة قال ابن حبيب فرأيت الخزومي وغيره من علماء المدينة يستحسنون ذلك ويقولون انما أراد باخراج المواشي وتفرقة الولدان من الامهات أن يستدعى بذلك رقة قلوب الناس والاجتهاد في الدعاء واختلف في وقت صلاة الاستسقاء على ثلاثة أقوال فقيل تصلي ضحوة فقط نقله الباجي عن المدونة وقيل الى الزوال قاله ابن حبيب وقيل تصلي في كل وقت ولو بعد الغروب والصحيح قاله في سماع أشهب وتأوله ابن رشد على الدعاء ورده ابن زرقون بانه خلاف الظاهر وتردد سند في قول ابن حبيب هل هو تفسير في المدونة أو خلاف وقطع خليل بانه تفسير كون عبد الوهاب وابن الجلاب وغيرهم لم يذكروا غيره وقطع بعض شيوخنا بانه خلاف كما قلناه (قوله فيصلي بالناس ركعتين بجهر فيهما بالقراءة يقرأ بسبح اسم ربك الاعلى والشمس وضحاها وفي كل ركعة سجدة واحدة ويتشهد ويسلم) ما ذكره من كونها ركعتين جهر اهـ وكذلك باتفاق ودليله حديث عباد بن تميم قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المصلي يستسقى فتوجه الى القبلة قائما يدعو وقلب رداءه ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة ثم انصرف خرجته مالك في الموطأ والبخاري ومسلم الا أن ظاهر هذا الحديث يقتضي أن الخطبة قبل الصلاة وهو مروي عن مالك والمشهور عنه عكسه قال أشهب واختلف في ذلك الناس واختلف النقل عنه عليه السلام في ذلك ونقل خليل قولاً بانه لا خطبة فيها وما ذكر من أنه يقرأ فيهما بما قال عليه العمل عندنا وقال في المدونة يقرأ بسبح ونحوها وقال اللخمي يقرأ بسورة من قصار المفصل وأجاز في المدونة التنفل قبلها وبعدها وفي المذهب قول بعكسه وكل هذا بالمصلي وأما في المسجد فلا اتفاق على الجواز (قوله ثم يستقبل الناس بوجهه فيجلس جلسة فاذا اطمأن الناس قام متوكئا على قوس أو عصا فخطب ثم جلس ثم قام فخطب

والا كشار منه فيها مستحب لقوله تعالى فقلت استغفر وار بكم الآية ابن يونس المشهور في الاستسقاء خطبتان ولا يدعو في خطبته الا بكشف ما نزل بهم لا لاحد من المخلوقين وقاله اللخمي ولم يدع موسى بن نصير يومئذ للا مير وقال ليس هذا يوم ذلك ابن حبيب يامر فيها بالطاعة ويحذر من المعصية ويحض على الصداقة ويحث في الدعاء بالسقيا ابن الماجشون ويصل كلامه بالاستغفار ولا تشترط طهارته فيها فلو احدث كملها دون وضوء والله أعلم ص (فاذا فرغ استقبال القبلة فحول رداءه) ش يعني انه بعد الخطبة الثانية يحول رداءه وفي المجموعة يحول بين الخطبتين وقيل في أثنائها والمشهور الاول وقوله رداءه مقصود فلا يحول الا كسيرة والبرانس ونحوها وقوله ما على منكبه الا يمن على اليسر وما على اليسر على الايمن ولا يقلب ذلك يعني على المشهور وقد فسر عياض المدونة ببقاء السطح الظاهر من الثوب ظاهر افتصير الحاشية العليا سفلى واليه أشار بقوله ولا يقلب ذلك واللخمي والمازري عكسه اللخمي يجعل ما على جسده الى السماء فيصير ما على يمينه على يساره وبالعكس وتبقى الحاشية على ما هي عليه اللخمي ثبت عنه عليه السلام انه قلب في الاستسقاء ومقتضى الجلاب جواز الجميع ولا يتصور القلب الا في الردية وقوله وليفعل الناس مثله يعني في التحويل الجزولي وانفقوا على ان الامام يحول واختلف في النساء ولا يحول من عليه ثوب واحد من الرجال والله أعلم وقوله وهو قائم يعني حال التحويل وقوله ثم يدعو كذلك يعني حال كونه قائما مستقبلا وحكمة قيامه لانه وقوف العبيد بين يدي الملك في محل الرغبة والرغبة قال وحكمة التحويل التناول بان يحول ما بهم ابن العربي طريقة القول ان يكون غير مقصود وهذا متصود فهي اذا اماره بين الله ونبيه في تحويل الحال والله أعلم وقوله ثم ينصرف وينصرفون يعني أنهم لا يزيدون على ذلك شيئا والله أعلم ص (ولا يكبر فيها ولا في الخسوف غير تكبيرة الاحرام والخفض والرفع) ش يعني فليس فيها تكبير كالعيد بل الاحرام والرفع والخفض عن ابن عباس انه عليه السلام صلاها كالعيد وقال به الشافعي وحضرت بعض الائمة بمدينة فاس سها في أولها وتذكر اثناء

فاذا فرغ استقبال
القبلة فحول رداءه
يجعل ما على منكبه
الايمن على اليسر
وما على اليسر على
الايمن ولا يقلب ذلك
وليفعل الناس مثله
وهو قائم وهم قعود
ثم يدعو كذلك ثم
ينصرف وينصرفون
ولا يكبر فيها ولا في
الخسوف غير
تكبيرة الاحرام
والخفض والرفع
ولا اذان فيها ولا اقامة

فاذا فرغ استقبال القبلة فحول رداءه يجعل ما على منكبه الايمن على اليسر وما على اليسر على الايمن ولا يقلب ذلك) ما ذكر من انه يجلس جلسة هو المشهور وقيل لا يجلس لان الجلوس في الجمعة انما كان للاذان وما ذكر من انه يجلس ثانيا هو كذلك خلافا لمحمد بن مسلمة وبه قال ابو يوسف وابو مهيدي ولا يخرج لها بمنبر ولا يدعو في خطبته لا مير المؤمنين وروى أن موسى بن نصير لما خطب لم يدع لعبد الملك بن مروان فقيم له مال لم تدع لا مير المؤمنين فقال ليس هذا يوم ذلك ويجعل الخطيب بدل التكبير الاستغفار لقوله تعالى فقلت استغفروا بكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا وانظر هل يقول المؤمنون مثل قول الامام في الاستغفار أم لا والا قرب أنه يجري على الخلاف في تكبيرهم بتكبير الامام في خطبته للعبيد والله أعلم ثم وقفت عليه اخليل قال ينبغي أن يستغفروا اذا استغفركم تكبيرهم في العيد وما ذكر من تحويل الرداء انما هو بعد الفراغ من الخطبة مثله في المدونة وفي المجموعة محله بين الخطبتين وقيل في اثناء خطبته وقال أصبغ اذا اشرف على الفراغ منها وصفا التحويل هو ان يحول ما على ظهره الى السماء وما على الايمن على اليسر ولا يجعل اعلاه اسفله قاله في المدونة وقال ابن الجلاب له قلبه فيجعل اسفله اعلاه (قوله وليفعل الناس مثله وهو قائم وهم قعود ثم يدعو كذلك ثم ينصرف وينصرفون) ما ذكر مثله في المدونة وقال محمد بن عبد الحكم لا يحولون واختاره اللخمي وبه قال الليث بن سعد ويريد الشيخ بقوله يحول الناس غير النساء لان تحويلهن كشف في حقهن ونص عليه عبد الملك بن الماجشون وقال ابن عيشون من كان عليه برنس أو غفارة حوله يريد يخلع ثم يحول ثم يلبس (قوله ولا يكبر فيها ولا في الخسوف غير تكبيرة الاحرام والخفض والرفع ولا اذان فيها ولا اقامة) ما ذكره هو مذهبنا وقال الشافعي يكبر كتكبير العيد وهو قول ابن عباس وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز

تكبيره فأتىها على ذلك أظنه تقليدا للشافعي ورجاء ان يكون ذلك من الله في تنسيته فارجعنا من المصلي الا بالمطر وحضرت الامام غير مرة اذ ارفع من سنة الصلاة ألقى ثيابه صدقة ليرغب الناس في فعلون مثله ومارأيتهم خيبوا قط سمعت شيخنا أبا عبد الله القوري رحمه الله يقول ان منذر بن سعيد البلوطي خطب في الاستسقاء مرة فاكثر أن يقول سلام عليكم حتى التفت الناس اليه فقال سلام عليكم كتب بكم على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصاح فانه غفور رحيم قال فبكى الناس ومارجعوا الا بالمطر وكذلك فعل مرة أخرى أكثر أن يقول يا أيها الناس فلما التفتوا اليه قال يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله والله هو الغني الحميد ان يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز فكان كذلك وقصة موسى بن نصير في اخراج الاطفال والبهائم وعزل الاولاد عن أهملهم لاستعطاف الوقت معلومة وبلغ ذلك أهل العلم فاستحسنوه وقال مالك كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اللهم اسق عبادك وبهيمتك وانشر رحمتك واحي بلدك الميت يرددها في دعائه صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم ومجد وعظم

باب ما يفعل بالمحتضرو في غسل الميت وكفنه وتحنيطه وحمله ودفنه

يعني باب ما يعامل به الميت عند احتضاره أي حين تحضره الملائكة تقبض روحه ويحضره أجله ويحضره أهله لعظيم ما نزل به فالمحتضر بفتح المضاد الذي حضر والميت من فارق روحه جسده من الاحياء بقدره الله تعالى وقد تكلم الناس هنا في حقيقة الروح والموت فأطالوا وقصروا وحقيقة الامر في ذلك الى الله سبحانه ص (ويستحب استقبال القبلة بالمحتضر واغماضه اذا قضى) ش لان القبلة هي التي كان يعظمها في حياته فينبغي ايثارها عند مماته واستقباله هو المعروف وقيل يكره وروى ابن القاسم لا أعلمه من الامر القديم وأنكره ابن رشد من روايته على النوادر وهل كراهته لئلا يستعجل فيتأذى به المحتضر أولا انه لم يفعل بالنبي صلى الله عليه وسلم ولا باحده من أصحابه ورده ع بما في النوادر من انه فعل بعلي وبجماعة من السلف ابن حبيب ولا أحبه قبل احواد بصره وعلى المعروف فروى ابن القاسم وابن وهب على شقه الا ين فان عجز فعلى ظهره ورجلاه الى القبلة وخرج من صلاة المريض فاما الاغماض فلا زلة شناعة حاله وما ذكر من الاستحباب هو نقل الاكثر وقال ابن شعبان اغماضه سنة قال ابن حبيب ويقول بسم الله وعلى وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه موته وأسعده بقلائك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه سند لا بأس بشد لحية الأسفل بعصابة تربط فوق رأسه خوف دخول الهوام في فيه

باب ما يفعل بالمحتضرو في غسل الميت وكفنه وتحنيطه وحمله ودفنه

ويستحب استقبال القبلة بالمحتضر واغماضه اذا قضى

باب ما يفعل بالمحتضرو في غسل الميت وكفنه وتحنيطه وحمله ودفنه

قال بعض الشيوخ الاحتضار عبارة عن قرب الاجل ودنوه وسعي بذلك اما لحضور أجله واما لحضور الملائكة قال ابن العربي في القبس الموت ليس بعدم محض ولا فناء صرف وانما هو تبدل حال بحال وانتقال من دار الى دار ومن غفلة الى ذكرو من يوم الى يقظة ولو لم يكن الامر كذلك لكان الخلق عبثا ثم قال أيضا جبل الله الخلق على حب الدنيا وبغض الموت فمن كان ذلك منه ركونا الى الدنيا وحبها وايثارها فله الويل الطويل وان كان خوفا من ذنوبه ورغبة في عمل صالح بحصله فله البشرى والمغفرة والنعم وان كان حياء من الله تعالى لما ارتكب من الذنوب فالله تعالى أحق أن يستحيامنه فعلى هذه الاحوال ينزل قوله عليه السلام مخبرا عن الله تعالى اذا أحب عبدي لقائي أحببت لقاءه واذا كره عبدي لقائي كرهت لقاءه قلت وفي كلامه نظر لان كل مؤمن لا يؤثر الدنيا على الآخرة أصلا نعم لخوفه من ذنوبه يطلب طول البقاء في الدنيا لعله يحصل على نصيب وافر من طاعة ربه ليكون ذلك سببا للمغفرة ذنوبه وأمانه يؤثر الدنيا لذاتها على الآخرة فالذي أتخفته انه لا يوجد فبين له مطلق عتل والله أعلم (قوله ويستحب استقبال القبلة بالمحتضر واغماضه اذا قضى) ما ذكر من أن استقبال القبلة بالمحتضر مستحب هو المعروف في المذهب

ابن المنذر لا بأس بجعل حديد على بطنه لئلا يسرع انتفاخ بطنه كل ذلك قبل أن تبرد أعضاؤه ص (ويلقن لا اله الا الله عند الموت) ش يعني بحيث تذكر عنه على وجه يسمعها ولا يلج عليه ولا يقال له قل ويلقنه ارفق الناس به واحبهم له ولبعض الشافعية يلقنه غير وارثه فان لم يكن فارقتهم به وهم من بين كل مرة فان قالها مرة اعيدت عليه فان لم يتكلم ترك وقال بعض الشيوخ القرويين في قوله اتمنوا موتا كم لا اله الا الله يريد جميع كلمتي الشهادة كقوله عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ومثله لابن النكا كهاني ونقل خ عن (١) وهل تلقينه ليكون آخر كلامه أولا عانته على دفع الشياطين الداعين له للموت على غير

الاسلام يحتمل الوجهين قاله المازري في المعلم ابن ناجي والصواب هما معا وظاهر كلام الشيخ ان الصغير يلقن كغيره وقال النووي لا يلقن الا بالغ قال التادلي وظاهر كلام الشيخ لا يلقن بعد الموت وبه قال عز الدين وجزم النووي باستحبابه قال واستحبه من أصحابنا القاضي حسين وأبو الفتح الزاهد وأبو الرافع وسئل عنه أبو بكر ابن الطلاع وقال هذا الذي نختار ونعمل به وقد روينا فيه حديثا عن أبي امامة ليس بقائم السند ولكنه اعتضد

وقيل انه مكروه وعلى ظاهر قول مالك من رواية ابن القاسم قال ما أعلم الا من الامن القديم وذكره ابن رشد من رواية على واختلف في تعليل الكراهة على ثلاثة أقوال فقال ابن حبيب انما ذلك لانهم كانوا يستعجلون به قبل نزول اسباب الموت ولا ينبغي لاهله أن يوجهوه حتى يغلب عليه ويوقن بالموت وقال ابن بشير انما الكراهة لخوف التحديد فيعتقد أنه فرض أو سنة وقال ابن رشد انما كرهه لانه لم ير وانه فعل بالنبي صلى الله عليه وسلم ولا باحد من أصحابه ورده بعض شيوخنا بما في النوادر عن ابن حبيب روى التوجه الى القبلة عن علي بن أبي طالب وجماعة من السلف رضى الله عنهم وعلى المعروف روى ابن القاسم وابن وهب على شقه الايمن فان عجز فعلى ظهره ورجلاه الى القبلة وخرج من المريض يصلى على ظهره كونه على ظهره وما ذكره من أن اغماضه مستحب هو نقل الاكثر وقال ابن شعبان اغماضه سنة وفائدة اغماضه ستر شناعة منظره لو لم يغمض فاذا غمض بقي كالنائم (قوله ويلقن لا اله الا الله عند الموت) يعني أن ذلك مستحب كما صرح به غيره والاصل في ذلك ما أخرجه الترمذي ومسلم عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتمنوا موتا كم لا اله الا الله محمد رسول الله قال عبد الحق فيه حسن صحيح قال المازري في المعلم الا من بالتلقين يحتمل أمرين اما أن يكون لا اعتراض الشيطان لا فساد عقيدة الانسان في حالة الاحتضار واما أن يكون رغبة في أن يكون آخر كلامه لا اله الا الله فيحصل له ما وعد به في الحديث الآخر وهو قوله من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة قلت والصواب التعليل بهما معا وذهب بعض من لا قيناه الى أن معنى قول الشيخ ويلقن لا اله الا الله ان ذلك ترجمة والمراد لا اله الا الله محمد رسول الله لقوله عليه الصلاة والسلام امرت أن اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ومثله للفا كهاني ونقله خليل عن ابنه فقط وهو قصور ولا يكثر عليه من التلقين فان قالها مرة ثم تكلم اعيدت عليه وان لم يتكلم ترك والمطلوب أن لا يلقنه أعدى الناس اليه الا من يحبه فظاهر كلام الشيخ ان الصغير يلقن كغيره وهو ظاهر كلام غيره وقال النووي لا يلقن الا من بلغ قال التادلي وظاهر كلام الشيخ انه لا يلقن بعد الموت وبه قال عز الدين وحمل قوله اتمنوا موتا كم على من دناموته وهو بدعة اذ لم يصح فيه شيء وقال النووي في فتاويه وأما التلقين المعتاد في الشام بعد الدفن فاختار استحبابه وقد استحبه من أصحابنا القاضي حسين وأبو الفتح الزاهد وأبو الرافع المتيوى فيستحب أن يجلس انسان عند رأس الميت عقب دفنه يا فلان بن فلانة أو يا عبد الله أو يا أمة الله اذ كرامه الذي خرجت عليه من الدنيا وهو شهادة أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور رضيت بالله ربنا وبالإسلام ديننا وبمحمد رسولا وبالقرآن اماما

ويلقن لا اله الا الله
عند الموت

(١) هكذا بياض
في جميع النسخ التي
بأيدينا

بالشواهد وبعمل أهل الشام قديماً وللمتيوى نحوه ص (وان قدر على أن يكون طاهر أو ما عليه طاهر فهو أحسن) ش
يعنى تكريمة للملائكة واستحب ابن حبيب الطيب والبخور عند ذلك وسمع ابن القاسم واشهب ليس هو
العمل والله اعلم ص (ويستحب أن لا يقرب به حائض ولا جنب) ش يعنى اذا وجد غيرهما وقال ابن عبد الحكم
لا بأس باغماض الحائض والجنب وقال الاخمي اختلف في تجنبه الحائض والجنب والمنع احسن ونقل التادلى
ثانها باغماضه الحائض لانها لا تملك طهرها بخلاف الجنب فانه يملك امره وحيث لا غير الحائض والجنب فلا يمنعان
باتفاق ص (وأرخص بعض العلماء في القراءة عند رأسه بسورة يس ولم يكن ذلك عندما ملك امرام معمولاً به) ش
يعنى وما لم يصحبه العمل مما ورد الترغيب فيه فليس بمندوب عنده الملك لانهم كانوا احرص على الخير واعلم بالسنة
وما تركوه الا لامر عندهم فيه وقال غيره اذا ورد الحديث اكتفى به في باب الترغيب والترهيب وان كان ضعيفاً
وبعض العلماء حيث كان في الرسالة فالمراد به ابن حبيب وهل هذا الخلاق خاص بسورة يس أو بغيرها من القرآن
ظاهر كلام الشيخ انما الخلاف فيها واما غيرها فغيره شروع اتفاقاً وظاهر كلام الجلاب العموم ونبه عليه س
والله اعلم ص (ولا بأس بالبكاء بالدموع حينئذ وحسن التعزى والتصبر اجمل لمن استطاع) ش يعنى لمن قدر على
ذلك قوله بالدموع اتى به للتأكيد لئلا يحمل على الحزن وقوله حينئذ حين يحضر الموت قال ابن الفاكهاني قال الشيخ
أبو محمد عن ابن حبيب البكاء قبل الموت وبعدده باح بالرفع صوت ولا كلام يكره ولا اجتماع نساء ونهى عمر
رضي الله عنه نساء يبكين على ميت فقال عليه السلام دعن يا ابن الخطاب فان العين دامة والنفس مصابة والعهد
حديث ويكره اجتماعهن للبكاء ولو سرائرهن عن عمر عن ذلك عند موت أبي بكر وفرق جمعهن وكذلك في موت
خالد رضي الله عنه ص (وينهى عن الصراخ والنياحة) ش يعنى لانهم من فعل الجاهلية وقد قال عليه السلام
ليس منا من حلق ولا من خرق وسلق ودلق الحلق خلق الله عز وجل الحلق والشعر والخرق تحريق الثياب والدلق ضرب الحدود
والساق الصياح بالبكاء وقبيح القول وقال عليه السلام ليس منا من لطم الحدود وشق الجيوب ودعا بدعوى

وان قدر على أن يكون
طاهر أو ما عليه طاهر
فهو أحسن ويستحب
أن لا يقرب به حائض
ولا جنب وأرخص
بعض العلماء في
القراءة عند رأسه
بسورة يس ولم يكن
ذلك عندما ملك أمرا
معمولاً به ولا بأس
بالبكاء بالدموع
حينئذ وحسن
التعزى والتصبر
أجمل لمن استطاع
وينهى عن الصراخ
والنياحة

والمؤمنين اخوة وبالكمة قبلة الله ربى لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم وسئل عنه أبو بكر بن الطلاع
فقال هو الذي نختارو بعمل به وقدر وينافيه حديثا عن أبي أمامة ليس بقوى السند ولا يكن اعتضد بشواهد وبعمل
اهل الشام قديماً (قوله وان قدر على أن يكون طاهراً وما عليه طاهر فهو أحسن) يريد وكذلك ما تحته
ويستحب تقريبه الطيب ولو بخور أو سمع ابن القاسم وأشهب البخور من عمل الناس (قوله ويستحب أن لا يقرب به
حائض ولا جنب) ما ذكره الشارح هو أحد القولين وقال ابن عبد الحكم لا بأس باغماض الحائض والجنب
وقال الاخمي اختلف في تجنبه الحائض والجنب والمنع أحسن ونقل التادلى قولاً بالفرق بين الحائض فتغمضه
لانها لا تملك طهرها بخلاف الجنب وكل هذا الخلاف حيث يكون غيرهما أمانع الفقدالاتفاق على أنهما كغيرهما
للضرورة (قوله وأرخص بعض العلماء في القراءة عند رأسه بسورة يس ولم يكن ذلك عندما ملك أمرام معمولاً به)
قال التادلى المراد ببعض العلماء هو ابن حبيب وكذلك حيث ما أطلقه في كتابه وخرج أبو داود وابن ماجه
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اقرأ يس عند موتكم قال النووي في اسناده ضعف وفيه رجلان مجهولان قلت
وظاهر كلام الشيخ ان الخلاف انما هو في القراءة بسورة يس أما القراءة بغيرها فلا اتفاق على أنها غير مشروعة
هنا وهو كذلك وظاهر كلام ابن الحاجب ان الخلاف عموماً وذلك انه لما ذكر الخلاف بالاستحباب والكراهة في
توجيه المحتضر قال وكذلك قراءة شيء من القرآن عنده ونبه على هذا ابن عبد السلام (قوله ولا بأس بالبكاء بالدموع
حينئذ وحسن التعزى والتصبر اجمل لمن استطاع وينهى عن الصراخ والنياحة) اعلم أن قول الشيخ بالدموع تأكيد
وتبيين لئلا يحمل على الحزن والتنوين في قوله حينئذ عوض من الاضافة والتقدير والبكاء حين الاحتضار وذلك قبل

الجاهلية ومعنى ليس من حيث ورد أى ليس على سنتنا فيما فعل ولا يخرج ذلك عن الدين والنهي عن النياحة نهى
نحرىم تحب على فاعله التوبة منه والاستغفار ويجب على الامام أن يزجر فاعله ويفرق الجمع في ذلك قاله ابن
حبيب والتعزى التأسى للصبر والله أعلم ص (وليس في غسل الميت حد) ش يعنى لازم ينتهى اليه ولا يزداد
عليه ولكن يتقى ويغسل وترامن غير تحديد في التورية وان كان حدا ينتهى اليه وهو الا نقاء فلا عند فيه لازم غير
ان الا نقاء واجب بوجوبه والا يتار مستحب وهل غسلة سنة وقاله أبو محمد وغيره وشهره ابن بريدة أو فرض
وهو الاصح وقاله ابن عبد الحكم وعبد الوهاب وابن محرز وقيل مستحب واختلف هل تعبدوا أوله الا نقاء قولان
للمشهور وابن شعبان لقوله يجوز بماء الورد وشبهه ان لم يكن سرف للقاء الملائكة وقال أبو محمد هو خلاف قول
أهل المدينة وقال في قوله لا يغسل بماء زمزم ولا تزال به نجاسة هو خلاف قول مالك وأصحابه وفي القبس هو
مقصود للنظافة والعبادة كالمدة للتعبد وبراءة الرحم وعلى كل فلا يفتقر الى نية لانه مما يفعله الانسان في غيره ذكره
الباجي وابن رشد فانظره **فرع** خير ابن شاس بين غسله بالماء البارد والسخن وفي الجلاب لا بأس بالسخن
يعنى أنه خير من غيره قال بعضهم وكذا شأنه الاطلاق ولا بأس في مثل ذلك كثير والله أعلم وقوله وترامى ثلاثا
أو خمسا أو سبعا أو أكثر من ذلك بحسب ما رآه الفاسل كما في حديث أم عطية اذ قال لها عليه السلام في غسل ابنته
غسلينها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك ان رأيتن ذلك ابن حبيب يستحب التروا دناء ثلاث ومثله لابن رشد
وظاهر كلامهما ولوزاد على السبع اللخمى لا يقتصر في غسله على الثلاث فان أتى باربع وخمس وست فسبع
وقال ابن عبد البر ذهب أصحاب مالك الى أنه أكثره ثلاث وقال المازرى حكاية عن مالك ان المعتبر الا نقاء لا العدد
تعلقا برواية ابن القاسم ليس فيه حدمه لموم فتتحصل أربعة أقوال وقوله بماء وسدر يعنى بماء وحده ثم بسدر وماء
قال ابن حبيب يغسل أولا بالماء وحده وثانيا بماء وغاسول وثالثة بماء وكافور وظاهر ما هنا خلط السدر بالماء وهو
ظاهر المدونة فتأوله قوم بما ذكره فوقه وأخذ منه آخرون غسله بالماء المضاف كقول ابن شعبان وأجيب بان المراد
لا يخلط الماء بالسدر ولكن يحكه عليه أولا ثم يتبعه الماء واختاره بعض المتأخرين **فرع** لمالك في غسل

وليس في غسل الميت
حد ولكن يتقى
ويغسل وترا بماء
وسدر ويجعل
في الاخرة كافور

الموت فاذا مات نهى عنه حينئذ قاله الفاكهانى وقال الشيخ أبو محمد عن ابن حبيب البكاء قبل الموت وبعده مباح
بلا رفع صوت ولا كلام يكره ولا اجتماع نساء اتهم عمر بن الخطاب نساء يبكين على ميت فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم دعن يا ابن الخطاب فان العين دامعة والنفس مصابة والعهد حديث ويكره اجتماعهن للبكاء ولو سرا
ونهاهن عمر عند موت أبي بكر رضى الله عنه أن يبكين وفرق جمعهن وكذلك في موت خالد ونهى صلى الله عليه وسلم
عن لطم الخدود وشق الجيوب وضرب الصدور والدعاء بالويل والثبور وقال ليس منامن حلق ولا من خرق
ولا من دلق ولا من سلق والحلق حلق الشعر والخرق خرق الثياب والدلق ضرب الخدود والصلق الصياح بالبكاء
وقبيح القول (قوله وليس في غسل الميت حد ولكن يتقى) اختلف في غسل الميت فقيل سنة قاله أبو محمد وغيره وقيل
انه فرض قاله عبد الوهاب وابن محرز وابن عبد البر وزعم ابن بريدة ان المشهور هو الاول وخير ابن شاس بين غسله
بالماء السخن والبارد وفي الجلاب لا بأس بالسخن ويعنى انه خير من غيره لانه أنقى وكثيرا ما يسمع ذلك أعنى لا بأس
باطلاقها على ما ذكر واختلف هل الغسل للعبادة أو للنظافة فالمشهور انه للعبادة وقال ابن شعبان هو للنظافة اذ قال
يجوز غسله بماء الورد ونحوه ان لم يكن سرفا فانه للقاء الملائكة لا للتطهير قال أبو محمد هو خلاف قول أهل المذهب واختار
ابن العربي في القبس انه عبادة ونظافة كالمدة فانها عبادة وبراءة الرحم وعلى الاول من انه عبادة فلا يحتاج الى نية وانما
يحتاج التعبد اليها اذا كان مما يفعله الانسان في نفسه ذكره الباجي وابن رشد قال ابن شعبان ولا يغسل بماء زمزم ولا
تزال به نجاسة قال أبو محمد هو خلاف قول مالك وأصحابه (قوله ويغسل وترا بماء وسدر ويجعل في الاخرة كافور)

من غسل ميتا ثلاث الوجوب والسقوط والاستحباب حكاه ابن عتاب وعزاها غيره لسمع ابن القاسم وقوله مع أشهب ورواية ابن حبيب فانظر ذلك والله أعلم وقوله ويجعل في الآخرة كافور يعني لما في حديث أم عطية من ذلك والكافور نوع من الطيب بارد جدا يسد المسام فلا يسرع التغير وينفر الهوام فلا تضر الميت ص (وتستر عورته) ش يعني عند تجريد الغسل قال الباجي وهو ظاهر قول أصحابنا أشهب ولا يطلع على ما سوى عورته غير غاسله ومن يليه ابن حبيب يستتر من السرة إلى الركبة المازري واستحب سحنون ستر صدره ابن العربي كله عورة فلا يجرد عياض واستحب العلماء غسله تحت ثوب إذا تغير بالمرض إذا كان يكره أن يطلع عليه وهو بتلك الصفة الباجي عن أشهب ستر وجهه وصدره واستحب سحنون في تحيل الجسم ستر صدره واختاره اللخمي بهذا القيد وتقدم نقل سحنون بالاطلاق والمرأة تستر المرأة من سرتها إلى كبرها كالرجل مع الرجل وقال اللخمي على قول سحنون ستر جميع جسدها مع مثلها في الحمام ستردها ابن عبد البر أجمعوا على تحريم النظر إلى فرج ميت أو ميتة غير صغيرة لأرب فيها وفي المدونة يجعل الغاسل على يده خرقة وإن احتاج إلى أن يباشر بيده فعل ومنع اللخمي وابن حبيب مباشرة فرج الميت لازالة نجاسة ولو اضطر اللخمي وهو أحسن ص (ولا تقلم أظفاره ولا يحلق شعره) ش يعني أن خصال النظرة التي يفعلها الحي لا تقبل به أشهب ويبقى وسخ أظفاره ابن حبيب وما سقط منه من شعرو غيره جعل معه في أكفانه ولا يحنث اتفاقا وللنووي عن مذهبه المشهور أنه لا يحنث وقيل يحنث الكبير دون الصغير وعن ابن القاسم يلف شعر المرأة وعنه يفعلوا به ماشاءوا إلا الضفر فلا وعن ابن حبيب لا بأس أن يضره واختاره بعض المتأخرين لحديث أم عطية في غسل ابنته عليه السلام إذ قالت وجعلنا رأسها ثلاثة قرون وأقينا خلفها

وتستر عورته ولا تقلم أظفاره ولا يحلق شعره

قال اللخمي لا يقتصر في غسله على ثلاث إن لم ينق فان أتى باربع خمس أو بست سجع وقال ابن حبيب يستحب الوتر وأدناه ثلاث ومثله لابن رشد وظاهر كلامهما لو أتى بثمان أو ثلث وقال ابن عبد البر ذهب أكثر أصحاب مالك إلى أن أكثره ثلاث وقال المازري حكى عن مالك أن المعتبر لا نقاء لا العدد تعلقا برواية ابن القاسم ليس فيه حد معلوم فيتحصل في ذلك أربعة أقوال وقول الشيخ بماء وسدر يعني ورق النبق ومثله في المدونة فاخذ منه اللخمي غسله بالماء المضاف كقول ابن شعبان وأجيب بأن المراد لا يخط الماء بالسدر بل يحك الميت بالسدر ويصب عليه الماء وهذا الجواب عندي متجه وهو اختيار أشياخي والمدونة قابلة لذلك لأنه فرق بين ورود الماء على الإضافة والنجاسة وورودها عليه فلا أول لا يضر وعكسه يضر ومنهم من تأولها كقول ابن حبيب الأولى بالماء وحده والثانية بغاسول والثالثة بكافور وإنما استحب في الآخرة كافور قيل لأنه قوى الرائحة مع ما فيه من منع الميت من السيول واختلف هل يجب الغسل على من غسل ميتا أم لا فقيل بوجوبه وقيل بسقوطه وقيل باستحبابه وكلها لما لك قاله ابن عات (قوله وتستر عورته) قال الباجي ظاهر قول أصحابنا أنها تستر عورته وقال ابن حبيب من ستره إلى ركبتيه ونقل اللخمي قول ابن حبيب وفهم أن الأول هو قول المدونة وضعفه عياض في التنبيهات قائلا ليس في الكتاب ما يدل على ذلك بل لو قيل فيه ما يدل على قول ابن حبيب لكان له وجه لأنه قال بآثره وبفضي بيده إلى فرجه إن احتاج ولو كانت العورة هي نفس الفرج لما ذكر الفرج باللفظ آخر قلت وقد تقدم لنا في باب طهارة الماء واثوب أن في العورة ستة أقوال فهي جارية هنا قال المازري استحب سحنون ستر صدره ووصوبه بعضهم وظاهر نقله سواء أنحل جسمه المرض أم لا ووصوبه اللخمي فيه فقط وقيل يستر وجهه وصدره نقله الباجي عن أشهب قال اللخمي وأما غسل المرأة للمرأة فأنها تستر منها من سرتها إلى ركبتيها وعلى قول سحنون تستر جميع جسدها في الحمام في الغسل كذا تسترهنه ولا يطلع على المغسول غير غاسله ومن يليه (قوله ولا تقلم أظفاره ولا يحلق شعره) ما ذكر هو مذهبنا وللشافعي في أحد القولين جواز ذلك قياسا على استحباب ذلك للحي ووافقوا على أنه لا يحنث قال المؤلف

ص (ويعصر بطنه عصرارفيقا) ش يعني لئلا يخرج منه شيء فتطبخ أكتفائه وما ذكره مثله في المدونة فان خرجت منه فضلة غسل محلها خاصة وفي إعادة وضوئه قولان (فرع) فان كان الجنين يضطرب في البطن ولم يمكن اخراجه الا بالبقر في المدونة لا يقر عليه وقال أشهب وسحنون يقر عليه وفي غرائب ابن عبد الحكم رأيت رجلا مبقورا على فرس مبقورة ياخذ بذهب أشهب دون ابن القاسم قائلا لان أشهب كان سبب حياتي قيل ويقر من الجانب الا يسر لانه أقرب للخروج عياض ويتخرج عليهما كل ميتة الا آدمي للضرورة وفي الميت يتلع المال ثلاثة ابن القاسم لا يقر ابن حبيب يقر وثالثها ان كان ذافضيلة دينية كصالح او فقيه فلا والا بقر عبد الحق وافتي أبو عمران في ميت ادعى رجل انه ابتلع له مالا ومات بفورده واقام على ذلك شاهدا قال يحلف ويقر له وقد اختلف في القصص في الجراح بالشاهد واليمين فتجري هذه عليه ص (وان وضى وضوء الصلاة فحسن وليس بواجب ويقلب لجنبه في الغسل احسن) ش يعني لا بأس به وقوله وليس بواجب مستغنى عنه بقوله فحسن وما ذكره هو المشهور ولا شهب نحوه وعنه في ترك وضوئه سعة والقولان حكاهما عنه المازري وفي تكريره بتكرير الغسلات قولان لا شهب وسحنون اللخمى ويبدأ القاسم باليمين ومواضع الوضوء للحديث في غسل ابنته عليه السلام ابدأ أن يمينها ومواضع الوضوء منها وفي الجلاب وغسله كالجنب وذكر صفته وفي المدونة يصب الماء على الجروح والمجدور الذي يخاف أن يتزلع ولا ييمم ابن عبد الحكم وينجس الثوب الذي ينشفه به ابواسحاق ولا يصلي عليه ولا به حتى يغسل وكذلك ما أصاب من مائه وهذا على الخلاف في نجاسته واختار الشيخ التقليل لما في الجلاب لانه أيسر والله اعلم ص (ولا بأس بغسل أحد الزوجين صاحبه من غير ضرورة) ش يعني ولو قبل البناء بشرط النكاح الصحيح ولا خيار ولا طلاق ولا نزاع مع من له حق في ذلك ولا تزويج بعد الولادة ولا عقد بعدها على من يحرم الجمع بينهما أن لو كانت حية فلو كان النكاح فاسدا مجمعا على فساده فلا يغسل أحد الزوجين صاحبه قال سحنون وما فسد لصدقه ولم يدخل فكذلك وما دخل فكذلك الصحيح ابن بونس كل نكاح كانا مغلو بين على فساده فلا يغسلان وما كان لا أحد الزوجين أو الولي اجازته فانها مائة فاسلان ابن القاسم الا يصل الذي لا ينخرم هو اذا كان له النظر الى محاسنها والاستمتاع بها في حياتها فاسلا بعد الموت وان كان ممنوعا من ذلك فالغسل ممنوع وفي المدونة المطلقة

ثم وقعت على قول النووي المشهور انه لا يحنن وقيل يحنن الكبير دون الصغير ذكر ذلك عن مذهبهم وان كان المغسول امرأة فقال ابن القاسم يلف شمرها وعنه يفعلون به ماشاؤا أو أما الضمير فلا وقال ابن حبيب لا بأس ان يضفر واستحسنه بعض المتأخرين لحديث أم عطية فنقضنا شعرها وضمرناه ثلاثة قرون وألقياه خلفها (قوله ويعصر بطنه عصرارفيقا) ما ذكر نحوه في المدونة فان خرجت منه فضلة غسل محلها وفي إعادة وضوئه خلاف (قوله وان وضى وضوء الصلاة فحسن وليس بواجب ويقلب لجنبه في الغسل احسن وان أجلس فذلك واسع) لا معنى لقوله وليس بواجب بعد قوله فحسن وما ذكره هو المشهور ومثله لا شهب وعنه في ترك وضوئه سعة والقولان حكاهما عنه المازري وعلى الاول ففي تكريره بتكرير الغسلات قولان لا شهب وسحنون (قوله ولا بأس بغسل أحد الزوجين صاحبه من غير ضرورة) اعلم أن لا بأس هنالم هو خير من غيره لقول المدونة ويغسل أحد الزوجين صاحبه من غير ضرورة فظاهره الامر بذلك واختلف هل يقضى له ما بذلك أم لا على ثلاثة أقوال فقال ابن القاسم يقضى له ما بذلك وعكسه قاله غيره وقال سحنون يقضى للزوج دون الزوجة وظاهر كلام الشيخ ولو لم يبين بها وهو كذلك وظاهره ولو طلقها طلاقا رجعيا لانه يصدق عليها أنها زوجة الا ترى أن احكام الزوجية باقية بينهما من الميراث وغيره وهي رواية ابن نافع عن مالك في المبسوط ومذهب المدونة عدم الغسل واختاره اللخمى قائلا لان المراعى حال الحياة وقد كانت حراما لا يجوز له مسها حتى يحدث رجعة وظاهر كلامه ولو وضعت حملها منه وهو كذلك واختلف اذا نكح

ويعصر بطنه عصرارفيقا وان وضى وضوء الصلاة فحسن وليس بواجب ويقلب لجنبه في الغسل احسن وان أجلس فذلك واسع ولا بأس بغسل أحد الزوجين صاحبه من غير ضرورة

رجعيا لا تغسل زوجها في العدة وفي كتاب أبي الفرج تغسله وهي رواية ابن نافع في المبسوط واختار اللخمي الاول
لامتناع التلذذ بها في الحياة وظاهر كلام الشيخ ولو وضعت حملها منه وهو كذلك واختلف اذا نكح أختها بعد موتها
على قولين بالكراهة والجواز وان كان بينهما ما يقتضي خيارا فله غسلها وخرج اللخمي قولاً بالمنع وعلى القول ببقاء
الخيار بعد الموت للوارث الحر يغسل زوجته الحرة ان نازعه أولياؤها فاما الامة ينازعه سيدها فقال سحنون يقدم
السيد اللخمي يقدم الزوج والعبد كالحر ان اذن له سيده والاستقط حقه ان نوزع ﴿ فرع ﴾ وفي القضاء لهما
ثلاثة لابن القاسم وغيره وقال سحنون يقتضي للزوج دون الزوجة وفي المدونة يستر كل واحد منهما ما عورة صاحبه
التونسي فظاهره ينظر كل واحد منهما ما عورة صاحبه اذ عورتهم في التحقيق كاجسامهما ولتقدم اباحة ذلك لهما في حال
الحياة ص (والمرأة تموت في السفر لا نساء معها ولا ذو محرم من الرجال فليتم رجل وجهها وكفيها الى الكوعين)
ش يعني مباشرة لان الوجه والكفين مما يباح نظره اليه منها والزم اللخمي قول ابن شعبان غسله للنظافة ان
لا يتمم وأخذ من اقتصره على الكوعين أن ما وراءهما ليس بواجب في التيمم وأجيب بان هذا للضرورة والحل
محل الخلاف فروعي فانظر ذلك ﴿ فرع ﴾ اختلف اذا كانت معها امرأة كتابية فقال مالك تغسلها وقال أشهب
لا وقال سحنون تغسلها وتيممها والله أعلم ص (ولو كان الميت رجلا يعم النساء وجهه ويديه الى المرفقين ان لم يكن
معهن رجل يغسله ولا امرأة من محارمه) ش يعني ان لم يكن رجل أصلا واختلف اذا كان ثمذي بالثلاثة الاقوال
المتقدمة وظاهر ما هنا النفي المطلق وانما يبلغ المرفق في تيممه لان جسده أخف أمر من جسد المرأة والله أعلم
ص (فان كانت امرأة من محارمه غسلته وسترت عورته) ش يعني وتغسله مجردا من سوى عورته وهو ظاهر
المدونة عند التونسي الباجي وقال ابن القاسم وسحنون من فوق ثوب وتأولها اللخمي عليه سحنون تيممه أحب
الى وظاهر كلام الشيخ كانت من محارم النسب والصهر وهو المنصوص وخرج التفریق من غسل الرجل ذوات

والمرأة تموت في السفر
لا نساء معها ولا ذو
محرم من الرجال فليتم
رجل وجهها وكفيها
ولو كان الميت رجلا
يعم النساء وجهه
ويديه الى المرفقين
ان لم يكن معهن
رجل يغسله ولا
امرأة من محارمه
فان كانت امرأة
من محارمه غسلته
وسترت عورته

اختها بعد موتها على قولين بالكراهة والجواز وفي المدونة يستر كل واحد صاحبه وقال ابن حبيب يغسل احدهما
صاحبه والمرأة عريانة اختيارا قال التونسي فظاهره رؤية كل واحد منهما عورة صاحبه اذ عورتهم في التحقيق
كاجسادهما وتقدم اباحة ذلك في حال الحياة وقال ابو عمر بن عبد البر اجمعا على حرمة نظر فرج حي او ميت غير
الطفل الذي لا ارب فيه (قوله والمرأة تموت في السفر لا نساء معها ولا ذو محرم من الرجال فليتم رجل وجهها وكفيها)
ما ذكر من انها تيمم هو المنصوص والزم اللخمي قول ابن شعبان بان غسل الميت انما هو للنظافة نفي تيمم الميت عموما
وما ذكر من ان منتهى تيممها الى الكوعين هو المذهب وأخذ بعض الشيوخ منه ان مسح الذراعين في التيمم ليس
بواجب قال ابن عبد السلام وفيه نظر يعني انما منع من مسحه كونه عورة ومسح الذراعين في التيمم مختلف فيه في
المذهب إذ قد قيل فيهما بالاستحباب فناسب ترك مسحهما هذا ما ذكر قال وانظر كيف جاز للرجل والمرأة
الاجنبيين لمس وجه الآخر ويديه مع انه لا يجوز ذلك في حال الحياة ثم سال نفسه فقال ان قلت احمله على انه يجمل
على يديه خرقة وحينئذ يضعها على التراب واجاب بانه لو كان كذلك لما اقتصر بالتيمم على الكوعين اذا واختلف
في المذهب اذا حضرت كتابية على ثلاثة اقوال فقيل تغسلها قاله مالك وعكسه قاله أشهب وقال سحنون تغسلها
وتيمم (قوله ولو كان الميت رجلا يعم النساء وجهه ويديه الى المرفقين ان لم يكن معهن رجل يغسله ولا امرأة من
محارمه) واذا وجد ثمذي ففي غسله الثلاثة الاقوال وعزوها لمن ذكر (قوله فان كانت امرأة من محارمه غسلته
وسترت عورته) ظاهر كلامه انها تغسله مجردا وهو أحد الاقوال الثلاثة وهو ظاهر المدونة عند التونسي والباجي
وقيل تغسله من فوق ثوب قاله ابن القاسم وسحنون وتأولها اللخمي على المدونة وقال أشهب تيممه أحب الى
وظاهر كلام الشيخ سواء كانت من محارم النسب والصهر وهو المنصوص وخرج بعض الشيوخ من تفرقة

محارمه ونظر فيه ابن هارون فانظره ص (وان كان مع المية ذو محرم غسلها من فوق ثوب يستر جميع جسد ها) ش
يعنى مطلقا كانت محرميته من نسب أو صهر ونحوه في المدونة وقال أشهب ييمها أحب الى وثالثها لابن نافع يغسلها
ان كانت من نسب لا من غيره وروى أنه يصب عليها الماء لا يباشر جسد ها الا من فوق ثوب وقال ابن حبيب يغسلها
وعليها ثوب يصب الماء بينه وبينها خوف لصوقه بجسمها وظاهره يباشر جسد ها بيده قال ابن رشد ومعناه عندي
ويده ملفوفة بخرقة فيما بين سرتها وركبتيها وقيل كذلك الا ان يده ملفوفة في كل غسلها قاله اللخمي فيتحصل في
المسئلة خمسة أقوال بل سبعة والله سبحانه أعلم ص (ويستحب ان يكفن الميت في وتر ثلاثة أثواب أو خمسة أو
سبعة) ش يعنى أن الكفن وان كان واجبا فالوترية فيه مطلوبة استحبابا فالاستحباب يرجع للايتار لا للتكفين
وقيل أعلاه في الاستحباب خمسة وقال مالك في العتبية ليس في الكفن حد ولا على الناس فيه ضيق اللخمي ولا
يزاد على السبع لانه سرف ولا خلاف في استحباب الزيادة على الثوب الواحد ابن حبيب ثلاثة أحب الى من أربعة
قال غيره ويكفن مع الوجود في ثلاثة وان تنازع الغرماء ككسوته التي لا نزاع فيها ويختلف الحال في ذلك كالحياة
واذا لم ينقص من الثلاثة للغرماء فمن الورثة أخرى قال عيسى بن دينار ويقضى له عليها ما بذلك ابن رشد ويقضى
على الاولياء عند المشاهدة مثل ما يلبس في الجمعة والاعياد الا ان يوصى باقل ونحوه ومثله في كتاب ابن شعبان
سحنون لو أوصى بثوب وزاد بعض الورثة آخر لم يضمن لان عليه في الواحد وصما ابن رشد لانه أوصى بما لا قربة
فيه فلا تنفذ وصيته ابن الحاجب وخشونته ورقته على قدر حاله ابن هارون ظاهر ما يقتضيه لباسه في سائر الايام
وهو خلاف قول ابن رشد كثوب جمعه فانظره وفي التقييد والتقسيم لابن رشد الواجب منه ستر العورة وباقيه سنة

ابن نافع في غسل الرجل ذوات محارم النسب دون الصهر أن تكون المرأة كذلك قال ابن هارون وفيه نظر
(قوله وان كان مع المية ذو محرم منها غسلها من فوق ثوب يستر جميع جسد ها) ما ذكر مثله في المدونة وقال أشهب
ييمها أحب الى وقال ابن نافع يغسلها ان كانت محرمة بالنسب دون غيره وروى انه يصب عليها الماء ولا يباشر
جسد ها ولا من فوق ثوب وقال ابن حبيب يغسلها وعليها ثوب يصب الماء بينه وبينها خوف لصوقه بجسمها
وظاهره لا يباشر جسد ها بيده قال ابن رشد ومعناه عندي ويده ملفوفة في خرقة فيما بين سرتها وركبتيها الا أن يضطر
لذلك وقيل كذلك الا أن يده ملفوفة في كل غسلها قاله اللخمي فيتحصل في المسئلة ستة أقوال (قوله ويستحب
أن يكفن الميت في وتر ثلاثة أثواب أو خمسة أو سبعة) قال ابن بشير اقل الكفن ثوب يستر جميع جسد الميت ونحوه
قال ابن الحاجب ويجب تكفين الميت بسائر جميعه قال ابن عبد السلام هذا مما لم يختلف فيه قلت وهو قصور
منه لقول ابن رشد في التقييد والتقسيم ومثله لابن عبد البر الواجب منه ستر العورة فقط وباقيه سنة وقال عيسى بن
دينار في المدونة يقضى على الورثة والغرماء بثلاثة أثواب قال ابن رشد ويقضى على الاولياء عند المشاهدة بمثل
ما يلبس في الجمع والاعياد الا أن يوصى باقل فلا يزداد ونحوه في كتاب ابن شعبان وقال سحنون ولو أوصى بثوب
فزاد بعض الورثة ثوبين ولم يرض غيره لم يضمن من زاد فقيل لان عليهم في الثوب الواحد وصما وقال ابن رشد
لانه أوصى بما لا قربة فيه فلا تنفذ وصيته وقال ابن الحاجب وخشونته ورقته على قدر حاله قال ابن هارون
فظاهره أن المعتبر بما يقتضيه حاله من اللباس في سائر الايام لا في الجمعة والاعياد وهو خلاف قول ابن رشد وما ذكر
الشيخ من صفته المستحبة هو كذلك وقيل أعلاه في الاستحباب خمسة وقال مالك في العتبية ليس في الكفن
حد ولا على الناس فيه ضيق كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب والشهداء في يوم أحد ويوم بدر
اثنان في ثوب ممشق وكفن عمر ابنه في خمسة أثواب وظاهر كلام الشيخ انه لا يزداد على السبع وهو كذلك ونص

وان كان مع الميت ذو
محرم غسلها من فوق
ثوب يستر جميع
جسد ها ويستحب
أن يكفن الميت في
وتر ثلاثة أثواب أو
خمسة أو سبعة

ومثله لابن عبد البر ص (وما جعل له من أزرة وقميص وعمامة فذلك محسوب في عدد الاثواب الوتر) ش يعني أنه يعمم وقاله في المدونة قال في الموطأ ويؤزر ويكلف في الثوب الثالث وهذا مثل ما ذكر الشيخ وان ذلك مفعول محسوب ونقل غير واحد أن القميص والعمامة مباحان وفي العتبية من رواية عيسى عن ابن القاسم لا يجعل في الكفن مئزر ولا عمامة ولا قميص ولكن يدرج في ثلاثة أثواب درجا وقال ابن شعبان السنة ترك العمامة والقميص الباجي المستحب عند مالك على المشهور خمسة قميص وعمامة ومئزر وثوبان يدرج فيهما ويجعل للمرأة خمار عوض العمامة ولا بأس أن تزداد المرأة الى السبع لحاجتها في الستر على قول مالك ويستحب ان كان له ثوب قد لبس في موطن القرب كالخروب وغيرها ان يكفن فيه **فرع** ومن خلف كفنه مرهونا فالرهن اولى به لتعلق حق المرتين والله اعلم ص (وقد كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض سحولية أدرج فيها ادراجا صلى الله عليه وسلم) ش يعني هذا الصحيح في تكفينه عليه السلام وما قيل غير ذلك فضعيف والسحولية منسوب الى سحولى قرية باليمن وفي الصحيحين انها من كرسف أى قطن وسئل الموفق اسماعيل القاضي ما الذى يصح عندكم في كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان عبد العزيز الهاشمي يقول في خمسة أثواب قميص وعمامة وثلاثة أثواب قال القاضي اسماعيل الذى صح عندنا ثلاثة أثواب سحولية وعلى هذا فقول ليس فيها قميص ولا عمامة يعني موجودان وقيل هما موجودان لا معدودان أبو اسحاق واختلف هل نزع ثوبه الذى مات فيه أم لا فقال ابن عباس كفن فيه وحلة نجرانية وقيل غير ذلك **فرع** البياض مطلوب استحبابا ومنع اللحمى الأزرق والأخضر والأسود وقيل يكره وفي المعصفر ثلاثة الكراهة والجواز لما لك معا وثالثها لابن حبيب جواز للنساء وفي الحرير ثلاثة مثلها فاما المورس والمزعر فجاز لانهما طيب والله اعلم ص (ولا بأس أن يقمص الميت ويعمم) ش يعني للاحتمال في الحديث المذكور وكان الراجح عنده نفي وجودهما في تكفينه عليه السلام فلذلك أتى بقوله لا بأس وقد استحسب القميص في الموطأ والعمامة في المدونة ابن بشير لا خلاف في القميص والعمامة لانهما لا يحرمان ولا يحيان واختلف في الاولية على قولين ص (وينبغي أن يحنط) ش يعني ان الحنوط مستحب وليس بواجب

وما جعل له من أزرة
وقميص وعمامة
فذلك محسوب
في عدد الاثواب
الوتر وقد كفن النبي
صلى الله عليه وسلم
في ثلاثة أثواب بيض
سحولية أدرج فيها
ادراجا صلى الله عليه
وسلم ولا بأس أن
يقمص الميت ويعمم
وينبغي أن يحنط

عليه اللحمى قائلا لانه من معنى السرف (قوله وما جعل له من أزرة وقميص وعمامة فذلك محسوب في عدد الاثواب الوتر) قال في المدونة ويعمم الميت وفي الموطأ يقمص ويؤزر ويكلف في الثوب الثالث وهذا مثل ما ذكر الشيخ ونقل غير واحد أن القميص والعمامة مباحان وروى يحيى عن ابن القاسم في العتبية لا يجعل في الكفن عمامة ولا مئزر ولا قميص ولكن يدرج في ثلاثة أثواب درجا وقال ابن شعبان السنة ترك العمامة والقميص (قوله وقد كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض سحولية أدرج فيها ادراجا صلى الله عليه وسلم) هذا الحديث خرجه مالك في الموطأ وسحولية منسوبة الى سحولى قرية باليمن ومعنى أدرج أى لف فيها لقاوسال ابو محمد الموفق اسماعيل القاضي ما الذى صح عندكم في كفن النبي صلى الله عليه وسلم فان عبد العزيز الهاشمي يقول في خمسة أثواب قميص وعمامة وثلاثة أثواب فقال له اسماعيل القاضي الذى صح عندنا ثلاثة أثواب سحولية وقال جعفر بن محمد عن أبيه كفن في ثوبين صحراويين وثوب حبرة وقال ابن عبد السلام كفن في ثوبه الذى مات فيه وحلة نجرانية وقيل في بردورائطين وقيل في بردأحر وقيل أسود حكى ذلك ابن عات واختلف المذهب هل يكفن الميت في الحرير أم لا على ثلاثة أقوال ثالثها يجوز للنساء دون الرجال ومنع اللحمى الأزرق والأخضر والأسود وقيل يكره في الجميع قاله ابن عات وفي كراهة المعصفر ثلاثة أقوال الكراهة والجواز وكلاهما لما لك والجواز للنساء قاله ابن حبيب (قوله ولا بأس أن يقمص الميت ويعمم) يعني هو خير من غيره لما سبق (قوله وينبغي أن يحنط)

وقيل سنة ومراجعته لطبيب الميت وقال في المدونة عن عطاء أحب الحنوط الى الكافور عبد الوهاب يحنط بالمسك والعنبر وسائر الطيب الذي يجوز التطيب به ويحسن فقد حنط رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسك وأوصى عمر رضي الله عنه أن يجعل في حنوطه مسك وجعل له الكافور وقال هو أفضل حنوطه عليه السلام نعم ولا يحنط حتى ينشف بخرقة طاهرة نظيفة فتزيل بقايا الماء ونحوه من الغسل والله أعلم ص (ويجعل الحنوط بين أ كفانه وجسده ومواضع السجود منه) ش يعني وصفة ذلك أن ينشر الثوب الاكمل ثم يضع عليه الثوب الثاني والثالث ويذر على كل لفافة من الحنوط شيء ثم يوضع الميت عليه ويجعل في منافذه كالمنخرين قطنة فيها كافور قال سحنون ويسد الدبر بخرقة برفق ثم يجعل الحنوط في مواضع السجود تشرى فاهها ثم الرأس ثم مغايب البدن الا بطين والنفذين ومحل الاوساخ والادران كالانف والقم والاذن وسائر البدن وبين الجسد والكفن ولا يجعل على ظاهر الا ثواب لانه سرف وفيه مباهاة ويربط عند رأسه ورجليه فاذا ألحد في قبره حل ذلك قاله ابن حبيب وقال ابن شعبان يخاط عليه الكفن وقد يختلف ذلك بالسعة والضيق والله أعلم ص (ولا يغسل الشهيد في المعتك ولا يصلى عليه ويدفن بثيابه) ش سمي الشهيد شهيدا لان الملائكة تشهده عند موته ولانه شهد القتال ولان حاله شاهد بصحة ايمانه فلا يغسل لتبقى شواهده فيه من دم وغيره وكل ما لا يغسل لا يصلى عليه هذا أصل المذهب وحكى الجوزقي عن مالك يغسل

ويجعل الحنوط بين أ كفانه وفي جسده ومواضع السجود منه ولا يغسل الشهيد في المعتك ولا يصلى عليه ويدفن بثيابه

ويجعل الحنوط بين أ كفانه وفي جسده ومواضع السجود منه) يعني ان حكم الحنوط الاستحباب وهو كذلك باتفاق وقال في المدونة عن عطاء أحب الحنوط الى الكافور قيل وانما اختاره لانه اختص بالتجميد ومنع السيالان وسطوع الرائحة قال القاضي عبد الوهاب يحنط بالمسك والعنبر وسائر الطيب الذي يجوز التطيب به لان النبي صلى الله عليه وسلم حنط بالمسك وحنط عمر بالكافور وأوصى علي أن يجعل في حنوطه مسك وقال هو أفضل حنوط النبي صلى الله عليه وسلم وأول ما يبدأ به مواضع السجود لشرفها ثم سائر الجسد من مغايبه ومراقه وحواشيه وبقية جسده ثم بين أ كفانه وهو الذي أراد الشيخ لما قد علمت من أن الواو لا تفيد الترتيب عند البصريين وقال ابن حبيب وتسدد أذناه ومنخراته بقطنة فيها كافور وكذلك قال سحنون يسدد بره بخرقة فيها ذريرة يبالغ فيها برفق وظاهر كلام الشيخ انه لا يفعل شيء من الحنوط من فوق الا كفان وهو كذلك لانه سرف واذا حنط لف في أ كفانه وربط عند رأسه ورجليه فاذا ألحد في قبره حل ذلك قاله ابن حبيب وقال ابن شعبان يخاط عليه كفنه (قوله ولا يغسل الشهيد في المعتك ولا يصلى عليه) ما ذكر الشيخ من أن الشهيد لا يغسل هو كذلك باتفاق لان الغسل انما يراد للصلاة فاذا تعذرت الصلاة تبعها الغسل وما ذكر انه لا يصلى عليه هو المعروف وحكى الجواز عن مالك أنه يصلى عليه ولا يغسل وهم في نسبهته للإمام مالك ما ذكر وظاهر كلام الشيخ وان كان الشهيد في بلاد الاسلام وهو كذلك عند ابن وهب وأشهب وهو ظاهر المدونة وعن ابن القاسم انه كغيره يغسل ويصلى عليه وظاهر كلامه ولو كان الشهيد قتل نائما وهو قول سحنون وأصبع وقال أشهب هو كغيره لان هذا يشبه ما فعل بعمر استغفله العالج وطعمه وقد غسل وصلى عليه وظاهر كلام الشيخ ولو كان الشهيد جنبا وهو كذلك عند ابن الماجشون وأشهب وقال سحنون هو كغيره وانما لم يغسل الشهيد ولم يصلى عليه لانه لم يغسل الا نبياء وصلى عليهم وهم أكمل الخلق فالجواب عن ذلك من وجوه ذكرها الشيخ خليل أحدها ان المزية لا تقتضي الافضلية ألا ترى ما ورد من أنه اذا أذن المؤذن أدبر الشيطان وله ضراط فاذا صلى اقبل بوسوسة الثانية ان الصحابة فهموا الخصوصية في شهيد المعتك فبقى ما عداه على الاصل ولان للشرع في ابقائهم على حالهم غرض وهو البعث عليها لقوله صلى الله عليه وسلم زملوهم بثيابهم فانهم يبعثون يوم القيامة اللون لون الدم والريح ريح المسك الثالث تشرع واسوة (قوله ويدفن بثيابه) يحتمل أن يكون اراد بثيابه المعدة للباس غالبا فالمدبر والمنطقة وآلة الحرب

ولا يصلي عليه وهو وهم وهذا كله ان فاضت نفسه في وقته ولو بقي في المعركة حتى مات بدبرة وهو في غمرات الموت فقال مالك هو كذلك وقال أشهب وسحنون ان كانت بحيث لا يقتل قاتله الا بقسامة غسل والا فلا يريد ان أنفذت مقاتله والا فكغيره وعن مالك ان أكل أو شرب أو عاش حياة بينة غسل والا فلا وسئل ابو عمران عن شهيد أنفذت مقاتله فاكل أو شرب فقال اختلف في ميراثه فمن قال يرث جعله كغيره ومن قال لا يرث قال لا يغسل ولا يصلي عليه ولومات في بلد الاسلام فهو شهيد عند ابن وهب واشهب وظاهر المدونة وقال ابن القاسم هو كغيره والنائم يقتل في نومه قال ابن وهب واصبغ وسحنون هو شهيد وقال مالك هو كغيره وعزى لأشهب ايضا (فرع) ولو كان جنبا فلا يغسل عند عبد الملك واشهب خلا فسحنون وقال ابن بشير لم يختلف في دفنه بشيابه المعتادة قال في المدونة ولا ينزع له شيء الا خف ولا موق الا الدرع والسلاح وقاله مالك في المختصر اللخمي يريد وتنزع عنه آلة الحرب قال ويختلف في الخاتم كالمناطق والمنصوص لابن القاسم ان كان له فص ثمين نزع والا فلا ابن حبيب لا ينزع عنه الا السلاح مما كان من درع أو مغفر أو يضة أو ساعد أو سيف هو متعلقه أو منطقة أو مهاميز وما كان من الحديد كله فاما الثياب والعمامة والقباء والسراويل والمدرعة وشبهها فلا ينزع عنه شيء من ذلك وهو مما اجتمع عليه من علمت من أهل العلم وظاهر كلام الشيخ أنه لا يزداد على ثيابه وقال أصبغ وأشهب لا بأس بالزيادة ما لو قصرت ثيابه فالزيادة الى ستره مطلوب والله أعلم ص (ويصلي على قاتل نفسه ويصلي على من قتله الا امام في حد أو قود ولا يصلي عليه الا امام) ش لانه مؤمن عاص وائمه على نفسه كقاتل غيره وما ورد من احباط عمله فمؤول وقد قال بعضهم لا يصلي عليه أهل الفضل زجرا لامثاله كتارك الصلاة وكذلك من قتله الا امام في حد أو قود يصلي عليه لان ذلك كفارة له اذ قد صح من حديث عبادة بن الصامت قوله عليه السلام يا بعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا ولا تزنا ولا تأتوا بهتان فتفرونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوني في معروف فمن وفي منكم فأجره على الله ومن أصاب شيئا من ذلك فعوقب في الدنيا فهو كفارة له ومن أصاب شيئا من ذلك ثم ستره الله فهو الى الله ان شاء عاقبه وان شاء عفا عنه أخرجه البخاري من حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه وهو نص في أن الحدود كفارات لاهلها وروى ما يدل أنها زيادة عقوبة وعليها مبنى الخلاف في ذلك وعلى كل فحمة الاسلام تقتضي الصلاة عليه وان كان عاصيا وترك الصلاة عليه زجرا لامثاله لا يقطع هذا الاصل والله أعلم وأما كون الا امام لا يصلي عليه فلانه معاقب له فلا يكون له شفيعا بالدعاء له بالصلاة عليه لان القتل لا يكون الا بالغلظة والشفاعة انما مقدمتها الشفقة وهما متنافيان وقال ابن نافع وابن عبد الحكم يصلي الا امام على ذى الحد بالقود ونص ابو

ويصلي على قاتل نفسه ويصلي على من قتله الا امام في حد أو قود ولا يصلي عليه الا امام

فانها تنزع عنه وهو كذلك عند ابن القاسم ويحتمل أن يريد بثيابه التي مات فيها فلا ينزع عنه الدرع وشبهه وهو قول مالك في المختصر قال ابن القاسم وينزع الخاتم ان كان له فص ثمين وخرجه اللخمي على الخلاف الذي في المنطقة ولو قصرت الثياب التي عليه فانه يستر بقيته وظاهر كلام الشيخ أنه لا يزداد عليه شيء وهو قول مالك وقال أشهب وأصبغ لا بأس بالزيادة قال اللخمي والاول أحسن لانه يبعث يوم القيامة على هيئته (قوله ويصلي على قاتل نفسه ويصلي على من قتله الا امام في حد أو قود) لا خلاف في المذهب ان الامر كما قال الشيخ لانه مسلم وينبغي لاهل الفضل اجتناب الصلاة عليه وعلى أمثاله ليقع الردع بذلك قال ابن القاسم ويصلي على ولد الزنا وأما المبتدعة فاختلف فيها فقالت ابن عبد الحكم يصلي عليهم وقال في المدونة لا يصلي عليهم ولا تعاد مرضاهم ولا تشهد جنازتهم قال سحنون أدبهم فان خيف ضيعتهم غسلوا وصلى عليهم وأما لو ارتد صبي ومات فان كان غير مميز فارتداده كالمدم بلا خلاف وان كان مميزا في المدونة لا يغسل ولا يصلي عليه ولا تؤكل ذبيحته وقال سحنون يصلي عليه لانه يجبر على الاسلام من غير قتل ويورث (قوله ولا يصلي عليه الا امام

عمران على انه يصلي على من قدم نفسه للقتل خوفا من القتل قبل اقامة الحد لان ترك الصلاة من توابع الحد
 (فرع) في المدونة لا يصلي على المبتدعة ولا تعاد مرصاهم ولا تشهد جنازتهم قال سحنون أدبهم فان خيف عليهم
 الضياع غسلوا وصلى عليهم قال ابن عبد الحكم يصلي عليهم ابتداءً الثاني في المدونة لا يصلي على المرتد المميز ولا
 يغسل ولا تؤكل ذبيحته وقال سحنون يصلي عليه لانه يجبر على الاسلام من غير قتل والله أعلم ص (ولا يتبع
 الميت بمجمر) ش يعني لقول أبي هريرة وعائشة لا تجعلوا آخر زاده من الدنيا نارا ابن حبيب انما ذلك للتفاوت
 ص (والمشي أمام الجنازة أفضل) ش يعني على المشهور قال في المدونة وهو السنة وهل سنة أو فضيلة قولان
 أحدهما للرسالة والجلاب ويتأخر النساء قولاً واحداً قال ابن حبيب يكره خروجهن لقريب أو غيره قائلاً
 ينبغي للإمام أن يمنعهن عن ذلك وقد قال عليه السلام لنساء رآهن في جنازة أن يحملنه قلن لا قال أفتدخلنه قبره قلن لا قال
 أفتحنين عليه التراب قلن لا قال فارجعن مأزورات غير مأجورات ورد اللخمي التعليل في المشي امامها بالشفا فاعة
 مع أن الشأن في ذلك العكس والله أعلم ص (ويجعل الميت في قبره على شقه الايمن) ش يعني موجهها وجهه
 الى القبلة ويده اليمنى تحت جنبه الايمن واليسرى من أعلاه و يعدل رأسه بالتراب حتى يكون كالوسادة و يعدل
 رجله في وطىء القبر ثم يحل عقد كفه من عنده رأسه ورجليه قال ابن حبيب وادخاله القبر من ناحية القبلة أحب الى
 وقال في المبسوط كيفما تيسر ويتولى ذلك الرجال وان كانت امرأة فزوجها أو ذوو حرم منها أو أحد صالحى المؤمنين
 الا ان تيسر من له قدرة على ذلك من قواعداً المؤمنين فهي أولى به وليس لعدد من يتولى ذلك حد وقد تولى النبي صلى
 الله عليه وسلم أربعة العباس وولده الفضل وعلى بن أبي طالب واختلف في الرابع فروع أولها في الجلاب

ولا يتبع الميت بمجمر
 والمشي أمام الجنازة
 أفضل ويجعل الميت
 في قبره على شقه الايمن

ولا يتبع الميت بمجمر) ما ذكر من أن الامام لا يصلي على من قتل في حد أو قود هو مذهب المدونة وقال ابن نافع
 وابن عبد الحكم يصلي عليه وعلى الاول فقل ردعاً لمثاله وقيل لانه منتقم لله عز وجل فلا يكون شفيعاً له بالصلاة
 عليه ونص أبو عمران على أن الامام يصلي عليه اذا مات هذا المقدم للقتل خوفاً من القتل قبل اقامة الحد عليه لان ترك
 الصلاة عليه من توابع الحد وقوله خليل (قوله والمشي أمام الجنازة أفضل) ظاهر كلام الشيخ أن الركبان
 يتأخرون وهو كذلك على المشهور وقال أشهب بالتقدم مطلقاً وعكسه قاله غيره وقال ابو مصعب يجوز للمشي
 أمام وخلف وذلك واسع قال اللخمي وهو ظاهر قول مالك في المدونة لانه قال لا بأس بالمشي أمامها قلت ووجه
 بعض شيوخنا لانه قال في المدونة المشي أمامها هو السنة ومثله لصاحب البيان والتقرير قائلاً قاله فيها عقب ذكر
 ما نقله عنها وقيل بالمشي أمامها الى المصلى ثم خلفها الى القبر وقيل يمشون خلفها الا أن يكون نساء فيمشون أمامها لئلا
 يختلط الرجال بالنساء وهذا القولان ذكرهما الشيخ خليل وعزا الاول لبعضهم والثاني لنقل ابن رشد فيتحصل
 في المسئلة ستة أقوال وعلى الاول فان المشي أمامها هو المطلوب فيتحصل في حكمه قولان فقل ان ذلك سنة على
 ما قال شيخنا وقيل ان ذلك فضيلة على ما قال المؤلف رحمه الله ومثله لابن الجلاب وكل هذا في حق الرجال وأما النساء
 فيتأخرن قولاً واحداً والنساء بالنسبة الى الخروج على ثلاثة أقسام يجوز للقواعد ويحرم على مخشية الفتنة وفيما بينهما
 الكراهة الا في القريب جداً كالاب والابن والزوج وكره ابن حبيب خروجهن في جنازة القريب وغيره قال
 وينبغي للإمام أن يمنعهن من ذلك فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بطرد امرأة وقال لنساء في جنازة أن يحملنه قلن
 لا قال أفتدخلنه في قبره قلن لا قال أفتحنين عليه التراب قلن لا قال فارجعن مأزورات غير مأجورات وكان مسروق
 يحثى التراب في وجوههن و يطردهن فان رجعن والا رجعن وكان فعل الحسن كذلك ويقول لاندع حق الباطل قال
 اللخمي كانوا اذا خرجوا بالجنازة فلقوا الابواب على النساء وقال ابن عمر ليس للنساء حق في الجنازة (قوله ويجعل
 الميت في قبره على شقه الايمن) يعني للقبلة ويمد يمينه تحت جسده و يعدل رأسه بالتراب ورجلاه برفق ويحل عقد كفه

ان لم يمكن استقباله في قبره جعل على ظهره ورجلاه الى القبلة وقال سحنون ان جعلوا رأسه مكان رجله أو استدبروا به القبلة لم يخرج من القبر ونزعوا عنه التراب ثم حولوه الى القبلة وتركوه وقال ابن حبيب يخرج مالم يخف تغيره ﴿ الثاني ﴾ قال ابن القاسم وغيره في ميت السفينة ان طمعوا بالبر لم يرم في البحر وأخروه اليه والاهله وشدوا كفنه عاليا ووضعوه في البحر كوضعه في قبره ولا يشغل بشيء وحق على من وجدته في البردفنه وقال سحنون يشغل ونقل التادلي عنه ان كان قريبا من البر فلا يشغل وقال النووي ان كان أهـل الساحل كفارا ثقل والا فلا التادلي وهو لا يختلف فيه ﴿ الثالث ﴾ قال ابن حبيب لا بأس بالدفن ليلا قال مطرف وابن أبي حازم وقد دفنت فاطمة رضي الله عنها ليلا وكذلك الصديق وابنته عائشة رضي الله عنهما وعلى رضي الله عنه في محراب الكوفة ليلا أيضا وجاء حديث في النهي عن الدفن ليلا والله أعلم ص (وينصب عليه اللبن) ش يعني على الميت عند استوائه في قبره واللبن يفتح أوله وكسر ثانيه أو بالعكس جمع لبنة وهي ما عمل من الطين المعجون بالتبن ونحوه دون طين ابن حبيب أفضل ما يسد به على الميت باللبن ثم اللوح ثم القرمرد ثم الحجارة ثم القصب وكل ذلك أفضل من التراب والتراب أفضل من التابوت وسمع موسى بن معاوية أكره التابوت وقال سحنون لم يكره التابوت الا ابن القاسم ولا بن عات التابوت مكروه عند أهل العلم وقال بعض الصالحين ما جني الايمن بالتراب باولى من جني الايسر وبالله التوفيق ص (ويقول حينئذ اللهم ان صاحبنا قد نزل بك وخلف الدنيا ورائه ظهره وافتقر الى ما عندك اللهم ثبت عند المسئلة منطقته ولا تبتله في قبره بما لا طاقة له به وألحقه بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم) ش يعني يقول ذلك واضعه في قبره ومن حضر من المسلمين والمطلوب الدعاء للميت ولا يتعين هذا الدعاء فيه ولا غيره ولا بن عبدوس عن أشهب يقول بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم تقبله باحسن قبول وان دعا بغيره فحسب والترك واسع والله أعلم ص (ويكره البناء على القبور وتخصيصها) ش يعني ما يكون منه على نفس القبر اذا قصده

وينصب عليه اللبن ويقول حينئذ اللهم ان صاحبنا قد نزل بك وخلف الدنيا ورائه ظهره وافتقر الى ما عندك اللهم ثبت عند المسئلة منطقته ولا تبتله في قبره بما لا طاقة له به وألحقه بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم ويكره البناء على القبور وتخصيصها

فان جاءه لو رأسه مكان رجله أو استدبروا به القبلة وواروه ولم يخرجوا من قبره نزعوا ترابه وحولوه الى القبلة وان خرجوا من قبره وواروه تركوه قاله سحنون وقال ابن حبيب يخرج مالم يخف تغيره وقال ابن القاسم وغيره ميت السفينة ان طمعوا بالبر في يوم ونحوه أخر اليه والاهله وشدوا كفنه عليه ووضعوه في البحر كوضعه في قبره ولا يشغل بشيء وحق على واجده بالبردفنه وقال سحنون يشغل ونقل التادلي قولنا ثانيا وهو ان كان قريبا من البر فلا يشغل والا ثقل وقال النووي ان كان أهل السواحل كفارا ثقل قال التادلي وهذا لا يختلف فيه عندنا قال ابن حبيب لا بأس بالصلاة والدفن ليلا وقاله مطرف وابن أبي حازم ودفن الصديق وعائشة وفاطمة ليلا (قوله وينصب عليه اللبن) قال ابن سيده اللبنة ما يعمل من الطين بالتبن وربما عمل بدونه والجمع لبن ولبن وسمع موسى أكره الدفن في التابوت ويجعل ألواح على القبران وجده لبن أو آجر وقال ابن حبيب أفضله اللبن ثم الألواح ثم القراميد ثم القصب ثم سن التراب وهو خير من التابوت وقال سحنون لم يكره التابوت غير ابن القاسم قال ابن عات التابوت مكروه عند أهل العلم وقال بعض الصالحين ما جني الايمن باخص بالتراب من جني الايسر وأمر أن يحث عليه التراب دون غطاء (قوله ويقول حينئذ اللهم ان صاحبنا قد نزل بك وخلف الدنيا ورائه ظهره وافتقر الى ما عندك اللهم ثبت عند المسئلة منطقته ولا تبتله في قبره بما لا طاقة له به وألحقه بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم) ما ذكر لا يتعين بل يدعو بما أحب قال ابن عبدوس عن أشهب يقول بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم تقبله باحسن قبول وان دعا بغيره فحسب والترك واسع (قوله ويكره البناء على القبور وتخصيصها) اعلم ان البناء على القبور على ثلاثة أقسام قسم لا يجوز وهو اذا قصده المباهاة وقسم مكروه وهو اذا لم يقصد به شيئا وقسم يختلف فيه وهو اذا قصده التمييز بالكرامة والجواز وعزاللخمي الاول للمدونة والثاني لغيرها وهذه طريقة اللخمي واعترض بعض شيوخنا نقوله بان البناء اذا قصده التمييز

الظهور لان قصده المباحة فيحرم قاله ابن بشير الا ان قصده به التمييز فيجوز بشرط أن لا يضيق به على أحد ولا يكون المدفن حبسا ف يمنع وفي الجلاب يسطح القبر ولا يسم ويرفع عن الارض قليلا بقدر ما يعرف عياض والمعروف من مذهبننا جواز تسنيمه وهو السنة لانه صفة قبره عليه السلام وقبور الصحابة من بعده ﴿ فرع ﴾ ابن عبد الحكم لا تنفذ وصية من أوصى بالبناء على قبره اللخمي يريد بناء البيوت ولا بأس ببناء حاجز بين القبور يعرف به فافتى ابن رشد بهدم بناء عشرة أشبار على القبر ويوجب هدم ما بنى عليها من القباب والسقائف والروضات ولا يترك من ذلك الا ما يميز به خيفة الدفن عليه وذلك قدر ما يمكن دخوله من كل ناحية دون باب قال وان كان بناؤها في ملك بانيتها فحكمها حكم الدور ع ان كانت بحيث لا يابى اليها أهل الفسق ابن بشير المباحة حرام وفي البناء لقصده التمييز قولان بالكراهة والجواز وكراه ابن القاسم الحجر المكتوب أو بالعود ولم ير به بأسا ما لم يكتب لي عرف به قبر صاحبه ﴿ فرع ﴾ وسمع ابن القاسم لا بأس بالمسجد على القبور العافية وكراهتها على غير العافية وقال البلالى من الشافعية ويحرم بناء مسجد بقبر وصلاة به تبركا يعني لحديث اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد وقوله عليه السلام أولئك شرار الخلق كانوا اذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا عليه مسجدا الحديث رواه مسلم وفي الحديث النهى عن الجلوس على المقابر وحمله مالك على التخلي وعن علي كرم الله وجهه انه كان يجلس على المقابر ويتوسدها والله أعلم ص (ولا يغسل المسلم أباه الكافر ولا يدخله قبره الا أن يخاف أن يضيع فليواره) شى يعنى لان ذلك من حقوق الآدمية وقد قال عليه السلام لعلى كرم الله وجهه قم فوار أبك فواراه وقد قيل لمالك أيغسل المسلم أباه الكافر فقال أيغسله للنار أهل دينه أولى بذلك قيل له أيمشى معه قال يمشى معه لا يضيع ابن رشد ان لم يخش عليه الضيعة لم يمش معه والامشى معتزلا عن أهل دينه الحاملين له ولا بن حبيب في الاخ والابن ونحوه وقال ثلاثة يوفون للبر والفاجر الامانة والعهد والملة وعن مالك يعزى المسلم بابيه الكافر ابن رشد وليس بالبين لان التعزية تجمع ثلاثة أشياء * أولها تهوين المصيبة وتسليتها صاحبها وتحضيضه على الصبر واحتساب الاجر فيه والرضا بقدر الله * الثاني الدعاء بحزيل الثواب * والثالث الدعاء للميت والاستغفار فسقط الثالث ولا مصيبة على الرجل أعظم من ان يموت أبواه ولا يمنع ان يؤجر بموت أبيه الكافر اذا شكر الله

لا خلاف انه جائز وحمل قول المدونة على ما اذا لم يقصده التمييز ونص ابن هارون واللخمي قائلان كذلك حكاها غيره قال ابن القاسم ولا بأس بالحجر والعود يعرف الرجل به قبره عليه لم يكتب عليه ولا يجعل على القبر بلاطة ويكتب عليها ونحوه قال ابن حبيب يكره النقش على القبر وقال الخاكى مستدر كذا اثر تصحيح احاديث النهى عن البناء والكتب على القبر ليس العمل عليه فان أئمة المسلمين شرقا وغربا مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذه الخلف عن السلف وأما لو بنى بيتا أو حائطاً حول القبر ليصونه فقال بعض البغداديين ذلك جائز الا ان يضيق على الناس في موضع مباح أو بنى في ملك رجل بغير إذنه وقال اللخمي يمنع بناء البيوت على القبور لان ذلك مباحة ولا يؤمن ما يكون فيها من الفساد ولا بأس بالحائط اليسير ليكون حاجزا لئلا يختلط على الناس موتاهم (قوله ولا يغسل المسلم أباه الكافر ولا يدخله قبره الا أن يخاف أن يضيع فليواره) ماذكر الشيخ صحيح قال أشهب ولا يتعمد به قبلة أحد وروى ابن حبيب لا بأس أن يقوم بأمر أمه الكافرة ويكفنها ثم يسلمها لأهل دينها ولا يصحبها الا أن يخش ضياعها فيتقدم الى قبرها ولا يدخلها فيه الا أن لا يجد كافيا وقاله ابن حبيب في الاب والاخ وشبهه وزاد ان لم يخش ضياعها واحب حضور دفنه فليتمد به معتزلا عنه وعن حامله قال الشيخ أبو محمد وروى على اذامات الكتابية حملت من مسلم يلى دفنها أهل دينها بمقبرتهم ونقل الشيخ عبد السلام بن غالب المسراتى القيروانى في وجيزه

ولا يغسل المسلم أباه
الكافر ولا يدخله
قبره الا أن يخاف
أن يضيع فليواره

وفوض اليه أمره انتهى ص (واللحد أحب الى أهل العلم من الشق وهو أن يحفر للميت تحت الجرف في حائط قبلة القبر وذلك ان كانت تربة صلبة لا تهيل ولا تنقطع) ش دفن الميت في حفرة تستر الميت وتقيه الضرر وتكتم الرائحة واجب وكيفية الاقبار باللحد والشق قال شق ان تجعل حفرة مستوية كشق في الارض فيه ما يضع عليه اللحد من أعلاه على استواء الحفرة واللحد كما فسره الشيخ وقد كان بالمدينة عند موته عليه السلام لجاد وشقاق فبعثوا لكل منهما وقالوا يختار الله لنبيه صلى الله عليه وسلم فخاء اللحد قبل الشقاق فدفنوه عليه السلام باللحد فاستحبه العلماء لكل ميت لانه مختار الله لنبيه عليه السلام وفي الخبر اللحد لنا والشق لغيرنا ولم يصح والله سبحانه أعلم

﴿ باب في الصلاة على الجنائز والدعاء للميت ﴾

يعني الدعاء الخاص بالجنائز والجنائز بفتح الجيم وكسرهما لغتان مشهورتان وقيل بفتح الجيم اسم للمجهول وبالكسر اسم لما يحمل عليه الميت من نعش ونحوه واشتقاقه من جنزت الشيء اذا سترته والله أعلم ص (والتكبير على الجنائز أربع تكبيرات

عن المذهب تدفن بطرف مقبرة المسلمين ووجهه بعض شيوخنا بان المذهب ما تقدم (قوله واللحد أحب الى أهل العلم من الشق وهو أن يحفر للميت تحت الجرف في حائط قبلة القبر وذلك ان كانت تربة صلبة لا تهيل ولا تنقطع وكذلك فعل برسول الله صلى الله عليه وسلم) ما ذكر من ان اللحد هو أحب من الشق مثله لا بن حبيب والمستحب ان لا يعمق القبر جدا بل قدر عظم الذراع فقط نقله أبو محمد عن ابن حبيب وقيله وقال الباجي ولعله يريد في حفر اللحد وأما نفس القبر فيكون أكثر قال ابن عات من رأى تعميقه القامة والقامتين انما رآه في أرض الوحش او توقع النبش

﴿ باب في الصلاة على الجنائز والدعاء للميت ﴾

الجنائز جمع جنازة بكسر الجيم وفتحها لغتان مشهورتان فقل بمعنى واحد وقيل بالفتح الميت وبالكسر النعش وعليه الميت وقيل عكسه حكاه صاحب المطالع فان لم يكن عليه ميت فهو سرير ونعش وقيل مشتق من جنزه اذا ستره واختلف في حكم الصلاة على الجنائز على ثلاثة أقوال فقل سنة قاله أصبغ وقيل فرض كفاية قاله ابن عبد الحكم وأشهب وسحنون القاضي عبد الوهاب وهو ظاهر نقل ابن الجلاب عن مالك في قوله قال مالك صلاة الجنائز واجبة وقال ابن زرقون في تلقين السارق هي مستحبة ورواه ابن عيشون وأخذ القاسمي انها غير واجبة من قول مالك تجوز صلاة الجنائز بتميم القرية ومن تشبهه فعلها بعد صلاة العصر بسجود التسلاوة قال ولم أجده لمالك فيها نصا وأجيب بالنسبة الى التحريم لكونها فرض كفاية قال بعض شيوخنا وبصورتها كلامه في قوله لم أجده لمالك فيها نصا فنقل ابن الجلاب عن مالك وجوبها قال بعضهم قال ابن رشد في البيان والنداء بالجنائز في المسجد لا ينبغي ولا يجوز باتفاق وأما على باب المسجد فكرهه مالك في العتبية واستحبه ابن وهب وأما الاذان بها والاعلام من غير نداء فذلك جائز باتفاق وقال أبو محمد في نوادره ولا ينادى استغفروا لها وسمع من سعيد بن جبيرة شخص يقول ذلك فقال لا غفر الله لك قال مطرف عن مالك ولم يزل شأن الناس الازدحام على نعش الرجل الصالح ولقد تكسر تحت سالم بن عبد الله نعشان وتحت عائشة ثلاثة قال ابن حبيب وابن وهب ولا بأس أن يحمل الميت من البادية الى الحاضرة ومن موضع الى موضع آخر يدفن فيه قلت وذكر ابن عبد البر ان سعيد بن أبي وقاص حمل من موضع من العقيق على عشرة أميال من المدينة وحمل على أعناق الرجال (قوله والتكبير على الجنائز أربع تكبيرات) اختلف الناس في مقدار التكبير من ثلاث الى تسع وانعقد الاجماع بعد ذلك على ان مقدار التكبير أربع ما عدا ابن

واللحد أحب الى
أهل العلم من الشق
وهو أن يحفر للميت
تحت الجرف في
حائط قبلة القبر وذلك
اذا كانت تربة صلبة
لا تهيل ولا تنقطع
وكذلك فعل
برسول الله صلى الله

عليه وسلم
﴿ باب في الصلاة
على الجنائز والدعاء
للميت ﴾
والتكبير على الجنائز
أربع تكبيرات

يرفع يديه في أولاهن وان رفع في كل تكبيرة فلا بأس) ش صلاة الجنازة احرام وسلام بينهما أربع تكبيرات يدعو إثر كل واحدة بشرط الصلاة من الطهارتين والاسـتقبال وترك المنافي من كلام وغيره مع القيام في كلها وذكرنا بعض شيوخنا ان في التكبيرة الاولى منها اختلاف هل هي مقام الركعة كغيرها أو هي للاحرام قولان نقلهما ابن محرز وبنى عليهما ما اذا أتى بجنازة في اثنا عشر فعلى ان لها احراما يستأنف بعد سلامه وعلى الآخر يزيد في التكبير ما فات قبلها وقد صحت * ولا قراءة فيها خلافا لا شهب والمشهور لا قراءة وحكى القرافي قولاً بوجوب الفاتحة كالشافعي والعمل به ورع للخروج من الخلاف وقال أشهب ان صلى عليها جالسا أعاد الا من ضرورة ويستأنف ان قهقه أو تكلم عمداً في آخر مؤتمراً ويستأنف وفي استجواب اعادته اذا تبين انه لغير القبلة أو تجب أولاً تعاد أقوال وان ذكر فائتة تمادى وان أحدث أو رعى استخلف وان سها عن تكبيرة أتى بها في القرب والا استأنف فان والى التكبير اختيـاراً أو تعمد النقص وان دفن فكمن لم يصل عليه وان زاد الامام في انتظاره وتسليمه روايتان لابن القاسم والمسبوق يصبر بالتكبير الى ما يليه قال ويدعو في انتظاره وأخذه عبد الملك وأصبع ورواه ابن القاسم وروى أشهب يدخل بينهما واختاره ابن حبيب وروى يدخل بالنية فاذا كبر كبرمه ولو لم يدرك شيئاً معه صبر والا كبر وهل يحتسب بما كبرمه ان زاد أولاً قولان لا صبح وأشهب وعلى النفي يقضى بعد سلام امامه ما فاته ويدعو ان تركت والا والى التكبير نسقا وقيل يواليه مطلقا وقيل يدعو فانظر ذلك في فرع سمع ابن القاسم يباح لمن شهد الجنازة ان ينصرف قبل الصلاة عليها وسمع أشهب كراهة ذلك والمشهور في رفع اليدين أولاً فقط كالصلوات وروى ابن وهب يرفع في الاربع وكلاهما في المدونة وفي

يرفع يديه في أولاهن
وان رفع في كل
تكبيرة فلا بأس

أبي ليلى قائلان بان التكبير خمس وان سها المصلي فكبّر ثلاثاً وسلم وذكر بالقرب فقال ابن عبد السلام يرجع بنيته فقط ولا يكبر لما يلزم عليه من الزيادة في عد التكبير بل يقتصر على النية ويأتى بالتكبيرة التي بقيت عليه وبسلم قلت الصواب عندي انه يكبر كالفرضة وقد تقدم ما في ذلك من الكلام واختلف المذهب اذا زاد الامام خامسة فروى ابن القاسم يسلم المأموم ولا ينتظره وروى ابن الماجشون ينتظره ساكتا حتى يسلم به سلامه واعترض ابن هارون الاول بما اذا قام الامام الى خامسة سهوا فأنهم ينتظرونه حتى يسلموا بسلامه واعترض غيره الثاني بانه يقول اذا سجد الامام لسهو لا يرى المأموم فيه سجودا فانه يتبعه فيه وان كان خلاف مذهبه وأجيب بان ترك المتابعة في السجود اظهر للامام مخالفة الممنوعة بخلاف تركها في التكبير والاتفاق على ان الصلاة مجزية مراعاة للخلاف القوي بخلاف اذا زاد على الخامسة عمداً على ظاهر قولهم قاله ابن هارون واختلف اذا كان مسبوقاً فقل يكبر الخامسة ويعتد بها قاله أصبغ وقيل لا يعتد بها ولو كبرها قاله أشهب (قوله يرفع يديه في أولاهن وان رفع في كل تكبيرة فلا بأس) ما ذكر الشيخ مثله في سماع أشهب قال يرفع يديه في الاولى وهو مخير في البواقي ورواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وأصبع وقيل يرفع في الاولى خاصة واختاره أبو اسحاق التونسي كسائر الصلوات وروى ابن وهب انه يرفع في الاربع وذكر ذلك ابن شعبان عن النبي صلى الله عليه وسلم وكلا القولين في المدونة وقيل لا يرفع أصلاً قاله في الاسدية ومختصر ابن شعبان واختلف هل يدخل المسبوق بين التكبيرتين أم لا فروى ابن القاسم أنه لا يكبر بل يقف حتى يكبر الامام فبكبرمه قال في المجموعة ويدعو في انتظاره تكبيرا لامام وبهذا أخذ ابن الماجشون وأصبع وروى أشهب انه يكبر ويدخل معه وبه قال مطرف وابن حبيب وقال الشيخ أبو الحسن القاسمي ينتظر فان كان ما بينه وبين التكبيرة الماضية أقل مما بينه وبين التكبيرة الآتية دخل وان كان أكثر انتظر قال ابن عبد السلام وهذا استحسان وتحويل على الجمع بين القولين واختلف هل يدعو في قضائه للتكبير أم لا على أربعة أقوال فتأمل في المدونة يقضى التكبير متتابعاً وظاهره أنه لا يدعو ونحوه رواه علي عن مالك وبه قال التونسي قال

الاسدية ومختصر ابن شعبان لا يرفع أصـ الاورا بها بخير في الاولى والله أعلم ص (وان شاء دعا بعد الاربع ثم
يسلم وان شاء سلم بعد الرابعة مكانه) ش يعني هو مخير في ذلك ولا يوجد التخيير هنا غير الشيخ وفي المذهب
قولان بالدعاء لسحنون وعدمه لابن حبيب خ والتخيير في الرسالة ثالث ابن ناجي ولم أقف عليه غيره ص
(ويقف الامام في الرجل عند وسطه وفي المرأة عند منكبها) ش يعني على المشهور ونحوه في المدونة عن ابن
مسعود رضي الله عنه وقال ابن شعبان يقف حيث شاء وروى ابن غانم الوسيط في الجميع وقال اللخمي الاحسن
التيامن في صدر الرجل مطلقا والمرأة ان كانت عليها قبة أو كفتها قطن والا فوسطها والمطلوب كون رأس الميت على
يمين المصلي ولو عكس فقال ابن القاسم وسحنون لا تماد الصلاة عليهم والصواب ان لا يصلي عليه الا عند القبر
أو خارج المسجد ويصلي أهل المسجد بصلاة الامام فيه اذا ضاق خارجه باهله قاله في المدونة ابن رشد النداء
بها في المسجد لا يجوز باتفاق وكراهة رفع الصوت فيه ولو بالعلم وعند بابيه مكر وه وأجاز ابن وهب والاعلام بغير
نداء جائزا جماعا في فرع في المدونة أ كره ان توضع الجنازة في المسجد جد ابن حبيب يجوز ابن شعبان يمنع
عياض يقوم من قوله فيها يكره ان الميت ليس بنجس يعني ان الكراهة على بابها ولو كان نجسا لم يمتله وعليها ما يتوقع
من نفجيره قال وفي كتاب الرضاع ان لبن الميتة نجس والقولان معلومان في المذهب وبنجاسته قال ابن القاسم وابن
عبد الحكم وابن شعبان وبطهارته قال سحنون وشهره ابن القصار وجماعة من البغداديين واستظهره ابن رشد
وخرج الحاكم من حديث ابن عباس رضي الله عنه لا تنجسوا موتاكم فان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا قال صحيح
على شرط مسلم وشواهد كثيرة ص (والسلام من الصلاة على الجنازة تسليمة واحدة خفيفة للإمام والمأموم)
ش يعني على المشهور وهو مذهب المدونة في كونها واحدة وقال أشهب تسليمتين وقيل للمأموم تسليمتان بخلاف
الامام وكونها خفيفة في حق المأموم وفي اسرار الامام به قولان ولا خلاف في اسرار المأموم وفي بعض النسخ خفيفة
أشهب لا يدعو لان الدعاء لا يقضى وقيل يدعو رواه ابن شعبان وقيل هو بالخيار قاله ابن شعبان عن مالك وكلاهما
حكاه ابن عبد البر وقيل ان ترك له الميت دعا والا فلا قاله القاضي عبد الوهاب وقال الباغي يحتمل ان يكون تفسيره
للمدونة ويحتمل ان يكون خلافا قلت والا قرب انه خلاف وقول ابن عبد السلام قالوا ان وضعت له الجنازة دعا
والا كبر نسقا قصور ولا أعرفه الا لمن ذكر ومثله لابن الجلاب (قوله وان شاء دعا بعد الاربع ثم يسلم وان شاء
سلم بعد الرابعة مكانه) اختلف في الدعاء بعد الرابعة على قولين فذهب سحنون الى انه يدعو وذهب ابن حبيب الى
انه لا يدعو هذا الذي أعرفه في المذهب وظاهر كلام الشيخ التخيير فيه يكون قولان ثالثا ولم أقف عليه غيره وفهم الشيخ
خليل عن الشيخ ما قلناه وذلك انه لما ذكر القولين قال وخير في الرسالة (قوله ويقف الامام في الرجل عند وسطه
وفي المرأة عند منكبها) ما ذكر الشيخ مثله في المدونة عن ابن مسعود واثيان سحنون به دون أن لا يأتي بخلافه يدل
على انه قائل به ومثل هذا قوله في المدونة عن ابن قسيط الجمع ليلة المطر سنة ماضية وعن ابن مسعود القنوت في الفجر
سنة ماضية وقيل يقف عند وسط الرجل والمرأة رواه ابن غانم وقال ابن شعبان يقف حيث شاء من الميت وقال
اللخمي الاحسن التيامن للصدر في الرجل مطلقا والمرأة ان كان عليها قبة أو كفتها قطن والا فوسطها والمطلوب أن
يجعل رأس الميت على يمين المصلي ولو عكس لم تعد الصلاة عليه ولو صلى عليه لغير القبلة لم تعد بعد دفنه وأما قبله
فقال سحنون كذلك وقال ابن القاسم اعادتها أحسن لا واجب وقال أشهب تعاد ما لم يخف فسادها (قوله والسلام
من الصلاة على الجنازة تسليمة واحدة خفيفة للإمام والمأموم) ما ذكر ان الامام والمأموم يسلمان تسليمة واحدة
هو نص المدونة قال أشهب بل يسلم كل منهما تسليمتين كذا نقله ابن هارون والذي نقل غير واحد انما هو في
المأموم فقط واستشك كل ابن هارون قول المدونة في المأموم مع قولها يسلم في الفرض تسليمة اخرى على الامام

وان شاء دعا بعد
الاربع ثم يسلم وان
شاء سلم بعد الرابعة
مكانه ويقف الامام
في الرجل عند وسطه
وفي المرأة عند
منكبها والسلام
من الصلاة على
الجنازة تسليمة واحدة
خفيفة للإمام والمأموم

فانظر ذلك ص (وفي الصلاة على الميت قيراط من الاجر وقيراط في حضور دفنه) ش هما قيراطان وزاد بعضهم في اتباعهما قيراطا ثالثا وفي البقاء معها حتى يفرغ من الدفن قيراط رابع قال التادلي ظاهر كلام الشيخ حصول قيراط الدفن وان لم يتبعها وهو ظاهر المدونة في قوله لا بأس ان تسبق وتنتظر وفي الجواهر الافضل ان يتبع الجنازة ولا ينصرف الا باذن أهلها ما لم يطل الحد يتضرر به (فرع) والتعزية بالميت المسلم سنة وهي الدعاء للميت والتذكير بالصبر ونحوه ويعزى في الصغير والكبير والذكر والأنثى وصح في الصغير لله مأخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده باجل مسمى فلتصبر ولتحتسب وفي المرأة بزوجه اللهم أوثرني في مصيبتى وعوضنى خيرا منها الى غير ذلك وقوله وذلك في التمثيل مثل جبل أحد ثوبا يعنى قدر القيراط وأحد جبل بالمدينة معلوم وقع التمثيل به تقريرا للاذهان في عظم الثواب وقيل ان لو كان طعاما أو ذهبا يتصدق به وقيل غير ذلك ص (ويقال في الدعاء على الميت غير شيء) ش يعنى ان الدعاء لا يقيم بدوجه ولا ينحصر فيه ولا يتعين الا على وجه الاستحباب خ ان قلت قول ابن الحاجب لا يستحب دعاء معين اتفاقا يعارضه قول الرسالة ومن مستحسن ما قيل في ذلك وقول المدونة أحب ما سمعت الى في ذلك فالجواب ان في الرسالة انما قال ومن مستحسن ما قيل والاستحسان لا يلزم منه الاستحباب والمدونة ترجح فيها ولم يعين والمشهور بالابتداء بحمد الله والصلاة على رسوله والدعاء وعن مالك لا يبتدأ فيها بذلك وظاهر المذهب كراهة قراءة الفاتحة فيها قال عبد الحق والميت لا ينتفع بالقرآن فلا معنى للعمل بها خ قال ابن رشد كان شيخنا القرافي يحكى عن أشهب قراءة الفاتحة فيها واجبة وقال أبو عمران لا يقال لولد الزنا وابن عبدك انما يقال وابن أمتك فقط ولا بن القاسم يصلى على ولد الزنى وانما على والديه وقوله فشفعنا فيه قال ابن العربي رب ميت يقال فشفعه فينا وفي الارشاد ثنى على الله اثره الكبيرة الاولى ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم اثر الثانية ويدعو اثر الثالثة وهو مذهب الشافعى وفي قول الشيخ تقول ذلك اثر كل تكبيرة فيه حرج

واختلاف هل يجهر الامام بالسلام أو يسر على روايتين واما المأموم فالمطلوب ان يسر بلا خلاف قال ابن عبد السلام وقول ابن الحاجب وفي الجهر بالسلام قولان انما أراد بالخلاف الامام فقط (قوله وفي الصلاة على الميت قيراط من الاجر وقيراط في حضور دفنه وذلك في التمثيل مثل جبل أحد ثوبا) دليل ذلك ما رواه البخارى عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شهد الجنازة حتى يصلى فله قيراط من الاجر واحد ومن شهدا حتى تدفن فله قيراطان من الاجر قال النفا كهانى بحتم ظاهر هذا الحديث عندي ان يكون له بالصلاة قيراط وشهود الدفن قيراطان فيكون ثلاثة قال واذا قلنا انهما قيراطان فالاول يحصل بالفراغ من الصلاة والثانى بالفراغ من الدفن وما يتبعه من صب الماء وغير ذلك قال غير واحد وانما مثل لهم بحبل أحد لقوله عليه السلام ان هذا جبل يحبنا ونحبه وقيل مثل لهم ذلك بما يعملون وقيل لانه أكبر الجبال لان أرضه متصلة بالارض السابعة قال النفا كهانى ويكون ذلك لاحد معنيين أحدهما انه لو كان هذا الجبل من ذهب وفضة وتصديق به كان ثوابه مثل ثواب هذا القيراط وقيل انه لو جعل هذا الجبل في كفة وجعل القيراط في كفة كان يساويه قال التادلي وظاهر كلام المؤلف يقتضى ان القيراط في الدفن يحصل وان لم يتبعها في الطريق وهو ظاهر المدونة في قولها وجائز ان تسبق وتنتظر (قوله ويقال في الدعاء للميت غير شيء محدود وذلك كله واسع ومن مستحسن ما قيل في ذلك ان يكبر ثم يقول الحمد لله الذى أمات وأحيا الخ) قال ابن بشير لا يستحب دعاء معين اتفاقا وتعقبه ابن عبد السلام بان ما لا يستحب دعاء أبى هريرة اللهم انه عبدك وابن عبدك الى آخره وبقول أبى محمد ومن مستحسن ما قيل في ذلك فانه يدل على التعيين ونحوه لابن هارون قلت على فهم الشيخين يظهر أن قول الشيخ ومن مستحسن ما قيل يناقض قوله أولا ويقال في الدعاء على الميت غير شيء الا أن يريد به نفى الوجوب وقول الشيخ خليل ان قلت قول ابن الحاجب ولا يستحب دعاء معين اتفاقا يعارضه قول الرسالة ومن مستحسن ما قيل في ذلك وقول المدونة أحب ما سمعت الى فالجواب أن الرسالة ليس فيها تعيين دعاء

وفي الصلاة على الميت
قيراط من الاجر
وقيراط في حضور
دفنه وذلك في التمثيل
مثل جبل أحد ثوبا
ويقال في الدعاء
على الميت غير شيء
محدود وذلك كله
واسع ومن مستحسن
ما قيل في ذلك أن
يكبر ثم يقول الحمد لله
الذى أمات وأحيا
والحمد لله الذى يحيى
الموتى له العظمة
والكبرياء والملك
والقدرة والثناء وهو
على كل شيء قدير
اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد كما
صليت ورحمت
وباركت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم
في العالمين انك حميد
مجيد

اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك أنت خلقتهم ورزقتهم وأنت أمته وأنت تحييهم وأنت أعلم بسرهم وعلايته جئناك شفعا له فشفعنا فيه اللهم انا نستجير بحبل جوارك له انك ذو وفاء وذمة اللهم فقه من فتنة القبر ومن عذاب جهنم اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بماء ٢٨٤ وثابج وبرد وبنقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا

خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا فتجاوز عنه اللهم انه قد نزل بك وأنت خير منزل به فقير الى رحمتك وأنت غني عن عذابه اللهم ثبت عند المسئلة منطقه ولا تبته في قبره بمالا طاقة له به اللهم لا تحرمنا اجره ولا تقتنا بعده تقول هذا باثر كل تكبيرة وتقول بعد الرابعة اللهم اغفر لحينا وميتنا وحاضرا وغائبا وصغيرنا وكبيرنا وذكرا وانثانا انك تعلم متقلبنا ومثوانا ولوالدينا ولن سبقنا بالايان وللمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات اللهم من احببته منا فاحبه على الايمان ومن توفيته منا فتوفه على الاسلام واسعدنا بقلائك وطيبنا

اطوله وحكى عبدالحق عن القاضي اسماعيل ان قدر الدعاء بين كل تكبيرتين قدر الفاتحة وسورة وقال ابن رشد أدله اللهم اغفر له وسمع ز يادان كبرالا امام دون دعاء أعاد الصلاة وقوله وان كانت امرأة قلت اللهم انها أمتك ثم تبادى بذكرها على التانيث يعني في بقية الدعاء فان كان معها ذكر غلب التذكير ولو نوى الامام الصلاة على رجل فاذا هي امرأة أو العكس أجزأت قاله ابن نافع قال وذلك صواب لانه نوع بالصلاة الشخص الذي يصلى عليه ولا يضر الجهل به قال وقد يصلى على الجنائز من لا يعرف انها رجل ولا امرأة في الليل وآخر الناس وذلك واسع ص (ونساء الجنة مقصورات على أزواجهن لا يبعين بهن -م بدلا والرجل يكون له زوجات كثيرة في الجنة ولا يكون للمرأة أزواج) ش يعني وقصرهن اختيار لانه لا قهر في الآخرة والمرأة في الآخرة اذا كان لها أزواج قليل تخير فيهم وقليل هي لمن افتضها وقليل لارفقهم بها وقليل لاعلام درجة ص (ولا بأس ان تجمع الجنائز في صلاة واحدة وبلى الامام الرجال ان كان فيهم نساء وان كانوا رجالا جعل أفضلهم مما يلي الامام وجعل من دونهم النساء والصبيان من وراء ذلك الى القبلة) ش يعني ان الجنائز ترتب على ما يليق بها فيقدم الافضل في الدين كالامامة ابن رشد وفي تقديم العالم على الصالح أو العكس قولان وعن ابن القاسم يقدم ذكر الارقاء على صغار الاحرار لانهم يؤمرون بالقرض والمشهور خلافه وحكى الباجي عن ابن حبيب عن من لقي من أصحاب مالك تقدم الحرة البالغة على صغار

مخصوص اذ قال فيها قبله ويقال في الدعاء غير شيء وأيضا فالمستحب ما ثبت بنص والمستحسن ما أخذ من القواعد الكلية وأما ما في المدونة فاعلم راجحه ولم يعينه ولم يرد الشيخ بقوله ثم تقول الحمد لله ما وضعت له ثم من المهلة بل يقول ذلك باثر التكبير والمشهور من المذهب أن قراءة الفاتحة غير مشروعة ونقل الباجي عن أشهب انه يقرؤها اثر الاولى فقط قلت و يعني بذلك على طريق الاستحباب وقال ابن الحاجب ولا يستحب دعاء معين اتفاقا ولا قراءة الفاتحة على المشهور واعترضه ابن هارون بان كلامه يقتضي اباحتها على المشهور لانه انما نفي الاستحباب وظاهر المذهب فيها الكراهة قال عبدالحق الميت لا ينتفع بالقراءة فلا معنى للقراءة عليه قلت يعترض أيضا بان ظاهره أن القول الشاذ انها تقرأ في كل تكبيرة وليس كذلك وانما قال ذلك الحسن رضى الله عنه ونقل الشيخ خليل عن ابن رشد انه قال كان شيخنا القرافي يحكى عن أشهب ان قراءة الفاتحة واجبة ويقول انه يفعله واحتج بقوله عليه السلام لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب قلت والاقرب ان يكون انما أراد قراءتها مرة واحدة واستدل له بالحديث يدل على ذلك لأنها باثر كل تكبيرة واختلف قول مالك هل يستحب الابتداء بالحمد والتصلية أم لا وظاهر كلام الشيخ انه مستحب (قوله اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك الى آخره) ذكر الشيخ هذا وما بعده وسيلة للدعاء له (قوله تقول هذا باثر كل تكبيرة الخ) ليس العمل على ما قال الشيخ عندنا لقوله قال عبدالحق عن اسماعيل القاضي قدر الدعاء بين كل تكبيرتين قدر الفاتحة وسورة وقال ابن رشد أدله اللهم اغفر له وسمع ز يادان كبرالا امام دون دعاء أعاد الصلاة (قوله وان كانت امرأة قلت اللهم انها أمتك ثم تبادى بذكرها على التانيث الخ) وان نوى المصلى امرأة ثم ظهر ان الميت رجل أو العكس لم تعدد قاله ابن نافع قائلا وقد يصلى على جنازة من لا يعرف انها رجل أو امرأة في ليل أو ياتي آخر الناس فذلك واسع (قوله ولا بأس أن تجمع الجنائز في صلاة واحدة وبلى الامام الرجال ان كان فيهم نساء الى آخره) يعني ان المصلين بالخيار بين ان يفردوا كل جنازة بصلاة أو يصلون على جميعها صلاة واحدة وهو كذلك نص عليه غير واحد كابن شاس (قوله وجعل من دونهم النساء والصبيان من وراء ذلك الى القبلة)

للموت وطيبه له واجعل فيه راحتا ومسرتنا ثم تسلم وان كانت امرأة قلت اللهم انها أمتك ثم تبادى بذكرها على التانيث غير انك لا تقول وابدلها زوجا خيرا من زوجها لانها قد تكون زوجا في الجنة لزوجها في الدنيا ونساء الجنة مقصورات على أزواجهن لا يبعين بهن بدلا والرجل قد يكون له زوجات كثيرة في الجنة ولا يكون للمرأة أزواج ولا بأس ان تجمع الجنائز في صلاة واحدة وبلى الامام الرجال ان كان فيهم نساء وان كانوا رجالا جعل أفضلهم مما يلي الامام وجعل من دونهم النساء والصبيان من وراء ذلك الى القبلة

الريق والمبهور والعكس ابن ناجي وعلى نقل ابن حبيب هو اعتماد الشيخ والرسالة لا تتقيد بالمشهور وعدم نقله في النوادر لا يدل على عدم وقوفه عليه وقول ابن العربي أخذ عليه في تقديم النساء على الصبيان وبجواب بان الواو لا ترتب ويقدم من الأولياء للصلاة على الجنازة أفضل على العصبية فان استوتوا فالقرعة وفي تقديم ولي الذكرا اذا كان مفضولا باختلاف قال مالك ولي المرأة اذا كان أفضل أولى وقال عبد الملك ولي الذكرا وان كان مفضولا أولى فانظر ذلك فان الكلام فيه منسج جدا والله أعلم ص (ولا بأس ان يجعلوا صفا واحدا ويقرب للامام أفضلهم وأما في دفن الجماعة في قبر واحد فيجعل أفضلهم ممالي القبلية) ش يعني انه يخير في جعلهم صفا واحدا أو مرتبين وهذا قول مالك في رواية أشهب ونائها لابن كنانة ان قلوا كالأثنين فالمطلوب جعلهما واحدا بعد واحد وان جعلوا سطرًا فواسع بخلاف ان كثروا وقال الاخوان يرتبون في العشرين فما دونها وفيما فوقها التخيير وأما الدفن في القبر الواحد فلا يجوز الا من ضرورة قال أصبغ وعيسى بن دينار فاما لغير الضرورة فلا يجوز وفي العصب من التهمذيب ان دفن الرجل وامرأة في قبر واحد جعل الرجل ممالي القبلية قيل يجعل بينهما حاجز من الصعيد ويدفنان في قبر من غير ضرورة قال ما سمعت منه فيه شيئا ابن رشد وفي سماع موسى ان جعلوا في قبر للضرورة فالرجل ممالي القبلية والصبي ممالي الرجل والمرأة خلفهما قال غيره وتعتبر هذه الولاية في ترتيب قبورهم فيجعل قبر الافضل ممالي القبلية ع ويؤخذ منه تقديم الافضل في الاقبار قال وتزلت هذه النار في شيخنا ابن هارون وزوجه وحضر السلطان أبو الحسن المريني فسأل شيخنا أبا عبد الله السطري في تعيين من يقدم فقال الامر واسع وذكر

ولا بأس ان يجعلوا صفا
واحدا ويقرب الى
الامام أفضلهم وأما
دفن الجماعة في قبر
واحد فيجعل
أفضلهم ممالي القبلية

اعلم انه اذا اجتمعت جنائز أول ما يقدم الذكور الاحرار البالغون ممالي الامام الافضل فلا فضل فان اجتمع أعلم وأصالح ففي تقديم أحدهما على الآخر قولان حكاهما ابن رشد فان وقع التساوى فالقرعة باتفاق ثم الذكور الاحرار الصغار فان تفاضل الصغار قدم من عرف بحفظ القرآن وشيء من أمور الدين ثم من يحافظ على الصلوات ثم الاسن منهم ثم بعدهما تين الرتبة الخشني البالغ ثم الصغير ثم بعد ذلك الارقاء الذكور وروى عن ابن القاسم انهم مقدمون على ذكور صغار الاحرار لان العبد يؤم في الفرض بخلاف الصغير ثم احرار النساء ثم صغارهن ثم ارقاؤهن وهو كذلك ونقل الباجي عن ابن حبيب عن من اتى من أصحاب مالك تقديم المرأة على الصبي قلت وعلى نقل ابن حبيب هل اعتمد الشيخ في قوله وجعل من دونه النساء والصبيان من وراء ذلك الى القبلية ولا اعتراض عليه في ذلك لما تقرر لان الرسالة لا تتقيد بالمشهور وكونه لم ينقل ابن حبيب هذا في النوادر لا يدل على عدم وقوفه عليه وقول ابن العربي أخذ عليه في تقديم النساء على الصبيان وان أردنا زوال الاشكال قلنا الواو لا تفيد الترتيب ولا يحتاج اليه لما قلناه والله أعلم واعلم انه يقدم الافضل من أولياء الجنازة فان تساوا فالقرعة واختلاف في تقديم ولي الذكرا اذا كان مفضولا فقال مالك يقدم ولي المرأة لقضله وقال ابن الماجشون بل يقدم ولي الذكرا محتجا بان أم كلثوم بنت علي امرأة عمر ماتت هي وابنها زيد في فور واحد وكانت فيهما ثلاث سنين لم يتوارثا وجعل معا وحمل الغلام ممالي الامام وقال الحسن لابن عمر صل لانه أخو زيد ورده بعضهم بان الثابت في هذا الاثر سعيد بن العاصي هو الذي صلى عليهما وكان يومئذ امير المدينة ذكره ابن هارون واختار الاخمي انهما اذا تشا حاقدم كل واحد منهما على وليه (قوله ولا بأس ان يجعلوا صفا واحدا ويقرب الى الامام أفضلهم) ظاهر كلام الشيخ التخيير من جمع الجنازة صفا من الامام للقبلة وجعلها من المشرق الى المغرب وهو قول مالك من رواية أشهب وغيره وقيل المطلوب الاول فقط قاله مالك أيضا وقيل ان قلوا كالأثنين فالمطلوب أن يكون أحدهما خلف الآخر وان جعلوا سطرًا فواسع بخلاف اذا كثروا قاله ابن كنانة وقيل حكم العشر بن حكم الاثنين بخلاف ما هو أكثر قاله مطرف وابن الماجشون (قوله وأما دفن الجماعة في قبر واحد فيجعل أفضلهم ممالي القبلية) ظاهر كلام الشيخ ان دفن الجماعة في قبر واحد جائز للضرورة وغيرها وليس كذلك وانما مراده اذا كان ذلك للضرورة اما لغيرها فلا قاله أصبغ وعيسى بن دينار ونص التهمذيب في كتاب العصب ان دفن رجل وامرأة في قبر واحد جعل الرجل للقبلة قيل يجعل بينهما حاجز من صعيد

﴿ باب في الدعاء للطفل والصلاة عليه وغسله ﴾

يعني ذلك وكيفية العمل فيه وهو باب من معني الذي قبله وانما أفرد بالذ كر جبرا للقلوب في موت الاولاد ولكن كيفية العمل فيهم ليست كغيرهم بزيادة بعض الاحكام التي قد يستهين بها كثير من الناس والله أعلم ص (ثني على الله تبارك وتعالى وتصل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم) ش يعني كما فعلت في التي قبلها من قولك الحمد لله الذي أمات وأحيا الى آخره والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدمت لكن قال ابن العربي في الغارضة حذار من قول ابن أبي زيد وارحم محمدا فانه قرىب من بدعة وتقدم الكلام على ذلك في الصلاة فانظره ص (ثم تقول اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك أنت خلقتهم ورزقتهم وأنت أمته وأنت تحييه اللهم فاجعله لوالديه سلفا وذخرا الى آخره) ش سلفا مقدمة نافعة والذخر ما يرجع اليه عند الحاجة والمهمات وقد قيل لابي عمران كيف يدعى لولد الزنى قال يذكروا والدته قيل أيقال اجعله سلفا وذخرا قال نعم قيل أيقال لا يكون لها ذخرا ويشفع لها قال لا يريد لها حكم الولادة ألا ترى انه ينفق عليها ويرثها وترثه وللمازري أجمعوا على أن اولاد الانبياء في الجنة والجمهور ان اولاد المؤمنين كذلك وفي اولاد الكفار اختلاف وذكرا ابن تاسريت في ذلك اختلافا وهو بعيد واليه أشار عليه السلام الى الوقف في اولاد المشركين لما سئل عنهم اذ قال الله أعلم بما كانوا عاملين وقوله وعافه من فتنة القبر فيه دليل ان فتنة القبر تعرض حتى للاطفال وروى انه عليه السلام قال في الصلاة على جنازة صبي وقه من فتنة القبر ص (ولا يصلى على من لم يستهل صارخا ولا يرث ولا يورث) ش الاستهلال الظهور والصراخ الصياح قال ابن حبيب ولو كان خفيا ابن يونس وليس العطاس باستهلال ولا الحركة ولا الرضاع وان قام يوما يتحرك ويتنفس ويفتح عينيه ابن وهب الرضاع كالاستهلال صارخا وصوب به اللخمى قال وكذلك الحركة البينة والعطاس أضف معها وصوب عبد الحق ان

﴿ باب في الدعاء للطفل والصلاة عليه وغسله ﴾

(قوله ثني على الله تبارك وتعالى وتصل على نبيه محمد عليه الصلاة والسلام ثم تقول اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك أنت خلقتهم ورزقتهم وأنت أمته وأنت تحييه اللهم فاجعله لوالديه سلفا وذخرا وفرطا وأجرا وثقل به موازينهم واعظم به اجورهم ولا تحرمنا واياهم اجره ولا تفتنا واياهم بعده اللهم ألحقه بصالح سلف المؤمنين في كفالة ابراهيم عليه الصلاة والسلام وأبدله دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله وعافه من فتنة القبر ومن عذاب جهنم تقول ذلك في كل تكبيرة وتقول بعد الرابعة اللهم اغفر لا سلافنا وأفرطنا ومن سبقنا بالايمان اللهم من أحييته منا فأحيه على الايمان ومن توفيته منا فتوفه على الاسلام واغفر للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات ثم تسلم) قال التادلي في كلامه حذف وحشو مستغنى عنه فالحذف تقديره سلف اولاد المؤمنين والحشوز زيادة قوله صالح فان كفالة ابراهيم عليه السلام لا تختص بصالحاء اولاد المؤمنين بل هي عامة لا اولاد المؤمنين قلت يردبانه ليس بحشولا نه لم يقيم الدليل على انهم في كفالة ابراهيم مستوون فلعلمهم متفاوتون فقد أراد الشيخ بالدعاء أخص وصف وما ذكرناه ذهب اليه بعض من لقيناه أيضا قال المازري وأجمع العلماء على ان اولاد الانبياء في الجنة وكذلك اولاد المؤمنين عند الجمهور وأنكر بعضهم الخلاف فيه قلت ولم يذكرا ابن رشد غير الاول وفي النوادر لم يختلف العلماء انهم في الجنة واختلفوا في اولاد الكفار على أربعة أقوال فقل في الجنة وقيل في المشيئة وقيل في النار تبعالا بأنهم وقيل تؤجج لهم نار من عصي أمره في النار وقوله وعافه من فتنة القبر وعذاب جهنم هذا كالنص في ان الصغير يستله منكرونا كبيروا نظر قوله من عذاب جهنم هل يدل على انهم في المشيئة أم لا وقد تقدم انهم في الجنة بلا خلاف (قوله ولا يصلى على من لم يستهل صارخا ولا يرث ولا يورث) اختلاف المذهب في تسمية من لم يستهل صارخا فقل

﴿ باب في الدعاء للطفل والصلاة عليه وغسله ﴾
ثني على الله تبارك وتعالى وتصل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ثم تقول اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك أنت خلقتهم ورزقتهم وأنت أمته وأنت تحييه اللهم فاجعله لوالديه سلفا وذخرا وفرطا وأجرا وثقل به موازينهم واعظم به اجورهم ولا تحرمنا واياهم اجره ولا تفتنا واياهم بعده اللهم ألحقه بصالح سلف المؤمنين في كفالة ابراهيم وأبدله دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله وعافه من فتنة القبر ومن عذاب جهنم تقول ذلك في كل تكبيرة وتقول بعد الرابعة اللهم اغفر لا سلافنا وأفرطنا ومن سبقنا بالايمان اللهم من أحييته منا فأحيه على الايمان ومن توفيته منا فتوفه على الاسلام واغفر

للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات ثم تسلم ولا يصلى على من لم يستهل صارخا ولا يرث ولا يورث

طول المكث علامة وقال يحيى بن عمر لو بقي عشرين يوما أو أكثر يصرخ ندم مات لم يغسل والرضاع الكثير كالصراخ باتفاق ص (ويكره أن يدفن السقط في الدور) ش السقط هو الولد الخارج قبل تمام خلقه ابن بشر في دفن السقط في الدور قولان وفي كونه عيبا قولان وقال ابن حبيب أحب إلى دفن السقط ومن لم يستهل صار خا في المقبرة وان دفن في المنزل فحائز واختلف في علة الكراهة فقال ابن القاسي لئلا ينبش وقيل خوف بيعه مع الدار والقبر لا يباع وفي كراهة الانتفاع بموضعه من الدار قولان والقبر الكبير عيب في الدار فقيل عيب يوجب الرد وقال عبد الحق عيب قيمة ورد لابن بشر وقال ابن بشير لا يمكن إزالته وهو كالكبير ﴿فرع﴾ قال ابن حبيب يسمى السقط لأنه يشفع لوالديه كما ورد في الحديث وقيل لا يسمى لأنه غير معتبر ويسمى المستهل صار خا وهل وجوباً أو نداءً قال ع لا نص والظاهر الوجوب ص (ولا بأس أن يغسل النساء الصبي الصغير ابن ست سنين أو سبع ولا يغسل الرجال الصبية واختلف فيها أن كانت لم تبلغ أن تستهي والاول أحب إلينا) ش يعني القول بأنهم لا يغسلونها أحب ابن الحاجب وغيره أن كانت رضية جاز اتفاقا وعكسا أن كانت مطيقة للوطء وفيما بينهما قولان وحكى ابن هارون فيها ثلاثة الجواز مطلقا لا شبه والمنع مطلقا ولو كانت صغيرة لا بن القاسم وثالثها المالك الجواز للصغيرة جدا لا في غيرها ﴿فرع﴾ قال اللخمي ويجوز غسلها مجردة والستر أفضل وقال غيره لا بد من سترها ﴿خاتمة تحتوى على خمس مسائل﴾ أولها ﴿زيارة المقابر جائزة للاعتبار والتذكير لقوله عليه السلام كنت نهيتكم عن زيارة المقابر فزوروها ولا تقولوا هجرنا والهجر بضم الهاء وسكون الجيم ثم الرأء الكلام الخلف وهذا في حق الرجال والافقد قال عليه السلام لعن الله زوارات القبور وهذا في حق الشابة فاما المتجالة فكالرجال ﴿الثانية﴾ زيارة المقبرة لنتفعهم من القراءة ونحوها والانتفاع بها من الدعاء عندها وشبهه قال به جماعة من العلماء وتقاد آخرون فمن نقاه القاضى أبو بكر بن العربي قائلا لا يزار لينتفع به الا واحد وهو النبي صلى الله عليه وسلم وغاية النفع بغيره الاعتبار به وقال الغزالي كل من تبرك به في حياته يجوز التبرك بغيره بعد وفاته أصله قبره عليه السلام الجائز اجماعا خلافا لابن تيمية وأظن به قد حاد عن الحق قال الغزالي ويجوز شدة الرجال لهذا الغرض بحديث الثلاثة مساجد لتفاوت الصالحين في الفضل بخلاف المساجد وقد جرت الاجابة عند قبور كثير من أهل الخير

ويكره ان يدفن
السقط في الدور
ولا بأس ان يغسل
النساء الصبي الصغير
ابن ست سنين أو
سبع ولا يغسل
الرجال الصبية
واختلف فيها ان
كانت لم تبلغ ان
تستهي والاول احب
إلينا

لا يسمى لان التسمية تابعة للحياة وقيل يسمى لانه ولد تروحي شفاعته فان أشكل هل هو ذكرا أو أنثى سمي باسم مشترك للذكور والانثى كحمزة ويغسل عنه الدم لا كغسل الميت ويلف في خرقة قاله ابن حبيب والرضاع الكثير كالصراخ بلا خلاف واختلف في اليسير فقال مالك لا يدل على الحياة وقيل يدل عليها واستحسنه اللخمي قال لانه لا يكون الامزية حياة محقة واختلف في الحركة الكثيرة فلا كثر على ان ذلك كالصراخ وقال يحيى بن عمر لو بقي عشرين يوما أو أكثر لم يصرخ ندم مات لم يغسل ولم يغسل عليه واستبعد لان الميت يتغير في مثل هذه المدة واختلف في المطاس فقال اللخمي لا يكون له بذلك حكم الحي لا حتمال أن يكون رباحا وقيل هو دليل على الحياة اذ لا يكون الا من حي (قوله ويكره أن يدفن السقط في الدور الخ) ما ذكره هو أحد القولين وقيل انه جائز والقولان حكاهما ابن بشير قال عبد الوهاب ووجهه ما قاله المؤلف من الكراهة لانه من جملة موتى المسلمين قال الفها كهاني فيه نظر لان الميت عبارة عن شخص تقدمت له حياة والسقط ما تقدمت له حياة ولا تعلم منه وحركته في بطن أمه كالمعدم وقد اجمعنا على انه لا يرث ولا يورث واختلف اذا بيعت دار ووجد بها فقيل انه عيب وقيل لا وصوب ابن عبد السلام الاول لكراهة النفوس ذلك وأما لو وجد قبر غير السقط فالذهب انه عيب يوجب الخيار وتعقبه عبد الحق بانه عيب يسير يوجب قيمته فقط ورد ابن بشير بانه لا يمكن إزالته فهو كالكثير (قوله واختلف فيها ان كانت لم تبلغ ان تستهي والاول احب إلينا) قال غير واحد كابن الحاجب اذا كانت رضية أو

حتى قال الشافعي قبر موسى الكاظم الترياق الحروب وقد أجمع العلماء على انتفاع الميت بالدعاء والصدقة واختلاف في القراءة والكن قال بعض المتأخرين تضافت مرأى الصالحين على أصولها فلا وجه لانكارها وقال أحمد ينتفع بسماءها فتقرأ عند القبر وقال ابن الحاج أن جعلت دعاء بوصول ثوبها وصل اتفاقا لأن الدعاء متفق عليه فانظر ذلك الثالثة من البدع اتخاذ المساجد على مقبرة الصالحين ووقد القناديل عليه دائما أو في زمان بعينه والتمسح بالقبر عند الزيارة وهو من فعل النصارى وحمل تراب القبر تبركبه وكل ذلك ممنوع بل بحرم كدعاء تحديت أهل المقابر ورؤية أحوالهم ولو تحققت إلا بما لا يضر ضعفاء المسلمين الرابعة اصطناع الطعام لأهل الميت أو وليه وردت به السنة لقوله عليه السلام اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد أتاهم ما يشغلهم فاما تكليف أهل الميت وعمل المبائت والمحازن والصدقات ونحوها فبدعة لأصل لها والله أعلم الخامسة قال مالك بلغني أن الأرواح بفناء المقابر فلا تختص زيارتها بيوم بعينه وإنما يختص يوم الجمعة لفضله والفراغ فيه والله أعلم

﴿ باب في الصيام ﴾

﴿ باب في الصيام ﴾
وصوم شهر رمضان
فريضة

يعني ذكر أحكامه وفروعه ولوازمه ومدار الكلام فيه على أربعة أطراف في حقيقته وحكمه وفروعه وتوابعه وقد أتى الشيخ بكل منها بطرف إلا الأول وهو حقيقته وله حقيقة لغوية هي مطلق الامساك وحقيقة شرعية قال ابن رشد الامساك عن الطعام والشراب من طلوع الفجر إلى غروب الشمس بنية ورده ع بوجوه يطول ذكرها ثم عرفه بأنه امساك بنية عن انزال بقطة ووطء وانعاظ ومذى ووصول غذاء غير غالب وذباب وفلقة بين أسنانه لحلق أو جوف في زمان التجرح حتى الغروب دون اغتذاء كثير نهاره وأما حكمه فيختلف باختلاف متعلقاته وتفصيلها يطول لكن الواجب لذاته لا لعلته تقتضيه هو صوم رمضان باجماع الأمة ص (وصوم شهر رمضان فريضة) ش هو مما لا خلاف فيه ابن يونس صيام شهر رمضان فريضة واجب على الأعيان المكلفين المطيقين لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقال عليه السلام بنى الإسلام على خمس ثم قال وصوم رمضان الحديث واختلف في كراهة اطلاق رمضان دون إضافة الشهر وأجازته فذكره ذلك أصحاب مالك بناء على أن رمضان اسم من أسمائه تعالى وفيه حديث ضعيف وأجازه جماعة من العلماء الحديث إذا دخل رمضان قال غير واحد وهو الصحيح وأكثر الشافعية مع القاضي الباقلاني من أهل المذهب أن كانت فريضة تصرفه إلى الشهر كصمننا وقبنا جاز وأن كان بنحو دخل وخرج فوق ذلك يسير جاز اتفاقا أن يغسلها الأجنبي وعكسه إذا كانت مطيقة للوطء وفيما بينهما قولان قال ابن هارون وفيه نظر لأنه روى عن ابن القاسم أنه قال لا يغسل الرجل الصبية وإن صغرت جدا وأجاز ذلك مالك في الصغيرة جدا وقال أشهب إن كان مثلها لا يشتهي جاز وقال ابن أبي زيد يختلف فيها ما لم تشته وقال اللخمي يجوز غسلها مجردة والستر أفضل فعلى هذا يجزئ فيها ثلاثة أقوال المنع مطلقا لابن القاسم والجواز لأشهب ما لم تشته والتفصيل لمالك فيجوز في الصغيرة جدا ويمنع فيمن كانت فوق ذلك وهذه المسئلة لو ذكرها الشيخ في باب ما يفعل بالمتحضر لكان أنسب للترتيب والله أعلم

﴿ باب في الصيام ﴾

الصوم في اللغة الامساك مطلقا وفي الشرع قال ابن رشد الامساك عن الطعام والشراب والجماع من طلوع الفجر إلى غروب الشمس بنية واعترضه بعض شيوخنا بأنه غير جامع لقول المدونة بمن صب في حلقه ماء ومن جومعت نائمة ومن أغمى عليه أكثر النهار أو أمني أو أمذى بقطة قلت ويعترض أيضا بغير الطريق إذا دخل اختيارا فإنه يفطر وبفلة الحجة بين أسنانه تبلى فانه لا يقضى بسببها على المشهور (قوله وصوم شهر رمضان فريضة) الدليل على

كره ابن الفاكهاني وقد استوعبت الكلام على هذا في رياض الابهام في شرح عمدة الاحكام وبالله التوفيق وذکر
بحجوده وتركه في باب أحكام الدماء والحدود فليُنظر هناك ص (يصام لرؤية الهلال ويفطر لرؤيته كان ثلاثين
يوماً أو تسعة وعشرين يوماً فان غم الهلال فيعد ثلاثين يوماً من غرة الشهر الذي قبله ثم يصام وكذلك في الفطر) شذکر
في هذه الجملة أحد شروط وجوبه وهي ثبوت دخول الشهر وبعرف ذلك بثلاثة أسباب رؤية الهلال وإكمال العدة
وحساب المنجمين فاما الاول والثاني فلا خلاف في اعمالهما وسواء كانت الرؤية مستفيضة أو بشاهد مع الغيم
في مصر صغير أو كبير اتفاقاً أو مع الصحوفي الصغير كذلك وفي الكبير على المشهور وعزاه ابن رشد للمدونة والتونسي
ليحيى بن عمرو ومقابلته لسحنون وثانها ان نظروا الى صوب واحد لم يعمل عليها وان اختلفت الجهة عمل عليها ومال

انه فريضة الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى شهر رمضان الى قوله فمن شهد منكم الشهر
فليصمه وقوله كتب عليكم الصيام وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام بنى الاسلام على خمس فذكر فيها
صوم رمضان وأما الاجماع فأجمع المسلمون على أنه واجب فمن تركه غير مقرر بغير يرضته فهو كافر باجماع فان أقر
بوجوبه ولم يصمه قتل حداً على المشهور وقال ابن حبيب كافر أو فرض رمضان في شعبان قال الخوارزمي في ليلتين
خلتا منه وفي النصف منه حولت القبلة وفيه فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر قال غيره وكان ذلك
في السنة الثانية من الهجرة (قوله يصام لرؤية الهلال ويفطر لرؤيته كان ثلاثين يوماً أو تسعة وعشرين يوماً) ظاهر
كلامه سواء كانت الرؤية مستفيضة أو بشاهدين فقط مع الغيم أو بشاهد من مع الصحوفي هو كذلك إلا أن الاولين
متفق عليهما وأما الثالث فاختلف فيه على ثلاثة أقوال أحدها العمل بذلك وهو المشهور وقال سحنون بعكسه
وقيل ان نظر الشاهدان الجهة التي نظر الناس اليها لم تقبل شهادتهما ولا قبلت حكاياهما بن الجلاب ومال التونسي الى
توفيق القولين بذلك وكل هذا الخلاف انما هو في المصر الكبير وأما الصغير فلا اتفاق على الاول ونص ابن الحاجب
على قبول الشاهدين في الصحوفي المصر الكبير ثالثها ان نظروا الى صوب واحد ردت وقال الشيخ خليل لم أر من
صرح بالثالث ولم يذكره ابن بشير على أنه خلاف بل قال بعد القولين وهو خلاف في حال ان نظر الكل الى صوب
واحد ردت وان انفرد بالنظر الى موضع قبلت شهادتهما فلا ينبغي عده ثالثاً قلت ذكره اللخمي إلا ان كلامه يقتضي
انه متفق عليه وعده ببعض شيوخنا ثالثاً ويشترط في الشاهدين الحرية والذكورة والعدالة وذهب محمد بن مسلمة
الى قبول شهادة رجل وامرأتين وقال أشهب في المبسوط تقبل شهادة رجل وامرأة ذكره خليل وأما الشاهد
الواحد فكالمعدم قال سحنون ولو كان مثل عمر بن عبد العزيز ونقل ابن حارث الاتفاق على ذلك وقال ابن ميسر
إذا أخبرك عدل أن الهلال ثبت عند الامام في بلد آخر وأنه أمر بالصوم لزم العمل بقوله قال أبو محمد كما يخبر الرجل أهله
وابنته البكر فيلزم الصوم بقوله فيخرج من قوله قبول شهادة الواحد وضعف ولو حكم القاضي بالصوم بشهادة واحد
لم يسع أحداً مخالفته لان حكمه وافق الاجتهاد قاله ابن رشد قال الشيخ خليل ولم يذكر ابن عطاء الله في هذا الفرع
شيئاً بل تردد فيه وقال سند لو حكم الحاكم بالصوم بالواحد لم يخالف قال وفيه نظر لانه فتوى لا حكم ونص القرافي في
فروقه في الفرق الرابع والعشرين والمائتين على انه لا يلزم المالكي الصوم في هذا قال لان ذلك فتوى وليس بحكم
قال وكذلك اذا قال الحاكم ثبت عندى ان الدين يسقط الزكاة وبني ذلك على قاعدة وهي ان العبادات كلها لا يدخلها
حكم بل الفتوى فقط وليس للحاكم أن يحكم أن هذه الصلاة باطلة أو صحيحة وانما يدخل الحكم في مصالح الدنيا وظاهر
كلام الشيخ ان سائر البلاد يلزمهم الصوم اذا ثبتت الرؤية وهو كذلك على المشهور بالاطلاق وقال ابن الماجشون
كذلك ان كانت الرؤية بالاستفاضة وان كانت بالشهادة عند الحاكم لم يلزم من خرج من ولايته الا أن يكون
أمير المؤمنين (قوله فان غم الهلال فيعد ثلاثين يوماً من غرة الشهر الذي قبله ثم يصام وكذلك في الفطر) ظاهر كلامه

يصام لرؤية الهلال
وفطر لرؤيته كان
ثلاثين يوماً أو تسعة
وعشرين يوماً فان
غم الهلال فيعد
ثلاثين يوماً من غرة
الشهر الذي قبله ثم
يصام وكذلك في
الفطر

التونسي الى توفيق القواين بالاخير خ لم أر من صرح بالتالث ولم يذكره ابن رشد على انه خلاف بل قال انه خلاف في حال وكأنه نحوا للتونسي فانظره ج ذكره اللخمي الى أن كلامه يقتضي انه متفق عليه وعده ع ثالثا وفسر به التونسي المدونة (فرع) ابن الحاجب والشاهد الواحد كعدم سحنون ولو كان مثل عمر بن عبد العزيز ابن الحارث اتفاقا وأجازة ابن مسلمة برجل وامرأتين ولا شبهة في المبسوط قبول رجل وامرأة حكاية خ والعدالة شرط فلا يقبل مسخوط ولا عبد وكذا النصاب فالواحد لا يكفي ومن رأى الهلال وحدد لزمه الصوم ولزم أهله من الاعتناء لهم بشأنه خ وعلى عدل ومرجو رفع شهادته ولزم ان نقل بشاهدين عن ثبوته بشاهدين وقال ابن ميسر ان أخبر عدل بثبوته عند الامام قبله آخر لزم الشيخ كما يخبر الرجل أهله وابنته البكر فيلزم الصوم بقوله (فرع) المشهور لا يفطر منفرد بشوال وان أمن الظهور ابقاء على عرضه قاله في الموطأ وقيل يفطر بالنية وقيل غير ذلك وأما حساب المنجمين فقال ابن بشير ركن اليه بعض البغداديين وهو باطل وشنع ابن العربي على القائل به من الشافعية وحكى ابن رشد العمل به عن مطرف يعني ابن عبد الله بن الشيخ وهو شافعي وحكى ابن بزيعة رواية البغداديين عن مالك خ ونقل مثله عن الداودي فلا يصح قول ابن الحاجب اتفاقا سواء أراد مطلقا أو في المذهب فانظر ذلك ص (ويبيت الصيام في أوله وليس عليه البيات في بقيته) ش يعني على المشهور في الوجهين لان عبد الملك وصاحبه أحمد بن المعدل يقولان في من أصبح ولم يعلم أن اليوم من رمضان يصوم ويحزبه وقال ذلك في كل صوم معين ووافقهما ابن حبيب في يوم عاشوراء وروى ابن عبد الحكم يلزم البيات في كل ليلة والمشهور في كل صيام متتابع ان أوله لا يلتفت الى كلام المنجمين وهو كذلك قال ابن بشير وركن بعض البغداديين اليه في الغيم وهو باطل ومثله قول ابن الحاجب ولا يلتفت الى حساب المنجمين اتفاقا وان ركن اليه بعض البغداديين واعتراض ابن هارون ذكره الاتفاق على ذلك لان ابن رشد حكي العمل على ذلك عن مطرف ونحوه للشافعي قلت ليس هو مطرف المالكي انما هو مطرف بن عبد الله بن الشيخ الشافعي حسبما صرح به غير واحد ولقد قال ابن العربي كنت أنكر على الباجي نقله عن الشافعي لتصریح أئمتهم باغواه حتى رايته لا بن شريح وقاله بعض التابعين فعلى هذا الاعتراض على ابن الحاجب لان الاتفاق عنده متصور على المذهب بخلاف الاجماع وقال ابن بزيعة روى عن مالك رواية شاذة رواها بعض البغداديين عنه والعمل بذلك ويحمل على هذا قوله عليه الصلاة والسلام فاقدروا له من التقدير والحساب والتنجم قال الشيخ خليل وهذه تنقض الاتفاق المذكور قال ونقل بعضهم مثلها عن الداودي (قوله ويبيت الصيام في أوله وليس عليه البيات في بقيته) المشهور من المذهب ان رمضان يفقر الى الكية وذهب ابن الماجشون وصاحبه أحمد بن المعدل الى انه لا يفقر الى النية وعلى الاول فتكفي النية في اول ليلة منه كما قال الشيخ وقال ابو بكر الابهري القياس خلافه ورواه على وقال مالك ان كل ليلة منه تفتقر الى نية وكذلك الخلاف في سائر الصوم قال مالك كرمضان وقال ابو بكر الابهري القياس خلافه لجواز الفطر له بخلاف رمضان ومثله من نذر كل خميس يأتي مثلاً ففيه القولان أيضا وظاهر كلام الشيخ ايضا انه يلزم تجديد النية لمن انقطع صومه كالحائض وهو كذلك قاله اشهب وغيره والمشهور تجديد ما قبل بحدد غير الحائض قال التادلي واختلف هل يلزم تعيين السنة لرمضان أم لا كالخلاف في تعيين اليوم للصلاة قلت هذا لا أعرفه نصا ولا اجراء لغيره نعم يخرج على الصلاة والله اعلم قال صاحب الحلال والصواب أن يقول الشيخ وليس عليه المبيت لان البيات انما يستعمل في طلب غرة العدو وقوله ويتم الصيام الى الليل قال الباجي وجوب الامساك الى الليل يقتضي وجوبه الى أول جزء منه غير أنه لا بد من امساك جزء منه لتيقن امساك النهار وقال التادلي اختلف في امساك آخر جزء من الليل عند الافطار وعند السحور قلت والخلاف في الثاني شهير قال عبد الوهاب وابن القصار بوجوبه وقال اللخمي لا يجب ولا أعرفه في الاول

ويبيت الصيام في
اوله وليس عليه
البيات في بقيته

أيلة كافية وفي حديث حفصة رضي الله عنها لا صيام لمن لم يبيت الصيام قبل الفجر صححه ابن خزيمة وابن حبان
ورواه أصحاب السنن ومال الترمذي والنسائي إلى وقفه وهو محتمل لتجديدها كل أول ليلة ومبنى الخلاف هل هي
عبادة واحدة فتكفي نية واحدة أو عبادات فيكون لكل نية والله أعلم واعتزضوا قول الشيخ وليس عليه البيات
بان الصواب التبييت وهي مسئلة لغوية فانظرها والله التوفيق ﴿ فرع ﴾ اللغامي اختلف في تعيين النية
لرمضان كاخلاف في تعيين اليوم للصلاة اذا انتهى فأنظر دص (ويتم الصيام إلى الليل) ش يه في وجوبه
فلا يقطع به نية ولا فعل بل فلو قطعه بنية رفضه فالمشهور بطلانه الباجي وجوب الامساك إلى الليل يقتضي
وجوبه إلى أول جزء منه غير أنه لا بد من امساك جزء منه ليتيقن اكمال النهار أشهب تأخير الفطر عن الغروب
لحاجة واسع وبكره تنطه ابن حبيب لا ينبغي لرؤية النجوم وقال التادلي اختلف في أخذ جزء من الليل عند
الافطار وعند السحور خ الخلاف في الثاني شهير قال عبد الوهاب وابن القصار بوجوبه وقال اللغامي لا يجب
﴿ فرع ﴾ قال عياض في الاكمال اختلف العلماء في الامساك بعد الغروب هل يحرم كما يحرم صوم يوم الفطر
والاضحى أو هو جائز وله أجر الصائم ولا يصح الانمام الا بتحقيق الغروب فالشك في الغروب كتيقن العدم
لوجوب الامساك تصحاح فان أكل قضاء اتفاقا وفي الكفارة قولان ويفرق بينهما وبين الشك في الفجر بان هذا شك
في المقتضى والشك في الفجر شك في المانع فانظر ذلك متاملا والله التوفيق ص (ومن السنة تعجيل الفطر وتأخير
السحور) ش قال الباجي تعجيل الفطر أن لا يؤخر بعد غروب الشمس على وجه التشديد والمبالغة واعتقاده
لا يجوز الفطر عند الغروب على حسب ما يفعله اليهود وأما من أخره لا مر عارض واختيار مع اعتقاد ان صومه كل
بغروب الشمس فلا يكره له ذلك ابن نافع في المجموعة عياض واختلف اذا حضر الطعام والصلاة فذهب الشافعي
إلى البداءة بالطعام الاحاديث وحكى ابن المنذر عن مالك بداءته بالصلاة الا أن يكون شيئا خفيفا وذكر ابن العربي
في القبس وغيره فيمن حلف ان لا يفطر على حار ولا على بارد فأتى ابن الصباغ من الشافعية بحجته وابواسحق
الشيرازي بانه لا يحنت لقوله عليه السلام اذا قبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من ههنا فقد افطر الصائم فحكم بفطره
قالوا وفتيا ابن الصباغ أشبه بالمدح لانه يعتبر المقاصد وفتيا ابى اسحاق كالشافعي لانه يعتبر الالفاظ ﴿ فرع ﴾
في كراهة الوصال لغيره عليه السلام قولان المشهور الاول وفي الحديث ان كان ولا بد فليالسحر واختاره اللغامي
وفي الصحيح لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور وفي حديث عمرو بن العاصي رضي الله عنه فرق

ويتم الصيام إلى
الليل ومن السنة
تعجيل الفطر وتأخير
السحور

غير ما تقدم للباجي قال عياض في الاكمال اختلف العلماء في الامساك بعد الغروب فقال بعضهم يحرم كما يحرم
يوم الفطر والاضحى وقال بعضهم هو جائز وله أجر الصائم ونهيه عليه الصلاة والسلام انما هو تخفيف في
طريق مسلم نهاهم عن الوصال رحمة بهم (قوله ومن السنة تعجيل الفطر وتأخير السحور) في مسلم عن عمرو بن العاصي
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحور قال عياض الرواية
بضم الهمزة ومعناه اللقمة الواحدة وصوابه فتحها ومعناه الاكل مرة واحدة وهو الاشبه به قال التادلي وفيما قاله نظر
والاشبهه ما في الرواية لما فيه من التنبيه على قلة الاكل باللقمة الواحدة بخلاف الاكل مرة واحدة فانه قد يكون
فيها الطعام الكثير والشبع المذموم قال الباجي وتعجيل الفطر هو أن لا يؤخر بعد غروب الشمس على وجه
التشديد والمبالغة واعتقاده لا يجوز الفطر عند الغروب على حسب ما يفعله اليهود وأما من أخره لا مر عارض
أو اختيار مع اعتقاد ان صومه قد كمل بغروب الشمس فلا يكره له ذلك رواه ابن نافع عن مالك في المجموعة قال عياض
واختلف اذا حضرت الصلاة والطعام فذهب الشافعي إلى تقديم الطعام وذكر نحوه ابن حبيب وحكى ابن المنذر
عن مالك انه يبتدىء بالصلاة الا أن يكون الطعام خفيفا قال ابن العربي في القبس ووقعت في بغداد نازلة في رجل

ما بيننا وبين أهل الكتاب أكلة السجور فتسحر وإياها محمد واده مسلم عياض والرواية بضم الهمزة ومعناه اللقمة الواحدة وصوابه فتحها واعترضه التادلي بأن تقليل الأكل مطلوب والسجور بالفتح اسم لما يتسحر به وبالضم اسم للفعل وهو ههنا بالضم والله أعلم ص (وان شك في الفجر فلا يأكل) ش يعني ان استحباب التأخير انما هو ما لم يدخل الشك في الفجر قاله أشهب في المجموعه قائلان ومن غلبه فواسع ربحي لمن الأجر ما ربحي لمن أخر الى آخر أوقاته وهل نهى الشيخ عن الأكل مع الشك على الكراهة أو على التحريم محتمل وقد صرح في المدونة بالكراهة لحملها اللخمي على التنزيه وحملها أبو عمران على التحريم وهو المشهور خ وهو مقتضى فهم البرادعي لانه اختصرها بلفظ النهي وفي المسئلة أربعة أقوال ذكرها اللخمي فانظرها واختار ما سلكه في الغيم وجوباً وفي الصحيح استحباباً ولا بن حبيب جواز الأكل مطلقاً ﴿ فرع ﴾ فلو أكل مع الشك في الفجر فلم يتبين أنه قبله ولا بعده فلا كفارة وفي القضاء اختلاف ولو أكل مع الشك في الغروب فقال القاضي ابن الوهاب وابن القصار يقضي ولا يكفر وقال بعض الأندلسيين يكفر والمشهور الأول وفي المدونة شك بعد أكله كشك قبله وقال ابن حبيب يجوز تقليد المؤذن العدل العارف بالأوقات وان الفجر لم يطاع فان سمع الأذان ولم يكف سألته عن الوقت ولو اختلف عليه فقال رجل أكلت قبله وقال الآخر بعده فقال ابن عبدوس يقضي يومه اللخمي لشكه ولو تيقن شيئاً عمل عليه ولو طلع الفجر وهو آكل أو شارب كف ولا قضاء على المنصوص وان كان يجمع في القضاء قولاً لعبد الملك وابن القاسم وهو المشهور وان لم يخضه خض فاد بعده ابن القصار وان لم يثبت قليلاً عمداً كفر والله أعلم وعلى قول عبد الملك فلا كفارة عنده قائلان لانه لم ينتهك حرمة رمضان والله أعلم ص (ولا يصام يوم الشك ليحتاط به من رمضان) ش يوم الشك

وان شك في الفجر
فلا يأكل ولا يصام
يوم الشك ليحتاط
به من رمضان

حلف بطلاق امرأته وهو صائم أن لا يفطر على حار ولا بارد فافتي أبو نصر بن الصباغ امام الشافعية بالجانب الغربي انه يحنث اذا بدمن الفطر على أحد هذين وأفتى أبو اسحاق الشيرازي بالمدرسة بعدم حنثه قائلان انه يفطر على غيرهما وهو دخول الليل لقوله عليه السلام اذا قبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد أفطر الصائم وفتوى ابن الصباغ أشبهه بذهب مالك لانه يعتبر المقاصد وفتوى ابى اسحاق صريح مذهب الشافعي الذي يعتبر الالفاظ (قوله وان شك في الفجر فلا يأكل) صرح في المدونة بالكراهة قال فيها كان مالك يكره للرجل أن يأكل اذا شك في الفجر فحملها اللخمي على بابها وحملها أبو عمران على التحريم قال الشيخ خليل وهو مقتضى فهم البرادعي لانه اختصرها على النهي فقال ومن شك في الفجر فلا يأكل ونحوه في الرسالة قلت والاقرب ان كلامها يحتمل الكراهة والتحريم واختلاف في المسئلة على أربعة أقوال هذان القولان والمشهور التحريم وقيل انه مباح قاله ابن حبيب واختار اللخمي وجوب الامساك مع الغيم واستحبابه مع الصحو ولو شك في الغروب حرم الأكل باتفاق والفرق بينهما ما ظاهر وهو استحباب الفطر والصوم فان أكل في شك الغروب ولم يتبين انه أكل بعد الغروب فقال القاضي ابن القصار وعبد الوهاب لا كفارة عليه كاله في شك الفجر وذهب بعض الأندلسيين الى إيجاب الكفارة والفرق بينهما عند ما تقدم والمنصوص اذا طلع الفجر وهو آكل أو شارب وألقى انه لا يقضي وخرج القضاء على امساك جزء من الليل واذا طلع عليه الفجر وهو يجمع في القضاء قولان ولا كفارة على المشهور به قال عبد الملك بن الماجشون قائلان لانه لم ينتهك حرمة الصوم ويقضي لان نزعه فرجه جماع بعد الفجر قلت وهذا الذي قاله عبد الملك يناقض قوله ان وطئ في نهار رمضان ناسياناً الكفارة تلزمه ولا يحجب بان هنا الأصل اباحة الاستمتاع ولا كذلك في المسئلة المعارض بها لاسيما والناسي معه ضرب من التفريط لانه عمل بعدم الاتهك وذلك حاصل في الصورتين ألا ترى الى قوله عليه الصلاة والسلام رفع عن امتي خطوؤها ونسيانها وما استكرهوا عليه (قوله ولا يصام يوم الشك ليحتاط به من رمضان) يحتمل قول الشيخ الكراهة والتحريم وفي المدونة لا ينبغي صيام يوم الشك وذلك ظاهر في

هو صبيحة ليلة التماس هلال رمضان اذ لم ير انهم في الاق لاحتمال ان الحاجب له غيم لا غيره وقال الشافعي ما منع
 الجزم بشوته كالتوقف في شه ودرؤيته ومثله لابن عبد الحكم قوله ان تاخر قبول الشهد ودلالة كشف عنهم لم يصح
 حتى يثبت وكونه لا يصام احتياطا قال ابن عطاء الله الكافة مجمعون على ذلك وفي المدونة لا ينبغي صوم يوم
 الشك وحمله أبو اسحاق على المنع وفي الجلاب يكره صيام يوم الشك وخرج اللخمي صيامه من صيام من شك في
 الفجر ونحوه ابن الحاجب نحر بحجه غلط لثبوت النهي س وهو قول عمر رضي الله عنه من صام اليوم الذي يشك
 فيه فقد عصي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم لم قال ولم يبين من حكمه سوى النهي والظاهر أنه على التحريم وكذلك
 قاله خ قال وهو ظاهر ما نسبته اللخمي لما لك اذ قال ومنعه مالك ولا بن بشير هو من موافقة أهل البدع والعمل على
 المنجمين والله أعلم ص (ومن صامه كذلك لم يجزده وان وافقه من رمضان) ش لانه بمثابة من صلى الظهر
 ونحوه شا كافي الوقت ثم تبين وقوعها فيه فلا يجزئه قاله أشهب وقيل هو بمثابة من شك في الطهارة ثم تبين صحتها انه
 يجزئه وهو مقتضى قول اللخمي والمذهب الاول وفي المدونة من صامه تطوعا فاذا هو من رمضان لم يجزه وخرج
 عياض الاجزاء من الاسير تلبس عليه الشهرور فيتحري فيصاد فيه انه يجزئه وهو قول سحنون وقال ابن القاسم
 لا يجزئه ونظيرها من س لم شا كافي صلاته ثم تبين السك في صحتها قولان وصحح ابن رشد البطالان والله أعلم
 ص (ولمن شاء صومه تطوعا أن يفعل) ش ظاهر كلامه التخيير مطلقا وهو قول مالك وعبد الملك وكره ابن
 مسleme مطلقا وله قول مثل مالك نقله عنه اللخمي وثالثها للباجي عنه يكره الا لمن شأنه سرد الصوم ولا خلاف في
 جواز صومه قضاء ونذر اصادف لابعينه س لان نذره من حيث انه يوم شك يتضمن معصية فسقط ورده ع
 بعدم كراهة صومه تطوعا أي على المشهور وفي الحديث النهي عن صوم آخر شعبان لمن لم يصم من أوله وبالله التوفيق

ومن صامه كذلك
 لم يجزه وان وافقه
 من رمضان ولمن
 شاء صومه تطوعا
 ان يفعل

الكراهة وصرح بالكراهة ابن الجلاب قال يكره صوم يوم الشك وقال ابن عطاء الله الكافة مجمعون على كراهة صومه
 احتياطا وقال ابن الحاجب المنصوص النهي عن صيامه احتياطا قال ابن عبد السلام لم يبين من حكمه سوى النهي
 وظهره انه على التحريم لقول عثمان رضي الله عنه من صام يوم الشك فقد عصي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم ونحوه
 للشيخ خليل قائل وهو ظاهر ما نسبته اللخمي لما لك لانه قال ومنعه مالك وفي المدونة ولا ينبغي صيام يوم الشك وحملها
 أبو اسحاق على المنع وخرج اللخمي انه يؤمر بصيامه على الوجوب والاستحسان من مسئلتين احدهما من شك في
 الفجر فاختلف هل يباح له الا كل أو يحرم أو يكره والجامع ان كل واحد من الزمانين مشكوك فيه والثانية الحائض
 يجاوزدها عاداتها ولم يبلغ خمسة عشر يوما فمقد قليل انها تحتاط فيجب أن يكون الحكم كذلك في يوم الشك ورد ابن بشير
 الاولى الموافقة لاهل البدع في صوم يوم الشك والثاني للموافقة للمنجمين وقال ابن الحاجب نحر بحجه غلط لثبوت النهي
 وقال ابن عبد السلام هو قول عثمان السابق (قوله ومن صامه كذلك لم يجزه وان وافقه من رمضان) ما ذكر من أنه
 لا يجزئه هو كذلك قال أشهب في مدونته كمن صلى شا كافي الوقت ثم تبين انه الوقت ورده اللخمي بان الصوم بالشك
 مأمور به بخلاف شك الوقت وقال هي مثل من تطهر أو توضأ شا كأنه تبين له الوجوب انه يجزئه ونقل عنه ابن الحاجب
 ما تقدم الى قوله ثم تبين الوجوب وقال باثره وفيها قولان فكلامه بوجه انه من كلام اللخمي وليس كذلك وانما هو اخبار
 منه وقال باثره والصواب مع أشهب قال ابن هارون يريد أن تنظيره أحسن لثبوت النهي عن صيام يوم الشك وعن
 الصلاة مع الشك في الوقت بخلاف الشاك في الحدث فانه مأمور بالوضوء اما وجوبا أو ندبا وهذه المسئلة نظائر منها
 من التبس عليه الشهرور فصام مع الشك شهر انحر يا عن رمضان فصادفه قال ابن القاسم في العتبية لا يجزئه كمن صام
 يوم الشك وقال سحنون يجزئه والقولان حكاهما عياض ومنها من سلم على الشك هل أكمل أم لا ثم تبين انه قد أكمل
 ففي صحتها قولان حكاهما ابن رشد وصحح البطالان (قوله ولمن شاء صومه تطوعا أن يفعل) ظاهر كلامه سواء

ص (ومن أصبح فلم يأكل ولم يشرب ثم تبين له ان ذلك اليوم من رمضان لم يحزه ولمسك عن الاكل في بقية يومه ويقضيه) ش انما لم يحزه لفقد النية وهو خلاف قول عبد الملك وصاحبه احمد بن المعدل ان النية في كل صوم معين لا تلزم لانه منوى قبل ذلك واذا كان لا يحزئه مع عدم الاكل والشرب فاحرى ان اكل أو شرب ولا بن بشير وغيره ما معناه انه ينبغي الامساك يوم الشك عن المفطرات حتى ياتي المسافرون من احوال البلد وينتشر الناس وتسمع اخبار الرؤية فاذا ارتفع النهار ولم يظهر موجب جاز الفطر وان ثبت وجب الامساك لحرمة الشهر وان كان قدأكل كل يلزمه القضاء التادلي عبادتان يجب الامساك في فسادهما وهو الصوم في رمضان لحرمة والنسكان لخوف التماذي في افسادهما انتهى بمعناه ﴿ فرع ﴾ ان اكل بعد علمه بان اليوم من رمضان متعمدا ففي المدونة لا كفارة عليه الا ان يتهاون بفطره لعلمه ما على متعمدا الفطر وحكى غير واحد فيه قولين والمشهور مذهب المدونة والله أعلم ص (واذا قدم المسافر مفطرا أو طهرت الحائض نهارا فلهما الاكل في بقية يومهما) ش يعني أن من زال عذره ممن يباح له الفطر لاندرا لا يلزمه امساك بقية يوم زوال عذره ولو قدم في يوم طهرها وهو مفطر لسفره فله مجامعتها وفي حلية الكتابية ثالثها ان كان طهرها في يومها وفي استحباب امساك الصبي بقية يوم احتلامه خلاف وفي الموطا يمسك الكافر اذا أسلم بقية يومه ولا شهب في المجموعة لا يمسك وفي وجوب كف المفطر اعطش ونحوه ازاله قولان لابن حبيب قائلا ولا كفارة ان لم يكف ولسحنون في كتاب ابنه يتماذي على الفطر ويأطأ به قال جمهور أهل العلم القاضي وكل

ومن أصبح فلم يأكل
ولم يشرب ثم تبين له
أن ذلك اليوم من
رمضان لم يحزه
ولمسك عن الاكل
في بقية ويقضيه
واذا قدم المسافر
مفطرا أو طهرت
الحائض نهارا فلهما
الاكل في بقية
يومهما

كان من شأنه أن يسرد الصوم أم لا وهو كذلك قاله مالك وعبد الملك وعن ابن مسleme أنه يكره بالاطلاق ونقله عن ابن عطاء الله ونقل اللخمي عنه انه قال ان شاء صامه وان شاء أفطر كقول الشيخ وله قول آخر فرق فيه بين أن يكون شأنه أن يسرد الصوم أم لا والاول يجوز والثاني يكره نقله الباجي فيتحصل في المسئلة ثلاثة أقوال ولا خلاف أن من عليه قضاء يوم من رمضان أنه يصومه وكذلك يصام نذرا وقال ابن عبد السلام ومعنى ذلك اذا وافق أياما نذرها ولو نذر يوم الشك من حيث هو يوم الشك سقط لانه نذر معصية ورد بعض شيوخنا كونه معصية بأن المشهور عدم كراهة صومه تطوعا (قوله ومن أصبح فلم يأكل ولم يشرب ثم تبين له ان ذلك اليوم من رمضان لم يحزه ولمسك عن الاكل في بقية يومه ويقضيه) انما لم يحزه لفقد النية فقوله بعد ويقضيه تأكيدا واذا كان لا يحزئه مع كونه لم يأكل ولم يشرب فاحرى لو فعل أحدهما وانما أمره بالامساك لحرمة الشهر وتقدم قول ابن الماجشون وصاحبه احمد ابن المعدل أنه يحزئه لانه معين فلا يفتقر الى نية وكذلك الخلاف في عاشوراء قال التادلي عبادتان يجب التماذي في فسادهما كما يجب في صحيحهما وهما الصوم والنسك بخلاف الصلاة وغيرها من العبادات والفرق أن غالب فساد الصوم باحدى شهوتي الفرج والفم والحج بشهوة الفرج لقلة من يملك اربه فيها وشدة ميل النفوس اليهما لموافقتهما الطباع بخلاف الصلاة وغيرها فان غالب فسادها الترك ركن أو شرط وليس ذلك مما تميل النفوس اليه فأراد الشارع في الاولين الزجر فغلظ بإيجاب التماذي والقضاء مع الكفارة وفرق ثان وهو أن الصوم والنسك لا يفعلان الا مرة في السنة فلا مشقة فيهما بخلاف الصلاة فانها تكرر ولو حكم بالتماذي لفسادها لشق ذلك (قوله واذا قدم المسافر مفطرا أو طهرت الحائض نهارا فلهما الاكل في بقية يومهما) لا خصوصية للمسافر والحائض بل وكذلك الصبي يبلغ والمجنون والمغنى عليه يفيقان والمرضى يقوى والمرضع يموت ولدها وبالجملة كل من أبيع له الفطر مع علمه بمرضان جازله الاكل بقية اليوم ولما ذكر اللخمي عن ابن حبيب ان المجنون والمغنى عليه كغيرهما قال الذي يقتضيه المذهب لزوم الامساك لانه صوم يختلف فيه بالاجزاء وعدمه ولا خصوصية لقول الشيخ فلهما الاكل بقية يومهما بل وكذلك لا يجوز للمسافر أن يطاز وجته المسامة اذا وجدها قد طهرت من الحيض واختلف في الكتابية اذا وجدها قد طهرت من الحيض فظاهر المذهب الجواز خلافا لابن شعبان قال الشيخ خليل وقال بعض أصحابنا

مباح له الفطر مع العلم بمرضه فله التماس عند زوال عذرته في أثناء اليوم والله أعلم ص (ومن أفطر في تطوعه عامدا أو سافرا فيه فافطر في سفره فعليه القضاء) ش الوفاء بالعقد مع الله واجب وحله حرام في كل عبادة يتوقف أولها على آخرها عند مالك إلا لوجهه ففطر الصائم المتطوع حرام ابن يونس قال مالك لا ينبغي أن يفطر من صام متطوعا إلا من ضرورة وبلغني أن ابن عمر قال من صام متطوعا ثم أفطر من غير ضرورة فذلك الذي يلعب بدينه قال مطرف وإن حلف عليه رجل بالطلاق أو بالعاق فليحنثه ولا يفطر إلا أن يكون لذلك وجه فليفطر وقد أساء ثم يقضى وإن عزم عليه أبواه فاحب إلى أن يطيعهما إن كان رقة منهما لا دامة صومه وظاهر كلام غير واحد لا طلاق وكذا في الشيخ خ قال ابن عباس المسراتي وذلك لأن عقده مع شيخه أن لا يعصيه سبق عقده على صومه خ وظاهر المذهب أن شيخه الذي يتعلم عليه العلم لا يتنزل منزله قال وكان بعض من لا قيته يفتي بأنه كفو قلت بل هو نص مختصر خ وعليه مشي في توضيحه وذهب الشافعي لجواز الإفطار مطلقا للأحاديث الواردة في ذلك ومال إليه س ونقل نحوه عن عيسى بن مسكين إذ أمر صاحبها له بالإفطار في تطوعه وقال ثوابك في سرور أخيك بفطرك أفضل من صومك ولم يأمره بالقضاء عياض قضاءه واجب وإنما لم يأمره عيسى به اكتفاء بعلمه بوجوبه ع هذا خلاف المذهب وقد ألف الشيخ أبو العباس بن البناء العددي في هذه المسئلة جزأ حسينا ومال لترجيح القول بالجواز وقال التادلي يقيد وجوب القضاء بالعمد الحرام كما قال ابن الحاجب ويجب في النفل بالعمد الحرام واختار بذلك من تفطير الأبوين والزوج وزوجه والعبد مع سيده ونحو ذلك إذا لا قضاء فيه وفطره للسفر في تطوعه لا يسقط قضاءه على

ومن أفطر في تطوعه
عامدا أو سافرا فيه
فافطر لسفره فعليه
القضاء

يطؤها إذا كانت كما ظهرت كمالو كانت مسامة ولا يطؤها إذا كانت طاهرا قبل قدومه واستشكل قول ابن شعبان أنه لا يجوز وطؤها ولو وجدها بعد الطهر لأنها لو أسلمت يومئذ لجازله وطؤها فلا أثر لكفرها قال وكان ابن شعبان لاحظ كون فطرها للكفر لا للحيض فمنعه أن يعينها عليه واختلف في الكافر إذا أسلم فقال مالك في الموطأ يمسك بقية يومه وقال أشهب في الجمعة لا يمسك واختلف إذا أفطر لمطش ونحوه فزاله فقال سحنون في كتاب ابنه أنه أن يتأدى على الكل ويطأوبه قال جمهور أهل العلم وقال ابن حبيب لا يفعل فإن فعل متعمدا فلا كفارة عليه قال التادلي وقول الشيخ أوطهرت الحائض يريد وكذلك إذا حاضت فلم إلا كل إلا أن هذه يجب عليها الفطر بقية يومها (قوله ومن أفطر في تطوعه عامدا أو سافرا فيه فافطر لسفره فعليه القضاء) قال التادلي حقه أن يقول بعد قوله عامدا حراما كما زاده ابن الحاجب في قوله ويجب في النفل بالعمد الحرام خاصة وأراد بذلك إخراج ما كان عمدا بسبب كنجبر الوالد ولده وجبر السيد عبده إذا تطوعا الشيخ بغير إذنه وما ذكر أنه يقضى في العمدهو المذهب وهل يجب عليه الكف في بقية اليوم الذي أفسده أم لا في ذلك قولان حكاهما ابن الحاجب وكلام الشيخ يدل على أنه لا يجوز القدوم على ذلك ابتداء وهو كذلك قال مطرف يحنث الخالف بالله مطلقا وبالطلاق والعق والمشي إلى مكة إلا أن يكون لذلك الواجب كطاعة مثل أبيه إن عزم على فطره ولو بغير إذن زاد ابن رشد عنه أن كان رافة عليه لا دامة صومه قلت وظاهر المذهب أن شيخه الذي تعلم عليه العلم لا يتنزل منزلة الأب وإن كان بعض من لقيته يفتي بأنه كلاب وقال الشافعي وغيره يجوز الفطر اختيارا في التطوع قال ابن عبد السلام قولهم اظهر للآثار الواردة في ذلك قلت ونحوها إليه عيسى بن مسكين في قوله لصديقه لما أمره بالإفطار معي وقال أني صائم ثوابك في سرور أخيك المسلم بفطرك عنده أفضل من صومك ولم يأمره بقضائه قال عياض في مداركه وقضائه واجب وإنما لم يذكره لوضوحه قلت وكان بعض من لقيناه يذهب إلى حمله بعدم القضاء كالمخالف وما ذكر الشيخ أنه إذا سافر فافطر فإنه يقضى هو قول ابن حبيب وقال مالك ليس قضاءه بالواجب قال التادلي ويقوم من كلام الباجي أنه إذا أفطر متأولا

المشهور وهو في المدونة خلافا لابن حبيب والله أعلم ص (وان أفطر ساهيا فلا قضاء عليه بخلاف الفر يضة) ش
قال ابن رشد في بداية المجتهد ونهاية المقتصد أجمعوا على عدم القضاء في فطر التطوع لعذر أونسيان وخالف ابن
عليه في النسيان واختلفوا ان كان لعذر فوجب مالك وأبو حنيفة عليه القضاء وقال الشافعي وجماعة لا قضاء
عليه ومعرفة المذهب المنطرساهيا في النظر يقضى وان كان في رمضان وجب عليه امساك بقيمة يومه لحرمته
قال عياض مشهور مذهب مالك قضاء من أفطر في رمضان ناسيا وذلك مشعر بوجود الخلاف في المذهب خ وهو
غريب والمشهور لا قضاء عليه في النذر المعين اذا أفطر فيه لعذر وثالثها يقضى الناسي فقط واعترضه ابن هارون
بان نص المدونة قضاؤه ورده بان المشهور لا يتقيد بها وان كان الغالب عليها وابعها المالك ان كان لليوم
فضيلة كما شورا أو يوم عرفة والاقضى والله أعلم ﴿فرع﴾ لا كفارة على من أفطر في تطوع وان كان متاكدا
وروى ابن القاسم من أفطر في تطوعه لعذر عذر قضى يومين قال ابن عطاء الله ولا أدري ما وجهه وسيأتي قضاء
القضاء ان شاء الله ص (ولا باس بالسواك للصائم في جميع نهاره) ش ماذ كره ونص المدونة ولا باس
هنا لمطلق الاباحة وذلك في أول النهار بلا خلاف وفيما بعد الزوال الى آخره على المشهور وقال الشافعي يكره
وروى البرقي نحوه عن أشهب الحديث الخلو فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك ورد بان الخلو من
الجوف فلا يزيله السواك وجهل ابن العربي فاهم الحديث على الامر بابقائه والخلو بالضم ففتح خائه لحن وحيث
انه لا يقضى لقوله كل ما يسقط الكفارة في رمضان يسقط القضاء في التطوع (قوله وان أفطر ساهيا فلا
قضاء عليه بخلاف الفر يضة) يريد ويوجب عليه التماذي على الصوم لانه يعتد به واعلم ان هذه احدى المسائل السبع
التي تلزم بالشروع فيها وهي الصلاة والصوم والاعتكاف والحج والعمرة والاثام والطواف ونظمها بعضهم فقال
رضي الله عنه

صلاة وصوم ثم حج وعمرة * يليها طواف واعتكاف واثام

يعيدهم من كان للقطع عامدا * لم يودهم فرض عليه وإلزام

قال الشيخ خليل بعد ان ذكر ما قلناه وانظر ماذ كرم لزوم الاعادة في الاثام فان الظاهر عدم لزومه ذكر الشيخ
خليل ما قلناه عند تكلمه على قول ابن الحاجب ومن قطع نافلة عمدا لزمه اعادتها بخلاف المغلوب ومعنى قول الشيخ
بخلاف الفر يضة أى فانه اذا أفطر ناسيا يقضى وهذا هو المعروف في المذهب وقال عياض مشهور مذهب مالك
قضاء من أفطر في رمضان ناسيا فظا هره ان في المذهب قولان بانه لا يقضى وهو غريب واختلف اذا أفطر في
الواجب المعين لعذر كمرض على أربعة أقوال فقليل يقضى وقيل لا يقضى وقيل يقضى الناسي فقط وقال ابن
الماجشون ان كان لليوم فضيلة كما شورا ويوم عرفة فلا يقضى والاقضى ولما ذكر ابن الحاجب الاربعة
الاقوال قال والمشهور لا يقضى واعترضه ابن هارون بانه نص في المدونة على ان الناسي يقضى وهو ضعيف لما قد
علمت من ان المشهور قد لا يتقيد بالمدونة لاسيما عند ابن الحاجب (قوله ولا باس بالسواك للصائم في جميع نهاره)
اعلم أن لا باس هنا الصريح الاباحة وقال ابن الحاجب والسواك مباح وبمثل عبارة الشيخ عبر في المدونة ولا
خلاف انه مباح في أول النهار وكذلك في آخره على المشهور وحكى البراقى عن أشهب كراهيته في آخر النهار
كمذهب الشافعي ويريد الشيخ بما لا يتحلل وأما الرطب فمكروه قاله في المدونة ولا خلاف انه مباح قال الباجي
والكراهة للجاهل والعالم لما يخاف أن يسبق شيء من طعمه الى حلقه قد علمت انه يسبق منه شيء الى حلقه وقال
ابن حبيب انما يكره للجاهل الذي لا يحسن أن يبيع ما يجتمع فيه وأما السواك الذي يستعمل من الجوز فيكره
للرجال مطلقا لانه من زينة النساء قال ابن حبيب ان جهل أن يبيع ما يجتمع فيه فعليه القضاء فقط وقال الباجي

وان أفطر ساهيا فلا
قضاء عليه بخلاف
الفر يضة ولا باس
بالسواك للصائم في
جميع نهاره

أبيح فبسواك لا يصل منه شيء إلى الحلق وفي المدونة كراهة ما يتحلل وفي استيا كه بالا خضر ثلاثة الجواز لا بي
مصعب والكراهة للمدونة وثالثها لا بن حبيب لا يكره إلا لمن لا يعرف المص أولاً يقدر عليه ابن يونس وإنما
يكره الرطب لأن له رائحة وطعماً وحرارة ولا ينقطع ذلك بعد فراغه فيتق أن يتلعر ريقه وطعمه في فيه ولو لم يج
ما يجتمع له فلا شيء عليه وإن وصل منه شيء إلى حلقه فعليه القضاء ولا كفارة قال الباجي والقياس وجوبها عن
ابن لبابة إن استاك بالجوز نهاراً قضى وكفر وإن فعله ليلاً فاصبح على فيه قضى فأقسام السواك في رمضان
ثلاثة جائز ومكروه وحرام وقد عرفت بما ذكره من فاقه والله التوفيق ص (ولا تكرر له الحجامة الا خشية التغير) ش
يعني ان الحجامة للصائم جائزة الا انها تكرر لمن خاف ان يغربصومه بحيث يؤديه احتجامة الى فطره لضعفه فهي
اذا على ثلاثة أوجه جائزة باتفاق لمن تحقق سلامته وغير جائزة لمن تحقق عكسها ومكروهة لمجهول حاله ج وهذا
التفصيل هو المشهور وقيل تكرر وان علمت السلامة الباجي وهذا رواية ابن نافع بقوله لا يحتجم قوى ولا ضعيف
لأنه ربما يضعف القوى وهو نحور واية عيسى عن ابن القاسم وقال أحمد يبطل به الصوم ولا كفارة وقد خرج
البيخاري عن ابن عباس رضي الله عنه انه عليه السلام احتجم وهو صائم وعن أنس بن مالك رضي الله عنه انه عليه
السلام رخص في الحجامة للصائم بعد نهييه عن ذلك وحديثه معلوم فحمل على النسخ وغيره فانظر ذلك ص
(ومن ذرعه التقي في رمضان فلا قضاء عليه وان استقاء فقضاء فعليه القضاء) ش يعني ان التقي والضروري كالعدم
لا قضاء فان رجع منه شيء الى جوفه غلبة أو نسياناً فري ابن أبي أويس يقضي في الغلبة وروى ابن شعبة ان
لا يقضي وان كان نسياناً فخرج اللخمي قول أحدهما في الآخر ولورده مختاراً فكلما كل وان رد القلس متمكناً
من طرحه فرجع مالك الى أنه يقضي م ابن حبيب ويكفر في العمد والجهل وان ابتلع نخامة وصلت لسانه فلا شيء
عليه وقد أساء وقال سحنون عليه القضاء فاما ان استقاء فقضاء بالمد والهمزة فيهما فانه يقضي وهل وجوباً وهو الذي
عليه حمل أبو يعقوب قول مالك وهو ظاهر ما هنا وللفظ المدونة مثله وحمله أبو بكر الأبهري على الاستحباب وثالثها لا بن
حبيب وهو في التطوع لغو وفي الفرض يقضي ورابعها لعبد الملك ان كان له ذر فلاحقضاء والاوجب وعزاً في
الشبيبي الوجوب لا شهب والاستحباب لا بن الكاتب وعدمه لا بن حبيب ولعبد الملك القضاء والكفارة ولا بن
يونس ان علم برجوع شيء الى جوفه قضى وكفر والله أعلم ﴿ فرع ﴾ خ لا قضاء في غالب قى أو ذباب أو
غبار طر بق أو كيل أو دقيق أو حبس لصانعه أو حنفة من احليل أو دهن جائلة ومنى مستنكح أو مذى أو نزاع

ولا تكرر له الحجامة
الا خشية التغير
ومن ذرعه التقي في
رمضان فلا قضاء
عليه وان استقاء
فقضاء فعليه القضاء

الظاهر لزوم الكفارة وإنما لا يكفر في التأويل والنسيان (قوله ولا تكرر له الحجامة الا خشية التغير) يعني ان
الحجامة على ثلاثة أقسام قسم جائز باتفاق وهو اذا كان يعلم من نفسه السلامة وعكسه عكسه والقسم الثالث اذا كان
مجهول حاله فهو مكروه والى هذا اشار ابن الحاجب كما اشار اليه الشيخ بقوله ولا تكرر له الحجامة الا خشية التغير
والله أعلم وهذا التفصيل هو المشهور وقيل انها مكروهة وإن علم من نفسه السلامة قال الباجي وهذا القول رواه
ابن نافع عن مالك وقيل لا يحتجم ضعيف ولا قوى لأنه ربما يضعف القوى ونحوه روى عيسى عن ابن القاسم
وكذلك يكره ذوق الطعام والعلك وشبههما واما المضمضة فجائزة للوضوء ولشدة العطش قاله مالك في المجموعة
قائلاً ويتلعر ريقه قال الباجي وهذا بعد زوال طعم الماء منه ويخلص طعم ريقه (قوله ومن ذرعه التقي في رمضان
فلا قضاء عليه) يريد لا يستحب له القضاء ولذلك قال ابن الحاجب والتقي والضروري كالعدم فان رجع منه الى جوفه
غلبة أو نسياناً فري ابن أبي أويس انه يقضي في الغلبة وروى ابن شعبة ان لا يقضي ان كان ناسياً فخرج
اللخمي قول أحدهما في الآخر واما اذا رده مختاراً فهو كالأكل قال ابن الحاجب وفي الخارج منه من الحلق يس ترد
قولاً ان كالبالم فظاهره ولو رده عامداً (قوله وان استقاء فقضاء فعليه القضاء) يعني اذا طلب التقي فقضاء فعليه القضاء

ما كول أو مشروب أو نزاع فرج طلوع الفجر انتهى وذرع به بالمجعة بعد هاراء ثم مهملة غايه والقي معلوم ص (وإذا خافت الحامل على ما في بطنها أفطرت ولم تطعم وقد قيل تطعم وللمرضع ان خافت على ولدها ولم تجد من تستأجر له أو لم يقبل غيرها ان تظطر وتطعم) ش أما الحامل فما ذكر فيها أولا هو المشهور والقول بالا طعام رواه ابن وهب الشيخ وهذه الرواية لا توجد لمالك وإنما نقلها سحنون من موطأ ابن وهب بالتأويل وفيها قال عنه أشهب هذا استحسان واستحباب من غير إيجاب والثلاثة في المدونة ورابعها لابي مصعب ان دخلت في السابع لم تطعم لأنها مريضة وان كانت قبل ستة أشهر أطعمت اللخمي يريد لان المرض يسقط الاطعام وان شاركه الخوف على الولد وخامسها لعبد الملك ان أفطرت للخوف على ولدها أطعمت وان كان للخوف على نفسها فلا فائدة مريضة اللخمي وللحامل ثلاث حالات حالة تصوم وجوباً وحالة تفطر وجوباً وحالة مخيرة ففي أول حملها ولا يجهدا الصوم لا تفطر وان خافت على نفسها أو على ما في بطنها الهلاك لزمها الافطار وان كان يجهدا جهدهم مشقة لانهما لا يهملانها ولا ولدها ولا تخاف ذلك فهي مخيرة وفي لزومها القدية اختلاف تقدم فوجه قال وللمرضع ثمان حالات يلزمها الصوم في أربع ويلزمها الفطر في ثلاث وهي بالخيار في الثامنة فان كان للرضيع مال غير مضر بها ولا بولدها أو كان مضر بها وهناك مال للاب أو لابن أو للام تستأجر منه من يرضعه والولد يقبل غير أمه لزمها الصوم وان كان مضر بها تخاف على نفسها وعلى ولدها وهو لا يقبل غيرها أو يقبل ولا تجد من تستأجر له أو يوجد وليس ثم من يستأجر له لزمها الفطر وان كان يجهدا الصوم ولا تخاف على نفسها منه ولا على ولدها والولد يقبل غيرها كانت بالخيار بين الفطر والصيام والقضاء لا زحم حيثما أفطرت ويبدأ في الاجرة بمال الولد ثم مال الاب لان أصل النفقة عليه ثم مال الام لانها آخر المرجع والمشهور تطعم لا فطارها وهو قوله في المدونة عكس الحامل وفي مختصر ابن عبد الحكم لا تطعم قال وهو أحسن لأنها كالمرضى والمسافر والله أعلم ص (ويستحب للشيخ الكبير اذا أفطر أن يطعم) ش ما ذكر من الاستحباب هو قول مالك في الموطأ وبه قال

وإذا خافت الحامل
على ما في بطنها أفطرت
ولم تطعم وقد قيل
تطعم وللمرضع ان
خافت على ولدها
ولم تجد من تستأجر
له أو لم يقبل غيرها ان
تفطر وتطعم ويستحب
للشيخ الكبير اذا
افطر ان يطعم

وظاهره الوجوب وعليه حمل أبو يعقوب المدونة واقضاه كلفظ الشيخ وحمله أبو بكر الابهري على الاستحباب وقيل يقضى في الفرض وهو في التطوع لغور رواه ابن حبيب وقيل ان كان لغير عذر فكالاول قاله ابن الماجشون (قوله) وإذا خافت الحامل على ما في بطنها أفطرت ولم تطعم وقد قيل تطعم (القول بأنها لا اطعام عليها هو المشهور والقول بأنها تطعم رواه ابن وهب وقيل يستحب الاطعام لها ولا يجب قاله أشهب وهذه الاقوال الثلاثة في المدونة وقيل ان خافت على ولدها وجب عليها الاطعام وان خافت على نفسها فقد سقط قاله ابن الماجشون وابن حبيب وقيل لا تطعم ان دخلت في السابع وان كانت قبل وخافت على ولدها فلتطعم قاله أبو مصعب هكذا نقله ابن شاس وغيره واعترض ابن هارون عبارة ابن الحاجب عن هذا القول بقوله وخامسها تجب ان كان قبل ستة أشهر فلم يقيد الاطعام بالخوف على الولد فان كلامه يقتضي أن بنفس دخولها في السادس يسقط الاطعام وليس كذلك لما تقدم وأنكر أبو عمران وجود القول الثاني في المذهب قائلا إنما نقله سحنون عن موطأ ابن وهب بالتأويل وقول الشيخ أفطرت يعني وجوباً وقول الباجي ان خافت على ولدها أبيع فطرها إنما هو نفى لما يتوهم والافهم الواجب (قوله) وللمرضع ان خافت على ولدها ولم تجد من تستأجر له أو لم يقبل غيرها أن تظطر وتطعم (حال المرضع لا يخلو من ثلاثة أوجه تارة لا يضر رضاعها أو يضر ويمكن ارضاعه غيرها ولو باجرو وجب عليها الصوم وتارة لا يمكن ارضاعه غيرها وخيف عليها وعليه فانه يحرم صومها وتارة يشق عليها ارضاعه فهي مخيرة وأجر المراجعة يكون من مال الصبي ثم مال الاب ان لم يكن له مال ثم من مال الام ان لم يجحف بها وما ذكره الشيخ من الاطعام هو نص المدونة وروى ابن عبد الحكم لا اطعام عليها (قوله) ويستحب للشيخ الكبير اذا أفطر أن يطعم

سحنون وحكى ابن بشير قولاً بوجوبه ابن الحاجب ولا فدية على المشهور س والمنقول ما تفهـ دم من القولين لا ما يعطيه كلامه ج بل هو اختيار اللخمي وتاولة بعضهم على المدونة اللخمي ان كان معه من القوة ما لا يشق معه الصوم أو كان في زمن لا يشق فيه الصوم لزمه ان يصوم وان كان في شدة الحر وان كان في غيره صام أفطر وقضى في الزمن الآخر وان بالغ به الكبر الى المعجز جملة أفطر ولا اطعام عليه قال وهـ ذاهو الصواب من المذهب فانظر ذلك ص (والاطعام في هذا كله مد عن كل يوم يقضيه) ش يعني ان اللازم في الفدية مد بعد النبي صلى الله عليه وسلم يعطيه لمساكين كلما قضى يوماً أعطى مدامن جل عيش أهل البلد والعدد شرط فلا يجوز ان يعطى أصماً واحداً ولا يقسم صاعاً أو مداً على جماعة وفي المدونة لا تجزى امداد كثيرة لمساكين واحد ع يريد من رمضان واحداً لان فدية الرضوان الواحد د كما د اد البين الواحد والرهمضانيين كل كمينين قال بعضهم وقدر المدمل ع الكفين معاً من معتدل الاعضاء برا أو شعيراً أو غيرهما والله أعلم ص (وكذلك يطعم من فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر) ش يعني مداعن كل يوم يقضيه قال التادلي وكذلك من دخلت عليه رمضانات متعددة فليس عليه الامد واحد لكل يوم يقضيه قال في الجواهر ولا يتعدد بتعدد السنين وقال ابن بشير لا يجب قضاء رمضان على الفور اتفاقاً واستقرأ ابن رشد قولاً بالفور اذا صح وقدم ثم مات وأوصى بالفدية فانها في الثلث مبدأة والقول بالتراخي في القضاء هو الذي عليه البغداديون والقرويون قال بعضهم وهم على الخلاف فبين آخر الواجب الموسع فمات قبل أدائه هل يكون عاصياً أم لا ولو مرض أو سافر عند تعين القضاء في الفدية قولان ذكرهما عياض وهما تاويلان على المدونة **فرع** ولو تمادى به المرض أو السفر من رمضان الى رمضان فالمشهور لا يطعم وروى يطعم وقاله عبد الملك وهل وقت القضاء عند الاخذ في القضاء أو بعده وهو المشهور أو عند تعذر الصوم وهو قول أشهب في مدونته ابن حبيب والمستحب في الاطعام كلما صام يوماً أطعم مسكيناً ومن قدم الاطعام أو أخره أو فرقه أو جمعه أجزاه ومن لا قدرة له على القضاء كفر يوم الفطر والله أعلم ص (ولا صيام على الصبيان حتى يحتلم الغلام وتحيض الجارية

والاطعام في هذا كله مد عن كل يوم يقضيه وكذلك يطعم من فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر ولا صيام على الصبيان حتى يحتلم الغلام وتحيض الجارية

والاطعام في هذا كله مد عن كل يوم يقضيه) ما ذكره هو قول مالك في الموطأ وبه قال سحنون وهو المشهور من المذهب وحكى ابن بشير قولاً بوجوب الاطعام وقال ابن الحاجب ولا فدية على المشهور فظاهره نفى الوجوب والاستحباب قال ابن عبد السلام والمنقول ما تقدم من القولين لا ما يعطيه ظاهر كلامه قلت بل هو اختيار اللخمي وتاولة بعضهم على المدونة نعم يعترض عليه من حيث جعله المشهور وما ذكرناه عن اللخمي كذلك نقله ابن هارون عنه ولفظ اللخمي ولا شيء عليه من طعام ولا غيره فهو بالانصاف محتمل لما ذكرناه من الاستحباب وكذلك لفظ المدونة فلا فدية عليه (قوله وكذلك يطعم من فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر) قال التادلي يريد وكذلك اذا دخلت عليه رمضانات متعددة فليس عليه الامد واحد لكل يوم ولا يتعدد بتعدد السنين قاله ابن شاس واعلم انه لا يجب قضاء رمضان على الفور باتفاق عند ابن بشير واستقرأ ابن رشد قولاً بأنه على الفور من قوله في الكتاب اذا قدم أو صح شهران ثم مات وأوصى أن يطعم عنه ان ذلك في ثلثه مبدأ على الوصايا لانه انما يبدأ بالواجب واختلف اذا مرض أو سافر عند تعين القضاء فقيـل عليه الفدية وقيـل لا والقولان كلاهما تأويل على المدونة ذكر ذلك عياض وأما اذا تمادى به المرض أو السفر من رمضان الى رمضان فانه لا يطعم على المشهور وروى عن مالك ان عليه الاطعام وقاله ابن الماجشون واختلف في وقت الاطعام فقيـل عند الاخذ في القضاء أو بعده وهو المشهور وقيـل عند تعدد الصوم قاله أشهب (قوله ولا صيام على الصبيان حتى يحتلم الغلام وتحيض الجارية) انما نفى رحمه الله الوجوب بقوله لا صيام على فتوة كلامه فتمتضي انهم يؤمرون به استحباً وهذا ذهب أشهب قال يستحب لهم اذا أطاقوه وفي المدونة لا يؤمر الصبيان بالصيام بخلاف الصـلاة وقال ابن الماجشون ويلزمهم اذا أطاقوه قضاء ما أفطروا بعد اطاعتهم الا

وبالبلوغ لزمهم أعمال الابدان فرضة ش يعني ان وجوب الصيام على الصغار من الذكور والانات معلق بالبلوغ والبلوغ علامته في الذكور الاحتلام وكذا في الاناث وينفردون بالحيض والحمل والمراد بالاحتلام خروج المنى في النوم يقظة أو دونها وليس بشرط بل خروجه مطلقا كاف وهو المقتضود وانما ذكر الاحتلام للغلبة وما في معنى الحيض مثله وهو الحمل وقوله وبالبلوغ لزمهم أعمال الابدان تنبيه على ان البلوغ شرط في وجوب كل عبادة من صلاة وغيرها وفي قوله الابدان تنبيه على ان أعمال غير الابدان لا يشترط فيها البلوغ كالزكاة ونحوها وقوله فرضة تنبيه على اللزوم دون فرض كالامر بالصلاة في السبع وفي المدونة لا يؤمر الصبيان بالصوم بخلاف الصلاة وقال أشهب يجب عليهم بالبلوغ ويؤمروا به استحبابا اذا أطاقوه وقال ابن حبيب كان عروة بن الزبير يامر بنيه بالصلاة اذا عقلوا وبالصيام اذا أطاقوا والمشهور الاول ويعتبر السن بالا احتلام أو لا وآخر ان احتلم أو حاضت في سن من لا يقع له ذلك عادة لصغر لم يعتد بذلك فيه ومن لم يحتلم ففي الحكم باحتلامه ثلاثة لابن وهب خمسة عشر سنة ولابن القاسم سبعة عشر وعنه ثمانية عشر وهو المشهور قاله المازري وفي كون الانبات علامة قولان وهما في المدونة وفي كتاب السرقعة منها الصغى مالک الى الاحتلام حين كملته بالانبات وقال يحيى بن عمر وهذا فيما يلزم في الحكم الظاهر من طلاق وحده ونحوه وفيما بينه وبين الله لا يلزمه قالوا ويصدق في الاحتلام ما لم تكن ربيبة ابن العربي ينظر في المرأة ابن الحاجب وهو غريب قليل يعني بعيد وقيل مما اتقده فأنظر ذلك ﴿ فرع ﴾ ابن يونس والخصم اذا لم تظهر بالمرأة علامة من البلوغ فافطرت رمضان ثم ظهر حملها في ذى القعدة لزمها القضاء وان ظهر في نصف ذى الحجة لزمها قضاء نصف رمضان وان ظهر في آخره لم تنقض شيئا لان الحمل لا يتبين في أقل من ثلاثة أشهر والله أعلم ص (قال الله سبحانه وتعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا) ش فجعل سبحانه وجوب الاستئذان مربوطا بالبلوغ وقد قال علماء وان شرط التكليف ثلاثة البلوغ والعقل وبلوغ الدعوة واختلوا في الفروع هل شرط للاسلام أو بلوغ الدعوة وشروط وجوب الصيام أربعة البلوغ والعقل والقامة والقدرة عليه من غير مرض ولا ضرر ولا حرج ويسقط عن اثني عشر عن الصبي والمجنون والحائض والنفساء والمغمى عليه والمسافر والصحيح الضعيف البنية العاجز عن القيام به والمتعطل والمرضى والحامل والمرضع والشيخ الكبير

وبالبلوغ لزمهم أعمال
الابدان فرضة قال
الله سبحانه وتعالى
واذا بلغ الاطفال
منكم الحلم فليستأذنوا

ما كان من علة وهذه المقالات الثلاثة حكاه ابن يونس وظاهره كما ترى يقتضى ان أشهب يقول ما أفرطوا فيه لا يقضى وهو يناقض قوله في الصغيرة اذا وطئها زوجها فصلت دون غسل انها تعيد وظاهره أبدا وهو ضعيف لانه قلب النفل فرضا ووفق بين الصلاة والصيام عمل مذهب المدونة بثلاثة فروق * أحدها السنة وذلك ان الاصل لا يؤمر الصبي بشئ لقوله عليه الصلاة والسلام رفع القلم عن ثلاث فذكر الصبي حتى يحتلم وجاء ما جاء في الصلاة بقوله مروا الصبيان بالصلاة لسبع وبقى ما سواه على الاصل * الثاني انما يؤمر الصبي بالصلاة لكثرة أحكامها وتفرع مسائلها فكيف قبل البلوغ لياتى زمان البلوغ وقد أحاط بالذى يحتاج اليه بخلاف الصوم لقلة أحكامه وكلاهما ذكره ابن يونس وذكر غيره فرقا ثالثا وهو كون الصلاة تكرر في كل يوم فامر بها ليرتد عنها بخلاف الصوم وانما ذكر الشيخ الاحتلام والحيض لانهما الاعمال الغالبة (قوله وبالبلوغ لزمهم أعمال الابدان فرضة قال الله العظيم واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا) اعلم ان البلوغ يكون بالاحتلام والسن اتفاقا وتزيدا لاني بالحيض والحمل هكذا قاله غير واحد كابن الحاجب وفيه نظر لان الحمل لا يكون الا بعد سبقية الانزال من المرأة فهو يرجع الى الاحتلام أيضا والله أعلم واختلف في الانبات هل هو علامة للبلوغ أم لا على قولين وكلاهما في المدونة في كتاب السرقعة قال ابن رشد وهذا فيما يلزمه في الحكم الظاهر من طلاق أو وحد وفيما بينه وبين الله تعالى لا يلزمه واختلف في مقدار السن الذي هو علامة على البلوغ على ثلاثة أقوال فتيل خمس عشرة سنة قاله ابن وهب وقيل

اتمى من تقييد القاشاني والله التوفيق ص (ومن أصبح جنباً ولم يتطهر أو امرأة حائض طهرت قبل الفجر فلم يغتسل إلا بعد الفجر أجزاها صوم ذلك اليوم) ش أما الاصبح بالجنب اختياري كانت أو اضطرارية فإنه لا يضر قال أشهب ولا خلاف في ذلك بين أهل العلم لحديث عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما أنهما قالتا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من جماع يدركه الفجر ولم يغتسل فيغتسل ويصوم وأما الحائض فلها حالات والمشهور متى تحقق طهرها قبل الفجر ونوت الصيام فإنه يجزئها ولا يبي عمر وأبي الفرج أن جنباً الدم يمنع صحة الصوم مطلقاً وعزوه لعبد الملك وإن شكت في طهرها هل هو قبل الفجر أو بعده ففي المدونة تصوم وتغضي ابن بونس لأنه لا يزول الفرض إلا بيقين وأقيم من هذه المسئلة صيام يوم الشك وإن نية المعين لا تلزم في ذلك كله نظر والله أعلم ع والشاكة في طهرها قبل الفجر تصوم وتغضي والمشهور أن نفس الارتفاع كاف دون اعتبار قدر الطهارة والله أعلم ص (ولا يجوز صيام يوم الفطر ولا يوم النحر) ش يعني أن ذلك أمر مجمع عليه وقد علم من الدين ضرورة وقد قال عليه السلام إنما هي أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى فلا يصح قول من عدها في المكروهات ثم قال ولا يصام اليومان اللذان بعد يوم النحر يعني وجوباً لأن صومهما كالصوم قبلهما في التحريم إلا المتمتع الذي لا يجزئ هدياً فإن لزمه ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع من يوم يحرم فإن فاتته ذلك قبل العيد أعني صوم الثلاث السابقة أنى بها فيما بعد يوم النحر لا يباح ذلك له - يره على المشهور قال في المدونة وكذلك كل من لزمه هدى قبل الوقوف بعرفة ولم يجده والقارن كالمتمتع في ذلك واختلف في صحة القضاء ففهموا والنذر المعين ثلاثة صحته للخمى نقلاً والمدونة وثالثها لا يشهد إنما يصح ذلك في آخرها قائلًا ويفطر متى ذكر أي فصل فيها خ عدم القضاء فيها هو المشهور ومقتضى كلام ابن الحاجب أنها في الجواز ابتداء وللخمى إنما نقلها في الأجزاء بعد الوقوع خ وقال بعضهم لا خلاف في المذهب في منع صوم اليومين الأولين عن نذر معين أو غير معين الباجي وابن عطاء الله عن أبي الفرج من نذرا عنه كاف أيام التشريق

ومن أصبح جنباً
ولم يتطهر أو امرأة
حائض طهرت
قبل الفجر فلم يغتسل
إلا بعد الفجر أجزاها
صوم ذلك اليوم ولا
يجوز صيام يوم
الفطر ولا يوم النحر
ولا يصوم اليومان
اللذان بعد يوم النحر
إلا المتمتع الذي لا
يجزئ هدياً

سبع عشرة سنة وقيل ثمان عشرة سنة وكلاهما لا بن القاسم والآخر منهما هو المشهور قاله المازري وبصدق في الاحتلام ما لم تقم ربة والا نبات مثله وقال ابن العربي ينظر في المرأة قال ابن الحاجب وهو عريب أراد به بعيد وكذلك أنكر الشيخ عز الدين بن عبد السلام قائلًا هو كالنظر لعين العورة وكذلك ابن القطان أحدث ومعنى هذا خليل لعله أطلق الغرابة على هذا لا نكاراً بن القطان له وإن أراد أنه لم يقله غيره وكثيراً ما يطلق المحدثون على الحديث الغرابة لهذا المعنى فقيه نظر لأن عبد الوهاب حكاه عن بعض شيوخه في كتاب الأحكام له أنه قال ذلك في عيب المرأة في النكاح قال خليل ولو قيل يحبس على الثوب كما قاله في العنة ما بعد (قوله ومن أصبح جنباً ولم يتطهر أو امرأة حائض طهرت قبل الفجر فلم يغتسل إلا بعد الفجر أجزاها صوم ذلك اليوم) أعلم أن قول الشيخ فلم يغتسل إلا بعد الفجر وهو وصف طردى وكذلك إذا لم يغتسل إلا خـ آلاف أعلمه في المذهب أن صوم الجنب صحيح وأما الحائض فاختلف فيها على ثلاثة أقوال أحدها أن صومها يجزئ سواء أمكن الغسل قبل طلوع الفجر أم لا وسواء اغتسلت أم لا وهو المشهور وقيل إنما يصح صومها إذا انتطح الدم عنها بزمان يمكن الغسل فيه قبل طلوع الفجر والآخر لا ينعقد صومها وقيل إنما ينعقد صومها إذا اغتسلت قبل طلوع الفجر والآخر لا ينعقد صومها وكلاهما من القولين لعبد الملك نقل ابن الحاجب عنه الأول ونقل الثاني عنه أبو عمر بن عبد البر قال في المدونة فإن شكت هل طهرت قبل الفجر أو بعده صامت وقضت واستقرى منها فرعان * أحدهما وجوب صوم الشك احتياطاً ثم يقضى وهو للخمى ورده ابن هارون بأن الشك في الحيض في زوال المانع مع تحقق السبب والشك في صوم يوم الشك وجود السبب * الثاني أن الحائض لا يجب عليها تجديد نية الصوم وفيه خلاف تقدم (قوله ولا يجوز صيام يوم الفطر ولا يوم النحر ولا يصام اليومان اللذان بعد يوم النحر إلا المتمتع لا يجزئ هدياً) ما ذكر أنه يصومهما المتمتع الذي لا يجزئ

اعتكفها وصامها والله أعلم ص (واليوم الرابع لا يصومه متطوع ويصومه من نذره أو من كان في صيام متتابع قبل ذلك) ش يعني يكون قد صادف ذلك أنه قصده بنذره ومتابعته لأن ذلك ممنوع والصوم على أقسام الواجب منه بالأصالة رمضان وبسبب الكفارات وباستثناء النذر والممنوع العيدان واليومان بعد يوم الاضحى يختلف فيهما بالكراهة والتحریم ومنه الخلاف في اليوم الرابع وفي كراهة يوم الجمعة مفردا قولان وكذلك صوم الدهر والايام البيض والست من شوال ويوم عرفة لغير الحاج بعرفة وهذه الجملة تفصيل يطول ص (ومن أفطر في نهار رمضان ناسيا فعليه القضاء وكذلك من أفطر فيه لضرورة من مرض) ش يعني ونحوه من مبيحات الافطار وموجباته فان القضاء لازم لكل فالتقضاء واجب بالفطر مطلقا ومع الانتهاك تتبعه الكفارة ولذي العذر المنفصل القدية وقد ذكرت ع وزن القضاء غير زمنه أي غير محل الصوم وما حرم صومه اللخمي أو وجب بنذره ابن الحاجب ويجب التعدد ولو قضى شهر الهلال عن آخر في كون المعتبر عددا لا أول أو كل الثاني فيجزي ان كان أقل ويكمل ان كان أتم قولان لنقل اللخمي عن المذهب ورواية ابن وهب ع وتتابع قضاء رمضان والنذر مستحب ص (ومن سافر سفرا تقصر فيه الصلاة فله أن يفطر وان لم تنله ضرورة وعليه القضاء والصوم أحب إلينا) ش يعني أن اباحة التقصر في السفر تبيح الافطار ع التقصر يبيح فطره وسمع ابن القاسم البحر كالبر الشيخ عن ابن نافع ولو أقام ببدا لا يوجب اتامه ومن شرط اباحة الافطار في السفر تبييت الفطر والاتصاف به لا نيته فقط أبو عمر اتفقا لللخمي لا يفطر قبل تلبسه به اتفاقا ^(فرع) وفيمن عزم دون فعل أربعة ماله يكفر أشهب لا كفارة ابن حبيب ان لم يأخذ في الالهبة كفر ولا شهب أيضا مع سحنون ان تم سفره فلا كفارة وان لم يتم كفر وقوله والصوم أحب إلينا يعني على المشهور وهو مذهب المدونة ولا بن الماجشون الفطر أفضل والصلة ان كان سفر جهاد فالقصر أفضل وعزاه لا بن حبيب واللخمي عن أشهب الفطر والصوم سواء

هديا وهو مذهب المدونة روى عن مالك انه لا يصومه ممتنع ولا غيره وبه قال أبو حنيفة والشافعي لثبوت النهي عن النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام ايام التشريق (قوله واليوم الرابع لا يصومه متطوع ويصومه من نذره أو من كان في صيام متتابع قبل ذلك) اختلف المذهب هل يجوز قضاء رمضان في الايام المعدودات أم لا على ثلاثة أقوال فقيل جائز قاله أشهب وقيل عكسه قاله في المدونة ونص عليه أشهب أيضا وقيل يجوز القضاء في الثالث فقط وكذلك من أفطر وهذه الاقوال منصوصة في نذرها أيضا (قوله ومن أفطر في نهار رمضان ناسيا فعليه القضاء فقط وكذلك من أفطر فيه لضرورة من مرض) ما ذكر من وجوب القضاء هو المعروف وقال عياض مشهور مذهب مالك قضاء من أفطر في رمضان ناسيا فظاهره أن في المذهب قولاً بأنه لا يقضى وهو غريب وقد قدمنا ذلك وظاهر كلام الشيخ انه لا كفارة عليه سواء كان فطره بجماع أو غيره وهو كذلك على المشهور بالاطلاق وقال ابن الماجشون تجب الكفارة اذا كان فطره بجماع وبه قال الشافعي وأحمد بن حنبل واحتجوا بحديث الأعرابي انه أتى يضرب صدره وينتف شعره ويقول هلك وأهلك فقال له النبي صلى الله عليه وسلم وما ذاك قال جامعت أهلي في رمضان فأمره بالكفارة ولم يستفسره هل وقع ذلك منه سهوا أو عمدا وترك الاستفصال في محل السؤال ينزل منزلة العموم في المقال وأجاب أصحابنا بان قرينة الحال من الضرب والنتف تدل على ان الجماع كان عمدا على انه نقل عن الشافعي أيضا ان ترك الاستفصال في محل السؤال يكسوه ثوب الاجمال ويسقط به الاستدلال وهو أصل متنازع فيه بين أرباب الاصول (قوله ومن سافر سفرا تقصر فيه الصلاة فله أن يفطر وان لم تنله ضرورة وعليه القضاء والصوم أحب إلينا) قال ابن الحاجب ويسوغ الفطر سفر القصر بالجماع وظاهر كلامه سواء دخل عليه رمضان في الحضر ثم سافر أم لا وليس كذلك بل الاجماع من أهل العلم انما هو اذا دخل عليه رمضان وهو مسافر وأما اذا

واليوم الرابع
لا يصومه متطوع
ويصومه من نذره
أو من كان في صيام
متتابع قبل ذلك
ومن أفطر في نهار
رمضان ناسيا فعليه
القضاء فقط وكذلك
من أفطر فيه لضرورة
من مرض ومن
سافر سفرا تقصر
فيه الصلاة فله أن
يفطر وان لم تنله
ضرورة وعليه
القضاء والصوم
أحب إلينا

والله اعلم ص (ومن سافر اقل من اربعة برد فظن ان الفطر مباح له فافطر فلا كفارة عليه وعليه القضاء) ش أما القضاء فلا اشكال في وجوبه وأما الكفارة فانما نقاها عنه وجود التأويل القريب وهذه المسئلة في المدونة في العبد يبعثه سيده بغير عاهاله على ثلاثة أميال من البلد فظن اباحة الفطر فيفطر له فانه لا شيء عليه ص (وكل من أفطر متأولا فلا كفارة عليه) ش التأول مانع من الكفارة عند ابن عبد الحكم مطلقا وهو ظاهر ما هنا والمشهور لا مانع منهما غير التأويل القريب لا البعيد وقطع بالقريب في المدونة في أربع مسائل أولها مسئلة العبد المتقدمة فوجه الثانية اذا أفطر ناسيا فظن اباحة الاكل فاكل بنية يومه الثالثة الحائض تطهر ليلا ولم تغتسل فتظن أن يومها مباح للاكل فتاكل يومها الرابعة مسافر يقدم ليلا فيظن ان شرط وجوب صومه قدومه نهارا فيفطر قال ابن القاسم ما رأيت في شيء من ذلك كفارة الا المفطرة لكونه يوم حيضها ثم تعجل قبل تحققه ﴿ فرع ﴾ فمن رأى هلال رمضان وحده فظن أن الاكل مباح له ثلاثة الكفارة للمغيرة وعدمها لعبد الملك وثالثها ان كان فطره بجماع كفر والا فلا ص (وانما الكفارة على من أفطر متعمدا باكل أو شرب أو جماع مع القضاء) ش أما القضاء فهو

ومن سافر أقل من
أربعة برد فظن ان
الفطر مباح له فافطر
فلا كفارة عليه وعليه
القضاء وكل من افطر
متأولا فلا كفارة
عليه وانما الكفارة
على من افطر متعمدا
باكل أو شرب أو
جماع مع القضاء

سافر بعد دخوله فقيه خلاف بينهم حكاه ابن عبد البر وقد أحسن ابن رشد في قوله لا خلاف بين الأئمة ان السفر من مقتضيات الفطر على الجملة ويريد الشيخ اذا كان السفر غير سفر معصية على الصحيح في هذا الاصل وما ذكر ان الصوم أفضل هو قول مالك وهو المشهور وقيل الفطر أفضل قاله ابن الماجشون وقيل هما سواء لا مزية لاحدهما على الآخر قاله مالك في سماع أشهب وعزاه ابن عطية لجل مذهب مالك وفي عزوه نظر وقال ابن حبيب الصوم أفضل الا في الجهاد للتعوي على العدو وكما جاء ان الفطر أفضل للحاج يوم عرفة للتعوي على المناسك وجعله اللخمي كالتفسير للمدونة وظاهر كلام ابن يونس أنه لا خلاف ولا تعارض بين قولهم هنا في المشهور ان الصوم أفضل وبين قولهم القصر سنة على المشهور لان القصر تبرأ به الذمة كالتمام بخلاف اذا أفطر في السفر فان الذمة لم تزل عامرة وتبعه على هذا غير واحد وهو جلي وفرق ثان وهو ان الاتمام عند أبي حنيفة وجماعة من العلماء لا يجزى وأجمع العلماء المعتبرون على اجزاء الصوم وهو أولى وهذا الفرق ذكره الفقيه كنهاني وذكره قائلنا لثالثا فانظره ويريد الشيخ ان له الفطر اذا شرع في السفر في زمان انعقاد النية وأما لو سافر بعد طلوع الفجر فانه لا يجوز له الفطر وحكي ابن الحاجب قولاً بأنه جائز فقال لم يجز افطاره على الاصح ولم يحفظه ابن عبد السلام قائلان أن أكثر اعتمادهم في النقل عن ابن بشير والجواهر ولم يذكره ونظرت ما أمكنني اليوم من التأليف فلم أجدها القول ذكره اولاً اشارة ونقل ابن هارون كلام ابن عبد السلام هذا معبر عنه بقال بعض أصحابنا واعتضه بان الباجي حكاه عن ابن حبيب وحكي عن ابن القصار أنه مكروه (قوله وكل من أفطر متأولا فلا كفارة عليه) يريد اذا كان تأويله قريبا وأما التأويل البعيد فتجب فيه الكفارة وقطع في المدونة بالتأويل القريب في أربع مسائل ماذكر الشيخ ومن أكل ناسيا فظن ان الفطر مباح له فافطر وامرأة طهرت في رمضان ليلا فلم تغتسل حتى أصبح فظنت انه لا صوم لمن لم يغتسل قبل الفجر فاكلت ومسافر قدم الى أهله ليلا فظن ان من لم يدخل نهارا قبل أن يمسي أن صومه لا يجزى فافطر ثم قال ابن القاسم ما رأيت مالكا يرى الكفارة في شيء من هذا الوجه على التأويل الا المفطرة على انها تحيض فتفطر ثم تحيض والمفطر على أنه يوم الحمي فيفطر ثم يحجم وجعل الشيخان ابن عبد السلام وابن هارون الاستثناء منقطعاً وحسبنا قوله على انه اراد به التأويل القريب وقال ابن عبد الحكم هما من التأويل القريب وكذا ان اختلف فيمن رأى الهلال فلم يقبل فافطر متأولا واختلف في المسئلة الثانية هل هي من التأويل القريب ام لا وهو اذا أكل ناسيا فيتمادي متأولا على ثلاثة اقوال أحدها ما تقدم وقيل تجب الكفارة وقيل ان كان فطره بجماع وجبت والا فلا وكلاهما لعبد الملك وبالأول منهما قول المغيرة (قوله وانما الكفارة على من افطر متعمدا باكل أو شرب أو جماع مع القضاء)

واجب في كل افطار مطلقا وأما الكفارة فعمدتها الا انتهاك حرمة الشهر فلا تجب الا مع العمدة زاد الشافعية والجماع
اذ لا يجب عندهم في غيره كفارة وقال عبد الملك عمده وسه وسواء وانما الكفارة فيما وصل للحلق من الفم لا من
غيره على المشهور لقوله عليه السلام حلق الصائم حرم وقال أبو مصعب كل منفذ واسع كالقنطرة كاهو في وجوب القضاء ولم
يوجب أبو مصعب فيما وصل من العين بخلاف الانف وظاهر كلام الشيخ ان المكروه كغيره ~~مؤخر~~ في المدونة
من أكره زوجته كفر عنه وعنهما وقال سحنون لا يكفر عنها لانها ساقطة اللخمي عليه كفارنان لنية انتهاك صومها
وصومه ولتشيخ عن بعض أصحابنا طوع الامة اكره ابن بونس الا أن تطلبه هي وفي من صب في حلقه ماء نائما
قولان وعلى السقوط ففي تكفير الفاعل عنه قولان ولا بن حبيب من أكره رجلا على الشرب كفر ص (والكفارة
في ذلك اطعام ستين مسكينا لكل مسكين مد بعد النبي عليه السلام فذلك أحب الينا وله أن يكفر بعق رقبة أو صيام
شهر بن متابعين) ش يعني انه مخير في التكفير باحدى اثلاث على المشهور عبد الوهاب لم يختلف العلماء في أن كفارة
الصوم بهذه الثلاث التي هي الاطعام والعق والصوم المذكورة وانما اختلفوا في التخيير والترتيب وروى ابن
وهب وابن أبي أويس كقول أشهب لا أرجحية لواحد منهما على الآخر وثالثهما لا بن حبيب هي مرتبة كالظهار
واختاره ابن العربي وهو مذهب الشافعي وظاهر الحديث معه ورابعها لا بن مصعب يكفر بالجماع بالصيام والعق
والاطعام لغيره وضعفه ابن عبد السلام والباقي عن متأخري الصحابة العتق في الرخاء والاطعام في الغلاء وسادسها
لا بن ابراهيم الصوم للغني وغيره لغيره وأفتى به محمد بن يحيى للامير عبد الرحمن عن وطئه جاريته في رمضان قائلا لو خيرته
لجامع في كل يوم وأعتق فلم ينكر واعليه وقال في المدونة لم يعرف مالك الا الاطعام لا صوم ولا عتق عياض لا يحل
تاويلها على اسقاط ما عداه لانه خرق للجماع ولم يقل به أحد ابن دقيق العيدان حمل هذا الكلام على ظاهره من
عدم جريان العتق والصوم في كفارة الفطر فهي معضلة وقد تاوله بعض المحققين على استحباب الاطعام دون

والكفارة في ذلك
اطعام ستين مسكينا
لكل مسكين مد بعد
النبي صلى الله عليه
وسلم فذلك أحب
اليانا وله أن يكفر
بعق رقبة أو صيام
شهر بن متابعين

ظاهر كلامه الحصر لقوله وانما الكفارة وهو كذلك وقد تقدم قول ابن الماجشون ان من جامع ناسيا ان الكفارة
تلزمه ولا خلاف ان من افطر متعمدا انه يؤذ بآيات نائبا واما ان جاء نائبا فاختار العفو وأجره اللخمي على
الخلاف في شاهد الزور وساعده غيره على هذا التخيير يج وفرق بعضهم بان شهادة الزور من أكره الكبائر فلعظم
المفسدة فيها عوقب فاعلمها وان تاب بخلاف المفطر عامدا في رمضان قال ابن عبد السلام وتكليف الفارق بها
لا يحتاج اليه لانه ان صح الفرق فلا اشكال والا فالمانع من القياس وجود الحكم منصوصا عليه على خلاف مقتضى
القياس وعبر ابن هارون عن هذا بقوله قال بعض أصحابنا قائلا فيما قاله نظرا لاحتال ان يكون ترك العقوبة في الحديث
لجهل الفاعل بالحكم او لكونه حديث عهد بالاسلام فكان من النظر استثلافة والصفح عنه (قوله والكفارة في
ذلك اطعام ستين مسكينا لكل مسكين مد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فذلك أحب الينا وله أن يكفر بعق رقبة
أو صيام شهر بن متابعين) ما ذكر الشيخ من ان التخيير في اثلاث العتق والصوم والاطعام أحسن هو قول مالك من
رواية مطرف وابن الماجشون وقال به وهو أحد الاقوال السبعة وقيل التخيير فيها على حد السوية رواه ابن وهب
وابن أبي أويس و به قال أشهب وقيل العتق ثم الصيام ثم الاطعام كالظهار قاله ابن حبيب وقيل العتق أو الصيام
للجماع والاطعام لغيره قاله أبو مصعب وضعفه ابن عبد السلام بان الحديث الذي هو أصل هذا الباب انما كانت
الكفارة فيه بالاطعام للجماع وقيل اهل اليسار يتعين في حقهم الصوم قاله يحيى بن أبي أفتى به الامير عبد الرحمن
ذكره غير واحد كعياض في مداركه وقيل يتعين الاطعام في الشدة والعتق في الرخاء نقله الباقي عن فتوى متأخري
أصحابنا وقيل ان الكفارة مخصوصة بالاطعام فقط ليس فيها عتق ولا صوم وتناول هذا على المدونة في قولها لا يعرف
مالك غير الاطعام لا عتقا ولا صوما قال عياض ولا يحل تاويله عليها لانه خرق للجماع ولم يقل به قال القاضي

العتق والصوم وهي رواية مطرف وعبد الملك وحملت عليه المدونة والله أعلم ص (وليس على من أفطر في قضاء رمضان متعمدا كفارة) ش يعني أن الكفارة معاملة باتهاك حرمة الشهر وهي هنا غير موجودة والحكم بدور مع علمته وجودا وعدمه وفي ظهار المدونة انما يلزم القاضي يوم فقط وفي حجبها يلزمه يومان ابن الحاجب وفي قضاء القضاء قولان ع عزا هما ابن يونس لمالك وحكي ابن عات ثلاثة ونقله ابن رشد في البيان ص (ومن أغمى عليه ليلا فافاق بعد طلوع الفجر فعليه قضاء الصوم ولا يقضى من الصلوات الا ما أفاق في وقتها) ش يعني لا يعتد بصوم يوم أغمى قبله فلم يفق الا بعد طلوع الفجر لفوات محل النية وهو ليس بما قل وهذا ان استمر اغماؤه الى الغروب وان كان الاغماء بعد طلوع الفجر فان كان يسيرا فعفو قال بعض الشيوخ وظاهر كلام اللخمي فيه أنه متفق عليه وليس كذلك بل حكى ابن يونس عن ابن عبد الحكم ان قليل الاغماء وكثيره سواء وعليه القضاء وان كان بعد صلاة العصر وقد فصل اللخمي المسئلة تفصيلا حسنا لكنه يطول وتحصيل القول في ذلك أن الاغماء أقل اليوم أو نصفه لا بضر على الاصح فيهما ان سلم أوله والا قضى على المشهور رك كل النهار اتفاقا أو جله ولو سلم أوله خلافا لابن وهب وثالثها يستحب فانظر ذلك ﴿ فرع ﴾ ومن سكر ليلا وأصبح ذاهب العقل لم يجزله انقطر ويلزمه القضاء ولا أثر للنوم اتفاقا ولو كل النهار وانما فصلوا هذا التفصيل في الاغماء لكونه بين رتبي الجنون والنوم فانظر ذلك ﴿ فرع ﴾ حصل ع فبين أغمى نصف النهار فاكثر أربع ثلثها لا يجزئه في الاكثر بخلاف النصف قاله مالك في المدونة قال اثره وهذا استحسان ولو اجتزأ به ما عنف والله أعلم ص (وينبغي للصائم أن يحفظ لسانه وجوارحه ويعظم من شهر رمضان ما عظم الله سبحانه) ش ينبغي معناه يصلح ولا ينبغي لا يصلح فهي تجري

وليس على من أفطر
في قضاء رمضان
متعمدا كفارة
ومن أغمى عليه ليلا
فافاق بعد طلوع
الفجر فعليه قضاء
الصوم ولا يقضى
من الصلوات الا
ما أفاق في وقتها
وينبغي للصائم أن
يحفظ لسانه وجوارحه
ويعظم من شهر
رمضان ما عظم الله
سبحانه وتعالى

عبد الوهاب ولم يختلف العلماء ان الثلاث كفارة وانما اختلف هل هي على التخيير أو على الترتيب قال ابن هارون بعد أن نقل هذا الذي قلناه فاذا كان هذا القول في الضعف والسقوط بهذه المنزلة لمخالفة الاجماع فكيف ينبغي لابن الحاجب أن يجعله المشهور فعليه في ذلك درك وما ذكر الشيخ ان الكفارة تكون بمدد عليه السلام هو نص المدونة ولا أعلم فيه خلافا (قوله وليس على من أفطر في قضاء رمضان متعمدا كفارة) ما ذكر خلاف فيه وانما اختلف هل يقضى يوما واحدا أو يومين قال مالك في كتاب الظهار من المدونة يقضى يوما واحدا ونحوه عن ابن القاسم في العتبية رواه عنه سحنون وقال في كتاب الحج منها ان عليه يومين واختلف اذا افطر في قضاء القضاء فقل عليه يومان وقيل يوم واحد وكلاهما لمالك حكاهما ابن يونس وحكى ابن عات ان عليه ثلاثة ايام (قوله ومن أغمى عليه ليلا فافاق بعد طلوع الفجر فعليه قضاء الصوم ولا يقضى من الصلوات الا ما أفاق في وقتها) اعلم انه اذا اغمى عليه كل النهار فانه يقضى مطلقا على المشهور وقيل ان كان بمرض والا فلا قاله ابن هارون وهو ظاهر المدونة لقولها وان اغمى نهاره كله اجزأه وان كان ذلك اغماء مرض به لم يجزه قية بالمرض واما اذا اغمى بعد انعقاد الصوم وكان يسيرا فلا اثر له وظاهر كلام اللخمي انه متفق عليه وليس كذلك بل حكى ابن يونس عن عبد الملك انه يقضى في القليل والكثير واما اذا اغمى عليه نصف النهار او اكثر ففي ذلك أربعة اقوال فقل يجزئه وقيل لا وقيل يجزئه في النصف ولا يجزئه في الاكثر قاله مالك في المدونة وقال أشهب باثره هذا استحسان ولو اجتزأ به ما رغب عنه (قوله وينبغي للصائم أن يحفظ لسانه وجوارحه ويعظم من شهر رمضان ما عظم الله سبحانه) ينبغي هنا على الوجوب وانما خصص الشيخ ذلك بمرضان وان كان غيره كذلك لان المعصية تغلظ بالزمان والمسكان فمن عصي الله تعالى في الحرم فهو أعظم من الجرعة ممن عصاه خارجا عنه ومن عصاه بمكة فهو أعظم ممن عصاه خارجا عنها ومن عصاه بمكة فهو أعظم ممن عصاه خارجا عنها ومن عصاه خارجا عنه ومن عصاه في الكعبة فهو أعظم مما قبله وهذا الذي قلناه كان يذهب اليه بعض من لقيناه من تولى قضاء الجماعة في تونس ولقد زاد في حد الخمر عشرين

في باب الواجب والمندوب وان كان أكثر استعما لها في الندب والكراهة واستعمالها هنا يحتمل ان يكون فيها وراء الواجب فيكون موقعها على الفضول ومالا يعني من كل شيء وكانه أمر بزيادة التحفظ في زمن الصوم لحرمته فيحفظ لسانه من الغيبة وجوبا ومن فضول الكلام ندبا وجوارحه من الانبساط الى مالا حاجة به فقد قال عليه السلام اذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يجمل وان امرؤ شاتمته فليقل اني صائم اني صائم قال علماءنا يقول ذلك في نفسه لنفسه زجرا لها عن الوقوع في ذلك وقال أيضا عليه السلام الغيبة تنظر الصائم قال علماءنا ذهب بثواب صيامه لا انها تنفسد في الحكم بحيث يلزمه فان ذلك ليس بمقصود باجماع السلف رضي الله عنهم وظاهر كلام الشيخ ان هذا لما يؤمر به في شهر رمضان فقط وليس كذلك بل هو في كل صوم للحديث المتقدم وفي الصحيح يقول الله تعالى الصوم لي وانا أجزى به فاضافه تعالى لنفسه وهذا غاية التعظيم قيل ومعناه الصوم لا يمكن ان يكون لغيره تعالى فلا يدخله رياء وقيل الصوم لي يعني من صفتي لانه تعالى لا يطعم والصائم كذلك وهو متخلق باخلاق الربوبية والصوم صبر وقد قال تعالى انما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب ويكفي فيه قوله عليه السلام من صام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وفي رواية وما تأخر ومن وجوه تعظيم هذا الشهر المبارك ان الله سبحانه أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان وجعل فيه ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر قيامها وصيامها فيجب على كل ذي ايمان ويقين ويتعين على كل من له تلبس باعمال المتقين ان يقدر هذا الشهر قدره ويوفيه من التعظيم والاحترام حقه ويتحفظ فيه من كل شيء يكرهه الشارع صلوات الله عليه وسلامه كان واجبا أو مندوبا ويرى ذلك من أكبر ذخائره عند ربه ولا يهمل ذلك بحال ويستعين على ذلك بمطالعة الاحاديث المروية فيه وهي كثيرة وبالله التوفيق ص (ولا يقرب الصائم النساء بوطء ولا مباشرة ولا قبلة للذة في نهار رمضان ولا يحرم ذلك عليه في ليله) ش يعني ان الجماع ومقدماته وما يؤول اليه تحرم على الصائم في نهاره لان معنى الصوم الكف عن الاكل والشرب والجماع ومقدماته مدة بياض النهار بل مدة وجوده وقد قال تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد وقال سبحانه وتعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن علم الله انكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم فالآن تبشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم ابن بشير لا خلاف ان الجماع واستدعاء المنى محرم في الصوم وأما مباديه وهو الفكر والنظر والقبلة

ولا يقرب الصائم
النساء بوطء ولا
مباشرة ولا قبلة للذة
في نهار رمضان ولا
يحرم ذلك عاياه في
ليله ولا بأس أن
يصبح جنبا من
الوطء

سوطا لرجل أخذ وهو سكران بمقر بته من جامع الزيتونة بتونس حرسها الله تعالى لحرمة الجامع وفي هذا الاخير نظر لان الحدود لا يزداد عليها الا يقال انهما أمران لانه يلزم عليه الزيادة على الحد لمن شرب الخمر بالمدينة ومكة ولا أعلم أحد انص على ذلك وظاهر كلامهم نفيها نعم الادب يغالظ بالزمان والمكان (قوله ولا يقرب الصائم النساء بوطء ولا مباشرة ولا قبلة للذة في نهار رمضان ولا يحرم ذلك عليه في ليله ولا بأس أن يصبح جنبا من الوطء) أما الوطء فالاجماع عليه ولو لم يذكره لكان أحسن لان كلامه يدل عليه من باب أخرى واعترض ابن الفخار كلام الشيخ لان ظاهره يقتضي اباحة القبلة لغير اللذة قائلا وقد تحدث اللذة وان لم يقصدها والصواب منعها مطلقا وقد كان بعض السلف بهجر منزله في نهار رمضان وقالت عائشة رضي الله عنها وأبيكم أملك لارب من رسول الله صلى الله عليه وسلم وظاهر كلام الشيخ ان القبلة منهي عنها سواء كان في فرض أو تطوع لشيخ أو شاب وهو كذلك في المشهور والمراد بذلك على وجه الكراهة وقيل انها مباحة للشيخ وتكره للشاب رواه الخطابي عن مالك وقيل انها مباحة في النفل مطلقا وتمنع في الفرض رواد ابن وهب وهذه الاقوال الثلاثة حكاه عياض في الاكمال وقسم غير واحد القبلة والمباشرة والملاعبة على ثلاثة أقسام فان علم من نفسه السلامة لم تحرم وعكسه عكسه وان شك في ذلك قولان الكراهة والتحريم قال ابن هارون والذي عندي انه ان شك في خروج المنى فالظاهر التحريم وان

والملاعبة والمباشرة فان استديمت حتى خرج بها المني رجعت الى ما قدمنا من تحريم استدعائه وان لم يستدم * فاما الفكر والنظر فلا يحرم ان يمشى الى القبلة وما بعدها في المذهب اذ طراب هل تحرم أو تكره ويختلف حال الشيخ والشاب قال وتحقيق المذهب في ذلك ان من علمت سلامة من الانعاظ وما بعده لم تحرم في حقه ومن علم نفيها حرمت في حقه ومن شك فقولا بالتحريم والكره انتهي وقد قسم بعضهم القبلة والمباشرة والملاعبة الى ثلاثة أقسام قسم لا تحرم فيه وهو ما اذا علمت السلامة * وقسم تحرم فيه وهو ما اذا علم غير السلامة * وقسم ترجح القول فيه وهو ما اذا شك فيه قولان بالكره والتحريم وقال ابن هارون ان شك في المني فالظاهر التحريم وان شك في المذي فالظاهر الكراهة والمشهور فيما عدا الوطء الكراهة وسواء الفرض والنفل والشاب والشيخ وروى الخطابي كراهة القبلة للشاب لا الشيخ وروى ابن وهب منهم في الفرض لا في النفل وقال ابن العربي أصل الباب الاباحة ومن غلبته شهوته فمصيبة من نفسه وقد كان في أول الاسلام منع اتيان النساء ليلا كانهما لم ينسخ بجواز اتيانهن ليلا وكان أحدهم يأكل ويقارف ما لم ينم فاذا نام فقد فات فانظر ذلك وكان بعض الصالحين لا يقرب بيته نهرا في رمضان خشية ان يتشوش أو يشوش على عياله وهو باب من الورع والتحفظ قد يحمد الاحتياط وقد لا لمخالفة السنة وظاهر كلام الشيخ ان الحكم المذكور خاص بمرضان وليس كذلك بل هو عام في كل صوم وان كان تطوعا وظاهر كلامه أيضا أن الفكر والنظر واللمس المجرد لا يضر وفروع الباب كثيرة مهمة فانظرها وبالله التوفيق ص (ومن قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه) ش هذا حديث صحيح خرج به مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ومعنى ايمانا تصديقا أي بما جاء به من الوعد واحتسابا بعد ثوابه عند الله لا لغرض من أغراض الدنيا كالمباهاة والمضاهاة وطالب الثناء وأجر القيام فيه وقد اختلف في حكم قيامه فقال ابن حبيب فضيلة وفي الرسالة من النوافل المرغوب فيها وعند ابن يونس قام رسول الله صلى الله عليه وسلم رمضان ورغب في قيامه من غير ان يأمر فيه بعزيمة وفي حديث من صامه وقامه وجبت له الجنة وفي أخرى هو شهر خير وبركة يغشاكم الله فيه بالرحمة ويحط فيه الخطايا ويستجيب فيه الدعاء وينظر الى تنافسكم ويباهي بكم الملائكة فأروا الله من أنفسكم خيرا فان الشقي من حرم فيه رحمة الله عز وجل وقال أبو عمر بن عبد البر قيام رمضان بل قيام الليل سنة لان النبي صلى الله عليه وسلم حض عليه وأظهره ولم يتركه حتى لقي الله وقوله وان قمت فيه بما تيسر فذلك مرجو فضله وتكفير الذنوب به يعني ان ثواب القيام لا يتميد بالليل كله ولا بوجه منه وفضله جارا لكل من قام فيه بشيء وصلى قدر حاله من غير تحديد والله أعلم ص (والقيام فيه في مساجد الجماعات بامام ومن شاء قام في بيته

ومن التذني نهار رمضان بمباشرة أو قبلة فامدى لذلك فعليه القضاء وان تعمد ذلك حتى امني فعليه الكفارة ومن قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وان قمت فيه بما تيسر فذلك مرجو فضله وتكفير الذنوب به والقيام فيه في مساجد الجماعات بامام ومن شاء قام في بيته

شك في المذي فالظاهر الكراهة وظاهر كلام الشيخ ان الفكرة والنظر ليس منهي عنهما او جعلهما ابن الحاجب كالكبلة ونحوها وجعل اللخمى النظر المستدام كالكبلة وقال ابن بشير لا يختلف انهما لا يحرمان وانما اختلف في القبلة والمباشرة هل تحرم أم تكره أو يفرق بين الشيخ والشاب وبين الواجب وغيره (قوله ومن التذني نهار رمضان بمباشرة أو قبلة فامدى لذلك فعليه القضاء وان تعمد ذلك حتى امني فعليه الكفارة) ظاهر كلام الشيخ ان التذني قبلة فلا شيء عليه وهو كذلك وظاهره اذا انعظ ولم يخرج منه شيء انه لا يتقضى وهو كذلك في أحد القولين وظاهر كلامه انه يلزمه وان لم يستدم وهو كذلك في قول والملاعبة والمباشرة مثل ما تقدم الا أن الكفارة تجب في المني من غير تفصيل بين استدامة وغيرها على المشهور وأسقط أشهب الكفارة فيه مع عدم الاستدامة نقله الباجي (قوله ومن قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وان قمت فيه بما تيسر فذلك مرجو فضله وتكفير الذنوب به والقيام فيه في مساجد الجماعات بامام ومن شاء قام في بيته) اختلف في قيام رمضان فقليل فضيلة قاله ابن حبيب وقيل سنة قاله أبو عمر بن عبد البر ومعنى قول الشيخ ايمانا أي تصديقا ومعنى واحتسابا أي خالصا لله

وهو أحسن لمن قويت نيته وحده) ش واختلف في قيام رمضان فر روى أبو عمر في البيت أفضل وقال هو من عند نفسه هذا ان لم تعطل المساجد وحكى في التمهيد عن الطحاوي أجمعوا على منع تعطيل المساجد وانما فضلت صلاته في البيت لانها سنة النوافل ص (وكان السلف الصالح يقومون فيه في المساجد بعشرين ركعة ثم يوترون بثلاث ويفصلون بين الشفع والوتر بسلام ثم صلوا بعد ذلك ستا وثلاثين ركعة غير الشفع والوتر وكل ذلك واسع ويسلم من كل ركعتين وقالت عائشة رضي الله عنها ما زاد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ولا في غيره على اثنتي عشرة ركعة (بعدها الوتر) ش السلف عبارة عن الصحابة رضي الله عنهم واختلف فيما ذكر في المدونة يقوم بتسع وثلاثين ركعة يوتر منها بثلاث وفي مختصر ما ليس في المختصر احدى عشر صلاته عليه السلام وفي الموطأ أمر عمر ابي بن كعب وتبعهما الداري ان يقوم بالذاس باحدى عشرة ركعة ويقرأ بالمائة وفي رواية بالمائة اثني آية قال حتى كنا نعتد على العصي من طول القيام وفيه كانوا يقومون بثلاث عشرة ركعة في زمن عمر ابن حبيب أمر عمر باحدى عشرة ثم رجع الى ثلاث وعشرين وذكر ابن وهب أن عمر بن عبد العزيز أمر بعشر آيات في الركعة وقال مالك الذي أخذ به في نفسه ما كان عليه السلام يفعله وهي الاثنتا عشرة ركعة ثم يوتر بواحدة ~~فرع مهم~~ أقام ع عدم قيام صلاة رمضان قبل صلاة العشاء من رواية ابن وهب وابن نافع من دخل المسجد وهم يصلون القيام وعليه صلاة العشاء قال لا يؤخرها وروى ابن القاسم بضمها وسط الناس ومرة قال يؤخر المسجد وروى ابن حبيب له تأخيرها ويدخل

ويريد بالمغفرة الصغائر وأما الكبائر فلا يكفرها الا التوبة ويريد أيضا فيما بين العبد وربّه وأما ذنوب الخلق فلا بد من التحليل لاربابها قال بعض من شرح كلام الشيخ وهذا الموضع هو أحد ما تنقّر بسببه الذنوب ومثله المصلي للجمعة والمر يض والحاج والمجاهد والمفطمة ولولدها والكافر يسلم زاعما أن الحديث ورد بذلك ولا شك أن ما ذكره في الكافر صحيح يدل عليه قوله عليه السلام الا سلام بحب ما قبله والمجاهد قد علمت ما جاء فيه من الحث واليسك النظر في بقيتها (قوله وذلك أحسن لمن قويت نيته) ما ذكر أن صلاة المنفرد أحسن هو المشهور وقيل قيامه في المساجد أفضل ولا يبعد أن يكون سبب الخلاف ما تقدم من حكمه هل هو فضيلة أو سنة وهذا الخلاف عند غير واحد انما هو ما لم تعطل المساجد وظاهر كلام بعضهم أن الخلاف عموما وهذا على سبب الخلاف المتقدم ونقل أبو عمر بن عبد البر في التمهيد عن الطحاوي انه قال أجمعوا على منع تعطيل المساجد منه قال مالك وختم القرآن فيه ليس بسنة وقال ربيعة ان أهمهم فيه بسورة أجزأهم وكلا المقالتين في المدونة قال اللخمي والختم احسن (قوله وكان السلف الصالح يقومون فيه في المساجد بعشرين ركعة ثم يوترون بثلاث ويفصلون بين الشفع والوتر بسلام ثم صلوا بعد ذلك ستا وثلاثين ركعة غير الشفع والوتر وكل ذلك واسع ويسلم من كل ركعتين) ويذكر عن ابن شعبان انه يكره تقسيط القرآن ليوافق الختم لیسلة سبع وعشرين ذكره في كتاب البيوع ونقل ذلك عنه ابن أبي يحيى عند تكلمه على هذا الحل قال التادلي وهذا خلاف قول مالك انه يقام بتسع وثلاثين ركعة وذكر اللخمي عن مالك انه قال الذي أخذ به ما جمع عمر عليه الناس احدى عشرة ركعة وقال ابن حبيب رجع عمر الى ثلاث وعشرين ركعة (قوله وقالت عائشة رضي الله عنها ما زاد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ولا في غيره على اثنتي عشرة ركعة بعدها الوتر) قال بعض الشيوخ يريد في الاغلب والا فقد روى عنها انه اوتر بخمس عشرة وروى عن غيرهما من أزواجه انه رجع الى تسع ثم الى سبع وليس اختلافا كما ظنه بعضهم وانما هو اختلاف في حال فانه كان عليه الصلاة والسلام أول ما يبدأ به اذا دخل بيته بعد العشاء بتحية البيت واذا قام يتهجد يفتتح ورد به ركعتين خفيفتين لينشط واذا خرج لصلاة الصبح ركع ركعتي الفجر فتارة عدت جميع ما يفعله في ليله وذلك سبع عشرة ركعة وتارة أسقط ركعتي الفجر لانهما ليستا من الليل فعدت خمس عشرة وتارة أسقط تحية المسجد فعدت ثلاث عشرة وتارة أسقطت الركعتين الخفيفتين فعدت

وهو أحسن لمن قويت نيته وحده وكان السلف الصالح يقومون فيه في المساجد بعشرين ركعة ثم يوترون بثلاث ويفصلون بين الشفع والوتر بسلام ثم صلوا بعد ذلك ستا وثلاثين ركعة غير الشفع والوتر وكل ذلك واسع ويسلم من كل ركعتين وقالت عائشة رضي الله عنها ما زاد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ولا في غيره على اثنتي عشرة ركعة بعدها الوتر

معه في القيام ما لم يخرج الوقت المختار للعشاء فاقم منه جواز تهجيل التراخي قبلها كما يفعله بعض الناس في الصيف
وإذا أدرك من القيام ركعة قضى بعدد - الامام الامام الاولى و يخففها ثم يدخل مع الامام هذا قول سحنون وابن
عبد الحكم ابن رشد وهذا أولى ما قيل فيها والله أعلم

﴿ باب في الاعتكاف ﴾

يعني ذكر حكمه وبعض فروعه وسيأتي تعريفه ص (والاعتكاف من نوافل الخير) ش يعني من القرب المرغب
فيها وقيل هو من الامور الجائزة قال في العارضة هو سنة لا يقال فيه مباح وقول أصحابنا في كتبهم جائز جهل وفي
الكافي هو في رمضان سنة وفي غيره جائز وأخذ ابن رشد كراهته من رواية ابن نافع ما رأيت صحابيا اعتكف
وقد اعتكف صلى الله عليه وسلم حتى قبض وهم أشد الناس اتباعا فلم أزل أفكر حتى أجد في نفسي انهم تركوه لشدة
لان ايله ونهاره سواء كالوصال المنهي عنه مع وصاله صلى الله عليه وسلم ص (والعكوف الملازمة) ش ومنه قوله
تعالى الذي ظلمت عليه عاكفا ان نبرح عليه عاكفين الى غير ذلك هذه حقيقة اللغوية فاما الشرعية فقال ابن بشير
لزموم العبادة المختصة بالانسان في الاماكن المختصة بالعبادة وقال ابن الحاجب لزموم المسلم المميز المسجد للعبادة صائما
كافا عن الجماع ومقدماته يوماف فوقه بالنية وقال ع لزموم مسجد مباح اقربة قاصرة بصوم مقدور على دوامه يوما
وليلة سوى وقت خروجه الجمعة أو لعينه الممنوع فيها انتهى فانظره وعرفه غيره بقوله لزموم المميز المسجد مدة أقلها يوم
احدى عشرة ركعة قلت وهذا أحسن في الفقه لان الفقه جمع أحاديث الباب على حسب الاستطاعة على ان ما ذكر
لا يتناول ما نقل الشيخ عن عائشة رضي الله عنها

(باب في الاعتكاف)
والاعتكاف من
نوافل الخير
والعكوف الملازمة

﴿ باب في الاعتكاف ﴾

الاعتكاف في اللغة هو اللزوم مطلقا وفي الاصطلاح قال ابن الحاجب هو لزوم المسلم المميز المسجد للعبادة صائما
كافا عن الجماع ومقدماته يوماف فوقه بالنية واعترضه ابن عبد السلام من ثلاثة اوجه أحدها ان قوله المسلم كالمستغنى
عنه بقوله للعبادة صائما اذ علم أن العبادة والصوم لا يصحان الا من المسلم الثاني ان قوله للعبادة فيه اجمال اذ
من العبادة ما ليس للمعتكف فعله الثالث ان قوله الجماع مستغنى عنه لا يستلزم الكف عن مقدماته الكف عنه
قلت واعترضه أيضا بعض شيوخنا بانه يخرج عنه اذا اعتكف يوما مثلاً فخرج فيه حاجة الانسان فان اعتكافه
يجزىء وحده يدل على خلاف ذلك فكلامه غير جامع (قوله والاعتكاف من نوافل الخير) اختلف في حكم
الاعتكاف على أربعة اقوال احدها ما قال الشيخ ونحوه قال القاضي عبد الوهاب هو قربة وقال ابن العربي في
العارضة هو سنة ولا يقال فيه مباح وقول أصحابنا في كتبهم جائز جهل قلت ليس بجهل وانما يذكرون ذلك لاني
مايتوهم من كراهته وقال ابن عبد البر في الكافي هو في رمضان سنة وفي غيره جائز وقال ابن عبدوس روى ابن نافع
ما رأيت احدا من أصحابنا اعتكف وقد اعتكف النبي صلى الله عليه وسلم لم حتى قبض وهم أشد اتباعا فلم أزل أفكر
حتى حدثت بنفسي انه لشدة لانه نهاره وليله سواء كالوصال المنهي عنه مع وصاله صلى الله عليه وسلم فاخذ ابن رشد
منه كراهية مالك له ولا خلاف ان الاعتكاف يصح من الصبي المميز وكذلك من المرأة والعبد اذا أذن الزوج
والسيد ولا خلاف انهما اذا دخلا في الاعتكاف باذنه لم يكن لهما قطعه عليهما واختلف اذا لم يدخلا وبدل الزوج
والسيد في اذنه فظاهر المدونة أن لهما الرجوع قال فيها وان أذن لعبده أولا مرأته في الاعتكاف فليس له قطعه
عليهما اذا دخلا فيه وبه قال ابن شعبان وحكي عياض عن مالك انه ليس لهما رجوع ولا خلاف ان المكاتب
لا يمنع من الاعتكاف اليسير ويمنع من الكثير (قوله والعكوف الملازمة) قد تقدم حد الاعتكاف فاغنى عن

وليلة بصيام وصلاة وذكر وتلاوة فقط فتأمله ص (ولا اعتكاف الا بصيام ولا يكون الا متتابعاً ولا يكون الا في المساجد كما قال الله سبحانه فان كان بلد فيه الجمعة فلا يكون الا في الجامع الا ان ينذر أياماً لا تأخذه فيها الجمعة)
ش هذه شروط صحته فاما الصيام فشرط فيه ولا يلزم كونه له ولو كان نذراً أو غيره على المشهور واما المتتابع فاذا عزم أو نذر أياماً لم يتابعها لانه العرف بخلاف الصوم وأما انه لا يكون الا في المساجد فعلى المشهور خلافاً لابن لبابة وهو القائل بعدم لزوم الصيام فيه وقول الله عز وجل هو قوله وأتموا كفون في المساجد ولا يلزم الجامع الا لمن قصد أياماً تأتي عليه فيها الجمعة فيلزم الجامع فان ابتدأه في مسجده غيره خرج لها على المشهور ثم كمل فيه ولا يرجع للاول

اعادته ولو أخر الى هاهنا كان أحسن وفي كلام الشيخ تقديم التصديق قبل التصور وبحسن الجواب المشهور هنا وبقية الاجوبة سابقة عند قوله أو لما يخرج من الذكر من مذى فانظرها (قوله ولا اعتكاف الا بصيام) يريد لا اعتكاف يجزى الا بصوم وهذا هو المشهور من المذهب وقال ابن لبابة ليس من شرطه الصوم وهو قول الشافعي وعلى الاول فان كان اعتكافه تطوعاً فلا يفتقر الى صوم بخصه بل يصح ايقاعه في رمضان أو غيره بلا خلاف وان كان من ذوراف قال ابن عبد الحكم كالاول وقيل لا بد من صوم بخصه قاله ابن الماجشون وسحنون وعزالبا جي الاول لمالك وتعبه ابن زرقون بعدم وجوده له وهو ضعيف لما قد علمت من أنه من حفظ مقدم على من لم يحفظ لثقة مطلقا واطلاعه على ما لم يطلع عليه الاخر ولم يحك اللخمي غير الثاني وقيد بكون الناذر نوى أنه لا يكون الا في صوم غير واجب ولم يعلم صحته في واجب أو جهل شرط الصوم فيه صح في واجبه وسبب الخلاف هل الصوم ركن فتأذرا لا اعتكاف ناذر لجميع أجزائه ومنها الصوم وهو شرط فكما يصح له ايقاع الصلاة المفروضة المنذورة بطهارة أتى بها غيرها فكذلك هنا (قوله ولا يكون الا متتابعاً) يعني كما اذا قال الله تعالى على اعتكاف عشرة فانه يلزمه متابعاً قال ابن عبد السلام والاقرب عندي مذهب المخالف انه لا يلزمه ذلك لان النذر المطلق أعم من المتتابع وغيره فلا يلزمه الاخر وكما في صيام هذا في حق الناذر فاحرى في حق غير الناذر والله أعلم (قوله ولا يكون الا في المساجد كما قال الله سبحانه) المشهور من المذهب ان المسجد لا بد منه في الاعتكاف وخالف فيه ابن لبابة أيضاً قال يصح الاعتكاف في غير المسجد ولا يلزم ترك المباشرة الا فيه قال ابن رشد وهو شذوذ وعلى الاول فهل هو ركن نص عليه ابن العربي في القبس وهو ظاهر كلام غيره وقيل انه شرط قاله في الذخيرة ولم يظهر لي ابن تظهر ثمره هذا الخلاف في هذا الباب واختلف هل المستحب عجزه أو رحبته أم لا فقليل بما ذكر رواه ابن عبدوس قال لم أره الا في عجزه وقيل المستحب في رحبته رواه ابن وهب قال لم أره الا في رحبته وقيل هما سواء قال اللخمي وهو مذهب المدونة واعترضه بعض شيوخنا لان نصها لا بأس به في رحابه وليعتكف في عجزه فظاهرها كالاول والرحبة هي صحنه قاله الباجي ونص في الموطأ على انه لا يعتكف فوق ظهر المسجد ونقل ابن الحاجب قولاً بأنه يعتكف فيه ونصه والمسجد ورحابه سواء بخلاف السطح على الا شهر وقوله ابن عبد السلام فقال اضطرب المذهب في الحاق السطح بحكم ماتحته في الاعتكاف والجمعة وحكموا بالحنث على من حلف أن لا يدخل بيتاً فصعد على سطحه وجعلوه حرزاً يقطع من سرق منه ثوباً منشوراً عليه قلت وعجز بعض شيوخنا القول المقابل الاشهر بقوله نظرت ما أمكنني من التأليف قدما وحديثاً فلم أقف عليه (قوله فان كان في بلد فيه الجمعة فلا يكون الا في الجامع الا ان ينذر أياماً لا تأخذه فيها الجمعة) المطلوب اذا نذر أياماً تأخذه فيها الجمعة أنه لا يعتكف الا في الجامع ان كان من أهل الجمعة فان اعتكف في غيره خرج واختلف هل يبطل اعتكافه أم لا فقليل بطل قاله مالك في المجموعة وقيل انه يصح ولا يؤثر خروجه شيئاً كما اذا خرج لغسل الجنابة أو لشراء طعامه قال ابن عبد السلام ولا ينجي عليك الفرق يريد أن اعتكافه في غير الجامع مع قدرته على الاعتكاف فيه أمر اختياري بخلاف خروجه لما ذكر فانه ضروري وعلى القول الثاني فقليل يعم

ولا اعتكاف الا
بصيام ولا يكون
الامتتابعاً ولا يكون
الا في المساجد كما
قال الله سبحانه
وتعالى وأتموا كفون
في المساجد فان
كان بلد فيه الجمعة
فلا يكون الا في
الجامع الا أن ينذر
أياماً لا تأخذه فيها
الجمعة

وثالثها مخير ص (وأقل ما هو أحب الينامن الاعتكاف عشرة أيام) ش وقال ابن حبيب هذا أكثره وأقله يوم وليلة وعلى الأول فاكثره شهر ابن رشد ويكره ما زاد على الشهر قال وقول مالك مرة أقل الاعتكاف يوم وليلة ومرة عشرة أقل مستحبه لا واجبه ولا بن وهب وأبي عمر أقله ثلاثة أيام ويلزم أقل الاعتكاف في ابتداءه مع النية لا بمجرد ما قاله عبد الملك ولا بن العربي ما يقتضي لزوم بمجرد ما ظهر كلام الشيخ انه لا حدا لكثرة وقيد اللخمي بما إذا لم يخرج الحد التبتل المنهي عنه ص (ومن نذرا اعتكاف يوم فاكثر لزمه وان نذرا ليلة لزمه يوم وليلة) ش ابن حارث من نذرا اعتكاف يوم لزمه يوم وليلة اتفاقا وحكي غيره في ذلك اختلافا وظاهر ما هنا أنه لا يلزمه والمعروف خلافه وما ذكر في نذرا اعتكاف ليلة هو مذهب المدونة وقال سحنون لا يلزمه شيء وصوبه اللخمي لأنه كمن نذر صلاة ركعة فانظره ص (ومن أفطر فيه متعمدا فليبتدئ اعتكافه)

في الجامع قاله مالك وابن الجهم وقيل يتم بمكانه أولا قاله عبد الملك (قوله وأقل ما هو أحب الينامن الاعتكاف عشرة أيام) ظاهر كلام الشيخ ان الزيادة على عشرة أيام جائزة وهو كذلك الا ان كلامه يقتضي عدم التحديد وقال ابن رشد على القول به أكثره شهر ويكره ما زاد عليه وقيل ان أقل الاعتكاف المستحب في المسجد يوم وليلة واعلاه عشرة أيام قاله ابن حبيب والقولان حكاهما ابن رشد وقيل ان أقله ثلاثة أيام حكاه ابن عبد البر عن رواية ابن وهب وفي المدونة قال ابن القاسم بلغني عن مالك انه قال أقل الاعتكاف يوم وليلة فسألت عنه فانكره وقال أقله عشرة أيام وبه أقول قال ابن رشد أي أقل مستحبه لا واجبه اذ لا يلزم من نذرا اعتكاف اقل من عشرة أيام العشر اتفاقا وناذر مبهم يلزمه على الأول يوم وليلة وعلى الثاني عشرة أيام في قول مالك قات يظهر من كلامه التناقض لانه جعل في نذر المبهم يلزمه عشرة أيام في قول وذلك يدل على ان قوله اقل حمله على الوجوب بخلاف قوله أولا وبالجملة فان عني مالك رحمه الله تعالى بقوله اقل الاعتكاف بالنسبة الى الكمال فيلزم ان يكون قائلان أقل من يوم وليلة يحزى كما هو ظاهر قول ابن حبيب المتقدم وقد علمت قول المتأخرين لا خلاف ان أقل من يوم وليلة لا يحزى الا على من لا يشترط الصوم ومن صرح بهذا ابن عبد السلام قائلًا وكذلك من يرى الصوم شرطًا وليس بركن فانه يحزى أقل من ذلك وان عني بقوله أقل الاعتكاف بالنسبة الى الاجزاء فيلزم ما صرح به ابن رشد وكان بعض من لقيته من التونسيين يحمل المقالة الاولى على ان مالك كافهم من السائل انه أراد بالنسبة الى أقل الاجزاء في الاولى والمقالة الثانية على الكمال وهو ضعيف كما ترى لان فيه التوهيم لابن القاسم لان ظاهر كلامه كالتص في ان قول مالك اختلف في أقله ألا ترى الى قوله وبه أقول (قوله ومن نذرا اعتكاف يوم فاكثر لزمه وان نذرا ليلة لزمه يوم وليلة) ما ذكره هو قول ابن القاسم في المدونة وقال سحنون لا يلزمه وصوبه اللخمي بانه ان صح ما نذره أتى به والا سقط قال ويلزم ابن القاسم ان من نذر ركعة او صوم بعض يوم ان يلزمه ركعتان وصوم يوم ورد به بعض شيوخنا قوله والا سقط قائلان بل يجب لان ما لم يتوصل الى الواجب الا به وهو مقدور عليه فهو واجب قال وظاهر كلامه بطلان ما لزمه ابن القاسم وليس كذلك بل هو حق يؤيده ما تقدم لا بن رشد فيمن نذرا اعتكافا مبهما (قوله ومن أفطر فيه متعمدا فليبتدئ باعتكافه) ظاهر كلامه أنه لو أفطر فيه ناسيا أنه يبنى وهو كذلك ويصليه باعتكافه ولا خلاف في النذر وان كان في التطوع فقال ابن القاسم وعبد الملك يقتضي زاد عبد الملك ويتم صوم يومه وقال ابن حبيب لا قضاء عليه واذا أمر بوصله باعتكافه فنسى فظاهر المدونة انه يبتدئ قال فيها فان لم يصله استأنف فظاهرها ولو سهوا ومثله قولها في كتاب الطهارة فان لم يغسل ذكره استأنف الغسل والوضوء وفي أول الصيام فان لم يصله وأفطر باقى يومه ابتداء ومثله في الظهار وناقضوا ما ذكره في كتاب الطهارة اذا رأى نجاسة في ثوبه فنسى ان يغسلها حتى صلى قال يعيد في الوقت فقد عذره بالنسيان الثاني لو لم يعذره لا عاد أبدا و فرق المغربي بان النجاسة الا مرفيها ضعيف اذ قيل في حكمها ان غسلها مستحب

وأقل ما هو أحب الينامن
من الاعتكاف
عشرة أيام ومن نذر
اعتكاف يوم فاكثر
لزمه وان نذر ليلة لزمه
يوم وليلة ومن أفطر
فيه متعمدا فليبتدئ
اعتكافه

وكذلك من جامع فيه ليلا أو نهارا متعمدا أو ناسيا) ش يعني ان الاعتكاف يبطل بموجب الكفارة في الصوم نهارا وبوقوع المعصية غيرها ليلا ونهارا وظاهر كلام الشيخ التفرق بين الناسي والعامد فيما ذكر فيه ذلك والمشهور استواء العمد والنسيان في ذلك وفروع المسئلة كثيرة غير مهمة لقلة العمل به فانظرها ان شئت ص (وان مرض خرج الى بيته فاذا أصبح بنى على ما تقدم وكذلك ان حاضت المعتكفة وحرمة الاعتكاف عليهما في المرض وعلى الحائض في الحيض فاذا طهرت الحائض أو أفاق المريض في ليل أو نهار رجعا ساعتئذ الى المسجد ولا يخرج المعتكف من معتكفه إلا لحاجة الانسان) ش أما خروجه للمرض والحيض ونحوه فللضرورة وذلك لا يسقط حرمة ولا يجب معه التزامه بل يخرج وحرمة الاعتكاف عليه بترك ما يجب تركه وفعل ما يقدر عليه من شأنه وكذا جميع ما يخرج اليه انما يكون بحرمة اعتكافه وجملة ذلك خمسة نظمها العاقل فقال

وماله اذا نوى أن يبرحا * إلا بخمسة لها قد سرحا

منها هديت حاجة الانسان * والحيض والنفاس للنسوان

ونازل من حدث أو من مرض * وسعيه في قوته لا يعترض

قالوا فيخرج لمرض أبويه أو عمر يرضهما أو تجهيزهما ان لم يكن أحدا لجنائزهما أو لغسل ثوبه النجس وله الجلوس

والصواب عندي في الفرق هو ان النجاسة انما تزداد عند ارادة التلبس بالصلاة فالرواية الاولى كالمقدم بخلاف المسائل المذكورة كغسل الجمعة فان غسلها يطالب فور الذاتها فيناسب عدم العذر بها (قوله وكذلك من جامع فيه ليلا أو نهارا ناسيا أو متعمدا) اعلم ان ذكر الجماع طردى بل وكذلك القبلة والمباشرة قال في أول اعتكاف من المدونة فان أفطر عامدا أو جامع في ليل أو نهارا ناسيا أو قبل أو باشر أو لمس فسد اعتكافه وابتدأ وظاهرها وان لم تحصل لذة وهو ظاهر قول مطرف وشرط اللخمي في بطلانه للقبلة والمباشرة وجود اللذة وقال أبو عمران وطء المكروه كالمختارة قال ابن يونس والنائمة كاليقظانة وأما الاحتلام فهو لغو وقال عياض وتقبيله مكرها لغو ان لم يلتذ وفي ابطاله بالكبائر التي تبطل الصوم كقذف أو شرب قليل خمر ليلا قولان فذهب البغداديون الى البطلان وذهب المغاربة الى عدمه (قوله فان مرض خرج الى بيته فاذا أصبح بنى على ما تقدم) يعني ان المريض اذا عجز عن الصوم فان له ان يخرج وسواء قدر على المكث في المسجد أم لا يدل على ذلك عطف الحائض عليه وهو كذلك رواه في المجموعة وقيل ان قدر على المكث في المسجد فانه لا يخرج قاله القاضي عبد الوهاب ولا خلاف انه اذا عجز عن المكث في المسجد انه يخرج وكذلك اذا أصابه اغماء او جنون فان من حضره يخرج منه (قوله وكذلك ان حاضت المعتكفة وحرمة الاعتكاف عليهما في المرض وعلى الحائض في الحيض) يعني انها تخرج وعلى تخريج اللخمي ان الحائض اذا استغفرت تدخل المسجد وتجلس فيه قياسا على قول ابن مسleme في الجنب يكون حكمها حكم المريض والله أعلم (قوله فاذا طهرت الحائض أو أفاق المريض في ليل أو نهار رجعا ساعتئذ الى المسجد) ما ذكر من انها يرجعان حينئذ مثله في المدونة فناقضها غير واحد بقولها من اعتكف في بعض العشر الاواخر من رمضان ثم مرض فخرج ثم أصبح قبل الفطر بيوم فليرجع الى معتكفه ولا يبيت يوم الفطر في المسجد ويخرج فاذا مضى يوم الفطر عاد الى معتكفه فننعه من الرجوع الى المسجد لكونه غير صائم وقرئ ابن محرز بخوف ايها الصوم يوم الفطر وقرئ التواني بعدم قبوله الصوم ورأى اللخمي وعياض انه تناقض (قوله ولا يخرج المعتكف من معتكفه إلا لحاجة الانسان) لا خصوصية لما ذكر بل وكذلك يخرج لغسل الجنابة والوضوء وغير ذلك وبالجملة فانه يخرج الامر الضروري وقال الباجي يستحب كون الحاجة في غير داره وقال ابن كنانة لا يدخل بيته ويتوضا في غيره وفي المدونة أكره دخوله في بيته خوف الشغل به وكان بعض من مضى يتخذ بيتا قرب المسجد غير بيته ويخرج القريب حيث يتيسر عليه ولا يخرج لعيادة مريض ولا حكومة ولا لاداء شهادة وفي العتبية عن مالك اذا مرض أحد ابويه فليخرج اليه ويتدىء

وكذلك من جامع فيه ليلا أو نهارا ناسيا أو متعمدا وان مرض خرج الى بيته فاذا أصبح بنى على ما تقدم وكذلك

ان حاضت المعتكفة وحرمة الاعتكاف عليهما في المرض وعلى الحائض في الحيض فاذا طهرت الحائض أو أفاق المريض في ليل أو نهار رجعا ساعتئذ الى المسجد ولا يخرج المعتكف من معتكفه إلا لحاجة الانسان

عنده حتى يحذف الى غير ذلك وسيأتي بعض ذلك ان شاء الله تعالى ص (وليدخل معتكفه قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد أن يتدى فيها اعتكافه) لا خلاف ان دخوله المعتكف أول ليلة ابتداء به مطلوب وهل وجوبه فان لم يفعل لم يعتد بذلك اليوم وهو قول سحنون أو استحبوا وهو قول البغداديين من أصحابنا قال بعضهم وتحصيل القول فيه ان دخوله ان كان قبل الغروب أجزاء اتفاقا ومع طلوع الشمس لم يحجز اتفاقا وفي دخوله قبل الفجر قولان أحقهما الاجزاء وان دخل مع الفجر فقولان أحقهما البطلان لقوت نية الصوم منه وبالصححة قال اللخمي فانظره ص (ولا يعود مريضا ولا يصلي على جنازة ولا يخرج لتجارة) ش أما لا يعود مريضا فلانه يؤدي الى الخروج من المسجد وأما الجنازة ففي المدونة لا يصلي عليها ولو اتصلت بالصفوف اليه وفي المعونة جوازها بالمسجد وفي الجلاب لا بأس أن يكتب في المسجد ويقرأ عليه القرآن بموضعه ابن العربي ما يجوز بالمسجد جدي مجوز له من علم وندريس وإنما الخلاف فيما يخرج منه وفي جواز امامته قولان لمطرف وسحنون وفي أذانه بسطح المسجد وعند بابيه من داخلها اختلاف وأصل الكل هل عمل المعتكف سائغ في جميع أعمال البر أو مقصور على الصلاة والصوم والذكر والدعاء والتسلاوة فقط. والتعميم لابن وهب والتخصيص هو المشهور والله أعلم ص (ولا شرط في الاعتكاف

وليدخل معتكفه قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد أن يتدى فيها اعتكافه ولا يعود مريضا ولا يصلي على جنازة ولا يخرج لتجارة ولا شرط في الاعتكاف

اعتكافه وقال في الموطن لا يخرج لجنازته ما قال ابن رشد لانه غير عقوق ووجهه ما في العتبية فان برأوه به يفوت واعتكافه لا يفوت قال في المدونة ولا ينتظر غسل ثوبه ولا تحفيفه ويستحب له أن يتخذ ثوبا غير ثوبه اذا أصابته جنازة وروى ابن نافع لا يعجبنى ان أجنب أول الليل أن يؤخر غسله للفجر ويريد بقوله لا يعجبنى على التحريم حرمة بقاء الجنب في المسجد (قوله وليدخل معتكفه قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد ان يتدى فيها اعتكافه) يريد ان ذلك على طريق الاستحباب ولودخل عند الغروب لاجزائه لقول المدونة من اعتكف في العشر الاواخر من رمضان دخل معتكفه حين تغرب الشمس من ليلة احدى وعشرين ومثل قولها نقل أبو محمد عن المجموعة من رواية ابن وهب وذهب البغداديون الى انه لا يشترط دخوله عند الغروب بل قبل الفجر فقط والمعروف ان من دخل بعد الفجر لا يعتد بيومه وقال اللخمي أرى أن يدخل عند طلوع الفجر لقول عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الاواخر وكنت أضرب له خباء فيصلي الصبح ثم يدخله قال بعض شيوخنا وهو وهم منه لان الضمير للخباء لا للاعتكاف وفي رواية مسلم اذا أراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه أي محل اعتكافه وقاله عياض (قوله ولا يعود مريضا ولا يصلي على جنازة ولا يخرج لتجارة ولا شرط في الاعتكاف) ما ذكر أنه لا يعود مريضا هو نص المدونة قال فيها الا أن يغشاه بمجلسه فلا بأس أن يسلم عليه وما ذكر أنه لا يصلي على جنازة يريد بذلك على طريق الكراهة لقول المدونة لا يعجبنى أن يصلي على الجنازة وان كانت في المسجد قال ابن نافع عنه وان انتهى اليه زحام المصلين عليها قال عياض وهذا يدل على جواز دخول الجنازة في المسجد وقد كرهه في كتاب الجنائز قال وانما كرهه خوف ما يخرج من الفضلات وفي كتاب الرضاع ما يدل على ان ذلك لا يجوز فان الادمي ينجس بالموت كما يقول ابن شعبان وهي مسألة اختلف الناس فيها قلت قال بعض العراقيين ظاهر المذهب الظهارة وهو الذي تعضده الآثار من تقبيله عليه الصلاة والسلام عثمان بن مظعون وصلاته على ابن بيضاء في المسجد وكذلك صلاة الصحابة بعده على أبي بكر وعمر في المسجد وكلام عائشة المشهور من اجل سعيد بن أبي وقاص ولا خلاف أن المعتكف يحكي المؤذن وافرقت بين الحكاية والصلاة على الجنازة بثلاثة فروق أحدها ان صلاة الجنازة فرض كفاية فلم تتمتعن عليه وحكاية المؤذن يخاطب بها كل واحد وهو يحسن لو كانت حكاية المؤذن واجبة الثاني ان حكاية المؤذن ذكر من جنس الصلاة بخلاف صلاة الجنازة الثالث ان

ولا بأس أن يكون امام المسجد وله أن يتزوج ويعقد نكاح غيره) ش معنى الشرط في الاعتكاف أن ينوي فعل أمر مناف له في أثناءه عند عزمه عليه قال في المدونة وليس للمعتكف أن يشترط في الاعتكاف أمر اغير سنته وقد اعتكف النبي صلى الله عليه وسلم وعرف المسلمون سنة الاعتكاف قيل لابن شهاب فان اشترط المعتكف ان يطلع لقرية اليوم واليومين قال شرط المعتكف في السنة التي مضت قال مالك وان سافر أو عاد مر يضا أو شهد جنازة ابتداء اعتكافه ولم ينفعه شرطه وليقبل اذا اعتكف على شأنه ابن يونس حكى لنا عن ابن القصار انه ان اشترط في الاعتكاف ما لا يجوز له لم يلزمه شيء عبد الوهاب وأجاز الشافعي الشرط في الاعتكاف والله أعلم وقوله ولا بأس أن يكون امام المسجد لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك الامامة باعتكافه ولا استخلف أيامه عياض وحكى ابن وضاح عن سحنون ولا يؤم في فرض ولا نفل وعلى الجواز فقال عبد الحق لا يجمع بهم ليلة المطر قال غيره ويستخلف من يصلي بهم على الجنازة واما اباحه التزوج والنزوح فلانه غير ممنوع بالمسجد مع عدم الطول والحج مخالف له فيهما والله أعلم ص (ومن اعتكف أول الشهر أو وسطه خرج من اعتكافه بعد غروب الشمس من آخره وان اعتكف بما يتصل فيه اعتكافه بيوم الفطر فليبت ليلة الفطر في المسجد حتى يغدو منه الى المصلي) ش في الجواهر خروجه بعد غروب الشمس من آخر يوم من أيام اعتكافه جائز الا اذا اعتكف العشر الا و اخر من رمضان فانه يؤمر ببقائه حتى يخرج الى العيد وروى سحنون عن ابن القاسم انه يخرج ليلة الفطر وعلى القول بعدم الخروج فقال عبد الملك بقاءه واجب وقال عبد الوهاب مندوب وفائدة الخلاف تظهر في مسائل الاعتكاف التي منها أنه لو خرج ليلة الفطر هل يبطل اعتكافه أولا والله أعلم **خاتمة** قال ابن حبيب أفضل الاعتكاف ما كان في العشر الا و اخر من رمضان لالتماس ليلة القدر وفي الموطا التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة وفي المدونة التاسعة ليلة احدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين ابن رشد المذهب انها تنتقل كانتقالها في العشر الوسط ليلة سبع عشرة وليلة تسع عشرة وفي أوتار العشر الا و اخر ابن عبد البر قول مالك والشافعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبي ثور أنها تنتقل في العشر الا و اخر وانتقلت وهل في السنة أو في الشهر خلاف ع فيها تسعة عشر قولاً أحدها انها مبهمه في كل سنة الثاني انها مبهمه في كل الشهر وقاله ابن عمر وجماعة من الصحابة الثالث انها مبهمه في العشر الوسط أو الا و اخر الرابع انها مبهمه في الاخرى الخامس من رواية المدونة مع ابن حبيب والموطا الذي تقدم السادس انتقالها في أشفاع الا و اخر وحكاها ابن العربي عن الانصار السابغ نقل ابن رشد عن المذهب انتقالها وقد تقدم الثامن نقله عن ابن حبيب يتحرى جميع لياليها التاسع ليلة احدى وعشرين ورجحه الشافعي

الحكاية أمرها قريب بخلاف الصلاة لطولها (قوله ولا بأس أن يكون امام المسجد) ما ذكره هو المشهور وبه قال سحنون وعنه يمنع أن يكون اماما في فرض أو نفل والقولان حكاهما عياض في الاكمال عنه وعلى الاول فانه لا يكون اماما ليلة المطر لمكثه في المسجد بل يجمع ماموما نص عليه عبد الحق وظاهره أو نصه التحريم وقال ابن عبد السلام استحب بعضهم الامام المعتكف ان يستخلف من يصلي بالناس ويصلي وراء المستخلف قال فضل واختلف قول مالك هل يؤذن المعتكف في المسجد أم لا واختلف في صعوده المنار ليؤذن على ثلاثة أقوال ثالثها يكره (قوله وله أن يتزوج ويعقد نكاح غيره) و فرق بين المعتكف والمحرم بامر من وهما امالا ن مفسدة الاحرام أعظم واما لان المحرم غير معزل عن النساء بخلاف المعتكف (قوله ومن اعتكف اول الشهر أو وسطه خرج من اعتكافه بعد غروب الشمس من آخره وان اعتكف بما يتصل فيه اعتكافه بيوم الفطر فليبت ليلة الفطر في المسجد حتى يغدو منه الى المصلي) يعني بقوله فليبت على طريق الاستحباب واليه ذهب ابن القاسم وذهب عبد الملك الى وجوبه واختلف في ذلك قول سحنون وفي المذهب قول ثالث انه يخرج عند الغروب من ليلة الفطر واه ابن القاسم

ولا بأس أن يكون امام
المسجد وله أن يتزوج
ويعقد نكاح غيره
ومن اعتكف أول
الشهر أو وسطه
خرج من اعتكافه
بعد غروب الشمس
من آخره وان
اعتكف بما يتصل
فيه اعتكافه بيوم
الفطر فليبت ليلة
الفطر في المسجد
حتى يغدو منه الى
المصلي

كالثالث والعشرين العاشر منها ليلة سبع وعشرين الحادي عشر منها ليلة ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين الثاني عشر منها ليلة سبع عشرة قاله ابن الزبير ومال إليه جماعة الثالث عشر لعلي وابن مسعود رضي الله عنهم ليلة سبع عشرة أو إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين الرابع عشر ليلة التاسع عشر الخامس عشر منها رفعت فانظر ذلك والتحقيق أن الله أخفاها كالوسطى في الصلوات ووليه في المؤمنين والحسنة الموجهة والسيدة الموجهة وساعة الجمعة ومن ملح ما وقع في ذلك أن القاضي أبا بكر بن العربي يقول - يكون في النصف الأخير من رمضان ليلة الجمعة فإذا دخل الشهر بالاحد كانت ليلة سبع وعشرين وإذا دخل بالاثنتين فهي ليلة تسعة عشر وإذا كان بالثلاثاء كانت ليلة خمس وعشرين وإذا كان بالاربعاء كانت ليلة سبعة عشر وإذا كان بالخميس كانت ليلة ثلاث وعشرين وإذا كان بالجمعة كانت ليلة تسع وعشرين وإذا كان بالسبت كانت ليلة إحدى وعشرين كذا وجدته عنه ولم أقف عليه في كتبه وسمعت الشيخ أبا عبد الله القوري يحكيه غير مرة ومن عجيب الاستنباط فهم أن قوله تعالى في سورة القدر هي وقع سابع وعشرين كلمة فكانها تعين لها وكذا ما يذكر عن بعض الطلبة أنه قال ليلة القدر تسعة أحرف وقد تكرر هذا الاسم في السورة ثلاثا فيضرب في عدد الحروف يكون سبعة وعشرين فتكون هي واحتج لها بعض الناس باجماع أهل المغرب الأقصى على ذلك وليس بحجة وجري ابن عباس رضي الله عنه في ذلك بوجوه كثيرة وكل ذلك استثناس لا تقوم به حجة وما ذكره بعض المتصوفة من أن التضعيف يؤدي إليها بان اليوم الأول بعشر والثاني بضعف ثم كذلك حتى يكون الثالث عشر أكثر من ألف شهر وما بعده أكثر منه وعلى هذا فتكون متعددة وهو بعيد لا سلف فيه ولا سنة فيلغى ولا يعتبر به والله أعلم والحق أن الله أخفاها عن خلقه ليحرص الناس على قيام الليل قيل لبعضهم بم تعرف ليلة القدر قال إن أردتها فلا يفوتك القيام في ليلة من السنة فانك تدركها ضرورة وكذا قال بعضهم إن أردت أدراك الصلاة الوسطى لحافظ على كل الصلوات فانها فيها ضرورة وفي البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن أبي جمرة ولا يعرف القيام عند السلف إلا بعد نوم فهو أفضل وحكي غيره اختلافا في هذا هل الأفضل في طلبها قيام الليل كله أو بعضه قال هو رحمه الله والأفضل قيامها بورد عليه السلام الاثني عشرة ركعة إذ لم يخالفها قط ولا يأخذ في نفسه الكرامة إلا بما هو الأفضل وذكر أن ثوابها يجري في الجزاء على حسبها تقول ابن المسيب رضي الله عنه من صلى العشاء في جماعة فقد أخذ بحظ من ليلة القدر قال هذا مما لا يقوله التابعي برأيه والله أعلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله أرأيت إن علمت ليلة القدر ما أقول قال قولي اللهم انك عفوتحب العفو فاعف عني رواه أصحاب السنن الخمسة إلا أبا داود وصححه الترمذي والحاكم وكتب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه إلى عدي بن أرطاة عليك باربع ليال من السنة فإن الله يفرغ الرحمة فيها أفرأنا أول ليلة من رجب وليلة النصف من شعبان وليلتا العيد قلت فهي مظنة لها وقد نص أهل المذهب على استحباب أحياء ليالي العيد والتوفيق بيد الله وهو المرجو للعفو عنا وإصلاح أحوالنا وهو حسبنا ونعم الوكيل

باب في زكاة العين
والحرث والماشية
وما يخرج من المعدن
وذكر الجزية وما
يؤخذ من تجار أهل
الذمة والحربيين

ص باب في زكاة العين والحرث والماشية وما يخرج من المعدن وذكر الجزية

وما يؤخذ من تجار أهل الذمة والحربيين

ش ذكر في هذه الترجمة سبعة أشياء أصلها أولها وباقيها بالتبع لها وكل حقيقة وحكم وحكمة فالزكاة في اللغة النقص

باب في زكاة العين والحرث والماشية وما يخرج من المعدن وذكر الجزية

وما يؤخذ من تجار أهل الذمة والحربيين

الزكاة في اللغة لها معنيان أحدهما النمو لقوله كالزروع وغيره يزكو إذا نما والثاني التطهير لقوله تعالى خذ من أموالهم

والزيادة كالشيء اذا نما بذاته وكثر كالزراع أو بغيره كالمال أو بفضائله كالإنسان قيل وانما سميت صدقة المال الواجبة زكاة لانها انما تتعلق بالاموال النامية والعين والحراث والماشية وقيل لان معطيها يزكو بها عند الله وقيل لانها تزيد عند الله كما قال عليه السلام فكانما يضعها في كف الرحمن فير بيها له كما يرى أحدكم فلوله أو فصميلة حتى تصير كالجبل الحديث وحقيقةها الشرعية قال ع الزكاة اسم لجزء من المال شرط وجوبه لمستحقه بلوغ المال نصا با ومصدر اخراج جزء من المال الى آخره ولا خلاف في وجوبها وانها من قواعد الاسلام وشروطها بعد الاسلام ثمانية الحرية والنصاب وصحة الملك وكماله واتحاده وتام الحول في غير الحبوب وعدم الدين في العين ومجيء الساعي في الماشية على المشهور وشروط اجزائها أربعة نية مخرجها انهاز كانه أوز كاة من ينوب عنه واخراجها بعد وجوبها لاقبله وكونها من عين ما وجبت فيه الا في الشنق ودفعها المستحقها لا لغيره وفي قصرها على بلد وجبت فيه تفصيلا واختلاف ص (وزكاة العين والحراث والماشية فريضة) ش العين الذهب والفضة ويسمى النقد أيضا والحراث اسم لجميع فوائد الارض ما بين الحبوب ونما ر مطعومة ير يد مدخرة قاله الجزولي قال غيره والذي يتعلق به الزكاة في الحراث ثلاثة الحبوب والثمار وذوات الزبوت فاما الحبوب ففيها ثلاثة أقوال مشهورها انما المقتات المدخر المتخذ للعيش غالبا كالقمح والشعير والسلت والعسل والدخن والذرة والارز والقطن وقيل المحبوز منها فقط فتخرج القطناني وثالثها قول ابن عبد الحكم كل ما كول مدخريزكي وفي المدونة انما الزكاة في التمر والعنب والزبيب والحب والقطنية وأما الثمار فلا خلاف في وجودها في التمر والعنب الذي ينتهي كغيره على المشهور وفيما سواهما من ثمر الشجر ثلاثة الوجوب لابن حبيب وغيره والسقوط للموطا وثالثها تجب في التين فقط وأظنه لابن القصار والاشهر خلافه ويشترط كون ذلك مستتبنا فلا تجب فيما يجمع من الجبال مما ليس بمملوك من تمر أو عنب أو زيتون وان بلغ خرصه نصا كما لا تجب في فاكهة وعلف كرماني وكثيرى وقصب وبقول وكذا في الكرسيئة وقال أشهب من القطناني وأما ذوات الزبوت فاصلها الزيتون والمشهور وجوبها فيه ولا بن زرقون عن ابن وهب لازكاة في الزيتون ونقل ابن حارث عنه وجوبها في العسل مخالف المشهور في الوجهين وفي حب الفجل والعصفر والكتان ثالثها ان كثر وجبت ورابعها الا في الاخير وهي رواية ابن القاسم والماشية بهيمة الانعام وهي ثلاثة الابل عرابها وبختها والبقرجوا ميسها وغيرها والغنم ضأنها ومعزها وسياها تفصيل ذلك

صدقة تطهرهم وحقيقةها في الشرح قال بعض شيوخنا الزكاة اسم لجزء من المال شرط وجوبه لمستحقه بلوغ المال نصا با ومصدر اخراج لجزء الى آخره واعلم أن الزكاة وردت في الشرع بالفاظ مختلفة فمنها الصدقة قال تعالى خذ من اموالهم صدقة ومنها الحق وآتوا حقه يوم حصاده ومنها الاتفاق ولا ينفقون الا وهم كارهون ومنها العفو قال تعالى خذ العفو ومنها الماعون قال تعالى ويمنعون الماعون (قوله وزكاة العين والحراث والماشية فريضة) الزكاة واجبة بالكتاب والسنة والاجماع اما بالكتاب فقوله تعالى وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله والكنز في الآية هو المال الذي لم تؤدز كانه وان لم يدفن وأما السنة فقوله عليه السلام بنى الاسلام على خمس فذكر منها الزكاة واجمعت الامة على ذلك فمن كذب بذلك فقد كفر ومن امتنع من أدائها وأقر بوجوبها أخذت منه كرها وأبعد قول ابن حبيب تاركها كافر واختلف هل تفتقر الى نية أم لا فلا كثر على أنها تفتقر وقيل انها لا تفتقر وأخذ ذلك من القول الشاذ ان الفقراء شر كاء لان وصول الشرط الى حقه مما يبدي شر يكة لا يشترط فيه لانية القابض ولا نية الدافع ومن قول أهل المذهب الممتنع من أداء الزكاة تؤخذ منه كرها ونجزيه مع ظهور المناقاة بين الاكره وبين التقريب ورده ابن القصار بانه يعلم فتحصل النية والزم اذا لم يعلم وقال ابن العربي

وزكاة العين والحراث
والماشية فريضة

ان شاء الله تعالى ص (فاما زكاة الحرت فيوم حصاده والعين والماشية ففي كل حول مرة) ش يعني أن الزكاة تتعلق بالحرت يوم استحقاقه للحصاد وهو افراك الحب وطيب الثمرة ولا يجزى قبلهما فلو مات بعدهما أو باع أو تصدق وجبت في ملكه وكذا لو مات قبلهما وعليه دين مستغرق ولم يقيم به ربه حتى طابت والا لم تجب الا على وارث نابه انصاب تام وهذا كله على أن الوجوب يتعلق به يوم استحقاق الحصاد والجداد وهو المشهور فتجب يوم الاستحقاق وتخرج بحسب الامكان فلو تلف قبل امكان الاخراج أو ما ينقصه عن النصاب لم تجب بخلاف ما اذا توفي ربه وخرجت عن ملكه باختياره وقيل انما تجب بالحصاد والجداد وثالثها تجب بالخرص فيما يخرص وهو الثمر والعنب الا الزرع على المشهور وانما يخرص اذا حبل ببيعته واختلفت حاجة أهله اليه ويخرص نخلة نخلة فيوضع نقصه لا ما يسقط أو يفسد أو ياكله الطير أو دوابه أو أربابه على المشهور وكون الحول شرطا في العين يريد غير المعدن وان فيه النصاب وغير الر كازان سميناه زكاة عند افادته لا بعد ذلك فانه كغيره وشرط الماشية بعد الحول مجي الساعي على المشهور ان كان ويصل والا وجبت بالحول اتفاقا وعلى المشهور لو أخرجت قبل مجيئه حيث يكون لم تجزه والله أعلم ص (ولا زكاة من الحب والتمر في أقل من خمسة أوسق وذلك ستة أقفزة وربع قفيز) ش أما انه لازكاة في أقل من خمسة أوسق فهو نص حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر ولا حب صدقة متفق عليه واللفظ لمسلم وأما كون الخمسة بكيلهم ستة أقفزة وربع قفيز فيبان لأن المعتبر المعيار الشرعي لا العددي اختلفا أو اتفاقا فان لم يكن فعادة محله ثم بين المعيار الشرعي بان قال ص (والوسق ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم وهو أربعة أمداد بمده عليه الصلاة والسلام) ش أما كون الوسق ستين صاعا والصاع أربعة أمداد فلا خلاف وأما كون المدر طلا وثلاثا بالبغدادى فهو المشهور والرطل اثناعشر أوقية والاوقية عشرة دراهم فمجموع الرطل مائة وثمانية وعشرون درهما ووزن كل درهم خمسون حبة وخمسا حبة من حب الشعير الوسط فجملة النصاب ألف وستمائة رطل وهو بكيل مصر ستة أمداد وثلاث وربع أردب والقفيز التونسي اليوم وسق شرعي كالصحفة الفاسية وانما يعتبر مقدار جفافه ان كان مما يخرص ولا يجف وقد ذكر شيوخ التونسيين أن النصاب عندهم في الزبيب يكون من ستة وثلاثين قنطارا من العنب قالوا لانها يابسة اثناعشر قنطارا وذلك خمسة أوسق وذكرنا الشيخ أبو عبد الله القورى رحمة الله عليه عن الفقيه أبي القاسم

فاما زكاة الحرت
فيوم حصاده والعين
والماشية ففي كل
حول مرة ولا زكاة
من الحب والتمر في
أقل من خمسة أوسق
وذلك ستة أقفزة
وربع قفيز والوسق
ستون صاعا بصاع
النبي صلى الله عليه
وسلم وهو أربعة
أمداد بمده عليه
الصلاة والسلام

في الزكاة الماخوذة كرها انها تجزيه ولا يحصل الثواب (قوله فاما زكاة الحرت فيوم حصاده والعين والماشية ففي كل حول مرة) المشهور من المذهب ان الزكاة تجب بالطيب المبيع للبيع وقال المغيرة تجب بالخرص وقال ابن مسleme تجب بالجداد والحصاد وهو مذهب الشيخ وحكى اللخمي قولها انها تجب باليبس وقال ابن بشير سمعناه في المذاكرات وفائدة هذا الخلاف تظهر فيمن باع أو مات أو عتق فيما بين ذلك (قوله ولا زكاة من الحب والتمر في أقل من خمسة أوسق وذلك ستة أقفزة وربع قفيز والوسق ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم وهو أربعة أمداد بمده صلى الله عليه وسلم) المشهور من المذهب أن الزكاة تجب في كل مقتات متخذ للعيش غالبا وقيل تجب في كل مقتات ولا يشترط كونه متخذ للعيش غالبا فيدخل التين في هذا القول ويخرج على القول الاول وقيل تجب في كل ما يخرص من الحبوب فتخرج القطن على هذا القول وقال ابن الماجشون بالقول الاول مع كونها تجب في كل ذي أصل من الثمار كالرمان والتفاح وقول الشيخ وذلك ستة أقفزة وربع قفيز يعني بافر يقية في زمانه وصرح بذلك سحنون أيضا وقال ابن الحاجب والصاع خمسة أرتال وثلاث والرطل مائة وثمانية وعشرون درهما والدرهم سبعة أعشار المئقال والمئقال اثنان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة من الشعير المطلق قال ابن عبد السلام تبع في نقله هذا ابن شاس وابن شاس تبع في ذلك عبد الحق صاحب الاحكام على خلل في

التازغدرى وكان له المام بالفلاحة أن النصاب في غناب مدينة فاس عشرون قنطارا قلت والظاهر أن ذلك لحر
البلاد بتونس ورطوبتها بالآخرى والله أعلم ص (ويجمع القمح والشعير والسلت في الزكاة فإذا اجتمع من
جميعها خمسة أوسق فليزك ذلك وكذلك تجمع أصناف القطنية وكذلك تجمع أصناف التمر وكذلك أصناف
الزبيب والارز والدخن والذرة كل واحد صنف لا يضم إلى الآخر في الزكاة) ش أجمع العلماء على ضم
ردىء كل جنس إلى جيدته وبالعكس واختلفوا في اعتبار الجنسية فقال مالك بتقارب المنافع وقال
الجماعة باتفاق الاسماء والمذهب أن ما تقاربت منافعه واستوى في المحصد والمنبت جنس وإن اختلفت أسماؤه
كالقمح والشعير والسلت وروى ابن حبيب كقول ابن كنانة الحاق العلس بها بخلاف الارز وأصحابه
على المنصوص وخرج البا جى الحاقها من قول ابن وهب في البيوع والمشهور خلافه في الموضعين وفي المدونة
القطاني هي الفول والجلبان والحمص واللوبياء والعدس وشبهها وفي العتبية والترمس ابن رشد اتفاقا وفي الجلاب
البيسيلة البا جى هي الكرسنة وفيه نظر وقد ألحقها أشهب بالقطاني وحكى ابن رشد عن ابن وهب ويحيى بن
يحيى أنها علف فلا زكاة فيها واستدل بها على أنها ليست من القطاني وفي باب البيوع لم يختلف قول مالك في الزكاة
أنها صنف واحد يعني يضم بعضها إلى بعض قالوا وقد وجد في الموازية ما يدل للجواز في ذلك وسميت قطاني
لأنها تظن في البيوت أى تدوم لقلة استعمالها وقال ابن الطيب التمر والزبيب في البيوع صنف وهل
الزكاة كذلك انظره والمشهور خلافه وقد تقدم ما في الارز وذويه والمشهور أنها أصناف لا يضم بعضها إلى
بعض ولا يشترط في الضم اتحاد بلد المزارع بل الاجتماع في الفصل الواحد قاله مالك وقال ابن مسلمة يشترط

ويجمع القمح والشعير
والسلت في الزكاة
فإذا اجتمع من
جميعها خمسة أوسق
فليزك ذلك وكذلك
تجمع أصناف القطنية
وكذلك تجمع
أصناف التمر وكذلك
أصناف الزبيب
والارز والدخن
والذرة كل واحد
منها صنف لا يضم
إلى الآخر في الزكاة

نقل ابن شاس وأظنه كان في نسخته ونقله عبد الحق المذكور من كلام ابن حزم وقد انفرد بشئ شذ فيه على
عادته بل خالف الإجماع على ما نقله ابن القطان وغيره وذلك أنه جعل وزن الدينار اثنين وثمانين حبة وثلاثة أعشار
حبة من الشعير المطلق والدرهم سبعة أعشاره وكون الدرهم سبعة أعشاره وهذا المثلث الذي ذكره متفق عليه وأما وزن
الدينار فهو الذي خالف فيه الناس بل قال جميعهم أن وزن الدينار اثنان وسبعون حبة والدرهم سبعة أعشاره وهو
خمسون حبة وخمسة أعشار حبة من الشعير المطلق (قوله ويجمع القمح والشعير في الزكاة وكذلك السلست فإذا اجتمع من
جميعها خمسة أوسق فليزك ذلك) ما ذكره في القمح والشعير هو كذلك على منصوص المذهب قاله ابن بشير يعني
ويتخرج من خلاف ابن القاسم السيوري وتلميذه عبد الحميد الصائغ أن الشعير جنس آخر بالنسبة إلى القمح في باب
الربا ورده بعض شيوخنا بتفريق الموطأ بين الزكاة والربا في الذهب والفضة واختلف في العلس فلا كثر على تعلق
الزكاة به وحكى ابن عبد البر عن ابن عبد الحكم أنها لا تتعلق به وحكى ابن زرقون عن مطرف عن مالك وعلى الأول فقليل
يالحق بما ذكر الشيخ قاله ابن كنانة وغيره وقيل أنها لا تلحق قاله ابن وهب وغيره (قوله وكذلك تجمع أصناف القطنية
وكذلك تجمع أصناف التمر وكذلك أصناف الزبيب) أعلم أن قول مالك اختلف في القطاني في البيوع فقال مرة هي
جنس واحد يحرم التفاضل بين أنواعها ومرة أجازها بناء على أنها أجناس قال ابن بشير واختلف المتأخرون هل يجري
هذا الخلاف في الزكاة أم لا فرأى القاضي عبد الوهاب جريانه وقال البا جى الصواب أنه لا يجري وعول على ما ذكره
مالك في الموطأ في أن الدنانير والدرهم جنسان في الربا يضاف بعضها إلى بعض في الزكاة بلا خلاف قلت ونقله
اللعنمى عن القاضي وقيل أنها أجناس كالبيوع وتبعه ابن الحاجب فقال وفي القطاني الضم على المشهور بخلاف الربا
واختلف في الكرسنة فقليل هي من القطاني وقيل لا فتسقط الزكاة فيها قاله يحيى بن عمر ومالك وصوبه بعض الشيوخ
لأنها علف لا طعام وهي البيسيلة قاله البا جى (قوله والارز والدخن والذرة كل واحد صنف لا يضم إلى الآخر
في الزكاة) ما ذكر الشيخ هو المشهور وهو ظاهر لتباين مقاصدها واختلاف صوره في الخلقة وقيل هي جنس واحد

زراعة أحدهما قبل حصاد الآخر والله أعلم ص (وإذا كان في الحائط أصناف من التمر أدى الزكاة عن الجميع من وسطه) ش اختلاف الأصناف في أجناس الحبوب والثمار بوجب في كل بحسبه كما تقدم لكنه يخرج في الحب من كل بقدره عن المشهور وقيل عن الكل من وسطه والمشهور في التمر عكسه وروى أشهب كمشهور الحبوب المختلفة وعلى المشهور في الثمار ان ظهرت زيادة بعضها فمنه لا من الوسط وظاهر كلام الشيخ خلافه وفي الحاق الزبيب بالحبوب أو بالتمر قولان حكاهما اللخمي ومفهوم كلام الشيخ اذا كان صنفا واحدا فانه يؤدي منه كان جيدا أو رديئا أو وسطا ولا خلاف في انه منه ان كان وسطا وكذا ان كان جيدا أو رديئا على المشهور وقال سحنون يكف الوسط كخيار الماشية وشرارها الا أن يشاء دفع الجيد بخلاف العكس ص (ويزكى الزيتون اذا بلغ حبه خمسة أوسق أخرجه من زيته ويخرج من الجملجلان وحب الفجل من زيته

والمعروف أنها لا تضاف الى القمح والشعير والسلت في الزكاة وقال الليث هي معها جنس واحد وقال اللخمي وهي أقيس لاتفاق المذهب على ان أجناس جميع هذه الستة صنف يحرم التفاضل فيه والغالب من هذه الحبوب انها تستعمل خبزاً فسدستوت فيما هو مقصود منها (قوله وإذا كان في الحائط أصناف من التمر أدى الزكاة عن الجميع من وسطه) ظاهر كلامه ولو كان صنفا واحدا كجمر وروغ غيره فانه يؤخذ منه بحسابه وهو كذلك قاله مالك في المدونة وقيل انه يؤخذ منه وان كان مختلفا وهو قول مالك في كتاب محمد واختاره اللخمي وقيل يؤخذ من الوسط وان كان كله جيدا أو رديئا كلف الوسط قاله مالك في المجموعة وقاله ابن حبيب وابن نافع وأما الحب فيؤخذ منه كيف كان باتفاق قاله ابن الحاجب قال ابن عبد السلام وما ذكره من الاتفاق ذكره بعضهم وفيه نظر وقد ألزم ابن القاسم القائل في أنواع التمر اذا كثرت ان يخرج من وسطها أن يقول في الذهب والفضة اذا اختلفت أجناسه بالجودة والرداءة كذلك وبالجملة لا فرق بين الذهب والورق والحب والتمر فاما أن يؤخذ منه ان كان نوعا واحدا على أى حال كان من جودة ورداءة واما أن يكلف بالوسط ولا يلزم مثل هذا في الماشية لانها اذا أثقلت لا تحمل ولا يستطاع حمل رديئها فكف صاحب الرديء بالوسط فكان من العدل أن يكف مثل ذلك اذا كان ماله جيدا كله وما عدا الماشية من الاموال يستوى فيها الرديء وغيره (قوله ويزكى الزيتون اذا بلغ حبه خمسة أوسق أخرجه من زيته) ما ذكره من أن الزيتون يزكى هو المعروف وحكى ابن زرقون عن ابن وهب كذهب الشافعي أنه لا تجب فيه زكاة قال ابن عبد السلام وهو الصحيح على أصل المذهب لانه ليس بمقتات ولا يتعرض بحرمان الربا فيه لان الربا أصل آخر ألا ترى ان الشافعي نص على جريانه في الملح قال اللخمي وكذلك الجملجلان بالمغرب لا تجب فيه زكاة لانه لا يستعمل فيه للدواء واذا فرغنا على المعروف من المذهب فاختلف فيما لا يخرج منه زيت فقيل بوجوب الزكاة فيه وقيل لا وما ذكر الشيخ من أن النصاب خمسة أوسق هو كذلك كغيره والوسق بالزيتون سواء أخرجت الخمسة أوسق من الزيت كثيرا أو يسيرا على ظاهر كلام الشيخ قال اللخمي ان أخرجت الخمسة الاوسق قدر النصف ونحوه مما جرت به العادة في كل عام في ذلك الموضع لقحط السماء لم تجب فيه زكاة لانه ليس بغنى ولو نقصت يسيرا وجبت الزكاة فيها وان وجد في الحائط فوق خمسة أوسق لكنه يخرج من الزيت قدر ما يخرج من الخمسة لقحط السماء وجبت عليه الزكاة وما ذكره انه يخرج من زيته هو المشهور حتى انه لو أخرجه من الحب فانه لا يجزى وقال محمد بن عبد الحكم ونحوه لابن مسleme الواجب الحب وليس على ربه عصرة قال وصوبه اللخمي لقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وقيل كيفما أخرجه اجزاه اما من الحب واما من الزيت (قوله ويخرج من الجملجلان وحب الفجل من زيته) قال ابن يونس اختلف قول مالك في زرع حب القرطم وزرع البقلة فقلت ان زكاة فيهما أو به أخذ سحنون وقال مرة فيهما الزكاة وبه أخذ

وإذا كان في الحائط أصناف من التمر أدى الزكاة عن الجميع من وسطه ويزكى الزيتون اذا بلغ حبه خمسة أوسق أخرجه من زيته ويخرج من الجملجلان وحب الفجل من زيته

فاذا باع ذلك أجزأه أن يخرج من ثمنه ان شاء الله (ش قد تقدم أن أول من زكى الزيتون عمر بن الخطاب رضي الله عنه وان ابن وهب قال لا يزكى والمشهور خلافه وكيفية تركيته كسائر ذوات الزبوت أن يوسق حبه يوم الجداد على المشهور لا قبل ذلك ولا بعده وقال اللخمي الصواب قول ابن مسleme وابن عبد الحكم يخرج من حبه والمشهور ما ذكره الشيخ وانه يخرج من زيتيه وقال ابن عبد السلام المشهور الحاق ما لا يزى بمائتيت كعنب لا يزى بتمر ولا يتمر لان غالب جنسه هو ذلك فهذا تبع له اللخمي ولا تجب في الجليلان بارض المغرب زكاة لانه انما يتخذها للدواء وحب الفجل كذلك وقد تقدم ذكر ذلك والمشهور في بيع ما يعصر قبل عصره لزوم مثل لازمه ز يتا فلا يجزى من ثمنه * ففي المدونة من باع زيتونا له زيت أو رطباً يتمر أو عنباً يزى بب فليات بمالزمه زيتاً أو تمرأ أو زبيبا وهو خلاف ما هنا للشيخ وروى محمدان باعه عنباً كل يوم وجهل خرصه أخرجه من ثمنه والمشهور فيها لا زيت له الاخراج من ثمنه كما لا يجب من الثمار على المشهور أيضاً وقيل من حب الزيتون وجنس الثمار وجبت يخرج من ثمنه فسواء قل أو كثر وحيث يخرج من عينه لبيع ونحوه فيسـ مثل المبتاع ان وثق به عن مخرجه غالباً والا فاهل المعرفة وقول الشيخ ان شاء الله تنبيهه على أنه اختياره والله أعلم ص (ولازكاة في القواكه والخضر) ش يعنى بالقواكه والخضر كالتفاح والشمش وفيه معنى ذلك مما لا يدخر ولا يقتات وكذلك القصب بالصداى المهمة والقصب بالصاد أى المعجمة وقد قالت عائشة رضي الله عنها جرت السنة ان لازكاة في الخضر على عهده عليه السلام وعهد الخلفاء من بعده وعليه عامة الفقهاء إلا أبا حنيفة فانه أثبتها في جميع النبات إلا الحشيش والخطب والقصب ولم يعتبر نصاً في شئ من المعشرات والله أعلم ﴿تتميم﴾ لا يزداد في المخرج لقشر أرز ولا عدس ويحسب في النصاب وكذا ما أكله أو علفه أو تصدق به بعد طيبه مما له بال أو استأجر به قتا ويسقط ما اكته الدواب في الدرس بافواها أو أكله بلحاو يتجرى ما أكله من الفريك والبول والحمص أخضر فان بلغ به نصاباً بعد تقدير جفافه زكاه ويخرج عما تجرى من جنسه جافاً وقيل من ثمنه ان شاء وكل ما في سقيه كبير كلفة كالنضج والسواقى والدلاء وهى النواغير فليس الا نصف العشر وفيما كان بالسيح العشر ولو كان السيح مشترى على المشهور قاله ابن بشير وقال اللخمي فيما اشترى أصل مائه العشر لان ماءه نحلة وفيما سقى بواد أجرى اليه بنفقة نصف عشر أول عام وعشر فيما بعده وفيما سقى بكلفة وبغير كلفة تفصيل وبالله التوفيق ص (ولازكاة من الذهب في أقل من عشرين

فان باع ذلك أجزأه ان
يخرج من ثمنه ان
شاء الله ولا زكاة في
القواكه والخضر
ولا زكاة من
الذهب في أقل من
عشرين

أصبح وروى عنه ابن القاسم تجب الزكاة في حب القرطم وتسقط في بزر الكتان وزيتيه وقال ابن بشير اختلف في زريعة الفجل وحب العصفور والكتان على ثلاثة أقوال ثالثها ان كثر خرو ح الزيتون منه وجبت والا فلا وحب العصفور هو حب القرطم (قوله فان باع ذلك أجزأه أن يخرج من ثمنه ان شاء الله تعالى الاظهر ان الاشارة بذلك راجعة الزيتون وما بعده وهذا القول مروى عن مالك قال يخرج عشر الثمن كالزيتون والرطب والعنب مما يعصر ويتمر ويزى بأم لا قال عبد الوهاب وأخذ بعض الاشياخ منه قولاً بانه يجوز اخراج القيم في الزكاة والمشهور من المذهب ان الزيتون الذي له زيت انما يخرج عنه الزيت فقط وما لا زيت له يخرج من ثمنه واختلف اذا أعدم البائع فقال ابن القاسم يرجع الفقراء على المشتري ويتبع هو ذمة البائع وقال أشهب لا رجوع لهم عليه لان بيعه كان جائزاً وصوبه سحنون والتونسي وقال اللخمي هذا ان باع ليخرج الزكاة وان كان لا يخرجها فالاول وسبب الخلاف بين القولين الاولين هو هل الفقراء شركاء أم لا وعكس ابن الجلاب نسبة القولين ونسب في ذلك الى الوهم وقال ابن هارون ويجب على أن الفقراء شركاء لا رباب الاموال ان يفسخ البيع في جزء الزكاة الا ان يقال انهم لما لم يكونوا معينين ضعف حقهم في ذلك ولذلك جاز لب الحائط بيع جميعه (قوله ولا زكاة في القواكه والخضر ولا زكاة من الذهب في أقل من عشرين

دينارا فاذا بلغت عشرين دينارا ففيها نصف دينار ربع العشر فما زاد فبحسب ذلك وان قل ولازكاة من الفضة في أقل من مائتي درهم وذلك خمس أواق) ش لا خلاف في وجوب الزكاة في الذهب والفضة وزكاة الفضة هي التي في حديث أبي سعيد وجابر رضي الله عنهما وان لازكاة فيادون خمس أواق من الفضة متفق عليه وفي حديث علي كرم الله وجهه اذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم قال وليس عليك شيء حتى يكون لك عشرون دينارا وحال عليها الحول ففيها نصف دينار فما زاد فبحسب ذلك رواه أبو داود وهو حسن واختلف في رفعه ووقفه قال المازري وهو ان لم يكن مرفوعا فقد اتفقت الامة على اعماله الا ما روى عن بعض السلف في

دينارا فاذا بلغت عشرين دينارا ففيها نصف دينار ربع العشر) ما ذكر أن نصاب الذهب عشرون دينارا هو مذهبنا باتفاق وذهب الحسن والثوري الى أن النصاب أربعون دينارا وقال بعضهم النصاب من الذهب ما قيمته مائتا درهم كان أقل من عشرين دينارا أو أكثر واحتج أصحابنا بقوله عليه الصلاة والسلام في عشرين دينارا نصف دينار وتلقته الامة بالقبول ويريد الشيخ ان الاعتبار بالوزن الاول وهو كذلك وقال ابن حبيب ان كثرة نقص الدنانير وصارت كوازنة بالبلد زكيت فعمله الباجي وابن رشد على أن الاعتبار عنده عدد النصاب بوزن كل بلد فنسبناه لخرق الاجماع وألزمه الباجي أن يقول بوجوب الزكاة على من بيده عشرون دينارا من رابع صقلية لأنها كالدينارين عندهم وأجابه ابن رشد بانهم لا يتعاملون بها على أنها دنانير بل على أنها أجزاء من دنانير ورده المازري بأن مراده ما جاز كوازنة بالوزن الاول على المعروف فان كانت الدنانير ناقصة فان كان نقصها لا يحطها عن سعر الوازنة فاختلف في ذلك على ثلاثة اقوال احدها وجوب الزكاة قاله ابن المواز ولو كان ينقص كل دينار ثلث حبة وقيل انها لا تحجب قاله ابن لبابة وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقيل ان كان النقص بسيروا وجبت الزكاة والا فلا قاله ابن القاسم في العتبية قال ابن هارون وهو المشهور وجعل ابن الحاجب المشهور الاول وليس كما قال واختلف في حق اليسير فقال عبد الوهاب وهو كالحبة والحبتين وان اتفقت الموازين عليه وقال ابن القصار والابهرى انما يكون ذلك اذا اختلفت الموازين في النقص وأما ان اتفقت عليه فهو كالكثير وأما ان حطها النقص عن سعر الناس ولم تجز بجواز الوازنة فان كان النقص كثيرا فلازكاة باتفاق وان كان يسيرا فقل كذلك وقيل بوجوب الزكاة ولو كان النقص بصفة فان كان لا يحطها كالمرا بطية في كالحالصة وان حطها فالمشهور بحسب الخالص وقال ابن الترخار ان كان الخالص الاكثر اعتبر الجميع والا اعتبر الخالص (قوله فما زاد فبحسب ذلك وان قل) ما ذكر الشيخ هو مذهبنا وقال ابو حنيفة لاشيء في الزائد على النصاب حتى يبلغ أربعة دنانير في الذهب وأربعة درهما في الورق فاذا بلغ زكاة ثم كذلك يبقى الوقص فيهما واحتج بقوله عليه الصلاة والسلام فاتوا الى ربع عشر ما عندهم من كل اربعة درهما وهذا يقتضي ان مادون الاربعين وقص مثل قوله عليه الصلاة والسلام في زكاة الغنم فما زاد في كل مائة شاة وقول الشيخ وان قل ظاهره وان لم يكن الاخراج من عينه فانه يشتري به طعام أو غيره مما يمكن قسمه على اربعة جزأ وفي التلقين فما زاد فبحسبه في كل ممكن قال ابن عبد السلام فكان بعض أشياخي يحمله خلافا للاول ويرى أن الامكان المراد به انقسام الزائد على النصاب الى جزء الزكاة ويأتي ذلك فيه قال ويحتمل ان يقال الامكان الماخوذ من هذا القول هو الذي أوجبه في القول الآخر لانه بما زاد النصاب زيادة محسوسة لا يمكن ان يشتري بها ما ينقسم اربعة جزأ قلت وقطع بعض شيوخنا بان قول التلقين خلاف قائلوا نوله المازري قال ومن رأى ان الاصل انما وجب وتعذر بذاته وامكن تغيره وجب الغير له كجزء من الراس في غسل الوجه وجزء من الليل في الصوم وما ذكره شيخنا ضعيف لان ذلك مختلف فيه عند اهل الاصول وعند اهل المذهب حسب ما قدمناه في محله (قوله ولازكاة من الفضة في أقل من مائتي درهم وذلك خمس أواق

دينارا فاذا بلغت
عشرين دينارا
ففيها نصف دينار
ربع العشر فما زاد
فبحسب ذلك
وان قل ولازكاة
من الفضة في أقل
من مائتي درهم وذلك
خمس أواق

ذلك وقد اتفق على تركه فان نقصت عن عشر بن دينار أو عن نصاب الدراهم عددا ووزنا نقصا يحطها عن الكاملة سقطت الزكاة اتفاقا وان لم يحطها بان راجت كالوازنة فثلاثة الوجوب للموطأ مع ابن المواز والسقوط لرواية ابن القصار وثالثها لسخنون مع ابن القاسم ومالك ان كان النقص كثيرا سقطت وان كان يسيرا فلا تسقط ولا يجبر بحودة وحسن سكة والمعتبر بالخالص من الذهب والفضة ورديتهما لرداءة المعدن كخالص الباجي ولا نص في الرداءة لنقص التصفية وأرى ان قل وجري كخالص انه مثله والا اعتبر خالصه فقط وبه فسر ابن رشد المذهب والردى بما أضيف اليه قال الباجي ان كان لضرورة الضرب فكالخالص القاضي كدائق واحد في عشرة دوايق وان كثرت للباجي المعتبر خالصه اللخمي المعتبر خالصه وقبة نحاسه ابن يونس في تقويم نحاسه حين زكاته مطلقا أو ان كان مديرا قولان وحكم الزيادة ماذكر في المدونة وفي التلقين مازاد في حسابيه في كل ممكن ابن عبد السلام واختلف شيوخنا هل هو اختلاف فيكون عند عبد الوهاب انها لا تجب في زائد لا يقبل القسمة في ذاته الى ما يجب اخراجه وهو جزء من أربعين وعلى ظاهر المدونة يشتري به الطعام مثلا ويقسم الى ذلك ثم يخرج واجبه منه هذا معنى كلامه والله أعلم ص (والاوقية أربعون درهما من وزن سبعة أعني ان السبعة دنانير وزنها عشرة دراهم فاذا بلغت هذه الدراهم مائتي درهم ففيها ربع عشرها خمسة دراهم فمما زاد في حساب ذلك) ش بين في هذه الجملة قدر الاوقية التي ذكرها وانها أربعون درهما من وزن سبعة ثم ذكر معنى قوله وزن سبعة بوزن الذهب فكان بيانا لقدرة الدينار أيضا وجملة ذلك أن وزن الدينار سبعة أعشار وزن الدرهم وذلك ان كل درهم وزنه خمسون حبة وخمسة حبة من حب الشعير الوسط وكل دينار وزنه اثنان وسبعون حبة فيكون مجموع العشرة الدراهم خمسمائة حبة وأربع حبوب وذلك وزن مجموع السبعة لان السبعة في سبعين بار بمائة وتسعين والاثنان في سبعة بار بعة عشر فالخارج خمسمائة وأربعة والعشرة في خمسين بخمسمائة والخمسان في عشرة بار بعة صحيحة فاتفق السبعة الدنانير والعشرة الدراهم في عدد الحبوب وزنا وحكي الخطابي وغيره ان أصل المعاملة كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده كانت بدراهم الفرس والروم وكانت الفارسية تسمى السوداء ووزنها ثمانية دوايق وكانت الرومية تسمى الطبرية ووزنها أربعة دوايق فكان النصاب يعتبر بمائة من هذه ومائة من هذه فلما كان زمن عبد الملك بن مروان تخرج من ذلك فضرب سكة لنفسه وكيلا بذلك فجعل الدرهم من ست دوايق على السواء لان مجموع الدرهمين كانت اثني عشر داقا ووزن كل داق ثمان حبات من حب الشعير الوسط وثلاث حبة وثلاث خمس حبة فكان الدرهم خمسين حبة وخمسي حبة لان الثمانية اذا ضربت في ستة كانت ثمانية وأربعين والثلاث في الستة باثني عشر هي تمام الخمسين وثلاث الخمس في ستة بخمسين ثم عدل كل عشرة دراهم بسبعة دنانير وجعل الدينار أربع عشرة وعشرين قيراطا ووزن كل قيراط ثلاث حبات فكانت حبو به اثنان وسبعين حبة لان العشرين في ثلاثة بستين والاربعة في ثلاثة باثني عشر ورأيت بخط ابن البناء العددي رحمه الله انه وزن ذلك بانواع من الشعير فلم يصح حتى أخذ نصف العدد من صغيره ونصفه من كبيره فصح معه وبجسب هذا فالنصاب بدراهم مصر خمسة وثمانون درهما ونصف درهم ونحن قاله في التوضيح واختبر الدرهم التونسي سنة فكان أربع عشرة وعشرين حبة وبجسب ذلك فالنصاب به أربع مائة جديدة وعشرون درهما ووزن الدينار التونسي على ما اختبر في ذلك التاريخ ثلاثة وثمانون حبة فنصابه سبعة عشر دينارا أو تسعة وعشرون جزءا من ثلاثة وثمانين جزءا ولم أزل أسمع ان نصاب الذهب بمدينة فاس سبعة عشر دينارا وسبع دنانير وقال الشيخ أبو عبد الله القوري رحمه الله ان نصاب الذهب سبعة

والاوقية أربعون
درهما من وزن سبعة
أعني ان السبعة دنانير
وزنها عشرة دراهم
فاذا بلغت هذه الدراهم
مائتي درهم ففيها ربع
عشرها خمسة دراهم
فما زاد في حساب
ذلك

والاوقية أربعون درهما من وزن سبعة أعني أن السبعة دنانير وزنها عشرة دراهم فاذا بلغت هذه الدراهم مائة درهم ففيها ربع عشرها خمسة دراهم فمما زاد في حساب ذلك) والاوقية بضم الهمزة وتشديد الياء وجمعها اواق

عشر ديناراً بدنانيراً والفضة ثمانية عشر أوقية باوقنا وأمرني بالخاق ذلك في كتاب اللقية في العبادات وقرأته عليه فلا أدري هل ذلك تحقيق أو تقريب وتحقيق ذلك بمعرفة حبوب النصاب وهي من الذهب أربع مائة وأربع وأربعون حبة ونصاب الفضة عشرة آلاف وثمانون حبة ولا يعتبر ذلك بحب القمح لأنه أخف عند التفصيل وإن كان أثقل عند التحميل لتداخله وأفادني الأخ في الله الفقيه المحقق أبو عبد الله بن غازي كان الله له أن وزن الدينار الشرعي بحب القمح ست وتسعون حبة ولا أدري من أين نقله إلا أنه رجل محقق والله أعلم ص (ويجمع الذهب والفضة في الزكاة فمن كان له مائة درهم وعشرة دنانير فليخرج من كل مال ربع عشره) ش اتفاق الذهب والفضة في المعنى المقصود منهما هو علة ضم كل منهما إلى صاحبه باتفاق المذهب وهو مذهب الحنفى خلافاً للشافعي إلا أن معروف المذهب أن الاعتبار في ذلك بالجزء لا بالقية خلافاً لابي حنيفة فمن له تسعة دنانير تساوي مائة درهم وعنده مائة درهم فلا زكاة عليه عندنا بخلاف من له عشرة دنانير ومائة درهم ولو كانت العشرة تساوي خمسين والمائة تساوي خمسة وما ذكره ابن الحاجب عن الغزالي بطول ذكره ورده فانظره ص (ولازكاة في العروض حتى تكون للتجارة فإذا بعثها بعد حول فأكثر من يوم أخذت ثمنها أو زكيتها ففي ثمنها الزكاة لحول واحد

ويجمع الذهب والفضة في الزكاة فمن كان له مائة درهم وعشرة دنانير فليخرج من كل مال ربع عشره ولا زكاة في العروض حتى تكون للتجارة فإذا بعثها بعد حول فأكثر من يوم أخذت ثمنها أو زكيتها ففي ثمنها الزكاة لحول واحد

بتشديد الياء وتخفيفها ووافق بحذفها ودرهم الكيل وزنه خمسون وخمسة وخمسون درهم الكيل لأنه بتكميل عبد الملك بن مروان أي بتقديره وتحقيقه وذلك أن الدراهم التي كان يتعامل بها الناس قديماً نوع عليه نقش فارس والآخر عليه نقش الروم فكان الناس يتعاملون بها مجموعة على النصف من هذه والنصف من هذه عند الإطلاق وكذلك كانوا يؤدون الزكاة في أول الإسلام باعتبار مائة من هذه ومائة من هذه في النصاب ذلك أبو عبيدة وغيره إلى زمان عبد الملك بن مروان رحمه الله تعالى (قوله ويجمع الذهب والفضة في الزكاة) ما ذكر الشيخ أنه يجمع الذهب إلى الفضة في الزكاة هو المشهور من المذهب وقال ابن لبابة كالشافعي بعدم الضم لأنهما جنسان مختلفان كالبحر والغنم حكاه ابن رشد والمعتبر في الجمع الوزن لا القية باتفاق خلافاً لابي حنيفة وقال ابن الحاجب ويكمل أحد النقيدين بالأخر بالجزء لا بالقية اتفاقاً فقال ابن عبد السلام الاتفاق راجع إلى القسمين وهما الضم بالجزء وبقي القية وخالف الشافعي في الأول وهو الظاهر كما لا يضم أجزاء سائر النصب وخالف أبو حنيفة في الثاني وقال ابن هارون يرجع إلى قوله بالجزء لا إلى التكميل بخلاف ابن لبابة قلت ظاهر اللفظ ما فسر به ابن هارون ولم يحفظ ابن عبد السلام قول ابن لبابة فلذلك ذكر ما تقدم عنه وقال ابن عبد البر عدم الضم صحيح لتباينهما بالتفاضل فيهما (قوله فمن كان له مائة درهم وعشرة دنانير فليخرج من كل مال ربع العشر) اختلف المذهب هل يجوز إخراج الذهب عن الورق والعكس على ثلاثة أقوال فقليل أنه جائز قاله في المدونة وقيل أنه ممنوع لأنه من إخراج القيم في الزكاة وقيل لا يخرج الورق عن الذهب بخلاف العكس قاله ابن كنانة قائل أن خالف ذلك أجرأه ونحوه لابن القاسم وهذا الذي ذكرناه من الخلاف بالمنع والجواز هو ظاهر كلام ابن الحاجب وتصريح كلام ابن هارون ونص ابن الحاجب وفي إخراج أحدهما عن الآخر ثالثاً يخرج الورق عن الذهب وانتقده ابن عبد السلام بأن الخلاف إنما هو بالكراهة والجواز ومثله قول ابن رشد لم أقف على المنع في المذهب قلت وهذا منهما أقصو لنقل ابن بشير إياه نصاً وإذا قلنا بالجواز فقليل يعتد بصرف الوقت ما لم ينقص عن الصرف الأول قاله ابن حبيب وقيل باعتبار صرف الوقت مطلقاً قاله ابن المواز وهو ظاهر المدونة وقيل باعتبار الصرف الأول مطلقاً حكاه الأبهري عن بعض أصحابنا وجمع ابن الحاجب المشهور قول ابن حبيب قال ابن عبد السلام وليس كذلك بل المشهور اعتبار صرف الوقت مطلقاً ونحوه لابن هارون وما ذكرناه من المشهور صرح به المازري (قوله ولا زكاة في العروض حتى تكون للتجارة فإذا بعثها بعد حول فأكثر من يوم أخذت ثمنها أو زكيتها ففي ثمنها الزكاة لحول واحد

أقامت قبل البيع حولاً أو أكثر إلا أن تكون مديراً لا يستقر بيدك عين ولا عرض فانك تقوم عروضك كل عام وتزكي ذلك مع ما بيدك من العين) ش العروض على ثلاثة أوجه أحدها عرض القنية التي لا يتجر فيها وهذه لازكاة فيها ولا تنقلها نية التجارة عن حكمها حتى يعمل بها ولونواها بعد عمل التجارة تنقل اليها على المشهور فيهما الثاني عرض الحكر وهي التي يترصد بها الأسواق للتجارة وهذا تجب فيها الزكاة لعام واحد بعد بيعه ولو أقام قبل البيع سنين عدة لكن بشروط سبعة هي أن يكون مملوكاً بعوض أصله عين بيده وإن قل أو عرض تجارة وإن يباع بعين ناضية لا استهلاك وإن يرصد بها الأسواق وإن يكون مقامه قبل البيع حولاً فما فوقه وإن يكون منوياً للتجارة في أصله وإن لا ينوي به القنية قبل تزكيتها على المشهور لا بلانية فلا تجب كان نوى القنية أو مع الغلة على المشهور الثالث عروض الإدارة وهي التي تشتري للتجارة وتباع بالسعر الواقع من غير ترصد وهذا يزكي كل عام بتقويم عروضه بشرط أن ينض له شيء من الدارهم ولو قل على المشهور ولو في أول السنة على المشهور فيضيف ما يقوم لما بيده ويتركها في حوله فإن لم ينض له شيء إلا بعد الحول فالمشهور بحسبه مع ما يقوم حينئذ ولو كان دون نصاب خلافاً لا شهب ويكون حوله يومئذ وبلغى الزائد وروى مطرف وعبد الملك عدم اشتراط النضوض مطلقاً وعليه فهل يخرج العرض أو العين قولان ولما كان لا يستقر بيده عين ولا غيره كان حوله ما يصيبه من شهور السنة لتقويم عروضه قاله البا جى وقال غيره أو شهر من السنة الثانية ويعد دينه النقد الحال المرجو على المشهور والمؤجل المرجو يزكي قيمته على الأصح ولو بارت سلعه فقال سحنون يصير محتكراً وقال ابن القاسم لا رخصة للخمى بيوار اليسير وهل يحد البوار بالعامين أو بالعرف قولاً سحنون وعبد الملك والتقويم بما يباع به من ذهب أو فضة ويخير فيما يباع بهما وهل حوله من حين ملكه أو من حين إدارته أو ما بين الأصل والإدارة خلاف للخمى لا يقوم أو أنيه ولا آلة الإدارة وكذا بقرحت التجارة

أقامت قبل البيع
حولاً أو أكثر
إلا أن تكون مديراً
لا يستقر بيدك عين
ولا عرض فانك
تقوم عروضك
كل عام وتزكي ذلك
مع ما بيدك من
العين

أقامت قبل البيع حولاً أو أكثر) اعلم أن أكثر أهل المذهب قالوا بزكاة العروض وذهب أهل الظاهر إلى سقوط الزكاة فيها وعلى الأول فذهبنا يفرق فيها بين حكم الإدارة وحكم الاحتكار وقال أكثر الفقهاء لا يفرق بل إذا حال الحول قومها بغالب نقد بلده مطلقاً وبدأ الشيخ بزكاة المحتكر وزك فيها أربعة شروط الأول أن تكون بنية التجارة ونبه على هذا بقوله حتى تكون للتجارة احترازاً من عدم النية أو نية مضادة لنية التجارة كالقنية أو في حكم المضادة كنية الاجارة فانها لا تزكي في جميع ذلك وقيل تزكي في الأخير إذا باع الثاني أن يملكه بمعاوضة ونبه عليه الشيخ بقوله من يوم أخذت ثمنه أو زكته احترازاً من ملكها بالميراث والهبة ونحوهما فإنه لازكاة فيها إلا بعد حول من يوم قبض ثمنها وتلحق بالعين المشتراة به بعرض تجارة احترازاً من عرض القنية فإن كان كذلك ففيه قولان الثالث أن يرصد السوق إلى أن يجد فيها ربحاً معتبراً عادة وأشار إليه بقوله فإذا بعته بعد حول احترازاً من المدير فإنه يكتفى بما أمكنه من الربح ويرى بربح غير ربح وبأقل من رأس المال الرابع أن يبيع بعين وأشار إليه بقوله ففي ثمنها الزكاة احترازاً من أن يبيع بعرض فإنه لا يزكي (قوله إلا أن تكون مديراً لا يستقر بيدك عين ولا عرض فانك تقوم عروضك كل عام وتزكي ذلك مع ما بيدك من العين) اختلف المذهب في علة كونه يزكي كل عام بالتقويم فقليل لاختلاط الأحوال عليه وعدم انضباطها بكثرة البيع بالعين وقيل لأنه لما كثرت الإدارة في العروض صارت في حقه كالعين وعلى هذا الخلاف انبنى من بيع العروض بالعروض هل يقوم أم لا فعلى الأول لا يقوم وهو قول ابن القاسم وأشهب وابن نافع وعلى الثاني يقوم وهو قول مالك من رواية مطرف وابن الماجشون وعليه فقل يخرج عرضه ويقومه ويجزيه وقيل يكف باخراج العين وهو ضعيف لا نأبنينا أن العروض في حقه كالعين ولا سيما إذا قلنا أن الفقراء شركاء وعلى الأول أنه إذا كان يبيع العروض بالعروض فلا يزكي فهل يشترط أن يكون الناض نصاباً أم لا فاشترطه أشهب وابن نافع ومذهب المدونة أن نضوض الدرهم كاف ولا يبالى في أى أجزاء الحول حصل النضوض عند الأكثر

وحكى ابن بشير في آلات الحائك وماعون العطار قولين ص (وحول ربح المال حول أصله وكذلك حول نسل الانعام حول الامهات) ش بمعنى ولو قصر الاصل عن النصاب على المشهور ابن رشد وكذلك لو كان الاصل يقصر عن ثمن ما ربح فيه أو لم ينقده وهذا هو المشهور وروى زياد الا أن يقصر الاصل عن ثمن ما ربح فيه فيكون حكم نفسه وسمع أشهب كرواية ابن نافع ان قصر ولم ينقده فله حكم نفسه قالوا والا اصل في ذلك نسل الانعام ان له حول الامهات فكان حقه أن يقدم لانه المقيس عليه ولكن أتى به الشيخ للتنظير ولم يعتبر للتأصيل ص (ومن له مال تجب فيه الزكاة وعليه دين مثله أو ينقصه عن مقدار مال الزكاة فلا زكاة عليه

وقيل لا بد ان ينض في آخره (قوله وحول ربح المال حول أصله وكذلك حول نسل الانعام حول الامهات) ماذكر الشيخ من ان ربح المال مضموم الى أصله وظاهره كان الاصل نصابا بما لا هو المعروف من المذهب وروى أشهب وابن عبد الحكم انه يستقبل به حولا وان كان الاصل نصابا كالفوائد وانكر ابو عبيد القول الاول وقال لا نعلم احدا قاله قبل مالك ولا فرق احد بين ربح المال والفوائد ولم يتابعه عليه احد غير اصحابه وقال ابو عمر بن عبد البر قال بقول مالك هذا الاوزاعي وابو ثور وطائفة من السلف الا ان هؤلاء اراعوا أن يكون أصله نصابا فاذا كان دون النصاب استقبل به حولا اذا كمل به النصاب ولا خلاف في المذهب فيما قد علمت ان اولاد الماشية مضمومة الى امهاتها وفيها خلاف خارج المذهب والفرق بينهما وبين الارباح على القول الثاني هو أن الماشية اذا بقيت تناسلت بانفسها والنفقة عليها انما هي لحفظها في أنفسها لا للتناسل ولا تحصل الارباح في الاموال الا بالحركة فيها وانقلاب اعيانها قال ابن عبد السلام بدليل ان الغاصب يرد الا ولادولا يرد الارباح وقول الشيخ وكذلك حول نسل الانعام حول الامهات انما قصده به الاخبار بالحكم به لا انه أتى به دليلا للاول اذ الفارق ما تقدم والله أعلم قال الفاكهاني رحمه الله تعالى الامهات جمع مفردة أمية والهاء زائدة لانها في معنى أم الا أن الفرق بين أمية وام ان أمية انما تقع في الغالب على من يعقل ومن لا يعقل فكان الا حسن والا وجب أن يقول حول الامات لا الامهات فاعرفه (قوله ومن له مال تجب فيه الزكاة وعليه دين مثله أو ينقصه عن مقدار الزكاة فلا زكاة عليه) ماذكر هو المذهب وقال ابن عبد السلام ليس لاهل المذهب في سقوط الزكاة عن المديان نص ظاهر والذي ينبغي ان الزكاة تجب عليه لان المديان المالك لنصاب من أنواع العين والحرق والماشية يتناولها الظاهر المقتضى للوجوب قلت ووجه بعض شيوخ المذهب بعدم كمال ملكه اذ هو بصدد النزاع ولكونه غير كامل التصرف كالعبد ولما في الموطأ عن عثمان أن الدين يسقط الزكاة وقال صاحب اللباب وقال ذلك بمحض الصحابة ولم ينكر عليه أحد وظاهر كلام الشيخ ولو كان الدين مهورا أمر أنه التي في عصمته وهو كذلك قاله ابن القاسم وقال ابن حبيب لا يسقط الزكاة اذ ليس من شأن النساء القيام به الا في موت أو فراق أو اذا تزوج عليها وقاله ابو القاسم بن محمد وقال ابو محمد وهو خلاف قول مالك وقال اللخمي هو حسن في النكح قلت واختلف ما المشهور من القولين فقال ابن شاس السقوط هو المشهور وقال ابن بركة المشهور ان الدين غير مسقط للزكاة اعتبارا بالفوائد ولكونه عن عوض ليس محقق قال ابن بشير وكذلك الدين الذي جرت العادة بتأخيرها وقبله ابن عبد السلام قائلًا وذلك كدين الزوجة ودين الاب على الولد وقال ابن هارون هو أضعف من المهر واعلمه أراد بذلك ما يكون من سلف المرأة لزوجها أو من ابنتها له تضمن المودة فيحتمل أن يجري ذلك مجرى المهر والله أعلم وظاهر كلام الشيخ ولو كان الدين دين زكاة وهو كذلك على المشهور وقيل انه لا يسقط الزكاة لضعف أمره اذ ليس له طالب معين ولا يخرج بعد الموت من رأس المال وأما الدين الكائن بسبب نفقة الولد فان قضى بها فلا خلاف انها كغيرها وان لم يقض بها فقولان ونفقة الابوين على العكس ونفقة الزوجة معتبرة مطلقا لانها مرتبة عن عوض قال ابن عبد السلام والنظر بحسب قواعد

وحول ربح المال
حول أصله وكذلك
حول نسل الانعام
حول الامهات
ومن له مال تجب
فيه الزكاة وعليه
دين مثله أو ينقصه
عن مقدار مال الزكاة
فلا زكاة عليه

الأن يكون عنده مما لا يزكى من عروض مقتناة أو رقيق أو حيوانات مقتناة أو عقار أو ربع ما فيه وفاة
لدينه فلذلك ما يده من المال فإن لم تفرضه بدينه حسب بقية دينه مما يده فإن بقي بعد ما فيه الزكاة
زكاة (ش) يعني أن زكاة العين تسقط بوجود الدين الذي توجه المطالبة به كان عن عرض أولا كان حالا
أو مؤجلا أو كان لا آدمى على خلاف في بعض ذلك فالمشهور في دين الزكاة لا تسقط به الكفارات ونحوها
أخرى ولا شهر سقوطها بدين مهر المرأة وإن كان يتأخر لموت أو فراق وقاله ابن القاسم خلافا لابن حبيب
واللخمي وتسقط بنفقة الزوجة مطلقا بدين وبنفقة الوالدان قضى بها لا أن لم يقض بها كنفقة الولد على المشهور
فيها ومسائل الباب كثيرة ثم نقص النصاب بالدين كموازاته له فن له عشر ودينارا أو عليه نصف دينار أو أقل
أو أكثر فلا زكاة عليه إلا أن يكون ما يوازي الدين من غير مال الزكاة هناك فإنه يجعل دينه فيه ويعتبر ما يباع
مثله في دينه عند فلسه كداره وسرجه وسلاحه وخاتمه وماله قيمة من ثوب جمعة وكتب فيجعل الدين فيه على
المشهور وفي دينه على المشهور ثم إن كان حالا اعتبر عدده وقال سحنون قيمته وغير المرجو كالعدم كثياب
ظهره وما يعيش به الأيام هو وأهله ويقوم العرض يوم الوجوب عند ابن القاسم وعنه القولان وعنده لا يبقى
المرجو كالحاضر على المشهور والماشية والمعادن والمعدات كالعروض إن زكيت قبل على المشهور فيجعل
فيه الدين كرقبة المدبر قبل الدين على المشهور فيعتبر قيمتها عند ابن القاسم وخدمته عند أشهب وبالله التوفيق
والعروض في باب الزكاة ماسوى العين والحيوان فيدخل الطعام والرقيق العبيد والحيوان الماشية والبهاائم
والعقار بالتخفيف والفتح الأصول الثابتة وإن لم تكن له عتبة والربع ماله عتبة كالدر ونحوها فهو خاص بعد
عام والله أعلم ص (ولا يسقط الدين زكاة حب ولا تمر ولا ماشية) ش لأن هذه الثلاثة ظاهرة لا يمكن
الخيانة فيها بخلاف العين فاعين على زكاتها بمساحة أهلها عند توجه الدين وقد أجمع الصحابة على إسقاط زكاة
العين بالدين قاله ابن رشد وكان عثمان رضي الله عنه وغيره من الخلفاء يأخذون زكاة ماعدا العين ولا يسئلون
عن الدين اللخمي والقياس سقوط الجميع فانظر ذلك ص (ولازكاة عليه في دين حتى يقبضه وإن أقام أعواما قائما
يزكيه لعام واحد بعد قبضه وكذلك العرض حتى يبيعه وإن كان الدين أو العرض من ميراث فليست قبل حولا بما
يقبض منه) ش زكاة الدين لا تجب عند مالك إلا بعد قبضه ما لم يكن مديرا فيحسبه في إدارته إن كان حالا مرجوا

المذهب يقتضي أن الغرامة تمنع من إخراج الزكاة وتقدم أن الحكم وصف طردى (قوله إلا أن يكون عنده مما
لا يزكى من عروض مقتناة أو رقيق أو حيوانات مقتناة أو عقار أو ربع ما فيه وفاة لدينه فلذلك ما يده من المال فإن لم تف
عروضه بدينه حسب بقية دينه فيما يده فإن بقي بعد ما فيه الزكاة ولا يسقط الدين زكاة حب ولا تمر ولا
ماشية) ماذكر هو المشهور وقال ابن عبد الحكم لا يجعل دينه فيما ذكر بل في الناض الذي يده لأن الحاكم إنما
يقضى عليه بدفع الناض الذي عنده وعلى الأول فاختلف هل يشترط في هذا العرض أن يكون مملوكا من أول
الحول قاله ابن القاسم أولا يشترط ألا كونه مملوكا في آخر الحول قاله أشهب وفي ذلك قولان ونص في المدونة على أنه
يجعل دينه في خاتمه وفي كل ما باع عليه إلا ما وخالف أشهب في الخاتم قائلا هو لباس مباح فاشبهه العمامة فلا يباع
عليه ومما يباع عليه نو بايوم الجمعة إن كان لهما قيمة معتبرة والأفلاوكان يتقدم في درس بعض التونسيين أن العكس
أولى فلا يعتبر إن كانت لهما قيمة لأنهما حينئذ لهما خصوصية بالجمعة وإن لم تكن لهما قيمة صارا كثياب سائر
الأيام وهي زائدة عليها فتباع وأجاب بعض شيوخنا بأن الفرض إنهم من ثياب يوم الجمعة وذلك يمنع كونهما
من ثياب سائر الأيام حينئذ إن كانت لهما قيمة يبعث لهما في حقهما سرف والابقيتا إذلا سرف فيهما مع كونهما
من ثياب الجمعة (قوله ولا زكاة عليه في دين حتى يقبضه وإن أقام أعواما قائما يزكيه لعام واحد بعد قبضه
وكذلك العرض حتى يبيعه وإن كان الدين أو العرض من ميراث فليست قبل حولا بما يقبض منه) ظاهر كلامه وإن كان

الأن يكون عنده مما
لا يزكى من عروض
مقتناة أو رقيق أو
حيوانات مقتناة أو
عقار أو ربع ما فيه
وفاة لدينه فلذلك
ما يده من المال فإن
لم تقف عروضه بدينه
حسب بقية دينه
فيما يده فإن بقي بعد
ما فيه الزكاة زكاة
ولا يسقط الدين
زكاة حب ولا تمر
ولاشية ولا زكاة
عليه في دين حتى
يقبضه وإن أقام
أعواما قائما يزكيه
لعام واحد بعد
قبضه وكذلك
العرض حتى يبيعه
وإن كان الدين أو
العرض من ميراث
فليست قبل حولا بما
يقبض منه

على خلاف فيه ثم اذا قبض فهو كالعرض المحتكر يزكى لعام واحد ان كان عن أصل بيده والا فهو فائدة والفوائد يستقبل بها من يوم القبض وستأتى ان شاء الله تعالى والحاصل ان العرض يكالدين والدين كالعرض قبض الدين كبيع العرض وبالعكس والله أعلم فانظر ذلك ص (وعلى الاصاغر الزكاة في أموالهم في الحرث والماشية وزكاة الفطر) يش . يعنى ان الزكاة حق تعلق بعين المال فلا يشترط في وجوبها بلوغ ولا عقل لثبوت الملك لها ويخرجها الولي عن الصبي والمجنون وغيره ممن تحت ولايته واذا أخرجها أشهد عليها فان لم يشهد فقال ابن حبيب يصدق الولي ان كان مأمونا الشيخ انما يزكى الولي عن يتيمة ان أمن التعقب وجعل له ذلك والا فلا زكاة ولهم في التركة يجد فيها خيرا فانظره ص (ولا زكاة على عبد ولا على من فيه بقية رقب في ذلك كله فاذا أعتق فليأتنف حولا من يومئذ بما يملك

فار من الزكاة وهو كذلك وقال ابن القاسم ان كان فاراز كى لماضى السنين قال ابن الحاجب وخولف قال ابن عبد السلام فاشار بذلك الى انفراد ابن القاسم به مع ضعفه وليس بضعيف بل الصحيح مذهب الشافعي وهو ايجاب الزكاة لماضى السنين مطلقا وقد وقع في المذهب في غير ما مرة ان الدين انما يزكى قبل الاقتضاء خشية أن لا يقتضى فينبغى على هذا اذا اقتضى أن يزكى لماضى السنين (قوله وعلى الاصاغر الزكاة في أموالهم في الحرث والماشية والعين وزكاة الفطر) أما كون الزكاة لازمة لهم في الحرث والماشية فلا خلاف في المذهب في ذلك وأما لزوم الزكاة في العين فهو المنصوص وخرج اللخمي فيه قولاً بسقوط الزكاة حيث لا ينمى ماله من حكم المال المعجوز عن تنميته كالمدفون الذي ضل عنه صاحبه ثم وجدته وكالمال الموروث الذي لم يعلم به وارثه الا بعد حول أو أحوال ورده ابن بشير بأن المعجز في مسألة الصبي من قبل الملك ولا خلاف ان من كان عاجزاً من المكفين عن تنمية ماله تجب عليه الزكاة وانما اختلف اذا كان عدم الماء من قبل المال وقبلة ابن عبد السلام وابن هارون وابن الحاجب فقال وتجب الزكاة في مال الاطفال والمجانين اتفاقاً عينا أو حرثاً أو ماشية وتخرج اللخمي النقد المتركة على المعجوز عن انما ضعه في بعض شيو خنا تفرق ابن بشير فرق في الصورة نعم يرد التخرج بأن فقد المال بوجوب فقد ماله وعجز الصبي والمجنون لا يوجب به وعلى المنصوص فقال أبو محمد يؤمر الولي باخراج الزكاة اذا لم يخف أن يتعقب فعليه كقول مالك في المدونة في كتاب الرهون فيمن مات وفي تركته خمر فليدفعها الى الامام لتهاق بأمره وقال ابن حبيب يزكى الولي لليتيم ويشهد فان لم يشهد وكان مأمونا صدق وقال اللخمي هذا في البلد الذي يقضى فيه بمذهب مالك فان كان في بلد من يقول فيه بسقوط الزكاة رفع أمره الى الامام فان أمره باخراجها أخرجها وان كان ممن لا يرى ذلك لم يزك الا أن يكون الولي من أهل الاجتهاد ويرى بقول مالك وخفي عليه اخراجها لجهل معرفة ما وقع بيده فليخرجها (قوله ولا زكاة على عبد ولا على من فيه بقية رقب في ذلك كله) يريد ولا على سيده ويريد أيضاً بقوله ولا على من فيه بقية رقب كالمالك كاتب والمدير وأم الولد والمعتق بعضه والى أجل وما ذكره هو المعروف في المذهب وقال ابن هارون وقع لابن كنانة في المدونة أن العبد يزكى على ملك السيد قلت واعترضه بعض شيو خنا بأنه لم يجده في المدونة ولم يرأ حد نقله عن غيره ابل قال ابن بشير لا تجب اتفاقاً ونقله ابن المنذر عن الشافعي والثوري واسحاق وأحد قولي عمر قلت قال الشيخ ابن راشد كثيراً ما يجري ابن بشير وغيره خلافاً فيمن ملك أن يملك هل يعد مالاً أم لا ويلزم القائل بأنه بعد مالاً كما أن يقول بوجوب الزكاة على السيد هنا وقبله خليل قال الشيخ ابن هارون استشكل قول مالك من ثلاثة أوجه أحدها ان هذا المال اما أن يكون ملكاً للعبد أو السيد وإياها كان فتلزم كانه لدخولهما تحت الامر بالزكاة الثاني أن العبد يتسرى والتسرى دليل على الملك الثالث انه اذا أذن له السيد في الكفارة بالاطعام أو بالكسوة كفر فيجب أن يزكى اذا أذن له (قوله فاذا أعتق فليأتنف حولا من يومئذ بما يملك

وعلى الاصاغر الزكاة في أموالهم في العين والحرث والماشية وزكاة الفطر ولا زكاة على عبد ولا على من فيه بقية رقب في ذلك كله فاذا أعتق فليأتنف حولا من يومئذ بما يملك

(من ماله) ش انما لا تجب الزكاة في مال العبد لان ماله من لزل في حقه وفي حق سيده وكما للملك شرط في ذلك وقال ابن كنانة تجب على سيده لان للسيد انزاعه س الظاهر عندي تعاقب الزكاة بمال العبد اما عليه أو على سيده لانه لا جدهما قطعاً للسيد بانزاعه وللعبد باسـ تفراره فانظره وما ذكره من الائتناف عند العتق واضح قالوا واذا أعتق وزرعه أخضر وجبت عليه زكاته وان كان بعد الحصاد فلا شيء عليه اتفاقاً فيهما وفيه بعد الا فراك واليا بس اختلاف تقدم فيما تجب الزكاة به فانظره ص (ولا زكاة على أحد في عبده وخادمه وفرسه وداره ولا فيما يتخذ للقنية من الرابع والعروض ولا فيما يتخذ للباس من الحل) ش أما الثلاثة الاول ففي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم ليس على مسلم في عبده ولا فرسه صدقة رواه البخاري ومسلم ليس في العبد صدقة الا صدقة الفطر وأما القنية فهو ما ينوي به الاقتناء كسكنى الدار ولبس الثياب ونحوه وهذا لازكاة فيه ومقابلته المتخذ للتجارة وفيه تفصيل تقدم وثالث التقسيم أن يكون الانتفاع بعلته كالنساء كالدور للكراء والعبد للخراج والغنم للصوف والبساتين للغلة وحكمه اذا بيع حكم عروض القنية يستقبل بثمنه على المشهور وقيل كعروض الاحتكار وحكم غلته دائر بين الحكيم فانظره في المطولات وأما الحل فالتخذ للباس المباح لمن يباح له لازكاة فيه وكذا ما اتخذ للعارية قال الباجي وان كان لرجل وهو المشهور وقال ابن حبيب ان كان لامرأة والا فلا وفيما اتخذ للكراء ثالثها انما يسهق طان كان لامرأة واعياض عن الباجي انما الخلاف في كراء النساء حلى الرجال وبالعكس وفي المدونة لازكاة فيما اتخذنه ليكرينه وفيما لازكاة فيما حبس لا صلاحه ابن يونس وقيد بعضهم بما لا يمكن اصلاحه فيه من غير انشاء بعد كسره الباجي وروى محمد لازكاة في التبر والحلى المكسور يريد أهله اصلاحه وفي زكاة ما اتخذ للعاقبة اختلاف ص (ومن ورث عرضاً أو وهب له أو رفع من أرضه زرعاً فزكاة عليه في شيء من ذلك حتى يباع ويستقبل به حولا من يوم يقبض ثمنه) ش هذه زكاة الفوائد والثابتة ما تجدد من المال عن غير أصل كالمرورث والموهوب وصابة الحرث ونحو ذلك فلا زكاة فيه اتفاقاً الا زكاة الحرث ثم اذا بيع استأنف بثمنه حولا من يوم القبض ولو

من ماله ولا زكاة على
أحد في عبده وخادمه
وفرسه وداره ولا
فيما يتخذ للقنية من
الرابع والعروض
ولا فيما يتخذ للباس
من الحل ومن ورث
عرضاً أو وهب له
أو رفع من أرضه
زرعاً فزكاة عليه
في شيء من ذلك
حتى يباع ويستقبل
به حولا من يوم
يقبض ثمنه

من ماله ولا زكاة على أحد في عبده وخادمه وفرسه وداره ولا فيما يتخذ للقنية من الرابع والعروض) يريد لان ماله يتبعه في العتق الا أن ينزعه السيد فليس يستقبل به حولا قال ابن راشد ويمكن أن يجري قول بوجوب الزكاة فيما اذا أعتق من مسئلة من عنده مائة لا يملك غيرها وعليه مائة فقال عليها الحول فوهبها لربها فقد قيل بوجوب الزكاة لان الغيب كشف أن المانع من زكاتها ليس بمانع وقيل خليل قال ابن هارون واختلف اذا كان للعبد عروض للتجارة فقبل فانه يستقبل بثمنها حولا بعد القبض وقيل ان كان مديراً فانه يقومها بعد حول من يوم العتق وهذا الخلاف في النصراني بسلم وكذلك العبد قلت في كلامه قلق لان قوله واختلف يقتضي أن الخلاف فيه انما هو بالنص وقوله وهذا الخلاف الى آخره يقتضي أن الخلاف انما هو بالتخير يج فتأمل وتقدم الخلاف فيما تجب به زكاة الحبوب والثمار والعتق ينبنى على ذلك كما تقدم (قوله ولا فيما يتخذ للباس من الحل) ما ذكره هو المعروف وقيل ان الزكاة تجب في كل حلى نقله ابن زرقون عن رواية المازري عن مالك وبه قال أبو حنيفة وحكى الطحاوي عن مالك أيضاً ان الزكاة تجب اذا كان الحل لرجل وتسقط اذا كان لامرأة فيتمحصل في المسئلة ثلاثة أقوال ووقف الشافعي عن الجواب في ذلك قائلاً أسئله خيرا الله فيه واختلف أصحابه على قولين بالوجوب والسقوط ويريد الشيخ اذا كان استعماله جائزاً وأما ان كان حراماً فان الزكاة تجب كما في كاحل والمرايا والمداخن وأما القبقاب للمرأة فقال ابن هارون الاشبه فيه المنع للسرف ولانه لا يتجمل به دائماً بخلاف الحل قلت كلامه يقتضي انه لم يقف على نص فيه وفيه قولان حكاهما أبو حفص العطار وظاهر كلام الشيخ ان الحل لو اتخذ للكراء أن الزكاة تجب فيه وبه قال ابن مسلمة وابن الماجشون وصوبه اللخمي وقيل انها

بيع يؤجل فالمشهور كالاول وقال عبد الملك من يوم البيع ولو رث ناضا غائبا وتأخر قبضه عاما فاكثر فحكي
اللخمي فيه أربعة فانظرها وفي المدونة حول الاصابا ورثوه من عين من يوم قبضه وصيهم معيناهم ولو قبضه
مشاعا بينهم وبين كبير فحق لهم من يوم القسم والله أعلم ص (وفيما يخرج من المعدن من ذهب أو فضة الزكاة اذا بلغ
وزن عشرين دينارا أو خمس أواق فضة ففي ذلك ربع العشر يوم خروجه) ش المعدن عين فيشترط نصابه كالعين
ويكون الاخراج منه كذلك ولا يعتبر فيه الحول لانه يشبه الحرث في نمائه بنفسه وفي اشتراط الاسلام والحرية
قولان والمشهور ان اشتراطهما ثم مصرف الواجب فيه مصرف الزكاة ومعنى يوم خروجه أى يوم خلاصه والله أعلم
ص (وكذلك فيما يخرج بعد ذلك متصلا به فان قل وان انقطع نياله بيده وابتدأ غيره لم يخرج شيئا حتى يبلغ ما فيه
الزكاة) ش يعنى ان ما يخرج من المعدن يضم بعضه الى بعض اذا اتصل نياله وعمله لان انقطع وسواء كان من
موضع واحد أو من مواضع متقاربة وما حدث بعد انقطاع العرق له حكم نفسه فلا يضم لغيره حتى يبلغ نصابا خلافا
لابن مسleme ولا يضم معدن لا آخر الا في وقته على الاظهر وفي ضم ذهب لورق ان اتحد معدنهما ما قولان وخارج
أبو داود عن بلال بن الحارث رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القبلية الصدقة وأقطعها

وفيما يخرج من
المعدن من ذهب
أو فضة الزكاة اذا
بلغ وزن عشرين
دينارا أو خمس أواق
فضة ففي ذلك ربع
العشر يوم خروجه
وكذلك فيما يخرج
بعد ذلك متصلا به
وان قل فان انقطع
نياله بيده وابتدأ
غيره لم يخرج شيئا
حتى يبلغ ما فيه
الزكاة

تسقط وهو ظاهر المدونة بل هو نصها وقيل ان كان لرجل فالزكاة وان كان لامرأة فلا قاله ابن حبيب وكلها للمالك
وكذا اختلف اذا اتخذ رجل حليا لغيره وجبه امرأة ففي وجوب الزكاة فيه قولان للمالك وأشهب وأجرى عليهما
الزكاة من أمسك حليا لابنته الصغيرة لتلبسه اذا كبرت وكذلك اختلف اذا اتخذ عدة للزمن (قوله وفيما يخرج من
المعدن من ذهب أو فضة الزكاة اذا بلغ وزن عشرين دينارا ذهباً أو خمس أواق فضة ففي ذلك ربع العشر يوم
خروجه وكذلك فيما يخرج بعد ذلك متصلا به وان قل) المعدن في اللغة الإقامة يقال عدن الرجل بالمكان اذا أقام
به ومنه قوله تعالى جنات عدن أى إقامة وما ذكر الشيخ من اعتبار النصاب هو كذلك باتفاق وظاهر كلامه انه
لا يشترط فيه الحول لقوله يوم خروجه وهو كذلك عندنا وقال اسحاق والليث وابن ذئب ما يخرج منه يستقبل به
حولا وحجتهم انه عليه السلام جعل المعدن جبارا وفي الركاذا الخمس فلو كان في المعدن شئ لم ذكره قال ابن هارون
والجواب عنه ان ذلك مسكوت عنه وقد بينه فعله عليه السلام في حديث بلال بأخذه الزكاة منه واختلف المذهب
اذا أذن الجماعة فقليل انه يشترط أن يكون لكل واحد منهم نصاب وهو المشهور وقيل انما يعتبر النصاب في حق
الجميع قاله ابن الماجشون وأجرى عليهم مالو كان المدفوع له ليس من أهل الزكاة كالعبد والذمي واختلف اذا
استخرج من المعدن عشرة دنانير مثلاً وكان بيده من غيره عشرة دنانير حال عليها الحول فقال القاضي عبد الوهاب
يضم ويتركى ومال اللخمي الى انه وفاق للمدونة وقال ابن يونس هو خلاف واختلف هل يضم الذهب الى الفضة
أم لا فقليل بالضم حكاه ابن الجلاب وقيل بعدمه حكاه البا جى تخرى بجاعلى ما يخرج من المعدن في وقت واحد وقال
ابن الحاجب وفي ضم الذهب الى الفضة وان كان المعدن واحدا قولان فظاهره أن الخلاف فيه بالنص وليس
كذلك ونبه على هذا ابن عبد السلام (قوله فان انقطع نياله بيده وابتدأ غيره لم يخرج شيئا حتى يبلغ ما فيه الزكاة)
ما ذكره متفق عليه لان ذلك كزرع سنين واختلف في تكميل معدن معدن في وقته فقليل بعدم الضم قاله مالك وقيل
بالضم قاله ابن مسleme وصوبه بعض الشيوخ لتشبيههم ما يخرج من المعدن بالزرع وقد اتفقنا على ان الزرع يضم قال
ابن رشد واذا انقطع النيل ثم عاد لا يخلو اما أن يتلف ما أخذ من النيل الاول قبل أن يظهر النيل الثاني أو بعد أن
ظهر أو بعد أن استخرج منه تمام النصاب ففي الاول لا يضم أحدهما الى الآخر كزرعين حرث الثاني منهما بعد
حصاد الاول وعكسه الثالث وأما الوجه الثاني فيخرج منه قولان الزكاة ونفيها من اختلاف قولى ابن القاسم وأشهب
فمن أفاد عشرة دنانير ثم عشرة فتلت الأولى بعد حوّلها ثم جاء حول الثانية فانه لا يخرج زكاته عند ابن القاسم

الحديث والقبيلة بفتح القاف والباء الموحدة موضع على خمسة أيام من المدينة والله أعلم ص (وتؤخذ الجزية من رجال أهل الذمة الاحرار البالغين ولا تؤخذ من نسائهم وصبيانهم وعبيدهم وتؤخذ من المجوس ومن نصارى العرب) ش أخذ الجزية من أهل الكتاب على قدرهم تحت ذمة الاسلام مجمع عليه وفي أخذها من غيرهم من الكفار أربعة لعبد الملك قصرها على أهل الكتاب لان القرآن لم يذكر غيرهم والمشهور أخذها من كل كافر الا من المرتد وثالثها لابن وهب من كل كافر الا من مجوس العرب ورابعها الامن قر يش فقيل اكرامهم وقيل لانه لا يوجد قرشي كافر الا مرتد المرتد لا يقر وانما تؤخذ من يقتل في الحرب لانها مشروعة لحقن الدماء ولا يقتل النساء والصبيان ولا العبيد والرهبان فلا تؤخذ منهم الجزية ولا تؤخذ الا من ذكر بالغ عاقل حر على المشهور مخاططهم تناولهم أحكامنا قال بعضهم ولا ينبغي أن يختلف في أخذها من مجوس العجم لقوله عليه السلام سنوا بهم سنة أهل الكتاب وفي البخاري والموطأ عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر ولا بن داود عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه عليه السلام بمث خالد بن الوليد إلى أ كيدر دومة فأخذه وحقق دمه

وتؤخذ الجزية
من رجال أهل
الذمة الاحرار
البالغين ولا تؤخذ
من نسائهم وصبيانهم
وعبيدهم وتؤخذ
من المجوس ومن
نصارى العرب

ويزكى عند أشهب (قوله وتؤخذ الجزية من رجال أهل الذمة الاحرار البالغين) قال ابن رشد الجزية العنوية ما يؤخذ من كافر على تأمينه واعترضه بعض شيوخنا بأنه غير مانع اذ قد يدخل في كلامه ما يؤخذ من مال على مجرد تأمين اللحاق بدار الحرب وليس بجزية قال وهي ما لزم الكافر من مال لا منه باستقراره تحت حكم الاسلام وصونه والجزية الصلحية لا أحدها الا ما صالح عليه الامام من قليل أو كثير قاله ابن حبيب وغيره قال ابن رشد وهو كلام فيه نظر والصحيح انه لا حد لقل ما يلزم أهل الجزية الرضا به لانهم ما يكون لا مرهم وان لا قلم احدا اذ بذلوه لزم الامام قبوله وحرم عليه قتالهم لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ولم أر لاحد من أصحابنا في ذلك حدا والذي يأتي على المذهب عندي أن أقلها ما فرض عمر على أهل العنوة فاذا بذل ذلك أهل الحرب في الصلح على أن يؤدوه عن يد وهم صاغرون لزم الامام قبوله وحرم عليه قتالهم وله أن يقبل منهم في الصلح أقل من ذلك وهم أغنياء قلت وحدها بعض شيوخنا بان قال هي ما لزم الكافر بعينه أدمه على إبقائه بذلك تحت حكم الاسلام حيث يجرى عليه وحكم الجزية الجواز المعروض للترجيح بالمصلحة وقد يعمين عند الحاجة عليها قبل القدرة وما ذكر الشيخ أنها تؤخذ من أهل الكتاب هو كذلك باجماع صرح به غير واحد ويريد ما لم يكن الذي راهبا بحيث لا يقتل فانها لا تضرب عليه رواه ابن حبيب وقال ابن حارثة اتفاقا واختلاف اذ اضربت عليه ثم تهرب فقيل انها تسقط نقله ابن رشد عن ابن القاسم مع ظاهر قول مالك وعزاه ابن حارثة لاشبه فقط وقيل انها لا تسقط رواه مطرف وابن الماجشون قال الفاكهاني وقول الشيخ البالغين كالمستغنى عنه لان الرجل لا يطلق في اللغة والعرف الا على البالغ ويقال بلغ الصبي ولا يقال بلغ الرجل نعم لو قال العلاء ليتحرز بذلك من المجانين لكان أولى من قوله البالغين وان كان يقال ذلك على طريق التوكيد (قوله ولا تؤخذ من نسائهم وصبيانهم وعبيدهم) اختلف هل تضرب على معتق على ثلاثة أقوال فقيل تضرب قاله ابن حبيب وغيره وعكسه لاشبه ورواه عن مالك وقيل ان أعتقه كافر ضربت عليه وان أعتقه مسلم فلا قاله في المدونة وأطلق هذا الخلاف غير واحد وقال ابن رشد انما هي قيم من أعتق ببلد الاسلام وأما في بلاد الحرب فهي عليه بكل حال (قوله وتؤخذ من المجوس ومن نصارى العرب) اختلف في أخذ الجزية من غير أهل الكتاب على أربعة أقوال فقيل تؤخذ وهو مذموب المدونة قال فيها وتؤخذ الجزية ممن دان بغير دين الاسلام وقيل انها لا تؤخذ وقيل تؤخذ الا من مجوس العرب وقيل تؤخذ الامن قر يش واختلف في علة ذلك فقيل لمنع اذ لا لهم بها المكانهم منه عليه السلام وقيل لاسلامهم كلهم يوم الفتح فكل كافر من قر يش مرتد والى هذا

وصالحه على الجزية الحديث ص (والجزية على أهل الذهب أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعون درهما ويخفف عن الفقير) ش هذا في جزية أهل العنوة وكذا فرضها عمر رضي الله عنه بزيادة ارفاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام وحكى ابن المواز عن مالك تطرح عنهم الضيافة اليوم لأنهم لم يوف لهم وتؤخذ منهم آخر كل سنة على الأحسن ولا تزدادني على المشهور ولا تنقص لفقرا ن قوى عليها وتسقط أن عجز عن حملها وروى الجلاب لا جزية على فقير ابن رشد من ضعف عنها فظاهر قول ابن القاسم سقوطها وقيل إلا ما يحمل ابن القصار ولا حد لا قلهما وقيل أقلها ربعها وهو دينار أو عشرة دراهم فصرف دينار الجزية عشرة دراهم كدينار الزكاة بخلاف دينار الدية والايان والقطع والنكاح فإنه اثنا عشر وسياى ان شاء الله عز وجل وجزية الصلح اصطلاحية فاشترط وجب وان أطلق بحيث نزلوا على الجزية دون تعيين فكأنه عوى والله أعلم ص (ويؤخذ من تجر منهم من أفق إلى أفق عشر نمن ما يبيعونه وان اختلفوا في السنة مرارا) ش يعني أنه يؤخذ العشر من تجار أهل الذمة لأن الجزية إنما هي لحقن دماءهم فقط عند مالك ويؤخذ منهم العشر في التجارة للتوسع في بلاد الاسلام وهل الواجب عشر النمن وهو المشهور فاذا لم يبيع فلا شيء عليه أو عشر المبيع فيؤخذ منه ولو لم يبيع قولان ابن يونس وروى محمد بن عبدوس ان رجعا بما قدم به أخذ منه عشرة نمن ان نزل بلدا آخر لم يؤخذ منه شيء ابن رشد ان كان البدل الآخر من ذلك الأفق نفسه والا عشر عليه وسمع القرينان ما جلب من تباه إلى المدينة عشر بخلاف ما جلب من واد القرى ابن رشد الحجاز والنمن أفقان والاندلس كلها أفق واحد مقتضى الروايات ان أفقه محل أخذ الجزية منه وفي المدونة الشام والمدينة أفقان قال الشيخ أبو مهدي الغبريني تلميذ ع تونس وقسطنطينية أفقان فانظر فيه وأصل مالك وجوب تكرار التعشير بتكرار الدخول ص

والجزية على أهل
الذهب أربعة دنانير
وعلى أهل الورق
أربعون درهما
ويخفف عن الفقير
ويؤخذ من تجر منهم
من أفق إلى أفق
عشر نمن ما يبيعونه
وان اختلفوا في
السنة مرارا

ذهب القرويون وذهب إلى الأول بعضهم (قوله والجزية على أهل الذهب أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعون درهما) ظاهر كلام الشيخ اسقاط ما فرضه عمر رضي الله عنه عليهم مع ذلك من ارفاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام وهو كذلك رواه ابن المواز عن مالك قائلا لأنه لم يوف لهم قال الباجي فهذا يدل على أنها لازمة مع الوفاء ونقله اللخمي بصيغة لما أحدث عليهم من الجور قال ولا أرى ان توضع عنهم اليوم بالمغرب لأنهم لا جور عليهم ومريضه بعض شيوخنا بأنه قل أن يكون وفاء غير عمر كوفائه ونقل أبو محمد عن سحنون أنه لا يؤخذ من أهل الذمة شيء إلا عن طيب أنفسهم إلا الضيافة التي وضعها عمر وهذا كالنص في الزامهم الضيافة قال الباجي وابن رشد لا نص لمالك وأصحابه في زمن وجوبها وظاهر المذهب والمدونة أنها تؤخذ بأخر العام وهو القياس كالزكاة (قوله ويخفف عن الفقير) يريد الشيخ أنها تؤخذ منه على قدر استطاعته ولا تسقط ألبته وهو كذلك في قول حكاه بعضهم قال وظاهر قول ابن القاسم أنه اذا لم يقدر على جميعها أنها تسقط ولو كان يقدر على جميعها فإنه لا يسقط عنه شيء وقال اللخمي اختلف في أخذها من الفقير فذهب ابن القاسم إلى أخذها منه وقال ابن الماجشون لا تؤخذ منه وهو أحسن ووجهه ابن بشير بالقياس على الزكاة وعلى قول ابن القاسم فلا حد لمقدار ما يحمل وقيل ان عجز عن دفعها سقطت عنه وكلاهما حكاه ابن القصار ونقل خلف عن أصبغ أنه يخفف عن ضعف فان لم يجد طرحت عنه وان احتاج انفق عليه قاله عمر بن عبد العزيز وما نقله من الاتفاق إنما عزاه ابن يونس لعمر فقط زاد ويسلفون من بيت المال وان غاب واجتعت عليه جزية سنين ان كانت غيبته فرار منها أخذت منه لماضي السنين وان كانت لعسر لم تؤخذ منه ولم يكن في ذمته ما عجز عنه منها فاذا الفقير لا جزية عليه نقله ابن شاس عن القاضي أبي الوليد قلت ويتعارض المفهومان فيما اذا كانت غيبته لغير ما ذكر ككونها للتجارة والعمل على مفهوم الثاني فتجب عليه والله أعلم (قوله ويؤخذ من تجر منهم من أفق إلى أفق عشر نمن ما يبيعونه وان اختلفوا في السنة مرارا) ظاهر كلام الشيخ لو لم يبيع وأراد الرجوع بماله بعينه فإنه لا يؤخذ منه شيء وهو كذلك وقيل يؤخذ منه والقولان لمالك وسبب الخلاف اختلاف في علة الأخذ منهم هل هي لا جـل

(وان حملوا الطعام خاصة الى مكة والمدينة خاصة أخذ منهم نصف العشر من ثمنه) ش المراد بالطعام ما يقتات غالبا
فلذلك استثنى ابن رشد القطنية لانها ادام وفي الموطا وغيره ذكر الحنطة والزبيب وفي الجلاب قرى مكة والمدينة لها
حكم مكة والمدينة وروى ابن عبد الحكم يؤخذ منهم العشر في مكة والمدينة كغيرهما قائلان ولا يؤخذ فيهما الا فيما جلبوه
من الطعام خاصة فلا يؤخذ منهم شيء في غيرهما من البلاد والمشهور ما في الاصل وأصل الخلاف هل ذلك للحرمة فيهم
في كل زمان أو للجلب فلا ينقص عند التيسير فانظر ذلك ص (و يؤخذ من تجار الحربين العشر الا أن ينزلوا على أكثر
من ذلك) ش يعني أن الحربى اذا تجرأ الى بلاد الاسلام ودخل بالامان على شيء يعطيه لزمه ولا يزداد عليه وان لم
يعين شيئا لزمه العشر فسادونه باجتهاد الامام على المشهور قال ابن القاسم وأشهب ولا يزداد على العشر وقال أصبغ
ان كانوا معروفين بالنزول على العشر قبل ذلك وظاهر كلام الشيخ انه لا ينقص من العشر وان رآه الامام والمشهور
ان ذلك لا يجتهد الامام في النقص والزيادة والله أعلم ص (وفي الركاز وهو دفن الجاهلية الخمس على من أصابه) ش
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركاز الخمس متفق عليه من حديث أبي هريرة رضى الله عنه وفي المدونة أولا
لمالك هو دفن الجاهلية كما قال الشيخ تقول أولا وفيها آخرامع الموطا سمعت أهل العلم يقولون انما الركاز دفن
الجاهلية ما لم يطلب بمال أو كبير عمل وان أصيب مرة دون أخرى فغير ركاز عياض قيل قولها اختلاف وقيل
وفاق وهذا في المعدن والاول في الدفن والمشهور تخميس القليل والكثير منه كان عينا اولوا او نوحا سا أو غيرها
واليه رجع مالك عن تخصيصه بالعين واختاره ابن القاسم وغيره وما كثر العمل والنفقة في تحصيله فليس فيه الا الزكاة
على الاصح وفي قوله على من أصابه عموم فلا يشترط الاسلام ولا غيره وهو لو واجده بموات أو فيفاء أو بمجولة ولما لكها
بغيرهما ان وجده اتفاقا أو غيره على المشهور وقيل للواجد مطلقا ودفن مسلم أو ذمي لقطة وذو علامتى الاسلام وغيره
لواجده **﴿ فرع ﴾** وما لفظه البحر من عنبر ولؤلؤ ونحوه غير مملوك فلو واجده ولا يخمس ولورآه أحد وبادر غيره
أو واحد من جماعة فلا سابق فان كان مملوكا فهل لمالكه او لواجده قولان الا الحربى فلو واجده كان أخذه منه بقتال
الانتفاع أو للوصول فقط وعلى الاول لا يحال بينهم وبين رقيقهم في استخدام أو وطاء وعلى الثانى يمنعون الا بعد
الاداء واختلف اذا اشترى بعين قدم به سلعاً فليل يؤخذ منهم عشرين وهو المشهور وقيل عشر قيمتها نقله أبو محمد
وقيل عشر ثمنها نقله أبو عمر في الكافي وقيل غير ذلك ولولا الاطالة لذكرناه ومقتضى الروايات ان أفقه محل أخذ جزئته
وعمالها وفي المدونة الشام والمدينة اتفاقان (قوله وان حملوا الطعام خاصة الى مكة والمدينة خاصة أخذ منهم نصف
العشر من ثمنه) ما ذكر انه يؤخذ منهم نصف العشر وهو المشهور وقيل العشر كاملاً كغيرهما رواه ابن نافع وظاهر
كلام الشيخ أن سائر الاطعمة سواء لا يستثنى منها شيء وهو ظاهر كلام غيره أيضاً وظاهر كلام مالك ان القطنية
لا تلحق بذلك لانه احتج على ذلك بفعل عمر قال كان ياخذ منهم في القطنية العشر وظاهر كلام الشيخ ان قرى مكة
والمدينة ليست كهما وأحقها ابن الجلاب بهما (قوله و يؤخذ من تجار الحربين العشر الا أن ينزلوا على أكثر من
ذلك) ما ذكر انه ياخذ منهم العشر هو كذلك قاله مالك وقيل بحسب ما يرى الامام من الاجتهاد قاله ابن القاسم فله أن
ياخذ وان لم يبيعه او على الاول فاختلف اذا قدموا بشيء غير مصنوع ثم استأجروا على حيا كته او على صناعته او
ضربه مثلاً على ثلاثة اقوال فليل لا شيء عليهم قاله اشهب وقيل يؤخذ منهم عشرة غير مصنوعة قاله ابن المواز وقيل
بل عشرة مصنوعة قاله ابن القاسم ولا يمكنون من بيع خمر لمسلم باتفاق والمشهور نعم كينهم لغيره وذلك اذا حملوا الال
الذمة لا الى أمصار المسلمين التي لازمة فيها (قوله وفي الركاز وهو دفن الجاهلية الخمس على من أصابه) ظاهر كلامه
وان كان المدفون غير عين كخصاص ونحاس فانه يخمس وهو كذلك في أحد قولى مالك في المدونة ونصها قال مالك
مرة فيه الخمس ثم قال لا خمس فيه ثم قال فيه الخمس وبه أقول فان كان الامام عدلاً دفع الواجد الخمس له بصرفه في

وان حملوا الطعام
خاصة الى مكة والمدينة
خاصة أخذ منهم
نصف العشر من
ثمنه و يؤخذ من تجار
الحربين العشر الا
أن ينزلوا على أكثر
من ذلك وفي الركاز
وهو دفن الجاهلية
الخمس على من أصابه

هو السبب والافق . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل وجد كزافي خربة ان وجدته في قرية مسكونة فمره وان وجدته في غير قرية مسكونة فقيهه وفي الر كاز الخمس أخرجه ابن ماجه من طريق عمرو بن شعيب وإسناده حسن والله أعلم

باب في زكاة الماشية

أفرد هذا الباب للتعلم به ولأنه ورد في الحديث بمفرده ولأن وجه العمل فيه مختلف والله أعلم ص (وزكاة الابل والبقير والغنم فرضة) ش الماشية عبارة عما ذكر من الثلاثة الانواع ولا خلاف بين المسلمين في وجوب الزكاة فيها بشروط وجوبها في العين الا عدم الدين ويزيد في هذه بحج الساعي فانه شرط وجوب على المشهور ان يعتيد والمعلوفة والعاملة كالسائمة وفيما تولد منها ومن الوحش نالها ان كانت الامهات من الوحش سقطت وتفاصيل نصاها ذكرها الشيخ وبدأ بالابل ص (فقال ولا زكاة من الابل في أقل من خمس ذود وهي خمس من الابل ففيها شاة جذعة أو ثنية من جل غنم أهل ذلك البلد من ضأن أو معز الى تسع ثم في العشر شاتان الى أربعة عشر ثم في خمسة عشر ثلاث شياه الى تسعة عشر فاذا كانت عشرين فأربع شياه الى أربع وعشرين ثم في خمس وعشرين بنت مخاض وهي بنت سنتين فان لم تكن فيها فابن لبون ذ كرا الى خمس وثلاثين ثم في ست وثلاثين بنت لبون وهي بنت ثلاث سنين الى خمس وأربعين ثم في ست وأربعين حقة وهي التي يصلح على ظهرها الحمل ويطرقها الفحل وهي بنت أربع سنين الى ستين ثم في احدى وستين جذعة وهي بنت خمس سنين الى خمس وسبعين ثم في ست وسبعين بنتا لبون الى تسعين ثم في احدى وتسعين حقتان الى عشرين ومائة فما زاد على ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون) ش ثم ما ذكره ظاهر التصور وقد جاء تفصيل ذلك في كتاب فرضة الصدقة الذي كتبه أبو بكر رضي الله عنه قائلا هذه

باب في زكاة

الماشية

وزكاة الابل والبقير والغنم فرضة ولا زكاة من الابل في أقل من خمس ذود وهي خمس من الابل ففيها شاة جذعة أو ثنية من جل غنم أهل ذلك البلد من ضأن أو معز الى تسع ثم في العشر شاتان الى أربعة عشر ثم في خمسة عشر ثلاث شياه الى تسعة عشر فاذا كانت عشرين فأربع شياه الى أربع وعشرين

محله وان كان غير عدل فقال مالك بتصدق به الواجد ولا يدفعه الى من يعيث فيه وكذلك العشر وما فضل من المال للورثة قال ولا اعرف اليوم بيت مال وانما هو بيت ظم وظاهر كلام الشيخ انه لا يشترط في الركاز النصاب وهو كذلك في المشهور وقيل لا يخمس مادون النصاب قال المغيرة ولا يشترط في راجده الاسلام والحرية

باب في زكاة الماشية

(قوله وزكاة الابل والبقير والغنم فرضة) قوة كلامه تقتضي ان زكاة الماشية محصورة فيما ذكر وهو وكذلك عندنا وقال أهل العراق وتجب في الخيل السائمة اذا كانت ذكورا واناثا واناثا فقط متخذة للنسل وذلك ديتار في كل فرس وان شاء قومها وأخرج عن كل مائتي درهم خمسة دراهم ورد بعض أهل المذهب عليهم ذلك بالنص والمعنى اما النص فقوله عليه السلام ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وقوله عفوت لكم عن صدقة الخيل والريق وأما المعنى فلان النعم تختص بالدر والنسل والاصواف والابار والاشمار بما لا يوجد في غيرها من الحيوان على هذه الصفة فواجب اختصاصها بالزكاة وأيضا فلان الخيل حيوان لا تجب في أحد نوعيه زكاة فلا تجب في الآخر كالحمر واختلاف المذهب في المتولد من النعم ومن الوحش على ثلاثة أقوال قليل باسقاط الزكاة قاله محمد بن عبد الحكم وعكسه حكاه ابن بشير وحكى الاستاذ أبو بكر اتفاق الاثمة الثلاثة على ابطال هذا القول وقيل ان كانت الامهات من النعم وجبت والا فلا قاله ابن القصار قال ابن بشير وقد استقرى هذا القول من المدونة لقولها لان كل ذات رحم فولدها بمنزلتها (قوله ولا زكاة من الابل في أقل من خمس ذود وهي خمس من الابل ففيها شاة جذعة أو ثنية من جل غنم أهل ذلك البلد من ضأن أو معز الى تسع ثم في العشر شاتان الى أربعة عشر ثم في خمس وعشرين بنت مخاض وهي بنت سنتين فان لم تكن فيها فابن لبون ذ كرا الى خمس وثلاثين ثم في ست وثلاثين بنت لبون وهي بنت ثلاث سنين الى خمس وأربعين ثم في ست وأربعين حقة وهي التي يصلح على ظهرها الحمل ويطرقها الفحل وهي بنت أربع سنين الى ستين ثم في احدى وستين جذعة وهي بنت خمس سنين الى خمس وسبعين ثم في ست وسبعين بنتا لبون الى تسعين ثم في احدى وتسعين حقتان الى عشرين ومائة فما زاد على ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون) ش ثم ما ذكره ظاهر التصور وقد جاء تفصيل ذلك في كتاب فرضة الصدقة الذي كتبه أبو بكر رضي الله عنه قائلا هذه

فرضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله الحديث على اختلاف ألفاظه ورواياته في غير النصب والاعداد إلا أن في قول الشيخ خمس ذود إطلاق الذود على الواحد من الأبل ولم يسمع من العرب فأنظروا والجذع من الضأن معلوم ولا تؤخذ من المعزال أن يكون جل غنم البلد وسيأتي ذكر استنائه قريبا إن شاء الله وقوله من جل غنم البلد هو المشهور وروى ابن نافع بإسناد صحيح كسبه وقال ابن حبيب إن كان بيده صنف فنه وإن كان بيده الصنفان فنأكثرهما ورايها بخير الساعي ولبعض شيوخ المازري أن عدما بيده عمل على أقرب البلاد إليه ولو أخرج عن الشاة بعيرا فالاصح الإجزاء وهو قول ابن عبد المنعم وقال ابن العربي والباحي لا يحزى والمزكى بالغنم من الأبل يسمى الشنق لأن المزكى يشنق صاحب الأبل فيما ليس عنده ولا يزكى مال من غيره عند الجمهور غير أول مراتب الأبل المذكورة وقوله فإن لم تكن فيها فابن لبون ذكر يريدان وجد في أبله وعدمت أصلا أو خالصة لا إن وجدت ولا إن فقدت فإنه يشتري بنت المخاض لابن لبون لأن يرى الساعي أخذ ابن لبون نظرا في المسئلة خلافه وأكده بقوله ذكر لرفع الاحتمال في النبوة والله أعلم وحاصل ما ذكرنا من الفرض ينتقل في كل خمس إلى خمس وعشرين ثم ينتقل بالعمرات إلى ست وأربعين ثم بالخمس عشرة إلى إحدى وتسعين ثم في الثلاثين فهي مراتب أربع في الأولى اثنا عشر وخمس وفي الثانية اثنا عشر وفي الثالثة ثلاثة وسيأتي ذلك في الأوقاص إن شاء الله ثم إن زادت بعد العشرين ومائة إلى تسع وعشرين فمشهورها بخير الساعي بين حقتين وثلاث بنات لبون إن وجدت أو فقدت أو هل إن وجدت أحدهما فقط أو يتبعين وهو الأقرب قولان وفي ثلاثين ومائة حقة وبنات لبون اتفاقا فانظر ذلك وما ذكر في الاسنان واضح وإذا أطاع بسن أفضل أجزاء وهل إن أخذ

صلى الله عليه وسلم إذ فعل ذلك في كتاب الصدقة المكتوب لعمر بن حزم وظاهر كلام الشيخ سواء كانت الأبل عوامل أم لا وهو كذلك عندنا خلافا للشافعي وإبي حنيفة في إسقاطهما الزكاة عن العوامل لقوله عليه السلام في السائمة الزكاة وأجاب بعض أهل المذهب بمنع كون المفهوم حجة سلمنا ما قالوه من أنه حجة فقد عارضه العموم في قوله عليه الصلاة والسلام في كل أربعين شاة وهو أقوى من المفهوم وقال ابن عبد السلام مذهب المخالف هو الذي تركى النفس إليه وعارض أبو عمر بن عبد البر قول أهل المذهب هنا بقولهم لازكاة في الحلي المعد للباس ورأى أن الزكاة في أحدهما دون الآخر كالمتناقض وفرق بأن اتخاذ النعم الاستعمال والعلوفة لا يمنع من حصول النماء فيها كما يحصل من السائمة بخلاف نعاء العين إنما يكون بصرفه في التجارة وذلك لا يحصل مع اتخاذ اللباس وما ذكر الشيخ من أن الشاة تؤخذ من جل غنم أهل البلد هو المشهور وهو نص المدونة وقيل إنما يعتبر رجل كسب المخرج نص عليه في كتاب ابن سبعون وقاله ابن حبيب قائلا أن استوى الصنفان خير الساعي واختار اللخمي أن الأمر واسع يخرج إماما من كسبه وإماما من كسب أهل البلد فيحصل في ذلك ثلاثة أقوال ولو أخرج بعيرا عن شاة فقال ابن شاس أطلق القاضي أبو الوليد وأبو بكر القول بأنه لا يحزى وقال أبو الطيب عبد المنعم القروي من أصحابنا من أباه وليس بشيء لأنه مواساة من جنس المال بأكثر مما وجب عليه (قوله ثم في خمس وعشرين بنت مخاض وهي بنت سنيتين) سميت بنت مخاض لأن أمها ما خض أي حامل وظاهر كلام الشيخ أنها كملت سنيتين ودخلت في الثالثة والمنصوص غيره ما دخل في الثانية ولا يبعد أن يحمل كلام المؤلف عليه (قوله فإن لم تكن فيها فابن لبون ذكر إلى خمس وثلاثين ثم في ست وثلاثين بنت لبون وهي بنت ثلاث سنين إلى خمس وأربعين ثم في ست وأربعين بنت لبون وهي بنت أربع سنين إلى ستين ثم في إحدى وستين بنت لبون وهي بنت خمس سنين إلى خمس وستين ثم في ست وستين بنت لبون إلى تسعين ثم في إحدى وتسعين بنتان إلى عشرين ومائة) اختلف المذهب إذا قدموا ما بنت مخاض وابن لبون على أربعة أقوال فقليل إن الساعي

ثم في خمس وعشرين بنت مخاض وهي بنت سنيتين فإن لم تكن فيها فابن لبون ذكر إلى خمس وثلاثين ثم في ست وثلاثين بنت لبون وهي بنت ثلاث سنين إلى خمس وأربعين ثم في ست وأربعين حقة وهي التي يصلح على ظهرها الحمل ويطرقها الفحل وهي بنت أربع سنين إلى ستين ثم في إحدى وستين جذعة وهي بنت خمس سنين إلى خمس وستين ثم في ست وستين بنتان إلى تسعين ثم في إحدى وتسعين بنتان إلى عشرين ومائة

للفضل نمناء أعطى عن النقص وصوب أولا وشهر أو يكره فان وقع أجزأ وشهر أيضا أقوال فانظرها ص (ولا زكاة من البقر في أقل من ثلاثين فاذا بلغت ففيها تبيع عجل جذع قد أو في سنتين ثم كذلك حتى تبلغ أربعين فيكون فيها مسنة ولا تؤخذ الا أنى وهي بنت أربع سنين وهي ثنية فما زاد ففي كل أربعين تبيع) ش هذه زكاة البقر ونصبها وهي في حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه رواه الخمسة وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم وما ذكره الشيخ من سنن التبيين هو قول ابن نافع وقال ابن حبيب هو ما أو في سنة

يكلفه بالاصل وهي بنت مخاض الا أن يأتيه رب المال بابن اللبون ويراه الساعي نظرا قاله في المدونة ووقع لابن القاسم أن أتى بابن لبون قبل مطلقا وقال أشهب تتعين بنت مخاض مطلقا لأنها الاصل فان أخرج غيرها لم يجزه لأنها من إخراج القيم في الزكاة على أن المنقول عن أشهب في فصل إخراج القيم الجواز ابتداء خسمها يأتي فيكون له قولان وقيل أن الساعي مخير ذكره ابن المواز تاويله عن ابن القاسم ولم يرتضه اللخمي وهذا الخلاف كما قلنا إنما هو مع فقد هما وأما أن كان السنن عنده فالواجب بنت مخاض وقال التونسي لا يبعد أن يأخذ الساعي ابن لبون لأنه إذا جاز أخذه مع عدمه نظرا جاز مع وجوده (قوله) فما زاد على ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون (اعلم أنه إذا كان عند المكلف عشرون ومائة ففيها حقتان بلا خلاف وكذلك في الثلاثين ومائة حقة وبنت لبون واختلف إذا كان عنده ما بين ذلك على ثلاثة أقوال فقيل يتعين حقتان قاله مالك خارج المدونة من رواية أشهب وبه أخذ المغيرة وابن مسleme وابن الماجشون وعن مالك أيضا أنه مخير بين ذلك وبين ثلاث بنى اللبون وقال ابن القاسم بقول ابن شهاب تتعين ثلاث بنات لبون في الابل أم لا وهذا القولان كلاهما في المدونة وهذه إحدى المسائل الأربع التي أخذ فيها ابن القاسم بغير قول مالك والثانية في كتاب المديان أخذ فيها بقول ابن هريرة والثالثة في تضمين الصناعات أخذ فيها بقول ابن أبي سلمة والرابعة في العتق الثاني أخذ فيها بقول ابن المسيب ولولا الاطلاعة لذكرنا نص جميع ذلك كما هو في المدونة واختلف إذا وصلت الابل مائتين على أربعة أقوال فقيل أن الساعي مخير بين أربع حقات أو خمس بنات لبون قاله أصبغ وقيل التخيير في ذلك لرب المال واختاره اللخمي وقيل أن وجد أخيرا الساعي وإن فقد أو فقد أحدهما خير رب المال قاله ابن القاسم ونحوه لابن المواز وقيل أن وجد أو فقد أخيرا الساعي وإن وجد أحدهما خير رب المال وهو المشهور (قوله) ولا زكاة من البقر في أقل من ثلاثين فاذا بلغت ففيها تبيع عجل جذع قد أو في سنتين) ما ذكره الشيخ هو مذهبنا وقال ابن المسيب في كل خمس شاة كالأبل إلى خمس وعشرين ففيها بقرة إلى خمس وسبعين فاذا زادت واحدة فبقرة ثان إلى عشرين ومائة فاذا جاوزتها ففي كل أربعين بقرة وقيل غير ذلك والذي تدل عليه السنة الثابتة في كتاب عمرو بن حزم ما قاله مالك وما ذكره الشيخ من تعيين ذلك هو المشهور مطلقا وروى أشهب أن الساعي مخير في أخذ جذعة أنى أو تبيع أن وجد في البقر أو فقد أمعا وأما أن وجد أحدهما فليس له غيره وصوبه القاضي عبد الوهاب محتجاً بما في كتاب عمرو بن حزم أن في الثلاثين تبيعا أو جذعة فأتى بلفظة أو المقتضية للتخيير وما ذكره الشيخ من أنه قد أو في سنتين هو قول ابن حبيب وقيل ما أو في سنة ودخل في الثانية قاله عبد الوهاب وقال ابن نافع في المجموعة هو ابن ثلاث سنين حكاه اللخمي قال الجوهرى التبيع ولد البقرة في أول سنة قال ابن عبد السلام فظاهره يقتضى أنه يسمى تبيعا في أول السنة ووسطها (قوله) ثم كذلك حتى تبلغ أربعين فتكون فيها مسنة ولا تؤخذ الا أنى وهي بنت أربع سنين وهي ثنية) ما ذكر من أن سننها أربع هو قول ابن حبيب وعبد الوهاب في نقل اللخمي ونقل ابن يونس عن ابن حبيب أنها التي دخلت في الرابعة وبه قال ابن شعبان وقيل بنت سنتين حكاه ابن الحاجب قال ابن هارون ولا أعرفه لغيره وسلمه ابن عبد السلام قائلا بل قال في التبيع ما أو في سنة ثم قال في المسنة ما أو في سنتين (قوله) فما زاد ففي كل أربعين بنت لبون (اعلم أن المائة والعشرين من البقر

فما زاد على ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون ولا زكاة من البقر في أقل من ثلاثين فاذا بلغت ففيها تبيع عجل جذع قد أو في سنتين ثم كذلك حتى تبلغ أربعين فيكون فيها مسنة ولا تؤخذ الا أنى وهي بنت أربع سنين وهي ثنية فما زاد ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل ثلاثين تبيع

ودخل في الثانية وكونه ذكرا شرط على المشهور فلو أراد الساعي جسه على الانثى من سنه فليس له ذلك عند ابن القاسم وقال ابن حبيب مع رواية أشهب له ذلك ولا يؤخذ ذلك في فرض المسنة اتفاقا وكونها بنت أربع سنين خالف فيه ابن شعبان فقال التي أتمت سنتين ونقله الباجي عن ابن حبيب ونقل اللخمي عنه ماتت ثلاث سنين وفي مائة وعشرين من البقر ما في مائتين من الابل يعني بخير الساعي بين ثلاث مسنات أو أربع تباع كباخير الآخر في ثلاث حقائق أو أربع بنات لبون والله أعلم ص (ولازكاة في الغنم حتى تبلغ أربعين شاة فإذا بلغت ففيها شاة جذعة أو ثنية إلى عشرين ومائة فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففيها شاتان إلى مائتي شاة فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة فما زاد ففي كل مائة شاة) ش أول نصاب الغنم أربعون فلا زكاة فيما دونها وكذا في كتاب أبي بكر رضي الله عنه ثم ذكر ما بعده وكون الشاة جذعة أو ثنية ظاهره ان الضان والمعز في ذلك سواء وكذا قال في المدونة ونقل ابن يونس عن ابن حبيب لا يؤخذ من المعز الا الثني وعنه اشتراط الانثوة فيه مع ذلك وقال ابن القصار الانثوة شرط في الماخوذ مطلقا والمشهور عدم اشتراط ذلك ونقله اللخمي عن ابن القاسم وأشهب وفي كون التخيير في الجذع والثني للساعي أولر بها قولان لا شهب وابن نافع ثم انتقل الفرض أولا بثمانين وكذا ثانيا وبعده بالملئين والله أعلم ﴿ تنبيه ﴾ كلما كثرت مؤنته وعظمته في النفس هيبتة فقلت زكاته رفقا باهله ولذا كان في العين ربع العشر وفي غيره غيره فافهم ص (ولازكاة في الاوقاص وهو ما بين القريضتين من كل الانعام) ش قد فسر الوقص بأنه ما بين القريضتين فهو في الابل من أربعة إلى ثمانية وعشرين فالوقص في الشنق أربعة إلى ثمانية وعشرين ومن خمسة وثلاثين عشرة ومن ست وثلاثين إلى ست وأربعين تسعة ومن سبعين وأربعين إلى إحدى وستين أربعة عشر وكذا إلى خمس وسبعين وإلى إحدى وتسعين ومن ثم إلى مائة وعشرين ثمانية وعشرون ووقص البقر تسعة إلى تسعة عشر والغنم ثمانون إلى مائة وثمانية وتسعين والمشهور ما ذكر من عدم زكاة الاوقاص وقيل هي مزكاة وعليها الخلاف في شاة المائة والعشرين هل هي عن الأربعين والثمانون عفو هي عن الجميع ويظهر ذلك في الخليطين وسيأتي ان شاء الله والانعام عبارة عن الابل والبقر والغنم كالمواشي لا يقال ذلك في غيرها والله أعلم ص (ويجمع الضان والمعز في الزكاة والجواميس والبقر والبخت والعرب) ش يعني

كالمائتين من الابل لان فيها ثلاث أربعينات وأربع ثلاثينات فيختلف في التخيير على حسب ما تقدم من الاقوال الاربعة (قوله ولا زكاة في الغنم حتى تبلغ أربعين شاة فإذا بلغت ففيها شاة جذعة أو ثنية إلى عشرين ومائة فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففيها شاتان إلى مائتي شاة فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة فما زاد ففي كل مائة شاة) اختلف في اقل الجزئ على ثلاثة أقوال فقل تتعين الجذعة قاله ابن القصار قائلا ضانا كانت أو معزا وبه قال الشافعي قياسا على الابل فان الواجب فيها الاناث والمشهور ان الجذع من الضان والمعز يحزى فضلا عن الانثى وهو نص ابن القاسم وأشهب قال الفاكهاني وهو ظاهر كلام المصنف يريد لان قوله شاة تتناول الذكر والانثى والضان والمعز وقوله جذعة يريد منها من الجذعة أو الثنية وقال ابن حبيب انما يحزى الجذع من الضان والثني من المعز كالضحيا قال أبو محمد ليس هذا بقول مالك وأصحابه ورده غيره بان الشرع فرق بين البابين باجازه في زكاة الابل والبقر من سن مالا يجوز في الضحيا (قوله ولا زكاة في الاوقاص وهو ما بين القريضتين من كل الانعام) سياق كلامه ههنا في غير الخليطين وهو كذلك باتفاق وأما الوقص في الخليطين فيأتي الكلام عليه في موضعه ان شاء الله (قوله ويجمع الضان والمعز في الزكاة والجواميس والبقر والبخت والعرب) ما ذكر الشيخ من جمع الجواميس للبقر والبخت للعرب متفق عليه وما ذكر من جمع الضان للمعز هو المشهور وقال ابن لباية بعدم الضم حكاه ابن رشد عنه في المقدمات في أواخر الزكاة ونقله عنه ابن بري أيضا وعلى المشهور فان كان

ولا زكاة في الغنم حتى تبلغ أربعين شاة فإذا بلغت ففيها شاة جذعة أو ثنية إلى عشرين ومائة فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففيها شاتان إلى مائتي شاة فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة فما زاد ففي كل مائة شاة ولا زكاة في الاوقاص وهي ما بين القريضتين من كل الانعام ويجمع الضان والمعز في الزكاة والجواميس والبقر والبخت والعرب

أن من له عشرة وضائنة وعشرون معزاً تلزمه الزكاة وكذا من له ثلاثون من أحدهما وكل النصاب من الآخر والقول في الجواميس والبقر كذلك وكذلك البخت والعراب من الأبل لكن في التساوي بخير الساعي فايهما شاء أخذ وقال اللخمي القياس النصف من كل ناحية قال غيره لكنهم اعتبروا ضرر الشركة ولزوم القيمة وقال ابن بشير هو خلاف ما فهم من الشريعة من عدم زكاة الأوقاص فإن تفاوتوا أخذ من الأكثر وقال ابن مسلمة إن لم يكن الأقل نصاباً والآخر وإن وجب شتاناً فمنهما إن تساوىتا أو كان الأقل نصاباً غير وقص كار بعين ومائة والألفائة والألف من الأكثر كثلثين مع مائة وأربعين مع مائة وثلثين وقال سحنون من إلا أكثر مطلقاً وتفصيل ذلك والخلاف فيه يطول فانظره والضمان والمعز معلومان وهل يلحق غنم الشرك بالضمان أو المعز لم أقف على شيء فيه والجواميس بقدر سود ضخم صغيرة الأعين طويلة الخراطيم مرفوعة الرأس إلى قدام بطيئة الحركة قوية جداً لا تكاد تفارق الماء بل ترقد فيه غالب أوقانها يقال إنها إذا فارت الماء يوماً فأكثرت رأيناها بمصر وأعمالها والبخت أبل ضخمة مائلة إلى القصر لها سنان أحدهما خلف الآخر تأتي من ناحية العراق وقد رأيناها بمصر والحجاز مع الأروام في حجبهم فسبحان الخلاق العظيم ص (وكل خليطين فانهما يترادان بينهما بالسوية) ش يعني لقوله عليه السلام في كتاب فريضة الصدقة وما كان من خليطين فانهما يترادان بالسوية وكان الشيخ أتى به بعينه فيراجع المأخوذ منه شريكه على الأجزاء بالقيمة يوم الأخذ لا يوم الوفاء خلافاً لشهاب إن حصل الوقص

وكل خليطين فانهما يترادان بينهما بالسوية

الواجب شاة من الضمان والمعز فان كانا متساويين كارب بعين وضائنة وأربعين معزة ففي المدونة بخير الساعي وزعم ابن رشد الاتفاق عليه وقال اللخمي القياس أخذ نصفين لأن تخيير الساعي ليس بأولى من تخيير رب المال فيترجح عليه ترجيحاً بلا مرجح فهو كما تنازعاه اثنان قال الشيخ خليل وليس بظاهر لأن ذلك يقع في مخالفة الأصول لأنه إما أن يقول يأخذ قيمة نصفين أو يكون شريراً وكأول يلزم منه أخذ القيم والثاني يلزم منه الشركة وفيه ضرر على رب الماشية وإنما لم تشرع زكاة الأوقاص في الماشية والله أعلم بضرر الشركة قلت والآخر من كلام الشيخ خليل ذكره ابن بشير رحمه الله وإن لم يكونا متساويين كارب بعين وضائنة وعشرين معزة أو أربعين وسنتين فالمشهور من إلا أكثر مطلقاً وقال ابن مسلمة مثله إلا أن يكونا مستقلين بحيث يكون كل واحد نصاباً فأكثرت كالمثال الثاني فيخير الساعي وإن كان الواجب شاتين فإن كانا متساويين كما نصاباً ومائة أخذ منهما وإن كانا غير متساويين فله صور أحدها أن يكون الصنف الأول بلغ النصاب وأثر في وجوب الشاة الثانية كما نصاباً وعشرين ضائنة وأربعين معزاً فذهب المدونة أنه يأخذ منهما وقال سحنون بل من إلا أكثر وخرج اللخمي قولاً آخر أنه يأخذ شاة من الضمان ويخير في الآخر الصورة الثانية عكس الأولى وهي أن يكون الأقل دون النصاب ولم يؤثر شيئاً كما نصاباً واحد وعشرين ضائنة وثلثين معزاً فذهب سحنون ابن القاسم هنا الصورة الثالثة أن يكون المعز أربعين فقال ابن القاسم يأخذ الشاتين من الضمان وقال ابن مسلمة يأخذ شاة من الضمان ويخير الساعي في الأخذ الثانية وقيل شاة من الضمان وأخرى من المعز من غير تخيير حكاه ابن عات وهذا الفصل الكلام فيه متسع جداً وحله المدونة (قوله وكل خليطين فانهما يترادان بينهما بالسوية) إما أن لم يكن وقص فواضح وأما أن كان فذلك على وجهين أحدهما أن يكون الوقص لكل واحد منهما حالة الأفراد ويتعلق بهما نصاب كصاحب تسع وست فهذا الوجه لا خلاف في التراجع فيه فيكون على صاحب التسع شاة وأربعة أخماس أخرى وعلى الآخر شاة وخمس والوجه الثاني أن يكون الوقص من جهة واحدة أو من الجهتين ولا يبلغ نصاباً كخليطين لا أحدهما تسع والآخر خمس فيكون مالك يقول على كل واحد منهما شاة ثم رجع إلى أن على صاحب التسع شاة وستة بعين وعلى الآخر خمسة أسباع والقولان في المدونة والآخر منهما هو المشهور واختلف هل المعز في تقويم ما أخذه الساعي يوم أخذه قاله ابن القاسم أو

منهما اتفاقا أو من أحدهما على المشهور والذي يرجع إليه مالك وفيه أن الاوقاص من زكاة والله أعلم ص (ولا زكاة على من لم تبلغ حصته عدد الزكاة) ش يعني كان خليطا أو غيره هذا هو المشهور وعن ابن وهب لا يشترط ذلك والمذهب أن الخلطاء كالمالك الواحد بشرط ستة اتحاد النوع وقصد الفرق وكون ذلك قبل الحول ما لم يقرب جدا ونية الخلطة خلافا لا شهب ومالك كل نصابا على المشهور وحلول حول كل نصاب واجتماعها في ملك أو منفعة في الجمل من ماء ومبيت وراع باذنهم - م وفحل لمرق ومراح وهو موضع اقامتها وقيل موضع الروح للمبيت فهي ستة يجمع جملها الراعي فلذا قيل يكفي وجوده وقيل يكفي اثنان منها والله أعلم ص (ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وذلك اذا قرب الحول فاذا كان ينقص أدائهما بافراقهما أو باجتماعهما أخذما كانا عليه قبل ذلك) ش يعني ان ارباب الماشية اذا خافوا كثرة الصدقة فخلطوها ليس لهم ذلك كما اذا قصد الساعي ذلك ليكثرها وكذا ان فرقوها لذلك أو فرقها لذلك وما كانوا عليه قبل ذلك الا ان تدل قرينة على عدم القصد للتقليل أو للتكثير فيعتبر القرب على المشهور ففي المدونة ان اجتمعوا قبل الحول بشهرين ابن القاسم أو أقل فهم خلطاء ما لم يقرب جدا وقيل لا تكون خلطة بأقل من شهرين وقيل لا تكون بأقل من عام وقيل تحصل بشهر وبدونه ما لم يقرب جدا فان اشكل فتألفها بحلف المتهم ومثله الجمع للتقليل أن يكون لكل واحد أربعون شاة وهم ثلاثة فيجمعونهم لكيلا تلزمهم الاشاة واحدة ومثاله في التكثير ان يكون لكل واحد مائة وشاة تلزمهم على كل مائة شاة فاذا اجتمعت كانت في المجموع ثلاث شياه والتفريق للتقليل ان يكونوا خليطين فيفرقون المائتين وواحدة لتلزم كل واحد واحدة وللتكثير ان يفرق الثلاث الاربعينات لياخذ من كل شاة لانه لا يلزم في المائة والعشرين الا واحدة والله أعلم ص (ولا تؤخذ في الصدقة السخلة وتعدي على رب الغنم ولا تؤخذ العجا جيل في البقر ولا الفصلان في الابل وتعدي عليهم ولا يؤخذ تيس ولا هرمة ولا الماخض ولا فحل الغنم ولا شاة العلف ولا التي تربي ولدها

ولا زكاة على من لم تبلغ حصته عدد الزكاة ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة وذلك اذا قرب الحول فاذا كان ينقص ادائهما بافراقهما أو باجتماعهما أخذما كانا عليه قبل ذلك ولا تؤخذ في الصدقة السخلة وتعدي على رب الغنم ولا تؤخذ العجا جيل في البقر ولا الفصلان في الابل وتعدي عليهم ولا يؤخذ تيس ولا هرمة ولا الماخض ولا فحل الغنم ولا شاة العلف ولا التي تربي ولدها

يوم الوفاء قاله أشهب في ذلك قولان وشروط الخلطة خمسة الراعي والفحل والدلو والمراح والمبيت ولا خلاف أعلمه انه لا يشترط جميعها ونقل الفاكهاني قيل يشترط الخمسة لا أعرفه واختلاف في أقل المجزى منها على ثلاثة أقوال فقيل ثلاثة وهو ظاهر قول في العتبية وقيل اثنان قاله الابهري وقيل الراعي فقط قاله ابن حبيب وقال ابن بشير يمكن أن يرجع الخلاف الواقع في المذهب الى قولين اعتبار الاثنين أولا كثر (قوله ولا زكاة على من لم تبلغ حصته عدد الزكاة) أعلم أن المشهور من المذهب انه يشترط في الخليطين أن يكونا حريين مسلمين وقال ابن الماجشون اذا كان أحدهما من أهل الزكاة والاخر عبدا أو نصرانياً كي الحر المسلم ما يجب عليه في زكاة الخلطة ويسقط نصيب النصراني والعبد فاذا عرفت هذا فاذكر الشيخ هو المشهور والمنصوص ومثله اذا حل حول أحدهما وخرج اللخمي من قول ابن الماجشون السابق ان يزكي صاحب النصاب ومن حال عليه الحول زكاة الخلطة ويسقط مناب من لم يحل عليه الحول الى حوله وفرق ابن بشير بمراعاة الخلاف في مسألة العبد والنصراني لا اختلاف العلماء في خطابهما بالزكاة واجماعهم على سقوط الزكاة عن مالك دون النصاب ولم يحل حول ماله وما ذكرناه عن اللخمي يخرج بحكاية ابن عات عن ابن الماجشون نصا وقال ابن زرقون اكتفى ابن وهب في النصاب ببلوغه مجموع حظهما (قوله ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة وذلك اذا قرب الحول فاذا كان ينقص أدائهما بافراقهما أو باجتماعهما أخذما كانا عليه قبل ذلك ولا تؤخذ في الصدقة السخلة وتعدي على رب الغنم ولا تؤخذ العجا جيل في البقر ولا الفصلان في الابل وتعدي عليهم ولا يؤخذ تيس ولا هرمة ولا الماخض ولا فحل الغنم ولا شاة العلف ولا التي تربي ولدها) مثال التفريق خشية الصدقة رجلان لكل منهما مائة شاة وشاة فيفترقان في آخر الحول لتجب عليهما شاتان وقد كان

ولا خيار أموال الناس) ش السخلة هي الصغيرة من الغنم والعجا جيل جمع عجل وهو صغير البقر والفصلان جمع فصيل وهو صغير الابل والتيس ذكر المعز والهرمة الكبيرة جدا والماخض التي يتمخض الجنين في بطنها وذات العور النعيسة بعيب ينقص ثمنها وفحل الغنم المعدلانتاجها وشاة العلف المتخذة للتسمين بذلك والتي تربي ولدها تسمى الر بي بضم الراء والموحدة مشددة وكذا هي مذكورة في الحديث والحاصل ما يدور عليه الكلام انه لا يؤخذ شرار لتعلق حق المساكين ولا خيار لتعلق حق أز باب الاموال فان كانت كلها خيارا وشرارا فلا يؤخذ الا الوسط على المشهور الا برضا المالك في الخيار أو رضا الساعي في الشرار غير السخال ولا بن عبد الحكم يؤخذ منها مطلقا ولطرف الا ان تكون خيارا فلا يلزمه منها ولا عبد الملك الا ان تكون سخالا والله أعلم ص (ولا يؤخذ في ذلك عرض ولا ثمن فان أجبره المصدق على أخذ الثمن في الانعام وغيرها اجزاه ان شاء الله) ش اتفق مالك والشافعية واحمد على ان زكاة كل مال منه الا أول نصاب الابل فالغنم كما ورد وقال أبو حنيفة يجوز اخراج القيمة وقد اختلف المذهب في اخراج الذهب عن الفضة وعكسه فثالثها يجوز اخراج الفضة عن الذهب لا عكسه المشهور الجواز مطلقا لا اتحادهما في الحكم فاما اخراج العرض عن العين فالمشهور انه لا يجزى وقال أشهب يجزى وحكى المازري في المدير يقوم عرضه فيخرج منها بالقيمة قولين وفيمن ذبح شاة الزكاة وفرقها على الفقراء الاجزاء لا شهب وعدمه لابن القاسم في سماع عيسى وفي اخراج العين عن الطعام وعكسه أربعة الكراهة لا صبيغ وغيره والمنع لغيره قائل ولا يجزى وثالثها اخراج العين عن الحب مكروه ويجزى واخراج الحب عن العين لا يجزى لابن القاسم في سماع أبي زيد وزاد عنه يحيى العين عن الماشية كالعين عن الحب ورابعها يجزى الحب عن العين في زمن الحاجة اليه لا عكسه ونقله ابن رشد عن ابن حبيب وما ذكر في جبر المصدق وقال في المدونة من جبره المصدق على أخذ ثمن الصدقة رجوت أن تجزيه قال الشيوخ لانه حاكم وحكم الحاكم يرفع الخلاف ولا خلاف انها تدفع للامام

ولا خيار أموال الناس
ولا يؤخذ في ذلك
عرض ولا ثمن فان
أجبره المصدق على
أخذ الثمن في الانعام
وغيرها اجزاه ان
شاء الله ولا يسقط
الدين زكاة حب
ولا تمر ولا ماشية

الواجب عليهم ما ثلاثا ومثال الجمع ثلاثة رجال لكل واحد منهم أربعون فيجمعون في آخر الحول لتجب عليهم شاتان وقد كان الواجب عليهم ثلاثة والمنصوص أخذهم بالاول كما قال الشيخ وخرج اللخمي انهما يؤخذان بزكاة ما رجعا اليه من مسألة البائع ماشيته يذهب فرارا من الزكاة فقد قال مالك في مختصر ابن شعبان يؤخذ بزكاة الذهب قال ابن بشير هذا لا يلزم لان مسألة الخلطة تختلف فيها الزكاة ومسألة البائع من لا يختلف فيها الحال بين زكاة العين والماشية وربما كانت زكاة العين انفع للمساكين واختلف المذهب اذا لم تقم قرينة وانها في الجمع والتفريق لنقص الزكاة فالمشهور اعتبار قرب الزمان وقيل بعدم اعتباره واختلف في حد القرب على ثلاثة أقوال شهران وشهر ودونه (قوله ولا خيار أموال الناس) يريد انه لا يؤخذ من خيارها ولا من شرارها وانما يؤخذ من الوسط واختلف اذا كانت خيارا كلها أو شرارا كلها على أربعة أقوال فقل يكلف بالوسط قاله مالك في المدونة وهو المشهور وقيل يؤخذ منها على الاطلاق قاله محمد بن عبد الحكم وقيل يؤخذ منها الا أن تكون سخالا قاله ابن الماجشون وقيل يؤخذ منها الا أن تكون خيارا أو سخالا قاله مطرف في ثمانية أبي زيد وعبر ابن الحاجب عن هذا القول بقوله تؤخذ الا ان تكون خيارا متبعا في ذلك ابن بشير قال ابن هارون والمنقول ما تقدم بزيادة أو سخالا والاعتراض عليهما واحد (قوله ولا يؤخذ في ذلك عرض ولا ثمن فان أجبره المصدق على أخذ الثمن في الانعام وغيرها اجزاه ان شاء الله ولا يسقط الدين زكاة حب ولا تمر ولا ماشية) ظاهر كلامه انه على التحريم لقوله فان أجبره المصدق مفهومه لو طاع بدفع القيمة اختيارا فانها لا تجزى والذي دل عليه كلام المؤلف بالنص والمفهوم هو المشهور وهو أحد الأقوال الأربعة وقيل ان اخراج القيمة مطلقا جائز قاله أشهب وبه قال ابن القاسم في العتبية وقيل بعكسه وفي سماع ابن أبي زيد عن ابن القاسم له ان يخرج العين عن الحب بخلاف العكس ولم يحفظه خليل الا

العدل اختيارا وغير العدل لا تدفع اليه الا ان يطلبها ولا يمكن اخفاؤها عنه ومن أمكنه أن يفرقها دونه لم يجز له دفعها اليه ورواه ابن القاسم وابن نافع ان كان يحلفه عليها اجزاه دفعها اليه أشهب ان أكرهه عليها ان تجزبه واحب اعادتها ودفعها ابن عبد الحكم الى والى المدينة وقال ابن رشد اختلف في اجزاء دفعها لمن لا يعدل فيها ولا يضمها موضعها فذهب المدونة واصبغ وابن وهب وأحد قولي ابن القاسم في سماع يحيى الاجزاء والقول الثاني لابن القاسم في السماع عدم الاجزاء والمشهور اجزائها ان أكرهه والله حبيب من ظلم ولكن لا تجزى الا بتسميتها زكاة وأخذ برسمها وقال ابن القصار المذهب افتقار الزكاة الى النية ولا نص وحكى ابن بزرة الخلاف في ذلك وبالله التوفيق

باب في زكاة الفطر

يعنى في ذكر أحكامها ومتعلقاتها ص (وزكاة الفطر سنة واجبة فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل كبير أو صغير ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا من المسلمين صاعا عن كل نفس بصاع النبي صلى الله عليه وسلم) ش ماذ كره الشيخ هو لفظ حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنه في المتفق عليه ومعنى سنة فرضها قيل سنة في الحكم وفرضها بمعنى قدرها وقيل هي فرض بالسنة وهذا هو المشهور وتجب على من وجد قوت يومه معها وقيل على من لا يجحف به اخراجها في فساد معاشه وقيل الا أن يحل له أخذها قاله ابن حبيب وقيل أخذ الزكاة وروى انما تجب اذا كان عنده قوت شهر أو نصفه مثلا وفي وجوبها على من له عبد لا يملك غيره روايتان وفي سقوطها بالدين قولان وكونها صاعا عن كل نفس هو المشهور ومطلقا ابن حبيب الا من البرف نصفه يجزى اما من لم يفضل عن قوته وقوت عياله الا

لا شهب فقط قال ابن هارون والقول الاول بالفرق بين الطوع فلا يجزى اخراج القيمة وبين الا كراهه فيجزى هو قول ابن القاسم في المدونة وقال ابن عبد السلام ظاهر المدونة وغيرها انها من باب شراء الصدقة والمشهور فيه انه مكروه محرم ذكر هذا كالترييض لقول ابن الحاجب واخراج القيمة طوعا ولا يجزى وكراهه يجزى على المشهور فيهما قلت في المدونة ما يشهد للشيخين ابن عبد السلام وابن هارون قال في موضع ومن أجبره المصدق على ان أدى في صدقته ثمنار جوت أن يجزيه ففهمه لو طاع بذلك لما أجراه وقال في موضع آخر ولا يأخذ الساعي فيها دراهم واستحب مالك أن يترك المرء شراء صدقته وان كانت قد قبضت وهذا يدل على ما قال ابن عبد السلام والاول لما قال ابن هارون والله أعلم

باب في زكاة الفطر

(وزكاة الفطر سنة واجبة فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل كبير أو صغير ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا من المسلمين صاعا عن كل نفس بصاع النبي صلى الله عليه وسلم) ويريد أن زكاة الفطر سنة وأراد بقوله فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم اي قدرها فلا تترىض في كلامه وقول أبي عمر بن عبد البر قول الشيخ أبي محمد سنة فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يرض للشيخ ضعیف لما قلناه وما ذكرناه عن الشيخ من ان حكمها السنة عزاه أبو عمر بن عبد البر لبعض أصحاب مالك قائل وهو ضعيف وعزاه ابن رشد لبعض أصحابنا وذكره بعضهم عن مالك وقال الباجي واللعیمی انها واجبة وأخذ ذلك من قول مالك في المجموعة انها داخله في قوله تعالى وأقيموا الصلوة وآتوا الزكاة ووجهه ابن الحاجب المشهور ومنهم من استدلى وجوبها بقوله تعالى قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى وقيل ان دليل الوجوب من السنة فيتحصل في حكمها قولان السنة والوجوب وعليه فقيل بالسنة وقيل بالوجوب وبالقرآن وعلى الثاني فقيـل بالعمومات وقيل بتخصيص قوله تعالى قد أفلح من تزكى واختلف في وقت وجوبها على خمسة أقوال فقيل عند الغروب من ليلة الفطر قاله ابن القاسم ورواه أشهب

باب في زكاة الفطر
وزكاة الفطر سنة
واجبة فرضها
رسول الله صلى
الله عليه وسلم على
كل كبير أو صغير ذكرا
أو أنثى حرا أو عبدا
من المسلمين صاعا
عن كل نفس بصاع
النبي صلى الله عليه
وسلم

أقل من صاع فهو فرضه واختلف في أول وقت الوجوب ف قيل غروب الشمس ليلة الفطر وهو المشهور وقيل طلوع الفجر من يومه وشهر أيضا وقيل طلوع شمسه وصحح وقيل من غروب الشمس الى زوال يومه وقيل ما بين الغروب وبين وينبني عليها من ولد أومات أو أسلم أو عتق أو ملك رقيقا أو أخرجه عن ملكه أو نكح أو طلق أو زال فقره في خلال ذلك واستحب لمن زال فقره أو أسلم أو عتق يوم الفطر أن يخرجها وقال أشهب إذا أسلم في آخر يوم من رمضان ولم يدرك الصوم فلا تجب عليه بناء على أنها الشكر اليوم أو كفارة ملاغاة الصوم والله اعلم ص (وتؤدى من جل عيش أهل ذلك البلد من بر أو شعير أو سلت أو تمر أو أقط أو زبيب أو دخن أو ذرة أو أرز وقيل ان كان العلس قوت قوم أخرجت منه وهو حب صغير يقرب من خلقة البر) ش ما ذكر من أنها تخرج من التسعة الأولى هو المشهور والقول في العلس لابن حبيب ويسمى في جبال بلادنا نيشنيت بشين معجمة ونون بعدها فوقيتان بينهما تحتية وعن ابن القاسم أنها تخرج من الخمس الأولى خاصة وخالف ابن الماجشون في الزبيب وأثبت السلت وقال أشهب من الست الأولى ولو اقيمت التين أو السويق أو اللحم أو اللبن أو القطنية أجزأ على المشهور وقال ابن القاسم وروى ابن المواز لا يخرجون منها والمدونة لا يجزى الدقيق ابن حبيب إلا أن يخرج بربعه وكذا الخبز ابن يونس وغيره قال ابن حبيب وفاق وحمله الباجي على الخلاف وفيها كره مالك أن يؤدى فيها إنما قال وأنا أرى أنه لا يجزىه وعن ابن القاسم أن وقع أجزأ فأنظره وعيش أهل البلد هو المعتبر في ذلك لا عيشه سواء كان أعلى أو أدنى على المشهور س من كان قوته أدنى من قوت أهل البلد لا شح ولا لضعف ولكن لمقتضى حاله كالبدوى يسكن الحاضرة ويأكل الشعير وهو مليء بفضله قولان ولو كان أمجزه عن قوت أهل البلد أخرج من قوته قاله ابن رشد وجعله تفسيرا

وتؤدى من جل
عيش أهل ذلك
البلد من بر أو شعير
أو سلت أو تمر أو أقط
أو زبيب أو دخن
أو ذرة أو أرز وقيل
ان كان العلس قوت
قوم أخرجت منه
وهو حب صغير
يقرب من خلقة
البر

عن مالك وهو المشهور وقيل تجب بطولع الفجر رواه ابن القاسم وعبد الملك ومطرف عن مالك وقيل بطولع الشمس قاله بعض أصحاب مالك وقيل تجب من ليلة الفطر الى الزوال قاله عبد الملك وقيل من المغرب الى الغروب حكاه اللخمي عن مالك قلت ويقوم من المدونة من قولها ولا تؤدى عن الحمل زكاة الفطر إلا أن يولد ليلة الفطر حيا أو يومه فتؤدى عنه وثمره هذا الخلاف يظهر فيمن ولدوا ذمامات أو أسلم أو بيع أو عتق أو طلق أو وهب أو تصدق وما ذكر الشيخ من أن مقدارها صاع هو المشهور بالاطلاق ونقل ابن يونس عن ابن حبيب قدرها من البر نصف صاع وهو قول أبي حنيفة (قوله وتؤدى من جل عيش أهل ذلك البلد من بر أو شعير أو سلت أو تمر أو أقط أو زبيب أو دخن أو ذرة أو أرز وقيل ان كان العلس قوت قوم أخرجت منه وهو حب صغير يقرب من خلقة البر) ما ذكر من أنها تؤدى من قوت أهل البلد هو المشهور وأحد الأقوال الثلاثة وقال أشهب وابن المواز إنما يرعى عيش المخرج وعيش عياله إذا لم يشح على نفسه وعليهم واختاره ابن العربي وقال اللخمي إن شاء أخرج من قوته أو قوت البلد الذي هو فيه وما ذكر الشيخ في القول الأول أنها تؤدى من التسع هو مذهب المدونة والقول الثاني هو قول ابن حبيب وفيه يقول بعضهم والناسيل ابن حبيب زادنا علسا * فتلك عشر بلا وكس ولا شطط

وبقي في المسئلة أقوال أخر حكاه ابن رشد أحدها أنه يخرج من خمسة فقط من القمح والشعير والزبيب والتمر والاقط قاله ابن القاسم الثاني من الخمسة المذكورة إلا أنه أبدل الزبيب بالسلت قاله ابن الماجشون الثالث من الخمسة والسلت قاله أشهب قال في المدونة ولا يجزى به أن يخرج دقيقا ولا سويقا وقال ابن حبيب أن أخرجه بر ربعه أجزأه وقاله أصبغ في التدور وكذلك الخبز قال ابن يونس عن بعض علمائنا وليس قول ابن حبيب بخلاف للمدونة وقال الباجي هو خلاف لها وفي تأليف ابن هارون بخطه عن ابن يونس هو خلاف لها وهو غلط من قلعه لا شك فيه واختلف المذهب إذا اقيمت غير ما تقدم ذكره كالقطناني فقال مالك في المدونة لا يجزى وقال ابن القاسم يجزى إذا كان عيشهم وبه قال أبو بكر بن العربي رحمه الله قائلا مسأ كينهم شركاؤهم لا يتكلفون لهم بغير ما عندهم ولا

للمذهب ونقل عن ابن المواز انه يخرج من قوته الا ان يكون قوته أدنى لبخله فانظر ذلك ص (ويخرج عن العبد سيده والصغير لا مال له يخرج عنه والده ويخرج الرجل زكاة الفطر عن كل مسلم تلزمه نفقته وعن مكاتبه وان كان لا ينفق عليه لانه عبده بعد) ش أما اخراجها عن عبده اذا كان قنفا لا اشكال فيه ان كان مسلما وفي اخراجها عن العبد الكافر قولان للمشهور وعن ابن وهب وفي الذي بعضه حر خمسة وجوبها على السيد لا صبيغ وروى عن مالك في المدونة تجب عليه بقدر ملكه منه ويسقط الباقي وثالثها لا شهب يجب على كل منهما قسطه ورابعها لابن مسleme الا أن يكون العبد معد ما فكها على السيد وخامسها لابن ابي اويس سقوطها عنهما ولو كان مشتركين أحرار ففي المدونة يخرج كل بقدر نصيبه وروى على كل واحد زكاة كاملة وقيل غير ذلك فانظره والصغير من بعده يشترط فيهم الاسلام على المشهور وقال ابن وهب كل من تلزمه نفقته يلزمه اخراجها عنه ولو كان كافرا او المشهور خلافه وشرط عدم المال في الصبي لان نفقته لا تلزم الا مع ذلك كلابون وتجب عليه في زوجته بوجوب نفقتها للدخول او الدعاء اليه مع امكان الوطء على المشهور او بالعقد على قول ابن عبد الحكم او في اليتيمة بالعقد وفي غيرها بالدخول وقاله سحنون هناك وقال ابن نافع وابن اشرس لا تلزمه زكاة الفطر عن زوجته مطلقا وعلى المشهور فللمراة دفعها لزوجه الفقير ولا يجوز له هودفها لها وان كانت فقيرة لان نفقتها تلزمه والمشهور اداؤها عن زوجة ابيه الفقير وكذا زوج امه اذا التزمت نفقته وعن خادم زوجته ان كانت ذات شرف على المشهور قال ابن القاسم ولا يلزمه الا واحدة وفي الخادمين والثلاثة اختلاف في سماع ابن القاسم لا تلزم الا عن خادمين لا أكثر وقال اصبيغ يخرج عنهم ما كن وفي المكاتب ثلاثة مذاهب المدونة الرسالة يخرج عنهم لقوله عليه السلام المكاتب عبدا ما بقي عليه درهم

يحرمونهم مما يديهم (قوله ويخرج عن العبد سيده والصغير لا مال له يخرج عنه والده) ما ذكر متفق عليه ان كان قنفا ولا يلزمه أن يخرج عن عبده كمالا تلزمه نفقته نص على ذلك في المدونة وأما المعتقد بمضيه فثلاثة أقوال فقيل على السيد حصته وتسقط حصة جزء العتيق قاله مالك في المدونة وهو المشهور وقيل يؤدي كل من العبد والسيد حصة قاله أشهب وهو قول مالك في المبسوط وقيل يلزم السيد جميع الزكاة قاله عبد الملك في كتاب محمد واختلف في العبد المشترك على ثلاثة أقوال فقيل ان زكاته على قدر ما يملك كل واحد منه وهو المشهور وقيل على قدر رؤسهم وهو ظاهر كلام ابن المواز وقيل ان على كل واحد منهم زكاة كاملة رواه عبد الملك ولم يأخذ به بل أخذ بالمشهور وأنكره سحنون وأما المكاتب فيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى (قوله ويخرج الرجل زكاة الفطر عن كل مسلم تلزمه نفقته) هذا كلام عام أريد به الخصوص فان من التزم نفقة من ليس بقربه كالربيب أو قريب لا تلزمه نفقته بالاصالة فانه لا يلزمه أن يخرج عنه زكاة الفطر باتفاق رانما أراد الشيخ بقوله عن تلزمه نفقته بالقرابة أو بالرق أو بسبب النكاح فاما الا ولان فلا اتفاق على ذلك واختلف في الثالث وهي الزوجة على قولين المشهور منهما انه يلزمه أن يخرج عنها وذهب ابن بشير الى انه لا يلزمه ومثله في المبسوط عن ابن نافع وسبب الخلاف هل النفقة عليها من باب المعاوضة فنزكى عن نفسها أو من باب المواساة والاحسان كنفقة الاباء والبنين فتجب على الزوج قال ابن هارون وقد يعترض هذا بان نفقة المواساة مشروطة بفقر أحدهما قال في المدونة ويؤديها عن خادم واحد من تخدام امرأته التي لا بد لها منها وما ذكره فيها هو أحد الاقوال الثلاثة وقيل يؤديها عن خادمين من خدمها اذا كان لها غنى وشرف رواه أصبيغ في العتبية عن ابن القاسم وقال أصبيغ لو ارتفع قدرها كابنة السلطان والملك والهاشميات رأيت ان يراى في عدة الخدم ما يصلحها كالاربعة والخمس وتلزم الزوج نفقتهم وزكاتهم وما ذكر الشيخ من اشتراط الاسلام هو المشهور وفي المبسوط عن ابن وهب انه لا يشترط (قوله وعن مكاتبه وان كان لا ينفق عليه لانه عبده بعد) ما ذكر أنه يؤديها عن مكاتبه هو المشهور وأحد الاقوال الثلاثة وقيل انها على

ويخرج عن العبد سيده والصغير لا مال له يخرج عنه والده ويخرج الرجل زكاة الفطر عن كل مسلم تلزمه نفقته وعن مكاتبه وان كان لا ينفق عليه لانه عبده بعد

ونقل القاضي رواية بوجوبها على المكاتب لأنه أحرز نفسه وماله وثالثها السقوط حكاها اللخمي ص (و يستحب
اخراجها إذا طلع الفجر من يوم الفطر) ش يعني قبل الغدو إلى المصلي يعني على المشهور والذي هو القول بوجوبها
بطلوع الفجر سند فاما على القول بان وجوبها بطلوع الشمس فلا ومذهب المدونة جواز اخرجها قبل الفطر بيوم
خلاف لابن مسleme وعن سحنون لا يجوز وشهر عدم الجواز الا المرق وشهر الجواز مطلقا قيل وعليه الاكثر
والقادر على اخرجها ثم ان لم يفعل حتى فات يوم الفطر لا تسقط عنه ولو تعددت السنون ومن اسر بعد اعوام لم يقضها
ويؤديها الوصي عن اليتامى وعن رقيقهم من اموالهم ويستحب للمسافر اخرجها حيث هو فان اخرج عنه اهله
اجزاه ان امرهم أو كانت عاداتهم - م والله اعلم ص (و يستحب الفطر فيه قبل الغدو إلى المصلي وليس ذلك في
الاضحى) ش يعني لأنه في الفطر كان صائما قبله فيفرق بين يومه وأمه وقد كان عليه السلام لا يخرج يوم الفطر حتى
ياكل تمرات ويأكلهن وترا رواه البخاري وغيره وفيه ولم يكن يفعل ذلك في الاضحى بل جاء انه كان يمهل حتى

المكاتب حكاها عبد الوهاب عن مالك وقيل انها ساقطة عنهم اما حكاها اللخمي ولم يسم قائله وعزاه ابن الجلاب
لمالك (قوله ويستحب اخرجها إذا طلع الفجر من يوم الفطر) قال في المدونة ويخرجها قبل الغدو إلى المصلي
وذلك واسع قبل الصلاة وبعدها قال اللخمي والاول أحسن فحمل كلامه على الخلاف ولم يرتضه كثير من
الشيوخ كابن بشير وفهموا أنه قول واحد باستحباب اخرجها قبل الصلاة ثم بين أن ذلك ليس بلازم فواسع
له اخرجها قبل وبعد ولذلك قال ابن الحاجب ويستحب اخرجها بعد الفجر وقبل الغدو إلى المصلي اتفاقا وواسع
بعده واعترض بعض شيوخنا دعواه الاتفاق فنقل سحنون من أوجبها بطلوع الشمس لم يستحبها حينئذ لعدم
وجوبها ومثل هذا الاعتراض المذكور للشيخ خليل رحمه الله واختلف هل يجوز تقديمها بالزمن اليسير أم لا على
ثلاثة أقوال فقال ابن القاسم في المدونة ان أداها قبل يوم الفطر بيوم ويومين فلا بأس به وفعل ذلك ابن عمر وقال ابن
الماجشون وابن مسleme لا يجزى ومثله لسحنون قائلان انما كان ابن عمر يدفعها إلى من يلي الصدقة فيخرجها يوم
الفطر وحمل اللخمي قول المدونة على ظاهره من الجواز وقال ابن يونس يحتمل أن يكون انما أراد كتابا ويل سحنون
عن ابن عمر قال ومن حمل قوله على ظاهره لزمه أن يقول يجزى به اخرجها من أول الشهر قال ابن هارون وفيه نظر لان
ما قرب من الشيء قد يحكم له بحكمه بخلاف ما بعد عنه وقيل بجواز اثلاثة الايام كاليومين نقله ابن الجلاب ومثله لابن
بشير ولم يفهم المدونة على ظاهرها وتبعه ابن الحاجب فقال وفي تقديمها بيوم إلى ثلاثة قولان ففسره ابن عبد السلام
بانه أراد تقديمها بيوم أو يومين أو ثلاثة كما قلناه وقال ابن هارون ظاهر لفظه ان الخلاف في اليومين فقط لان ما بعد
إلى لا يدخل فيما قبلها وهو الذي حكى اللخمي وغيره (قوله ويستحب فيه الفطر قبل الغدو إلى المصلي وليس ذلك في
الاضحى) ما ذكر الشيخ أن فطره قبل الغدو إلى المصلي في الفطر مستحب هو كذلك قال الباجي ويكون فطره على
تمران وجدده وترا وقول الشيخ وليس ذلك في الاضحى يعني انه لا يستحب الفطر فيه قبل الغدو إلى المصلي بل ذلك
مباح ومثل ما ذكر الشيخ في المدونة قال فيها ولا يؤمر بذلك في الاضحى وهو كذلك في الموطا قال أبو عمر بن عبد البر
فظاهره التخيير واستحب غيره تركه حتى يأكل من أضحيتة وقال ابن الحاجب ومن سنتها الغسل والطيب والتزين
باللباس والفطر قبل الغدو إلى المصلي في النظر وتأخيرها في النحر فجعل تركه الفطر قبل الغدو إلى المصلي هو المطلوب
قال بعض شيوخنا ولا أعرفه لغيره قلت بل هو معروف نقله أبو محمد في نوادره عن ابن حبيب في المضحيا قال ينبغي أن
يأكل كل من أضحيتة وأن يكون أول أكله منها يوم النحر فانت ترى كيف جعل المطلوب أن يكون أكله منها فهو يدل
على أن أكله قبل الغدو إلى المصلي مرجوح وقال عبد الوهاب في تلقيه يستحب في الفطر الا كل قبل الغدو
إلى المصلي وفي الاضحى تأخيرها إلى الرجوع من المصلي وأراد ابن الحاجب بقوله ومن سنتها أى من طر يقتها

ويستحب اخرجها
إذا طلع الفجر من
يوم الفطر ويستحب
الفطر فيه قبل الغدو
إلى المصلي وليس
ذلك في الاضحى

يفطر على كبد أضحيته صلى الله عليه وسلم ص (ويستحب في العيدين أن يمضي من طريق ويرجع من أخرى)
ش يعني تفاؤلا بأنه يرجع بغير ما خرج به من ذنوبه وقيل ليتصدق على أهل الطريق وقيل ليحمل شهادة الطريقين
له بالعبادة وقيل ليكون لهذه من الشرف مثل ما للآخرى وقيل اظهر الابهات الاسلام وايها مالم يعدو بالكثرة
وقيل غير ذلك مما يطول ذكره فانظره والله التوفيق

﴿ باب في الحج والعمرة ﴾

يعني ذكر صفاتهما وأحكامهما والحج لغة القصد المتكرر فسمى به هذا لأن الحاج يتكرر قصده البيت والعمرة في اللغة
الزيادة وقد ألف الناس فيهما كثيرا للحاجة لذلك فلنقتصر على لفظ الشيخ لأن الزيادة توسع لا يكفي والله أعلم ص
(وحج بيت الله الحرام الذي ببكة فريضة على كل من استطاع إلى ذلك سبيلا من المسلمين الأحرار البالغين مرة في
عمره) ش إضافة البيت إلى الله إضافة تشريف والحرام الذي يمتنع انتهاك حرمة و بكة بالباء قليل هي مكة بالميم
وقيل بالباء مكان البيت وبالميم مكان البلد وقيل غير ذلك وكون الحج فريضة يأثم تاركه ويثاب فاعله لا خلاف فيه
بين المسلمين إذا توفرت شروطه وهل على الفور وهو قول العراقيين وقاله مالك وشهر ولو أخر على الأول فقضاء
وقيل أداء أو أكثر المغاربة على التوسع مالم يخف فواته وشهر أيضا قولان وشروط وجوبه أربعة الاسلام
والبلوغ والحرية والاستطاعة هذه التي ذكر الشيخ وقد اختلف في أولها هل هو شرط وجوب أو شرط أداء

(قوله ويستحب في العيدين أن يمضي من طريق ويرجع من أخرى) قد ذكر المؤلف هذه المسئلة في العيدين
فانظر لاي شيء كررها هنا وقد قدمنا هناك أقوالا كثيرة في علة رجوعه عليه الصلاة والسلام من طريق
أخرى فانظره

﴿ باب في الحج والعمرة ﴾

الحج في اللغة القصد وقيل بقيد التكرار قال ابن عبد السلام رسمه عسير ولذلك تركه ابن الحاجب وقال ابن
هارون لا يحمدلانه ضروري للحكم بوجوبه ضرورة وتصور المحكوم عليه ضرورة ضروري قلت ولما كان ابن
هارون حج أثبت ما قال ولما لم يحج ابن عبد السلام حسن منه أن يقول بعسره (قوله وحج بيت الله الحرام الذي
بمكة فريضة على كل من استطاع إلى ذلك سبيلا من المسلمين الأحرار البالغين مرة في عمره) أما كونه فريضة
فهو معلوم من الدين ضرورة واختلف هل هو على الفور أم على التراخي فقيـل انه على الفور قاله العراقيون وقيل
انه على التراخي قاله المغاربة وأخذ هذه اللخمي من قول مالك لا تخرج له المعتدة من وفاة ومن رواية ابن نافع يؤخر
لاذن الابوين عامين وأخذ غـيره من سماع أشهب لا يعجل بحنث حالف لا تخرج زوجته لخروجها له وله
بؤخر سنة ورد بعض شيوخنا الأخذ من المعتدة لوجوب العدة فور الجماعا ورد ابن بشير الأخذ الثاني بوجوب
طاعة الابوين فراعته كتمارض واجبين وأجابه بعض شيوخنا بقول المدونة اذا بلغ الغلام فله أن يذهب حيث
شاء وسماع أشهب وابن نافع سفر الابن البالغ زوجته ولو إلى العراق وترك أبيه شيئا كبيرا عاجزا عن نزع الشوكة
من رجله جائز فقبله ابن رشد وحمله ابن محرز في البر لا في البحر ضعيف وعلى الأول فاختلف إذا أخره عاما
مستطعا ثم أتى به فقبل يكون قاضيا قاله ابن القصار وقيل مؤديا قاله غيره وانما قال الشيخ الذي ببكة لأن كثيرا من
العتاة بنوا بيوتا وأمروا الناس بالحج إليها ك بعض من كان بالمهدية أبعد الله و ذكر الشيخ أن شروط وجوبه
أربعة الاستطاعة والاسلام والحرية والبلوغ وهو كذلك عند غيره قال ابن عبد السلام وقد كثرت استدلال
الاصوليين على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة بظاهر قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه

ويستحب في
العيدين أن يمضي
من طريق ويرجع
من أخرى
﴿ باب في الحج
والعمرة ﴾
وحج بيت الله الحرام
الذي بمكة فريضة
على كل من استطاع
إلى ذلك سبيلا من
المسلمين الأحرار
البالغين مرة في عمره

ولم يذكر العقل وهو شرط تكليف فانظر ذلك ثم فصل الاستطاعة بقوله ص (والسبيل الطريق السابلة والزاد المبلغ الى مكة والقوة على الوصول الى مكة اما راجلا أو راكبا مع صحة البدن) ش فمعنى الطريق السابلة التي يمكن الوصول عليها بلا مشقة فادحة ويجمع ذلك أربعة أمن الطريق فلو خاف على نفسه أو ماله فلا شيء عليه اجماعا في الاول وعلى المشهور في الآخر يسقط بما يخذله الظالم مما يجحف به في ماله وفيما لا يجحف قولان للمتأخرين اللخمي ولا يسقط بغرم السير وابعدا الحق عن بعض الاستطاعة وجود الماء في كل منهل ولا بن حبيب مع ابن مسلمة وسحنون هي الزاد والراحلة الشيخ يريد لبعيد الدار والمشهور خلافه والزاد المبلغ شرط وفي اشتراط ما برده نالها باعتبار ما يردده لا قرب الاما كن التي يرتجى فيها معاشه واختاره اللخمي وفي تقديمه الراكب على الراكب تفضيل المشي على الركوب والمشهور من المذهب خلافه وصحة البدن شرط فلا يلزم المريض العاجز عنه أو الذي تذكره المشقة الفادحة فيه فانظر ذلك ص (وانما يؤمر ان يحرم من الميقات) ش يعني من الميقات المكنى الذي يذكره الآن لا قبل الوصول اليه على المشهور اذا في كراهته وجوازه قبله وايتان حكاهما اللخمي ولا تجوز مجاوزته بلا احرام لمن يريد النسك لا يختلفون في اساءة متعددي الميقات بلا احرام وهو يريد الحج ولا انه لا يجوز له دخول مكة الا محرما ثم ان جاوزه فان كان قريبا رجوع فاحرم ولا شيء عليه وان بعد ولم يدخل مكة رجوع فاحرم ولا شيء عليه على المشهور وظاهر المدونة ولو شارف مكة والمشهور لمن شارفها لم يرجع ويحرم وليلزمه دم كمن دخلها او احرم في الطريق ولو رجع ولو تعمد لضيق وقت ونحوه احرم من موضعه وعليه دم وان قرب خلا فلا بن حبيب واول الميقات افضل وميقات الحج الزماني شوال ونالياه على المشهور في كراهه الاحرام قبل دخوله على

والسبيل الطريق
السابلة والزاد المبلغ
الى مكة والقوة على
الوصول الى مكة اما
راجلا أو راكبا
مع صحة البدن وانما
يؤمر ان يحرم من
الميقات

سبيلا واستدلوا لهم ظاهر وعلى هذا انما يكون شرط في الصحة لا في الوجوب وما ذكر الشيخ انه فرض مرة في العمر هو كذلك باجماع الاما حكاه ابن العربي عن بعضهم ممن لا يلتفت اليه (قوله والسبيل الطريق السابلة والزاد المبلغ الى مكة والقوة على الوصول الى مكة اما راجلا واما راكبا مع صحة البدن) اعلم انه اذا كانت الطريق غير سابلة فان كان يخاف على نفسه يسقط اتفاقا وان كان انما يخشى على بعض ماله فان كان مما يجحف به سقط والا فقولان هكذا قال غير واحد وقال ابن عبد السلام الا قرب ان الخلاف عموما سواء أجحف به أم لا لا اختلاف ابن القاسم وغيره فيما اذا لم يكن له الا مقدار ما يكفيه لحجه خاصة ولا يبقى له ما يعيش به بعد ذلك ولا يترك لولده شيئا فقال ابن القاسم يجب وقال غيره يسقط لان هذا من الحرج والمعتبر في الاستطاعة الا مكان من غير تحديد على المشهور وكأنه ظاهر كلام الشيخ وقال سحنون وابن حبيب باعتبار الزاد والراحلة وهو قول ابن أبي مسلمة ومذهب الاكثرين خارج المذهب واحتجوا بما رواه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم واللفظ هنا على ابن أبي طالب رضي الله عنه انه قال من ملك زادا وراحلة تبلغه الى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا وذلك ان الله عز وجل يقول ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وأجابه أصحاب القول الاول بوجهين أحدهما ان هذا الحديث مطعون في صحته قال الترمذي هو غريب في اسناده وكذلك حديث ابن عمر في اسناده من تكلم فيه من قبل حفظه وكذلك الاحاديث التي خرجها الدارقطني في هذا المعنى قال عبد الحق ليس فيها اسناد صحيح الثاني انه معارض لظاهر الآية لانه قد توجد الاستطاعة بدون الراحلة كما في حق الصحيح القريب المسافة ويوجد الزاد والراحلة والاستطاعة كما في حق الهرم واذ اثبت ذلك وجب الاعتماد على ظاهر الآية وهذا الوجه الاخير أشار اليه مالك في كتاب ابن المواز وقاله غيره واشترط بعض العلماء في الاستطاعة وجود الماء في كل منهل وصوبه عبد الحق واختلف في السائل الذي يغلب على الظن انه يجب دم من يعطيه فروى ابن وهب ما يقتضي الوجوب وروى ابن القاسم انه يسقط (قوله وانما يؤمر ان يحرم من الميقات) يعني وكونه من اول

المشهور ويلزمه ان وقع وقوة كلام الشيخ تعطى انه اراد المكنى فقط ولا يعيد قصد الزمانى معه فلا يؤثر قبلها فتأمله ص (وميقات اهل الشام ومصر واهل المغرب الجحفة فان مروا بالمدينة فلا فضل لهم أن يحرموا من ميقات اهلها من ذى الحليفة وميقات اهل العراق ذات عرق واهل اليمن يلزم واهل نجد من قرن) ش ماذكره من المواقيت وقته رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ذات عرق ففيها اختلاف هل وقتها عليه السلام وفي البخارى ما يدل له وانما وقتها عمر رضى الله عنه هو صريح في حديث والجحفة اسمها مهيمة على وزن مفعلة او مهيمة على وزن عميمة ولطيفة وانما سميت جحفة لانها نزلها قوم من العمال يقفون فاجحفهم السيل وهي قرية على يسار الذهاب الى مكة من طريق سيف البحر ورابع بقربها واختلف شيوخ هل هي من عملها ولا يكره الا حرام منها اولا فيكره لانها قبل الميقات وبينه وبين مكة مراحل اربعة وكون الا فضل لاهلها ان مروا بالمدينة ان يحرموا من ذى الحليفة لانه ميقاته عليه السلام الذى احرم منه وفي كلامه جواز التأخير الى ميقاتهم وان كان الا فضل بخلافه وذو الحليفة هو الموضع المعروف اليوم ببئر على في طرف العقيق قريب من جبل عرينة على طريق المتوجه للمدينة من ناحية المغرب على أميال ستة ونحوها من المدينة وبينه وبين مكة عشر مراحل وكل ميقات غيره أقرب من الجحفة الى مكة قالوا فحكم ذلك قرب الافق وبعده فاقرب الا^٢ فاق المدينة وهي أبعد ميقات بخلاف غيرها وذات عرق معلومة ويالم بالياء وبالهزم على مرحلتين من مكة لناحية اليمن وقرن بفتح القاف وسكون الراء لا بالفتح وهو قرن المنازل لا قرن الثعالب وأخطأ من نسب أو يسأله أو يفتح راءه والله أعلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم هن لمن أتى عليهن من غير أهلهن فمن كان من دون ذلك فمن حيث انشأ حتى أهل مكة من مكة قال ومن كان من بين ميقاتين ولا أرجحية فمن بيته والمكي يحرم من المسجد استحبوا وقيل من بابه وقيل مكة كالماء سواء ويستحب له اذا دخل ذو الحجة كخروج ذى التفت الى الميقات ولا بد للمعتمر من الخروج للحل كما سيأتى ان شاء الله ص (ومن مر من هؤلاء بالمدينة فواجب عليه أن يحرم من ذى الحليفة اذا لا يتعداه الى ميقات له) ش اشار به هؤلاء لغير الجحفي لان الكل لا يمر من ميقات لهم بعد ما يجاوز الجحفي ابن حبيب الا أن يقصد عدم المرور بالجحفة وحمل على من لا يحاذى في مروره الجحفة لان من حاذى ميقاتا لا يمر بعده بميقات له كان كمروره به وسواء في ذلك البر والبحر وقال سندا لا يحرم بحرى الا بعد نزوله الساحل لاحتمال رده الريح والمشهور خلافه وفي مريض في الحليفة يؤخر الى الجحفة قولان والمشهور له ذلك لضرورة المرض ولا يؤخر صحيح من أهلها والا فالدم على الاصح ولا تؤخر

الميقات أفضل لان فيه المبادرة الى فعل الخير مع الامن من مجاوزة الميقات ونص العراقيون على انه يكره تقديم الاحرام وقيل لا يكره وعزاها للخمى لما لك قيل ان قرب كرهه وان بعد جازروا والشيخ ابو محمد (قوله وميقات اهل الشام ومصر واهل المغرب الجحفة فان مروا بالمدينة فلا فضل لهم ان يحرموا من ميقات اهلها من ذى الحليفة وميقات اهل العراق ذات عرق واهل اليمن يلزم واهل نجد من قرن ومن مر من هؤلاء بالمدينة فواجب عليه ان يحرم من ذى الحليفة) ماذكره من التحديد هو عن النبي صلى الله عليه وسلم الا ذات عرق فعند البخارى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه هو الذى حده وعند النسائي انه عن النبي صلى الله عليه وسلم لم من حديث عائشة رضى الله عنها هو الذى حده وعند النسائي وميقات الحاذى ما يحاذى به وان كان يحاذى ميقاتين فقال ابن عبد السلام الذى يظهر لى على اصل المذهب أنه يحرم من أولهما محاذاة الا فى الشامى والمصرى وان كان لا يمر بذى الحليفة والجحفة وانما يحاذيهما فانه يكون حكمه حكم المأوى بهما قال وان كان فى البحر فالمنصوص انه يحرم اذا حاذى الميقات وذكر لى بعض أشياخى أن فى المذهب قولاً آخرانه يؤخر الاحرام الى البر وفى المدونة يستحب الاحرام للمكى من المسجد الحرام وفى المبسوط من حيث شاء من مكة وصوبه للخمى وعلى الاول فروى أشهب من داخل المسجد وروى

وميقات اهل الشام
ومصر والمغرب
الجحفة فان مروا
بالمدينة فلا فضل لهم
أن يحرموا من ميقات
اهلها من ذى الحليفة
وميقات اهل
العراق ذات عرق
واهل اليمن يلزم
واهل نجد من قرن
ومن مر من هؤلاء
بالمدينة فواجب
عليه ان يحرم من
ذى الحليفة اذا
يتعداه الى ميقات له

حائض لرجاء طهر والله أعلم ص (ويحرم الحاج أو المعتمر بأثر صلاة فريضة أو نافلة يقول ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وينوي ما أراد من حج أو عمرة) ش اما احرامه بأثر صلاة فهو السنة وكونها نافلة ارجح على المشهور وظاهر المدونة خلافه وترجح النافلة بكونها مقصودا للنسك مع زيادة خيره وقد اختلف في ذلك من فعله عليه السلام والاكثر على انه أحرم اثر فريضة وقوله يقول ليك الى آخره فيه أن الاحرام ركنه أو شرطه التلبية وهو قول ابن حبيب والمشهور خلافه وهو أن التلبية لا تتعين بل قول أو فعل مناسب كان شرعيا أو عاديا مع النية وسياق ما أنى ان شاء الله قرىبا وحكم التلبية على المشهور السنة واختار مالك في لفظها ما ذكره الشيخ من غير زيادة ومعنى ليك اجابة لك بعد اجابة ولزوم الطاعتك والتثنية للتأكيد واختلف أهل اللغة هل هو لفظ مفرد أو مثنى وقيل انه من لب بالمكان اذا أقام به أى أنماقيم على طاعتك وقيل انه لباب الشئ أى خالصه أى اخلاصى لك وقوله ان الحمد بفتح الهـ مزنة وكسرهما والكسر أولى لانه استثناف وفي قوله النعمة الفتح وهو الاشهر ويجوز الرفع على الابتداء وخبر ان الحمد وصف المظمة المقتضى التصرف في المخلوقات بالفضايا والتدبيرات والله أعلم وقوله وينوي ما أراد من حج أو عمرة يعنى مع التلبية لانها عند ابن حبيب بمثابة تكبيرة الاحرام والغسل كالاقامة والركوع كرفع اليدين في الصلاة وقد اختلف في حقيقة الاحرام

ويحرم الحاج أو
المعتمر بأثر صلاة
فريضة أو نافلة
يقول ليك اللهم
ليك ليك لا شريك
لك ليك ان الحمد
والنعمة لك والملك
لا شريك لك وينوي
ما أراد من حج أو
عمرة

ابن حبيب من بابه وكلاهما حكاه الباجي قال ابن عبد السلام وأكثر النصوص استحباب المسجد ولم يحك لزومه غير ابن بشير واعترضه بعض شيوخنا بنقل ابن رشد اياه بلفظ الوجوب (قوله ويحرم الحاج أو المعتمر بأثر صلاة فريضة أو نافلة) قال الشيخ تقي الدين الاحرام هو الدخول في أحد النسكين والتشاغل باعمالهما قال وقد كان شيخنا العلامة ابن عبد السلام رحمه الله يستشكل معرفة حقيقة الاحرام جدا ويبحث فيه فاذا قيل انه النية اعترض عليه بان النية شرط في الحج الذي الاحرام ركنه وشرط الشئ غيره ويعترض على أنه التلبية بانها ليست بركن والاحرام ركن أو قرىب منه وكان يحرم على تعيين فعل تتعلق به النية والتلبية في الابتداء قلت واعترض ابن عبد السلام ما ذكره تقي الدين بان ما يدخل به النية والتوجه لغير المسكى والا لان للمسكى والواجب منهما النية فقط وغير الواجب لا يكون جزءا للواجب وأجابه بعض شيوخنا بوجوب التوجه لتوقف سائر الأركان عليه قال ابن عبد السلام وظاهر الرسالة وابن الحاجب انه لا رجحان في احرامه عقب النفل على الفرض وهو قول في المذهب واستحب في المدونة أن يكون بأثر النافلة (قوله يقول ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة والملك لا شريك لك) اعلم ان حكم التلبية السنة وفي الجلاب التلبية مسنونة غير مفروضة قال الباجي معناه أى ليست ركنا ولا فهي واجبة وما ذكره الشيخ من لفظ التلبية هي تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن زاد على ذلك ما زاده عمر بن الخطاب رضى الله عنه فلا بأس ومن لم يلب وكبر وتوجه ناسيا حتى طال لزمه هدى واختلف اذا لبي حين أحرم وتركه على ثلاثة أقوال فقل عليه هدى وقيل لا قاله في كتاب محمد وقيل بالاول ان لم يعوضها بتكبير وبالثنى ان كبر قاله الاخميمي ومعنى ليك اجابة بعد اجابة عند من رأى هذا اللفظ مثنى لفظا ومعنى أوله لفظا خاصة ومنهم من رآه مفردا وانقلاب ألفه لاتصاله بالضمير كما انقلبت الف على ولى ومعنى سـ عديك في تلبية ابن عمر ساعدت طاعتك يا رب مساعدة بعد مساعدة ويقع ضبط ان مكسورة ومفتوحة من قوله ان الحمد وزعم غير واحد من الأئمة ان كسرهما بلغ لما يعطيه الفتح من التمليل فكان موجب الاجابة هو ان الحمد لله والنعمة وعلى الكسر يكون انشأ ثناء عاريا من التعليل وقال الزمخشري وغيره ان مكسورة ومفتوحة دالة على التعليل وقال آخرون ان المفتوحة اصرح في التعليل والرغباء يضبط بفتح الراء والممدو بفتحها وبالقصر وضمها والقصر ومعناه هنا الطلب والمسئلة أى الرغبة الى من بيده الخير وهو المقصود بالعمل والحقيق بالعبادة (قوله أو ينوي ما أراد من حج أو عمرة) دليله قوله

فقال ابن دقيق العيد الا حرام الدخول في أحد النسكين والتشاغل بأعماله واعترضه س وردا اعتراضه
ع فانظره وحده ابن يونس بأنه اعتقاد الدخول في حج أو عمرة ع والاحرام صفة حكيمية توجب لموصوفها
حرمة مقدمات الوطء مطلقا والقاء التفت والطيب ولبس الذكور الخيط والصديد لغير ضرورة قال وينعقد بالنية
مع ابتداء توجهه الماشي واستواء الراكب على راحلته وشرط ابن حبيب تلبيته كتكبيره الاحرام وهل ينعقد
بالنية مع التقليل أو الاشعار قولان المازري ينعقد بالنية فقط ابن بشير لا ينعقد بها اللخمي يجري فيه قولان
كاعتقاد النيسين والله أعلم ص (ويؤمر أن يغتسل عند الاحرام قبل أن يحرم وليتجرد من مخيط الثياب
ويستحب له أن يغتسل لدخول مكة) ش الغسل للاحرام سنة على ما صرح به الشيخ بهذا والغسل لدخول
مكة مستحب وفي مختصر خ العكس وروى ابن خزيمة عن داود غسل الاحرام آكد من غسل الجمعة وقال عبد
الملك هذا اللازم والادب لتركه وتأثره بالحائض والنفساء بخلاف غسل دخول مكة الباجي وهذا يدل على
أنه للطواف لا للدخول فقط ثم غسل الاحرام يستحب فيه المبالغة في التنظيف وإزالة الشعث ما أمكن لئلا يؤذيه
بعد واتصاله بالروح شرط ولا يخل في الغسل بالمدينة إذا مضى من فوره واستحبه عبد الملك ولا بأس أن يلبس ثيابه
بعده لينزعها بذى الحليفة إذا أحرم فان اغتسل غدوة ثم راح عشية أعاد وفي كتاب محمد بن تاجر إلى الزوال كره
ولا يتيمم لتعذر الماء ولو أحرمت حائض أو غيرها بلا غسل اغتسلت بعد دون إزالة الشعث خلافا لعبد الملك وغيره في
قولهم يفتون بالاحرام وثالثها انما يفوت بمجاوزه بميل وزيادة والتجرد عن المخيط بفتح الميم والمعجمة واجب
وكذا الخيط بضم الميم والحاء المهملة شرط احرام الرجال لا النساء فلا يدع عليه ما يعتسك لخياطته أو احاطته إلا إزاره
دون عقد ولا زر بخلاف طرفيه ويأتي بكل ناحية ملقأ بلها فيلقه عليها ونفقتة على جلده وكذا مع نفقة غيره بخلاف
نفقتة وحده الا لمن يكون شدها مع نفقتة فنقدت نفقتة دونها فقيه خلاف مشهوره الجواز واستحب العلماء
كون الغسل لدخول مكة بذى طوى رواه ابن المواز قائلان وان فعله بعد دخوله واسع الشيخ روى ابن وهب
استحب بعض العلماء الغسل للسمي والرمي والدثور بالمزدلفة وفي الجلاب يغتسل لكل أركان الحج فاخذ منه
القرافي الاغتسال لطواف الاضحية قال ولا شبه يغتسل لزيارته عليه السلام ولرمي الجمار وسيأتي غسل الوقوف
بعرفة والكل لا يزال فيها الشعث الا الاول والله أعلم ص (ولا يزال يلبى دبر الصلوات وعند كل شرف وعند
ملاقاة الرفاق وليس عليه كثرة الاحاح بذلك) ش يعني ان المحرم يفعل ذلك أول احرامه الى محل قطعه وروى
ابن حبيب يستحب ان يلبى في كل شرف و بطن ودبر كل صلاة ولقاء الناس واصطدام الرفاق واثار النوم وعند سماع
ملب قال ابن المواز يلبى المعجمي بلسانه الذي ينطق به وبجهر الملبى جهر او سطا فوق جهر الصلاة ولا يلح ولا
يقصر وقد جعل الله لكل شئ قدرا قال مالك وتسمع المرأة نفسها كجهرها في الصلاة وفي الصحيحين أناني
جبريل فامرني ان آمر أصحابي أو من معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية وقال ابن حازم كان الصحابة لا يبلغون الروحاء
حتى تبسح حلوقهم ﴿ فرع ﴾ فلو ترك التلبية حتى طال فعليه دم ولولبي حين أحرم مرة ثم قطع فتسلاثة لزوم الدم
للمشهور وسقوطها وهو في كتاب محمد وثالثها ان عوضها بتكبير ونحوه فلا دم والا لزم وقاله اللخمي ص

تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء وقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات (قوله
ويؤمر أن يغتسل عند الاحرام قبل ان يحرم ويتجرد من مخيط الثياب ويستحب له ان يغتسل لدخول مكة)
الاصل في ذلك فعله صلى الله عليه وسلم والا كثر على ان الغسل للاحرام سنة معلل بالنظافة ولذلك تفعله
الحائض ووقع لما لك اطلاق الاستحباب عليه (قوله ولا يزال يلبى دبر الصلوات وعند كل شرف وعند ملاقاة
الرفاق وليس عليه كثرة الاحاح بذلك

ويؤمر أن يغتسل
عند الاحرام قبل
أن يحرم ويتجرد
من مخيط الثياب
ويستحب له أن
يغتسل لدخول مكة
ولا يزال يلبى دبر
الصلوات وعند كل
شرف وعند ملاقاة
الرفاق وليس عليه
كثرة الاحاح بذلك

(فاذا دخل مكة أمسك عن التلبية حتى يطوف ويسعى ثم يعاودها حتى تزول الشمس من يوم عرفة ويروح الى مصلاها) ش قطع التلبية أولا بدخول بيوت مكة على المشهور وفي المدونة بشروعه في الطواف ولما لك في المختصر اذا دخل المسجد وروى محمدان كان أهل من المواقيت فلا يحرم وذ كره الباجي وغيره وظاهر كلامه انه لا يراجعها الا بانتهاء السعي وروى اللخمي جوازها في الطواف وروى محمد عن أشهب وقيل يعاودها اثر الطواف كحرم مكة وفي المدونة كررها مالك في اول طوافه حتى يتم سعيه ويكون قطعها الثاني بزوال الشمس بعرفة ورواحه الى مصلاها هو المشهور الذي رجح اليه مالك وثبت عليه وعنه لرواح الموقف وللزوال للشروع في الصلاة وانقراغه من الوقوف وصوبه اللخمي ولرمي جمرة العقبة وقواه بعضهم بحديث البخاري وهو مذهب الشافعي ص (ويستحب ان يدخل مكة من كداء الثانية التي باعلى مكة واذا خرج خرج من كدى وان لم يفعل في الوجهين فلا حرج) ش كداء الثانية بالفتح والمد هو الحجاز أعني الثانية المشرفة على الابطع حيث المقابر وهي المعروفة بباب المعلى وكدى بضم الكاف والقصر وهي المعروفة بباب الشبيكة اليوم وانما يدخل من هذه ويخرج من هذه لفعله عليه السلام وانما لا حرج عليه في الترك لان ترك المستحب واسع وحكمة دخوله من أعلاها قيل لدعوة ابراهيم عليه السلام فاجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم ولم يقل تصعد اليهم والله أعلم ص (قال فاذا دخل مكة فليدخل المسجد ومستحسن أن يدخل من باب بني شبيبة فيستلم الحجر الاسود بفيه ان قدر والا وضع يده عليه ثم وضعها على فيه من غير تقبيل) ش الفاعل يقال هو مالك وقيل عطاء لانه منقذ الحج في زمن السلف وقيل ابن عمر رضي الله عنهما لان أكثر ما خذها عنه

فاذا دخل مكة أمسك
عن التلبية حتى
يطوف ويسعى ثم
يعاودها حتى تزول
الشمس من يوم عرفة
ويروح الى مصلاها
ويستحب أن يدخل
مكة من كداء الثانية
التي باعلى مكة واذا
خرج خرج من
كدى وان لم يفعل
في الوجهين فلا
حرج قال فاذا دخل
مكة فليدخل المسجد
الحرام ومستحسن
أن يدخل من باب
بني شبيبة فيستلم
الحجر الاسود بفيه
ان قدر والا وضع
يده عليه ثم وضعها
على فيه من غير تقبيل

فاذا دخل مكة أمسك عن التلبية حتى يطوف ويسعى ثم يعاودها حتى تزول الشمس من يوم عرفة ويروح الى مصلاها) الشرف هو الجبل والمكان العالي والرفاق جمع رفقة بضم الراء وقد تكسر قال الازهرى وهي الجماعة يترافقون للنزول والتحمل ويرتفق بعضهم بمؤنة بعض وما ذكر الشيخ انه يقطع اذا دخل مكة هو أحد الاقوال الاربعة وقيل يقطع بنفس دخوله الحرم لمن أحرم من ميقاته وقيل اذا دخل المسجد وقيل اذا ابتداء الطواف وما ذكر أنه اذا عاودها يقطعها اذا راح الى المصلى هو أحد الاقوال الثلاثة وكلها في المدونة قال فيها اذا فرغ من سعيه وعاد الى التلبية فلا يقطعها حتى يروح يوم عرفة الى المسجد قال ابن القاسم يريد اذا زالت الشمس وراح يريد الصلاة قطع التلبية وثبت مالك على هذا وعلمنا انه رأيته لانه قال لا يلبي الا امام يوم عرفة على المنبر ويكبر بين ظهراني خطبته ولم يوقت في تكبيره وقتا وقال مالك قبل ذلك يقطع التلبية اذا خرج الى الموقف وكان يقول يقطع اذا راغت الشمس ثم رجعت فثبت على ما ذكرناه واختلف الشيوخ ما المختار واختار ابن القاسم الاول واختار أشهب الثاني واختار ابن المواز الثالث وذهب ابن خالد الى ان جميع ما في الكتب يرجع لقول واحد وذهب غيره الى انها راجعة لقولين وقد ركل واحد منهما قوله بما فيه تكلف وقول ابن القاسم وثبت مالك على هذا ايضا معهما ما فلا يتشاغل بكيفية جملها (قوله ويستحب أن يدخل مكة من كداء الثانية التي باعلى مكة واذا خرج خرج من كدى وان لم يفعل في الوجهين فلا حرج) كداء الاول قال خليل بفتح الكاف والدال غير مصروف وهو في حديث ابن عمر بالصرف وفي حديث الهيثم بضم الهمزة مقصورة وللقياسي وغيره بشد الدال فاذا عرفت هذا فقول الفا كهاني لا أعرفه الا منونا ولا يبعد فيه منع الصرف اذا حمل على البقعة اذ هو علم على المكان المخصوص المعروف به قصور قال ابن المواز وهي المنازل باعلى مكة يهبط منها على الابطح والمقبرة تحتها من يسار المنازل وكدى الثانية بضم الكاف قال خليل وشد الدال قال غيره بل والقصر قال ابن المواز وهي الوسطى باشعار وأما من عكس فلا حرج (قوله فاذا دخل مكة فليدخل المسجد ومستحسن أن يدخل من باب بني شبيبة فيستلم الحجر الاسود بفيه ان قدر والا وضع يده عليه ثم وضعها على فيه من غير تقبيل) أما دخول المسجد فقال عبد الوهاب لان

والاول هو الصحيح واستحب المبادرة للمسجد لانه هو المقصود فالترخي عنه اساءة أدب وقلة همة فلا يقدم عليه الا ما لا بد منه من حط رحله والا كل الخفيف ان احتاج اليه ثم اذا رفع بصره على جزء من البيت دعا بما تيسر قال ابن حبيب يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام الخ وليس عند مالك شيء من ذلك في هذا ولا في غيره ويدعو بما تيسر له وباب بنى شيبه هو المعروف اليوم بباب السلام وهو أول باب يجده الداخل الى المسجد اذا أتى من المعلى قال ابن حبيب وقد دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم من باب بنى شيبه وخرج الى الصفا من باب بنى مخزوم وهو المعروف اليوم بباب الصفا وله خمس طاقات كلها سواء وخرج الى المدينة من باب بنى سهم وهو المعروف اليوم بباب العمرة واذا دخل من باب بنى شيبه قابله البيت ببابه فقابله الحجر بالمكسر والحجر بالفتح والمقام والملتزم وكان زمزم عن يساره بغير بعد فواجهه الخير كله بدخوله وذلك أحد الوجوه في إشارته مع تيسر الامر عليه وإيثار البيوت من أبوابها والله أعلم وروى ابن عبدوس اذا استقبل الركن يعني الاسود حمد الله تعالى وكبره ولم أسمع في رفع اليدين حينئذ ولا عند روية البيت شيئا واستلام الحجر بفيه أول طوافه سنة وفيما وراء ذلك مستحب فان زوحم فبيده ثم يضعها على فيه ثم يعود بغير تقبيل وثالثها يقبل بده أولا ثم يستلم وفي الصوت عند تقبيله بفيه قولان فان لم يصل بشيء كبر من غير رفع اليدين ولا إشارة والله أعلم ص (ثم يطوف والبيت عن يساره سبعة أطواف ثلاثة خبيبا ثم أربعة مشيا ويستلم الركن كلما مر به كما ذكرنا ويكبر

ثم يطوف والبيت
على يساره سبعة
أطواف ثلاثة خبيبا
ثم أربعة مشيا ويستلم
الركن كلما مر به كما
ذكرنا ويكبر

المستحب المبادرة الى البيت للطواف وحيازة الثواب بذلك كان يفعل صلى الله عليه وسلم فانه روى انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل مكة لم يلبه أمر عن المسجد وأما استحباب دخوله من باب بنى شيبه فلهعله صلى الله عليه وسلم وعمر رضي الله عنه وكذلك استلام الحجر الاسود وفي الصحيحين ان عمر رضي الله عنه جاء الى الحجر الاسود فقبله وقال اني أعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك فهو من سنن الطواف وما ذكرناه لا يقبل مع المعجز هو المشهور وفي كتاب محمد تقيله جائز وفي المدونة كره مالك وضع الخدين على الحجر الاسود وهو بدعة وروى محمد بن جعفر قال رأيت ابن عباس قبل الركن ثم سجد عليه فعلى ذلك ثلاثا ومثله عن طاووس وذكره ابن حبيب عن ابن عمر وقال من فعله في خاصته فذلك له وتأول كراهة مالك خيفة أن يرى ذلك واجبا قال بعض الشيوخ وقول ابن حبيب خلاف لقول مالك (قوله ثم يطوف والبيت على يساره سبعة أطواف ثلاثة خبيبا ثم أربعة مشيا ويستلم الحجر كلما مر به كما ذكرنا ويكبر) ما ذكر الشيخ من طوافه والبيت عن يساره ذلك من واجبات الطواف فلو جعله على يمينه فسد طوافه ورجع اليه ولو من بلده قاله اللخمي وعزاه غيره لاشبه وكذلك ينبغي أن يحتاط فيقف قبل الركن بقليل بحيث يكون الحجر عن يمين موقفه ليستوعب جملته بذلك وقيل انه يجزى به اذا رجع الى بلده حكاه ابن بشير قائل للخلاف ويشترط أن يطوف بجميع البيت فذلك لا يطوف على شاذر وانات البيت وهي ما أسقط من أساس البيت ولم يرفع على الاستقامة ولا يطوف داخل الحجر ولو تصور أن يطوف من طرف الحجر لا جزأه لان طوافه ليس من البيت وليس بحسن أن يفعل ذلك واختلف اذا طاف من وراء زمزم فقال ابن القاسم يجزى به مع العذر وقال أشهب لا يجزى به قال سحنون ولا يمكن أن ينتهي الزحام الى المقائف واختلف الشيوخ اذا فعل ذلك لغير عذر فقال ابن أبي زيد لا يرجع من بلده وقال ابن شبلون يرجع قال ابن عبد السلام قال الباجي وقول ابن أبي زيد أقيس ولا دم عليه واعترضه بعض شيوخنا بكونه لم يجده للباجي في المنتقى بحال بل تمة ابن يونس وعليه الدم قال في المدونة ومن جهل او نسي فترك الرمل في الاشواط الثلاثة بالبيت والسعي بين الصفا والمروة فهذا خفيف وكان مالك يقول عليه الدم ثم رجع فقال لا دم عليه وكان يقول في تارك الرمل ان قرب أعاد الطواف والسعي وان بعد فلا شيء عليه ثم خففه وان لم ير ان يعيده قال الباجي واختلف القول في

ولا يستلم الركن اليماني فيه ولكن يدهن ثم يضعهما على فيه) ش يعني انه يسرع في الطواف إثر التقييل لانه سنة وهذا طواف القدوم وهو واجب على الاصح وكذا نص عليه في المدونة وفي الرسالة واجب وطواف الافاضة آ كدمنه وانما يجب على غير المقيم بمكة وغير المراهق أي الذي ضاق وقته وفي لزوم الدم بتركه قولان لابن القاسم مع مالك وأشهب وقال اللخمي ناسيه كما متركه وقال ابن القاسم لادم عليه وكون البيت عن يساره شرط كاستقبال القبلة في الصلاة فلو جعله عن يمينه أعاد ويرجع للعادة من بلده عما اذا طاف غير متطهر وبداءته من الحجر الاسود كذلك فلو ابتدأه من غيره النى ما قبله وخروجه عنه ببدنه شرط فيتقى ملاصقته للخروج عن شاذر وانه لا حتمال كونه منه ويستحب قرب رجل وبعدها مرة منه واذا قبل الحجر ثبت على رجله ورجع منتصباً كما كان ولا يقبله ثم يمشي مطأطأ رأسه والسبع شرط فلو شك بنى على الاول كعدد الركعات لانه كصلاة فالطهران شرط كالستر فلو طاف بلا طهر أعاد وقيل مادام بمكة والافلاشيء عليه وان أصاب النساء على المشهور ولو أحدث في اثنا عشر تطهر وابتدأ ولا يبنى على المشهور وثالثها ان كان واجبا وان تذ كنجاسة طرحها وبنى على الاصح كالرافف فان ذكر بعد الر كعتين أعادهما استحباً بان كان قريباً ولم يحدث والافلاشيء عليه وقال أصبغ عليه الاعادة وقيل غير ذلك والموا لا شرط فلو فرقه ابتدأ وله قطعه لفرضة أقيمت عليه ثم يبنى بعد سلامه وظاهر المدونة يبتدى من حيث قطع الشوط واجازه ابن حبيب واستحسن ابتداء الشوط من أوله ولو تذ كرتقة ضاعت له وحضرت صلاة جنازة لم يقطع على المشهور وفي الجنازة وعلى المنصوص في النفقة وله قطع التطوع لركعتي الفجر خوف فوات الصبح ولو ذكر بعض طوافه في السعي قطع وكمله وسعى فان كمل السعي ابتدأ الطواف على المشهور والخبيب فوق المشي ودون الجري ويقال له الرمل بالفتح وهو سنة على المشهور لرجل غير مراهق ولا محرم دون الميقات ولو صلباً محمولا على الاصح أو مر يضاً على المنصوص ولادم في تركه على المشهور لرجل غير مراهق واليه رجع مالك ولو ذكر في الرابع انه لم يرمل في الاول فلاشيء عليه وقيل يلغى ماضى وليكمل ويرمل من طاف عن رجل لا امرأة لان الملازم للفرع على حسب أصله والله اعلم ولا يدع استلام الركنين كلما مر بهما الا أن لا يمكنه فيفعل مقدوره ولا يستلم ركني جهة الحجر بيده ولا غيره ويدعو في طوافه ويدكر ويسبح بلاحد ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ويدع ما وراء ذلك الا من ضرورة فانه يكره حتى التلاوة والله أعلم ص (فاذا تم طوافه ركع عند المقام ركعتين ثم استلم الحجران قدر) ش الركوع إثر الطواف مطلوب بلا خلاف وفي كونه سنة أو واجبا أو على حكم طوافه ثلاثة أقوال ويستحب كونهما بالا خلاص

ولا يستلم الركن اليماني فيه ولكن يدهن ثم يضعهما على فيه من غير تقبيل فاذا تم طوافه ركع عند المقام ركعتين ثم استلم الحجران قدر

ذلك مبنى على أصل هل هو من الهيئات التي يسوغ فعلها وتركها كاستلام الحجر بل استلام الحجر آ كدمنه لانه يؤتى به في كل طواف وهي عبادة منفردة بنفسها وهي من الامور الملازمة للطواف كركعتي الطواف (قوله ولا يستلم الركن اليماني فيه ولكن يدهن ثم يضعهما على فيه) قال في التهذيب ولا يستلم الركنين الذين يليان الحجر ولا يكبرا اذا حاذهما وذكر ابن يونس مثله ونسبه للمدونة واعترض ذلك بعض شيوخنا بكونه لم يجده نصافها بل هو دليل عدم ذكرهما وعلل ابن عمر رضي الله عنه عدم تقبيلهما بانهما ليسا على قواعد ابراهيم عليه السلام وقبلوه قال القاسبي وغيره لو أدخل الحجر في البيت حتى عاد الركنان على قواعد ابراهيم عليه السلام لقبلا (قوله فاذا تم طوافه ركع عند المقام ركعتين ثم استلم الحجران قدر) اختلف في مقام ابراهيم عليه السلام فقال ابن عباس وقتادة وغيرهما وخرجه البخاري انه الحجر الذي ارتفع عليه ابراهيم عليه السلام حين ضعف عن رفع الحجارة التي كان اسماعيل عليه السلام يناوله اياها في بناء البيت وغرقت قدماه فيه وقال الربيع بن أنس هو حجر ناولته اياه امرأته فاغتسل عليه وهو راكب جاءت به امرأته من شق الى شق فغرقت رجلاه فيه حين اعتد عليه وقال فريق من العلماء المقام المسجد الحرام وقال عطاء بن ابي رباح المقام عرفة والمزدلفة والجمار وقال ابن

والكافرون وخلف المقام في كل طواف على المشهور وأى موضع كان من المسجد جازا الحجر وداخل البيت واتصلاهما شرط بلا فصل بين اسبوع وركعتيه ثمان ويقطع ان شرع فان كل ركع لهما على المشهور ويقتصر في وقت الكراهة على أسبوع ويؤخر ركوعه لوقت الاباحة ويقدم المغرب عليهما ان حضرت والمشهور لا يؤخرها فان فعل فلا شئ عليه وان طاف بعد الصبح فغلسا جازان ركعهما حينئذ ولو نسي الركوع رجع له مما قرب فان بعد حتى رجع الى بلده ركعهما واهدى ان كان طواف ركن والا فلا شئ عليه والله أعلم واستلامه الحجر اثر ركوعه لا رادة خروج ونحوه مستحب ليكون آخر عهده بالبيت نعم ويدعو في اما كن الاجابة حوله وهو الحجر الاسود والملتزم وهو ما بينه وبين الباب وفي الحجر تحت ميزاب الرحمة وفي المستجار وهو ما يقابل الملتزم ويليه الركن اليماني وفي الحطيم وهو ما بين المقام وزمزم ممتدا الى الباب ثم الى ما خلفه قيل انما سمي حطيم لانها مادي فيه على ظالم الانحطيم والله أعلم ص (ثم يخرج الى الصفا فيقف عليه للدعاء ثم يسعى الى المروة ويحجب في بطن المسيل فاذا أتى المروة وقف عليها للدعاء ثم يسعى الى الصفا يفعل ذلك سبع مرات فيقف بذلك أربع وقفات على الصفا وأربعاً على المروة) ش هذا الركن الثالث من الحج وهو السعي وشرطه أن يكون بعد طواف صحيح والمشهور ان السعي تراط كونه واجبا كطواف الافاضة والقدوم قال في المدونة وان لم ينو فريضة الطواف قبله أعاده فان تباعدا و طال او وطئ فالدوم وتقدمه عند طواف القدوم واجب لغير المراهق والحائض والناسي فيؤخرونه للافاضة كالتمتع وان أخره غيرهم له فالدوم خلافا لا شهب ولو أخره للوداع ففي الاجزاء مع الدم أو يرجع له من بلده خلاف قال في المدونة ولم يجد مالك من أين يخرج ابن حبيب خرج له النبي صلى الله عليه وسلم من باب بني مخزوم وهي المعروفة اليوم بباب الصفا لانها تقابلها ولها خمس طاقات متحاذية قالوا ويستحب في خروجه الى الصفا أن يمر بزمزم فيشرب منها ولما انتهى النبي صلى الله عليه وسلم الى الصفا تلا قوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله الآية ثم قال أبدأ بما بدأ الله به على صيغة الخبر وفي النسائي بصيغة الامر فالبدء بالصفا واجبة فلو بدأ بالمروة النسي ما فعل قبل الصفا ثم رقى صلى الله عليه وسلم حتى رأى البيت وهذا مستحب في الصفا والمروة فاستقبل القبلة وكبر وهلل ودعا بما تيسر قال مالك ولا يرفع يديه في ذلك وقيل يرفع والاول أصح ولا يصعد النساء أعلاه الا ان لا يكون به احد والله أعلم ثم اذا نزل من الصفا مشى الى الميل الا خضر ثم حجب خبيبا اقوى من حجب الطواف حتى يصل الى الميل الا آخر فيمشى حتى يصل المروة فيفعل عليها كما يفعل على الصفا وأرضها اليوم غير مصعدة فيستحب الدخول لا قصي محلها لانه الا على وانما يحجب الرجال دون النساء قالوا والخبيب هنا آكد من الذي في الطواف واللازم في اسقاطهما متحد والطهارة فيه سنة ابتداء ودواما فلو احدث في اثنا تفضوا وبنى وفي المدونة فان جلس في خلاله او وقف لحديث مع غيره او صلى على جنازة او باع او ابتاع بني فيما خف وان تفاخشا ابتداء وفي اعادة الطواف قولان ويقطع لفرض اقيم عليه لا لغيره وكما لا شواط شرط فلو تركه او شوطا منه في حجب او عمرة صحيحين او فاسدين رجع له من بلده على المشهور واتى بعمرة ان وطئ والا

عباس مقامه مواقف الحج كلها وقال مجاهد مقامه الحجر كله (قوله ثم يخرج الى الصفا فيقف عليه للدعاء ثم يسعى الى المروة ويحجب في بطن المسيل فاذا أتى المروة وقف عليها للدعاء) الصفا والمروة جبلان بمكة والصفا جمع صفاة وقيل هو اسم مفرد وجمع صفي واصفاء والمروة واحد المرو وهي الحجارة الصغار التي فيها لبن وذكر الصفا قيل لان آدم عليه السلام وقف عليه وأنت المروة لان حواء وقفت عليها وقيل كان على الصفا صنم يسمى اسافا وعلى المروة صنم يسمى نائلة فاطرد ذلك على التذكير والتأنيث قاله ابن عطية وبطن المسيل بطن الصفا والمروة وأهل مكة يقولون له الميل الا خضر والسعي واجب ولا يجبر بالدم خلافا لابن حنيفة (قوله ثم يسعى الى الصفا فيقف بذلك سبع مرات فيقف بذلك أربع وقفات على الصفا وأربعاً على المروة) قال ابن رشد في مقدماته أصل السعي بين الصفا

ثم يخرج الى الصفا فيقف عليه للدعاء ثم يسعى الى المروة ويحجب في بطن المسيل فاذا أتى المروة وقف عليها للدعاء ثم يسعى الى الصفا يفعل ذلك سبع مرات فيقف بذلك أربع وقفات على الصفا وأربعاً على المروة

قدم وخفف ابن القاسم الشوطين ثم رجع ورأى ان تباعد او طال او وطىء والا قدم والله اعلم ﴿ تنبيه ﴾ هذا آخر ما يشترك فيه الحج والعمرة ثم ما ينفرد بالحج من افعاله بما لا يشاركه فيه غيره وهو سماع الخطبة بمكة يوم السابع والخروج الى منى يوم الثامن والوقوف بعرفة يوم التاسع والمبيت بمزدلفة عند النفر منه ليلا والتحليل الا صغر منه يوم العاشر ثم الاكبر بطواف الافاضة ثم رمى الجمرات وهو الاخر والله التوفيق ص (ثم يخرج يوم التروية الى منى فيصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح) ش سمي يوم التروية لان الحاج يروى فيه اموره لعرفات فما بعدها وقيل لان العرب كانت تعد فيه السقيا لشرب الحج فيما بعده قال ابن حبيب فاذا زالت الشمس من يوم التروية فطف بالبيت سبعا واخرج الى منى وانت ملب وان خرجت قبل ذلك فلا حرج ولما لك في الموازية اكره المقام بمكة يوم التروية الى ان يمسي ومن ادركه يوم الجمعة بمكة من مكان او غيره ممن اقام بها اربعة ايام فعليهم ان يصلوا الجمعة قبل رواحهم والمبيت بمنى في هذه الليلة مستحب لاشيء على ناركه وانما شرع تقريبا لعرفة قلت وقد كان الناس فيما قبل هذه السنين لا يبيت بها الا القليل وربما تضرروا بالحرامية وقد عاينا ذلك في سنة خمس وسبعين وفي سنة اربع وثمانين فلما كانت سنة اربع وتسعين بات الامير والناس حتى اصبحوا ثم مشوا الى عرفات فاحيا هذه السنة فالحمد لله على ذلك ص (ثم يمضي الى عرفات ولا يدع التلبية في هذا كله حتى تزول الشمس من يوم عرفة ويروح الى مصلاها وليتطهر قبل رواحه ويجمع بين الظهر والعصر مع الامام ثم يروح معه الى موقف عرفة فيقف معه الى غروب الشمس ثم يدفع بدفعه الى المزدلفة فيصلي معه بالمزدلفة المغرب والعشاء والصبح ثم يقف معه بالمشرع يومئذ بها) ش هذا افتتاح الكلام في الركن الرابع من الحج وهو اعظم اركانه اذ يتوقف عليه ما قبله وما بعده كما اشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله الحج عرفة ثم المضي من منى يكون عند طلوع الشمس وكونه مليا هو السنة ولا يزال مليا الى الزوال ورواحه الى المصلي هذا هو المشهور وقيل ذلك في يومه وقيل بعدد الى رمى الجرة وهذا مذهب الشافعي ويسمى مصلاها مسجدة ثمرة وهو مسجد في آخر الحرم وأول الحل وقد أدركنا بناءه كيف انفق وهو الآن في حكم البناء وفي وسطه مازال ينتفع بمائه ومحل الجمع عند الزوال فيجمع العصر الى الظهر بعد أن يخطب خطبة يعرف الناس فيها ما يفعلون في الموقف ما بعده ويؤذنون في آخر خطبته عند عبد الملك والشافعي والمشهور عند

ثم يخرج يوم التروية الى منى فيصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ثم يمضي الى عرفات ولا يدع التلبية في هذا كله حتى تزول الشمس من يوم عرفة ويروح الى مصلاها وليتطهر قبل رواحه فيجمع بين الظهر والعصر مع الامام ثم يروح معه الى موقف عرفة فيقف معه الى غروب الشمس ثم يدفع بدفعه الى المزدلفة فيصلي معه بالمزدلفة المغرب والعشاء والصبح ثم يقف معه بالمشرع يومئذ بها

والمرودة في الحج هو ما جاء في الحديث الصحيح من ان ابراهيم عليه السلام لما ترك ابنه اسماعيل مع أمه بمكة وهو رضيع نفد ماؤهما وعطشت وعطش ابنهما وجعلت تنظر اليه يتلون أو قال يتلبط وانطلقت كراهة ان تنظر اليه فوجدت الصفا أقرب جبل يليها فقامت عليه ثم استقبلت الوادي لتنظر هل ترى أحدا فلم تر أحدا فبسطت من الصفا حتى اذا بلغت الوادي رفعت طرف رداءها ثم سمعت سمي الانسان المجهود حتى جاوزت الوادي ثم أتت المروة فقامت عليها ونظرت فلم تر أحدا سبع مرات (قوله ثم يخرج يوم التروية الى منى فيصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ثم يمضي الى عرفات ولا يدع التلبية في هذا كله حتى تزول الشمس يوم عرفة وروح الى مصلاها) قال عبد الوهاب لان النبي صلى الله عليه وسلم كذلك فعل قيل وهذا اذا كان غير مرأق وأمان كان مرأقا فلا بد من أن يصلي فيه الصلوات الخمس ولا بأس للضعيف ومن له حاجة ان يغدو قبل ذلك (قوله وليتطهر قبل رواحه فيجمع بين الظهر والعصر مع الامام ثم يروح معه الى موقف عرفة فيقف معه الى غروب الشمس) سميت عرفة لان جبريل عليه السلام لما علم ابراهيم عليه السلام المناسك وأراه اياها فلما انتهى الى جبل عرفة وهو الموقف قال له عرفت قال عرفت قال النبا كهاني وانظر قول الشيخ رحمه الله فيقف معه الى غروب الشمس فظاهره أنه لا يأخذ جزأ من الليل بخلاف من يقول يدفع بعد أن يأخذ من الليل شيئا قاله عبد الحق (قوله ثم يدفع بدفعه الى المزدلفة فيصلي معه بمزدلفة المغرب والعشاء والصبح ثم يقف معه بالمشرع يومئذ بها)

انقضاء الخطبة ثم يصلى الظهر والمصر ركعتين باقمتين لان مالكاً أجرى الخروج لعرفة في الحج مجرى القصر
فلذلك قالوا ينبغي أن يكون الامام مالكيّاً على أن لا يشوش الناس وهم اليوم يخطب الشافعي ثم يستخلف مالكيّاً
للصلاة قال ابن حبيب فاذا سلم الامام من الصلاة ركب فدفع الى عرفات فيقف راكباً يعني استحباً بكل أفعال
الحج يستحب فيها المشي الى الوقوف بعرفة ورمى جمرة العقبة والوقوف بالمشعر وقد قال عليه السلام وقت ها هنا
وعرفات كلها موقوف وارفعوا عن بطن عرنة قال ابن المواز وكتب لي أصبح المسجد من بطن عرنة فمن وقف فيه
فلا حرج له وحكى ابن المواز عن مالك من وقف فيه ثم حججه وبهرق دماً والمراد بالوقوف الكون في داخله قائماً أو
جالساً أو نائماً أو غير ذلك حتى المجتاز ان عرفها ونوى الوقوف بمرويه قال ابن عبد البر والجمع فيه سنة اجماعاً وفي
المدونة من فاته الجمع مع الامام جمع وحده ويستحب الوقوف على طهارة فان كان جنباً من احتلام أو غير متوضئ
فلا شيء عليه والاولى كونه متطهراً والتطهر قبل الرواح مستحب ولا يزال فيه وسخاً ولا يتدلك الغاسل بامرار اليد
ولما ظهر الماء بعرفة سنة خمس وسبعين وثمانمائة رأيت بعض الناس يسبح في الجابية ويلعب كما يلعب في النهر
ودلك ما ينافي الاحرام لازالة الشعث فليتنقه المشفق على دينه ثم وقوفه نهار اسنة والواجب جزء من الليل على مذهب
مالك فمن فاته النهار اختار الزمهم ومن فاته الليل بطل حججه وان وقف أدنى جزء منه كفاه وروى ابن وهب
وقوفه راكباً أحب الى من الوقوف قائماً وقيد اللخمي بدم الاضرار بالدواب والرواية يدعو المشي قائماً فان
اعيا جلس اشهب روى ابن حبيب ان وقف بنفسه وترك دابة بلا علة بها فلا شيء عليه الشيخ وروى ابن
حبيب له أن يستظل يومئذ من الشمس وروى محمد لا بأس باستظلاله بالفسطاط والبيت المبنى والقبة وهونازل
المازري عن الرياشي قلت لابن المعدل وقد وقف ضاحياً في شدة حر قد اختلف في هذا فلو أخذت بالتوسعة فقال

أضحيت كي استظل بظله * اذا الظل أضحى في القيامة قالصا

ويا أسفى ان كان سعيك باطلا * ويا حسرتى ان كان حجبك ناقصا

وقوله يدفع بدفعه الى المزدلفة يعني انه لا يدفع من عرفة حتى يدفع الامام اثر غروب الشمس بلامهلة ثم اذا وصل
مزدلفة مع الامام جمع المغرب والعشاء معه بعد حط رحله وان كان وحده فكذلك على المشهور وقاله مالك وقال
ابن المواز يصلى كل صلاة لوقتها وثالثها ان رجا ادراك المزدلفة قبل ثلث الليل آخر اليه والا فلا وقاله ابن القاسم
وهذا القسم متفق عليه في غالب ظني والله أعلم وفي العتبية عن ابن القاسم من صلى العشاء قبل مغيب الشفق أعاد
العشاء أبداً قال ابن المواز وقول ابن القاسم أحب الينا ابن حبيب هو كمن صلى قبل الوقت لقول النبي صلى الله عليه
وسلم الصلاة أمامك ثم النزول بمزدلفة متأكداً والمبيت مستحب فان لم ينزل بها فعليه دم على المشهور وهل يمتد وقته
الى طلوع الشمس وهو المشهور وقاله في المدونة وقال ابن حبيب اذا رجعت من عرفة فارفع يدك الى الله عز وجل
ثم ادفع عليك السكينة وامش الهويناً وان كنت راكباً فالعنق فان وجدت فجوة فلا بأس ان تحرك شيئاً فقد كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير العنق يعني شيئاً شيئاً فاذا وجد فجوة أى فرجة نص أى اسـ ترسل في المشي
وقالوا أكثر من ذكر الله وتحميده وفي المدونة يستحب مروره بين المازمين وهما راسان من الجبل بينهما طريق
معروف وفي المدونة يستحب ليلة المزدلفة كثرة الصلاة والذكر والرحيل منها بعد صلاة الصبح غلساً ويلةً
حصى الجمار منها ليكون أهياً له لانه من نسك ولا يكسرها كما يفعله الجهال ويقولون الاجر على قدر المشقة وهذا
ابطال انما الاجر على قدر الاتباع ويأتى المعتمر وهو من مزدلفة ولذلك قال الشيخ فيقف بالمشعر يومئذ بها وذلك
قريب من بطن الحسرة لناحية المشرق وعلى يسار المتوجه الى مكة فيكبر ويهمل ويدكر الله ويدعو الى قرب طلوع
الشمس وان ترك هذا فلا شيء عليه لانه سنة على المشهور وقال عبد الملك فرضة بل اختلف النقل عنه في ركنيته

وقال ابن رشد ما يقتضى وجوب الدم لتركه فانظر ذلك ومزدلفة تسمى جمعا بفتح الجيم وسكون الميم المهمة فاذا وقف بالمشعر لم يبق له الا التحلل الاول برمي جمرة العقبة ثم التحلل الثاني بطواف الافاضة وتوابع ذلك من النحر والحلاق والرمي في أيام منى الثلاثة والله التوفيق ص (ثم يدفع بقرب طلوع الشمس الى منى ويحرك دابته بطن محسر فاذا وصل الى منى رمى جمرة العقبة بسبع حصيات مثل حصى الخذف ويكبر مع كل حصاة ثم ينحران كان معه هدى ثم يحلق) ش يعنى ان الدفع من المشعر يكون قبل طلوع الشمس قال فى المدونة ولا يقف أحد بالمشعر الحرام الى الاسفار ولكن يدفعون قبل ذلك وفى الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل واقفا بالمشعر ويكبر ويهمل ويدعو حتى اسفر جدها هذا الذى يقتضيه كلام الشيخ اذ قال بقرب طلوع الشمس والله أعلم وانما يحرك دابته بطن محسر وهو الوادى الذى بين المشعر ومنى لانه الحبل الذى أصاب فيه أصحاب القيل ما أصابهم وقد أمرنا بالاسراع فى مواضع العقوبات والله أعلم وقوله دابته ليس بشرط بل وحتى المشى يسرع وقد سمع ابن القاسم أحب للمشاشى ان يسعى على قدميه فى هبوطه من بطن محسر والله أعلم وقوله فاذا وصل الى منى يعنى للحل جمرة العقبة منها بدليل قوله ومن جمرة العقبة الخ نعم ورمى هذه الجمرة أول التحليل لانه بعد رميها يحل له كل شيء الا

ثم يدفع بقرب طلوع الشمس الى منى ويحرك دابته بطن محسر فاذا وصل الى منى رمى جمرة العقبة بسبع حصيات مثل حصى الخذف ويكبر مع كل حصاة ثم ينحران كان معه هدى ثم يحلق

ثم يدفع بقرب طلوع الشمس الى منى ويحرك دابته بطن محسر) الاصل فى ذلك فعله عليه الصلاة والسلام كما هو مبين فى حديث جابر و بطن محسر موضع بمنى قال الفا كهانى انظر بين التحريك بطن محسر فاني لم أقف على شيء فيه اعتقد عليه (قوله فاذا وصل الى منى رمى جمرة العقبة بسبع حصيات مثل حصى الخذف ويكبر مع كل حصاة) قيل انما سميت منى لما يعنى فيها من الدم أى يسيل والجمرة مجتمع الحصيات التى رمى والخذف بالخاء والذال المعجمين والفاء قال الجوهري والخذف بالخاء المرمى بها بالاصابع قال غير واحد وهو فوق القستق ودون البندق وقال الفا كهانى وسمعت خطيب الحاج يقوله ثم رأيت لا صحابنا قال ابن رشد والا صل فى رمى الجمار على ما جاء فى بعض الآثار ان ابراهيم عليه السلام لما أمر ببناء البيت سارت السكينة بين يديه كأنها قبة فكانت اذا سارت سار واذا وقفت نزل فلما انتهت الى موضع البيت استقرت عليه وانطلق ابراهيم مع جبريل عليه السلام فمر بالعقبة فعرض له الشيطان فرماه ثم مر بالثانية فعرض له فرماه ثم مر بالثالثة فعرض له فرماه فكان ذلك سبب رمى الجمار ثم مشى معه يريه المناسك حتى انتهى الى عرفات فقال له عرفت فقال عرفت فسميت عرفة ثم رجع فبنى البيت على موضع السكينة وقدروى فى سبب رمى الجمار ما ذكرته فى كتاب الضحايا من شأن ابراهيم عليه السلام مع الكباش الذى فدى الله به ابنه من الذبح والله أعلم والسكينة ربح هفاة لها وجهه الانسان قاله على بن ابي طالب رضى الله عنه وفيها أقوال كثيرة انظر ابن عطية فيها وما ذكر الشيخ انه يرمى بمثل حصى الخذف هو قول أكثر الشيوخ واستحب مالك فى المدونة ان تكون با كبر قليلا وانما خالفوه للاحاديث الواردة فى ذلك قال ابن عبد السلام وأظن ان الامام رحمه الله لم تباعه الاحاديث لانه فى الموطأ انما حكى فى ذلك عن بعض أهل العلم أعنى كونه مثل حصى الخذف وعقبة بان قال وأكبر من ذلك قليلا أعجب الى وأقرب ما قيل فى الاعتذار عنه أن حصى الخذف لا تنضب لان فيه الصغير والكبير واستحب الا كبر لان فيه القدر المشروع وزيادة وفيه نظر ويشترط كونه حجرا فلا يجزى المدر عند مالك وتردد الشيخ أبو على حسان بن مكى من طبقة الامام المازرى هل تجزى الا حجار النفيسة والخاتم أم لا قال بعض شيوخنا ويرد توفقه برواية ابن رشد انما يجزى بالحصى لا المدر ولا الطين اليابس وما رمى به المشهور لا يرمى به وروى ابن وهب من سقطت له حصاة اخذ من موضعه حصاة رمى بها وروى ابن القاسم يكره رميه بما رمى به فان فعل فارجو خفته وقال أشهب ان نعدت حصاه فاخذ من الجمرة حصاة ورمى بها لم تجزه وقول الباجي الذى يظهر لي انها كالوضوء بالماء المستعمل سبقه به ابن شعبان فى نقل اللخمى عنه لا تجزى لانه تعبد به كما لو توضأ به ونبه على

النساء والطيب والصيد ثم هل واجبة وبه قال عبد الملك بل عدها ركنا من أركان الحج وجمرة العقبة بآخر منى من ناحية مكة رأس وادي المحصب عن يمين الماشي الى مكة قال ابن القاكاني وتختص باربعة أشياء الاول انها ترمى من بعد طلوع الشمس الى الزوال خلا للشافعي في قوله أول وقتها السحر الثاني ان رميها يوم النحر وليس معها غيرها في يومها الثالث انها ترمى من أسفلها وهذا مستحب الرابع انه لا يوقف عندها للدعاء وكون رميها بسبع حصيات شرط افلا يجزى أقل من ذلك وكون السبع واحدة بعد واحدة فلو رمى أكثر بمرة لم تعد له الا واحدة ويكبر مع كل حصاة فان ترك فلا حرج ولا بد من رميها فلو طرحها طرحا لم يجزه واستحب، الك كونها فوق حصي الخذف بل فوق العول ودون النبق ويستحب رمي هذه الجمرة راكبا من بطن الوادي ولو خالف فلا شيء عليه اذا كان الرمي والخذف بالمعجمتين والقاء جعل الحصاة على طرفي الابهام في وسط السبابة ثم يدفعها بقوة كانت العرب تلعب بذلك فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه فقال اياكم والخذف فانه يكسر السن ويفقد العين ولا يجدي شيئا وسبه هاهنا في القدر لا في غيره والله أعلم والسنة تقديم النحر بعد الرمي فلو عكس لزمته القدية على الاصح والله أعلم ص (ثم يأتي البيت فيفيض ويطوف سبعا ويركع) ش طواف الافاضة هو طواف الركن وقته من يوم النحر الى آخر ذي الحجة على المشهور وقيل الى انقضاء أيام التشريق قال في المدونة تعجيل الافاضة يوم النحر افضل وان آخرها حتى أتى مكة بعد أيام التشريق فلا بأس ولو أخرها والسعي بعد وصوله من منى أياما و طال أهدى اللخمى وهذا استحسان لرعى الخلاف س ذهب مالك في جماعة الى أن أشهر الحج آخرها آخر ذي الحجة فعليه لا يلزمه الدم الا ان أخر الافاضة حتى يخرج الشهر والله أعلم ثم اذاركع اترطواف الافاضة حل له كل شيء حتى الطيب والنساء والصيد ولم يبق عليه غير رمي الجمار ص (ثم يقيم معنى ثلاثة أيام فاذا زالت الشمس من كل يوم منها رمى الجمرة التي تلي منى بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يرمى الجمرتين كل جمرة بمثل ذلك ويكبر مع كل حصاة ويقف للدعاء باثر الرمي في الجمرة في الاولى والثانية ولا يقف عند جمرة العقبة ولينصرف فاذا رمى في اليوم الثالث وهو رابع يوم النحر انصرف الى مكة وقد تم حجه وان شاء تعجل في يومين من أيام منى فرمى وانصرف)

هذا بعض شيو خنا قال اللخمى وهذا فيما رمى به غيره ولو كرر رميه بحصاة واحدة سبعا لم يجزه قال بعض شيو خنا وكأنه خلاف ظاهر المدونة من نقت حصاه فاخذ ما بقي عليه من حصي الجمرة أجزاءه قال أبو عمر بن عبد البر أحسن ما قيل في علة قلة الجمار معنى قول أبي سعيد وابن عباس انها اقر بان ما تقبل منها رفع ولو كان أعظم من ثبير وقول الشيخ يكبر مع كل حصاة يريد ارفعا صوته ابن المواز وفي المدونة ان سبغ قال التكبير سنة فان رمى السبع مرة احتسب منها واحدة فان ترك التكبير فلا شيء عليه قال أبو عمر اجماعا (قوله ثم ينحران كان معه هدى ثم يحلق ثم يأتي البيت فيفيض ويطوف سبعا ويركع) قال عبد الوهاب ما يفعل معنى من رمى ونحر وحلق فلا شيء عليه في تقديم بعضه على بعض الا تقديم الحلاق على الرمي ففيه دم وقال ابن بشير ان ابتداء النحر قبل الرمي فالذهب سقوط القدية وان ابتداء بالحلق قبل الرمي فقولان سقوط الدم وجوبه لمالك وعبد الملك قال غير واحد وان ابتداء بالافاضة قبل جمرة العقبة فقال مالك وابن القاسم تجز به الافاضة وعليه الهدي وقال مالك أيضا لا تجزئه وهو كمن لم يفيض وقال أصبغ أحب الى أن يعيد الافاضة وهو في يوم النحر أكد وكذلك ان أفاض قبل حلقه فقبل انه لا يجزئه وقيل انه يجزئه وقيل تستحب الاعادة ولا تجب قال عياض وعن مالك في الموطأ أحب الى أن يهدي ومثله لابن عبد السلام وهمما بعض شيو خنا يكون ما ذكرناه ليس في الموطأ وان أفاض قبل ذبحه فالمنصوص الاجزاء وخرج اعادته (قوله ثم يقيم معنى ثلاثة أيام فاذا زالت الشمس من كل يوم منها رمى الجمرة التي تلي منى بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يرمى الجمرتين كل جمرة بمثل ذلك ويكبر مع كل حصاة ويقف للدعاء باثر الرمي في الجمرة الاولى والثانية ولا يقف عند جمرة العقبة ولينصرف فاذا رمى في اليوم الثالث وهو رابع يوم النحر انصرف الى مكة وقد تم حجه وان شاء تعجل في يومين من أيام منى فرمى وانصرف)

ثم يأتي البيت فيفيض
ويطوف سبعا
ويركع ثم يقيم معنى
ثلاثة أيام فاذا زالت
الشمس من كل
يوم منها رمى الجمرة
التي تلي منى بسبع
حصيات يكبر مع
كل حصاة ثم يرمى
الجرتين كل جمرة
بمثل ذلك ويكبر مع
كل حصاة ويقف
للدعاء باثر الرمي في
الجمرة الاولى والثانية
ولا يقف عند
جمرة العقبة ولينصرف
فاذا رمى في اليوم
الثالث وهو رابع
يوم النحر انصرف
الى مكة وقد تم حجه
وان شاء تعجل في
يومين من أيام منى
فرمى وانصرف

ش حاصل ماذا كر في هذه الجملة انه اذا طاف للافاضة عجل بالخروج لئلا تغرب عليه الشمس قبل الوصول الى منى فاذا بات دونها أو أخذ جل الليل فعليه الدم وكذلك في بقية ليالي الرمي وكثير من العوام ينزل في المحصب قربا من العقبة فيكون عليه ذلك وهو لا يشعر وانما المبيت فيما وراء العقبة من ناحية المشرق وأحكام الرمي وفروعه كثيرة وصوره معروفة من النص فانظر في مواضعها وما ذكر من التعجيل هو نص القرآن في قوله الكريم واذكروا الله في أيام معدودات فمن تعجل في يومين فلاثم عليه ومن تأخر فلاثم عليه والمشهور ان أهل مكة كغيرهم في جواز التعجيل وان اليوم الثالث يسقط وقال ابن حبيب بل يضيفه على آخرها ويرمي ثم لا يصح له التعجيل الا اذا عزم عليه قبل غروب الشمس من اليوم الاخر والله أعلم فاما طواف الوداع فليس من الحج ولا من العمرة ولكنه ملحق بها حرمة البيت ويرجع له ما لم يخش فوات رفقة ثم لا دم عليه ونزوله بالا بطح عند رجوعه من منى مستحب ولا شيء عليه في تركه والله أعلم ص (والعمرة يفعل فيها كما ذكرنا في الحج الى تمام السعي بين الصفا والمروة ثم يحلق رأسه وقد تمت عمرته) ش تقدم ان العمرة سنة على المشهور لا فريضة مرة في العمرة كالحج في وجوبه ووقتها لمن لم يحج السنة كلها ولمن حج ما بعد غروب آخر أيام التشريق والمشهور كراهة تكرارها في السنة مرارا وأجازها ابن

فاذا خرج من مكة طاف للوداع وركع وانصرف والعمرة يفعل فيها كما ذكرنا أولا الى تمام السعي بين الصفا والمروة ثم يحلق رأسه وقد تمت عمرته

فوات فاما وقت الاداء ففي يوم النحر من طلوع الفجر الى غروب الشمس وتردد أبو الوليد الباجي في الليلة التي تلي يوم النحر هل هي وقت أداء أو وقت قضاء كذا نقل ابن بشير عنه وقال ابن الحاجب عنه قضاء كل يوم تاليه بالتاء المثناة من فوق ولا م بعد ألف اسم فاعل من تلاه وفي بعضها بالتاء المثناة أولا ونون عوض اللام وتعقبه ابن عبد السلام بانه لم يجده في المنتقى وانما فيه ان وقت القضاء يمتد من غروب شمس كل يوم الى آخر أيام التشريق فليس فيه اختصاص بالثاني ولا بالتالي ولا فيه أيضا أن الخامس محل قضاء اليوم الرابع كما يعطيه ظاهر كلام المؤلف والفضيلة من هذا الوقت من بعد طلوع الشمس الى الزوال وما بعده لا يشاركه في الفضل وان شاركه في كونه وقت أداء وكذلك ما قبل طلوع الشمس ووقت الاداء في كل يوم من الايام الثلاثة من بعد الزوال الى مغيب الشمس والفضيلة تتعلق بعقب الزوال من هذه الايام ووقت القضاء لكل يوم ما بعد منها ولا قضاء لليوم الرابع وان ترك جمره أتى الى موضعها ان ذكرها فيه ثم لا شيء عليه الا أن تكون الاولى والوسطى فيعيد ما بعدها وقيل لا وان ذكرها بعد مضى يومها أعاد ما كان في وقته خاصة وقيل لا وان كان المتروك حصاة واحدة وذكرها في موضعها رماها يجبر بها النقص ولم يعدرمى الجمره ويختلف فيما بعدها على ما تقدم وقيل يعيد رمى الجمره وقيل يجزئه جبر نقصها ان كان يوم الاداء وابتدى عزمها ان كان يوم القضاء وكذلك ان لم يذ كر موضعها وقال في الكتاب يرمى عن الاولى بحصاة ثم يعيد ما بعدها وقال فيه أيضا يبتدى رمى الجميع ولا يعتد بشيء والكلام في هذا الفصل متسع جدا ومحل المدونة (قوله فاذا خرج من مكة طاف للوداع وركع وانصرف) يقال طواف الوداع طواف الصدر وهو مشروع بلا خلاف لكنه عندنا مستحب وعند الشافعي مسنون وعند الحنفي واجب وليس بركن وشرط مشروعيته عندنا أن يكون ذلك بعد أن لا يبقى عليه شيء من أفعال الحج مطلقا وأن لا يبقى له شغل وقد عزم على الانصراف عن مكة فاذا عرفت هذا فاعلم أن قول الشيخ واذا خرج من مكة أراد به واذا أراد الخروج من مكة ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم من أتى الجمعة فليغتسل وقوله تبارك وتعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم تأويله عندنا الاكثر اذا أردت فاذا عرض له بعد ذلك شغل خفيف لم يعده والا اعاده ومثل هذا من اغتسل للجمعة ثم تبص ثم صار الى الجامع يفصل فيه بين القرب والبعد ومن خرج ولم يودع رجوعه ما لم يخش فوات رفقة ولا يجب بتركه دم ولا غيره ولا يودع مكى ولا قادم أو طان مكة ولا خارج للتنعيم ليعتمر ولا من اعتمر ثم خرج من فوره فان أقام ثم خرج وودع (قوله والعمرة يفعل فيها كما ذكرنا أولا الى تمام السعي بين الصفا والمروة ثم يحلق رأسه وقد تمت عمرته) المشهور من

المواز واختاره اللخمي وفي قوله الى تمام السعي بين الصنف والمروة ان الحلاق ليس بركن للعمرة وفيه خلاف وقوله ثم يحلق وقد تمت عمرته يعطى أن تمامه بالحلاق واختلف في ذلك فقيل ان الحلاق ركن لها وقيل لا فانظر ذلك وقد كنت نظمت أياتا قبل هذا اختصرت فيها مقاصد الحج والعمرة فقلت في ذلك

أحرم ولب ثم طف واسع وزد * في عمرة حلقا وحجا ان ترد
فزد منى وعرفات جمعا * ومشعرا والجرات السبع
وانحر وقصر وأفض ثم ارجع * من رمى أيام منى وودع
وكمل الحجة بالزياره * متقيا من نفسك الاماره
فالسرى في التقوى والاستقامه * وفي اليقين أكبر الكرامه

ص (والحلاق أفضل في الحج والعمرة والتقصير يحزى وليقصر من جميع شعره وسنة المرأة التقصير) ش ذهب مالك الى ان الحلاق أو التقصير في الحج نسك وتحليل معا وأبو حنيفة نسك والشافعي تحليل فقط وعلى النسك يلزم الدم بتركه ولا فلا ولا فضل البداءة بالشق الا بمن في ذلك قاله ابن حبيب وفي المدونة أقل ما يكفي من التقصير الاخذ من جميع الشعر قصيره وطويله وسنة الرجال أن يحز من قرب أصوله وتأخذ المرأة قدر الانملة من شعرها والناس في ذلك ثلاثة أقسام قسم يتعين عليه الحلاق وهو الا جلع الذي لا شعر له والا قرع والملبد وقسم حكمه التقصير وهي المرأة قال الحسن لان حلقها مثله وقسم بخير فيها وهو من عدا من ذكر والحلاق أفضل الا لوجه كاستبقاء الشعث في عمرة المتمتع لا جـ ل حجه والله أعلم ص (ولا بأس أن يقتل المحرم القارة والحية والعقرب وشبهها والكلب العقور وما يعد من الذئب والسباع ونحوها ويقتل من الطير ما يتقى أذاه من الغربان والاحدية فقط) ش

المذهب كراهة أن يعتمر في العام الواحد أكثر من مرة وقال مطرف يجوز ذلك وبه قال ابن المواز واختاره اللخمي وهي تشتمل على احرام وسعي وطواف وحلاق أو تقصير (قوله والحلاق أفضل في الحج والعمرة والتقصير يحزى) وليقصر من جميع شعره وسنة المرأة التقصير قال اللخمي الناس في الحلاق والتقصير على ثلاثة أقسام حلاق وتقصير وتخير فالحلاق لمن لا شعر له وللأقرع ولمن لبد أو ضفر أو عقص من الرجال والتقصير للنساء ولا يجوز الحلق لان ذلك مثله لمن رأسها أذى والحلاق أصلح كذلك لبنت تسع أو عشر والخيار لمن له وفرة من الرجال ولم يلبد ولا عصى ولا ضفر قال في المدونة وليس تقصير الرجال أن يأخذ من طرف شعره ولكنه يحزه جزا وليس كالمراة فان لم يحزه وأخذ منه فقد أخطأ وأجزأه وقال الابهري معناه أن يأخذ منه ما يقع عليه اسم التقصير وليس ذلك بان يأخذ اليسير من شعر رأسه قال الباجي وفي هذا نظر لانه قد منع أن يفعل منه ما تفعله المرأة والذي تفعله المرأة ما يقع عليه اسم التقصير ولو كان الذي يأخذ من اطراف شعره لا يقع عليه اسم التقصير لم يحزه وقد قال مالك انه يحز به وانما أراد المبالغة في ذلك على وجه الاستحباب قال ابن عبد السلام وهو اعمرى أقرب الى ظاهر الكلام غير ان في المدونة وان قصر فليأخذ من جميع شعره وما أخذ من ذلك أجزأه فظاهره خلاف ما تقدم وعلى هذا حمله التونسي وهو أيضا النظر لان اسم التقصير صادق عليه واعلم ان أقل ما يكفي من التقصير الاخذ من جميع الشعر قصيره وطويله كذلك نص عليه في المدونة مع ما يصدق عليه اسم التقصير من غير اعتبار بانملة أو أقل أو أكثر وروى ابن حبيب يقصر قدر الانملة وفوقها بيسير أو دونها وروى في الطراز قدر الانملة فقط وفي المدونة لابن القاسم فيما اذا وطئ بعد تقصيره بعضها وترك بعضها عليه الدم قال ابن يونس يريد وقد أفاض وقال ابن القاسم ان اقتصر على بعضه لم يحزه على المشهور وقال ابن عبد السلام وغيره لا أعرف مقابله (قوله ولا بأس أن يقتل المحرم القارة والحية والعقرب وشبهها والكلب العقور وما يعد من الذئب والسباع ونحوها ويقتل من الطير ما يتقى أذاه من الغربان والاحدية فقط)

والحلاق افضل في
الحج والعمرة والتقصير
يحزى وليقصر من
جميع شعره وسنة
المرأة التقصير ولا
بأس أن يقتل المحرم
القارة والحية والعقرب
وشبهها والكلب
العقور وما يعد من
الذئب والسباع
ونحوها ويقتل من
الطير ما يتقى أذاه من
الغربان والاحدية
فقط

في الصحيح قال صلى الله عليه وسلم لم خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الغراب والحداة والعقرب والفارة والكلب العقور والمشهوران صغار ما ذكر من الحيات والفيران والعقارب كلها ككبارها وفي المدونة يكره قتل سباع الطير كلها وغير سباعها فان قتل شيئا منها فعليه الجزاء الا أن تعدو أو يخافها على نفسه فلا جزاء وتردد التونسي فيما في المدونة هل هو في كبارها وصغارها فيكون خلافا لما في الموطأ او المراد ما عدا المذكور في الحديث فيكون وفاقا وهل المراد بالكبار كل ما عدا من السباع فيدخل السبع والنمر ونحوهما وهو المشهور أو الكلب المعروف قولان والمشهور قتل ما يتقى أذاه من الغراب والاحدية وان لم يؤذ لم يبتدأ وهو مذهب الموطأ الباجي وهو المشهور ص (ويجتنب في حجه وعمرته النساء والطيب ونحيط الثياب والصيد وقتل الدواب والقاء التفت) ش يعني أنه يحرم عليه اتيان النساء وقر بهن بمقدمة جماع حتى عقد النكاح لنفسه ولغيره وجاء النهي عن ان يخطب أو يخطب عليه ثم ان وطئ قبل عرفة بطل حجه وفيما بعد ذلك اختلاف وتفصيل بطول فانظره والطيب المؤنث حرام عليه التطيب به فان فعل اقتدى س الاستعمال الموجب للقضية هو المس الذي يتعلق بسببه الطيب ويحصل به الانتفاع لان ذلك فعل المتطيب عادة وقد يخالف لما هو أشد أودون وفي المدونة مس الطيب أشد من شمه وشربه أشد من مسه والقضية في شربه أولسه والمؤنث منه كالمسك والكافور والزعفران والورس ويكره شم المذكر منه كالورد والياسمين والريحان ولا فدية فيه على أى وجه كان استعماله أو مسه وهل يمنع شم المؤنث أو يكره قولان الباجي

ويجتنب في حجه
وعمرته النساء والطيب
ونحيط الثياب
والصيد وقتل الدواب
والقاء التفت

في الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلهن الغراب والحداة والعقرب والفارة والكلب العقور وقال ايضا خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب الابقع والفارة والكلب العقور والحداة فاسقط في هذا الحديث العقرب وزاد الحية فوجب جمعها مع الصالحة الحديثين وزاد في هذا اللفظ الابقع قال ابن عبد السلام وهل لفظ الغراب مطلق فيكون الابقع مقيده له أو عام فيكون هذا على وقته لا مخصصا في ذلك نظر والاقرب هو الثاني وقد ذهبت فرقة الى ان النهي يقتصر على الغراب الابقع واختلف المذهب ما المراد بالكلب العقور في الحديث على قولين فالمشهور انه كل عادم من السباع كلاسد والنمر والشاذ أنه الكلب الانسي حكاه ابن الحاجب نصا تبع في ذلك ابن شاس قال ابن عبد السلام وأظنهما رأيا ما في تبصرة اللخمى وهو قوله وظاهر قول أشهب انه الانسي لانه قال يقتل الكلب وان لم يعقر انتهى كلام اللخمى وزاد في النوادر وان كان كلب ماشية وليس في هذا اللفظ ما يدل على ما قاله اللخمى رحمه الله لا حتمال أن يقول أشهب يقتل مع ذلك الاسد والنمر وغيرهما من السباع المؤذية بل نص أشهب في هذا اللفظ وهو في النوادر قبل الكلام الذي حكاه اللخمى ومتصل به على انه يقتل صغار السباع وهو يدل على انه يقول مثل قول جمهور أهل المذهب وروى عنه قول آخر انه يمنع قتل صغارها وعليه الجزاء ان قتلها وهو مؤذن بجواز قتل الكبار والاشبهه أن الخلاف الذي في المذهب هو ما قاله بعض الشيوخ هل يتناول اللفظ السباع والكلاب معا أو انما يتناول الكلاب أو السباع الذي تلحق بهامعنى من باب الاولى وحمل بعض الشيوخ على ان مذهب مالك في طائفة ان المراد منها السباع خاصة قال وليس المراد الكلاب الانسية لا العادي منها ولا غيره والحاصل من هذا كله ان المذهب دخول السباع تحت هذا اللفظ وانما الخلاف في دخول الكلب وهو عكس ما نقله هؤلاء المتأخرون وفي الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في عتبة بن أبي لهب اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فعدا عليه الاسد فاحتج بذلك جماعة على ان المراد بالكلب العقور هو الاسد وما في معناه واختلف المذهب في قتل الغراب والحداة اذ لم يؤذيا وكذلك اختلف في قتل صغارها وكذا ما آذى من الطير ما ليس بغراب ولا حداة (قوله ويجتنب في حجه وعمرته النساء والطيب ونحيط الثياب والصيد وقتل الدواب والقاء التفت) أما اجتنب النساء في الاحرام فتفق عليه أى مجمع عليه لقوله

قائلا المذهب المنع وابن القصار يكره وفي مسه دون علق شئ منه قولان وفيما نزع قرب استعماله قولان قال مالك و يغسل ما علق به خلوق الكعبة ولا شئ عليه وله تركه ان قل فانظر ذلك ونحيط الثياب المراد به ما عتسك بنفسه بخياطة كان بخياطة أو نسج أو غيره من رباط أو زر ونحوه والمحيط بضم الميم والحاء المهملة كالخيط بالحاء المعجمة فالخاتم والحزام والجلد تكون فيه الحرز ونحو ذلك كله ممنوع الا شد نفقته على جلده ولا باس بنفقة غيره معها بخلاف نفقة الغير وحدها باختلاف فانها لا تجوز على المشهور ولو تقدمت نفقته أو ذهبت دون النفقة التي معها لغيره جاز استقراره ولا يضره كما تقدم وأما الصيد يعني البري فيحرم عليه اصطياده لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما ولا عانة عليه ولو بالاشارة كاصطياده ولو كان تحت يده وقت احرامه وجب عليه اطلاقه ولا يقبله هدية ولا غيرها وما صيد من أجله كما اصطاده بنفسه وما لم يصطد من أجله وأنى منه بلحم جازله أكله وليحذر مما تفعله العامة عند رؤى الصيد من عياطهم بقولهم حرام حرام فان ذلك جهل وتنفيره وهو حرام على المحرم فاما قتل الدواب كالقمل فالمشهور ان في القملة والقملات كف من طعام يتصدق به والتفتت الوسخ وما في معناه فالقائمه بقص الشارب أو تنف الا بطل أو نحو ذلك وكل ذلك ممنوع وفيه الفدية وسواء في ذلك العامد وغيره ص

تعالى فلا رفت ولا فسوق ولا جدال في الحج قال ابن عباس وغيره الرفت هنا الجماع فان وطئ في حجه فلا يخلو اما أن يطأ قبل الوقوف بعرفة فهذا لا خلاف في فساد حجه واما أن يطأ بعد الوقوف وقبل رمي جمرة العقبة وطواف الافاضة ففيه قولان المشهور فساد واما أن يطأ قبل طواف الافاضة وبعد رمي جمرة العقبة فقال ابن القاسم عليه العمرة والهدى كان قد حلق أم لا وأما عكسه فعليه الهدى فقط ولا عمرة عليه وقال ابن المواز هو كترك رمي جمرة العقبة قاله ابن كنانة وقال ابن وهب ان وطئ يوم النحر فسد حجه اذا لم يرم وان أفاض وقاله أشهب وأما الطيب فيتجب الفدية فيه باستعمال المؤنث منه أو لمسه كالزعفران والورس والكافور والمسك وقيل لا تجب بمجرد اللمس ويكره له شم غير المؤنث ولا فدية على أى وجه كان استعماله أو مسه واستخف ما أصابه من خلوق الكعبة اذا لا يكاد ينفك منه ولينزع الكثير منه وهو مخير في نزع اليسير وأما نحيط الثياب فلا صل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عما يلبس المحرم من الثياب فقال لا يلبس القمص ولا العمام ولا السراويلات الحديث ولا خلاف في تحريم ذلك على الرجال دون النساء قال ابن المأجشون ولا باس أن يستظل المحرم اذا نزل بالارض ولا باس أن يرمى ثوبا على شجرة ويقل تحتها وليس كالراكب والماشي وهو للنازل كالخباء المضروب وذكر ابن المواز في كتاب المناسك أنه لا يفعل وانما وسع له في الخباء والفسطاط والبيت المبنى وقال اللخمي أن كان في محارة كشف عنها فان لم يفعل ابتداء وقد نقل الامام أبو عبد الله والقاضي أبو بكران ابن عمر انكر على من استظل راكبا وقال أضح لمن أحرمت له ثم نقلا عن الرمانى انه قال رأيت ابن المعدل الفقيه في يوم شديد الحر وهو ضاح للشمس فقلت يا أبا الفضل هذا امر اختلف فيه فلو أخذت بالتوسعة فانشأ يقول

ضحيت له كي أستظل بظله * اذا الظل أضحى في القيامة قالصا

فيا أسفى ان كان سعيك باطلا * ويا حسرتى ان كان حجك ناقصا

وأما الصيد يعني به صيد البر لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما ولا فرق في صيد البر أن يكون متاعا أو وحشيا كان مما يؤكل لحمه أم لا كان مملوكا أم لا ويحرم التعرض لأفراخه وبيضه ويلزم الجزاء بقتله وأما قتل الدواب فيريد به دواب جسده فلا يقتل القمل ولا يلقيه عن جسده اذا ذاك كقتله بخلاف البرغوث فإنه يجوز القاءه لانه من الارض وأما القاء التفت فهو كقص الشارب والاطفار

(ولا يغطي رأسه في الاحرام ولا يحلقه الا من ضرورة ثم يفتدي بصيام ثلاثة ايام أو اطعام ستة مساكين مدين لكل مسكين عبد النبي صلى الله عليه وسلم أو ينسك بشاة يذبحها حيث شاء من البلاد وتلبس المرأة الخفين والثياب في احرامها وتجنب ما سوى ذلك مما يجتنبه الرجل واحرام المرأة في وجهها وكفها واحرام الرجل في رجليه ورأسه) ش أما تغطية الحرم رأسه فان فعل لزمته الفدية ان دام حتى انتفع به واختلف في يديه اذا غطاهما حتى انتفع هل يفتدي أولا على قولين هما في المدونة وهل مبنى لزوم الفدية وعدمه على تحريم التغطية أو كراهتها تاويلان وأصل الفدية حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم مر به والقمل يتناثر على وجهه فقال ما أظن الوجع بلغ بك ما أرى أبؤذك هو ام رأسك قال بلى يا رسول الله فانزل الله تعالى الفدية فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام الاية وبينه الرسول صلى الله عليه وسلم بما ذكره الشيخ من تخييره بين الامور الثلاثة التي هي صيام ثلاثة ايام أو اطعام ستة مساكين أو ينسك بشاة يختار أي ذلك شاء من غير تعيين زمان ولا مكان وقوله وتلبس المرأة الخفين لان رجلاهما البسابج محل احرام لها بخلاف ان تقازين لان يديها محل احرام لها والقفاز ما يجعل على هيئة الكف لحمل انطوي ونحوها وتفتدي ان لبسته عندما لك خلافا لابن حبيب والله اعلم واحرام الرجل في وجهه ورأسه فلو غطي رأسه بما لا يعد ساترا فلا شيء عليه فيه وان كان مما يعد ساترا افتدي على المشهور قال مالك ولا بأس ان يستظل بالفسطاط والقبة وهو نازل ولا يعجبني أن يستظل بالحرم اذا نزل بالارض ولا بأس ان يلقى ثوبا على شجرة ويقيـل تحته وليس كالراكب والماشى وهو للنازل كالخباء المضروب وذكر ابن الموزان لا يستظل اذا نزل بالارض باعواد يجمع عليها ثوبا كساء أو غيره قال وانما وسع له في الخباء والبيت المبنى للخمى اذا كان في محارة كشف عنها فان لم يفعل افتدي فان كان نازلا في الارض لم يستظل تحت المحارة فان فعل افتدي ولا بأس ان يكون في ظلها خارجا عنها ولا يمشي تحتها واختلف اذا فعل ونقل المازري ان ابن عمر أنكر على من استظل راكبا وقال أضح لمن أحرمت له نعم ويجوز ان يحمله على رأسه ما لا بدله منه كخرجه وجرا به ونحوه ولا يحمل تجارة لنفسه ولا باجارة لغيره ولا تطوعا فان فعل افتدي وبالله التوفيق ص (ولا يلبس الحرم الخفين في الاحرام الا ان لا يجد نعلين فليقطعهما أسفل من الكعبين) ش هكذا وقع في الحديث بنصه اذ سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس الحرم فقال لا يلبس القمص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف الا ان لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين والمشهور بقاء هذا الحكم وقال ابن حبيب ذلك خاص بزمانه عليه السلام فاما اليوم

ولا يغطي رأسه في
الاحرام ولا بحلقه الا
من ضرورة ثم يفتدى
بصيام ثلاثة أيام أو
اطعام ستة مساكين
مدین لكل مسکین
بعد النبي صلى الله
عليه وسلم أو ينسك
بشاة يذبحها حيث
شاء من البلاد
وتلبس المرأة الخفين
والثياب في احرامها
وتحتب ما سوى
ذلك مما يجتنبه الرجل
واحرام المرأة في
وجهها وكفها
واحرام الرجل في
وجهه ورأسه ولا
يلبس الرجل الخفين
في الاحرام الا أن
لا يجد نعلين فليقطعهما
أسفل من الكعبين

ومنه من فسر كلام الشيخ بان مراده ما يلقي من الدواب عن جسده وضعف للترار (قوله ولا يغطي رأسه في الاحرام ولا يحلقه الا من ضرورة ثم يقتدى بصيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين أو مدين لكل مسكين بعد النبي عليه السلام أو ينسك بشاة يذبحها حيث شاء من البلاد وتلبس المرأة الخفين والثياب في احرامها وتجنب ما سوى ذلك مما يجنب الرجل واحرام المرأة في وجهها وكفيها واحرام الرجل في وجهه ورأسه ولا يلبس الرجل الخفين في الاحرام الا ان لا يجد نعلين فليقطعهما أسفل من الكعبين) الاصل في ذلك قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله قال ابن عطية المعنى حلقه لازالة الاذى بيديه وهذا هو فحوى الخطاب عند أكثر الاصوليين ونزات هذه الآية في كعب بن عجرة حين رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأسه يتناثر قملاً فامر به بالحلاق ونزات الرخصة والصيام عند مالك وأصحابه ثلاثة أيام والصدقة اطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع وذلك مدان بعد النبي عليه السلام والنسك شاة باجماع ومن ذبح أفضل منها فهو أفضل وقال الحسن بن أبي الحسن الصيام عشرة أيام والاطعام عشرة مساكين وتعجب الفناكم انى من قوله لقوله صلى الله عليه وسلم لم فصم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع حسبها هو في الصحيحين وقول الشيخ يذبحها حيث شاء من البلاد يريد ما لم

إذا اتسع الخال على الناس فلا والله أعلم ص (والأفراد بالحج عندنا أفضل من التمتع ومن القرآن) ش الأفراد هو الأفراد بالحج وحده دون أن يخالطه شيء في زمن فعله وما ذكرناه الأفضل هو المشهور عندنا وعند الشافعية وقال أبو حنيفة القرآن أفضل وبقوله قال اللخمي من أهل المذهب وروى أشهب الأفراد أفضل للمرافق وأما من يطول أمد في الإحرام فالتمتع أفضل وقال أبو عمر كل الثلاثة سواء في الفضل وعلى المشهور فالمشهور أن القرآن يلي الأفراد في الفضل وقيل التمتع والمذهب تفضيله على عدمه وسواء في الحكم ولا خلاف أن من أحرم بوجه من وجوه الإحرام أجزاء واختلاف في إحرامه عليه السلام هل كان بالأفراد أو التمتع والقرآن لا اختلاف إلا حديث فانظر ذلك ص (فمن قرن أو تمتع من غير أهل مكة فعليه هدى يذبحه أو ينحره بمعنى أن أوقفه بعرفة وإن لم يوقفه بعرفة فلينحره بمكة بالمرؤة بعد أن يدخل به من الحل فإن لم يجد هدياً فصيام ثلاثة أيام في الحج يعني من وقت يحرم إلى يوم عرفة فإن فات صام أيام منى وسبعة إذا رجع) ش يشترط لزوم الهدى في التمتع والقرآن كون التفاعل آفاقاً فلا هدى على أهل مكة في تمتع ولا قرآن وشرط الهدى إيقافه بعرفة لمن أراد نحره بمعنى فإن لم يرد أو لم يجد حتى فات وقوفه لزمه إخراجُه إلى الحل ثم يذبح بمكة وفجاءها كلها مذبذب غير أن المروءة مستحبة لذلك ومن لم يجد الهدى في تمتعه ولا قرآنه صام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله وهو قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام قال ابن حبيب وغيره حاضري المسجد الحرام أهل ذي طوى ومن في معناهم وحكى اللخمي قولاً بأنه كل من دون المواقيت وآخر أيام الحج أيام التشريق فأيام التشريق لمن فاتته الثلاثة قبل العيم - أيام استدراك لصيامها وقال علي وابن عمر رضي الله عنهما وتبعهما مالك فأما السبعة إذا رجع فقال مالك في جماعة يعني إذا رجعتم من منى فيصومها بمكة أن أقام بها وفي الطريق أن نهض لها وفي رواية المختصر في أهلها حب زاذ في رواية محمد إلا أن يقيم بمكة وصومه بطريقه يجزيه اللخمي هذا أبين لتخفيف الشرع صوم رمضان في السفر والله أعلم ومن عجل السبعة قبل وقوفه بعرفة فقولان اللخمي ويجزئه محتجاً بأن تأخيرها نوسمة فأحرى تقديمها في السفر كرمضان في السفر ونقل عن ظاهر المذهب لا يجزئه والله سبحانه أعلم ص (وصفة التمتع أن يحرم بعمره ثم يحل منها في أشهر الحج ثم يحج من عامه قبل الرجوع إلى أفقه أو إلى مثل أفقه ولهذا أن يحرم من مكة أن كان بها ولا يحرم منها من أراد أن يعتمر حتى يخرج

يتلدها أو يشعرها فإن فعل ذلك لم يذبحها إلا بمعنى (قوله والأفراد بالحج أفضل عندنا من التمتع ومن القرآن) أعلم أن هذا النسك يصح أدائه بالأفراد والتمتع والقرآن اتفاقاً واختلف هل يفضل بعضها على بعض أم لا فذهب أبو عمر بن عبد البر إلى عدم التفضيل والاكتفاء على التفضيل وعليه فقيل أفضلها الأفراد وهو المشهور وقيل التمتع قاله اللخمي وقيل الأفراد للمرافق والتمتع حيث يشتد الإحرام لطول أمد والقرآن لغيرهما رواه أشهب وعلى الأول فقيل أن القرآن أفضل من التمتع نقله ابن بشير وقيل بالعكس نقله ابن شاس (قوله فمن قرن أو تمتع من غير أهل مكة فعليه هدى يذبحه أو ينحره بمعنى أن أوقفه بعرفة وإن لم يوقفه بعرفة فلينحره بمكة بالمرؤة بعد أن يدخل به من الحل فإن لم يجد هدياً فصيام ثلاثة أيام في الحج يعني من وقت يحرم إلى يوم عرفة فإن فاتته ذلك صام أيام منى وسبعة إذا رجع) ظاهر كلام الشيخ أن المكي لا هدى عليه في تمتع ولا قرآن وهو كذلك إلا أنه في التمتع متفق عليه وفي القرآن على المشهور خلافاً لابن الماجشون في إيجابه الهدى واختاره اللخمي لأن موجب الدم في حق غير الحاضرين هو سقوط أحد العاملين وذلك مشترك بين أهل مكة وغيرهم ويبعد أن يقال موجب في حقهم سقوط أحد السفرين إذ لا معنى لطالب السفر وهو وسيلة لسقوط العمل وهو المقصود بخلاف التمتع ودليل سقوط الهدى عن المكي قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (قوله وصفة التمتع أن يحرم بعمره ثم يحل منها في أشهر الحج ثم يحج من عامه قبل الرجوع إلى أفقه أو إلى مثل أفقه في البعد ولهذا أن يحرم من مكة أن كان بها ولا يحرم منها من أراد أن يعتمر حتى يخرج

والأفراد بالحج أفضل عندنا من التمتع ومن القرآن فمن قرن أو تمتع من غير أهل مكة فعليه هدى يذبحه أو ينحره بمعنى أن أوقفه بعرفة فلينحره بمكة بالمرؤة بعد أن يدخل به من الحل فإن لم يجد هدياً فصيام ثلاثة أيام في الحج يعني من وقت يحرم إلى يوم عرفة فإن فات ذلك صام أيام منى وسبعة إذا رجع وصفة التمتع أن يحرم بعمره ثم يحل منها في أشهر الحج ثم يحج من عامه قبل الرجوع إلى أفقه أو إلى مثل أفقه في البعد ولهذا أن يحرم من مكة أن كان بها ولا يحرم منها من أراد أن يعتمر حتى يخرج

الى الحل) ش يعني أن صفة التمتع الموجب للهدى ماذ كروجملة ماذ كرفيه ستة شروط ماخوذة من كلام المؤلف أولها إحلاله من العمرة في أشهر الحج وان لم يحرم فيها الثاني أن يحج من عامه فلو لم يحج الى قابل لم يكن متمتعاً الثالث كون ذلك قبل الرجوع الى أفقه أو مثله في البعد الرابع أن تكون عمرة سابقة على حجه فلو تأخرت لم يكن متمتعاً الخامس أن يكون إحرامه بالحج بعد إحلاله لاجل التلبس بالعمرة فانه ان فعل كان قارناً متمتعاً فيلزمه هديان ان كان أردف مع الشروط المتقدمة والسادس كونه ليس من حاضري المسجد الحرام فتأمل ذلك من كلام الشيخ رحمه الله وبالله التوفيق وقوله ولهذا أن يحرم من مكة يعني بالحج لانه منعزل عن العمرة وانما يلزم الهدى لجمعهما في أشهر الحج بخلاف القرآن فانه لا يحرم به منها لدخول العمرة في نسكه وهي لا تصح الا بالجمع بين حل وحرم والله أعلم ص (وصفة القرآن أن يحرم بحج وعمرة معاً ويبدأ بالعمرة في نيته وإذا أردف الحج على عمرة قبل أن يطوف ويركع فهو قارن) ش ذكر في هذه الجملة أن القرآن على وجهين قران قصـد في أول الافتتاح وشرطه أن يبدأ بالعمرة في نيته وقران حصل بأرداف الحج على العمرة وشرطه أن يكون قد بقي من العمرة جزء ويعتد به فاكثر فيحرم بالحج مستدركاً عمرته به وقال الشيخ قبل أن يطوف ويركع وهو المشهور فاذا أردف في أثناء الطواف صح واختلف في أثناء السعي لا بعده فيلزم الإحرام ويجب تأخير الحلاق ويلزم الدم لتأخيرها ولا يكون قارناً به ولا فرق بين القارن والمفرد الا في النية أولاً ولزوم الهدى آخرها والا فالعمرة مندرجة في الحج خلافاً لابن حنيفة والله أعلم ص (وليس على أهل مكة هدى في تمتع ولا قران) ش يعني اتفاقاً في الأول وعلى المشهور في الثاني خلافاً لعبد الملك وحكمة سقوطه فيهما ان الهدى واجب لمساكين مكة فلا يكون عليهم والحج كله انما واجب من أجلهم اذ قال ابراهيم عليه السلام فاجعل افئدة من الناس تهوى اليهم وقياسهم فيها من باب مساعـدة رب المنزل للقدام عليه فاعرف ذلك ص (ومن حل من عمرته في أشهر الحج ثم حج من عامه فليس بتمتع) ش يعني لان من شرطه ان يحل منها في أشهر الحج وقد تقدم ذلك نعم وقد وقع في نفوس العوام ان المتمتع هو الذي يتجرد عند إحرامه ثم يرجع الى ثيابه في الحال وهو جاهل وضلال وقد نبه الشيخ عليه في مناسكه وكذا ابن الحاج وغيره فانظره ص (ومن أصاب صيداً فعليه جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل من فقهاء المسلمين ومحلّه منى ان وقف به بعرفة والافكة ويدخل به من الحل وله أن يختار ذلك أو كفارة طعام مساكين ان ينظر الى قيمة الصيد طعاماً فيصدق به أو عدل ذلك صياماً ان يصوم عن كل مديوماً وكسر المديوما كاملاً) ش

الى الحل) اختلف لمسمى متمتعاً فقال ابن القاسم لانه متمتع بكل ما لا يجوز للمحرم فعله من وقت حله في العمرة الى وقت انشاء الحج وقال غيره سمي متمتعاً لاسقاط أحد السفرين وذلك أن حق العمرة ان تقصد بسفر وحق الحج أن يقصد كذلك فلما تمتع باسقاط أحدهما لزمه عليه هدى كالقارن الذي يجمع بين الحج والعمرة في سفر واحد قاله ابن عطية فاذا ثبت هذا فلتعلم أن للتمتع ستة شروط متى أسقط شرطاً منها لم يكن متمتعاً أحدها الجمع بين العمرة والحج في عام واحد الثاني في سفر واحد الثالث أن يقدم العمرة على الحج الرابع أن يأتي بها أو ببعضها في أشهر الحج الخامس أن يحرم بعد الإحلال منها بالحج السادس ان يكون المتمتع مقبلاً بغير مكة قاله القاضي عبد الوهاب قال انما كهاني وكلام الشيخ يشتمل على ما إذا أعطى من التأمل حقه (قوله وصفة القرآن أن يحرم بحج وعمرة معاً ويبدأ بالعمرة في نيته وإذا أردف الحج على العمرة قبل أن يطوف ويركع فهو قارن وليس على أهل مكة هدى في تمتع ولا قران ومن حل من عمرته قبل أشهر الحج ثم حج من عامه فليس بتمتع) اختلف المذهب اذا شرع في عمل العمرة فقال أشهب لا يصح قرانه حينئذ وقال ابن القاسم يصح ما لم يكمل الطواف وقال أيضاً ما لم يركع وذكر عبد الوهاب انه يصح ويردف الحج ما لم يكمل السعي (قوله ومن أصاب صيداً فعليه جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل من فقهاء المسلمين ومحلّه منى ان وقف به بعرفة والافكة ويدخل به من الحل وله أن يختار ذلك أو كفارة طعام مساكين ان ينظر الى قيمة الصيد طعاماً فيصدق به أو عدل ذلك صياماً ان يصوم عن كل مديوماً وكسر المديوما كاملاً) الاصل

الى الحل وصفة القرآن
ان يحرم بحج وعمرة
معاً ويبدأ بالعمرة
في نيته واذا اردف
الحج على العمرة
قبل ان يطوف ويركع
فهو قارن وليس على
اهل مكة هدى في
تمتع ولا قران ومن
حل من عمرته قبل
اشهر الحج ثم حج
من عامه فليس بتمتع
ومن اصاب صيدا
فعليه جزاء مثل
ما قتل من النعم يحكم
به ذوا عدل من فقهاء
المسلمين ومحلّه منى
ان وقف به بعرفة
والافكة ويدخل
به من الحل وله أن
يختار ذلك وكفارة
اطعام مساكين ان
ينظر الى قيمة الصيد
طعاماً فيصدق به
أو عدل ذلك صياماً
ان يصوم عن كل
مديوماً وكسر المديوما
كاملاً

ذكر في هذه الجملة جزاء الصيد على من قتله وفسر في كلامه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم بحكم به ذوا عدل منكم الآية فامر الحكم فيه موكل الى عدلين عالين لا يجوز لا حدان يعمل به الا بحكم العدلين المذكورين وانما يحتاجهما لتقدير ما يجب عليه وتغليظ الامر عليه حتى يعود فلا يحكم لنفسه ولا يكتفى بواحد وان كان اعلم البرية واعد لها واياف الهدى بعرفة ليدبح بمضى وذبحه بمكة ان لم يوقف بعد خروجه الى الحل شرط كل هدى وبسط هذه الجملة يستدعي طولاً مع عدم مس الحاجة اليه في الوقت فلم تنص على ما ذكره الشيخ والله التوفيق ص (والعمرة سنة مؤكدة مرة في العمر) ش يعني بشرط الاستطاعة وتوابعها كالحج وما ذكره المشهور وقال ابن الجهم واجبة وقد تقدم الكلام في ذلك وفي وقتها وكيفية العمل بها واتى في فضلها خير كثير منه قوله عليه السلام العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما ما اجتنبت الكبائر والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة ومعنى المبرور قيل الذي يبره صاحبه فلم يعص الله فيه من اول التلبس الى انقضائه وقيل الذي لم يعص الله بعده وقال عليه السلام من حج هذا البيت ولم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه وكلا الحديثين صحيح والله التوفيق ص (و يستحب لمن انصرف من مكة من حج او عمرة ان يقول آيوني تائبون عابدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده) ش انما يقول ذلك اشعاراً لنفسه بما كان عليه ليوم حجه فالآيوني الراجعون الى الله في السراء بالحمد والشكر وفي الضراء بالرضا والصبر ولذلك أنثنى الله على كل من سليمان وايوب عليهما السلام بنعم العبدانه أو اب مع اختلاف ما هما فيه لكن استويا في الرجوع الى الله عما هما فيه والتائب هو الراجع الى الله تعالى عما لا يرضيه طلباً لرضوانه وتصديقاً لوعده عابدون له تعالى بما من به علينا من الحج والعمرة فهو اعتراف بالمنة لربنا حامدون على ذلك كله صدق الله وعده لنبيه وللمؤمنين اذ قال لتدخلن المسجد

في هذا قوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم الآية فمن قتل صيداً لم يجتز بعرفة نفسه ولا بد أن يحكم على نفسه فقهين من المسلمين كما قال تعالى يحكم به ذوا عدل منكم ولذلك دعا عمر بن الخطاب رضي الله عنه عبد الرحمن بن عوف ليحكم معه على رجل قتل صيداً وهو محرم فقال له المحكوم عليه انت امير المؤمنين ولا تحكم على حتى تدعوا آخر فقال له عمر أنقر أسورة المائدة قال لا قال لو قرأتها لا وجعتك ضرباً قال الله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم وهذا عبد الرحمن بن عوف ثم ان المحكوم عليه بالخيار ان شاء أن يحكم عليه بالجزاء او بالطعام او بالصيام وهذا فيما له مثل فان لم يكن له مثل كالأرنب والعصافير كان مخيراً في شئئين الطعام والصيام ولو أراد المحكوم عليه الطعام فلما حكم عليه أراد الصيام فلا يحتاج الى حكمهما بالصيام قاله غير واحد لان الصوم بدل من الاطعام لا من الهدى بدليل قوله تعالى أو عدل ذلك صياماً فكان الصوم مقدراً بالطعام بتقدير الشرع فلا حاجة في تقديره الى الحكمين واختلف اذا حكم عليه بالنعم لا مره بذلك وأصاباً ثم أراد بعد ذلك أن ينتقل الى الطعام أو الصوم هل له ذلك او هو حكم قد نفذ فان أخطأ خطأ بيناً فكما بشاة فيما فيه بدنة انتقض حكمها لان الحكم بالحيف والجور غير مشروع قال الله تعالى واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل وانما قال الشيخ واكسر المديوما كاملاً لان صوم بعض يوم غير مشروع فلم يبق الا صيام يوم كامل لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب كالايمان في القسامة وأما ان اختار الاطعام فانه يطعم ذلك الكسر ولا يلزمه تكميله قال القاضي أبو محمد ولا يجوز اخراج شئ من جزاء الصيد لغير الحرم الا الصيام وحكى القاضي أبو اسحق أنه بطعم حيث شاء ثم قال وقيل انه يطعم في موضع قتله الصيد (قوله والعمرة سنة مؤكدة في العمر) ما ذكرناه سنة هو المشهور من المذهب وقال ابن الجهم انها واجبة وقد قدمنا الخلاف هل يكره تكريرها في العام أم لا على قولين في المذهب (قوله ويستحب لمن انصرف من مكة من حج أو عمرة ان يقول آيوني تائبون عابدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده) انما يستحب

والعمرة سنة
مؤكدة مرة في
العمر ويستحب
لمن انصرف من مكة
من حج أو عمرة ان
يقول آيوني تائبون
عابدون لربنا حامدون
صدق الله وعده
ونصر عبده وهزم
الاحزاب وحده

الحرام ان شاء الله آمين الآية وهو الصادق الوعد في كل شيء ونصر عبده يعني محمد صلى الله عليه وسلم في دخول مكة وبما قبلها وما بعدها من غزواته وسراياه وغير ذلك وهزم الاحزاب الذين تحزبوا وحده أي بلا سبب من غيره وان كان الكل من عبده ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قويا عزيزا اذ ارسد لنا عليهم ريحا وجنودا لم تروها وكان الله قويا عزيزا لا رب غيره ولا معبود سواه ﴿ خاتمة ﴾ قد أتيت في هذا الباب بما أمكنني متيسرا واهتممت ببيان الصفات وأحكامها واقتصررت بل قصدت فيما وراء ذلك لطوله وعدم مسيس الحاجة اليه مع انه لا بد لمن أراد العمل به أو تعلمه من مراجعة غيره فليعذر في ذلك وبالله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

باب في الضحايا والذبايح والعقيقة والصيد والختان وما يحرم من الاطعمة والاشربة

ذكر الشيخ في هذه الترجمة سبعة أشياء ولم يرتبها في آخر الباب كما ترتبها في الترجمة بل قدم الالهة فالاهم منها فكان فيه تنبيه على تقاربها في الترتيب واختلافها في المراتب وسياتي تحقيق كل منها في محله ان شاء الله تعالى فاما الضحية فقال الجوهري الضحية شاة تذبح يوم الاضحى والجمع أضاحى وضحايا وذكر الاضحية فيها أربع لغات ضم الهمزة وكسرها مع تخفيف الياء وتشديد هاء الضحية اسم لما يتقرب بذكائه من جذع ضأن أو ثني ماسواه من النعم سالمين من عيب مشروطا بكونه في نهار عاشر ذي الحجة وتاليه بعد صلاة الامام عيده وقد رزما ن ذبحه لغيره ولو تحريا لغير حاضره انتهى وأصل مشروعية قصة ابراهيم عليه السلام ص (والا ضحية سنة واجبة على من استطاعها) ش معنى سنة واجبة أنها سنة يجب العمل بها بحيث لو اتفق أهل بلد على تركها قوتلوا لا متناعهم منها وما ذكره وكذلك في التلقين والكافي والمعلم والمتدمات وهو المشهور في الموطأ سنة غير واجبة وفي المدونة لا أحب تركها لمن قدر عليها ولا يدع الضحية ليتصدق بثمنها وروى ان وجد فقير ثمنها أو مفا لسا لزمته وللشيخ عن ابن حبيب وابن يونس عن ابن القاسم بأنهم تاركها وأخذ منه اللخمي وجوبها الباجي والاول أشهر المازري وقع لأصحابنا التائم بترك السنن على صفة فقد ينحوله ابن حبيب وان كان الاظهر حملا على الوجوب قال ابن حبيب

باب في الضحايا
والذبايح والعقيقة
والصيد والختان
وما يحرم من الاطعمة
والاشربة
والا ضحية سنة
واجبة على من
استطاعها

هذا لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا انصرف من غز أو حج أو عمرة ومعنى آيئون أي راجعون بالموت تأيئون أي من كل مخالفة عابدون لله أي بما افترض علينا مما كفنا به لربنا حامدون لله عز وجل على ذلك فان الحمد حقيقة لا يكون الا لله عز وجل ولذلك قدم الجور والمؤذن بالخصر صدق الله وعده لنبيه صلى الله عليه وسلم بالنصر ونصر عبده عليه الصلاة والسلام وهزم الاحزاب وحده لا شريك له ولا معين ولا معاضد ولا وزير يفعل ما يشاء وهو على كل شيء قدير وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

باب في الضحايا والذبايح والعقيقة والصيد والختان وما يحرم من الاطعمة والاشربة

قال بعض شيوخنا الاضحية اسم ما تقرب بذكائه من جذع ضأن أو ثني سائر النعم سالمين من بين عيب مشروطا بكونه في نهار عاشر ذي الحجة وتاليه بعد صلاة الامام عيده وقد رزما ن ذبحه لغيره ولو تحريا لغير حاضره والذبايح لقب لما يحرم بعض أفراد من الحيوان لعدم ذكائه أو سببها عنه وما يباح بهام قدور عليه والعقيقة ما تقرب بذكائه من جذع ضأن أو ثني سائر النعم سالمين من بين عيب مشروطا بكونه في نهار سابع ولادة آدمي حى عنه وقال ابن الحاجب العقيقة ذبح الولادة فبطل طرده بذبح غير النعم وبالدبح بعد موت الولد وبه ولادة غير آدمي الى غير ذلك والصيد مصدر أخذ مباح أكله غير مقدور عليه من وحش طير أو حيوان بحر يقصد واسما مأخذا الى آخره (قوله والا ضحية سنة واجبة على من استطاعها) يريد انها سنة مؤكدة وفي حكمها ثلاثة أقوال فقيل ما ذكر

وهي أفضل من العتق ومن عظيم الصدقة ابن رشد في كون اقامتها أفضل والتصدق بثمنها روايتان مشهورهما
انها أفضل وقول علي من استطاعها يعني من ذكر أو أنثى صغيرا أو كبيرا مقبلا أو مسافرا إلا الحاج يعني ابن زرقون عن
ابن أبي أويس تسقط عن المسافر كصلاة العيد ابن بشير ان كان الرجل فقيرا لا شيء عنده الا ثمن الشاة فليضح
فان لم يجد فليستلف ابن حبيب تطالب على الرجل فيمن عليه نفقته من ولده قال ويلزم ما بيده مال اليتيم أن يضحى
عنه منه كنفقته وفي المدونة الاضحية عليه عن زوجته ابن رشد وأوجبها عليه عنها ابن دينار (فرع) الشركة
في الاضحية بالثمن والاجزاء ممنوعة وللمضحى أن يدخل أهل بيته فيها بالنية للثواب وتحزيهم ولو كانوا أكثر من
سبعة الباجي واللخمي بشرط قرابتهم وكونهم في نفقته ومساكنته فلا وتسقط عن المدخل وان كان مليا وفي
المدونة تجزى الشاة الواحدة عن أهل البيت وأحب إلى أن يذبح عن كل نفس شاة ان قدر الباجي والمأزى
ولحمها باق على ملك صاحبها ومن أدخله من ماله فيها يعطى من شاء منهم ما يريد وليس لهم منعه من الصدقة بجميعها
وروى محمد لا يدخل معه يتيمة ولا مع يتيمة آخر ولو كانوا آخر بن ولا جده مع جدته الا أن يكونا زوجين اللخمي
وان دخل من لم يجز ادخاله لم تجز واحدا منهما ص (وأقل ما يجزى فيها من الاسنان الجذع من الضان وهو ابن
سنة وقيل ابن ثمانية أشهر وقيل ابن عشرة أشهر والثني من المعز وهو ما أو في سنة ودخل في الثانية) ش شرط
الضحية أن تكون من خالص الانعام الغنم والبقر والابل ولا يضحى بوحشى ولا بجن أمه من الوحش وان كان
الاب من الانعام قال ابن شعبان اتفاقا واختلف فيما اذا كانت الامهات انسية فاختر ابن شعبان الاجزاء
وهو المشهور لان الحيوان الذي لم يبع لم يبع لادخل شاة التوحش فيه وانما كان الجذع من
الضان لا يساويه الا ثني غيره لانه يضرب في الولادة اذا أجدع وغيره لا يقع له ذلك حتى ثني وكون جذع الضان ابن
سنة هو قول علي بن زياد مع القرينين أشهب وابن نافع وهو المشهور وعن علي أيضا ابن ستة أشهر وثالثها ابن
ثمانية أشهر ورابعها لابن وهب ابن عشرة أشهر وخامسها ان كان ابن فتيين فابن ستة أشهر الى ثمانية وان كان
ابن شافين فن عشرة الى ستة وما ذكر في ثني المعز هو المشهور ومقابله انه ما دخل في الثالثة ص (ولا يجزى في

وأقل ما يجزى فيها من
الاسنان الجذع من
الضان وهو ابن سنة
وقيل ابن ثمانية
أشهر وقيل ابن
عشرة أشهر والثني
من المعز وهو ما أو في
سنة ودخل في الثانية
ولا يجزى في

الشيخ وهو قول الاكثر كالتلقين والمعلم والمقدمات وقيل انها واجبة وأخذ ابن يونس والباجي وغيرهما من قول
ابن القاسم في المدونة من كانت له اضحية فاخرها حتى انقضت أيام النحر أثم ورد بحمله على انه كان أوجبها وقال
ابن عبد السلام يمكن أخذ الوجوب من قول المدونة الضحية واجبة على من استطاعها ورد بعض شيوخنا بانه
اغترار بلفظ التهذيب ولفظ المدونة قلت الناس عليهم كلهم الاضحية الحاج قال نعم وهو في لفظ السائل دون
لفظ وجوبه وقيل ان الاضحية مستحبة وأخذ ابن الحاجب من قول المدونة يستحب لمن قدر أن يضحى
ويرد بان لفظها أحب الى ولذلك قال بعض المغاربة يحتمل الوجوب والاستحباب وفي سماع أشهب وابن نافع
روى معن من وافق يوم عتيقة ولده يوم الاضحى ولا يملك الشاة واحدة عتق بها ابن رشد ان رجالا اضحية في
تاليه والافلاضحية لانها آكد فقل انها سنة واجبة ولم يقل في العتيقة وما ذكره سابقه به اللخمي وهل الضحية
أفضل من الصدقة بثمنها أم لا فقل بذلك وقيل بالعكس وكلاهما عن مالك حكاهما ابن رشد والضواب انها أفضل
لانها يلزم على القول الآخر أن تكون الاضحية نافلة ولا فائل به ولفد أحسن ابن حبيب في قوله هي أفضل من
العتق وما ذكرناه من الالتزام به عليه بعض شيوخنا ويريد الشيخ بقوله على من استطاعها من لا يحجف به شراؤها
كما صرح به ابن بشير وروى أشهب في يتيمة له ثلاثون دينار يضحى عنه بنصف دينار ويلزم من بيده مال اليتيم
أن يضحى عنه كنفقته قاله ابن حبيب (قوله) وأقل ما يجزى فيها من الاسنان الجذع من الضان وهو ابن سنة وقيل
ابن ثمانية أشهر وقيل ابن عشرة أشهر والثني من المعز وهو ما أو في سنة ودخل في الثانية ولا يجزى في

الضحايا من المعز والبقر والابل الا الثني والثني من البقر ما دخل في السنة الرابعة والثني من الابل ابن ست سنين (ش وانما لا يحزى من غير الضان الا الثني لان غير الثني من غيره لا ينتج قاله ابن الاعرابي وما ذكر من الاسنان هو المشهور وقد تقدم في الزكاة ص (وفحول الضان في الضحايا أفضل من خصيانها وخصيانها أفضل من اناتها وانما أفضل من ذكور المعز ومن اناتها وانما المعز أفضل من الابل والبقر في الضحايا واما في الهدايا فالابل أفضل ثم البقر ثم الضان ثم المعز) ش المشهور أن المعتبر في الضحية طيب اللحم لا كثرة قال ابن رشد فاصل الضحايا الكباش الفحل الابيض الاقرن الذي عشي في سواد وينظر في سواد وياكل في سواد وقيل وهذه صفة الكباش

الضحايا من المعز
والبقر والابل الا
الثني والثني من البقر
ما دخل في السنة
الرابعة والثني من
الابل ابن ست
سنين وفحول
الضان في الضحايا
أفضل من خصيانها
وخصيانها أفضل
من اناتها وانما
أفضل من ذكور
المعز ومن اناتها وفحول
المعز أفضل من
اناتها وانات المعز
أفضل من الابل
والبقر في الضحايا
واما في الهدايا فالابل
أفضل ثم البقر ثم
الضان ثم المعز

الضحايا من المعز والبقر والابل الا الثني والثني من البقر ما دخل في السنة الرابعة والثني من الابل ابن ست سنين) ظاهر كلام الشيخ ان الوحش لا يحزى وهو كذلك باتفاق واختلف اذا ضربت اناث النعم في الوحش فتقيل ابن شعبان عن المذهب عدم الاجزاء واختار الاجزاء لقوله عليه السلام كل ذات رحم فولدها بمنزلتها ولو كانت الذكور من النعم فتقيل ابن شعبان عن المذهب عدم الاجزاء قلت والا قرب انه يتخرج فيها الخلاف كالاولى قياسا على أخذ الزكاة منها حسب ما قدمنا ان الخلاف فيها وتردد خليل هل يتخرج أم لا ضعيف والقول الاول في سن الجذع هو قول أشهب وابن نافع وابن حبيب والقول باعتبار عشرة أشهر هو قول ابن وهب والقول الاخير قال خليل لا أعرف عزوه وفي المسئلة قول رابع باعتبار ستة أشهر قاله علي بن زياد وما ذكر في سن الثني هو المشهور وقال ابن حبيب هو ابن سنتين وقال عيسى بن دينار هو ابن سنة حكاه ابن عات وقال عيسى بن جهم كما قال الشيخ لان بنفس فراغ السنة يدخل في الثانية الا أن يريد دخولا معتبرا (قوله وفحول الضان في الضحايا أفضل من خصيانها وخصيانها أفضل من اناتها وانما أفضل من ذكور المعز ومن اناتها وفحول المعز أفضل من الابل والبقر في الضحايا) ما ذكر من ان الفحل أفضل من الخصى هو المشهور وقيل بعكسه لطيب لحم الخصى حكاه ابن بريزة وقيل انهما سبان لا مزية لاحدهما على الآخر ويريد الشيخ ما لم يكن الفحل هز يلافان كان فالخصى أفضل قاله ابن حبيب ولم يحك الباجي غيره ولم يذكر أفضل من الاني من صفته هو قول مالك في المختصر وعنه في المبسوط انهما سواء والقولان حكاهما اللخمي وصرح المازري بان المشهور الاول ولم يحك الباجي غيره ولم يتعرض الشيخ هل البقر أفضل من الال أو العكس واختلف في ذلك فالمشهور ان البقر أفضل وقال ابن شعبان بالعكس وقال أشهب الا ضحية لمن كان بمنى فالابل والبقر أحب الى من النعم قائلان كنت لا أرى على من بمنى اضمحية وسمع أشهب وابن نافع أكره التغالي فيها ان يجد بعشرة دراهم فيشترى بمائة قال ابن رشد لانه يؤدي للمباهاة وقد قال أبو أيوب كان الرجل يضحى بالشاة عنه وعن بيته ثم صارت مباهاة وذلك في زمانه فكيف الآن وقال اللخمي يستحب أن تكون من أعلى المكاسب لقوله تعالى ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ولقوله وفديناه بذي عظيم وبالقياس على قوله صلى الله عليه وسلم أفضل الرقاب أغلاها ثمنا فرأى بعض شيوخنا انه خلاف ما تقدم لابن رشد قائلان أن يحمل التغالي لمجرد المباهاة واختلف هل يجوز تسمين الضحية أم لا فقيل ان ذلك جائز قاله الجمهور وقال ابن شعبان انه مكروه لمشابهة اليهود والقولان حكاهما عياض قال أبو محمد رواية ابن نافع المستحب كونها بكباش عظيم سمين فحل أقرن ينظر في سواد وعشي فيه وياكل فيه زاد ابن يونس عنه أملح وهو ما كان يياضه أكثر من سواده (قوله وأما في الهدايا فالابل أفضل ثم البقر ثم الضان ثم المعز) ما ذكره هو مذهبنا وذهب أبو حنيفة والشافعي الى أن الضحايا كلها ايا قال بعض أهل المذهب ويرد عليهما من طريق النقل والمعنى أما النقل فلما روى عن النبي عليه السلام انه كان يضحى بكباشين أقرنين ومثل هذا اللفظ لا يستعمل الا فيما يواظب عليه ومعلوم انه عليه السلام انما يواظب على الأفضل اما المعنى فلانه لا خلاف انه

الذي فدى به ابن ابراهيم عليه السلام المازري المشهور تفضيل الفحل وقال ابن شهاب الفحل والخصي
سيان ابن حبيب سمين الفحل خير من سمين الخصي وسمين الخصي أحب الى من هزيل الفحل والمشهور
تفضيل الذكر على أنثى جنسه وروى اللخمي أنثى كل جنس مساوية لذكوره واختلف فيما بين الابل والبقر
فرواية المختصر ان البقر أفضل اعتبارا بطيب اللحم واعتبرا بن شعبان والقاضي كثرة اللحم فقلا كالهدايا في غير
الغنم وثالثها للشيخ عن أشهب البقر افضل لغير من يني قائلا ولا أرى على من يني أضحية والمقصود في الهدايا كثرة
اللحم لنفع المساكين والله اعلم ص (ولا يجوز في شيء من ذلك عوراء ولا مريضة ولا العرجاء البين ظلمها ولا
العجفاء التي لا شحم فيها ويتقي فيها العيب كله ولا المشقوقة الاذن الا ان يكون يسيرا وكذلك القطع

لا يضحي بجذع الا من الضان وهذا يقتضي ان لها مزية على غيرها في الضحية (قوله ولا يجزىء في شيء من ذلك
عوراء ولا مريضة ولا العرجاء البين ظلمها ولا العجفاء التي لا شحم فيها) ما ذكر أنه لا يجزىء من الاربعه التي ذكرها
هو كذلك باتفاق لما في الموطاعن البراء بن عازب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عما يتقي في الضحايا فإشار
بيده وقال أربع فكل البراء يشير بيده ويقول يدي أقصر من يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم العرجاء البين
ظلمها والعوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعجفاء التي لا تنقي ولا خلاف ان ما هو أشد من الأربع
كأعمى أنها لا تجزىء معه واختلف في المساوي لها كقطع الاذن والذنب فقيل ان عدم الاجزاء مختص
بالاربعة فتجزىء معه قاله جميع البغداديين منهم ابن القصار وابن الجلاب وذهب العراقيون أجمع وغيرهم الى
عدم الاختصاص بالاربعة وهو ظاهر المدونة وسبب الخلاف هل يقدم المدد على القياس أم العكس قال ابن
حارث اختلف اذا كان البياض على بعض الناظر فقال مالك لا تجزىء وقال أشهب ان كان على أقله أجزأ
وقال ابن عبد السلام ظاهر قول أشهب ان نقص نظرها لم تجز ومرض بعض شيوخنا ما نقله عن أشهب بانه لم
يقف عليه لنقل غيره مع انه خلاف ما تقدم لابن حارث عنه وفي المدونة لا تجزىء التخممة وهي البشمة لانه مرض وقال
الباجي لا نص في المجنونة ورآه كالمرض وقال اللخمي ان كان لا زمام تجز معه وان كان يجزىء المرة بعد المرة ثم
يذهب فهو خفيف قلت فهم بعض أشياخي انهما قولان وليس كذلك بل المرض على قسمين خفيف فتجزىء
وكثير فلا تجزىء فاصرح به اللخمي هو مراد الباجي والله أعلم وما ذكر الشيخ من أن العجفاء هي التي لا شحم فيها
هو أحد الأقوال الثلاثة وبه قال ابن حبيب وقال غيره التي لا مخ فيها وقال ابن الجلاب لا شحم لها ولا مخ في
عظامها الشدة هزالها وأما التي أقردها الشحم فانها لا تجزىء معه نقله أبو محمد عن سحنون (قوله ويتقي فيها العيب
كله) يعني بذلك كالخرقاء والشرقاء والمقابلة والمدبرة لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال اللخمي الخرقاء
مشقوبة الاذن والشرقاء مشقوقةا والمقابلة مقطوعة الاذن من قبل وجهها والمدبرة من قبل قفاها وحمل ابن
القصار نهيه عليه السلام على الاستحباب واعتضه الباجي قائلا هذا مطلق والمذهب فيه تفصيل فكثير
القطع يمنع الاجزاء بخلاف يسيره كالسمة وقال ابن بشير حمل ابن القصار النهي على الاستحباب وهو قوله المتقدم
بقصر الحديث على العيوب الاربعه فيتحصل من هذا أن المذهب على خلاف قول ابن القصار عن الباجي وابن
بشير ولذلك اعترض ابن هارون قول ابن الحاجب والنهي عنها بيان للاكمال على الاشهر ولو زالت سن واحدة
من أسنانها فروى ابن المواز لا بأس بذلك وروى اسماعيل لا يضحي بها فحمله الباجي على ظاهره وقال اللخمي محمله
على الاستحباب لخفته وحكى ابن بشير القولين في السن والسنين ونقل أبو محمد عن ابن حبيب ان طرحت نيتها
ورباعيتها دون اتعار لم تجز وفهم عنه غير واحد عدم لحوق ما لا يساويها في الجمال فيتحصل في ذلك ثلاثة أقوال
والاشهر في عدم الكل والجل عدم الاجزاء (قوله ولا المشقوقة الاذن الا ان يكون يسيرا وكذلك القطع) هذا

ولا يجوز في شيء
من ذلك عوراء ولا
مريضة ولا العرجاء
البين ظلمها ولا
العجفاء التي لا شحم
فيها ويتقي فيها العيب
كله ولا المشقوقة
الاذن الا ان يكون
يسيرا وكذلك القطع

ومكسورة القرن ان كان يدمى فلا يجوز وان لم يدم فذلك جائز (ش أصل هذا الباب حديث البراء بن عازب رضي الله عنه أربعة لا تجزى في الضحايا العوراء البين عورها والمر يضة البين مرضها والعرجاء البين ظلمها والكبيرة التي لا تنقى أخرجه ابن حبان والترمذي وصحاحه واتفق العلماء على العمل به في منع ما فيه أحد هذه العيوب والحاق ما هو أشد منها بها وعلى عدم الحاق ما هو دونها واختلافوا فيما هو مساو لها فذهب المدونة الحاقه وهو المشهور وعليه إلا كثير والبخمي عن الجلاب وابن القصار وغيره من البغداديين عدم الحاق وقد فرق الشيخ بين الأصل وبين ما يلحق به باستثناف الكلام على الثاني بقوله ويتقى فيها العيب كله بعد ذكر الأربعة التي في الحديث والمراد العيب المنقوص للقيمة والذي يشين الذات ويغير المنفعة ويخل بطيب اللحم ثم المراد بالعور ذهاب نور أحد العينين وان بقيت صورتها والعمى كذلك فلا يتوقف على فقد الناظر منه شيء والمراد بالمرض ما يمنع من التصرف بتصرف الغنم خ ومنه البشم أي التخممة والجرب وسقوط الأسنان أو جملها على الأشهر وفي السن الواحدة والأثنتين قولان وفي البيان لا يضر سقوطها للثغار ولا تجزى ان كسرت اتفاقا فيهما ما وفي الكافي لا بأس بالثولى بفتح المثناة وسكون الواو وفتح اللام إذا كانت سمينة الجوهري والثول بالتحريك جنون يصيب الشاة فلا تتبع الغنم الباجي ولا نص في المجنونة ولا تجزى وقال البخمي انما يمنع إذا كان جنونها لازما قالوا لا يمنع البخراء وهي المنتنة الفم جدا لان ذلك دليل قبض اللحم ومنشؤه غالبا مرض وللشيخ عن ابن القاسم لا بأس بالهرمة ابن حبيب ما لم تكن بينة الهرم وقد قال الحكماء ان الهرم مرض أصلي والمرض هرم عارض فهو داخل في المرض والله أعلم والعرج المانع هو الذي لا تلحق معه الغنم في المدونة يسير العرج الذي لا يمنع لحوق الغنم مغتفر وسمع القرينان المجبورة بعد كسر ان صحت حتى لا ينقص من ثمنها ولا مشيها ولا صحتها شيء كالصحيحة ابن رشد وان برئت على عرج يسير اغتفر وللشيخ عن سحنون تجزى مقعدة الشحم لانه من كلها والعجف بفتح العين والجحم ساكنة بعدها فاء قوة الهزال وشده وما ذكر من انها التي لا شحم فيها هو تفسير ابن حبيب لقوله في الحديث التي لا تنقى وقال البخمي التي لا مخ فيها وفي الجلاب لا شيء منها فانظر ذلك ثم ما ذكر في شان الاذن جار على المشهور الذي هو الحاق العيوب المساوية وفي المدونة لا تجزى السكاء وهي الصغيرة الاذنين جدا الباجي ان كان ذلك بشينها ويقبح خلقتها والأجزاء وللشيخ عن ابن المواز لا بأس بقطع بسير الذنب والثلث عندنا كثير الباجي الثلث عندنا في الذنب كثير وفي الاذنين يسير لانه لحم وعصب والاذن طرف جلد ليس إلا أما مقطوعة الذنب فهي البتراء وفي الحديث منعها وفي المدونة لا بأس بسير قطع الاذن وشقها للخمى مادون الثلث يسير وما فوقه كثير وفي الثلث قولان لابن حبيب وغيره قال والشق أيسر من القطع فشق النصف يسير بخلاف القطع الباجي وسمع مالك شق الاذن يسير كالسمة ونحوها قال وعندى انه لا يمنع الاجزاء الا ان يشوه خلقها وفي حديث علي كرم الله وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا ان نستشرف العين والاذن ولا نضمي ولا عوراء ولا مقابلة ولا مدبرة ولا شرقاء ولا ثرماء صححه أوله الترمذي وابن حبان والحاكم

ومكسورة القرن ان
كان يدمى فلا يجوز
وان لم يدم فذلك جائز

معطوف على قوله ولا تجزى وأخبر في كلامه على انه اذا كان الشق أو القطع يسيرا فانها تجزى والا فلا ولم يبين مقدارهما وقال البخمي قطع مادون الثلث يسير وما فوقه كثير وفي الثلث قولان فقال ابن حبيب هو كثير ومفهوم قول أبي محمد انه يسير قال وأما الشق فهو أيسر من القطع وشق النصف يسير وقال المازري رواية المتأخر بن تشير الى ان القطع والشق باعتبار الكثرة سيان ورأى بعض المتأخرين ان الشق أيسر من القطع والتفصيل المذكور في الاذن هو بعينه في الذنب عند ابن رشد وقال الباجي الصحيح أن الثلث من الاذن يسير ومن الذنب كثير لانه لحم وعصب والاذن طرف جلد ونحوه للمازري (قوله ومكسورة القرن ان كان يدمى فلا تجوز وان لم يدم فذلك جائز) بما ذكر الشيخ مثله في المدونة وقال أشهب تجزى به وان كانت تدمى قال بعضهم يعني اذا كان مرضها به خفيفا وقال ابن

ابن الحاج والنهي عن الخرقاء والشرقاء والمدابرة والمقابلة بيان للاكمل على الاشهر وعزاه ابن بشير لابن القصار وقال
الباجي وهو - ذامطاق والمذهب ان كثير القطع يمنع الاجزاء واللاخمي نحوه اذ قال قدي يحمل النهي على ما كثر من ذلك
قال والخرقاء مشقوقة الاذن والمقابلة متطوعة الاذن من قدامها والمدابرة مما يلي قفاها والثراء المكسورة الاسنان
او بعضها ونحوه بالقول في ذلك ان سقوط الاسنان ان كل لا تغار لا يضر اتفاقا ولا كبر قال ابن حبيب لا تجزى
وسمع ابن القاسم تجزى المازري وهو خلاف في حال هل ذلك نقص بين أم لا وروى ابن المواز لا بأس بذهاب
سن واحدة وروى القاضي اسماعيل لا يضحى بها اللخمي ومحل على الاستحسان لخفته وللباجي رواية عن القاضي
ان ذهب لها سن او اسنان فلا يضحى بها ورواد المازري في قلع سن واحدة فاما القرن فقال ع كسر خارجة دون
ادماء عفوو في داخله ثالثا ان لم يدم فعفولا ان أدى فانه مرض ولا خلاف في اجزاء الجاء التي لا قرن لها بالاصالة
التونسي ولواصل قرناها ثم برئت اجزأت والله أعلم **فرعان** * أحدهما **الجمهور** على جواز تسمين الاضحية
وكرهه ابن شعبان لمشابهة اليهود ذلك عياض وعن محمد بن سحنون مقعدة الشحم تجزى لانه كمال لها والله أعلم
الثاني **سمع** القرنين ان يكره التغالي في ثمنها ان يحد بعشرة دراهم فيشتري بمائة درهم ابن رشد لانه يؤدي الى
المباهاة واستحب اللخمي استغراها لقوله تعالى بذبح عظيم ولحديث أفضل الرقاب أغلاها ثمنا وأنفسها عند أهلها
ع ظاهره خلاف الاول الا أن يحمل على التغالي لمجرد المباهاة وفيه نظر فتأمله وبالله التوفيق ص (وليل الرجل
ذبح اضحيته بيده بعد ذبح الامام او نحره يوم النحر ضحوة) ش ذكر في هذه الجملة ثلاثة امور من يلي ذبح الاضحية
وزمن ذبحها الخاص والعام **فاه** امن يلي ذبحها **فاه** الكها استحبنا على المشهور وروى القرينين وقال في رواية محمد
لا يلهه غير ربها فقال محمد الامن ضرورة أو ضعف ابن حبيب او كبر اور عشة ونحوهما وقوله الرجل يحتمل ان
يكون هـ ذابح مخرج الغالب فلا مفهوم له وان المرأة والصبي كذلك ويحتمل ان يكون مقصودا فلا تذبح المرأة
ولا الصبي وفي المسئلة اختلاف في الموازية ليلي المرأة ذبح اضحيته بيدها احب الي وكان أبو موسى رضى الله عنه
يامر بناته بذلك ولا يذبح الصبي اضحيته ابن رشد الا ظهر منع المرأة من ذبح اضحيته بيدها لانه عليه السلام
قد ذبح عن ازواجه في الحج ولم يامرهن به واستنابة الغير بصريح اللفظ جائزة ان ذبح عن المالك اتفاقا ولو ذبح عن
نفسه فعلى المشهور فقد روى ان ابن عمر اجتاز يوم العيد بصاحب غنم فاشترى منه شاة ثم قال اذبحها عني اضحية
فقال الرجل بسم الله والله أكبر اللهم تقبل مني اضحيتي فقال ابن عمر رضى الله عنه بك أعلم من أنزلها من الجبل ابن
رشد وهذا يدل أن الاعتبارية المالك لا نية النائب عنه والاجزاء هو سماع القرينين وقال فضل بن مسلمة لا تجزى
وثالثها لا يصح تجزى عن الذابح ويضمن القيمة وانما تصح نيابة من تصح منه القرية مصليا وفي استنابة الكتابي
المنع لابن القاسم في المدونة والجواز لا شبهة قائلان وقد أساء وفي تارك الصلاة قولان اللخمي فان فعل استحب
اعادتها للخلاف في ذكاة تارك الصلاة هل تصح أم لا نعم والاستنابة العرفية كافية عن التصريح في حق القريب
اللخمي فلو ذبحها بغيره غير صحيح ولا نائب لم يحزه ولو كان ولده أو من عياله في الاجزاء قولان لابن القاسم
وأشهب ابن المواز عن ابن القاسم ان ذبح اضحية جاره كراماله فرضى لم يحزه ثم قال ولو كان لصداقة ووثق بانه ذبحها
عنه اجزأت الباجي ان كان قد فوض اليه اموره أو كان من يذبح له معه في ثواب اضحيته أو ممن يحملها عنه والا
فظاهر المذهب عدم الاجزاء فانظر ذلك ولو ظنها اضحيته فذبحها فاذا هي اضحية جاره غلطا وقد ضمنه صاحبها

حبیب انما هذا اذا انكسر القرن الخارج دون الداخل وتسمى العضباء وأما ان انكسر الداخل والخارج فلا تجوز
الاضحية به وان لم يدم وتسمى العضباء والذي ذكر أعضب وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يضحى بأعضب القرن
والاذن (قوله وليل الرجل ذبح اضحيته بيده بعد ذبح الامام أو نحره يوم النحر ضحوة

وليل الرجل ذبح
اضحيته بيده بعد
ذبح الامام أو نحره
يوم النحر ضحوة

القيمة فانها لا تجزى اتفاقا وله يعمها قال ابن حبيب وان لم يضمه القيمة فثلاثة في المدونة لا تجزى وهو قول أشهب
 ولحمدانها تجزى ونالها لابن حبيب فان فاتت فوتالا يمكن استرجاعها معه أجزاء عن ذابحها فانظر ذلك * وأما من
 ذبحها الخاص فهو بعد ذبح الامام ما يذبح أو ينحره ما ينحر يوم النحر بعد الصلاة أو قدرها فلو ذبح قبل ذلك فانما هو
 لحم قد قرب به الى أهله ليس من النسك في شيء كذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ع وفي كون المعتبر امام
 الصلاة أو امام الطاعة طريقان لابن رشد واللعنمى قائلا المعتبر أمير المؤمنين كالعباسي اليوم أو من قام مقامه * وأما
 وقتها الامام فأوله يوم النحر ضحوة بعد الصلاة على ما تقدم ويأتى ان شاء الله ص (ومن ذبح قبل أن يذبح الامام أو ينحر
 أعاد أضحيته) ش ماذكره قد صرح به الحديث بقوله عليه السلام ومن ذبح قبل الصلاة فانما هو لحم قرب به الى
 أهله فليعد أضحيته ع وأول وقتها ان الصلاة الامام وان ذبحه لغيره ان لم يتراخ وقال أشهب ان آخر الذبح لا ينتظر
 ابن رشد ان كان لعذر غالبا انتظر الى الزوال قال والسنة ذبحه بالمصلى قال ابن المواز والصواب ان نزوله عن المنبر
 ع ومقتضى قول ابن رشد السنة ذبحه بالمصلى كراهة ذبحه بمنزله انتهى ثم ان لم ير زأضحيتة تجزى الناس ذبحه وذبحوا
 فان تبين أن ذبحهم وقع قبله أجزأهم عند أبي مصعب وفي الموازية لا تجزى ص (ومن لا امام لهم فليجتروا صلاة
 أقرب الائمة اليهم وذبحه) ش يعنى واذا غلب على ظنهم صلاته وذبحه جاز لهم الذبح ولا خلاف وان أخطوا في تحريمهم
 أجزأهم على المشهور بخلاف تحريمهم ذبح امامهم اذا أخرقوا المشهور أنهم اذا أخطوا لا يجزى لان هذا معذور
 على تحصيل العلم لم يخلاف الاخر والله أعلم ونص أشهب على ان الامام اذا أخر الذبح ذبح الناس ولا ينتظرونه
 وقال ابن المواز ان ذبح على المسافر أهله فانما يراعى ذبح امامهم لا ذبح الذى بموضعه واستدل به ابن عرفة على ان
 المراد بالا امام امام الصلاة لعدم تعدد امام الطاعة قال وعاليه لا يعتبر ذبح امام صالاته لان اخراج السلطان أضحيته
 للمصلى دليل على عدم نيابته اياه في الاقتداء بذبحه خلافا لبعضهم ص (ومن ضحى بليل أو أهدى لم يجزه)
 ش هذا هو المذهب خلافا للشافعي عبد الوهاب لان المقصود بهما اظهار شدة عار الاسلام ولا يكون ذلك ليلا مع
 ان الله تعالى قد قال ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام الآية فذكر الايام دون
 الليالي وقال عليه السلام من ذبح بليل وأهدى فليعد ابن القصار وروى مالك فيمن ضحى بليل انها تجزئه قال وعلى

ومن ذبح قبل ان
 يذبح الامام او ينحر
 اعاد اضحيته ومن لا امام
 لهم فليجتروا صلاة
 اقرب الائمة اليهم
 وذبحه ومن ضحى
 بليل او اهدى لم يجزه

ومن ذبح قبل ان يذبح الامام أو ينحر اعاد أضحيته) يريد ان ذلك على طريق الاستحباب لفعله عليه السلام ذلك
 قال ابن المواز وليذبح له غيره من ضرورة أو ضعف ومثله لابن حبيب فان استناب مسلمان دون عذر فانه يجزى به وبس
 ما صنع قاله ابن المواز وفي مختصر ابن عبد السلام لا يجزى به نقله خليل وقال ابن حبيب ان وجد سعة أحب الى ان
 يعيدها بنفسه وظاهر كلام الشيخ ان الصبي والمرأة لا يذبحان بانفسهما بل يستنيبان غيرهما وهو كذلك في الصبي
 باتفاق وفي المرأة عند ابن رشد قائلا الاظهر منع ذبحها الا من ضرورة لنحره صلى الله عليه وسلم لم في الحج عن أزواجه
 وروى ابن المواز واختاره ان تلى المرأة ذبح أضحيتهما بيدها وكان أبو موسى بامر بنته بذلك واختلف اذا استناب
 كتابيا فقيلا لا تجزى به قاله في المدونة وقيل تجزى به قاله أشهب ولو استناب من يضيع الصلاة فقيلا تجزى به وقيل
 لا تجزى به وهما جاريان على فسقه أو كفره ان مات واستحب اللعنمى ان تعاد على الخلاف واختلف اذا نواها المأمور
 عن نفسه على ثلاثة أقوال فقيل تجزى به ما قاله أشهب وابن نافع وقيل تجزى الذابح قاله أصبغ قائلا وبضمن قيمتها
 وقيل لا تجزى واحد منهما قاله فضل وضوب ابن رشد الاول بان المعتبر نيابة بها كالموضى لان نية الذابح كالموضى
 ورده ابن عبد السلام بان شرط النائب في الذكاة صحت ذكاته بدليل منع كونه مجوسا فانيته اذا مطلوبة فاذا نواها لنفسه
 لم تجزى بها والموضى لا تطلب منه نية بدليل صحة كونه جنبا وأجيب بان الكلام في نية التقرب لانية الذكاة (قوله
 ومن لا امام لهم فليجتروا صلاة أقرب الائمة اليهم وذبحه ومن ضحى بليل أو أهدى لم يجزه) ماذكر مثله في المدونة

هذا يجزى الهدي اذا نحر ليلا ولا شهب في مدونته لا تجزى الضحية ويجزى الهدي وهذا كله فيما بعد ليلة يوم النحر لان اول وقتها لم يدخل بعد والله أعلم ص (وأيام النحر ثلاثة يذبح فيها او ينحر الى غروب الشمس من آخرها وأفضل أيام النحر أولها ومن فاتته الذبح في اليوم الاول الى الزوال فقد قال بعض أهل العلم يستحب له أن يصبر الى ضحى اليوم الثاني) ش أما كون أيام النحر ثلاثة فدون اليوم الاول منها لما تقدم من اشتراط صلاة الامام وذبحه وقال الشافعي أربعة كالرمي للجمار وقال قتادة ستة وقال سليمان بن يسار بقية الشهر كله ولا خلاف في ان فضائها اولها قبل زوال ذلك اليوم وهل ما بعد الزوال افضل من اول اليوم الثاني او العكس قولان والثاني عزاه الشيخ لابن حبيب لانهم قالوا بعض العلماء حينما ورد في الرسالة فالمراد به ابن حبيب ابن رشد لا يختلف في رجحان اول يوم الثالث على آخر الثاني وللقاسي والبخمي اجراء الخلاف فيما بين آخر الثاني واول الثالث فانظر ذلك وللشيخ أبي محمد لا يراعى في اليوم الثاني والثالث قدر ذبح الامام وانكى اذا حلت الصلاة ولو ذبح بعد الفجر اجزاه وعزاه الباجي لرواية ابن حبيب وقال ابن بشير في مراعاة وقت صلاة الامام فيها المشهور والشاذ اذا ذبح بعد الفجر اجزاء ع ظاهره عدم الاجزاء

وظاهرها كان الامام الذي يلهم قدمه الخليفة أم لا فاذا عرفت هذا فاعلم انه أخذ منها ان الاعتبار امام الصلاة وبه قال ابن رشد وقال البخمي الاعتبار الخليفة ومن يقوم مقامه وقال البوني الامام المعتبر بذبحه الذي يقيم الحدود واجمة والا عياد فظاهره انه ثالث وكذلك فهمه خليل على ظاهر كلامه وأشار البخمي الى ان المتغلبين لا يعتبرون وقال ابن عبد السلام فيما قاله نظر لنصوص أهل المذهب بتنفيذ أحكامهم وأحكام قضاتهم ورآه بعض شيوخنا للضرورة اذا لم يمكن غير ذلك ولا ضرورة هنا لانه يمكن تحري وقت الامام غير المتغلب فان تحرروا فاختوا فقل لا تجزى بهم قاله مالك من رواية أشهب وقيل تجزى بهم قاله في المدونة وهو المشهور ولا يعارض قوله هنا به ولها من تحرى الفجر قذا هو صلى قبل الفجر أعادوا بقوله من اخطأ القبلة أعاد في الوقت لمسة أعاد الضحية و يسر أعاد الصلاة ولا يقال الفرق بين الاضحية والفجر هو انه في الاضحية مأمور بالتحرى على ظاهر قول الشيخ فليتحرروا صلاة بخلاف الفجر فان المصلى مأمور بالتربص حتى لا يشك لان ذلك ينهض عن اخطأ القبلة مع انه غير مأمور بالتربص (قوله وايام النحر ثلاثة يذبح فيها او ينحر الى غروب الشمس من آخرها وافضل ايام النحر أولها) ما ذكره مذهبنا وقال الشافعي ايام النحر أربعة وبه قال عمر بن عبد العزيز والحسن وحكي عن الحسن ايضا انه كان يقول الشهر كله الى غير ذلك من الاقوال (قوله ومن فاتته الذبح في اليوم الاول الى الزوال فقد قال بعض أهل العلم يستحب ان يصبر الى ضحى اليوم الثاني) يريدو كذلك اذا فاتته الذبح في اليوم الثاني فانه يستحب تر بصره الى ضحى اليوم الثالث وهذا القول رواه ابن حبيب عن مالك وفي كتاب ابن المواز عن مالك ان اليوم الاول كله افضل من الثاني والثاني كله افضل من الثالث وأنكر الشيخ ابو الحسن القاسي رواية ابن حبيب قائلا الذي عند ابن المواز أحسن منه وهو المعروف وقال ابن الحاجب وفي افضلية ما بعد الزوال على اولية ما بعده قولان واعترض بان كلامه موهوم بان القول الثاني بالمساواة وموهوم ايضا بان الخلاف انما هو في اليوم الثاني لا في اليومين معا ولا قائل به قال القائل كهماني وقول الشيخ ومن فاتته الذبح في اليوم الاول الى آخره ظاهره ان الخلاف خارج المذهب لان هذه العبارة في الغالب والا صلاح لا تكون الا خارج المذهب كقوله في كتاب الجنائز وارخص بعض العلماء في القراءة عند راسه بسورة يس وكذلك قولهم ان النافلة في قول بعض العلماء اربع ونحو ذلك وليس الامر هنا كذلك بل القولان منقولان في المذهب ذكرهما ابن رشد وهما بن بشير وغيرهما فليت شعري لم أتى بهذه العبارة الموهمة مع امكان غيرها على جرى عادته في جزالة لفظه وفصيح عبارته قلت ليس في كلامه ايهام لانه اذا عبر ببعض العلماء اراد به ابن حبيب حينما وقع له حسبما قاله التادلي عند قول الشيخ وارخص بعض العلماء في القراءة وكذلك هو قول ابن حبيب هنا عزاه للبخمي له والقول

وايام النحر ثلاثة
يذبح فيها او ينحر
الى غروب الشمس
من آخرها وافضل
ايام النحر اولها
ومن فاتته الذبح في
اليوم الاول الى
الزوال فقد قال بعض
أهل العلم يستحب
له أن يصبر الى ضحى
اليوم الثاني

وهو خلاف نص الروايات وذكر ان طلوع الشمس مستحب فيهما والله اعلم ص (ولا يباع شيء من الاضحية جلد ولا غيره) ش انما لا يباع شيء منها لانها قربان وما كان لله لا يبيع بعهه وليس بقاصر على البيع بل كل معاوضة من اجارة وغيرها لا تجوز بشيء منها وفي المدونة والقابلة والفران والكواش وشيء منها للجزار ولا يعطى صوفها لمن يدبغ جلدها ولا بالعكس وسمع ابن القاسم لا بأس باعطاء الغنم الزنجرانية تطاب فرة وضحية ابنها فروتها ومن لحمها فاقام منه ع جواز اعطاء القابلة والفران والكواش ونحوهم قال ومنعه بعض شيوخ بلدنا الباجي عن ابن حبيب ان يباع جلدها جهلا تصدق بثمنه ولا بن القاسم مطلقا ولا بن عبد الحليم يصنع به ما شاء ولسجنون يجعل ثمن الجلد في ماعون وثن اللحم في الطعام وجاز اجارة جلدها كجلد ميتة ديبغ وحقى ابن شاس عن المذهب نحوه ثم ذكر قول سجنون فانظره وسمع أصبغ ان يباع أهله جلد أضحيته او لحمه وضحيته لهم منها تصدق بثمنه من عينه ولا شيء عليه ان أنفقوه أصبغ ان رخص لهم في بيعه فكانت باعاه ابن رشدان أنفقوه فيما لا غنى به عنه لزم الصدقة بقدره ابن القاسم وما ذبح قبل ذبح الامام لا يباع وان كان لا يجزى لان النبي صلى الله عليه وسلم قد سماه نسكة عياض وفيه نظر وفي الواضحة اذا اطعم على عيب أضحيته بعد ذبحها لم يجز بيعها وان لم تجز ونقل ابن رشد قول الجواز وعزاه س لا يصبغ والمشهور في الرأس تسرق من عند الشواء انه لا يغرم شيئا ولكنه رآه يباع خلافا لعبد الملك وأصبغ وغيرهما س وهذا أصل مختلف فيه هل القيمة فيما لا يجوز بيعه

ولا يباع شيء من
الاضحية جلد ولا
غيره

الاخر لابن المواز لا روايتهما واختلف هل يراعى النهار في اليومين أم لا فقل براعته وهو المشهور وروى عن مالك ان ذبح ليلا انه يجزى به حكاه ابن القصار وبه قال أشهب في أحد قوليه وعلى الاول فهل يراعى قدر الصلاة فيهما أم لا فقال ابن المواز لا يراعى ذلك ولكن اذا ارتفعت الشمس وحانت الصلاة ولو فعل ذلك بعد الفجر أجزأه كذا نقله ابن يونس وحكاه الباجي من رواية ابن حبيب عن مالك ونقله اللخمي عن أصبغ وقال ابن بشير المشهور مراعاة الصلاة والشاذ يجزى من ذبح بعد الفجر واعرترضه بعض شيوخنا بان ظاهره عدم الاجزاء على المشهور وهو خلاف نص الروايات (قوله ولا يباع شيء من الاضحية جلد ولا غيره) ظاهر كلام الشيخ ولو كان المبيع صوفاً أو شعراً وهو كذلك قاله في المدونة وظاهر كلامه وان كان تصدق بذلك على مساكين أو وهبه لرجل فانه لا يجوز بيعه للمسكين والموهوب له كالمضحى وكالوارث قاله مالك في كتاب ابن المواز وقيل يجوز كالصدقة على الفقير وكالزكاة اذا بلغت محلها وهو قول أصبغ في كتاب ابن حبيب واليه مال ابن رشد واعرترض عن سماع ابن القاسم اذا وهب رجلاً جلد أضحيته لخادمه انه لا يباع لوجهين وهما قدرته على الانتزاع والحجر عليها فكأنه هو المتولى بيعه واضطرب من كان معارضاً لابن عبد السلام فيها حتى ألف بعضهم على بعض واختلف الشيوخ من التونسيين المتأخرين أيضاً هل يعطى منها القابلة والفران والكواش فمنعه بعضهم وأجازه بعضهم والصواب عندي أن يكون خلافهم خلافاً في حال ويقوم من كلام الشيخ ان الخريزة البونية لا يجوز بيعها اذا وجدت في الضحية لعدم نهيه عن البيع وبه أفق غير واحد من التونسيين كالشيخ أبي القاسم الغبريني رحمه الله وظاهر كلام الشيخ أنه لو عمل شيء من صوف الضحية مع غيره ونسج فانه لا يباع ولو كان صوف الاضحية قليلاً وقال التادلي اذا كان تبعاً فانه يباع ولم يحك غيره مستدلاً بالسيف الحلي قلت ويرداسه استدلاله بان بيع الاضحية ممنوع لذاته بدليل أن بيعه منفرد لا يجوز وبيع الحلي انما هو لعارض بدليل جوازه حالة الانفاد فلا يلزم من جوازه في السيف جوازه في الاضحية والله أعلم والجاري على المذهب هنا الاول وقد روى ابن القاسم كراهة دهن الخراز النعال بشحم أضحيته قال ابن رشد لان للشحم حصاة من ثمن النعال فتعمليله يقتضي انه حمل الكراهة على التحريم وقد علمت انه لا يصير له من الثمن الا شيء يسير قال ابن شاس واجارة الجلد كالبيع فلا يجوز خلافاً لسجنون قلت

تنزل منزلة الثمن أم لا كدية الحر ومنه أم الولد هل تجب فيها القيمة أم لا فانظر ذلك ص (وتوجه الذبيحة عند الذبح الى القبلة وليقل الذابح بسم الله والله أكبر وان زاد في الاضحية ربنا تقبل منا فلا بأس بذلك) ش أما توجيه الذبيحة عند الذبح الى القبلة فمستحب قال ابن المواز اجماعا فان تركت لعذر من نسيان أو غيره أكلت وان كان عبدا فقال ابن المواز لا أحب أكلها وقال ابن حبيب ان فعله عمدا لا جهلا لم تؤكل واللحمى عنه تحريرهم أكلها والمشهور أكلها مطلقا وأما التسمية فلا خلاف في مشروعيتها في الزكاة والمذهب انها فرض مع الذكروا القدرة ساقطة مع العجز والنسيان وما ذكر من التكبير هو سنة تسمية الذبيحة قالوا ولا تكمل لان الرحمة والذبح لا يجتمعان ابن القاسم وليس بموضع صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم قال ولا يذكر الا الله عز وجل ابن حبيب ويكفيه من التسمية لا اله الا الله أو سبحان الله ولا حول ولا قوة الا بالله وقال ابن شعبة بن ربيعة بناتقبل منا انك أنت السميع العليم على ما يتقرب به من هدى أو نسك أو ضحية أو عقيقة حسن ولا بأس بقوله اللهم منك العطاء ولك النسك واليك تقربت وظاهر

وفيما قاله نظر اذ لم يحك أبو محمد في نوادره ولا الباجي ولا ابن يونس غير ما قاله بعض شيوخنا واختلف اذا وقع بيع شيء من الاضحية وفات على ثلاثة أقوال فقال ابن القاسم وابن حبيب يتصدق بالثمن وقال سحنون يجعل ثمن الجلد في ماعون أو طعام وثنى اللحم في طعام وقال محمد بن عبد الحكم يصنع به ما شاء قال الباجي يحتمل أن يكون كذهب أبي حنيفة القائل بجواز بيع الاضحية بما سوى الدراهم قال والظاهر انه يمنع البيع ابتداء ولو كن اذا فات يصنع به ما شاء (قوله) وتوجه الذبيحة عند الذبح الى القبلة (المطلوب أن توجه الذبيحة عند الذبح الى القبلة كما قال ويستحب أن يضجها على الجنب اليسر ولا يضرب بها الارض ويوضح محل الذبح ولو كان أعسر فانه يضجها على شقه الايمن لضرورة واد ابن القاسم وقال ابن حبيب يكره له أن يذبح فان ذبح واستمكن أكلت وكره مالك ذبح الطير وهو قائم فان فعل أكل ان أصاب وجهه الذبح قال ابن المواز ولا يجعل رجله على عنقها قال ابن عبد السلام وفيه نظر لما في صحيح مسلم عن أنس قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبدشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحيهما واختلف هل يستخف ذبح شاة وأخرى تنظر أم لا فقيل انه لخفيف قاله مالك واحتج بنجر البدن مصطفة وقال ابن حبيب انه مكروه قائل بانته في البدن سنة والقولان حكاهما ابن رشد والمطلوب في الابل أن تنحر قائمة معقولة ولا خلاف أن من ترك الاستقبال ساهيا أو جاهلا انها تؤكل واختلف اذا فعل ذلك عامدا على ثلاثة أقوال فقيل تؤكل وبأس ما صنع قاله في المدونة وقيل لا تؤكل قاله ابن حبيب وقيل لا يصح ترك أكلها قاله ابن المواز (قوله) وليقل الذابح بسم الله والله أكبر وان زاد في الاضحية ربنا تقبل منا فلا بأس بذلك) ما ذكر الشيخ مثله في المدونة لا يقال يحتمل أن يكون بسم الله من قول الشيخ وفي المدونة والمراد أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم بل المراد أنه يقتصر على ذلك فقط وعليه حمل القائلين اني المذهب معبر عنه بقوله قالوا لا يقل بسم الرحمن الرحيم قال التادلي واليه ذهب صاحب الحلل محتجا بانته لو عمل بمقتضى قوله الرحمن الرحيم لتركها ولم يذبحها قال ومثله لابن العربي وزاد ان اعرابيا سمع صبيا يقرأ آية السرقه فقال لا كالا من الله والله غفور رحيم فقال قل والله عزير حكيم قال ولقائل أن يقول انه يصرف معنى الرحمة الى نفسه لكونه جعله ذابح غيره واعلم أنه لا خصوصية لهذا اللفظ بل اذا قال غيره من سائر الأذكار فانه يجزيه نص على ذلك ابن حبيب وقال ان قال بسم الله والله أكبر ولا اله الا الله وسبحان الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فانه يكفيه عن التسمية ولكن مامضى عليه العمل أحسن وهو بسم الله والله أكبر زاد في المدونة على ما قال الشيخ وليس بموضع صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يذكر الا الله والله وأكر مالك قوله اللهم منك واليك وقال هذه بدعة وقال ابن شعبان حسن أن يقول على ما يتقرب به من هدى أو نسك أو ضحية أو عقيقة ربنا تقبل منا انك أنت

وتوجه الذبيحة عند
الذبح الى القبلة وليقل
الذابح بسم الله والله
أكبر وان زاد
في الاضحية ربنا
تقبل منا فلا بأس
بذلك

الرسالة خلاف قول ابن شعبان لاظهاره الاستحباب وظاهرها الاباحة فقط ص (ومن نسي التسمية في ذبح أضحية أو غيرها فأنها تؤكل وإن تعمد ترك التسمية لم تؤكل وكذلك عند إرسال الجوارح على الصيد) ش لا خلاف أن ترك التسمية في ذبح أضحيته وغيره أو نالم تؤكل معه وتؤكل مع نسيانها اتفاقاً قاله ابن بشير وفي العبد بلاتهاون ثلاثة الاباحة والكراهة والمنع وهو المشهور ولا بن حارث عن أشهب المتهاون كالناسي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله كتب الاحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته رواه مسلم من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه ع الشيخ في كتاب محمد السنة أخذ الشاة برفق فليضجها على شقها الأيسر ورأسها مشرف وياخذ بيده اليسرى جلد حلقها من المنحرج الأسفل فيمده لتبين البشرة ثم يضع السكين حيث تكون الجوزة في الرأس ثم يسمى الله ويمر السكين مراراً بغير تردد فيرفع دون نخع وقد حدد الشفرة قبل ذلك ولا يضرب بها الأرض ولا يجعل رجله على عنقها ولا يجرها برجلها ويسمع ابن القاسم ذكر مالك قول عمر رضي الله عنه لمن يضجع شاة وهو يحد شفرته علام تعذبها إلا حددتها قبل وعلاه بالدرة ابن رشد أسنده ابن مسعود وكره بيعة وابن حبيب ذبحها وأخرى تنظر إليها وخففه مالك وقال الأبل تصف قياماً وتنحر فانظر ذلك ص (ولا يباع من الأضحية والعقيقة والنسك لحم ولا جلد ولا ودك ولا عصب ولا غير ذلك) ش يعني لأن ذلك كله يتقرب به وأكل صاحبه له صدقة من الله عليه والنسك الهدى ونحوه مما يتعلق بالحج وقد اختلف في الضحية هل تتعين بنفس الشراء فلا يباع صوفها إن جز ونحوه وإنما تتعين بالذبح فيجوز ذلك وعلى ذلك الخلاف في تبديلها لعطب وغيره وفي الباب فروع كثيرة فانظرها علماً أن المشهور أنها لا تتعين إلا بالذبح ولهم مسائل تقتضي خلاف ذلك والله أعلم ص (ويا كل الرجل من أضحيته ويتصدق منها أفضل له وليس بواجب عليه ولا يأكل من فدية الأذى وجزاء الصيد ونذر المساكين وما عطي من هدى التطوع قبل محله ويا كل مما سوى ذلك إن شاء) ش يعني أن من سنة الأضحية استحباب الجمع بين الأكل والتصدق لقوله تعالى فكلوا منها

السميع العليم ولا بأس بقوله اللهم منك العطاء واليه النسك واليك تقربت وسمع ابن القاسم كراهة قوله صلى الله عليه وسلم إن الله كتب الاحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته رواه مسلم من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه ع الشيخ في كتاب محمد السنة أخذ الشاة برفق فليضجها على شقها الأيسر ورأسها مشرف وياخذ بيده اليسرى جلد حلقها من المنحرج الأسفل فيمده لتبين البشرة ثم يضع السكين حيث تكون الجوزة في الرأس ثم يسمى الله ويمر السكين مراراً بغير تردد فيرفع دون نخع وقد حدد الشفرة قبل ذلك ولا يضرب بها الأرض ولا يجعل رجله على عنقها ولا يجرها برجلها ويسمع ابن القاسم ذكر مالك قول عمر رضي الله عنه لمن يضجع شاة وهو يحد شفرته علام تعذبها إلا حددتها قبل وعلاه بالدرة ابن رشد أسنده ابن مسعود وكره بيعة وابن حبيب ذبحها وأخرى تنظر إليها وخففه مالك وقال الأبل تصف قياماً وتنحر فانظر ذلك ص (ولا يباع من الأضحية والعقيقة والنسك لحم ولا جلد ولا ودك ولا عصب ولا غير ذلك) ش يعني لأن ذلك كله يتقرب به وأكل صاحبه له صدقة من الله عليه والنسك الهدى ونحوه مما يتعلق بالحج وقد اختلف في الضحية هل تتعين بنفس الشراء فلا يباع صوفها إن جز ونحوه وإنما تتعين بالذبح فيجوز ذلك وعلى ذلك الخلاف في تبديلها لعطب وغيره وفي الباب فروع كثيرة فانظرها علماً أن المشهور أنها لا تتعين إلا بالذبح ولهم مسائل تقتضي خلاف ذلك والله أعلم ص (ويا كل الرجل من أضحيته ويتصدق منها أفضل له وليس بواجب عليه ولا يأكل من فدية الأذى وجزاء الصيد ونذر المساكين وما عطي من هدى التطوع قبل محله ويا كل مما سوى ذلك إن شاء) ش يعني أن من سنة الأضحية استحباب الجمع بين الأكل والتصدق لقوله تعالى فكلوا منها

السميع العليم ولا بأس بقوله اللهم منك العطاء واليه النسك واليك تقربت وسمع ابن القاسم كراهة قوله صلى الله عليه وسلم إن الله كتب الاحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته رواه مسلم من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه ع الشيخ في كتاب محمد السنة أخذ الشاة برفق فليضجها على شقها الأيسر ورأسها مشرف وياخذ بيده اليسرى جلد حلقها من المنحرج الأسفل فيمده لتبين البشرة ثم يضع السكين حيث تكون الجوزة في الرأس ثم يسمى الله ويمر السكين مراراً بغير تردد فيرفع دون نخع وقد حدد الشفرة قبل ذلك ولا يضرب بها الأرض ولا يجعل رجله على عنقها ولا يجرها برجلها ويسمع ابن القاسم ذكر مالك قول عمر رضي الله عنه لمن يضجع شاة وهو يحد شفرته علام تعذبها إلا حددتها قبل وعلاه بالدرة ابن رشد أسنده ابن مسعود وكره بيعة وابن حبيب ذبحها وأخرى تنظر إليها وخففه مالك وقال الأبل تصف قياماً وتنحر فانظر ذلك ص (ولا يباع من الأضحية والعقيقة والنسك لحم ولا جلد ولا ودك ولا عصب ولا غير ذلك) ش يعني لأن ذلك كله يتقرب به وأكل صاحبه له صدقة من الله عليه والنسك الهدى ونحوه مما يتعلق بالحج وقد اختلف في الضحية هل تتعين بنفس الشراء فلا يباع صوفها إن جز ونحوه وإنما تتعين بالذبح فيجوز ذلك وعلى ذلك الخلاف في تبديلها لعطب وغيره وفي الباب فروع كثيرة فانظرها علماً أن المشهور أنها لا تتعين إلا بالذبح ولهم مسائل تقتضي خلاف ذلك والله أعلم ص (ويا كل الرجل من أضحيته ويتصدق منها أفضل له وليس بواجب عليه ولا يأكل من فدية الأذى وجزاء الصيد ونذر المساكين وما عطي من هدى التطوع قبل محله ويا كل مما سوى ذلك إن شاء) ش يعني أن من سنة الأضحية استحباب الجمع بين الأكل والتصدق لقوله تعالى فكلوا منها

ومن نسي التسمية في ذبح أضحية أو غيرها فأنها تؤكل وإن تعمد ترك التسمية لم تؤكل وكذلك عند إرسال الجوارح على الصيد ولا يباع من الأضحية والعقيقة والنسك لحم ولا جلد ولا ودك ولا عصب ولا غير ذلك ويا كل الرجل من أضحيته ويتصدق منها أفضل له وليس بواجب عليه ولا يأكل من فدية الأذى وجزاء الصيد ونذر المساكين وما عطي من هدى التطوع قبل محله ويا كل مما سوى ذلك إن شاء

واطعموا القانع والمعتر وقوله واطعموا البائس الفقير الآيتين وقد اختلف في تفسيرهما فانظر ذلك ابن المواز
تستحب صدقته ببعض أخصيته فان لم يفعل جاز وروى ابن حبيب صدقته بأكملها خطأ وروى محمد وأعلى أجرا
الباجي ومبنى القولين هل الامر على الاباحة أو الندب والرواية نفى تحديد الاكل والتصدق وفي الجلاب الاختيار
أكل أقلها وقسم أكثرها ولو قيل يقسم الثلثين وأكل الثلث لكان حسنا وروى ابن المواز لا بأس ان يطعم الغني
والفقير من المسلمين وفي كراهة اطعام الكافر منها روايتا العتبية واختيار ابن القاسم الكراهة ابن حبيب يستحب
أن يأكل يوم النحر ويطعم وفي السكا في يطعم ويأكل يوم النحر نيا ومطبوخا وفي التلقين له أن يدخر القدر الذي له
أكله والاصح كراهة الاقتصار على التصديق بأكملها وأكل كلها وحكي ابن الحاجب قولاً باستحباب النصف
والثلث وأنكره ع فانظره وانما لا يأكل من فدية الاذى لانها مستحقة للمساكين كفارة وجزاء الصيد كذلك ونذر
المساكين كذلك وكذا ما عطف من هدى تطوع قبل محله ولانه يتهم أن يكون أعطيه بالقصد ليا كلة الا بهرني فان
أكله فعليه بدله لانه ذبحه لنفسه ودماء الحج ثمانية اربعة لا يؤكل منها وهي المذكورة وأربعة يؤكل منها وهي ما عداها
ومحل الكلام عليها المناسك فانظرها والله التوفيق ص (والذكاة قطع الحلقوم والاداج ولا يجزىء أقل من ذلك)
ش الذكاة في الشرع على أربعة أوجه الذبح والنحر وهو للمقدور عليه مما يذبح أو ينحر والعقر في المعجوز عنه حالة
المعجز كان المعجز بالاصالة أو بالعرض على خلاف في هذه وفعل ما يسرع الموت في الجراد والحلزون ونحوه وأركان
الذكاة أربعة ذابح ومذبوح وآلة وصفة فاما الذابح فان كان مسلما بالغيا قلامصليا صاحبا عارفا غير بدعي جازت
ذبيحته اجماعا وان اختلف وصف منها دخل الخلاف الا في خمسة المجوسى والمرند والسكران الطافح والصبي الذي لم
يمز والمجنون المطبق فلا تصح ذكاتهم اتفاقا ويختلف في خمس المرأة والخنثى والخصى والاغلف والقاسق ثم في خمس

والذكاة قطع الحلقوم
والاداج ولا يجزىء
أقل من ذلك

أن الجمع بين الاكل والصدقة أفضل من الصدقة باجملة فاحرى اكلمها وهو كذلك عند ابن حبيب وعزاه عياض
لروايته لا لقوله وقال ابن المواز الصدقة بجميعها أفضل للاجر واختلف هل يطعم منها النصراني والنصرانية قال
ابن القاسم كان مالك يحبزه ثم رجع عنه وما يعجبني أن يطعم منهم الا من كان في عياله فاما ان يهدي لهم فلا يعجبني
وما ذكر الشيخ ان الصدقة ليست بواجبة هو كذلك اتفاقا وانما هي مستحبة واختلف في مقدارها على أربعة
أقوال فقال ابن حبيب ليس في ذلك حد وقال ابن الجلاب لو قيل انه يأكل الثلث ويتصدق بالثلثين لكان حسنا
وقيل محدودة بالثلث وقيل بالنصف وكلاهما حكاها ابن الحاجب ونصه في تحديد الصدقة استحبابا ثلاثة الثلث
والنصف والمشهور نفى التحديد وقبلهما ابن عبد السلام وقال ابن هارون ما علمت من نقلهما غيره وقال خليل
تصور كلامهم ثم ظاهر فالعجب منه حيث لم يذكر كلام ابن هارون والقول بالنصف حكاها عياض في الاكمال
ونصه ولا حمله عند مالك وأكثرهم بل يتصدق بما شاء ويأكل ما شاء ويطعم ما شاء واستحب الشافعي الصدقة
بالثلث واختار بعض شيوخنا وغيرهم الصدقة بالاكثر وأكل الثلث فاقل واستحب آخرون الصدقة بالنصف
ففهم بعض من لقيناه انه مذهبي لقريظة القول الذي قبله يليه (قوله والذكاة قطع الحلقوم والاداج ولا يجزىء
أقل من ذلك) ما ذكر الشيخ مثله في المدونة وتسام الذبح فرى الاداج والحلقوم وظاهر كلامه لو بقي يسير
من الاداج فانها لا تؤكل كذلك قاله سحنون وابن شعبان وقال ابن محرز لا تحرم بذلك واختلف اذا ترك أحد
الودجين على قولين لما لك حكاها عياض ونص في المدونة على انه اذا ترك الحلقوم لا تؤكل وخرج اللخمى رحمه الله
قولا بأكملها من قول المدونة ان أدرك الصيد منفوذ المقاتل استحب ان تفرى اوداجه فان أفرأها الجارح فقد فرغ
من ذكاته وحق رواية المبسوط لا بأس بذبيحة سقطت بماء بعد قطع ودجيه ومن القول بالكل المعصمة وأجيب
عن الاول بان المراد من الذكاة هي ذكاة الصبيد ويكفي منها انقاذ المقاتل وقطع الودجين أحدهما المقاتل فيكفي

أخرى تارك الصلاة والسكران الذي يخطيء ويصيب والنصراني العربي والبدعي الذي يختلف في تكفيره والكتابي يذبح لمسلم بامر * وأما المذكي فلا خلاف في أن الذكاة لا تعمل في الخنزير ولا يصح أكل حيوان البر إلا نسي إليها حيث يباح أكله وسيأتي بيان ما يؤكل وما لا يؤكل * وأما الآلة فتقال ع ما قطع بضغطة للأسفل وفي التلقين ولو كان زجاجا فيخرج المنشار كقول ابن حبيب لا خير في منجل الحصد للضرس لا إلا ملس ولو قطع إلا ملس قطع الشفرة فلا بأس به وما أراه يفعل وفيها مع رواية ابن حبيب تقييد ما سوى آلة الحديد بـمـدها وخوف فورها ومعهما مكروه قال وقد أساء ولا يحرم أكلها عياض لا يذكي بغير الحديد معه اتفاقا وروى ما ذبح بقلعة قصب أو عصا أو حجر أكل انتهى وفي المتفق عليه من حديث رافع بن خديج ما نهى الدم وذكر اسم الله فكل ليس السن والظفر أم السن فعظم وأما الظفر فمدى الحبشة واختلف في النهي فقيـل على الكراهة وقيل على المنع وثالثها النهي عنه المتصل لانه نحس ونهش بخلاف المنفصل فانه يجوز والمشهور الأول والله أعلم * وأما صفة الذكاة فتد تقدمت عند قوله وتوجه الذبيحة إلى آخره وما تعرض له هنا هو شرط صحتها من صفاتها وهي أربعة في الذبح النية والاستقبال أي كون القطع من أمام الحيوان المذبوح والغور في الأجهزة مرة دون رفع ولا تراخ وقطع كل المأمور به وجوباً من محله فلو ذبح لا بنية الذكاة فلا تؤكل ولو ذبح من القفالم تؤكل وسيأتي في كلام الشيخ ولو رفع يده قبل الأجهزة فكذلك وتأتي إن شاء الله والمقطوع في الذكاة أقله ما ذكره الشيخ من الحلقوم والأوداج عياض والناس مجمعون على صحة الذكاة إذا قطع الأربع التي هي الحلقوم والأوداج والمرى وتحت الجوزة التي هي الغلصمة ابن الحاجب ولو لم يقطع الجوزة وأحازها إلى البدن فثلاثة وشهر التمساني المنع وهو قول مالك وابن القاسم وغيرهما ع الشيخ عن يحيى بن عمر على المنع إن بقي منها في الرأس قدر حلقة الخاتم أكلت والأفلا ولا بن رشد واللخمي إن بقي قدر نصف الدائرة فعلى قول ابن القاسم وسحنون في اعتبار قطع الحلقوم وانعوه فانظر ذلك وفي كلام الشيخ هنا أنه لو ترك المرى وهو المعروف بابي حشيشة عندنا لم يضر ذلك وهو المشهور خلافه لا فالرواية أبي تمام وقال الباجي لا أعلم من اعتبر المرى إلا الشافعي وفي المدونة لا يكفي قطع الودجين دون الحلقوم وهو معروف المذهب وخرج ابن رشد واللخمي عدم اعتبار الحلقوم من مسائل من المدونة فانظر ذلك وظاهر ما هنا يكفي نصف الحلقوم وقاله سحنون وقال ابن حبيب وعن ابن القاسم يكفي في الطير فقط عياض ولو قطع الحلقوم وأحد الودجين فقولاً لمالك ولو قطع الحلقوم والودجين إلا بسـيرامهما فالمشهور عدم أكلها وهو مذهب المدونة وقال ابن محرز لا تحرم والمغلصمة ما رجعت الغلصمة فيه إلى البدن والغلصمة آخر الحلقوم من جهة الرأس ولا يخلو القطع من وجوه أحدها أن يكون في العقدة نفسها أو فوقها فإن كان القطع فيها وبقيت منه لناحية الرأس دائرة فلا خلاف في جواز أكلها إلا أن الذكاة قد حصلت في الحلقوم والودجين وإن بقي في الرأس أقل من دائرة فلا يخلو أما أن يكون النصف أو أقل ويجري الخلاف فيها مجرى الخلاف في الأكتفاء

إلا أن يقال قطع ما فوق الجوزة يتنزل منزلة القطع في الحلقوم لا اتصاله بالحلقوم فلا يلزم عليه الأكتفاء بالودجين خاصة قاله ابن عبد السلام وهذا هو الجواب عن رواية المبسوط وأما الثالث فلا يلزم وإيضاً فمن البعيد أن يهرى الكلب أو السهم مجموع الودجين مع سلامة الحلقوم فعليه أنما اكتفى بقطعها لا استلزامه قطع الحلقوم وعلى المنصوص باختلاف إذا قطع نصف الحلقوم أو الثلثان فقيـل أنه كقطع الكل قاله ابن القاسم في الدجاج والعصفور والحمام وقال سحنون لا يؤكل وقال ابن عبد السلام خصص بعض من لقيته قول ابن القاسم بالطير لصعوبته قلت ورده بعض شيوخنا بنقل أبي محمد عن ابن حبيب مطلقاً وظاهر كلام الشيخ أنه لا يشترط قطع المرى وهو كذلك على المشهور وقيل أنه يشترط عزاء اللخمي لرواية أبي تمام وعزاه ابن زرقون لقوله وعزاه عياض لرواية البغداديين وقول الباجي

بعض الحلقة ولوصارت الجوزة كلها الى البدن فثلاثة المنع لابن القاسم واصبغ وسحنون في احد قوله وصرح ابن مز بن بتحرر بها والجواز لابن وهب وابن مصعب واشهب والصنابحي وابن وضاح واول قولي سحنون اللخمي وانكر ابو مصعب الاول وقال هذه دار السنة والهجرة لم يذكروا شرط كون الغلصمة في الراس بحال وثالثها لنقل ابن بشير كراهة كلها وانظر بقية بعض فروع الباب فانها مهمة وبالله التوفيق ص (وان رفع يده بعد قطع بعض ذلك ثم اعاد يد فاجهز فلا تؤكل وان تم دى حتى قطع الراس فقد اساء ولتؤكل ومن ذبح من القفالم تؤكل) ش قد تقدم

لا اعلم من اعتمر به غير الشافعي قصور وظاهر كلام الشيخ ان النحر يشترط فيه قطع الودجين مع قوله والذكاة قطع الحلقة والوداج وقال ابن عبد السلام ظاهر كلام اللخمي انه شرط في اول كلامه قطع وديج واحد وفي آخره قطع الودجين معا فاشار الى انه اختلاف من قوله قلت وقال ابن رشد النحر لا يشترط فيه قطع شيء من الحلقة ولا من الودجين لان محله اللبة وهو محل اتصال منه الالة الى القلب فتقوت بسرعة (قوله وان رفع يده بعد قطع بعض ذلك ثم اعاد يده فاجهز فلا تؤكل) ظاهر كلامه سواء طال أم لا وهو كذلك اذا طال باتفاق واختلف اذا كان قريبا على خمسة أقوال فقل تؤكل كل قاله ابن حبيب وقيل تكراهه نقله ابن وضاح عن سحنون وقيل لا تؤكل تحريمها على ظاهر كلام الشيخ وقاله سحنون أيضا وتأول ابن وضاح عليه ان رفع يده كالتحترأ كلت وان كان يعتقد التمام فلا تؤكل وقال أبو بكر بن عبد الرحمن لو عكس هذا الجواب لكان أصوب لقولهم فبين سلم من اثنتين معتقدا التمام انه لا يضره ذلك ويتم باقى صلاته ونوسلم على شك أبطل صلاته قال وعرضت هذا على الشيخ أبي الحسن القاسمي فصوبه وكل هذا اذا بلغت مبلغا لا تعيش معه قال التنوسي وانظر لو غلبته قبل تمام الذكاة فقامت ثم أضجعها وأتم الذكاة وكان أمدا قريبا هل تؤكل على ما مر أم لا فقال أبو حفص العطار تؤكل لانه معذور ولم يقيد بالقرب ولا بالبعد ونزلت بتونس أيام قضاء ابن قداح في ثور فحكم بأكله وبيان بانه ذلك وكانت مسافة هروبه نحو من ثلاثمائة باع واختلف في أكل الغلصمة على أربعة أقوال فقل يحرم أكلها قاله ابن القاسم واشهب وغيرهما وبه كان بعض من لقيناه من القرويين يفق وهو شيخنا أبو محمد الشيباني رحمه الله قال التلمساني وهو المشهور وقيل أكلها جائز قاله ابن وهب وابن عبد الحكم وغيرهما وبه الفتوى عندنا بتونس منذ مائة عام مع البيان في البيع وقيل يكردأ كلكها حكاه ابن بشير ولم يسم قائله وقيل ياكلها الفقير دون الغني قاله بعض القرويين وافق به ابن عبد السلام وليس بسديد ولو اسستؤجر جزار على ذبح شاة فغلصمها فحكي ابن بونس عن بعض شيوخه انه يضمنها على القول الاول ولا يضمنها على القول الثاني قلت وهو مشكل من وجهين أحدهما ان القاعدة عندنا أن كل من فعل فعلا ماذوناله فيه فانه لا يضمن الا ان يفرض كشاف اللؤاؤ ومن استؤجر على نقل جزار الثاني على تسليم ما قاله المناسيب أن يلزمه قيمة العيب على القول الثاني لانه عيبها عليه للخلاف في أكلها (قوله وان تم دى حتى قطع الرأس فقد أساء ولتؤكل) يعني بتوله تم دى عامدا يدل عليه قوله فقد أساء وان كانت تؤكل مع العمد فاحرى مع النسيان وغلبة السكين وما ذكره هو قول ابن القاسم واصبغ ولو تعمد ذلك ابتداء وهو احد التاويلين عن مالك فقل بمقابله لا تؤكل مطلقا قاله ابن نافع وقال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون ان تعمد ذلك ابتداء فانها لا تؤكل لانه كالعابث بالذكاة حين ترك سنة الذبح فان ترامت يده بعد الذكاة فانها تؤكل وتأول على قول مالك في المدونة فيتحصل في المسئلة ثلاثة أقوال ذكرها ابن عبد السلام قائلا والاخير منها هو أقرب الى الصواب واعلم ان هذه المسئلة نظائر منها من غسل رأسه في الوضوء بدلا من مسحه ومنها من بجهته قروح تمنعه من السجود فسجد على أنفه ولم يقتصر على الأيماء وليست منها من وجبت عليه شاة فاخرج عنها بغير العدم المجانسة وان كان فيها خلاف (قوله ومن ذبح من القفالم تؤكل) لا خصوصية لقوله

وان رفع يده بعد
قطع بعض ذلك
ثم أعاد يده فاجهز
فلا تؤكل وان تم دى
حتى قطع الرأس فقد
أساء ولتؤكل ومن
ذبح من القفالم تؤكل

ان شرط الذكاة الاجهاز من غير تراخ ولا فصل ولو فصل برفع السكين قبل الهام فها هنا لا تؤكل مطلقا وقال القابسي ان كان الرفع بحيث تعيش فعوده اذ كانتا كابتدائه وان رفع بحيث لا تعيش فان عاد بعد طول أو تفر يط ولا ضرورة لم تؤكل اتفاقا وان رجع بالقرب دون تفر يط فخمسة المشهور لا تؤكل وقاله سحنون ونقل عنه كراهة أكلها فقط وثالثها لابن حبيب تؤكل ورابعها ان رفع مختبرا أكلت لا معتقدا التمام قاله سحنون أيضا وخامسها عكسه قاله ابن عبد الرحمن قياسا على من سلم من صلاته معتقدا التمام فانها لا تبطل ويرجع لانها بخلاف من سلم شاة كافنها تبطل وصوبه القابسي وغيره فلو كان فصله لسقوط الآلة من يده خوفا او نهرافاد رايها أكلت س ينبغي ان تجرى على مسألة عجز ماء المتطهر في الغلبة وحكى ع عن أبي حفص العطار فيما اذا قامت قبل التمام ثم أضجعها وأتم الذكاة انها تؤكل ولم يقيد بقرب ولا بعد قال ونزلت في أيام قضاء ابن قداح في نور كانت مسافة هر وبه نحو ثلاثمائة باع فحكم باكله وبيان بانه ذلك وجعل التونسي ما اذا قامت فاضجعها وكان أمرا قريبا محل النظر واما ان تمادى حتى قطع الرأس فظاهر ما هنا أكلها تعمد ذلك أو نزلت يده من غير قصد وهو المشهور وقاله ابن القاسم وأصبغ واحد التاويلين على قول مالك وقال ابن نافع لا تؤكل وثالثها ان تعمد ذلك لم تؤكل وان ترامت يده من غير قصد أكلت وقاله مطرف وعبد الملك وتناول فيه قول مالك قيل وهو أقرب للصواب والبحث فيه يقرب ممن غسل رأسه بدلا من مسحه في الوضوء فانظر ذلك وأما من ذبح من القفا فانها لا تؤكل اتفاقا لانها تصير ميتة بقطع نخاعها قبل حلقومها وودجها والله اعلم ص (والبقرة ذبحت أكلت والابل تنحر فان ذبحت لم تؤكل وقد اختلف في أكلها

والبقرة ذبحت فان
نحرت أكلت والابل
تنحر فان ذبحت لم
تؤكل وقد اختلف
في أكلها

من القفا بل وكذلك اذا ذبح من صفحة العنق ولا أعلم فيه خلافا في المذهب قالوا لانه نخعها قبل تمام الذبح قلت ويتخرج على القول بان منقوذة المقاتل تعمل فيها الذكاة ان تؤكل اذا تحققت حياتها بعد نخعها ولذلك قال كثير من أهل العلم انها تؤكل ولو قطع الحلقوم وعسر مرو السكين على الودجين اعدم حسد السكين فقلبيها وقطع الوداج من داخل لم تؤكل قاله سحنون وهو المذهب وتردد بعض شيوخنا في أكلها اذا كانت السكين حادة قائلين لا حوط عدم أكلها وأفتى الشيخ أبو القاسم الغبريني رحمه الله في مسألة سحنون في زمان شدة بلا كل قائلين مراعاة لقول من قال من العلماء بأكلها اذا ذبحت من القفا (قوله والبقرة ذبحت أكلت) يعني ان المستحب في البقرة الذبح ويجوز نحرها ابتداء على ان ظاهر كلامه لا يفي بذلك لانه انما تكلم على ذبحها بعد الوقوع وان كان مراده ما قلناه لان الذبح جاء بالقرآن قال الله تعالى ان تذبحوا بقرة والنحر بالسنة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نحرها عن نسائه فاستحب الذبح لانه الذكاة المذكورة في القرآن كترجيح اسم العشاء على العتمة وما ذكرناه هو نص المدونة وروى اسماعيل بن أبي أويس من نحر البقرة بنس ما صنع قال الباجي والخليل في الذكاة كالبقرة يريد وكذلك البغال على القول بان أكلها مكروه والحمير على القول بذلك أو بالاباحة والقول بالاباحة فيها حكاية النواوي عن مالك فذكر عنه ثلاث روايات ولا أعرفه لغيره (قوله والابل تنحر فان ذبحت لم تؤكل وقد اختلف في أكلها) ولا خلاف ان المطلوب في الابل النحر فقط قال الشيخ أبو بكر الابهري وكذلك الفيل ينحر اذا أريد الانتفاع بجده وعظمه قال الباجي وانه اخصصه مع قصر عتقه لانه لا يمكن ذبحه اغلظ موضع الذبح واتصاله بجسمه وله منحرف فوجب ان تكون ذكاته فيه واختلاف المذهب اذا ذبحت الابل على قولين فقيس لا تؤكل قاله في المدونة وقيل تؤكل قاله أشهب وابن معلمة وعلى الاول فحمله ابن حبيب على التحريم وحمله غيره على الكراهة فان كانت ضرورة فلا خلاف في أكلها واختلف في الضرورة ما هي فظاهر قول الاكثر وقوعه فيما هو آت فقط وقال ابن رشد عدم آله النحر ضرورة تبيح ذبحه وكذلك العكس وقيل الجهل في ذلك

والغنم تذبح فان نحرته لم تؤكل وقد اختلف ايضا في ذلك) ش المذكي ثلاثة أنواع قسم يذبح ولا ينحر وهو ما عدا الابل والبقر وقسم ينحر ولا يذبح وهو الابل وقسم يكون فيه الامران وهو البقر والذبح فيه مقدم استحبابا قاله مالك لتو له تعالى فذبحوها الآية ونص الارشاد ذبح البعير ونحر غيره لضرورة تبيحه وانغري ضرورة تحرمه على المشهور قالوا وهذا قول مالك في الموازية وهو ظاهر المدونة وحمل على الكراهة ايضا وثالثها الاباحية وهو لاشبه ورابعها لابن بكيران ذبح ما ينحر أكل لا عكسه وصوبه س لان في الذبح زيادة على النحر لانه قطع الحلقوم مع ودج واحد والذبح يقطع الحلقوم مع الودجين ع ونحر الطير حتى النعامة لغو ابن رشد لانه لا لبنة لها وفي المقدمات ان الطير كالغنم في نحره وفي النوادر عن أشبه ان ذبح بعير او نحر بقرة أكلها واللحمي عن مالك ما بين المنحر والمذبح مذبوح ومنحر فان ذبح فحائز وان نحر فحائز ابن رشد معناه عند الضرورة ان لم يجد ان ينحر الاموضع الذبح نحر فيه وان لم يجد ان يذبح الاموضع النحر ذبح فيه قال وهو بين من قوله في المدونة ع وحمل النحر اللبنة الجوهرية وهي محل التلاذدة من الصدور من كل شيء قال وما عجز عنه في مهواة جاز فيه ما أمكن من نحر وذبح فان تم ذرف في حله بطعمته في غير محلها قول ابن حبيب والمشهور ابن رشد قد عدم آلة الذبح ضرورة تبيح نحر ما يذبح وكذا عكسه فيما ينحر وقيل الجبل في ذلك ضرورة الابهرى وان نحر القيل جاز لا انتفاع بعظمه وجلده الباجي هو كالبقر يجوز فيه الامران والخييل كذلك والله اعلم ص (وذكاة ما في البطن ذكاة أمه اذا تم خلقه ونبت شعره) ش يعني ان الجنين ذكاة أمه كافية فيه لكن بشروط ثلاثة خروجه ميتا وتتمام خلقه ونبات شعره وسمع ابن القاسم الذي خرج ميتا عمرا مديدة على حالته ليخرج دمه ابن رشد ان خرج ميتا أوحيا فمات قبل امكان ذكاته اكل دون ذبح وان شك في دوام حياته لم يؤكل الا بذكاة وحمل قول مالك في ذلك على جهة الاستحباب وعز الباجي عيسى أحب الى ان لا يؤكل الا بذكاة ع ونحوه روى محمد بن وهب وزاد في روايتهما ان سبقتهم بنفسه كره اكله وفي الجلاب لا يحل فانظر ذلك ع وظاهر الروايات وأقوال الشيوخ ان المعتبر شعر جسده ضرورة واختلف اذا وقع في مهواة ولم يمكن نحره ولا ذبحه في المدونة لا يؤكل بالطن وهو المشهور وقال ابن حبيب يجوز أكله به وهو قول أهل العراق وربما أفق به بعض من لقيناه (قوله والغنم تذبح فان نحرته لم تؤكل وقد اختلف ايضا في ذلك) لا خصوصية لقوله والغنم تذبح بل وكذلك غير الابل والبقر والخلاف في أكلها اذا نحرته كما سبق (قوله وذكاة ما في البطن ذكاة أمه اذا تم خلقه ونبت شعره) يريد بتام خلقته انه كمل خلقه واو خلق ناقص يد أو رجل فانه لا يمنع نقصه من تمامه نص على ذلك الباجي وهذا الشرط اختلف فيه نقل ابن العربي فقال في القبس قال مالك اذا لم تتم خلقته فهو كعضو منها ولا يذكي العضو مرتين ونقل في العارضة عن مالك مثل نقل الجماعة واختاره هو لنفسه ما تقدم وعدول الشيخ عن ان يقول وكل شعره الى قوله ونبت شعره يدل على انه لا يشترط فيه الانبات بعض الشعر وهو كذلك نعم اختلف هل يؤكل نبات أشجار عينيه أم لا فقال بعض شيوخنا ظاهر الروايات وأقوال الشيوخ انه لا يؤكل بذلك وانما المعتبر شعر جسده وذهب بعض أهل المصر الى جواز أكله بذلك واختلف في أكل مشيمته على ثلاثة أقوال فقيل انها تؤكل نقله ابن رشد عن سماع عيسى من كتاب الصلاة قال السلا هو وعاء الولد وهو كالحجم الناقصة المذكاة وقيل لا يؤكل وبه أفق عبد الحميد الصائغ وقيل تبع للولد بحيث يؤكل والا فلا قاله بعض المتأخرين من التونسيين وهذا الذي ذكرناه انما هو اذا خرج ميتا وأما اذا خرج الجنين حيا فان رجيت له حياة لوبقى ففي المدونة عن مالك لا يؤكل الا بذكاة تحميه وكذلك لو شك في حياته رواد عيسى عن ابن القاسم ولو علم انه لا يعيش فقيل يستحب ذبحه قاله مالك وقيل ذبحه شرط في أكله قاله عيسى بن دينار في نقل ابن رشد ونقل عنه الباجي أحب الى أن لا يؤكل الا بذكاة قال ونحوه روى محمد وابن وهب وزاد في

والغنم تذبح فان نحرته
لم تؤكل وقد اختلف
ايضا في ذلك وذكاة
ما في البطن ذكاة
أمه اذا تم خلقه
ونبت شعره

لا شعر عينه فقط خلافا لبعض أهل الوقت وفتوى بعض شيوخ شيو خناو للباجي ان تمام خلقته تمام صورته التي وجد عليها ولو كان ناقص يدا ورجل وتم خلقه على ذلك لم يدفع تمام خلقه ﴿ فرع ﴾ قال ابن رشد السلا وعاء الولد وهو كالحم الناقة المذكاة وقال ابن الصائغ لا يؤكل وقال بعض شيوخ ابن عرفة هو تابع للولد فان كان الولد قد تم خلقه ونبت شعره والا فلا فانظر ذلك ص (والمنخنة بحبل ونحوه والموقوذة بعصا وشبهها والمتردية والنطيحة وأكيلة السبع ان بلغ ذلك منها في هذه الوجوه مبلغا لا تعيش معه لم تؤكل بذكاة) ش المنخنة ومما معها محرم كل ذلك في كتاب الله واختلف في قوله تعالى الا ما ذكيت هل المراد من غير هذه فيكون الاستثناء منفصلا والا ما ذكيت في هذه الوجوه والمذهب الاول ع والمنخنة ومما معها أصابه مطلق ضرب او سقوطا سفل او نطح او عقران رجيت حياتها فكصححها وان أنفذت مقاتلها فكما مر يعني في غيرها وقد ذكر في ذلك طرقا للباجي ذكاتها لغواتفاقا ابن رشد هو المنصوص اللخمي ان كان انفاذها بموضع الذكاة كفرى الا وداج لم تؤكل والا فقولا ان ثم قال ع والا أى وان لم تنفذ مقاتلها فان أيسست حياتها وشك فيها ففي حلها كالمريضة وحزمتها ثالثها ان شك فيها يعني حلت ان أيسست ومعنى استقرار الحياة عدم انفاذ المقاتل الباجي والمقاتل يعني المتفق عليها خمسة انقطاع النخاع المخ الأبيض الذي في فقار الظهر وانقطاع الظهر وانتثار الدماغ وانتثار الحشوة وخرق الاوداج وانشقاق المصير قيل الا على لا الاسفل والله اعلم ع قلت وأطلق الا كخرق المصير وقال ابن رشد معناه الا على في مجرى الطعام والشراب قبل تغيره وفيها لا تؤكل مقطوعة النخاع ولا بن القاسم أكل مشورة الحشوة وفي كون اندقاق العنق مقتلا للباجي وابن رشد روايتا الا خوين وابن القاسم وقال عبد الحق قطع الودج مقتل ولا بن المواز بعض الاوداج

والمنخنة بحبل ونحوه والموقوذة بعصا وشبهها والمتردية والنطيحة وأكيلة السبع ان بلغ ذلك منها في هذه الوجوه مبلغا لا تعيش معه لم تؤكل بذكاة

روايته فان سبقهم بنفسه كرهه أكله وقال ابن عبد الغفور في استثنائه عن ابن كنانة انه ان استخرج حيا ومثله لا يعيش لو ترك لم يحل ولودكي ونحوه لابن القاسم قال بعض شيو خناو رد بان حياته ان ألغيت كفت فيه ذكاة أمه والا كفت ذكاته أجيب بمنع لزوم كفاية ذكاته لانه كنفوذ مقتله ضرورة انه لا يعيش (قوله والمنخنة بحبل ونحوه والموقوذة بعصا وشبهها والمتردية والنطيحة وأكيلة السبع ان بلغ ذلك منها مبلغا لا تعيش معه لم تؤكل بذكاة) ظاهر كلام الشيخ سواء أنفذت المقاتل أم لا فاما ان لم تنفذ في ذلك قولان منصوصان فقيل تؤكل قاله مالك وابن القاسم وقيل لا تؤكل وكذلك الخلاف اذا شك في حياتها واما ان أنفذت المقاتل ففي ذلك ثلاثة طرق وقال الباجي ذكاتها لغواتفاقا وقال ابن رشد لا تنفع ذكاتها على المنصوص ويتخرج اعتبارها من سماع أبي زيد عن ابن القاسم من أجهز على من أنفذ مقاتله غيره فانه يقتل به وبعاقب الاول فقط قال والصواب رواية سحنون وعيسى عنه عكسه ومن الشيوخ من رد تخريج ابن رشد هذا لاحتمال ان يكون قتل الثاني انما هو من باب حقن الدماء لئلا يتجرأ عليها بخلاف الحيوان البهيمة وهذا الرد نقله ابن عبد السلام وسلمه وهو عنده ضعيف لانه لو كان كما قال لزم قتلها مامعا والله اعلم وقال اللخمي ان كان انفاذها بموضع الذكاة وذلك فرى الاوداج لم تؤكل والا فقولا وفي المدونة لما لك لا تؤكل مقطوعة النخاع ولا بن القاسم كل منتثرة الحشوة قال ابن عبد السلام ومن أهل المذهب من ينسب القول بالتذكية لابن وهب وغيره وصوب ابن وهب قول المدونة ان منقوذة المقاتل لا تعمل فيها الذكاة قائلا لانها ميتة ألا ترى ان الانسان لو أصيب بذلك لورث وان لم تزهق نفسه وان مات له ابن حينئذ لم يرث منه لان ابن الابن قد ورثه وذكر اللخمي هذا عن ابن القاسم اذا ذبح الاب قال وان أنفذت مقاتله ولم يذبح ورث هو ابنه ومثله حكى التونسي عن ابن القاسم واعلم ان المقاتل خمسة انقطاع النخاع وانتثار الدماغ وقطع الاوداج وخرق المصيران الا على وانتثار الحشوة ونص عبد الحق على ان قطع الودج الواحد مقتل ونص محمد على أن قطع بعض الاوداج كاف وأفتى ابن ورقون بجواز أكل نور وجد كرشه بعد ذبحه مثقوبا وأفتى ابن حمديس بعكسه وصوب الاول والكلام في هذا الفصل

والخلق مقتل وفروع الباب كثيرة مهمة فانظرها ان شئت وبالله التوفيق ص (ولا بأس للمضطر أن يأكل الميتة ويشبع ويتزود فان استغنى عنها طرحها) ش المضطر هو الذي بلغ الغاية في الحاجة الى الطعام والشراب أو لهما بحيث يخاف على نفسه الهلاك فهذا الذي تباح له الميتة ولا يلزمه الصبر الى الاشراف لان الاكل لا ينفعه اذذاك فيباح له ما يرد به رمقه من ميتة وخنزير وغيرهما الاميتة الا آدمى فلا يأكلها على المشهور ولا يشرب الخمر لانها لا ترد جوعا ولا عطشا على المشهور بخلاف العصاة لا يجدها مساعا لاجلها الموت فانه يجوز له ما يسوغ به على المشهور ولا يجوز التداوى به ولا ينجس من باطن الجسد وفي دهن الجرح غير الجائفة وغسل الجرح بالبول اختلاف مشهوره المنع وابطاحه الشبع والتزود على الاطلاق وهو المشهور وقال ابن حبيب وابن عبد الملك لا يشبع ويتزود الا في الخمسة لانها مظنة الدوام قال ابن العربي ويقدم طعام الغير على الميتة والميتة على الخنزير وله السرقة بقدر حاجته ان أمن القطع ويقا تل عليه ان قدر فان مات ربه فهدر وان مات هو فالقصاص واختلف هل يضمن ما يأخذه بهذا الوجه والمشهور تضمنه بناء على عدم وجوب المواساة وعدم التضمن على وجوبها وظاهر ما في الجواهر خوف نسبته للسرقة كاف في جواز استعماله الميتة وترك مال الغير لاجل ذلك وان أمن القطع وظاهر كلام غيره خلافه والحرم يجزى بالميتة عن الصيد على المشهور وقال ابن عبد الحكم لو نابني ذلك لا كلت الصيد فانظر ذلك في الجواهر فانه قصر وأطال فانظره ص (ولا بأس بالانتفاع بجدها اذا دبغ

ولا بأس للمضطر أن

ياكل الميتة ويشبع ويتزود فان استغنى عنها طرحها ولا بأس بالانتفاع بجدها اذا دبغ

متسع جدا ومحل المدونة ولولا الاطالة لذكرناه (قوله ولا بأس للمضطر أن يأكل الميتة ويشبع ويتزود فان استغنى عنها طرحها) قال التادلي يؤخذ منه ان الحرام اذا غلب وتعدر تحصيل الحلال أنه لا يمنع من الاكل منه واعلم أن قول الشيخ لا بأس نفى لما يتوهم والا فالواجب أكله منها اجماعا وما ذكر من انه يشبع هو قول سحنون وأكثر أهل المذهب وقال ابن حبيب وابن الماجشون وأبوه وحكاها ابن المواز وعبد الوهاب عن مالك لا يأكل منها الا ما يسد به رمقه خاصة نقله عياض قلت وهو الذي تركز النفس اليه ومثل هذا الاختلاف اختلف سحنون وابن حبيب أيضا فيمن أفطر في رمضان لضرورة هل يباح له الاكل في بقية يومه أم لا ويقرب منه اختلافهم فيمن يباح له أخذ الزكاة فقيل بجواز اعطاء ما يغنيه نصابا فأكثرت له مالك وقيل يمنع أن يعطى النصاب قاله عبد الملك والقولان حكاهما ابن الجلاب ونقل ابن رشد عن المغيرة مثل قول عبد الملك ولم يحك غيره وقال اللخمي بعد أن ذكر الخلاف في اعطاء النصاب الصواب انه يعطى قدر كفايته لوقت خروجها ويريد الشيخ ما لم تكن ميتة آدمى فانها لا تؤكل يدل عليه قوله بعد ولا بأس بالانتفاع بجدها اذا دبغ واليه ذهب ابن القصار وتبعه عبد الحق وغيره وظاهر كلامه انه يأكل الميتة وان كان ملتبسا بمعصية وهو كذلك وقال ابن الجلاب لا يأكل حتى يفارقها وروى عن مالك ومثله لابن العربي قائلا ما ظن أحدنا يقول باباحة الاكل فان قاله أحد فهو خطأ قطعاً واختار ابن يونس الاول بعد ان ذكر الثاني لابن حبيب وجهه بان قد توجه عليه فرضان النزاع عن المعصية واحياء النفس فان فعلهما فهو المراد وان أراد ان يفعل أحدهما لم يؤمر بتركه من أجل انه لم يفعل الا آخر كمن يشرب الخمر ويؤذي ويرد بان الشرب والزنى منفك كان خالة تلبسه بالزنى غير ملتبس بالشرب بخلاف أكله الميتة وهو عاص ولو وجد ميتة وخنزير فانه يأكل الميتة ويدكي المضطر الخنزير راستحبا بانقله الفاكهاني عن بعض شيوخه وقال النووي في روضته يجوز في الاضطرار قتل الادمى الذي لا حرمة له وأكله كالمترد والحرابي والزاني المحصن وتارك الصلاة قال واو أراد المضطر أكل قطعة من لحمه فان لحقه من الخوف في قطعها ما لحقه من الخوف بالجوع أو أشد منع والاجاز على الاصح (قوله ولا بأس بالانتفاع بجدها اذا دبغ) ظاهر كلامه ان الدبغ يفيد في جلد كل ميتة حتى الخنزير وبه قال سحنون وابن عبد الحكم وهو أحد اقوال الخمسة وقال ابن وهب مثله الا الخنزير وقيل الا الخنزير

ولا يصلي عليه ولا يباع) ش الانتفاع بجلد الميتة مشروط بدباغها قال الباجي والدباغ ما أزال النتن والشعر ثم المشهور أن الانتفاع به متصور على استعماله في اليابسات والماء مع بقاء حكم النجاسة عليه وهذه طريقة خ وابن الحاجب جعلها طهارة مقيمة بما ذكر وقال ابن وهب يباع ويصلى عليه لأنه يطهر مطاوعا وهذه المسئلة من باب الطهارة والكلام فيها واسع مشهور فانظره ص (ولا بأس بالصلاة على جلود السباع اذا ذكيت وبيعهما) ش يعني أن الذكاة قد زالت خبثها وفي المقدمات أن مذهب مالك أن كل ما يطهره الدباغ تطهره الذكاة والذي لا يطهره الدباغ جلد الخنزير فلا تطهره الذكاة بخلاف سائر السباع وفي ذلك اختلاف في باب الطهارة فانظره وبالله التوفيق ص (وينتفع بصوف الميتة وشعرها وما ينزع منها في الحياة وأحب الينا أن يغسل

والدواب وأخذه ابن رشد من المدونة من قولها ولا يصلى على جلد حمار وإن ذكى وقيل لا يطهر بالدباغ إلا الماكول وقيل إلا الأنعام وعزا ابن رشد الأول من هذين القولين لمفهوم سماع أشهب وابن نافع والثاني لصريح سماعهما وظاهر كلام الشيخ أنه لا ينتفع بالجلد قبل أن يدبغ وهو كذلك في المشهور وحكى ابن رشد عن ابن وهب وظاهر سماع ابن القاسم أنه ينتفع به وزعم ابن حارث الاتفاق على الأول وظاهر كلامه أيضا أن طهارته عامة في المائعات وغيرها وهو كذلك عند سحنون وغيره وقيل إن طهارته مقيدة باليابسات والماء وحده من المائعات لأن الماء يدفع عن نفسه وهذا القول هو المشهور وقال ابن حارث اتفقوا على جواز الجلوس والطحن عليه قلت ما ذكر من الجلوس عليه هو نص المدونة في كتاب العصب قال فيها وكرد مالك بيع جلود الميتة والصلاة فيها أو عليها دبغت أم لا لكن إذا دبغت جاز الجلوس عليها وتفرش وتمتن للمنافع ويقوم منها جواز الجلوس على ثوب الحرير وهو قول عبد الملك بن الماجشون والمشهور لا يجوز وما ذكر في الطحن اتقاء بعض المتأخرين خوفاً من تحلل شيء منه في الدقيق وكان بعض من أقيته يقتبس جوازه من قول المدونة السابق وهو قولها وتفرش وتمتن للمنافع وكنت أجيب بأن الطحن أشد لما ذكر وأعلم أن الدباغ هو ما يزيل شعره ويرحمه ودسمه ورطوبته نص عليه الباجي (قوله ولا يصلى عليه ولا يباع) إماماً ذكر من أنه لا يصلى عليه فهو المشهور وإماماً ذكر من أنه لا يباع فظاهره وإن دبغ وهو كذلك في نقل الأكثر وقيل يجوز مطلقاً وقيل أن دبغ جاز ولا فلا (قوله ولا بأس بالصلاة على جلود السباع اذا ذكيت وبيعهما) ما ذكر من الصلاة على جلود السباع اذا ذكيت هو كذلك وبالجملتان كل مذكى الحكم فيه كذلك على المشهور وقال في المدونة ولا يصلى على جلد حمار وإن ذكى فرأى ابن الحاجب أنه مناقض لقولهم في المشهور أن المذكى طاهر وإن لم يدبغ وما ذكر من جواز البيع مثله في المدونة وقيل لا تعمل الذكاة فيه ولا يطهر بالدباغ حسبما تقدم في نقل ابن رشد وعزاه ابن شاسق لابن حبيب وقال ابن حارث اتفقوا على طهارة جلد السبع المختلف في أكله وبيعه إن ذكى لا خذ جلده واختلف في المتفق على منع أكله على ثلاثة أقوال ثالثها أن دبغ كره ولم يفسخ وإن لم يدبغ ففسخ بيعه ورهنه وأدب فاعله أن لم يفسخ بجهل وإجازة في المدونة بيع السباع لئذ كيتها لجلودها فاخذ منها غير واحد كابن رشد جواز بيع جلود الخرفان على ظهورها لأن لحم السباع لا يؤكل على المشهور فاذا بيع السبع لا خذ جلده فكان البيع لم يقع إلا في جلده وحده وقيل أنه لا يجوز لأنه غرر قاله ابن القاسم في العتبية نقله ابن رشد وسمع ابن القاسم ما يبيع الجلود قبل الذبح بحرام بين وما يعجنى وعسى أن يكون خفيفاً وما هو بالمكروه فرأى ابن رشد أن كلامه متناقض أوله يقتضى التحريم وآخره يقتضى الجواز (قوله وينتفع بصوف الميتة وشعرها وما ينزع منها في الحياة وأحب الينا أن يغسل) ظاهر كلامه ولوم من الخنزير والكلب وهو كذلك عند مالك وابن القاسم وقيل شعرهما معانجس حكاه ابن الحاجب قال ابن هارون ولا أعرفه في المذهب نعم هو قول الشافعي مؤبى حنيفة قال وقال بعض أصحابنا أنه جار على من تأول قول سحنون وابن الماجشون أنهم أنجسان إنما أراد العين

ولا يصلى عليه ولا يباع
ولا بأس بالصلاة
على جلود السباع
إذا ذكيت وبيعهما
وينتفع بصوف الميتة
وشعرها وما ينزع
منها في حال الحياة
وأحب الينا أن يغسل

ولا ينتفع بريشها ولا بقرنها واطلافا وأنيابها وكره الانتفاع بأنياب الفيل وقد اختلف في ذلك (ش ما ينزع من الحيوان لا يخلو من ثلاثة أوجه أحدها أن لا يتالم به عند زالته كالشعر والوبر والصوف وزغب الريش وما في معناه فهذا ظاهر في حياته وموته إلا أن يعلق به شيء من أصوله فيزال واستحب غسل صوف الميتة قاله في المدونة (الثاني) أن يتالم بقطعه كالجلد واللحم والعصب ونحوه وهذا نجس بلا خلاف عندنا فيه مطلقا (الثالث) ما يتالم به في وجهه دون وجه كالظفر والظلف والناب وقصبه الريش ونحو ذلك وهذا اختلف فيه والمشهور نجاسته واستشبهوا ما وقع في المدونة من كراهة أنياب الفيل مع أن المذهب المشهور نجاستها حتى قال خ وفيها كراهة العاج والتوقف في الكهخت قيل والكهخت بفتح الكاف وسكون الياء بعد دميم مفتوحة جلد الحمار وقيل جلد البغل وقيل غير ذلك ص (وماتت فيه فارة من زيت أوسمن أو غسل ذائب طرح ولم يؤكل ولا بأس أن يستصبح بالزيت وشبهه في غير المساجد وليتحفظ منه لأنه نجس وإن كان جامدا طرحت وما حو لها وكل ما بقي

وقال شعر الخنزير نجس فقط قاله أصبغ وما ذكر الشيخ من استحباب غسله هو خلاف قول ابن حبيب بوجوب غسله (قوله) ولا ينتفع بريشها ولا بقرنها واطلافا وأنيابها (ما ذكر من أنه لا ينتفع بريشها يريد ما يشبهه العظم منه هو كذلك وفيه خلاف كما يأتي إن شاء الله وأما شبه الشعر فظاهر كالشعر وفيما بينهما خلاف أيضا وما ذكر من أنه لا ينتفع بقرنها وما عطف عليه فظاهره التحريم وهو المشهور وقال ابن وهب ظاهره وقيل بالفرق بين طرفها وأصلها وهذه الأقوال الثلاثة حكاه غير واحد وحكى الباكي في العظم الفرق بين أن يصلق أم لا كأحد الأقوال الأربعة في أنياب الفيل (قوله) وكره الانتفاع بأنياب الفيل وقد اختلف في ذلك (الخلاف في ذلك على أربعة أقوال كما سبق وحمل بعض من لقيناه قول الشيخ على بابه من الكراهة فجعله خامسا والاقرب عندي حملة على التحريم وإذا أطلق فقال مالك لا يباع وقال ابن وهب يباع وقال أصبغ لا يفسخ إن فات ويفسخ إن أطلق وإن فات واستمر العمل عندنا بأثر يقيمة على جواز بيعه (قوله) وماتت فيه فارة من سمن أوزيت أو غسل ذائب طرح ولم يؤكل (اعلم أنه اختلف المذهب في الزيت إذا وقعت فيه دابة وماتت هل يقبل التطهير أم لا فقيل أنه لا يقبل التطهير قاله ابن القاسم وعكسه قاله مالك وأبو بكر بن اللباد وقيل بالاول أن قل وبالثاني أن كثر قاله أصبغ قال ابن عبد السلام ومال غير واحد من المحققين إلى الاول لأن الماء يتنجس بأول الملاقة فيكون التطهير بماء نجس قال وأنت قد علمت أن هذا ملغى في الثوب واختلف في اللحم إذا طبخ بماء نجس أو تقع فيه نجاسة على ثلاثة أقوال فقيل بغسل اللحم وبؤكل قاله ابن القاسم من رواية موسى وعكسه قاله أشهب وقيل إن وقعت بعد طيبه فالاول وقبله فالثاني نقله ابن رشد عن أبي حنيفة واختاره وتبعه ابن زرقون قال بعض شيوخنا وهو قصور لنقله عبد الحق وابن يونس عن السليمانية وخرج اللخمي الرويتين الأولتين في تطهير الزيتون يملح بماء نجس وحكاهما ابن الحاجب نصا فيه وقال سحنون إن تنجس زيتون قبل طيبه طرح وبعده غسل وأكل قلت ويجزى على الزيتون إذا تنجس القمح وشبهه (قوله) ولا بأس أن يستصبح بالزيت وشبهه في غير المساجد وليتحفظ منه إن كان جامدا طرحت وما حو لها (كل ما بقي) اختلف في الانتفاع به وبيعه على ثلاثة أقوال فقيل ذلك جائز فيهما قاله مالك وابن وهب وعكسه قاله ابن الماجشون وقيل يجوز الانتفاع ولا يجوز البيع قاله ابن القاسم وأكثر أصحاب مالك وحكى هذا الخلاف ابن رشد وكذلك اختلف هل يعمل منه الصابون أم لا وكذلك اختلف هل يسقى بالماء النجس البقل والزرع على ثلاثة أقوال فقيل ذلك جائز وعكسه وقيل لا يسقى فيما يسرع إليه القلع كالبقل بخلاف ما بعد قلعه كالزرع وظاهر كلام الشيخ أن ما هو نجس بذاته كشحم الميتة فإنه لا ينتفع به أصلا وهو كذلك ونقل الشيخ رحمه الله في نوادره عن ابن الجهم والابهرى لا بأس أن يوقد بشحم الميتة إذا تحفظ منه قلت في الصحيحين قيل يا رسول الله

ولا ينتفع بريشها
ولا بقرنها واطلافا
وأنيابها وكره الانتفاع
بأنياب الفيل وقد
اختلف في ذلك
وماتت فيه فارة
من سمن أوزيت
أو غسل ذائب طرح
ولم يؤكل ولا بأس
أن يستصبح بالزيت
وشبهه في غير
المساجد وليتحفظ
منه وإن كان جامدا
طرحت وما حو لها
وأكل ما بقي

قال سحنون إلا أن يطول مقامها فيه فإنه يطرح كله (ش في البخاري من حديث ميمونة رضي الله عنها سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فأرة وقعت في سمن فقال ألقوها وما حوطها واكلوه وفي أبي داود من طريق أبي هريرة رضي الله عنه أن كان جامدا فالتقوها وما حوطها واكلوا سمنكم وإن كان مائعا فلا تقربوه فقاس علماؤنا على السمن كل ما في معناه من زيت أو عسل ونحوه غير أنهم اختلفوا في الزيت هل يقبل التطهر ير الغلط جوهره أم لا فالمشهور لا يقبله ونقله الباجي عن ابن القاسم وفي سماع ابن القاسم يقبله بأن يطبخ في الماء مرتين أو ثلاثة وأفتى به ابن اللباد وثالثها لا صبيغ يطهر الكثير لا اليسير ورابعها أن تنجس بما ماتت فيه فأرة لم يقبل التطهير وإن تنجس بغير ذلك قبل التطهير وقاله عبد الملك وقال الباجي الزيت الكثير تموت فيه الفأرة أو تقع فيه الميتة ولم يغير المشهور قول مالك الكراهة ولا بن سحنون عن ابن نافع لا يضره ذلك ابن الماجشون أن ماتت فيه طرح والا فخلال وخفف سحنون في الزيت توجد فيه فأرة ميتة يابس دلالة يابسها على صب الزيت عليها لا على موتها فيه خ ولا يطهر زيت خولط ولحم طبخ وزيتون ملح ويض صلق بنجس بر يد على المشهور إذ في الكل خلاف فانظره وقوله ولا بأس أن يستصيح بالزيت وشبهه يعني كالسمن ونحوه من المتننجس بخلاف النجس خ وينتفع بمنجس لا نجس في غير مسجد وأدمى يعني لحرمها والمشهور يمنع الاستصباح بشحم الميتة وطلى السفن والجلود ونحو ذلك بها لنص الحديث في منعه وقال الأبهري وابن الجهم لا بأس أن يستصيح بشحم الميتة ويتحفظ منه وقل عبد الملك لا بأس أن يطعم عبيده الكفار ما عجن بالماء المتننجس وقال سحنون لا يطعمهم ولا يمنعهم وحكى عبد الحق عن سحنون في قملة وقعت في ثريد ولم توجد بعد البحث عنها أنه يؤكل ولا بن رشد عن سليمان الكندي صاحب سحنون أنه طرح عجين دقيق وقعت فيه قملة ابن رشد هو أغراق في الورع ولما كانت النجاسة تسرى في كل المانع طرح كله وفي بعض الجامد طرح تقذر الظن سر يانها وإن طال مقامها في الجوامد حتى أمكن السريان لذوبانه بحرق ونحوه الحق بالمائع وهذا الذي بينه سحنون بقوله والظاهر أنه تفسير وبيان والله أعلم ص (ولا بأس بكل طعام أهل الكتاب وذبايحهم

قال سحنون إلا أن
يطول مقامها فيه فإنه
يطرح كله ولا بأس
بطعام أهل الكتاب
وذبايحهم

أرأيت شحوم الميتة أنطلى بها السفن ويدهن بها الجلود قال لا تطلى الحديث عندهما منسوخ بغيره قال ابن الماوار لا يحمل الميتة لئلا يأتى به إليها وفي المدونة أن وقد بعظم الميتة على حجر أو طين فلا بأس بذلك فآخذ منه الشيخ أبو القاسم بن الكاتب خلاف ما تقدم لمحمد واجيب بأحد أمرين إما أنه تنكحهم بعد الوقوع وإما أن يحمل على أنه لم يحمل العظم بل أتى بالحجر إليه أو وجدته عنده وهذا الأخير هو الذي كان يرج عليه بعض من لقيناه (قوله قال سحنون إلا أن يطول مقامها فيه فإنه يطرح كله) الاتفاق على أن قول سحنون تفسير لا خلاف (قوله ولا بأس بطعام أهل الكتاب وذبايحهم) يريد بقوله لا بأس صريح الإباحة قال الله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم وظاهر كلامه سواء كان الكتابي صغيرا أو كبيرا ذكر أم أنثى ذميا أو حريبا وهو كذلك وبشترط في الصغير التمييز كالمسلم ويختلف فيه وفي المرأة كما يأتي أن شاء الله تعالى وهذا الذي قلناه إذا كان ممن لا يستحل الميتة وأما من يستحلها فإن ذبح لك بحضرتك وأصاب وجهه الذكاة جاز لك أكلها وأما أن غاب عليها عند الذبح فلا يجوز لك إلا كل قاله الباجي ومثله في الذخيرة وقال ابن رشد القياس لا يؤكل مطلقا على ما قاله الباجي في تعليل ما حرم على أهل الكتاب من أن الذكاة لا بد فيها من النية وإذا استحل الميتة فكيف ينوى الذكاة وإن ادعى أنه نواه فكيف يصدق واختلف المذهب إذا كان ممن يسئل عنق الدجاجة فالمشهور لا تؤكل واختار ابن العربي أكلها ولورأينا أنه لا نهى عن طعامهم قال ابن عبد السلام وهو بعيد لأن معنى طعامهم في الآية هو ما أبيع لهم في شرعهم فإذا أطبق جمهور شرعهم ومن هو متمسك بظاهر دينهم على أن هذا مما بدّل من شرعهم وجب

وكره أكل شحوم اليهود منهم من غير تحريم) ش وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم قال
 علماؤنا أخبر الله تعالى بحلية طعامهم لتناولنا ولهم وبحلية طعامنا لهم لتناولهم إياه قال ابن عطية الجمهور من
 المفسرين على أن الطعام هنا الذبيحة كلها وتذكية الكتابي عاملة قال غيره ولا يخلو الكتابي أن يكون ممن يستحل
 الميتة أم لا فإن كان ممن يستحلها فلا عبرة بذلك لأنه لا ينويها وإن كان لا يستحلها فلا يخلو أما أن يذكر ما يستحلها
 أو لا يستحلها فإن ذكر ما يستحلها لنفسه جازاً كآكله وإن ذكاه لمسلم فالجواز والمنع والكرهية وإن ذكر ما لا يستحلها
 فإن كان تحريمه عليه ثابتاً بشرعنا كذبي الظفر فلا يؤكل على المشهور وإن كان غير ثابت بشرعنا كالطريفة
 فالمشهور الكراهية وقال ابن القاسم لا تؤكل الباجي ظاهره المنع جملة ولو حمل على التحريم ما بعد وفي المدونة
 كره مالك الشراء من مجازر اليهود وقال نهي عمر أن يكونوا في أسواقنا جزارين أو صيارفة وأمر أن يقاموا من الأسواق
 وقال ابن حبيب عن مطرف وعبد الملك ينهي عن الشراء منهم ولا يشتري منهم إلا رجلاً سوء ولا يفسخ شراؤه وقد
 ظلم نفسه إلا أن يشتري منهم مالا لا يكونه مثل الطريفة ونحوها فإنه يفسخ على كل حال ومعنى ذبي الظفر ما ليس
 بمشقوق الخف ولا منفرج القائمة كالبعير وحمال الوحش والنعام والأوز ولا بن حارث عن ابن القاسم كراهية ما ذكر
 عليه اسم المسيح ورواه أشهب قال ويباح أكله لأن الله قد أباح طعامهم وعلم ما يفعلون وفيما ذبحوه لكتنائهم
 الكراهية للمدونة والمنع لغيرها وكذا الإباحة فاما ما ذكر من كراهية أكل شحوم اليهود فهو قول ابن القاسم ومالك
 وابن نافع ومالك في الموازية المنع وقاله ابن القاسم وأشهب وابن حبيب وفي المبسوط إباحته عن مالك والمشهور
 الأول وقول الشيخ منهم احتراز به من المرتد إليهم والدخيل فيهم إذ لا يحل طعامه على خلاف فممن ارتد من كفر إلى
 كفر والمشهور الحاق الصابئ والسامري بالكتابي في الجزية فلا في الذكاج والذبيحة والله أعلم ص (ولا
 يؤكل ما ذكاه المجوسي وما كان مما ليس فيه ذكاة من طعامهم فليس بحرام) ش إنما يؤكل ما ذكاه المجوسي لأنه

وكره أكل شحوم
 اليهود منهم من غير
 تحريم ولا يؤكل ما
 ذكاه المجوسي وما
 كان مما ليس فيه
 ذكاة من طعامهم
 فليس بحرام

أن لا يكون من طعامهم قلت فيما زعمه من التبديل نظر بل لفظ ابن العربي في أحكام القرآن لأنها طعامهم وطعام
 أحبارهم ورهبانهم وإن لم تكن هذه ذكاة عندنا ولا يكن الله تعالى أباح طعامهم مطلقاً وكل ما يرونه في دينهم فهو حل لنا
 إلا ما أكله كذبهم الله تعالى فيه قال ولقد قال علماؤنا إنهم يعطون أولادهم ونساءهم في الصلح ملكاً فيحل لنا وطؤون
 فكيف لا يحل لنا ذبحائهم والأكل دون الوطء في الجبل والحرمة واختلف إذا ذبح الكتابي لمسلم على ثلاثة أقوال
 ففي المدونة يجوز إلا في الضحايا فتعاد لأنها قربة وقيل لا يجوز مطلقاً لأن المباح من ذبائهم يختص فيما يكون من
 طعامهم لظاهر الآية وهذا لم يقصد به الإباحة لنفسه فلا تؤكل وقيل يجوز حتى في الضحية كما سبق (قوله وكره أكل
 شحوم اليهود منهم من غير تحريم) ما ذكر من أنه مكروه هو المشهور وقيل أنه حرام نص عليه في كتاب محمد وحكاه ابن
 القصار عن ابن القاسم وأشهب وفي المبسوط أنه جائز قاله ابن نافع وبالجملة أن ما ثبت تحريمه عليهم بشرعنا كذبي
 الظفر ففيه ثلاثة أقوال كما سبق والمشهور التحريم وإن ما حرموه دون أن يثبت في شرعنا ففيه ثلاثة والمشهور الإباحة
 وأما ما ذبحوه لعميد أو كنيسة فإنه مكروه قاله في المدونة وقيل أنه حرام قاله ابن لبابة ورد بان قوله تعالى أوفسقا أهل لغير الله
 به يتناولوه وقيل أنه مباح قاله ابن وهب ولم ير أن الآية تتناولوه واحتج مالك على الكراهية بالآية المتقدمة واستشكك
 بأن الآية تقتضي التحريم وأما ما ذبح الأصنام فإنه حرام باتفاق قال ابن هارون وكذلك عندي ما ذبح للمسيح
 بخلاف ما سميوا عليه اسم المسيح يعني فلا يحرم واختلف هل هو مكروه أم لا على قولين حكاهما ابن حارث (قوله
 ولا يؤكل ما ذكاه المجوسي وما كان مما ليس فيه ذكاة من طعامهم فليس بحرام) ما ذكر مثله في المدونة وهو متفق عليه
 في المذهب في نقل الأثر مطلقاً في اللوثي وغيره وخالف جماعة من أهل العلم وقالوا يؤكل ما ذكاه واحتجوا بوجهين
 أحدهما أنهم كانوا من أهل الكتاب ورفع الثاني أن قوله عليه السلام سنوابعهم سنة أهل الكتاب يدل على ذلك

ليس من أهل الكتاب وان اختلف فيه وقوله عليه السلام سنوابهم سنة أهل الكتاب يعني في الجزية لا في النكاح والذبايح وفي العتبية كراهة جبن الجوس لما يجعل فيه من انا فح الميته وأما الزيت والسمن فلا أرى به بأساً فحمله ابن رشد على التحريم وأشار بنقل العتبي لم يكن الناس يقولون هذا حلال وهذا حرام وإنما كانوا يقولون يكره هذا وهذا الذي يعجبني وحمله غيره على ظاهره من الكراهة وفي الصحيح من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قلت يا رسول الله أنا بارض قوم أهل الكتاب وفي رواية بارض قوم مجوس أفنا كل في أنيتهم قال لا إلا أن لا تجدوا غيرها فاعسلوها وكلوا فيها **فرع مهم** سئل مالك عن جبن الروم فقال ما أحب أن أحرم حلالاً وأما أن يكرهه رجل في خاصة نفسه فلا أرى بذلك بأساً وأما أني أحرمه فلا أدري ما حقيقته وقد قيل انهم يجعلون فيه أنفحة الخنزير وهم نصارى وما أحب أن أحرم حلالاً وقال القرافي بتحريم قديد الروم وجبنهم وصنف فيه الطرطوشي مرجحاً تحريمه ووجدت كراهة له في ذلك ان من كانت له مهمة يأتى الى قبره زائراً ويعاهد الله أن لا يأكل جبن الروم فان الله يقضى حاجته وخصوصاً رفع الحمي الدائمة كذا سمعته من بعض أهل العلم بحكمه عن تجربة أهل الاسكندرية وصنف ابن العربي في اباحته وابعاده مذكي النصراني بغير وجه ذكراً خ والمحققون على تحريمه قال فلا ينبغي أن يشتري من حانوت هو فيه لأنه ينجس الميزان والبائع ويديه قلت أخـ برني بعض من طالت اقامته أسيراً بارض أميورة من بلاد النصارى عن ذلك فقال لم أرهم يجعلون فيه أنفحة خنزير ولو كنهم يشقون الخنازير ويصلحونها ثم يجعلونها مفتوحة مصفوفة ويصفون عليها الجبن ثم يغطونه كذلك فينحل ما فيها من الودك اليه ولذلك تراه اصفر على غير الوجه المعتاد ثم سألت غيره عن ذلك فاجاب بكيفية أخرى قاله أعلم انه يختلف باختلاف البلاد وعلى كل حال فتركه متعين على كل مشفق على دينه والسلام ص (والصيد للهو مكروه والصيد لغير اللهو مباح) ش ظاهر كلامه ان ليس الا القسمان المذكوران وليس كذلك بل ينقسم

والصيد للهو مكروه
والصيد لغير اللهو مباح

وأجابوا على الاول بأنه اذا ارتفع الكتاب لم يبقوا من أهله وعن الثاني بان المراد بالحديث أخذ الجزية منهم لان الصحابة لما اختلفوا في أخذها منهم روى لهم عبد الرحمن بن عوف الحديث وهذا ان الجوابان ذكرهما ابن هارون من رواية علي الا ان الثاني لا يسلم من اعتراض وهو ان الجزية يحتمل أن يكون فهمها الصحابة من عموم الحديث لان الحديث انما دل على ذلك والله أعلم وقد قال ابن عبد السلام الاتفاق لا شك فيه في الوثني ومن في معناه ممن يقال فيه ذلك مجازاً وأما من كان هذا الاسم خاصاً به في الزمان الاول كالفرس فالصحيح عندي أنهم يلحقون بأهل الكتاب في جميع أحكامهم ولم يمنع من ذلك اجماع وهذا مذهب ابن المسيب وأبي ثور في أكل ذبائحهم وأما الصابئون فقد منع أهل المذهب ذبائحهم وهم قوم بين النصرانية والجوسية وأما المرتد فلا تؤكل ذبيحته وان ارتد الى دين أهل الكتاب لأنه لا يقر عليه وقال اللخمي ينبغي ان تصح ذكاته حينئذ لأنه صار من أهل الكتاب وان كان غير معصوم الدم كالخزبي وأما السكران والمجنون فلا تؤكل ذبيحتهم وأولواصابا التذكية لفقدان عقولهما واختلف في ذبيحة الصبي المميز والمرأة على ثلاثة أقوال الكراهة لا بي مصعب والجواز لما لك والجواز للضرورة والكراهة لغير هارواه ابن المواز وقال ابن الحاجب وتصح من الصبي المميز والمرأة من غير ضرورة على الاصح فظاهره أن القول الثاني بتحريم الاكل واعترضه ابن عبد السلام بان الخلاف انما هو بالكراهة والجواز قلت قال ابن بشير في المذهب رواية بعدم الصحة وهي محمولة على الكراهة فلعل ابن الحاجب اعتمد على اطلاق الروايات والله أعلم **(قوله والصيد للهو مكروه والصيد لغير اللهو مباح)** اعلم ان الاصطياد على خمسة اقسام مباح ومندوب ومنوع وواجب ومكروه فالمباح ما كان للمعاش اختياراً املاً لا كل واما المنتفع بثمنه والمندوب ما اذا كان يصطاد ليسد به خلته ويكف به وجهه وليوسع به على عياله اذا كانوا في ضيق والممنوع اذا كان يقتل الوحش ولا يريد ذكاته لانه

لاحكام الشريعة الخمسة ع و روى عن ابن حبيب من جعله كسبا أو قرم للحم فلا بأس به ولو كان غنيا و روى
الاخوان خفته لاهل البادية وخروج اهل الحضرة خفة وسفه وعن ابن القاسم لا ارى صيد البر الا لذى حاجة
وصيد البحر والانهار أخف منه اللحم وهو اعمش اختيارا مباح ولسد خلته اول توسع ضيق عياله مندوب ولا حياء
نفس واجب وللهومكروه و اباحت ابن عبد الحكم بلا كراهة خلاف المشهور وبدون نية أو تضيق واجب
حرام انتهى فانظره ص (وكل ما قتله كلبك المعلم أو بازك المعلم فجاز اكله اذا ارسلته عليه وكذلك ما انذرت
الجوارح مقاتله قبل قدرتك على ذكاته وما أدركته قبل انفاذها لمقاتله لم يؤكل الا بذكاة) ش اركان هذا الباب اربعة
الصائد والمصيد والمصيد به وكيفية الاصطياد * فاما الصائد فمن تصح ذكاته وتؤكل ذبيحته * والمصيد ما لا يقدر
عليه من حيوان البر والبحر * والمصيد به اما سلاح او جوارح * فشرط السلاح التحديد وشرط الجوارح

من الفساد في الارض واذا كان يؤدي الاشتغال به الى تضيق الصلاة والواجب اذا كان لا حياء نفسه او غيره ولم
يجد الا الصيد واختلف في القسم الخامس وهو الصيد للهو على ثلاثة أقوال فقليل مكروه كما قلناه وهو المشهور وقيل
انه جائز قاله محمد بن عبد الحكم قال غير واحد واليه ذهب الليث بن سعد ان قوله وما رأيت حقا أشبهه بباطل منه قلت
الصواب رده لقول مالك بالكراهة وكانه سلك به مسلك معنى قوله صلى الله عليه وسلم ابغض الحلال الى الله
الطلاق وروى مطرف وابن الماجشون عن مالك انه استخف الصيد لمن يسكن بالبادية لانهم من اهل ولا غنى
لهم عنه وكروه لاهل الحضرة ورأى اخر اخرجهم اليه من السفه والخفة فاذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشيخ والصيد
للهومكروه ولغيره مباح لا يفي بالتقسيم المذكور وقال ابن الحاجب الصيد جائز باجماع وانتقده ابن هارون بانه
ان اراد بالجائز المباح فينتقض عليه بصيد اللهو فانه مكروه وان اراد بالجائز القدر المشترك بين المباح والمكروه فيصيد
لحكاية الاجماع في ذلك قال ويحتمل ان يريد بذلك ما اتخذ للعيش او للانتفاع به لانه الجمع عليه دون ما هو للهو
قلت ما ذكره لا يحتاج اليه لان ابن الحاجب ذكر ان الصيد للهو مكروه في باب القصر و اراد الاخبار عما صرح به
هنا من حيث الجملة فلا احتمال كما يقال النكاح مندوب اليه ونصه ولا يترخص للعاصي بسفوه كالأبق والطاق بالسفر
على الاصح ما لم يتب الا في تناول الميتة على الاصح وكذلك المكروه كصيد اللهو (قوله وكل ما قتله كلبك المعلم
أو بازك المعلم فجاز اكله اذا ارسلته عليه وكذلك ما انذرت الجوارح مقاتله قبل قدرتك على ذكاته وما أدركته
قبل انفاذها لمقاتله لم يؤكل الا بذكاة) اختلف في كيفية التعليم على طريقتين احدهما لا ين بشيرانه يرجع في ذلك الى
العادة مما يمكن من التعليم في الطير والكلب اعتبر ومالم يمكن فلا والطريقة الثانية للخمى ذكر ان المذهب اختلف في
ذلك على اربعة اقوال ونقلها ابن الحاجب عنه وانتقده عليه ابن هارون لانه ذكر خلاف ما في اللحم في قوانين منها
ورأيت حذف هذه الطريقة لطولها خشية السئامة وظاهر كلام الشيخ انه اذا أرسله وليس في يده فانه يؤكل وهو
كذلك قاله مالك ثم رجع وقال لا يؤكل واختار ابن القاسم الاول والجميع في المدونة وقال ابن حبيب ان كان قريبا
أكل وان كان بعيدا فلا واختار غير واحد كاللخمى ما اختاره ابن القاسم اذ لا فرق بين أن يكون الجارح في يده أو معه
اذ لم ينبعث الا باشلائه واختلف اذا انشلى من تلقاء نفسه ثم أغراه على ثلاثة أقوال فقليل انه مباح قاله أصبغ وقيل
لا يؤكل وهو المشهور وقال ابن الماجشون ان زادهم اشلاءه قوة انبعثه أكل والا فلا ولو أرسله ثم ظهر ترك ثم انبعث
فان طال فلا يؤكل ما صاده اتفاقا وان كان قريبا فالمنصوص كذلك قال اللخمى والصواب أن الشئ اليسير لا يقطع
عن حكم الاول وفيه قال مالك واذا أرسل على جماعة فاخذ اثنين فانهم ما يؤكلان فلم يشتغاله بالاول قطعا عن الثاني
ورده المازرى بانه في المسئلة المخرج منها في عمل واحد ولم يقطعه فانه يلزمه وان طال على ظاهر كلامه في المسئلة
المخرج منها وقد وافق على التحريم في الطول قلت وظاهر كلام ابن الحاجب أن اللخمى خرج الخلاف في الطول

وكل ما قتله كلبك المعلم
أو بازك المعلم فجاز
اكله اذا أرسلته عليه
وكذلك ما انذرت
الجوارح مقاتله
قبل قدرتك على
ذكاته وما أدركته
قبل انفاذها لمقاتله
لم يؤكل الا بذكاة

التعليم فان لم تكن معلومة لم يحل ما صيدها ع وفي التعاليم طرق اللخمي في كونه الاشلاء والانزجار والاجابة
 رابعها القوانزجار الطيور وقال ابن بشير ليس هذا اختلافا والمعتبر ما يمكن عادة وفي المدونة القهيد وجميع السباع
 كالكلب واذا علمت سباع الطير فكالبازي ابن شعبان المعتبر ما يفقه التعليم ولوسنورا أو ابن عرس والارسال
 شرط في اباحة ما انفذت الجوارح مقاتله قبل القدرة على ذكائه وشرطه مع ذلك التسمية والاتصال فان استرسل
 بنفسه لم يؤكل من صيده الا ما أدركت ذكائه وذكر ع وفيها ان لم تنفذ الجوارح مقاتله وقدر على خلاصه منه
 أو عجز وقدر على ذكائه تحتته لم يؤكل الا به افلوز هقت روجه قبل امكانها كل ان نيته ولو ذكاه وهو ينهشه قادرا
 عليه لم يؤكل ابن القاسم الا ان يوقن ان موته بذكائه فحمله ابن رشد على الخلاف وغيره على الوفاق نعم وتشرط
 التسمية عند الارسال كالذكاة ص (وكل ما صدته بسهمك أو رمحك فكله فان أدركت ذكائه فذكه وان فات
 بنفسه فكله اذا قتله سهمك ما لم يبت عنك وقيل انما ذلك فيما بات عنك مما قتله الجوارح وأما السهم يوجد في مقاتله
 فلا بأس بأكله) ش يعني أن شرط اكل الوحش بالعقر كونه غير مقدور على تذكيته بما يذكي به الغنم وصيد الحباله
 والشرك والبندق والحجر والعصا واليد كذلك لا يؤكل شيء من ذلك بما يؤكل به الصيد وهو وقيد في البندق
 والحجر والعصا ابن المواز ولو ألجأ الجارح الى حفرة أو لجة ثم أخذه فقتله لم يؤكل لانه أسير فانظر ذلك وانما
 شرط في العقر والاصابة به عدم مبيته عنه لاحتمال ان يكون موته من برد الليل أو نهش بعض الحيوانات لا من
 اصابة السهم والرمح والله اعلم وما حكاه بقوله وقيل انما ذلك الخ هو أحد خمسة أقوال في المسئلة فانظره وما جزم

وكل ما صدته بسهمك
 أو رمحك فكله فان
 أدركت ذكائه فذكه
 وان فات بنفسه
 فكله اذا قتله سهمك
 ما لم يبت عنك وقيل
 انما ذلك فيما بات
 عنك مما قتله
 الجوارح وأما السهم
 يوجد في مقاتله فلا
 بأس بأكله

والقرب وليس كذلك (قوله وكل ما صدته بسهمك أو رمحك فكله) أما ان كان الصائد مسلما فلا اتفاق على ذلك
 وأما ان كان كتابيا فنص في المدونة على انه لا يؤكل وروى ابن المواز عن مالك كراهته وروى ابن حبيب عن ابن
 وهب اباحته وقاله أشهب واختاره اللخمي والباحي وابن يونس وغيرهم واحتج في المدونة على المنع بقوله تعالى يا أيها
 الذين آمنوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم فخص المؤمنون دون أهل الكتاب واعترض بان
 الآية لم تخرج لبيان جنس الصائدين وانما جاءت لبيان ابتلاء المحرم بالصيد الممنوع منه في حال احرامه كما ابتلى
 اليهود بتحريم الصيد في السبت واحتج غير واحد بالاباحة بقوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم
 وطعامكم حل لهم ومنهم من كل أمة تصيدون وكل وبان هذا نوع من الذكاة فتصح من الكتابي كالذبح والنحر
 (قوله فان أدركت ذكائه فذكه وان فات بنفسه فكله اذا قتله سهمك ما لم يبت عنك وقيل ان ذلك فيما بات عنك
 مما قتله الجوارح وأما السهم يوجد في مقاتله فلا بأس بأكله) ما ذكر من انه يذكيه يرد وجوبه اذا قدر على ذلك متفق
 عليه لانه انما جازأ كاه بغير ذلك للضرورة والمراد ما لم تنفذ الجوارح مقاتله فان انفذت ففي المدونة حسن أن يفري
 أوداجه قال اللخمي وكذلك الحلقوم اذا فري الجارح أوداجه وعلى بعض الشيوخ مسئلة المدونة بكونه أعلى
 درجات التذكية قال ابن عبد السلام وفيه نظر لان أعلى درجات التذكية انما تطلب في حق من لم تحصل فيه الذكاة
 البتة فيطلب له أكمل الانواع وأما من حصل له نوع منها وهو كاف فزيادة فري الأوداج في حقه تعذيب آخر الا أن
 منع ذلك فيقال ان الاجهاز في حقه اراحة له من العذاب الذي هو فيه فله وجهه وقد اختلف المذهب في الحيوان
 الذي لا يؤكل اذا بلغ به المرض الا يأس فاجاز ابن القاسم ذبحه اراحة له مما هو فيه ومنعه بعضهم وبعضهم وافق
 ابن القاسم في الراحة وخالفه في الذبح وقال تعقر عقر الثلا يكون ذلك تشكيكا للعوام في اباحة أكلها اذا رأوها
 مذبوحة وما ذكر من انه اذا فات بنفسه فانه يؤكل صحيح اذا لم يتراخ في الطلب فان تراخى لم يؤكل الا أن يتحقق أنه
 لو جد في الطلب لو جده منفوذ المقاتل فانه يؤكل واخرى اذا مات برمية سهم وأما الجارح فلا يتأتى هذا فيه واعلم
 أنه يشترط أن يكون للجارح أثر ولو أدماه في أذنيه فانه كاف وأما الصدم والمض من غير تدمية فانه يؤكل اذا مات به

به الشيخ أولا هو مذهب المدونة ص (ولا تؤكل الانسية بما يؤكل به الصيد) ش يعني ولوندت وتوحشت على المشهور وثالثها لابن حبيب تؤكل البقر بالعقران ندت ولم يقدر عليها الا به لان لها أصلا في التوحش قال ولا بأس أن يعرق البقر وتعقر عقر الا يبلغ مقتلا ثم تذكى وتاويل حديث الصالحين ان لهذه النعم أو ابد كاوبد الوحش الحديث وألزم اللخمي ابن حبيب بعموم الاول مما وقع في مهواة وفرق ابن رشد والمازري بتحقيق القوات في المهواة بخلاف الندود والله أعلم ص (والعقيقة سنة مستحبة) ش يعني انها من السنن التي يستحب العمل بها ابن حبيب ليست كوجوب الاضحية وسمع ابن القاسم يقع في قلبها شريعة الاسلام ابن رشد العقيقة من الامور التي كانت في الجاهلية وأقرها الاسلام ولا خلاف بين مالك وأصحابه في عدم وجوبها وقال ابن الحاجب العقيقة ذبح الولادة وأصله شعر المولود الجوهري وشعر كل مولود من الناس والبهائم الذي يولد عليه عقيقة

عند ابن وهب وأشهب نقل ذلك عنهما ابن شعبان وقال في المدونة ولواخذته الجوارح فقتلته بالعض أو بغيره ولم تنبيه أو تدمه لم يؤكل كل قال عياض ظاهر الكتاب ان نبيته ولم تدمه أكل وقال ثانية لا يصح تنبيهه الا بادماء وان قل وهو مقتضى قوله في الكتاب ان لم تنبيهه لم يؤكل وهذا منه رحمه الله تناقض ونبه عليه بعض شيوخنا قال التونسي ولومات من الجري انبهارا فانه لا يؤكل ولم يذكروا فيه خلافا وفيه نظر فاشار الى أنه يمكن تخريج الخلاف بالا كل من الطالب بسيفه رجلا فموت فانه يقتل به في قول وذلك يدل على ان موته انبهارا كالصدم قاله ابن عبد السلام وحكى صاحب الذخيرة جواز الاكل فيه قال خليل ولعله أراد الزامنا من القول في الصدم والعض بالا كل والقول الاول من قول الشيخ فيما اذا فات هو قول مالك في المدونة قائلا وتلك السنة قال ابن الحاجب وعورض بنقل خلافه وانفراد القول الثاني هو قول ابن المواز واصبح وقييل انه يؤكل مطلقا وان رجع عن اتباعه رواد ابن القصار وصوبه بعض الشيوخ وقييل بالفرق بين أن تنفذ مقابلة فيؤكل والا فلا قاله ابن الماسجشون وفي مدونة أشهب الكراهة وعزاها للمالك فحملها اللخمي على ظاهرها وردا غيرا للتحريم كذا نقله ابن عبد السلام والذي أعرفه لابن بشير ان ذلك محتمل لها وللكرامة فيحصل في المسئلة خمسة أقوال (قوله ولا تؤكل الانسية بما يؤكل به الصيد) ظاهر كلامه ولوندت بقرا كانت أو غيرها وهو كذلك في البقر على المشهور وفي غيرها على المنصوص وقال ابن حبيب تؤكل البقر اذا ندت بما يؤكل به الوحش لان لها أصلا في التوحش ترجع اليه يعني لشبهها بقر الوحش قال ابن عبد السلام وفيه ضعف لان مشابهة الصورة لا توجب شيئا والا فيجب طرده في المعز اذا ندت وتوحشت لان لها شبهها بالطباء وألزمه اللخمي أن يقول كذلك في الابل والغنم من قوله اذا وقعت في مهواة ولم يوصل الى نحرها ولا الى ذبحها انها تطعم حتى تموت وتؤكل والجامع العجز عن الوصول الى تذكية كل واحد منها وفرق المازري في المعلم بان ما وقع في مهواة محقق التلف اذا تركه فلعل ابن حبيب انما أباح في هذا النوع من التذكية صيانة للاموال وأما البعير اذا ند فغير محقق ذلك فيه لاحتمال التجهيل على تحصيله مع رجاء تأنيسه وبهذا فرق ابن بشير قال ابن عبد السلام وفيه نظر لان البعير اذا نادى اقوى شبهها بالوحش من الساقط في مهواة ورده بعض شيوخنا بان العلة العجز عن تذكيته لا التوحش ولذلك لو حصل الوحش بحيث يقدر عليه صار كالمئانس اتفاقا وفي المسئلة فرق ثان وهو ان البقرة اذا ندت فقد رجعت الى أصلها من التوحش كما ذكرناه فجاز قتلها بالصيد كالتوحش اذا تانس ثم توحش بخلاف الابل والغنم فانه لا أصل لها في التوحش ونقل هذا الفرق ابن هارون (قوله والعقيقة سنة مستحبة) يعني انها سنة ضعيفة وقيل انها سنة مستحبة ولم يحك غير واحد كالمازري غيره ونقل الشيخ أبو محمد عن رواية ابن حبيب انها سنة واجبة وان لم تكن واجبة فيستحب العمل بها وهو كقول الشيخ قال الباجي ومقتضى قول مالك انها من مال الابل لا من مال الولد وظاهر قوله يعق عن اليتيم من ماله انها لا تلزم قريبا غير الابل وروى أبو محمد انه لا يعق عبد عن ابنه ولا يضحى

ولا تؤكل الانسية
بما يؤكل به الصيد
والعقيقة سنة مستحبة

وعقوب ص (ويعق عن المولود يوم سابعه بشاة مثل ما ذكرنا من سن الاضحية وصفتها) ش المولود يريد ذكره
كان أو أنثى وقوله بشاة مقصود فلا يطلب غير واحدة في الذكر والأنثى وقال الشافعي للذكر شاتان وهو نص
حديث قال ابن رشد ولو عمل به أحد لم يكن مخطئا وفي قوله بشاة ان بعضها لا يجزى وقوله يوم سابعه يريد بشرط
حياته اليه اذ سمع القرينان لا يعق عن مات قبله والغنم شرط عند ابن شعبان ورواه ابن القاسم وسمع القرينان
سائر النعم رواه ابن حبيب وسن الاضحية الجذع من الضان والثني مما سواه وصفتها السلامة من العيوب
القادحة ص (ولا يحسب في السبعة الايام اليوم الذي ولد فيه وتذبح ضحوة) ش يعني على المشهور وهو مذهب
المدونة وفي البيان لا يحسب الا من غروب الشمس التي بعد الولادة كانت ليلا أو نهارا والمشهور فوتها بفوت السابع
الاول وذبحها ضحوة هو السنة فلا تجزى ان ذبحت ليلا ولا قبل طلوع الشمس وثالثها تجزى بعد الفجر ص (ولا
يمس الصبي بشيء من دمها ويؤكل منها ويتصدق وتكسر عظامها وان حلق شعر رأس المولود وتصدق بوزنه من
ذهب أو فضة فذلك مستحب حسن

ويعق عن المولود يوم
سابعه بشاة مثل ما
ذكرنا من سن
الاضحية وصفتها
ولا يحسب في السبعة
الايام اليوم الذي ولد
فيه وتذبح ضحوة
ولا يمس الصبي بشيء
من دمها ويؤكل
منها ويتصدق
وتكسر عظامها
وان حلق شعر
رأس المولود وتصدق
بوزنه من ذهب أو
فضة فذلك مستحب
حسن

الاباذن ربه قال في الماذون من المدونة ولو كان ما ذونا فانه لا يعق الا باذنه (قوله و يعق عن المولود يوم سابعه بشاة مثل
ما ذكرنا من سن الاضحية وصفتها) ما ذكرنا من انه يعق عنه يوم سابعه هو كذلك بانفاق واختلاف اذافات في
اليوم السابع من ولادته على أربعة أقوال فقال مالك لا يعق عنه وهو ظاهر المدونة وفي العتبية انه يعق فيما قرب من
السابع وروى ابن وهب انه يعق في السابع الثاني فان لم يفعل ففي الثالث وفي مختصر الوقار ان فات الاول عق في
الثاني وان فات فلا عتبية له واختار اللخمي الاول قال لان الذي ورد أن يعق عنه يوم سابعه ولم يرد حديث بغير
ذلك ولو جاز أن يعق في غير الاسبوع الاول لعق في الخامس والسابع وظاهر كلام الشيخ أنه لا يعق بالبقر
والابل وهو قول مالك في العتبية وبه قال ابن المواز وابن شعبان وقيل يعق بهما كالغنم قاله مالك في كتاب ابن
حبيب قال ابن رشد في البيان وهو المشهور ومثله لابن شاس واختاره اللخمي قائلا لان كل هذه الاصناف مما
يتقرب بها الى الله تعالى وما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم من الشاة تخفيف على أمته وظاهر كلامه أيضا ان الشاة
تكفي سواء كان الولد ذكرا أو أنثى وهو كذلك وقال أبو حنيفة والشافعي يعق عن الغنم بشاتين وعن الجارية
بشاة ومال اليه ابن حبيب وقال قد ورد ذلك عن عائشة رضي الله عنها وهو حسن لمن فعله ذلك الباجي (قوله
ولا يحسب في السبعة الايام اليوم الذي ولد فيه وتذبح ضحوة ولا يمس الصبي بشيء من دمها) ما ذكره هو نص
المدونة في زكاة الفطر وهو أحد الأقوال الأربعة وقيل يستحب ذلك اليوم مطلقا نقله اللخمي عن عبد الملك وابنه
عبد العزيز بن أبي سلمة ابن الماجشون واختاره وقيل ان ولد في أول النهار من غدوة الى نصف النهار أجزأه
قاله مالك في ثمانية أبي زيد وقال أصبح أحب الى أن يلغى فان احتسب به ثم عد الى مقداره من اليوم السابع أجزأه
وقال ابن الحاجب ولا يعد ما ولد فيه بعد الفجر على المشهور قال ابن عبد السلام ظاهره ان القول الشاذ يحتسب
بيوم الولادة مطلقا سواء كانت أول النهار أو آخره وهذا القول انما يعرف لعبد العزيز وسلمه خليل قلت ويجاب
بانه كما قلناه لعبد الملك وولده أيضا وبه قال اللخمي وذلك انما نقله عنهما قال هو حسن من وجهين أحدهما ان
الحديث ورد بذبحهما في السابع مطلقا وهذا قد ذبح في السابع والثاني ان ردها الى الهدايا أو الى من ردها الى الضحايا
لان الضحايا انما تتبع فيها صلاة الامام في اليوم الاول ولهذا أجزأنا ذبحها في اليومين الأخيرين اذا طلع الفجر
وظاهر كلام غير واحد انه اذا ولد قبل طلوع الفجر انه يحتسب به اتفاقا وليس كذلك بل نقل ابن رشد في البيان عن
ابن الماجشون انه لا يحتسب الا من غروب الشمس التي بعد الولادة سواء كانت الولادة ليلا أو نهارا وهو خلاف
قول ابن الماجشون (قوله ويؤكل منها ويتصدق وتكسر عظامها وان حلق شعر رأس المولود وتصدق
بوزنه من ذهب أو فضة فذلك مستحب حسن) ما ذكره صحيح بلا خلاف من حيث الجملة واختلاف هل يكره أن

وان خلق رأسه بخلق بدلا من الدم الذي كانت تفعله الجاهلية فلا بأس بذلك) ش اما لا بأس بالصبي بشيء من دمها فلان الدم نجس وكانت الجاهلية تخلق رأسه بذلك فجاء الاسلام بتركه وأما الاكل منها فسمع ابن القاسم لا بأس ان يعطى منها نيا ومطبوخا وسمع أيضا يطبخ وياكل ويطعم أهل البيت والجيران فاما الدعاء لها فانا أكره الفخر وفي سماع القرينين ان أرادوا طبخوا من غيرهم ذادوا دعوا وسمع ابن القاسم شأن الناس اطعامها قال عيسى عنه واطعام أهل الحاجة أحب الى من الاغنياء وأرجو ان لا شيء عليه في فعله ولا بأس بالادخار منها كالأضحية وتمنع المعاوضة فيها ومنع غير واحد اعطاء القابلة لانه اجارة والله أعلم وقوله وتكسر عظامها يعني أن ذلك مباح وتكره بما كانت الجاهلية تراه من ترك ذلك والتشاؤم به بدعة وفي الجلاب استحباب خلق شعره يوم سابعه لحديث واميطوا عنه الاذى والتصدق بوزن شعره من ذهب أو فضة وفي الموطأ فعلته فاطمة رضى الله عنها ونقوله أبو عمر عن جملة أهل العلم قائلوا وهو كدلمن لم يعق لقلة ماله وروى ابن حبيب كراهته خوف اعتقاد وجوبه وثالثها الاباحة وهو ظاهر ما هنا كالجلاب والله أعلم وتبديل الدم الذي كانت الجاهلية تفعله بالخلق من الزعفران ونحوه مباح فقط والله أعلم ص (والختان في الذكور سنة واجبة

يعملها وليلة أم لا فقيل انه مكروه قاله مالك وابن القاسم خشية الفخر وقيل ان ذلك جائز لانه طعام سرور فاشبهه الولائم وهذا القول ذكره ابن بشير وقبله ابن عبد السلام قائل الذي أجازه هو ابن حبيب في ظاهر كلامه وقال بعض شيوخنا لا أعرف هذا القول لا قدم من ابن بشير قال وما ذكره ابن عبد السلام عن ابن حبيب يرد بان نصه في النوادر حسن أن يوسع بغير شاة العقيقة لا كثار الطعام ودعاء الناس اليه وروى ان ابن عمر ونافع بن جبير كايادعوان الى طعام الولادة فظاهره ان الدعاء لطعام الولادة لا لطعام العقيقة وهما متغايران (قوله وان خلق رأسه بخلق بدلا من الدم الذي كانت تفعله الجاهلية فلا بأس بذلك) أراد بالخلق الطيب عموما قال ابن عبد السلام ولم يتعرض ابن الحاجب الى اسـتـحـباب تـلـطـخ المولود بالزعفران وقد ذكره الشيخ أبو محمد في الرسالة وذكره غير واحد قلت ما ناسبه للرسالة لا أعرفه نصافيهما الادخوله في العموم وسمع ابن القاسم يسمى الولد يوم سابعه قال ابن رشد للحديث يذبح عنه يوم سابعه ويخلق ويسمى والمشهور ان السقط لا يسمى خلافا لابن حبيب وقال بعض شيوخنا ومقتضى القواعد وجوب التسمية قال عياض وذهب فقهاء الامصار الى جواز التسمية والتكنية بابي القاسم والنهي عنه منسوخ قلت ودخل الشيخ الفقيه القاضي ابو القاسم بن زيتون على سلطان بلده أميرافر يقية المستنصر بالله ابى عبد الله بن الامير أبى زكرياء فقال له لم تسميت بابي القاسم مع صحة الحديث تسموا باسمى ولا تكنوا بكنتى فقال انما تسميت بكنته صلى الله عليه وسلم ولم أتمكن بها واستحسن هذا الجواب أهل عصره وقال بعض شيوخنا لو حضر له طالب لقال له هذا لا ينجيك لان موجب الاشتراك حاصل لان أبا القاسم مشترك بين الكنية والاسم (قوله والختان سنة في الذكور واجبة) يريدان حكمها السنة بتأكيدها صر به ابن يونس وروى ابن حبيب هو من الفطرة لا تجوز امامة تاركه اختيارا ولا شهادته قال الباجي لانها تبطل بترك المروءة ولو أسلم شيخ كبير يخاف على نفسه ان هو اختن فقيل انه يتركه قاله ابن عبد الحكم وقيل يلزمه ان يختن قاله سحنون قائل رأيت لو وجب قطع يده في سرقة أترك للخوف على نفسه وهذا القولان حكاهما ابن عبد البر ولم يحك الباجي غير قول سحنون دون هذه المقالة قائلان مقتضاهما كدوجوبه قلت واستشـكل بعض شيوخنا قطعه للسرقة مع الخوف على نفسه قائلان اذا سـقط قصاص المأمومة للخوف فاحرى القطع لحديث ادرؤا الحدود بالشبهات ويكون كمن سرق ولا يذله يؤدب بما يليق و يطلق قال أبو عمر بن عبد البر ولو ولد مختونا فقات فرقة يجرى عليه الموسى فان كان فيه ما يقطع قطع وأباه آخرون قلت وأجرى ذلك بعض شيوخنا على الاقرع في الحج ويكره أن يختن يوم ولادته أو

وان خلق رأسه
بخلق بدلا من الدم
الذي كانت تفعله
الجاهلية فلا بأس
بذلك والختان سنة
في الذكور واجبة

والخفافض في النساء مكرمة (ش ومذهب مالك وكثير من اصحابه الختان سنة وقال الشافعي بوجوبه وفيمن أسلم شيخا كبيرا يخاف على نفسه من ختانه قولان لابن عبد الحكم بسقوطه وقال سحنون لا يسقط والخفافض ازالة ما فرج المرأة من الزيادة وهو في نساء المشرق لا في نساء المغرب وانما كان مكرمة لانه يرد ماء الوجه ويطيب الجماع للزوج والله اعلم ﴿ خاتمة ﴾ قال ع مقتضى القواعد وجوب التسمية وسمع ابن القاسم يسمى يوم سابعه للحديث وواسع ان يسمى قبل السابع لقوله عليه السلام ولد لي الليلة مولود سميت به باسم ابي ابراهيم وغير ذلك فانظره فانه مهم وقد طال على ذكره وهذا آخر النصف الاول من الرسالة والله المستثل في تكميله وتصحيح ذلك بحسبه وكرمه والله اعلم

سابعه لفعل اليهود الالفة يخاف على الصبي فلا باس ويستحب من سبع سنين الى عشر وكل هذا رواه ابن حبيب عن مالك وروى اللخمي يختن يوم يطيقة وقال الباجي اختار مالك وقت الاثغار وقيل عنه من سبع سنين الى عشر فيتحصل في ذلك ثلاثة أقوال (قوله والخفافض في النساء مكرمة) ما ذكره هو خلاف رواية الباجي وغيره الخفافض كالختان قال الفا كم انى رحمه الله هل يختن الخنثى المشكل أم لا واذا قلنا يختن ففي أى الفرجين او فيهما جميعا لم أر لأصحابنا في ذلك نقلا واختلف أصحاب الشافعي فقل يجب ختانه في فرجه بعد البلوغ وقيل لا يجوز حتى يتبين وهو الاظهر عندهم قلت الحق انه لا يختن لما علمت من قاعدة تغليب الحظر على الاباحة ومسائله تدل على ذلك قال ابن حبيب لا ينكح الخنثى ولا ينكح وفي بعض التعاليق ولا يحج الامع ذى محرم لامع جماعة رجال فقط ولا مع نساء فقط الى غير ذلك من مسائله

والخفافض في النساء
مكرمة

﴿ تم الجزء الاول من شرح الرسالة لسيدنى أحمد زروق وابن ناجي ويليها الجزء الثانى اوله باب الجهاد ﴾



﴿ فهرست الجزء الاول من شرح العلامة سيدى احمد زروق مع شرح العلامة ابن ناجى ﴾
(على رسالة ابن أبى زيد القيروانى رضى الله عنهم أجمعين)

صفحة	
٢١	باب ما تنطق به الالسة
٧٢	» ما يجب منه الوضوء والغسل
٨٨	» طهارة الماء والثوب والبقعة وما يجزى من اللباس فى الصلاة
٩٩	» صفة الوضوء ومسنونه ومفروضه وذكر الاستنجاء والاستجمار
١٢٢	» فى الغسل
١٢٧	» فمين لم يجد الماء وصفة التيمم
١٣٦	» فى المسح على الخفين
١٣٩	» فى أوقات الصلاة وأسمائها
١٤٨	» فى الاذان والاقامة
١٥٢	» صفة العمل فى الصلوات المفروضة وما يتصل بها من النوافل والسنن
١٩١	» فى الامامة وحكم الامام والماموم
٢٠٢	» جامع فى الصلاة
٢٣٧	» فى سجود القرآن
٢٣٩	» فى صلاة السفر
٢٤٣	» فى صلاة الجمعة
٢٥٣	» فى صلاة الخوف
٢٥٥	» فى صلاة العيدين والتكبير أيام منى
٢٦١	» فى صلاة الخسوف
٢٦٣	» فى صلاة الاستسقاء
٢٦٦	» ما يفعل بالمحتضر وفى غسل الميت وكفنه وتحنيطه وحمله ودفنه
٢٨٠	» فى الصلاة على الجنائز والدعاء للميت
٢٨٧	» فى الدعاء للطفل والصلاة عليه وغسله
٢٨٩	» فى الصيام
٣١٠	» فى الاعتكاف
٣١٦	» فى زكاة العين والحرق والماشية وما يخرج من المعدن وذكر الجزية وما يؤخذ من تجار أهل الذمة والحريين
٣٣٤	» فى زكاة الماشية
٣٤١	» فى زكاة الفطر
٣٤٥	» فى الحج والعمرة
٣٦٦	» فى المضحاياء والذبائح والمعيقة والصيد والختان وما يحرم من الاطعمة والاشربة